



الجزء الاول

من

# كتاب

مفتاح الكرامه في شرح قواعد العلامة

تصنيف العلامة الفاضل التحرر المنبر المحقق المدقق المتمتع  
المتقن الاوحد مولانا السيد محمد الجواد بن محمد بن  
محمد الحسيني العاملي المجاور بالنجف الاشرف  
العروي حيا وبيتا قدس الله  
مره الشريف  
أمين

١٤٠٣

وفي أعلا كل صفحة منه ما يخصها من المسامحة

٥٨٠٢

الف

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على تسويغ الثمنا وترادف الآلاء المتفضل بارسال الانبياء  
لارشاد الدهماء والتمشيط بصب الاوصياء لتكميل الاولياء والمنعم على عباده بالتكليف المؤدي  
الى احسن الجزاء رافع درجات العلماء ومفضل مدادهم على دماء الشهداء وجاعل أقدامهم  
واطئة على اجنحة ملائكة السماء أحمد على كشف البأساء ودفع الضراء واشكره في حالتي  
الشدة والرخاء وصلى الله على سيد الانبياء محمد المصطفى وعترته الاصفياء صلاة تملأ افطار  
الارض والسماء (اما بعد) فهذا كتاب قواعد الاحكام في معرفة الحلال والحرام خلصت  
فيه لب الفتاوى خاصة وبيئت فيه قواعد احكام الخاصة اجابة لالتباس احب الناس الى  
واعزهم علي وهو الولد العزيز محمد الذي ارجو من الله تعالى طول عمره بهدي وان يوسدني  
في لحدي وان يترحم علي بعد مماتي كما كنت أخلص له الدعاء في خلواتي رزقه الله تعالى  
سعادة الدارين وتكميل الرياستين فانه برّني في جميع الاحوال مطيع لي في الاقوال والافعال  
والله المستعان وعليه التكلان وقد رتب هذا الكتاب على عدة كتب « الاول »

كتاب الطهارة

وفيه مقاصد الاول في المقدمات وفيه فصول (الفصل الاول) في انواعها « متن »

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما هو أهله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه محمد وآله الطاهرين المصومين ورضي الله  
عن متابعينا وعائلانا أجمعين ورواينا المحسنين وسأله جل سأنه ان يتجاوز عنا وعن آبائنا وأمهاتنا وأهل  
ديننا من سلف منهم ومن غير الى يوم الدين وأتوجه اليه لاله الا هو بمحمد وآله صلى الله عليه وآله  
وسلم ان يوفني لتمام هذا الكتاب وان يمن علي بفضل الهداية والصواب وان يجعل خالصاً لوجه  
الكريم وان ينفعي به يوم الدين وان يجعله تذكرة للعالمين وتنصرة للمتعبين انه أرحم الراحمين (وقد)  
استلقت أمر سيدي واستاذي ومن علي بعد الله سبحانه وأوليائه صلى الله عليهم معولي واعتماذي  
الامام العلامة المعتبر المقدس الخبر الأعظم الشيخ جعفر جلي الله تعالى فداء وأطال الله تعالى للمؤمنين  
بقاه (قال) ادام الله تعالى حراسته أحب ان تعد الى قواعد الامام العلامة أعلى الله تعالى في الجنان مقامه  
فنظر الى كل مشقة اختلف فيها كلمات الاصحاب وتقل أقوالهم وتضيف الى ذلك قل شهرتهم  
واجتماعهم وتذكر أسماء الكتب التي ذكر فيها ذلك واذا عثرت على دليل في المسئلة لم يذكره  
فاذكره ومثله وأذكر عند اختلاف الأخبار مذاهب العامة على وجه الاختصار لكل نفعه ويغظم  
وقمه فان (المختلف) وان كان عيب المائدة الا انه قد خلاعه ذكر كثير من المسائل الخلافية وما ذكر  
فيه منها قد خلا عنه ذكر كثير من الاقوال فامتثلت أمره السريف ورجوته ان يسعني بدعائه الصالح  
المفول وفوضت أمري الى الله وتوكلت على الله ولا حول ولا قوة الا بالله قال الامام المصنف العلامة  
قدس الله تعالى ربه النريف (كتاب الطهارة) لا ريب ان الطهارة قد قلت في العرف الى معنى

## ﴿ في معنى الطهارة ﴾

مناسبة للمعنى اللغوي وقد صرح جواهر الاصحاب بأنها حقيقة شرعية وفي (غاية المراد والمدارك) ان الاصحاب اختلفوا في المعنى المقول اليه هل أخذ اليه ازالة الخبث أم لا (قال في البيان) الذي استقر عليه اصطلاح علماء النجاسة ان الطهارة هي كل واحد من الوضوء والنسل والتيمم اذا أثر في استباحة الصلوة (انتهى) وهذا ظاهر في دعوى الاجماع على عدم أخذ ازالة الخبث في تعريفها ان كان المراد بالاستباحة ما لا يمكن الدخول في الصلوة الا به كما يأتي عن المحقق ولقد تبعت قساً وجدت أحداً أخذ ذلك صريحاً في تعريفها سوى الشيخ المفيد أبي علي في (شرح النهاية) فإنه عرفها بأنها الطهر من النجاسات ورفع الاحداث وسوى الفاضل المحلي كما يأتي (نعم) وقع ذلك للامة (فمرها) جماعة بأنها رفع مانع الصلوة من حدث أو خبث بماء أو رفع حكم تصعيد وآخرون بأنها عين اختصت بصفة تقتضي جواز المراقبة الى الصلوة والامر في هذا سهل وإنما الاختلاف القديد في حوار اطلاقها على الصورة حذيفة أو ظاهراً كوضوء الحائض والمجذوم (ومن ثم) اخلف العلماء في تعريفها وقد عرفها المصنف هنا بأنها غسل الماء ومسح بالتراب الخ (وقد أورد) عليه الحق نصير الدين محمد بن علي القتيبي عشرين إيراداً وهددها بالنهي في (غاية المراد) الى سبعة عشر وأجاب عنها كما بأخو به لا يخلو بعض منها عن تكافؤ والشهد الثاني في ملينه على هذا الكتاب ناقض للشهد سبعة أجوبة واستجود إرادات القاتلاني ورددها الى العنبرين وزاد عليها ما راد ولولا خوف الاطالة المطالبة عن قائمة به لعلنا ذلك كله (وفي) هناك إيراد لم يذكره وهو من ظاهر قوله مسح بالتراب انه لا يكفي مجرد الأرض مع انه يجوز في الاضطرار ويجوز التيمم بالغار من الباب كذلك وقال الشيخ في (الترقية) والمصنف في (المتن) الطهارة في الشريعة اسم لما يستباح به الدخول في العبادة ووافقه على ذلك أبو القاسم عبد العزيز بن البراج في (الروضة) الا إيراد ولم يكن ملبساً أو ما يجري مجراه احتراز عن المأخذ الطردي كما سألني وقريب منهما عبارة (البيان والالتفات) واعرض على تقرير (المراد) بالفاضل المحلي في طرده ازالة النجاسة اذ هي مغيرة في الاستباحة فلا تسمى طهارة وبسبب عكسه برضوه الحائض فإنه يسمى طهارة فلا يستباح به ما ذكر (وأجاب) عنه الحق في المسائل المصرية (أولاً) بأن هذا تعريف لغوي لا حقيقي كما يقال سعداته ثبت فصيح العربف بالأعم (وانما) يمنع اعتبار ازالة النجاسة عن التوب والذنن في الاستباحة اذ نعي بالاستباحة ما لا يمكن الدخول في الصلوة الا به وليس كذلك ازالة الحاسة اذ قد يجوز في بعض الاحيان الدخول في الصلوة بدون ازالة النجاسة ووضوء الحائض ليس طهارة شرعية (كيف وقد روى) محمد بن مسلم (عن الصادق عليه السلام) الحائض تطهر يوم الجمعة وتذكر الله تعالى (قال عليه السلام) أما الطهر فلا ولكن تتوضأ وقت كل صلاة وهذا يدل على عدم تسميته طهارة وتسميته وضواً لا يقتضي تسميته طهارة لجواز ارادة المعنى اللغوي (قال) مساهم وأوجههم وضاً انتهى حاصل كلامه (قلت) قال أبو علي في (شرح النهاية) لم يقصد بذلك تحديد الوضوء ولا النسل ولا التيمم وإنما قصد ان يكتف عن معنى هذه اللفظة وهذا يؤيد ما ذكر المحقق ثم قول الشيخ اسم ظاهر في ذلك (وقوله) به ظاهر في اخراج ازالة النجاسة لان الباء للسببية لكن يبقى عليه خروج التحديد و (حيث) فذكرهم الطهارة من الخبث ومباحث الاواني والاستار والجلود في كتاب الطهارة استطراد ومناسبة للمعنى اللغوي وفي (المبسوط والاقتصار والسرائر) إيفاع افعال في البدن مخصوصة على وجه مخصوص ليستباح به الصلوة الا انه قال في (السرائر) لاجابة الى ذكر



الاستباحة قيل عليه انه في غايه الاهام وهو متعلق بلفظه على كثير مما يفعل في البدن غير الطهارة ولو زال الطعن عنه بالناية لأمكن زواله عن تعريف (النهاية) وقال القاضي أبطاً وأراوندي الطهارة الشرعية استعمال الماء أو الصبيد تضافاً على وجه استباح به الصلوة وأكثر العبادات (قلت) هذا يخرج عنه الوضوء التجديدي (وقال) الفاضل ركن الدين الجرجاني صاحب الرافع والحلوي الطهارة ماله صلاحية رفع الحدث أو استباحة الصلوة مع بقاءه (قلت) يرد عليه كثير مما أورد على تعريف المصنف هنا (وقال) التاشاني والشهيد في (اللمعة والدروس) استعمال طهور مشروط بالنية وقد رده الشهيد في (غاية المراد) بما ذكره الشهيد الثاني في (الروضة) وقال الشيخ نجيب الدين محمد بن أبي غالب في (المنهج الاقصي) ازالة الحدث أو حكمه لتؤثر في صحة ما هي شرط فيه (وفيه) انه دوري لان هي مميز الطهارة مضافاً الى انه تعريف لازم الطهارة ثم يرد النقض بالمجدد (وقال) المحقق في المسائل المصرية هي استعمال أحد الطهورين لازالة الحدث أو تأكيد ازالة وأتى بالتأكيد ليدخل المجدد (قيل) هو غير منعكس لخروج طهارة المضطر وأنه دوري (وأجاب) بإمكان معرفة طهورية الماء بالآية الشريفة والتراتب بالحديث النبوي (وقال في التعبير) اسم لما يرفع حكم الحدث واعترض عليه بالمجدد (ثم) عدل الى تعريف (الترايع) وعدوله عنه اليه بدل على ادخاله الوضوء المجدد في تعريف (الشرائع) وهو كذلك لانه يمكن دخوله بقوله له تأثير فانه أعم من القوة والفعل ومع الاجتزاء بنية القرية كما هو مذهبه يمكن ان يكون له تأثير وعلى هذا فلا يرد النقض على (الشرائع) بالمجدد وقال في (التذكرة) هي وضوء أو غسل أو تيمم يستباح به عبادة شرعية (قلت) فيخرج المجدد لانه غير مبيح ولا صالح لذلك عنده أو يقال المراد الاستباحة ما مع الحقيقة والتقدير به وقال في (التحرير والتلخيص) الطهارة شرعاً ماله صلاحية التأثير في استباحة الصلوة من الوضوء والغسل والتيمم ولو أتى بالعبادة كان أولى والمراد بماله صلاحية ما يكون مؤثراً كالوضوء عن الحدث وما لا يكون مؤثراً كالوضوء المجدد فلا يرد عليه ما عساه يقال يخرج ماله تأثير وهو الاهم والشهيد كلام طويل حاصله ان التعريف ان كان للطهارة للبيعة فاللازم أحد امرين اما ادخال وضوء الحائض والوضوء المجدد أو اخراجها وأما ادخال المجدد واخراج وضوء الحائض فلا معنى له وان كان التعريف لما يقع عليه لفظ الطهارة صحيحاً أولاً ومبيحاً أو غيره فلا معنى لتعميد ما يبيح للصلاة أو بالصالح لذلك وقال المحقق انما وقع الاختلاف في عبارات تعريف الطهارة لان اللفظ الواقع على المعاني الثلاثة بالاتسار اللطفي يفسر ايضاحه كلفظ العين الواقعة على معان متعددة فانه لم يمكن تعريفه الا بذلك موضوعاته وكذلك الطهارة الواقعة على الغسل تارة لاستباحة العبادة وتارة لالها كالغسل المندوب وكالوضوء فانه يقع مع ارادة الاستباحة والتجديد والتيمم كذلك وليس هنا قدر مشترك بين هذه الحقائق المختلفة فمن ثم تعذر تعريفها بتعريف واحد بل اما ان يعرف كل فرد من أفرادها أو تعرف بحسب الايضاح لمساها وهذا منه تصريح بأن لفظ الطهارة مشترك لفظي في جميع مصاديقه لكن المصنف «ره» صرح في (المنتهى) ان لفظ الطهارة مشترك معنوي وان القدر المشترك كونها افعالا واقعة في البدن مقترنة بالنية وتيمم على ذلك حص شرح الألفية والشهيد الثاني في (روض الجنان) فانه قرب مقولتها على الثلاثة بالاشكيك وعلى الوضوء والغسل بالتواطي (قال) وتظهر الفائدة في نذر الطهارة (هذا) وقد تحصل ان الأكثر على أخذ الاباحة فيخرج وضوء الحائض وغسل الجمعة والتيمم للحائزة وغير ذلك مما ذكره عند تفسيرهم الطهارة الى واجب ونذب بل المجدد أيضاً

فالوضوء يجب للواجب من الصلوة (متن)

يخرج عند بعضهم والتزام كون القسم أعم من المرف كما في (غاية المراد والمدارك) بيد كما ان الاستطراد أيضاً كذلك وهو حديث اجمالي وتفصيل المقال ونقل جميع البارات وما يرد عليها وما يرد منها يستدعي رسالة على حده ﴿قال قدس الله تعالى روحه﴾ (فالوضوء يجب للواجب من الصلوة) بالأصل أو بالعارض واللام للمعنى ذات الركوع أو المراد بالواجب الواجب العيني فلا تدخل صلوة الجنازة أو يقال ان اطلاق اسم الصلوة عليها مجاز كما صرح به جماعة كما في (المسالك) ووجوبه للصلوة معلوم بالضرورة من الدين ونص الكتاب المجيد والسنة النبوية مضافاً الى الاجماع المتقولة في عدة مواضع ووجوبه للصلوة لنفسه ثابت بالاجماع المعلوم كما يأتي بيانه والمنقول كما في (التذكرة والذكري وجمع القوائد) في بحث النسل (وروض الجنان) وظاهر (السرائر) في بحث العسل وهو ظاهر (الامالي) وظاهر (آيات أحكام الجواد) حيث قال صدر الآية يدل على الوجوب لغيره وعجزها كذلك اجمالاً بل ربما لاح من (اليان) حيث (قال) والآن أكثر على انحصار وجوب الطهارة في هذه الامور حيث تجب واستثنى بعضهم غسل الجنابة من البين وهو محكم ظاهر وفروا على ذلك الايقاع قبل هذه الاسباب بنية الوجوب والادب مع اتقانهم على ان الوجوب موسم وان تضييقه تابع لتضييق هذه الغايات (وقال) اماض فيض الله نفى الشهيد الثاني في (شرح الارشاد) الخلاف بين الاصحاب في غير غسل الجنابة وروى بالاحوال الاجماع من (قواعد) الشهيد أيضاً حيث (قال) الستر والقبة والطهارة معدودة من الواجبات في الصلاة مع الاتفاق على جوار فعلها قبل الوقت والاتفاق على ان غير الواجب لا يجزئ عن الواجب والاستاذ المولى محمد باقر ادام الله تعالى حراسته (قال) ان الشهيد نقل الاجماع في غير (الذكري) ولعله اشار الى (اليان والقواعد) ونقل حكايته في (الكفاية) عن جماعة وهو المعروف من مذهب الاصحاب كما في (المدارك) وهو المشهور كما في (الذخيرة) (والكفاية) والمفاتيح وشرح (الانبياء عشرة) بل قد ادعى الاجماع جماعة على عدم وجوب التيمم بخصوصه وهو. وقد لمد وجوب الوضوء أيضاً لمكانة عموم الدلية كما يأتي انشاء الله تعالى بل الاجماع ظاهر (المجمع) حيث (قال) بعد قول المصنف في (الارشاد) فالوضوء يجب للصلوة والطواف الواجبين دليل الاول الكتاب والسنة والاجماع ودليل الثاني الاجماع والاخبار ومثله صنع صاحب القمريه وقريب منه ما في (المهذب البارع) حيث استدلل بالاجماع على الطهارة من الحدث وانحبث للصلوة (وأما) العلم بالاجماع فيحصل من استمرار طريقة فقهاء الشيعة بل وغيرهم في كل عصر ومصر على عدم الالتزام والالزام برفع الحدث الاسفر عند ظن الوفاة وعدم أمرهم بالوضوء للمقار بين للاختصار من المرضى مع المكنة أو التيمم مع عدمها وكذا المشركون على الجهاد أو القتل ونحو ذلك مع ذكرهم الوصية وحسن الظن بالله سبحانه وتعالى والتقين ونحو ذلك من آداب ظن الوفاة ولو كان الوضوء واجباً لنفسه لكان ذكره أهم مضافاً الى خلو الاخبار عن الاشارة الى ذلك وفهمه من مجرد الامر بالوضوء مما لا يكاد يتفطن له الخذاق الماهرون فضلاً عن العوام لانه من المستبعد جداً ان يرد أوامر الشريع بالوضوء التكليف عند ظن الوفاة بل سنذكر بطلان الفهم (ثم) ان سيرة الفقهاء على خسرط الطهارة في سلك شرائط الصلاة دون الواجبات الاصلية بل العوام لا يعرفون الا ان الوضوء واجب للصلوة وانه من شرائطها هذا كله مضافاً الى الاجماع المتقولة وعدم الشور على المخالف في المسئلة سوى

والطواف (مثن)

ما قل عن بعض العامة وأشار الى ذلك التهيد في (الذكرى) بعد ان اختار في النسل الوجوب الغيري بقوله (وربما قيل) بطرد الخلاف في كل الطهارة لان الحكمة ظاهرة في شرعيتها مستقلة ويمضل ان يكون ذلك احتمالا منه لاني قد تبعت فلم أثير على هذا القول العامة أيضاً وهذه العبارة هي التي استند اليها صاحب (الشريعة والكفاية) وصاحب (المفاتيح) في عد الوجوب الغيري مشهوراً والنسبي قولاً وصاحب (المدارك) تنهى عن ذلك فنسب حكاية القول الى (الذكرى) لكنهم مال اليه وأخذ يستدل عليه بما لا ينهض بالدلالة على ذلك (وما) يشير الى مذهب الاصحاب من الاخبار قوله عليه السلام يكفيك التراب عشر سنين فان كفاية التراب عشر سنين ظاهرة في دفع ما يجب مطلقاً فمع كونه واجباً موسعاً اذا تعذر الماء في غير وقت الفريضة لم يمكن تحصيل هذا الواجب وما يستنبط من الاخبار من ان الوضوء من الامور المرغوب فيها كمن توشأ وبات بمنزلة من بات مصلياً وما دل على تهنية من توشأ ودخل المسجد وما دل على ان من أحدث ولم يتوشأ فقد جنى الله تعالى وما دل على ان من مات على وضوء مات شهيداً وما دل على ارتباط الوضوء بالصلاة كما ورد ان الصادق عليه السلام اذا جامع وأراد العود توشأ للصلاة ثم اذا أراد العود توشأ للصلاة ومنل ذلك مما يدل على استحضر الصلاة عند ذكر الوضوء كما أجاب الصادق عليه السلام من سأل عن رجل دفع وهو على وضوء بأنه يفضل آثار الله ويصلي ونحو ذلك هذا كله مضافاً الى الاصل و (قوله تعالى) اذا قمتم حيث دل على تعليق أصل الوجوب بعد تعليق النورية على الانسجام الى الصلاة ومفهوم الشرط حجة ولا فرق بين ان يراد الباعث عن النوم كما دل عليه الاجماع في (المتن) والبيان) ودلت عليه مؤنة بن بكير أو يراد بالقيام الارادة مجازاً لانه ظهر في ان المراد ان الوجوب متروك للصلاة وادخال القيد في المنطوق لينفي في المفهوم (فتقول) المراد فاعلوا للصلاة حتى يكون المفهوم لا تغسلوا للصلاة (بمنه) ظاهر العرف واللغة ودعوى ان المراد من الآية مجرد السروط كما تقول ان زوت الامام فكن عارفاً بحقه ظاهرة البطلان وعموم المفهوم مما يحكم به العرف فدعوى ان المفهوم عند عدم القيام لا وجوب ولو في بعض الاحيان ويراد من كان متطهراً غلط محض وصحبة زواره اذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة والظاهر التعليق في الجميع لا المجموع كما هو حق الواو النائية عن العامل وايضا يصير الحديث لو لم يرتبط وجوب الوضوء بالوقت بمنزلة قولنا اذا دخل الوقت وجب الحج على انه على ارادة المجموع يلزم ان المتوضي قبل الشروع في الصلاة لم يكن أتياً بشيء من أفراد الواجب بل بجزئه (ويؤيده) ما رواه الكايني فيما فرض على البيهقي ان قال والوضوء للصلاة (تم) الاخبار الدالة على ان وجوب الغسل لغيره لان الاصر داخل في الاكبر مع زيادة في الاكبر قد دل عليه بطريق أولى ولذا كل من قال بالوجوب الغيري في الغسل قال هنا دون العكس ان كان هناك قائل ويشتر بذلك ما دل ان مضمضة وضوء النافلة ينقص ماثلها الوضوء دون مضمضة وضوء الفريضة الى غير ذلك \* قوله قدس الله تعالى روحه \* (والطواف) هذا مما لم يذكر فيه خلاف ولا وجدت فيه مخافاً بل الاجماع عليه منقول في حج (الخلاف والفنية) (واحقاق الحق والتذكرة والمتن) والمسالك والكفاية وطهارة البيان والجمع والمفاتيح وظاهر الذكرى) حيث (قال) ويجب الوضوء للصلاة الواجبة للآية والخبر والاجماع والطواف الواجب كذلك

## ومس كتابة القرآن (متن)

(وصريح شرح الاثني عشرية) للفاضل فيض الله بن عبد القاهر بن أبي المعالي وظاهره قتل الاجماع من جماعة ايضا وفي (المدارك) هذا الحكم اجماعي على ما نقله جماعة وقيل دعوى الاجماع عن (دلائل الاحكام) قد تحصل ان الاجماع منقول في خمسة عشر موضعا ويكتفي بذلك عن نقل فتاوى الفقهاء بل الاجماع معلوم قطعا (ويدل) عليه بمد ذلك الاخبار الكثيرة كصحيح محمد وقوله عليه السلام الطواف بالبيت صلوته لمكان التشبيه البالغ الذي هو كموم المنزلة والسند منجبر بمسئله الاصحاب والاخبار المتبعة فبطل ما في (المدارك) من ان سنده قاصر ومسته مجمل وسيأتي بتوفيق الله تعالى الكلام في اعتبار الطهارة الاضطرارية كطهارة المستحاضة وذوي السلس ونحوهما في محله ﴿ قوله قدس الله سره ﴾ \* ﴿ ومس (١) كتابة القرآن ﴾ \* كما في (الفتية والتهذيب وجمع البيان والتبيان) (وأحكام الراوندي ودلائل الاحكام) على ما نقل عن الاربعة والخلاف وكافي أبي الصلاح والسرائر (والنافع والمتبر) وكشف الرموز والتذكرة والمتهى والتحرير والارشاد ونهاية الاحكام والتبصرة) (والدروس والذكرى والافقية والبيان والمقتصر والموجز الحاوي والنتيجه والمفاتيح والمسالك) على الظاهر (آيات احكام الجواد) على ما نقل وعليه الاستاذ الآقا في شرح (المفاتيح) وقد نقل عليه الاجماع في (الخلاف) وظاهر (البيان والتبيان) حيث قال فيها عندنا ان الضمير في يسه راجع الى القرآن فلا يجوز لغير الطاهر مسه وفي (كشف الرموز) انه الظاهر بين الطائفة ونسبه الى المشهور في (المتبر والمقتصر والخيرة والكفاية والمفاتيح) ونقل حكايتهما عن (آيات الجواد ودلائل الاحكام) وخالف في (المبسوط والسرائر والجميع وآيات احكام) (الاردبيلي) وقد يلوح من (المدارك) وهو المنقول عن القاضي ويلزم ذلك من كلام أبي علي حيث كرهه للحنب فيما نقل ولم يتعرض له في (القنعة والنهاية والمراسم والفنية والهداية) وبالأول قال الشافعي وأحمد ومالك وأصحاب الرأي ورووه عن علي عليه السلام وابن عمر وعطاء والحسن وطاووس والشعبي والقاسم بن محمد وبالثاني داود فخكم بالكرهه للاصل (ويدل على الاول) صحيحة حريز وممتيرة أبي بصير ورواية ابراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن عليه السلام (ويؤيده) صحيحة علي بن جعفر عليه السلام التي تضمنت النهي عن الكتابة لعدم انفكاكها عن المس غالبا لعدم القائل بالنهي عن الكتابة (ويؤيده) أيضا قوية ابراهيم بن عبد الحميد التي تضمنت النهي عن المس والتعلق ومس الخيط فيعمل ببعض ويعرض عن بعض هنا كله مضافا الى الاجماعات المنقولة والآية الكريمة الظاهرة في النهي اذ لا يمكن إبقاء النهي على حاله لانه يلزم خلاف الواقع والحل على ان المراد بالمطهرين الملائكة بعيدا كإرادة اللوح من الضمير دون القرآن لما عرفته مما نقل عن (جمع البيان والتبيان) وفي (الفتية) لا تمس القرآن اذا كنت جنباً او على غير وضوء وما في بعض الاخبار من ضعف في السند فتبجيره الشهرة المستفيضة مع ان في واحد منها ومن الاجماعات بلاغاً مع ما في ذلك من الاحتياط والتعظيم (وكتابة) النبي صلى الله عليه وآله

(١) اعلم ان المس قد يجب للاصلاح وضم المنتشر والرفع من ارض نجسه والاقاخذ من يد غاصب أو كافر وبالذنر وشبهه لرجحانه كما نص عليه جماعة منهم المصنف في (النهاية) في وجهه (منه قدس سره)

ويستحب للصلاة والطواف والتدوين وللدخول للمساجد وقراءة القرآن وحمل المصحف والنوم وصلاة الجنائز والبس في الحاجة وزياوة المقابر ونوم الجنب وجماع المحتلم وذكر الحائض (متن)

الى المشركين ( قل يا أهل الكتاب ) لم تثبت ( سلمنا ) ولكن لعل المراد بالكتابة انه صلى الله عليه وآله أرسل ذلك مع رسوله ( رسول خ ل ) فلا يلزم من المكتوبة من الكتابة اذ لعله أمر الرسول بإبقاء الكتابة معه وفي ( المنتهى ) انه عليه السلام لم يقصد القرآن بل المراسلة هذا وقد اطلق المس في الكتب التي ذكرناها ماعدى ( التذكرة والمذهب البارع ) فان فيها هل يختص المس بإطن الكف أو يعم أجزاء الدين اشكال ( قلت ) الحق الثاني وقرقا مع ظواهر الاخبار والاصحاب مع مناسبة التعظيم اما لصدق المس عرفا أو جريا على حقيقة اللغة أو للتقيح ( وقوله عليه السلام ) في الحائض لا تصيبه يدها ورد مورد الغالب ( وقال في المنتهى ) قيل ان المس يختص بالملاقات باطن الكف ( وقيل ) هو اسم للملاقات مطلقا وهو الاقرب من حيث اللغة ( انتهى ) ويأتي في بحث من الميت بالشر والغفر ماله نفع في المقام وكذا يأتي في بحث الوضوء ماله نفع وفيما لا نفع له الحياة احتمالان اقوامهما عدم الالحاق في الشر لعدم لزوم غسله في غسل الجنابة وهناك فروع ذكرها في ( التذكرة ) ( والمنتهى ) وغيرها ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ « ويستحب للصلاة والطواف والتدوين » استحباب الوضوء للصلاة المتدوبة وشرطيته مما لا كلام فيه لاحد ومن اطلق عليه لها مندوبة اسم الوجوب الشرطي أراد المجاز وعبر بالوجوب عن الزوم بشرط الوصف ولا ضرر في ذلك ( وفي الجمع ) انه يصح فعل الوضوء بنية الوجوب للصلاة المتدوبة اما بمعنى الشرطية أو الوجوب الشرطي أو مطلقا مالم يقصد به معنى لم يكن مثل حصول الدم والعقاب تركه بخصوصه من غير فعل ما يشترط ( انتهى ) فأدل فيه ( وأما ) استحبابه للطواف المتدوب فمحل وفاق ( وأما ) كونه على جهة الندب فلا اجد فيه مخالفا سوى التي والمصنف في ( المنتهى ) ولعل من ذكر الخلاف في الطواف كما في حاشية هذا الكتاب لبعض الاصحاب أشار الى هذين الفاضلين المروفين اسما ونسبا عند من يشترط ذلك في تحصيل الاجماع ولعلها استندا الى عموم المنزلة واطلاق الروايات ولم يذكر المصنف « ره » من المصحف لعدم رجحانه واستحبابه في نفسه وتعرض له في ( النهاية ) قال ولس المصحف لمناسبة التعظيم وعلى المصنف يمكن عروض الاستحباب كالوجوب كالرفع من وجه أرض طاهر أو مسح النار عنه لتعظيمه وعبارة ( النهاية ) تحتله وقد ذهب جماعة الى استحبابه لنفسه وكذا يستحب اذا نذره نية لا لفظا بناء على استحباب الوفاء بالنذر قلبا وانفاذه في المباح ﴿ قوله ﴾ « وللدخول للمساجد » لم أجد في ذلك مخالفا وقد صرح به في كتب متعددة ( والحجة ) بعد الاجماع المنقول في مواضع ما رواه الصدوق عن الصادق عليه السلام وخبر الجالس ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ « وذكر الحائض » قل عليه الاجماع (١) جماعة والشهرة آخرون كما في ( المختلف ) وغيره والاخبار صريحة في ذلك وفي ( المختلف ) نقل الخلاف عن علي بن باويه وحكاها في ( المدارك والخيرة ) عنه وانه قال بالوجوب ( وروى ) في ( الفقيه ) خبر عبد الله بن علي الحلبي أن الصادق عليه السلام قال ان نساء النبي صلى الله عليه وآله كن اذا دخل

(١) كما في نهاية العلامة وبحريره وغيرها ( منه قدس سره )

والكون على الطهارة والتجديد والغسل يجب لما يجب له الوضوء (متن)

وقت الصلوة يتوضأ ثم يجلس قريبا من المسجد فيذكر الله تعالى ويقل عنه العمل بهذا الغلب والمفيد عمل بهذا الغلب وفهم ان المراد بالمسجد مصلاها (قال في المغنية) وينبغي الحائض ان تتوضأ وتجلس ناحية من مصلاها تحدد الله تعالى (وفي مجمع الفوائد) يمكن الحائض الغشاء بها لانها حائض بالمعنى ﴿ قال قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وزيارة المقابر ﴾ قال الفاضل المراد بمقابر المؤمنين كما في الجامع ولم اغفر لخصوصه بنص (قلت في شرح المغنية) للشهد الثاني وزيارة القبور خصوصا قبور الانبياء والصالحين (وفي) الغلب تقيدها بقبور المؤمنين وهو حريص في وجود النص بذلك (وقال في المدارك) ورد بجميع ذلك روايات وقد نص على الحكم جماعة كثيرون ﴿ قوله ﴾ ﴿ والكون على طهارة ﴾ أظهر الوجه في العبارة انه مبتدأ والغلب محذوف تقديره مستحب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والتجديد ﴾ \* قبله في (التذكرة والمتحى) يكونه للصلوة وزاد في (الذكرى والمفاتيح) فرضا كان أو نفلا وأطلق الأكثر كالصنف ولعل من أطلق أراد التقييد وصرح في (التذكرة) بعدم اشتراط فصل فعلي صلوة وغيرها كما هو ظاهر الأكثر وربما ظهر أيضاً ذلك من الصدوق حيث حمل الثانية في الغسل على التجديد وتكرر فيه في (الذكرى) ثم قوى ما في (التذكرة) لكنه في (الذكرى) انكر ما زاده في (التذكرة) من ترعيته لسجود الشكر والثلاوة (وقال) في الطواف احتيال واعتبر بعض المتأخرين الفصل الزماني (وفصل) آخرون بان من يحتمل صدور الحدث منه وبين غيره فيشترط فيه دون الاول واستظهر في (الذكرى) عدم جواز تعديد التجديد للصلوة الواحدة وهو خلاف ظاهر الأكثر وظاهر الروايات بل ظاهرها عدم اعتبار شيء من هذه القيود وقرب الجملية اعتباره في الغسل لحديث الطهور والظاهر من الاصحاب اعتباره في خصوص الوضوء ولو عمل بظاهر الغلب لدل على ثلاثة أشياء لا يقول بها أحد لانه يكون هناك وضوءان غسلان مختلفان فليس التجديد الا الوضوء بعد الوضوء ولا يبعد اعتبار كونه ليعادة لا لنفسه كما ان اشتراط كونه في مجلسين بعيد بل الظاهر انه لا بد من فصل في الجملة كما يشير اليه قوله عليه السلام من جدد وضوءه «النج» ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والغسل يجب لما يجبه الوضوء ﴾ ظاهره انه لا يجب لنفسه وسيأتي له في بحث الغسل من هذا الكتاب التوقف في ذلك (والحاصل) ان الاصحاب المتأخرين كما في (المتحى والمختلف ومجمع الفوائد) قد اختلفوا في المسئلة وطال التشاجر بينهم والذي وجدته انهم على انهاء ثلاثة (الاول) التوقف والتوقف المصنف في بحث الغسل من (الكتاب) والتذكرة ونهايته) وهو ظاهر الارديلي في آياته ومولانا الجملسي على ما نقل عنه (والثاني) الوجوب للغيب كما في (المسوط) على الظاهر (والسراير والنرائع والمعتبر والمسائل العزبة) للمحقق (والذكرى والدروس والبيان ومجمع الفوائد والمسالك والروض والروضة) لانه حكم فيها أي في (الروضة) بان الوضوء واجب للغير وبهم منه الحاق الغسل به فتلحظ عبارته في بحث الوضوء والغسل (والمفاتيح والثاني عشرية وشرحها) وقوله في (السراير) عن مسائل خلاف المرتضى في (الجرادة) قال قال غسل الجنابة طهارة بلا خلاف فلا يجب الا لاداء الفرائض وقوله أيضاً عن المفيد في كتاب أصول الفقه (قال) قال فصل أكثر الحقيقة انما أوجبا تكرار الغسل بتكرار

وليدخل المساجد ( متن )

الجنابة لما ذهبوا اليه من كون الجنابة علة للفعل « النجس » وهذا يشترط الى انه كان هناك خلاف في الجملة وقوله بعض من (اللائل وآيات احكام الجواد) وظاهر (السرائر) دعوى اجماع المحققين من اصحابنا ومعتنفي كتب الاصول وكذا ظاهر (الذكرى) لانه نسب الى ظاهر الاصحاب وفي (المسائل العزية) للمحقق ان الذي عليه فتوى الاصحاب ان الطهارة وجبت لكونها شرطاً في غيرها فوجبها متوقف على وجوب ذلك المشروط وضوئاً كانت الطهارة أو غسلاً وان اخراج غسل الجنابة من دون ذلك كله محكم بارد وفي (البيان) انه محكم ظاهر وفي (مجمع الفوائد) بسند ان نسب الخلاف الى المتأخرين واختار الوجوب للغير واستدل بالآية الشريفة ما نصه ويشهد له اطلاق الاصحاب على ذلك في باقي الطهارات وقطع النظر عن جميع النظائر بمجرد الصحيح المحتملة بعيد عن انظار الفقهاء وظاهر هذه العبارة كصريح كلام المحقق في (العزية) ان القدماء على ذلك وهو الظاهر لعدم مشكلة الفسل في مشكلة الوضوء واليتم وسائر التراط ونسبه في (البيان) الى الاكثر ومثله في (الروض والمسالك) في أول الكتاب في بحث الاستحاضة الى الشهرة وفي (الذخيرة) نسب الوجوب النفسي الى بعض ما سنده والفيري الى الباقي وفي (آيات الاربديلي) قال صرحوا بلفظ الجماعة وفي (شرح) الرسالة (الاثني عشرية) هو مذهب الأكثر ونقل حكايتهما عن آيات الجواد (الثالث) انه واجب لنفسه كما في (الوسيلة والمنتهى والمختلف) وقوله فيها عن والده (والحرير والايضاح والمجمع والكفاية) وظاهر (الذخيرة) وقوله فيها (١) كالشديد عن الراوندي ونقل ذلك عن ابن شهر آشوب ونقل أيضاً عن السيد المرتضى نقله عنه ابن شهر آشوب وأتذكره ابن ادريس (قال) وحاشاه من ذلك (قلت) في (الذريعة) ما يظهر منه صحة النقل عنه (قال) في معرض الرد على من ادعى تكرار الأمر المشروط بتكرار الشرط حيث استدلل الخصم بتكرار بعض الاوامر لتكرار شروطها (فأجاب) بأنها على وليست شروطاً فهي بمنزلة الفسل حيث وجب بتكرار الجنابة لأنها علة فيه ومومية له وتأوله في (السرائر) بأنه قال ذلك دافعاً للخصم ومزماً له مما يلتزم به من مذهبه واداء عليه بما يعتقد من كون اللل لها أثر في النزعيات وليس ذلك مذهباً له (قال) الاستاذ أدام الله تعالى حراسه وتنزيل عبارته على ان المراد العلية بعد دخول الوقت غير بعيد بعد ما سمعت من حقيقة مذهب (تم) ما يجب له الوضوء مما ذكره الصلوة الواجبة ووجوب الفسل لها نديهي (وأما) الطواف الواجب في (المفاتيح) ان وجوبه له من الضرور بات ونقل عليه الاجماع في (النهاية) للمصنف (والذخيرة) وحكى قوله عن الللائل (وأما) وجوبه للسند نقل عليه الاجماع في (الروض وشرح الموجز) وفي (الذكرى) اجماع علماء الاسلام الاداود وفي (المعتبر والمنتهى) انه مما اتفق عليه علماء الاسلام وفي (المختلف) ان أبا علي كرهه ويجوز ارادة الحرمه كما في (الذكرى) • قوله قدس سره • ﴿ ودخل المساجد ﴾ اختلفت عبارات الاصحاب في هذا الحكم والمآل واحد ففي (الهداية والنافع والسرائر) في أول الكتاب (والمعتبر) (والمتهى) والوسيلة والذكرى والدروس والمسالك وغيرها عبر بالدخول وعبر في (الذكرة والمختلف) (والمذهب البارع والمختصر وشرح الموجز) بلفظ الاستيطان وعبر في (الخلاف) بالبت في كتاب الصلوة

(١) أي في الذخيرة حاشية

## وقراءة العزائم ان وجبا (متن)

في آخر مبحث مكان المصلي وكذا في (المنتهى والتهابة والتحرير والارشاد واللمعة والافنية والكفاية) وغيرهما في (المنفعة والشرائع) في أحكام الجنب (والسراير) وهذا الكتاب عبر بالجلوس ومراد الجميع واحد وهو البت وسيجي على جواز الاجتياز في غير المسحدين وغيره من أحكام الجنب وقد قل على هذا الحكم الاجماع في (الخلاص) في مبحث مكان المصلي (والفنية والروضة) وفي (المنتهى) ففي الخلاف عن غير أبي يعلى وقريب منه ما في (كشف الرموز) فانه قال ما أعرف خلافا الا من سلازل وقريب من ذلك ما في (المتبر والتحرير) حيث نسب الخلاف الى سلازل دون غيره (فأمل فيه) (وفي الحدائق) الظاهر اتفاق الاصحاب على ذلك وقد قلت النية في عدة مواضع (كالهذب والمتنصر) (والتذكرة والمختلف وتخليص التلخيص والمدارك والمختصرة والكفاية) وغيرها والخالف انما هو سلازل في (المراسم) قال والندب ان لا يقرب المساجد الا عابر سبيل وكذا قال في الحائض وخالفه فيها أياً في الاصحاب وفي (الفتية والفتن) على ما نقل عنه ففي البأس عن أشياء للجنب وعد منها نومه في المسجد وتأوله بمصم على ما اذا احتمل الاختلام (فأمل) لكنه ليس بعيد لانه في (الهداية) قال ولا يدخل الجنب والحائض المسجد الا بمجتازين ونص في (الفتية) فيل ذلك على انه ليس للحائض والجنب ان يدخلوا المسجد الا بمجتازين وعن (الفتن) في باب دخول المساجد على ان لا يأتيها قبل النفل فيحتمل انه يرى الكراهة لسلازل ومضى العامة من يقول اذا توضأ كان كالحدث بالأصغر يجوز له البت في المساجد وبأني استاء الله تعالى تمام الكلام في أطراف المسئلة في أحكام الجنب وسيجي استاء الله في بحث الجائر قل الاقوال في ان ماس الميت هل يمنع قبل ان يقتل من دخول المساجد وقراءة العزائم والصوم أم لا • ﴿ قوله قدس سره ﴾ • ﴿ وقراءة العزائم ﴾ لانه لا يحرم عليه قراتها كما في (المنفعة والفتية والهداية للصدوق والوسيلة والانتصار والمبسوط والمراسم والفنية والسراير) (واتذكرة والتهابة للمصنف والتحرير والموجز والشرائع والنافع) وسائر كتب الاصحاب التي عثرت عليها الا من لم يتعرض له والاجماع منقول سيفي (الفنية والسراير والتذكرة والذكرى والروض) (وشرح الموجز) وحكي نقله عن (الدلائل وأحكام الراوندي) وفي (المدارك) ان الاصحاب قاطعون بذلك ونقل فيه حكاية الاجماع عليه منهم وفي (الكفاية) في الخلاف عنه والمراد بالعزائم السور الاربع لانفس آية السجدة كافي (المنفعة والمراسم والسراير والخلاف) في مبحث الصلوة (ونهاية المصنف) (ومجمع الفوائد والروضة) وغيرها مما يأتي نقل الاجماع عنه وأطلق في (الوسيلة) وغيرها ويراد المطلق السور كما يعلم ذلك من مباحث الصلوة وقد اتفق ما في (الفتية والهداية والفنية والانتصار) على عبارة واحدة وهي هذه الا العزائم التي يسجد فيها وهي سجدة لقمان وحسب السجدة والنجم وسورة اقرأ فقال في (الكفاية) ان الحكم في السور منه ورواه في (الفتية) وقال الفاضل لهدري يجوز اختصاص الحرم بآية السجدة (قلت) لا ينبغي التأمل في ان المطلق أراد السور في ربح العلم المعير بذلك كما عرفت ونقل الاجماع على خصوص اسور في (الخلاص) في مبحث الصلوة (والسراير والتذكرة) بل فيها انه اجماع أهل البيت عليهم السلام (والمنتهى والمتبر) لانه قل عند أصحابنا (والروض والمدارك) وحكي نقله عن (شرح الموجز والدلائل) وصرح في (الشرائع) بأنه يحرم قراءة اباضها وبطيها كلام



ولصوم الجنب مع تضييق الليل الا لقوله (متن)

(المتنة والنهاية والمهذب) حتى البسلة اذا منها كما في (الشرائع) بل فلفظ بسم كما في (النهاية) وأما مذاهب العامة فذهب مالك انه يجوز للجنب ان يقرأ الآية والآيتين وأبو حنيفة وأصحابه يمتنعون عليه قراءة القرآن الا ان يكون دون آية \* ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ \* ﴿ولصوم الجنب مع تضييق الليل الا لقوله﴾ وجوب الفسل لصوم الجنب قل الاجماع عليه في (الاتصار) في الصوم (والخلاص والفتية والسواثر وكشف الرموز والروض وشرح الارشاد) ونسبه الى عدائنا في (الذكرة والمنتهى) والى الاصحاب في (مجمع الفوائد) ونفي عنه الخلاف في شرح الفاضل ونسبه للمولى الازديلي في آياته الى الأكثر وكذا صاحب (المدارك) وفي (المفاتيح والكناية) (والاخيرة) الى المشهور وكذا (آيات الجواد والدلائل وبلاذ الاخيار وشرح التهذيب) على ما قل ونسبه في (الشرائع والنافع) الى الاشهر (وقل) عن المحقق انه قل انه رأي علمائنا الا شاذاً ونسبه في (الفخيرة) الى جمهور المتأخرين وهو مذهب الشيخين وعلي بن بابويه وأبي يعلى وأبي علي وابن أبي عمير على ما نقل عنهما والمحقق الثاني والشهيد بن أبي العباس وغيرهم ونسبه في (المقتصر) الى الصدوق ولعله أراد علياً لا محمداً أو محمداً في غير (المنعم) وتردد في (الكفاية) وخالف الصدوق في (المنعم) على ما نقل فلم يوجهه وتبعه الازديلي في (آيات أحكامه ومجمعه) ولا ثالث لهما فيما أجد الا ما نقل عن مير محمد باقر الداماد (قد) تحصل ان الاجماع منقول عليه على الظاهر في اثني عشر موضعاً وأطبق علماء العامة على خلاف ما عليه أصحابنا الا أبا هرير وطاووساً وسالم بن عبد الله والحسن البصري وعروة والحسن بن صالح بن حي والنخعي في الفرض خاصة ونقل في (الخلاف) عن أبي هرير انه قال من أصبح جنباً فلا صوم له ما أنا قلته فله عهد ورب الكعبة والحكم جار في جميع أقسام الصوم لانه في (المنتهى) نسب التميم في الصوم الى الاصحاب وفي (المبسوط) بعد ان ذكر أمر القضاء مع عدمه ذكر حكم التذللين فانه مثله قال في (مصاييح الظلام) وعليه تنطبق الاجماع والشهرة والأقوال لانهم ذكروا ذلك فيما يلزم الصائم اجتنابه وانه من شرائط الصوم بعد عدمه الاكل والشرب ونظائرهما قال وحبيب الخثعمي الذي روى جوازه في التطوع هو الذي روى جواز ذلك في شهر رمضان انتهى وفي (المفاتيح) ان ظاهر الاكثر التعميم وفي (الذكرة) جعل الحسن بن صالح مخالفاً لانه خصه بالفرض ولم يجد في علمائنا المتقدمين من خالف في ذلك أو تردد سوى المحقق في (المعتبر) قال ولغاثل ان ينص الحكم رمضان دون غيره وفي (المنتهى) تردد من جهة تعميم الاصحاب والاقتصار على مضامين الاخبار وفي (المدارك والكناية والفخيرة والمفاتيح) استظهار الحاق قضاء رمضان به دون غيره وفي (المدارك) ينبغي القطع بعدم توقف الصوم المتدبر وهو خلاف ظواهر الاصحاب كما عرفت وحجبتهم خير بن بكير قال في (مصاييح الظلام) يظهر من الخبر ان الجنبه تضر بالصوم كما هو ظاهر الفقهاء والاجماع وان منشأ جواز الصوم من انتصاف النهار ولعله لأبأس به سيما مع المساحة في أدلة السنن وورد احتساب الصوم المستحب اذا توى بعد الزوال انه له من الصوم ما بعد النية وعدم كون مواعن الصوم على نهج واحد بالنسبة الى التبعيض وعدمه ولذا كان العزم على الافطار غير مضر بالبعيض في الناطة وقوى الاستاذ الشريف دام ظله وجوب الفسل من أول الليل

ولصوم المستحاضة مع غمس القطنة ويستحب الجمعة من طلوع الفجر الى الزوال (متن)

﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ \* ﴿ ولصوم المستحاضة مع غمس القطنة ﴾ في (الروض) الاجماع عليه  
وفي (النخبة) هذا مذهب الاصحاب وفي (المدارك والذلائل) على ما نقل انه المشهور وفي (المبسوط)  
(والمنتهى والمعتبر) رواه أصحابنا وهو خيرة (الشرائع والنافع والتحرير والنهاية والبيان والبروس وشرح  
الموجز والجفرية وشرحها والجامع والاصباح) على ما نقل عنها وفي هناك مباحث آخر كدال الاغسال  
البليية في (الروض) فرق بين تقديم غسل الفجر وتأخير الفجر يعني (فني خيل) اليأس في الاول  
دون الثاني وجماعة قبلوا الاغسال بالهارة وحكموا بعدم التوقف على غسل اللثة المستقبلة مع التردد في  
الماضية ولم كلام في لزوم تقديم غسل الفجر وعدمه وكلام في انه يلزم التضييق أو يجوز تقديمه من (حتى خيل)  
أول الليل ثم هل يجب الكفارة مع الاخلال أولا وسيجيء ذكر ذلك مفصلا انشاء الله تعالى ولم يذكر  
المصنف وجوب النسل لصوم الحائض وقد أوجب في (المختلف) في بحث الصوم (والثذكرة والتحرير والجفرية)  
(وشرحها والروض) وعليه الحسن بن أبي عقيل على ما قيل ونسب في (المقاييس) الى جماعة من المتأخرين  
وفي (مصاييح الظلام) ما يدل على وجوب غسل المستحاضة يدل على وجوب غسل الحيض بالاولوية  
وتردد في (المعتبر والذكري والمدارك والكفاية والنخبة) وحكم بالدم في (النهاية والمقاييس) وقال  
في الاخير لا نص فيه للقدماء ونسب في (المدارك والنخبة) الوجوب الى (المنتهى) وكأنها عتوا  
على ذلك في كتاب الصوم وظاهر كلام (المنتهى) في المقام التردد هذا وفي (المقاييس) انه يجب النسل  
بالحديث الاكبر لمس كتابة القرآن والسكت في المساجد ووضع شيء فيها ودخول المسجدين وقراءة العزائم  
مع وجوب الاربية والدخول في صوم شهر رمضان على المشهور ثم انه فسر الحديث الاكبر الموجب  
للفصل بالجنابة والحيض والتفاس والاستحاضة وقضية كلامه ان الاغسال الاربية تجب للامور الاربية  
ان وجبت وان وجوبها لصوم شهر رمضان هو المشهور لكن قال مد ذلك لا يعم الصوم صوم غير  
رمضان وقافا (للمعتبر) وخلافا لظاهر الاكثر ولا يعم النسل في الصوم غسل غير الجنابة وفاقا لجماعة  
من المتأخرين وخلافا لآخرين ولا نص فيه للقدماء \* ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ ويستحب  
للجمعة ﴾ \* قل على الاستحباب الاجماع في (الخلاص والفنية) وظاهر (الثذكرة) ذكره في  
فرع (قال) انه يستحب لآتي الجمعة وغيره كالنساء والميديد والمسافرين عند علاننا وظاهر الصدوق  
ان التنب من دين الامامية وانما نسبناه الى الظاهر لاحتمال رجوعه الى الاعداد ونقل الشهرة عليه  
في (المختلف والمذهب البارع والمتنصر والروض والتقييد والمجمع والنخبة وشرح الموجز والبحار)  
(والذلائل) على ما قل وهو ظاهر (الشرائع والنافع) لانه قال المشهور فيحصل رجوعه الى العدد وفي  
(المنتهى والثذكرة) أولا (والمدارك) انه مذهب الاكثر والكثير وفي اكثر ما مر نسبة الخلاف  
الى الصدوق ويلاحظ منها في الخلاف عن غيره وفي (كشف الرموز والمنتهى) نسب الخلاف الى  
الصدوقين وفي بعض الى الكليني وقد علمت ان الصدوق عد التنب من دين الامامية ثم هذا الحكم  
يشبه أن يكون ضروريا لان هذا النسل يحتاج كل مكلف كل جمعة بخلاف بقية الاغسال وهو قول  
الاوراعي والثوري ومالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد وروى عن أحمد ومالك وأبي هريرة وكعب  
اتهم أوجبوه \* ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ \* ﴿ من طلوع الفجر الى الزوال ﴾ \* قيد بالفجر الثاني

ويقضى لو فات الى آخر السبت وكلما قرب من الزوال كان افضل (متن)

في (التذكرة والتحريير) وغيرهما ولملح هو المراد في سائر الكتب الفقهية كما قال في (المجمع) قال  
 قال الاصحاب انه من الفجر الثاني الى الزوال وهذا ظاهر في دعوى الاجماع وفي (المنتهى والنهاية)  
 (والروض وشرح الموجز) جملة وقت المختار وكأنه احتراز من خائف العود (فتأمل) ثم هذا الحكم  
 قل عليه اجماع الناس في (المعتبر) وفي (الخلاص) قل عليه اجماع في بحث النسل أيضاً وكذا  
 (الذكرى) ونسب في (التذكرة) الى علانسا وفي (المجمع) الى الاصحاب وفي (الكفاية) الى  
 المشهور وكذا في (البحار) وما وجدت مخالفاً سوى الشيخ في كتاب الصلوة من (الخلاص) فانه قال  
 ينبع وقت الصلوة وادعى الاجماع وربما نزل على ان احراك الجمعة مختللاً يقتضي التقديم على انه خالفه  
 في محل آخر (وقال) الاردبيلي ولو وجد قائل بالاداء في تمام اليوم لكان القول به غير بعيد وواقعنا  
 من العامة مجاهد والحسن والنخعي والثوري والشافعي واسحاق وقال الاوزاعي يجوز به قبل الفجر  
 وعن مالك انه لا يجوز به النسل الا أن يتعمقه الرواح كذا في (المنتهى) وفي (الخلاص) عن الاوزاعي  
 انه اذا اغتسل قبل الفجر وراح عقب النسل أجزاء وعن الشافعي وقت الاستحباب وقت الرواح  
 ﴿قوله قدس الله روحه﴾ \* ﴿ويقضى لو فات الى آخر السبت﴾ \* كما في (المردوس والبيان)  
 (والروض والمسالك والمدارك) فيدخل الليل وفي (المدارك) ان عمل الاصحاب عليه وفي (المجمع)  
 دخول ليلة السبت قاله الاصحاب (وقال الصدوق في التقيہ) ومن نسي أو فات له ليلة فليغتسل بسد  
 العصر او يوم السبت (وقال الشيخ في النهاية) فان زالت الشمس ولم يكن قد اغتسل قضاء بعد الزوال  
 فان لم يمكنه قضاء يوم السبت فليقتل قضاء يوم السبت بسد الامكان فاسبغ اليه في (المدارك)  
 من انه لم يفرق بين المذنب وغيره غير ظاهر وفي (السرائر) يستحب قضاءه لمن فاته أما بعد الزوال أو  
 يوم السبت وفي (المنتهى والتذكرة) انه يقضى بعد الزوال ولو فات يوم الجمعة قضاء يوم السبت وهو  
 الظاهر من (الذكرى) لانه قال وروى سماعة عن الصادق عليه السلام تقضي آخر النهار فاسبغ فذه  
 العبارة متبينة كما يظهر لمن تأمل وقد علم بعض الناس انها متحدة وفي (السرائر) تعرض ليوم السبت  
 فقط وفي (النخبة والكفاية) نسبة القضاء آخر الجمعة ويوم السبت الى المشهور وان ادخل ليلة السبت  
 خروج عن النص وفي (النهاية) للمصنف وشرح الفاضل وفي دخول الليلة اشكال واحتل في (الروض)  
 عدده لئلا يظهر الهس بعد ان اختار ما قلنا عنه وفي (الموجز) ويقضى من فات ضرورة الى آخر  
 السبت فوافق المصنف في بعض والصدوق في بعض وظاهر (السرائر والمنتهى والذكرى) وجميع من  
 أطلق غدم الفرق بين المذنب وغيره وعليه نص في (الروض والكفاية والنخبة والبحار) وكلا يكون  
 صريح (المدارك) وفي (النخبة والبحار) لعل الشهرة عليه ونص جماعة على ان أول اوقات القاضى افضل  
 وسكت آخرون (وفي الفقه الرضوي) فان فاتك النسل يوم الجمعة قضيت يوم السبت او . ده . ان ام  
 الجمعة وحله الاستاذ آدم الله تعالى حراسته على ان المراد فان فاتك في جمعة فلا ينك في السبت  
 والجمعات المستقبلية وهو عند الامامية مستحب اليوم وخالفهم ابو يوسف فأوجب النسل اذا أحدث بعده  
 ووافقهم مجاهد والحسن ومالك والاوزاعي والشافعي واستحب طائوس والثوري وقادة ويحي النسل اذا  
 أحدث \* ﴿قوله قدس الله روحه﴾ \* ﴿وكلا قرب من الزوال كان افضل﴾ \* نسبة في

وخائف الاعواز يقدمه يوم الخميس فلو وجد فيه اعاده واول ليلة من رمضان ونصفه وسبع عشره وتسع عشره واحدى وعشرين وثلاث وعشرين وليلة الفطر ويومي العيدن (متن)

(التذكرة) الى علمائنا وفي (شرح الفاضل) الى الأكثر والشيخين واستشكل في (النخبة) في هذا الحكم من أصله \* ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ وخائف الاعواز يقدمه يوم الخميس ﴾ \* اختلفت عبارات الاصحاب (قيدته) بعض بالاعواز (وبعض) بخوف الفوت (وبعض) بخوف التعذر وفي (التذكرة) أضاف الى خوف الدم خوف عدم النكح وفي (النهاية والمستهي) اعتبار الظن بدل الخوف وفي (الدروس) قيد خوف التعذر يوم الجمعة وفي (الدلائل والمدارك) الحاق ليلة الجمعة يوم الخميس وفي (الموجز) قال من أول الخميس وينبغي الاعتماد على إجماع الشيخ في (اختلاف) قال في صلوة الجمعة من اغتسل يوم الجمعة قبل الفجر لم يجزه الا اذا كان آيساً من وجود الماء فيجوز حينئذ تقديمه ولو كان يوم الخميس بإجماع الفرقة وفيه أحكام (منها) ان ليلة الجمعة أولى وقد نص الاصحاب على ان من وجده فيه أعاده لكنهم اختلفوا في اعتبار الرجدان فيفض على اعتباره في مطلق اليوم وهم الأكثر وآخرون على الوجدان قبل الزوال (وقد نص جماعة) على ان التقديم أولى من القضاء ولم أجد من خالفهم في ذلك ونص في (الدروس والبيان والروض) ان آخر زمن التعجيل خير من اوله بعكس القضاء (وقال في النخبة) ان مستنده غير معلوم (وقال في الموجز) ان القضاء من اول يوم الخميس كما سر \* ﴿ قوله ره ﴾ \* ﴿ وأول ليلة من رمضان ﴾ قل عليه الاجماع في (الفنية والروض) ونسبه في (المعتبر) الى أصحابنا وفي (النخبة) الظاهر انه اجماعي \* ﴿ قوله ره ﴾ \* ﴿ ونصفه ﴾ نسبه الى المشهور في (الدلائل) وفي (المدارك) انه مذهب الثلاثة واتباعهم وانه ليس فيه نص تباً لجده في (الروض) وتبعها صاحب (النخبة) قلت ابن طاوس في (أقواله) في عمل شهر رمضان (روى) بإسناده عن الصادق عليه السلام انه يستحب الغسل أول ليلة من شهر رمضان وليلة النصف (وروى) عن المفيد عن الصادق عليه السلام انه يستحب ليلة النصف وفي (النهاية) حيث عد عدة مندوبات هو منها قال للروايات والمحقق الثاني (قال) انها مولد الحسن والجواد عليهما أتم التحية والسلام \* ﴿ قوله ره ﴾ \* ﴿ وليلة سبع عشره وتسع عشره واحدى وعشرين وثلاث وعشرين ﴾ نص على الجميع جماعة ولا يخالف فيما أجد والاجماع مقول في (الرياض) وقال في (المعتبر) انه في الاربعة مذهب الاصحاب وفي (النخبة) الظاهر انه اتفاقي (وقد نص) جماهير الاصحاب على استحبابه ليلة ثلاث وعشرين وفراى شهر رمضان وروى في (الاقبال) استحبابه للمتر الاواخر ولكل ليلة منه وفي الثلاث والعشرين غلطان روى ذلك عن بريد في (الاقبال) (وقال في الموجز وشرحه) ان غسل الليالي سائق من أول الليل الى آخره \* ﴿ قوله ﴾ \* ﴿ وليلة الفطر ﴾ نقل عليه في (النتية) الاجماع ونص عليه جمهور الاصحاب ونسبه في (النخبة وشرح الفاضل) الى الشيخين وجماعة \* ﴿ قوله ره ﴾ \* ﴿ ويومي العيدن ﴾ قل عليه الاجماع (في الفنية والروض) وفي (المعتبر) انه مذهب الاصحاب وغيرهم أجمع الا ما حكى عن أهل الظاهر وفي (التذكرة والمدارك) نسبه الى علمائنا ونص في (النهاية والروض والمدارك) انه يمتد بامتداد اليوم وفي (السراير) وقته من طلوع الفجر الثاني الى

وليلتي نصف رجب ونصف شعبان ويوم المبعث والمذير والمباهلة وعمره ونيروز الفرس  
وغسل الاحرام (متن)

قبل الخروج الى المصلى وفي (الذكرى) انه يتد بامتداد اليوم ويتخرج من تلبيل الجمعة انه الى  
الصلوة أو الى الزوال وهو ظاهر الاصحاب انتهى وفي (الروض) جعل اعتبار الصلوة أفضل ولا  
يقضى لوفات نص عليه في (السرائر والنهاية والمتن) وغيرها \* ﴿ قوله ﴾ \* ﴿ وليلتي  
نصف رجب وشعبان ﴾ نص على ذلك جماهير الاصحاب وقيل في (الفنية) الاجماع على الثاني  
﴿ قوله ﴾ \* ﴿ ويوم المبعث ﴾ قيل عليه في (الفنية) الاجماع ونص عليه الشيخ والشيد وأبو  
العباس في (الموجز) \* ﴿ قوله ﴾ \* ﴿ ويوم المذير ﴾ نص عليه الجمل الغفير وقيل عليه  
الاجماع في (الفنية والروض وشرح الفاضل) وفي (المدارك) نسبته الى الاصحاب وفي (الذخيرة)  
قيل حكايته وعن أبي علي ان وقت غسل العيدين من طلوع الفجر الى قبل صلاة العبد ﴿ قوله ﴾  
﴿ ويوم المباهلة ﴾ نص عليه جماعة وقيل عليه الاجماع في (الفنية) ونحو سماه يدل على وجوبه وقيل  
في مقابله في (الروض) الاجماع على عدم وجوبه وفي (الذخيرة) قيل حكايته وقيل الشهرة انه  
يوم الرابع والعشرين من ذي الحجة في (الذكرى والروض وتعليق الشرائع والذخيرة والكفاية)  
وشرح الفاضل واختار في (المعتبر) انه اليوم الخامس والعشرون \* ﴿ قوله ﴾ \* ﴿ ويوم  
عمره ﴾ أهل ذكره جماعة من المتقدمين كالشيخ وابن حمزة وأبي يعلى وذكره جماعة من المتأخرين  
وقيل عليه الاجماع في (الفنية والمدارك) وحكايته في (الذخيرة) \* ﴿ قوله ﴾ \* ﴿ ونيروز  
الفرس ﴾ نص عليه الشيخ وصاحب (الجامع) والشيد وأبو العباس فاختلوا فيه ففي (المهذب) ان  
المشهور عند فقهاء المجمع انه عند نزول الشمس الجدي وبعضهم انه تاسع من اسباط (١) وفي  
(الذكرى) انه أول حلول الشمس الحمل وكذا في (الدلائل) وقيل عليه فيها الشهرة وفي (السرائر)  
انه عاشر أيار وهو يوم نزول الشمس أواخر الثور وفي رواية المولى انه يوم ظهور القائم عجل الله تعالى  
فرجه وجعلني فداء اللهم بالأمين أمين وذكر في (الترجمة) انه يستحب يوم النصف من رجب وفي  
(المنتهى والنهاية والموجز والدروس والذكرى والترجمة والكفاية والمفاتيح) انه يستحب يوم التروية  
(وقال في الذكرى) ان الاصحاب استحبوه ليوم الدحر وفي (الدلائل وشرح الفاضل) ان أبا علي  
الكتاب قال يستحب الفسل لكل مشهد أو مكان شريف أو يوم أو ليلة شريفة وعند ظهور الآثار  
في السماء وعند كل فعل متفرق به الى الله تعالى ويلجأ اليه فيه و(عن فلاح السائل) انه يستحب  
يوم مولد النبي صلى الله عليه وآله وهو سابع عشرين من الاول باتفاق أصحابنا كما يظهر من (الروضة)  
وغيرها وعن المفيد انه لم يزل الصالحون من آل محمد صلى الله عليه وآله يعظمونه ويعرفون قدره  
وفي (فلاح السائل) انه يستحب في الليالي الباردة وطبلاً (طباخل) للنشاط في صلاة الليل وقيل  
ذلك عن علي (عليه السلام) وانه كان يفعله لذلك \* ﴿ قوله ﴾ \* ﴿ وغسل  
الاحرام ﴾ نص عليه جمهور الاصحاب وقيل عليه الاجماع في (الخلاف) في كتاب الحج و(الفنية)  
ونفي عنه الخلاف في (التهذيب والمقتعة) ونسبه الى المشهور في (التذكرة والمختلف والدلائل والمدارك)

والطواف وزيارة النبي والأئمة عليهم السلام وتارك الكسوف عمداً مع استيعاب الاحتراق (متن)

(والنخبة) بل قلها في الأكثر على الظاهر لأنهم ينسبون الخلاف إلى الهادي وصرح في (السرائر) (والمتن) والمختلف وغيرها) بدم الفرق في ذلك بين أحرام العمرة والحج وأوجب الهادي وقيل في (المختلف) عن السيد المرتضى رحمه الله حكايته عن أكثر الأصحاب لأنه نسب إليه في (المختلف) القول بالاستحباب وأنه قال أشبه على أكثر أصحابنا أنه واجب وربما لاح من غيرة (نهاية الشيخ) حيث قال وليتمسك في (الدلائل) نفل الوجوب أيضاً عن المرتضى في بعض رسائله ﴿قوله﴾  
 ﴿الطواف﴾ • نص في (الخلاف) على طواف الزيارة والقاء وغسل عليه الإجماع في (الفنية) قيده بحال الرجوع من منى ثم قل الإجماع وأطلق باقي الأصحاب ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿﴾  
 ﴿وزيارة النبي والأئمة صلوات الله عليهم أجمعين﴾ • كما في (المبسوط والوسيلة والنافع والنزهة) (والدروس والبيان والتمهي والارتداد والتحرير) وغيره (وقال) الفاضل الهندي قطع به الأصحاب واقتصر على الأئمة عليهم السلام في (السرائر والتذكرة) وغيرها وقيل عليه الإجماع في (الفنية) ونسب أفاضل الهندي إلى (النافع) الاختصار على النبي صلى الله عليه وآله والموجود في ثلث نسخ ما قلناه و (في الأقبال عن الصادق عليه السلام) النقل لزيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمر المؤمنين عليه السلام وفيه (الهداية والمراسم والمذهب) تصحيح الأئمة عليهم السلام كالكتب السابعة ويدل على العموم ما رواه في (التهذيب) عن الملا بن سياه عن الصادق عليه السلام النقل عند لقاء كل أمام وهو يوم الموت والحيرة وحرمتهم أحياء كحرمتهم أمواتاً والروايات في زيارة الأمير والحسين والرضا عليهم السلام كثيرة وجلالتهم وطيبتهم واحدة وروى في (الكامل) الفضل لزيارة موسى الجواد عليهم السلام (وقال فيه) روى أيضاً في زيارة أبي الحسن وأبي محمد عليهما السلام والحاصل أن العموم ظاهر وإنما تعرضنا للاخبار حرصاً على بيان الأمر • ﴿قوله﴾ قدس الله روحه ﴿﴾ • (وتارك الكسوف عمداً مع استيعاب الاحتراق) واقتصر على الكسوف (كالوسيلة والنافع والتذكرة والتمهي والتذكري) (والإرشاد) وغيرها ونص في (النهاية والمراسم والسرائر والمذهب وجمع الفوائد) وكثير من كتب المتأخرين على تعميم الحكم (في النيرين) وقد اعتبر المصنف قيد العمد والاستيعاب كما في (السرائر) (والوسيلة والتذكرة والتمهي والإرشاد) وغيرها واقتصر في (المنقحة ومصباح السبد) على التمسك وفي (المنقح والتذكري) اقتصر على الاستيعاب ولم يذكر في (النافع) شيئاً منهما وإنما قال قضاء الكسوف والحلق في (النهاية والروضة) الجاهل بالعامد وظاهر المصنف هنا (كالحرير وجمع الفوائد) كما يأتي في آخر الفصل أن النقل مجرد الترك وظاهره في باقي كتبه التي عثرت عليها أن الحكم موطأ بالفاء وأنه من مقدماته كما هو الظاهر من (الوسيلة والفنية والشرائع والنافع) وكثير من كتبهم قديماً ومتأخراً (وقيل) عن الفاضل الهندي (أنه قال) وعلى ذلك فتوى الأصحاب وهو ظاهر (الفنية) كما سيحكي هذا ما يتعلق بالمسئلة وأما الحكم فهم فيه على أنحاء ثلاثة (الأول) التدب كما في طهارة (المبسوط والمنقحة) وكما في (السرائر والفنية والمراسم) في آخر الأغسال المندوبة و (الشرائع والنافع والموجر والدروس) (والبیان والمعمودات كرى) وأكثر كتب المتأخرين وسائر كتب المصنف ما عدى (التمهي) فإنه بعد أن

والمولود والسي إلى رؤية المصلوب بعد ثلاثة أيام والثوبة عن فسق أو كفر (متن)

اختار النذب قوى فيه الوجوب (الثاني) الوجوب كما في صلو (المبسوط والنهاية) وصلاة (المنفعة) وجل السيد  
 ومساكنه المصرية والمراسم في ذكر أحكام الطهارة الكبرى (والخلاف) وموضع من جل الشيخ وهو ظاهر  
 (الهداية والمنع) بل مريضه (والكافي والاقتصاد والقود) (الثالث) التوقف كصاحب (الوسيلة) وغيره وقيل  
 انه لم يتعرض له ابن أبي عقيل وقد قل الاجماع على النذب بالثبوت الثلاثة أعني الاستيجاب والتعمد وإرادة  
 القضاء (النية) ونقل عليه الشهرة في (شرح الموجز) وهو ظاهر (المرائر) وفي (الذخيرة) نسبة إلى  
 أكثر المتأخرين وقد قل الاجماع على الوجوب الشيخ في (الخلاف) والقاضي في (شرح الجمل) لكن عدول  
 الشيخ عنه في طهارة (المبسوط) لكونه بعده يضعف اجماع (الخلاف) في الجملة الا ان تقول انه عدل  
 في صلو (المبسوط) عن القول بالنذب إلى الوجوب ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿والمولود﴾  
 نص عليه الجمل الغفر من الاصحاب ونقل عليه الاجماع في (النية) ونقل الشهرة في (شرح الموجز)  
 (والذخيرة والكفاية) وقال في (التذكرة) انه الأشهر وفي (المعتبر) قال للوجوب شاذ منا وفي (المتن)  
 انه متروك ونسب في عدة مواضع إلى بعض فتبعت فلم أجد أحداً قال به سوى صاحب (الوسيلة) فانه  
 قال الواجب الذي يجب إيقاعه على المكلف في غيره شيئاً غسل المولود بعد الولادة وغسل الميت  
 وقال في (التذكرة) قال ابن باويه روى ذلك والمصنف لم يقيد بحين الولادة كما قيده بذلك في (المنفعة)  
 (والوسيلة) والنهاية والمتن والدروس والبيان والذكرى واللمعة وغيرها والظاهر من كلام الاصحاب  
 انه غسل على حد غيره من الأغسال لكنه في (المسالك) احتمل ان هذا الفصل غسل خث (قلت) ربما  
 أشعر بذلك تعليقه في (المنتهى والنهاية والروض) بمخرجه من محل الخبث وعلى ذلك لا نلزم فيه شروط  
 الفصل وقد علمت انه صرح الأكابر بحين الولادة وعلمه يحمل كلام المطلق لكنه في (الدلائل) نقل عن  
 الشهيد الثاني عدم السقوط مع التراخي هذا ورأيت بعض الناس يقولون ربما أراد ان حزة ان الولد يجب  
 في تطهيره الفصل ولا يظهر بدونه وقد قلنا عبارته قتال ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾  
 ﴿والسي إلى رؤية المصلوب بعد ثلاثة أيام﴾ من صلبه كما في (مجمع الفوائد والروض) ورأيت بعض الناس  
 يقول في (حاشية البيان) من موته لا من صلبه وقال المحقق الثاني والشهد الثاني لا مستند له وقيده في (الوسيلة)  
 (والشرائع والدروس والبيان ومجمع الفوائد) بالعمد وقال في (مجمع الفوائد والروض والدلائل) انه لا فرق  
 بين مصلوب الحق والباطل ونسبة في (البحار) إلى أكثر الاصحاب قال في (الروض) وربما قيل باستحباب  
 الفصل برؤية مصلوب غير الشرع من أول يوم لمداواته الأول بعد الثلاثة في تحريم وضعه على الخشبة  
 وفي (مجمع الفوائد والروض) أيضاً لا فرق بين الصلب على الهيئة السريعة وبدونها وترك جواته ذكر  
 الرؤية كما في (الدروس) وهي مرادة جزئاً لان لفظ الخبر نص في الرؤية وفي (الفتاوى) اعتبر الاسلام في  
 المصلوب وفي (الروض) أول وقتها الرؤية وأما الحكم فتدأ من جميع اذ كرنا على النذب اعدا (الوسيلة)  
 فانه عد من المختلف فيه ولم يحكم سي وقد نقل عليه الاجماع في (النية) وهو ظاهر (البحار) حيث  
 نسب إلى الاصحاب اعتبار الثلاثة ونقل الشهرة عليه في (شرح الموجز) وخالف في ذلك أبو الصلاح  
 والصدوق في ظاهره لكن في (شرح الموجز) سبه إلى الصدوق على البت ﴿قوله قدس الله  
 روحه﴾ ﴿والثوبة عن فسق أو كفر﴾ قل الاجماع على النذب في (النية) ونسبه في (المنتهى والتذكرة)

وصلاة الحاجة والاستغارة ودخول الحرم ومكة والمسجد الحرام والكعبة والمدينة  
ومسجد النبي صلى الله عليه وآله (متن)

الى علمائنا وقال في (المعتبر والنخبة) والسنة فيه تنوى الاصحاب وفي (المعتبر) أيضاً ان استحباب  
الفصل للكافر اذا أسلم مذهب الاصحاب والموجون من غيرهم وقال في (النهاية والمنهى) لا فرق بين  
الفسق من الكبيرة والصغيرة كما في (مجمع الفوائد) ولا فرق بين الكفر الارتدادي والاصلي اغتسل قبل  
الاسلام أولاً ما لم يحصل سبب موجب للفصل حال الكفر فيجب وقريب منهما ما في (الميسوط) حيث قال  
وغسل التوبة والكافر اذا أسلم «الفتح» وقال في (الوسيلة والارشاد) وغسل التوبة وقريب منهما ما في  
(المعتبر والنافع والبروس) وقال في (التمنّة والكافي والفنية) وكتاب الاشراف) على ما قلناه عنه والتوبة عن  
الكبائر وفي (الدلائل) انه لا يخلو عن وجه وقال في (المسالك والروض) ان مقتضى التقيد بالسقوط يقتضي  
عدم الاستحباب من صغيرة لا توجه مع انه داخل في الصوم وموافق للقاتل بفصل الذنب واخروج من  
دنسه واعتذر في (المسالك) بان غرضهم الرد على من خصه بتوبة الكفر قال ولو قيل عن كفر وغيره  
لكان أحسن وقريب منها ما في (النخبة) الا أنه ادعى لزوم خروج الصغيرة مطلقاً ولعله أراد عدم  
الاصرار كما قيده في المسالك (والخلاص) انه لم يقبل أحد منا بالوجوب ولان العامة سوى أحمد ومالك وأبي  
ثور وابن المنذر للتائب عن كفر بأقسامه • «قوله قدس الله روحه» • وصلاة الحاجة والاستغارة  
قل عليه الاجماع في (الفنية) ونسب الى أصحابنا في (المعتبر والروض) والى علمائنا في (التمذكرة) وقد  
أطلقوا ذلك من دون قيد لصلاة مخصوصة ورد النص بنديها كما قيده بذلك في (حاشية الشرايع)  
(والمدارك والنخبة) وقرب في (الدلائل) عدم ارتباط الفصل بالصلاة بل يستحب لذلك وان لم يصل كما  
(يظهر من (الذكرى) وكما قل عن شرح الفاضل • «قوله قدس الله روحه» • ودخول  
الحرم) نص عليه الاكثر وقتل عليه (الاجماع في الفنية) وقتل عن الفاضل الهندي انه نقل عن الشيخ  
قل الاجماع في (الخلاص) على عدم نديه لدخول الحرم وقد تنبت كتاب حج (الخلاص) (الامازاغ  
عنه النظر فلم أجد ذلك وهو أدري • «قوله قدس الله روحه» • ومكة والمسجد الحرام  
والكعبة) نص على ذلك جماعة وقتل في (الخلاص) الاجماع على هذه الثلاثة بعد ثلاث وركات من  
من أول كتاب الحج وقتل عن الفاضل الهندي انه قل ان الشيخ قل الاجماع في (الخلاص)  
على عدم نديه لدخول مكة وفي (الفنية) قل الاجماع على نديه لدخول المسجد الحرام والكعبة وعن  
المفيد انه خصه بمن دخلها لاداء فرض أو قتلها • «قوله» • (والمدينة ومسجد النبي صلى الله عليه وآله)  
نص عليهما جماعة وقتل الاجماع عليهما في (الفنية) وفي (الهداية والفتاوى) انه يستحب لدخول حرم  
المدينة وقتل عن المفيد انه خص الحكم في دخول مكة والمدينة بمن دخلها لاداء فرض أو قتل والموجود  
في (التمنّة) ترتب الحكم على الدخول مطلقاً كما أطلق الاصحاب وفي (الدلائل والفتاوى) انه يستحب  
اعادة غسل الاحرام لمن أكل أو لبس ما لا يجوز للمحرم وفي (الدلائل) اعادة غسل الاحرام للمأثم والمحدث  
واعادة غسل البلدين والحرمين والمسجدين والزياره لمن أحدث وقيل انه يستحب لكل امرأة تطهيرات  
لغير زوجها لانه (روى) الكليني عن الصادق عليه السلام انها لم تقبل منها صلوة حتى تنفسل من طيبها  
كسملها من جنباتها وروى الصدوق أيضاً مرسلًا وفي (كتاب الاشراف) انه يستحب تقصاً وغسل عرفة



ولا تداخل وان انضم اليها واجب (متن)

وفي (الدلائل) لمن مات جنباً ونسبه في (الذكرى) الى الشيخ قولاً والشيخ احتله في كتابي الاخبار قبل ولماودة الجماع سد الجماع لمساوي عن الرضا عليه السلام في (الدهية) انه بدون غسل يورث جنون الولد قيل وللجماعة استناد الى حسن زرارة ان الغسل بسد الفجر يميز للجنابة والجماعة والموجود في (السرائر) عن كتاب حرير بلفظ الجمعة قلها صحفت حجة وتجدد الغسل احتله الشيخ في (النهاية) وعن (الاشراف والجامع) انه يستحب لمن أراد مباحلة ونقل الشيخ الاجماع في (الخلاف) على استحبابه للموقوفين (للموقوفين خل) وعن المفيد في (الزمية) انه يستحب لرمي الجمار وهو ظاهر (المقنعة) في باب الحج لانه قال فان قدر على الوضوء فليترأوا لأجزأ غسله ونس عليه في (الدلائل) واستحبه أيضاً للذبح والحق وقيل في (الفتية) الاجماع على استحبابه لصلوة الشكر وصرح به في (الكافي) (والاشارة والمذهب) وروى انه يستحب لاخذ التربة الحسينية على مشرفها السلام حتى لا تفسخ الشياطين بها فاذا أخذت كذلك مع الدعاء المأثور ووضعت في خرقة مخطومة كانت شفاء من كل داء وأما ما من كل خوف وفي (التهذيب) نسب الى بعض علمائنا انه يستحب للصبي اذا أدرك وفي (النهاية) انه يستحب الاقامة من الجنون ونسبه في (الذكرى) الى الفاضل وفي (اليان) الى القليل واستحبه في (اليان) وظاهر (الذكرى) (والدلائل) لواجد المني في التوب المشترك وعن ابن الجنيده انه يستحب لكل فضل يقترب به الى الله تعالى وفي (التهذيب والدلائل) انه يستحب سلس الميت سد التفسير لغير الفطحية وقيل في (الذكرى) عن المفيد في (الاشراف) انه يستحب لمن أهرق عليه ما خال النجاسة وقيل في (الاجماع) في (الفتية والمعتبر) انه يستحب لصلوة الاستسقاء وقد نص عليه كثير من الاصحاب وظاهر المحقق في (المعتبر) والشهد انه للاستسقاء لا للصلوة وفي (اليان والفتية والدلائل) استحباب اعادة الغسل المشتمل على قص اضطراري كالجيرة ونحوها (وقال في الدروس واليان والدلائل وكتاب الاشراف والتهذبة والجامع) على ما نقل عنها انه يستحب قتل الوزغة وبه صرح في (الفتية والموجز وشرحه) وقد رواه في (الفتية والمهدية) والصنارفي (البصائر) وناقض فيه في (المعتبر) وذكر الصدوق والشهد في (الذكرى) انه يستحب لتفصيل الميت وتكفنه وقال المحقق الرواية به صحيحة السند ورده في (كشف الثام) بأنها لا تعين لذلك (وقال في التذكرة والنهاية والموجز) انه يستحب لدخول مشاهد الائمة عليهم السلام عليه السلام قوله قدس الله تعالى روحه **ولا تداخل وان انضم اليها واجب** ظاهر كما في (التحرير والارشاد والموجز) انه لا فرق بين ان يعرض عن الوجه في الجميع أو يعرض له كأن ينوي الوجوب وحده أو الذب وحده أو ينويهما مع عدم التعرض في الجميع للاسباب أو تعرض للاسباب ونوى الذب خاصة أو الوجوب خاصة أو نواهما أو تعرض للموجب مع بعض اسباب الذب ونوى الوجوب أو الذب أوهما أو نوى الوجوب واقتصر على سببه (تم) الظاهر انه لا فرق في الواجب بين ان يكون واجباً للجنابة أو غيرها (ونحن) نذكر عبارات الاصحاب الواردة في التداخل في الواجب والندب وفي الواجب وحده وفي الذب وحده (فتقول) قال الشيخ في (المبسوط) اذا اجتمعت احصاء مفروقات ومسئونات فاغسل غسل واحد اجزاء ان نوى به سببي الوجوب والندب معاً أو نوى الواجب خاصة وان نوى المسنون لم يميزه عن تنبي (وقال في الخلاف) اذا نوى بشل الجنابة والجمعة اجزاء عنها للاجماع

( وقول أحدهما عليها السلام ) وساق الحديث ( ثم قال ) وكذا لو نوى الجنابة لمعوم الخبر ولو لم ينو شيئاً منهما لم يميز عن أحدهما أصلاً وهذا لو نوى الجمعة لم يميز عن الجنابة ولا عن الجمعة لأن الغرض منها تأدية التنظيف ولا يصح مع الجنابة ولم يذكر فيه حال اجتماع المنسوبات مع غير غسل الجنابة كما أنه لم يذكر فيه ولا في ( البسوط ) اجتماع المنسوبات خاصة ولم يتعرض لهذا الحكم في ( المتعة وظاهر الصدوق ) أن من اغتسل غسل الجمعة أجزأه عن غسل الجنابة لما ( رواه ) في أبواب الصوم من أن من نسي غسل الجنابة حتى خرج شهر رمضان أن عليه أن يقضي ألا يكون اغتسل للجمعة ( الحديث ) وعن الأشراف رجل اجتمع عليه عشرون غسلاً فرض ستة ومستحب أجزأه عن جميعها غسل واحد ( وقال في السرائر ) والنفل من الجنابة يجزئ عن الاغسال الكثيرة المفروضة والمنسوبة سواء تقدم عليهما أو تأخر عنها ويكون الحكم له والثنية نيته ( ثم قال ) والمعتد في ذلك على الاجماع وقال بعد ذلك أيضاً أنه إذا اجتمع غسل الجنابة مع غيره ونوى هو فقط أجزأه عن غيره ولو نوى المندوب فقط صح المندوب وبقي الواجب لخالف ( اختلاف ) في الأخير وقال ابن طائوس ( في كتاب الاماني ) من الاخطار بتداخل المنسوبات وحدها ومع الواجبات مع نية الاسباب ( قال ) بحسب ما رأيت في بعض الروايات سيما في الارتماس فإن كل دقيقة لحظة في الماء يكفي في أن يكون أجزأها عن افراد الاغسال وينفي عن الارتماسات العديدة لشومها لسائر الاعضاء ( وقال في الوسيلة ) وإن اجتمع عليه اغسال كثيرة كفاه غسل الجنابة عن الجميع ولم يكف عنه غيره وفي ( الشرائع ) حكم بالتداخل ولم يشترط نية الاسباب واكتفى بنية القرابة وفي ( المتبر ) أنه لا بد في المنسوبات من نية الجميع فلو خص البعض اختص بالنفل ( وأما الواجبات ) فحرب ألا كفاه بنية بعضها ومع اجتماع الواجب والمندوب فإن نوى الجميع أجزأه وان نوى الجنابة قال الشيخ أجزأه ( وفيه اشكال ) أو نوى الجمعة ( قال ) الشيخ لم يميز عن شيء ( وفيه اشكال ) أيضاً فإن اغتسل ولم ينو شيئاً لم يميز عن شيء ( وقال ) ابن سعيد إذا اجتمع غسل الجنابة والجمعة وغيرها من الاغسال المفروضة والمنسوبة أجزأ عنها غسل واحد فإن نوى الوجوب أجزأه عن التنب وان نوى السنة فعلها وعليه الواجب وان نوى الواجب والمندوب ( قليل ) يميز عنها وقيل لا لأن الفعل لا يكون واجباً وندباً ( وفي نهاية ) المصنف في بحث غسل الجنابة إذا اجتمعت اغسال واجبة فإن اقتت حكماً كفي نية واحدة لرفع الحدث أو الاستباحة ونية أيها كان لتداخلها وان اختلفت فإن نوى رفع الحدث وأطلق أجزأه عن الكل أيضاً وان عين الأكل كالجنابة أجزأه عن الجميع أيضاً وان عين الاضعف كالحيض لم يرتفع الاقوى وإذا اجتمعت واجبة ومندوبة كالجنابة والجمعة فإن نوى الوجوب انصرف الى الواجب وان نوى المطلق فإن اعتبرنا نية الوجه بطل والا فلا وان نوى الجنابة ارتفعت وهل يميز عن الجمعة قال الشيخ نعم ( ثم قال ) والحق المنع ولو نوى الجمعة دون الجنابة جاز ولا ترتفع الجنابة اذ لا يشترط في مندوب النفل المخلو من الحدث الأكبر لأمر الحائض بفصل الاحرام ( وقال في التحرير ) في تداخل الواجبات في بحث الجنابة لو اجتمع اغسال واحد كفي الواحد فان نوى رفع الجنابة أو الحدث أجزأه وان نوى الحيض أو غيره فعلى عدم الاجتزاء اشكال « النع » ( وقال في المتهى ) في مبحث غسل الجنابة لو اجتمعت اغسال واجبة مع الجنابة أجزأه غسل واحد وهو قال الشيخ واكثر أهل العلم ( الى ) ( ان قال ) إذا قرر هذا ( فنقول ) لو نوى بالاغسال رفع الحدث أو غسل الجنابة أجزأه عن الوضوء ولو

نوى غوره لا يجزي على الحتار وهمل يجزي عن غسل الجنابة فيه توقفه (ثم قال) ولو نوى غسلًا مطلقًا لم يجز من الجنابة ولا الجمعة ولو خص الجنابة اخضع بها (ثم) انه في (النهاية والمتن) اعتبر التداخل في المنذوبات بشرط ان لا ينضم اليها واجب في النية مع الاطلاق في نية الاسباب وعدمها (وقال في المتن) في آخر الاغسال لو نوى الجنب غسل الجمعة الاقوى انه يصح له غسل الجمعة (وقال) لو نوى الواجب والتدب لم يجز عنهما (وقال في التذكرة) لو اجتمعت اغسال فان نوى الجميع اجزأه ولو اجتمع معه واجب فان نواه ما بطل الفسل أو نوى الجنابة ارتفع الحدث قطع أو نوى الجمعة اجزأه وبقيت الجنابة مثل ذلك قال في (المختلف) وقال في (الذكري) ان المعتبر مسمى الفسل فاذا حصل اجزأه من مائر المنذوبات نعم يعتبر نيتها فلو حض بعضها اختص به (ثم قال) أما لو ضم اليها واجب فبشكل تضاد النية (ثم قال) ان اعتقاد منع الترك يؤكد بالنية كما لو صلى على بالغ وصبي دون الست معاً ثم قل فتوى الشيخ من ان نية الجميع من غسل الجنابة والجمعة تجزي عنهما وكذا خصوص الجنابة وخصوص الجمعة لا يجزي عن شيء منها وذكر علة الشيخ ثم (قال) ونوقض (١) بنسل الاحرام للحيض (ثم قال) وعلى القول بان المنذوب لا يرفع الحدث يصح من كل محدث لحصول الغاية (وفي البيان) حكم بالتداخل سيما مع انضمام الواجب وأطلق ولم يشترط نية الاسباب (وفي قواعد) الشهيد لو نوى الجنابة والجمعة بطل الفسل لتثاني الوجوه ويحتمل الاجزاء لان نية الوجوب هي المقصودة فتلغو نية التدب أو قول يقمان فان غاية غسل الجنابة رفع الحدث وعاية غسل الجمعة النظافة فيه هو كضم التبرد الى التقرب وقال المحقق الثاني في (مجمع الفوائد) ان المقصود عدم الاكتفاء بالفسل الواحد عن الاغسال المنذوبة ضم اليها واجب أولاً نويت أولاً وقال في (المسالك) عين مافي (البيان) والمقدس الاردبيلي بعد ان قال لاشك في القول بالتداخل في الجملة واستند الى قول (النهاية) قال كأن مراد المصنف بنفي التداخل رفع الايجاب الكلي أو مذهبه السلب الكلي لكن كونه قولاً لاحد غير معلوم قد ادعى الاجماع على اجزاء غسل الجنابة عن غيره من الواجبات الا ان ينزل كلامه على خصوص المنذوبة كما هو الظاهر (ثم قال) الظاهر هو التداخل مطلقاً لان الظاهر ان الغرض من الفسل التمدد وارة ما عليه (ثم) انه احتمل ان يكون معنى التداخل ثواب حصول فعلين فبطل واحد وان ليس عند الاجتماع اسباب بل هناك شيء واحد (قلت) الاصل بمعنى الظاهر أو الاستصحاب أو الرجوع عدم التداخل بل تعدد الاغسال بتعدد عليها الترتية فلا يخرج عن ذلك الا يرهان وهذا التأويل الذي ذكره المقدس الاردبيلي (ره) لا بأس به وقد سبقه اليه (شارح الارشاد) (وأما) قول استاذ الكل ان قولهم الاصل عدم التداخل كلام خال من التحصيل فليس بشيء واختار في (المدارك والتخيرة والكفاية والمفاتيح) التداخل في الواجبات قطع سواء عين الاضعف أو الاقوى والمنذوبات قطع مع تعيين الاسباب أو الاقتصار على القرية والمزوج مع نية الجميع وفي (كشف القام) الاولى الحكم بتداخل الواجب والتدب اذا كان الواجب غسل جنابة للنفس والا فلا تضاد الاحكام (وفي الروض) حكم باطلاق التداخل مع اعتبار نية الجميع في اسباب التدب والاكتفاء بنية بعض اسباب الواجب عن البواقي وقرب الاكتفاء بنية الموجب دون النادب (وفي الدلائل) قرب اعتبار التداخل مطلقاً أولاً ثم مال الى اعتبار نية الاسباب

هذا نشر الاقوال وبسطها وسيأتي تمام الكلام في المسئلة مفصلاً وان أردت جميعاً مع قتل الشبهة والاعتجاج (فقول) اذا اجتمعت موجبات فيها الجنابة فاذا نوى الجنابة مع عدم التعرض لغيرها (في السرائر) ان غسل الجنابة يجزئ عن سائر الاعمال بالاجماع فيدخل ما نحن فيه تحت هذا الاجماع (وفي المجمع) لا رد يلبى بل ادعى عليه الاجماع وقد علمت انه في (المنتهى) نسب أجزاء الفسل الواحد في الاعمال الواجبة مع غسل الجنابة الى أكثر أهل العلم فيشمل ما نحن فيه ان لم يكن ظاهراً فيه وقل الشبهة عليه في (المدارك) والخيرة والكفاية والبحار) وفيما يل قبل انه متفق عليه (وما ذكرنا) يعلم حال ما اذا نوى الجميع فانه يدخل تحت هذه الاجامعات والشبهة بطريق أولى (تأمل) والاكثرون نصوا عليه ولم يتقوا فيه خلافاً (وأما) اذا نوى رفع الحدث مع عدم التعرض لخصوص بعضها فظاهر الاكثر انه كتابه صرح به في (التذكرة) والنهاية والمتشعب والتحرير والمعتبر (المدارك) (والخيرة والكفاية) وغيرها (ومن هنا) يعلم ان مرادهم بالواجبة الواجبة بالاصل لا بالتدريج وشبهه (وأما) اذا نوى غير الجنابة (في المعتبر والسرائر) انه يجزئ وقال في (انشرائع) ان القول بعدم الاجزاء ليس بشئ ومال اليه بعض المتأخرين وفي (الجعفرية) والعزيزية وارشاد الجعفرية) اجزاء عن غسل الجنابة وتوقف في (المنتهى) والتحرير) وقطع في (النهاية) بعدم الاجزاء ولو نوى الانفصال مطلقاً من دون وجه مميز فظاهر منه عدم الاكتفاء ولم أجد لهم في ذلك نصاً وانما نص عليه الفاضل المتدادي في نضد قواعد الشهيد حيث قال النابوي الفسل المطلق تقريباً معرضاً عن السبب في شرعية الفسل ملتمز بشرعية غسل لا لسبب وهذا لا وجود له في الشرع وبعضهم ذكر ذلك مع اجتماع الواجب والتدب واذا اجتمعت موجبات سوى الجنابة فان نوى الجميع في (السرائر) والمعتبر وظاهر التذكرة والتحرير) انه يجزئ عن الجميع وان نوى أحدها دون الآخر فنقد بعض متأخري المتأخرين الاجزاء وهو ظاهر (المعتبر) ولعله محمول على ما اذا كان مرتبطاً كمال الارتباط بالمنوي كالحيض والنفاس مع ان الاحوط في ظاهرم خلافه (نعم) لو نوى المطلق من رفع الحدث فالذي يفهم من عبارات بعضهم الاجزاء واذا كانت الاعمال واجبات ومنذوبات قد مر ان في (السرائر) انه اذا كان الواجب غسل الجنابة كانت النية نيته والحكم له وان يجزئ عن المسنونة بالاجماع (نعم) لو كان الواجب غير الجنابة والمندوب غير الجمعة لم يدخل تحت الاجماع المذكور رأياً اذا نوى المندوب دون الواجب قد علمت انه قد نص جماعة على عدم الاجزاء عنهما وظاهر الاشراف وبعض المتأخرين الجواز وهل يجزئ عن نفسه كما اذا اغتسل للجمعة وهو جنب فيه اختلاف المتقدم ولو نوى الواجب والتدب معاً في (الخلاص) دعوى الاجماع على اجرائه عنها وقال جماعة لا تنافي (١) مع اعتبار مطلق القرية كما غلته الفاضل المتدادي في

(١) وجه عدم التنافي في أنا قول نية الواجب والتدب ندب في الواجب كالصلوة الواجبة اذا صلاها في المسجد جماعة والحاصل انه اذا نوى غسل الجنابة والجمعة يكون قد أتى بالواجب على أفضل أفرادة تأمل فيه فانه بعد أو قول معنى تداخل الواجب والمستحب تأدي احدي الوظيفتين بفعل الاخرى كما نوى صلوته التحية قضاء الفريضة لظهور تعلق الفرض بمجرد الماهية على أي وجه اتفق فلا يرد أن ذلك متمتع لتضاد وجهي الوجوب والتدب اذ الواقع هو الفسل الواجب خاصة لكن الوظيفة المسنونة تأدت به لصديق الامثال وفي هذا أيضاً نظر أشار اليه الأستاذ في (حاشية المدارك) وكذا لا يصح احتمال ان يكون النية شرطاً فنكون الجهة تقييده لاننا لا نقول بشرطيتها والجهة التقييدية وان أفادت

ولا يشترط فيها الطهارة من الحدثين (متن)

قد اقوّد وكذا لا تنافي (١) على اعتبارية الوجه ولو نوى أمراً بشرط عدم غيره صح في النوى كما يظهر من بعضهم وأما غيره فإن كان من اللوازم الشرعية التي يستحيل انفكاكها صح أيضاً ولا فلا وأما إذا كانت جميع الاغسال مندوبة فإن نوى الجميع اجزاء عن الجميع كما هو صريح بعض وقاها بعض وإن نوى البعض دون البعض فظاهر كثير منهم عدم اجزائه عما نواه وبلوح من بعض متأخري المتأخرين ان التدخّل حيث يوجد يكون من باب طريق العزيمة حيث نوا على تحقق الامتنال بالواحد عرفاً فلو احتاط بالتعدد لم يكن الاحتياط في محله والظاهر من الاكثر انه بطريق الرخصة كما يلوح من الاخبار ويشعر به لفظ الاجزاء هذا ولو جامعت الاسباب الموجبات الموت كما اذا مات الجنب والمائض والنفساء ففي (التذكرة) انه يكفي غسل الميت وهو قول من يحفظ عنه العلم وكذا بيته قال في (المعتبر) هذا والشافعي في أحد قوله ان غسل الجنابة اذا نواه فقط لا يجزي عن غسل الجمعة وقال ابو حنيفة يجزي عنها وقال ابو حنيفة ايضاً اذا نوى غسل الجمعة قد اجزأ عن الجنابة بناءً منه على ان النية غير واجبة وقال ايضاً اذا اغتسل غسلاً واحداً لا ينوي به أنه جنابة ولا جمعة يجزيه وخالفه الشافعي وقال مالك اذا اغتسل ونوى الجنابة والجمعة لا يجزي حتى يفرّد كل واحد منهما وهو خلاف اجماع اصحابنا ووافقنا ابو حنيفة والشافعي • قوله قدس الله تعالى روحه • ﴿ ولا يشترط فيها الطهارة من الحدثين ﴾ • خلافاً للخلاف والمبسوط وقد قدّم قل عبارتهما وفي (الذكري) عبارتان تشيران ببمله اليه في الجملة احدهما قوله يمكن ان يكون الوضوء معتبراً في تحقق غايتها واستدل عليه بالاجابة الدالة على ان كل غسل قبله الوضوء والاخرى (قوله) والاقرب بناءً على ان المدبوب لا يرفع الحدث صحته من كل محدث لحصول النية الا انه وافق المشهور ثم قال وقس على اجزاء غسل الاحرام قنوى الاصحاب وقفاً (للسرائر والمعتبر والمنتهى) (والذكرة والنهاية والمختلف والتحرير والموجز وشرحه والذكري) وقل الاجماع على اجزاء الاحرام من الحائض في (السرائر) وقد علمت انه في (الذكري) قل حكاية قنوى الاصحاب على ذلك وهذا الحكم منقول عن ابن سعيد وقد قالوا ان استحباب اعادة النسل لاحد الافعال اذا احدث بعده قبلها ليس من اشتراط الطهارة في شيء فلا يرد قضاء عليهم ﴿ فرع ﴾ قال في (المنتهى والنهاية) ما كان للفعل يستحب ان يوقع الفعل عليه فلو احدث استحباب اعادته وما كان للوقت كفاؤه وان احدث وفصل في (الموجز وشرحه) فقال اما الحدث المتخلل في اثناء النسل والحادث بعده فغير مناف للنسل الازمة واما غسل الامكنة فيبطل بتخلل الحدث وتعبه وقال في غسل الافعال ان الحدث الطاري يتأفها وان كاث اصغر وقال في غسل قل الورغة وروية المصلوب والتربة انه لا يقتضها الحدث وقال في تعدداً في الموضوع الا أن كلامنا في هذا الشيء الشخصي فنقول له هل هو واجب أو مندوب ومنه يعلم حال احتمال عدم الثاني من جهة الجهة التعليلية لالذ قد علمت ان التعيدية لم تجد نفعاً قائلية أولى فالحق في الجواب ما ذكره الاستاذ الشريف وأشار اليه في (النخبة) من ان الموجود انما هو النسل الواجب الذي حصل فيه غسل الجمعة وهو هنا واجب لمروض سبب له وهو اتحاد نسل الجنابة كما لو نذر غسل الجمعة فغسل جمعة واجب (منه طاب ثراه) (١) لانا لا نجد محذوراً في ان يتخطب بفعل من حيثين فيصور الاجزاء من الجهتين وليس هذا من اجتماع حكيمين من الحسن (منه قدس سره)

ويقدم ما للفعل وما لزمان فيه والتيمم يجب للصلاة والطواف الواجبين (متن)

(الذكرى) الاقرب اعادة غسل الفعل بتخلل الحدث وقد ذكر في دخول مكة وفي التيمم في الاحرام ولو أحدث في الانشاء فلاعادة أولى (انتهى) \* قوله قدس الله تعالى روحه \*  
 (ويقدم ما للفعل) \* كما في (النهاية والمنتهى والتحرير) واستثنى في (الموجز) قتل الوزغة وريه المصلوب والثوبه وفي (الذكرى والبيان والدروس) استثناء الآخرين وقال المحقق الثاني برد عليه ان بعض ما يستحب للفعل من الغسل انما يستحب بعد الفعل وهو تارك الكسوف والعبدن وغسل السعي الى رية المصلوب وغسل التوبه وغسل قتل الوزغة واعتذر شيخنا الشهيد عن ذلك بأن اللام في قوله للفعل لام الغاية أي يقدم ما غايته الفعل والمذكورات أسباب الفعل لاغايات (انتهى قلت) استثناء تارك الكسوف مبني على انه لترك لا للقضاء وهو خلاف المشهور واستثنى القائل الهندي على ما قل عنه من البت بعد التفسير والمولد والافاقه من الجنون واهراق الماء الغالب النجاسة والموت على الجنبه وزاد الاستاذ ادم الله تعالى حراسه ادراك الصبي (وقال في الهادي) على ما نقل لوجد توبته سد الفسل ندبا كان حسنا (فرع) قال في (المنتهى والنهاية والتحرير) (والذكرى والموجز) ويقدم ما للمكان أيضا لكن في الاخبار ما ينافيه واصل غرضهم ان الاصل التقديم ولا ينافيه تدارك التأخر وعليه يحمل الاخبار فأمل \* قوله رحمه الله \* وما للزمان فيه \* مرشح بذلك سد المصنف في (المنتهى والنهاية والتحرير) أبو الباس في (الموجز) والشهيد في (الذكرى والدروس) وغيرهم (فروع الاول) هل تقضى هذه الاغسال غير ما استثنى أعني غسل الجمعة اذا قاتت ونقدم عند خوف الاعواز أقوال (فصريح المرحوظاها النهاية) انها لا تقضى ولم يتعرض فيها للتقديم وفي (الذكرى) جبل التقديم والقضاء اقرب قل وقد نه عليه في غسل الاحرام في رواية بكير ونقل عن المفيد قضاء غسل عرفه (قلت) انه ذكره في كتاب الاشراف وقرب أيضا في (البيان وظاهر الدروس) على ما فهمه المحقق الثاني قضاء في الجميع (الثاني) قال في (النهاية والمنتهى) (والذكرى) ان كيفية هذه لاغسال كيفية غسل الجنبه فلو نذر غسل الجمعة وجب الترتيب (الثالث) غسل الاوقات يتدد قاتها اياما وليالي عدا ما استثنى وقد تقدم الكلام في ذلك مفصلا \* قوله قدس الله تعالى روحه \* والتيمم يجب للصلاة والطواف الواجبين \* كما في (الارتداد والتحرير) قال الشيخ في (النهاية) ان الذي يجب عليه التيمم من عدم الماء للصلاة ولم يتمكن منه وظاهره كظاهر (الوسيلة) المحصر لكنه سد ذلك بأسطر ذكره من خروج المحتلم من المسجد وفي (الوسيلة) استحبه له وكيف كان فلم يذكر الطواف كما لم يذكر في (المنفعة والوسيلة) والمراسم والسرائر وكذا في (التشرع وسعي والنهاية) في صدر الكتب الثلاثة لكن ذكر في الكتب الثلاثة في بحث التيمم، يدل على وجوبه له ففي (المنتهى) التيمم مشروع لكل ما يشرط فيه الطهارة (وفي النهاية) جس من موجبت التيمم الطوف وذره مع قراءة العزائم وغيرها وذلك يبي عن انه يدل عن الوضوء له والغسل ويأتي قل عبارة أخرى منها وفي (السرائر) يستحب ما يستبيحه المطهر بالماء وعن (شرح الارشاد) لفخر الاسلام ان المصنف لا يرى التيمم بدلا من الغسل للطواف وانما يراه بدلا من الوضوء ثم حكى الاجماع على بدليته عن الوضوء وسبغ به انه لا يجوز التيمم من الحدث الاكبر

للطواف ولا لمس ومن (المأدبي) بدليته من الوضوء له أي للطواف محقة بل الظاهر الاجماع ومن  
النسل قولان وعن (الجل والعقود والمصباح ومختصره) ان كلما يستباح بالوضوء يستباح به على حد  
واحد وظاهر هذه العبارة ان التيمم ليس بدلا من النسل للطواف ولا لغيره ماعدا الصلوة فان بدليته  
لها معلوم بالضرورة من المذهب بل من الدين وقريب من هذه العبارة عبارة (الاقتصاد) حيث قال  
ويستبيح التيمم كل ما يستبيحه بالوضوء من صلوة الليل والنهار ما لم يحدث وفي (الدلائل) لم يقل المصنف  
ويجب لما نجب له الطهارتان كالشديد وغيره لاستشكله في وجوب التيمم للصوم على الجنب والحائض  
والنفساء والمستحاضة بل قرب عدم الوجوب للصوم في منتهاه انتهى وقال الشيخ في (المبسوط) اذا  
تيمم جاز أن يفضل جميع ما يحتاج في فعله الى طهارة مثل دخول المسجد وسجود التلاوة ومس المصحف  
وصلوة الجنائز وغير ذلك وهذه العبارة تدل على بدليته عن الوضوء والنسل للطواف وغيره حتى تيمم  
الحائض لباحة الوطئ على اشتراط النسل فيه وصوم الجنب كما في (المعتبر) حيث قال يجوز لكل  
من وجب عليه الوضوء والنسل باجماع علماء الاسلام وهو ظاهر تيمم (الشرائع) وقد سلف نقل عبارتها ومثل  
عبارة (الشرائع) عبارة ابن سعيد وعبارة (الارشاد) في التيمم وعبارة (المنتهى) في موضع (حيث قال)  
التيمم مشروع لكل ما يشترط فيه الطهارة ثم احتدل وجوبه على الحائض اذا طهرت للوطئ ولم يذكر  
الصوم وفي موضع آخر كذلك الا انه فاه عن الجنب والحائض والمستحاضة للصوم على الاقرب وكما  
في تيمم (النهاية) أي نهاية المصنف (حيث قال) ويباح به ما يباح بالطهارة المائية (ثم قل) ويجوز  
التيمم لكل ما يتطلبه من فريضة أو نافلة أو مس مصحف وقراءة عزائم ودخول مساجد وغيرها الا  
انه اشتمل في وجوبه على الجنب والحائض والمستحاضة للصوم ثم جوزه لوطئ الحائض وفيه تيمم  
(التحرير) كلما يستباح بالطهارة المائية يستباح بالتيمم ومثله صنع في (الذكرى) حيث قل يستباح بالتيمم  
كلما يستباح بالطهارة المائية من صلوة وطواف واجبين أو ندين ودخول المساجد ولو كان الكعبة  
وقراءة عزيمة وغير ذلك من واجب ومستحب قاله الشيخ في (المبسوط والخلاف) عبارة تشمل ذلك  
والفاضلان (اتهى) وغرضه في ذلك الرد على فخر الحققين كما في (كشف الالتباس) وفيه وفيه  
(الموجز) انه يبيح كبده بل في (كشف الالتباس) ان ذلك هو المشهور بين الاصحاب ولم أجد  
فيه مخالفا غير فخر المحققين ثم قل عبارة (الذكرى) وقال غرضه الرد عليه وقال المصنف في بحث التيمم  
ويستباح به كل ما يستباح بالمائية وقال الفاضل في (كشف اللثام) ومثل عبارة المصنف هذه عبارة  
(الجامع والاصحاب والجل والمبسوط) قلت ومتلها عبارة (روض الجنان) وقال في (المدارك) وهذا التيمم  
صرح به في (المنتهى) من غير نقل خلاف الا عن الاوزاعي وقال في موضع آخر من (الذكرى)  
ويجب لما نجب له الطهارتان تحفيقا للبدلية ثم استشكل في الصوم لعدم رفع الحدث به وعدم اشتراط  
الطهارة فيه ومن وجوب النسل المتدبر فيقتل الى بدله ثم استدلل بخبر أبي ذر وغيره ثم قال وكذا  
في تيمم الحائض وقال في (التذكرة) في موضع يحوز الجمع في تيمم واحد بين صلوة وطواف وصلاتين  
وطوافين عدنا وقال لا خلاف انه اذا تيمم للغل يعني من الصلوة استباح مس المصحف وقراءة القرآن  
ان كان التيمم عن جنة قال ولو تيمم المحدث لمس المصحف والجنب لقراءة القرآن استباح ما قصده  
وفي محل آخر من التيمم قال اذا نوى الفريضة استباح النافلة وكذا يستباح مس المصحف ووطئ الحائض  
ولو نوى هذه الاشياء استباح الباقي عندنا والفريضة عندنا فقد اشتمل كلامه هذا على اجماعات على

الظاهر وفي (الدروس والبيان) سوى بينه وبين الطهارة في صدر الكتابين ثم قال ويختص بخروج الحب والخاص وفي (الانفة) قال الى نفيه للصوم لكنه جعله أولى ولم يتعرض للوطي وقطع بالوجوب لغيرها وقال في (البيان) أيضاً كل ما يستباح بالبدل يستباح به حتى الخواف ومثله قال المحقق الثاني في (الجفرية) وتليذه في شرحها حيث أتيا بهذه العبارة وقال في موضع آخر من (البيان) والتيمم بدلا من الوضوء في موضع استجابه ومن الفصل المنوي به رفع الحدث قبل ومن غسل الاحرام ويمكن اطراذه مع كل غسل وخصوصاً عند المرتضى حيث يقول بأن الاغسال المتدوية ترفع الحدث ويجوز التيمم للتم مع القدرة على الماء قبل وكذا لصلاة الجنائز والا قرب تقيده بخوف فوت الصلوة عليها (وقال في موضع آخر) الا قرب وجوب التيمم للصوم حيث يتمذر النسل واختير في (جمع التوائد والحاشية المنسوبة الى الفاضل الميسي والمساك والروض وشرح الفاضل) على ما نقل عنه طريقة الشهيد في التعبير كما يأتي وفي (المساك وجمع البرهان) ان التيمم يبيح كل ما يبيحه المساية وكذا في (الدلائل والخيرة) (والمفاتيح) بل صرح في (المفاتيح) بوجوبه للصوم رمضان وقد علمت انه قل في (المختار) الاجماع على المعروف والمشهور بين الاصحاب وقد مر في (التذكرة) ما يلوح منه الاجماع في مقامين على وجه يلوح منه ارادة العموم ويلوح من (الغنية) دعوى الاجماع حيث قال فيها الطهارة عن الحدث قيمان وضوء وغسل وقد أقام الشارع مقامها في استباحة ما يستباح بهما بشرط عدم التمكن منهما التيمم وان لم يرفع الحدث ثم ساق أحكاماً عديدة ذكر الاجماع على وجه يلوح ارتباطه بالجميع كما هو شأنه قال في (المنتهى والنهاية) لو تيممت للوطي فأحدث أصغر احتل بحريم الوطي بقاء الحيف ولعله مبني على ان عليها للصلوة تيمماً واحداً هذا وقد قال في (جمع التوائد) على عبارة المصنف هنا ان الحصر لوجوب التيمم المستفاد من السياق ومن قوله والمتدوب ما عدا (١) بنافيه الاعتراف بوقوع التيمم بدلا من كل من الطهارة وأنه يستباح به ما يستباح بهما وهكذا صنع في كسبه وليس يجيد وقد عدل شيخنا الشهيد في كسبه الى انه يجزأ له الطهارة وان ينفر بدخول الجنب من المسحدين وهو الصواب لمقتضى البداية حتى في صوم الجنب وشبهه على الأصح تمسكا باستصحاب منع الصوم الى ان يعلم المزيل وبعد التيمم تعين الاذن اتفاقاً فحين ويجب استدامته الى طلوع الفجر الا أن يعرض ما لا يمكن دفعه من نوم فلا حرج (انتهى) وقال عن (شرح الفاضل الهندي) تنزيل عبارة المصنف على حصر الموجبات الاصلية قال فلا يدل كما ظن على ان التيمم لا يشرع لثلاث من الكتابات ولثلاث المساجد ودخول الحرمین وقراءة الفرائض وأيد ذلك انتهى النقل بما سيحيه في الفصل الآتي من قوله ويجب التيمم بجميع أسباب الوضوء والفضل قال نعم تدل على عدم الوجوب للصوم لانه واجب أصلي وهو ربما لا يقول به فراده من العبارة الثانية لانه يستباح بكل تيمم مشروع ما يستباح بالمائة وفي الصوم ربما لا يقول بالمشروعية وهذا حسن لو كانت الموجبات تصدق على ما ذكره وعن غير الاسلام في ترحه ان المراد بالموجبات الاحداث لا الغايات كالطواف والمس لانه لا يجوز التيمم من الحدث الاكبر للطواف والمس وعن أيضاً انه لا يجوز التيمم لدخول المسحدين والبيت والمساجد وسأني تمام الكلام في المسئلة في آخر بحث التيمم وعن (المهادي) انه وافق على ان المراد بالموجبات التواقض وقال في (المدارك) (٢) ان بعض (١) يمكن أن يقال ان الضمير فيما عداه راجع إلى الواجب لا إلى الواجب منهما فيكون المراد المتدوب ما عدا الواجب فلا مافات (منه قدس سره)



ونخروج الجنب من المسجدين (متن)

التأخرين عدل عن التعبير بقولهم يستباح به ما يستباح بالمآنية الى قوله يجب لما يجب له الطهارة وهو مشكل اذ المعلوم اباحته لما يتوقف على مطلق الطهارة دون ما يتوقف على نوع خاص منها كصوم الجنب للتوقف على الفصل والسند في ذلك ان عموم الادلة انما يشمل القسم الاول فالأظهر عدم وجوب التيمم له مع عدم انفصاله عن الاملازمة بينهما فتأمل (قلت) كأنه يريد بذلك الشهيدون تبعه كما عرفت ﴿قوله قدس الله روحه﴾ \* ونخرج الجنب في أحد المسجدين وجوب التيمم في الجملة نص عاينه الاكثر والمصنف في سائر كتبه بل لأجد مخالفة في ذلك الا صاحب (الوسيلة) فإنه قال ويستحب التيمم في أربعة مواضع لتغير استباحة الصلوة وذكر هذا منها وفي (المتحى) انه مذهب علمائنا وفي (الجمع) كأن دليله الاجماع وفي (المدارك) هذا مذهب أكثر علمائنا وفي (الذخيرة) نقل الشبهة وفي (المفاتيح) نسب القائل بالاستحباب الى الشاذ وألحق به الجائض في (المتحى) والتحرير والدروس والبيان والذكري والألفية وغيرها وقد خلا عن ذلك كلام القدماء الا أبا علي فإنه أزم الجنب والجائض التيمم اذا اضطرأ الى الدخول نقله عنه في (الذكري) ونقل عن المتبر (فيها المول بالاستحباب وقال انه اجتهد في مناقلة النص واتصره في (الروض والمدارك) بأن النص مقطوع فلا يدل على أكثر من الاستحباب وقد تقدم في ذلك المحقق الثاني في (شرح الأنفة) وحزم في (الجمع) بعدم اللاحق ولم يستحبه لها في (الوسيلة) كما استحبه للجنب (قلت) الرواية هي رواية أبي حمزة وهي مرسلة في (الكافي) كما ذكرها الا انها صحيحة في (التهذيب) والمراد بالجائض ما كانت في الحيض أما بعد انقطع الدم حكمها حكم الجنب بدون احتلام نص عليه الاستاذ ملا محمد باقر حرره الله تعالى في (حاشية المدارك) ونبه عليه الشهيد في (الذكري) في ذيل كلام ابن الجنيدي وظاهر (المنتهى) دعوى الاجماع على اللاحق حيث قال والرواية وان كانت مقطوعة الا انها مناسبة للمذهب (وقال) المحقق الثاني والظاهر ان القدماء كالجائض دون المستحابة (وقال في جامع المقاصد) مورد الخبر المحتمل وألحق به كل جنب حصل في المسحود ومال الى عدم اللاحق لانه قياس ومثله قال في (المدارك) كما قل شيخه في (الجمع) ووافهم صاحب (الذخيرة) ونأمل فيه صاحب (الدلائل) وبسط الكلام في المسئلة (ان نقول) اختلفت عبارات الاصحاب فمنهم من اعتبر الاحتلام كالشيخ في (المبسوط) وأبي المكارم وان حمزة وان كان استحبه وأبي عبد الله العجلي وأبي سعيد في (الجامع) (والنافع والمعتبر) والمصنف في غسل (التحرير والمنتهى) والكشاف وغيرهم ومنهم من اعتبر صدور العتابة فبهما وأطلق في الاختيار والاضطرار كما في الكتاب في محت العسل (والتهاية فيه والمنتهى)

اعلم ان اعترض المدارك لم يفهم لانه ان أراد بمطلق الطهارة الطبيعية لا بشرط (ففيه) انه لم يقل \* أحد لان الصلوة تتوقف على الوضوء تارة وعلى العسل تارة وعليها أخرى على المشهور والمراد من قوله عليه السلام لا صلوة لا يطهور اس توقفها عليه من دون قيد خصوصية (قوله) وما يتوقف على نوع خاص فيه ان النوع انما هو طهارة أيضاً لتوقف صحة الصوم عليه كما صرح به بل صرح بأنه طهارة حيث جعله نوعاً منها والخصوصية لا تفحرجه عن كونه فرداً للطهارة على انه هو يوجب التيمم للخروج من المسجدين ويوجب الدخول المساجد عموماً كما سيحكي في بحث التيمم ان شاء الله تعالى (منه عفا الله عنه)

(والتذكرة) في المنام صريحاً وهو ظاهر الكتاب هنا (والحرير والشرائع والألفية) ومنهم من اعتبر خروج الجنب وأطلق في الاختيار والاضطرار صدرت الجنابة فيهما أو خارجهما كما في أول (النهاية) (والارشاد والألفية والدروس وشرح الألفية) المحقق الثاني (وتعليقه على الارشاد والمسالك والجعفرية) (وقد علمت) ان أبا علي أزم الجنب والحائض التيمم اذا اضطرا الى الدخول وربما ظهر من (شرح الألفية) ان الاصحاب على ذلك لانه قال بعد ذلك وربما قصره بعض على الحتم اقتصاراً على موضع النص الخاص وهو ضعيف انتهى وبأني تمام كلامه انشاء الله تعالى وفي (حاشيته على الشرائع) قد عداه الاصحاب الى مطلق الجنب والرواية في الحتم وفي (الروض) استنباط عموم غير الحتم من (التبقيح) وان الملة هي الجنابة وقريب منه ما في (الذكرى) والمصنف والمحقق في (المتبى) (المعتبر) مد نفهم الاجماع على الحتم جلا دليل المسئلة هو المرور وقد أجموعوا ان تحريم المرور غير مخصوص بنبي كما قلنا في محله غير واحد وفي (حاشية المدارك) نسبة الحاق غير الحتم الى فتوى الاصحاب فالحاق موطن اجماع كما هو ظاهر (حاشية الشرائع) وظاهر (المعتبر والمتبى) وربما لاح من غيرها واجماع (الفنية) يحمل على قس الحكم وان دبر ما تلم قد قلنا ان غرضهم ان الجنب لما حرم عليه الاجتياز الا متطراً واجب عليه التيمم مرة يمررون بخصوص الحتم لانه مورد النص ومرة يديرون بالاعم كما صرح به الاستاذ وغيره والظاهر لزومه على من اضطرا الى الدخول فيهما واللبث في غيرها كما قلنا عن شرح الفاضل وأما الداخل عمداً أو نسياناً فقد رآه ظاهر جماعة و به صرح المحقق الثاني في (شرح الألفية) وقد اختلفوا فيما اذا قص زمان النسل عن التيمم أو ساواه فالمحقق الثاني في حاشيته وصاحب (المدرک والدلائل) على منع النسل على كل حال ونسبه الى اقبل في (البيان) قال في (حاشية المدارك حرمه الله تعالى) ويلزمهم انه عند عدم التمكن من التيمم والتسكن من الماء يخرج بغير غسل وقال في (التذكرة والذكرى) الا انه تعرض في (الذكرى) للمساواة فيعمل ما اذا قص بطريق أولى (والدروس وشرح الألفية وروض الجنان) (والمسالك والخيرة وحاشية المدارك) ملزوم النسل حبش وهو ظاهر (النهاية والمعتبر) حيث استند في (النهاية) الى تعذر النسل في اصل المسئلة وفي (المعتبر) الى تسنن الطهارة المائية بل احتل في (الذكرى) تقدم النسل مع امكانه من غير تقييد بمساواة وغيرها لربما لاح من (الوسيلة) حيث قلنا للخروج منه للاختصال ونقل عن الفاضل الهندسي انه حسه وأطلق وجوب التيمم من غير تعرض للذكر والنسل في (الفنية والسرائر والشرائع والنافع والارشاد والتحرير وهذا الكتاب والألفية والمفاتيح) وأطلق هؤلاء يحمل على ما ذكرنا كاطلاق الخبر قل (المحقق الثاني في شرح الألفية) والشهيد الثاني وغيرها ان الخبر مبني على الغالب من عدم امكان النسل في المسجدين هذه الشروط بل لا يكاد يتفق في غيرها أيضاً الا على احتمال لا يكاد يتصور في نظر العالم بحالها وذلك كلف في الاطلاق والانتكال في الفرد النادر على ما علم من الكتاب والسنة (ولعلم) انه لا قائل بتقديم النسل مطلقاً كما صرح به في (الروض) هذا كله ما لم يستلزم تلويث المسح كما صرحوا به وقال في (الذكرى) ولو كان قريباً من الباب وجب التيمم وان زاد زماه على زمان المرور وقر به في (الدلائل) وتأمل فيه في (الخيرة) وقطع مولانا المقدس أدام الله حراسته في شرح (المفاتيح) بالخروج من غير تيمم وهو الموافق للاعتبار وترجيح النسل مع المساواة وأطلق الامر بالتيمم يبنى على الغالب وقال في (الذكرى والدلائل)

والمندوب ما عداه (متن).

لا فرق بين الرجل والمرأة (وقال المحقق الثاني في شرح الآفية) إنما حض الحكم بالمسجد لان الاجتياز في غيرهما غير مشروط بالطهارة فيادر الى الخروج واستقرب الشهيد في (الذكرى) الاستجاب للقرب الى الطهارة وعدم زيادة الكون فيها على الكون له في المسجدين وضعفه (في المدارك) وتأمل فيه في (الدلائل) وفي عنه الجردة في (الذخيرة) وقطع الاستاذ بالعدم لان قطع المساجد الباقية غير محذور فكيف يباح الحرام أعني البث لاصالة المندوب قال نعم لو اتفق له ما شياً كان احتمالاً (قالوا) ويجب عليه ان يتحرى أقرب الطرق الى الخروج وقبده في (شرح الآفية والروض) (والذخيرة) بأنه كان حصول الماء خارجاً مع التمكن منه ومع عدمه لانهج المبادرة بل له ان لا يخرج قال في (شرح الآفية والروض) وبذلك يجمع بين قولهم هنا بوجوب الخروج والمبادرة اليه وبين ما قالوه من انه يستباح به ما يستباح بالطهارة المائية فان من جملة ما يبيحه المائية البث في المسجدين وغيرهما فيصح حينئذ البث والصلاة فيما (قلت) كأنها لم يتدا بخلاف فخر المحققين حيث قال بعدم دخول التيمم المساحد نبه الى الشهيد الثاني قال انه مذهبه قطع (واستشكل في النهاية) في أصل وجوب التحري وجعله أقرب في (المنتهى) وقال في (جمع الفوائد) انه على فرض عدم التبعيد ينبغي ان لا يقال يتحرى أقرب الطرق ورده الاستاذ أدام الله حراسته بان مدرك وحوب التحري مادل على حرمة الاجتياز فلا بد من الاقتصار على مقدار الضرورة حتى لو تمكن من التيمم بجزءا زنه وهذا لا ينافي كون التيمم مبيحاً اذا اباحته بتقدير الضرورة أي الجزء الزماني الذي لا يمكن قطع المسجد باقل منه فلو زاد عليه كان متسكناً من الطهارة الاختيارية في الزائد اذ هو واجد للماء في حق البث غير واجد في حق القطع نعم وجده بالتيمم حيث انه أباح له القطع انتهى فتأمل جيداً قال في (جمع الفوائد) اذا كان التراب في موضع آخر بعيد عن الباب فالظاهر انه يقيم به ويخرج لاطلاق النص بالتيمم قال المحقق الثاني في (شرح الآفية) ويروي في التيمم للخروج استباحته ولا ريب في حصولها به لكن هل يستباح به غيره من الغايات قبل لالحكمهم بوجوب الخروج عقيب تغير فصل متحريراً أقرب الطرق فلو أباح غير الخروج لأباح المكث ولو جوبه على الخائض التي لا يتصور فيها الاباحة ثم اختار الاستباحة اذا صادف عدم الماء وتيمه على ذلك صاحب (الدلائل والمدارك والذخيرة) قال في (حاشية المدارك) هذا لا يستقيم لصاحب (المدارك) على ما ذهب اليه أولاً لان الترابية متعينة للخروج عنده فكيف يتأق التمكن من المائية حالة التيمم حتى يقول الاظهر انه مبيح اذا لم يكن التيمم متسكناً من استعمال الماء حالة التيمم انتهى ثم ان المحقق الثاني خاف نفسه في (جمع الفوائد وتعليق السرائر) فضع من الاستباحة وان عدم الماء ويمكن تأويله فتأمل وما وجدت من تعرض لهذا الفرع سوى من ذكر ولعل سكرتهم على مكان القاعدة المعروفة من عموم البدلية واحتل في (النهاية) اشتراط تراب غير المسجد لو وجده وأمل ذلك لمسا في بدن الجنب من الخبث فلا يمس تراب المسجد أو لانه يعلق منه بعض الشيء فيزيم اخراجه منه (فتأمل) وفي حاشيته على (الدروس) انه يستوي تمام الجنب واباحه وسطح المسجد وأرضه وفي الاول تأمل \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* (والمندوب ما عداه) هذه العبارة وقصت للمحقق والشهيد وقد اختلف الاصحاب في بدلية التيمم

## وقد تجب الثلاثة باليمين والنذر والعهد (متن)

عن الاغسال المندوبة ففي (المبسوط والموجز) ولا تبدل عدا الاحرام ويأتي للمصنف في هذا الكتاب مثله وفي (النهاية) نفى البدلية مطلقاً وفي (البيان) احتمل البدلية مطلقاً حيث قال ويمكن اطراده مع كل غسل وقد سلفت عبارته فيما تقدم وفي (الذكرى) قال فيه نظر هذا كله حيث لا يقول بانها رافضة والا فذاك وجهان وقد جزم بالاستحباب حينئذ الشهيد الثاني وجزم بطله بالعدم لعدم النص (وقال في البيان) بعد احتمال الاطراد وخصوصاً عند المرتضى حيث يقول بان الاغسال المندوبة ترفع الحدث وظاهر (التذكرة) الاجماع على انه يندب للصلاة المندوبة والطواف المندوب ومس كذلك واحتمل الشيخ تجديد التيمم كما في (المعتبر والجامع والمتبع والعلية) على ما نقل عنها واستشكل فيه في (نهاية الاحكام والبيان) لعدم النص ولا تدرجه في الصلة وقد قلل الاجماع في (اغلاط) وظاهر (المتن) والتذكرة والذكرى في موضعين على انه يجوز التيمم لصلاة الجنازة مع وجود الماء من دون قيد بخوف الفوت كما تركه في (الوسيلة والتحرير) واستشكل فيه المحقق لعدم ثبوت الاجماع وضعف الخبر وفي (الذكرى) الحجة على الاصحاب بالرواية فلا يضر ضعفها ولم أرها راداً غير ان الجنب حيث قيده بخوف الفوت واعتبر في (التهذيب والمراسم) ذكره في صلاة الجنازة (والبيان والدروس) خوف الفوت وحسنه المحقق وهو ظاهر (النهاية والمبسوط والاقتصاد) حيث قال فان فاجأت جنازة ولم يكن على طهارة تيمم وصلى وهو المنفول عن الكاتب والناضي والسيد في جهل والراوندي في (تمهيد القرآن) وسأيت في مبحث الجنائز تمام الكلام في المسئلة وفي (البيان) ويجوز للنوم مع الدرس: على الماء ولعله استند الى خبر حفص عن الصادق عليه السلام من أوى الى فراشه فذكر على امهلى غير طهر وتيمم من دثاره وثيابه كان في صلاة ما ذكر الله تعالى ومثله قول الصادق عليه السلام في خبر محمد وأبي بصير لكن هذا ظاهر في تعذر الماء أو تنصره حيث قال فان لم يجد الماء فليتمم وتام الكلام يأتي في مسح التيمم وربما قيل بوقوعه بدلا عن وضوء الجنب للنوم والجامع والناضض ونحو ذلك مما يكون الوضوء فيه مصاحباً للحدث كما يأتي في بعض التيمم أيضاً ٥ حقه قوله قدس الله تعالى روحه ٥ ﴿ وقد تجب الثلاثة باليمين والنذر والعهد ﴾ هذه طريقة الاصحاب في تقاسم الطهارة يجمعون انواع منها ما كانت غايته واجبة كالصلاة والطواف الواجبين ونحوهما ثم يقولون وقد تجب الثلاثة أو الطهارة بنذر وشبهه (والشبه في اللفظة) سلك اسلوباً خاصاً خالف فيه الجمع وهو انه جعل ماوجب من الطهارة والنذر وشبهه قسماً لما وجب منها بسبب الاحداث وهو يقتضي ان موجب ما وجب بالنذر وشبهه ليس هو الحدث ومن أراد ذلك فليرجع الى عبارة (اللفظة) وقد نهى على ذلك المحقق الثاني في شرحها ثم أخذ يتأول العبارة هذا والمصنف أتى بين هذه العبارة في (التذكرة والنهاية) وفي (الارشاد والتحرير والدروس) وقد تجب الثلاثة أو الطهارة بنذر وشبهه وفي (الشرايع) قد تجب الطهارة بنذر وشبهه والحاصل ان العبارات مختلفة فبعض تجب الطهارة وبعض تجب الثلاثة وظاهر الجميع ما اذا تعلق النذر والانواع كل بمخصوصه وقال في (البيان) لو تعلق بيمين الطهارة لا بالانواع فان عين أحدها تعين وان خير مطلقاً بخير بين الوضوء والنسل وان قيد التيمم بالتيمم اشترط عدم الماء وان أطلق الطهارة لا قرب حمل على المائية الرافعة للحدث والمبيحة للصلاة فان تعذر

تعين التيمم ومثله صنع في (المسالك) قال ويتخير مع اطلاق نذر الطهارة بين الوضوء والغسل فان تعذر  
تعيين التيمم وقال (في الروض) أما لو نذر الطهارة مطلقاً ففي تحييره بين الثلاثة أو حمله على المائية خاصة  
أو الترابية أوجه مبتدئة على ما سلف من الكلام على ان مقولية الطهارة على الثلاثة هل هو بطريق  
الاشتراك أو التواطؤ أو التشكيك أو الحقيقة والمجاز فلي الأولين يبر بكل واحد من الثلاثة لكن  
يشترط في التيمم تعذر الآخرين وعلى الثالث بمقتضى قويا ذلك ويحتمل انصرافه الى الفرد الاقوى  
وهو المائية تحييراً بين فرديهما لانه المتيقن والى الاضعف وهو التيمم لاصالة البراءة وهو أضعفها وعلى  
الراعي ينصرف الى المائية خاصة قطعاً وبجارية (الروض) هذه هي عبارة المحقق الثاني في (شرح الآلفية)  
بتفاوت يسير حدا وفي (المدارك والذخيرة والدلائل) سوق عبارة (الروض) بتفاوت يسير ونحن نقل  
عبارة (المدارك) ثم نقل ما حققه المولى الاعظم المدقق الاستاذ أدام الله تأييده في حاشية (المدارك)  
(وسنعيلى) حال هذه العبارات (قال في المدارك) في شرح قول المحقق وقد نوجب الطهارة بنذر وشبهه  
ما نصه نذر الطهارة بتحقيق بنذر الامر الكلي وبنذر أحد جزئياتها فهنا مستثنان الأول ان ينذر الطهارة  
والواجب فعل ما يصدق عليه اللفظ حقيقة فان قصد المعنى الشرعي يبي على تبوته واحتيج الى تعيينه  
وان قصد المعنى العرفي يبي على ما تقدم من الخلاف وفي حمله على المسائية خاصة أو الترابية أو  
تحييره بينهما أوجه منشأها ان مقولية الطهارة على الانواع الثلاثة هل هو بطريق الاشتراك أو التواطؤ  
أو التشكيك أو الحقيقة والمجاز فلي الأولين يتخير وكذا على الثالث على الاظهر ويحتمل انصرافه  
الى الفرد الاقوى لانه المتيقن والى الاضعف تمسكاً باصالة البراءة من الزائد وهما ضعيفان وعلى الراعي  
يحصل على المائية خاصة اذ الاصل في الاطلاق الحقيقة (انتهى) قال الاستاذ في حاشية (المدارك)  
النذر اما يتعلق بالمراد من اللفظ والنذر أعرف بمراده ولعل مراده أي مراد صاحب (المدارك) أن ينذر  
معنى لفظ الطهارة على الاطلاق من غير قرينة والاصل فيه الحقيقة لكن على هذا لم يستقم قوله فان  
قصد المعنى الشرعي «الح» لان الناذر من المنشدة ومدلول كلامه ليس الا المعنى العرفي واطلاقه  
لا ينصرف إلا اليه وان بني على انه أي معنى حقيقي يراد من اللفظ يصح وان لم يأت بقرينة بناء على  
ان الشرط مجرد لفظ ففيه بعد تسليم ذلك بتعين مراده فلا وجه لما ذكره بقوله والواجب مع انه  
لا نزاع في تبوت المعنى الشرعي وان اللفظ صار حقيقة فيه لكن النزاع في كونه حقيقة عند الشارع وان  
بي على انه يصح ان أراد معنى حقيقياً أي حقيقي يكون وان كان لم يأت بقرينة على هذه الارادة  
(ففيه) بعد تسليم صحته وتسامح عدم صحة ارادة المجازي انه لا تنحصر حقيقة فيما ذكره اذ ربما كان  
اللفظ حقيقة في معنى باصطلاح مجاز فيه باصطلاح بل لاشك ان لفظ الطهارة كذلك وأيضاً لا يستقيم  
قوله فلي الأولين يتخير اذ على تقدير الاشتراك لا يتعين المنذور فيبطل النذر الا ان يريد ما اطلق  
عليه اللفظ فهو حينئذ معنى مجازي ومع ذلك يرجع الى التواطؤ والتشكيك على ان التعيين حينئذ بد  
الناذر فلا وجه للبناء على محل النزاع وكذا قوله اذ الاصل الحقيقة وان أراد ان الناذر اذا أراد من  
لفظ الطهارة ما يطبق عليه هذا اللفظ حقيقة في الماورات أي محاوراة كانت يكون كذا وكذا لا انه يريد  
منه معناه في صيغة نذره (ففيه) انه مع ما فيه من الحزارة الظاهرة انه كيف جعل نذر الطهارة على الوجه  
الكلي منحصرآ في هذا الشكل الغريب حيث لم يرد من اللفظ صيغة معناه الحقيقي في اصلاحه بل  
يريد أي حقيقة تكون في أي محاوراة ثم عين خصوص محاوراة الشرع والرف من دون معرفته بشبوت

الاصطلاح في الاول ولا ينعينه ولا معرفته بالتعيين في الثاني حتى يبقى نذره على الخلافات والترجيح بالادلة الاصلية مع عدم ترجيح محقق (وقوله) ذا لاصل الحقيقة انما فيه اشارة طنية للظن بما في الضمير والناذر يعلم ما في ضميره فلا وجه للمسك بالظني الا على الوجه (التوجيهي شل) الاخير على ان الناذر من المنشرة واستعمل اللفظ مجردا فالاصل ان يكون في معناه الاصطلاحي عنده انتهى كلامه دامت ايامه وتحقيقه هذا يؤيد ان المراد من الصيغات التي ذكر فيها الطهارة انما هو الانواع لا المعنى الكلبي وفي (مجمع الفوائد والمسالك والروض والذخيرة) لا بد في صحة النذر من الرجحان الاصلي قبل النذر فيعتبر في التيمم قد المساء وفي الوضوء واجبه وفي التمسك بتعيين السبب ليرجح ولو عين النذر في وقت فلم يصادف رجحاناً لم ينقد (ومنه يعلم) اشتراط المشروعية كما صرح به في (مجمع الفوائد وتعليق) (الشرائع) للفاضل الميسي (والروض والمدارك والدلائل والذخيرة) قال المحقق الثاني واطلاق بعضهم انعقاد البين عليه وعلى أخويه فاسد اذ لا تنقد على الوضوء مع غسل الجنابة وفي (المدارك) قد نذر الوضوء مع غسل الجنابة أو غسل الجمعة يوم الاربعاء أو التيمم للصلاة مع السكن من استعمال المساء لم ينقد قطعاً واطلاق جماعة من الاصحاب ان الوضوء ينقد نذره دائماً غير واضح (قلت) ممن أطلق ذلك جده في (المسالك) قال فالوضوء ينقد نذره دائماً والمحقق الثاني (في شرح الافية ومجمع الفوائد) أتى أيضاً بين هذه العبارة وما وجدت لها ثالثاً لكن في (تعليل الاشاد) للمحقق الثاني (قال) لا ريب ان شرعية الوضوء أكثر ويندر عدم شرعيتها فان ذلك مع غسل الجنابة بخلاف أخويه (وقال) في (المدارك والذخيرة) انه اذا نذر أحدها ولم يقيد بالرفع انه يحمل على الرجحان وان لم يكن رافعاً وظاهر (البيان) اشتراط الرفع حيث قال فيما سلف من عبارته وان أطلق فالقرب منه على المائة اربعة للحدث والميعة للصلاة وفي (الروض) وهل ينصرف النذر الى الرفع للحدث أو المييع للصلاة أو الاعم وجهان والثاني لا يخجل من قوة فان أطلق كان وقته السر ويتضيق عند ظن الوفاة وان قيده بوقت فاتفق فيه محمداً فالامر واضح والا نبي على الوجهين فان لم نعتبر أحد الأمرين وجب وان اعتبرناه لم يجب الوضوء لامتناع تحصيل الحاصل ولا الحدث لعدم وجوب تحصيل الشرط الواجب المشروط انتهى كلامه رحمه الله تعالى وبإشارة (الروض) هذه من قوله فان أطلق « الخ » عين عبارة المحقق الثاني في (شرح الافية) حرفاً غرضاً (وقال في الذخيرة) ويتوجه عليه المنازعة في كون الوضوء الرفع مستحباً مشروطاً بل يقال انه مستحب مطلق والحدث شرط لوجوده لا لاستجابته على ان الوضوء المطلق مستحب مطلق والوضوء الرفع فرد منه فلونذره وجب لكونه فرداً للوضوء المطلق الرجحان مطلقاً ولا يشترط كون الفرد من حيث الخصوص واجباً حتى ينقد نذره كالصلاة في موضع لامزية له (وقال له) في الاعتذار ان النذر اذا تعلق بمجموع الرجحان وغيره كان المجموع غير راجح ففتضى النذر اعمى مجموع الوضوء والحدث الجديدين غير راجح وأيضاً يتوقف الايمان بالمنذور على فصل الحدث وهو مرجوح لاقتضائه خل جزء من الزمان من الطهارة انتهى حاصل كلامه (وقال في الدلائل) وهل يتوقف الوفاء بالنذر بفعل الوضوء لاصل الصلاة حتى يتداخل فيه وجهان انتهى (قلت) الظاهر عدم التداخل واستشكل أيضاً في (الدلائل) في وجوب الترابية مع نذر المائة ونذرها ثم قرب الوجوب وزاد الشهيد في (الافية) التحمل عن النذر كالمصلي عن أيه مما يجب عليه تحمله ويدخل فيه المستأجر وزاد في (مجمع الفوائد وشرح الافية وشرح الفاضل) الاستنجار على الطهارة نفسها أو على العبادة

﴿ الفصل الثاني ﴾ في اسبابها ( متن )

المثوبة على الطهارة والاستاذ آدم الله حراسه الحق بالإجارة نظيرها من الجمالة وما أخذ شرطاً في عقد لازم الى غير ذلك وقال الفاضل في شرحه فلو نذر التجديد لكل فريضة وجب حتى التيمم ان يستحييه أو علقا التسو بالمباح وفائدته لزوم الكفارة بالخالف لا بطلان الصلوة (١) لاستباحها بالطهارة الاولى وان أعاد الصلوة جماعة كفاه الطهارة سواء قلنا باستحباب المادة أو ان الفرض أحدهما لا يمينه واحتمل التجديد على الثاني في ( نهاية الاحكام ) ثم انه قدس الله روحه أورد عن ( النهاية ) بحثاً جليلاً في تعدد التيممات والصلوات فيما لو نذرتيممات بمدد الصلوات وسيأتي قله انشاء الله تعالى في أحكام التيمم لانه ذكره في ( النهاية ) هناك وما توفيقي الا بالله واسأله بمحمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم ان يوفقني لاتمام هذا الكتاب انه أرحم الراحمين

﴿ الفصل الثاني في اسبابها ﴾

عبر بالاسباب وتسم ( الشهيد في الذكرى والبيان ) والسيد في ( جله ) عبر بالنواقض وتسمه الشيخ في ( مبسوطه ونهايته ) وجاعة من القدماء وعبر المحقق في كتبه بالموجبات وتسمه المصنف في ( التذكرة والمتهى ) وجاعة ( قال في المدارك ) الظاهر انها مترادفة والتفارق اعتباري وهو ظاهر الفاضل الهندي حيث قال والمراد بالاسباب الاحداث والاحداث في العرف هي النواقض ( وقال الشهيد في حواشي القواعد ) والمحقق الثاني في ( مجمع الفوائد وشرح الألفية ) والشهيد الثاني في ( الروض والروضة ) وصاحب ( الدلائل والخبرة ) ان السبب أعم مطلقاً من الموجب والناقض وبن الاخيرين عموم من وجه لان السبب يقال مع عدم ايجاب الوضوء كما لو حصل الحدث قبل الوقت فهو أعم من الموجب ويطلق مع عدم تقدم الطهارة فهو أعم من الناقض ولان الموجب يصدق بدخول الوقت مع عدم سبق طهارة ( قال في شرح الألفية ) ولا يرد ان الوجوب حاصل من قبل حيث لم يكن متظها لتعليق الوجوب على الحدث الطاري فيلزم تحصيل الحاصل واجتماع علتين ( تم أجاب ) بأن علل السرعة معرفات وكل واحد من السابق واللاحق لو انفرد لكان موحماً انتهى ( وفيه نظر ) واضمح لمن تأمل (٢) والناقض يصدق مع عدم دخول الوقت مع سبق الطهارة وبمقتعان في سبق الطهارة مع دخول الوقت بينهما عموم من وجه ( قال المحقق الثاني ) وقد علم من حدودها ان اطلاق اسم الموجب والناقض على جميع الاحداث بطريق المجاز من باب اطلاق اسم الجزء على الكل وفي الموجب مجاز آخر فان الموجب حقيقة هو الله جل ذكره فالتعبير بالاسباب عنها أنسب ( وقال ) في موضع آخر ان جعلها موجبات خير من جعلها أسباباً لانها أمور عديمة فان النوم عبارة عن تعطيل الحواس الظاهرة وظاهر انه عدى والسبب عبارة عن أمر وجودي منضبط دل الدليل على كونه مرقاً لحكم شرعي ( وأنت خير ) فانا لو قلنا بأن الاسباب هي الاحداث كما ذكره الفاضل في شرحه كما يأتي يندفع تقريره هذا قال في ( المدارك ) واعترض بعض مشائخنا المعاصرين على التارقين بأن الجنابة ناقضة وإبست

- (١) قد يقال على الفاضل انه تبطل الصلوة لان المأمور به حينئذ هو الصلوة مع التيمم بمحدد وبدونه يعلق النبي عليه والنهي في العبادة اذا تعلق باحد الثلاثة يوجب الفساد فأقول ( منه طالب ثراه )
- (٢) لأن الكلام في منع علة اللاحق مع الاجتماع لأمع الافراد ( مه قدس سره )

يجب الوضوء بخروج البول والغائط والريح من المتاد وغيره مع اعتياده (متن)

بسبب وكذا وجود الماء بالنظر الى التيمم فلا يكون بين الناقض والسبب عموم مطلق بل من وجهه  
 أيضاً صاحب (الدلائل) قل ذلك (وأجاب) بأن المراد بالاسباب أسباب مطلقا لمعارات اختلف جنسها  
 أو نحمد فاجنابة ناقضة للوضوء سبب للفعل ووجود الماء ناقض للتيمم سبب للوضوء وفي (كتف  
 الرموز) ان الموجب أعم من الناقض وحاول بعضهم الفرق بين الناقض والموجب بلوغ الطفل فانه  
 موجب غير ناقض واجنابة فانه ناقض غير موجبة ذكر ذلك في (الدلائل) ورده بأن البلوغ ان سبقه  
 حدث كان موجبا غير ناقض أو طهارة كان ناقضا غير موجب وهذا منه على ان طهارة الصبي شرعية  
 صحيحة هذا (وربما قيل) ان السبب ما يؤثر في الوجود والعدم وجوداً وعدمكاً فيقال انه أخص منها  
 مطلقاً ويعبر عنه بما يعرض للمتغير عقيب التكليف فتأمل (وقال الفاضل الهندي) المراد بالاسباب  
 الاحداث الموجبة لخطاب المكلف بالطهارة ايجاباً أو ندباً لمشروط بها فعله أو كاله أولاه وان حدثت  
 قبل التكليف وهي نواقض الطهارة الساجدة عليها فلا تشمل الاوقات التي هي أسباب للاغسال  
 المندوبة لانها ليست باحداث ولا الافعال المأخرة عنها وان شملتها الاحداث لانه لا تنافي بين  
 والسببية (وأما الافعال) المتقدمة كالسي الى رؤية المصلوب وقتل الوزغة والتوبة فهي من الاسباب اركانكم  
 ليست مقصودة من الفصل ولا تمد من الاحداث عرفاً والمراد من الاسباب هنا هي الاحداث  
 والاحداث في العرف هي النواقض (انتهى) وقد اشتمل هذا على فوائد (مما) انه ظهر في الترادف  
 كما قلناه عنه (ومنها) ان الاسباب وجودية فلا يرد اعتراض المحقق الثاني (وقال) بعض إن المراد  
 بالاسباب والموجبات ما من شأنه ذلك حتى يدخل حدث العمي والمجنون ونحوهما \* قوله  
 قدس الله تعالى روحه \* (يجب الوضوء بخروج البول والغائط والريح) \* قل على  
 تقض الثلاثة في الجملة الاجماع في (المعتبر والمتن) والدلائل والمدارك والفسخية وغيرها \* قوله  
 رحمه الله \* (من المتاد وغيره مع اعتياده) \* كما في (الشرائع والتحرير) وفي (المتن)  
 (ويجمع الفوائد) إنما يعتبر الاعتياد في غير المناد اذا لم ينسد الطبيعي وان انسد تقض الخارج من  
 غيره بأول مرة ومثل ذلك ما في (الدلائل والروض) وقريب منه ما في (الروض والجفرية) حيث  
 قيل من الموضع المتاد او من غيره مع انسداد وما في (النافع ونهاية) المصنف مع احتمال عدم وفي  
 (الارشاد والنزهة والكفاية) وغيرها البول والغائط والريح من الموضع المتاد وهو الظاهر من (المراسم)  
 عند ذكر أحكام الطهارة البول والغائط والريح اطارحة من الدبر على وجه متاد وفي (الدروس)  
 (والذكرى والبيان) اعتبار الاعتياد لإصالة أو عروضا ونص في (السرائر والذكر) في فرع ذكره على  
 عدم الفرق بين المتاد وغيره في البول والغائط وفي (المنفعة والمهداية للصدوق والوسيلة والنهية والغنية)  
 (وجعل المرتضى) على ما قل اقتصر على ذكر الثلاثة من دون تعرض للاعتياد تم قل الاجماع في  
 (الغنية) وقال في (الشرائع والمعتبر والمتن) والتحرير والموجز) لو ائق مخرج الانسان في غير الموضع  
 المتاد خلقة تقض الحدث الخارج منه وقل الاجماع عليه في (المتن) والتحرير والمدارك قالوا جميعا  
 بسد ذلك ما عدا (الشرائع) وكذا لو انسد الطبيعي واقتح غيره (وقال في المتن) والتحرير  
 وغيرها اذا افتتح مخرج آخر والمتاد على حاله فان صار متاداً فالأقرب مساواته في الحكم وقال في



والنوم المبطل للحاستين مطلقاً وكلما أزال العقل (متن)

(الذخيرة) انه المشهور بين المتأخرين وقال في (التحرير والتمهي) وان خرج نادراً قالوجه انه لا ينقض وقال في (البسوط والخلاف والجواهر) البول والغائط اذا خرجا من غير السبيلين من موضع الغائط في البدن ينقض الوضوء اذا كان مما دون المدقوان كان مما فوق المدة لا ينقض الوضوء وبه قال الشافعي الا ان له فيما فوق المدة قولين وفي (التذكرة والمعتبر وشرح الموجز) ان الريح الخارج من قبل المرأة ينقض وأضاف اليه في (التذكرة) الأذروفسر بأنه الذي به ربح الفتق وذهب ابن ادريس والمصنف في (التمهي) والشيدان والمحقق الثاني وصاحب (المدارك والذخيرة) الى عدم النقض وفي (الدروس) ان بعضهم قال بنقض الريح اطلاق من الذكر واعتبر في (المجمع والمدارك والذخيرة) الرجوع الى العرف في الاعتياد ونقلوا في هذه الثلاثة عن بعض تعديده بالترك مرتين فينقض في الثالثة وهو خيرة (المسالك والروض والدلائل) وفي (المهادي) الاقرب النقض بالرابعة مع عدم تطاول الفصل وقال في (الذكرى والدلائل) ان الخبي ان اعتيد مخرجها قضاها او احدثها نقض فقط وحكم في (التذكرة) بالنقض مطلقاً خرج من المتصاد أو من غيره قل الاستاذ في (شرح المنافع) ادعى المعتزبون للاعتياد الاجماع على ان الجشا لا يقض وما ندرى ما يقولون في الجشا المتن اذا اعتيد خروج الغائط من الفم مع انسداد المخرج الطبيعي \* قوله قدس الله تعالى روحه \* \* والنوم المبطل للحاستين \* \* وفي (المنتهى المرام) وغيرهما النوم الغالب على العقل وصرح الاكثر بالغلبة على السمع والبصر وفي (جمل السيد والفنية) اعتبار الغلبة على التحصيل (ما يقتضيه منه التحصيل) والحقق الثاني وجماعة قالوا الغلبة المستهلكة وفي (البيان والروضة) الغلبة على مطلق الاحساس وفي (مجمع الفوائد والروض والدلائل) وغيرها ان السمع والبصر أقوى الحواس ونظر فيه في (المدارك) وفي شرح (الالفية والذكرى والروض والذخيرة) وغيرها اعتبار الغلبة تحقيقاً أو تقديرًا والاجماع يتمول على أصل المسألة في (الخلاف والفنية والسرار والانتصار والتذكرة وشرح الموجز) (والذخيرة) ونسبه الى علمائنا في (المعتبر والتمهي وفي الكفاية) الى الاصحاب ولم يذكره علي بن بابويه في موضع البيان \* قوله \* \* \* \* \* (مطلقاً) \* \* قائماً كان أو قاعداً مجتمعاً أو منفزجاً قصيراً كان النوم أو طويلاً مستنداً أو مصطحباً على كل حال كما صرح به الاكثر ونقل على هذا المجمع الاجماع في (الانتصار والتامريات والخلاف وشرح الموجز) وفي (التمهي) نسه الى علمائنا وفيه (المختلف) الى الشيخ والكاتب واكثر علمائنا (ثم قل) ان كانت الرواية مذهباً لابي جعفر فالمسألة خلافية والا فلا وأسند في (التذكرة) الى من عدا الصدوق فانه حكم بعدم لزوم الوضوء لمن قام قاعداً بدون انفراج وروى عن أبي موسى وأبي مجلز وحيد الاعرج وعمر بن دينار ان النوم غير ناقض أصلاً (وقال) مالك والاوزاعي انه ان كثرت قضا والا فلا (وقال) أبو حنيفة وأصحابه لا وضوء من النوم الا على من نام مضطجعا أو متوركا وكذا الشافعي \* قوله قدس الله روحه \* \* \* \* \* (وكلما أزال العقل) كذا في أكثر المবারات وفي (المنتهى والنهاية) المرض المجمع من الذكر كلاً عاماً وفي (البسوط) وغيره مخرج السكر والاعماء والجنون وفي (الفنية) ما يقتضيه التحصيل من نوم أو مرض وفيه (المراسم) النوم الغالب على العقل وما في حكمه وفي (السرار) اذهاب العقل ومنع التحصيل الى غير

والاستحاضة القليلة والمستصحب للنواقض كالود المتلطف نافض اما غيره فلا ولا يجب  
بغيرها كالمندي والقي وغيرهما (متن)

ذلك وقل عليه في (التهذيب) اجماع المسلمين وفي (الفنية والمدارك والدلائل) اجماع الطائفة  
(الاصحاب خ ل) وفي (النهاية) نسبة الى علمائنا وفي (المتن) لانعرف فيه خلافاً بين أهل العلم  
وفي (الخصال) ان من دين الامامية ان مذهب العقل ناقض مطلقاً وفي (البحار) أكثر الاصحاب قلوا  
الاجماع (١) على ناقضته وفي (الكفاية) نسبة الى الاصحاب وتأمل في دليله وفي (التذكرة) نسبة  
الخلافاً الى الشافعي في (المفتاح) كذا قالوه \* ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ \* (والاستحاضة  
القليلة) قل الاجماع في (المتن) في أقلية في أول العبارة وكذا في (شرح الموجز) واستثنى فيها ابن  
عقيل وفي (جمع الفوائد) قل اتفاق الاصحاب بد القديمين وهو ظاهر (الفنية وفي التهذيب) قل  
اجماع المسلمين على يجب عشر للطهارة وغد الاستحاضة وأطاعتها ويلوح من كلامه في تفصيل حالها  
كتفصيل الفتنة ان مذهب التفصيل وقد استثنى من اجماعه هذا ما سيأتي ذكره عن قريب  
انشاء الله تعالى ونسب في (التذكرة والنهاية) وشرح الموجز الى علمائنا ونقل الشبهة عليه في (المتن)  
(والمتن) (٢) والدلائل والمدارك والذخيرة) الا ان في بعضها نسبة الى أكر الاصحاب كما في  
(المدارك) وخالف القديمان فلم يوجب الحسن عليها غسلاً ولا وضوء والكتاب أوجب الغسل وفي  
(المراسم) ذكر النواقض في موضعين فلم يذكرها بل ظاهرها انها ليست ناقضة حيث يقول وما عدا  
ذلك فليس يوجب الوضوء ذكر ذلك في موضعين الا انه في بحث الاستحاضة ذكر انها تجدد الوضوء  
اذا لم يرشح الدم على ما تمسح به \* ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ \* (والمتصحب للنواقض  
ناقض أما غيره فلا) في العبارة ضرب من التجوز قل في (الخلافاً) الدود الخارج اذا كان خالياً  
من نجاسة والحصا والدم الا الدماء الثلاثة لا يقض الوضوء ومثله قل في (الفنية والدلائل) وقل فيها  
الاجماع على ذلك وهذا خاص بالحكم الثاني وفي (التذكرة والنهاية) وظاهر (المتن والمدارك) قل  
الاجماع على الحكمين أعني حكم المصاحب وغيره (وقال) الشافعي وأبو حنيفة ان جميع ما يخرج من  
السيلين ينقض ووافقنا مالك ورابعة \* ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ \* (ولا يجب بغيرها كالمندي  
والقي) قل الاجماع فيها في (الخلافاً والفنية) ونسبة في (التذكرة والنهاية) والتمسح الى علمائنا  
وفي (لدارك) قل الاجماع في القي وجعل المندي معروف مذهب الاصحاب وفي (المتن) لا أعرف  
فيه مخالفاً الا ابن الجنيدي ثم بعد ذلك قال انه معروف (معلوم خ ل) من مذاهب الائمة عليهم السلام  
وفي (الذخيرة) عدم قض المندي مشهور وخالف الكتاب أبو علي فقال ان الخارج عقب الشهوة ناقض  
وهو ظاهر (فتاوى خ ل) (التهذيب) اذا كان خارجاً عن المهور المتاد لكثرة واحتله في الاستبصار  
استحباً وجميع فقهاء العامة أوجبوا منه الوضوء وغسل الثوب \* ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ \*  
﴿ وغيرهما ﴾ قل الاجماع في (الخلافاً والفنية) على عدم قض الودي والحصى والدم غير الدماء الثلاثة  
ودم الفصد والرعاف ولس المرأة محرماً وغير محرّم ولس الفرج والقهقهة وأكل لحم الجوز وما مسته

(١) قل في (كشف القناع) عن بعض الكتب خبراً صريحاً في ان الانشاء ناقض وفي هذه  
الاجماعات بلاغ (منه طاب ثراه) (٢) في بحث الاستحاضة (منه قدس سره)

ويجب الفسل بالجناية والحليض والاحتضاضة مع غمس القطنه والنفاش ومس الميتم من الناس بعد برده قبل الفسل او ذات عظم منه وان ايتت من حي وغسل الاموات ولا يجب بنبرها ويكفي غسل الجناية عن غيره منها لو جامعته دون العكس (متم)

النار وفي (المتن) قل اتفاق العلماء على عدم ناقضية القرقره وانشاء الشر وكلام الفحش والكذب والغنية والقذف والقيح والحماة والرطوبة والصديدة والردة ولحم الابل ومس المرأة فريجا وأكل ما مسته النار ونسب (الغلط) في ذلك الى العامة وفي القهقهة بهم والى ابن الجنيذ وكذا في (التذكرة) قل الاجماع على كثير مما ذكر ونسب عدم قض مس الذكر والبر والقهقهة الى أكثر علمائنا هذا (وليعلم) ان القبة والدم الخارج من السيلين اذا شك في خلوه من النجاسة والحنة والقهقهة تواقض للوضوء عند أبي علي ولم يوافق على ذلك أحد من اصحابنا فيما أجد وعن الصدوق ان مس الفرج باطناً ناقض والمذكور في (الفتية) مس الانسان باطن دبره واحليله فدخل مس باطن فرج الغير في كلامه كأنه بالاولى والحق بالمس فتح الاحليل والكاتب على ان الناقض مس باطن فرج نفسه وظاهر فرج الغير محلاً أو محرماً وقد اختلف النقل عنه أيضاً واحتاط صاحب (الكشف) بالتحجب تفصيلاً من (الغلط) وظاهر جماعة ان الاصحاب مجمعون على حصر التواقض في الستة ففي (الغنية) عقب حصر التواقض ولا يوجب هذه الطهارة يعني الوضوء شيء سوى ما ذكرناه ثم قل اجماع الطائفة وللعمامة في هذه الاحكام أقاويل مختلفة \* **قوله** قدس الله روحه \* (ويجب الفسل بالجناية الخ) سيجي انشاء الله تعالى لطفه وكرمه استيفاء البحث في مقامه وقد قل في (الغنية) الاجماع على عدم وجوبه فيما سوى ذلك على ما يظهر من عبارتها وفي (التهذيب) اجماع المسلمين على ايجاب الارامة الاول الطهارة \* **قوله** قدس الله تعالى روحه \* (ويكفي غسل الجناية معها عن غيره لو جامعته دون العكس) قد قدمنا شرطاً صالحاً يناسب المقام (وسط) الكلام في المسئلة ان يقل ان هنا مسائل عديدة والاقوال فيها منشرة (الاولى) ان ينوي رفع حدث الجناية مع السكوت عن غيره (الانية) ان ينويه مع غيره (الثالثة) ان ينويه مع التعرض لغيره (الرابعة) ان ينوي غيره ساكناً عليه وهذا تحت أقوال (الاول) انه هل يجزي عن نفسه بمعنى يرتفع ما خصه أو يقع لهواً (الثاني) اذا قلنا بأحرزانه عن نفسه هل يؤثر في رفع حدث الجناية أولاً أقوال ثلاثة يأتي بابها انشاء الله تعالى (الخامسة) ان ينوي رفع الحدث المطلق من دون تنصيص (السادسة) ان يبوي الاغتسال قره ولم يذكر الحدث (أما الاول) وهو ما اذا نوى رفع حدث الجناية ساكناً عن غيره فقد نزل على أجراء عن غيره كذلك الاجماع (في السرائر وجمع الفوائد واللائل) وظاهر (كشف اللباس) ونقل حكايته في (المجمع) ونسب الى المشهور في (المداير والخيرة والكفاية) (والبحار) لفيها ل قبل انه متفق عليه وفي (الامالي) اذا اجتمع فرضان فأكبرهما يجزي عن أصغرهما وفي (المتن) نسب أجزاء الفسل الواحد اذا اجتمعت اغسال واجبه عن الجميع الى أهل العلم وفي (شرح الموجز) عن بعض الاصحاب عدم أجزاء الجناية عن الاستحاضة قال وهو غلط لانهم لم يختلفوا في ان غسل الجناية يجزي عن غيره من الاغسال وعن الوضوء أيضاً (وأما الثاني) وهو ما اذا نواه مع غيره فقد نص الأكثر على الاجزاء عن الجميع ولم يتقوا فيه خلافاً ولله داخل تحت

الاجتماعات المذكورة لكن في (النهاية) لو نوى الاعمال جميعاً فالوجه (١) الاجزاء وفي (الذخيرة) انه أظهر (وأما الثالث) فلا أجد لهم فيه نصاً بخصوصه (وأما الرابع) وهو ما اذا نوى غير حدث الجنابة ساكتاً عنه فظاهر (سراير) انه لا يرتفع ما خصه ويقع لفوا (قال) اذا اجتمعت أصصال مع غسل الجنابة كانت الحكم له والنية بنته (وقال) أيضاً اذا اجتمع عليها حبض وجنابة وجب عليها غسل الجنابة دون غسل الحيض اتى وظهر الفاضل الهندي انه لا أثر له لانه يبد أن قل حجة المحقق الثاني على أجزاء غسل الحيض أنه واجب ولا قاعدة له سوى الأجزاء (أجاب) باختبار عدم الوجوب وهو ظاهر في أن نية الحبض فقط لا أثر لها وظاهر (المتحى والتحرير) عدم التأمل في أجزاءه ويلاحظ من (التذكرة) الردد في حصول الأثر وعدمه (وأما الأقوال) الثلاثة في أجزاء غير غسل الجنابة عنها اذا قلنا بأجزائه عن نفسه ففي (السراير) والوسيلة (والنهاية) للمصنف انه لا يجزى عن غسل الجنابة وفي (اليان) ان غسل الحيض لا يفي عن غسل الاستحاضة المتغيرة واستشكل (٢) في (التحرير) والمنهى (وقال في (الروض والمدارك) والذخيرة والكفاية والمفتي) انه يجزى عن غسل الجنابة وقره في (مجمع الفوائد) والذكرى والدلائل والمعتبر والمعمرة والعزبة وارتداد الجفيرة والشرائع) وفي (الشرائع) ان القول بعدم الأجزاء ليس نسي واحتمله في (الايضاح) واحتمل في (النهاية) ان الحيض أفوى لاحتياجه الى طهارتين وفي (الذكرى) ان الفرق بين غسل الجنابة وغيره في الاكتفاء به تحكم وقال في (النهاية) والذخيرة) انه لا يجزى مع عدم الوضوء وفي (التحرير) والمنهى (نحن في هذا من المتوقفين (وأما الخامس) وهو ما اذا نوى رفع الحدث المطلق من دون نصبه ففي (النهاية) والمعتبر (والتحرير) (والمدارك) والكفاية والذخيرة) ثبوتها انه يجزى عن الكل وفي (التذكرة) عبارة ذات وجهين وهي قوله لو اجتمعت أسباب متساوية نوجب الطهارة كفت نية رفع الحدث ثم نقل عن (النهاية) الردد والموجود فيه اذا اجتمعت أصصال واجبة فالتفت حكماً كفى به واحدة لرفع الحدث وان اختلفت فذ نوى رفع الحدث وأطلق أجزاءه عن الكل أيضاً (٣) (وأما السادس) وهو ما اذا نوى الاغتسال قرينة فلم أجد فيه نقداً الا لصاحب (الذخيرة) فنه استظهر الاجزاء ولم ينقل فيه خلافاً وربما نزلت عبارة (النهاية) عليه أو عليه وعلى الاعم منه ومن نية الحدث المطلق وعبارة (النهاية) قد سلفت وهي قوله لو نوى الاعمال جميعاً فالوجه الاجزاء وكذا الحال فيما اذا اجتمع عليه

(١) ويأتي تنزيهاً على وجه آخر (منه قدس سره) (٢) واشكال المصنف ينشأ من عموم ما دل على ان الحائض اذا توضأت واغتسلت جاز دخولها في الصلوة مضاعفاً الى ان لا مانع ليس الا تنص بغسل الحيض عن غسل الجنابة بالوضوء ومعه يساويه ومن ان الوضوء لا يجامع الجنابة فمضغ ذلك كله وأطال المحقق الثاني في ترجيح الاول (وحاصله) ان الواجب اما حتى أو ترتيب أو تخير والكل مقفود (وأجاب الفاضل) باختبار عدم الوجوب مع الجنابة ونحن نقول لابد من ايمان النظر في ان الحدث هل هو عبارة عن أمر واحد المانعة من الصلوة وعدم جوار الدخول فيها أو هو حالة خبيثة تحصل من أشياء خاصة به فيجوز ارتفاع واحدة دون الأخرى (مه طاب ثراه) (٣) هذا وظهر أخبار التداخل أجزاء الطهارة من أحد الأحداث عن صاحبه لا فادها ان التداخل رخصة لا عزيمة كما يشهر به لفظ الأجزاء تأمل (منه قدس سره)

فان انضم الوضوء فاشكال ونية الاستباحة أقوى اشكالا ويجب التيمم بجميع أسباب الوضوء  
والنسل وكل أسباب النسل أسباب الوضوء الا الجذابة فان غسلها كاف عنه وغسل الاموات  
كاف عن فرضه (متن)

حدث الحنابلة مع غيره وأراد التيمم فان الخلاف جار فيه وفي (جامع المقاصد) في بحث التيمم انه اذا  
نوى الاستباحة بالتيمم من غير غسل الجذابة فالظاهر عدم الاجزاء لعدم النص وعدم تصريح  
الاصحاب فيه بخصوصه \* ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ \* ( ونية الاستباحة أقوى اشكالا )  
قال بعضهم ان قوة الاشكال هنا لتكافؤ الاحتمالين أو قوة الاجزاء بخلاف المسئلة المتقدمة فالعدم  
فيها أقوى ( وقال في مجمع الفوائد ) المراد ان عدم الاجزاء بالنسبة اليه أقوى اشكالا فيكون الاجزاء  
أقوى كما يدل عليه سوق العبارة حيث انتقل مما لا يجزي عنده جزءا الى ما في اجزائه اشكال استوى  
طرفاه ومقتضاه الانتقال الى ما يكون جانب الاجزاء فيه أقوى \* ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾  
﴿ ويجب التيمم بجميع أسباب الوضوء والنسل ﴾ قال في ( التذكرة والتحرير ) ان نواقض الوضوء  
والنسل نواقض التيمم وفي ( الدلائل ) نقل الاجماع على ما في الكتاب وفي (المتن) وانما يجب التيمم من  
الاحداث الموجبة للطهارتين لا غير وهو مذهب علمائنا اجمع وتام الكلام سيأتي في محله ان شاء الله  
تعالى \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ( الا الحنابلة فان غسلها كاف عنه ) في الامالي  
انه من دين الامامية وفي ( التذكرة ) ادعى عليه اجماع أهل البيت عليهم السلام ونقل عليه الاجماع  
في (الناصريات) والخلاف الفنية والسرائر والمنتهى والنهاية) للوصف ( والدلائل والمدارك ) في بحث  
الحيض ( والماعذ العلة والخيرة ) ونفي عنه الخلاف في (التهذيب) وفي (المعبر) نسبة الى أصحابنا  
وقال في (المتن) لا يستحب الوضوء عندنا خلافاً للشيخ وصرح في (نهاية الاحكام والتحرير) وغيرهما  
( وفي مجمع الفوائد ) أسنده (١) الى الاصحاب وذكري عبارة (المتن) ونقل عليه الشهرة في (المختار)  
(والروض والكنهاة والخيرة والرياض) وفي (الدلائل) لظاهر انه اتفاق وما ذكره الشيخ تأويلا لرواية  
الحضرمي فقير صريح في انه مذهب له انتهى (قلت) ظاهر التهذيب انه مذهب له وفي (شرح الفاضل  
الهندي) ان ظاهر الشيخ في (المصباح ومختصره) وعمل يوم وليلة ونجوب الوضوء معه ولعله لم يردّه انتهى  
ويأتي ماله نفع في المقام وروى عن داود وأبي ثور والشافعي في أحد أقواله كان له ثلاثة أقوال كما في  
(الخلاف) وجوبه وهو المعروف من مذاهب العامة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وغسل الاموات  
كاف عن فرضه) معناه انه لا يجب الوضوء في غسل الميت كما صرح به جماعة وهو ظاهر الاكثر ما عدا من  
سند كره (وقال في الفتنة) بسد كره مستحبات ما معه ثم يوضي الميت فيقبل وجهه وذكر وضوء الصلوة ثم  
أخذ في ذكر الواجبات بما ظهر منه الوجوب لكن تليدها بما يلى (قال في المراسم) وفي أصحابنا من يوضي  
الميت وما كان شيخنا رضى الله عنه يرى ذلك فافي (الموجز) من ان ظاهر سلا رجا به محل تأمل وفي  
( كشف الرموز ) قال قال المفيد ينبغي ان يوضي انتهى ونقل عن القاضي مثل عبارة (الفتنة) وصرح في (الزهد)  
بوجوبه على ما نقل وهو ظاهر (الاستبصار) ظهورا كاد يلحق بالصرح فا نسب اليه من النذب في (المعتبر)

﴿ الفصل الثالث ﴾ في آداب الخلوة وكيفية الاستنجاء يجب في البول غسله بالماء خاصة وأقله مثلاه (متن)

(والذكورة وترشح الموحز) لعله لم يصادف محله لانه عقد بأبافي تقدم الوضوء على غسل الميت وأورد الروايات الدالة على دخوله في الكيفية (ثم أورد) ما هو خال عن ذكره (فقال) هذه لا تنافي الاول لانها مبنية على معلومة دخول الوضوء في الكيفية والاعتماد على الظهور (ثم قال) فأما ما روي من ان غسل الميت كفصل الجنابة فيمارضه ما روي من ان كل غسل فيه وضوء الا غسل الجنابة (ثم أجاب) عن تشبيه غسل الميت بغسل الجنابة بان المراد الكيفية (وقال أبو الصلاح) يمدد الاغسال الواجبة وغسل الميت ووجهه وجوبه تركه الميت وذكر صفته وعد منها الوضوء (وقال الشيخ في النهاية) انه أحوط وفي (المبسوط) انه جائز الا ان عمل الطائفة على ترك العمل بذلك (وقال في الخلاف) ليس فيه وضوء كما سيأتي تمام الكلام في بحث الجنائز وقد نص على التدب المظلم وفي (الفتية) نبه الى الاكثر وكذا في (المسالك) (وشرح الموجز والدلائل والخيرة والكفاية) بل في بعض هذه نقل الشهرة وأطبق الجمهور من العامة على استحبابه كما في (الذكورة) واتفق أصحابنا من دون خلاف كما في (الفتية) على عدم استحباب المضضة والاستنشاق وبه قال أكثر العلماء كسعيد بن جبير والنحوي والثوري وأبي حنيفة وأحمد واستحبها الشافعي وسيأتي تمام الكلام في بحث الجنائز

﴿ الفصل الثالث في آداب الخلوة وكيفية الاستنجاء (١) ﴾

قل الاجماع في (الخلاف والذكورة واثاق الحق) على وجوب الاستنجاء وأبو حنيفة ذهب الى المنع عما قل عن الدرهم وعن الزهري ومالك روايتان ومن قال من أصحابنا بالمنع دون الدرهم من سائر النقاسات لعله يستثنى هذا المكان الاجماع وكذا المرتضى القائل بجواز غسل الأجناس بغير الماء ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ • (ويجب في البول غسله بالماء خاصة) • (الاجماع كما في (الاتصاف) (والخلاف والفتية والذكورة والنهاية وشرح الموجز والروض والجمع والمدارك والدلائل والخيرة) (والمفاتيح) ونسب في (المنتهى) الى علمائنا وقيد في (المبسوط) بحال الاختيار وفي (النهاية والوسيلة) بوجوده وفي (الترائع) ما قدرة وفي (المنبر) اذا لم يجد او تمذر الماء وجب ازالة العين لان ازالة العين واجبة وكذلك الأمر ولا تمذر الثاني بقي الاول على وجوه وفي (الذكورة) لو تمذر استعمال الماء وجب ازالة العين بالحجر وتبته فاذا زال المانع وجب الفسل لان الحبل لم يظهر أولاً ومثل ذلك في (المنتهى والنهاية) وقريب منه عبارة (الذكرى) وظاهر المتأخرين عدم لزوم الخفيف وذهب الجمهور الى الاكتفاء في البول بالاحجار قياساً على الفائض كذا في (الذكورة) وسيجيء في آخر هذا البحث ما نفعه عن صريح (النهاية والمبسوط) فيما اذا نيم قبل الاستنجاء • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • (وأقله مثلاه) • عبارات الاصحاب هنا على انهاء (فيمض) اطلق مسمى الفسل حيث قال وغسل مخرج البول بالماء كما في (جمل السيد وانتصاره ويجعل الشيخ والكافي)

(١) التنجو اما مأخوذة من نجس الجلد اذا قشره ونجس الشجرة اذا قطعها أو من النجس وهو العذرة أو ما يخرج من البطن أو من النجاسة وهو ما ارتفع من الارض لانه يستتر به (منه طاب ثراه)

وفي الغائط المتعدي كذلك (متن)

(والوسيلة والغنية والسرائر والموجز وشرحه والمعة والدروس) لكنه قال في (الدروس) بالباء المزيل للعين الوارد بعد الزوال وهو خيرة المصنف فيما عدا (الكتاب) وهذا (التذكرة والتحرير كالتخلف) (والمتن) وظاهرها الاكفاء بالنسبة الواحدة المزية للعين من دون تقدير بالثلاثين وهو المنقول عن القاضي وقربه في (المدارك) ومال اليه في (الدلائل) واختاره أستاذ الكل في شرح (الدروس) (واجام) المعتبر لا ينافيه لان الظاهر منه ارادة غير المخرج (وبعضهم) عبر بالثلاثين لكنهم على انحاء ففي (الفنية والهداية) تصب عليه من الماء مثلي ما عليه من البول يصيبه مرتين والظاهر ان هذه الصبارة ذات وجهين وفي (المراسم) ويضلل مخرج البول بمثلي ما عليه من الماء مع قلة الماء ولعلها موافقة لما في (الكتاب) وفي (الذكرى والجعفرية) اشتراط الفصل بين التلين لتحقق الغسلين ولعله أراد ذلك في (الدروس) وقراء في (المسالك) وقال في (المبسوط والنهاية والمقنة والاصباح والشرائح والتافع) (والمعتبر ١) والتذكرة والتحرير) وغيرها كعبارة (الكتاب) أو قريباً منها بدون تفاوت أصلاً ونقل عليه الشبهة المحقق الثاني في (مجمع الفوائد) والجعفرية والفاضل الميسي في حاشيته وصاحب (المسالك) (والدلائل) وقال في (اليان) أفله مثله مع زوال العين والاختلاف هنا في مجرد العبارة (وقال) المحقق الثاني ان ما في (اليان) ليس بمجيد اذ النزاع معنوي ونعمام الكلام يأتي في مبحث ازالة النجاسات واختلفوا في ما أراد (٢) الصادق عليه السلام بقوله يميزي من البول مثلاً ما على الحفنة من البلل فالمحقق والشيدان (٣) والعليان وغيرهم على ان المراد بالثلاثين غسلتان (وقيل) ان المراد غسلتان لكل واحدة مثلاً وهذا ذكره شارح (الدروس) احتمالاً ولعله الظاهر من عبارة (الهداية والفقهاء) وقد سلفت (وقال) المجلبي والثاني والمصنف في أكثر كتبه وكثير من تقدم ذكرهم ان المراد غسلة واحدة واعتبار التلين لتحصيل الغلبة ونزل (٤) الشيخ النخل في رواية نشيط على مثل البول ويرموه بالبدن ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • (وفي الغائط المتعدي كذلك) • اجماً كما في (الاتصار والغنية والذكرى والمعتبر والتذكرة والروض والمفاتيح) وفي (نسخ الانفية) قال عندنا ونقل في (المعتبر والتذكرة والذكرى) الاجماع على ان المراد بالتمدي التمدي عن المخرج وقد صرح به المجمع الفخري وفي (الارشاد والدروس والبيان) اعتبار التمدي من دون تقييد بالمخرج وفي (الروض) سد ذكر التمدي وتفسيره بتمدي الحواشي قل الاجماع وفي (المدارك والدلائل) قربا الرجوع فيه الى الفرق ففي تجاوز متفاحشاً بمبحث يخرج عن اسماء الاستنجا لم يميز سوى الماء وفي

(١) قل المحقق في المعتبر الاجماع على وجوب النسل من البول مرتين ولعله يحمل على غير الاستنجا لقله فيه خلاف أبي الصلاح فأمل (منه قدس سره) (٢) استشكل في الخبر في الشرح قال يشترط حريان المطهر وغلته ولا يتصور في مثل البلل الذي على الحفنة وأجاب بعضهم بأن المراد مثل ما عليها من قطرة وهي تجري على البلل وتلب عليه وأجاب الفاضل بأن المفهوم من الخبر وكلام الاصحاب مثلاً كل ما بقي على الحفنة من بلل أو قطرة أو قطرات قال فلا إكمال (منه قدس سره) (٣) الشهيد في الذكرى (منه) (٤) لابد من تزيل رواية نشيط وقد نزلها الاستاذ على عدم الحاجة الى الفك أو دفع وجوب الجمع بين الاحطار والماء أو قضان مركزاياه من الكتاب (منه قدس سره)

حتى يزول العين والاثر ولا عبرة بالرائحة (متن)

(المجمع) لولا اجماع (التذكرة) على اعتبار تمدي المخرج لقلت البناء على التجاوز العادي (١) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ حتى يزول العين والاثر ﴾ كما في (المقنة والمبسوط والوسيلة والسرائر) (والسرائر وشرح الموجز والدروس والبيان) ونسبه في (المدارك) الى المحقق وجمع من الاصحاب وفي (الذخيرة) الى الشيخ وجماعة (وقال في المراسم) حتى يصير المخرج واعترض عليه في (السرائر) (والمنبر والمختار والذخيرة) بأنه يختلف باختلاف المياه حرارة وبرودة ولزوجة وخشونة واختلاف الأزمنة واختلاف الخارج وفي (شرح الفاضل) انهم لم يحسنوا حيث نازعوه في ذلك لظهور ان مراده ان علامة زوال النجاسة عن الموضوع هو زوال ما كان يوجد من لزوجتها واعتبر النقاء في (النهاية والخلاف) (والنافع والمختلف والدروس) وغيرها وقل في (الخلاف) الاجماع على ان الحد النقاء وفي (المجمع) كأن دليل النقاء الاجماع وعبر في (المعتبر والدركي) مرة بالنقاء وأخرى بزوال العين والاثر (وقال) فخر الاسلام على ما قيل لا دليل على وجوب ازالة الاثر (٢) بل يدل على عدمه الاستجمار للاجماع على انه لا يزيله الا أن يقال بالعموم هناك وفي المدارك المستفاد من الاخبار لزوم النقاء وأما الاثر فلم تقف فيه على أثر وفي (الذخيرة) لم نطلع على هذا التفصيل يريد لزوم ازالة العين والاثر في الماء والعين فقط في الاحجار هذا واختلوا في بيان الاثر في (المسالك وحاشية السرائر) للفاضل الميمني (وحاشية المدارك) للمولى الاستاذ آدام الله حراسته انه اجزاء لطيفة عاقلة بالحل لا تزول الا بالماء وفي (مجمع الفوائد) انه ما يتخلف (يتخلل خل) على المحل عند التنشيف والمسح وفي (المسالك والروض والمدارك والذخيرة) قيل انه اللون فنبهوه الى القيل (ورد) بأنه لا تأمل في المعنوع اللون (وقال في الدلائل) محيياً ان اللون المعنوعه ما يتعدى ازالته بل مطلقاً انتهى (وقيل) انه الرائحة واختاره المولى الادريسي ونزل ازالته على الندب (وقيل) هو الرسم الدال على النجاسة فدل هذا القول في (الروض والذخيرة) ويظهر من (الروض) تنزيهه على اللون (وقيل) هو الرطوبة المتخلفة بعد قطع الجرم نسبة في (الدلائل) الى القيل (ورده) هو والمحقق الثاني بأن الرطوبة من العين (وقيل) انه النجاسة الحكيمة الباقية بعد ازالة العين فيكون اشارة الى تعدد الفصل نسبة (الفاضل الهندي) الى بعض المفسرين فالاقوال سبعة أو ستة أو خمسة وسباني في مباحث ازالة النجاسة ما له وقع تام في المعام ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولا عبرة بالرائحة ﴾ ﴿ صرح بذلك الفاضل المحلي والمحقق والشهيد والصيبري والمصنف في (المنتهى والنهاية والتحرير) وغيرهم وفي (المدارك) انه مذهب الاصحاب لا أعلم فيه

(١) فروع قال المصنف والشهيدان ان الاغلف اذا كان مرتقا غسل الظاهر ولا يجب الكنف وحاله حال التحشيش واستشكل في ذلك في جمع الفوائد والدلائل وفر (وفا) (وغل) وجوب غسل بقدر ما يمكن قالوا ولو كان قابلاً للاستكشاف لزم الكنف والغسل فأمل وقال في الذكرى والدلائل لو علت البنت وصول البول الى مدخل الذكر وجب غسل ما ظهر عند الجلوس على القدمين والمحقق الثاني أوجب ذلك على الثيب وقال في المنتهى والتحرير والدلائل كل ما يخرج مما عدا البني والبول والدم لم يجب فيه استنجاء (منه قدس سره) (٢) الحكم بذلك بالاصل والاستصحاب حتى يعلم المزيل والاكتفاء بازالة العين بالاحجار خرج بالدليل وعدم اتصافه من ازالة الاثر جيند (منه طالب ثراه)



وغير المتعدي يجزي ثلاثة أحجار وشبهها من خرف وخشب وجلد مزيلة للمعين والماء  
أفضل (متن)

مخالفاً وفي (المجمع والدلائل) نقلاً حكاية الإجماع عن الشهيد في عدم لزوم إزالة الرائحة (وقال الفاضل)  
المبني عند قول المحقق ولا عبرة بالرائحة ما نصه لمكن يستثنى من ذلك ما إذا كان محل الرائحة هو  
الماء لكونه قد تغير بالنجاسة (وقال الفاضل الكركي) لو شك في أن الرائحة بلأه أو غيره فالغفو بحاله  
وقتل هو وصاحب (المدارك والدلائل) عن الشهيد أنه استشكل بأن وجود الرائحة يقتضي رفع أحد  
أوصاف الماء فينجس فأجاب مرة بالغو عن الرائحة وأخرى بأن الرائحة إن كان محلها الماء نجس  
لأنفاله أما اليد والخرج فلا يخرج فيها (قال الكركي وصاحب (المدارك) وهذا أجود وقال في الدلائل  
أن وجود الرائحة في الماء من مجاورة اليد والخرج غير مضرة أيضاً نعم لو استندت إلى إصابة  
النجاسة الماء لفُضت بنجاسته \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ وفي غير المتعدي ﴾  
يجزي ثلاثة أحجار ﴿ قل الإجماع على ذلك في (الخلافة والفنية والمعتبر والنهاية والدلائل والمدارك)  
وظاهر (التصانير) وفي (المتقى) سببه إلى أهل العلم الأيمن شكها وفي (الذخيرة) الظاهر أنه إجماعي  
ويأتي نقل الأقوال في عدد الأحجار إنشاء الله تعالى \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \*  
﴿ وشبهها من خرق وخشب وجلد ﴾ صرح بذلك جمهور الأصحاب ونقل الإجماع عليه في (الخلافة)  
(والفنية وفي (المتقى) أنه قول أكثر أهل العلم وفي (الذخيرة) أنه مذهب الشيخ وجمهور المتأخرين ونقل  
عليه الشهرة شارح (الموجز) والفاضل صاحب المعالم (في اثني عشرية) واقصر السيد الشيخ في (جملتها) على  
على ذكر الأحجار قطعاً (وقال أبو يعلى في الراسم) لا يجزي في الاستنجاء إلا ما أصله الأرض وفي (اليان) (١)  
(والنقطة) أن مراده بالأرض الأرض ونبتها وحكم فيها بندب ذلك خروجاً عن خلافه وعن أبي علي  
الكاتب أنه قال فإن لم يحضر الأحجار تمسح بالكرسف أو ما قام مقامه ولا اختار الاستطابة بالأجر  
واغترف إلا إذا أبساطاً أو تراباً يابساً وإلى ذهب صاحب المعالم في (اثني عشرية) والمخالف من  
العامه داود ورفكالي (التذكرة) \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ مزيلة للمعين ﴾ ولا يجب  
إزالة الأثر كما في (الميسوط) وغيره وهو ظاهر (السراير) حيث قال أو ما يقوم مقام الأحجار في إزالة  
المعين ونقل في (المعتبر) الإجماع على ذلك وفي (الجلدين والنهاية والمختلف) اعتبار النقاء قال في (المدارك)  
(والذخيرة) أن المراد بالجميع واحد لتحصيل النقاء بإزالة المين \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \*  
﴿ والماء أفضل ﴾ (٢) إجماعاً كما في (الفنية والمدارك) وفي (المتقى) نسبته إلى أهل العلم وزعم عطاء  
أن أجزاء الماء محدث ونصه سعيد بن المسبب بالنساء وأنكر ابن أبي وقاص وابن الزبير الاستنجاء  
بلأه والحسن البصري كان لا يستنجي بلأه وحكى عن قوم من الزيدية (٣) أنه لا يجوز الاستنجاء

(١) في الأخبار ما يدل على خلاف ما ذهب إليه المخالف فمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
إذا مضى أحدكم لحاجته فليتمسح بثلاثة أحجار أو ثلاثة أعواد وفي صحيح زرارة وحسن جميل  
ذكر الكرسف (منه قدس سره) (٢) ولا مانع من ذلك لأنه لا بأس برجعتان الفرد المين منهما  
فيكون واجباً غيراً مندوباً عيناً فحمل الوجوب غير محل الندب (قائل منه طاب ثراه) (٣) كذا في  
نسختين ولعلها الزيدية بغير ميم (مصححه)

كما ان الجمع في التمدي افضل ويجزي ذو الجهات الثلاث (متن)

بالاحجار مع وجود الماء ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ كما ان الجمع في التمدي افضل ﴾ نقل الاجماع في (الخلاف) على ان الجمع بينهما افضل من دون ذكر التمدي وعدمه وكذا في (المعتبر والمدارك) وفي (المنهى) نسبة الى أهل العلم ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ ويجزي ذو الجهات الثلاث ﴾ نقل الاقوال في المسئلة يستدعي نقل الاقوال في لزوم التثليث لا ببناء هذه على تلك في الجملة وان كان المصنف يشير الى وجوب التثليث بقوله ولونقى بدونها ما وجب الاكمال (فقول) هنا مشتلان (الاولى) هل يجب التثليث أم لا (الثانية) هل المدار على تثليث المسحات قطعاً أو على تثليث المسحة والمساح أعني الحجر (أما الاولى) ففي (النهاية والخلاف) ان الحد النقاء والتثليث سنة وفي (المبسوط) استعمال الثلث عبادة وفي (جل السيد) المسنون في عدد الاحجار ثلثه وفي (جل) الشيخ (والترجمة) ذكر جنس الطهر بما عدا الماء من غير تعرض للعدد (وفي الوسيلة) فان زالت النجاسة بواحدة استعمل تمام الثلثة سنة (وقل في الفنية) الاجماع على أن التثليث سنة وكذا في (الخلاف) وفي (السرائر) انفسه والمسنون في عدد الاحجار في الاستجمار ثلاثة وان قام حجر واحد لم يقتصر عليه بل يجب عليه ان يكمل العدد على الصحيح من الاقوال (ثم قل) عن المفيد الاقتصار على حجر واحد اذا تقي به الموضع (قال) وهو مذهب الخائف وظاهره ان مراده بالمسنون ما قابل الفرض أي مائت بالسة ويمكن ارادة ذلك بمن ذكر ذلك فيما مر وقد حكم بعدم لزوم الاكمال أيضاً في (الاقتصاد) ونقل ذلك عن (المهذب والجامع ومصباح الشيخ) وقد علمت انه نسبة في (السرائر) الى المفيد وكذا في (المفاتيح) نسبة الى الشيخين ولم أجد له في (المنفعة) نصاً ولعله ذكره في غيرها ومال اليه في (المدارك والجمع والكفاية والمفاتيح) وربما لاح من (التذكرة) الميل اليه وقد حكم بوجوب الثلث وعدم الاكتفاء بما دونها وان حصل النقاء في (الشرائع والنافع والمعتبر والمنهى والتحرير) (وكتب الشهيد الحنفة والموجز وشرحه وجمع الفوائد وشرح الافنية والروض والروضة والدلائل) (والاثنى عشرية وشرحها) ونقل في (الدلائل) حكاية الاجماع عن (المعتبر) ولعله فهم ذلك من نسبة الخلاف فيه الى مالك وداود ومن قوله لنا ما رواه الاصحاب ونقل الشهرة عليه في (المدارك) وشرح الاثنى عشرية) للشيخ نجيب الدين (والنخبة والكفاية) واستشكل في (النهاية) فلم يرجح شيئاً (وأما) المسئلة الثانية وهي ما نحن فيه فالتاس فيها على انهاء في (المبسوط وجل السيد والسرائع والمعتبر والروض) (والروضة والمدارك) عدم الاجراء وبناءه في (المدارك) على المشهور (١) من اعتبار التثليث وهو أعني عدم الاجزاء ظاهر (السرائر) وغيرها وفي (التذكرة والمنهى والتحرير والدروس والبيان والذكرى) (والافنية وشرحها والموجز وشرحه والجفرية وجمع الفوائد) وظاهر غيرها انه يجزي ذو الجهات الثلث فيمسح ثلاث مسحات بثلاث جهات وهو المنقول عن المهذب والجامع وعن المفيد (٢) وبالله مال الفاضل البهائي وفي (شرح الافنية والروض) نقل عليه الشهرة ونقل حكايتها في الانوار القمرية وقد

(١) قال الاستاذ في حاشية (المدارك) البناء على المشهور اما يتم لو قيل بأن وجوب الاكمال لاجل الطهارة في الواقع ولو قيل بأنه لاجل حصول الظن بالطهارة شرعاً فلا يتم (منه عني عنه) (٢) ولعله في (المنفعة) (منه)

والتوزيع على أجزاء المحل وإن لم ينق بالثلاثة وجب الزائد ويستحب الوتر (متن)

علمت ان جماعة جعلوا الحد الثناء وظاهر (المنتهى) ان النزاع في غير الحائط والثوب لانه قال فيه لانه لو تمسح بالحائط أو ثوب ثلاث مسحات أجزاء في (المدارك) ينبغي القطع بأجزاء الخرق الطويلة من جهاتها الثلاث وتمسك في ذلك في (المدارك) بالصوم وحكم الامتناع بعدم الاجزاء (ورد) ما في (المدارك) بأن الصوم يشمل المحر واخراجه منه يوجب صرف الصوم الى الفرد وقال انه لا قائل بالفصل بين المحر والخرق وقد علمت ان ظاهر المنتهى الفرق \* ﴿قوله قدس الله روحه﴾ \* ويجزي التوزيع على أجزاء المحل \* ثلاثاً ولا يجب امرار كل حجر على تمام المحل وقد جعله أحوط في (المبسوط) (والذكورة وجمع الفوائد وحاشية الشرائع) وفي (المعتبر) ان عدم التوزيع أفضل وفي (النهاية) أحسن وفي (التحرير) ان قول بعضهم انه تليق فيكون بمنزلة مسحة من دون تكرار ضعيف وقريب منه ما في (المنتهى) وقد نص على أجزاء التوزيع من دون تعرض للاحتياط والافضلية والحسن اجلاء (١) الاصحاب وفي (الذخيرة) انه المعروف من مذهب الاصحاب وقيل فيها عن بعض الاصحاب تحطئة من عدم منع التوزيع قولاً للامامية ونزل كلام (المنتهى) حيث نسب المنع الى بعض الفقهاء على ارادة المخالف من العامة انتهى لكن الظاهر ثبوت القائل من الامامية لان ظاهر (السرائع) (٢) المنع من ذلك وفي (جمع الفوائد) انه أحد القولين في المسئلة وكذا في الحاشية (المبسطة) وفي شرح (الافية) انه الاصح ونسبه فيها الى الشهيد في جميع كتبه \* ﴿قوله قدس الله روحه﴾ \* (وان لم ينق بالثلاثة وجب الزائد) اجمالاً كما في (المعتبر والمنتهى والنهاية) (والذكرى والدلائل والمدارك وشرح الموجز وشرح الفاضل) وفي (الذخيرة) الظاهر انه اجماعي \* ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ \* (ويستحب الوتر) يريد انه لو نقي باربعة مثلاً استحسب الخامس كما في (المبسوط والمعتبر والمنتهى والتحرير والموجز والذكرى والبيان والمدارك والذخيرة) وغيرها ونسبه في (المدارك والذخيرة) الى جماعة من الاصحاب

### ﴿ فرع ﴾

عن ابن الجنيدي كيفية الاستنجاء انه جعل حجراً للصفحتين وحجراً للمخرج وقال المصنف في (النهاية) الاولى ان يضع الحجر على مقدم الصفحة اليمنى في محل طاهر بقرب النجاسة فيمسح الى مؤخر اليمنى ويدبر الى الصفحة اليسرى فيمسحها به من مؤخرها الى مقدمها ويرجع الى الموضع الذي بدأ منه ويضع الثاني على مقدم الصفحة اليسرى ويفعل به مثل ذلك ويمسح الصفحتين معاً ومثله قال في (التذكرة) لكنه زاد الوسط فقال يمسح الصفحتين والوسط وفي (الذكرى) انه حسن وعمله في (النهاية) بانه لو وضع على النجاسة لاقى منها شيئاً ونشرها فيتعين حينئذ الماء فاذا انتهى الى النجاسة ادار الحجر قليلاً قليلاً حتى يرفع كل جزء منه جزءاً من النجاسة ولو أمره من غير ادارة لنقل النجاسة فيتعين الماء ولو أمره ولم ينقل قالوا قرب الاجزاء لان الاقتصار على الحجر رخصة وتكليف الادارة يضيق باب الرخصة ويحتمل عدمه لان الجزء الثاني من المحل يلقى مانعاً من الحجر والاستنجاء من النجس لا يجوز وقال في

(١) فاعل نص (منه) (٢) حيث قال ويجب امرار كل حجر على موضع النجاسة (منه)

قدس سره

ولو تقي بدونها وجب الاكمال ولا يميز المستعمل ولا النجس ولا ما يزلق عن النجاسة (متن)

(التذكرة) أيضاً ولو أمره ولم ينقل فالأقرب الاجزاء \* ﴿ قوله ﴾ \* ﴿ ولو تقي بدونها وجب الاكمال ﴾ قد قدم قل الاقوال في ذلك \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ ولا يميز المستعمل ﴾ (١) وظاهره ان الحجر اذا كان مستعملاً لم يميز وان كان طاهراً كما هو ظاهر (النهاية) (والوسيلة والمذهب والجامع والاصباح والشرائع والنافع) حيث أخذ في بعضها عدم الاستعمال وفي بعضها كونها ابتكاراً وربما لاح ذلك من (السرائر) حيث قال وتكون الاحجار ابتكاراً غير مستعملة في ازالة النجاسة وفي (التذكرة والموجز ومجمع القوائد وحاشية الشرائع والروض والروضة والمدارك) وظاهر (اللمعة والدلائل) انه لا مانع من استعمال المستعمل وانما المدار على عدم النجاسة فلا يستنجى غيره بالحجر الثاني والثالث المستعملين بعد زوال النجاسة بالاول لم يكن بأس وفي (المعتبر) ونهاية المصنف ما يقرب من ذلك الا انه لم يصرح فيها بعدم البأس بالتالي والثالث مع التقاء الاول وفي (المنتهى والتحرير) لو أكرس (٢) النجس واستعمل الطاهر منه أو ازيلت النجاسة بفصل أو غيره أو استعمل الطرف الطاهر أجزأ واقتصر في (المبسوط) وغيره على اشتراط الطهارة وفي (المراسم) اقتصر على ذكر الاحجار ولم يذكر الطهارة والاستعمال وفي (الفنية) كذلك الا انه اخذ الطهارة في غير الاحجار قال أو ما يقوم مقامها من الجامد الطاهر وفي (الدلائل والمدارك وترشح الفاضل) تنزيل المستعمل في كلام من نفى الاجزاء عن المستعمل في النجس والنجس في عبارة من اردفه به على نجس العين \* ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ \* ﴿ ولا النجس ﴾ صرح بذلك جمع من الاصحاب (٣) وقتل عليه الاجماع في (الفنية) لانه أخذ الطهارة فيما يقوم مقام الاحجار فهي كففت (والمنتهى) (والتحرير) (٤) (والدلائل وترشح) الفاضل وفي (المدارك) ان الحكم جمع عليه بين الاصحاب حكاه في (المنتهى) انتهى هذا وقد يلوح من عبارة بعض المتأخرين ان المانع من استعمال النجس التلويث والظاهر من كلام الاصحاب اشتراط طهارة الحجر في نفسه لا باعتبار التلويث فلو مسح بحجر طاهر أولاً ثم مكث حتى جف محله ثم مسح بحجر نجس لا يميز ويأتي تمام الكلام في آخر هذا البحث \* ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ \* ﴿ ولا ما يزلق عن النجاسة ﴾ كذا قال في (الموجز) وبعضهم ذكر عدم الصقالة قطع كالشيخ وجماعة وزاد في (التحرير والروض) عدم الزوجية وفي (الروضة) القلع واقتصر جماعة على اطلاق الاحجار وزاد جمع كثير عدم الرطوبة لان الرطوبة تنشر النجاسة قال في (النهاية) ويحتل الاجزاء في الرطب لان البلل ينحس بالافصال كالماء الذي يفسل به النجاسة لا بإصاصة النجاسة ومثله قال في (الذكري) بل نأخذه (كمجمع البرهان) كليل الى الاجزاء واختره في (الروض) بما يأتي جوابه لانه قال وسيأتي جوابه يريد ان الماء نجس بالاصابة وقال في

(١) البحث في تسويغ المستعمل وعدمه انما هو لتغير المستعمل أو له في استنجاه آخر أو في ذلك الاستنجاه على القول بعدم لزوم العدد وكذا ما استعمل أحد جانبيه ولو تمسح به بالجانب الآخر في استنجاه آخر أو في ذلك بناء على اجزاء الجهات أو عدم اعتبار العدد (متن طاب ثراه) (٢) كذا في نسختين والظاهر كسر (مصححه) (٣) جميع الاصحاب (خ ل) (٤) له في التحرير وكذا انتهى عبارتان أحدهما قل فيها الاجماع وفي الاخرى لم يذكره فلا تغفل (منه قدس سره)

ويحرم بالروث والمظم وذی الحرمة كالعلوم وتربة الحسين عليه السلام ويجزي (متن)  
 (شرح الالفيه) ان كانت مضمحلة غير متدیه الى المحل أجزأ الرطب ﴿قوله قدس الله روحه﴾  
 ﴿ويحرم بالروث والمظم﴾ اجماعاً كما في (الفنية والمعتبر والروض والدلائل والمفاتيح وشرح المفاضل)  
 ونسبه في (المتن) الى علمائنا ولم يتعرض لاین حرمة ولا سلاروفي (المبسوط والنهاية) ذكر العظم خاصة  
 وترك الروث واحتمل الكراهة في (التذكرة) وخالف فيه مالك وأبو حنيفة ﴿قوله رد﴾ وذی  
 الحرمة كالعلوم ﴿اجماعاً كما في (الفنية) وفي (المتن)﴾ نسبة الى علمائنا وظاهر (الروض) نقل  
 الاجماع فيه ونص عليه جماعة من الاصحاب ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ \* ﴿وتربة  
 الحسين صلى الله عليه وعلى آبائه وأبنائه الطاهرين﴾ وكذلك اقتصروا في (الروض) على ذكر التربة  
 الحسينية على مشرفها السلام وأضاف في (التذكرة والنهاية وشرح المفاضل) تربة سائر الأئمة عليهم  
 السلام وأطلق في (الموجز) لفظ التربة وسكت (تم قال) وما كتب عليه علم كالفقه والحديث وفي  
 (التذكرة والنهاية) وما كتب عليه القرآن أو العلوم أو أسماء الانبياء عليهم السلام أو الأئمة صلوات  
 الله وسلامه عليهم وفي (التحرير) ولا المحترم كحجر زمزم وفي (الذكري) لا احترام في التقديس  
 والجواهر الفنية عندنا ويجوز الاستنحاء بصفوف كما في (النهاية والذكري) ولا احترام لجزء البدن  
 وجزء الحيوان كما في (النهاية والموجز والدلائل) ونقل فيه الشهرة في شرح (الموجز) ﴿قوله قدس  
 الله تعالى روحه﴾ ﴿ويجزي﴾ أي يجزي لو استنحى بما يحرم مما عدا الذي يزيل عن النجاسة  
 وفقاً للشهيدین والعین وأبي العباس والصميري وصاحب (المدارك والدلائل) وإليه مال في (المفاتيح)  
 ونقل عليه الشهرة في شرح (الموجز) وخلافاً للمبسوط والفنية والسرائر والشرائع والمعتبر وربما لاح  
 من ظاهر (نهاية الشيخ والنافع) ونقل عليه الاجماع في (الفنية) والشهرة في ظاهر (الذخيرة) وفصل في  
 (شرح الالفيه) فقال أوراق المصحف وتربة الحسين عليه السلام المحترمة ونحوها لا تطهر بل يكفر  
 مستعملها مع علمه فلا ينعور حينئذ الطهارة وأما الجاهل فتم وإطلاق بعض الاصحاب عدم طهارة  
 المستعمل بها غير جيد كاطلاق بعضهم أجزائها والفاضل في شرحه احتمل عدم الاجزاء فيما توجه  
 اليه التهي كالعظم والروث دون غيره من المحتررات ونص الشهيد والمحقق الثاني وأبو العباس  
 والصميري (١) على عدم أجزاء الاحجار مع خروج الغائط ممزجاً بغيره من النجاسات (٢) وهو ظاهر  
 الاكثر كما ان ظاهرهم عدم اعتبار اتصال المسحات وأما كون الاحجار ماسحة لا ممسوحة فقد تقدم (٣)  
 الى ما يشير الى الخلاف فيه فمن اشترط الادارة ونحوها وظاهر كثير انه يطهر المحل كما نص عليه  
 في (المعتبر والنزهة والمتن) والتذكرة والذكري) وغيرها وفي (المتن) والمعتبر) نقل الاجماع على  
 الفعوى وفي الطهارة نقل الخلاف عن السافى وأبي حنيفة ولم ينسبوا الى أحد من اصحابنا ﴿قوله رد﴾

(١) في الذكري وشرح الالفيه والموجز وشرحه (منه) (٢) لو قيل بعدم الاعتناء بالاجزاء الدموية  
 اللازمة للغائط غالباً كان وجهاً (منه قدس سره) (٣) كذا في نسختين والظاهر زيادة الى (مصححه)  
 ( ) صرح بذلك في المتن والنهاية والتحرير والختلف والدروس والبيان والذكري والروض والمسالك  
 والموجز وشرحه والجمعرة وجمع الفوائد وحاشية الشرائع (منه طالب ثراه)

ويجب على المتخلى ستر العورة ومحرم استقباله القبلة واستدبارها مطلقاً (متن)

﴿ يجب على المتخلى ستر العورة ﴾ العورة القبل والظهر كما نص عليه جماهير الاصحاب وعليه اجماع أهل البيت عليهم السلام كما في السرائر وهو المشهور كما في (الذكرى وكشف الالتباس) (والروض والروضة والمسالك) ومذهب الأكثر كما في (الذكرة والمختلف والمنتهى والمذهب البارح) وتام الكلام في لباس المصلي) ولا فرق بين المتخلى وغيره في ذلك والمراد بالقبل ما بين القضيبي والبقيتين كما نص عليه في (المدارك) وقال انه هو المجمع عليه وهو المشهور كما في (الذكرى وكشف الالتباس) (وجمع البرهان) والقاضى انها من السرة الى الركبة وهو خيرة (الوسيلة) والتي الى نصف الساق كما يأتي ان شاء الله تعالى \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ ومحرم استقبال القبلة واستدبارها مطلقاً ﴾ في الصحاري والبيان كما نص عليه جمهور الاصحاب الا من نذكره ونقل عليه الاجماع في (الخلاص والغنية) وفي (السرائر) انه الظاهر من المذهب وغيره ليس بشيء يقتضيه عليه ونقل الشهرة عليه في سبعة مواضع (الذكرة والمختلف والذكرى وشرح الموجز والكفاية والنجية) (والبحار) ونسبه في (المعبر) الى الثلاثة واتباعهم وقال أبو يعلى في (المراسم) مانعه وليجلس غير مستقبل القبلة ولا مستدبرها فان كان في موضع قد بني على استقبالها أو استدبارها فلينحرف في بقوده هذا اذا كان في الصحاري والغلوات وقد رخص ذلك في الدور وتجنبه أفضل وقد نقل في (المنتهى) التحريم في الصحاري عن سلال وسكت عن البيان وفي (المختلف) نقل عن سلال التحريم في الصحاري والكراهة في البيان وكذا صاحب (النجية) والفاضل الهندي وفي (الروض والمدارك) نقل كراهية البيان عنه وانه لم يتعرض لغيره وفي (المدارك) ان حكمه بالكراهة في البناء يستدعي اما تحريم الصحاري أو كراهتها وقد نقلنا لك عبارته برمتها فلاحظ (وقال في المتن) مانعه واذا دخل الانسان داراً قد بني فيها مقعد الفائض على استقبال القبلة واستدبارها لم يضره الجلوس (ذلك خل) عليها وانما يكره ذلك في الصحاري والمواضع التي يتمكن فيها من الانحراف عن القبلة هذا (١) عبارته برمتها وقد قل عنه في (المنتهى) ان التحريم مختص بالصحاري وكذا في (التحرير والدروس) وسكنوا جميعاً عن البيان وفي (المعبر) نقل عنه تحريم الصحاري وكراهة البيان ويظهر من (المختلف) النقل عنه ان الكراهة في الصحاري والغلوات والاباحة في غيرها (وماحب كشف الرموز) نقل العبارة برمتها ولم ينسب اليه شيئاً وفي (الروض) ان ما في (الدروس) من حمل كلام المفيد على تحريم الصحاري سهو انتهى (وقال) ابن الجنيدي على ما في (الذكرة وكشف الرموز) انه يستحب ترك الاستقبال والاستدبار وفي (المنتهى والمختلف) انه قال يستحب الانسان اذا أراد التغوط في الصحراء أن يجنب استقبال القبلة فخصه فيها بالنعوط والاستقبال من غير تعرض للبيان وعنه أخذ صاحب (المدارك والذلال) وكذا في (الروض والنجية) غير انها لم يعلل الحكم بخصوص الفائض وفي (المختلف) انه واقع لا فائدة هذا واقول بالكراهة مطلقاً نسبة في (جمع الفوائد) الى بعض الاصحاب ومال اليه المولى الاردبيلي وتليذه السيد المقدس والكاشاني وربما ظهر من الفاضل الخراساني الميل اليه وفي (المقتصر) سبه الى ابن الجنيدي واحتمل في (النهاية) التحريم في الاستقبال مطلقاً والاستدبار في خصوص المدينة ومخاضها لاستدعائه

(١) كذا في نسختين (مصححه)

وينحرف في المبني عليهما ويستحب ستر البدن وتغطية الرأس والتسمية وتقديم اليسرى دخولا والمنى خروجاً والدعاء عندهما وعند الاستنجاء والغراغ منه (متن)

استقبال بيت المقدس ( هذا ) تحقيق الاقوال وضبطها والثوري وأبو حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين  
حرّموا مطلقاً وعروة وريمة وداود كرهوا مطلقاً ومالك والشافعي حرّموا في الصحاري دون البنان  
كابن عباس وابن عمر وابن المنذر وبعض حرم الاستقبال دون الاستدبار كأحمد في إحدى الروايتين  
هذا (وقال في المتن) لو كان في الصحراء وهداة أو نهر أو شيء يستره جرى عند الشافعية بحرى البنان  
وهذا الفرع عندنا ماقط والاقوى على قول المجوزين من أصحابنا الحاقه بالصحراء واختلفت عبارات  
الاصحاب في معنى الاستقبال والاستدبار قال أكثر أئمتنا ولعلهم أحالوا ذلك الى العرف وفي (مجمع الفوائد)  
ان المراد بالبدن (قال) وثوم بعضهم ان المدار على العروة وفي (المبسوط والسرائر والتحرير ) تحريم  
الاستقبال والاستدبار بالبول والغائط وفي (الروض والمسالك) ان الاستقبال على نحو استقبال الصلوة  
وكذا الاستدبار وفي (الروضة وتعليق الشرائع) للفاضل الميسي ( وشرح الفاضل ) ان المدار على المقادير  
وعكسها وفي (الموجز) الاستقبال والاستدبار بالفرج وفي ( الفية الشهيد ) بالعروة كما هو الظاهر منها وتأولها  
بعض الشارحين بأن المراد بالاستقبال بالشيء الاستقبال منه كما في ذهبت يزيد (١) وهذا نافع في تأويل  
بعض الاخبار لكن رده الحق الثاني بأن المحققين من أهل العربية كسيبويه وابن هشام وغيرهما ان  
معنى التعدية بالباء والهمزة واحد (ثم قال) والحق ان عبارة الشهيد بمجمله واحتل في (الدلائل والمدارك)  
(والذخيرة) الحاق حال الاستنجاء بحال التخلي وتورد في (الذكرى) والاستاذ الشريف أدام الله  
حراسته قطع بالعدم وقال ان رواية عمار وردت ردّاً على العامة لان لهم في قعودهم للاستنجاء محوّاً  
آخر من زيادة التفريع وادخال الأثلة هكذا سمعت منه أبده الله تعالى في حقة درسه الشريف  
والظاهر من كلام الاصحاب ان اللازم الانحراف وقيل في (الذخيرة) قولاً بوجوب التشريق والتفريع  
عن بعض المدققين وجزم بخلافه كما صاحب (المدارك) وغيره (٢) \* قوله قدس الله تعالى  
روحه \* \* ويستحب ستر البدن \* \* اما بالبدن أو التغطية أو بهما معاً كما في (المدارك)  
\* \* قوله قدس الله تعالى روحه \* \* \* وتغطية الرأس \* \* اتفاقاً كما في (المختار والذكرى)  
(والمناجيع) قال في (الدلائل) ونقل عن التبليغيين استحباب التضع فوق العامة وكذا في (المدارك) قوله  
عنها وأفتى به في (المناجيع) \* \* قوله قدس الله تعالى روحه \* \* \* وتقديم اليسرى دخولا  
واليمنى خروجاً \* \* اجاماً كما في (الفنية) وفي (المناجيع) كما قاله ونسب الى المشهور في (المدارك)  
(والدلائل والذخيرة) وقال في (المختار) لم أجد لهذا حجة (٣) غير ان ما ذكره الشيخ وجهاً من  
الاصحاب حسن وفي (الهاية ومجمع الفوائد والذخيرة) ان المدار في الصحراء على موضع الجلوس  
\* \* قوله قدس الله تعالى روحه \* \* \* والفراغ منه \* \* يمكن أن يكون المراد بذلك الدماء عند

(١) كما هو مذهب المبرد وجماعة من الحويين (منه طاب ثراه) (٢) قل في الدلائل ربما أريد في التشريق والتغريب في قوله عليه السلام شرقوا أو غربوا المواجهة لاجزاء المغرب الشتوية والصيفية وكذا المغرب فلا يخرج عنهما المواجهة قال وربما حمل عليه قوله عليه السلام ما بين المشرق والمغرب قبلة والاكثر على ان ذلك قبلة التمسير (منه قدس سره) (٣) علوه بأنه عكس المسجد (منه)

والاستبراء في البول للرجل بأن يمسح من المقدمة الى اصل القضيب ثلاثا ومنه الى رأسه ثلاثا وينتزه ثلاثا (متن)

خروج الحدين أو ما ورد في دعاء مسح البطن ولعله الظاهر من كلام المفيد حيث قال فإذا فرغ مسح بطنه وقال وذكر الدعاء وهو الحمد لله «الح» - «قوله قدس الله روحه» - ﴿ والاستبراء في البول ﴾ هذا هو المشهور كما في (المختلف والذليل والمدارك والنخبة وشرح الفاضل وشرح الدروس) لأننا حسين ونسبه في (السرائر) الى باقي الاصحاب ماعدا بعضاً منهم ونسب في (الوسيلة والغنية) على الوجوب صريحاً وقد عقد له باباً في (الاستبصار) فقال باب وجوب الاستبراء قبل الاستنجاء من البول ونسبه اليه فيه المصنف والشهيدان والمحقق الثاني وغيرهم وقال في (التذكرة والفكرى والدروس) بعد الصبر هنيئة وقال في (النخبة) مستنده غير معلوم - «قوله قدس الله تعالى روحه» - ﴿ للرجل ﴾ التقيد بالرجل صريح (التحرير والبيان) وظاهر كتب الشيخ (والغنية والسرائر) وكتب المحقق والشهيد وغيرهم حيث فسر الاستبراء بنحو يختص بالرجل وفي (الروض والنخبة) ان الاستبراء ثابت للذكر اجماعاً وأثبتته جماعة للآثني فستبري عرضاً وأبو علي أثبت لها السجدة وهل يجري عليها حكم المشتبه أولاً احتشالاً أقرب بهما الدم كما في حاشية المدارك وحكم بعدم تبوتها والاشاع وذاع ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ بأن يمسح من المقدمة الى أصل القضيب ثلاثاً ﴾ «الح» «بين هذه العبارة أتى في (التذكرة) (١) فهي ظاهرة في التسع (وقال في المتن) في المقام (والتحرير) في بحث الفصل الاستبراء بأن يمسح يده من عند المقدمة الى أصل القضيب ثلاثاً ثم يمسح القضيب ثلاثاً ثم ينتزه ثلاثاً (انتهى) وهذه أظهر في التسع لمكان تم كما هو الظاهر من (الشرائع والموجز والروض) وفيها جميعاً ان الثلاثة الأخيرة هي النثر وكما هو الظاهر من (البيان والدروس والروضة) وفيها ان الثلاثة الأخيرة هي عصر الحنفية وقال في (الفكرى) ولكن بالتسعة المشهورة وقد وصفها بالشفرة كذلك في (المدارك) (والنخبة) هذا ومن الاصحاب من حكم بالسبع (غير أن ل) من المقدمة الى الاثنين ثلاث مرات وتترا ثلاث مرات (قال الصدوق وفي النهاية) ما نصه مسح من عند المقدمة الى الاثنين ثلاث مرات ثم ينتز ذكره ثلاث مرات ومثله عبارة (الفتية) ومثل ذلك عبارة (الوسيلة ونهاية الشيخ والسرائر) الا ان فيها انحرط (والنافع ونهاية المصنف وظاهر المبسوط) لانه قال فيه يمسح من المقدمة الى الاصل ثلاثاً ويمسح القضيب وينتزه ثلاثاً قال في (المعتبر) بعد قل عبارة (المبسوط) وغيرها وكلام الشيخ أبلغ في الاستظهار وصاحب (المدارك) نسب الى (المبسوط) القول بالتسع وتأمل فيه (صاحب النخبة) فتأمل وفي (الغنية) فيجب الاستبراء منه اولاً بتر القضيب والمسح من مخرج النحر الى رأسه ثلاث مرات ليخرج ماله فاق ثم ذكر أحكاماً وادعى الاجماع وقد قل عنه القول بالسبع بعض الاصحاب كالمحقق الثاني سي (مجمع القوائد) وظاهر اختياره وتأول كلام المصنف بإرادة المسحات الست وانه ليعيد ومن الاصحاب من قال بالثلاث كعلي بن بابويه والمرتضى وان الجنيذ على ما قل حيث اقتصر الصدوق على مسح ما تحت الاثنين ثلاثاً والمرتضى

(١) عثرت على نسخة أخرى من التذكرة فانه بعد ان ذكر التسع قال وعصر الحشفة (منه قدس سره)



فان وجد بلا بلمده مشتبهاً لم يلتفت ولو لم يستبرأ أعاد الطهارة (متن)

والكاتب على نثر القضيبي من أصله ثلاثاً واستظهره في (المدارك) في بحث الفسل وكذا صاحب (الفتحية) ويوح التليث من (المذهب) حيث قال يجذب القضيبي من أصله الى رأس الحشفة دفعتين أو ثلاثاً ويعصرها يعني الحشفة واختلف النقل عن (المنفعة) فبعض نسب اليها الاجتزاء بالاربع وبعض الاجتزاء بثلاث والموجود في (المنفعة) فاذا فرغ من حاجته وأراد الاستبراء جعل أصبعه الوسطى تحت اثنين الى أصل القضيبي مرتين أو ثلاثاً ومسبحة تحت القضيبي وابهاه فوقه ويمر بها عليه باعتماد قوي من أصله الى رأس الحشفة مرة أو مرتين أو ثلاثاً انتهى وهذا التفصيل المذكور في (المنفعة) أعني مسح ما بين المقعدة والقضيبي بالوسطى ومسح ذكره بوضع مسبحة تحت القضيبي وابهاه فوق ذكره في (المعتبر والروض وشرح الفاضل) وفي بعضها (١) إطلاق الاصبع (كالسراير) وغيرها وفي (الوسيلة) أطلق الاصبع فيما بين المقعدة وأصل القضيبي وعين في النثر الابهام والسبابة والا كثرون أطلقوا من غير تعيين في شيء (٢) (ويعلم) ان الاستبراء ليس معنى شرعياً قطعاً لعدم وروده في الاخبار نعم هو في كلام الاصحاب مستعمل في معنى عرفي جديد وكل يقول هذا معناه على اختلاف آرائهم وعليه ينزل كلامهم واجماعهم وما رتبوا عليه من الاحكام كل على مذهبه والذي فيه أكثر الاصحاب ان المقصود من الاخبار اخراج الرطوبة عن المجرى ولا يتحقق ذلك الا باستيعاب المسح لجميع المجرى من عند المقعدة الى منتهى رأس القضيبي وهذا وان لم تضمنه خبر واحد لكنه مستند من المجموع بل قد يستفاد ذلك من بعض الاخبار بناء على اعتبار الفصل بين المسحات واعتبار النثر وحده كما في بعض لوجه له لان ما بين المقعدة وأصل القضيبي يخرج بأدنى حركة كما يشهد به الوجدان ولذا ورد الامر بخروط ما بين المقعدة والاثنين في غيره من الاخبار ثم ان الذهاب الى الاكتفاء بالنثر نادر قد أطبق الفريقان على رده مع ان كلامه يمكن ارجاعه الى المشهور بأن المراد بالاصل الاصل من عند المقعدة كما هو الظاهر وينبغي ذلك على عدم اعتبار الاتصال في كلامه (واعلم) ان الذهاب الى الاكتفاء بالست ان أراد ان ذلك من أصل القضيبي الى منتهى الذكر فهو موافق للمشهور الا انه يكون غير معتبر للفصل الثاني وان أراد ان ذلك الى عند الرأس فيكون النثر في كلامه عبارة عن مسح القضيبي في كلام الأكثر كما في بعض الاخبار (ففيه) انه مخالف للاعتبار بل مخالف لنقض الشارع فظهر المتضمن لذلك يراد منه انه ينته بعد ذلك كما في الخبر الآخر \* قوله قدس الله تعالى روحه \* (فان وجد الا مشتبهاً لم يلتفت) اليه لاختلاف بينهم كما في (السراير) ونقل الاتفاق عليه في (شرح الفاضل) \* قوله قدس الله تعالى روحه \* (ولو لم يستبرأ أعاد الطهارة) بلا خلاف بينهم أيضاً كما في (السراير والحدائق) في بحث الفسل لكن عباراتهم قد اختلفت (٣) ظاهراً في المقام فهي (البسوط والسراير والسراير والمعتبر والمتبر) أطلق البلل وفي (التذكرة والنهاية والموجز) (والذكر) ايان والدروس وغيرها فرض السئلة في البلل المشتبه وظاهرهم ارادوا اشتبه أصله بين

(١) معنى العبارات بخطه (منه رحمه الله) (٢) في نوادر الراوندي عن الكاظم عليه السلام عن آبائه عن رسول الله صلى الله عليه وعليهم انه قال فليصع أصبعه الوسطى في أصل الدخان ثم ليسلها ثلاثاً (منه قدس الله روحه) (٣) يمكن الجمع بين العبارات (منه قدس سره)

ولو وجده بعد الصلوة أعاد الطهارة خاصة وغسل الموضع ومسح بطنه عند الفراغ ويكره استقبال الشمس والقمر بفرجه في الحدثين واستقبال الريح بالبول والبول في الصلبة (متن)

الذي مثلاً والبول لما أشبه مزجه ويظهر من (المقنة والتهذيب والاستبصار) أنه لا يعيد الطهارة ذكر ذلك في بحث غسل الجنابة عند الكلام على الليل المشبه كما يأتي قله في بحث الفسل وقوى الاستاذ أدام الله حراسته أن خروج الرطوبة قبل الاستبراء ناقض ولو علم أنها مذي أو ودي مع احتمال دخول رطوبة فيها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو وجده بعد الصلوة أعاد الرضوء خاصة ﴾ كما صرح به المصنف في غير هذا الكتاب والمحقق في (المعتبر) والشهيد في (الذكرى) وغيرهم ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ وغسل الموضع ﴾ نص على ذلك في (التذكرة والتحرير) (والمعتبر) وغيره \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ ومسح بطنه عند الفراغ ﴾ أي من الاستنجاء كما في (النهاية والتحرير) وفي (المقنة والبراسم والبيان) ذكر القيام عند موضعه والفراغ وكون المسح باليد اليمنى والاكثر على ذكر الفراغ والقيام عن موضعه قطع واختلف النقل في صورة الملاءمة والامر سهل (وقال) المصنف والشهيد وأبو العباس يستحب الاعتماد على الرجل اليسرى وقبح اليمنى - ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ \* ﴿ ويكره استقبال الشمس والقمر بفرجه ﴾ اختلفت عبارات الاصحاب (في بعضها) الاستقبال بالفرج كما في (السرائر والشرائع والروضة) وجملة من كتب المصنف (وفي بعضها) بالبول كما في الجمل والمصباح وأحد الوجين في عبارة الارشاد والبيان (١) (وفي بعضها) بالبول والناظر كما في (المقنة والبسوط والوسيلة والدروس) وغيرها (وفي بعض) بالفرجين كما في (التذكرة) (والمعتبر) لأنه روى فيه ما فيه ذكر الفرجين وفي (نهاية الشرح والفنية والسرائر والموحز والنافع) كراهية استقبالها من دون قيد بالبول أو الفرج ونقل عليه الاجماع في (الفنية) وهذه العبارات متساوية في تخصيص التعرض للاستقبال من دون تعرض لذكر الاستدبار وفي (الهداية) تعرض لذكر الاستدبار وظاهرها التحريم فيها حيث قال ولا يجوز أن يجلس للبول والناظر مستقبل القبلة ولا مستدبرها ولا مستقبل الشمس ولا مستدبرها ولا مستقبل الهلال ولا مستدبره «الح» وأيضاً ظاهر (المقنة) التحريم في الاستقبال قطعاً لأنه قل ولا يجوز لأحد أن يستقبل قرصي الشمس والقمر وفي (نهاية الاحكام) (وشرح الموجز) ولا يكره الاستدبار وقر به الفاضل صاحب (المدارك) وصاحب (الذخيرة) والفاضل الهندي ونقل عن فخر الاسلام في (شرح الارتداد) الاجماع عليه وفسر الاستدبار بالاستدبار عند البول والاستقبال عند النفاط مع ستر القبل (فأصل) ونسب سائر في (المراسم) مساواة الاستقبال والاستدبار إلى الفيل وفي (الذكرى والروض) وفي استدبارهما احتمال للمساواة في الاحرام وفي (الفنية والهداية) نهى عن الاستقبال والاستدبار في الهلال (هذا) والمراد استقبال القرص كما صرح به في (المقنة والذكرى والدروس) ١ والامة والروض والروضة والمدارك) وغيرها ولا فرق بين الكسوف وغيرها كما في (النهاية والروض) ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ \* ﴿ ويكره استقبال الريح بالبول ﴾ خص ذلك بالاستقبال والبول كما في (المقنة والفنية والسرائر والشرائع) وغيرها ونقل الاجماع عليه في (الفنية وفي الهداية والروضة وظاهر الذخيرة) عم الحكم في الحدثين في الاستقبال والاستدبار الا ان ظاهر (الهداية) التحريم ونص عم الحكم في

وقائماً ومطعماً وفي الماء جارياً وراكداً والحدث في الشوارع والمشاريع ومواضع اللعن وتحت المثمرة وفي الزبال وحجرة الحيوان والأفنية ومواضع التأذي (متن)

الحدثين في الاستقبال قط كما في (الدروس والذكرى واليان) وحينئذ فيراد بالاستقبال فهما الاستقبال بآتيلاً (١) والاستدبار متفوطاً والحاصل الاستقبال بالحدث ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ وقائماً ﴾ مطلقاً سواء كان في الحمام أولاً خلافاً (لنهاية الأحكام) اذ فيها ان الكراهة نزول في الحمام لان المدار على توقي البول انتهى فأمثل وعن بعض الناس ان الكراهة مختصة بغير حال الاطلاء (٢) وفي (الهداية) لا يجوز ان يبول قائماً • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ ومطعماً ﴾ في (الهداية) لا يجوز ان يطعم الرجل بوله وقد أطلق (٣) جماعة كالمنصف وفي (المقنة) من السطح أو الشيء وفي (الذكرى) من السطح • ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ • ﴿ وفي الماء جارياً وراكداً ﴾ هذا هو الأشهر كما في (التخسيرة وشرح الفاضل) وقال وسوى الشيطان والسيدان ابن حمزة وزهرة وأبو يعلى وغيرهم بينه وبين الفائط وفي (الذكرى) ان الحاق الفائط من باب الاولى وفي (نهاية الأحكام) ان البول في الماء في الليل أشد كراهة وفي (الهداية والمقنة) لا يجوز في الراكد ولا بأس في الجاري ومنهم ما عارة علي بن بابويه لكن في (المقنة) واجتنابه في الجاري أفضل واستثنى بعض الاصحاب البلاد الكثيرة الماء مما أعد فيها الماء لفصاء الحاجة ونحوه كالشام وبلبك ونحوهما واستشكل فيه صاحب (المدارك) والفاضل الهندي (٤) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ والحدث في الشوارع والمشاريع ﴾ أتى بالحدث الشامل للبول والفائط في هذا وما بعده وقائماً (للمبسوط) والجل والانتصار (والاقتصاد ح ل) والوسيلة والفنية والتافع والجامع ( ) (والمهذب في الشرائع) في غير الحجرة فانه انما كره فيها بل هو ظاهر الاكثر وفي (الهداية) ولا يجوز التغوط على تملوط الانهار والطرقات النافذة وقال في (المقنة) أيضاً لا يجوز • ﴿ قوله ﴾ • ﴿ ونحت المثمرة ﴾ (٥) وفي (الهداية والمقنة) لا يجوز • ﴿ قوله ﴾ • ﴿ وفي الزبال ﴾ وفي (العقبه والهداية والمقنة) لا يجوز • ﴿ قوله ﴾ (وحجرة الحيوان) في الترح قطع به أكثر الاصحاب وفي (الهداية) لا يجوز البول فيها • ﴿ قوله ﴾ (والأفنية) في (الهداية) لا يجوز التغوط في أبواب الدور وفي (المقنة) لا يجوز التغوط في أفنية الدور (٦) واحتمل الفاضل الشارح اختصاص الكراهة بغير مالك الدار متلاً والمأذون وفي حمها مباح • ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ • ﴿ ومواضع التأذي ﴾ كما نص على ذلك الشيخ في (النهاية) والسيد ابن حمزة في (الوسيلة) وأبو عبد الله في (السرائر) ولم أجد أحداً صرح به سواهم ولا في

(١) هذه العبارة دقيقة يحتمل (رحمه الله) (٢) قول الصادق عليه السلام في مرسل ابن أبي عمير حين سأله سائل عن بول الطلي قائماً لأأس (منه قدس سره) (٣) القول بالكراهة مطلقاً مشكل لانه لا يفتك البول في الميضة غالباً عن التطييع (منه قدس سره) (٤) وفي (المراسم) لم يفرق بين الراكد والجاري في الفائط وأما البول فقد جله في الراكد أشد كراهة كما هو مشهور بينهم (منه طاب ثراه) (٥) لا يصح صدق المثمرة الا على المسرة بالفعل لان الوصف في مثل هذا اذا عرض دام مدة فكان كالوصف اللازم وفرق بينه وبين الضارب لان الضارب اذا عرض لم يدم لأمدة ولا دائماً (منه قدس سره) (٦) بين البارتين فرق الا بتأويل (منه)

والسواك عليه والاكل والشرب الكلام الابالذكر أو حكاية الاذان أو قراءة آية الكرسي  
أو طلب الحاجة المضروفتها وطول الجلوس والاستنجا باليمين ( متن )

(الدروس) الاكرامة البول في جميع ما ذكر المصنف الا انه ذكر التأذي في مكان موضع التأذي وهو  
ظاهر (الغلبة) وليس في (المنع) الا قوله واتق شطوط الانهار والطرق النافذة وتحت الاشجار المشرقة  
وموضع اللعن وهي أبواب الدور ولم يتعرض للحجرة وموضع التأذي وليس في (المنعة) الا عدم جواز  
التفوط على المزارع والشوارع والافنية وتحت الاشجار المشرقة ومنازل التزال وقد علمت انه في (الهداية)  
تعرض لتلك ولمعلم جواز البول في حجره ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويكره السواك عليه ﴾  
أي على حال التخلي كما في (المنعة) والمراسم والمذهب) وظاهر (المبسوط والهداية) لانه قال فيها  
والسواك على الخلاء يورث البخر ومثله قال في (التهذيب) فان أراد بخلاء حال الفائط (التخلي) (خل)  
وافق ما تقدم ﴿ قوله ﴾ ﴿ والاكل والشرب ﴾ لعله يريد حال التخلي كما هو صريح المصباح  
ومختصره (والمذهب ونهاية الاحكام والتمحي) وأطلق في غيرها وروى في (الفتاوى) ان أبا جعفر عليه  
السلام دخل الخلاء فوجد لمة خبز في القدر فأخذها وغسلها ودفعها الى مملوك له وقال تكون ملك  
لأكلها اذا خرجت الحديث (١) ﴿ قوله ﴾ ﴿ والكلام ﴾ يحتمل ان يريد وهو على الفائط كما في  
(المبسوط والنهاية والسرائر) لانه قيل فيها يكره على حال الفائط ويحتمل ان يريد حال الخلاء كما في  
(الفتاوى والهداية والمذهب وجمل التبيين واقتصاده والتمحي ونهاية الاحكام) وأطلق في غيرها وظاهر  
(الفتاوى) التحريم لانه قال لا يجوز الكلام ﴿ قوله ﴾ ﴿ الابالذكر ﴾ وفي (النهاية والمبسوط والمصباح)  
(ومختصره والوسيلة) انه يذكر فيما بينه وبين نفسه وقريب منه ما في الاشارة لانه حل قول الصادق  
عليه السلام ويقول في نفسه بسم الله والله الحديث على ارادة الاسرار وفي (النهاية والتمحي) يجب رد  
السلام ويستحب حمد العاطس ونسبته (٢) انتهى ﴿ قوله قدس الله نفسه ﴾ ﴿ وحكاية الاذان ﴾  
في نفسه كما في (النهاية والوسيلة والمذهب) وأطلق في (الفتاوى والهداية والمراسم والجامع) وظاهر (الهداية)  
(والمراسم) الجهر لانه قل قليل كما قال المؤذن ونسب الشهيد في (دروسه وذكره) جواز حكاية الى  
قول وفي (الروض) (٣) هو حسن في فصل فيه ذكر دون الحيلعات لعدم نص فيه بالخصوص الا آية  
الكرسي الا ان يبدل بالحوقة انتهى واحتمل الاستاذ الحلق الاقامة به ﴿ قوله ﴾ ﴿ وآية الكرسي ﴾  
في (الوسيلة) يكره قراءة القرآن الا آية الكرسي فيما بينه وبين نفسه ثلاثين شرف فضله وأطلق في  
(النهاية والمبسوط والشرائع والجامع) وفي الاخير لانها عوذة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾  
﴿ أو طلب الحاجة المضروفتها ﴾ قيده في النهاية بما اذا لم يكن بالتصنيف وشبهه وزاد في (المنعة والمراسم)  
الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وطول  
الجلوس ﴾ قل عن (الهداية) انه قال لا يجوز والموجود فيها بعد قوله ويكره الكلام «الح» وطول  
الجلوس على الخلاء يورث الناسور ﴿ قوله ﴾ ﴿ والاستنجا باليمين ﴾ قال في (الهداية)

(١) لعل إبقاء التهمة لجفاف الرطوبة القذرة أو غير ذلك (منه عني عنه) (٢) في التسمية تأمل  
لندخله في الكلام (منه قدس سره) (٣) صحيح محمد حجة على صاحب الروض لان فيه وقل كما  
يقول (منه قدس سره)

وباليسار وفيها خاتم عليه اسم الله تعالى والانياء والأئمة عليهم السلام أو فسه من حجر زمزم فإن كان حوله ﴿فروع﴾ (الأول) لو توضأ قبل الاستنجاء صح وضوؤه (متن)

ولا يجوز للرجل أن يستنجي يمينه إلا إذا كانت يساره علة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ وباليسار وفيها خاتم ﴿في (القبه) لا يجوز أن يدخل الغلاء ومعه خاتم عليه اسم الله تعالى أو مصحف فإن دخل وهو عليه فليحوله وكذا في (الهداية) إلا أنه لم يذكر المصحف بل ذكره في قوله سابقاً ويكره للرجل أن يدخل الغلاء ومعه مصحف فيه القرآن أو درهم فيه اسم الله تعالى إلا أن يكون في صرة (وقال في المتن) ولا تستنجي عليك خاتم عليه اسم الله تعالى حتى تحوله وإذا كان عليه اسم محمد (١) فلا بأس بأن لا تنزعه (وقال في الوسيلة) في تعداد الدب ونزع الخاتم من اليسار إذا كان عليه اسم معظم وفي (المراسم والنهاية والمقننة) أتى عبارة المصنف بأدنى تفاوت في اللفظ وقرىب من ذلك ما في (الذكرى) وفي (الروض) وكره بعضهم استصحاب ذلك في الغلاء مطلقاً ﴿قوله قدس الله روحه﴾ ﴿أو فسه من حجر زمزم﴾ كما صرح بذلك في (النهاية) وفي (الوسيلة) أو فسه حجر له حرمة ونسب ذلك إلى المشهور في (الدلائل) ذكره في الجواب عن قطع رواية الحسن بن عبد ربه وفي (التحرير) أن الرواية ضعيفة وفي بعض نسخ (الكافي) زمرد بدل زمزم قال في (الذكرى) وسعته مذكرة (وأورد) على نسخة زمزم أن زمزم من المسعد فلا يجوز اخراج الحصى منها واجيب بالهوى وجمع دخولها في المسجد وبأن اخراج الحصى من البئر مستثنى لانه تراب الترح لو بقي فيه لافسده وبأن المسألة مبنية على فرض الوقوع ﴿فروع الأول﴾ ﴿لو توضأ قبل الاستنجاء صح وضوؤه﴾ كانه عليه الأكثر مطلقين غير فارقين بين البول والغائط في العامد والساهي وفي الدلائل أن الخبث في غير محال الوضوء لا ينافي صحة الطهارة اتفاقاً وفي (نهاية الأحكام وكشف اللثام) فيما سيأتي نقل الاجماع أيضاً وهو المشهور كما في ظاهر المختلف (٢) ومذهب الشيخ وأكبر الأصحاب كما في (المتنعي والمدارك) ولم يقل فيه في (الخلاف) خلافاً لامتثالاً من العامة وإنما خافوا في التيسر إذا تيسر ثم استنجى فإن أصحاب الشافعي قالوا لا يجوز وعن الحسن والشيخ في (مبسوطه) وإن حمزة أنه يستحب الاعادة ذكر ذلك في (الوسيلة) في مباحث الوضوء وقال في (القبه) من صلى وذكر بعد ما صلى أنه لم يفضل ذكره فعليه أن يفضل ذكره ويعيد الوضوء والصلاة ونحوه في (المتنعي) إلا أنه لم يذكر الصلاة ﴿قوله قدس الله روحه﴾ ﴿وبطلت صلواته﴾ (٣) وأعاد في الوقت وخارجه وهذا هو المشهور كما في (المختلف والختيرة) عند الكلام على خبر عمار ومذهب أكثر علمائنا كما في (المتنعي) وفي (القبه) من نسي أن يستنجي من الغائط حتى يصلي لم يبد والصلاة وقد سافت عارة (القبه والمقنن) في البول وعن أبي علي إذا ترك غسل البول ناسياً حتى صلى

(١) لعل ذلك لاستتراك الاسم وعدم التعيين له صلى الله عليه وآله (منه) (٢) المصنف في المختلف وإن كان انما تمل الشهرة على بطلان الصلاة إلا أنه أدرج في أواخر كلامه صحة الوضوء في ذلك فليحفظ (منه قدس سره) (٣) هكذا في نسختين مقابلتين على نسخة الاصل ولكن هذه العبارة غير موجودة في نسخة القواعد التي عندنا والموجود فيها ولو صلى والحال هذه «الح» كما تراه في أعلى الصفحة وكذا في كشف اللثام (مصححه)

وعندي ان التيمم ان كان لمذر لا يمكن زواله عادة فكذلك ولو صلى والحال هذه اعاد الصلاة خاصة (متن)

وجبت الاعداد في الوقت واستجبت بعد الوقت انتهى (والحاصل) ان المسألة ان ثبت على مسألة ناسي النجاسة في الصلوة أو علمها كما هو الظاهر توقفت على ما سيجيء ان شاء الله تعالى وإلا فهذا الذي وجدناه في المقام وفيه كفاية وسيجيء للمصنف رحمه الله في أحكام الوضوء إن الوضوء صحيح وأنه يبعد الصلوة وإن كان ناسياً وفي (التحرير) تعرض هنا لصحة الوضوء ولم يذكر بطلان الصلوة وأما حاله على تلك المسألة هذا وقال في (الذكرى والدلائل) أن النسل كالوضوء بمعنى أنه يصح إلى موضع النجاسة وأما موضعها فإن قلنا أنه يجوز إزالة الحدث وانطبت دفعةً أجزأ غسل واحد والاصح المتقدم ثم يفصل المجل عن انطبت ويتم غسل الحدث وسيجيء في خصوص هذا الفرع تمام الكلام وتعرض له في موضعين ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وعندي ان التيمم إن كان لمذر لا يمكن زواله عادة فكذلك) \* اطلق في (الخلاف) من غير قل خلاف إلا عن أصحاب الشافعي فقال بعد أن ذكر جواز الوضوء وكذا القول في التيمم وهو خيرة الشيعي في (الذكرى وحواشي) على الكتاب والمحقق الثاني في (موائد الشرائع وحاشية الارتداد وجامع المقاصد) والشيد الذي في (الروض والمسالك) والمقدس الأردبيلي في (مجمع البرهان) واستجروا جميعاً عليه أن الاستنجاء ونحوه من إزالة النجاسة عن الثوب والبدن كثر العورة والاستقبال من مقدمات الصلوة فيستثنى وقت مع وقت الصلوة على القول باشتراط الضيق كما عليه أكثر القدماء ومن أطلق جواز التيمم مع وجود النجاسة على البدن في غير أعضاء الطهارة المتيق في (الشرائع) والمصنف فيما يأتي في آخر الكتاب في بحث التيمم وفي (الارشاد) والشافعي (الدروس والبيان) وأبو العباس في (الموجز) وهذا مذهب مبي على ما ذكرنا من أن الاستنجاء ونحوه من مقدمات الصلوة وليس مبني على القول بجوازه مع السعة إطلاقاً أو مع عدم رجاء زوال المذر وعلى هذا لا منافاة بين جواز التيمم قبل إزالة النجاسة وبين مراعاة سبق الوقت في جوازه لأن المراد بتضييقه عدم زيادته على الصلوة وشراطينها المفقودة وفي (حواشي الشيد) ربما تخيل أن هذا الحكم مبني على الغالب من تصد إزالة النجاسة باعتبار أن المقام مقام فقد الماء فحينئذ لو قدر على إزالتها لم يكن هذا الأخلاق حاصل (ثم قال) وهو مجموع وفي (الذكرى) ان زمان الاستنجاء كزمان التيمم في الاستثناء قال في (الدلائل) وفيه نظر ثبوت الفرق (قال) والاحسن ان يقال المراد بالتضييق المادي ولا يافيه بقاء زمان يسير والالم يحز التيمم في موضع يحتاج إلى ان ينتقل عنه إلى مصلاه ولا فعل الاذان والاقامة كما ذكره العلائي (ويؤيده) انه لو لا ذلك لزم الحرج اذ احاطة العلم بمقدار وقت الصلوة بحيث لا يزيد ولا ينقص متسرلاً متعدي انتهى (واما) على القول بجواز التيمم في السعة مطلقاً فالحكم ظاهر لأنه يمكن حينئذ إزالة النجاسة بعد التيمم في الوقت وكذا على القول بالتفصيل أعني جوازه (١) في السعة إذا كان المذر غير مرجو الزوال وكذلك الحكم ظاهر على القول بمراعاة الضيق مطلقاً بمعنى أن يكون الزمان لا يسمع إلا التيمم والصلوة فقط دون مقدماتها فإنه على هذا يجب تقديم إزالة النجاسة ليتحقق الضيق اذ لا بد على تقدير تقديم التيمم من زيادة

(الثاني) لو خرج أحد الحدين اختص مخرجه بالاستنجاء (الثالث) الأقرب جواز الاستنجاء في الخارج من غير المتعاد اذا صار متعاداً (الرابع) لو استجمر بالنجس بغير العائظ وجب الماء وبه تكفي الثلاثة غيره (متن)

الوقت على وقت التيمم والصلوة لاستلزام إزالة النجاسة وقتاً فيلزم وقوع التيمم في السعة فلا بد حينئذ من تقديم إزالتها كما هو خيرة (النهاية والمبسوط والمعتبر) وهو الظاهر من (المنتقى) ونقل ذلك عن ظاهر (المهذب والكافي والاصباح) هذا كله في غير أعضاء الطهارة وأما فاني (حواشي الشهيد) نقل الاجماع على وجوب طهارتها مع الامكان هذا وقد حاول الشهيد في (الذكرى) الجمع بين كلام الشيخ في (الخلافت) وكلامه في (المبسوط والنهاية) قال في (الذكرى) الذي في (النهاية والمبسوط) وجوب تقديم الاستنجاء على التيمم ولو بالتشيف بالغرق وغيرها وان كان يخرج البول أو المني مع تعذر الماء قال ولم يذكر فيها شرطه في صحة التيمم والموجود في (الخلافت) يجوز تقديم التيمم ولعله أراد به اجزاؤه ولهذا احتج بأن الامرين واجبان فكيف وقما تحقق الامتثال وكل ظاهر يتضمن الامر بالوضوء والاستنجاء يدل على ذلك قول في (الذكرى) فلي هذا ليس في كلامه اختلاف صريح مع ان المنيد ذكر ايضاً تقديم الاستنجاء والغاضي ايضاً وما هو الا كذكر تقديم الاستنجاء على الوضوء مع انه لو قدم الوضوء لكان صحيحاً متعاداً في الاظهر من المذهب انتهى فامل (قلت) وسيأتي ان شاء الله تمام الكلام في آخر بحث التيمم عند قول المصنف ولا يشترط طهارة جميع البدن من النجاسة كما سيأتي ان شاء الله تعالى نقل جميع الاقوال في وجوب طهارة أعضاء التيمم قبيل ذلك عند قول المصنف ولو ممك وجهه بالتراب لم يميز الا مع العذر فارجع إلى تمام الكلام في المسألتين في المقامين ﴿ قوله ره ﴾ ﴿ اختص مخرجه بالاستنجاء ﴾ لإجماعاً كما في (المعتبر والذكرى) وفي (المنتهى) من بال لا يجب عليه إلا غسل مخرج البول لا غير باجماع علمائنا ( انتهى ) ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ \* ﴿ الأقرب جواز الاستنجاء من الخارج من غير المتعاد إذا صار متعاداً ﴾ \* لعله يريد بجواز الاستنجاء جواز الاستجمار سواء انسد الأصلي أو لم ينسد وهو الأقوى كما في (الايضاح وجمع الفوائد) مع احتمال الدم ضعيفاً فيها وفي (نهاية الاحكام) احتمله ايضاً وتردد في (المنتهى والتحرير) مع التقيد باسداد المخرج المتعاد قال فيها لو انسد المرجح المتعاد واقتنع غيره هل يميز فيه الاستجمار أم لا فيه تردد ويتمثل أن يكون أراد بالاستنجاء ما يشمل أجزاء الاحجار وطهارة الماء وسائر الاحكام من الوطائف والسنن وهو الأقرب ايضاً في (جمع الفوائد) صريحاً وربما لاح ذلك من (الايضاح) ولم يتعرض له في (المنتهى) (والتحرير) \* ﴿ قوله ﴾ ﴿ لو استجمر بالنجس بغير العائظ وجب الماء ﴾ يريد انه لو استجمر بحجر تنجس بغير العائظ على المحل أو غيره وجب الماء كما صرح به في (المنتهى والتحرير) والذكرى) وفي (نهاية الاحكام) احتمل الدم لان النجس لا ينجس ولانه يسمى استنجاء فيلحقه حكمه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وبه يكفي غيره ﴾ يريد انه لو استجمر بالنجس بالعائظ تكفي الاحجار الثلاثة التي هي غير ذلك النجس بالعائظ ولا يحتاج الى الماء وفي (المنتهى) تردد فيه وفيها إذا سهل طهارة فترششت النجاسة من الارض الى محل الاستجمار ولم يذكره في (التحرير) وفي (الذكرى) (الاسباب تعيين الماء لو استجمر بنجس مطلقاً والفرق بين الناطق وغيره ضعيف وفي (جمع

﴿ المقصد الثاني في المياه ﴾ وفصوله خمسة (الاول) في المطلق والمراد به ما يستحق اطلاق اسم الماء عليه من غير قيد ويمتنع سلبه عنه وهو المطهر من الحدث وانجبت خاصة مادام على اصل الخلقة (متن)

القوائد ذكر الاحتمالين فيما نحن فيه من دون ترجيح ولم يتعرض له في (الايضاح) وقد تقدم ماله نفع في المقام .

### ﴿ المقصد الثاني في المياه ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (من غير قيد) لازم فيخرج ماء الورد ويدخل ماء البحر وقيد بغير قيد في (التذكرة والتحرير والارشاد) وغيرها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ويمتنع سلبه عنه) كما في (نهاية ونحوه) فيخرج الدم والعرق ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وهو المطهر من الحدث وانجبت) مطهر منها بجميع أقسامه اجماعاً مستفيضاً بل هو مذهب أهل العلم عدا سعيد كما في (المعتبر) وغيره وبلا خلاف كما في (السرائر) وغيرها ونقل عن سعيد بن المسيب وعبد الله ابن عمرو بن العاص وابن عمر انه لا يجوز التوضي بماء البحر مع وجود غيره أو ان التيمم الى ابن عمر وابن عمرو أحب منه على اختلاف النقل عنهما ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ (خاصة) فلا يرضع الحدث بالمضاف اجماعاً كما في (الفنية والسرائر والتذكرة والمتنمى والتحرير ونهاية الاحكام والمختلف) الا من شذ (والذكرى والروض) ونفي عنه الخلاف في (المبسوط والسرائر) وفي (التهذيب الاستبصار) اجماع المصابة على ترك العمل بالخبر الدال على الوضوء بماء الورد وفي (غاية المرام وكشف الاتباس) الاجماع الا من ابن بابويه وفي (الحاشية المسببة) كأن المحقق لم يستبر خلاف ابن بابويه وابن أبي عقيل لا قرأ القول بذلك بعدها انتهى ولعله يريد في نسخته الى الحسن حال الاضطرار لانه لم يهد من غيره النسبة اليه مطلقاً وهو المشهور كما في (المقتصر والمدارك والتخيرة) وخالف الصدوق في (الامالي) (والهداية والفقيه) فعوض الوضوء وغسل الجنب بماء الورد وفي (الخلاف) ان قوماً من أصحاب الحديث ان (١) الوضوء بماء الورد جائز ولا يلز بل المضاف انجبت اجماعاً كما في (الروض) وهو مذهب أكثر علمائنا كما في (الخلاف والفنية والتذكرة) وهو المشهور كما في (المختلف) وفي (المبسوط والسرائر) انه الصحيح من المذهب خلافاً للسيد والمفيد في المسائل الخلافية حيث جوزا به رفع انجبت وقد نسب هذا الخلاف الى المفيد في (المعتبر والمدارك والتخيرة) واختلف النقل عن السيد في (المختلف والدلائل) انه يجوز بالمضاف وفي (المعتبر وشرح الموجز وظاهر السرائر) انه جوز بسائر المائات وهو الموجود في (الناصرات) وفي (المختلف) ان لا موافق للسيد وفي ما عرفت بل في (السرائر) نسبة الى السيد وجماعة من أصحابنا (وقد احتج) السيد بالاجماع ونقل المحقق عن السيد والمفيد إضافة ذلك الى مذهبنا وعن الحسن انه قال ان ما سقط في الماء مما ليس بنجس ولا محرم فغير لونه أو طعمه أو رائحته حتى أضيف اليه مثل ماء الورد وماء الزعفران وماء الخلق وماء الحصص وماء المصفر فلا يجوز استعماله عند وحود غيره ويجازي في حال الضرورة عند عدم غيره انتهى والمنقول عنه والمعروف خصوص ازالة انجبت وفي (الذكرى) انه طرد الحكم في المضاف والاستعمال

(١) كذا في نسختين وكانه سقط من العبارة لفظ قالوا أو نحوه (مصححه)



فان خرج عنها بما رجة طاهر فهو على حكمه وان تغير احد اوصافه ما لم يفتر صدق اسم الماء عليه الى قيد فيصير مضافاً وان خرج عنها بما رجة التنجاسة فاقسامه ثلاثة (الاول) الجاري (متن)

وواقفنا على عدم رفع الحدث به الشافعي ومالك وأحمد وأبو عبيد وجوز أبو حنيفة التوضي بنبيذ الخمر وقال الاموازي يجوز التوضي بالانذة كلها حلواً كان أو غير حل أو مسكراً كان أو غير مسكر الا الخمر خاصة وجوز ابن أبي ليلى والاصم بالمياه المتصرة وقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين عنه انه يجوز ازالة النجاسة بالمضاف ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ فان خرج عنها بما رجة طاهر ﴾ فهو على حكمه اجمالاً كما في ( الفنية والتذكرة والمتنعي والمدارك ) وواقفنا عليه اكثر العامة وخالف الشافعي ومالك واسحاق وأحمد قالوا لو خلط بالصابون والملح الجلي والزعفران فتغير لم يجز الوضوء به ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وان تغير أحد أوصافه ﴾ هذا داخل تحت اجماع ( المتنعي والتذكرة ) وفي ( الذكري ) نسبة الى المشهور وكان ذلك لان الشيخ في ( الخلاف ) لم يدع فيه الاجماع قال في ( الذكري ) ولم ينقل عن الصحابة الاحتراز عنه ولم يستدل عليه في ( الخلاف ) بالاجماع انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ما لم يفتر صدق اسم الماء عليه الى قيد فيصير مضافاً ﴾ ولا اعتبار بالمساواة ولا التفاضل فلو كان ماء الورد أكثر وبقي اطلاق اسم الماء جازت الطهارة به كما في ( المختلف والنهاية والذكري والدروس والمدارك والذخيرة ) وظاهر اطلاق جماعة وهو المغفل عن الكري في بعض فوائده قالوا المدار على الاسم ولو كان اختلاط المطلق في أسلوب الوصف وفي ( المدارك ) الاجماع من جماعة على اعتبار الاسم لو اخلط تغير أسلوب الوصف انتهى فالتزاع انما هو في أسلوب الرائحة ( لوصف خل ) ( وقد نص في الكتب المذكورة على ان المدار في أسلوب الرائحة ( الوصف خل ) على الاسم أيضاً كثر المضاف أو قل كما عرفت قال في ( المختلف ) فطريق معرفة ذلك ان يقدر ماء الورد باقياً على أوصافه ثم نبت عمارجته حينئذ فيحمل عليه منقطع الرائحة وفي ( الذكري ) بعد ان نقل عنه ذلك قال لحنئذ يعتبر الوسط كما حكى عن المصنف في بعض كنه وعن الكري قريبه معللاً بان الوسط هو الاغلب وفي ( المدارك ) يحتمل اعتبار الاقل قال في ( الذكري ) اذا اعتبر الوسط في الخافضة فلا يضر في العلم حدة الخل ولا في الرائحة ذكاه المسك قال ( وينبغي ) اعتبار صفات الماء في المنوبة والرقه والصفاء وازدادها وقال في ( المختلف ) قال في ( المذهب ) انه يصير مضافاً اذا ساوى ما خالطه من المضاف أو نقص عنه للاصل مع الاحتياط وان الشيخ في حقة الدرس حكم بالبقاء على الاطلاق مع التساوي للاصل فناظره القاضي في ذلك حتى سكت وفي ( المبسوط ) بعد اختيار البقاء على الاطلاق كما نقل القاضي احتياط بالاستعمال والتميم جميعاً ونقل عن بعض العلماء انه حاول تطبيق كلام الشيخ على وفق العرف وحكم بانطباقه ( وفيه تأمل ) طاهر ( وقال ) الاستاذ آدم الله تعالى حراسه ربما مجال الاحتياط في صورة التكاثر اصل قاء المائة وأصل قاء الحدث وعدم الفراغ وان قوي الاخير على تأمل وفي حاشية ( المدارك ) ان اعتبار الاسم لا يخلو من اشكال لان اطلاق الجاهل بالخال لا عبرة به والعالم به لم نجد له في العرف ظابطة لصحة الاطلاق نعم حال الاستهلاك لا شبهة فيه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ (الاول) الجاري ﴾ قال في المجمع قلاعاً عن كتب الفقه الماء الجاري المتدافع المنحدار واستواء الظاهر من ( الفناوس ) وغيره ان اطلاق الجاري موقوف على

وأما ينجس بتغير أحد أوصافه اتملثة أعني اللون والطعم والرائحة التي هي مدار الطهورة وزوالها لا مطلق الصفات كالحرارة بالنجاسة (متن)

السيلان دون النجس وهو منتج في مثل الماء الكثيرة الجارية عن ذوبان الثلج ونحوه لكن خل اجماع الاصحاب في (مجمع الفوائد والمدارك) على ان الجاري لا عن نجس من أقسام الزاكد وقال في (الروضة) الجاري هو الناجم من الارض مطلقاً غير البثر على المشهور ويحتمل ان يكون قيداً للناجس المقيد بالاطلاق المراد منه سواء دام نجسه أم لا وسواء قل أو كثر ويحتمل ان يكون قيداً للاطلاق ويحتمل ان يكون قيداً لتغير البثر وفي (مجمع الفوائد والمدارك) الجاري هو الناجم وفي (المسالك) هو الناجم غير البثر وفي (الذخيرة) الجاري هو الناجم غير البثر جرى على وجه الارض أم لا وظاهر هذه العبارة دخول العينين في الجاري وبه صرح في (اللائل) وفي (مجمع الفوائد) في مبحث البثر صرح بان العين خارجة عن حكم البثر كسيأتي والظاهر من (المنفعة والتهديب) انها من البثر (وربما) ظهر ذلك من المصنف فيما سيأتي حيث يقول الثاني الواقف غير البثر ان كان كرا فصاعدا وفيه قرينة على ان ماء البثر من الواقف وهو يعطى اعتبارا لسيلان الجاري وربما ظهر ذلك من كثير من عبارات الاصحاب بل ربما قد ظهر من الاستاذ في (حاشية المدارك) عند الكلام على تعريف البثر ان العين عند الفقهاء من أفراد أقسام البثر ولعل اعتبار دوام النجس في الجاري كما في (الدروس) احترازاً عنها فلا حاجة الى ما تكلفه في (الروض والمسالك) شمول الجاري لها تقييداً أو حقيقة عرفية وينحل ما ذكر في (المدارك) من أن دوام النجس لا يزيد على اعتبار أصل النجس ويبقى الكلام في ماء الحر وماء النيث ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وأما ينجس بتغير أحد أوصافه الثلاثة ﴾ (١) «الخ» اجماع أهل العلم كما في (المستقى والمعتبر) وقد نزل الاجماع أيضاً في (شرح الموجز) وغيره ونفي الخلاف في (الفنية) عن الحكمين المستفادين من الحصر صريحاً وفي (الذخيرة) لم أعترض على خبر خاصي فيه ذكر اللون ومثل ذلك عن البهائي وخبر فضيل وخبر الدعاء ذكر فيهما اللون وذكر الحسن ان الاخبار تواترت عنهم عليهم السلام ان الماء طاهر لا ينجسه شيء الا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه وفي الفقه الرضوي ذكر التغير باللون مكرراً وفي (الذكرى) الجفني وابنا بابويه لم يصرحوا بالاصناف الثلاثة بل اعتبروا أغلبية النجاسة للماء وهو موافقة في المعنى انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ لا مطلق الصفات كالحرارة ﴾ والرقعة والمنفعة واضدادها وقد نقل الاستاذ الاجماع عليه وفي (شرح الفاضل) كأنه لا خلاف فيه وفي (المدارك) نجاسة الماء الجاري باستيلاء النجاسة على أحد أوصافه والمراد بها اللون والطعم والرائحة لا مطلق الصفات كالحرارة والبرودة وهذا مذهب العلماء كافة قل في (المعتبر) ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ بالنجاسة ﴾ أي لا بالنجس ولا بمجاورة النجاسة (أما الاول) قد قطع في (الروض والمدارك) والذخيرة وشرح الفاضل انه لا ينجس لو تغير بالنجس وفي (الذخيرة)

(١) المراد بتغير اللون والرائحة حدوث رائحة النجاسة أو لونها والا قالوا الصافي جداً لا لون له وكذا لا رائحة للماء فالمراد زوال ما كان ذات الماء من عدم بعض الصفات أو بوثها المباشرة بالنجاسة (منه قدس سره)

إذا كان كراً فصاعداً ولو تغير بعضه بها نجس دون ما قبله وما بعده وماء المطر حال تقاطره كالجارى (متن)

للشيخ فيه خلاف ضعيف وفي (شرح الفاضل) قل الشبهة ونسب الخلاف الى (المبسوط) وفي (شرح الأستاذ) قل الاتفاق بمن عدا الشيخ (وأورد) على ان الشيخ ان ذلك لا يظهر من الاخبار ثم قال والشيخ قل الاجماع على التنجيس انتهى ولم أجز هذا الاجماع للشيخ وهو أدرى (والحاصل) ان القول بالتنجيس منقول عن ظاهر (المبسوط) وعن ظاهر (جمل السيد) كما ذكره الفاضل الهندى ولعله فهم ذلك من قوله في (المبسوط) ولا ينجس الماء بالاجسام الطاهرة وان غيرته (وأما) الجمل قد قال الأستاذ لم أر فيها ما يعطى ذلك ولم يحضرنى هذا الكتاب الآن ثم اني قد عثرت عليه والعبارة القاطلة لذلك قوله كل ماء على أصل الطهارة الا ان تخاطله وهو قليل نجاسة فينجس أو يتغير وهو كثير أحد أوصافه من لون أو طعم أو رائحة (وأما الثاني) قد قطع في (المستبر والمتبهي) (والذكر) ونهاية الاحكام والروض والمدارك) بأنه لو تغير بمجاورة النجاسة لم ينجس أيضاً والأستاذ قل الاجماع عليه في شرحه وان الاصحاب هموا مباشرة النجاسة لا بمجاورتها وفي (النخبة) انه لا خلاف فيه ﴿قوله قدس الله روحه﴾ (إذا كان كراً فصاعداً) (١) فان قصص عنه نجس بالملاقاة هذا مختار المصنف (٢) في سائر كتبه ما عدا ظاهر (الارشاد) وهو الظاهر من (جمل السيد) (والمسالك) واليه مال في (الروض والروضة) وهو مذهب المصنف وجهاته كما في (الروضة) ومذهب جماعة من المتأخرين كما في (الروض) مع منع الاجماع على بطلانه وخالف في ذلك باقي الاصحاب وتقل الاجماع على المساواة في ظاهر (الخلاف والفنية والمعتبر والمتبهي) (٣) وفي (الذكر) ففى الخلاف عن سلف ما عدى المصنف لانه قل عنه بلفصل القول باشتراط الكرية وفي (مجمع الفوائد) ان رأي المصنف هذا مخالف لمذهب الاصحاب وانه تفرد به وقلت الشبهة عليه في الحاشية (المبسطة والروض والدلائل) (والنخبة) هذا والاقوى عدم اشتراط الدوام في التبع بمعنى الجري والخروج خلافا لظاهر الشهيد لان المدار على تحقق التبع والاتصال وان لم يكن جري كما في العيون وعن (العالم) انه ينفع المترشح أننا قاتنا وهو متحه ان كان الملاقاة حين عدم الترشيع • ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ • ﴿وماء المطر حال تقاطره كالجارى﴾ البالغ كرا وان لم يبلغه كما صرح به في (التذكرة ونهاية الاحكام) وهو ظاهر المتبهي ان لم يكن صريحه وفي (التحرير والارشاد) اطلاق انه كالجارى كما هنا لكن قوله هنا وفي (التحرير) فان لاقته نجاسة بعد انقطاع تقاطره فكالواقف ظاهر في عدم اشتراط الكرية حال

(١) لو تم ما ذكره المصنف لجري في المطر والبئر والحمام بالاولى (منه قدس سره) (٢) يمكن ان يحتج للمصنف بما دل بسموه على اشتراط الكرية لمكان حجية مفهوم الشرط ولدلالة الاستثناء لا يقال بينها وبين ما دل على طهارة الماء عموم من وجه لظهور العموم المطلق بين المفاهيم المذكورة وبين عمومات طهارة الماء الا ان يقال بتخصيص عمومات طهارة الماء بالماء المحقق القليل وبعده يكون حجة في الباقي ويحصل العموم من وجه (فتأمل) ولو قرر العموم من وجه بالنسبة الى ما دل على طهارة الجارى كقوله عليه السلام لا بأس بالبول في الماء الجارى كان وجهاً لكن في الاستناد الى ذلك نظر (منه قدس سره) (٣) في المتبهي بد ان قل الاجماع مطلقاً قال والاقرب اشتراط الكرية (منه)

التقاطر كما هو صريح (التذكرة) فيكون المصنف «ره» غير مخالف هنا وصاحب (الدلائل) نسب إليه اجراء حكم الجاري هنا بالتفصيل السابق وكأنه فهم من الباردة انه كالجاري في عدم انفعاله بالتميز ولم يلاحظ آخرها وقد قال في (المجمع) ان ماء النيث كالجاري ولا يشترط فيه الكرية بالاجماع انتهى ثم انه يلوح (يظهر خل) من (التهذيب والبسوط) (١) والوسيلة والجامع) اشتراط الجريان من الميزاب ونسب ذلك الى الموجز والذي (والموجود خل) فيه وكذا ماء النيث نازلا ولون ميزاب ونسبه في (شرح الموجز) الى (المختبر) وليس فيه سوى نقله عن الشيخ مع ظهور عدم ارتضائه وبعبارة (نهاية الاحكام) صريحة في عدم اعتبار جريان الميزاب وظاهرة أو محتملة في عدم اعتبار الجريان قال فيها ولا يشترط الجريان من الميزاب بل التقاطر من السماء كاف ولو انقطع التقاطر فأصابته النجاسة كان كالواقف لا تقطع الجريان بل الظاهر ان مراده الجريان من السماء لتلثم العبارة هذا وظاهر اطلاق الاكثر عدم الاشتراط كما هو صريح (المنتهى ومجمع الفوائد) وظاهر اختبار (المختبر) وترجح الموجز وفي (الروض) هو مذهب أكثر الاصحاب وفي موضع آخر خصه الشيخ (٢) بالجريان وعلمه باقي الاصحاب هذا وفي (الذخيرة) الظاهر انه لا خلاف في انه لو أصاب حال تقاطره متنجسا غير الماء طهر مطلقا وفي (المعالم) تبعا لشيخه في (المجمع) قيد الحكم بكون الماء أكثر من النجاسة وانفقوا على انه لو جرى على الماء المتنجس وامتزج به طهر وكذا مع عدم الجريان على الأشهر كذا ذكر الاستاذ أبيه الله تعالى واستشكلوا مع عدم الامتزاج بناء على مسألة الاكتفاء بالاتصال وعدمها كما يأتي ان شاء الله تعالى والاستاذ الشريف من الله علينا ببقائه انه يظهر بملاقاته لبعضه ملاقة عرفة وان لم يستوعب سطحه (وقال في المجمع) انه يفهم من كلام الاكثر انه يكفي مجرد الصدق وليس عليه دليل الا بخبر ضعيف نجبره الشهرة عندهم (قلت) كلام الاكثر يحمل على ما قال الاستاذ ونقل الشهيد الثاني قدس سره في (الروض) عن بعض أفاضل السادة من معاصريه الاكتفاء قطرة واحدة (تم قال) وهو غير بعيد لكن العمل على خلافه وولده في (المعالم) نسب هذا القول الى الفاضل قال لان المستند ان كان هو الآية فلا عموم فيها وان كان تزييله منزلة الجاري فلا وجه له لظهور الفرق فان الملاقي من الجاري يطهر ملاقيه وملاقية يطهر ملاقيه وهكذا لانها متفوية بما قبل الملاقي بخلاف القطرة فانها حيث طهرت ملاقيها فليس للملاقية تطهر ما بعده لعدم تفويه فروع القطرة ماء قليل فيعود الى الانفعال بملاقة المتنجس (وأورد) عليه في (الذخيرة) (٣) بما حاصله على الظاهر ان القطرة طهرت الكل دفعة من دون اعتبار ترتب ذاتي ولازماني وان كانت عبارته ربما أوهمت خلاف ذلك **ح** قوله قدس الله تعالى روحه **ع**

(١) عبارة البسوط هكذا ومياه الرازيب الجارية من المطر حكمها حكم الجاري (منه ره)  
 (٢) يرد على استخراجه الله انه لو لم يعص حين الاصابة لم يقع الجريان ويلزم ان لا تطهر أكثر الاراضي كالرملية والتي ليس فيها اعداد وأما الروايات التي استدلت بها الشيخ فالأقوى تزييلها على انه لا بد من حصول مطر مؤثر في الارض لان مجرد البلل السببه بالمسح لا يؤثر والمراد موطن عليهم السلام اذا جرى جري المطر ولو على غير السطح كناية عن الغلبة في الجمله (منه طالب ثراه) (٣)  
 ظاهر عبارة المعالم ان القطرة بمد تطهر الملاقي تكون بمنزلة الفسالة تحبس بدون المقوي ومع المقوي كل غاسل لا ينفلت لغوي وليس غرضه تربط الطهارة زمانا ليرد عليه ما يفهم من ظاهر الذخيرة (الذخيرة) (منه قدس سره)

فان لاقته نجاسة بعد انقطاع قاطره فكالواقف وماء الحمام كالجارى ان كانت له مبادء هي  
كر فصاعدا والا فكالواقف (متن)

﴿ فان لاقته نجاسة بعد انقطاع قاطره فكالواقف ﴾ في (الذخيرة) الظاهر انه لاخلاف فيه وفي  
(شرح الفاضل) قل الاتفاق عليه \* ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ \* (وماء الحمام) قيده  
في (نهاية الاحكام والمسالك والروض) وغيرها بما في حياضه الصغار ولعله مبني على المثال أو لانه  
محل التمرة غالباً والا فقد قال الاستاذ انه لو كان في الحوض الكبير مايتقص عن الكر لعله الحكم  
بل قال الاستاذ التشرية أطال الله تعالى أيام افادته لن الماء المتبسط في أرض الحمام المتصل بالحوض  
المتصل بالمادة حكمه حكم ما في الحياض من انه يشترط في عدم قبوله النجاسة بلوغ المجموع منه وبما في  
الحياض وبما في الغرارة كراً وفي الطهارة بلوغ المادة التي في الغرارة أو الحياض كراً بل احتمل آدم الله تعالى  
حراسته طهارة الماء الذي في البئر اذا اتصل الماء النازل من المادة بالحوض واتصل ماء الحوض بالماء  
المنبت على وجه الارض واتصل ذلك بماء البئر في آن واحد وقويا معاً أيهما الله تعالى تشبه الحكم  
الى حياض المسلح لاندراج فيه أو لسراية الحكم وتام الكلام يعني ان شاء الله تعالى \* ﴿ قوله  
قدس الله روحه ﴾ كالجاري ان كانت له مادة متصلة به حين الجر بان منها وقد اعتبرها من القدماء  
الصدق في (المهذبة) وابن حزم في (الوسيلة) والشيخان على ما في (المعتبر) ولم أجد ذلك في (المقننة)  
كما انه لم يذكر الحمام في (الفنية والسرائر وفي المراسم) الحق الحمام بالجاري ولم يذكر المادة الا ان  
التأخرين مطبقون على وجوب اعتبارها وقد نقل الاجماع على ذلك في (الدلائل) وشرح الفاضل  
وظاهر الجمع في ذيل كلام له في شرح قوله ولا يتنجس الجاري وفي (الفقه الرضوي) ماء الحمام سبيله  
سبيل الجاري اذا كان له مادة \* ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ \* (وهي كرفصاعدا) استرط  
الكرية في المادة هو المشهور ومذهب الأكثر كما في (مجمع الفوائد والمسالك والروض والدلائل)  
(والذخيرة) وهو ظاهر (الجمع) لانه نسب الخلاف الى المحقق فقط وفي (المدارك) انه مذهب الأكثر  
التأخرين وقد صرح المصنف بذلك في جميع كتبه وفي (المعتبر) وظاهر اطلاق (الوسيلة) والمراسم  
(والسرائر) وظاهر صاحب (الدلائل والذخيرة وحاشية المدارك) عدم اعتبار الكرية وفي فوائد  
القواعد للشهيد الثاني (والروض والكفاية) اعتبار الكرية في مجموع المادة والحوض الصغير وقوله في  
(الذخيرة) عن حض المتأخرين وحكى عنه قل الاجماع عليه وهذا قد اختاره الاستاذ التشرية  
آدام الله تعالى حراسته فقال يشترط بلوغ المجموع كراً في عدم قبول النجاسة وكون المادة كراً في  
التطهير اذا تنجس ما في الحياض (والمجسمة) كرية المجموع عنده شرط في عدم قبول النجاسة  
وكرية المادة شرط في التطهير (قال) وعلى هذا يحمل كلام الاصحاب لانهم أطلقوا كرية المادة فيحمل  
ذلك على التطهير ومن اكفى بلوغ المجموع كراً يحمل على الطهارة وعدم قبول النجاسة وتصح دعوى  
الاجماع على ذلك (قال) وانس فيه الا ما يتخيل من عدم صدق الوحدة (وأجاب) تارة بأننا لانسلم ظهور  
الوحدة من أخبار الكر وتارة بمنع عدم الوحدة عرفاً ولغة واقم على ذلك من البراهين ما يرد بالمنصف  
على القطع (قال) فان قلت ضل هذا لافرق بين ماء الحمام وغيره كما في (الذكرى والمسالك والمدارك)  
(ثم أحاب) عن ذلك وجهين (الاول) اننا لانسلم المساحة في ماء الحمام وترتب الحكم عليه اما لانه كثيراً

ما تتأور عليه النجاسات ويتوارد عليه الجنب والكافر أو لانه وقع في السؤال (الثاني) ان المساحة على تقدير تسليها موجودة وهي انه يكتفى في التطهير بمجرد الاتصال من غير اشتراط الامتزاج هذا ويستفاد من المحقق الثاني في أول كلامه ان اشتراط الكرية لدفع النجاسة حيث قال واشتراط الكرية في المادة انما هو مع عدم تساوي السطوح ومع التساوي يكتفي ببلوغ المجموع كرا (ثم قال) واشتراط الكرية أصح القولين لانفعال مادون الكر فلا يدفع النجاسة عن غيره وهذا ظاهر في التطهير ثم نقل التهمة على اشتراط الكرية ويستفاد من كتب المصنف «وه» ان المادة التي اشتراط فيها الكرية انما هي للتطهير لا لدفع النجاسة والاكتفت كرية الجميع في عدم الانفعال لتعنه في (النهاية والمنتهى والتسذكرة) (والتحرير) «واقعة (لمعتبر) على انه لو وصل بين التدبيرين بساقية واحدة واعتبرت الكرية فبها مع الساقية جميعاً بل قال في (التذكرة) لو اختلفت سطوح الماء البالغ كرا فتوى السائل بالي فها أولى فلا يكون أغلط حتى يحتاج الى الفرق بتساوي السطوح وعدمه وهذا ظاهر فيما قال الاستاذ الشريف أبيه الله تعالى والشهيدان لم يصرحا بشئ من ذلك وقد علمت ما في (فوائد التواعد) وفي (الذكرى) بعد ان استظهر الكثرة في المادة (قال) وعلى اشتراط الكرية يتساوى الحمام وغيره وفي (الموجز) يطهر ماء الحمام بإرسال المادة عليه (والحاصل) انما لم يحد أحداً صرح بأنه يشترط في عدم نجاسة ما في الحياض بلوغ المادة كرا سد ملافاة النجاسة للحوض وانه لا يكتفي ببلوغ المجموع كرا وقد نسب ذلك في (المدارك) الى أكثر المتأخرين هذه النسبة لعلها لم تصادف محلها (اللهم) الا ان يكون فهم ذلك من سوق المبررات وملاحظة المقام (والحاصل) ان بعض المرات محتملة ما ذكر (فلتأمل) جيداً هذا وربما أوهمت عبارة (المعتبر) خلاف المراد منها حيث قال ولا اعتبار بكثرة المادة وقلها لكن لو تحقق نجاستها لم تطهر بالجرى ان مقام هذه العبارة يرجع الى ما أفاد الاستاذ من ان المدار في عدم اغتاله على بلوغ مجموع ما في الحياض وانجرانه كرا سواء كانت المادة كرا أم لا لكن اذا نجس ما في الحياض وكان ما في انجرانه أقل من كرا لم يطهر بالجرى ان حيث شذ بل لابد من الكر (الكريه خل) (قال) الفاضل الهندي «وه» من الذين ان المحقق انما يسوي بين الكر والاقل من الباقي منها لا ما جرى في الحوض ولا يقول بأن الباقي اذا نقص عن الكر قاطع الجريان ثم نجس ما في الحوض يطهر بالاجراء ثانياً للاتفاق على انه لا يطهر الماء النجس الا الكر أو الجاري فالحصل ان ماء الحمام اذا بلغ كرا فصاعداً لم ينجس بملاقاة النجاسة وان جرى الى حوض صغير ونحوه مساو سطحه لسطح محله أولاً ما لم يقطع الجريان فاذا انقطع ونجس ما جرى منه لا يطهر بالاجراء ثانياً الا ان يكون الباقي كرا فصاعداً هذا وقد نص المصنف في (المنتهى والنهاية والتذكرة) في خصوص هذه المسئلة انه لو نجس ما في الحياض الصغار لا يطهر الا بتكرار (بمجرد الاتصال بل بتكاثر خل) الماء عليه لا به كالجاري والجاري المتنجس لا يطهر الا بتكرار الماء واستيلانه ونص في (النهاية والمنتهى والتحرير) في مسئلة التدبيرين على ان التدبير المتنجس يكتفي في تطهيره اتصال الكرية (قال في المنتهى) فان الاتفاق واقع على ان تطهير مادون الكر بقاء الكر عليه ولا شك ان المداخلة متممة فالتدبير اذا الاتصال وتبعه على هذا المحقق (المحقق الثاني خل) والتشديد الثاني واقتسم في ذلك الاستاذ في حاشية (المدارك) أكل مناقته حتى انه منع عليهم ان المداخلة متممة قال لانهم ان أرادوا التداخل الحكمي فلا شك في امتناعه كما انه لا شك في عدم الداعي وان أرادوا دخول البعض بحيث

تتحقق الماسة فلا شك في عدم امتناعه إلا أن يريدوا امتناع العلم (ثم قال) ربما يتحقق العلم العادي بالماسة كما في مثل السكتين قال (والحاصل) أنه بعد مضي قدر استعمل فيه أسباب الخلط وادخال البعض الأول مع المزوج في هذا الآخر فإنه يتحقق العلم بالمرج في غاية القرب لثقلته وكثرة (تأمل) انتهى ويأتي تمام الكلام وهل الاقوال (وحاول) بعض الناس الجمع بين كلامي المصنف بتقييد القديرين بمساوي السطوح والحوض والمادة المختلفين تنزيلاً على الغالب فيها هذا وفي (النهاية) (والموجز وشرحه وشرح الفاضل وشرح المفاتيح) أنه يلحق بماء الحمام غيره مما يساويه في الكيفية وفي (التنقيح) قل الاجماع عن الشهيد وتردد في (المنتهى والتذكرة) والظاهر من (المعتبر) عدم الخلط لانه استند في حكم الحمام بلزوم السر وفي (التذكرة والروض والمسالك والمدارك) انه ان شرط الكرية في المادة تساوى الحمام وغيره (قال في التذكرة) لو بلغ المجموع كرا تقوى السافل بالعالي لمعوم البلوى وانفراذه بالنص هذا (وقال في التذكرة) لو بلغ المجموع كرا تقوى السافل بالعالي دون العكس وقضيته ان لو أصابت النجاسة المادة نجس الكل ولو أصابت مافي الحوض بقيا على الطهارة وعلى ما مر مما في (المنتهى والنهاية والمعتبر والتحرير) من مسألة القديرين الموصول بينهما بساقية لا فرق بين علو السطح وانخفاضه ومساواته في بلوغ المجموع كرا اذ لا فرق في الساقية بين أن تكون طويلة جداً في مجرى دقيق بحيث يبلغ الفرسخ أو لا تكون كذلك (٢) وكذا على القول باختصاص الحكم بالحمام ويظهر من (جمع الفوائد) انه مع اختلاف السطوح لا يكفي بلوغ المجموع كرا حيث قال واشتراط الكرية في المادة إنما هو مع عدم استواء السطوح بأن تكون المادة أعلى أو أسفل لكن مع اشتراط العارية بغوران ونحوه أما مع استواء السطوح فيكون بلوغ المجموع كرا كالقديرين بل هنا أولى لمعوم البلوى وعند الاستاذ الشريف أدام الله تعالى حراسته انه لا فرق بين علو سطح المادة وانخفاضه ومساواته لصديق الوحدة عرفاً ولأنه لا تظهر الوحدة من أخبار الكركام وقد صرح بأن السافل يغوم بالعالي والعالي بالسافل والموافق له على ذلك التهيد الثاني في (روض الجنان) بشرط الاتصال قبل ملاقة النجاسة والمقدس الاردبي بشرط عدم التفاحش وقد يظهر ذلك من (المعتبر) (والمنتهى ونهاية الاحكام والتحرير) حيث حكم بأنه اذا اتصل أحد القديرين بالآخر وبلغ المجموع كرا انه لا ينجس ملاقاته النجاسة وان نفص عن الكر وقد سمعت مافي (فوائد القواعد والروض) (والكفاية) لكن في (التذكرة والدروس والبيان والموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع) انما يقوم السافل بالعالي دون العكس نعم اذا اعتدلا تقوم احدهما بالآخر (وقد يقال) ان كل من لم يصرح بكرة المادة في الحمام طاهره مختار الاضاد بل يظهر من تفصيلهم في الجارى لا عن مادة مع ملاقة النجاسة مختاره أيضاً وقد اطال في تحقيق هذه المسألة في (روض الجنان) ويلزم على مختاره نجاسة ماء الكوز اذا صب من عال فوق ماء نجس الا أن تقول خرج هذا بالاجماع (فالْحاصل) انه يقول بالوحدة في الماء لا بوحدة الحكم كما هو الشأن في الماء الكثير جداً فان بعضه اذا تمير يكون نجساً

(١) مؤيد الاول ما يظهر من التعليل في بعض الاخبار اذا كانت له مادة وتعلق الحكم على ماء الحمام من باب اللقب لا من مفهوم الصفة وحكمة التخصيص ظاهرة اذ لا ينق مافي هذا الوصف الا نادراً وقد ورد في البئر لفظ المادة (بخطه قدس سره) (٢) الا ان تقول المراد الاتصال عرفاً (منه)

﴿فروع﴾ (الاول) لو واقفت النجاسة الجارية في الصفات فالوجه عندي الحكم بنجاسته ان كان يتغير بمثلها على تقدير المخالفة والا فلا (متن)

والآخر طاهر والماء واحد ﴿ فرع ﴾ \* (اعتبر في التحرير) زيادة المادة عن الكر وحمل على التوسع أو على زيادتها قبل الجري الى الخوض الصغير (وقل في المدارك) يلوح من اشتراطهم في تطهير القليل القاء الكر عليه دفعة واحدة اعتبار زيادة المادة اتمى (وفي نظر) نفاها فأنمل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (لو واقفت النجاسة الجارية في الصفات فالوجه عندي الحكم بالنجاسة ان كان يتغير بمثلها على تقدير المخالفة) كما في (المنهى والمختلف والايضاح) مع احتمال العدم فيها وهو المقول عن صاحب (المذهب) وهو أرجح وأقرب الى الاحتياط كما في (مجمع التوائد) وفي (حاشية المدارك) الاستاذ أدام الله حراسته ان الصور ثلاث (الاولى) استهلاك النجاسة الماء بحيث يقال انه بول (الثانية) عكس ذلك وهذا قد يمتنع فيه النزاع (الثالثة) أن لا يكون بولا قط ولا ماء قط عرفاً اعم من ان يكون البول أكثر او الماء او تسليوا فإذا كان المزج عرفاً لا يجوز استعمال ذلك في الشرب والتطهير حتى الفصل ارتقاساً لعدم سبق (١) الارتقاس في الماء ولو قيل بعدم تحقق مركب من مائتين (مائتين غل) ممزوجين أحدهما نجس والآخر طاهر يكون الكل نجساً بل الاصول مراعاة التقدير في الصورة الثانية أيضاً وان كان الأقوى ما ذكره الشارح قدبر اتمى وقال في (الدركى) ولو توافق الماء والنجاسة في الصفات فظاهر المذهب بقاء الطهارة لعدم التغير وكذا قال في (الروض) انه ظاهر المذهب وفي (الفسيرة وشرح الفاضل) انه مذهب الأكثر وفي (المدارك) انه الاظهر واحتج عليه بما ذكره في (الدركى) من أن التغير حقيقة في الحسي لصدق السلب بدونه واللفظ انما يحصل على حقيقته (ورده) الاستاذ في (حاشية المدارك) بأن هذا انما يتم لو كان الوارد مجرد لفظ التغير والمستفاد من بعض الاخبار تضمن معنى الغلبة ولعل ذلك منتزاً باختلاف فلا بد لهم اما من منع الضمن أو اثبات عدم ضرره (ثم قال) ولعل المنة قاسد قطعاً ولعل في الجارية والرا كذا أيضاً كذلك سيما بملاحظة ما ورد من أن المنة مع وجود الرائحة لا تنجس الا اذا غلب على رائحة الماء ولا يكاد يمكن حمل الريح على التقدير (انتهى) واحتج المصنف في (المختلف) بأن النجاسة تدور مدار الاوصاف فإذا لم تكن وجب تقديرها (ورده) في (حاشية المدارك) بأن الاوصاف تختلف ولذا قيل باعتبار الاشد وقيل باعتبار الاوسط وقيل باعتبار الاضعف (ورده) أيضاً في (مجمع التوائد والمدارك والفسيرة) بأنه إعادة للدعوى وفي (الروض) انه عين المتنازع واعتذره في (الدلائل) بأن النجاسة ان لم تعتبر مع عدم المخالفة لم أن لا ينجس الماء ولو استهلك وهو باطل يقيناً وان قلنا بالاعتبار لزم التقدير وهو المراد وفي (الروض) بما يردده وهو انه ان خرج عن اسم الماء فلا كلام والا كان محض استبعاد واعتذره بعض المحشين بأنه ليس من المصادرة وانما استدلال (٢) بالرواية النبوية حيث جعل التغير فيها مانعاً للنجاسة فيكون دائراً مع الاوصاف ان وجدت ومع قدحها يجب تقديرها لان التنجيس ليس

(١) كذا في نسختين ولعل الصواب صدق (مصححه) (٢) كذا في نسختين والظاهر سقوط

لفظ هو (مصححه)



مستنداً في الحقيقة الا الى ذات النجاسة وانما جل التغير بالوصف علامة على التنجيس على ما هو الغالب من المناظرة لاعلى فرض نادر قليل الوقوع (وحيث قد يكون هذا الفرض النادر حكمه تقدير الوصف في النجاسة (قال) ويمكن أن يكون مستنداً بالرواية على تقدير رفع لونه ويكون الضمير راجعاً الى ما لا الى الماء ويكون المعنى لا ينجس الماء شيء الا ما يكون لونه أوديمه أو طعمه صلاحية التغير انتهى وفيه تأمل (واحتج في الايضاح) بأن الماء مقهور بالنجاسة لانه كلما لم يكن مقهوراً بها لم يتغير بها على تقدير المخالفة ويرجع بسبب التقبض الى قولنا كل ما تغير على تقدير المخالفة كان مقهوراً (ورده) في (مجمع الفوائد والمدارك والنجاسة والدلائل) بمنع كلية الاولى لان النجس يقول بالتغير حال المخالفة ومنع المقهورة حال عدمها وزاد في (الدلائل) ان ذلك ممنوع ان أراد المقهورة الفعلية وان أراد الامكانية سلمناها ولا تؤثر وفي (مجمع الفوائد) يمكن الاستناد الى قياسه على الممزوج من المطلق والمضاف فكما يعتبر التقدير هناك بمرتبها بطريق أولى (ورده) في (النجاسة) بأن المدار في المطلق والمضاف على الاسم وفي (الدلائل) انه ضعيف بمنع القياس (أولاً) ومنع الاولوية (ثانياً) ومنع ثبوت الحكم في القيس عليه (ثالثاً) وقد ضبط الشيد ظابطة فقال كلما نجس بمجرد ملاقة النجاسة فانه ينجس بمجرد ملاقة النجس وكلما لم ينجس الا بالتغير بالنجاسة لم ينجس بملاقة النجس بل بتغيره بالنجس انتهى هذا وقال في (المدارك) هذا كله اذا لم تستهلك النجاسة الماء والا ثبت التنجيس قولاً واحداً وهل يعتبر شدة المخالفة على القول باعتبار التقدير أو ضعفها أو الوسط في اوصاف الماء أقوال قال في (مجمع الفوائد) وهل يعتبر فيه اوصاف الماء وسطاً نظراً الى شدة المخالفة اختلافاً (خل) كالمذرة والملوحة والرقعة والغلظة والصفاء والكثرة احتمال ولا يبعد اعتبارها لان لها أثراً يثبت في قبول التغير وعدمه (وهذا) قواه في (شرح الموجز) ونسبه في (المدارك) الى بعض المحققين ولعله أراد المحقق الثاني لانه نقل عبارة (مجمع الفوائد) حرفاً مخفياً ثم رده بقوله ويتوجه عليه ما سبق ونسبه في (الدلائل) اليه وقواه هو وفي (الذكرى) ينفي فرض مخالف أشد أخذاً بالاحتياط وفي (النجاسة) نسب القول بالوسط الى بعض المتأخرين وفي (شرح) الفاضل اقتصر على قواين اعتبار الاشد والوسط وفي (حاشية المدارك) قال وقيل باعتبار الاضعف تعليلاً لجانب الطهارة (١) (قال في المدارك) في فرع ذكره لو خالفت الحاسة الجاري في الصعاب لكن مع من ظهورها مانع كالماء وقع في الماء المتغير بظاهر أحمر دم مثلاً فينبغي القطع بنجاسته بتحقيق التغير حقيقة غاية الامر انه مستور عن الحس انتهى وهذا الفرع نه عليه في (اليان) قال والمتبر في التغير المحسوس به لا التقدير الا أن يكون الماء مشتملاً على صفة تمنع من ظهور التغير فيكفي التقدير وظاهره انه لا فرق في الاوصاف بين ان تكون ذاتية كالياء الكبيرة أو عرضية كلون الماء المصبوع بأحمر واستظهره في (النجاسة) واعترضهم (٢) صاحب (الدلائل) بأن المدار ان كان على التقدير جرى في المتأخرين وكذا ان يبي على الحس المشترك يتحد وان يبي على الحس المميز ارتفع فيهما وفي حاشية (المدارك) بشكل الامر هنا لانه لم يظهر انه انتقل لونه الى الحمرة بسبب الدم لعدم حصول تفاوت أصلاً من جهة الدم

(١) قلت لا يبعد اعتبار الاضعف ترجيحاً لاصل الطهارة (منه رحمه الله) (٢) يمكن رد ما في الدلائل بسببه التغير الى الدم لونه وعرقاً وشركة واختصاراً وأما مثل الكبيرة ففيها خفاء (منه قدس سره)

(الثاني) لو اتصل الواقف القليل بالجاري لم ينجس بالملاقاة ولو تفسر بعضه بها اختص المتغير بالتنجيس (الثالث) الجربات المارة على النجاسة الواقعة طاهرة وإن قلت عن الكبر مع التواصل (الثاني) الواقف غير البثر إن كان كراً فصاعداً مائتاً على أشكال هو الف ومائتا رطل (متن).

وما ذكره (١) إنما يتم إذا تغير من اللحم ثم عرضت حمرة لاحقة تمتع عن إدراكه السابقة (قال) وقد ظهر بما ذكرنا ما في قوله السابق ويتوجه عليه ما سبق راداً على المحقق الثاني إذ يمكن أن يقال إن التغير حينئذ هناك متحقق غاية الأمر أنه مستور عن الحس فإن ملوحة الماء مثلاً تمتع عن ظهوره والفرق بين الصفات الطارية والكائنة من قبل النفس لا يخفى من أشكال انتهى \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ لو اتصل الواقف القليل بالجاري لم ينجس ﴾ لا بد من تقييده على ما يذهب إليه المصنف باستواء السطوح أو علو الجاري إذا بلغ المجموع كراً أو مطلقاً على رأي غيره لانحداده به ولو تميز جميع الجاري نجس الواقف قلته واقطاع اتصاله بالمنع هنا \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ طاهرة وإن قلت عن الكرمع التواصل ﴾ كما نص عليه في (المنهى) ونقل الإجماع عليه في (الخلاف) (٢) قال في (المنهى) قل بمض الشافعية أن بلغت الجربة قطين لم ينجس والآنحس \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ الثاني الواقف غير البثر إن كان كراً ﴾ قال في القاموس الكرميالك المراق أوسنة أوقار حمار أو ستون قفيزاً أو أرصون أردناً (٣) وفي (النهاية) الكر اثني عشر وسقاً وفي (المجمع) الكر بالضم واحد أكرار الطعام ستون قفيزاً والقفيز ثمانية مكاتيك وأمة - ع ونصف فضضة اثني عشر وسقاً والوسق ستون صاعاً وفي الشرح ألف ومائة رطل عراقية واختلفت الرواية في ١٠٠٠ أر وجهور متأخري الأصحاب على الثلاثة ونصف والقميون على الثلاثة انتهى ومناه شراً ما سيجي. وقد نقل الإجماع جماعة كثيرون على عدم نجاسته \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ مائتاً لا جامداً على أشكال ﴾ اختار المانعية في (النهاية) (والإيضاح ومجمع الفوائد والتقيج) ونسب إلى الشهيد ولم أجده ترضى لذلك في (الذكرى) ولا (البروس) ولا (البيان) ونسب في (الذخيرة) إلى الشهيد وغيره قال ومنهم المصنف في (النهاية) انتهى وفي (المنهى) ألحق الجامد بالمائع قل إن كان كراً لا ينحس بالملاقاة وإن كان أقل لا ينحس أيضاً بل حكمه حكم الجامد يلحق ما يكتنفه (وقل) الشهيد في الحواشي المنسوبة إليه هذا هو الأقوى واستشكل في (التحريز) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ وهو ألف ومائتا رطل ﴾ ذهب إلى ذلك الشيخ في (الجل) والمرتضى في (المصباح) والفيد وسلا وأبو الصلاح وعبد الدين بن حمزة والسيد حمزة بن زهرة وغيرهم والإجماع منقول عليه في (الناهر يات) والانتصار والفتا والمعتبر والمفاتيح ووجهه الصدوق من دين الإمامية وفي (كشف الرموز) نسبة تارة إلى قزوين الأصحاب وأخرى إلى عمل

(١) يريد صاحب (المدارك) يحظه رحمه الله (٢) إجماع الخلاف ليس على خصوص هذا الحكم وإنما هو على أمر شامل له (منه طاب ثراه) (٣) الأردب كقربت ميكال معروف بمصر أو أربعة وعشرون صاعاً (منه طاب ثراه)

بالمراقي (متن)

الاصحاب وفي (المذهب البارع والمقتصر) الى عمل الاصحاب وفي (التفصيل) انه الاشهر (١) (المشهور) (خل) بين الاصحاب ويظهر من (المدارك) دعوى الاجماع ايضا ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (بالمراقي) ذهب اليه الشيبان والقاضي وعاد الدين بن حمزة والمجيب (٢) والفاضلان والشهيدان وجميع من المتأخرين وهو مذهب اكثر الاصحاب وادعى عليه الشيخ الاجماع كما في (كشف الرموز) ولم أجده صرح به وهو المشهور كما في (جميع الفوائد والروض والروض والمدارك والدلائل والخيرة والكفاية) ونسبه الى الاكثري (المفاتيح) واقتصر في (المراسم) على ذكر الارطال وكذا الكاتب على ما في (المختلف) وذهب الصدوقان والمرتضى الى انه مدني وجعله السيد حمزة بن زهرة أجوط ونقل عليه الاجماع في (الانتصار) (وقال) انه الذي دلت عليه الآثار المعروفة المروية وجعله الصدوق من دين الامامية الا انه في (المهذبة) لم يذكر سوى الاشبار وقد يلوح من (الخلاص) والنافع والمعتبر والمنتهى والتذكرة (الذكرى) التردد فليحظ ذلك (وعن الكاتب) أبي علي انه قتلان ألف ومائتا رطل أو نحو من مائة شبر كذا في (الذكرى) وقال في (الدلائل) ومستنده غير معلوم كما اعترف به جميع الاصحاب (قال) ويمكن ان يكون سنده رواية الارطال حملا على المكية بإدعاء انها بعد الاعتبار تقارب مائة شبر فيسلم من كثرة الاختلاف انتهى وعده المصنف في (المختلف) غريبا لبعدهما بين القتلين والمائة شبر (وعن ابن طاووس) العمل بكل ما روي (قال في الذكرى) وكأنه يحمل الزائد على النذب (قال في الدلائل) فلي هذا يرجع الى مذهب القميين وفي (الذكرى) عن (الشلغاني) ما لا يتحرك جنبه بطرح جبر في وسطه وهو خلاف الاجماع (وقال) الشهيد ايضا عن الجعفي انه قال روي الزيادة عن الكرك (ثم قال) هو راجع الى الخلاف في معنى الكرك انتهى وكانه يريد دفع الوهم في عد ذلك قولاً للجعفي مقيراً للاقوال السابقة (هذا) ويأتي نقل الاقوال في الاشبار وأقوال أهل الخلاف في غاية الاختلاف فالحسن بن صالح بن حي انه ثلاثة آلاف رطل بالمراقي والشافعي وابنا عباس وعمر وسعيد بن جبر ومجاهد وأحمد واسحاق والقاسم بن سلام وأبو نور انه قتلان وحدها الشافعي بخمسة رطل ومض أصحابه على انه تحقيقي يخل به نقصان الرطل والرطلين وبعض آخر على انه تقريبي لا يخل به ذلك النقص (ثم اختلف) أصحاب الشافعي في حد استعمال الماء لو وقع به النجس المائع قبل حتى يبقى مقدارها وقيل حتى لا يبقى شيء وأبو حنيفة ان كان الماء يصل بعضه الى بعض تنجس والا فلا وفسره أبو يوسف والطحاوي بانه اذا كان في موضع مجتمع بحيث اذا تحرك أحد جانبيه تحرك الجانب الآخر نجس والا فلا ومتأخروا أصحابه على ان المدار على العلم أو الظن ببلوغ النجاسة والحرك وعدمه انتهى (قل) أقوال أهل الخلاف هذا (والرطل المراقي) مائة وثلاثون درهماً كما في (كشف الرموز ونهاية الاحكام) وزكاة الفطرة من (التحرير والمنتهى) وغيرها وهو المشهور كما في (الروضة والمدارك وشرح الفاضل) وقال في زكاة

(١) الموجود في (التفصيل) بعد ذكر الرواية الدالة على انه الف ومائتا رطل وعليها الاصحاب هكذا في نسختي وليس فيها ما ذكره الشارح قدس سره (محسن) (٢) نقل ذلك عن المجيب رحمه الله جماعة كثيرون ولم أجده في السرائر ولملح زاغ النظر (منه قدس سره)

او ثلاثة اشبار ونصف طولاً في عرض في عمق ( متن )

الاموال من ( التحرير والمتهى ) انه مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وهذا قول لبعض العامة ( وحكى في البيان ) رواية وفي ( خبر ) ابراهيم بن محمد الهمداني عن أبي محمد العسكري عليه السلام ان الرطل مائة وخمسة وتسعون درهما وفي ( خبر ) سليمان بن حصص المروزي عن أبي الحسن عليه السلام ان المد مائتان ومائون وبه أفق الصدوق في ( المتن ) وهو يخالف المشهور لان المد رطلان وديع بالراقي فيكون مائتين واثنين وتسعين درهما ونصفاً • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ او ثلاثة اشبار ونصف طولاً في عرض في عمق ﴾ هذا هو المشهور كما في ( المتهى ) ( ونهاية الاحكام والذكرى والروض والروضة والدلائل والنفخية وشرح الفاضل ) وغيرها وهو مذهب الصدوق في ( الهداية ) كما وجدناه في بعض النسخ وفي ( المدارك ) ان هذا القول أشهر الاقوال ونسب الطريحي في ( مجمع البحرين ) الى جمهور متأخري الاصحاب وقد قل عليه الاجماع في ( الغنية ) ونسبه في ( الخلاف ) الى جميع القميين واصحاب الحديث ( وفي المتبر ) لا تصح الى من يدعي الاجماع هنا فانه يدعيه في محل الخلاف ويظهر من هذه البارة ان هناك من يدعي الاجماع في المقام ( وقال ) الصدوق في ( الفقيه والهداية ) على ما في بعض نسخنا ان الكر ثلاثة اشبار طولاً في عرض ثلاثة اشبار في عمق ثلاثة اشبار وهو خيرة ( اختلف والروض والمجمع ) للقدس الارديلي وهو مختار الاستاذ الشريف أيده الله تعالى حيث قال والانصاف ترك الانصاف لكن عدل عنه في ( الهداية ) وقواه في ( المختار والروضة والدلائل ) ونسب في ( السرائر ) وغيرها الى القميين وقد سمعت ما في ( الخلاف ) ونسبه في ( النفخية ) الى الشيخ على ما في بعض كتبه ومال اليه في ( نهاية الاحكام ) بعد ان استظهر الاول وتوقف في ( المتهى ) وقال الفاضل البهائي ( قال ) لاتفوت في الشبهة بين القولين ( قلت ) القول الاول الشبهة فيه مملوءة ومنقولة في عشرة مواضع والقول الثاني وان قلّه عن القميين الصلبي والمصنف والشهيدان وغيرهم لكن الشيخ قل عنهم في ( الخلاف ) خلاف ذلك والصدوق في بعض نسخ ( الهداية ) يخالف فاقول الاول هو المشهور المنصور مضافاً الى اجماع ( الغنية ) وقد يظهر من ( المتبر ) ان هناك من يدعي الاجماع حيث قل ولا تصح الى من يدعي الاجماع هذا ( وليعلم ) ان المصنف في ( المختلف ) اختار هذا القول وقال ان الارطال المراقية تناسبه والشهد في ( الذكرى ) وافق المشهور على ان الكر اثنان وأربعمون شبرا وسبعة أثمان ( وقال ) بان الرطل العراقي هو المناسب للاشبار دون المدني والمظاهر ان بين الكلامين تصادما فان الارطال المراقية انما نسبت مذهب القميين كما قال في ( المختلف ) بعدت عن مناسبة المشهور والتقصي عن ذلك غير خفي ( ويحكي ) عن الفطرب الراوندي تحديده بما بلغت ابعاده عشرة اشبار ونصفاً ولم يعتبر التكسير وعن ابن الجنيد ما بلغ تكسيده نحواً من مائة شبر هذا ( وليعلم ) ان حجة المشهور بعد الاجماع خبر أبي بصير ( وعن الصادق عليه السلام ) في الكر من الماء كم يكون قدره قال اذا كان الماء ثلاثة اشبار ونصفاً في مثله ثلاثة اشبار ونصف في عمقه من الارض والسند معتبر بلا ريب (١) واعترض في ( المدارك ) بالسكوت عن العرض وفي ( الروض )

(١) لان يحكي انما وجد في التهذيب ولم يوجد في الكافي ولا الاستبصار على انه يشبه ان يكون سهواً من قلم الناسخ أراد ان يكتب عيسى فكذب يحكي ( منه قدس سره )

لا ينجس بملاقاة النجاسة بل بتغيره بها في أحد أوصافه وإن قصص عنه نجس بالملاقاة لها (متن)

المسكوت عنه العمق (وقال) الشيخ البهائي وانخراساني بأن قوله في عمقه إما حال من مثله أو نت  
لثلاثة أشبار الذي هو بدل من مثله ولولا الحل على هذا لصار قوله في عمقه كلاماً متناقضاً مقطوعاً (ويعني  
شيء) وهو أنه كيف يتصور العرض مع مواقفه للطلول في كمية الأشبار مع أن المتعارف أن العرض  
أقصر من الطول (قلت) للعرض تفسير آخر وهو ما اعتبر ثانياً أي بعد اعتبار أول الأناه يدخل في  
الكر مالم يسر على الظاهر كما إذا كان الماء مجتمعاً في كرة طولها ثلاثة أشبار ونصف وعرضها وعقبها  
كذلك (وقال) الأستاذ دام ظله في (حاشية المدارك) الظاهر من الرواية التشكل المدور بقرينة رواية  
الحسن بن صالح الواردة في الركي وهو مدور الكر اسم مكيال والظاهر في شكله الاستدارة وعلى هذا  
يصير مجموع مكسرها ثلاثة وثلاثين شبراً تقريباً وفيه تأمل ظاهر (وقد) ذكرنا فيما كتبناه على (الوافي)  
من أقاداة الأستاذ الشريف أبيه الله تعالى أن الرواية تحمل وجوهاً من التركيب (ويمكن) أن يستدل  
للمشهور بالأصل (فيقال) الماء في ذاته قابل للأفضال والكرية مائة عنه والأصل عدم المانع الأعم يقين  
(أو يقال) قد علمنا أن الماء ينجس إلى أن يبلغ إلى مرتبة خاصة والأصل عدم بلوغها وأما من جانب أهل  
قم فقريه ظاهر إذ الأصل الطهارة وإنما علم اتصال مدون سبعة وعشرين والباقي على الأصل (وما)  
يحتاج به لاهل قم غير ما ذكرنا لهم في الاحتجاج ما رواه الصدوق في (الأمالي) مرسل أن الكر ثلاثة  
أشبار طولاً في ثلاثة أشبار عرضاً في ثلاثة أشبار عمقاً (١) وقد خرجنا في المقام عما هو المقصود من  
هذا الكتاب لأمر اقتضاه الحال \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* (بل بتغيره بها)  
أي بملاقاتها أي لا يجاوزها وقد تقدم قل الإجماعات في ذلك ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾  
(في أحد أوصافه) أي التثنية دون البواتي وقد مر أن الأستاذ قل على ذلك الإجماع ونفى عنه  
الفاضل الخلاف وإن الجمعي والصدوقين والشهيد في (الذكرى) لم يذكروا سوى الأغلبية وقد مر  
أيضاً أن العامة قولاً وهو أنه لم ينجس ببقاء قدر النجاسة أن استهلك وأخر بوجوب التباعد  
عنها مع قيام عنها قدر القلتين \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* (وإن قصص عنه  
نجس بالملاقاة لها) أي النجاسة بالمس إلى الأعم فيعم المتنجس وهذا الحكم أعني نجاسة الماء القليل بالملاقاة  
ربما ظهر من (المحصال والمجالس) أنه من دين الإمامية (قال في المحصال) من دين الإمامية الإقرار بأن  
الماء طاهر حتى يعلم أنه قدر ولا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائله (وفي المجالس) أيضاً من  
دين الإمامية عدم نجاسة الماء إذا كان كراً (وقد قل) الإجماع في (الخلاف) على أصل المسئلة في  
أربعة مواضع أخرى في سائر الكتب وفي ولوغه وفي أن ولوغ الكلبين كولوغ الكلب (وفيها) إذا كان  
مه أنا آن واشتبه إلى غير ذلك مما يمكن استنباط الإجماع منه ونقله في (الاتصار) في موضعين

(١) وقد ذكر الفاضل وجوهاً في قول الصادق عليه السلام والصلاة في رواية جابر في الماء الذي  
لا ينجسه شيء ذراعان عمقه في ذراع وشبر سمته منها أن يكون كل من جبهتي الطول والعرض ذراعاً  
وشبراً ومنها أن يكون جميعاً كذلك ومنها أن يكون شبر مرفوعاً مطلقاً على ذراعين أي ذراعين عمقه  
في ذراع طوله وشبر عرضه وفيه نظر ظاهر وقد كتبنا ما أفاد الأستاذ في بيانها فليلاحظ ما كتبناه على  
الوافي (منه قدس سره)

في أصل المسئلة قال مما شنع به على الإمامية قوله ان الماء اذا بلغ كرا لم ينجس بما يحمله من النجاسات ثم نقل الاجماع وهذا وان لم يكن صريحا لكنه مفهوم ومعلوم من آخر كلامه حيث (قال) واذا كان مذهب أبي حنيفة ان النجاسة تنجس القليل والكثير من الماء بقول الشيعة على كل حال أقرب من قول ابن حنبل الذي يقول ان الكرا ما بلغ ثلاثة آلاف رطل وفي مسئلة غسل الآثاء من ولوغ الكلب قال مما انفردت به الإمامية ثم نقل الاجماع الى غير ذلك مسئلة نجاسة البئر وغيرها ونقله في (الفتنة) في أصل المسئلة وفي غيرها كما يظهر لمن تتبع (ونقله في السرائر) في ثلاثة مواضع ونفى الخلاف في ثلاثة آخر نقله في غسالة الحمام ومسئلة ولوغ الكلب في الاثنتين وفي مسئلة الفصل بالتراب انه مخصوص بولوغ الكلب وأما نفي (الخلاف) فقد فاه فيها حيث قال لو وقت نجاسة في أحد الاثنتين لم يستعمل بغير خلاف وفاه أيضا فيما اذا شهد أحدهما بالولوغ صدر النهار الى غير ذلك وفي (الناسريات) نقله على أصل المسئلة وفي ثلاثة مواضع آخر يصرح في الجميع بالاجماع وفي (الاستبصار) صرح الشيخ بأن لا يخالف من دون استثناء ونقله في ظاهر (المعتبر) في موضعين فيما لو نجس أحد الاثنتين ذكر انه متفق على وجوب اجتنبها (وقال) فيه ان الاصحاب عاملون على مدلول مرسله ابن أبي عمير وفي (كشف الرمز) قال انه ظاهر بين الاصحاب وفي (الذكرى) بعد ان ذكر المسئلة قال واستثنى الاصحاب ماء الاستنقاء الى آخره وفي (المذهب البارع) أجمع أصحابنا ونذر الحسن بن أبي عقيل وفي (المقتصر) أجمع أصحابنا الا الحسن بن أبي عقيل وفي (جمع الفوائد) هو المعروف من المذهب وفي (التنقيح) مذهب كافة العلماء سوى ابن أبي عقيل منا ومالك من العامة وفي (المختلف والمدارك والدلائل) أطبق عليه أصحابنا الا ابن أبي عقيل وفي (المدارك) في شرح قول المحقق وينجس الماء بموت الحيوان ذي النفس السائلة قل الاتفاق على نجاسة الماء القليل وفي (الروضة) بعد ان عد مشهورا (قال) بل كاد ان يكون اجماعا ونسب الى المشهور والاكثر في (التذكرة والروض والخيرة والكفاية وشرح الفاضل) والظاهر ان هذه لاتنافي بالاجماع لانهم لا يستثنون بعد نقلها سوى ابن أبي عقيل فلمهم أرادوا الاستفاضة (وقال صاحب المعالم) والعلامة المجلسي والامتاذ في حاشية (المدارك) ان الاخبار متواترة معنى في ذلك (١) (قال) الامتاذ يظهر ذلك من ملاحظة ماورد في مباحث المياه ومبحث الجاري والحمام والبئر وتمييز الكر واستنباه الاثنتين والغسالة ومباحث النجاسات وتطهير الأواني سيما من الولوغ والياب وادخال الجنب يده في الماء القليل ومبحث ماء المطر ومبحث الوضوء والغسل وقضاء الصلوة واعادتها والاطمئة والاشربة الى غير ذلك (وقد) وافق أبا علي الحسن بن أبي عقيل العماني المعروف باسمه وكنيته وقبه الفاضل والكتاتفي وتبعهما على ذلك الشيخ التتوي والسيد عبد الله الشوشري وفي (الدلائل والخيرة) ان ما استند اليه الحسن من الأدلة مشتركة كلها في الصعف وفي (شرح الفاضل) (٢) ضعيفة الا خبرا واحداً وعنى صحيح زرارة في الجبل من شعر الخنزير ثم أبطل دلالتيه من وجوه (وأما) أقوال أهل الخلاف فقد وافقنا على ذلك جماعة منهم ممن اشترط الكر وقد تقدم ذكرهم

(١) الامتاذ الشريف أدام الله حراسته بما ظهر منه في أثناء تدريسه في الواقي في الطهارة والصلوة ان الروايات الواردة في ذلك مما تريد على ثلاثمائة رواية لانه كثيرا ما أبان ذلك في مطاوي الدرر (منه قدس سره) (٢) غير مسلم اذنها الصحيح والحسن بخطه «ره»

وان بقيت اوصافه سواء قلت النجاسة كروؤس الابر من الدم او كثرت وسواء كان ماء غدبر او آتية او حوض أو غيرها (متن)

وذهب الحسن البصري وإبراهيم النخعي ومالك وداود وسعيد بن المسيب وأبو هريرة والاوزاعي والثوري وابن أبي ليلى وعكرمة وجابر بن زيد وحذيفة إلى الطهارة وقيل ذلك عن ابن عباس إلى نسب القول بالطهارة إلى مشهور قدمائهم \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ سواء قلت النجاسة كروؤس الابر من الدم أو كثرت ﴾ نبه بذلك على خلاف الشيخ في (الاستبصار والمبسوط) قال في (الاستبصار) ان مالا يدركه الطرف من الدم مثل روؤس الابر اذا وقع في الماء القليل لم ينجسه وقد نسب في (غاية المراد) في آخر باب الطهارة إلى كثير من الناس وفي (المبسوط) قال من الدم وغيره وإلى مافي (الاستبصار) جنح صاحب (المدارك) (١) فرجع جانب الطهارة ثم قال الا ان القول بان نجاسة أحوط وهو خلاف المشهور كما صرح به هو في (المدارك) وغيره وفي (الذكرى) بعد ان حكم بالنجاسة (قال) مورد الرواية الالف ويمكن العموم في الدم لعدم الفارق ويمكن اخراج الدماء الثلاثة لغلظها (غلظ نجاستها) \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ وسواء كان ماء غدبر أو آتية أو حوض أو غيرها ﴾ نسب إلى المشهور في (النخبة وشرح الفاضل) وفي (الدلائل) ما يظهر منه دعوى الاجماع حيث قال وفي (المنتهى) ان مخالفة من نسب اليها الخلاف غير معلومة انتهى وفي (التنقيح) نسب استثناء الآنية إلى المفيد وسار قال والياقوت على خلافه وخالف المفيد في (المقنعة) فنجس مافي الحياض والاواني وان كثر وهو ظاهر (النهاية) في الاواني لانه أولا قسم المياه ثلاثة أقسام (مياه) غدران ومصانع وقلبان (ومياه) آواني محصورة (ومياه) آبار ثم قال وأما مياه الاواني المحصورة فان وقع فيها شيء من النجاسة أفسدها ولم يجز استعمالها ويظهر ذلك من المراسم قال ولا تنجس الغدران اذا بلغت الكر وما لا يزول حكم بنجاسته فهو مافي الاواني والحياض فانه يجب اهراقه وان كثر وفي (المنتهى) قال الحقان مرادهما أي المفيد وسار بالكثرة هنا الكثرة العرفية بالنسبة إلى الاواني والحياض التي يستسقى منها الدواب وهي غالباً تقصر عن الكر وأشار إليه في (التذكرة) أيضا وفي (المدارك) ثم ما قال في (المنتهى) وفي (الوسيلة) حصل المياه ثلاثة أقسام (كالنهاية) ثم قال ان ماء المصانع ان بلغ كرا لم ينحس والانحس لكنه يظهر ما كثر الماء الطاهر عليه (ثم قال) ان ماء الحياض والاواني ان بلغ كرا تحكمه عدم النجاسة والانحس لكنه لم يمكن تطهيره الا ماخرجه من موضعه وغسل الموضع لان غسل الحياض والاواني غير متعذر وغسل المصانع والغدران والقلبان متعذر تخفف فيه وقريب منه مافي (الغنية) هذا وقال المرتضى في شرح قول الناصر انه لا فرق في نجاسة الغليل بين ورود الماء على النجاء ووروده عليه مانصه لا أعرف لاصحابنا هنا نصاً والشافعي فرق فاعتبر القلتين في ورود الحاسة على الماء لا ورودها (٢) عليه وخالفه سائر الفقهاء والذي يقوى عندي عاجلا إلى ان يقع التأمل صحة قول الشافعي وقد قطع به المصنف في آخر الفصل الثاني في أحكام ازالة الحاسة كما سيأتي ان شاء الله تعالى وفي (المنتهى ونهاية الاحكام وفي الدروس) يشترط ورود الماء

(١) لو تم ما رجحه صاحب المدارك بطل ما خففه أولا فليحفظ كلامه (منه قدس سره) (٢) كذا وحده والصواب ورودها عليها (منه)

حيث يمكن واشترطه في (البيان) الا في الاثاء وفي (الذكرى) اشترط ورود الماء على النجاسة الى ان قال وهذا ممكن في غير الاثاء الا ان يكفي بأول وروده مع ان عدم اعتباره مطلقاً متوجه لان امتزاج الماء بالنجاسة حاصل على كل تقدير والورود لا يخرج عن كونه ملائماً قال وفي خبر الحسن من محبوب عن أبي الحسن عليه السلام في الجص يوقد عليه بالمذرة وعظام الموتى ان الماء والنار قد طهرا تنبيه عليه (ورده) الكركي بأنه لا يراد بالورود أكثر من اول الورد والما لم يتحقق الورد في شيء مما يحتاج انفصال الفسالة فيه الى أمر آخر (قال) لاستاذ وخبر الحسن مؤول بإرادة معنى النزاهة وكون المذرة والمطام يأسين ولولا ذلك لزم القول بطهارة ما يرسب فيه الفسالة كالأرض الرخوة وفي شرح الاستاذ أن المشهور عدم اعتبار الورد وكأنه أخذه من إطلاق الفقهاء والا فقد اعتبره جماعة كآسياتي واستحسه في (السرائر) (١) والنفخية) وقربه في (الكفاية) وحققه في (الدلائل) واستوجه في (المدارك) في موضع ونفي عنه البأس في آخر وفي (شرح الآلفية) يدل عليه من جهة النقل قوله صلى الله عليه وآله اذا استيقظ أحدكم فلا يدخل يده في الأثاء حتى يغسلها اذ لو لم يشترط ورود الماء لم يكن للتهي معنى بل قال في (المدارك) ما نصه ذكر جماعة من الأصحاب ان من قال بطهارة الفسالة اعتبر فيها ورود الماء على النجاسة وهو الذي صرح به المرتضى الى ان قال وربما ظهر من كلام الشهيد في (الذكرى) عدم اعتبار ذلك فانه مال إلى الطهارة مطلقاً واستوجه عدم اعتبار الورد في التطهير وهو مشكل لنجاسة الماء بورد النجاسة عليه انتهى وفي (الدلائل) وحديث أغسله في المكن لا يدل على عدم اعتبار الورد اذ لعل الفصل للمكن الوضع فيه وصب الماء عليه (قلت) اذا كان كل من قال بطهارة الفسالة اعتبر فيها الورد عليها يكون القائل بذلك جماعة كثيرون وذلك لان الشيخ ذهب الى الطهارة في موضع (٢) من (المبسوط) وموضعين من (الخلاص) ووافقه على ذلك صاحب (الوسيلة) فجعله كالشتمل في الكبرى ووافقه على ذلك أيضاً الشيبان في (غاية المراد) في مبحث التزح (والروض) وسب ذلك الى المحقق الثاني في بعض فوائده وعري الى جماعه من متقدمي الأصحاب منهم الحسن بناء على أصله (وقال في مجمع الفوائد) وأكبر المتقدمين على انه كالشتمل في الكبرى وعزاه بعد ذلك الى السيد والشيخ في (المبسوط) وابن ادریس وفي (شرح الموجز) ان عليه فتوى شيوخ المذهب كالسيد والشيخ في (المبسوط) وأثناء ادریس وحمزة وعفيل لكن السيد وابن ادریس لم يظهر منهما طهارة الفسالة بل صرح في (السرائر) بنجاسة الفسالة الأولى من الولوغ هذا (والظاهر من) الحلاقات الأصحاب وإطلاقات إجماعهم عدم الفرق بين الوردین (٣) والمشهور بينهم ان الفسالة (١) في السرائر قبل (مدخل) أن قل عبارة الناصريات ذهب الى نجاسة الفسالة الأولى والسيد في الناصريات لم يذكر الا الفرق بين الوردین ثم استدل بأننا لو حكما نجاسة الماء القليل الوازد على النجاسة لأدّى الى أن التوب لا يظهر من النجاسة الا بإيراد كرم الماء عليه وجماعة من الناس فهموا منه طهارة الفسالة قالوا فلا نجس وهو في المحل فسد الانفصال أولى وفيه نظر ظاهر اذ لعل السيد يقول انه عند الانفصال ماء وودت عليه النجاسة والحاصل ان نحن ما نسبنا اليه الا الفرق بين الوردین (منه قدس سره) (٢) في غساة الولوغ في فصل تطهير الثياب والأبدان الا انه احتاط (منه قدس سره) (٣) لعدم اطراد في الظروف مضافاً الى أن الورد في غير صورة التطهير لم يمنع من نجاسة الوارد القليل (منه)



والحوالة في الاشبار على المعتاد والتقدير تحقيق لا تقرب ﴿ فروع ﴾ (الاول) لو تغير بعض الزائد على الكر فان كان الباقي كافياً فصاعداً اختص المتغير بالتنجيس والاعم الجميع (الثاني) لو اغترف ماء من الكر المتصل بالنجاسة المتميزة كان المأخوذ طاهراً والباقي نجساً وان لم يتميز كان الباقي طاهراً ايضاً (الثالث) لو وجد نجاسة في الكر وشك في وقوعها قبل بلوغ الكرية او بعدها فهو طاهر ولو شك في بلوغ الكرية فهو نجس «متن»

نجسة وقد قل الشهرة على ذلك الفاضل الميسي والاستاذ في شرحه وفي (مجمع الفوائد) نقل الشهرة بين المتأخرين وفي (الروض) هي أشهر الأقوال خصوصاً بين المتأخرين وفي (التحرير) اذا كان على بدن الجنب والمجانف نجاسة كان المستعمل نجساً اجماعاً لكنهم في ذلك على أربعة أقوال فبعض قال بالنجاسة حين الاصابة والانفصال وبعض قال بالطهارة حين الاصابة فقط وقيل باختلاف ورود وقبل باختلاف الفسلات ونسرت الأقوال يأتي عن قريب (١) ان شاء الله تعالى هذا وفي (المدارك) بعد ان رد على الحسن قال وليس في الروايات ما يدل على انفعال القليل بكل ما يرد عليه من النجاسات (وقد رده) الاستباز في (حاتية المدارك) بالاجماع والضرورة والا لبطال الفقه من أصله ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه عليه ﴾ ﴿ والتقدير تحقيق لا تقرب ﴾ ﴿ جله في (المعتبر) أشبه وفي (التذكرة) نسب الخلاف الى بعض الشافعية ويظهر من أبي علي انه تقريبي حيث قال ما يبلغ نحواً من مائة سبر (وأورد) في (مجمع الفوائد) ان الاشبار متفاوتة وان الوزن والمساحة لا ينطبقان (وأجاب عن الاول) بأنه ليس المراد التقدير حقيقته حتى لا يندوت أصلاً والا فالوزن تنفاوت فلراد عدم جواز نقصان شيء مما جعل حداً بعد تعيينه وعلى التفرير يجوز (وعن الثاني) ان اختلاف الحدين لاختلاف المياه في الوزن والصفاء فربما بلغ مقدار من ماء مخصوص الكرية أحدهما دون الآخر ومع الاستواء لحد الحقيق هو الاقل والزائد منزل على الاستحباب (انتهى) واعترضه في (الدلائل) بأنه يلزم ثبوت الكرية وعدمها في الماء الواحد (وأجاب) لاستاذ دام ظله ان الكر واحد لا يختلف وانما الاختلاف في التطبيق على الموضوع كما هو الشأن في الفللو كانت عين الكمية (انتهى) فتأمل فيه جيداً ﴿ قوله قدس الله سره ﴾ ﴿ اختص المتغير بالتنجيس ﴾ المخالف بعض الشافعية حيث نجس الجميع بتغير الزائد وان كان الباقي كراً ﴿ قوله قدس الله سره ﴾ ﴿ كان المأخوذ طاهراً ﴾ قال في (الذكري) تنجيه أولى ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ فكان الباقي نجساً ﴾ وكذا ظاهر الآية ولو دخلت النجاسة الماء مع بعض الماء نجس ذلك وبني ظاهر الأنا على الطهارة كما يصح عليه في (التهامية) ﴿ قوله قدس الله سره ﴾ ﴿ ولو شك في بلوغ الكرية فهو نجس ﴾ كافي (التذكرة والنهاية والتحرير والمعتبر والدلائل) (ومجمع الفوائد) لكنه قال في (المجمع) ان الحكم بالنجاسة هنا مطلقاً مشكل لوجوب اعتبار هذا الماء اذا تمين للاستعمال لانه اذا توقف بمحصل الماء الطاهر على الاختبار والاعتبار وحسب الاعتبار ولم يجوز التيمم ولا الصلوة بالنجاسة من دونه فيمكن حمل ذلك على ما اذا تمدر اعتبار الماء وفي (الخيرة) نسب الى

(١) يعلم ان المحدث والحوساري والسيزوري ما حكموا بالنجاسة حين الملاقة وان كان مطهراً كحجر الاستحشاء ونقل عليه الشهرة (منه طالب ثراه)

(الثالث) ما البئر ان غيرت النجاسة احد او صافه (متن)

الفاضل واتباعه (قال) ولم أر تصريحاً بخلافه وذكر أن حكمهم معطل بأن مقتضى وهو النجاسة موجود والمائع وهو الكرية مشكوك فيه والاصل عدمه (قال) وعندني ان هذا التعليل في غاية الضعف لبنائه على حجية الاستصحاب في الامور الواقعية (١) مع انه يوارضه أصل الطهارة (لا يمارض أصل الطهارة خل) وبالجملة سبب الحكم بالنجاسة الملازمة مع قلة الماء وهو مشكوك فيه فمقتضى (قول الصادق عليه السلام) الماء كله طاهر حتى تعلم انه قدر الطهارة قدبر (انتهى) (سبح) قوله قدس الله تعالى روحه **﴿ الثالث ماء البئر ﴾** عرفه في (غاية المراد) بأنه جمع ماء تابع من الارض لا يمتدداها غالباً ولا يخرج عن مساهها عرفاً وتبعه على ذلك صاحب (كشف الالتباس) وصاحب (الروضة) واعترضه في (مجمع الفوائد) بأن البئر الاخير موجب لاجمال التعريف لان العرف الواقع لا يعلم أي عرف هو أعرفه صلى الله عليه وآله أو عرف غيره وعلى الثاني هل هو العام أو الخاص تم يشكل ارادة عرف غيره والا تم تدل الحكم بتبدل الاسم فهو سميت البئر جنباً خرجت عن حكم البئر أو العين بئراً ألحقت بالبئر فالمدار على ما يسمى بئر في زمنه أو زمن أوصيائه صلى الله عليه وعليهم أجمعين كالتي في العراق والحجاز ثبوت الحكم له واضح ما وقع فيه الشك فالاصل عدم تعاقب أحكام البئر به وان كان العمل بالاحتياط أولى وفي (المدارك) (والدلائل والتخيرية) ان هذا اليراد لمطل من المراد العرف العام لانه المتبادر واردة الشرعي موقوفة على ثبوته وليس ثابت ف يرجع الى العرف العام انتهى (وقال) الاستاذ آدام الله حراسته في (حاتية المدارك) ان ما ذكره لا ينعكس لدفع اليراد على التعريف لان ما ذكره انما هو لفهم كلام الشارع والتعريف هو غير كلام الشارع بل وليس تعريفاً لفهم كلام الشارع بل تعريف لكلام الفقيه وكون اصطلاحها واحداً محل تأمل (٢) الآن يقال الاصل الموافقة لا أن تغفل المخالفة لكن كان التعريف على ذلك هو ان المراد من البئر المسمى العرفي ولا حاجة الى التطويل فالأولى في الجواب ان يقال أن المتبادر من لفظ العرف مطلقاً وبلا ضمنية هو العرف العام كما لا يخفى على المطالع على رواية القوم والتطويل لدفع التوهم وذلك لانه لمسا كان يطلق في الشام والمشهد القروي على مسترفه السلام على آبارهم لفظ البئر فلفظه يتوهم متوهم جريان أحكام الغناء فيها أيضاً فتقيد لاخراج ذلك قوله بجمع بئر نابع لا يمتدداها غالباً فدعى ذلك الى التقيد الآخر أيضاً اذ لعله يتوهم متوهم ان اصطلاح الغناء في البئر غير اصطلاح العرف ليكون العميون التي لا تخبري غالباً عندهم من افراد شرهم (بل يمكن) ان يقال انه لما كان في الظاهر ان مثل هذه العميون لا تنسى بئر في عرف قال عرفاً من غير تعيين فلفظ هذا يكون كل واحد من القبول الثلاثة لا بد منه في التعريف (انتهى كلامه) واحتل المقدس في (المجمع) اجراء أحكام

(١) منه حجة الاستصحاب في الامور الواقعية خروج عن ادلة الاستصحاب العقلية والقلبية وأصل الطهارة قد قطع بمحصل العلم الشرعي بالنجاسة الحاصل من الاستصحاب الواردة على أصل الطهارة القاطع له على ان هذا الاصل متعلق بموضوع الحكم وأصل الطهارة والحكم تابع للموضوع (وقوله) عليه السلام حتى تعلم ليس منافياً اذ ليس المراد سوى العلم الشرعي وهو حاصل بالاستصحاب (منه رحمه الله) (٢) وجه التأمل ان منكر الحقيقة الشرعية عدم الاتحاد عنده مظاهر وأما من قال بها فان اصطلاح لا يلزم عنده ان يكون حقيقة عند الشارع كاصطلاحهم في العقود والاقاعات (حاشية)

نجس اجماعاً وان لا تفته من غير تغيير فقولان اقربهما البقاء على الطهارة (متن)

البئر فيما يقال له ذلك عرفاً مطلقاً من غير تقييد بنوع وعدم جري (تم) انه عرفه بانه مجموع ماء تحت الارض ذي نوع بحيث يصعب الوصول اليه غالباً عرفاً وعلى حسب العادة (قال) وغير ذلك اما جازياً او راء كذا وفي (المدارك) ما يخالف ما في (مجمع الفوائد) لانه قل في (المدارك) انه يجب الحل على الحقيقة العرفية العامة في غير ما علم عدم اطلاق ذلك اللفظ عليه وفي عرفهم عليهم السلام (انتهى) وهذا يشمل صورة الشك ولله اوفق بالقواعد (تأمل) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ نجس اجماعاً ﴾ من العلماء كافة كما في (المشبه) ومن علماء الاسلام كما في (المدارك) ومن الطائفة كما في (الفتية) وقد قل الاجماع ايضا في (النهاية والتذكرة والمختلف والروض والسنن) ونفى عنه الخلاف في (السرائر والتمهير) وكذا لو فصل التغير بين السالم وبين النجس وكان السالم دون كرو ولو ساوى كرا فيه وجهان الحاقه (١) بقاء البئر وعدمه كذا أفاد الاستاذ أدام الله حراسته ولو اخص البعض مع عدم الانفصال فالتغير نجس اجماعاً كما في (شرح الفاضل) (٢) وغيره (٣) مبني على الخلاف الآتي • ﴿ قوله ره ﴾ • ﴿ قولان أقروا بقاء على الطهارة ﴾ في المسئلة أقوال (الاول) التنجيس وهو مذهب الصدوق في (الفتية والامالي) (٤) والمفيد والسيد والشيخ (٥) وأبي يعلى وأبي الصلاح علي وأبي المكارم حمزة وعماد الدين بن حمزة وأبي عبد الله محمد والمحقق وتلميذه اليوسفي والمصنف في (التلخيص) والشهيد بن أبي العباس في (المهذب البار) وغيرهم وهو المنقول من القاضي ويظهر من (الامالي) انه من دين الامامية وعليه فتوى الفقهاء من زمن النبي صلى الله عليه وآله الى يومنا هذا كما في (كشف الرؤس) وفي موضع آخر منه ان فتوى قهاتنا اليوم على نجاسته الا تاذ وفي موضع آخر منه لو لم ينجس لكان اتفاقهم من زمنه صلى الله عليه وآله على الزام المشاق من غير فائدة وفي (غاية المراد) ان عليه على الامامية في سائر الاعصار والامصار وفي (الذكرى) يجب النزح للثقل الشائع بين (من خل) اخص والعامة وعليه الاجماع في (الاتصار والفتية) وفي (الاتصار) أيضاً خلاف بين الصحابة والتابعين في أن اخراج سقى ماء البئر يطهرها وانما اختلفوا في مقدار ما ينزح وفي مطاوي مباحث النزح اجماعات مستفيضة كما يأتي ان شاء الله تعالى ونفى عنه الخلاف في (التهذيب والاسنصار) كما قبل (السرائر وبصريات الحق) على ما قل عته والاعلر بين الاصحاب الفتوى بالتحاسة كما في (المعتبر) ونقله فيه من جماعة من الصحابة والتابعين وهو المشهور بل كاد يكون اجماعاً كما في (غاية المراد) ايضاً (والروضة) وهو المشهور أو مذهب الاكثر (ومذهب خل) كما في (التذكرة والمختلف والارشاد) (والردوس وكشف الالتباس ومجمع الفوائد والحاشية المسية والمدارك والدلائل والنجرة والكفابة) (والمفاتيح) وغيرها (كحاشية التهذيب) للمحطبي وغيرها وفي (المتن) سد أن قال انه المشهور ثم

(١) الاولى عدم الحلاق لان هذا المركب حقيقة في المتصل ومحاز في المنفصل وحث الخالف على عدم التزب من ماء البئر بشربه من الجرلة لانه عين الحق المجازي والقرينة معه الشرب لانه لا يكون غالباً الا مع الاتصال (منه قدس سره) (٢) في اطلاق عبارة الفاضل في المنام حرازة ظاهرة يعرفها من لحظ ما قلناه عن الاستاذ (منه قدس سره) (٣) أي غير المعير (منه) (٤) أما الهداية فيأتي قل عبارتها ان شاء الله (منه) (٥) نسه اليه الآتي وأبو العباس في الخلاف ولم أجده في تلخيصه (منه)

ذكر حجة الخصم استدلالهم بأنه مذهب الأكثر قال (١) وكيف يدعي انه مذهب الأكثر والحسن والشيخ في أحد قوليه موافق (وقال في الانتصار) وهذا ليس قول لاحد من الفقهاء لان (الا أن خيل) من لم يراع في الماء حداً اذا بلغ اليه لم يخصص بما يحل من التجاسات وهو أبو حنيفة لا يفصل في هذا الحكم بين الماء وغيره كما فصلت الامامية ومن راعى حداً في الماء اذا بلته لم يقبل التجاسة وهو الشافعي في اعتبار القلتين لم يفصل بين البئر وغيرها وفصلت الامامية واغردت بذلك من الجماعة (وقال في المتهى) ذهب الجمهور الى التنجيس مع قلة الماء أو تغيره ولم ينسب اليهم فيه تفصيل أصحابنا لكن ربما يلوح من عبارة (الانتصار) التي قلناها أولاً عبارة (المعتبر) ان النزح مذهب قدمائهم فتأمل (وقال) الاستاذ ان التنجيس مذهب العامة بقريظة جواب الامام عليه السلام لابن يقطين وابن بزيع فان ذلك يطهرها وهما وزيран فتأمل \* ﴿ تنبيه ﴾ \* قال في (المهذب البارع) ملالة التجاسة لماء البئر مؤثرة بحسب قوتها وتطهيره باخراجه عن حد الواقف الى كونه جارياً جرياً يزيل ذلك التأثير فيختلف بحسب اختلاف قوة التجاسة وضعفها وسعة المجاري وضيقها فتارة تنصرف الأئمة صلوات الله وسلامه عليهم على اقل ما يحصل به الاستظهار وتارة يستظهر عن ذلك وتارة يأمر بالافضل فلا تنكر الاختلاف في الاحاديث فما اشتهر بين الاصحاب عليه العمل (٢) وما اختلف فالأقل جزم والوسط مستحب والاكثر افضل وكذا ذكر غيره (القول الثاني) البقاء على الطهارة كما في سائر كتب المصنف ماعد (التلخيص والايضاح وجمع الفوائد والمدارك والدلائل والكفاية والذخيرة) وهو الاصح في الفتوى كما في الحاشية (البسيطة) وقواه في (المختصر) قال الشهيد قدس الله روحه في (غاية المراد) وهو مذهب الصماني وقوله السيد الشريف ابو يعلى الجعفري عن ابي عبد الله الحسين الفضائري ونقله شيخنا عميد الدين طاب ثراه في الدرس عن مفيد الدين محمد بن جهم (اتهى) ونسبه في (المختلف) الى الشيخ وفي (المدارك والدلائل والذخيرة والمفاتيح) الى أكثر المتأخرين وهو لا ما عدا المصنف في (المتهى) استحبوا النزح كما في المدارك حيث نسب الى الحسن والشيخ والفضائري ومفيد الدين والمصنف وولده ثم قال واليه ذهب عامة المتأخرين وقريب منه ما في (الذخيرة) حيث نسب الى المصنف في أكثر كتبه ومن تبعه والمتأخرين (قال) وربما نسب الى الشيخ وفي (الهداية) ماء البئر واسم لا يفسده شيء ثم ذكر مفادير النزح من دون تصريح بالتجاسة قال وأكثر ما يقع في البئر الانسان فيموت فينزح منها سبعون ذلوا (القول الثالث) البقاء على الطهارة ووجوب النزح تعبد وهذا في الحقيقة راجع الى الثاني واليه ذهب المصنف في (المتهى) فصرح بعدم التجاسة بوجوب النزح (قال) ولا يسوغ الاستعمال قبله في آخر البحث فيرتفع الاشتكال عن لم يدرك ما المراد من التعبد وقد نسب هذا القول الى الشيخ في (التهذيب) في (المهذب البارع والمختصر وكشف الالتباس وجمع الفوائد وغاية المرام) (والمدارك) (٣) وقواه في المختصر واستندوا في هذا النسبة الى حكمه بعدم جواز الاستعمال وعدم وجوب اعادتها استعمال فيه من الموضوع وغسل الثياب وردده الفاضل وصاحب (الدلائل) بأن (التهذيب) صريح في التنجيس فلت

(١) ان هذا لمحب من قلته الشريف قدس سره (بخطه رحمه الله) (٢) وانظر ما اشتهر بين الاصحاب غير مختلف (قالت به خيل) هكذا في نسختي من المهذب البارع (مصححه) (٣) ونقل الحق الشيخ محمد في شرح الانتصار عن والده انه فهم من التهذيب والانتصار عدم الانتقال ثم انه تأمل في كلام والده ثم بعد ذلك قطع بان الشيخ قائل بالتجاسة (منه قدس سره)

(الفصل الثاني) في المضاف والاسار (المضاف) هو ما لا يصدق اطلاق اسم الماء عليه ويمكن سلبه عنه كالمصتر من الاجسام والمنتج بهامز جايخرجه عن الاطلاق وهو طاهر غير مطهر لامن الحدث ولا من انتبث فان وقعت فيه نجاسة فهو نجس قليلا كان او كثيراً (متن)

لعلها أشارا بذلك الى ما ذكره في (الزيادات) فانه قل عنه انه صرح بذلك هناك (ورده) الاستاذ في حاشية (المدارك) بأن الشيخ ذاهب الى عدم النجاسة ولكنه يفرق كما في (لاستبصار) بين المستعمل جبلا فيصح وضوئه لعدم توجه النعي اليه وعمداً فيفسد لتوجه (وقال) الاستاذ في (حاشية المدارك) لعله أراد بالنجاسة في (الزيادات) المنع من الاستعمال قبل النزع وفي (المدارك) عن جده في رسالة له انه فهم من الشيخ القول بالنجاسة وعدم وجوب الاعادة (القول الرابع) اعتبار الكرية في عدم التنجيس قلته في (غاية المراد) عن الشيخ أبي الحسن محمد بن محمد البصري وهو لازم للمصنف حيث انتزط الكرية في الجارى فما أولى كما في (المدارك) وعن الفقه الرضوي في (حاشية المدارك) ان كل بثر عرق مائها ثلاثة أشبار ونصف في مثلاً فسيلها سبيل الجاري الا ان يتغير وفي (مجمع الفوائد) هذان القولان نادران (القول الخامس) ما قلته في (الذكرى) عن الجفني وهو انه يشتر فيها ذراعان في الامداد الثلاثة فلا تنجس ثم حكم بالنزع هذه عبارة (الذكرى) \* قوله قدس الله تعالى روحه \* وهو طاهر غير مطهر لا من الحدث ولا من انتبث \* قد نشرنا الاقوال في المسئلة في أول المقصد الثاني \* قوله قدس سره \* \* (فهو نجس قليلا كان أو كثيراً) اجماعاً كما في (المعتبر والمتبعي والتذكرة والذكرى والروضة) (وكشف الالتباس والدلائل) وفي (السرائر) نفى الخلاف وظاهر اطلاق هذه الاجاماعات انه لا فرق في ذلك بين استواء السطوح وعدمه وقد قطع في (المدارك) بعدم سرية النجاسة من الاسفل الى الاعلى وفي (الدلائل) لو قيل بعدم سرية النجاسة فيه مع اختلاف السطوح كل حناً انتهى (قال) الاستاذ أبده الله تعالى الاولى ثمة المسئلة على مسئلة السرية هل هي على الاصل وانما يستثنى التنجسات الرطبة الغير المائمة بالاجماع أو على خلاف الاصل فلي الاول يقوى القول بانفعال العالي بما أصاب السافل وعلى الثاني ينعكس الحكم ولعل الاول لا يخفى عن قوة (قلت) الحق انها على الاصل فالطهارة تسري والا لوجب الامتراج والدفعة في تطهير المياه وهو خلاف المختار والنجاسة تسري والا لكانت التنجسات غير منحة خرج عن هذا الاصل الجامد الرطب غير المتقاطر وكل مائهم وارد على النجاسة ماء كان أو غيره وقول في تطهير الاناء الضيق الرأس بالماء القليل ان الماء وارد ولا يشترط استيعاب الورود لجميع النجاسة كما في القوب الفليظ أو قول في الاناء المذكور وعسل الثوب في المكن وكل نجاسة وردت على الماء ان قصد التطهير بالماء القليل طهر ولا سرية والا لكان نجساً ونشترط قصد في مثل هذا دون ما ظهر ورود الماء على النجاسة والا فلا نفع انهم يحكمون بطهارة الاناء اذا صب فيه الماء لا بقصد التطهير كأن يصب فيه بعض الماء أو يصيه بعض الماء ويبقى فيه يوماً أو يومين فانا نستبعد انهم يقولون انه يطهر اذا خضعضنا فيه ذلك الماء وأفرغناه منه مرة واحدة على القول الاصح في الاكتفاء بها ومنه يتصح الحال في خبر المكن (وان) آيت عن ذلك كله (قلنا) ان خبر المكن موثول تأويلات كثيرة أو شاذ وتطهير الاناء لمكان الورود

فإن مزج طاهره بالمطلق فإن بقي الاطلاق فهو مطلق والافمضاف وسوؤ كل حيوان طاهر طاهر (متن)

في أول الامر ويتبني على هذا إذا لو وضنا رأس الاناء الضيق الرأس في ماء قليل وأخذنا برأسه منه انه لا يظهر بذلك وانه لا بد من الصب فيه والاستعلاء عليه كما هو صريح الخبر الوارد في الباب (قال عليه السلام) يصب فيه الماء ثم يحرك وللإستاذ الشريف أيده الله تعالى تحقيق في بيان السراية لا بأس بذكره (قال) الذي ظهر لي من تتبع الاخبار انه لا سراية في الجسم المتصل قبل وقوع النجاسة وإن كان لا يتخلو عن رطوبة كما في الدهن الجامد اذا وقعت فيه نجاسة فانه يجب الحكم بنجاسة الملاقي دون مائحته وما لاصقه من الجوانب أما لولاقي ذلك الدهن النجس بملاقاة النجاسة وهنا آخر مثله في الجود فانه نجسه لانه اتصل به مد الملاقاة ويظهر منه ان النجاسة الحاصلة من الاتصال الحاصل بعد وقوع النجاسة من باب الملاقاة لا من باب السراية (قال) هذا كله في غير المسامات وأما فيها فان مجرد الملاقاة منحة لكل مطلقاً كذا أفاد في الدرس حين الكلام على الخبر الذي فيه ان طين المطر يصيب الثوب فيه البول والمذرة والسم (الحديث) وكذا الظاهر من اطلاقهم ان لافرق في نجاسة المضاف بين الزودين وعلى قول المرتضى من ازالة الخبث به يلزمه الفرق بين الزودين كالمطلق عنده والفرق بين الجامد والمائع ان ما يتقاطر عن الاصح بعد وضها فيه مانع والجامد بخلافه ﴿قوله قدس الله روحه﴾ \* ﴿فإن مزج طاهره بالمطلق﴾ \* الخ ﴿قد سمعت فيما مر ماحيكاه عن (المبسوط والمهذب والمختلف والذكرى) قذرك﴾ \* ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ \* ﴿وسوؤ كل حيوان طاهر طاهر﴾ قال في (الصحيح والمغرب والنهاية وجمع البحرين) السوؤ ما يبقى بعد الشرب (وقال في القاموس) السوؤ البقية والفضلة وفي (المسالك والروض والخيرة) السوؤ لفة ما يبقى بعد الشرب وشرعاً كذا وكذا كما يأتي هذا ما يتعلق باللغة (وأما) القضاء فالشهادان والفاضل المبسي الماء القليل الذي باشره جسم حيوان وهو ظاهر (الوسيلة والمراسم) وغيرها لانهم يذكرون سوؤ الحائض ونسبه في (المدارك) الى الشهيد ومن تأخر عنه (١) وقال الاستاذان (٢) هذا هو الظاهر من القضاء يظهر ذلك من فتاواهم واستدلالاتهم كمؤنة عيسى بن القاسم الواردة في سوؤ الحائض وغيرها وفي (السرائر) ما شرب منه الحيوان أو باشره بجسمه من المياه وسائر العلاب وفي (المعتبر والمهذب والمقتصر وغاية المرام وكشف الالتباس) ما بقي بعد الشرب ومثله ما في (المدارك) (٣) (والخيرة) من ان المبحوث في هذا الباب ماء قليل لاقاه ثم حيوان وفي (شرح الفاضل) انه في اللغة هو البقية من كل شيء أو ما يبقى من تناول من الطعام والشراب أو من الماء خاصة والفتنة معتبرة فيه فلا يقال لما بقي في الآبار والخياض الكبار والمراد هنا اما بقية المتناول أو ما يسه وما في حكمه

(١) وفي المسالك والروض جبل ذلك مناه شرعاً لانه بعد ان ذكر مناه لفة كما عرفت قال وشرعاً الخ (منه طلب ثراه) (٢) المراد بالاستاذان هنا الآقا والسيد آدم الله حراسهما (منه قدس سره) (٣) وقد اعترض في المدارك على الشهيد «ره» وأجاب عنه الاستاذ واعترض على تعريف المدارك بوجوه خمسة قلناها فيما كتبناه على الوافي من افاداته حرسه الله تعالى ويظهر منه الميل الى انه حقيقة شرعية في المائع (منه طلب ثراه)

وسور النجس وهو الكلب « متن »

من كل طاهر أو ماء قليل طاهر بأشبه جسم حيوان خال موضع مباشرته من نجاسة خارجة سواء كانت المباشرة بالتشرب أو غيره ( انتهى ) وصريح ( التذكرة ) وظاهر ( الهداية ) أن السور يصدق على الكثير ( قال في التذكرة ) الأسأركها طاهرة لأن النبي صلى الله عليه وآله سئل عن الخياض يشرب بها السباع والدواب لها ( ١ ) ما حملت في بطونها وما بقي فهو لنا شراب وطهور ( قال ) ولم يفرق بين القليل والكثير وبه استدلل في ( الهداية ) والظاهر من الفقهاء قصر السور على المانع وظاهر الأكثر قصره على الماء كما عرفت ( وأما ) اشتراط الأقلية فالظاهر عدمه كما فيه عليه الاستاذ وقد قيل في ( الفتن ) الإجماع على طهارة سور الحيوان الطاهر وعليه المتأخرون وأكثر المتقدمين كافي كشف الالتباس وعليه عامة المتأخرين كافي ( المдарك ) وهو الأشهر والمتصور كما في ( التذكرة ) والذخيرة ) ومنع في ( المبسوط ) والمهذب ) على ما نقل عنه من سور ما لا يؤكل لحمه من حيوان الحضر غير آدمي والطيور إلا ما لا يمكن التحرز عنه كالمرأة والغارة والحية ونحوه في ( المهذب ) إلا أنه استثنى الطيور والسنور قطعاً من غير فرق بين حيوان الحضر والبر ونحوه في ( الاستبصار ) إلا أن مكان السنور فيه الغارة لكن يظهر من تعليقه في ( الاستبصار ) إباحة سور الغارة بسلم إمكان التحرز ومشقة اليوم ( ٢ ) لكل ما يشق الاحتراز عنه فيكون موقفاً ( المبسوط ) ويظهر منه في ( المهذب ) من إيراد أخبار علة سور السنور بكونه سباعاً عموم الإباحة لا سائر السباع وفي الحاشية على ( المدارك ) نظر في أن يكون ذلك مذهباً للشيخ في ( المهذب ) والاستبصار ) بعد ظهور خلاف ذلك منه في مواضع متعددة ( ثم قال ) هنا قد تسلم أن يكون يظهر ١٠ في أمثال هذه المواضع مذهب ( انتهى ) فتأمل وفي ( السرائر ) صرح بنجاسة سور ما لا يؤكل لحمه من حيوان الحضر واستثنى الطيور مطلقاً لحالة وغيرها برية أو حضرية ولا يمكن التحرز عنه ولعله أراد ما في ( المبسوط ) ( والمهذب ) من المنع من استعماله وصرح بطهارة حيوانات البر جميعاً حتى السبع والمنع ما عدا الكلب والخنزير ( ويلزم ) الكتاب وسائر وعاد الدين بن حمزة والشيخ القول بنجاسة سور المسوخ حيث حكموا بنجاستها لكن الشيخ في ( الاقتصاد ) حكم بأنها مباحة السور نجاسة الحكم فما في ( المبسوط ) من أنها نجاسة ( ٣ ) وما في بيع ( الخلاف ) وأطعمته من أنها نجاسة وأنه لا يجوز بيع القرد أجماعاً يمكن أن يكون أراد بذلك نجاسة حكمها لا سورها كما في ( الاقتصاد ) كما عرفت ويؤيد ذلك حكمه في ( الخلاف ) بجواز المشط ناعاج واستعمال المداخن منه ودعواه الإجماع على ذلك ومنع الشيخ في ( المبسوط ) من سور الحلال وكذا السيد والكتاب والقاضي على ما نقل عنهم وقد يظهر ذلك من النهاية ( ٤ ) ولعله يلزم المفيد والمصنف في ( المتهى ) حيث حكوا نجاسة عرقها كالشيخ والقاضي والسيد حمزه بل ظاهره دعوى الإجماع على ذلك ومتى نجس العرق نجست سائر الرطوبات ( فتأمل ) ويلزم الصدوق والسيد والعلي بنجاسة سور ولد الرأث لأنه نجس عندهم وربما نزل على الكراهة وظاهر المنع من الوضوء والشرب من سورها مطلقاً \* - قوله قدس الله روحه - \* \* ( وسور النجس وهو الكلب

( ١ ) كذا وحد والظاهر سقوط لفظ قال أو نحوه ( مصححه ) ( ٢ ) فاعل يظهر ( ٣ ) قال في المبسوط لا يجوز بيع الأعيان النجسة كالكلب والخنزير وجميع المسوخ ( منه قدس سره ) ( ٤ ) حيث قال ولا بأس باستعمال سور كلما يؤكل لحمه من سائر الحيوان ( منه )

والخنزير والكافر نجس ويكره سؤر الجلال وأكل الجيف مع طهارة اللحم (متن)

والخنزير والكافر نجس ﴿ اجماعاً حكاه جماعة ﴾ ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ •  
 ﴿ ويكره سؤر الجلال ﴾ • قال في (الصحيح والقاموس) الجلالة البقرة التي تتبع النجاسات وفي  
 (النهاية) الجلالة من الحيوان التي تأكل المذرة والجملة البعر وفي (المعجم) الجلال من الحيوان الذي يكون  
 غذاؤه عذرة الحيوان محضاً وفي (السرائر) سمي جللاً لأكله الجملة إلا أنه صار في العرف أنه هو  
 الذي يأكل عذرة بني آدم وغيرها من الأبخار والأرواث النجسات (انتهى) والمشهور بين الأصحاب  
 أنه المتنفذ بمذرة الإنسان حتى يسمى في العرف جللاً وفي (الخلاص والمبسوط) الحيوان الذي  
 يكون غالب غذاؤه المذرة وفي (الدلائل) أن بعضهم اكتفى باليوم واليلة كالرضاع وأبو الصلاح الحق  
 بالمذرة سائر النجاسات وقد صرح بالكراهة في (المراسم والشرائع والمعتبر والتذكرة والتحرير)  
 (والدروس واللمعة) وغيرها وقد سمعت المنع عن جماعة وتفصيل (السرائر) وفي (جمل) السيد ويكره  
 سؤر الجلال من البهائم ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ وأكل الجيف ﴾ كما في (المنقطة والمراسم والمعتبر)  
 (والشرائع والتحرير والدروس واللمعة) وغيرها وفي (النهاية والتذكرة) يكره سؤر أكل الجيف من  
 الطيور وكأنه أراد بيان عدم كراهة سؤر السنور وفي (المدارك وشرح الفاضل) عدم المنع على دليل  
 الكراهة في الجلال وأكل الجيف وفي (حاشية المدارك) يؤيد خبر الوثنا مارواه الكاظمي بسند صحيح  
 أو كالصحيح عن الصادق عليه السلام لا بأس أن يتوضأ بما يشرب منه ما يؤكل لحمه (وما رواه) في  
 الموثق عن جماعة قال سأله هل يشرب من سؤر شيء من الدواب ويتوضأ منه قل أما الأبل والبقر  
 والغنم فلا بأس (وما رواه) الشيخ بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله والصدوق «رسلاً عنه صلى  
 الله عليه وآله أنه قال كل شيء يجتر فسؤره حلال ولعابه حلال ورواية عمار القتيبي رواها الشيخ  
 والصدوق عنه عن الصادق عليه السلام أنه قال كل ما يؤكل لحمه فليتوضأ من سؤره ويشرب لكن  
 الطير مستثنى (انتهى قلت) وقد يستدل على الجلالة بصحيح ابن سالم لا تأكلوا لحوم الجلالة وإن  
 أصابك من عرقها فاغسله وحيث كان الأقوى طهارتها فالمراد الكراهة ومتى كره مس العرق كرهت  
 - سائر الرطوبات فتأمل (ولعلم) أن المشهور بين الأصحاب كما في (مجمع البرهان وشرح الشيخ)  
 نجيب الدين أن المرأة إذا أكلت ميتة ثم شربت من ماء قليل لم ينجس ذلك الماء غابت أم لم تغيب  
 وبه صرح في (المبسوط والخلاص والسرائر والمنتهى والبيان والافقية والموجز الحاشي وكشف  
 الاتباس والمقاصد العلية والمدارك ورسالة صاحب المعالم والمفاتيح) وظاهر (الخلاص) أو صريحه الإجماع  
 عليه وقد يظهر ذلك من (المنتهى) وأما مال الاستاذ أو قال به في (حاشية المدارك) وهو ظاهر كل  
 من قيد الطهارة بخلاف المالاتي من النجاسة كما فهم ذلك صاحب (التقيح) فإن تم ذلك قام عليه إجماع  
 (الفنية) وشرط المصنف في (نهاية الأحكام) غيبوبة الحيوان عن العين واحتمال ولوغه في ماء كثير وقد  
 يظهر ذلك من (التذكرة والمعتبر والتذكرة) حيث نسبوا عدم الغيبة إلى (المبسوط) ولم يحكموا بتي - وفي  
 (مجمع البرهان) أن رفع هذه النجاسة المحققة في غاية الأشكال والعلم النجاسة لا يزول إلا بمثلته انتهى  
 (وتام الكلام) يأتي انت شاء الله تعالى في مباحث المطهرات وعند الشافعية والخانبة في المسألة  
 وجبان (أحدهما) مثل قول المشهور (والثاني) أن لم تغيب قالماء نجس وإن غابت وعادت فوجبان



والخائض المنيمة واللباج والبثال والحبر ( متن )

التنجيس لأصل بقاء النجاسة والعدم لأصل طهارة الماء \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \*  
 ويكره سؤر الخائض المنيمة \* قيد بالمنيمة كما في ( النهاية والوسيلة والسرائر والمعتبر والتذكرة )  
 ( التحرير ونهاية الأحكام والارشاد واللمعة ) وغيرها وفي ( المقننة والمراسم والجامع والمهذب والشرائع )  
 ( والدركي ) عبر بنسب المأمونة وكره في ( المصباح والمبسوط ) وقفا لا في علي سؤر الخائض  
 مطلقا وفي ( جمل السبد ) لا بأس بسؤر الجنب والخائض وفي ( الكافي ) في خبر عيص انه سأل الصادق  
 عليه السلام عن سؤر الخائض فقال لا توضع منه وتوضأ من سؤر الجنب اذا كانت مأمونة وهذا يؤيد  
 ما في ( المبسوط ) من الاطلاق وفي ( التهذيب والاستبصار ) توضأ منه بدون لا والكليني أضبط ( ويؤيده )  
 ما نقل من أن الشيخ رواه مرة أخرى في ( التهذيب ) كالكليني وفي ( المدارك والخيرة ) ان اناقة  
 الكراهة بغير المأمونة أولى من اناقتها بالمنيمة لان النص يدل على انتفاء الكراهة ان كانت مأمونة وهو  
 أخص من كونها غير منيمة ( قلت ) الظاهر ان غير المأمونة والمنيمة متعديا المعنى عرفا وكذا المأمونة  
 وغير المنيمة كما أشار الى ذلك في ( الدلائل ) وقال في ( المعتبر ) ما نصه وكره في النهاية سؤر المنية لا  
 المأمونة ( انتهى ) وكل من عبر بالمنيمة استند الى ما دل على كراهة سؤر غير المأمونة وعدى الحكم  
 في ( البيان ) الى كل ما لا يؤمن واستحسنه في ( الروضة ) واستظهره الفاضل في شرحه وهو الظاهر  
 من الشيخين والمجمل والمحقق في الاطعمة والاستاذ انه في غاية القوة ونفى عنه الجودة في ( المدارك )  
 كما نفاها عن اطلاق أكثر الاصحاب كراهة سؤر الخائض المؤذن بالتعميم للشرب والوضوء مع ان  
 رواية عنه الحسين بن أبي السلا صرح بمتان في عدم كراهة الشرب منه ( انتهى ) وقبته على ذلك  
 صاحب ( الخيرة ) مع اعترافهما ( الاعتراف خل ) بأن التعميم ظاهر الاكثر ووافقهما بحسب  
 الظاهر الفاضل الهندي حيث قال الاخبار اتانها عن الوضوء ثم أورد خبر عنبة المتقدم ( ورده )  
 في ( حاشية المدارك ) بأن الظاهر من بعض الاخبار عدم الفرق ( وقد ) استشهدوا لعدم البأس عن  
 سؤر الخائض بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وعائشة اغتسلتا من ماء واحد وفي ( الفتن ) منع من الوضوء  
 والشرب كما مر وقال الاستاذ ان الاقتصاد على الوضوء لم يقل به فقيه فالظاهر ان التعميم محل وقاف  
 انتهى \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ( واللباج ) كما صرح بذلك الشيخ وسالار  
 وانا سعيد (١) والمصنف والشهيد وغيرهم وفي ( المعتبر ) بعد ان نسب الى ( المبسوط ) هو حسن ان  
 أراد المهمة لعدم خلوها عن الاغتذاء بالنجاسة وقد يظهر ذلك من ( السرائر ) في مباحث النزع حيث  
 قسم اللباج ثلاثة أقسام طاهر ومكروه ونجس وفي ( التذكرة والنهاية ) لان متفادها لا يتخلو غالبا عن  
 النجاسة وفي ( المراسم ) ويجهز ان يأكل النجاسة ولم يذكره في ( الوسيلة والنية والشرائع ) وغيرها ولبس  
 في الاخبار ما يدل عليه وانما فيها ما يدل على نفي البأس والامر بالوضوء \* ﴿ قوله قدس الله تعالى  
 روحه ﴾ \* ( والبغال والحبر ) كما في ( الشرائع والاصباح والتحرير والارشاد واللمعة ) وغيرها  
 وقد نص المحقق الثاني والفاضل الميمني والسيد محمد علي ان المراد بالحبر الاهلية دون الوحشية وقد  
 زيد في ( المسوّد والمهذب ونهاية الأحكام والدركي ) القواب وفي ( الاقتصاد والوسيلة والمنتهى )

(١) في نسخة وابا ادريس وكأنه غلط (مصحح)

والفأرة والحية وولد الزنا ﴿ فروع ﴾ (الاول) لو نجس المضاف ثم امتزج بالملق الكثير فقير احد اوصافه فالملق على طهارته فان سلبه الاطلاق خرج عن كونه مطهراً لا طاهراً (متن)

(والدروس) كراهة سؤركل ما لا يؤكل لحمه وكذا في ( نهاية الاحكام والذكرى ) أيضاً وعلة الكركي والميسبي والسيد محمد في البغال والحير بكراهة لحما وفي ( الروضة ) انها داخلان في تبعة الحيوان في الكراهة وفي ( المدارك وكشف التام ) ألحق بهامة بهما الدواب لكراهة لحم الجميع وطالباهم باثبات الكبرى وفي ( كشف التام ) أيضاً على تقدير التسليم لا يستلزم كراهة التطهير ولا استعمال ما يشره بفير الشرب أو به بدون مخالطة الماء بشي من فضلات الفم (وأما خبر سماعه فهو مع الاضرار ضعيف ضيف الدلالة جداً مع ما مر من صحيح الباقى انتهى (وقال) الاستاذ قدس الله سره الضعف غير مضر (والدلالة) ثابتة ونفي البأس لا يدفع الكراهة وفي فتوى الاصحاب والخروج عن خلاف الشيخ كفاية ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ \* ﴿ والفأرة ﴾ كما صرح به صاحب ( الوسيلة ) ( والمهذب والجامع ) وأغلق والمصنف والشهيدان وغيرهم وفي ( النهاية ) للشيخ الافضل ترك استعماله مع حكمه في باب تطهير الثياب ان الفأرة كالكلب اذا أصابت ثوباً وطباً (برطوبة خ ل) وجب غسل موضع الاصابة وقد نزل الاستاذ أيده الله تعالى على مايم الاستحباب المؤكد وان بعد وفي ( الفقيه ) ( والمتن ) أفق بمضمون صحيحة علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام في الفأرة والكلب اذا أكل من الخبز أو شاة أيوكل (قال) يؤكل ماتناه ويطرح الباقي وفي ظاهر ( المتبر ) نفي الكراهة ( وقال ) الفاضل الهندسي انه في ( السرائر ) اقتصر على رواية كراهة سؤر الفأرة والموجود في ( السرائر ) ضد ان حكم بطهارة سؤر المر ما نصه وكذا لا بأس بسؤر الفأرة والحيات وجميع حشرات الارض ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ \* ﴿ والحية ﴾ كافي (النهاية) حيث جعل الترك افضل للسم (والشرائع) (والتحريم ونهاية الاحكام والنهاية والارصاد والدروس واللمعة) وغيرها وفي ( المدارك ) وفاقاً لظاهر ( المتبر ) نفي الكراهة ﴿ قوله ﴾ ﴿ وولد الزنا ﴾ كما في ( المتبر والدروس واللمعة ) وغيرها وقواه في ( التحرير ) وقد مر قل قول من قال بالتحاسة وكراهة في ( الدروس ) سؤر الوزغ وفي ( التذكرة ) هو مكروه من حيث الطيب وكذا كراهة في ( الدروس ) سؤر المقرب ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ \* ﴿ فالملق على طهارته ﴾ بل وعلى تطهيره لانه انما تغير المضاف المتنجس بما لم يغيره في شي من اوصافه مع قاء الملحق على الاطلاق وقد تقدم الكلام في أول المقصد الثاني وظل الاجماع على ان الملحق المتنجس بالمتنجس لا ينحس وان تغير أحد اوصافه وان المالحف السيد والشيخ في ظاهر ( المبسوط والجل ) وانه ادعى الاجماع الى آخر ما مر (قال) الفاضل وفي قوله فالملق على طهارته فائدتان ( أحدهما ) الاشارة الى ان ذلك حيث يبقى الاطلاق (الثانية) الاشارة الى انه لو هي شي من المضاف على حاله بقي الاضمال (قال) الاستاذ أدام الله تعالى حراسته ثم هذا الحكم انما يستقيم حيث يكون الملحق زائداً على الكبر أولاً يكون بحيث يتقلب شي منه عن الاطلاق قبل وقوع تمام أجزاء المضاف فانه لو اقلب بعض أجزاء الملحق الى المضاف حين الاصابة تنحس بالاجزاء الاخر الواقعة أخيراً (قلت) بل قد يقال انه ينحس حين الاقلاب كما ينهم مما يأتي ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ \* ﴿ فان سلبه الاطلاق خرج عن كونه مطهراً لا طاهراً ﴾ هذا مختار المصنف فيما عدا ( النهاية ) وعبارة ( التحرير )

(الثاني) لو لم يكفه المطلق للطهارة فتمم بالمضاف الطاهر وبقي الاسم عليه صح الوضوء به (متن)

مجمعه وفي (جمع الفوائد) انه مختار المصنف في هذا الكتاب وغيره وهو مختار (الدلائل) واليه مال في (السخيرة) لانه يمد في ذكر مدرك النجاسة من الاستصحاب أطل في تقرير فساد هذا الاستصحاب وهو ظاهر عبارة (الروضة) في أول كلامه على نجاسة الماء بالملاقاة بل ظاهرها كما فهم منها بعض الحشيين ان الماء القليل لا ينجس بغيره بالمتنجس ولم أر من تنبه له قبله والظهور لا يكاد ينكر وذهب الى الحكم بالنجاسة في (المبسوط) ونهاية الاحكام والدروس والبيان وجمع الفوائد (وشرح الفاضل) وعليه الاستاذ آدم الله حراسته استصحاباً للنجاسة ولان طهارة التجس متوقفة على شيع الطاهر في جميع الاجزاء وهو غير معلوم على ان الشيوع بفعل أجزاء المطلق بعضها عن بعض فيزول وصف الكثرة فينجس بالملاقاة (وفيه) ان الشرع في مثل المصل واللبن غير معلوم وزوال وصف الكثرة انما كان صد الملاقاة فكيف يصح لهم ان يقولوا فينجس بالملاقاة قال الشيخ في (المبسوط) يشترط في طهره أموراً ثلاثة بقاء المطلق على اطلاقه مع زيادته عن الكروية ثم تغييره بشيء من أوصاف المضاف وزوال أوصاف المضاف لتزول التسمية بالمضاف التي هي متعلق النجاسة والشهور يشترطون شرطين (الأول) بقاء المطلق على اطلاقه وان تغيرت بعض أوصاف المضاف (والثاني) صيرورة المضاف مطلقاً (قال) الكركي أيضاً وينبغي ان يعلم ان موضع النزاع فيما اذا أُلِيَ المضاف في المطلق فلما تمكّن الفرض حكم بالنجاسة قطعاً لأن موضع المضاف التجس نجس لا محله فلا يظهر بالمضاف والمطلق لم يصل اليه وفي (الدلائل) رد على الكركي ما قاله من الاستدلال وتقرير محل النزاع واختار الطهارة كما عرفت مستنداً الى ان المطلق والمضاف كل منهما كاسر ومنكسر فيحدث من الكسر والانكسار مضاف طاهر فالمضاف منكسر بالطهارة والمطلق منكسر بزوال الاسم (انتهى) فتأمل فيه لكن يظهر من اطلاقهم ان المسئلة مفروضة في الاسم كما صرح به الفاضل في شرحه (قال) ولا فرق عند المصنف بين ايراد المطلق على المضاف وعكسه كما ينص عليه ما سذكره في تطهير المضاف وان كانت الطهارة اذا ورد المطلق على المضاف أضعف لماسيأتي (انتهى) وقد استند فيما سيأتي الى ما استند اليه الكركي من قوله ان موضع المضاف التجس نجس « الفخ » ومن لحظ عبارة (الروضة) في المقام حيث رضي بمذهب المشهور ورد على الشيخ « ره » بما هو بمجمل عن كلامه عرف انه لم يعرفه مذهب الشيخ (وتنقيح) البحث ان يقال استصحابان تمارضاً فتساقطاً فرجعنا الى الاصل الاصيل وهو الطهارة مضافاً الى انه ليس في الاخبار الاقتيراء بالنجاسة لا بالمتنجس فان أمكن الفصل كما في الدهن والزيت والشيرج بما لا يشيع الماء في جميع أجزائه يعمل بالاصلين فاذا أخذنا الزيت عن وجه الماء كان ناقياً على نجاسته والماء على طهارته وما كان نحو الدبس فحكمه ما عرفت وهو محل النزاع في المقام ❖ قوله قدس الله روحه ❖ (لو لم يكفه من المطلق للطهارة فتمم بالمضاف وبقي الاسم صح الوضوء به) وكذا الغسل كما في (المبسوط) والمعتبر والترايع والتذكرة والتحرير وغيرها وفي (شرح الفاضل) انه اتفاقي وفي (المدارك) الاجماع على اعتبار الاسم لو اختلف بغير مسلوب الوصف (وقال) الاستاذ في حاشية (المدارك) اذا كان المدرك على الاسم جاء اشتكالا وهوان اطلاق الجاهل بالحال لا عبرة به والعالم به لم يجهل به في العرف ضابطة مصححة لصحة الاطلاق نعم حال الاستهلاك لا شبهة فيه

والاقرب وجوب التيمم (الثالث) لو تغير المطلق بطول لبثه لم يخرج عن الطهورية ما لم يسليه التغير الاطلاق ﴿ الفصل الثالث في المستعمل ﴾ اما ما الوضوء فانه طاهر مطهر (متن)

﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ والاقرب وجوب التيمم ﴾ وعدم اجزاء التيمم لوجوب مقدمة الواجب وقد حكم بذلك في (النهاية والنذكرة والمختلف والدروس ومجمع الفوائد والروض والمدارك) (والنخبة) وغيرها مما تعرض فيه لهذا الفرع نعم تردد في (المعتبر) وخالف الشيخ في (المبسوط) وتيمه صاحب (الدلائل) وهو الظاهر من الفخر في (الايضاح) لانه نقل عن الشيخ عدم وجوب التيمم وجواز الوضوء معه لعدم استلزام الاشتباه في الحس اتحاد الحقيقة والوجوب تابع لاتحاد الحقيقة وصحة الوضوء لصديق الاسم (ثم قال) وقيل كلام الشيخ متضاد وايس مجيد يشير بذلك الى والده فانه قال ان كلام الشيخ متناف وتيمه على ذلك صاحب (الروض) قال لانه متى جاز الوضوء وجب بعد المزج وجب المزج والملازمة ظاهرة (وأجاب عن ذلك في (الايضاح) بأن وجوب الوضوء مشروط بوجود الماء والنسك منه ومطلق بالنسبة الى تحصيل الماء واستعماله فلا يجب ايجاد الماء لعدم وجوب شرط الواجب المشروط ويجب الوضوء به مع حصوله وفي (الدلائل) اطبق المتأخرون على فساد هذا الجواب (انتهى) (قلت) لانهم أوردوا عليه ان الشرط ان كان وجود الماء في نفسه فهو موجود دائما أو عند المكلف وهو باطل والا لم يجب الطلب والتحصيل (قل) الفاضل ويمكن دفعه بأن الواجب هو التحصيل بمعنى الوصول الى الماء لا ايجاده فاطهارة بالنسبة الى ايجاد مشروط (انتهى) ولعله الى ذلك أشار في (الايضاح) وفيه منع ظاهر لان الظاهر والاصل في الاوامر الاطلاق في الواقع وفرق السيد بين المطلق في الظاهر والمطلق في الواقع لا نقول به كما قرر في فته هذا (وقد قال) بعض الناس بعد تسليم وجوب ايجاد نقول انه لا ايجاد هنا بل تحصيل اشتباه في الحس (ورد) بأن المراد تحصيل ما يطلق عليه اسم الماء ويكفي فيه تحصيل الاشتباه في الحس هذا وفيهم من أول كلام (الايضاح) ان الشيخ لا يوجب الطهارة بعد المزج وهذا ان تم قوى كلام الشيخ لكن الذي يفهم من الشيخ والمصنف وسائر الاصحاب ان النزاع انما هو في وجوب التيمم خاصة وكان وجوب الوضوء بعده لا نزاع فيه كما صرح بذلك في (مجمع الفوائد) على ان في آخر كلام (الايضاح) ما يشير الى ذلك ويحقق ذلك انه في (الدلائل) نقل اتفاق الكل على انه لا يجوز التيمم بعد المزج وبقاء الاسم (انتهى) وقد اتفق الاصحاب على انه يجوز استعمال الجميع وخالف بعض العامة حيث أوجبوا ابقاء قدر المضاف ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ لو تغير المطلق بطول لبثه لم يخرج عن الطهورية ﴾ لكنه بكرة الوضوء نه اذا وجد غيره باجماع العلماء الا ابن سيرين فانه منع منه كما في (النذكرة) وفيها واذا سلب الاطلاق لم يكن مطهرا

### ﴿ الفصل الثالث في المستعمل ﴾

﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ اما ماء الوضوء فانه طاهر مطهر ﴾ هذا مذهب الاصحاب لا أعلم فيه مخالفا كما في (المعتبر والنخبة) بل لا خلاف فيه كما في (الغنية ومجمع الفوائد) وعليه الاجماع كما في (النصريات والنذكرة والتحرير والنذكرة والروض والمدارك والدلائل) وهو ظاهر (السرائر) (وقال) المفيد والافضل تحريم المياه الطاهرة التي لم تستعمل في أداء فريضة ولا سنة ونسب الجمهور الى (أمير المؤمنين عليه السلام) ونسبوا القول بأنه طاهر غير مطهر الى الاوزاعي وأحمد ومحمد وانه القول

وكذا فضله وفضلة النسل وأما ماء التمسك من الحدث الأكبر فإنه طاهر أجماعاً ومطهر على الأصح (متن)

الثاني عن الشافعي والرواية الأخرى عن مالك وأنه المشهور عن أبي حنيفة بل في الناصريات أنه الحق في مذهب أبي حنيفة ونسبوا القول بالتجسس إلى أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة (قال في المدارك) وربما كان حقاً بالنسبة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (وكذا فضله وفضلة النسل) عندنا كما في شرح الفاضل وفي مجمع الفوائد نسبة الخلاف فيه إلى العامة وفي (المنع والفتية) لا بأس بأن تتنسل المرأة وزوجها من إماء واحد لكن تتنسل بفضله ولا يتنسل بفضله وعن أحمد في تطهير الرجل بقاضل طهارة المرأة روايتان المنع والكراهة هذا (وقد قل) الإجماع على أن المستعمل في الاغتسال المندوب كالمستعمل في الوضوء ونفى عنه الخلاف في (الخلاف والفتية) وبأن تمام الكلام أن شاء الله تعالى • ﴿قوله قدس الله روحه﴾ • (وأما ماء النسل من الحدث الأكبر فإنه طاهر أجماعاً) هذا الإجماع قلناه في (المعتبر وكشف الرموز ونهاية الأحكام والمختلف والايضاح) (والذكرى والروض) وغيرها كشرح الفاضل وهو ظاهر (السرائر) ومن قال من العامة بنجاسة المستعمل في الوضوء قال به هنا كما قلنا عنهم ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ومطهر على الأصح) أي من الحدث لأنه هو مورد النزاع وأما تطهيره من الغث قد نص على ذلك في (السرائر والمعتبر والذكرة والمختلف ونهاية الأحكام والمتنهي والايضاح والمقتصر والمجمع والمدارك) (وكشف الالتباس) وغيرها وظاهر هذه أن لا نزاع فيه وفي (المتنهي والايضاح) قل الإجماع على ذلك وكذا ظاهر (الذكرة) قلناه وفي (الذكرى) بعد أن قلنا عن الشيخ والمصنف الجواز قال وقيل لا وظاهره وجود الخلاف وهو الطوسي في (الوسيلة) قال أن المستعمل في الطهارة الصغرى يجوز استعماله ثانياً في رفع الحدث وإزالة النجاسة والمستعمل في الطهارة الكبرى وفي إزالة النجاسة لا يجوز ذلك فيها إلا أن يبلغ كرافضاً بلقاء الطاهر وقريب منه مافي (المنع) وتطهيره من الحدث خيرة المصنف في كتبه المرتضى وأبي يعلى والسيد حمزة بن زهرة والمجلى والفرغ وأبي العباس في (المقتصر) والكرخي والشهيد وصاحب (المدارك) وغيرهم وإليه جنح الاستاذ وهو مذهب أكثر المتأخرين كما في (المدارك والدلائل) وهو المشهور كما في (الروض والدلائل) للأصل والاحتياط والمبهمات والاطلاقات كما في (المختلف) وغيره وخالف في ذلك الصدوقان والشيخان والقاضي والطوسي والمحقق واليوسفى والاساذ في (حاتية المدارك) وهو مذهب أكثر أصحابنا كما في (الخلاف) ومذهب الشرح والصدوق واتباعهم كما في (كشف الرموز) وهو المشهور بين قدماء الأصحاب بل المشهور مطلقاً كما في حاشية (المدارك) وقال فيها وبملاحظة مجموع أخبار كثيرة في مواضع متعددة يظهر المنع البتة (انتهى) هذا واحتمل الشيخ في (الاستبصار) جواز التطهر به حال الضرورة كما لعله يفهم من خبر ابن بزيع وهل يفرق في ذلك بين بلوغه أي المستعمل كراماً لا (في المعتبر) (والدلائل والذخيرة) الحكم بقاء المنع وقواه الاستاذ (وقال في المبسوط) بعد أن حكم بالمنع أنه لو جمع قلنا كراماً زال عنه حكم المنع وهو خيرة (المتنهي والمقتصر) وظاهر (الوسيلة) حيث قال إلا أن يبلغ كرافضاً بلقاء الطاهر كما عرفت وتردد في (الخلاف) وفي (الذكرى) فيه الوجها

والمستعمل في غسل النجاسة نجس وان لم يتغير بالنجاسة (مثن)

المذكوران في الماء المجتمع من النجس (واحتج له في المتن) بان بلوغ الكرية موجب لمدام اغتسل الماء عن الملاقي فكيف يبقى اغتاله عن ارتفاع الحدث (ثم أورد) على نفسه بلزوم مثل ذلك في غسل النجاسة (وأجاب) باننا نقول هناك اما حكمنا بعدم الزوال لارتفاع قوة الطهارة بخلاف المتنازع فيه انتهى (وليم) ان مرادهم بالحدث الاكبر هنا عاذا غسل الاموات لنجاسة الماء القليل بملاقاة الميت كذا قال في (المهذب البارح) والفاضل المعجل لم يستثن وقال بطهارة الجميع ورواه بالضعف أبوالباس (فروع) (الاول) قال الاستاذ الشريف أيده الله تعالى في الكلام على خبر شهاب بن عبد ربه ان الماء انما يصير مستعملاً بعد اغتاله عن جسد الجنب متطافراً أو مجتمماً وما دام على جسده فليس مستعملاً قطعاً (١) وقال في (الذكرى) لو نوى المرنس في القليل بعد تمام الارتماس ارفع حدثه وصار مستعملاً بالنسبة الى غيره وان لم يخرج انتهى وفي (النهاية) عكس ذلك فجعله في حقه مستعملاً بدون الانفصال وان لم يخرج وتورد في حق غيره وفي (المتن) حكم بصيرورته مستعملاً بالنظر اليه قبل الانفصال انتهى (الثاني) قال الاستاذ الشريف أيده الله تعالى اذا وقعت القطرة من الفسالة في الاناء، فليس له استعمال الباقي على قول الشيخ وانما ثبت استهلاك المضاف واما ان (٢) الماء القليل يستهلك القليل فلا ومثله قال المصنف (قال) لو غسل مرتباً قساقط الماء من رأسه أو من جانبه الايمن على الاناء صار مستعملاً وليس له الماقي على قول الشيخ (قلت) الصدوق أففى بمضمون خبر شهاب مع نفيه الطهورية عن غسالة الجنب والشيخ استدلل به ولم يتأوله ولا أشار الى مخالفته والطوسي مع نفيه الطهورية أيضاً قال الا ان يبلغ كراً بلقاء الطاهر كما تقدم فهو اما خروج عن أصلهم بالادلة أو بناء على انه لا يزيد على المصاف (الثالث) قال في (النهاية) لو نوى قبل تمام الانغماس اما في أول الملاقاة أو بعد غمس بعض البدن احتمل عدم صيرورته مستعملاً كما لو ورد الماء على البدن فانه لا يحكم بكونه مستعملاً في أول الملاقاة لاختصاصه بقوة الورد الحاجة الى رفع الحدث وعسر افراد كل عضو بماء جديد وهذا المعنى موحود سواء ورد على الماء أو ورد الماء عليه (وقريب) منه قال الاستاذ الشريف واستقر به في (المتن) والخيرة (قال في (المتن) لو اغتسل من الجنابة وبقيت في العضو لمة فصرف البلل الذي على العضو اليها حاز على المختار وليس للشيخ فيه نص الا ان يشترط الانفصال وان لم يصرح والا لزم عدم جواز الاجراء من عضو الى عضو ولم يذهب اليه أحد \* - قوله قدس الله تعالى روحه \* - ﴿ والمستعمل في غسل النجاسة نجس وان لم يتغير بالنجاسة ﴾ لا نزاع في نجاسة المغير بالنجاسة هنا وقد قل عليه الاجماع في خصوص المقام في (المعتبر والمختلف والتذكرة والدلائل وكشف الالتباس) وغيرها وفي (النهاية) الحق زيادة الوزن بالتغير ولم أجد أحداً غيره صرح به ولا أشار اليه وانما النزاع فيما اذا لم يتغير (وقد) اختلفوا فيه على ستة أقوال على ما ذكرنا (الاول) انه نجس مطلقاً كما في (مضمين من (المبسوط) (٣) (١) لعله أراد غير المرنس بمحطه « ره » (٢) فعلى هذا يضاعف قول الشيخ والا لزم الخرج العظيم لانا قطع ان اوانهم صلى الله عليهم كانت مكشوفة ويقع فيها القطرات والاخبار تؤيد مشهور المتأخرين (منه طالب ثراه) (٣) ذكره في المقام وفي تطهير الثوب في الاجانته وكذا في (الخلاف) في تطهير الثوب في الاجانته (محطه رحمه الله)

وموضع من (الخلافة) والاصباح والشرائع والنافع والمقتدر وكشف الرموز والمنتقى واثنى كرمه والتعريف والارشاد والختلاف وجمع الفوائد والدروس واللمعة والمقتصر والالفة وشرحها والنتيجة والروضة (وهو ظاهر) (المنتقى) (والمسالك والحكم) وهو الاحوط عند القاضي على ما نقل وفي (التحريز) اذا كان على بدن الخنب أو الحائض نجاسة كان المستعمل نجساً جماعاً وفي (الروض) هو أشهر لاقوال وهو المشهور بين المتأخرين والمشهور كما في (حاشية الميسر وشرح الاستاذ) وقد نص في (التحريز والتذكير) على عدم الفرق بين الغسلة الأولى فيما يلزم فيه تعدد الغسل وغيرها وهو الذي يقتضيه إطلاقهم وفي (المنهى) قصر النزاع على الغسلة الأخيرة ومقتضاه نفي الخلاف في نجاسة غيرها (الثاني) انه نجس في الأولى ذكره في (الدروس) فيحتمل أن يكون إشارة الى ما في (السرائر) حيث قال فيها بنجاسة الأولى من الولوغ دون الثانية والثالثة ويحتمل أن يكون إشارة الى ما في (الخلافة والمبسوط) حيث حكم فيها في مبحث تطهير الثوب بنجاسة الأولى دون الثانية لكنه حكم فيها بأنه اذا صب الماء على الثوب النجس وترك تحته أجانته يجمعت فيها ذلك الماء انه نجس وأطلق (ويمكن) الجمع بأنه اجتمع في الأجانته مجموع الغسلتين أو أراد الغسلة الأولى فقط ثم انه حكم فيها أيضاً بطهارة غسالة الولوغ مطلقاً أولى كانت أو ثانية ففرق بين الثوب وآنية الولوغ (ويحتمل) ان يكون أشار بهذا القول في (الدروس) الى من قال بأن الغسالة كالل بعد ما كان محل مما يطهر بالأولى كان المستعمل طاهراً وان كان مما يطهر بالثانية كان المستعمل فيها طاهراً والمستعمل في الأولى نجساً وهو مختار الاستاذ الشريف أبيه الله تعالى وقد احتمل ذلك في (نهاية الاحكام) لان الذي استنته الضرورة طهارة الأخيرة وما عداها حاله حال القليل (ولعل) هذا مراد الشيخ في (الخلافة والمبسوط) وقد نسب الى الخلاف في (التخيرية) فتأمل (الثالث) انه طاهر مطلقاً كما في (المبسوط والخلاف) في غسالة الولوغ كما مر (والوسيلة والمنتقى) حيث سوى فيها بينه وبين رافع الاكبر وظاهر (الذكرى) (وشرح الارتداد) وقد نقله في (حاشية الدروس) عن البصري ويعزى الى جماعة من متقدمي الاصحاب ونسب الى الفاضل الكركي في بعض فوائده ونسبه هو في (جمع الفوائد) الى أكثر المتقدمين ونسبه الى السيد والشيخ في (المبسوط) وابن ادریس وفي (كشف الالتباس) ان عليه فتوى شيوخ المذهب كالسيد والشيخ وابناء ادریس وحزبه وأبي عقيل ولم يفرق أصحاب هذا القول بين الأولى والثانية بل أطلقوا ولهم يريدون فيما عدا الأولى في موضع التعدد ونسبة الكركي والصميري هذا القول الى السيد والشيخ وان ادریس تؤيد ما ذكره في (المدارك) عن جماعة انهم قالوا ان كل من قال بطهارة الغسالة اعمر فيها ورود الماء على النجاسة ما عدى الشهيد في (الذكرى) فانه حكم بالطهارة ولم يفرق بين الوردین انتهى ما في (المدارك) وكذا جده في (ترج الارتداد) نسب هذا القول الى السيد والشيخ وابن ادریس وجماعة وقال انهم اشترطوا ورود الماء على النجاسة فيتحقق مع القول الرابع الآتي لكنه في (الدروس) عده قولاً على حدة وفرق بينهما فنسب هذا القول في الحاشية الى ابن حزمه والبصري والرابع الى السيد ابن ادریس كما في (الختلاف) وهذا وقد علمت مذهب ابن ادریس فتأمل (ولعلم) ان أصحاب هذا القول بعضهم صرح بأنه كرافع الاكبر ومضى أطلق فالصرح به كرافع الحدث الاكبر يلزمه القول بطهوريته ان كان ممن يقول

بذلك هناك وقد هرقهم فيما سلف ويأتي تمام الكلام (الرابع) انه طاهر اذا ورد (١) على النجاسة دون العكس وهذا القول نسيه جماعة الى السيد والشيخ وابن ادريس وغيرهم كما عرفت ولم أر من اختاره (ولم أجد أحداً اختاره) خ (ل) صريحاً سوى صاحب (الكفاية) فانه حكم بطهارة المستعمل اذا ورد الماء على النجاسة وتردد في العكس (وأما) السيد فانه لم يذكر في (الناصرات) الا الفرق بين الورودين ولم يتعرض لحال النجاسة ومن الجائز ان يكون قائلًا بأن الماء عند الانفصال نجس لانه قد وردت عليه النجاسة حينئذ (قال) بمحكم الناصر بعدم الفرق بين الورودين لأعرف لاصحابنا بها نصاً والشافعي فرق والذي يقوى عندي عاجلاً الى ان يقع التأمل صحة قول الشافعي (ثم استدلل) إنا لو حكمنا بنجاسة الماء القليل الوارد على النجاسة لادى الى ان الثوب لا يطهر من النجاسة الا بإدراكه وهذا لا يدل على طهارة النجاسة (ويدل) على هذا ان المصنف وهو بمن يقول بالنجاسة واقفه في هذا الفرق فيما سبأني انشاء الله تعالى في الفصل الثاني في أحكام النجاسة واستحسنه في (السرائر) مع انك قد علمت انه ممن يحكم بنجاسة الاولى في الولوغ (الهم) الا ان يقال كما مر ان النزاع فيما عدا الاولى في موضع اتعدد فيكون المحل قائلًا بالطهارة (وقه) انه حكم بطهارة الثانية وهي بالنسبة الى الثالثة في الولوغ كالاولى بالنسبة اليها في غير الولوغ فأمل (الخاص) انه لاقى على الطهورية قلبه في (للدارك) فقال اختلف القائلون بعدم النجاسة في ان ذلك على سبيل الغفر دون الطهورية أو يكون باقياً على الطهورية أو حكمه حكم رافع الاكبر قال كل قائل (انتهى) وقد علمت في أول الفصل ان جماعة قالوا بأن رافع الاكبر يرفع الحدث وانجبت فكيف يجعل القول بالطهورية قسيماً للقول بأنه كرافع الاكبر على الاطلاق ثم يتم بالنسبة الى مضي منهم وتتميم البحث يأتي في آخر المسئلة وفي (البروس) جعل هذا القول قسيماً لقول السيد فقال وكرافع الاكبر على قول وطاهر اذا ورد على النجاسة دلى قول انتهى (وقه تأمل) أيضاً لأن السيد يقول ان رافع الاكبر مطهر من الحدث كما مر (هذا) كله ان أغضبت عما ذكره في (المعتبر والمتهى) من الاجماع على انه لا يرفع حدثاً (ويدل) عليه أيضاً رواية ابن سنان (السادس) انه يجري حكم النجاسة فيما زاد على الواجب وان ترامت النسلا لا الى نهاية ووجهه انه ما- قليل لاقى نجاسة وطهارة المحل باقليل على خلاف الاصل فيقتصر فيه على المحل الذي هو موضع الحاجة وهذا القول نقله أبو العباس والمحقق الثاني في (مجمعه وشرح الالنية) والشهيد الثاني في (شرح الارشاد) وغيره وقد قلبه في (المهذب والمقتصر) عن المحقق والمصنف وولده وفي (شرح الموجز) وغلط المصنف في هذه النسبة والذي أوهمه ما في (المعتبر) راداً على (الخلاف) من قوله والحق نجاستها أي النسبتين طهر أم لم يطهر أو ما في (النهاية) وان يكون نجساً مطلقاً انفصل من النسلة المطهرة أم لا ولا دلالة فيها وغلط العلماء لبيان الحاجة الى المعصوم عليه السلام (انتهى) والفخر في (الايضاح) لم يتعرض لهذه المسئلة فيما أجده (ويستبعد) جداً ان يقول هؤلاء الاجلاء ان المحل يسد طهارته بنجس الماء ولذلك قال الكركي في (المجمع) الظاهر ان موضع النزاع ماء النسل المتبر في التطهير دون ما سواه انتهى هذا تمام الكلام فيما يتعلق بالمستعمل من حيث انه مستعمل (وأما الكلام) باعتبار ملاقاته لغيره فليس

(١) قد مر انه يدل على هذا الفرق قوله صلى الله عليه وآله اذ استيقظ أحدكم فلا يدخل يده

الانا، حتى يسلها (بخطه قدس الله نفسه)



ان القائلين بالنجاسة اختلفوا في حكم ما أصابته النجاسة فالتشديد في جميع كسبه ومن أخر عنه كما في (الروض) ان حالها حال المغسول قبلها فيلزم التعدد ان كانت من النجاسة الاولى وان كانت من الثانية قصت واحدة وهكذا واليه ذهب في (المتصرو شرح الالفية) واستحوذ في (الروضة) ويحتمل ان يكون مراد المصنف كما في (الروض) وقال في (الروضة) هذا يتم فيما يغسل مرتين لا لخصوص النجاسة أما المخصوص كالولوغ فلا لان النجاسة لا تدعى ولوغاً ومن ثمة لو وقع لهما في الاناء بشر الولوغ لم يوجب حكمه تأمل فانه ربما دق (ووجه) هذا القول ان الحل للمغسول تضعف نجاسته بعد كل غسلة عليه كما في (شرح الالفية) وان لم يظهر ولهذا يكفي من العدد ما لا يكفي قبل ذلك فيكون حكم النجاسة كذلك لان نجاستها مسببة عنه فلا يزيد حكمها عليه (وقيل) ان حالها حال المغسول قبل الغسل فيلزم التعدد فيما لو أصابته غسالة ما فيه التعدد سواء فيه ماء النجاسة الاولى والثانية كما في (نهاية الاحكام) وظاهر المصنف هنا وفي (الارشاد) ووجه ان المعنى القائم بالنجاسة قام فيها فليحتمل حكمه واختار في (المعالم) أجزاء النجاسة الواحدة مطلقاً وقوله عن بعض المعاصرين وقواه الاستاذ لان المدار في التعدد على الاسم وليس حاصلها فيما نحن فيه (وقال) الاستاذ الشريف دام ظله العالي انها كالحل بعدها كما احتمل في (نهاية الاحكام) فان كان طاهراً فهي طاهرة كما النجاسة الثانية فيما يجب فيه مرتان وأما ما يجب فيه مرة فانها طاهرة أبصاً وهذا القول نسب في (الروض) الى (الخلاف) وقد تقدم نقل عباراته (ونسب في (الروض) وغيره القول بأنها كالحل بعد الغسل كله فاء النجاسة طاهر مطلقاً سواء في ذلك الاولى والثانية والثالثة الى السيد والشيخ والمجلى وجماعة وقد تقدم نقل عباراتهم فالتلحظ (وقيل) انها كنفسها قبل الغسل وان حكم بطهارة الحل بأن (لأنه خ ل) ترامت لا الى نهاية وهذا هو القول السادس الذي ذكرناه آنفاً (وهناك) خلاف آخر للقائلين بالنجاسة (فمعض) ان المستعمل ينحس بالاتصال والانفصال مطلقاً (وقيل) بالطهارة حين الاصابة والنجاسة حين الانفصال (وقيل) باختلاف الوورد (وقيل) باختلاف الفسلات ويعلم القائل بكل قول مما مر (ويبقى) الكلام فيما اذا أرادوا من الانفصال فهل المراد به الانفصال عن جميع أطراف الجسم التي تنجس بمضه أم لا (بيان ذلك) في عنوان المثال انه لو تنحس رأس المارة مثلاً أو أعلى الباب الكبير أو رأس زيد وأردنا ان يغسل مثل ذلك فان النجاسة تارة تنفصل عن أسفل المارة وأسفل الباب وعن قدم زيد وتارة عند الأسفل أن ثم تمامه كما هو الشأن في غسل الجنابة بالماء القليل وتارة تنقطع أو تنجف قبل ذلك فلا ريب ان المنفصل عن تمام الجسم نجس وما جفت عنده أو انقطعت اليه فالظاهر نجاسته (ويبقى) الكلام فيما قبل ذلك فيحتمل ان يكون طاهراً كما هو الشأن في غسل الجنابة عند من يرى ان ماء الجنابة لا يرفع الحدث ويحتمل النجاسة ولعله بعيد فليأمل جيداً (والقائلون بالطهارة) اختلفوا أيضاً على أقوال ثلاثة (بعض) ان ذلك على سبيل العفو وقد نقل هذا في (المدارك) ولم أجد أحداً صرح بذلك هنا ثم صرح في (الخلاف والذكرى) ان ماء الاستنجاء مفعونه وسنين ان القائل به هناك نادر وان الاجماع على خلافه (الهم) الا ان يراد بالعفو العفو في أصل الحكم بالطهارة لانه نجس عني عنه فأمل (وآخرون) على انه كرافع الحدث الا كبر كافي (المغنى والوسيلة) وفيهما كما سلف ان رافع الاكبر لا يرفع حدثاً ولا خبثاً فيكون هذا الماء الملووب الطهورية عندهما كالكية وهو بالنسبة الى الحدث مسلم وعلى ذلك ينزل قول كل من قال بالطهارة للاجماع الذي في (المعتبر والنهض) وقد اعترف بهذا الاجماع

عدا ما الاستنجاء فانه طاهر (متن)

جماعة كصاحب (المدارك والمالم والذخيرة) وغيرهم كما يأتي (وأما) بالنسبة الى ان غلبت فيه غير مسلم بل الظاهر من كل من قال انه طاهر مزيل للخبث كما يأتي في ماء الاستحشاء وقال في (الخلاص) الماء المستعمل في الطهارة يجوز استعماله في غسل النجاسة بل لا تحرمه في الفرق بين المغو والطهارة بعد الاجماع على عدم رفع الحدث به الا ازالة الخبث (ومعنى) انه باق على الطهورة وهذا القول بهذا اللفظ الشامل لرفع الحدث قد علمت انه قه في (المدارك) واليه تشير عبارة (نهاية الاحكام) حيث قال فيها ولا يرفع به الحدث عند القائلين بالتنجيس (وربما) ظهر من (الدروس) قول المرتضى وأتباعه حيث جملة قسبائه فقال وكراغ الحدث الا كبر على قول وطاهر اذا ورد على النجاسة على قول انتهى (ويشني) ان يكون أراد بقوله وكراغ الحدث الا كبر انه غير مطهر والا فالتبديد ممن يقول بأن رافع الا كبر مطهر من الحدث وان يكون أراد بقوله وطاهر على قول انه مطهر حتى تصح المقابلة وعلى هذا يصح لصاحب (المدارك) أيضاً ان يجعل القول بالطهورة قسباً لقول بأنه كراغ الا كبر ويندفع عنها ما أوردها عليها فيما سبق (فتأمل جيداً) وعلى كل حال فالغفو والطهورة قولان نادران لم نعرف قائلًا بأحدهما هذا ان أريد بالطهورة ما يشمل رفع الحدث كما هو مفاد اللفظ وان أريد بها خصوص ازالة الخبث كان القائل بهذا القول جميع من قال بالطهارة على الظاهر الا الصدوق والطوسي ولم يكن هناك قائل برفعه الحدث الا ما لا يظهر من (النهاية والدروس) وقد بقي في الماهي شيء وهو انه على القول بنجاسة الفسالة مطلقاً اذا أكمل عدد الفسالات وطهر المحل اجماعاً فالذي يتفصل منه في المرة الاخيرة بنفسه بحسب المتعارف فالظاهر نجاسته ويجب المصير بحسب (بقدرخ) المتعارف على ماسنينه من انه لا بد من المصير في غسل التوب (ويبقى) الكلام في الباقي في المحل هل هو طاهر أو مغفور عنه أو نجس والمعروف بينهم انه طاهر ولو خرج منه ماء بعد ذلك بمصر أو استرسل من قبل نفسه (فتأمل) وتفتيح هذه المباحث من متفرقات هذا الكتاب نسأل الله جل وعز بمحمد وآله صلى الله عليه وآله أن يمن علينا بأكاله وكأله انه أرحم الراحمين ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ عدا ماء الاستنجاء ﴿ للذكر والدبر كما صرح به المحقق الاول والثاني والشهيدان وأبو العباس وصاحب (المدارك والمالم والدلائل) وغيرهم وهو مذهب الاصحاب كما في (جامع المقاصد والمدارك) ومقتضى اطلاق النص وكلام الاصحاب كما في الذخيرة من البول والعائط فما كان من الدم والقيح فقط فليس ماء استنجاء كما في (نهاية الاحكام والذكرى) وغيرهما ولا فرق بين المتعدي وغيره كما صرح به الشهيدان والكركي والميسي وأبو العباس والاردبيلي وصاحب (المالم والمدارك والدلائل) وفي هذه الثلاثة (وجامع المقاصد والمسالك والمبدية والجمع) استثناء ما اذا كان قاحشاً وفي (المدارك والذخيرة) ان عدم الفرق ظاهر اطلاق النص وكلام الاصحاب ولا بين الطبعي وغيره كما في (جامع المقاصد والمدارك) (والذخيرة والدلائل) وفي الاخيرة استتراط الاعتقاد في غير الطبعي ولا يفرق في الاخبار وكلام الاكثر بين الفسلة الاولى وغيرها كما في (شرح الفاضل ونص السرائر والتذكرة) وخص (بالخلاص) بالفسلة الثانية وفي (السرائر) الاجماع على خلافه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ فانه طاهر ﴾ كما في (الخلاص) في موضعين (والجامع) على ما قبله والشرائع والتذكرة والارشاد والدروس وجامع المقاصد

مطهر (متن)

(وشرح الالفيه وتعليق الارشاد وكشف الالباس والميسية والمجمع والمدارك) وغيرها وهو الظاهر من (المتن) والوسيلة) لانه سوى فيما بين المستعمل في ازالة النجاسة ورافع الاكبر ومن (المتن) عبارات (المسوط والنهاية والسرائر ومصباح السيد) يحتمله كما في (شرح) الفاضل (وقال في المنتهى والمهذب البار) صرح الشيخان به وفي (كشف الالباس وجامع المقاصد) نقل الاجماع على الطهارة وفي (المدارك) حكى نقله وظاهره دعواه على القدر المشترك وفي (السرائر والدلائل والذخيرة) الاجماع على ذلك أي على القدر المشترك ومن السبب ان المحقق الثاني في (تعليق الارشاد) وصاحب (الروض والدلائل) وغيرهم نسبوا الى (المنتهى) القول بالطهارة وانه ادعى عليه فيه الاجماع والموجود في (المنتهى) بعد التبع ما (نصفه) عني عن ماء الاستنجاء اذا سقط منه شيء على ثوبه أو بدنه وصرح الشيخان بطهارته (انتهى) وفي (المنتهى) والذكرى (البیان) والتصریح بالغو ونسبه في (المهذب البار) الى السيد في (المصباح) قال قال السيد (المرتضى) في (المصباح) لا بأس بما ينضح من ماء الاستنجاء على الثوب والبدن (قال في المهذب) هذا صريح في الغو وليس بصريح في الطهارة (انتهى) وأنت تعلم ان عبارة السيد هذه محتملة للامرين كما في (شرح الفاضل) وحكى الشهيد في (الذكرى) والمحقق الثاني في (جامع المقاصد) انه قال في (المعتبر) ليس في الاستنجاء تصريح بالطهارة وانما هو بالغو وفي (الروض) (والمهذب في المعتبر) هو عفو قال الفاضل البهائي وصاحب (المدارك) لم تقف على ذلك في الكتاب المذكور بل قال في (المدارك) ان كلامه كالصريح في الطهارة وفي (المهذب والدلائل) يفهم ذلك من قوله في الاستدلال على الطهارة ان اجتنابه شاق فيسوغ العفو عنه (انتهى) وأنت خير بأن الشهيد والكركي صرحا بأنه صرح بذلك وفي (المهذب) أيضا نسب العفو الى نص (الشرائع) مع ان صريح (الشرائع) الطهارة وقد تمتعت (المعتبر) غير مرة فما وجدت ما يناسب ما نحن فيه الا قوله وأما طهارة ماء الاستنجاء فهو مذهب الشيخين (وقال) علم الهدى في (المصباح) لا بأس بما ينضح من ماء الاستنجاء وكلامه صريح في الغو وليس بصريح في (الطهارة) وتبدل على الطهارة ما بواه الاحول الى ان قال ولان التفصي منه عسر فشرع العفو دفعا للعسر ويحتمل أن يكون من قال بالغو أراد العفو في أصل الحكم بطهارته لا انه نجس كذا ذكر بعض مشائخنا (قلت) يستبعد جدا ارادته من (المنتهى) وغيره وفي (المدارك) انه يفهم من (الذكرى) حيث قال مد قل الاقوال في الطهارة والغو ان مرادهم بالغو هنا عدم الطهورية لا انه نجس معفو عنه وفي (حاتية الشرائع وحاشية الارشاد) للكركي انه عند القائل بالغو نجس معفو عنه وردده في (المدارك) بأن اطلاقهم العفو يقتضي جواز مباشرته مطلقا انتهى (وقال في جامع المقاصد) يلزم القائل بالغو أحد الامرين اما عدم اطلاق العفو عنه أو القول بالطهارة لانه اذا جاز مباشرة مطلقا لم يأتى بالامر الاول وهو خلاف الظاهر من الخبر وكلام الاصحاب قوله قدس الله روحه ﴿ مطهر ﴾ أي من الحدث والنجس كما في (مجمع) الاردبيلي وظاهر (جامع المقاصد) وقد سمعت ان بعض من قال بطهارة ماء النسالة يلزمه القول بالطهورية وفي (الذكرى) ان الفائدة تظهر باستعماله فانه على الطهارة مطهر من النجس والحدث لمعوم ما دل على ذلك في الماء الطاهر من غير معارض بخلافه على العفو (وقريب) منه ما في (المهذب البار) فيكون معقد الاجماع عندهما غير

مالم يتغير بالنجاسة او يقع على نجاسة خارجة والمستعمل في الاغسال المندوبة مطهراً جماعاً  
ويكره الطهارة بالشمس في الآنية (متن)

ماء الاستنجاء وفي (المعتبر والمتقى) الاجماع على عدم جواز رفع الحدث فيما تزال به النجاسة مطلقاً  
(قال في المدارك والمآل والنخبة) بعد قل حكاية هذا الاجماع فتتصرف الشرة في جواز ازالة  
النجاسة بها ثانياً ثم رجح في (المدارك) الجواز انه قل في (المآل والنخبة) ان الكل متفقون على  
انه لا ينجس ما يلاقيه ولا يجب غسل ما يصيب الثوب والبدن وغيرهما منه وهذا الاجماع الاخير  
ظاهر من (جامع المقاصد والمدارك) كما عرفت ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ مالم يتغير  
بالنجاسة ﴾ هذا الشرط صرح به جميع الفقهاء الا من شذ وفي (شرح الفاضل) كانه لا خلاف فيه  
ويرشد اليه ما في الملل من مرسل الاحول وفي (المجمع) للمقدس ان هذا الشرط غير ظاهر وفي  
(البيان) هي عن ماء الاستنجاء ما لم يتلوث بالنجاسة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾  
﴿ أو يقع على نجاسة خارجة ﴾ هذا صرح به الشيخ والمحقق والشيد وغيرهم وفي (شرح  
الفاضل) كان لا خلاف فيه والارديلي قال هذا غير بعيد واشترط في (الذكرى وجامع المقاصد)  
(والدلائل) عدم خروج دم من السيلين متصل بالحدثين ونسبه في (المدارك والنخبة) الى جماعة  
من الاصحاب وانه أحوط وفي (المدارك) للتوقف بحال وفي (المآل) بعد ان ذكره وذكر غيره قال  
وللنظر في بعضه بحال ويظهر من (المجمع) انه لا يعرف وجهه واشترط الكركي والمبسي وصاحب  
(الروض) والفاضل ان لا يتفصل منه أجزاء من النجاسة بمنازعه ونسبه في (المدارك والنخبة) الى  
جماعة من الاصحاب وانه أحوط (قال) وللتوقف فيه بحال وكذا يظهر من (المآل) والارديلي  
قال انه غير ظاهر وان الظاهر ان لا ينفك عن الاجزاء واشترط في (الذكرى) عدم الزيادة في  
الوزن وفي (نهاية الاحكام) اعتبره في مطلق النجاسة واستظهره في (الروض) وفاته في (جامع  
المقاصد والدلائل) واستبد به في (المدارك والنخبة) وذكر الفاضل عدم سبق اليد الماء ونسبه في  
(جامع المقاصد والدلائل) واستبد به في (المدارك والنخبة) وذكر الفاضل عدم سبق اليد الماء ونسبه  
في (جامع المقاصد والنخبة) الى الفيل (ورداه) كصاحب (الروض) وبقي الاشكال فيما اذا وضع  
يده المتحكة على ما على المخرج من الفائض ثم غسلها فاستنحى فانه يبي على ان النجاسة هل تقبل الشدة  
والضعف (أولاً) قال الاستاذ ولعل الأقوى عدم القبول لكن دخوله تحت أدلة المفوض محل تأمل  
(قال) أما لو وضع يده الطاهرة فتلوث فرفضها ثم وضعها فاستنحى كان من النجاسة الخارجية  
﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ والمستعمل في الاغسال المندوبة مطهراً جماعاً ﴾ قد سلف ان  
هذا الاجماع حكاه في (التذكرة) ونهى عنه الخلاف في (الفنية والخلاف) وعن أحد في روايتان  
(وقال) المفيد التجب عنه أفضل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويكره الطهارة  
بالشمس ﴾ كما صرح بذلك (نص على ذلك خ) جماهير الاصحاب وفي (الخلاف) الاجماع على كراهة لوضوء  
به اذا قصد ذلك وفي (النخبة) قل الشهرة ووافق الشافعي ونهى الكراهة أحمد ومالك وأبو حنيفة  
والاوضح ان الكراهة كراهة ارتداد لا عبادة وإس البرص مقلوناً حتى يتوهم حرمة الاستعمال كما في  
(جامع المقاصد) ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ في الآنية ﴾ كما في (النهاية والسرائر) وكتب المحقق

وتفسير الميت بالمسخن بالنار (متن)

(والتحرير والتذكرة والارشاد والبيان) وكثير من كتب الفقهاء وأطلق في (المبسوط واخلاف) مع قتل الاجماع على الاطلاق في (اخلاف) واليه مال في (المجمع) وفي (التذكرة والنهاية) لأكراهة بالشمس بالانهار الكبار والصغار والمصانع اجماعاً وحكم في (المسالك) بعدم الفرق بين كونه ماء الآنية وعدمها واستظهره في (جامع المقاصد والروض والدلائل) ولم يحكم بشيء في (الذخيرة) وفي (المجمع) لا يبعد تخصيصه بما دون الكر (واليه) مال الاسناد في (حاشية المدارك) قال لان الحكم ورد عن الرسول صلى الله عليه وآله والماء الكثير في ذلك الزمان كان نادراً ونص المصنف في (التذكرة) والشهيدان والعليان وأكثر المتأخرين على عدم الفرق في الاواني بين المنطبعة وغيرها وهو ظاهر اطلاق (المبسوط) والتحرير) وغيرها واحتل في (المتن) ونهاية الاحكام (الاختصاص بالاواني كالحديدة والرصاص والحجارة دون ما صفا جوهره كالذهب والفضة بناء على استناد الكراهة الى ايراث البرص وانما يتحقق فيما ذكر وقوله في (التذكرة) عن بعض العامة وأشار المحقق الثاني والشهيد الثاني الى رده بأن خوف البرص حكمة لا يجب ثبوتها في سائر الافراد وظاهر الأكثر نص (البيان والتذكرة والمسالك والروض) بعدم الفرق بين البلاد الحارة وغيرها واحتل في (النهاية) (المتن) الاختصاص بالبلاد الحارة ونسبه في (التذكرة) الى الشافعي ونص المصنف في (النهاية) والشهيدان في (البيان والروض والمسالك) والعليان على عدم الفرق بين قصد التشميس وعدمه وهو ظاهر (النهاية) (١) وظاهر اطلاق (المبسوط) والشرائع والتذكرة والتحرير ان كان المراد بالشمس المتشمس وفي (جامع المقاصد والميسرة والروض) ان الفعل أولى من التفعيل (وأجاب) في (الدلائل) بأن المتشمس ما وضع في الشمس لا ما قصد تشميسه لكنه نص في (اخلاف والسرائر) (والجامع) على اعتبار القصد والتعمد وفي (اخلاف) الاجماع وقد سلفت عبارته التي قلدها وهو ظاهر أكثر عبارات (٢) لانه يوثق فيها بالتفعيل أو بالأفعال كما يقولون أسخن بالشمس وقطع الشهيدان والعليان كما استظهره في المتن (لانه قال الظاهر عموم التهيئ) يخ) بقاء الكراهة وان زالت السخونة ونسبه في (الذخيرة) الى جماعة من المتأخرين وفي (التذكرة) جملة احتمالاً وقد اقتصر في (المبسوط) (واخلاف) على كراهة الوضوء وفي كتب المصنف والمحقق (والاصباح والبيان) على الطهارة وفي (العتيق والهداية والذكري والميسرة) عليها وعلى المعجن كما في خبر السكوني وفي (السرائر) بعد ان ذكر ان ما أسخته النار لا يكره استعماله على حال (قال) وما أسخته الشمس بمحل جاعل في ماء وتعد لذلك فانه مكروه في الطاهرتين وهذا نص أو كائن على عدم الكراهة في غير الطاهرتين من الاستعمالات وهو الظاهر من (النهاية والمهذب والجامع) قال في (النهاية) ويكره استعمال الماء الذي أسخته الشمس في الاواني في الوضوء والنفل من الجنابة وكأن الغاضل لم يلحظ آخر العبارة والا لما قال وأطلق الاستعمال في (النهاية) النخ وقطع في (جامع المقاصد والمدارك والذخيرة) بعدم الكراهة مع عدم غيره وفي (الروض) ان الكراهة لم تزل وان وجب استعماله عتياً لفناء العلة مع احتمال الزوال ﴿وقوله قدس الله تعالى روحه﴾ ويكره تفسير الميت بالمسخن بالنار

(١) حيث قال أسخته الشمس (منه) (٢) ما عدى التذكرة فانه اتى فيها بالفعل (منه)

الامع الحاجة وغسالة الحمام لا يجوز استعمالها (من)

لمجاء كما في (الغلاف والتمهي والدلائل) وفي (المراسم) فإنه يفتره وفي (جامع المقاصد) أن فيه تناولاً بالحلم وأنه يعد بدن الميت لخروج شيء من النجاسات وكره أحمد المسخن بالنجاسة للخوف من حصول نجاسة فيه وكره مجاهد المسخن في الطهارة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (الامع الحاجة) كمال البرد بحيث لا يتمكن الناسل حينئذ من استعمال الماء البارد أو يكون على بدن الميت نجاسة لا يقطعا إلا الماء الحار كذا قال في (الغلاف) (١) وجعل المسألة اجماعية وفي (الذكرة ونهاية الاحكام والبيان) استثناء خشية الناسل من البرد وقوله في (المعتبر) عن الشيخين وفي (الروض والمساك) وفاقاً (لوسيلة) استثناء الضرورة وتغيرها بخوف الناسل على نفسه من البرد وفي (التحرير والذكرى) الا لضرورة الا أن في (الذكرى) ضرورة الناسل وعن (المهذب) مافي (الغلاف) وزيادة تليين أعضائه وأصابه وأطلق في (الشرائع والارشاد) الكراهة كما في الروايات وفي (المقنعة) ويكره أن يجمي الماء بالنار فإن كان شتاء شديد البرد فليس له لقليلاً وهذه البارة يستفاد منها الاقتصاد على قدر الضرورة وربما ظهر من الصدوقين في (الفتية والرسالة) خوف البرد على الميت (قال في الرسالة) على ما قل ولا تسخن الماء الا أن يكون شتاء بارداً فوقي الميت مما توفي منه نفسك (وقال في الفتية) وفي خبر آخر الا أن يكون شتاء بارداً فوقي الميت مما توفي منه نفسك وهذا قد يظهر منه ذلك ان علق قوله فوقي بالاستثناء وان علق النهي افاد انك جنب الميت مما يجنبه نفسك من التشوم ويؤثر الجسد المؤدي بالميت الى الاستعداد لخروج النجاسة كذا قال الفاضل في شرحه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (الامع الحاجة) لا يجوز استعمالها ﴿ يعلم ان المراد بغسالة الحمام مخصوص الجية كما صرح به في (السرائر وشرح) الفاضل وفي (النهاية) الماء المستنعم ومنه مافي (الروض) الا انه زاد المنفصل عن المنفصلين وفي بيض الاخبار ولا تقتسل من البثر التي يجمع فيها ماء الحمام فماء الحمام قبل الاجتماع مشكوك في اندراجه تحت الاداة وكلام الاصحاب فتحمل جميع العبارات التي لم يصرح فيها بالجية ولا بالاتحاد على ذلك وقد اختلفت عبارات الاصحاب ففي (النافع والمعتبر) والذكرة ونهاية الاحكام والارشاد والبيان) وغيرها عدم جواز الاستعمال الامع العلم بخلوها عن النجاسة كما هنا وترك هذا القيد في (الفتية ورسالة علي بن بابويه والنهاية والسرائر) (واتحري) وغيرها بل في (النهاية والسرائر) لا يجوز استعمالها على حال ولعل الاطلاق منزل على التقييد كما صرح به الفاضل في شرحه (وهذا) الحكم أعني المنع من الاستعمال نقل عليه الاجماع في (السرائر) وأنه وردت به روايات ممتدة قد أجمع عليها وأعرضه في (المعتبر) أنا لم تقف على رواية بهذا الحكم سوى روايتين أحدهما مرسلة والاخرى مرسلة ضعيفة بآين جمهور (قال) فأين الاجماع وأين الاخبار المتقدمة ونسب في (الذكرى) الى الصدوق والشيخ وكثير من الاصحاب والتعليل في الاخبار نص في أن علة النهي نجاستها كما في (شرح الفاضل) انتهى وقد صرح بنجاستها في (المعتبر) (والارشاد) ونقل الشهرة عليها في (حاشية الارتداد) للكركي (والروض والكفاية) وفي (الروض) وقد ادعى عليه ابن ادريس الاجماع (اتى) وعلى قول النخعي أن الظن كاف في ثبوت النجاسة ثبت

(١) في كتاب الخنزير (منه)

الام مع العلم بخاوها من النجاسة والمتخلف في الثوب بعد عصره طاهر فان انفصل فهو نجس (الفصل الرابع) في تطهير المياه النجسة اما القليل انما يطهر بالقاء كر دفعة عليه (متن)

نجاستها عنده ونسبه في (جامع المقاصد والذخيرة) الى القيل ثم ضمه في (جامع المقاصد) وقال الذي يقتضيه النظر انه مع الشك في النجاسة تكون على حكمها البابت لما قبل الاستعمال وان كان الاجتناب أحوط (اتهي) وفي (المتحى) الحكم بالطهارة وبتمه الارديلي في (المجمع وصاحب المعالم والدلائل) (والروض) الا ان فيه ان لم يثبت الاجماع على خلافه ونسب الفاضل في شرحه القول بالطهارة الى (المعتبر) والموجود في (المعتبر) مانعه ولا يقتل بفسالة الحمام الا أن يكون يعلم خلوها من النجاسة ثم استدل بأخبار المروي عن أبي الحسن الاول عليه السلام وبأنه ماء مجتمع من مياه نجسة فيقى على نجاسته ثم انه رد ابن ادريس بما عرفت والظاهر ان رده ذلك متوجه الى دعواه الاجماع والاخبار المستددة هذا وفي (نهاية النهاية خ) (لاحكام) صد أن ذكرنا قلناه عنه (قال) وفي رواية لا بأس به وربما ظهر ذلك من (الذكرى) وقال في (جامع المقاصد) ان عبارة المصنف هنا لا تنافي مافي (المتحى) واحتمل الاستاذ الشريف أيده الله تعالى الطهارة قال لا سيما اذا اتصلت بالماء المنيث في أرض الحمام المتصل بما في الحياض المتصل بالمادة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ - (والتخلف في الثوب بعد عصره طاهر) قال الفاضل قوي المصير أو ضعف لطهر المحل (اتهي) وقد تقدم نقل الاقوال في المسألة (١) وان وجب غسله مرتين فالظاهر هو التخلف بعد العصر الاخير ان أوجبناه والا فهو المتخلف من الغسلة الاخيرة فان انفصل الطاهر المتخلف بالعصر مرة أخرى فهو نجس عند المصنف لانه ينحس عنه بالانفصال وان انفصل بصب الماء عليه (قيل) انه نجس أيضا كما مر وتعمه عبارة المصنف (وقيل) ان حكم بطهارة المحل فالتخلف طاهر وان انفصل بعد العصر وقد أشرنا الى ذلك فيما سلف وفي (جامع المقاصد) استظهر ان هذا الحكم عند المصنف محتص بالنسل يقتضي لحصول الطهارة فلو غسل زيادة على الوصف كلف ماء الفسالة الزائد طاهراً لئلا يلاقيه للمحل في حال النجاسة مع امكان ان يقول بنجاسته أيضا لانفصال شيء من التخلف في المحل معه وهو بعيد مع ان الاصل العدم

#### في الفصل الرابع في تطهير المياه النجسة

﴿قوله قدس الله روحه﴾ - (أما القليل فانما يطهر بالقاء كر) هذا الحصر منه بناء على مذهبه من أن الكرية متبرية في عصية الجاري والراكذ وماء المطر بمنزلة الجاري كذا في (شرح الفاضل) وقد مر أن الطاهر من المصنف هنا كما هو صريحه في جملة من كره ان ماء المطر لا يشترط فيه الكرية وفي (جامع المقاصد) انه بالنسبة (بالضافة خ) الى اتمامه كذا - ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ - ﴿دفعة عليه﴾ والدفعة عرقية كما في (جامع المقاصد) والحاشية نائسة (٢) - (المدارك) ومعناها وقوع جميع اجزاء الكر في زمان قصير بحيث تصدق الدفعة العرقية كما صرح - (مدارك) والشاهد الثاني

(١) لان بعضهم يقول بأن المستعمل (الماء خ) ينحس بمجرد الاصابة وبصه انه ينحس بالانفصال الى آخره (٢) (٢) والحاشية الميضية والمسالك والروض والمدارك ومعناها الخ (كذا في نسخة مقابلة على نسخة الاصل)

لأتمامه كرا على الاصح (متن)

واعتبرت الدفعة في (الشرائع والتهنئ والتذكرة والتحرير والارشاد والدروس وجامع المقاصد والحاشية الميسرة وحاشية المدارك) وهو المنقول عن ظاهر أبي علي وربما ظهر ذلك من (المسالك) وبه صرح الاصحاب وورد به النص (١) كما في (جامع المقاصد) وهو المشهور كما في (المسالك والروضة) وأطلق في (الخلاص والمعتبر والذكرى والبيان واللمعة) حيث عبر في بعضها بالاقاء وفي بعض باللاقاة وفي (الروض والروضة والمدارك) قوى عدم اعتبارها وفي المجمع للمولى الاردبيلي ما أجسد وجه اختيار الدفعة ولا افاضل بها صريحاً (وقال) الأستاذ في حاشيته وحكم العلامة بالاكفاء في تطهير القدير باتصاله بالتدبير البالغ انما هو في صورة تساوي السطوح والانحدار لا ابقاء الكر والانصباب من فوق ومن ثم استشكل في جريان حكم الحلم في غيره (قال) ولعله الى ذلك نظر الشيخ علي حيث صرح بطهارة القليل بوصول الماء الجاري اليه واتصال المادة (قلت) وبذلك يجمع بين كلام المصنف لانه في (التهنئ والتحرير) اعتبر الدفعة كما عرفت وحكم بما تطهير القدير النجس باتصاله بالتدبير البالغ كرا وحكم في (المعتبر والتذكرة والذكرى) بتوقف الطهارة في الدفعة على المازجة ونسبه في (الدلائل) الى (التهنئ) والموجود فيه ظاهراً عدم التوقف كما يأتي وفسر المازجة الفاضل بأنها اختلاط أكثر الأجزاء بالأكثر أو الكل بالكل وحكم المحقق الثاني والشهيد الثاني بعدم التوقف بل في (جامع المقاصد) ليس للاعتزاج مطلقاً معنى محصل كما يأتي وهو "مر" (النهاية) (والتحرير والتهنئ) وهو الذي يقتضي به اطلاق الاكثرين حيث اعتبروا اقاء الكر ولم يتنزلوا شيئاً وهو المشهور كما في (الدلائل) وربما ظهر من بعض الاكفاء بالمزج فيما نحن فيه وفي غيره (قال في حاشية المدارك) والاكفاء بالمزج من غير اعتبار الدفعة في خصوص المقام فيه أمل أيضاً (قال) الفاضل محتجاً على عدم التوقف فيما نحن فيه انه لا بد حين وقوعه من الاختلاط اما ان نجس الطاهر أو يطهر النجس أو يقيان على حالهما الاول والثالث خلاف ما أجمع عليه فيبقى الثاني وإذا طهر المختلط طهر الباقي اذ ليس عندنا ماء واحد في سطح واحد تختلف أجزاؤه طهارة ونجاسة بلا تغيير وأيضاً لا خلاف في طهر الزائد على الكر اضماً كثيراً باقاء كره عليه وان استهلكه وربما كان نسبة ما يقع فيه الاختلاط منه ومن أجزاء النجس كنسبة ما يقع فيه الاختلاط بين القليل والكثير عند أول الاتصال فاما ان يقال هناك انه تطهر الأجزاء المختلطة ثم هي تطهر ما جاورها وهكذا الى ان يطهر الجميع فكذا فيما فيه المسئلة واما أن لا يحكم بالطهارة الا اذا اختلط الكر الطاهر بجميع أجزاء النجس ويحكم ببقائه على الطهارة وبقاء الأجزاء النجس المختلطة من النجس على النجاسة الى تمام الاختلاط (وقد عرفت) انه ليس لنا ماء واحد في سطح مختلف أجزاؤه بلا تغيير وأيضاً الماء جسم لطيف قسري فيه الطهارة سريان النجاسة ولا دليل على الفرق انتهى (قال) الأستاذ وهو كلام متين غير ان الأصل ينهيه \* قوله قدس الله روحه \* (لأتمامه كرا) الاصحاب في المسئلة على أقوال ثلاثة (الاول) عدم التطهير وهو خيرة (الخلاص والشرائع والمعتبر والتهنئ والنهاية والتذكرة) (والذكرى والدروس والبيان والمدارك) وغيرها وهو المنقول عن الكتاب وقول المتأخرين كما في

(١) الله اراد بالنهي قوله عليه السلام الماء يطهر ولا يطهر (منه قدس سره)



ولا بالنبي من تحته واما الكثير فاما يطهر بذلك ان زال التنيد والواجب القاء كآخر (مثنى)

(جامع المقاصد) وقول الاكثر كما في (الخير) وأكثر المتأخرين كما في (المدارك) والاشهر كما في التذكرة (الثاني) التطهير (الطهارة خل) ان تم بطاهر كافي (الوسيلة) قال اذا لم يبلغ كرافحس أمكن تطهيره بكثر الماء الطاهر حتى يبلغ كرا وله عيرة أخرى مثلاً قد سلف فيما مضى قلها ونسبه في (الذكرى) (وجامع المقاصد) الى بعض الاصحاب وفي (اللائل والمدارك) له ابن حمزة والفاضل هو ابن حمزة (الثالث) انه يطهر بتمامه بطاهر أو نجس كرا كما في (رسايت) السيد (والمرام والسرائر والمذهب) (١) (والجواهر والاصباح والجامع البسيط) في وجه وفي (الايضاح) انه ثابت للاجماع المنقول بعد ان قال أولاً ان الاول أصح وهو خيرة (اللائل وظاهر جامع المقاصد) وفيه انه مذهب أكثر المحققين (وادعى) عليه في (السرائر) الاجماع (واستدل) عليه فيها بقوله صلى الله عليه وآله اذا بلغ الماء كرا لم يحصل خبثاً (قال) وهذا انظر بجمع عليه (ورده) المحقق بأن لم نثر عليه في كتب الاصحاب ونوجد كان نادراً بل ذكره السيد في مسائل منفردة وبه اثنان أو ثلاثة من اتباعه فدعوى الاجماع غلط والسيد والشيخ قتاده مرسل (وأما) المخالفون فلم أعرف به عاملاً سوى ما يحكى عن ابن حي (٢) وهو زيدي متقطع المذهب ثم تعجب من دعواه اجماع المخالف والمؤلف (ورده في الروض) أيضاً بأن هذا الفاضل لا يتعاضد في دعواه مما يتطرق اليه القدح وقد طعن فيه بذلك جماعة من فضلائنا من أهل عصره وغيره (قال) الا انه غير منكور التحقيق (وقال) ان الحديث الذي صححه العامة وأنتمهم وحفاظهم اذا بلغ الماء قلتين لم يحصل خبثاً انتهى (ثم) اختلفوا في معناه وقد تعرض لبيان معناه الكركي وغيره (قال) الاستاذ على القول بالانحسام يمكن تسرية الحكم الى المضاف الى التسميم (بالمضاف خل) **قوله قدس سره** « ولا بالنبي من تحته » قال في (جامع المقاصد) هذا الحكم مشكل ويمكن حمله على نبي ضعيف يترشح ترشحاً أو نبي لامادة له فلو نبي ذو المادة من تحته مع قوة وفوران فلا شبهة في حصول الطهارة وفي (الحواشي) المنسوبة الى الشهيد ان كان النبي على سبيل التدريج لم يطهر وان كان دفعة طهر (وقال في الخلاف) يشترط في تطهير الكر الورود قال وهذا أشبه بالمذهب (وقال في المبسوط) لا فرق بين ان يكون الطاري نابغاً من تحته أو يجري اليه أو يقبل فيه (قال في المتبر والمتهنى) بعد نقل عبارة (المبسوط) ان أراد بالنابغ ما يكون نبغاً من الارض (ففيه) اشكال من حيث انه ينحس بالملاقاة فلا يكون مطهر وان أراد ما يوصل اليه من تحته فهو حق وقال في (التذكرة) لو نبي الماء من تحته لم يطهره خلافاً للشافعي فانه لا يشترط في الطهر وقوعه كرا دفعة وعبارة (التحري) كعبارة الكتاب وفي (نهاية الاحكام) ولو نبي من تحته فان كان على التدريج لم يطهر (يطهر خل) والا طهر (وقال في الذكرى) « نبي الكثير من تحته كالقوارة » فترج طهره لصيرورتها واحداً اما لو كان ترشحاً لم يطهر لعدم كثرة الغلبة (وقال في البيان) والوردان كالنبي الجاري مع دوام الاتصال وتطهر المياه وغيرها برودها عليها وفي (الدروس) لو اتصل الواقع بالجاري اتحداً مع مساواة سطحها أو كون الجاري أعلى لا المكس ويكفي في الملو غوران الجاري من تحت

(١) نقل عن المذهب في المتعنى والفاضل (منه) (٢) قد عرفت مذهب ابن حي في الكر (منه)

فان زال والا فأخروه هكذا ولا يطهر بزوال التغير من نفسه او بتصفيق الرياح او بوقوع اجسام طاهرة فيه غير الماء فيكفي الكر وان لم يزل التغير به لو كان ولو تغير بمضه وكان الباقي كرا طهر بزوال التغير بموجه والجاري يطهر بتكاثر الماء عليه (متن)

الواقف \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ فان زال والا فأخروه هكذا ﴾ كافي (نهاية وتحريه) (وارشاده والدروس والبيان) وفي (جامع المقاصد) انما يجب اقاء كر آخر اذا تغير الكر الاول بالنجاسة فلو بقي على حكمه فالتغير كنجاسة متصلة به فاذا امتزج أحدهما بالآخر وزال تغير التغير حكم بالطهارة ولم يمتنع الى كر آخر (قال) وليس هذا بأدون مما لو تغير بعض الزائد على الكر وبقي الباقي كرا وتبمه على ذلك صاحب (المدارك) \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ ولا يطهر بزوال التغير من نفسه او بتصفيق الرياح او بوقوع اجسام طاهرة فيه غير الماء ﴾ كافي (المبسوط) (والمهذب والسرائر والشرائع والمتهى والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام وجامع المقاصد) وهو المشهور كافي (المتهى والخيرة) وأشهر القولين كافي (المدارك) وخالف في الجامع فقال انه يطهر بذلك بناء على ما ذهب اليه من أن الماء النجس يطهر بالانعام وهو في الحقيقة لازم لكل من قال بذلك كافي (المدارك) تبما للمعتبر (وقال) فيه وربما صار بعض الفائلين بعدم طهارة التمسك الى (الطهارة) هنا أيضا (انتهى) وفي (نهاية الاحكام) احتل الطهارة بالزوال من قبل نفسه وكانه لم يرد اختصاصه به والاستاذ مال الى ذلك في (الحاشية) قال لعله يظهر من التأمل من الادلة الدالة على النجاسة بالتغير من حيث دلالة اللفظ فن قوله اذا تغير الماء فلا تتوضأ بمحتل أن يراد ما دام متغيرا كما لو قال اذا قدت الماء قديم وصل بذلك التمسك لا يفهم منه ان بعد وجود الماء بعد ذلك التمسك يميز الصلوة به أيضا فتأمل انتهى (وقال) السافى يطهر بزوال التغير من نفسه لا بوقوع مثل المسك وله في التراب قولان مبنيان على انه مزيل أو سائر كذا في (التذكرة) وفي (شرح الفاضل) وان استترت الصفة الحادثة بالنجاسة بمسك أو زعفران أو نحوه ما لم يطهر قطعا وكذا لا يطهر بزواله بورود الماء عليه. الم يبلغ الوارد دفعة كرا وان زاد عليه الجميع الا على القول بطهارة الغليل باتمله كرا فيحتل الطهارة به كما يقتضيه اطلاق (المراسم والوسيلة والجامع) لان المجموع بعد الورود ماء كثير لم يتغير بالنجاسة فلا يحمل خبثا ويحتمل عدم كافي (السرائر) لان كثرة المورد عليه لا تنفع هنا لتغيره فلا بد من كثرة الوارد \* ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ فيكفي الكر وان لم يزل به لو كان ﴾ يريد انه لو أزال الاحسام الطاهرة التغير بالكلية لا انها ستره كنى الكر نظيره وان كان التغير السابق بالكر لا يزول لولا الاجسام الطاهرة كما في (التذكرة وجامع المقاصد) وغيرهما (قال في التذكرة) في خصوص هذه المسألة ما نصه وفي طهارة الكثير لو وقع في أحد جوانبه كر علم عدم شيئا. لا ترددها في المازجة كما تردد فيما لو زال التغير عنهم الكبر. لوزد العرضين (١) قال الفاضل والاهوى عندى الدم لانه سائر الامع العلم بالزوال لا خلا. تر عن اسم والون. قوله قدس الله روحه. والجاري يطهر بتكاثر الماء عليه. كما في (الشرائع والمعتبر والمتهى والتذكرة والدروس) وغيرها واستظهر في (جامع

(١) معناه انه لو كان الكر الذي تريد التطهير به ذا رائحة أو لون عرضيين وأقيناه دفعة على الماء

وتدافعه حتى يزول التغير والمضاف بالقاء كره عليه دفعة وإن بقي التغير مالم يسلبه الإطلاق  
فيخرج عنه الطهورة أو يكن التغير بالنجاسة فيخرج عن الطهارة وماء البثر بالنزح  
حتى يزوال التغير (متن)

المقاصد والمدارك) أنه يظهر بنوال التغير بأي وجه كان من دون توقف (١) على شيء (ثم قال) الكركي  
هذا منهم مبنى على المزج وليس له معنى محصل (قال) الفاضل ولا يرد عليه (٢) أنه إن استوعبه  
التغير أو كان الباقي أقل من الكركي ما اختاره من اعتبار الكرية لزمه أن لا يظهر بذلك لأن  
كل ما يتجدد منه أقل من الكركي فينجس وهكذا لا يقتضيه على اعتبار الدفعة في القاء الكركي المطهر  
بمعنى إيقاع الملاقاة بالأسر أو الأكثر دفعة عرفية (وقد عرفت أن معناها الاتصال وهو متحقق في الناجع  
(وأورد) عليه الاستاذ أدام الله تعالى حراسته أنه يلزم ألا يشترط الكرية في الجاري لأنه لا زال مصصوما  
بالمادة ومصلابها وهي تزيد من الكركي (ثم قال) الفاضل وأما منع الانهيار الكبير الذي تنبئ الكركي أو يزيد  
منه دفعة فلا إشكال فيه (ثم) ينبغي التبرع في الصبغ وربما ينبع الكركي فصاعدا متصلا إذ ربما  
ينقطع في البين فيكتشف عدم اتصال الكركي فالتجدد ينحصر إلى نبع الكركي كاشف عن الطهر بأول  
تجدده لا أنه إنما يظهر نبع الكركي بتمامه كما أن الراكد يظهر بأول القاء الكركي عليه نعم على اعتبار المجازة  
لا بد في التطهير من نبعه بتمامه ومما يجزئ (ثم) على ما أطلقه آقا من عدم طهر القليل بالنبع من  
تحت ينجس عدم طهر الجاري أيضا بالنبع من تحته إلا أن ينبع الكركي أو يزيد دفعة ويمكن تخصيص السابق  
بالنوع من الراكد لا إطلاق قول الصادق عليه السلام إن ماء الحمام كماء النهر يظهر بعضه بعضا (ثم قال)  
ويؤيد ذلك حكمه بطهر البثر بالنزح حتى يزول التغير ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (والمضاف  
الخ) قد قدم نقل الأقوال في المسألة في الفروع الثلاثة ﴿ تذييلان ﴾ (الأول) قال في الذكري  
لوطارت الذبابة عن النجاسة إلى الثوب أو الملاء فند الشيخ والمحقق عفو لسر الاحتراز ولمدم  
الجرم بقاء الرطوبة بلخافها بالهواء قال في (الذكري) هذا يتم في الثوب دون الماء واختار في  
(الخيرية) الطهارة للشك في شمولية هذا الفرد لاخبار نجاسة القليل ولأن الحكم بالعموم في سائر  
أفراد القليل إنما هو بضميمة عدم القائل بالفصل وهو غير جار في محل الخلاف وفيه ما فيه لأن  
العموم محقق والمعمل على العفو ودفع المشقة (الثاني) قال في (الذكري) لو غمس الكوز بمائه النجس  
في الكثير الطاهر طهر مع الامتزاج ولا يكفي المماس ولا اعتبار سعة الرأس وضيقه ولا يشترط  
أكثرية الطاهر نعم يشترط المكث لتحقيق الامتزاج وعلى القول بأن الاتصاف كرا مطهر يظهر هذا  
لو أنهم ﴿ قوله قدس الله تعالى سره ﴾ \* ﴿ وماء البثر بطهر بالنزح حتى يزول التغير ﴾ في هذه  
المسألة ثمانية أقوال (٣) فيما أجد (الأول) ما ذكره المصنف من النزح حتى يزول التغير وهو  
خيرة (المقته والمذهب والاصباح) وكسب المصنف (والموجز والبيان وحامع المقاصد والمجمع والمدارك)

النجس فزال التغير عن الماء النجس لمكان الرائحة العارضة في الكركي الواقع ولولاها ما زال التغير عن  
النجس فإن المصنف تردد في ذلك (منه قدس سره) (١) قد يقال إن زوال التغير بنفسه وتكاثر  
الماء عليه بمعنى واحد فيندفع عنه الاعتراض (منه رضي الله عنه) (٢) أي على المصنف (منه) (٣)  
ذكرها بهذا العدد الاستاذ في حاشية المدارك (منه رحمه الله)

وأوجب القائلون بنجاستها بالملافة نزع الجميع بوقوع السكر (متن)

والله مال في (الدلائل وحاشية المدارك) وهو مذهب أبي الصلاح ونسبه في (الختاف) الى القاضي وهو المشهور بين المتأخرين كما في (الدلائل) والقائلون بهذا القول منهم من قد علمت فيها سلف انه يقول بانفعال البر بملافة النجاسة ومنهم من قال بالعدم ونحن قصدنا هل خصوص هذا القول من أي قائل كان وفي (جامع المقاصد) انه يلزم القائل بدم الاتفعال الطهر بمجرد الزوال ولو من قبل نفسه وفي (المدارك) الاقوى قويا على القول بدم الاتفعال الاكتفاء بزوال التغير وعلى القول بالنجاسة يحتمل ذلك أيضاً قويا انتهى (وقال) الاستاذ في حاشية (المدارك) هذا القول أكثر القائلين بالنجاسة متحاشون عنه (الثاني) ما ذهب اليه السيد وأبو يعلى والصدوقان والشيخ في (التهذيب) وأبو جعفر محمد بن علي بن حمزة الطوسي (والحق في الشرائع) وتلميذه البوسفي سيف (كشف الرموز) انه ينزع الجميع فان تعدد لغزاته تراوح أربعة (الثالث) نزع الجميع فان تعدد نزع حتى يطيب قلبه صاحب (كشف الرموز) عن (المفيد) ولم أجده في (المنقحة) ثم هو مذهب الشيخ في (النهاية والبسوط) ونقله عنه أيضاً فيها في (الذخيرة) (الرابع) ما ذهب اليه في (النافع والمعتبر والدروس) انه لا يند العجز عن نزع الجميع يجب أكثر الامر من المقدور وزوال التغير واستحسنة البوسفي ويطهر منه نسبه الى المعلي والموجود والمقول عنه خلافاً كما يأتي (الخامس) لزوم نزع أكثر الامر من المقدور والزوال من أول الامر واليه ذهب أبو المكارم حمزة وظاهر الاجماع عليه وأبو عبد الله محمد بن ادریس ويحيى بن سعيد والشهيد في (الذكرى) وظاهر (اللمعة) حيث قال ولو تغيرت جمع بين المدد وزوال التغير وهو بوافق حيث يحمل على التداخل كما فهمه الشهيد الثاني وظاهره القيل به ولو كان المراد انه لا بد من المقدور بعد زوال التغير كان قولاً آخر نسبه في المختصر الى المتبر وهو احتمال بعيد (السادس) نزع أكثر الامر من قبالة مدد وفي غيره الجميع ومع التعدد التراوح وهو مذهب الشيخ والمعلي (والشيد الثاني في المالك) واستحسنه في مختلف لكن قل اس عليه دليل قوي واستوجه في (المدارك وفي السرائر) فان كانت الحاسة المغيرة غير منصوبة بمقدار فلو اوجب نزع الجميع غير خلاف لانه داخل في قسم ما لم يرد فيه نص وفي (الروضة) الاجود وحوب نزع الجميع فيما ليس له مقدار (الرابع) لزوم ما يزيل التغير أولاً ثم استيقاء المقدور بعده ان كان مقدراً والا للجميع وان تعدد التراوح وهذا نقله صاحب العالم عن بعض معاصريه وصاحب (المختصر) عن (المتبر) وفي (الذخيرة) وربما نسب الى المحقق وربما ينزل عليه متن اللمعة (الثامن) لزوم الامر من مع التغير والا فزوال التغير ذهب اليه (صاحب المعالم والذخيرة) ونسب الى بعض المتقدمين (في كسب الاتباس) المشهور انه يطهر بالاتصال الجارمي حتى يزيل التغير ونسبه في (المنقحة) وبوقوع الغيت والخلاف فيه كالجارمي حقه قوله قدس سره - وأوجب القائلون بخلافه بالملافة نزع الجميع بوقوع السكر - الا صاحب في هذا الحكم عبارات ولعلنا نذكر في (المنقحة) - والمذهب والحق قوله راتر) وقوع الشراب السكر وفي (الفنية والسرائر) الاجماع عليه وفي (المراسم ورياسة والشرائع والمنتقى) (ونهاية الاحكام والتحرير والارصاد والمعتبر والدروس والذكرى والبيان واللمعة والروضة والمحرز) وقوع السكر أو المسكرات ونقل في (المنتقى) ان المرتضى قال حكم المسكرات حكم الخمر واختاره

أو الفقاع (متن)

هو فيه لكنه في (التذكرة) انما ذكر انصباب الخمر ولم يقل وكل مسكر (نعم) قال والحق الشيخ  
 الفقاع وفي (المدارك) معظم الاصحاب لم يفرقوا بين الخمر وسائر المسكرات في هذا الحكم وكذا  
 في (السخيرة) وفي (المهذب البارع والدلائل) علم الفرق مذهب الاكثر وفي (شرح الفاضل) أن المشهور  
 الحلق المسكرات بالخمر أما كثير الخمر فكانه لا خلاف فيه وفي (النافع) نسبة الحلق المسكرات بالخمر  
 الى الثلاثة قال في (كشف الرموز والمهذب والمقتصر) انها نسبة اليهم لتفردهم وعدم مأخذ صريح  
 لهم وفي (كشف الرموز) ولو استدلل بما روى عطاء بن يشار عن أبي جعفر عليه السلام ان رسول  
 الله صلى الله عليه وآله قال كل مسكر خمر ورواية علي بن يقطين وذكر الرواية (وقال) الفاضل بعد  
 ان ذكر الاخبار التي استدلتوا بها على المساواة ان شيئاً منها لا يفيد دخولها (نعم) ان ثبت شمولها  
 لها لعة وعرفا كما قاله بعض القويين أو ثبت الاجماع على الحكم كما في (الفنية والسرائر) ثبت  
 ولا ثبت أيضاً بناء على نزح الجميع فيما لانص فيه انتهى (ولعلم) ان المراد بالمسكر المائع كما صرح  
 به الشهيدان والعليان (ومضاهب المدارك والدلائل) وهو ظاهر كل من عبر بالشراب المسكر وقوله في  
 (السخيرة) عن بعض المتأخرين (وقال) ان أكثر عبارات الاصحاب خالية عن هذا التقيد انتهى وفيه  
 نظر ظاهر وفي (جامع المقاصد والمسالك والروض والدلائل) صرح بعدم نجاسة مثل الحشيشة وصرح في  
 (المختلف والذكري والروض والمسالك والتفتيح) بعدم الفرق بين القليل والكثير وفي (السرائر)  
 عليه الاجماع وفي (الفنية) الاجماع على وقوع الخمر من غير ان يفرق بين القليل والكثير وفي  
 (المنتهى) فان احداً من أصحابنا لم يفرق بين قليل الخمر وكثيرها الا من شذ (وقال) أيضاً اني لأعرف  
 أحداً من الاصحاب عمل برواية زرارة الا الصدوق في (المتن) وفي (كشف الرموز) انه الاظهر  
 الأشهر وباقي الاصحاب عليه ما عدا ابن بابويه وفي (المدارك) صرح به المتأخرون وهو مذهب الاكثر  
 كما في (المهذب والمختصر والمقتصر وكشف الالتباس) وقد علمت ان جماعة أطلقوا وقوع الخمر حتى  
 ان لفظ الانصباب كاد يكون من خصائص (الهداية والنافع والتذكرة) ثم ان الظاهر من الاجماع  
 والفتاوى بالوقوع مع الاستناد في ذلك الى اطلاق أخبار الصب وعدم الفرق بين الصب والوقوع  
 لكن في (المدارك والمهذب البارع) ان لفظ الصب يفيد الكثرة (وقال في المتبر والمهذب) نقلاً عن  
 (المتبر) ويمكن الفرق بين القطرة وصبه ويقل الفرق كما عقل في الدم فانه ليس أثر القطرة كثر  
 الكثير في الشروع وتأثير العجاسة (وأجاب في المختلف والدلائل) بمنع دلالة الصب على ذلك (قلت)  
 وفيه تأمل ظاهر لولا تبرى معظم (ومذهب) الصدوق في (المتن) الى ان في القطرة عشرين دوا  
 استناداً الى خبر زرارة وما في (المتبر) الى العمل بخبر زرارة وكردويه وقد ردهما الشيخ والمصنف  
 وغيرها وفي (المدارك والسخيرة) بعد اختيار ان الأدلة لا تشمل القطرة وان هذين الحديتين ضعيفان  
 فلا يبعد الحلق القليل بغير المنصوص ان قلنا بنجاسة الخمر انتهى (وربما) حل بعض هذين الخبرين  
 علي التنزيه لانه لا يعلم وصول القطرة الى الماء « قوله قدس الله روحه » « والفقاع »  
 صرح به الشيخ والقاضي والتي والديلي والطوسي والحلي (١) والمجلي والحليون والعاملون وغيرهم

أو المني أو دم الحيض أو الاستحاضة أو النفاس أو موت بغير ( متن )

وفي ( شرح الفاضل ) كما في كتب التبيخ ومن بعده وفي ( المدارك ) نسبة إلى الشيخ ومن تأخر عنه وفي ( السرائر والفنية ) الإجماع عليه وقد تأمل في ذلك بعض متأخري المتأخرين ( والفناء ) كمران الشراب المتخذ من الشعير كما في ( الانتصار ) يعني ( القاموس ) هو الذي يشرب سمي بذلك لما يرتفع برأسه من الزبد وفي ( المدارك ) الأولى الرجوع في مثله إلى العرف والحق بالفقاع الشديد في ( الذكري ) العصور العتيبة بعد اشتداد بالليلان قبل ذهاب ثلثه ومنه في ( المدارك ) واستعمله في ( الروضة ) وقواه الأستاذ في ( حاشية المدارك ) بل هو أولى عنده من غيره من المسكرات • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ أو مني ﴾ أطلق المني المتناول في الإنسان وغيره مما له نفس سائلة كما أطلق الشيخ وجمهور من تأخر عنه كالتنقي والديلمي والفاضل والطوسي والعجلي وجمهور المتأخرين وفي ( شرح الفاضل ) كما في كتب الشيخ ومن بعده وفي ( الفنية والسرائر ) الإجماع عليه وفي ( الذكري ) ( وجامع المقاصد والروض والروضة ) أنه مشهور وفي ( المختار والمتن ) وكشف الرموز وشرح الهياكة لآبي علي نجل الشيخ أنه لم ينف فيه على نص فيجوز إنباء حكمه على وجوب الجميع لما لا نص فيه وفي ( المدارك ) اعترف جماعة من علمائنا قديما ومتأخرين على عدم الوقوف فيه على نص ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ أو دم الحيض أو الاستحاضة أو النفاس ﴾ هذا مذهب الشيخ والتنقي والديلمي والفاضل والطوسي والحلي وتليذه العجلي وهو مختار المصنف في ( النهاية ) ( والتحرير والإرشاد والتبصرة والمحقق ) في ظاهر ( السرائر ) والسيد في كتبه وأبي البساس في ( المختصر ) والكركي في ( جامع المقاصد ) والسيد الثاني في ( الروضة ) وإليه مال سيف ( الجمع ) ( وحاشية المدارك وحاشية السرائر ) وعليه الإجماع في ( الفنية والسرائر ) ونسبه إلى الأصحاب في ( جامع المقاصد والروض ) وفي ( السرائر والروضة ) إلى المشهور وفي ( المختار والمدارك ) أنه مذهب الشيخ ومن تبعه وفي ( شرح الناضل ) أنه مذهب الشيخ في كتبه ومن بعده ( النهاية ) ونسبه في ( النافع والتذكرة والمتن ) إلى الشيخ وفي ( المختار والمتن ) والمنتقى ( لا يعرف فيه نصا ) ( واستدل ) له في ( المنير ) ونكت ( النهاية ) وجامع المقاصد وحاشية السرائر والروض ) بلفظ ( النحاسية وزاد في ( جامع المقاصد وحاشية السرائر ) بالشبهة بالمعني وفي ( الخلاف ) بأنه غير مخصوص هذا يتم في الكثير منها واقصر الشيخ في ( النهاية ) على دم الحيض وفي ( المنير ) أنها كسائر الدماء ويظهر من إطلاق المفيد حيث حكم للقليل من الدم بخمس والكثير بشرا أنسوية حيث لم يعرف وكذا يظهر ذلك من الصدوقين وإن خلفاء في التقدير كما يأتي وفي ( مصباح ) السيد ينزح للدم من دلو إلى عشرين ولم يفرق ولم يتعرض في الموجز لذكر حكم هذه الدماء ولم يرجع تبثا في ( المتن ) والتذكرة ( والمذهب البارع وغاية المرام ) وغيرها ﴿ قوله قدس الله تعالى سره ﴾ ﴿ أو موت بغير ﴾ فيها إجماعا كما في ( الفنية والسرائر ) وكشف الالتباس ) ومن دون خلاف أما على الوجوب أو الدب كما في ( النخبة ) وهو مذهب الأصحاب لا نعلم فيه مخالفا كما في ( المدارك ) وهو المشهور كما في ( الذكري ) ( والحاصل ) أني لم أجد فيه مخالفا ( والبعض ) كالإنسان يشمل الذكر والأتى بإتقان أئمة اللغة كما في ( شرح الفاضل ) لكنه قال أكن قال الأزهر في هذا كلام العرب ولكن لا يعرفه إلا خواص أهل العلم

باللغة ووقع في كلام الشافعي في الوصية لو قال اعطوه بغيره لم يكن لهم أن يعطوه ناقة فحمل البعير على الجمل ووجهه ان الوصية مبنية على عرف الناس لا على احتمالات اللغة التي لا يعرفها الا انطواص (وقال) القرظي في سيطه والمذهب انه يتناول الذكر ولا تدخل فيه الناقة وخرج طوائف من اصحابنا قولاً ان الناقة تندرج فيه ومن كلام أمة اللسان ان البعير من الابل كالنسان من الادمي والناقة كالمرأة (اتهى) مافى شرح الفاضل (قال في القاموس) البعير الجمل وقد يكون للأنثى وصرح في (السرائر وجامع المقاصد وتعليق الارشاد والروض والروضة والمسالك والمدارك والتفقيح والدلائل) (والذخيرة) انه يشمل الذكر والأنثى وعليه الاجماع في (السرائر) كما هو الظاهر ويظهر من (السرائر) انه يشمل الصغير والكبير كما صرح به في (الوسيلة ووصاياه ووصايا التذكرة والكتاب) وصرح به في (المختار والمتقى والذكرى والمسالك والروض والروضة والذخيرة والمدارك والدلائل) وغيرها الا انه قال في (الصحيح) انما يقال له اذا أجنع وكذا عن (الحفيظ وتهذيب اللغة) وفي (القاموس) الجمل البازل أو الجذع وعن (العين) انه البازل وفي (شرح الفاضل) قد يظهر الشمول من (هذه اللغة) للشمالي (اتهى) ويستعرض المصنف في الفروع لعدم الفرق بين صغير الحيوان وكبيره والمشهور كما في (جامع المقاصد والتفقيح) وظاهر (الذخيرة) الخلق الثور بالبعير وبه صرح المصنف في (المتقى) في نزح العر للبقر والعيال والشهيدان وغيرهم ونسب الى (الارتداد) وليس فيه ذلك وهو مذهب الصدوق لكن في (شرح الفاضل) عن ابن داود انه قال لم أجده في كتاب الصدوق (وعندي) انه اشتباه خطي اي استبه البعير بالثور (قلت) الموجود في (الهداية) ان وقع فيها ثور أو بعير أو صبي فيها خر ينزح كله (وقال) الفاضل بعد أن نسب الاخلاق الى الصدوق وظاهر الباقي وجوب الكره له (اتهى) وقال في (المختلف) ان الشيخين واتباعهما لم يذكروا حكم الثور وأطلق ابن ادريس القول بنزح الكره فقال ينزح كرموت خمس من الحيوان الخيل والبغال والحمير أهلية كانت الحمير أو غير أهلية والبقرة وحشية كانت أو غير وحشية أو ما مائلها في قدر الجسم (اتهى) ولعل من قل عنه ان يجاب الكرموت الثور لحظ هذه العبارة (١) (وقال أبو جعفر) محمد بن علي بن حمزة في الوسيلة ما ينزح له الكره أربعة أشياء موت الدابة والحمار والبقرة وما في قدر جسدها وصفارها في حكم كبرها (اتهى) وفي (المراسم) بقرة أو حمار وما أشبه ذلك ومثل ذلك في (الفنية ومصباح السيد والمقنة والمبسوط والكافي) وهذا يشمل الثور وفي (المدارك) الحق البقرة أيضاً (وقال في الصحيح والتماموس والجمع) الثور ذكر البقر وفي (الصحيح والجمع) الأنثى ثوره وفي (جامع المقاصد والتفقيح والمسالك) ذكر البقر وفي (الروضة) الأولى اعتبار اطلاق اسمه عرفاً وكأنه يريد انه يشك في اطلاق اسمه على العجل الصغير (وقال في المختلف) قل صاحب (الصحيح) اطلاق انظر البقرة على الذكر وأوجب القاضي الجميع لعرق الابل الجلالة قال وذكر ذلك في عرق الجنب اذا كان من حرام قل ذلك عنه في (التذكرة والذكرى والبيان) وفي (الوسيلة) وروى بعض الاصحاب ان عرق الال الجلالة والجنب من الحرام كذلك والحق التثني بول وروث مالا يؤكل لحمه وقوله عنه جماعة أيضاً وفي (الذكرى) انه امتتنى بول الرجل والعبي ونسب في (الدروس)

(١) لكن مثل هذه العارة وقع لجماعة كالسيد والشيخ والقاضي وابن زهرة ويأتي عن قريب ان شاء الله قل عباراتهم (منه طاب ثراه)

فإن تعذر تراوح عليها أربعة رجال يوماً (متن)

الى ابن البراج الحلق القيل وعبارته محتملة لأرادة نفس القيل أو عرقه وفي (الذكرى) نسبة الى بعضهم وإن خروجه حيناً يوجب نزح الجميع كالكلب أو ينفص بالموت وعن البصري كما في (الدلائل) (وشرح الفاضل) خروج الكلب والخنزير حين وفي (الذخيرة) عن بعض الحلق الخنزير ميتاً بالثور في نزح الجميع ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ فإن تعذر تراوح عليها أربعة رجال ﴾ كما في (المبسوط) والنهاية والفتنة والوسيلة والمراسم والغنية والسرائر والشرائع والتحرير والإرشاد والدروس وغيرها وفي (الفتنة) عليه الإجماع والمشهور كما في (المدارك) والذلائل) أنه لا يميز غير الرجال من النساء والصبيان والخنازير وقد صرح بذلك في (جامع المقاصد وحاشية الشرائع والروض والمسالك والدروس) (والتفتيح) وإليه ما في (غاية المرام) ووجوز في (التذكرة والموجز) من عدا الرجال واستحسته في (المدارك) واحتمله في (المعتبر والمتنهي) واحتج في (المتنهي) والتذكرة) بصدق اسم القوم على أربعة نساء وأربعة صبيان (انتهى) وفي (القاموس) جواز إطلاق القوم على النساء وفي (الصباح والنهاية الاثرية) القوم الرجال لا النساء (انتهى) ويدل عليه القرآن الكريم (١) وقول زهير (٢) وبذلك استدلل المقداد والشهد الثاني والصيمري) وفي (غاية المرام) قل أبو العباس عن الحق الاجزاء ان اعتبر القوم وعدده ان اعتبر الرجال (والمشهور) كما في (المدارك) عدم اجزاء الاقل وبه صرح الشهدان والبيان والمقداد وهو الظاهر من عبارات الاصحاب اذ مفهوم العدد وغيره حجة في كلام الفقهاء واستقر في (المتنهي) اجزاء الاقل اذا سد مسد الأربعة وقربه أيضاً في (المدارك) واحتمله في (غاية المرام) وقال في (الذكرى) الظاهر انه يميز ما فوق الأربعة عملاً بمفهوم الموافقة ما لم يتصور بطؤه بالكثرة وبالأجزاء المذكور صرح في (جامع المقاصد وحاشية الشرائع والدروس والتفتيح والروض) (والمدارك) مع اشتراطه في (المدارك) عدم البطؤ بالكثرة ثم احتمله مطلقاً لإطلاق النص لا اخذاً بمفهوم الموافقة كما في (الذكرى انتهى) ﴿ قوله قدس سره ﴾ - (يوماً) اختلفت عبارات الاصحاب في (المبسوط) (والنهاية والوسيلة) من القدوة الى العشاء وفي (الفتنة) والمراسم والغنية والسرائر) من اول النهار الى آخره وعليه الإجماع في (الفتنة) وفي (السرائر) وما يوجد في بعض كتب اصحابنا من القدوة الى العشي فلا ينافي ما قلناه لان القدوة والقدوة عبارتان عن أول النهار بلا خلاف وناقشه في (الذخيرة) بأن الفوقين صرحوا بأن القدوة من صلوة القدوة الى طلوع الشمس (وقال) الصدوق والسيد من القدوة الى الليل وفي (الاصباح) من القدوة الى الرواح وفي (الموجز والذكرى) وجامع المقاصد (وحاشية الشرائع) يوم الصوم وفي (النهاية والارتداد والبيان واللمعة) يوم وفي (التحرير والدروس) يوماً الى الليل وفي (المعتبر وغاية المرام والتفتيح والذكرى) أيضاً من طلوع الفجر الى مغيب الشمس في الاولين وفي الاخير الى مغيب الحمرة في (المتنهي) لا نعلم خلافاً في أن المراد اليوم من طلوع الفجر الى الغروب واحتمل في (المدارك) اليوم العربي ولم يوافق على ذلك أحد وصرح في (جامع المقاصد)

(١) كقوله تعالى (ولا يسخر قوم من قوم ولا نساء من نساء) لكنه ورد لفظ القوم في القرآن فيما يشمل كقوله تعالى (قوم نوح أو قوم هود أو قوم صالح) (منه طاب ثراه) (٢) والظاهر أن المراد به قول الشاعر وما أدري ولست أخال أدري • أقوم آل حرب أم نساء (محدثي عز الدين)



كل اثنين دفعة ونزع كرموت الدابة أو الحمار أو البقرة (متن)

( وحاشبه الشرائع وغاية المرام والتشجيع والمسالكة والروضة ) انه لا يجوز للبليل ولا للملحق منه ومن  
النهار وان زاد على النهار وصرح الشهيذان والبليلان والمقعد بأنه لا بد من ادخال جزء من الليل  
ابتداء وانتهاء استنادا الى وجوب المقدمة وصرح هؤلاء أيضا وغيرهم انه لا فرق في اليوم بين  
الطويل والقصير واستظهر في ( جامع المقاصد ) دخول التأهب في اليوم مع احتمال عدمه وفي ( المسالك )  
( والروضة ) وجوب تقديم التأهب ( وقال ) الاستاذ آدم الله تعالى حراسته وفي وجوب تقديم ادخال الرشاء  
على الفجر دون اخراجه كفاية على الظاهر واستثنى في ( الذكري والموجز وجامع المقاصد والدلائل )  
الصلاة بجماعة والاجتماع في الاكل وفي ( الروضة ) استثنى لهم صلاة الجماعة مع اشتراط الاقتصار على  
الواجب والتدب المتعاد ( قال ) والاولى ترك استثناء الاكل لا مكان حصوله حالة الراحة بخلاف الصلاة  
وفي ( الروضة ) اجاز الصلاة بجماعة لا جميعا بدونها ولا الاكل وفي ( كشف الالتباس ) أطلق أكثر  
الاصحاب التراوح الى الليل ولم يذكروا الاجتماع اذ لا ضرورة اليه ولا ذكر في الروايات ( وقال )  
الاستاذ آدم الله حراسته وفي الاحتجاج في غير الجمعة اشكال اذ دليل الجماعة أهم من دليل التراوح  
من وجه ولاصل فباء نجاسة المجرم انه لو اعتبر العموم من وجه لدخل قضاء حاجة المؤمن وتشيع  
الجماعة ودعوى استثناء الصلوة من اللفظ عرفا أوعادة محل تأمل ( قوله رحمه الله ) كل اثنين دفعة  
هذا صرح به أيضا المحلي والمحقق والشهد وأبو العباس وأطلق في ( المنفعة والمبسوط والنهاية )  
( والارام والوسيلة والفنية ) تراوح الاربع ولعله مراد على السابق لانه مدلول الرواية ( وقال في السرائر )  
وكيفية التراوح ان يسمى اثنان بدلو واحد ويتجاوزاه الى أن يتبعا فإذا تبعا قام الاثنان الى الاستثناء  
وقد هذان بسترمان الى أن ينصب القاتنان فإذا تبعا قعدا وقام هذان واستراح الآخران وهكذا  
وبه على ذلك في ( الموجز ) وهو ظاهر عبارات الكتب السابقة المستندة على لفظ اثنين دفعة وقال في  
( المسالك والروضة ) وليكن أحدهما فوق البرمجة والآخر على الارض وفي ( المدارك ) وبإزمه الاكتفاء  
بالواحد حيث لا يحتاج الى الملق وفي ( شرح القاضل ) لا دلالة للنص على شيء منهما ( قال ) الاستاذ  
والاحوط احراما بجزءه الاكثر من العريضين رغبتها والطاهر من التراوح دخول كل منهما في عمل  
الآخر وهذا لا يسفيهم الا على القول المشهور فانه على القول الآخر يصبر الواحد مساعدا للآخر وفي  
قوله عليه السلام يوم علموا انهم في النار كذا في قوله بفرقوا فانه راجع الى الجميع فظاهر  
انهم في النار يوم علموا انهم في النار ( قوله ) في ( المنية ) ١ ثم وفي ( شرح الفاضل ) نارا ثم  
( قول له السلام ) لصبر الفرد الى الليل دفعة واحدة ثم لا بد من أو المسمى ثم أغفل أنهم أسبغ  
أو المسمى فن لم يصرح بالكل فانه الى هذا من غير ان يصرح بالكل فانه الى هذا من غير ان يصرح  
أكل ان مرجع الى الاربعة عشر من مروجون من مروجين فانه قد مر في ( روضة ) ان  
اداء أو الحمار البقرة ( ما في ) البقرة وهذا مع عدم الشرائع والحرمة من بابها الاحكام ( ولا بد )  
ول ذلك اني ( البقرة والرسلة والاصباح والارام ) زيادة ما اسبغها في اليوم غير ان في البقرة  
( والارام ) من الممكن الدلالة فانه من غرضه في البداية على الحمار في ( المبدئ والاراد والاراد )  
الحمار والبقرة ( ما في ) ( ما في الكافي ) الحبل والمال والمخير وما اشبهه في الجسم ( في ( الجامع )

وسبعين دلو أكلت الانسان وخمسين للمذرة الرابعة (متن)

الخليل والبغال والحمير والبقر وفي (الفنية) للخليل وشبهها في الجسم وقتل الاجماع عليه وفي (السرائر)  
للخليل والبغال والحمير أهلية ووحشية والبقر كذلك وما أشبهها في الجسم وفي (النافع والمعتبر والموجز)  
الحمار والبغل والفرس والبقر واشباهها ونسب ذلك في الفرس والبقرة الى الثلاثة وفي (المتنهي) الحمير  
والبغل والفرس والبقر واشباهها ونسب ذلك في الحمير والاكتر ونسب الحكم في البقرة للشيخ والسيد  
والنفيد (قال) ولم تقف في ذلك على حديث الا ما رواه زرارة ومحمد وبرد عن أبي عبد الله وأبي جعفر  
عليهما السلام (الحديث) وفي (التذكيرة والتدريس والبيان) الدابة الحمير والبغل والبقرة  
وزاد في (الذكرى) نسبة البقرة وفي (المعتبر) بعد استضاف رواية (١) الحمير والبغل ان الشهرة  
تؤيدها قال ولا أعرف لها راداد وفي (المذهب والمقتصر وكشف الالتباس) نقل الشهرة في الحمير والبغل  
وفي (الروض) نقلها فيما وفي البقرة وشبهها بل ادعى عمل الاصحاب في الحمير والبغل وفي (الروضة)  
نقلها في الحمير والدابة والبقرة والبغل وفي (جامع المقاصد والمدارك) نقلها في الفرس والبقرة وفي (المدارك)  
نقلها أيضا في الدابة وقد علمت ما في (المتنهي) من نسبة الحكم في الحمير الى الاكثر وفي (السخيرة)  
ان تبوت الحكم في الحمير هو المعروف بين الاصحاب ونسب في (المعتبر) الى الخمسة واباهم  
اتمى (ولم) انه قال في (المعتبر والمذهب وكشف الالتباس والمقتصر والذكرى والروض والروضة)  
ان ضعف رواية عمرو بن سعيد منبهر بالشبهة وظاهر او صريح (المعتبر وكشف الالتباس والمذهب)  
(والمقتصر والروض والروضة) ان البغل موجود فيها بل هو ظاهر (الذكرى) جزاء ونسب (الفاضل) في  
شرحه ان البغل موجود في موضع من التهذيب والاصناف (٢) في (شرح المقانيح وحاشية المدارك)  
انه في بعض نسخ (التهذيب) ذكر فيها البغل بعنوان السحفة سحفة قوله قدس سره \*  
ترجم سبعين دلو الموت الانسان اجماعا كما في (التهذيب) وفي (المتنهي) اجماعا ممن قال بالتجسس وفي  
(المعتبر والمدارك والدلائل) هو مذهب علماء وذهب الاصحاب ومما ألبق عليه الاصحاب وفي  
(١) تنافى ذهب علمائنا وفي (الذكرى والروض والمعتبر) أيضا اتفاق الاصحاب على العمل ببدلول  
الرواية الدالة عليه وفي (التفصيل) الشهرة (والحاصل) ان جميع الاصحاب معرحون به لكن عبارة  
(المتنهي) بجملة (ول) وان مات انسان في بئر أو عدير بمصر أو من عن مذاركر ولم يتغير بذلك الماء  
فلينحس منه سبعون دلو أو ما طهر بسد ذلك وفي كشف (الرموز) لافرق في لائنات بين الصغير  
والكبير المسلم والكافر وفي (الدرر) انه محتمل (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)  
انشاء الله تعالى (وقل) لفاضل مدقول المصنف شهادته ما روي عنه في (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)  
النسب ان يجب نقله أو كفى تبيين ان محله ما روي عنه في (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)  
رواه في (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)  
عددة في (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)  
(١) الرواية ليس فيها البطل لكن ظاهر جملة روي آخر ان وجودها محتمل  
(٢) مه طالب ثراه (٣) قد طال ما صاب المدرك الكلام على الملاحة في المام من الاستاذ في  
حاشية المدرك ضده، قال (مه طالب ثراه)

والدم الكثير كذبح الشاة غير الدماء الثلاثة (متن)

الآدمي (قال) وأطلقها الشيخ في (المهذب) على غيره ففي فضلة غيره احتمال (قال) ولا فرق بين فضلة المسلم والكافر هنا مع احتماله لزيادة النجاسة بمجاورته انتهى وفي (المعتبر) أنها واخره مترادفان يمان فضلة كل حيوان (وأما) كتب اللغة في (الصحيح) المذرة فناء الدار سميت بذلك لأن المذرة كانت تلقى في الأنية وفي (القاموس) المذرة فناء الدار ويجلس القوم وأردأ ما يخرج من الطعام وعن (مهذب اللغة والفريبيين ومهذب الاسماء) المذرة فضلة الانسان وقد اعتبر المصنف هنا الرطوبة كما في (المبسوط والنهاية والوسيلة والمراسم والاصباح والتمهي ونهاية الاحكام والبيان واللمعة) وقال في (المنفعة) كان كانت رطبة ذابت (وذابت خل) وتطعت نزح منها خسوس وفي (الكافي والغنية والجامع) الا كثفاً بالقطع أو الرطوبة ومثل ذلك قل عن (المهذب) وفي (الهداية والشرائع والتافع والمعتبر) (والذكر والذكرى) اعتبار القوبان ومثل ذلك عن مصباح السيد في (المختلف) قلاعن الشيخين (والثاني والديلمي والقاضي والطوسي والمجلي) وجوب الخمسين مع اعتبار القوبان وفي (التحرير) (والدروس) اعتبار أحد الأمرين اما الرطوبة أو القوبان وفي (الموجز) الاقتصار على القطع وفي (شرح الفاضل) انه ظاهر السيد وفيهم من (المتنصر) تفسير القوبان بالرطوبة (قال) الأستاذ الفاضل ان الاختلاف لفظي ومراد الجميع واحد وهو القوبان بمعنى انتشار بعض أجزاء المذرة في الماء ولذلك نسب في (المختلف) الى الشيخين والمجلى اعتبار القوبان وقد رأيت عباراتهم وفي (الروض) (وشرح الفاضل) انه يكفي في القوبان اذا اعتبر ذوبان البض لعدم الفرق بين قليلها وكثيرها وتعم الخمسين قل عليه الاجماع في (الغنية) وهو المشهور كما في (الذكرى وحاشية الميبي والدلائل) (وشرح الفاضل وفي الروض) أسند الحكم بها الى الاصحاب واستثنى الصدوق والمحقق وربما احتملت عبارة (السرائر) انه لا خلاف فيه ان لم ينص قوله بلا خلاف في الاخير وفي (المدارك) (والذخيرة) انه مذهب الثلاثة واتباعهم وفي (الدلائل) هو مذهب الشيخين والسيد وأبي الصلاح وسلاح وابناء البراج وادر يس وحزمة وفي (الهداية) أرمون الى خمسين وفي (التافع والمعتبر) أرمون أو خمسون وهو (خيرة المتنصر والروض) ويظهر من (المدارك والذخيرة) اختيار الأقل وان الخمسين نذب \* قوله قدس الله روحه \* \* والدم الكثير \* اجماعاً كما في (الغنية) ولا خلاف فيه الا من (المفيد) كما في (السرائر) وهو المتهور كما في (الذكرى والروض والجمع وشرح الفاضل) وقد صرح به في (المبسوط والنهاية والمراسم والوسيلة والغنية والسرائر) وأكرر كتب المصنف (والتهديد) وربما ظهر ذلك من (الشرائع والذكرى) حيث نسب في (الذكرى) أولاً الى الشبهة (ثم قال) ان مذهب الصدوق حسن وفي (جامع المقاصد والمدارك والذخيرة) الى الشيخ والاتباع وفي (الغنية) (والاستبصار والمعتبر والتافع وكشف الرموز والتمهي والمختلف) ان في الكثير من ثلاثين الى أربعين وقواه في (المتنصر) وحسنه في (الذكرى) وقوله الفاضل وفي اللثة الاول ان في القليل دلاء وفي (المهذب) عن المحقق ان في القليل عشرة وفي (المنفعة) ان في الكثير عشرة وفي القليل خمسا وعن السيد في (المصباح) ان في الدم ما بين الواحد الى العشرين ولم يفصل بين القليل والكثير \* قوله قدس سره \* كدم الشاة \* كما صرح به في (السرائر والشرائع ونهاية الاحكام والارناب والبيان)

وأربعين لموت الثعلب أو الارنب أو الخنزير أو السنور أو الكلب أو لبول الرجل (متن)

بل في (السرائر) حدد الكثير دم شاة وأطلق الا كثرون الدم الكثير وظاهرهم كما هو صريح (الروض) الوكول الى العرف وعن (الراوندي) البناء في ذلك على الاختلاف بحسب البئر في الغزارة والغزارة وقيل عن القطب الراوندي (الرازي خ ل) انه قل عن المصنف الاختلاف بحسب البئر أيضاً واحتله الشهيد قال في (التنقيح والروض) وليس يبعد لظهور التأثير باختلافهما أو لانهما إضافيان فجاز اعتبارهما بالإضافة الى الحل المنفصل عنهما انتهى واحتمل المحقق الثاني قويا الفرق بين دم نجس العين وغيره وجزم به في (الدلائل) واستوجه في (الروضة) عدم الفرق ونفى عنه البعد في (الروض) لمكان الاطلاق مع استثناء الماء الثلاثة \* ﴿قوله قدس سره﴾ \* ﴿وأربعين لموت الثعلب أو الارنب أو الخنزير أو السنور أو الكلب﴾ كما في نهايته وارشاده ونحيره وزاد في (الشرائع) قوله وشبهه وفي (التذكرة) زاد الشاة وما هو في قدر جسمه وفي (المتنبي) لم يذكر الشاة وإنما زاد الشاة وقال في (الهداية) وان وقع فيها كلب أو سنور نزع منها ثلاثون دلواً الى أربعين وكذا في (المنعم) الا ان فيه وقد روي سبع دلاء وقال فيه وان وقعت في البئر شاة فانزع منها سبع دلاء وفي (الفتية) وان وقع فيها كلب نزع منها ثلاثون الى أربعين وان وقع فيها سنور نزع منها سبعة دلاء (وقال) وان وقعت فيها شاة وما أشبهها في بئر نزع منها تسعة الى عشرة وجعل هذا أولى في (كشف الرموز) وفي (المنعم) ان في الخنزير عشرين دلواً وفي (الفتية) وما يوجب نزع أربعين وهو موت الشاة أو الكلب أو الخنزير أو السنور أو ما كان مثل ذلك في مقدار الجسم ثم ادعى على ذلك الاجماع وفي (المنعم) اذا ماتت فيها شاة أو كلب أو خنزير أو سنور أو غزال أو ثعلب أو شبهه في قدير جسمه يعني شبه كل منها ونحوه في (النهاية والمبسوط والمراسم) وكذا (الوسيلة والمذهب والاصباح) بزيادة النص على الارنب ونحوها (السرائر) بزيادة النص على ابن آوى وابن عرس واقتصر ابن سريج على الشاة وشبهها واقتصر (في المتبر والنافع وكشف الرموز) على الكلب وشبهه والسنور (وقال) ان في رواية أن في السنور سبعاً وسب في (التامع) الحلق الثعلب والارنب الى الشيخين وفي المتبر زاد نسبة الشاة اليهما وفي (الدروس والبيان واللمعة) الثعلب والارنب والشاة والخنزير والكلب والسنور كما مر عن (المتنبي) الا ان في (اللمعة) بدل السنور الهر وفي (الذكرى) موت الكلب وشبهه والسنور في الاظهر واستند الى الرواية فيه ثم ألحق الارنب والثعلب والشاة للشبه والاحتياط وفي الموجز موت كلب وشبهه وسنور وان توحش وفي شرحه يريد المصنف بالشبه ما قدره في الجسم فيدخل فيه الشاة والغزال والثعلب والخنزير وفي (الروض) يدخل في الشبه الخنزير والغزال ويشمل السنور الاهلية والوحشية والكلب والخنزير البري والبحري يقرب منه ما في (جامع المفاسد وحاشية الميسر والمسالك) (وفي المذهب) في تقسيم الشبه يريد في قدر جسمه فيدخل الشاة والغزال والارنب والثعلب وفي (الذكرى) ذكر ان الحكم في الكلب وشبهه والسنور مشهور ويحتمل لرادته شهرة الرواية (وفي المتبر) نسب الحكم في موت الكلب وشبهه بالارنب الى (النافع) واتابعهم وفي (المدارك) نسب ما في (الشرائع) الى الثلاثة واتابعهم وفي (الروضة) قل الشهرة على الستة المذكورة في (اللمعة) مع اضافة شبه ذلك وفي (الخنزيرة) وذكر بعض المتأخرين ان الاظهر نزع الجميع للخنزير لصحيحة بن ستان الواردة في الثور ثم تأمل فيه وكانه اراد بالبعض صاحب المدارك ﴿قوله قدس سره تعالى روحه﴾ ﴿اولبول الرجل﴾

المراد بالرجل هنا الذكر البالغ (قال في القاموس) الرجل اتما هو حين بلغ وتسب (قال) او هو رجل حين ميلاده وفي (المصباح) لرجل خلاف المرأة وهذا الحكم يجمع عليه كما في (النية) وظاهر (السرائر) وبما لا خلاف فيه كما في شرح الفاضل وفي (المعتبر) روايته مجودة بمثل الاصحاب وفي (المتنبي) ان الاصحاب قبلوها وهو المشهور كما في (المعتبر) ايضاً (والذكرى والمذهب والروض والروضة) (والدلائل والذخيرة) وفي (المتنبي) استقر العمل بما تضمنته روايته كردويه من الاكتفاء بالتلاثين في قطرة البول ولا يلحق به بول المرأة كما هو ظاهر المساربات وص (المعتبر والمختلف والذكرى) (والدروس وحاشية الميسي والروض والروضة والمسالك) وغيرها وقال في (المتنبي) لافرق بين بول الرجل والمرأة ان عملاً روايته كردويه او ان يزيغ وان عملاً برواية علي بن حمزة حصل الفرق وابن ادريس لم يفرق بينهما من مأخذ آخر قال لهما انسان والحكم مطلق عليه معروفا باللام الدال على الموم ومقدماته كلها فاسدة (نعم) لافرق في المرأة بين الصغيرة والكبيرة في وجوب الاربعين انتهى مافي (المتنبي) وفي (الفية) اعتار الانسان البالغ وظاهره التعميم كافي (السرائر وبما لا يحكم والتحرير) (والمذهب والاصباح والاسارة) وفي (السرائر) الاستناد الى تواتر الاحبار في انات الحكم للانسان ولم يعرف المحقق ولا غيره هذا الدعوى وقالوا له اين وجدت الاربعين معللة على بول الانسان ولا يلحق به بول الحنثي كما هو ظاهر الاكثر وصريح (الذكرى والروض والروضة) وظاهر الاصحاب كما في الذخيرة عدم الفرق بين بول الكافر وغيره وقد نص عليه في (السرائر والتحرير وبما لا يحكم) (والمذهب والروض والروضة والمسالك) ونقل في الذخيرة عن بعض المتأخرين احتمال الفرق اذ لحاجة الكفر تأبه ولهذا لو وقع في الثر ماء متنجس لعلاقة بدن الكافر وح نزع الجميع فكيف يمكن لبول دارسين (قال) وهذا وارد في سائر فصوله ومنه دم يحس العين (وعترض) بان هذا العائل يسوي في مسألة الميت وبين الامرين تدافع (وعن) بعض المتأخرين احتمال الفرق في العدة نظر الى زيادة عذرة الكافر بحجاسة بالهاورة وحرم عدم الفرق في البول لعموم الرجل وفي (المعالم) المحقق اعتبار الحبيية في الجميع كما اسرنا اليه في مسألة موت الانسان والالام من ذلك عدم الاكتفاء بالمعذر الحبيية مع مصاحبه اقوى لما سبأني من عدم بداخل المروحات عدد سداد اسماها ولا ريب ان ملاقة العاصه لحاسة اخرى على وجهه بوزر توجب لها قوة واعمارا رائدا على حقيقتها والدلائل الدال على نزع مقدار مخصوص لها غير متناول لما سواها فكيف يكون كافيها عن الجميع تعدير الاجتماع انتهى (قال) الاستناد ولا يبيح مافي ذلك كله اذ الاطلاقات حاكمة والسك في الاطلاق عبر موجه (ويمكن) ان يقال لما فرق بين ما اذا كانت حراً كالنمل والموت فيجتمع فيه الحسنان وبين ما اذا لم يكن كذلك كالعدرة فانها عدله بحاسة خارجة اصاب اخرى والتأثير على خلاف الاصل وانما مات بالظاهر وحمل في (الذكرى وحاشية المصاحد والروض والدلائل) بول المرأة والحنثي بما لا يصح فيه وفي (المعتبر) لروم اللاتين في المرأة والصبي عملاً رواه كردويه (وفي الروضة) ولو فصل فيما لا يصح فيه نزع ثلاثين او اربعين وح في بول الحنثي اكثر الامرين منه ومن بول الرجل مع احتمال الاختراء بالافل للاصل (وفي الروض) ان في الحنثي اكثر الامرين من المعدر وحكم ما لا يصح فيه ومنه الى بعض الاصحاب (وفي جامع المقاصد) لو قيل به كل وحياً وفي (شرح المصاحل) ولا يلحق به بول المرأة بل اما لا يصح فيه او فيه وفي بول الصبي ثلاثون لحبر كردويه كما في (المعتبر) انتهى وص في (المعتبر)

وثلاثين ماء المطر المخلط بالبول والمذرة وخرق الكلاب وعشر للمذرة اليابسة والدم القليل (متن)

(والمهذب والروضة) على عدم الفرق في المرأه بين الصغيرة والكبيرة (قال) الاستاذ وكذا الخني (واما)  
 المسوح والمنسج الاطلاع على حاله لغرض حكمه حكم الخني اسمى <sup>حج</sup> قوله قدس الله تعالى وجهه  
 (وثلاثين ماء المطر المخلط بالبول والمذرة وخرق الكلاب) هذا هو المشهور كما في (الروضة) وقول كابر من  
 الاصحاب كما في (الدخيرة) وهو خيرة (السرايع) والتذكرة والتحرير والباية والدروس والجامع وغيرها  
 وفي (المشعى) قال وما يجب لادن مدروي وساق الخمر فقط ولم يذكره في (الهداية) والمآله (واباهاه)  
 (والراسم والوسيلة) والله) وغيره اوق (الفقه) مكان ماء المطر ماء الطرين وفي (المآله) متى رجع في  
 البئر ما طالعته تنق من الحشرات مثل ماء المطر والبالوعة وغير ذلك رجع في ركنها  
 وفي (السرايع) ان ما في (المبسوط) قول غير واضح ولا يحكي لحنه البعد الحلال كان  
 م صوصه اخرج المصنوع وان كان غير م صوصه ذهب في جسم غير المصنوع العبد  
 المذهب والاقوال المصنوع بالاجماع والامر ولا عاصر والاحكام المطبوع في ركنها  
 ابراهيم وهو م صوصه ما في (المآله) ولا حيزه حيزه ما في (الاجمع) على الركن  
 المصنوع الله على المآله وفي (الادل) ان ما في (المآله) والبارر ركنها  
 (المزهر) ان ما في (المآله) ان ما في (المآله) ان ما في (المآله)  
 ان ما في (المآله) ان ما في (المآله) ان ما في (المآله)  
 سألوني (لا كرى) ما في (المآله) ان ما في (المآله) ان ما في (المآله)  
 ان ما في (المآله) ان ما في (المآله) ان ما في (المآله)  
 ان ما في (المآله) ان ما في (المآله) ان ما في (المآله)  
 الحكماء هم الذين لا كرى وفي (المآله) ان ما في (المآله)  
 ما المطر المصنوع من الماء في ركنها وفي (المآله) ان ما في (المآله)  
 أفاد انه يسهل في الماء في ركنها وفي (المآله) ان ما في (المآله)  
 وفي (المآله) ان ما في (المآله) ان ما في (المآله)  
 مع اجماع (السرايع) ثم قال لا ان ما في (المآله) ان ما في (المآله)  
 للمذرة اليابسة كما في (المآله) والمآله والمآله (والوسيلة) وأما كبرى  
 (الهداية) ان وصفت في ماء المذرة في (المآله) ان ما في (المآله)  
 حسن وفي (السرايع) ان ما في (المآله) ان ما في (المآله)  
 على في (المآله) ان ما في (المآله) ان ما في (المآله)  
 على عدم البوان ولله ان ما في (المآله) ان ما في (المآله)  
 (الدلال) والدخيرة في (المآله) ان ما في (المآله) ان ما في (المآله)  
 والقروان ولما انما في (المآله) ان ما في (المآله)  
 (المدى) والله ان ما في (المآله) ان ما في (المآله)

كذب الطير والرعاف القليل وسبع لموت الطير كالحمامة والنعام وما بينهما وللنفارة مع التفسخ أو الانتفاخ (متن)

كما في (التهامة والمراسم والمهذب والوسيلة والغنية والسرائر والجامع) وفي (الغنية) الاجماع عليه وفي (السرائر) نفي الخلاف ممن عدا المفيد وفي (الروضة) وغيرها قتل الشجرة في ذلك والمراد بالقليل ما قل، في نفسه أو بالنسبة الى البئر على اختلاف المتقدم غير الدماء الثلاثة كما نص عليه في أكثر ما تقدم الا (المراسم) فان فيها غير دم الحيض والنفاس وفي (المتن) وان قطر فيها قطرات من دم قاسق منها عشر أدل (ثم قال) وان وقع فيها قطرة دم أو خر أوميتة أو لم خنزير فانزع منها عشرين دلو وهو مضمون خير زواره ولعله يحمل على التنب وفي (المنقبة) في الكثير عشر وفي القليل خمس وفي (مصباح السيد) ينزع للدم ما بين دلو واحد الى عشرين من غير تفصيل ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ (كذب الطير) وما زاد الى ذبح الشاة كما في (السرائر) ﴿ قوله قدس سره ﴾ (الرعاف القليل) وما دون ذلك كقطرة وقطرات كما في (شرح الفاضل) قال الفاضل ولو جعل قول الصادق عليه السلام زلزارة في قطرة من الدم ينزع منه عشرين دلوامفسرا لما أجبل في الخبيرين لم يبعد ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* (وسبع لموت الطير كالحمامة والنعام وما بينهما) ﴿ كما سيأتي (تهاتيه ونحوه وارشاده) وقريب منها عبارة (الموجز وكشف الالتباس) وكذا (التذكرة) الا انه ترك فيها قوله وما بينهما وفي (المنقبة والتهامة والمبسوط والغنية) ذكر الحمامة والديباجة وما أشبههما وفي (المراسم والوسيلة) ذكرهما وما في قدر جسمهما وفي (الهداية) اقتصر على ذكرهما أي الحمامة والديباجة (قال الفاضل) ولا يبعد ارادتهم التعميم وفي (السرائر) لموت الطائر جميعه نعامه كان أو غيرها من كباره أو صفاره ما عدا المصفور وما في قدر جسمه وفي (الشرائع) (المعتبر والدروس واللمعة) اطلاق الطير وكذا في (الذكرى) وزاد فيها ان الصادق عليه السلام فسره بالحمامة والنعام وما سنهما وفي (المهذب البارع) الخفاش داخل في قسم الطير اشمول القفله ويسمى الوطواط وهذا الحكم يجمع عليه كما في (الغنية) وهو مذهب الاصحاب كما في (النخبة) ومذهب الثلاثة واتبعهم كما في (المذاكر والمعتبر) وهو المنصور كما في (الذكرى والمهذب) وكتف الالتباس والدلائل) وقال في (المهذب) عن الصهرستي شارح كتاب (الباب) ان كل طائر في حال صفه ينزع له دلو واحد كالمخض لا يشابه المصفور (قال) والمنصور عدم الزرق ونقل عن الراوندي انه يشترط أن يكون صغير الطير الذي يجب له دلو ما كثر اللحم احتراز عن الخفاش فإنه نجس قال في (المهذب) والذكرى مسمومة ولا شاهد له على الصغرى . يأتي تمام الكلام ان شاء الله تعالى \* ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ \* (والنفارة مع التفسخ أو الانتفاخ) كما في (المنقبة) (والكافي والمراسم والتهامة والشرائع والتذكرة والنحرير والارصاد والدروس والبيان) وفي (الغنية) الاجماع عليه . اقتصر في (الهداية) والمذبح والمبسوط والتهامة والمعتبر والمذبح وكشف الروض (والذكرى والمعتبر والموجز) على التمسك كما نقل عن العاصي وفي (كشف الرموز) نفي الخلاف عنه . واقتصر في (اللمعة) على الادماخ وفي (السرائر) از حد الفسخ الانتفاء (قال في المعتبر) وماله لهذه التوسيم وأما الانتفاء فمحمى ذكره (المقدم) والآخرون ولم أقف على شاهد وقال في

ولبول الصبي (متن)

(المختبر) أيضا (وقال) بعض المتأخرين حد تفسمها انتافحا وهو غلط وفي (كشف الالتباس) ان غلط ابن ادريس ظاهر وفي (المقتصر والمسالك) ان الروايات خالية من ذكر الانتفاخ وانما هو شيء ذكره (الفيد) وتبعه عليه من بعده وفي (المسالك) والمشهور لحاق الانتفاخ ولا نص فيه (وقال الفاضل) وما ذكره ابن ادريس من ان حد التفسخ الانتفاخ فبني على ان الانتفاخ يوجب تفرق الاجزاء وان لم تنقطع في الحس وان لم يكن بعضها من بعض بينونة ظاهرة ولكن قد يتك في دخوله في التبادر منه عرفا وان أيد الاحتياط ولذا غطاه المحقق والاعتبار قد يفرق بين المنفعة بلا نفع ظاهرها والمنفعة ظاهرا فان تأثير البانية أقوى (انتهى) وفي (مصباح السبد) في القارة سبع وروي ثلاث وفي (كشف الالتباس) قل الشهرة فيه مع اعتبار التفسخ بل قال بعد نسبه الى المشهور انه مذهب الشيخين وابن ادريس واختاره المتأخرون وفي (الدلائل) نقلها على مضنون ما في المتن من اعتبار أحد الأمرين من التفسخ والانتفاخ في لزوم السبع وفي (الروضة) نقلها مع زيار الانتفاخ (وقال) «والعباس» في (المقتصر) والجرد كافئاً في كل الاحكام وفي (الصحيح) والاموس الجرد صرب من الماء وفي (المجمع) هو الذكر من الغيران ويكون في الملوحة وهو أنتمم البربح أكد في ذنبه . باد وعن الجاحظ المجرى من الجرد والماء كانه من البرجاء من البحر . قوله قدس الله عن دونه . تصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم في طراد البحر المذكور . قوله لا . كما يظهر مما يأتي موافقا لكلام الأكره . انتهى وفي (المعجم) قوله ان هذا . روى صاحب الدلائل . بال فيها رضيع لم يأكل الطعام . روى بادلوا واحداً قال هذا الحديث رواه أبو داود . أكل الطعام نزع منها ثلث دلا فإن كان رضيعاً . ما در واحد . الرضيع . عنه وفي (المبسوط والنهاية) الصبي الذي يأكل الطعام . روى الذي لم أذكره . قوله (في) وليول الصبي فيها ولم يغالبه بيتي . كما في (التذكرة) ولا . وفي (الترغيب والترهيق) . ثم) أو حب التلات في بوله اذا أكل الطعام ثلاثة أيام ثم أو حب . وأما في رواية لم يعلم (وله) . من المقادير الثلاثة لكن لم يعرف مسدد نحوه وص الاكل ثلاثة أيام وفي (العدة) الطفال اذا أكل الطعام سرح له سبع والا فتلت واحد على ذلك الآية . ومع وفي (الدرر) لم يعتبر الاكل وعدة . فجعل من في الحولين رضياً لبوله ولو واحد أكل او لا طعام أولاً والسبح لمن زاد علمه واملاه ذكاء على تفسير الرضيع بن هو في سن الرضاع الشرعي (قال) المحقق وليست أعرف التفسير من أن شاء ونحوه في (المختلف وكشف الرموز) بل في (الكشاف) ان ما ذكره المتأخر ضعيف مبني على الصحة . وفي (المعتمد والنام) إطلاق الصبي مع مقابلته للرضع وفي (المعتمد) فسر الرضيع بن لم يأكل الطعام وفي (الشرائع) قول الصبي الذي لم يبلغ مع مقابله بالصبي الذي لم يعتد بالطعام ونحوه . وفي (الاختلاف) (والارتداد والتحرر والنهاية والحروس والبيان) وفي (التذكري) قول الصبي غير الرضيع ومصر الرضع بن يتعدى بالبن في الحولين أو يغلب عليه فلو غلب غيره فلا يصح انتهي وفي (الموجز) قول الصبي قد أكل الطعام ولم يبلغ وقابله سول الرضع اذا لم يعطم وفي شرحه الصبي من حاوز الرضاع واغتذى بالطعام الى قبل البلوغ والمراد بالرضع من لم يعتد بالطعام جاوز الحولين أو لا قال



واغتسال الجنب (متن)

الفاضل الهندسي وجوب السبع هنا هو المشهور ومثله قال (صاحب المتصم والروض)  
(وكشف الاتباس) وفي (المدارك والدلائل والذخيرة) انه مذهب الشيعين ومن تبعها وفي (الغنية)  
(والسرائر) ان عليه الاجماع وفي (جامع المقاصد والمسالك والروض والروضه) ان هذا الحكم غير ثابت  
في الصبية وفي (المهذب البارع) لا تفصيل في بول النساء بين الصغيرة والكبيرة وماذا يجب له ثلاثة  
احتمالات (الاول) الكل لعدم النص ودخوله في رواية معاوية بن عمار (الثاني) اربعون قاله ابن ادريس  
(الثالث) ثلاثون قاله في (المعتبر) رواية كردويه انتهى وفي (السرائر) ان بول المرأة قسم واحد فيه  
اربعون دلواؤه لا فرق في الصبي بين ما حكم باسلامه ومن لم يحكم كذا في (السرائر) ولم أجد أحداً  
اشتراط الاسلام الا (الشهيد) في (البيان) قال لبول الصبي غير الرضيع سبع ثم قاله بيول الرضيع من  
المسلم قبل اغتساله بالطعام وقد مر مثل هذا في بول الرجل \* قوله قدس الله سره \*  
(واغتسال الجنب) كما في (التذكرة والتحرير والتهاية والارتداد والمنتهى والمختلف والتبصرة) وبالجملة  
جميع كتب المصنف وكتب (الحقق والشهيد وأبي العباس) وغيرهم وعلق الحكم على الارتعاس  
في (المبسوط والتهاية والمراسم والوسيلة والسرائر والتحرير) أيضاً في فروع ذكرها أخيراً وهو المتقول  
في عدة مواضع عن ابن البراج وابن سميح وغيرهم وزاد في (الغنية) مباشرة لما وان لم يرتعس  
وقر به المصنف في (المختلف) والكرخي وصاحب (المدارك والذخيرة) وأنكره في (السرائر) متسكياً بأصل  
الطهارة وانه لولا قيام الاجماع على الارتعاس لما كان عليه دليل ورده في (المعتبر والمتن)  
(والمختلف والمهذب البارع وجامع المقاصد وغيرها) بخلاف الاخبار عن الارتعاس وان الموجود في  
الاخبار أربع عبارات الوقوع والنزول والدخول والغتسال واختار المحقق في (المعتبر) وجماعة  
حمل الثلاثة الاول على الغتسال جماعاً بل قال في (المعتبر) ان المورد للفظ الارتعاس من الاصحاب  
ثلاثة أو أربعة ورده في (المدارك) بضعف خبر أبي بصير المتضمن لاغتسال وعدم منافاته للمطلقات  
(وقال) الاستاذ القول بالانحصار على الارتعاس لانه أظهر الافراد غير بعيد بل لا يبعد حمل كثير من  
العبارات التي فيها الغتسال عليه ولم يتعرض لهذا الحكم السيد والتي وأبو المكارم (وقال) الشهرة  
على أصل الحكم في (المدارك والدلائل والذخيرة) واستظهر العاضل من المفيد والعلي القول بثبوت  
النجاسة الحكمية وانما السبب في لزوم النزح وفي (جامع المقاصد) نسب هذا القول الى ظاهر القوم  
وفي (المعتبر والمختلف) بناء على قول الشيعين (وكشف الاتباس) القول بان الغتسال سائب الطهورية  
قتصر بالاح (وأوردوا) عليه بان الاخبار اتفقت وجوب النزح ولا تعرض فيها الحكم الطهورية بأنها دلت  
على النزح لجرد الوقوع والاصابة وذلك لا يقتضي يكون الماء مستعملاً وان الذي صرح به في (التهاية)  
ان حكم الاستعمال انما يكون في الماء القليل غير الجاري وان الشخص في (المبسوط) ما أكره  
والشهيد في (البيان) حكوا عدم صحة الغسل ولا يكون الماء مستعملاً الا مع رفع الحدث بذكر عرح  
١١٦ ان ذكره (راخنج) الفساد في (جامع المقاصد) بالتهيين عن وقوع الجنب في خدران بمنزلة (وأورد)  
ما ان ذكره الرازي انتهى عن الافساد وهو معروف على صحة الغسل لمكون الماء من ماء وقال في  
(التحفة) قد قال في (البيان) ان ارتعاس مع الغتسال يصح ما قبل ومبراهم انه الى

وطُجُوجُ الْكَلْبِ مِنْهَا حَيًّا وَخَمْسَ لَدُرُقٍ جَلَالُ الدِّجَاجِ (مَنْ)

البئر قال (وفيه نظر) تعلق الحكم فيه على الاعتقال وهو لا يحصل الا باتمام وفي (الروض والروضة) (والمساك) التزام النجاسة قال ولا يمد فيه بعد ورود النص واقفال البئر بما لا ينقل غيره به (وأورد) عليه ان النص غير دال على النجاسة لان النهي أعم منها وحديث منصور لا يقتضد على القوم ما بهم يحتمل انه لثوران القدورات الى غير ذلك مما أوردوا عليه وعلى (وعن خ ل) الشيخ في (التهذيب) وأبي يعلى بأن الحكم على التبع وهو لازم للمصنف في (المتهى) لانه حكم بوجود التزح بعيداً في النجاسات فضلاً عن غيرها ونسبه في (المدارك) الى جماعة وفي (الروض) الى بعض المتأخرين وموضوع المسئلة ما اذا خلى بدن الجنب عن نجاسة عينية كما في (السراثر والأرشاد والموجز) (وجامع المقاصد والروضة والمساك) وغيرها وفي (الذخيرة) تصح الحكم في التلوث وغيره لان الغالب عدم خلو بدن الجنب عن النجاسة وفي (المتهى) ان التزح يجوز ان يكون ثلوثه بالماء ولما لم يعم دليل على اني يمكن ان يكون السبع مقدراً له وفي (المدارك) بعد ذكر الاخبار ان العمل بها مشكل فتحمل اما على ثلوث بدن الجنب أو على التنية لموافقتهما بعض العامة أو دفع التفرقة قال وهذا أقرب وصرح في (المقتصر والموجز) باختصاص ذلك بالثاوي للفصل وهو ظاهر (الروض) (والمساك) ونسبه في (كشف الالتباس) الى المحقق والعلامة واحتمل في (جامع المقاصد والروضة) اختصاص ذلك بفصل الجنابة وفي (الذكرى) ان جعلنا التزح لاغتسال الجنب لاعادة الطهوية فالأقرب الحاق الحائض والنفساء والمستحاضة وان قلنا بالتبع فلا وفيها أيضاً لو نزل ماء الفسل اليها امكن المساواة للاتحاد في العلة أما المنطرات فمفعو عنها كالغفو عن الاءاء الذي يقتسل فيه الجنب وفي ارتفاع الحدث به قولان القول بالعدم لشيخين استنادا الى رواية منصور وواقفهما على ذلك الشهيد في (البيان) والكركي والقول بالارتفاع للمصنف في (النهاية والمتهى) وقد سلف ماله دخل في المقام \* قوله قدس سره \* ﴿وطُجُوجُ الْكَلْبِ مِنْهَا حَيًّا﴾ كما في كتب الشيخ والمحقق والمصنف والشهيد وغيرهم وهو المشهور كما في (الذكرى) وكشف الالتباس والروض والذلائل (والنخيرة وشرح الفاضل) وفي (السراثر) نزح أربعين لعدم الاعتماد على دليل السبع ودليل الاكتفاء بالاربعين في خروجه مبتا يمتنى بانطروج حيا طريق أولى فلا يلحق بغير المخصوص (وأورد) عليه في (المختلف) منع الاولوية فان الاحكام الشرعية تنع الاسم فان وجب في الفأرة مع التفسخ والتقطع سبع وفي البقرة منها نزح الجميع لعدم النص انتهى (وفي الذكرى) عن البصري نزح الجميع لخروجه وخروج الخنزير حين وفي (المدارك والنخيرة) ان العمل بغير الدلاء وتربل الزيادة على التذب قريب (انسي) وهو غريب مخالف للقواعد من محل المطلق على المنيد وفي (الذكرى) ان الصدوق الحق السنور الظاهر ان غرضه امت السنور والذي في (المنع) روي ان في السنور وعد ٥٠هـ أشياء سبع دلاء ولم يذكره في (الحداية) والحق الشيخ والصدوق ايضا في ظاهره لانه اورد الرواية أيضاً سام أرمس اذا تفسخ \* قوله قدس سره \* ﴿وخمسة لدرق جلال الدجاج﴾ كما في (المنفعة) (والكافي) والمرام والمذهب والدرر والرواة رائج والنحو بالبيان) وفي (النهاية) والمبسوط والرسالة والجامع (والاصباح) وكتب المنفعة اعدادا (الكتاب والبحر) وكتب الشهيد ما بعدا (البيان) اطلاق الدجاج

وثلاث للفأرة والحية (متن)

وهذا الحكم مشهور كما في (الروض والروضة) وفي (التذكرة) وقيد الاكثر بالجلال وقيل الشهرة في (الحاشية الميسرة والدلائل) في التقييد بالجلالة وفي (المعتبر) بعد ذكر قول المطلقين والمقيدين (قال) وفي القولين اشكال أما الاطلاق فضعيف لان ذرق غير الجلال ظاهر فلا يوجب نزحاً وذرق الجلال نجس وتقديره بالنجس في محل المنع قائله مطالب بالدليل (قال) أبو الصلاح خروء ما لا يؤكل لحمه يوجب نزح الماء ويقرب عندي ان يكون داخلاً في قسم العذرة ينزح له عشر دلاء فان ذاب قارمون أو خمسون ويحتمل ان ينزح له ثلاثون نظير المبخرة (١) انتهى ما في (المعتبر) وفيه نظر لان اطلاق العذرة على خروء الحيوان محل تأمل كما مر وفي (الروض) وجه الاطلاق ظاهر عند الشيخ لنجاسة ذرقه عنده مطلقاً وفيه وفي (الروضة) انه بعد التجسس يجب يقين الطهارة واتمما يحصل بالنجس للاجماع على عدم الزائد وفي الاخرية ان تم الاجماع انتهى قائل وفي (المختلف والمنتهى) لم يصل البأ حديث يتعلق بالنزح له وفي (جامع المصايد) يمكن ان يقال ان التقدير بالنزح مستفاد من الاجماع وفي (المدارك) لو اكتفى بسمي الدلاء لصحيفة ان يزيع كان حسناً وفي (الدلائل) يمكن الاستناد الى صحيح أبي أسامة المال على اجزاء الخمس في موت الدجاجة ففي القرن أولى (وقال) الفاضل الافرى لحاقه بما لا نص فيه \* حتى قوله قدس سره \* ثم وبلاية الفأرة: هذا صرح به (الشيخ وأبو المكارم وأبو يسهل وأبو جعفر محمد بن علي بن حمزة والخواري والسجستاني وأبو العباس والشهد وغيرهم كما مر وفي (الفتاوى) الاجماع عليه وهو المشهور كما في (الدلائل) (وسمع الفاضل) واما علمت ان السد قال في الفأرة سبع دلاء وقد روي ثلاثاً وبأه منل وان الله يدركن أوبه ما دلوا واحداً الحيا المصغور وفي (المختلفة) لا أعرف حديثاً ولا رواية أصدا الى نفوس وموتهم عمار في المصغور وفي (الدلائل) لا يبعد حمل رواية الثلاث على خروج الفأرة حية والبيع على التفتيش والخمس على عدمه \* حتى قوله قدس الله تعالى روحه \* (والجواب) اجاباً كما في (الفتاوى) ولا خلاف في ذلك فثبت أولاً كما في (السراري) وهو المشهور كما في (المختلف والتذكرة) (والروض والروضة والتخيرة) ونسبته في (الدلائل) الى الشيخين والغني وسائر القاضيين والعجلي وفي (التذكرة) وجامع المصايد والروض والروضة) ان المأخذ ضعيف وفي (المعتبر) الاستناد في هذا الحكم الى رواية الحلبي عن الصادق عليه السلام اذا سقط في الشر حيوان صغير فمات فيها فانزح منها دلاء قال وينزل على الثلاثة نلها أقل محمله والذي أراه وجوب النزح في الحبة لان لها نفساً مثلاً ومنها نسخة وسئل ذلك قال في (المنهاج وفي جامع المصايد) ان في هذا العلبل صدأ وفي (الروضة) وترجع الفاضل انه محل شك وفي (المدارك) قد اعترف الاصحاب بدم ورود نص فيها على الخصوص ثم نقل حكم (المعتبر) بأنها ذات نفس ثم قال وأنكره المتأخرون وفي (المختلف) ان حجة المشهور رواية الساجي الواردة في الله نور والحبة أكبر من المصغور وقد اختلف النقل عن رسالة علي بن بابويه في (المنهاج) (والمنهاج) عنها ان وقع فيها حبة أو عقرب أو خنافس أو نوات وردان فاستق للحية دلوا وليس عليك فيها سواها يعني وفي (المختلف) عنها في مثله العقرب فاستق منها الحية سبع دلاء وحكي عن بعض

ويستحب للعقب والوزغة ودلو للمصفور وشبهه (متن)

نسبها فاستق للحية منها دلاء \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ ويستحب للعقب والوزغة ﴾ كافي (المعتبر والتحرير (١) ونهاية الاحكام والجامع والمختلف ) لكنه احتمل فيه الوجوب تحريراً عن السم لكن ذكره في خصوص الوزغة وتركه في العقب ولعله لكونه أولى ( وجامع المقاصد ) وفي (مقتع الصدوق رسالة آية) عدم وجوب شيء وفي (السرائر) انه لا خلاف بين المحصلين في عدم الوجوب (وقال) ان الشيخ يرجع عما أورده في (نهايته ومصباحه واستبصاره وميسوطه) فقال ويكره ما مات فيه الوزغ والعقب خاصة قال وابن بابويه يذهب في رسالته الى ما اخترناه وحكم في (الغنية) بإيجاب الثلاث في موطنها وادعى الاجماع وعن (نهاية) القاضي انه قال فيها كل ما يقع في الماء فمات فيه وليس له نفس فلا بأس باستعمال الماء الا الوزغ والعقب خاصة فانه يجب احراق ما وقع فيه وغسل الاثاء انتهى وصريح (الوسيلة) وجوبها لموت الوزغة وظاهر (الفقيه والمقتنى) وجوبها للوزغة من دون تعرض لذكر الموت ولا لحكم العقب وظاهر (نهاية الشيخ والمهذب والاصباح والبروس والبيان) وجوب نزع الثلاث فيهما ونسب في (كشف الالتباس) القول بوجوب الثلاث الى الشيخين والصدوق وابن حمزة (٢) والبراج والسبدي وفي (الذكرى) نسب الحكم بالثلاث للوزغة الى الصدوق والشيخين واتباعهما والعقب الى الشيخ واتباعه قال ولا نص صريحاً فيه وقيل فيها بالاستحباب وجواز (وجوز خ) ان يكون لضرر السم وفي (الكافي) وبعض نسخ (المقدمة والمراسم) ان في الوزغة دلو او احداً وفي (الموجز) نزع سم العقب والوزغة (قال) الصبري انه مختلف لفتاوى الفناء ورواياتهم وكأنه من سهو القلم انتهى (قلت) لعله اراد التوزيع (قال) الاستاذ ادام الله تعالى حراسته والنول بالندب ان قلنا بنجاسة البئر او وجوب النزع لو قمت بنجاسة هو الاقوى فيهما لاجماع (السرائر) في انحصار واجماع (المختلف والغنية والسرائر) على طهارة منه ما لا بأس له والله من الدالة على ذلك والوجوب للسم كما احتمله في (المختلف) بعيد عن قوله قدس الله بالروحانية ثم رد ذلك لمرورهم في كافي والاسطر والنزاهة والمعتبر والسرائر (ونهاية الاحكام والارشاد والبروس والذائق) وفي (الغنية) (١) السرائر والذكرى في (المصفور وما في قدره في الجسم دلو واحد) وفي (السرائر) وكذا المطالب والمفاسد لانه ما في الجسم واقتصر على المصفور في (الذكرى والبروس والمرجز) وفي (انتهى) والمنتع والهداية تفسير امر ما يقع في البئر بالصورة (٢) من قوله نور واصغر منه تارة ولم يتعرض فيها لاتباعه وفي (المعتبر) نسب الحكم في الماء وهو وشبهه الى المستحسن في (المقدمة والنزاهة والمطالع) واتباعها وكذا في (كشف الالتباس) مع ما تعرض لانه وان اشبهه في خصوص المصفور من دون تعرض لاتباعه وفي (الدلائل وشرح) ادخل نمل البقرة في نبوت الحكم لانه (٣) وفي (الغنية) دعوى الاجماع على المصفور وما مثله في الجسم وفي (البروس) (٤) حار الوارد في المصفور معمولاً عليها عند الاصحاب ونسب الفضل الى (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (٥٣٨) (٥٣٩) (٥٤٠) (٥٤١) (٥٤٢) (٥٤٣) (٥٤٤) (٥٤٥) (٥٤٦) (٥٤٧) (٥٤٨) (٥٤٩) (٥٥٠) (٥٥١) (٥٥٢) (٥٥٣) (٥٥٤) (٥٥٥) (٥٥٦) (٥٥٧) (٥٥٨) (٥٥٩) (٥٦٠) (٥٦١) (٥٦٢) (٥٦٣) (٥٦٤) (٥٦٥) (٥٦٦) (٥٦٧) (٥٦٨) (٥٦٩) (٥٧٠) (٥٧١) (٥٧٢) (٥٧٣) (٥٧٤) (٥٧٥) (٥٧٦) (٥٧٧) (٥٧٨) (٥٧٩) (٥٨٠) (٥٨١) (٥٨٢) (٥٨٣) (٥٨٤) (٥٨٥) (٥٨٦) (٥٨٧) (٥٨٨) (٥٨٩) (٥٩٠) (٥٩١) (٥٩٢) (٥٩٣) (٥٩٤) (٥٩٥) (٥٩٦) (٥٩٧) (٥٩٨) (٥٩٩) (٦٠٠) (٦٠١) (٦٠٢) (٦٠٣) (٦٠٤) (٦٠٥) (٦٠٦) (٦٠٧) (٦٠٨) (٦٠٩) (٦١٠) (٦١١) (٦١٢) (٦١٣) (٦١٤) (٦١٥) (٦١٦) (٦١٧) (٦١٨) (٦١٩) (٦٢٠) (٦٢١) (٦٢٢) (٦٢٣) (٦٢٤) (٦٢٥) (٦٢٦) (٦٢٧) (٦٢٨) (٦٢٩) (٦٣٠) (٦٣١) (٦٣٢) (٦٣٣) (٦٣٤) (٦٣٥) (٦٣٦) (٦٣٧) (٦٣٨) (٦٣٩) (٦٤٠) (٦٤١) (٦٤٢) (٦٤٣) (٦٤٤) (٦٤٥) (٦٤٦) (٦٤٧) (٦٤٨) (٦٤٩) (٦٥٠) (٦٥١) (٦٥٢) (٦٥٣) (٦٥٤) (٦٥٥) (٦٥٦) (٦٥٧) (٦٥٨) (٦٥٩) (٦٦٠) (٦٦١) (٦٦٢) (٦٦٣) (٦٦٤) (٦٦٥) (٦٦٦) (٦٦٧) (٦٦٨) (٦٦٩) (٦٧٠) (٦٧١) (٦٧٢) (٦٧٣) (٦٧٤) (٦٧٥) (٦٧٦) (٦٧٧) (٦٧٨) (٦٧٩) (٦٨٠) (٦٨١) (٦٨٢) (٦٨٣) (٦٨٤) (٦٨٥) (٦٨٦) (٦٨٧) (٦٨٨) (٦٨٩) (٦٩٠) (٦٩١) (٦٩٢) (٦٩٣) (٦٩٤) (٦٩٥) (٦٩٦) (٦٩٧) (٦٩٨) (٦٩٩) (٧٠٠) (٧٠١) (٧٠٢) (٧٠٣) (٧٠٤) (٧٠٥) (٧٠٦) (٧٠٧) (٧٠٨) (٧٠٩) (٧١٠) (٧١١) (٧١٢) (٧١٣) (٧١٤) (٧١٥) (٧١٦) (٧١٧) (٧١٨) (٧١٩) (٧٢٠) (٧٢١) (٧٢٢) (٧٢٣) (٧٢٤) (٧٢٥) (٧٢٦) (٧٢٧) (٧٢٨) (٧٢٩) (٧٣٠) (٧٣١) (٧٣٢) (٧٣٣) (٧٣٤) (٧٣٥) (٧٣٦) (٧٣٧) (٧٣٨) (٧٣٩) (٧٤٠) (٧٤١) (٧٤٢) (٧٤٣) (٧٤٤) (٧٤٥) (٧٤٦) (٧٤٧) (٧٤٨) (٧٤٩) (٧٥٠) (٧٥١) (٧٥٢) (٧٥٣) (٧٥٤) (٧٥٥) (٧٥٦) (٧٥٧) (٧٥٨) (٧٥٩) (٧٦٠) (٧٦١) (٧٦٢) (٧٦٣) (٧٦٤) (٧٦٥) (٧٦٦) (٧٦٧) (٧٦٨) (٧٦٩) (٧٧٠) (٧٧١) (٧٧٢) (٧٧٣) (٧٧٤) (٧٧٥) (٧٧٦) (٧٧٧) (٧٧٨) (٧٧٩) (٧٨٠) (٧٨١) (٧٨٢) (٧٨٣) (٧٨٤) (٧٨٥) (٧٨٦) (٧٨٧) (٧٨٨) (٧٨٩) (٧٩٠) (٧٩١) (٧٩٢) (٧٩٣) (٧٩٤) (٧٩٥) (٧٩٦) (٧٩٧) (٧٩٨) (٧٩٩) (٨٠٠) (٨٠١) (٨٠٢) (٨٠٣) (٨٠٤) (٨٠٥) (٨٠٦) (٨٠٧) (٨٠٨) (٨٠٩) (٨١٠) (٨١١) (٨١٢) (٨١٣) (٨١٤) (٨١٥) (٨١٦) (٨١٧) (٨١٨) (٨١٩) (٨٢٠) (٨٢١) (٨٢٢) (٨٢٣) (٨٢٤) (٨٢٥) (٨٢٦) (٨٢٧) (٨٢٨) (٨٢٩) (٨٣٠) (٨٣١) (٨٣٢) (٨٣٣) (٨٣٤) (٨٣٥) (٨٣٦) (٨٣٧) (٨٣٨) (٨٣٩) (٨٤٠) (٨٤١) (٨٤٢) (٨٤٣) (٨٤٤) (٨٤٥) (٨٤٦) (٨٤٧) (٨٤٨) (٨٤٩) (٨٥٠) (٨٥١) (٨٥٢) (٨٥٣) (٨٥٤) (٨٥٥) (٨٥٦) (٨٥٧) (٨٥٨) (٨٥٩) (٨٦٠) (٨٦١) (٨٦٢) (٨٦٣) (٨٦٤) (٨٦٥) (٨٦٦) (٨٦٧) (٨٦٨) (٨٦٩) (٨٧٠) (٨٧١) (٨٧٢) (٨٧٣) (٨٧٤) (٨٧٥) (٨٧٦) (٨٧٧) (٨٧٨) (٨٧٩) (٨٨٠) (٨٨١) (٨٨٢) (٨٨٣) (٨٨٤) (٨٨٥) (٨٨٦) (٨٨٧) (٨٨٨) (٨٨٩) (٨٩٠) (٨٩١) (٨٩٢) (٨٩٣) (٨٩٤) (٨٩٥) (٨٩٦) (٨٩٧) (٨٩٨) (٨٩٩) (٩٠٠) (٩٠١) (٩٠٢) (٩٠٣) (٩٠٤) (٩٠٥) (٩٠٦) (٩٠٧) (٩٠٨) (٩٠٩) (٩١٠) (٩١١) (٩١٢) (٩١٣) (٩١٤) (٩١٥) (٩١٦) (٩١٧) (٩١٨) (٩١٩) (٩٢٠) (٩٢١) (٩٢٢) (٩٢٣) (٩٢٤) (٩٢٥) (٩٢٦) (٩٢٧) (٩٢٨) (٩٢٩) (٩٣٠) (٩٣١) (٩٣٢) (٩٣٣) (٩٣٤) (٩٣٥) (٩٣٦) (٩٣٧) (٩٣٨) (٩٣٩) (٩٤٠) (٩٤١) (٩٤٢) (٩٤٣) (٩٤٤) (٩٤٥) (٩٤٦) (٩٤٧) (٩٤٨) (٩٤٩) (٩٥٠) (٩٥١) (٩٥٢) (٩٥٣) (٩٥٤) (٩٥٥) (٩٥٦) (٩٥٧) (٩٥٨) (٩٥٩) (٩٦٠) (٩٦١) (٩٦٢) (٩٦٣) (٩٦٤) (٩٦٥) (٩٦٦) (٩٦٧) (٩٦٨) (٩٦٩) (٩٧٠) (٩٧١) (٩٧٢) (٩٧٣) (٩٧٤) (٩٧٥) (٩٧٦) (٩٧٧) (٩٧٨) (٩٧٩) (٩٨٠) (٩٨١) (٩٨٢) (٩٨٣) (٩٨٤) (٩٨٥) (٩٨٦) (٩٨٧) (٩٨٨) (٩٨٩) (٩٩٠) (٩٩١) (٩٩٢) (٩٩٣) (٩٩٤) (٩٩٥) (٩٩٦) (٩٩٧) (٩٩٨) (٩٩٩) (١٠٠٠) (١٠٠١) (١٠٠٢) (١٠٠٣) (١٠٠٤) (١٠٠٥) (١٠٠٦) (١٠٠٧) (١٠٠٨) (١٠٠٩) (١٠١٠) (١٠١١) (١٠١٢) (١٠١٣) (١٠١٤) (١٠١٥) (١٠١٦) (١٠١٧) (١٠١٨) (١٠١٩) (١٠٢٠) (١٠٢١) (١٠٢٢) (١٠٢٣) (١٠٢٤) (١٠٢٥) (١٠٢٦) (١٠٢٧) (١٠٢٨) (١٠٢٩) (١٠٣٠) (١٠٣١) (١٠٣٢) (١٠٣٣) (١٠٣٤) (١٠٣٥) (١٠٣٦) (١٠٣٧) (١٠٣٨) (١٠٣٩) (١٠٤٠) (١٠٤١) (١٠٤٢) (١٠٤٣) (١٠٤٤) (١٠٤٥) (١٠٤٦) (١٠٤٧) (١٠٤٨) (١٠٤٩) (١٠٥٠) (١٠٥١) (١٠٥٢) (١٠٥٣) (١٠٥٤) (١٠٥٥) (١٠٥٦) (١٠٥٧) (١٠٥٨) (١٠٥٩) (١٠٦٠) (١٠٦١) (١٠٦٢) (١٠٦٣) (١٠٦٤) (١٠٦٥) (١٠٦٦) (١٠٦٧) (١٠٦٨) (١٠٦٩) (١٠٧٠) (١٠٧١) (١٠٧٢) (١٠٧٣) (١٠٧٤) (١٠٧٥) (١٠٧٦) (١٠٧٧) (١٠٧٨) (١٠٧٩) (١٠٨٠) (١٠٨١) (١٠٨٢) (١٠٨٣) (١٠٨٤) (١٠٨٥) (١٠٨٦) (١٠٨٧) (١٠٨٨) (١٠٨٩) (١٠٩٠) (١٠٩١) (١٠٩٢) (١٠٩٣) (١٠٩٤) (١٠٩٥) (١٠٩٦) (١٠٩٧) (١٠٩٨) (١٠٩٩) (١١٠٠) (١١٠١) (١١٠٢) (١١٠٣) (١١٠٤) (١١٠٥) (١١٠٦) (١١٠٧) (١١٠٨) (١١٠٩) (١١١٠) (١١١١) (١١١٢) (١١١٣) (١١١٤) (١١١٥) (١١١٦) (١١١٧) (١١١٨) (١١١٩) (١١٢٠) (١١٢١) (١١٢٢) (١١٢٣) (١١٢٤) (١١٢٥) (١١٢٦) (١١٢٧) (١١٢٨) (١١٢٩) (١١٣٠) (١١٣١) (١١٣٢) (١١٣٣) (١١٣٤) (١١٣٥) (١١٣٦) (١١٣٧) (١١٣٨) (١١٣٩) (١١٤٠) (١١٤١) (١١٤٢) (١١٤٣) (١١٤٤) (١١٤٥) (١١٤٦) (١١٤٧) (١١٤٨) (١١٤٩) (١١٥٠) (١١٥١) (١١٥٢) (١١٥٣) (١١٥٤) (١١٥٥) (١١٥٦) (١١٥٧) (١١٥٨) (١١٥٩) (١١٦٠) (١١٦١) (١١٦٢) (١١٦٣) (١١٦٤) (١١٦٥) (١١٦٦) (١١٦٧) (١١٦٨) (١١٦٩) (١١٧٠) (١١٧١) (١١٧٢) (١١٧٣) (١١٧٤) (١١٧٥) (١١٧٦) (١١٧٧) (١١٧٨) (١١٧٩) (١١٨٠) (١١٨١) (١١٨٢) (١١٨٣) (١١٨٤) (١١٨٥) (١١٨٦) (١١٨٧) (١١٨٨) (١١٨٩) (١١٩٠) (١١٩١) (١١٩٢) (١١٩٣) (١١٩٤) (١١٩٥) (١١٩٦) (١١٩٧) (١١٩٨) (١١٩٩) (١٢٠٠) (١٢٠١) (١٢٠٢) (١٢٠٣) (١٢٠٤) (١٢٠٥) (١٢٠٦) (١٢٠٧) (١٢٠٨) (١٢٠٩) (١٢١٠) (١٢١١) (١٢١٢) (١٢١٣) (١٢١٤) (١٢١٥) (١٢١٦) (١٢١٧) (١٢١٨) (١٢١٩) (١٢٢٠) (١٢٢١) (١٢٢٢) (١٢٢٣) (١٢٢٤) (١٢٢٥) (١٢٢٦) (١٢٢٧) (١٢٢٨) (١٢٢٩) (١٢٣٠) (١٢٣١) (١٢٣٢) (١٢٣٣) (١٢٣٤) (١٢٣٥) (١٢٣٦) (١٢٣٧) (١٢٣٨) (١٢٣٩) (١٢٤٠) (١٢٤١) (١٢٤٢) (١٢٤٣) (١٢٤٤) (١٢٤٥) (١٢٤٦) (١٢٤٧) (١٢٤٨) (١٢٤٩) (١٢٥٠) (١٢٥١) (١٢٥٢) (١٢٥٣) (١٢٥٤) (١٢٥٥) (١٢٥٦) (١٢٥٧) (١٢٥٨) (١٢٥٩) (١٢٦٠) (١٢٦١) (١٢٦٢) (١٢٦٣) (١٢٦٤) (١٢٦٥) (١٢٦٦) (١٢٦٧) (١٢٦٨) (١٢٦٩) (١٢٧٠) (١٢٧١) (١٢٧٢) (١٢٧٣) (١٢٧٤) (١٢٧٥) (١٢٧٦) (١٢٧٧) (١٢٧٨) (١٢٧٩) (١٢٨٠) (١٢٨١) (١٢٨٢) (١٢٨٣) (١٢٨٤) (١٢٨٥) (١٢٨٦) (١٢٨٧) (١٢٨٨) (١٢٨٩) (١٢٩٠) (١٢٩١) (١٢٩٢) (١٢٩٣) (١٢٩٤) (١٢٩٥) (١٢٩٦) (١٢٩٧) (١٢٩٨) (١٢٩٩) (١٣٠٠) (١٣٠١) (١٣٠٢) (١٣٠٣) (١٣٠٤) (١٣٠٥) (١٣٠٦) (١٣٠٧) (١٣٠٨) (١٣٠٩) (١٣١٠) (١٣١١) (١٣١٢) (١٣١٣) (١٣١٤) (١٣١٥) (١٣١٦) (١٣١٧) (١٣١٨) (١٣١٩) (١٣٢٠) (١٣٢١) (١٣٢٢) (١٣٢٣) (١٣٢٤) (١٣٢٥) (١٣٢٦) (١٣٢٧) (١٣٢٨) (١٣٢٩) (١٣٣٠) (١٣٣١) (١٣٣٢) (١٣٣٣) (١٣٣٤) (١٣٣٥) (١٣٣٦) (١٣٣٧) (١٣٣٨) (١٣٣٩) (١٣٤٠) (١٣٤١) (١٣٤٢) (١٣٤٣) (١٣٤٤) (١٣٤٥) (١٣٤٦) (١٣٤٧) (١٣٤٨) (١٣٤٩) (١٣٥٠) (١٣٥١) (١٣٥٢) (١٣٥٣) (١٣٥٤) (١٣٥٥) (١٣٥٦) (١٣٥٧) (١٣٥٨) (١٣

وبول الرضيع قبل اغتذائه بالطعام فرع الاول اوجب بعض هؤلاء نزع الجميع (متن)

حال صفه كالتفرخ ينزع له دلو واحد لانه يشابه المصفور (قال) المحقق ونحن نطالبه بدليل الحظي (ورده) في المذهب ان المشهور عدم الفرق وفي (الذكرى) لا يلحق صفار الطيور بالمصفور خلافا للصهرشي بل الأولى إلحاقها بكارها ونظيره ما في (المساك والروض والدلائل) وعن الراوندي يجب ان يشترط ههنا ان يكون مأكول اللحم احترازا من الخفاش (قال في المتبر) ونحن نطالبه من ابن علم نجاسته فان التفت الى كونه مسحا طالبا تصحق كونه مسحا ثم بالدلالة على نجاسته المسح **قوله** قدس الله تعالى سره **«وبول الرضيع قبل اغتذائه بالطعام»** كما في (المبسوط) واليه لان كان قيمها الذي لم يأكل بالطعام (والمسند والوسيلة والشرائع) لان كان فيها الذي لم يطعم (والمعتبر) ونهاية الاحكام والاختلاف والتحرر والارناد والموضع والذكرى والبيان مع استراطه في (البيان) كونه ابن مسلم (وفي الغيبة والفتح والمهذبه والناصح والدروس) اطلاق الرضيع وفي (الغيبة) في الفتل الذي لم يأكل الطعام ثلاث دلاء كما في (الكافي) وهل عليه في (الامه) الاجماع وفي (السرائر) اعتبار الحولين طعمه او لا وقد علمت ما فيه وفي (المذهب البارع) الرضيع هو المبرء بالمطعيم في الروايات وفي (الذكرى) (وجامع المصايد والروض والمساك) المراد اغتذاه كذا بحث مساوي اللبن ولا غيره ما ادر وفي (جامع المصايد والروض والروضة والمساك) لانه من كون ذلك في سن الرضاع وفي (المدارك) المراد بالاغذاء ما هو مسند الى ارادته وسواء قال في (الدلائل) وله حل مراده ان ما ليس كذلك لا يجوز غدا ولا يخرج عن الرضاع (وفي نثار) وما اذا قبل المراد بالعام هو المبرء والمأكول والكرومي وفلس لانه وجاره اعمأ وهذا الحكم اعبر به بدل واحد من روايات في (نهاية الحكمة والره) (وتشرح له صلى) وفي (الذكرى) (الاقبال والمدارك والدلائل) وغفها عنه الى الامس واراد العراج (وفي الرضا) في سراج برج دلو المصفور من الى (الدروس) اصار الرضيع قبل الاغتذاء بالعام في الحولين وليس في (الدروس) ذلك وقد ساءت مذهبه السيد رضى الله عنه (جامع المصايد) ولا يمس به الرضا بل عدم الامس والوجه بصور لانه وقد ساءت ما في (المدارك) ذكر الطفل الدامل الامس وحكم السيد في بعض ما ينسب اليه من الخواص قولنا بعدم وجوب مس واحد السيد في (المختلف) القول الامس روايه كرده (١) (قال في جامع المصايد) وهذا يجب ادلاله على المدارعية بوجه ولو دلت كل ما لا يضر فيه موصوفا لان المراد النص الدليل القلي لا ما يدل على الامس مع عدم احتيال البعض والا امكن كثيرا مما عدوه موصوفا من قبل ما لا يصح فيه فيصعب القول ان الامس ومنه القول بالاربعين وعده اعجاب سيء مع القول بان نجاسته طاهر البطال فلم يبق الا القول بوجوب الجميع وهو المذهب الذي ومنه طر يروى **«فولعه الله ما في»** (في نزع الجميع) فمالم يرد فيه نص في (الذكرى) وغاها المراد اراد بما يرد فيه من مالم يرد فيه دليل على التندر صريحه ودرسي ما في (جامع المقاصد) من ان المراد بالامس الدليل القلي الذي يمنع من المضى قال في (الروض) وهو مخالف لما جاءه الاصحاب فاهم جعلوا الكافر من المصوص مع انه مدلول لتمام او المطلق ركنا في (الذخيرة) اسند الى الادحاب خلاف مسند السيد والحكم بوجوب الجميع عليا الاجماع في (الغيبة) وهو المشهور (١) روايه كرده ان في ملحة من البول (وله أخرى) ينزع لها دلو ان كانت مسحورة (منه)

فيما لم يرد فيه نص وبعضهم اربعين (الثاني) خرّ الحيوان وكله سواء وكذا صغيره وكبيره وذكره واثناه ولا فرق في الانسان بين المسلم والكافر (الثالث) الحوالة في الدلو على المتاد (متن)

كافي (المدارك) وهو المنسوب الى اكثر المتأخرين كافي (التخيرة) وهو احوط الاقوال كافي (البسوط) (والدروس) وانسبها كافي (الذكرى) وعليه السيد وابنا سعيد بنو زهرة والبراج وادريس والشيد في (اليان) قوله ﴿ وبعضهم اربعين ﴾ هو الشيخ في (البسوط) وابو جعفر محمد بن علي بن حمزة في (الموسيلة) قال في (البسوط) قولهم عليهم السلام ينزح منها اربعون دلو وان كانت منجزة (قال) في (الختلف والروض وترشح الفاضل) ولم نره مستندا ولم نعلم صدره لعل ان الاربعين لماذا وجبت واختار في (الختلف) نزح ثلاثين على الظاهر ونفى عه التهيد البأس وهو المنقول عن البتري واحتل في (المعتبر) عدم وجوب شيء مما دل من التصريح على انها لا تنحس ما لم تنزح خراج مانص على النزح له منطوقا ومفهوما وبقي الباقي داخلا في الصوم مع الاصل قال وهذا يتم لو قلنا ان النزح للتعبد لا للتطهير اما اذا لم قل ذلك فالاولى نزح ماثا اجمع (قال) الاستاذ ادام الله حراسته يمكن اتايمه على الآخر لجواز اختصاص نجاسة البئر بما نص على النزح له (انتهى) وبغض الفضلاء ممن كتب على (الختلف) قال ان هذا القول ظاهر البطالان وعن بعضهم احتمال تقدير التنزير والنزح الى زواله ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ جزء الحيوان ﴾ وكله سواء واحتل في (الشرح والدلائل) دخول الجزء في الانص فيه اذا لم يجب فيه الا أقل ما ينزح لكل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وكذا صغيره وكبيره ﴾ قيده بما اذا سلمها اللفظ وكذا ذكره واثناه كذلك اذا عجمها اللفظ ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ ولا فرق في الانسان بين المسلم والكافر ﴾ وقفا للمحقق والركي والتهيد الثاني وظاهر الاكثر لكان الاطلاق ونسبه الى الاصحاب في (الروض) وخالف السحلي فأوجب نزح الجميع لموت الكافر ووقوع ميتته فيها استنادا الى انه اذا نزل فيها وناثر ماثا حيا وجب الترف فكيف يجب سبعون اذا مات (وقال) سد ذلك اذا نزلها جنبا كذلك فان الجامة والكفر أمران (ورده) المحقق يمنع وجوب نزح الجميع للكافر الحي فان النص في موت الانسان نص على الكافر بصومه فاذا لم يجب في ميتته الا سبعون فأولى في حبه واحتل في الجنب تارة عموم بعه له وأخرى ان السبع انما يجب لقوله ولا غسل للكافر وفي (الذكرة والختلف والنهاية والمتهمي) اختيار زوال نجاسة الكفر بالموت لزوال ذلك الاعتقاد الفاسد (ورده) سيفي (جامع المقاصد) بعدم جريان أحكام الميت المسلم عليه وقد عرفت ما في (اليان) من تخصيص الرضيع بآمن المسلم (وهو) الحلي على مساواة بول الكافر لبول المسلم ومعهم احتمال الفرق تضايف الحامة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والحوالة في الدلو على المتاد ﴾ قال التهيد الثاني لو لم يتد في الدلو على ملها دلو اعتبر الاقرب من البلاد اليه فالاقرب (وقال) بعضهم اعتبر الاغلب على متنها في البلاد وفي (الشرح) وقد يحتل الاكثاء بكل بئر بأصغر دلو اعتسدت على أصغر بئر بطريق أولى لانه اذا كفي في الصغيرة الحليلة الماء في الزبرة أولى (وأورد) على الاولوية مأه ربما كان لقلية خصوصية باعتبار قلة الماء فيتجدد النج بخلاف الزبرة وأن احتمال التعبد قائم وفي (جامع المقاصد) قيل ان المراد بالدلو

فلو اتخذ آلة تسع المدد فالقرب الاكتفاء (الرابع) لو تغيرت البثر بالحيقة حكم بالنجاسة من حين الوجدان (الخامس) لا يجب النية بالزح فيجوز أن يتولاه المبي والكافر مع عدم المباشرة (السادس) لو تكررت النجاسة تداخل الزح مع الاختلاف وعدمه (السابع) إنما يجزى المدد بعد اخراج النجاسة أو استحالتها (متن)

المحرية ووزنها ثلاثون رطلا واختاره وعن القاضي نسبته الى قوم (وقيل) أربعون ويظهر من (الروضة) أن المدار أولا على متاد شخص البثر أن استقرت حادثها والمروي عن الرضا عليه السلام في الفارة والظاهر أنها أربعون رطلا ﴿قوله قدس سره﴾ ﴿فلو اتخذ دلو تسع المدد فالقرب الاكتفاء﴾ خلافا (للمعتبر والمنتهى والتحرير وجامع المقاصد) لأن تكرير الزح أعون على التموج مع الاكتفاء على المنصوص ولم يرجح شيئا في (الايضاح) قال الاستاذ وفي اعتباراتوالي في الدلاء احتمال ولو أنى بالمدار مع زيادة العدد احتمال الاكتفاء ولو أنى بآلة من خشب ونحوه أجزأ (انتهى) وفي (جامع المقاصد) ولو كانت المتاد غير الدلو كالجرة مثلا فيحتمل الاكتفاء به وعدمه ﴿قوله ره﴾ ﴿لو تغيرت البثر بالحيقة حكم بالنجاسة من حين الوجدان﴾ للحيقة فيها أن لم يعلم سببها وإن انتفخت أو تقسخت وسبق التغير وفي (اليان) يحكم النجاسة من حين وجدان التغير وعن أبي حنيفة أن كانت الجيفة متفخة أو متفخة أعاد صلوات ثلاثة أيام بلياليها والاصلاة يوم وليلة ﴿قوله قدس الله تعالى سره﴾ ﴿فيجوز أن يتولاه الصبي﴾ أي لا في التراوح على ما مر ﴿قوله قدس الله روحه﴾ ﴿لو تكررت الحاسة تداخل الزح مع الاختلاف وعدمه﴾ خلافا (للدروس والبيان وجامع المقاصد) حيث حكم فيها بعدم التداخل فيها وحكم الفاضل المعجلي تداخل التماثلة دون المختلفة وحكم المحقق بعدم تداخل المختلفة واحتمل الوجهين في التماثلة وفي (الذكرى) قطع بعدم التداخل وقربه في التماثلة (قال) وأما الاختلاف بالنكية كالدم فإن خرج من الفلة الى الكثرة فمزوج الاكثر وإن راد في الكثرة فلا زيادة في الاكثر (القدوخ ل) لشمول الاسم ومثله قل في (جامع المقاصد) قال الاستاذ ويستثنى من الخلاف وقوع اجزاء حيوان واحد متعاقبة فتدخل قطعا والازادت على كله اضاعفا قال وكذا ما يترشح له الكل يداخل مثله ويدخله غيره اذ لا مزيد عليه وهو الاظهر عند التراوح (انتهى كلامه) ادام الله حراسته • ﴿قوله قدس سره﴾ ﴿انما يجزى المدد بعد اخراج النجاسة أو استحالتها﴾ اتفاقا كما في (المنتهى) وفي (جامع المقاصد) الحكم الاول لا كلام فيه وأما الحكم الثاني فانما يستقيم على ظاهره اذا قيل بوجوب نزع التغير بالحاسة حتى يزول التغير ويستوفى القدر فطلى ما اختراعه من الاكتفاء بأكثر الاشرين يجزى الزح مع وجود نجاسة الدم وفي (حاشية جامع المقاصد) أما الحكم الثاني وهو عدم الاجزاء الا بعد استحالتها ان لم تكن حامدة أو ذابت بعد جمودها فقد استثنى منه المصنف في الهامية العذرة الباسة فانها اذا استحالت يجب لها خمسون (وقال في الذكرى) في الفرع السابع عشر لو تمطع التمر في الماء نزع حتى يطن خروجه أن كان شعر نجس العين فان استمر انطروج استوعب فان تمطر لم يكف التراوح ولو كان سمر طاهر العين أمكن اللحاق لجأورة النجس مع الرطوبة وعدمه

(الثامن) لو غار الماء سقط النزع فان عاد كان طاهراً ولو اتصلت بالنهر الجاري طهرت ولو زال تيمرها بنزع النزع والاتصال فالأقرب نزع الجميع وإن زال يمضه لو كان على اشكال ﴿ الفصل الخامس في الاحكام ﴾ يحرم استعمال الماء النجس في الطهارة وإزالة النجاسة مطلقاً وفي الأكل والشرب اختياراً فان تطهر به لم يرتفع حدته ولو صلى إياهما مطلقاً (متن)

لطهارته في أصله (قال) ولم أقف في هذه المسألة على فتيا لمن سبق منا (اتحى) واحتمل الاستاذ أيده الله تعالى الاجتزاء بأخراج عين النجاسة في أول دلو واحتسابه من العدد ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو (فان خ ل) عاد كان طاهراً ﴾ كما عن بعض مسائل السيد وكما في (المعتبر) بعد التردد لانه وإن احتمل أن يكون هو الفائز احتمل أن يكون غيره والاصل الطهارة وظاهرهم طهر أرض البئر بالغور كما تطهر بالنزع وعن بعضهم قصر طهارة الأرض على النزع فينجس بها المتجدد ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ ولو اتصلت بالنهر الجاري طهرت ﴾ تساوى قرارها أو اختلف وكلامه في (التذكرة) يعطي التسوية بين التساوي (١) ووقوع الجاري فيها وخص المحقق طهرها بالنزع فلم يطهرها بانصافها بالمصنوع الجاري ولم يكتف الشهيد والكركي في (الذكرى والفروس وجامع المقاصد) بتسمن الجاري عليها لعدم الاتحاد وفيه تأمل (٢) واستشكل في (نهاية الاحكام) في طهرها باقائه كعليها وماء النيث اذا جرى إليها عند النزول كالجاري وفي (جامع المقاصد) ان خبر كردويه ينافيه (وفيه) تأمل اذ ظاهره بقاء عين العذرة وغيره الكلب (الكلاب خل) ولو اجريت البئر دخل ماؤها في الجاري لكن هل يطهر الجميع أو الباقي عند التبع بعد انفصال ما كان يجب نزحه أو لا يجب نزحه شيء منه حتى ينزع الواجب أوجه ذكرها في (الذكرى) وفي طهرها بقاء الحام وجه لانه بمنزلة الجاري تأمل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ فالأقرب نزع الجميع ﴾ ما قر به هو الاصح كما في (الايضاح) والأقرب كما في (جامع المقاصد) وفيها أيضاً ان الاشكال لا ينفى ضعفه وعلى الأقرب ان تتمدد النزف فلا تراوح هنا بل ينزع ما يمل به نزع الجميع ولو في أيام كذا قال الاستاذ أيده الله تعالى

### ﴿ الفصل الخامس في الاحكام ﴾

﴿ قوله ر ه ﴾ ﴿ يحرم استعمال الماء النجس ﴾ الظاهر ان المراد بالحرمة كما هو صريح بعض تحقق الاسم لانه مخالفة للشرع لكن فسرها في (نهاية الاحكام) بعدم الاعتداد بالفعل ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ ولو صلى إياهما مطلقاً ﴾ أي في الوقت وخارجة عالماً بالنجاسة والفساد أو جاهلاً بهما أو بأحدهما كما عليه ابن سعيد فيما نقل والكركي وظاهر الصدوقين والفيد والشهد وأما أبو جعفر الله المعجلي فانه وإن تردد لكن الظاهر منه ثبوت الاعادة مطلقاً وفي (النهاية والميسوط) اقتصر على بقاء الوقت اذا لم يسبق العلم أما مع سبق فيلزم القضاء خارج الوقت أيضاً وهو المنقول عن القاضي

(١) أي تساوي القرارات (منه) (٢) لانه ان سلم في غير الواقع فيها اذ لا شبهة في الاتحاد به والمنحدر من الجاري الى نجس من أرض أو ماء لا ينجس ما بقي اتصاله وليس لنا ماء واحد مختلف الطهارة والنجاسة بدون التمييز (منه عن عنه)



أما لو غسل ثوبه به فإنه يبيد الصلوة أن سبقه العلم مطلقاً والافقي الوقت خاصة (متن)  
وعن إلكاتب أبي علي قصر وجوب الاعادة على بناء الوقت إذا سبق العلم بنفسه (قال) الاستاذ  
مبنى الخلاف بين الشيخ وأبي علي على أن النسيان بعد قريطاً أولاً ومبنى أصل المسألة على أن الطهارة في  
هذه الصورة شرط وجودي أو علمي يؤيد الأول أنه يجب إعادة الطهارة لما يستقبل ومع بقاء الوقت  
في بعض الوجوه ويؤيد عدم الفناء أنه فرض مستأنف لا دليل عليه وأنه قد أتى بما أمر به ظاهراً  
﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ (أما لو غسل ثوبه فإنه يبيد الصلوة أن سبقه العلم مطلقاً) في الوقت  
وخارجه كما في (النهاية والمبسوط والخلاف) وشرح الجمل) للقاضي على ما قل (والوسيلة والغنية)  
(والسرائر) والمختلف والتذكرة ونهاية الأحكام والتذكري والمروس والبيان والمذهب والموجز والتنقيح  
(وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروض والذخيرة والدلائل) وغيره وظاهر (الغنية والمقنع والتمنّة)  
(وجمل العلم والعمل والجمل والمقود) على ما قل وفي (الغنية والسرائر) الإجماع عليه وربما قل حكايته  
عن ظاهره شرح القاضي وهو المشهور أو مذهب الأكرز كما في (المعتبر وكشف الالتباس والروض)  
(والنخبة والدلائل وفي الشرائع والتافع) أنه أشهر رواية وفي (كشف الرموز) نسبة إلى الشيخ  
والمفيد وعلم الهدى واتباعهم وفي (التنقيح) أنه مذهب الثلاثة واتباعهم وعليه القوي وذهب في  
(الاستبصار والتحرير والإرشاد والتلخيص والتبصرة والمجمع) للاردبيلي إلى اختصاص الاعادة بالوقت  
ونفي عنه البأس في (المتحى) وعده في (التذكرة) قولاً مشهوراً بين العلماء وفي (المعتبر) استحسان  
عدم الاعادة مطلقاً لولا أن القول الأول أكرز والرواية به أشهر وحكاية في (التذكرة) عن الشيخ في  
بعض أقواله واختاره صاحب (المدارك) ويدل عليه ما ورد في صحيح علي بن جعفر عن أخيه  
موسى عليه السلام في باب الاستنجاء أن ناسي الاستنجاء أن ذكر بعد الفراغ أجراً ومثلاً موثقة  
علي بن عمار (موثقة ابن عمار ل) وحسنة الثني هذا في الناسي (وأما المامد) ففي (الخلاف)  
(والمعتبر ونهاية الأحكام والتذكرة) وكشف الالتباس والروض ومجمع الفوائد) الإجماع  
في لزوم إعادة المامد وفي (التذكرة) الإجماع ممن شرط (الطهارة) وظاهر إطلاق  
لإجماعات والأخبار عدم الفرق بين الجاهل والعالم بل الظاهر انعقاد إجماعهم على مساواة  
الجاهل الحكم العالم به في مثل هذه الأحكام كما قال الاستاذ ومناقشة المولى المقدس الأردبيلي  
وصاحب (المدارك) بدم تقصير الجاهل فلا يلحقه شيء (مردودة) بثبوت التقصير لانه وصل إليه  
وجوب الصلوة واشتراطها بأمر فهو بقله مكلف بالتمحص إلى آخره ما ذكره ثم أنهم منعوا عليه  
الملازمة (فدبر) وذهبت طائفة من العامة إلى أن الصلوة لا تنقضي إلى الطهارة روي ذلك عن ابن  
عباس وابن مسعود وسعيد بن جبيرة وابن مخلد أما ابن عباس فقال ليس على التوب جناة وإن  
مسعود نحر جزوراً فأصابه من فرقه ودمه فصلى ولم ينسله وابن جبيرة سئل عن صلى وفي ثوبه أذى  
فقال اقرأ على الآية التي فيها غسل الثياب • ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ • (والافقي  
الوقت خاصة) أي أن لم يكن سبقه العلم بالنجاسة أعاد في الوقت خاصة كما في (النهاية) في باب المياه  
(والمبسوط والغنية والتافع والمذهب ونهاية الأحكام والمختلف) وفي (الغنية) الإجماع عليه وفي (السرائر)

(والمذهب والمفتاح) الاجماع على عدم الاعادة خارج الوقت وفي (كشف الرموز والتشريح) نفي الخلاف عنه وظاهر (المدارك والذخيرة) أيضاً الاتفاق على عدم وجوب القضاء وفي (الدلائل) وقد فهم من كلام بعضهم ان عدم القضاء اجماعي وفي (المتنعي والذكرى) نسبته الى أكثر الاصحاب وفي (نهاية الاحكام) الأقوى سقوط القضاء ويظهر من (الخلاف) أيضاً وجود الخلاف وفي (المنقمة) من صلى في ثوب ظن انه طاهر ثم عرف بعد ذلك انه كان نجساً فقرأ في صلوته فيه من غير تأمل له أعاد ما صلى فيه في ثوب طاهر من النجاسات وذلك بإطلاقه يؤذن بأنهم القضاء مع الجهل في بعض الصور وقال الشيخ في (النهاية) في باب تطهير الثياب انه لا يبعد مطلقاً وهو مذهب المرتضى والمفيد وابن ادريس وخيرة (المعتبر وكشف الرموز والمتنعي والتلخيص والتحرير والارشاد والدروس والبيان) وهو المشهور أو مذهب الاكثر كما في (الذكرى والروض والذخيرة وشرح الاستاذ) ونسبه في (كشف الرموز) الى المفيد والسيد والشيخ والمتأخر وكذا في (الذخيرة) اليهم وإلى الفاضلين والشهيد (وقال) الشهيد ولوليل لاعادة على من اجتهد قبل الصلوة ويعد غيره أمكن لصحيح ابن مسلم ان لم يكن احداث قول ثالث (وقال في الدروس) بمد قل القول بالاعادة في الوقت وحملناه على ما (من غل) لم يستثن ثوبه وبدنه عند المظنة وتأمل فيه في (المدارك والذخيرة) وقر به في (الدلائل) قال وليس قولاً جديداً فان ظاهر كلام المفيد يعطيه كما نفعه في (المختلف) انتهى (قلت) قد ساف قريباً قل عبارة (المنقمة) وظاهرها كما قال في (الدلائل) قال الاستاذ والتحقيق ان الطهارة الخفية من الشروط العلمية بالنسبة الى الصلوة (وقال الشيخ في المبسوط) بعد قوله وان لم يعلم على أصل الطهارة «النج» مانصه وان رأى النجاسة في الصلوة على ثوبه رى بذلك التوب وتم الصلوة فيما بقي وان لم يكن عليه غيره طرحه فان كان بالقرب منه ما يستر به عورته أخذ به وستر به عورته وصلى وان لم يكن بالقرب منه شيء ولا أحد يناوله قطع الصلوة وأخذ ثوباً يستر به العورة ويستأنف الصلوة وان لم يملك ثوباً طاهراً أصلاً ثم صلواته من قعود إيماء وفي (النهاية) فان علم ان فيه نجاسة وهو بعد في الصلوة لم يفرغ منها طرح الثوب الذي فيه النجاسة وتم الصلوة فيما بقي عليه من الثياب فان لم يكن عليه الا ثوب واحد رجع ففعل الثوب واستأنف الصلوة والحقق والمصنف في كتبهما واقفاً (المبسوط) في لزوم الطرح والانتماء الا انه خلا غير (التحرير) عن ذكر الصلاة عارياً قاعداً بالإيماء وفي (المعتبر) انه على القول باعادة الجاهل في الوقت يستأنف في الوقت مطلقاً ونسب في (الذخيرة) القول بالانتماء والازالة الى (النهاية والمبسوط والفاضلين) ومن تبعهم وسيفي (شرح الفاضل) نسبة القول بالاعادة الى (النهاية) وقد مرت عبارتها وفي (الذكرى) لو علم في الانتهاء سبق النجاسة فلا اشكال في بقاءه على القولين وحينئذ لو علم بعد خروج الوقت وهو متلبس بالصلاة أمكن عدم التثانئة مصيراً الى استزائه القضاء المنعني قطعاً وقد نبه عليه في (المعتبر) انتهى وفي (البيان) بنى مسئلة الجهل في الانتهاء على مسئلته بعد الفراغ وفي (المتنعي) لو لم يعلم بالنجاسة حتى دخل الصلاة (ففيه) روايتان وظاهره الميل الى الاعادة لانه قال في (الاستدلال) بصحيح ابن جعفر عليه السلام نظر ونسب الاخاء بعدم الاعادة الى الشيخ في (المبسوط والنهاية) قلت وه أفق كثير من المتأخرين وقوى الاستاذ البطان ولزوم الاعادة مطلقاً ولو وجدها في الانتهاء وكان بعد العلم والنسيان ففي شرح الفاضل بناء الامر على حال التامى فان أوجبنا عليه الاستئناف مطلقاً وجب هنا وان فصلنا بالوقت وخارجه استأنف مع السعة

وحكم المشتبه بالنجس حكمه ولا يجوز له التحري وإن انقلب أحدهما بل يتم مع فقد غيرهما (متن)

وعند الضيق يطرح الثوب إن أمكن بلا فعل المناقي والا فاشكال وإن لم نوجب الاستئناف هناك مطلقا طرح الثوب عنه إن أمكن بلا فعل المناقي والا استأنف الا عند الضيق فيه اشكال (انتهى)  
(قال) الاستاذ ووجه بانه انه حيث يكون النسيان عذراً يكون الجزء الواقع صحيحاً فيلزم الاتمام والا وقع فاسداً فيجب الاستئناف (قال) ولا يخفى ما فيه اذ ربما كان تأثير النسيان مشروطاً بمصادفة الكل صحة أو فساداً فالحكم بالفساد يستند اما الى أصل بقاء شغل القدم ولو قلنا بالاجتزاء مع الذكر بعد الفراغ لا يلزمنا القول به مع الذكر في الاثناء اذ القول به قياس مع الفارق واما الى خبر سماعة «النجس» (وقال) الاستاذ في (شرح المفاتيح) ان القائل بالفساد هناك قائل به هنا لعدم القول بالقص (انتهى)  
والاقوى وجوب الاعادة بعد العلم والنسيان اذا وجدها في الاثناء في الوقت وخارجها في الضيق والسعة كما عليه الاستاذ وان علم في الاثناء وجهل وقت الحدوث طرحها أو غسلها وأتم صلواته ما لم يكثر الفعل وإن احتاج الى فعل كثير استأنف كما في (المبسوط والمختبر ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى) وفي (المختبر) على قول الشيخ الثاني يستأنف ان بقي الوقت كيف كان واعترضه في (الذكرى) بأن البناء انما يصح لو علم السبق أما هنا فلا تأمل في الصحة وفي (المختبر والتذكرة ونهاية الاحكام والمختبر) (وظاهر الروض) ان الحكم فيما اذا حدثت النجاسة في الاثناء وزالت ولم يعلم الا بعد الزوال يبنى على مذهبي الشيخ في الجاهل وقتل الاجماع في (المختبر وكشف الالتباس) على انه لو صلى ثم رأى النجاسة بعد الفراغ لم يمد لاحتمال تجددها بعد الفراغ وفي (المختبر والتذكرة) لانظم فيه خلافاً وفي (الروض) انه أشهر القولين وعن أبي حنيفة ان النجاسة ان كانت رطبة أعاد صلاة واحدة وإن كانت يابسة وكانت في الصيف فكذلك وإن كانت في الشتاء فصلاة يوم وليلة (وقوى) الاستاذ أدام الله تعالى حراسته عدم الحاق الظن بالعلم فيما مر الا الظن المستفاد من دليل شرعي (فيه) بحث سيأتي انشاء الله تعالى (وقال في الخلاف) اختلف أصحابنا واختلفت رواياتهم فيما اذا صلى ثم رأى على ثوبه نجاسة أو على بدنه وتحقق انها كانت عليه حين الصلاة ولم يكن عليها قبل ذلك (فمنهم) من قال فيجب عليه الاعادة على كل حال وبه قال الشافعي وأبو قلابة وابن حنبل وأبو حنيفة (ومنهم) من قال تجب الاعادة اذا علم في الوقت وإن لم يعلم الا بعد خروجه لم يمد وبه قال ربيعة ومالك (ومنهم) من قال ان سبقه العلم بذلك قبل تشاغله بالصلاة أعاد على كل حال وإن لم يكن سبقه العلم بذلك أعاد في الوقت وإن خرج الوقت فلا اعادة عليه قال وهذا هو المختار وبه تشهد الروايات (وقال في التذكرة) ولو لم يعلم بالنجاسة حتى فرغ من صلواته وتيقن حصولها في ثوبه أو بدنه حال الصلاة يقولان لعلنا (أحدهما) الاجزاء اختاره الشيخان والمترضى ونسبه الى جماعة كثيرين من العامة يزيدون على اثني عشر رجلاً منهم عطاء وسميد وسالم ومجاهد والشعبي والنخعي والزهري وغيرهم (الثاني) وجوب الاعادة في الوقت دون خارجه اختاره الشيخ في موضع من (النهاية) وبه قال ربيعة ومالك (وقال الشافعي يمد مطلقاً وهو قول أبي قلابة (انتهى) وفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها • قوله قدس الله تعالى روحه • (وحكم المشتبه بالنجس حكمه) فيمتنع من استمائه اجماعاً كما في (الخلاف) وغيره

ولا تجب الازاقة بل قد تحرم عند خوف المعاش (متن)

ولا يجوز الوضوء به اجماعاً كما في (الفنية والتذكرة) وغيرها (والحاصل) ان عباراتهم مختلفة في نقل الانجماع في المسئلة وانه لمنقول صريحاً في ثمانية مواضع (الخلافاً والفنية والمعتبر والتذكرة) (ونهاية الاحكام والمختلف والمدارك وشرح الفاضل) وظاهر (المرأئروالمتهمى والتفتيح) قوله أيضاً وفي (الذخيرة) الظاهر انه لاخلاف فيه وفي (المتهمى والتذكرة) الاجماع صريحاً في التبيين المشبهين و يلوح من المستند العموم وفي (الخلافاً والمختلف والتفتيح) وغيرها تعرض لخصوص الالفين وفي (الفنية) (والمتهمى والتذكرة والبيان) عدم التفاوت بين الواحد والمتعدد وهو المنقول عن المفيد بل صريح في (المتهمى والتذكرة والتحرير) لعدم الفرق بين أكثرية عدد الطاهر وعدمه وزاد في (التذكرة) (والتحرير) اشتبه بالنجس أو النجاسة سفرأ وحضراً قال وبه قال المزني وأبو ثور وأما أبو حنيفة فجوز التحري فيما لو زاد عدد الطاهر والشاقي جوزة مطلقاً لو كان الاشتباه بين النجس والطاهر دون النجاسة والماسجوني ومحمد بن مسلم يتوضأ بكل منهما وهو خطأ (١) وظاهر (المدارك) دعوى الاجماع على انه لاينجس الماء لو تعلق الشك بوقوع النجاسة في الماء (٢) وخارجه وقول ان الاصحاب ماتفون بعدم وجوب الاجتناب في غير المحصور والامر كما قال لانا لم نجد في ذلك خلافاً وصرح في (المتهمى) بأنه لو اوشاه أحد المشبهين بعد اغلاب الآخر بطاهر وجب الاجتناب عنها واستشكاه بعضهم بأنه خارج عن محل النص ونظام الكلام في المسئلة وبيان مفرقة المحصور وغير المحصور ودفع جميع الاشتكالات سيأتي في كتاب الصلوة في بحث ما يسجد عليه (وقل) الاجماع في (الخلافاً والفنية) على عدم جواز التحري وبعض العامة قال اذا زاد عدد الطاهر جاز (وجب خ) وآخرون اوجبوا التحري مطلقاً وبعض الشافعية حكم بلزوم التحري مع الغلاب وبعض من العامة حكم بلزوم استعمال الباقي لعدم القطع بوجود الجس ونقل الاجماع في (الخلافاً والمختلف والتذكرة) (وظاهر السرائر والمتهمى) على وجوب التيمم مع فقد غيرها وعمل الاصحاب كما في (الذخيرة والمدارك) على بطلان صلوة من تمكن من تكرير الطهارة والصلوة ازيد من عدد التحس بواحد مع صب الماء على اعضاء الوضوء في كل طهارة سوى الأولى لارالة المحتمل من التحس بما قبلها ففصل ذلك وصلى وهو ظاهر (التحرير) وصريح (الذكري) (وهو صريح التحرير وظاهر الذكري خ) واحتمل الصحة في (نهاية الاحكام) ومال اليه (الباخل) في (المدارك) وفي (الذخيرة) يمكن الاستدلال على وجوب هذا من الآية واحتمل المصنف في (النهاية) وجوب ازالة النجاسة بواحد منها مع عدم الانشار لان شك النجاسة أولى من يقبها قال ومع الانتشار اشكال وقوى انه يجب عليه الاجتهاد حينئذ فلا يجوز له اخذ احدها الا بعلامة تقتضي ظن طهارته ثم احتل عدم ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ولا تجب الازاقة)

(١) وجعل الفرق في المدارك بين سبق الاشتباه وطريانه محتملاً وهو خلاف ظاهر قنوى الاصحاب (منه) قدس سره (٢) والوجه فيه ان المستفاد من الاخبار بالنسبة الى الاشتباه بالمحصور ان تكون افراد الاشتباه أموراً معلومة معينة بخلاف غير المحصور وهذا من الثاني ولك ان تقول ان القاعدة المذكورة انما تتعلق بالافراد المتدرجة تحت ماهية واحدة والجزئيات التي نحوها حقيقة واحدة لا وقوع الاشتباه كيف اتفق (منه قدس سره)

ولو اشتبه المطلق بالمضاف تطهر بكل واحد منهما طهارة ومع انقلاب احدهما فالوجه  
الوضوء والتيمم (متن)

كما هو مذهب اكثر المتأخرين كما (في الدلائل) وبه صرح العجلي والمحقق والشهيدان والمصنف في  
(التحرير) وغيره وظاهر الصدوقين وجوب الاراقة لباحة التيمم المشروط بقدم الماء (وفي النهاية والمقنعة)  
وجوب الاراقة ولعل ذلك منها لباحة التيمم ايضاً كما يظهر ذلك من (السرائر والمعتبر والذكرى) وغيرهما حيث  
استدلوا لموجب الاراقة بان التيمم اما هو عند قدم الماء ولا يكون الا بالاراقة (وردوا) عليه بان المنع الشرعي  
كلنح العلي لكن المفيد واجب الاراقة والوضوء من ماء آخر فيكون موجباً لها مع عدم التيمم (وقال في المعتبر)  
وقد يكتفى بالاراقة عن النجاسة في كثير من الاخبار وفي (المختلف) طعن في سند الروايتين الدالتين  
على الاهراق (واحتدل) الفاضل في شرحه تنزيل كلام الصدوقين والشيوخين على ان الاهراق انما  
هو غلوف الغفلة والنسيان فيقع الاستعمال (قال) الاستاذ وعليه ينزل الخبران ويكون الامر ارشادياً وفي  
(السرائر) وغيرها أنه يحرم الاراقة عند خوف العطش ونحوه وفي (المعتبر والمتقى) لو خاف العطش  
حبس اي الاثنتين شاء ولا يلزم التعري وفي (الذكرى) ولا يتحرى الا في الشرب الضروري للبعد  
من النجاسة وفي (المتقى) لو خاف العطش في ثاني الحال حبس الطاهر لان وجود النجس كعدمه  
عند الحاجة الى الشرب في الحال فكذلك في المثال (المشاب نخل) وقال بعض الحنابلة بمحسب التجس  
لانه غير محتاج الى شرب في الحال وفي المثال يسوغ له شرب النجس خوفاً في الحال متمكن من الماء  
الطاهر وفي (الذكرى) لو ميز العدل في هذه المواضع امكن قبول قوله وقطع في (الغلاف) بعدم قبوله  
للخبر الآمر بإهراقها انتهى ويأتي تمام الكلام ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿ولو اشتبه المطلق  
بالمضاف تطهر بكل منهما طهارة﴾ هذا مذهب الاصحاب كما (في المدارك) وفي (الذخيرة) قطعوا  
بوجوب الطهارة بكل منهما وعليه نص (في المبسوط والغلاف والجواهر) على ما نقل عنه (والتحرير)  
(ونهاية الاحكام والدروس والبيان والموجز وشرحه وجامع المقاصد) وغيره وفي (التحرير والمتقى)  
نسب الغلاف الى ابن ادریس (١) وفي (المختلف) بعد ذكر حكم الاشتباه في المضاف ويحيى على قول ابن  
ادريس في الثوبين المشتبهين عدم التكرير ونقل في (المختلف) عن القاضي انه قال لو اشتبه الماء المطلق  
بالمستعمل في الكبرى فالأحوط ترك استعمالهما معاً (انتهى) والمستعمل في الكبرى كالمضاف وفي (نهاية  
الاحكام) لو اشتبه اناء المطلق بالمضاف لم يتطهر باحدهما عند بعض علمائنا (انتهى) ولعله وجد الخالف  
او اراد القاضي او العجلي وفي (المبسوط والمتقى والروض) انه اذا تمكن من الطهارة بالزج والتكرير  
فلا حوط المزج لمساواة المزوج المطلق ومع وجود المطلق لا يجوز التزديد واحتمل المصنف (في النهاية)  
التخير بينه وبين التكرير (قال) الاستاذ ايده الله تعالى والمشكلة مبنية على ان الاحتياط طريق في الاختيار  
وانه انما يسوغ عند الاضطرار ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿ومع انقلاب احدهما فالأحوط  
وجوب الوضوء والتيمم﴾ كما في (الذكرى وجامع المقاصد والروض) وهو الوجه كما (في الايضاح) وهو ظاهر  
(الدلائل) (٢) وعليه الاستاذ ايده الله تعالى وتأملي في ذلك في (المدارك) قال ان الحكم غير واضح مع انه ربما

(١) بل في التحرير ان ابن ادریس لم يحصل الحق هنا (مه) (٢) لانه ربما استدلوا به من انه كان المطلق موجوداً  
يقين فلا يجوز له التيمم ثم قال والوجه أن يستدل عليه بان يقال شغل الذمة الى آخره (منه طاب ثراه)

وكذا يصلي في الباقي من التوئين وعارياً مع احتمال الثاني خاصة ولو اشتبه بالمفصوب  
وجب اجتنبهما فإن تطهر بهما فالوجه البطان ولو غسل ثوبه أو بدنه من النجاسة به أو  
بالمشتبه به طهر (متن)

لاحقته ان هذا الحكم اجماعي وفي (نهاية الاحكام) احتمل وجوب التيمم خاصة وعلى قول ابن ادريس  
والقاضي في المشتبه يتعين التيمم لعدم جريان الأصل بل هو جار على العكس ويقين الفراغ حاصل  
بالتيمم على هذا الرأي (قال في جامع المقاصد) ولا يخفى انه يجب تقديم الوضوء على التيمم (انتهى)  
وله ظاهر أكثر وهو ظاهر الأستاذ الشريف ادام الله حراسته (وجهه) بأنه اذا توضأ اولاً صار  
فاقداً للماء يقين ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ فصلي في الباقي من التوئين وعارياً ﴾ كما في (نهاية  
الاحكام والذكرى) وربما لاح من (الايضاح) اختياره وفي (الردوس) لو عدم احد التوئين المشتبهين  
صلى في الباقي قبل وعارياً وفي (جامع المقاصد) ان اختيار المصنف هنا ضعيف وفي (الذكرى) وعلى  
القول بجواز الصلوة في متيقن النجاسة تكفيه الصلوة في الباقي ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾  
﴿ مع احتمال وجوب الثاني ﴾ يعني التيمم والمراء كما فهمه ولده والكركي وضعفه الكركي في (جامع  
المقاصد) وفي (حاشية الارتداد) ان الصلوة بالتوب النجس افضل من الصلوة عارياً وفي (كشف التام)  
ان بين تلف اخذ الاثني وتلف احد التوئين فرقا واضحاً لوجود الساتر والشك في نجاسته في الثاني  
بخلاف الماء للظاهرة فالتك في وجود اصله ولذا قد تبخيل الاكتفاء بالصلوة بالتوب الباقي ونعمام  
الكلام يأتي في محله انشاء الله تعالى بمحمد وآله صلى الله عليه وآله ﴿ قوله قدس سره ﴾  
﴿ فان تطهر بهما فالوجه البطان ﴾ كما عليه الاصحاب كما في (الدلائل) والاقوي البطان كما (في نهاية  
الاحكام) والتمهي والتذكرة والايضاح وجامع المقاصد وترشح الفاضل) الا انه (في التذكرة) احتمل  
الصحة لانه توضأ بماء مملوك ويندفع بما في (نهاية الاحكام) من عدم وقوعه على الوجه المطلوب شرعاً  
وفي (الدلائل) بعد نسبة الحكم بالتصاد الى الاصحاب نقل عن الكليني ما حاصله الفرق بين ما ينهى  
عنه بخصوص العبادة وما ينهى عنه نفسه من المكان واللباس (تم قال) وعلى قوله يصح الوضوء  
بالمفصوب لانه منهي عنه نفسه وهو قوي (انتهى) واستشكل في (السخيرة) نظراً الى صحة عبد  
الله بن سنان عن الصادق عليه السلام (كل شيء فيه حلال وحرام) الحديث (وقال) الأستاذ ايده الله  
تعالى المراد بالغبر غير الموصول او الجنس مما في افراده الحلال والحرام وقال (في الدلائل) لوجه  
الفصية ارفق حذته بخلاف وهو (خير قال كتاب) فيما سيأتي (والنذر كونه نهاية الاحكام) وغيرها  
(وفي الدلائل) انه لا يشترط جفاف ما على الاعضاء لانه كالتلف قال ومع النسيان فيه خلاف والاقوي  
انه كجهل الفصية مالم يكن متهاوناً خلافاً لظاهر (التذكرة) انتهى (وقال) الشيخ فيجب الدين لو علم  
بالغصب بعد غسل الاعضاء جاز المسح ببله لانه في حكم التلف وفي (التذكرة) ان جاهل الحكم كالمالم وكذا  
قال في (نهاية) الا انه قال على استحكال وفي (الذكرى) ان الماء المستنبط من المنصب به تابع الارض في الملك  
وهو الاصح كما في (النهاية) وفيها لوساق المباح الى المنصب لم يكن مفصوباً وسيأتي تمام الكلام في  
آخر بحث الوضوء ان شاء الله تعالى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو غسل ثوبه او بدنه  
من النجاسة به أو بالمشتبه به طهر ﴾ هذا مما لا كلام فيه وفي (النهاية) يجب عليه المثل أو القيمة وغسل

وهل يقوم ظن النجاسة مقام العلم فيه نظر أقرب ذلك أن استند إلى سبب والا فلا ولو شهد عدل بنجاسة الماء لم يجب القبول وإن استند (استند خ ل) إلى السبب ويجب قبول العدلين فإن عارضهما مثلها فالوجه الحاقه بالمشبهة (متن)

الميت أن قلنا أنه عبادة كالوضوء والا فكنفس التوب **ح** قوله قدس سره **ح** وهل يقوم ظن النجاسة مقام العلم **ح** القول بإقيام مثلنا للشيخ في (النهاية) وأبي الصلاح قال الشيخ لا يجوز الصلاة في ثوب قد أصابته النجاسة مع العلم بذلك أو غلبة الظن (وقال) أبو الصلاح لأن الشرعيات كلها ظنية (ورده في جامع المقاصد) بأن مناهج الشرعيات ظن مخصوص بأجزاء الشارع يجري اليقين لا مطلقا وفي (التذكرة) قال بعض علمائنا أن ظن النجاسة كاليقين (وذهب) القاضي وابن إدريس في باب لباس المصلي ومكانه إلى أنه لا يقوم مقام العلم مطلقا ونسبه في (المختلف وكشف الالتباس) إلى ابن الجنيّد ونسبه في (نهاية الأحكام) إلى الشيخ وابن البراج والعبارة المنفولة عن أبي علي والشيخ تدل على عدم قبول العدلين كصريح العبارة المنفولة عن القاضي وفي (المبسوط والخلاف والمعتبر) (والتحرير والمتمهي والموجز وشرحه) وظاهر (المختلف والایاح وجامع المقاصد) أنه لا يقبل خبر العدل بل في بعضها وثبت ذكر السبب (وقال) المصنف هنا أنه يقوم مقام العلم أن استند الظن إلى سبب كخبر العدل (وقال) هنا أيضا لو شهد عدل بنجاسة الماء لم يجب القبول كما ذكر ذلك في موضع من (التذكرة) وقال في موضع آخر منها ظن النجاسة قل بعض علمائنا أنه كاليقين وهو جدير أن استند إلى سبب كقول العدل أما أثواب مدين الحر والمصاين والصبيان وطین الشوارع والمقابر المنبوذة فلا قرب الطهارة وللشافعي وجان (انتهى) واحتل في (نهاية الأحكام) وحوب التحرر مع اخبار العدل الواحد بنجاسة أثناء بيته (انتهى) وهو مختار الشافعي هذا وفي (جامع المقاصد) أن نظم العبارة غير حسن وهو حق وتأولها في (كشف اللثام) بأن المراد بالسبب الأول في قوله أقرب به ذلك أن استند إلى شهادة العدلين لا شهادة العدل الواحد كما في (التذكرة) وبالسبب الثاني ذكره فتأمل (وقال في الخلاف والمبسوط) أنه لو نجس أحد اليمينين وانتبه ثم أخبره عدل بنجاسة أحدهما لم يقل (قل في الخلاف) لاجتماع الفرقة على وجوب الاجتناب فإيجاب القبول من العدل يحتاج إلى دليل (انتهى) وفي (الذكري) أنه يفيل وكذا مقتضى ما مر عن (التذكرة) القبول **ح** قوله قدس سره **ح** ويجب شهادة عدلين **ح** أي بالنجاسة وقد أطلق المصنف هنا كما في (المبسوط والمعتبر والمختلف) وموضع من (السرائر) وفي (التذكرة) اندرط الاستناد إلى سبب قال إذ لو لم يبينه لربما كان ممن يقول بنجاسة المسوخ وتبعه على ذلك أبو العباس والعميري في (الموجز) (وشرحه) وربما لاح ذلك من (التحرير والمتمهي) لأنه قال فيهما الواحد وإن ذكر السبب معقلا له بذكر العدلين وفي ذلك إيماء إلى اعتبار ذكره فيما (فتأمل) وفي (الذخيرة) وربما نقل عن بعض الأصحاب اشتراط القبول في العدلين بتبين السبب (انتهى) وقد عرفت ما ذكرناه عن الشيخ والقاضي والكتاب **ح** قوله قدس سره **ح** فإن عارضها مثلها فالوجه الحاقه بالمشبهة **ح** إذا تعارضت البيتان بحيث لا يمكن الجمع فإن كان التعارض في آثمين ففي (السرائر) بعد إمعان النظر بدو الأولى (والمعتبر والتحرير والایضاح وجامع المقاصد) الحاقه بالمشبهة ونسب إلى (المنتهى)

ولو أخبر الفاسق بنجاسة مائه أو طهارته قبل (متن)

ولم أجده تعرض له وقلة في (المعالم) عن والده في بعض فوائده وفي (الخلاص والمختلف) طهارة المائتين لأن التعارض يسقط اليتين فيبقى أصل طهارتهما (ورده في جامع المقاصد) بأنهما إنما تعارضا في تعيين النجس لا في حصول النجاسة ونسب هذا القول إلى (المبسوط في كشف الثام) قال وهو قوي لا يندفع بما قيل من حصول العلم بنجاسة أحدهما في الجملة بالشهادتين فإنه إنما يحصل لو لم يختلفا في المشهود به قال وفي (الخلاص) الطهارة وإن لم تتواف الشهادتان بناء على اعتبار أصل الطهارة وعدم سماع الشهادة بالنجاسة وهو أحد وجهي (المبسوط) وفي (التحرير) أنه في (المبسوط) إنما تعرض لا يمكن الجمع ولم يتعرض للتقيض وهو عدم إمكان التوفيق وبعبارة (المبسوط) هكذا وإذا شهد شاهدان بالنجاسة في أحد الائتين وشهد آخران أنه وقع في الآخر على وجه يمكن الجمع بينهما أو لا يمكن لا يجب القبول منهما والماء على أصل الطهارة أو النجاسة فأيهما كان معلوما عمل عليه وإن قلنا إذا أمكن الجمع بينهما قبل شهادتهما وحكم بنجاسة الائتين كان قويا (انتهى) وفي (الذكرى) وتعارض اليتين في اثنتين اشتباه والقرعة (١) ونجاستهما وطرح الشهادة ضعيف وفي (السرائر) أدخلها في القرعة أولا ثم استبعد وحكم بالطهارة ثم حكم بالنجاسة ثم حكم بالاشتباه وذكر في (جامع المقاصد) أن هناك قولاً بالنجاسة (ورده) ولله أراد ابن ادریس والشافعي حكم بنجاستهما على تفصيل ذكره في (الخلاص) وإن كان التعارض في الإثبات الواحد فأقوال (الاول) الطهارة للترجيح بالأصل أو للتساقط ونسب هذا إلى الشيخ الفخر في (الايضاح) وقوى التساقط في (البيان) بعد أن قال أن الأقرب أنه كاشتباه (وقال في الايضاح) وعلى التساقط لو شهدت بينة أخرى بالنجاسة عمل بالنجاسة وعلى الاول يعمل بالطهارة (انتهى) فأمل وقوى القول بالطهارة في الدلائل (الثاني) النجاسة ترجيحاً للناقل على المفرز وهذا نسب في (الايضاح) إلى ابن ادریس (الثالث) الحاقه بالمشتبه وهذا خيرة (التذكرة) وفي (البيان) حله أقرب كإمرو وهو المقول عن الشهيد الثاني وظاهر شرح الفاضل وفي (جامع المقاصد) أنه أحوط قال وإن كان القول بالطهارة لا يخلو من وجه ولم يرجح واحداً في (الايضاح) ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ ولو أخبر الفاسق بنجاسة مائه أو طهارته قبل ﴾ هذا هو المشهور بين المتأخرين كما في (الذخيرة) وهو المقول عن الكركي حيث قال إن قول ذي اليد مساو لشهادة المدلين في القبول به ولم أجده في (جامع المقاصد) وبه قطع في (الموجز وشرحه) بل زاد في الشرح سواء كان فاسقاً أو عبداً أو امرأة لا صبياً لأنه لا يقبل قوله إلا في إبطال الهذية وفتح الباب (وقطع) في (التذكرة ونهاية الأحكام) بالقبول في الطهارة (واستقر) القول في النجاسة في (التذكرة والمتن) واستشكه في النهاية وجعل القبول في الطهارة في (المتن) هو الوجه ونص في (التذكرة) على أن إخباره بالنجاسة أن كان قبل الاستعمال قل والا فلا لأنه إخبار عن نجاسة الغير كما لا يلتفت إلى قول البائع بعد البيع لو قال إن المبيع مستحق للغير وفي (الدلائل) استند إلى أن حكم المالك بالنجاسة يقتضي منع الغير عن الاستعمال والمالك أن يمنع عن ماله وهو كما ترى وقد يفهم أن المراد بالطهارة الطهارة الأصلية لا الطهارة سد النجاسة وهو سيد (وقال) الاستاذ لا ينبغي الشك



ولو علم بالنجاسة بعد الطهارة وشك في سبقها عليها فالأصل الصحة ولو علم سبقها وشك في بلوغ الكرية أعاد ولو شك في نجاسة الواقع بنى على الطهارة (تن)

في مقبولة قول المالك في الطهارة والنجاسة كمقبولة في الإباحة والحظر وغيرها من الأحكام مع قيام أدلة اشتراط العلم فيها ونص في (الموجز وشرحه) على أنه يستتاب في التطهر وإن كان امرأة بل في (كشف اللباس) وإن كان الفاسق امرأة (وقال) الاستاذ هذا الحكم معلوم من السيرة فإن عادة الناس ولا سيما الأجلة لا يباشرون غسل ثيابهم وأوانيهم وغيرها مع أن الصحة أصل في أفعال المسلمين والمسألة غنية عن البيان (انتهى كلامه) أدام الله تعالى حراسته (وقال) المحقق الثاني والشهيد الثاني وصاحب (المدارك والمعالم) أنه لو أصاب أحد الاثنين المشتبهين جسما طاهرا لم تزل طهارته كما هو أحد وجوبي الشافعية استنادا إلى استصحاب طهارته وإلى أن الإصابة إنما تفيد شك النجاسة ولا تمويل على الشك فيها قولاً واحداً وألحقه في (المنتهى) بالمشتبه في لزوم الاجتناب ونقل عن الحنابلة قولاً بأنه لا يجب غسله لأن المحل طاهر يقين فلا يزول بشك النجاسة (وأجاب) بأنه لا تفاوت بين علم النجاسة وشكها بتباين غيرهما (انتهى) وأيده بعضهم بأنه لو لم يلزم الاجتناب لزم فك التلازمين فإنه لو توضحنا لزوم الحكم بطهارة اليد وهو لازم لطهارة الماء اللازم لصحة الوضوء فتأمل (قلت) قد يؤيد بأنه لو كان هناك ثوبان أصابت أحدهما قطرة بول ثم اشتبه بالآخر ثم وضعتا الثوبين في ماء قليل إلا مقدار ما وقفت عليه القطرة فإن الحكم بطهارة الماء مع الظن الغالب بالنجاسة بعيد (وقد يجب) بأن هذا الظن لا منشأ له عند التحقيق وفي (مجمع البرهان) في بحث ما يسجد عليه أنه إذا كان سبب وجوب الاجتناب هو النجاسة والاشتباه كان حكم الملاقي حكم أحدهما (نعم) لو كان الاجتناب على خلاف الأصل لا يمتد إلى غيرهما انتهى (وفيه نظر ظاهر) يعلم مما ذكر من حجة القائلين بالبقاء على الطهارة (وقال الاستاذ) وقول (المنتهى) لا يخلو من قوة لأنه من البعد عدم الحكم بطهارة أحد المصائب مع الحكم بطهارة الطرفين والاحتياط لازم والاستصحاب إنما يقضي بطهارة المصاب وهو لا يتناقض مع جواز الاستعمال ثم إنه لو فرض إصابة الاثنين لنوعين جرى فيها مسألة وجوب المقدمة وقضية الترجيح بلا مرجح مع أن شغل الذمة بالصلاة يقيء الشك في الفراغ كاف في لزوم الاجتناب (انتهى) ومثله ما إذا كان على نوبه نجاسة وغسلها بكل من الاثنين على التعاقب فإن احتمال طهارة الثوب يتيقن إزالة النجاسة بعيد جداً لاستلزامه الترجيح بلا مرجح مع شغل الذمة بالصلاة فتشأن أحد الاثنين كالمسح كما بينه الاستاذ في حاشية (المدارك) فليتأمل جيداً - في قوله قدس الله روحه - ﴿ولو علم بالنجاسة بعد فعل الطهارة وشك في سبقها عليها فالأصل الصحة﴾ كما في (المعتبر والتحرير ونهاية الأحكام) وغيرها لأصل آخر الحادث وقد تقدم في مسألة الشك في سبق جفة البر ما ينفع في المقام - في قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ولو علم سبقها وشك في بلوغ الكرية أعاد﴾ كما في (المعتبر ونهاية الأحكام والتحرير) وغيرها واحتمل في (المنتهى) عدم الإعادة لأصل طهارة المساء وعموم النص والتدري على أن كل ماء طاهر حتى يعلم والأصل براءة الذمة من الإعادة ولأنه شك بعد الفراغ وقوى الأول الاستاذ لأنه إذا اتفقت الكرية ثبتت الإعادة والأصول المذكورة مبنية على الكرية - في قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ولو شك في نجاسة الواقع بنى على الطهارة﴾ كما في (المعتبر والتحرير)

وينجس القليل بموت ذبي النفس السائلة فيه دون غيره وإن كان من حيوان الماء كالتمساح ولو اشتبه استناد موت الصيد في القليل إلى الجرح أو الماء احتمل العمل بالأصليين والوجه المنع (متن)

وغيرهما ﴿ قوله ر ه ﴾ ﴿ دون غيره ﴾ رد به على الشافعي في أخذ قوله فإنه يرى أن ما لا نفس له ينجس الماء بموته فيه ﴿ قوله ر ه ﴾ ﴿ وإن كان حيوان الماء كالتمساح ﴾ الذي له نفس سائلة ورد بذلك على أبي حنيفة فإنه لا ينجس الماء بموت ما يعيش فيه وإن كان له نفس سائلة وهو ظاهر (الخلاف) فليحفظ ﴿ قوله ر ه ﴾ ﴿ ولو اشتبه استناد موت للصيد إلى الجرح أو الماء احتمل العمل بالأصليين ﴾ فيحرم الصيد ويكون الماء طاهراً كما في (جامع المقاصد والخيرة والدلائل) وإليه ذهب السيد صدر الدين في (شرح الوافية) وقواء في (التحرير) بعد اختيار التنجيس (وقال) في (المتن) أن الشيخ اختاره في بعض كتبه (ثم قال) وليس بمبيد لأن العمل بالأصليين مشروط بعدم لزوم التثافي والتثافي هنا حاصل وفي (الدلائل) أن غير معلوم التذكية هل هو نجس أو غير نجس وإنما منع الشارع من استعماله والاستمتاع والاقوى الثاني فترجع المسألة إلى مسألة الشك في نجاسة الواقع ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ والوجه المنع ﴾ من العمل بهما فيحكم بنجاسة الماء كما في (المتن) (والتحرير والإيضاح والذكرى والبيان) وعليه ثاني الشهيدين والشارح الفاضل وفي (المعتبر) بعد أن تردد في تنجس المساء كما تردد في (نهاية الأحكام) قال والأحوط التنجيس وفي (جامع المقاصد) بعد أن جعل العمل بالأصليين أقوى جعل هذا أحوط واستنبوا في ذلك إلى الضرب الأول من الشكل الأول وهو هذا ماء وقع فيه غير مذكي وكلما كان كذلك فهو نجس (قال) الأستاذ بمثل هذا يندفع ما يقال من أن أصالة طهارة الصيد تعارض أصالة عدم التذكية والطريق الذي عول عليه في الدلائل (مردود) بأن الحجة الشرعية قامت على النجاسة لأن الأصل طريق شرعي (نعم) ما ذكره من أن الأدلة إنما دلت على المنع من الاستعمال لا على النجاسة يجري في مثل الاثنين المشتبهين لو أصاب أحدهما شيئاً وفي (جامع المقاصد) أن تحريم الصيد إن كان مستنداً إلى عدم التذكية التي هي عبارة عن موته حقت أغته تم التثافي وامتنع العمل بالأصليين وإن كان مستنداً إلى عدم العلم بالتذكية لم يتم لأن الحكم بطهارة الماء يستلزم عدم العلم بالنجاسة لعدم النجاسة في الواقع فإنه لو شك في نجاسة الواقع لم ينجس الماء قطعاً على أن العمل بالأصليين المتنافيين واقع في كثير من المسائل (ورده) الأستاذ بأن لا ترتب في انت ظاهر الحكم على شيء تسريته إلى لوازمه إلا أن يقوم دليل على خلافه وحيث أثبتنا النجاسة بالأصل سرى حكمها بل ليس معنى النجاسة سوى ذلك مع أن فرق بين أن يكون الحق لواحد وإن يكون لاثنتين ففي الأول يجري الحكم ولوازمه بلانأمل دون الثاني والحق في العبادات إنما هو لله تعالى بخلاف المعاملات فإنه كثيراً ما يكون لاثنتين وحيث حكمنا بأن الصيد ميتة كان جميع ما دل على أن الميتة نجسة وأنها تنجس الماء يدل على ذلك ولا وجه للشك بعد حكم الشرع بحجبة الأصل ولزوم العمل عليه (اتمى) ونأمل بعضهم في أوقية عدم التذكية للأصل مستنداً إلى أن خروج الروح يتوقف على أحد أمرين إما عروض مرض أو نحوه مما يتقدم الموت أو تذكية وكل منهما حادث والأصل عدمه والجواب كما قال الأستاذ بكثرة الحوادث وقتلها وبالفرق بين ما يمرض لنفس الشيء أو بمباشرة خارجي على أن الإجماع وتبع الأخبار آيين حجة على أنه

ويستحب التباعد بين البئر والبالوعة بقدر خمس اذرع مع صلاية الارض اوفوقية البئر والافسح ولا يحكم بنجاسة البئر مع التقارب ما لم يعلم وصول ماء البالوعة اليها مع التغير عندنا ومطلقا عند آخرين ( متن )

لا يستباح الحيوان الابل بالذكية فليس في تحقيق هذا الاصل كثير فائدة ( انتهى ) ولا سيد صدر الدين ( في شرح الوافية ) كلام طويل قد قلناه فيما كتبناه على الوافية ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ويستحب التباعد بين البئر والبالوعة ﴿ قل في (الصحيح) البالوعة ثقب في وسط الدار وفي (القاموس) البالوعة والبالوعة بئر يحفر ضيق الرأس يجري فيها ماء المطر ويحوه وفي (الروض والدلائل والذخيرة) هي التي يرمى فيها ماء التزح او غيره من التجاسات وفي (الروضة) الاقتصار على ماء التزح ﴾ قوله رحمه الله ﴿ \* بقدر خمس اذرع ﴾ الذراع ذراع اليد كما في (الصحيح والقاموس) وفسره في (القاموس) بما بين المرفق وطرف الوسطى والذراع الشرعي خمسة وعشرون أصباً عرضاً كما في (الدلائل وجامع المقاصد وتطبيق الارشاد) وغيره اذكر ذلك في المسافة ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ مع صلاية الارض او فوقية قرار البئر والافسح ﴾ هذا هو المشهور كما في (المهذب البارع وجامع المقاصد والروض وكشف الاثباس والمدارك والدلائل والذخيرة وشرح الفاضل) وعلى هذا فيكون التباعد بالسبع في قسمين رخاوة الارض مع مساواة القرارين او علو قرار البالوعة وفي (الفتية والمقنع) الاقتصار على الصلاية والرخاوة وجعل الخمس في الاول والسبع في الثاني وفي (التلخيص) وبعض نسخ (الارشاد والروض) اعتبر في السبع امران الرخاوة وفوقية البالوعة فالتباعد بالسبع في قسم واحد وفي بعض نسخ (الارشاد) يستحب تباعد البئر عن البالوعة بسبع اذرع مع سهولة الارض او فوقية البالوعة والا فخمس فيكون في اربع سبع وفي اثنين خمس والمشهور في النقل عن ابي علي كما في (الذخيرة) وهو الذي حكاه المصنف والكركي وغيرها ان الارض لو كانت رخوة والبئر تحت البالوعة فليكن بينهما اثنا عشرة ذراعاً وان كانت صلبة او كانت البئر فوق فليكن سبع اذرع وحكي صاحب (المعالم) والفاضل الهندلي انه ذكر في (مختصره) انه يستحب التاعد باثنتي عشرة ذراعاً مع الرخاوة وعلو البالوعة ويسمع مع العلو وصلاية الارض او التحاذي في سمت القبلة ونفى عنه البأس مع علو البئر وفي (جامع المقاصد) (والروض والروضة) ادراج فوقية الجبة وتحتيتها انه كما يراد بالفوقية الفوقية بالنظر الى بعد العمق وقربه كذلك يراد بها الفوقية بالكون في جهة الشمال ونسبه في (المدارك والذخيرة) الى جماعة واحتمله في (الدلائل) وعلى هذا فالاقسام اربعة وعشرون وتفصيلها ( في الروض والمدارك) وغيرها والاعبار مختلفة في الظاهر وقد تكلف في (الذخيرة) وغيرها للجمع بينها (قال) الاستاذ ولا يبعد حملها على الارشاد وتختلف الحال باختلاف الاحوال وفي (شرح الفاضل) لو كان بعض الارض صلباً وبعضها رخواً لا يجب تباعدهما بنحو ما ذكر اتفاقاً فيكون ذلك بالنسبة فلو كان نصفها صلباً ونصفها رخواً اعتبر ذراعان ونصف من الصلبة وثلاثة ونصف من الرخوة ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ ولا يحكم بنجاسة البئر مع التقارب ﴾ اجمالاً في (المتن) ولا خلاف فيه في (الدلائل) وهو المشهور كما في (الذخيرة) ولا أجد مخالفاً الا ما يجيء على قول التي من الحاق الظن بالملم ان حصل الظن وفي (المعتبر) انه لو تغير الماء وشك في استناده الى البالوعة او غيرها ففي نجاسته تردد لاحتمال ان يكون لامنها والاحوط التطهير لان سبب النجاسة

ويكره التداوي بالمياه الحارة من الجبال التي يشم منها رائحة الكبريت ومنامات فيه  
الوزغة والمقرب او خرجتا منه ولا يطهر المعين النجس بمنزله بل باستحاله رمادا  
وروي يمه على مستحل الميتة أو دفنه (متن)

قد حصل فلا يزال على غيره لكن هذا ظاهرا لا قاطع والطهارة في الاصل متينة فلا نزول بالظن ( انتهى )  
وفي الخالق الماء القليل الكائن في حفرة بالبر احتمال ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ويكره  
التداوي الخ ﴿ ولا يكره استعماله لنير ذلك كما نص عليه الصدوق والشيخ وغيرهما وعن ابي  
علي كراهة التطهير بها واستعمالها في المعين ونسب عدم التطهير بها في ( جامع المقاصد ) الى القيل  
قال ولم يثبت وعن القاضي انه كره استعمالها مطلقا ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ ويكره مامات  
فيه الوزغة والمقرب ﴾ كما في ( المبسوط والاصباح والشرائع والمعتبر والمختلف وجامع المقاصد ) وغيرها  
وحكم الشيخ في ( النهاية ) والقاضي بنجاستها فيجب اوراق مامات فيه وقد علمت ان ابا الصلاح  
اوجب نزع ثلاث دلاء وفي ( المختلف ) نقل عن ( النهاية ) نجاسة المقرب والموجود ما ذكرنا من الوزغة  
والمقرب ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ او خرجتا منه حين ﴾ كما في ( جامع المقاصد ) وكما في  
( الوسيلة ) في الوزغة مع الحكم فيها بمد ذلك بنجاستها ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ ولا يطهر  
المعين النجس بخيزه ﴾ كما لا يظهر التوب بالاناء بالتحفيف بالنار والشيخ في ( النهاية ) مذهبان فارة  
حكم بعدم تطهيره بذلك واخرى في الاطعمة بان يطهر الا ان الاحوط الاجتناب عنه كما في ( الفقيه )  
( والمقنع ) حيث ابيز فيها اكل الخبز مما عجن من ماء بثر وقع فيها من الدواب فانت عملا بصحيح  
ابن ابي عمير وفي ( الاستبصار ) احتل اختصاص الحكم بماء البثر النجس لا بالخبز ولعله ينزل عليه ما في  
( المقنع والفقيه ) واما الخبر فقد تأوله الاصحاب بوجوه ذكرت في محله ﴿ قوله قدس سره ﴾ \*  
﴿ بل باستحاله رمادا ﴾ كما في ( السرائر والموجز وشرحه وجامع المقاصد ) وغيرها ولعله يفهم من  
( التهذيب والمنها ) حيث حكم فيها بالنجاسة وهو المشهور كما في ( كشف الالباس وشرح ) الفاضل وفي اطعمة  
( التنقيح ) انه رأي المفيد والمحصلين من المتأخرين ( انتهى ) والشيخ قل الاجماع على ان استحالة  
الرماد مطهرة ونعمام الكلام سيأتي انشاء الله تعالى \* ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ \* ﴿ وروي  
يمه على مستحل الميتة أو دفنه ﴾ استقر في ( المتعني ) عدم البيع ثم احتمله على غير أهل الذمة  
بأن يكون البيع استفاداً لان ما لم يغير محترم ( قال ) ويجوز اطعام الحيوان الماء كحل اللحم خلافاً  
لاحمد ( وقال ) الاستاذ الشريف أيده الله تعالى انه يجوز يمه مطلقاً لانه بعد خيزه يخفف بالشمس  
أو كل تجفيف فيطهر بالقليل في الكثير وفي ( جامع المقاصد ) في منع البيع اشكال لان طهارته ممكنة  
بتخلل الماء من الكثير أو الجاري بعد انطبخ كما في ( الذكرى ) وأيضاً الانتفاع به يمكن في علف  
الدواب ( قال ) وتقييد البيع في الحديث في البيع بمستحل الميتة الظاهر انه عليه السلام أراد به مع  
عدم الاعلام بالنجاسة أمامه فيجوز مطلقاً انتهى مضمون كلامه ( وقال ) الفاضل في شرحه ولعدم البيع  
وجوه ( منها ) انطبخ ( ومنها ) نجاسته وان كانت عرضية لعدم قبوله التطهير وهو ممنوع لاحتمال طهره بوضعه  
في الكثير أو الجاري حتى ينفذ في أعماقه نفوذا تاماً ولو سلم نجاسة البيع ممنوعة ( ثم قال ) والكفار عندنا  
مخاطبون بالفروع فيحرم عليهم أكل هذا الخبر ويمه منهم اعانة على أكله فيحرم ان قصد بالبيع

﴿المقصد الثالث في النجاسات﴾ وفيه فصلان (الاول) في انواعها وهي عشرة البول والناظ من كل حيوان ذي نفس سائلة غير ما كول وان كان التحريم عارضاً كالجلال والمني من كل حيوان ذي نفس سائلة وان كان ما كولا (متن)

الاكل ونحوه وأما احتمال الفرق بين الدمي وغيره فلا نه مضموم المال بخلاف غيره (الحربي خل) انتهى وظاهر الكركي والهندي انه يصح بيعه وان لم يقبل التطهير فتأمل فيه

### ﴿المقصد الثالث في النجاسات﴾

﴿قوله﴾ \* (وهي عشرة) كما في (جامع المقاصد والشرائع والمنافع والارشاد والتحريير واللمعة) (والموجز وكشف الالتباس والتفتيح) بل فيه الاجماع تارة وفي (الخلاص) أخرى على نجاسة العشرة ﴿قوله قدس سره﴾ \* (البول والناظ من كل حيوان ذي نفس سائلة غير ما كول) اجماعاً في (الخلاص) والفنية والمعتبر والمنتهى والتذكرة وكشف الالتباس والمدارك والدلائل والنخبة) وفي (الناسريات والروض والمدارك والدلائل والنخبة) وفي (الناسريات والروض والمدارك والدلائل والنخبة) قتل الاجماع أيضاً على عدم الفرق بين الارواث والابوال فيثبت حكم الارواث بهذا والاجامعات الاول وفي (التحريير والتذكرة والذكرى والبيان) لا فرق بين ما حرم لحمه بالأصل أو العارض وفي (الفنية) الاجماع على نجاسة خروء بول مطلق الجلال وفي (المختلف والتفتيح والمدارك والنخبة) الاجماع على نجاسة ذرق السجاج الجلال بل ظاهر (النخبة والدلائل) الاجماع على نجاسة الجلال والموطوء وكل ما لا يؤكل لحمه وفي (التذكرة والمفتاح) نفى الخلاف في الحاق الجلال من كل حيوان والموطوء بغير المساكول في نجاسة البول والغذرة وفي (المختلف) الاجماع على نجاسة بول الخفاش وفي (المبسوط) طهارة جميع الطيور سوى بول الخفاش وقملت الشهرة على نجاسة بول الطيور الغير المأكولة وخرتها في (المعتبر والمختلف ونهاية الاحكام والذكرى وكشف الالتباس والدلائل والمدارك والنخبة) وفي (الروض) ان روايات التنجيس في الطيور أكثر ونص في (التذكرة والمعتبر والتحريير والمختلف) وغيرها ككتب الشيعين وغيرهم ان حال الطير حال غيره وفي (التذكرة) ان أحداً لم يعمل برواية أبي بصير يعني الدالة على طهارة بول الطيور وخرتها وفي (السرائر) قد وردت رواية شاذة لا يعمل عليها ان ذرق الطيور طاهر مطلقاً والمحقق (والممول خل) عند محقق الاصحاب منا والمحصلين منهم خلاف هذه الرواية لانه هو الذي تقتضيه أخبارهم التي أجمع عليها وذهب الجعفي والحسن والصدوق في (الفتية) الى القول بطهارة جميع الطير مطلقاً وقد استثنى في (المبسوط) بول الخفاش قطعاً كما مر وعن أبي علي القول بطهارة بول الصبي الذي لم يأكل اللحم مع ان السيد قتل الاجماع على نجاسة بول الصبي بخصوصه مضافاً الى ما مر وفي (نهاية الاحكام وكشف الالتباس) لو زال الجلال زالت النجاسة (اتمى) ولو خرج الحب صحيحاً وصلابته باقية لم يكن نجس العين وحل أكله بعد غسل ظاهره ولو زالت صلابته صار رجباً نجساً كما في (الموجز وشرحه) \* ﴿قوله قدس الله روحه﴾ \* (والمني من كل حيوان ذي نفس سائلة وان كان ما كولا) قال في (النخبة والتذكرة وكشف الالتباس) انه مذهب علمائنا أجمع في بعض وكافة في آخر ونحوه في (المدارك والكفاية والنخبة) وفي (الاتصار والخلاص) (والمسائل الطبرية والفنية والمنتهى وكشف الحق) قتل الاجماع على نجاسة المني من انسان وغيره

والدم من ذي النفس السائلة مطلقاً (متن)

يقول مطلق ولعله منزل على في ذي النفس السائلة وقتل عن (السرائر) انه قتل الاجماع على نجاسة المي مطلقاً لم أجده وانما نص على نجاسة المي بقول مطلق من غير قتل اجماع وما في (القاموس) من ان المي ماء الرجل والمرأة وفي (الصحيح) من انه ماء الرجل فمحصول على التمثيل وفي (نهاية الاحكام والذكرى والدروس والروض والروضة) انه لا فرق بين الآدمي وغيره والحيوان البري والبحري كالتمساح وقطع في (الذكرة والذكرى والبيان) بطلانه من غير ذي النفس وفريه في (المنتهى ونهاية الاحكام وكشف الالتباس) وهو الظاهر من (النافع والارتداد) حيث قيده بهما بذوي النفس السائلة وقد علمت انه أطلق حكم المي في (الخلاص والمبسوط والانتصار والطهريات) (والغنية وكشف الحق) وتردد في (الشرائع) مع الحكم بأن الطهارة أسبه وفي (شرح الفاضل) ان ظاهر الاكبر على نجاسة وفي (الذكرة ونهاية الاحكام) المسك في طهارته بطلانه غير ذي النفس حياً وميتاً وهذا جرؤه فأمل (والمراد) بذوي النفس السائلة الحيوان الذي له عرق يخرج منه الدم شخياً لارشاحها في (النهي واتحرير ونهاية الاحكام وكشف الالتباس والدلال) ما يما كان كالمسح أو لا كما في (الذكرى والدروس) وحكم السافى بطلانه من الرجل وروي ذلك عن ابن عباس وسعد ابن أبي وقاص وعائشه وه قتل في التائبين سعيد بن المسيب وشطا ونجسه مائة وأو حنيفة والشافعي في القديم وأحمد في أحد الروايتين وأبو حنيفة على ان نجاسته يزول غسله وطهارة ماله يأسوا لا تافعي في من غير الآدمي ثلاثة أقوال الطهارة الا من نجس العين والنجاسة مطلقاً ونجاسة غير المسكول خاصة - قوله قدس سره (والدم من ذي النفس السائلة مطلقاً اجماعاً كما في (المختلف) (والذكرى وكشف الالتباس وشرح الفاضل) ولا خلاف فيه كما في (الغنية والذكرة) وهو مذهب أصحاب كافي (المنتهى ونهاية الاحكام والمعتبر والمدارك والدلال) وفي الثلاثة الاخيرة استثناء ابن الجنبند وقد ذهب على ما قلناه الى طهارته ما كان دونه من الدم الذي سمته كعدا اليهام الاعلى وفي (شرح الفاضل) طهارة هذا القدر من الدم وسائر النجاسات سوى المي ودم الحيض (انتهى) لكن له عبارة أخرى نقلها في (المختلف) أيضاً في موضع آخر (قال) قال ابن الجنبند الدماء كلها تنحس الوب بمجولها فيه وأغلظها نجاسة دم الحيض وأما دم غير ذي النفس السائلة فمنحس له المصنف وقد نقل على طهارته الاجماع (في الناصريات والغنية والسرائر والمعتبر والمنتهى والمختلف والذكرة والذكرى والروض والمدارك) وفي (الذخيرة) نقل جماعة الاجماع على طهارة كل حيوان لا نص له كالتيغ وابن زهرة وابن ادريس والفاضل والشهد وفي (الروض) الاجماع قله التيسح في (الخلاص) وغيره من المتأخرين وفي (البحار) الاجماع قله جماعة من الاصحاب وفي (الكفاية) الظاهر انه لا خلاف وبعض عباراتهم توهم خلاف ذلك (قلت) قل في (الخلاص) الاجماع على ان لا تنحس له سائلة لا بأس بقليله وكثيره وهو غير نص في الطهارة فبارة (الخلاص) كباره (المبسوط والجلل والمراسم والوسيلة) من ايهام الحكم بالنجاسة فانه في (المبسوط والجلل) قسم النجاسة الى دم وغير دم (ثم قال) والدم ثلاثة أقسام قسم يجب ازاله قليله وكثيره كدم الحيض والاستحاضة والثالث لا يجب ازاله قليله ولا كثيره وهو خمسة أقسام دم البقي والبراغيت والسلك والخ وهذا يوهم النجاسة بل ظاهر (الذكرى)

والهيئة منه والكلب والخنزير (متن)

أو صريحاً، كبرن التحجس مذهب (الميسوط والجل) قالوا في (الميسوط والجل) مدفوع بأجماع (الخلافاً) انتهى وقد علمت أن أجماع (الخلافاً) غير مناف على ما وجدناه عبارة (المراسم) ادل على النحاسة من عبارة (الميسوط والجل) وقريب منه عبارة الطوسي (قل في المراسم) النحاسات على أنه أضرب (أحدها) ما يجب إزالة قلبه وكثيره إلى أن قال (ومنها) ما لا يجب إزالة قلبه ولا كثيره كدم السمك والبرغاش والفروج «الخ» وقد تأولها بعض بارادة النحاسة بمعنى اللغوي ويأتي تمام الكلام إنشاء الله تعالى (ويعلم) أنه قد قل أجماع في (الخلافاً) على أن ما يخرج من ذي النفس غير سيلان كالعلقة نجس وقال في أممية (المذهب) أنه القوي يقتضيه أصول المذهب ونص عليه في (الميسوط والسرتر) والمتبر والنافع والجامع والتذكيرة والبيان وكشف الالتباس) وغيرها في باب الأممية والدلالة والحس ذلك في (الجامع والمعتبر) والنافع وكذلك (الروضة) لعلها الرضا لأنها دم حيوان لنس (دل في الذكرى) دل الدليل من أن كونه في الحيوان لا ينفي أن يكون جراً منه (انتهى) دل الفرية على أن النجس «...» دل الأجزاء على نجاستها (ثم قال) ومصر يحتمل في مواضع أن يقابل الله من ذي النفس الذي لا يخرج وإنه بكره فوجاً (وقال) الاستاذ السريفي انتهى ذلك على أن الأدل في له البراءة والنحاسة مال إلى الذي (وقال) نجاسة الأولى الاستاذ على عومات الله وهذا من أفراد. وبأنه في كلامه من غير ضرورة أن إنشاء الله تعالى ولا حاجة لتأويل) إلى أن تعرض إلى منه السرر على الله تعالى وقد رد: بعض الأصحاب لذلك «...» قوله «...»

في قوله «...» على أن يخرج على «...» القريب من مية الآتى مقدور من ذي النفس في ظاهر النجاسة ومصرح (المنية) والمصرح به في الكلام أن النجاسة كقوله (وكشف الالتباس) (والروضة والدلائل والنخبة وترج العاضل) وربما ظهر من (الخلافاً) طهارة مية إنشاء والله يحول على القاب من كونه غير ذي نفس ولا عدول في (المدكر) أن مية ذي النفس من المصافي نسخة عدالة وفي (المدكر) أن المصافي والأسكال والله لم يفت على نفس مية يدل على النجاسة ثم استظهر من عدم النجاسة «...» الصدوق لأنه روى أنه لا بأس بجعل اللبن والسمن في جود الماء وقد قال المصنف «...» بوجه (وقال الاستاذ) لا آتأ أبده الله تعالى ولا تنك أن الصدوق عدل عن العمل بكل بوجه وكلمه من روضة ففعل بأنه غير عامل بها ثم إن في هذه الأجماعات بلاغا مضافاً إلى الأجماعات في مباحث نرج البز ونحاسة المياه القليلة إلى غير ذلك مما سيحى بجود الله وفوه في حكم الجبر أنبان بل كادت تكون أمثلة ضرورية ولم ينقل أحد من الصدوق خلافاً في ذلك واستدل في (المنتهى) على النحاسة بأن محجوب الناس بمحرم ولا فيه ضرر كالسم يدل على النحاسة وقد تأمل في الاستاذ (وقال) لا ريب أن السريفي هذا هو ما ذكره الشهيد في (فوائده) وقوله «...» أبغاً صاحب (الوافية) ويسن من المبة الإنسان بعد الفصل اتفاقاً كما قال الاستاذ والتبريد على رأيي والمثل قل رده على قول وستأتي هذه المباحث إنشاء الله تعالى «...» قوله «...» والكاتب والخزير «...» أجماعاً كفي (المنية والمعتبر) في مسألة الملافة (والمنتهى والتذكيرة والذكرى والدلائل) (وترج العاضل) وقد عرفت أن في (التفصيح) على نجاسة العشرة المذكورة في (النافع) وفي (الطبريات)

وأجزأهما وإن لم تحلبها الحيوة كالمظم والشعر والمسكرات (متن)

(وكشف الحق) قله في الكلب واكتفى الصديق يرش ما أصابه كلب الصيد مع رطوبة فأمل وفي (نهاية الأحكام والتحرير والتذكرة والذكرى) طهارة كلب الماء وهو المشهور كما في (الكناية) وفي (السرائر) أنه نجس وفي (المتنبي) الأقرب أن كلب الماء يتناوله هذا الحكم لأن اللفظ يقال عليه بالاشتراك مع أنه في (التحرير) أنه قال إنما يقال عليه نجسا وفي (البيان) قال إن الكلب والخنزير البحرين طاهران في وجه وقال أبو حنيفة الكلب كله طاهر والخنزير نجس والزهرى ومالك بطهارتهما ونجسهما الشافعي وأحمد واستشكل في (المتنبي والنهاية) في الحيوان التولد منهما أن لم يقع عليه الاسم وقوى في (الذكرى والروض) النجاسة وإن النجاسة أصلية وإن الأولى في ولوعه التراب مع السبع (وقال) الكركي لو قيل بالنجاسة لم يكن يبدا وظاهر (البيان) أن المدار على الاسم في التولد منهما وفي (الدلائل) الأقوى الطهارة فيما لم يصدق عليه اسم أحدهما وفي (التذكرة) يحتمل النجاسة وتبعية الاسم ونص في (المتنبي والنهاية والمعتبر والتذكرة والذكرى والبيان والروض) أن التولد من أحدهما وظاهر يلحق الاسم وقال في (الروضة) فإن اتقى المائل فالأقوى طهارته وإن حرم لحمه للأصل وفي (كشف الثام) أنه لو تولد بين كلب وكلبة هرة أو حيوان غير معروف فالأقوى الطهارة - قوله قدس سره - «وأجزأهما وإن لم تحلبها الحياة» هذا هو الظاهر في ذبوى الأصحاب كما في أطنمة التنقيح وهو المشهور كما في (المهذب والمدارك والذخيرة ونسرح الفاضل) ويظهر من كبير أن الخائف إنما هو السيد فقط ذهب إليه في (الناصریات) وظاهره فيها دعوى الإجماع فيها - قوله ره - «(والمسكرات)» أطلق المسكرات من غير تقييد بالمائع كما أطلق في (المبسوط والجل ونهاية الأحكام) (والمختلف والتحرير والارتداد والدروس والتنقيح) وغيرها ولعله يدل على المائع بالإصالة كما في (جامع المقاصد والروضة والروض والمسالك والمدارك والدلائل والذخيرة) حيث نزل فيها إطلاق متونها على ذلك وقيدتها بالمائع في (المدنسات والمنهى والتذكرة والذكرى والبيان والموجز) وشرحه وهو الظاهر من (القمعة والناصریات والنهابة ومصباح الشيخ والوسيلة والفنية) (والمهذب) تعبیرهم بالتراب المسكر وقريب من ذلك ما في (المعتبر) حيث اعتبر الانبذة المسكرة وقد نفى عنه (الخلاف) السيد والشيخ (قال في المختلف) وقولها حجة فانها قلا الإجماع وهما صادقان وفي (الفنية) كل شراب مسكر نجس والقناع نجس بالإجماع وفي (المعتبر) الانبذة المسكرة عندنا في التنجيس كالخمر وفي (التحرير) على ذلك عمل الأصحاب وفي (المسالك) القول بنجاسة المسكرات هو المذهب بل ادعى عليه المرتضى الإجماع وفي (المختلف) (والذكرى والدلائل والذخيرة والمقاييس) ونقل الشهرة في نجاسة المسكرات بأسرها ونص في (التذكرة والذكرى وجامع المقاصد والروض والمسالك والمدارك والذخيرة) على طهارة الجامد المسكر كالخيشة بل في (التذكرة والذكرى والروض والمسالك) أما الجامدة بالأصالة كالخيشة قوامت بالمرض فطاهرة وفي (الدلائل) نقل الإجماع على الحكم وفي (الذخيرة) الحكم بنجاسة المسكرات مخصوص عند الأصحاب بما هو مائع بالأصالة وفي (المدارك) أن الحكم مقطوع به عند الأصحاب وفي (المتنبي) لم أنف على قول لماننا في الخيشة المتخذة من ورق العنب والوجه أنها إن أسكرت



ويلحق بها المصير اذا غلّا واشتد (متن)

فحكمها حكم الخمر في التحريم وليست بنجسة وكذا ما عداها من الجامدات (قال) الكرّي وكلامه يعطي التردد في اسكارها ونص في (المتن) والتذكرة والتذكرة (على ان الخمر ان تمجد لا تخرج عن حكم النجاسة وفي (المتن) الا أن نزول عنه صفة الاسكار هذا وقد قل في (الدروس) (والد كرى وشرح الفاضل) ان الصدوق والجعفي والحسن ذهبوا الى طهارة الخمر ونسبه في (الروض) الى الصدوق وجماعة واقتصر في (المعتبر والمختار) والتذكرة والبيان وكشف الاتباس والمدارك) (والدلائل) على نسبة الخلاف الى الصدوق والحسن وفي (المتن) نسبة الخلاف الى الصدوق وظاهر المقدس الاردبيلي أو صريحه القول بالطهارة فيها وفي جميع المسكرات واحتاط المحقق في الحكم واستحسنه في (المدارك) وفي (الذخيرة) قرب العمل على أخبار النجاسة وحل أخبار الطهارة كما في (حبل المتين) على الثقة من الامراء والوزراء وسجل بي أمية والعباس (قال في حبل المتين) بل ربما أم بعض أمراء بني أمية بالناس وهو سكران فضلا عن أن يكون ثوبه ملوثا بها واحتل الفاضل في (شرح) الثقة لاشتتار المعون قلبها عندهم (وأما) الاجماع المتقولة على نجاسة الخمر بخصوصها مضافا الى ما سبق ما كثر من أن نحصى ففي (السرائر) نقل اجماع المسلمين وفي (الترجمة) الاجماع وكذا في (التذكرة) الا انه استثنى ابن بابويه وابن أبي عقيل وفي (المبسوط والناصريات) نفى الخلاف من المسلمين وفي (الفنية) نفى الخلاف ممن يعتد به وفي أطعمة (الايضاح) نفى الخلاف وفي (المتن) انه قول أكثر أهل العلم وفي (حبل المتين) أطبق علماء الخاصة والعامة على نجاسة الخمر الا شذوذاً ما ومنهم لم يعتد الفريغان بمخالفتهم هذا كله مضافا الى اجماعات الفقاع مع انه خر أو بملة الخمر بل هو اضعف من الخمر وأقرب الى الطهارة وفي (المعتبر) مذهب الثلاثة واتباعهم والشبهة مفعولة في (المنتان والمذهب والروض والنفيع والمدارك والذخيرة والمفاتيح) مضافا الى الشهرة المتقولة في مطلق المسكرات بل قد يدعي ان الشهرة مستفادة من كل كتاب نسب الخلاف فيه الى الصدوق والحسن أو اليهما والى الجعفي والشيخ في (التهذيب) قال ان الرّجس هو الجس بلا خلاف ولذا استدلل في (المتن) بالآية التريفة وقال الرّجس النّجس بالاتفاق كذا قاله (على ما قاله خ) النّبي في (التهذيب) وفي (الدلائل) ان الاخبار الدالة على نجاسة الخمر تقرب من عشرين خيراً وقريب من مافي (حاشية المدارك) ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ويلحق بها المصير اذا غلّا واستد ﴿أطلق المصير في أكثر كتبه كما في أكثر كتب الاصحاب وفي (السرائر والبيان) (وشرح الارشاد) لغرض الاسلام (والمذهب البارح وحامع المقاصد وفوائد الشرائع وارشاد الجمع غفره) (والروض وحاشية المبسوط والمقاصد العالية وحواشي) التهيد الثاني على (القواعد) تقيده بالمصير العيني وهو الظاهر من المدارك وحاشيته وفي (المجمع) للاردبيلي ان المشهور اختصاصه بالعيني بل وفي (جامع المقاصد وحواشي القواعد) ان الحكم مختص بمصير العنب دون الزبيب على الاصح في الاول والاخرى في الثاني بل في الحواشي المذكورة والمقاصد العالية نقل الاتفاق على عدم جريانه في غير العنب والزبيب وفي (مجمع البحرين) المصير من العنب يقال عصرت العنب عصراً استخرجت مائه واسم الماء المصير فيل بمعنى مفعول وفي (شرح الفاضل) لعل منه الزبيبي لا الحصري وحكى فخر الاسلام

عن المصنف انه كان يحنث عصب الزبيب والمراد بالفلان الانقلاب وصيرورة الاسفل اعلاه كما صرح به جماعة كثيرون ونص عليه الصادق عليه السلام في خير حاد بن عثمان (جامع المقاصد والمدارك) ان المراد بالاشتداد حصول التخافة المسببة عن مجرد الفلاني وفي (حواشي) الشين الثاني انه القوام المتك قطعا عن الفلاني حيث لا يكون بالنار وهو قريب مما في (جامع المقاصد) وفي (الذكرى) كانه الشدة المطربة وفي (شرح الارشاد) لفخر الاسلام المراد به عند الجمهور الشدة المطربة وعندنا انه يصير أعلاه اسفله بالفلاني أو يقذف باز بد وفي (حاشية المدارك) للاستاذ أيده الله تعالى ان هذا المعنى أشار اليه الصدوق في رسالته (وقال) ان تفسيره بمحصل التخافة غير ظاهر من الاصحاب وغير ظاهر المأخذ (وقال) انه يظهر من (الكافي) في باب أصل تحريم الخمر ومن الصدوق في الملل ان العصب بمجرد الفلاني يدخل في حد الخمر وفي (جمع البحرين) انه فسر الاشتداد بصيرورة أعلاه أسفله وقد ذكر المصنف الفلاني والاشتداد كما في (الشرائع والمعتبر والمتبى) وغيرها واقتصر في (الترغوة والتلخيص) (والنحرير والطعمة الكتاب والمختلف والذكرى) على مجرد الفلاني وهو الظاهر من (الوسيلة) والصدوق كما عرفت وفي (ارشاد الجفري) لا فائدة مهمة لقيد الاشتداد في الحكم بالنجاسة اذا فسر بصيرورة أعلاه أسفله وفي (المعتبر) انه يحرم بالفلاني ولا ينجز الا مع الاشتداد وأحدهما منفك عن الآخر واستظهره في (المسالك) وفي (المدارك) نفل الاكفاء بالفلاني عن المحقق الكركي ثم قال وهو غير واضح (انتهى) ولم أجده في جامع المقاصد وتردد في (الذكرة) قبل الاشتداد ونسب في (الذكرى) الى ابن حزة اعتبار الاشتداد والفلاني ولعله غلظ به في الواسع المذون (الوسيلة) وفصل أبو جعفر محمد بن علي بن حمزة الطوسي في أطعمة (الوسيلة) فقال ان غلا بنفسه حتى يمود اسفله أعلاه حرم ونجس الا أن يصير خلا بنفسه أو بفعل غيره وان غلا بالنار حرم شر به حتى يذهب على النار نصفه ونصف سدسه ولم ينحس فصيل الاول داخل في الخمر دون الثاني (وهذا الحكم) أعني نجاسة العصب اذا غلا واشتد مشهور بين الاصحاب كما في (الذكرى) وجامع المقاصد وارتداد الجفري وحاشية الميسي وفوائد القواعد وروض الجنان والمدارك والماتنج والمسالك) الا انه سيفي الثلاثة الاخيرة خص الشهرة بالتأخرين وفي (المختلف) انه مذهب أكثر علمائنا (قال في المختلف) ان الخمر وكل مسكر والعصير اذا غلا والفتاق نجس ذهب اليه أكثر علمائنا كالفيد والشيخ والسيد وابي المصالح وسلاور وابن ادريس ولعله غلظ به في كتبهم ولم تغلظ به (وقال) الاستاذ يدل على النجاسة والتحريم اجماع الامامية الذي نقلت حكايته (في جمع البحرين) حيث قل فيه بعد غليانه واشتداده نجس حرام قل عليه الاجماع من الامامية أما بعد غليانه وقبل اشتداده فحرام ايضاً واما النجاسة فتختلف فيها (انتهى) وفي الطعمة (التفتيح) قل الاتفاق على أن عصب النعيب اذا غلا حكمه حكم المسكر وتردد في (نهاية الاحكام) ونسب في طهارة (جمع البرهان الى الذكرى) اختيار النجاسة وفي اطمنته قل يظهر من (الذكرى) اختيار نجاسة عصب التمر والزبيب وليس كذلك في (الذكرى) عين ولا اثر (قال في الذكرى) مد ان نسب الحكم بالنجاسة الى ابن حمزة والمحقق في (المعتبر) وذكر ان المصنف تردد في (النهاية) قل ولم تقف لغیرهم على قول بالنجاسة (نعم) اختار في (الافنية) النجاسة وتعجب من ذلك السيد في (المدارك) وشيخه المقدس ولعل العجب لم يصادف محله (هذا) ولا بد من اشتراط عدم ذهاب ثلثه اذ منه يظهر كما يحل اجماعاً اذا غلى بالنار سواء ذعبا عند الطبخ او بعد البرد كما نص عليه في (النهاية والوسيلة) وخبر

والفقاع والكافر سواء كان أصلياً أو مرتداً (متن)

عبد الله بن سنان وكذا اذا غلى بنفسه وبالشمس في ظاهر المصنف وابني سعيد كذا في (كشف  
الاثام) قلت وقد صرح بذلك جماعة كالكركي وتلميذه والشهيد الثاني وغيرهم وقوى الطهارة الحسن  
والشهيد في (الروس) وصاحب (المجمع والمالم والمذاكر والكفاية والمناجيع) والفاضل الهندي وهو  
ظاهر (النافع والبصرة) واليه مال الشهيد الثاني في (حواشي القواعد) وقال انه لا دليل على النجاسة كما  
اعترف به محققهم ولله اشارة الى الشهيد ولم نجد احدا اعترف به سواه (نعم) اعترف بذلك بسطه  
والمولى الاردبيلي والفاضل الهندي وذلك منهم بناء على انه ليس بمسكر فكيف يكون خمرآ وهو ممنوع  
(وقد) اقام الاستاذ في حاشية (المذاكر) ادلة كثيرة من الاخبار وغيرها وقد سمعت حكاية اجماع  
الامامية على نجاسته ونجاسته في (مجمع البحرين) وفي (المذهب البارع) ان اسم الخمر حقيقة في عصير  
العب اجاماً وقد سمعت مافي (التفحيم) وقد ورد في خمسة اخبار ما يدل على نجاسة العصير وهي اخبار  
نزاع آدم مع ابليس وخدعته لحوى فليحفظ ﴿ قوله رحمه الله تعالى ﴾ \* (والفقاع) قال في  
(القاموس) الفقاع كمران هذا الذي يشرب سبي بذلك لما يرتفع رأسه من الزبد وفي (المدنيات) شراب  
معمول من الشعير وفي (الاتصار وروايات) السيد انه كان يعمل منه ومن القمح وفي (مقادات)  
الشهيد كان قديماً يتخذ من الشعير غالباً ويحصل حتى يحصل فيه التشنج وكانه الآن يتخذ من الزبيب  
والاجماع على نجاسته منقول في (الاتصار والخلاف والفنية والمتهى والمذهب البارع) والتفحيم وكشف  
الاثام وارشاد الجفريه) وظاهر (المبسوط والذكرة) وغيرهما (كالذكرى) حيث قال وقول الجمعي يحمل  
بعض الفقاع نادراً لا عبرة به مع منع تسمية اوصفه فقاعاً (وفي المذاكر) انه مشهور ويظهر منه التأمل في نجاسته حيث  
قال وردت به رواية ضعيفة (قال) الاستاذ في حاشية (المذاكر) انهم صرحوا بان حرمة الفقاع ونجاسته يدوران  
مع الاسم والغايان للسفر فهو حرام نجس وان لم يكن مسكراً لان الرسول صلى الله عليه وآله حكم بالحرمة من دون  
استئصال في انه مسكر أم لا مع انه صلى الله عليه وآله في مقام حكمه بحرمته التبيذ استفصل قال افسكر  
فقالوا نعم فقال اذا اسكر فهو حرام ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* (والكافر مشركاً او غيره ذمياً  
او غيره) اجماعاً في (الناصرات والاتصار والفنية والسرائر والمعتبر والمتهى والبحار والدلائل وشرح)  
الفاضل وظاهر (الذكرة وهماية الاحكام) وفي (التهديب) اجماع المسلمين عليه (قال) الفاضل الهندي  
وكانه اراد اجماعهم على نجاستهم في الجملة لنص الآية الشريفة وان كانت العامة يأولونها بالحكمة وفي  
(الفنية) ان كل من قال بنجاسة المشرك قال بنجاسة غيره من الكفار وفي (حاشية المذاكر) ان  
الحكم بالنجاسة شعار الشيعة يعرفه علماء العامة منهم بل وعوامهم يعرفون ان هذا مذهب الشيعة بل  
ونسائهم وصبيانهم يعرفون ذلك وجميع الشيعة يعرفون ان هذا مذهبهم في الاعصار والامصار (وقل)  
عن القديمين القول بعدم نجاسة أسرار اليهود والنصارى وعن ظاهر (المفيد) في رسالته الغزبية وربما ظهر  
ذلك في موضع من (النهاية) حيث قال ويكره ان يدعو الانسان احداً من الكفار الى طعمه فياكل  
معه فان دعاه فليأمره بتسل يديه ثم يأكل معه ان شاء لكنه صرح قبله في غير موضع بنجاستهم على  
اختلاف اللهم وخصوصاً اهل الذمة ولذا اعتذر عنه المحقق في (النكت) بالحل على الضرورة او المواكلة  
في البابس قال وغسل اليد لزال الاستفزاز النفساني الذي يعرض من ملاقة النجاسات البنية وان

[illegible]

وسوا<sup>١</sup> انتهى الى الاسلام كالخوارج والغلات او لا (متن)

( وكشف الالتباس ) ان أولاد الكفار كأبائهم في التجاسة وفي ( شرح المفاتيح ) للاستاذ ان الصبي الذي يبلغ مجنوناً نجس عند الاصحاب وفي ( الكفاية ) انه مشهور وفي ( نهاية الاحكام ) ان الاقرب تبعية أولاد الكفار لهم وهو يؤذن بالخلاف وفي ( المدارك ) ذكر ان مستندهم نجاسة أصلية قال وهو مشكل ( قلت ) واستدل في ( الايضاح ) بقوله تعالى ( ولا يلدوا الا فاجراً كفاراً ) واستدلوا أيضاً بتسوية اسرهم وتلكمهم وغير ذلك ونسب الاستاذ الى الاصحاب في شرح المفاتيح انه اذا كان أحد والدني الولد مسلماً حكم بطهارته ( قال ) وظاهرهم أيضاً انه اذا سبي منفرداً عن أبيه لحق بالسبي وطه به نص في تقطات ( المبسوط والكتاب ) وهو ظاهر تقطات ( المسالك ) واستشكل ذلك في طهارة ( التذكرة ) ويظهر من ( الذكري ) التأمل فيه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ كالخوارج والغلات ﴾ يدل عليه خصوصاً اجماع ( الروض والدلائل ) ولا تكارهم ما هو ضروري يدخلون تحت اجماع ( الاتصاف ) ( والناصريات ) والتبذيب والغنية والسرائر والمعتبر والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والدلائل والبحار ( وشرح الفاضل ) وحكم في ( السرائر والمعتبر والمنتهى ونهاية ) والتحرير والدروس وجامع المقاصد والدلائل وشرح الفاضل بنجاسة النواصب بل في ( جامع المقاصد والدلائل ) لا كلام في نجاستها وفي ( شرح ) الاستاذ المظاهر ان نجاسة النواصب والغلات بل الخوارج غير خلافة انتهى ( والحاصل ) انه لا كلام لاحد في نجاسة الناصب فيما أبعد وانما الكلام في المراد منه ففي ( الصحاح ) نصبت لغلان نصباً اذا عادته وفي ( القاموس ) النواصب والناصبية وأهل النصب المستبدون بغصة علي عليه السلام لانهم نصبوا له أي عادوه وفي ( المجموع ) مافي ( الصحاح ) قال ومنه الناصب وهو الذي يتظاهر بمداوة أهل البيت عليهم السلام أو لمواليهم لاجل متابعتهم لهم ( وزعم ) آخرون ان الناصب من نصب المداوة لشيعتهم ( انتهى ) وبديل عليه بعض الاخبار وفي ( السرائر ) الناصب من نصب المداوة لاهل الايمان وفي ( المعتبر ) ان النواصب هم الخوارج ( قال ) أما الخوارج فمن يقدحون في علي عليه السلام وقد علم من الدين تحريم ذلك فهم بهذا الاعتبار داخلون في الكفر بخروجهم عن الاجماع وهم المعنيون بالنصاب ومثله قال في ( المنتهى ) وهو ظاهر ( الترائع والافع ) واستار ( التحرير ) حيث اقتصر فيها على ذكر الخوارج والغلات ( والروض ) حيث قال ان عطف الناصب على الكافر اما من عطف الخاص على العام أو يريد به كفار المسلمين كمن أظهر البغضاء لاهل البيت عليهم السلام صريحاً أو لزوماً وفي ( النهاية ) الا كفاه بالناصب عن الكافر وابن ادريس نزل خبري خذ مال الناصب على ناصب الحرب وفي ( جامع المقاصد ) النواصب الذين نصبوا ( ينصبون خ ل ) المداوة لاهل البيت عليهم السلام ولو نصبوا لشيعتهم لانهم يديون بجهنم فكذلك وفي ( النهاية ) المصنف ( والتذكرة وحاشية الترائع ) الذي يتظاهر بمداوة أهل البيت عليهم السلام ( وقال ) الصدوق لا يجوز التطهير بفسالة الحام لان فيها غسالة اليهودي والمجوسي والمنفض لآل محمد صلى الله عليه وآله وفي ( تشرح ) المقداد ان الناصب يطلق على حصة أوجه الظارحي القادح في علي عليه السلام ( الثاني ) ما ينسب الى أحدهم ما يسقط العدالة ( الثالث ) من ينكر فضيلتهم لوسمها ( الرابع ) من اعتقد أفضلية علي عليه السلام ( الخامس ) من أنكر علي عليه السلام بمدساعه أو وصوله اليه بوجه

يصده أمان انكر الاجماع أو مصلحة فليس يتأصّب قالذي نحصل من كلامهم ان الناصب يطلق على مان (أحدھا) الظارجي (الثاني) البغض لأمير المؤمنين عليه السلام على وجه التدبیر به وذلك ما ذكره في (القاموس) وربما رجع الى الظارجي (الثالث) المتظاهر في البغض لا مطلق البغض كما في (التذكرة والنهاية) وغيرها (الرابع) مطلق البغض لاهل البيت عليهم السلام (الخامس) البغض لشيعة (السادس) تأصّب الحرب للمسلمين والذي يظهر يقين الثلاثة الاول ويتحقق معنى النصب فيها ويشك في الباقي وكلام المتقدمين ما عدا الصدوق خال عن التنصيص على الناصب بمعنى البغض لان منهم من حكم بنجاسة المخالفين ومنهم من اقتصر على ذكر الكافر (ولعلم) ان الذي يظهر من السير والتواريخ ان كثيرا من في زمن النبي صلى الله عليه وآله وبعدة وأصحاب بل كافة أهل واكثر أهل

مكة كانوا في أشد العداوة لأمير المؤمنين وذريته عليهم السلام مع ان مخالفتهم ومساوئهم لم تكن منكرة عند الشيعة أصلا ولو سראولهم لاندراجهم فيمن انكر الاجماع أو مصلحة ولعل الاصح ان ذلك لمكان شدة الحاجة لمخالفتهم ووفور التقية وقد حررنا ذلك في باب المكاتب (والحاصل) ان طهارتهم مقرونة اما بالثبوت أو بالحاجة وحيث يتغلبان فهم كافرون قطعاً وحكم في (المبسوط والتحرير) (والمنتهى والدروس والبيان وجامع المقاصد وحاشية الشرايع والمسالك) بنجاسة المحسنة ومطيه عبارة الكتاب فيما سيأتي وفي (حاشية المقاصد والدلائل) لا كلام في نجاستهم وفي (شرح) الاستاذ انه لا خلاف فيه وفي (نهاية الاحكام) حكم الشيخ بنجاسة المحسنة وان ادرى بنجاسة غير المؤمن (ولووجه) عندي الطهارة ومثل ذلك ذكر في (التذكرة) لقل فيها والاقرّب طهارة غير الناصب لان عليا عليه السلام لم يحتجب سوؤه من يأتيه من قد حكم في الكتابين بالطهارة كما هو ظاهر (المعتبر والذكرى) وحكم في (المبسوط والتحرير والمنتهى والبيان) بنجاسة المشبهة والمصنف فيما يأتي حكم بطهارتهم وهو ظاهر (المعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام والذكرى) ولعلم انه قيد في (البيان) المحسنة والمشبهة بالحقيقة (قال) الفاضل الهدى يعني المائلون بأن الله تعالى حسبه أو كخلفه في صفة ملزومة للحدث لامن يلزمهم ذلك وهم له منكرون أو يعني من قال بأنه جسم حقيقة أي كسائر الاجسام في الحقيقة ولو ازهدا لامن يطلق عليه الجسم ويقول انه جسم لا كلاجسام فينتفى عنه جميع ما يقتضي الحدوث والافتقار والتحديد وكذا من شبهه بالحداديات حقيقة أي في الحقيقة ولو ازهدا المنتزعية للحدوث والفقر والامر كما قال ولعل اطلاق غيره منزل عليه انتهى وفي (جامع المقاصد والروض) أما المحسنة قسمان بالحقيقة وهم الذين يقولون انه تعالى شأنه جسم كلاجسام والمحسنة بالندمية المجردة وهم القائلون بأنه جسم لا كلاجسام ثم قطع في (الروض) كما في (المسالك) بنجاسة المحسنة بالحقيقة قال في (الروض) وان تردد فيه بعض الأصحاب وفي (جامع المقاصد) قال والاصح بنجاسة الجميع وربما تردد بعضهم في القسم الثاني (انتهى) ويظهر من عباراتهم أن المشبهة هم المحسنة وكل منهما يكون بالحقيقة والتسمية (والحاصل) أنه في (المبسوط والتحرير والمنتهى) حكم بنجاستهم على الإطلاق وكذا (الدروس) في المحسنة ولم يذكر المشبهة وقد عرفت من قيدها (وقل) الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في تعليقه على الرجال أن المرتضى قال في (الشافعي) وأما ماري به هشام بن الحكم من القول بالتجسيم فالظاهر من الحكاية عنه القول بأنه جسم لا كلاجسام ولا خلاف في ان هذا القول ليس بشبهة ولا ناقض لاصل

ويلحق بالميتة ما قطع من ذي النفس السائلة حيا وميتا ولا ينجس من الميتة مالا تحله الحياة كالعظم والشعر الا ما كان من نجس العين كالكلب والخنزير والكاثر (متن)

ولا معترض على فرع وانه غلط في عبارة يرجع فيها واثباتها الى اللغة وأكثر أصحابنا يقولون انه أورد ذلك على سبيل المعارضة للمنزلة فقال لم اذا قلتم ان القديم شيء لا كالأشياء فقولوا انه جسم لا كالأجسام وأما قد نص المصنف فيما يأتي على طهارتهم وضمف القول بنجاستهم في (المتبر والمتبر والمتبر والمتبر والمتبر) (التذكرة والتذكرة والذكرى وجامع المقاصد) وغيرها وفي (الكفاية) نقل الشهرة على القول بالطهارة وقواء ويضهم من (شرح الفاضل) ان مذهب الشيخ في النجاسة قوي لان تنجيس أهل أولى من تنجيس المجسمة والمشببة بل أكثر الكفار لان يستقيم بطلان النبوات والتكاليف رأسا (نعم) الحق أن الذين لا يعرفون حقيقة ليسوا من الناس في شيء قال ويدل على نجاستهم الاخبار الناصة بكفرهم ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ (ويلحق بالميتة ما قطع من ذي النفس السائلة حيا كان أو ميتا) هذا الحكم مقطوع به عند الأصحاب كما في (المدارك) وهذه المسئلة كلها اجماعية ولولا الاجماع لم يكن قائل بها لنصف الأدلة كما في (في التذكرة) كلما أبين من حي مما تحله الحياة فهو ميت فان كان من آدمي فهو نجس عندنا خلافا للشافعي وفيها أيضا جلد الميتة نجس بإجماع العلماء الا الزهري وفي (المتبر) وأما الجلد المبان من الميتة فكذلك عندنا وهو قول عامة العلماء والزهري على عدم نجاسة الجلد وفي (الخلاص) الاجماع على وجوب غسل على من مس قطعة من آدمي فيها عظم ميتا كان الأدمي أو حيا وفي (شرح الفاضل) الحكم باستواء الاجزاء المنفصلة من الحي والميت مما قطع به الفاضلان ومن بعدهما وهو الظاهر ولم أظفر لمن قبلهما بنص على أجزاء الحي الا على اليات الغم (اتمى) وسيجيئ انشاء الله في آخر بحث الجنائز ماله نفع في المقام انتهى وفي (المتبر ونهاية الاحكام) (والموجز وشرحه وجمع الارديلي والمدارك والبحار والكفاية والخيرة) ان الاقرب طهارة ما ينصل من بدن الانسان من الاجزاء الصغار كالنبور والتالول وغيرها وفي (النهاية والتمهي وكشف الالباس) ما يعطي النحول في أدلة النجاسة وانما أخرجه دليل الحرج وفي غيرها الشك في دخولها أو عدم دخولها تحت ادلة النجاسة (قال في البحار) ولم يستجوده أكثر المحققين من المتأخرين وحاول أكثر المتأخرين الفرق بين الجزء الميت قبل الانفصال وبين الميت بعده (وقال) الاستاذ وربما يلحق غير الانسان به وفي اعتبار انقطاع الحراك من الجزء وعدمه احتمالا ويكتفي في الاتصال بقاء جزء منه متصلا ولو صغر الجزء الواصل جدا انتهى وفي (التذكرة والذكرى والموجز) ان فأرة المسك طاهرة وفي (التمهي وكشف الالباس) انها طاهرة ان أخذت من الطيبة في حيوتها أو بعد للتذكية وظاهر (التذكرة والذكرى) دعوى الاجماع على طهارة الفأرة مطلقا حيث قال في (التذكرة) المسك طاهر اجماعا وكذا فأرة عندنا سواء أخذت من حية أو ميتة ومثلا عبارة (الذكرى) وفي (نهاية الاحكام) المسك طاهر وان قلنا بنجاسة فأرته وفي (التمهي) انها ان أخذت حين الموت فالأقرب ان نجاسة (قال الفاضل الهندي) وعندني ان فأرته نجسة اذا لم تؤخذ من المذكي وكذا ما فيها من المسك مع رطوبته عند الانفصال والحل على الافضة قياس والحرج وحده لا يصلح دليلا مع اندقاعه غالبا بالأخذ من المسلم (نعم) ان ثبت اجماع كان هو الحجة وما في (التمهي) من الفرق بين

والدم المتخلف في اللحم مما لا يقذفه المذبح طاهر (متن)

الانفصال في حيوتها وبنيه بد موتها من غير تذكية غريب لأعرف وجهه (قال) الأستاذ الوجه في ذلك ان الفرد التام هو الساقط من الحي فيكون منصوباً للاختيار (وقال في الذخيرة) مد ان عد عشرة أشياء لانفصال الحياة من الذبيحة ولا تنجس وهي العظم والشعر والوبر والغلف والمغفر والقرن والحافر والصوف والريش والبيض اذا كسى القشر الاعلى لأعرف خلافا بين الاصحاب في ذلك كله وفي (المدارك) ولا خلاف في ذلك كله (انتهى) وقد نص على ذلك في كثير من كتب الفتاوى وفي (الفنية) وشعر الميتة وصوفها طاهر بدليل الاجماع وفي (المتن) الاجماع على طهارة العظم وفي (الناصرات) في شرح قول الناصر وصوف الميتة وكذا شعر الكلب والتخدير هذا صحيح وهو مذهب اصحابنا وهو رأي أبي حنيفة ونجسه النافعي (قال) الأستاذ حرسه الله في شرحه ان الاصحاب اتفقوا على التقيد في البيض فالقدماء قيدوا بما اكتسب الجلد الغليظ الى ان قال فيظهر من المجموع اتفاق الكل على المقصود وان كان ببارات مختلفة بل نسبوا الخلاف فيه الى بعض العامة لامطلاقه اذا اكتسب الجلد الرقيق استنادا الى ان العاشية الرقيقة تحول بينها وبين النجاسة فظهر اتفاق المسلمين على انفعاله بملقاة الميتة والشعة وجهور العامة على عدم حلولة الجلد الرقيق بينه وبين النجاسة والنص وان كان ضيقاً فهو منحصر بما عرفت من اتفاق المتأخرين والقدماء والموافقة للقاعدة المستفادة من الاجماع والاختيار من تعدي نجاسة الميتة بل ذلك من ضروريات الدين (انتهى) حاصل كلامه ادام الله تعالى حراسته (قلت) عبر جماعة منهم المحقق والتهيدان والقشر الاعلى وفي جملة من كتب المصنف (وكشف الالتباس) الجلد الصليب وفي (التذكرة) الجلد فوقاني وفي (النهاية) الجلد الغليظ وسبه في (الذخيرة) الى بعض المتقدمين ونص الشهيد على عدم الفرق بين بيض الماء كحل وغيره وقوى المصنف في (النهاية) والتمهي نجاسة بيض الجلال وما لا ذكول وظاهرهم عدم الفرق في الصوف والشعر والوبر بين اخذه جزءاً أو قطعاً وخص الشيخ في (النهاية) الحكم بما اخذ جزءاً ومله منزل على حواز الانتفاع بلا غسل كما يأتي وفي (الفنية) وشرح الفاضل (والاستاذ) وشرح الارديلي وظاهر (التمهي) الاجماع على طهارة الاضحية اخذت من حي أو ميت وفي (الكفاية) لا خلاف بينهم فيه وفي (المدارك) والدلائل) انه مما قطع به الاصحاب ونعم الكلام سيأتي انشاء الله تعالى ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ \* ﴿والدم المتخلف في اللحم مما لا يقذفه المذبح طاهر﴾ اجماعاً في (المختلف) وآيات الجواد) وهو مما لا خلاف فيه كما في (البحار والذخيرة) والكفاية) في موضعين (وشرح الفاضل والاستاذ) ادام الله تعالى حراسته وفي أطمعة (المساك) ان ظاهرهم الاتفاق عليه ونسبه في (المفاتيح) الى الاصحاب وروى بما ظهر من أبي علي والسيد في (الانتصار) والشيخ في (الجل والمبسوط) (وأني على تحيis مطلق الدم الا دم ما ليس له نفس وهو منزل على غير هذا الدم المتخلف قطعاً (قال) الفاضل في شرحه ولا فرق في المذبح بين الماء كحل وغيره كما يقتضيه اطلاق المصنف ويحذف الاختصاص بالماء كحل للمصوم والاجماع انما ثبت على طهارة المتخلف في الماء كحل للاجماع على كل لغة التي لا ينفك عنه (قلت) قد أطلق المصنف ها وفي جملة من كتبه وكذا المحقق وأول الشهيدين وصاحب (الموجز) وظاهر (الفنية) ذلك ويرشد اليه اختلاصهم في جواز



وكذا دم ما لا تقس له سائلة كالسك وشبهه وكذا منه « ميتته خ ل » (متن)

استعمال جلده قبل الدبغ على ثلاثة أقوال الجواز وعدمه والتفصيل بين استعماله في مائع فيشترط والا فلا حتى انه حكى القول بنجاسته قبل الدبغ وما ذك الا لما هناك من الدم الموجود فيه من مجاورة اللحم لكن القول بالجواز قبل الدبغ مذهب الاكثر كما في صلاة (الايضاح) وأشتهر الاقوال كما في طهارة (روض الجنان) وتتمام الكلام في كتاب الصلاة انتاء الله تعالى لكن في (البحار والتخيرية) (والكفاية) في موضعين وشرح الاستاذ ان ظاهر الاصحاب الحكم بنجاسته في غير الماء كقول لكن صاحب (الكفاية) اختار فيها جواز استعمال الجلد قبل الدبغ مع انه لا يخرج عن دم (وقال صاحب المعالم) (والكفاية) وتردد في ذلك بعض من عاصرناه من مشايخنا ثم مال الى القول بالنجاسة وفي (جامع المقاصد) (والروض والدلائل) لافرق بين المتخلف في العروق واللحم والبطن لكن المصنف في الكتاب وغيره والشهيدان في (الذكرى والمسالك) استثناء (١) المتخلف في تصاعيف اللحم قطع ويمكن تأويل كلامهم وقال في أطمعنا (المسالك) وفي الحلق ما يتحلف بالقلب والكبد وحنان وفي (الروض والكفاية) الحكم بتحليل ما فيها واستثنى في (جامع المقاصد والروض والدلائل) ما كان حزا من محرم كالطحال فأقل (وقال) الكركي وأبو العباس والصيرفي وصاحب (الدلائل) لو علم دخول شيء من المسفوح الى البطن اما بمحبذ الحيوان مسه أو بوضه رأسه على مرتفع نجس مافي البطن \* قوله قدس الله تعالى روحه \* « وكذا دم ما لا تقس له سائلة كالسك وشبهه » قد تقدم الكلام في المسئلة وقتل الاجامعات وقتل كلام ما يظهر منهم اختلاف وقتل على خصوص طهارة دم السك الاجماع في (الخلايف) (والفنية والسرائر والمعتبر والمتخلف والتذكرة والذكرى والروض) مع اضافة البق والبراغيث ونحوهما في كثير منها وفي البحار (والكفاية والتخيرية) الظاهر ان طهارة السك اتفاقية وفي الاولين وقتل عليه الاجماع جماعة (انتهى) وعن أبي علي فأما ما يظهر من السك بعد موته فليس ذلك عندي دما وكذا دم البراغيث وهو الى ان يكون نجوا لها أولى من ان يكون دما (فرع) الدم الخارج من ذي النفس بغير سفح مما عدا ما استتني نجس نقل عليه الاجماع في (الخلايف والمعتبر والتذكرة والمدارك) (والمفاتيح والدلائل) وشرحي الفاضل والاستاذ وفي (البحار والكفاية والتخيرية) الظاهر انه اجماعي وكلام (الخلايف) كانه مأول (انتهى) وعن الصدوق طهارة ما دون الحصاة وقد علت فيما مضى انه اختلف النقل عن أبي علي فني (المعتبر والذكرى والروض والدلائل والمفاتيح) نسبة القول اليه بطهارة ما دون الدرهم من الدم وفي (المتخلف والمدارك) وشرح الفاضل تطهير ما دون الدرهم من سائر النجاسات سوى دم الخبض واخويه والمني كما تقدم وقد تأولوا كلام الصدوق ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ « وكذا منه وفي بعض النسخ ميتته » اما المني فقد سبق الكلام فيه واما ميتته فقد نقل الاجماع على طهارتها في كثير من الكتب (كالخلايف والفنية والسرائر والمعتبر والمنتهى وظاهر الناصريات والتذكرة) وفي (التخيرية) وقد تكرر نقل الاجماع فيه (نعم) قد علت فيما مضى انه قد صرح القاضي والطوسي بنجاسة الوزغ والقرب (وقال) الصدوق اذا ماتت العضاة في اللبن حرم وممر ان ظاهر (النهاية) نجاستها وتقدم ان ظاهر (البسوط والنهاية والفنية والمهذب والاصباح) وجوب نزح ثلاث دلاء لموتها

## والاقرب طهارة المسوخ (متن)

وان في (الفنية) الاجماع لكن الاجماع التي سلف قبلها على خلاف ذلك مع اجماع (المعتبر) حيث قال فيه (واما الروضة) فقد اجمع قهاتنا واكثر علماء الجمهور على ان مالا نفس له لا ينحس الماء بموته وما لا ينحس بموته لا ينحس بملاقاته انتهى (واما الحية) ففي شرح الاستاذ المعروف بين الاصحاب ان الحية ليس لها نفس سائله وفي (المدارك والدلائل) ان المتأخرين استبعدوا وجود النفس السائلة للحية وقريب منه مافي (النخبة) واستبعد في (جامع المقاصد) وجود النفس لها وشكك في ذلك في (الروضة) وقريب منه مافي شرح الفاضل في بحث التزح وفي سلف (المبسوط) ان الاقضي اذا قتلت نجست اجماعاً وفي (المعتبر والمنهى) انها من ذوات النفوس وان ميتها نجسة وقد تقدم الكلام في ذلك **قوله** «**والاقرب طهارة المسوخ**» قال في (الصحيح والقاوس والجمع) المسوخ تحويل صورة الى ماهر اتيح منها وفي (الجمع) ان الذي جادت به الرواية تسعة عشر قمياً انتهى (وربما) انتهت بعد الجمع بين الاخبار وكلام الاصحاب الى ما يقرب من ثلاثين (١) وما في عبارة (الفقيه) من ذكر النمامة في المسوخ غير موافق لشيء من الاخبار وكلام الاصحاب بل ربما يظهر منهم في كتاب الحج في بحث الصيد ومن كتاب اطعمة في عد المحرمات الاتفاق على اباحتها فليحفظ (ثم) انه قل عن بعض نسخ (الفقيه) انها بنامة بالياء الموحدة والتين المعجمة لكن يبقى الكلام في معناها والحكم بطهارة المسوخ ماعدا الخنزير والكلب مصرح به في كثير من كتب الاصحاب كالحقق والشهيد وغيرهم وفي (الناسريات) عندنا ان سور جميع البهائم من ذوات الاربع والطيور طاهر سوى الكلب والخنزير وفي (المنهى) السباع كلها طاهرة وكذا غيرها من الحيوانات عدا الكلب والخنزير والكافر والناسب وهو قول اكثر علمائنا (وقال) فيه ايضاً ان الاظهر بين علمائنا طهارة الثعلب والارنب والفأرة والوزغ وفي (كشف الالتباس) ان المشهور الطهارة وقول الشيخ وتروك وكذا في اطعمة (المسالك والكفاية) (والنخبة والبحار) وشرح الفاضل وشرح الاستاذ نقل الشهرة في الحكم مضاعفاً الى الاجماع التي دلت على طهارة مالا نفس له لان من المسوخ مالا نفس له وفي (الفنية) الاجماع على طهارة الحيوان من ذي الاربع والطيور عدا الكلب والخنزير والكافر والثعلب والارنب وفي (المبسوط) انه لا يجوز بيع الاعيان النجسة كالكلب والخنزير وجميع المسوخ وصريح في فصل لباس المصلي من (المبسوط) بنجاسة وبر الثعلب وانه اذا كان رطباً نجس وفي يبيع (الخلاص) انه لا يجوز بيع القرد للاجماع على انه مسخ نجس وانه لا يجوز بيع ما كان كذلك وفي اطعمته ان المسوخ كلها نجسة وفي (الوسيلة والمراسم والاصباح) نجاسة لها وفي كتاب الصيد من (الايضاح) نسبة القول بالتحجيس الى المفيد والشيخ في (الخلاص) وابن حمزة وسائر ولله اخذه من الحكم بنجاسة اللعاب وفي (غاية المراد) اكثر المتقدمين على منع بيع المسوخ بناء على نجاستها واكثر المتأخرين على جوازه (قال) الفاضل لكن قال الشيخ في (الاقتصاد) ان غير الطير على ضربين نجس العين ونجس الحكم فنفس العين الكلب والخنزير فانه نجس العين نجس السور نجس اللعاب وما عداه على ضربين

(١) واختلاف الاخبار فيما مسخ عنه مؤول بتعدد المسخ بتعدد الازمة أو أنه بالمسخ الواحد تنوع نوعين أو أنواعاً (منه طاب ثراه)

ومن عدا الخوراج والغلات والنواصب والمجسمة من المسلمين والقارة والوزغة والثلث والارنب وعرق الجنب من الحرام (متن)

ما كحل وغير ما كحل فما ليس بما كحل كالبساق وغيرها من المسوخات مباح السور وهو نجس الحكم ويمكن تنزيل ما في الكتابين على نجاسة الحكم ويؤيده حكمه في (الخلافة) بجواز التمشط بالعاج واستعمال المداخن منه وحكى عليه الاجماع (اتهى) وقد تقدم شطرا في المسألة ﴿ قوله ر ه ﴾ ﴿ ومن عدا الخوراج الخ ﴾ ﴿ قدم ما نقل الاقوال في المقام ﴾ ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والقارة والوزغة والارنب والثلث ﴾ أي الاقرب فيها الطهارة نص عليه المصنف والحقق وابن ادريس والشهيدان وغيرهم وفي (المتن) انه الاظهر بين علمائنا وفي (جامع المقاصد) ان طهارة القارة والوزغة مشهور وقد سلف نقل الاجماع في بعض ذلك وقد اختلفت عبارات القدماء في ذلك ففي (المنتهى) ان القارة والوزغة كالكلب والخنزير في غسل مامسا برطوبة ورش ما مامسا بيوسة وفيها في باب لباس المصلي ومكانه وفي (المراسم) انها كالكلب والخنزير في رش ما مامسا بيوسة وأفتى الحلبيان والمفيد في باب لباس المصلي ومكانه من (المنتهى) أيضا بنجاسة الثلث والارنب وفي (الفتاوى) الاجماع على ذلك على الظاهر وعن القاضي انه نجسهما ونجس الوزغة وكره سور القارة وفي موضع من (الفتاوى) ان وقت قارة في حب دهن فأخرجت قبل أن تموت فلا بأس بأن يدهن منه ويبيع من مسلم وفي موضع آخر منهما ان وقت قارة في الماء ثم خرجت ومشت على الثياب فأغسل ما رأيت من أثرها والم نزه انضحه بالماء وفي (كشف الرموز) عن الشيخ في (التبذير) انه نص على نجاسة كل ما لا يؤكل لحمه واستثنى في (الاستبصار) ما لا يمكن التحرز عنه (اتهى) وفي موضع من مصباح السيد لا بأس باستار جميع حشرات الارض وسباع ذوات الاربع الا أن يكون كلبا أو خنزيرا وفي موضع آخر منه لا تجوز الصلاة في جلود ما خص بالنجاسة كالكلب والخنزير والارنب وأول ذكر الارنب بالإشارة الى مذهب البعض وفي موضع من (المبسوط) يكره ما مات فيه الوزغ والمقرب وفي موضع آخر منه ان الاربعة المذكورة كالكلب والخنزير في وجوب اراقة ما بشرته من المياه وغسل ما مسه بيوسة وفي موضع من (النهاية) أتى بهن هذه العبارة وفي موضع آخر منها لا بأس بما شربت منه قارة وفي (الوسيلة) الكلب والخنزير والثلث والارنب والقارة والوزغة وجسد الذمي والكافر والنواصب يجب غسل مامس هذه رطبا ورنه يابس وقد تقدم تمام الكلام في ذلك كله ﴿ قوله ر ه ﴾ ﴿ عرق الجنب من الحرام ﴾ كافي رسالة المفيد الى ولده كذا في (شرح الفاضل والمراسم والسرائر) وعليه الحق والشهيدان وأبو العباس والمعداد وغيرهم وفي (السرائر) الاجماع على طهارته وفي (ترجح الموجز) ان القول بالنجاسة للشيخ وهو متروك وفي (المدارك والذخيرة) وشرح الاستاذ انه مذهب ابن ادريس وسلاسل والفاضلين وعامة المتأخرين وفي (بحار) وأكثر المتأخرين وهو المشهور كما في (الاحتلاف والذكرى والكمالية والدلائل) وتروى أبو جعفر محمد بن علي بن حمزة الطوسي حيث قال في (الوسيلة) وعرق الجنب من الحرام على أحد القولين وذهب الصدوقان حيث لم يحلوا الصلوة فيه والمفيد (١) في ظاهر (المنتهى) والشيخ في (الخلافة والنهاية) والفاضي والاسكافي على ما نقل منهما الى التحسيس وفي (الامالي) انه من دين الامامية الافرار بأنه اذا عرق الجنب في ثوبه وكانت من حلال

## والابل الجلالة (متن)

حلت الصلاة ومن حرم حرمت ونسب في ( المراسم والثنية ) الى أصحابنا لكنه في ( المراسم ) اختار التذب كما عرفت وفي ( الخلاف ) قتل الاجماع وفي ( المبسوط ) نسب الى رواية أصحابنا وقيل جنبه في ( الدلائل ) انه قال بسد ذلك وان كرهوه ولم أجده ذكر ذلك فيه وفي ( الذكري ) عن ادريس ابن يزداد الكنكروثي انه كان يقول بالوقف فدخل سر من رأى في عهد أبي الحسن عليه السلام وأراد أن يسأله عن الثوب الذي يرق فيه الجنب أيعلى فيه فينسا هو قائم في طلق باب لانتظاره حركه أبو الحسن عليه السلام بمقربة وقيل مبتدأ ان كان من حلال فصل فيه وان كان من حرام فلا تصل فيه وفي ( البحار ) وجدت في كتاب عتيق من مؤلفات قدماء أصحابنا (رواه) عن أبي الفتح غازي بن محمد الطرقي عن علي بن عبد الله الميوني عن محمد بن علي بن معمر عن علي بن يقطين ابن موسى الاوزاعي عن الكاظم عليه السلام مثله (وقال) ان كان من حلال فالصلاة في الثوب حلال وان كان من حرام فالصلاة في الثوب حرام وفي ( المناقب ) لابن شهر آشوب ان علي بن مهزيار كان أراد أن يسأل أبا الحسن عليه السلام عن ذلك وهو شاك في الامامة (قال) فوردت السكر ف رأيت السلطان قد خرج الى الصيد في يوم من الربيع الا أنه حائف والناس عليهم ثياب الصيف وعلى أبي الحسن قباء وعلى فرسه تحفاف (١) لبود وقد عقد ذنباً لفرسه والناس يتحجبون منه ويقولون ألا ترون الى هذا المذني وما قد فعل بنفسه قلت في نفسي لو كان اماماً ما فعل هذا فلما خرج الناس الى الصحرا لم يلشوا اذ ارتقت سحابة عظيمة هطلت فلم يبق أحد الا ابتل حتى غرق بالمطر وعاد عليه السلام وهو سالم من جميعه قلت في نفسي يوشك ان يكون هو الامام (ثم قلت) أريد أن أسأله عن الجنب اذا عرق في الثوب قلت في نفسي ان كشف عن وجهه فهو الامام فلما قرب مني كشف وجهه (ثم قال) ان كان عرق الجنب في الثوب وجانبه من حرام لا تجوز الصلاة فيه وان كان جانبته من حلال فلا بأس فلم يبق في نفسي بعد ذلك شبهة (وقل في التمشي) لا فرق بين كون الجنب رجلاً او امرأة ولا بين ان تكون الجنبية عن وطئ او لواط أو وطئ بهيمة أو وطئ بئنة وان كانت زوجة او محرماً وسواء كان مع الجماع ازال اولاً والاستمنا باليد كالزنا اما الوطئ في الخبث والصوم فالاقرب طهارة العرق فيه وفي المظاهرة اشكال (وقال) ولو وطئ الصغير اجنبية والحقنا به حكم الجنبية ففي نجاسة عرقه اشكال (انتهى) وشك ما في (النهاية) مع اضافة زيادة ولا فرق بين الفاعل والمفعول (وقال) الفاضل في شرحه ثم الاخبار وكلام الاصحاب يعم العرق الحادث عند الجنبية وغيره وقيل باختصاصه بالاول ويعم الحرمة ذاتاً كالزنا واللواط والاستمنا باليد وعرقاً كالوطئ في الخبث والصوم والمظاهرة قبل التكفير وفي (جامع المقاصد) وربما قيد عرق الجنب من الحرام بالمحصل وقت الفعل وما ظفرتا به من عبارات القوم خال من هذا القيد وعن ابي علي بسد ان حكم بوجود غسل الثوب من عرق الجنب من الحرام وكذلك عندني الاحتياط من عرق جنبه الاحتلام وفي (المختبر والذكرى والبحار) الاجماع على طهارة عرق الجنبية من حلال وفي الاولين الاجماع ايضاً على طهارة عرق الخائض والنفساء والمستحاضة وفي (الوسيلة) جعل ازالة عرق الخائض والجنب من حلال مستحباً ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ والا بل الجلالة ﴾ اي الاقرب طهارة عرقها وقفاً (لمراسم)

(١) التحفاف بالجيم وكسر التاء آلة الحرب يلبسه الفرس والانسان ليقيه في الحرب (قاموس)

والمثول من الكلب والشاة يتبع الاسم وكتب الماء طاهر ويكره ذرق الدجاج (متن)

(والنافع والشرائع ونهاية الاحكام والمختلف والتحرير والبيان والدروس والمهذب والموجز) (والتيقيد وكشف الالتباس) وغيرها وفي الجميع الاقتصار على ذكر الابل الجلجلة بل في (كشف الالتباس) ان القول بنجاسة عرق الابل الجلجلة للشيخ وهو متروك وفي (شرح الفاضل) ان الاكثر اقتصار على ذكر الابل الجلجلة وفي (الترغمة) تعمم الجلجل على وجه يعم الابل وغيرها وفي (المختلف والذكرى) (والكفاية والدلائل) قتل الشبهة فيه اي في عرق الابل الجلجلة وفي (المدارك) انه مذهب سلاز واين ادريس وسائر المتأخرين وفي (المنيرة) انه مذهبها وجمهور المتأخرين وقد نسبها الفاضل ايضا الى طاهر (السرائر) والموجود فيها وعرق الابل الجلجلة دون عرق غيرها من الجلجلات نجس ازالته على مذهب بعض اصحابنا (انتهى) وفي (جامع المقاصد والدلائل) ان الابل الجلجلة طاهرة اتفاقا فيكون عرقها كذلك (انتهى) لكن في (نهاية الاحكام) ان الاقرب طهارة جسم الجلجلة وهو يؤذن بالخلاف ومذهب الشيخان والقاضي والعلامة في (المنتهى) الى القول بالنجاسة ونفي عنه البعد المولى الاردبيلي في (الجميع) ونسبه ابن زهرة الى اصحابنا ونسب الى طاهر الكلبي نقله روايته من دون تأويل وقد سلفت عبارة (السرائر) قوله **وه** \* **والمثول من الكلب والشاة** \* قد تقدم الكلب في المسئلة **فروع** (الاول) التي طاهر كما صرح به المصنف في كتبه والمحقق والشيدان وغيرهم وفي (المنتهى) انه مذهب علمائنا الا من شذ منهم وفي شرح الاستاذ انه المشهور بل كاد يكون اجماعا وفي (المختلف) والتذكرة قتل الشبهة وفي (التحرير والمفاتيح) نسبة الخلاف الى الشاذ من الاصحاب وفي (المبسوط) عن بعض علمائنا نجاسته وفي (المعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام) طهارة جميع ما يخرج من الرطوبات من القلس والنخامة وكل ما يخرج من المدة الى الفم او ينزل من الرأس وفي (المبسوط) اطلاق طهارة الصديد وقيدته في (الدروس والذكرى والموجز والمدارك) بالغلو عن الدم (وقال في المعتبر) بعد قتل كلام الشيخ (وعندي) في الصديد تردد شبهة النجاسة لانه ماء الجرح يحاط به يسير دم ولو خلا من ذلك لم يكن نجسا وخلافا مع الشيخ يؤول الى العبادة لانه يوافق على هذا التفصيل اما القبيح فان ما زجه دم نجس والا كان طاهرا (لا يقال) هو مستحيل من الدم (لانا نقول) ليس كل مستحيل من الدم لا يكون طاهرا كالكلم واللبن وفي (التذكرة والبيان والذكرى والدروس والموجز والمدارك) ان القبيح طاهر وفي (المنتهى ونهاية الاحكام) ان المرة الصفراء طاهرة وفي (التحرير والمنتهى والذكرى والدلائل) ان الحديد طاهر وفي الاخيرين (والمفاتيح) قتل الاجماع عليه وفي (المنتهى) بعد نقل رواية اسحق ابن عمار ان الحديد نجس قال انها مخالفة للاصل وعمل الاصحاب وفي (الاستبصار) انه خبر شاذ يخالف للاخبار الكثيرة وفي (التحرير والمنتهى والبيان) يستحب ازالة طين المطر بعد ثلاثة ايام وفي (المنتهى) قلته عن أهل العلم وفي (التحرير) قتل الاجماع على ان الماء الساقط من محل لا يعلم حاله طاهر ولا يجب فيه السؤال وفي (المنتهى) لو سأل لم يجب على المستؤول الجواب خلافا لبعض الجمهور (انتهى) **قوله قدس سره** \* **وكتب الماء طاهر** \* تقدم الكلام فيه وان ابن ادريس نجسه وفي (البيان) احتمال نجاسته ونجاسة الخنزير المسائي \* **قوله ره** \* **ويكره ذرق الدجاج غير الجلجل** \* كما في (الاستبصار والمرامم والنافع والترغمة ونهاية الاحكام والمنتهى) وهو رأي

وبول البغال والحبر والذباب وأرواثها ﴿ فروع ﴾ (الاول) الحمر المستحيل في بواطن حبات الغنم نجس (الثاني) الدود المتولد من الميتة أو من المذرة طاهر (الثالث) الآدمي ينجس بالموت (متن)

الشهيد وغيرهم وفي (المختلف) نسبة القول بالطهارة الى الصدوق وفي (الفتية) والمرضى وأبي الصلاح وسلاح والقاضي والحسن وابن ادریس والشيخ في (الاستبصار) وهو المشهور كما في (الذكرى والمدارك) (والكفاية والخيرة والدلائل) وفي كتاب الصيد من (الاخلاف) الاجماع على طهارة ذرق الدجاج وخرو ما يؤكل لحمه وذهب الصدوق على ما نقل عنه والشيخان الى نجاسة مستندين الى ضعيف فارس بن حاتم الثاني وفي (المنتهى) ان القاتل بنجاسة خرو الدجاج الحق به خرو الاوز والبط ﴿ فرع ﴾ قل في (الاخلاف) والتأصريات والفنية والتذكرة والبيان) الاجماع على طهارة فضلة الماء كقول وعن القاضي انه كره روث وبول وذرق كل ما أكل لحمه وفي (المنتهى) كراهتها من كل مكروه اللحم ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ وبول البغال والحبر والذباب وأرواثها ﴾ أي مكروه كما عليه المظم كما في (شرح الفاضل) وعليه الاجماع من الفقهاء ممن عدا ابن الجنيّد كما في شرح الاستاذ وعليه عامة الاصحاب ما عدا الشيخ وابن الجنيّد كما في (المعتبر) وفي (المختلف) والتذكرة والمدارك والكفاية (والخيرة والدلائل) والبحار وجبل المتين والمفاتيح) قل الشهرة على ذلك مضافاً الى ما مر في جواز الاستنجاء بالروث وعن أبي علي والشيخ في (النهاية) القول بالنجاسة واليه مال الاردبيل وتلميذه السيد صاحب (المدارك) وصاحب (الدلائل) وصاحب (المفاتيح) قالوا تنجيس الابوال والارواث ان قام الاجماع على عدم الفصل والا فالأقوى نجاسة الابوال دون الارواث والقول بالنجاسة مذهب أبي حنيفة والشافعي وأبي يوسف وفي (شرح الاستاذ) ان المعروف من مذهبهم نجاسة أرواها وتحريم لحومها ﴿ فروع ﴾ \* ﴿ قوله قدس سره ﴾ - (الحمر المستحيل في بواطن حبات الغنم نجس) عندنا كما في (شرح الفاضل) وقد نص عليه المصنف في (المنتهى) والنهاية والتذكرة) ولا أجد مخالفاً في ذلك الا من بعض الشافعية قياساً لما في بطن الحيات على ما في بطن الحيوان \* ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ الدود المتولد من الميتة أو من المذرة طاهر ﴾ كما في (التذكرة) والمنتهى وجامع المقاصد (والدلائل) وفي (التذكرة) وكذا لو سقي الزرع أو الشجر ماء نجساً كان الزرع الثابت والنفس الحادث طاهرين وفي (المنتهى) لاختلاف في طهارة دود القز واحتمل المحقق نجاسة المتولد من الميتة أو المذرة لتكونا من النجس وللشافعية وجه بالنجاسة ويحيى على ما ذكر بعضهم من ان المتولد من الكلب والغنزير نجس لنجاسة الاصل \* ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ الآدمي ينجس بالموت ﴾ اجماعاً في (الاخلاف) والفنية والمعتبر والتذكرة) وقد مر قل الاجماع بطرق عديدة في مسألة الميتة وخالف في ذلك الشافعية وظاهر المصنف هنا انه ينجس وان لم يرد كما هو ظاهر اطلاقات الاجماعيات والفتاوى وبه صرح في (المبسوط) وقر به في (التذكرة والخيرة) وهو ظاهر (الروض) حيث رد على الشهيد حيث ناقش المصنف بأنما تنقطع في الموت بعد البرد وذهب الى طهارته (واختير طهارته خ ل) قبل البرد في (الجامع) ونهاية الاحكام والذكرى والدروس وكشف الاتباس وجامع المقاصد (والحاشية الميسرة والمدارك والكفاية) استناداً الى الاستصحاب والملازمة بين النجاسة ووجوب غسل

والعلقة نجاسة وإن كانت في البيضة (الرابع) اللبن تابع (متن)

المس ويستعرض المصنف لذلك وتستوعب الأقوال انشاء الله تعالى هناك واستثنى الفاضل المعصوم  
والشيد ومن وجب قتله فاقْتَسَلَ قبل قتله فقتل لذلك السبب مية ومثل ذلك صنع الفاضل الميسي  
وابن ادريس نص على وجوب القتل لس من قدم غسله لنجاسته بالموت وتوقف في (المتن) ثم  
قال (وأما) المعصوم فلا امتراء في طهارته (انتهى) لكن ظاهر اطلاقهم نجاسة الميت بقول مطلق نجاسة  
الشيد ومن اغتسل قبل قتله فأُتِيَ تمام الكلام انشاء الله تعالى \* ﴿قوله ره﴾ \*  
﴿والعلقة﴾ أي نجاسة قد تقدم الكلام في ذلك وفي (الاخلاف) الاجماع على نجاستها وبغير اطعمة  
(المذهب) انه الذي يتضمنه أصول المذهب وقد نص عليها (عليه خل) في (المبسوط والسرائر والجامع)  
(والنافع والتذكرة والبيان وكشف الاتباس) وغيرها في باب الاطعمة وغيرها \* ﴿قوله﴾ \*  
(وان كانت في البيضة) كما في (المعتبر والجامع والنافع وكشف الرموز وجمع الاردبيلي) وتاقضهم  
الشيد في (الذكرى) في دليلهم ويقل المقدس الاردبيلي ان الشيخ قل الاجماع على نجاستها وقد  
تقدم الكلام في ذلك (وقال) الفاضل الهندي واستدل بمد الاجماع بالاخطا وعموم أدلة نجاسته  
وهما ممنوعان والاصل الطهارة فان تم الاجماع كان هو الحق بل قد منع بعضهم الدخول في اسم  
الدم عرفاً خصوصاً التي في البيضة ولذا حكى عن الشيخ حلماً ثم الذي في (السرائر) نجاسة العلقه  
التي تستحيل الى المضغة وفي (المعتبر) نجاسة المتكونة من نقطة الآدمي ولعل ذكر الآدمي للتمثيل  
لنصه على نجاستها في البيضة انتهى (١) \* ﴿قوله قدس سره﴾ \* ﴿اللبن تابع﴾ \* اختلف  
الاصحاب في لبن الميت من الطهارة العين فأبو علي وأبو يعلى وأبو عبد الله المحلي وأبو القاسم المحقق  
وأبو العباس في كتبه الثلاثة والمصنف في (المتن) والنهاية والتذكرة والتحرير) والكركي والصيرفي  
والمقداد في أطعمة (التتقيق) انه نجس وفي (السرائر) انه لاخلاف فيه بين المصالحين من اصحابنا  
وفي (المتن) وجامع المقاصد) انه المشهور وفي الاخير انه المذاق لاصول المذهب وعليه الفتوى وفي  
أطعمة (غاية المرام) انه مذهب المتأخرين وفي أطعمة (التتقيق) ان الفتوى على النجاسة وفي أطعمة  
(المسالك) نسه الى المحلي والمحقق (والمصنف خل) والعلامة ما كثر المتأخرين وفي (نهاية الاحكام)  
أن لبن النحس نجس اجمالاً وهذه العبارة ذات وجهين ولم يتعرض له المرتضى واتباعه كما في  
(كشف الرموز) لانه قال في الرد على المعجلي حيث نسب القول بالنجاسة الى المصالحين مانعه ان  
الشيخين مخالفاه والمرضى واتباعه غير طائفتين بهما أعرف من بقي منه من المصالحين (انتهى) وذهب الصدوق  
والشيخان والفاضل وأبو المكارم والطوسي واليوسفي والشيدفي (الدروس) وظاهر (البيان والعلامة) حيث  
قل فيها على قول مشهور والشهد الثاني في (المسالك) وظاهر (الروضة) والسيد في (المدارك) والكاشاني  
واختراساني وصاحب (الدلائل) والفاضل الهندي الى الطهارة وفي (الاخلاف والفتنة) قل الاجماع  
وفي (اللمعة والبيان) انه المشهور وفي (الكفاية) انه الاظهر الاقرب وفي اطعمة (المسالك) انه

(١) قال الفاضل ولا أعرف جمل المسألتين فرعاً واحداً وجعل نجاسة المستحيل في بواطن جات  
العنب فرعاً آخر (انتهى) ولعل الباعث عليه الحق العلقه عيت الآدمي لانها كالجزء الميت  
(منه قدس سره)

(الخامس) الاثنية وهي لبن مستحيل في جوف السخلة طاهرة وإن كانت ميتة (ممن)

الطهارة مذهب أكثر المتقدمين وجمع من المتأخرين منهم الشهيد وفي (الدروس) ان رواية التحريم ضمنية والمائل بها نادر وفي (الذخيرة) انه مذهب الشيخ والصدوق وكثير من الاصحاب وفي شرح الفاضل انه مذهب الاكثر (انتهى) وفي أطلعة (المهذب) حل طهارة اللبن في الثلبير اما على التقية أو على مقارنة أو على معاونة العامة أيضاً مختلفون فمالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه على النجاسة وأبو حنيفة وداود حكوا بالطهارة وهي الرواية الضعيفة عن أحمد والظاهر اتفاق الكل على طهارة لبن الجارية كما في شرح الاستاذ حيث قل الاجماع على ذلك وهو المشهور كما في (المنتقى والكفاية والذخيرة) وظاهر (التذكرة) وخالف ابن حمزة فنده في أقسام النجاسات وهو المنقول عن ظاهر الاسكافي وظاهر الصدوق \* ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ والاثنية وهي لبن مستحيل في جوف السخلة طاهرة ﴾ \* الاثنية بكسر الهزة وفتح الفاء مخففة كرش الحل مالم يأكل وإذا أكل فهو كرش كذا عن ابن زيد وفي (القاموس) الاثنية بكسر الهزة وتشديد الحاء وقد تكسر الفاء والمنفحة والبنفحة شي يستخرج من بطن الجدي الراضع أصفر فيمصر في صوفه في اللبن فينظف كاللبن فإذا أكل الجدي فهو كرش وتفسر الجوهري الاثنية بالكرش سر وفي (المجم) الاثنية بكسر الهزة وفتح الفاء مخففة وهي كرش الحل والجدي مالم يأكل فإذا أكل فهو كرش حكاه الجوهري عن أبي زيد وفي (المغرب) اثنية الجدي بكسر الهزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء وتشديد الحاء (وقد يقال) منفحة أيضاً وهي شي يخرج من بطن الجدي أصفر يصر في صوفه ميتة في اللبن فينظف كاللبن ولا يكون الا بكل ذي كرش ويقال هي كرشه الا انه مادام رضيعاً سي ذلك الشي اثنية فإذا عظم ورمى المتب قلى استكرش (واختلف) الفها في تفسيرها على نحو اختلاف أهل اللغة فالصنف « ره » فسرها باللبن كما عرفت ومثل ذلك في (النهاية وكشف الاستباس) وإليه مال في (المدارك) اقتصاراً على موضع الوفاق قال مع ان ارادة التأني غير بعيدة وفي (شرح الفاضل) ان تفسيرها اللبن هو المعروف ولم يذكر في باب الأطلعة غيره (قلت) هذا التفسير موافق للاخبار ولما في (المغرب والقاموس) وفي (السرائر والروضة وأطلعة المسالك والتفتيح وطهارة جامع المعاصد والدلائل وشرحي الفاضل) والاستاذ أبده الله تعالى انها كرش الحمل أو الجدي مالم يأكل وهو ظاهر (الذكرى) حيث جعل تطهيره من الميتة أولى وهو لا يناسب اللبن وهو موافق (للمصالح والجمعة والمجم) وهو المحكي عن أبي زيد وأما الاظهر من كلام الاكثر حيث عدوها مما لا تلح الخيرة والمفسرون له هذا المعنى أكبر وأولى بالاعتبار والاعتماد والحكم بالطهارة وان كانت السخلة ميتة كما صرح به جماعة من الفقهاء وفي (الفنية) على مافي (الذخيرة) الاجماع وكذا ظاهر (المنتقى) الاجماع وفي (شرحي الفاضل) والاستاذ آدم الله تعالى حراسته الاجماع وفي (الدلائل والمدارك) انه مما قطع به الاصحاب وفي (الكفاية) نفي الخلاف وفي (الذخيرة) عدم مرفوعة الخلاف وانما نزلوا الخلاف عن التافعي وأحمد وسيفي (الذكرى وكشف الاستباس والمدارك) ان الاولى غسلها عن بماسة الطوقة وإليه مال في (الروضة) (والذخيرة) وأوجب المصنف في (النهاية) لا يجاه ذلك في البيضة وكذا (تارح الموجز) أوجب غسل الظاهر ووجه ذلك ظاهر على القول بأنها كرش ولو جعلها عبارة عن الماء الاصفر فجرى ان الغسل



(السادس) جلد الميتة لا يطهر بالدباغ ولو اتخذ منه حوض لا يتسع الكبر نجس الماء فيه وان احتمله فهو نجس والماء طاهر فان توضأ منه جاز ان كان الباقي كرا فصاعدا ﴿ الفصل الثاني في الاحكام ﴾ تجب ازالة النجاسة عن البدن والثوب للصلاة والطواف (متن)

فيه بريد ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ وجلد الميتة لا يطهر بالدباغ ﴾ \* هذا من ضروريات المذهب كما في شرح الاستاذ حرمة الله تعالى والاجماع منقول في (الاتصار والناصرات والخلاف والغنية) (وكشف الحق) وفي (المتقى والمختلف واللائل) اتفق علمائنا الا ابن الجنيد وماله في (اليان) حيث قال عندنا الا ابن الجنيد وقريب منه مافي (الدروس) حيث قال وقول ابن الجنيد شاذ وأخذ منه قول الصدوق بالوضوء والترتب من جلد الميتة وفي (الذكرى) ان فيه أخبارا متواترة وكذا في (التذكرة) ادعى التواتر في (جامع المقاصد) انه المشهور بل هو اجماعي وفي (الكفاية والمناجيب) انه المشهور (اتمى) وعن أبي علي والشلمغاني انه يطهر بالدباغ ما كان طاهراً حين الحيوة ومنع أبو علي الصلوة فيه وظاهر الصدوق طهارته وان لم يدينغ أو نجاسته حكما بمعنى عدم النعدي لانه قال في (المنع) ولا بأس ان يتوضأ من الماء اذا كان في رقب من جلد ميتة وأرسل في (الفتية) عن الصادق عليه السلام انه لا بأس ان تمهل فيها ماتت من ماء أولين أو سنن وتوضأ منه وتشرب ولكن لا تصل فيها والتطير مذهب الشافعي وعطا والحسن والشعبي وقادة ويحیی الانصاري وسعيد بن جبير والاوزاعي واليث والثوري وابن المبارك واسحق وروي عن عمرو بن عباس وعائشة والتجنس مذهب أحمد ومالك في احدى الروایتين عن مالك ونقل عن عمر وابنه عبدالله وعمران بن الحصين وعائشة ونقل الشيخ عن الزهري انه يجوز الانتفاع بجلد الميتة قبل الدباغ وأبو حنيفة طهر كل جلد الا الخنزير والانسان وأبو يوسف كل جلد حتى الخنزير وهو رواية عن مالك وبه قال داود ونقل الشيخ عن مالك انه قد يطهر بالظاهر دون الباطن فيصلي عليه لافيه ويستعمل في اليايس دون الرطب وصرح جمهور الاصحاب انه لا يجوز الانتفاع به في وجه من الوجوه نعم في (التذكرة) استشكل في الانتفاع به في اليايس ثم قال أقر به المنع وفي (المتقى) وفي جواز الانتفاع به في اليايس نظر أقر به المنع ومنه في (الذكرى) صريحا وكذا الشهيد الثاني وفي شرح الاستاذ انه ليس محل خلاف وان وقع في (البخيرة) نوع تردد فيه ولبس بمكانة انتهى (قال) الاستاذ وأما الانتفاع بتي منه في الاحراق أو في تكميل سقف أو نحو ذلك فربما شك في سمول اطلاق الادلة لمثل ذلك مع ان الاحوط الاجتناب ﴿ قوله ﴾ \* ﴿ فان توضأ منه جاز الخ ﴾ قال الفاضل ولا يترهم فساد الوضوء لكونه استعمالا لميتة فنها استعماله انما هو جعل الماء فيه لا افرأغه عنه انتهى (ولو قيل) بأن التعريض مأمور به والوضوء ضده الامر بالشئ يقتضي التهي عن ضده فمع منع الضدية أولا الا على بعض الوجوه (لأنسلم) الاقتضاء على وجه يقتضي فساد الضد وكذا قال الاستاذ أيده الله تعالى قال (وربما قيل) بأن الاستعمال محرم في الابتداء وأما ثبوته في الاستدامة فمحل بحث قال (وفي نظر) وترك الوضوء من هذا الماء أوفق بالاحتياط انتهى كلامه أدام الله حراسته

### ﴿ الفصل الثاني في الاحكام ﴾

﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ والطواف ﴾ اجماعا كما في حج (الخلاف والغنية) وفي (المتقى) انه

## ودخول المساجد (متن)

قول أكثر أهل العلم وفي (المدارك) قل الاجماع فيه جمع من الاصحاب وفي (الدلائل) ونقل فيه الاجماع \* « قوله » \* (ودخول المساجد) ظاهر مع التعدي وعدمه كما صرح به في (التذكرة) حيث قال لو كان معه خاتم نجس وصلى في المسجد لم تصح صلاته وهو ظاهر كتب المصنف والحقق لتسليق وجوب الازالة فيها على مجرد الدخول وكذا في (البيان والروضة) بل صرح المحقق في (المعتبر) في آخر بحث الجنائز بذلك ومنه المصنف في (التذكرة) في بحث الجنائز ذكره في مقام الرد على ابن ادريس كما يأتي انشاء الله وفي (الكفاية) قل الشهرة في حرمة الادخال ولو مع عدم التعدي وفي (السرائر) الاجماع على منع ادخال النجاسة المسجد وظاهره العموم وفي (اختلف) الاجماع على لزوم تجنب المساجد النجاسة وفي (الدروس والذكرى) والموجز وجامع المقاصد (وحاشية الميضي وكشف الالتباس والمسالك) اشتراط التلويث والتعدي في منع ادخال النجاسة المساجد وإليه مال في (المدارك) لو تم أصل الحكم وقواه في (الذخيرة) ووافقهم على ذلك كثير من متأخري المتأخرين استنادا الى اجماع اختلف واجماع (الذكرى) على جواز دخول الحائض المسجد مع عدم انفكاكها غالبا عن النجاسة وكذا الصبيان وصرح الشهيدان في أكثر كتبهما (كاليان والدروس والذكرى) (والروضة والمسالك) ان الحكم جاريا أيضا في المصحف والضرائح للقدسة وفي (جامع المقاصد وحاشية الميضي والروض والمسالك والمدارك) وغيرها انه يلحق بالمسجد آلاته وفرشه ودر بظاهر من (المدارك) الاتفاق عليه وفي حد ما يجب تنظيمه مما يقرب من الضريح اشكال (قال) الاستاذ ولعل الاقوى الاختصار على ما أحاط بالضريح من الروضة التي تسمى الحضرة الشريفة وفي (المسالك والدلائل) انه يلحق (بالمصحف) جلده وآلاته الخاصة به ونسب الى الشهيد الاول أيضا وفي (الدلائل) ان بعض الاصحاب مال الى اجراء الحكم في الآلات مع الانفصال أيضا وفي (المدارك والكفاية) (والذخيرة) نسبة الوجوب على الفور وانه كفاي الى الاصحاب وتوقف فيما في (المدارك) وفي (الذكرى) انه لو أدخل النجاسة تبين عليه الاخراج ويظهر من (المسالك والروض) منع ذلك (ويبقى الكلام) فيما يؤخذ من تراب الحسين عليه السلام من التراب والسبح فهل يجب ازالة النجاسة عنه أم لا وعلى تقدير الوجوب كما صرح به المقداد وأبو العباس والشهيد الثاني كما ستسمع هل لانها من ترابه أم لانها مأخوذة للصلاة مع كونها من ترابه وهل ثبت لها الحكم اذا صلى عليها أم قبل الصلاة وعلى الاول ينبغي أن يجري في جميع ما يؤخذ من ترابه الى غير بلده كالجرار والاباريق والآجر وغيره مما يتخذ من التراب وفيه بعد وعلى الثاني لو اتخذنا سبعة أوتربة من مشهد النبي صلى الله عليه وآله أو أمير المؤمنين عليه السلام وصلينا عليها أو سبحنا بالسبعة انه لا يجب ازالة النجاسة منها وليس كذلك ولكنهم اذا كانوا لا يوجبون ازالة النجاسة عما عدا الضرائح مما قاربها بما لا يرى أن لا يوجبوه عما أخذ من ترابه من مقدار فرسخ أو أكثر أو أقل ولو كان وضعه في حضرته يوجب الاحترام لجرى ذلك في قرشه وآلاته مما صلى عليه أو لم يصل فلعل المدار على ما ينافي التعظيم وعلى ما ادعاه في (التحقيق) وأخبار الباب فانه قدور الحث على أخذ التراب والسبح من ترابه عليه السلام للصلاة وأخذه للاستشفاء والامر بتنظيمها اذا أخذت على هذين الوجهين وستسمع ما في (التحقيق)

وعن الاواني لاستعمالها لاستمرا سواء قلت النجاسة أو كثرت عدا الدم فقد عني عن  
قليله في الثوب والبدن (متن)

وقد عظمها الأئمة عليهم السلام فلا وقولا إذا أخذت كذلك فما أخذ للاستشفاء أو للمحفظ أو للتسبيح  
بها والصلاة عليها أو لكتابة الكفن بها أو جعلها مع الميت كان محرماً سواء أخذ من الضريح أو من  
خارجيه ووضع عليه أو من باقي الحرم بالدعاء وبدونه إذا أخذت على أحد هذه الوجوه لأن واحداً  
منها لا ينفك عن قصد التعظيم ويصح الاستشفاء بجسميهما ولم أجد من تعرض لذلك سوى أبي العباس  
في (المهذب) والشهيد الثاني في (الروضة) فأثبتا الاحترام لثلاثة أشياء لا غير وهي ما أخذ من  
الضريح المقدس وما وضع عليه مطلقاً كما هو ظاهر (المهذب) وبه صريح بعض الأفاضل أو من  
الحرم كما هو ظاهر (الروضة) أو صريحها وما أخذ من باقي الحرم بالدعاء وانقلم عليه كما في (المهذب)  
ولم يذكر الختم في (الروضة) وقضية كلام (المهذب) أو صريحه أن ما أخذ للاستشفاء من غير  
الضريح بدون دعاء وختم أنه لا يجزئ وقد يفهم ذلك من (الروضة) وهو مخالف لما ستسمعه عن  
(التقيح) ولنعواي أخبار تناول التربة حيث أفادت النهي عن الاستغفار بها والامر بجعلها في خرقه  
نظيفة الآن تقول أن ذلك انما ورد فيما ذكره الدعاء ونحوه ولم يرد ذلك في غير ذلك (وأما) الاستشفاء  
بالجبع فما لا ريب فيه (وربما) يستشكل فيما أخذ من خارج القدر والحرم ووضع على الضريح  
لكن ظاهر (المهذب) وصريح (التقيح) وحاشية (الروضة) أنه مما يستثنى به (وقد يقال)  
أنه إذا ثبت له الاحترام العظيم وصار كالصحف أو الضريح فليكن بالأولى أن يستثنى به فأمل  
أصل الحرمه هذا وفي (التقيح) أنه ورد متواتراً بأن الشفاء في ترته وكثرة الثواب التسبيح بها  
والسجود عليها ووجوب تعظيمها وكونها رافعة للعذاب عن الميت وأمناً من المخاوف وأنه يحرم الاستنجاء  
بها فقد نقل التواتر على وجوب تعظيمها من دون تخصيص بأحد الثلاثة ومن دون تقييد بمصدا التعظيم  
وهذا يقضي باحترام أجراها وأما ريقها وغيرها ولعله إلى ذلك كان ينظر الأستاذ «ره» حيث كان ينهى  
عن اخراج تلك الاواني إلى غير ذلك كراهة أو تحريماً وقد يستشهد له بتحریم الاستنجاء بها ولا شاهد  
فيه والتحقيق ما فصلناه ﴿قوله﴾ «لا مستقراً» \* أي لا يجب مستقراً (قال) الفاضل ولعله يعني  
عدم استقرار الوجوب اجماعي كما قيل انتهى \* ﴿قوله قدس سره﴾ \* «وسواء قلت النجاسة  
أو كثرت» قد مر أنه قل في (الذكرى والدلائل) عن ابن الجنيد العفو عما دون الدرهم من  
كل نجاسة وقمت على الثوب الدم الخيض وأخويه والمي إلى آخر ما تقدم من اختلاف النقل عنه وعن  
مفاريقات السيد العفو عن البول إذا ترشش عند الاستنجاء كروث الابرة وفي (السرائر) عن بعض  
الاصحاب أنه إذا ترشش على الثوب أو البدن مثل روث الابرة من النجاسات فلا بأس بذلك  
﴿قوله﴾ \* «(عدا الدم قد عني عن قليله في الثوب والبدن)» الاصحاب في المسئلة على أنحاء  
ثلاثة في (الفتية والمهذبة والمنحة والميسرة والمراسم) الاقتصار على الثوب مع عدم التعرض للبدن  
وفي (النتية) الاجماع فيه ونسب الفاضل في (شرحه) إلى كثير وقيل عن (الخلاف) الاقتصار أيضاً  
والموجود بأبائي وفي (الاتصار والسرائر والشرائع والجامع والحرير وكشف الحق والتذكرة والذكرى)  
(وكشف الالتباس والخلاف) على ما في نسختي وظاهر (اللمعة) ذكر الثوب والبدن وفي (الكشف)

وهو ما نقص عن سعة الدرهم البغلي (متن)

(كشف الحق خل) نسبته الى الامامية وفي (الخلاص والانتصار والتحرير والتذكرة وكشف الالتباس) الاجماع عليه وفي (الذكرى) وقيل فيه الاجماع وأطلق المعنى من غير تعرض للتوب والبدن في (المتبر) (والارتداد والخلف والمتبى والدروس والمدارك والدلائل والخيرة) وفيها جميعاً ماعداً (الارشاد) (والدروس) قل الاجماع (وقال في المتبى) في فروع ذكرها حكم التوب حكم البدن في الباب ذكره أصحابنا كذا قل عنه الفاضل في شرحه وليس فيما وجدته قوله ذكره أصحابنا ذكر ذلك في الفروع الثالث من الفروع الخمسة وفي (الدلائل) ان الاصحاب صرحوا بعدم التفرقة بين التوب والبدن لانسراهما في لزوم المشقة وكلام ابن زهرة يوم اختصاص المعنى بدم القروح والجروح مع سهولة الازالة وبعبارة (النبذة) هذه وكذا الدم المسفوح من غير هذه الدماء الا انه يجوز الصلوة في توب أصابه من دم الفروج والجروح ما نقص مقداره عن سعة الدرهم الوافي المضروب من درهم وثلاث مع الاختيار ورفض الحرج (قال الفاضل) ويجوز تسميم القروح والجروح في كلامه لما في بدن المصلي فيها وغيره فانما أراد بدمها غير الدماء الثلاثة (انتهى) وكأنه أراد انه يراه حيثئذ من عبادة ابن زهرة ماعداً الدماء الثلاثة لحق المغالبة وعن الحسن انه قال اذا أصاب ثوبه دم فلم يره حتى صلى فيه ثم رآه بعد الصلوة وكان الدم على قدر الديار غسل ثوبه ولم يعد الصلوة وان كان أكثر من ذلك أعاد الصلوة ولو رآه قبل صلوته أو علم في ثوبه دماً ولم يشله حتى صلى غسل ثوبه قليلاً كان الدم أو كثيراً وقد روي ان لاعادة عليه الا ان يكون أكثر من قدر الديار (انتهى) وظاهره عدم المعنى عن الدم قل أو أكثر الا ان ينزل كلامه على ان الفارق بين العلم وغيره هو قدر الديار والزائد عليه وأما القليل فلا أثر له فأمل (وفل صاحب العالم والخيرة) لافرق في التوب بين المصحوب والملبوس ورجع الفاضل عدم دخول المصحوب وقواه الاستاذ ان منعا مصاحبه المصلي واستشكل فيه في (المتبى) (ونهاية الاحكام) \* ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ وهو ما نقص عن سعة الدرهم البغلي ﴾ في (الذكرى والدروس وجامع المقاصد وكشف الالتباس وحاشية الشرائع والروض) انه البغلي باسكان الفين وفي (الذكرى وكشف الالتباس) وغيرهما انه منسوب الى رأس البغل ضربه للثاني في ولايته بسكة كسروية ورنها ثمانية دوانيق والبغلية كانت تسمى قبل الاسلام الكسروية فحدث لها الاسم في الاسلام والوزن بماله وجرت في المعاملة مع الطبرية وهي أربعة دوانيق فلما كان زمن عبد الملك جمع بينهما واتخذ الدرهم منهما واستقر أمر الاسلام على ستة دوانيق وهذه التسمية ذكرها ابن دريد انتهى (وقال) المحقق الثاني في كتاب الزكاة والشهيد في (اليان) ان صبيح عبد الملك كان بأمر من الامام زين العابدين عليه السلام وفي (المجمع) ان الدرهم الاسلامي اسم للمضروب من الفضة وهو ستة دوانيق الى ان قال وكانت الدراهم في الجاهلية مختلفة فبعضها خفاف وهي الطبرية وبعضها ثقال كل درهم ثمانية دوانيق وهي العبدية وقيل البغلية نسبة الى ملك يسمى رأس البغل فجمع الاثنان وقسموا درهمين فصار كل واحد ستة دوانيق وقيل ان عمر فعل ذلك لما رأى ان الثقال تصعب على الرعية في الحراج وفي (المتبر والتذكرة) انه نسبة الى بغل قرية بالجمامين (قال في المدارك) (والدلائل) وضبطهما المتأخرون بفتح الفين المعجمة وتشديد اللام وفي (الذكرى والروض وشرح الموجز) وقيل منسوب الى بغل قرية بالجمامين كان يوجد بها دراهم قرب ستمها من أخمس الراحة لتقدم

الدرهم (قال في الذكرى) قلنا لا ريب في تقدمها وانما التسمية حادثة والرجوع الى المقول أولى (اتمى) وأكثر من تقدم منه الضبط بإسكان الفين نسب فتحا وتشديد اللام الى القيل كما صنع في (الروض) وقال في (المهذب البارع) ان الذي سمع من الشيوخ فتح الفين وتشديد اللام ورد على ماني (الذكرى) بأن اتباع المشهور بين الفقهاء أولى من اتباع المقول عن ابن دريد وفي (السرائر) ان الشارع عني عن ثوب وبدن أحابه منه دون سعة الدرهم الوافي المضروب من درهم وثلاث وبضهم يقول دون قدر الدرهم البغلي المضروب منسوب الى مدينة قديمة يقال لها بطل قرية من بابل بينهما قريب من فرسخ متصلة ببلد الجامعين يجد فيها الحفرة دراهم واسعة شاهدت درهماً من تلك الدراهم وهذا الدرهم أوسع من الدينار المضروب بمدينة السلام المعتاد يقرب ستمه من سعة أخص الراحة (وقال) بعض من عاصرته ممن له علم بأخبار الناس والانساب ان المدينة والدرهم منسوبة الى ابن أبي الفيل رجل من كبار أهل الكوفة اتخذ هذا الموضع قدماً وضرب هذا الدرهم الواسع فنسب اليه الدرهم البغلي وهذا غير صحيح لان الدراهم البغلية كانت في زمن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقبل الكوفة اتمى (وقد يجاب) بأن وجودها سابق ونسبتها لاحقة لصنعه على قدرها وفي (القيمية والهداية) (والنهاية والاتصار والمبسوط والمراسم والغنية) اعتبار الوافي المضروب من درهم وثلاث كما في قوله الرضا عليه السلام ولعله هو والبغلي واحد وظاهر عبارة (السرائر) المتقدمة تعطي المغايرة لكن في (الاخلاف) (والذكورة والمعتبر) وأكثركب المتأخرين اعتبار الوافي المضروب من درهم وثلاث وتسميته بالبغلي فظاهرهم الاتفاق على الموافقة وفي (الوسيلة) ذكر الدرهم من دون يان له واعتبر الحسن سعة دينار وقد سمعت عبارته في شرح المسئلة المتقدمة (قال في المعتبر) والكل متقارب والتفسير الاول يعني تفسيره بالدرهم والثلاث أشهر وحكى اعتبار سعة المقد الأعلى من السبابة والوسطى وفي (الروض) أقصر على قل عده الوسطى مع تلك الأقوال (ثم قال) ولا تناقض بين هذه التقديرات لجواز اختلاف الدراهم من الضارب الواحد كما هو الواقع وأخبار كل من فرد وآه وحيث قل عن ابن ادريس انه شاهده فوجدته يقرب من أخص الراحة فشاهدته في قدره مسموعة (وقال الكركي أيضاً شهادته مسموعة وهو يعطي اختيار هذا التقدير وفي (الروضة) جمع باختلاف التقارب أيضاً حيث قال ولا منافاة لان مثل هذا الاختلاف يتفق في الدراهم بضرب واحد (اتمى) فليكون العمل على الجميع فيتحقق المعنى في كل مرتبة (قال في المدارك) ما حاصله ان الاخبار انما ذكر فيها اسم الدرهم غير مقيد بالبغلية ولا بنبرها فيبقى التقييد بلا مستند مضافاً الى انه ذكر في (الذكرى) وغيرها ان البغلي ترك في زمن عبد الملك وهو مقدم على زمن الصادق عليه السلام قطعاً فكيف تحمل النصوص الواردة عنهم عليهم السلام عليه قال الاستاذ في (حاشية المدارك) لا ينبغي ان العامة مروا عن النبي صلى الله عليه وآله الحكم وانه اذا كان أقل فلا بأس واذا كان درهماً أو أكثر يجب غسله فقل هذا كان مشهوراً معروفاً منه مع انه غير معلوم هذا الذي ذكره والظاهر ان الدرهم الوافي ان كان له منشأ كما ذكرنا فليحمل عليه (اتمى كلامه) أيده الله تعالى ورد البهائي على (المدارك) بأن أحكامهم متفاعة من النبي صلى الله عليه وآله وانها مثبتة في صحيفة باملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط علي عليه السلام فتروكية البغل في عصر الصادق عليه السلام لا تنافي حمل الاخبار عليه (اتمى) فليأمل فيه هذا وقال في (الغنية) وما كان دون الدرهم الوافي قد يجب غسله ولا بأس بالصلاة فيه وان كان الدم دون الحصة

الادم الحيض والاستحاضة والنفاس ونجس العين (متن)

فلا بأس بأن لا ينسل ويظهر منه ان ما دون المحصة طاهر فليتأمل فيه وقد تقدم غير مرة مذهب أبي علي وانه قال مدم نجاسة التوب بدم كقصد الابهام الاعلى على أحد الثقلين عنه وقل في (الخلافا) الاجماع على عدم المعفو عن المساوي وفي (كشف الحق) نسبته الى الامامية وفي (كشف الالتباس) (والمساالك) نقل الشهرة فيه ونسبه في (الدلائل) الى الشيخين واتباعهم وابني بابويه وابن ادريس والقاضي (قلت) وكذا في (الوسيلة) صرح بدم المعفو عن المساوي بل كل من نص على المعفو عما دون الدرهم وسكت عن الدرهم كلامه يدل على ذلك لانهم حكموا بنجاسة الدم ويجاب غسله وأخرجوا الاقل فبقي الاكثر والمساوي مندرجا في الحكم السابق وذهب السيد كما نقل عنه وسلازل الى المعفو عن المساوي وفي (المختلف) ان ذلك يلوح من كلام السيد وفي (المدارك) نسبته الى السيد في (الاتصار) وكذا في (كشف الالتباس) وفي (الدلائل) الى ظاهر السيد واقتصر في (الذكرى والتفتيح) على النسبة الى سلازل وفي (شرح الفاضل) نسبته الى (المراسم) قال وحكي عن السيد (قلت) عبارة (المراسم) هذه اذا كان قدر الدرهم متفرقا كان أو مجتمعا جازت الصلوة فيه وان زاد على ذلك وجب ازالته وعبارة (الاتصار) هذه وبما افردت به الامامية القول بأن الدم الذي ليس بدم حيض تجوز الصلوة في ثوب أو بدن أصاب منه ما ينقص مقداره عن سعة الدرهم الوافي وهو المضروب من درهم وثلت (ثم نقل) عن الحسن بن صالح بن حي انه كان يقول في الدم اذا كان على التوب منه مقدار الدرهم بعيد الصلاة وان كان أقل من ذلك لم يعد وكان يوجب الاعادة في البول والناظ في قليلها وكثيرها (قال) وهذا مصاه لقول الامامية (ثم قال) واجماع الفرقة دليلها على صحة قولها (انتهى) فانحصر الخلاف في سلازل **قوله** «الادم الحيض والاستحاضة والنفاس» كما في (الوسيلة) (والمراسم والغنية والسرائر والتراجم وكشف الحق) وغيرها ككتب الشهابيين وظاهر (الخلافا) وهو من دين الامامية كما في ظاهر (كشف الحق) وعليه الاجماع كما في (الفئة) ولا خلاف فيه كما في (السرائر) وظاهر (الخلافا) وفي (الذاكرة) نسبة (الخلافا) فيه الى أحمد وفي (الهداية) الاقتصار على دم الحيض وفي (الاتصار) اقتصر أولا على دم الحيض وفي الاحتجاج على المسئلة شارك معه دم النفاس وألحقه به وفي (المعتبر) استثناء الحيض ونسبة ذلك الى الاصحاب وأسد الخلق الدمين به الى الشيخ كما في (النافع) وفي (جامع المقاصد) اسناد الحكم في الحيض الى الاصحاب (ثم قال) والحقوا به دم الاستحاضة والنفاس وفي (كشف الالتباس) اسناد استثناء الحيض الى ابن بابويه والمرتضى والشيخين واتباعها واستثناء الدمين الى الشيخ وفي (الدلائل) ان الاصحاب قاطبة قاطعون باستثناء دم الحيض وألحق به الشيخ دم الاستحاضة والنفاس ومنته في (المدارك) وفي (التفتيح) الاجماع على استثناء دم الحيض وفي (شرح الفاضل) الاتفاق على دم الحيض وألحق به الشيخ ومن تبعه الدمين وفي (الذخيرة وشرح الاستاذ) ان استثناء دم الحيض مذهب الاصحاب لانهم فيه مختلفا **قوله** «وعدم نجس العين» كما في كتب المصنف (والبيان والدروس وكشف الالتباس وظاهر التفتيح والروض) (والمساالك) وألحق أبو جعفر محمد بن علي بن حمزة الطوسي في (الوسيلة) دم الكلب والخنزير ومثله القطب الرنودي كما نقله عنه في (كشف الرموز) واستحسبه في (التحرير) وظاهر ذلك عدم دخول

وعني أيضاً عن دم القروح اللازمة والجروح الدامية وإن أكثر مع مشقة الازالة (متن)

دم الكافر والميتة واختلف القل عنهما أي الراوندي والعلوسي في (الختل) أسند (الخلط) إلى الراوندي والعلوسي في دم الخنزير والكلب والكافر وفي (التذكرة) إلى القطب ولم يذكر الكافر وفي (كشف الالتباس) استثناء دم مطلق نجس العين إلى القطب والعلوسي وفي (الدلائل) إلى القطب وفي (جامع المقاصد والروضة) أسند استثناء دم نجس العين إلى بعض الأصحاب وقريب منهما مافي (المسالك) وفي (المعتبر) وألحق بعض فقهاء العم من دم الكلب والخنزير ولم يعطيا العلة ومثله قال تلميذه في (كشف الرموز) قال لا نعرف من أين قاله والقياس لا يجوز وأنكر ابن ادریس هذا الاستثناء كل الإنكار وإدعى أنه خلاف مذهب الإمامية \* ﴿قوله قدس سره﴾ \*  
 ﴿وعن دم القروح اللازمة والجروح الدامية وإن أكثر مع مشقة الازالة﴾ أصل الحكم اجماعي وقد قل عليه الاجماع في (الفنية والخلط وشرح الفاضل) إلا أن عباراتهم متفاوتة في (الوسيلة) (ونهاية الاحكام وكشف الالتباس) القروح الدامية والجروح اللازمة عكس ما هنا وفي (الفقنة) اعتبار السيلان وعدم انقطاع الدم وفي (المراسم) ودم القروح إذا شق ازالته ولم يقف سيلانه فأما دم القروح خاصة فإنه إذا لم يكن بهذه الصفة وزاد دلى قدر المهرم فإنه يجب ازالته ودم الجراحات التي لا يمكن غسلها خوفاً من انتفاضها وفي (التحرير) فإن شق ازالته ولم يقف سيلانه كالقروح اللازمة والجروح الدامية إلى آخر ما هنا وفي (الخلط والفنية والتذكرة والاختلاف والارشاد) اشتراط لزوم في الجروح والقروح ويراد بالزوم لزوم الدم كما صرح به في (التذكرة) وفي (المنتهى) اعتبار السيلان في الجروح وفي (الروضة) اعتباره فيها وفي (الشرائع والدروس والبيان والدركى) اعتبار عدم الرقى فيها والرقى انقطاع الدم وسكوته كما في (المسالك والمدارك) ولعل مراد الجميع استمرار الدم بحيث لا يحصل فترات يمكن فعل الصلاة فيها لا اشتراكها في اعتبار المشقة وقد صرح بسلب المنوع الفترات في (المعتبر والدركى) (وكشف الالتباس وشرح الفاضل وفي التحرير والتذكرة والمنتهى) اعتبار استمرار الدم وزومه وهو يعطي عدم الفترة أصلاً ولكن ينزل على ما قلنا وفي (المسالك والروضة) أن الاستداد من الاخبار عدم الوجوب حتى يبرأ وهو قوي انتهى وفي (جامع المقاصد وحاشية الشرائع والمدارك والدلائل) عدم اعتبار المشقة وإن المدار على البرء وفي (الدلائل) أو الامن من الدم لكن الذي يظهر من كلام الأكثر أن المدار على المشقة والخرج وكلامهم يعطي لزوم الاستمرار على وجه لا يتيسر الصلاة معه بدون خلل عن الدم فيكون حالهما حال صاحب السلس والبطن والمستحاضة ودائم النجاسة لأن منهن من استند إلى المشقة كما في (السرائر) وغيرها ومنهن من استند إلى المخرج كما في (الفنية والتهذيب) ومنهن من اعتبر الدوام والاستمرار كما مر عن جماعة لكن في (الخلط والبسوط) أن حمله على المستحاضة قياس وفي (الخلط) الاجماع عليه وتأني عبارته عن قريب وقريب في (المنتهى ونهاية الاحكام) لزوم الازالة لو تمدى عن محل الضرورة واستحسنه (صاحب الملام) واحتج صاحب (المدارك) وتأمل فيه صاحب (المنصورة) ورده (صاحب الدلائل) وفي (جامع المقاصد والروضة والمدارك والدلائل) (والكفاية والفتاوى) أنه لا يجب تخفيف الدم في محل (١) وفي (نهاية الاحكام وشرح الفاضل)

(١) قد يقال إن الذي ينهم من كلامهم أن المخرج عن محل الدم إذا كان بحيث لا يجنب ككثرة

ذكر الاحتمالين من دون ترجيح وظاهر (الخلاف والمبسوط) عدم وجوب التخفيف وظاهر (الخلاف) الاجماع عليه كما يأتي نقل عبارته واستشكل في (نهاية الاحكام) فيما لو أمكن جعل الباقي بدو التخفيف أقل من درهم لكن ظاهر الكتب السابقة من اطلاق عدم وجوب التخفيف عدم الوجوب في هذا القسم أيضا وفيها أيضا عدم وجوب عصب الجرح وأطلق في (الخلاف والمبسوط) عدم وجوب المصّب وان حمله على الاستحاضة وظاهرها قياس وفي (الخلاف) الاجماع عليه وزيادة انه خرج منفي في الشرع (قال) الفاضل ويمكن تخصيص ما فيها بما يتضمن الجرح وفي (المتن) (ونهاية الاحكام) وجوب ابدال الثوب بظاهر لو تيسر لانتفاء المشقة فأطلق فيها وجوب الابدال مع الامكان واستشكل الابدال في (التحرير) مطلقا وفي (كشف الالتباس) لا يجب كما في بعض ماسلف من الكتب السالفة وفي (نهاية الاحكام) أيضا لو تمكن من ابداله بما فيه أقل من درهم فاشكال أقربه عدم الوجوب (قال) الفاضل الهندي والوجوب عندي أظهر وفي (نهاية الاحكام والمتن) لو ترشش عليه من دم غيره فلا عفو وقوله الاستاذ الآقا ايده الله تعالى عن بعض من قرب من زمانه (ورده) بالاجماع على عدم الفرق بين الدين ومطلفات أخبار المعفو اليه أشار في (المبسوط) حيث قال وما قص عنه من سائر الحيوان وفي (المتن والنهاية) وظاهر (كشف الالتباس) انه لو أصاب ماء فأصاب الماء الثوب فلا عفو وقرب في (المدارك) نبوت المعفو كما قواه في (الذكرى وفي الذخيرة) يمكن ان يستفاد من الروايات نبوت المعفو في العرق ونحوه مما لا يقع الانفكاك عنه الا نادرا وفي (الذكرى) في مقام بيان قليل الدم (والمدارك وكشف الالتباس) لو أصاب هذا الدم نجاسة خارجية فلا عفو (١) وفي شرح الاستاذ انه متفق عليه وصرح المصنف في جملة من كتبه (كالتهذيب والنهاية) (والتحرير) والشهد في (اليان والدروس) والصبري في (كشف الالتباس) انه يستحب له غسل ثوبه في اليوم مرة ونسبه في (المدارك والدلائل) الى جمع من الاصحاب وفي (الذخيرة) الى المصنف في عدة من كتبه وفي (الدروس) سرى الحكم الى كل نجاسة لازمة (وأما) مذاهب النامة فقد تقدم على مذهب الحسن بن صالح بن حي وانه موافق لنا في الدم وأما الشافعي فعنده ان النجاسات حكمها واحد يجب ازالة قليلها وكثيرها الا ما عفي عنه من دم البق والبراغيث فان تفاخس وجب ازالته وأبو حنيفة التحس كله يراعى فيه مقدار الدرهم فاذا زاد وجبت ازالته (قال) الدرهم هو البغلي الواسع هكذا في (الخلاف) وهو قريب من رأي ابن الجنيذ لكنه في (الذكرة) قل عن أبي حنيفة ان النجاسة المظلمة يجب ازالة ما زاد على الدرهم منها والخففة لا يجب الا ان تفاخس واختلف اصحابه في التفاخس فالطحاوي ربع الثوب ومصهم ذراع في ذراع وأبو بكر الرازي تبر في تبر وفي (الخلاف) عن مالك وداود في النجاسات كلها ان التفاخس ليس بعفو فداود التفاخس تبر في تبر ومالك نصف الثوب وعن أحمد انه عفي عن يسير دم الحيض والاستحاضة والغاس • قوله قلّس سره •

فيشق حفظ غير المحل عه المعفو والا فلا شمة ولا عفو الا ان يقال ان مرادهم بالمشقة مشقة زوال الاصل لامتقنة زوال كل جزء جزء من الدم ولعله أظهر في العبارات والاخبار (منه قدس سره) (١) لعله اما لان النجاسة قبل الشدة اولانه يبعث على الشك في تناول الادلة (منه)



وعن النجاسة مطلقاً فيما لا يتم فيه الصلوة منفرداً كالتسكعة والجورب والفلسوة والخلاتم والتعل وغيرهما من الملابس خاصة إذا كانت في محالها (متن)

﴿ وعن النجاسة مطلقاً فيما لا يتم الصلاة فيه منفرداً كالتسكعة والجورب والخلاتم والتعل وغيرها ﴾ قال الفاضل كالتسكوة والسوار والدمليج والسبر وزاد ابن ادريس السيف والسكين ولعله أراد ما يلبس منها من السبر والنجاد لانفسهما وأغلافهما (أو غلافهما خ ل) والصدوقان الهامة (ووجه) بأنها على تلك الهيئة لانتم الصلوة فيها وحملها الراوندي على عمامة صغيرة لانتسب العودتين كاعتصا به انتهى (قلت) وكذا في (التذكرة والخلف) حملها على العمامة الصغيرة وأما نقله من توجيه كلام الصدوق فقد نقله أيضاً الاستاذ في شرحه واحتمله في (المدارك والذخيرة) وفي هذين الكتابين ان وجوب غسل الثياب هو المستفاد من الاخبار والعمامة ليست منها (وفي نظر) ظاهر فحمل هذا الحكم جمع عليه في الانتصار (والخلاف والسرائر) ونسب في (التذكرة) الى علمائنا وفي (الخلف والمدارك) الى الاصحاب وفي (الذخيرة والكفاية) وشرح الاستاذ لا أعلم في أصل الحكم خلافاً بين الاصحاب والقطب الراوندي فمل الاجماع على خسة أشياء اقلنسوة والتسكعة والجورب والخلف والتعل وظاهره الحصر في الخسة حيث قال بعد ذلك وما عدا ذلك من الملابس ان كانت فيه نجاسة فلا تجوز الصلاة فيه الا بعد ازالها \* ﴿ قوله ﴾ \* من الملابس خاصة \* ﴿ كما في ﴾ (السرائر ونهاية الاحكام والمتقى والبيان والموجز وشرحه وشرح الفاضل) وفيه ان ظاهر الاكثر وهو كآقال وأطلق في (الانتصار والخلاف والفنية والمتبر والشرائح) وفي (التذكرة والتحرير) الاقتصار على الكون في محالها وصرح في (الذكرى والدروس وجامع) (المقاصد والمسالك والمدارك والدلائل والذخيرة والخلف) على ما قال الاستاذ بشمول الغفر لغير الملابس وهو ظاهر (التقيح وحاشية الشرائع) وأسنده في (الذخيرة والدلائل وشرح الفاضل) الى بعض المتأخرين \* ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ اذا كانت في محالها ﴾ \* ﴿ كما في ﴾ (التذكرة) (والتحرير والمتقى والبيان والموجز وشرحه) ومن لم يشترط الملابس كما عرفت لا يشترط الكون في المحال كما صرحوا به وذكر الشيخان وابن زهرة انه يستحب ازالة النجاسة عما لا يتم به الصلوة وفي (المتبر والمنتهى) انه لو حمل صبيّاً او حيواناً طاهراً غير ما كحل لم تبطل صلاته ونفى عنه الخلاف الفاضل الهندي فيما سيأتي وظاهر (المتقى) الاجماع على استثناء قطعة المستحاضة من حكم ما لا يتم به الصلوة كما سيأتي ان شاء الله تعالى وفي (البسوط والاصباح والسرائر والجواهر والجامع) وجملة من كتب المصنف (الموجز وظاهر البيان) انه لو حمل قارورة مشدودة الرأس وفيها نجاسة قد مدت صلاته وفي (الخلاف) ان ليس لاصحابنا نص في حكم القارورة والذي يقتضيه المذهب انه لا ينقض الصلوة حمل القارورة التي فيها نجاسة لعدم الدليل الى أن قال وان قلنا انه تبطل صلاته لدليل الاحتياط كان قوياً ولان على المسألة اجماعاً (١) واعترضه في (المتبر) انه بعد تسليم عدم النص من الاصحاب كيف يدعي الاجماع ثم اختار في (المتبر) (٢) عدم المنع وواقعه الكركي والعصري وصاحب (المدارك والدلائل والذخيرة) وغيرهم ويظهر من (الذكرى) الميل الى ما في (المتبر)

(١) مراد الشيخ اجماعنا المحصل من طريقتنا لا من نص أصحابنا (منه) (٢) قد اختلف النقل عن الخلاف اختلافاً شديداً والوجه ما ذكرناه (منه)

( وظاهر التحريم والدروس ) التردد وأما اعتبار شد الرأس قائما هو على طريقة أهل الخلاف حيث أنهم حكموا بعدم جواز الصلاة بالمحمول النجس وما لا ثم الصلاة به واستثنوا الحيوان المحمول وقاسوا القارورة عليه فلا يتم القياس الا بضم الرأس كما صرح به في ( الذكري وجامع المقاصد وشرح الفاضل ) وكثير من كتب المتأخرين وفي ( التذكرة والذكري والموجز ) ان حمل الحيوان المذبح من غير الماء يبطال الصلاة وان غسل من الدم وفي ( التذكرة والمتن والتحريم والبيان والموجز ) انه لو شرب خمرًا أو أكل ميتة وجب عليه التيمم وتردد في ( نهاية الاحكام والذكري والدروس ) وفي الجميع الاقتصار على الحر والميتة مع السكوت عن غيرها ما عدا ( الموجز ) فان فيه ان الحكم فيها دون غيرها من النجس وعدا ( الذكري والدروس والبيان ) فان فيها التمسك لمطلق النجس وقوى في ( المدارك والذخيرة ) وشرح الاستاذ الحكم بصحة الصلاة وان قلنا بوجود التيمم وفي ( المتن ) ( ونهاية الاحكام والتذكرة والتحريم ) انه لو ادخل دماغًا نجسًا تحت جلده وجب نزع مع المكنته وفي ( التذكرة ) ويعمد كل صلاة صلاها مع ذلك الدم وتردد الشهيد في ( ذكره ودروسه ) وقوى في ( المدارك والذخيرة ) وشرح الاستاذ عدم اللزوم استناداً الى انه صار جزءاً من البدن (١) وانه من البواطن والحكم جار في كل نجاسة كما في ( الدروس ) وذهب المصنف والشيد والكركي وأبو العباس والعيسري وغيرهم الى انه اذا جبر عظمه بمظم نجس وجب نزع مع الامكان بلا ضرر وفي ( جامع المقاصد ) ومثله العظم المتنجس وفي ( الذكري والدروس ) الاجماع على نزع العظم النجس وفي ( جامع المقاصد والمدارك ) نسبته الى الاصحاب وفي ( المبسوط ) نفي عنه الخلاف وفي ( التحريم ) لا فرق بين أن يكتسي اللحم أو لا واحتمل في ( الذكري ) بعدم ذكرنا عدم الوجوب مع اكسائه اللحم وان لم يلحقه ضرر واستحسنه في ( الذخيرة ) واستوجه في ( المدارك ) وهو مذهب أبي حنيفة وفي ( المبسوط والخلاف ونهاية الاحكام ) لا يجب مع المشقة وفي ( النهاية ) المذكورة تارة قال لو خاف هلاكاً أو اقلاف عضو أو شيئاً لم يمسح به نزعاً سواء فرط بجعله أو لا ولو لحقه ألم يسير لم يسند وتارة قال لو خاف التلف أو الألم الكثير أو اليسير أو الشين على اشكال وفي ( المبسوط والمتن ) ( والتذكرة والنهاية وجامع المقاصد وكشف الاتباس ) التصريح بفساد الصلاة مع عدم النزاع واستشكل في ( المدارك والذخيرة ) في بطلان الصلاة وبعض العامة اشترط في جواز اجاذه خوف التلف دون الضرر وفي ( المبسوط والمتن ونهاية الاحكام والذكري والدروس والموجز وشرحه ) انه يجبره السلطان على النزاع فان مات لم يجب قلعه وألحق به في ( البيان وجامع المقاصد ) وغيرها الخطأ النجس لو خط به الجرح وفي ( التذكرة والمتن والذكري والمدارك ) وغيرها انه لا بأس بالعظم الطاهر من غير الآدمي ان كان العظم مما يؤكل له ميتة كان أولاً اذ لا ينجس بالموت مالا تحله الحياة وفي ( المتن ) انه لا بأس به من الميتة عندنا أما لو كان من غير ما يؤكل اللحم فاشكال وفي ( شرح الاستاذ ) وان كان من آدمي وجب قلعه لوجوب دفنه اجمالاً واستشكل في ( التذكرة ) وفي ( المدارك والذخيرة ) يمكن القول بالجواز للطهارة ( قلت ) وهو ظاهر عبارة ( المتن ) بأن عظم الميتة من طاهر البين لا يجب نزع ( وقيل ) انه يلحق بالعظم الشر وجميع ما يؤخذ من الميت فيجب نزع لمرسلة ابراهيم وروقه الماتين على وجوب دفن جميع ما يتفصل

ولو زاد الدم عن سعة الدرهم البغلي مجتمعا وجبت ازالته والا قرب في التفرق الازالة ان بلغه لو جمع (متن)

من المبت مع وفي (الموجز وشرحه) لو احتقن الدم بنفسه تحت الجلد لم تجب ازالته وفي (البيان) وجوب الاخراج مع الامكان واختلاف في (الدروس) مع الامكان وفي (التذكرة والدركى) لو سقطت سته جاز ردها الا انه (قال في التذكرة) على اشكال سبق وأجازه أحمد ومنعه الشافعي وفي (التذكرة) الاجماع على انها لو لم تسقط جاز ربطها ولو بالذهب لامر رسول الله صلى الله عليه وآله عرفجه ان يتخذ أنقا من ذهب وفي (المبسوط واخلاف والجامع والتذكرة والدركى) لو نجس طرف ثوبه الذي لا يقبله اذا قام فلا بأس سواء تحرك بحركته أو لا والشافعي يطل الصلاة على كل حال وأبو حنيفة ان كان النجس يشرك بصلاته وفي (المنتهى) لا خلاف بين علمائنا انه لو كان وسطه مشدودا بطرف جبل طرفه الآخر مشدود في نجاسة انها تصح صلاته سواء وقف على الجبل او لا تحركت النجاسة بحركة الجبل او لا كانت النجاسة كلبا او لا سواء كان الكلب صغيرا او لا حيا او ميتا وبه صرح في (المبسوط واخلاف والجواهر) وجملة من كتب المصنف (والدركى والموجز وشرحه) وفي (اخلاف) (والمنتهى) الاجماع على انه يكره للمرأة ان تصل شعرها بشعر غيرها رجلا كان او امرأة وانه تصح صلاتها وبالكراهة حكم في (المبسوط) وعدة من كتب المصنف وهذا الحكم يستفاد منه احكام كثيرة (وقال ابن ادریس انه روي ان النبي صلى الله عليه وآله لعن الواصلة والمستوصلة اي في الشعر والواشمة والمستوشمة والواشرة والمستوشرة اي ترقيق الاسنان وفي (المنتهى) رواها ونسبها الى الجمهور مشتملة على لعن الواصلة والمستوصلة والنائمة والمستنصصة المتوف شعرها بأمرها والواشرة والمستوشرة (قال في النهاية) (الواصلة) التي تلتف الشعر من الوجه (والمنصصة) المتوف شعرها بأمرها (والواشرة) التي تبرد الاسنان لتحدها وتقلعها (والمستوشرة) التي تقبل ذلك باذنها بها (والواشمة) هي التي تفرز جلدها بآبرة ثم تحشوه كحللا (والمستوشمة) التي تفعل بها ذلك (ورده) في (المنتهى) ونبه الاستاذ أدام الله حراسته على ان المراد بما لانتم به الصلاة ما هو كذلك اصغره مع بقائه على حاله فلو لم تم به لانه يحكي ما يحته وان كان واسما لم يكن فيه عفو (تم قال) واما أن المدار على البقاء على الحال فهو الظاهر من اطلاق الفقهاء والاختلاف اتفق ان في الطول سعة دون العرض أو بالعكس بحيث لو أخذ ما في أحدهما ووضع على الآخر تمت به الصلاة لم يخرج عن اسم ما لانتم به الصلاة والمراد بعدم تمام الصلاة في كل بالنسبة الى حاله في الضمخم الجسم تعتبر القطعة الواسعة ويمكن ان يراد تمام الصلاة ولو في بعض الاحاد وهو تضييق كلي انتهى \* ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ ولو زاد الدم عن سعة الدرهم مجتمعا وجبت ازالته ﴾ اجماعا في (الاتصار واخلاف والمنتهى) (والتذكرة والتحرير والروضة) وظاهر (الكشف) وعليه من أهل (اخلاف) قتادة والنخعي وسعيد بن جبیر وحامد بن أبي سليمان والاوزاعي والشافعي ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ والا قرب في التفرق الازالة ان بلغه لو جمع ﴾ كما في (المراسم والوسيلة والمنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام والمختلف) (والتحرير والبيان والدركى والتفتيح وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والروض والروضة وكشف الاتباس والدلائل) وهو المقول عن القاضي وهو المشهور كما في (كشف الاتباس) وفي (الروض)

انه مذهب العلامة وأكثر المتأخرين وفي ( الذخيرة وشرح الاستاذ ) انه رأي ابن حزة والعلامة  
واكثر المتأخرين واختير في ( النافع والشرائع والتلخيص والمدارك والبخيرة والكفاية ) انه لا نجس  
الازالة وان زاد على فرض الاجتماع اضماً وهو مذهب يحيى بن سعيد كما نقل عنه وعليه الشيخ في  
( المبسوط ) حيث قال وما قصص عن الدرهم لا نجس ازالته من سائر الحيوان سواء كان في موضع  
واحد من الثوب او في مواضع كثيرة بعد ان يكون كل موضع أقل من الدرهم وان قلنا اذا كان  
جميعه لو جمع بلغ درهماً وجب ازالته كل أحوط للعبادة وكذا قال في ( السرائر ) الاحوط للعبادة  
وجوب ازالته اذا كان بحيث لو جمع بلغ درهماً والاقوى والاطهر في المذهب عدم الوجوب وفي  
( الذكري ) ان المشهور المغو والحائنه بالاجتماع أولى وفي ( نهاية الشيخ والمعتبر ) المغو مالم يتفاحش  
( قال في المعتبر ) بعد ان نقل أقوال العامة في التفاحش وقد مر ذكرها والوجه المرجع فيه الى  
العادة لانها كالأمانة الدالة على المراد باللفظ اذا لم يكن له مقدر شرعاً ولا وضعاً ( انتهى )  
وعبرة ( النهاية ) وهي هذه وان كان دم رعان او فصد او غيرها من الدماء وكان دون  
مقدار الدرهم مجتمعا في مكان فانه لا نجس ازالته الا ان يتفاحش ويكثر فان بلغ مقدار الدرهم  
فصاعداً وجب ازالته ( قال ) الفاضل في الشرح فيحتمل اقطاع قوله الا أن يتفاحش أي لكن  
ان تفاحش وجبت ازالته وتفسير التفاحش بقوله فان بلغ الدرهم الخ ( انتهى ) بقي ما في ( المعتبر )  
خالياً عن المرافق وفي ( الانتصار والغنية وكشف الحق والدروس ) وكثير من كتب الاوائل  
كالصديق والكليتي تعليق المغو وعدمه بمقدار الدرهم وخلافه من دون تعرض للمجتمع والمتفرق  
( وليعلم ) ان الفائلين بعدم المغو في المتفرق انما يقولون به حيث لا يكون مغفواً عنه لو اجتمع كما نص  
عليه في ( المذهب وكشف الالتباس والمختلف والدلائل ) وغيرها فيكون الاجماع منقاداً على الفروع  
القليل متفرقا ومجتمعاً وما يظهر من اطلاق بعضهم الخلاف في المتفرق وانه قيل بالمغو مطلقاً والدم  
مطلقاً والتفصيل منزل على ذلك وفي ( جامع المقاصد والموجز والمسالك والروض والدلائل ) انه لو  
تعددت الثياب أو كان التفرق بينها وبين البدن انه يستبرأ فرض الاجتماع هو بلغ مجموع ما في الثياب  
أو ما فيها وفي البدن درهماً لو اجتمع فلا غفو وفي ( نهاية الاحكام والروض والمدارك وكشف الالتباس )  
( والدلائل ) انه لو أصاب الدم وجهي الثوب ان المدار فيه على التفضي وعدمه فان اتصل ما في الجانبين  
فواحد والا فاثان وربما أنهت عبارة ( كشف الالتباس ) اعتبار الرقة وفي ( العالم والذخيرة ) ان المدار  
على العرف وفي ( المتشهي والتحرير ) التصريح بأن التفضي في الصفيق موجب للاتحاد وفي ( الذكري )  
( والبيان ) الفرق بين الرقيق والصفيق وانه واحد في الاول دون الثاني وحسن السيد في ( مداركه )  
والفاضل البهائي وفي ( الدلائل ) وفي قوة واختار الاستاذ الرجوع الى العرف وفي ( المنتهى والبيان )  
( والذخيرة ) انه لو تجس الرطب الطاهر بالدم لم يستبرأ فيه المقدار بل حاله حال النجاسات فيها عدا  
الدم واحتمل الامر في ( نهاية الاحكام ) وفي ( الذكري والروض والممالك والمدارك والدلائل )  
جريان المغو فيه وكذا لو أنضاف الرطب الى الدم ولم يزد المجموع على الدرهم فاعطاف السابق جاريه  
بل المفروض في أكثر الكتب السابقة انما هو هذا وفي ( شرح الموجز ) اعتبار عدم تنديبه عن الدم  
ويظهر انه لا فروع من التفضي وقد مر القول بعدم البأس مع الرطوبات اللازمة كالعرق ونحوه وظاهر  
( الذكري ) الفروع من المفضل بالدم وان كثر لانه ليس فيه سوى ما في الدم وقد كان غفواً وفي

ويُفصل الثوب من النجاسات الدينية حتى تزول العين (متن)

(جامع المقاصد) اشتراط عدم الزيادة على الدرهم وفي (المتن) والتحرير والذكرى وشرح الموجز) انه لو لاقته نجاسة من خارج بطل الغفو وصرح في (شرح الموجز) انه لا فرق في ذلك بين المتصدية عن محل الدم وغيرها وصرح في (المتن) باعتبار كون النجاسة مما لا يبقى وفي (التحرير) وكشف الالتباس (لوزال من الزائد على الدرهم ما تقص به عنه جاء الغفو وفي (المتن) ونهاية الاحكام) (الدروس) والموجز وشرحه) انه لو اشبه الدم الطاهر بغيره حكم بالطهارة لاصل الطهارة (١) وفي (الدروس) وكذا كل مشبه بظاهر ومنه آية المشرك وفي (الدروس) والموجز وشرحه) انه لو اشبه الغفو عنه بغيره كان عفواً وفي الاخيرين ان الاصل (٢) الغفو وللخراساني هنا كلام طويل الاذئاب وصاحب (المعالم) وجه اصابة الطهارة بأن معنى الطاهر ما تجوز الصلوة فيه ولا يجب الاجتناب عنه فالأصل براءة الذمة من التكليف وتقل عن بعض من عاصره من مشائخه بأن اصابة الطهارة ليست في نفس الدم بل في ملاقيه وتقل عن بعض الاصحاب توجيه الاصل في باب الغفو والطهارة بالبناء على مسألة اشباه المحصور (قال) وهذا الكلام متجه حيث ان ما لا يبقى عن قليله من الدماء منحصراً وما يبقى عنه غير منحصراً وذكر ان هذا لا يتمشى في لمشبهه بالجس والطاهر لان كلاهما غير محصور \* ﴿قوله قدس سره﴾ \* ﴿ويُفصل الثوب من النجاسات الدينية حتى تزول العين﴾ قال الفاضل المراد بالعين هنا ما يميز الاثر فانه أجزاء صغيرة من العين تزول بالمسح لاعراض كالرائحة واللون انتهى (قلت) قل الاجماع في (المتن) على عدم وجوب ازالة العرض من اللون والرائحة وجزم المصنف في (المتن) ونهاية) بوجوب ازالة اللون مع الامكان واعتبر في (الذاية) ازالة العلم أيضاً سهولة ازالته (قال) فيها أيضاً ولو بقيت الرائحة واللون وعسر ازالتهما في الطهارة استكمال (وقال) ولو بقيت الرائحة المسرة الزوال فالأقرب الطهارة كالتلون بجماع مشقة الازالة وكأن ذلك منه لوجود النص في اللون دون الرائحة مع ان النص ورد في الرائحة أيضاً (قال الكاظم عليه السلام) لا ين المغيرة في الاستنجاء الربيع لا ينظر البهاوي (جامع المقاصد) والمراد بالمسح المسح عادة فلو كانت بحيث تزول بمالفة كثيرة لم يجب (ثم قال) وهل يتعين نحو الاثنان والصايون أم يتحقق المسح بمجرد الفصل بماء اذا لم تزل كل مخضل والاصل يقتضي الثاني والاحتياط الاول انتهى وفي (الذكرى) ولا عبرة باللون والرائحة وفي (الموجز) يجب روال العين لا اللون المسح وفي (شرحه) لا بد من زوال العين وأوصافها ولو بقي العلم لم يظهر سواء بقي مع غيره من الصفات أو منفرداً سهولة ازالة العلم وان بقي اللون منفرداً فان سهل زواله وجب وان عسر كدم الخيض لم يجب ويمكن تنزيل جميع هذه العبارات على ان سرعة الزوال قرينة بقاء العين وقد تقدم قل ما قيل من ان الاعراض لا تبقى بمجردة عن الجواهر ورددهم عليه هذا وفي (جامع المقاصد) والدلائل ان اسم العينة تطلق على ثلاثة ما ياتي (أحدها) ما تمسك نجاسته مع الرطوبة وهو الخبث ويقابلها الحكمة التي تتوقف على التية (ثانيها) ما كان عينا محسوساً كالدم والبول قبل الجفاف ويقابلها الحكمة كالبول الجاف (ثالثها) ما كان عينا غير قابلة للتطهير كالكتاب ويقابلها

(١) أي أصل طهارة المحل أو الاصل التبرعي المستفاد من قولهم عليهم السلام كل شيء طاهر أو اصابة براءة الذمة (منه) (٢) في تقرير هذا الاصل أيضاً وجوه (منه)

للمحك في المراتب عدة المراتب من رتبة المراتب ومما زاد من كبره والهيبة وعظمته ما يحسن من  
 التمدد في الظاهر والمخالف على قول المولى الذي قد بين من يحكم في الحكم في البول  
 وشبهه من كبره في (المتن) وفي (البيان) ولا يصح التمدد إلا في الآية الواحدة وهو المحرم في البول  
 والشك في غير ما يمتد من الآثار وفي (الاشهاد) يطلق الفصل من دون قيد العدد وفي (الفتاوى)  
 أن الظاهر بجواز تمدد البول من البول والبول بين يمين يميناً أو يساراً ولا يبيح مطلق  
 الزوال وفي (المعتمد) ضمن التمدد المولود وفي (جمل السيد) نهاية الشيخ وخلافه والفرق بين إطلاق  
 الفصل وهو ظاهر (الانصار) وكشف (وقول الآية الشريفة) لا يحمله على الآية الواحدة التي هي  
 للميت من دون تقدير بالثاني في الحل من البول هو ظاهر (الكافي) والوسيلة والهيئة والسرير والمختلف  
 (والمشي واللمعة والمؤخر بخاري) وكشف (الافانيس) ولا ينبغي الأخذ بالوارد ما يثبت من البول  
 لو رد أكثره في تطهير الثياب وظهور الوارد منها في إضائه لبول من خارج أو باسراع (المذهب) على  
 وجوب المرتبة في البول مطلقاً يظهر من الآية غير المخرج كما فهم من كلامه في بحث الاستبراء  
 وغيره فلا منافاة وكذا الخبز الوارد بالقد يدك مثلي إلى المخرج هو مع عدم وضوح منعه ومعارضته  
 بمثله ظاهر في الاكتفاء بالثاني في الفصل وظاهر عدم تطهير ما دونها وهذا يرتفع الخلاف في  
 المسئلة إلا من مخرج نحو البول كالتدقيق والشيد في (الذكرى) أما من أطلق فلا خلافه عند  
 التحقيق ونحن ثم قال الشيبه في (البيان) أن الاختلاف هنا بمجرد البيان وكلمة ربه ذلك خلاف  
 الشيخين والمطالعين فمن لم يصبح التمدد من كلامه أدب الله تعالى حارسه قال وفي (المتن)  
 (والشرائع) وظهور من الآية المذكورة والذكرى والذكرى وحام القاصد والموجر (وشرحه)  
 (وعامة الشرائع) والمتن (في المتين) أو يجب أولاً أصل الثوب مرتين ثم مخرج  
 الأكمل فإية الواحدة وفي (المتن) سه إلى ثلثاته وفي (البحر) أن ثلثه على الطائفة وفي  
 (الحار والمبارك والكفاية) بل التمهيد فيه والأسناد المزيف حرسه الله تعالى بمحفل ذلك على أورد  
 غير المخرج إلا من صرح كما ثبت وقد تقدم في الاستبراء أنه مع في المقام وفي (البحر) أن ثلث  
 المصنف اكتفى في جملة من كنهه بالمرارة مع الحذف قيل يظهر من نحو كلامه في جملة من كنهه  
 الاكتفاء بما طهر واستقره في (المتن) أصبى قال في (التحرير) قد تم الحاشية إلى قول وبحاشية  
 تحجبه وأوجب التمدد فيها وإلى غير متشاهد اكتفى فيه المرة وفي (الذكرى) قال (وأما) الحكمية وهي  
 التي لا تترك لمطهر كالبول إذا حفر على الثوب وحسبها (تم قال) ولا يكفي الغسل بل لا بد  
 من الغسل مرتين وهو كالصريح في لزوم التمدد في البول الحاف كما احتمل في (نهاية الأحكام) مع عبارة  
 هذا الكتاب الآية صريحة فيما قل (وهو مروي) يعلم أنه صرح في (المتن) والذكرى (جامع المقاصد)  
 (وشرح الموجر) أن غسله الاربعة تحجب في المثلين فلا يحتاج إلى اثنين سد غسله الاربعة وهو  
 الظاهر من إطلاقهم ويظهر من (المدارك) التردد في ذلك ولما دأبت احتساب غسله المقتاربه  
 للوال ولا عبرة بما تقدمها (وربما قيل) لا معنى لاحساب غسل الاربعة إلا معنى لا يحضر إذ الاربعة  
 لازمه ولو تصاعف الغسل (والجواب) أن ماء الاخير وكلام الاصحاب على الغالب (ثم) أن ظاهرهم  
 عدم الفرق في البول بين مولى آدمي وغيره لا يؤكل لحمه وكذا لا فرق بين بول المسلم والكافر وقد  
 اختلفت كلمات الاصحاب في حكم الثوب والبدن في (المتن) والتحرير (والذكرى) (الانصار) على

الثوب وفي (المجيز والشرائع وجامع المقاصد) ذكر القرب والبدن وفي (الذكرى والدروس) (والموجز وشرحه) إطلاق التغل بالبول وفي (الحار) والاكثر على ضم الفرق بين الثوب والبدن في لزوم التمدد واكتفى بعضهم بالمرءة في البدن وبمضم طرد الحكم بالتمدد في غير البدن وفي (المدارك) ولو قيل بإختصاص المرتين بالثوب والاكتفاء في غيره كان وجها قويا (وقد تقدم) ان الأستاذ الشريف يكتفي في تطهير الخلل بالمرءة وفي صريح (العمة والروضة) ان لزوم التمدد انما هو في القليل غير الجاري وهو ظاهر (الذكرى والموجز وشرحه) حيث ذكرت المسألة فيها في قسم السددي وفسره (شارح الموجز) بالقليل مضاعفا الى انهم ذكروه في مقابلة ما يرسب فيه ماء فيفضل بالكثير وصرح في (الموجز وشرحه) في مبحث الاواني بضم اعتبار العدد في كل شيء في غير القليل من الراكد وفي كثير من كتبهم أو أكثرها عدم لزوم التمدد في الاواني وغيرها لو غسك بالكثير والجاري وقد قله الأستاذ أيده الله تعالى عن المصنف في (نهاية) والشهيدان والكركي لصحيح محمد ان غسكه في ماء جار فمرة واحدة (قالوا) ولا قائل بالفرق بين الكثير والجاري (وعن) الشيخ نجيب الدين لزومه في الراكد مطلقا دون الجاري وصرح في (المتبر) في مسألة الولوغ بلزوم التمدد في الكثير مطلقا واكتفى في الجاري بتعاقب الجريتين وهو ظاهر (المتن) كما في شرح الأستاذ حرره الله تعالى ويظهر من إطلاق الاكثر لزوم التمدد مطلقا ان لم يقل بأن ظاهر الإطلاق القليل وسأني تمام الكلام ان شاء الله تعالى (وذهب) الشهيد الثاني وجماعة من المتأخرين الى اشتراط التمدد التحقيقي الحاصل بانفصل ولا يكفي التقديري وقوله في (المدارك والدلائل) عن أبي علي وفيهما أيضاً انه ظاهر عبارات الاصحاب وذهب جماعة الى الاكتفاء بالتقديري منهم الشهيد في (الذكرى) والحقق حيث قال بلزوم التمدد في الجاري واكتفى بتعاقب الجريان وكذا المصنف في (المتن) حيث قل بالتمدد في الجاري والكثير واكتفى بالجريان في الجاري وانخفضة في الكثير الراكد بحيث يصل الى محل النجاسة ما أن لآماء واحد واستحسن في (الدلائل) الاكتفاء بانفصل التقديري حيث لا يجب العصر (قال) والمراد ايصال الماء بقدر الفسنتين كما في (الذكرى) ولو كان بقدر الفسنتين والقلم كما صرح به بعض الاصحاب لكان أحسن وفي شرح الأستاذ نعم يمكن أن يكون مع الاتصال والامتداد الزائد الكثير يصدق عرفاً تمدد النسل ولا بد من التأمل انتهى هنا (ولعلم) انه في (الذكرى) والائمة والافنية وجامع المقاصد وحاشية الشرائع) ان حال باقي النجاسات حال البول مسلا في (الذكرى) بأن نجاسة غير البول أشد (وقل في الدروس) وتكتفي المرة بعد زوال العين وروي في البول مرتين (قال) الفضل هذه العبارة تحتمل التردد في وجوب مرتين في غير البول مطلقا أي مع بقاء عينه وزوالها من ورودها في البول مطلقاً وغيره أولى ومن منع الاولوية وتحتمل التردد في البول أيضا بالنسبة الى الرواية ويحتمل عدمه بأن يريد انه لا بد في النجاسة العينية من مرتين أحدهما لزول العين والاخرى بعدها فقد روي في البول مرتين وفي (التحرير والمتن) ان ماله قوام وشحن كالمني ونحوه أولى من البول في التمدد وفي (الموجز وشرحه والروضة والمسالك والمدارك والدلائل) (والنخبة) الاكتفاء بالمرءة في غير البول ومنع أولوية غير البول كيف وقد عني عن الدم في بعض الصور ولم يعب عنه وفي (المعتبر) بعد التردد في غير البول ان الاشبه انه يكفي المرة الواحدة في (الذكرى) في أول البحث انه يكفي النسل حينئذ مرة في غير الآباء وقد علمت ان جماعة قالوا بالاكتفاء بالمرءة

أما الحكيمية كالبول اليابس في الثوب فيكفي غسله مرة وجب العصر (متن)

مطلقا وفي (الدخيرة) ان ما ثبت نجاسته بالامر بالنسل يكفي فيه المرة لتحقق الاسم وما ثبتت بالاجماع فيحتمل استصحاب حكم النجاسة حتى يحصل اليقين بالتعدد ثم استضعف الاستصحاب (ثم قال) ويحصل نفي الزائد بالأصل \* ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ وأما الحكيمية كالبول اليابس في الثوب فيكفي غسله مرة ﴾ \* وفي (نهاية الاحكام) وكالخر والماء النجس اذا لم يوجد له رائحة ولا أثر والمراد اذا ينسا ثم ان فسرنا عبارته بأن المراد ان المرتين احدهما لازالة العين والثانية للقاء والعين زائلة فلم يبق الا غسلة اللقاء يكون المصنف قائلًا بأن الواجب غسلة بعد الازالة ولا تكفي غسلة الازالة ويمكن أن يريد ان العينة لا يضط لها لانه تدور مدار الازالة وربما توقفت على عدة غلات بخلاف الحكيمية فان الغسلة الواحدة كافية فلا يكون مذهبها وفي (النهاية) الا لزوم غسلة بها الازالة أو بعد الازالة ان كانت بغير مطهر فيوافق مذهب (المبسوط والبيان والنهاية) وان كانت عبارة (النهاية) ظاهرة في ذلك الا انك قد عرفت ان ظاهرهم عدم الفرق في البول بين اليابس وغيره \* ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ ويجب العصر ﴾ \* العصر على ما قال الاستاذ الآقا حرسه الله تعالى فضل يخرج به الماء المفصول به تميزاً أو لياً أو كساً ومراد المصنف انه يجب العصر في غسل الثوب ونحوه مما يفيد فيه ماء الفسالة كما في (الفتية والهداية والسرائر والشرائع والمعتبر والمدنيات ونهاية الاحكام) (والارشاد والمتقى والتذكرة والذكرى والبيان والدروس واللمعة والمحرر وشروحا وحواشيا) وهو مذهب علمائنا كما في (المعتبر) وفي (المدارك والبحار والدلائل والكفاية والدخيرة) نقل الشهرة فيه وأطلق النسل من دون تعرض للعصر في (المبسوط وغلاف والنهاية والجلل) وظاهر (الاتصار والنصريات) الا انه في (المبسوط وغلاف) جملة مقابلا للصب بل في (غلاف) ان الصب على الشيء اغماره بالماء والنسل صب الماء حتى يزل عنه ومثله في (نهاية الاحكام) وجامع المقاصد وحاشية الشرائع) وفي (السرائر) ان حقيقة المسح اجراء الماء على الغل المفصول وفي (المجمع) غسل الشيء ازالة الوسخ ونحوه عنه باجراء الماء عليه وفي (الصالح والقاء وس) وأكثر كتب الفقه اشارة ففسر النسل الى ما يفهم من العرف ولا ريب ان العرف لا يقتضي دخول العصر في مناء وكيف كان فظاهر اطلاق هؤلاء عدم وجوب العصر وفي (المدارك) تبعاً لما يشيحه عدم وجوب العصر الا اذا توقف عليه اخراج الحاسة وفي (الفتية والهداية) وجوب العصر مرة واحدة مع التقيد بكونه مد الفستلن وكذا في (اللمعة) مع التقيد بكونه بن الفستلن ومثله في (المدنيات) مع عدم التقيد بشئ فيحتمل الامر بن والتخير وأطلق في (الشرائع والتحرير والارتداد) (والدروس والذكرى والبيان والموجز وترحه) مسمى العصر ويحصل مساه بالمرة وحيث يبي على المرة يقوم فيه الاحتمالات الثلاثة وأظهرها في العبارة تأخر العصر وأقر بها الى طريقة التطهير توسيطه ليقع الماء على الخلل مد ذهاب عين الحاسة به وفي (السرائر والمعتبر) التصريح بوجوب العصر مرتين وفي (المتقى) ادخال العصر في مفهوم النسل ففي الفستلن عهتران ويمكن تنزيل عبارات المطلقين للزوم العصر على ارادة اللاندية في تحقق العمل فيوافق مذهب الصررتن ﴿ بيان ﴾ الأصل في هذا الاختلاف اختلاف كلماتهم في مدرك الحكم ففي (جامع المقاصد والروض) ان الباعث على العصر ان أجزاء الحاسة لا تروى الا به وان الماء القليل يحسن بها فلو بقي في الخلل لم يحكم بغيره



كما ذهب إليه المصنف من أن أثر النجاسة لا يظهر إلا بعد الانفصال فلي هذا الوجه الماء على المحل ولم يتفصل لم يظهر انتهى وفي (نهاية الأحكام والتذكرة وكشف الألباس) الاستناد إلى تمجس الماء في المحل المعمول من غير تعرض لغيره مع ضمنية فيجب إخراجها وبأبقي بعده عفو للحرج وزاد في (النهاية) الاستناد إلى قول الصادق عليه السلام يصب عليه الماء ثم يصبره وفي (المنتهى) الاستناد مع ما مر من لزوم إخراج النجاسة وأجزاء الماء المتخلف إلى دخول المصبر في مفهوم الفصل وفي (المنتهى) الإقتصار عليه وجعله كغيرها هو الفارق بين السب والفصل وقد اتضح لك مما تقدم ضعف هذا التمسك لانه قد تبين من كتب اللغة (والغلاط والسراير) أن الفارق بينهما تجاوز الماء عن المحل وعدمه (وربما) ضعف هذا إذا غسل يده من المرقق إلى أصول الأظفار مثلاً فإنه يسمى غسلًا مع عدم تجاوز الماء عن المحل ودفعه يظهر لمن تأمل فتأمل (والتحقيق) أن يقال لأرباب أن القهات يحكمون بوجوب السب في بول الصبي من دون غسل مع حكمهم بوجوب إخراج بين النجاسة عن الثوب وإن كان بول صبي فإذا كان السب المخرج للملح لا يغسل مع استوائهما في وجوب إخراج عين النجاسة فلا يفتي فرق آخر إلا المصبر ولو كان الفصل يتحقق بالسب المخرج للنجاسة سواء حصل عصر أم لا فإن قول المصوم في خبر الحسين بن أبي العلاء وحسن الحلبي وغيره يرجع إلى معنى غسل البول مرتين وبول الصبي مرة وهو خلاف ظاهر الأخبار وخلاف فتوى الأصحاب إلا أن يلتزم القائلون بعدم دخول المصبر بكفاية وصول الماء إلى البول وعدم لزوم إخراج عينه عن الثوب حكمًا احتمله صاحب (المدارك) وهو قول غريب لكن الأصحاب يكتفون في بول الصبي بالاستيقاب ولا يشترطون الانفصال (وما ذكرنا) فيهم الحال في الغمام وربما يدعى دخول الفرك في معنى الفصل سيما في الأولى ونحوها فمجرد الإدارة بدونه صب ومعه غسل (وقد أورد) على الوجه كلها أما على قضية الإخراج فالقول بالموجب أن توقف الإخراج عليه كالصابون والأشنان ونحوه كية التوقف وما في (الذكرى) من الأولى (١) شرطية المصبر لظن انفصال النجاسة مع الماء بخلاف الجفاف فيه ما فيه ودخول المصبر عرفت ما فيه ودعوى نجاسة الماء المتخلف لم يعم دليل عليها مع أن ما دل على أن الماء مطهر وكذا ما دل على لزوم غسل النجاسة يهد طهارة المتخلف مع أنه أقرب إلى الضوابط من القول بأن الباقي يحكم بطهارته للمحز ويختلف الحال فلي القوي إخراج الكل مثلاً على الضمير مقدوره وأي مد في القول بمصومية هذا الماء شرعاً وإن كان القول بالنجاسة لما دل على أفعال القليل إلا ما قام عليه الإجماع من التحلف بعد المصبر قويا مع أنه على القول بالمصبرين يلزم طهارة المحل وبقاء اليد العاصرة نجسة إلا أن تقول بطهارتها تبعاً وفيها بعد مع أنه على ذلك لا يتعين المصبر في الثوب بل يكفي الحق والغز ونحوها (الا أن يقال) أن ذلك أقرب إلى تحقق الإخراج كذا قالوا (ويجيب) بأن المعدل لا ريب في نجاستها عند المستدرك والعسل أتما وتبع القليل وحيث لا يكون حال المعدل حال عين النجاسة والحس أعم من نجس الدين والمتنحس (وحيث نول) إذا صبنا الماء على الثوب الماطخ بالمرة والمرتدة وقيت المعدل في الثوب وصراته في النفس حتى حفر يكون الثوب لم يظهر العسل للماء لانه حين الفصل وعدمه نجس ل هو مادام لم ينجس حتى يصف فلم يكن طهره مستنداً إلى الفصل بالماء وإنما إلى التحلف بالمطهر له حقيقة حيث هو الجفاف والماء لم ين

الإخيار وفترى الأصحاب ان النسل هو إخراج الماء شيئاً تجلسه أو غيرها على أن يكون المخرج هو الماء وحده أو بمونة شيء آخر من عصر لا أن يكون المخرج شيء آخر بمونة الماء والامر واضح جداً ( وقال ) الأستاذ الأولى الاستناد في إثبات هذا الحكم الى الروايات إن تمت دلالتها وهي عدة أخبار وجمة دلالتها مختلفة فمنها ما دل على دخول العصر في مفهوم النسل كصحيح الحسين بن أبي العلاء وأوصيته عن الصادق عليه السلام في البول يصيب الجسد ( قال ) صب عليه الماء مرتين قائماً هو ماء وسأله عن الثوب يصيبه البول ( قال ) اغسله مرتين وعن الصبي يبول على الثوب ( قال ) يصب عليه ثم يمصره وتحسن الحلبي عنه عليه السلام في بول الصبي ( قال ) يصب عليه الماء وإن كان قد أكل فأغسله غسلاً ومثله ( صحيح ) أبي العباس وكذا ( موثقة ) عمار انه يغسل الفذح والآباء من الحر ثلاث مرات وأنه لا يجزئ أن يصب عليه ( فيه خلل ) الماء حتى يذوب ( وجه ) دلالة هذا القسم من الأخبار على ما ذكره ان النسل جعل مقابلاً للصب فلا بد من المسايز ولا مايز الا العصر ( وأورد ) عليه في ( المدارك - النخيرة ) بأن المسايز لا ينحصر في العصر بل هو الفنز والجري على ما صرح به قوم ( وأجاب في الدلائل ) بأن ذلك انما يمكن في غير رواية الحسين لانه في البدن سي فيه صبا وفي الثوب غسلا ولا مايز سوى العصر ( قال ) الأستاذ لا ريب ان كلا من النسل والصب يطلق في الثوب والبدن فنسل أعضاء الوضوء غسل فينفاً فجعل المايز العصر مطلقاً غلط ( بل ربما يقال ) ان الفارق اشتغال الفضل على امر اليد وبعض العلاج أو ان النية متفاوتة أو غير ذلك ( وكيف كان ) فالاستاذ في إثبات العصر الى المعاملة في غاية الضعف لولا انه وقع من الاجلاء انتهى ( وفيه نظر ) فظاهر يعلم وجهه مما تقدم وطريقة الاستناد الى موثقة عمار كما في ( المنتهى ) انه أمر بالفضل أولاً ثم أوجب الملك ووجوبه في الآء يسري الى غيره لاشتراكهما في الاحتياج الى الازالة واذا وجب الملك وجب العصر لعدم الفارق وأيضاً أمره بالفضل أولاً يقتضي دخول الملك فيه والا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ( وأورد ) على نفسه انه ذكر الصب مرتين في البول ولا ريب في وجوب الملك ( وأجاب ) بأن وجوب الصب لا ينافي وجوب الملك مع ان هذا الراوي روى قوله عليه السلام اغسله مرتين ( ثم قال ) ولا قرب ان الملك في الجسد بعد زوال العين مستحب ( قال ) الأستاذ ولا يفتى ما في كلامه أولاً وآخراً للطريقة الثانية في الاستدلال ما اشتمل على وجوب العصر صريحاً كخبر الحسين ووجوب الملك كموثقة عمار ( ويرد ) على الاول انه أورد في الصبي ونحن لا نقول به ويمكن المذر ينزله على المتفدي أو يحمل على العصر لاحتل العفيف أو يحمل على ما اذا توقف عليه زوال العين كما يشير اليه قوله قليلاً فيكون مخيراً بين الصب القتل والمصر أو بين الصب المتعارف أو الكثير فلا يحتاج الى العصر فكانت الرواية ميمولاً بها وبما ذكرناه في المام يعلم الحال في عبارة ( المدارك ) ولو علم الفاضلان انه يبيح من يتأمل في كلامهما ويقاشبهما فيما هو يعمل عن مرامهما ويقع على ذلك جهالة لقالا انما كلامنا مع المعارفين بمذائق المعناه ومآتي الاخبار وعلى الموثقاتها واردة في الآء ولعل له خصوصية وأيضاً للخبر نفوذ وزيادة اتصال فلا بد من الملك وعلى أي تقدير لولا إجماع ( المتبر ) وشهرة الأصحاب وأصل فناء المنحس على حاله وأصل عدم فراغ الذمة لكان القول بعدم وجوب العصر قوياً لكن في قيام التاكيد كفاية في وجوب الاحتياط قلله لا يحصى عن القول بوجوب العصر بمدد المسئل كذا حرر الاستاذ أيده الله تعالى والحق والتحقق ما فذعرفه ( ولا ريب ) في بطلان كلام الأستاذ

وكلام صاحب (المدارك) ومن تيمه على ذلك فكان النسل حقيقة في قدر مشترك بين الصب فقط  
وبين الصب والمصر وهو إزالة النجاسة وهي في كل شيء بحسب في الثوب لا بد فيها من المصر وفي  
غيره يكفي فيه الصب فيرجع الحال (أن يقال) ان النسل حقيقة في صب الماء مع الانفصال وهو في  
كل شيء بحسبه (ويرد) عليه حينئذ ان النسل في أعضاء الوضوء غسل قطعاً ولا يشترط فيه الانفصال  
(ويجاب) بأنه مشترك لفظي بين هذين المعنيين (أو يقال) بأنه حقيقة في قدر مشترك بين النسلين  
وهو الزاغة والتنظيف ونقل في (المتن) عن ابن سيرين وأحد قولي الشافعي الطهارة بدون المصر  
(هذا) وفي (الذكرى والبيان واللمعة وجامع المقاصد وظاهر الموجز وشرحه) ان ذلك اما هو اذا  
غسل في الراكد القليل دون الكر والجاري وفي (التذكرة ونهاية الاحكام والدروس والروض)  
(والمسالك) الاختصار على ذكر الكثير (ولا ريب) ان مرادهم ما لا يتغل بالملقة وأطلق لزوم  
المصر في جميع الكتب التي ذكر فيها وقد مر شطر منها وظاهر الاجماع والشهرة الثلق بالمطلق بل  
ظاهر الاخبار ذلك لكن من لحظ مطاوي الاخبار لان النسل فيها مقابل للصب وكلام الاصحاب  
في الاحتجاج بتنجيس الماء المتخلف في الثوب كاد يقطع ان ذلك في غير الكثير والجاري لان الماء  
المتخلف حينئذ متصل بالكر والجاري فلا يحكم بنجاسته بلا دليل (نعم) حيث يقال بدخول المصر  
في مفهوم النسل قوى السراية مع امكان ان يقال اما ذلك حيث يكون في القليل وكذا تدبر اسنادهم  
الى تخلف أجزاء من النجاسة يمكن أن يراد حيث لا يستولي الماء المصوم عليه وقد خرجنا في هذا  
المقام عما وضع له هذا الكتاب لكونه من مزال الاقدام والله سبحانه هو العالم وفي (المتن والتحرير)  
(ونهاية الاحكام والموجز وشرحه) انه لا بد فيما لا يمكن عصره باليد فيها بنمسه الماء من اللدق  
والثقيب وفي (الذكرى والبيان وجامع المقاصد) اللق والتعميز ونسب في (المدارك) الى الاصحاب  
وفي (الدروس) الاختصار على التعميز وأنت اذا تذكرت تعريف الاسناد الذي عرف به  
المصر كما مر كان جميع ذلك من افراد المصر فانه فسر بأنه فعل يخرج به الماء المصول به تفتيراً  
أو كبساً وهو الظاهر من كتب اللغة حيث فسروا المصر باخراج ما فيه لكن هذا النوع أعنى مالا يمكن  
عصره ويرسب فيه الماء قد صرح في (الذكرى وجامع المقاصد والموجز وشرحه والروض) انه  
لا يطهر بالليل ويمجوز التطهير بالكثير وفي (المعالم) ان عدم جواز التطهير بالليل لما يرسب فيه الماء  
هو المتعارف بين المتأخرين وفي (الذخيرة) انه المشهور بين المتأخرين وفي (المدارك) سبه الى جمع  
من الاصحاب ثم استشكل الحكم بازوم الحرج والضرر أولاً وبأن المتخلف في الفواكه لا يزيد على  
المتخلف في الحشايا سد اللق والتعميز وفي (نهاية الاحكام والدروس) انه اما يطهر بالنسل ما يمكن نزح  
الماء المصول عنه وظهرهما عدم الفرق بين الليل والكثير وفي (البيان) ولا تطهر الماشات غير  
الماء المصلي ولا مالا يمكن فصل الماء عنه (نعم) لو ضرب في الماء حتى تجله الماء أمكن الطهارة  
وفي (التحرير) يطهر بالنسل ما كان من الجواهر الصلبة التي لا تنسرب أحرارها كالرصاص والخرف المظلي  
أما الصرع والخشب غير المظلي فالأقرب زوال النجاسة عنه خلافا لابن الجبدي وفي (الذخيرة) لو بى  
على اعتبار المصر حرى في الكثير الا ان يخرج بالاجماع وصرح المصنف في (التحرير والتمتعي)  
(ومنها الاحكام) انه لا بد من اللدق في البدن وفي (النهاية) أضاف اليه سائر الاجسام الصلبة  
واستحب في (المعتبر والذكرى) وفناه قوم (قال في الذخيرة) وهو حسن وصرح في (المتن)

(ونهاية الأحكام والذكرى) باستحباب قرص الترويض وحته قبل الفصل في دم الحيض وأسنده في (المتنبي) إلى طماننا وأكثر أهل العلم وكذا في التي كافي (نهاية الأحكام) مع التخصيص باليابس وفي (التذكرة والمتنبي) يستحب الفرك في الماء وفي (البيان) استحباب الحث والقرص في سائر النجاسات سيما التي وفي (التذكرة والمتنبي) والتحرير ونهاية الأحكام) أنه فرضل بعض الثوب طهر المنسول دون غيره وفي (المتنبي) نسيه إلى أكثر أهل العلم وكذا البند كما في الذكرى (وما يقال) بأن وان لم تنسب المنسول بالسراية قول بنجاسة الماء لأنه قليل لانه نجاسة (الجواب) أن ما أحياه الماء يطهر به وفي (نهاية الأحكام والموجز) بأنه يطهر السمس والخطة إذا اتقما بالنجس وكذا العلم إذا نجست مرسته وفي (الموجز) صرح بجواز التطهير بالقليل وعبرة (الرباية) ربما نزلت على إرادة الكثير ورفق في (الموجز) بين الخطة والسمس المتعين وبين المطبوخين فجوز طهارة الأول دون الثاني واستشكله شارحه وفي (المتنبي) الصابون إذا اتقن بالماء النجس والسمس والخطة إذا اتقما حكمهما حكم العجين يعني في عدم قبول التطهير بالماء لأن ظاهره ذلك في العجين (ثم نقل) عن بعض العامة تطهير السمس والخطة إذا اتقما والعم إذا طبخ بأن ينسل ثلاثا ويترك حتى يجف في كل مرة فيكون ذلك كالمصير (ثم قال) وهو أقوى عندني ثبوت ذلك في العلم وكأنه أراد قوة التطهير (الطهارة خ ل) لخصوص الكيفية لما ورد في رواية السكوني وزكريا بن آدم من تطهير اللحم المطبوخ وفي (نهاية) الشيخ وإذا كانت القدر تنلي على النار فوقع فيها شيء من الخمر أهرق ما فيها من المرق وغسل اللحم ورفق القاضي بين وقوع الخمر القليل والكثير ففي الأول ينسل العلم ويؤكل دون الثاني وبمضمون ما في (الآية) أفضى في (المختلف) وفي (الذخيرة) الظاهر أنه لا خلاف في جواز تطهير الصابون والفواكه والخليز والحبوب ونحوها بالكثير إذا أصاب جميع اجزائها وبفي (الدروس والذكرى) أن لمنفع أنما يطهر بالكثير إذا شربت به وعم في (الروض) التطهير بالكثير للترطاس والطين والحبوب والجبن والفواكه وفي (الذكرى) أن المائعات والقرطاس لا تطهر وإن ضربت بالكثير (وربما) أراد الفرق بين الضرب والادخال في الماء واحتمل في (الدروس) تطهير الحديد المشرب بالنجس بالشراب بالكثير وفي (الذكرى) احتمال ذلك في القليل أيضا وشبهه بالآجر وقد نص جماعة على أن المائعات لا تطهر بالنسل وفي (الذخيرة) الظاهر أنه لا خلاف في عدم جواز تطهيرها بالقليل وفي موضع من (المتنبي) ولا يطهر من المائعات غير الماء خلافا للحابلة وفي (التذكرة ونهاية الأحكام والمنهبي) أن المائع من الدهن لو أقي في الكرويا بشر الماء جميع اجزائه بالتصويل طهر وزاد في (التذكرة والموجز) كل مائع وفي (الدروس) وظاهر (البيان) احتمال طهارة المائعات لو غطها بالكثير وفي (الموجز) طهارة العجين إذا رفق ودخله (وتحمله خ ل) الماء وفي (الذكرى) ما نصه وفي طهارة الدهن في الكثير وجه اختياره العلامة في (تذكرة) وكذا العجين بالنجس إذا رفق وتحمله الماء وفي (صالح) أن أبي عمير المرسلة عن الصادق عليه السلام عدم طهره بالخليز والبيع على أهل الذمة والدفن وهي مشربة بدم طهارته بالماء الآن تقيد بالمهود من القليل وقد تقدم الكلام في ذلك قبل المقصد الثالث (قال) الأستاذ وفي اجاع (الخلاف والفنية والسرائر) على تخصيص جواز بيع الزيت النجس بكونه تحت السماء مع اتفاقهم على جواز بيع ما يقبل التطهير دلالة على عدم قبوله التطهير مضافا إلى ما ذكره في (الذكرى) مع أن ما فرضه المصنف من وصول

في قول الأصم فإنه كقول من غسل الماء على وجهه من غير أن يغسل وجهه

قلت على وجه الاستدلال لا يمتنع ولا يخفى على من علم أن غسل الوجه في وضوءه (أو) ربما يغسل  
ذلك في الماء من أفاض على رأسه وكثر غسله عليه الماء حتى يرسخ إلى ما كان (أو) يغسل  
وجهه في الماء من غير أن يغسل رأسه (أو) يغسل وجهه في الماء من غير أن يغسل رأسه  
يظهر بالمتأمل وفي الاستدلال بالكثير من الأدلة أن الماء إذا غطى وجهه وغسل وجهه في الماء  
فيصير وجهه لذلك وفي (المتن) إذا غطى وجهه بالماء غطى وجهه بالماء غطى وجهه بالماء  
أما غسل وجهه بالماء في وضوءه (أو) غسل وجهه بالماء في وضوءه (أو) غسل وجهه بالماء في وضوءه  
تظهر بالمتأمل وفي (المتن) غسل وجهه بالماء في وضوءه (أو) غسل وجهه بالماء في وضوءه  
المتن حيث لا يكون جرماً (وقال) الأستاذ الشيرازي أنه تعالى في الطهارة والوضوء  
إذا أذنباً وضوءاً فغسل وجهه بالماء في وضوءه (أو) غسل وجهه بالماء في وضوءه  
نما لا يتم به الطهارة ويفسد ظاهره حيثما مدح من إذا حلك من طهارة وضوءه بالماء  
المنع بطله وبمحور وجهه لانه مما قبل طهارة الطهارة (انتهى) وبقي الكلام في جزاء ادخاله المسح  
على رأي من منع ادخال المسح في (التذكرة) والتحرير والتمهي ونهاية الأحكام (والدكرى)  
(والبيان والمعتبر والدررس) ان الأرض الرخوة لا تطهر بالقليل وإنما تطهر بالكثير (في المبالغة)  
قلت الشهرة فيه (في القبروس) و الذنوب في قول مشهور إذا أتى على البول وفي (البيان) والموسر  
من في الذنوب رواية مشهورة وفي (الدكرى) ان الخبر مقول وفي (الخلاص والمبسوط والسرائر)  
الاحتياط باندنوب وهو الدلو المملوء ماء استنادا الى خبر أبي هريرة ورد في (المعتبر) والتذكرة والتهذيب  
(والمعتبر) والتحرير (بل في (المعتبر) والتحرير) ورواية الاعرابي ضعيفة عنده (ورده) الاستدلال  
الآفة عدم معلومية حجية أصلاً ورأساً (وفي) انه قد مر انه مشهور واقتصر في (الخلاص والسرائر) على  
الطهارة من الدول خوطاً من المتعدي وفي (المبسوط) ألحق به الحمر وفي التلابة جبل العياض تكثر الماء  
عليه بحيث يشترك البول وتعدى في (السرائر والمبسوط) الى بول الاتين والتلابة وهكذا وسب  
في (الدكرى) الى الشيخ وأن ادر من تعدد الذنوب فتعد الدول وإنما في (المبسوط والسرائر)  
انه اذا مال الانسان على الارض مطهره ان يطرح عليه ذنوب من ماء فان مال فيه اتان واجب أن  
يعارح مثل ذلك وهكذا (وربما يقال) انه يظهر من الخلاف عدم الخلاف من في أصل الحكم النسبة  
الخلاف الى المألفين (قال) بعض العلماء ان في صحيح عبد الله بن شنان ورواية أبي حمزة اسعازا  
بالاكتفاء في زوال الحاسة عن الارض بصب الماء عليها حيث بصمتا ان المصلي في بيوت المحوس  
برض الماء ويضي والالم يكن لارش فنده (قال في الذخيرة) وهو حسن الا أن الاستدلال بمحرد  
هذا متشكل (انتهى) ولقد سمعت الأستاذ الترميزي حرره الله تعالى يقول ان الرض في هذا ونحوه  
كما ورد في الاخبار كثيراً كافي التوب الملاقى للكلب والخنزير ياسين يراد به دفع الوسواس فأمر  
السارع بما يؤكده الوسواس مخالفة على من ظن النجاسة أو توهمها حتى لا يعود الى مثله وهذا هو  
الحسن الا ما حسه في (الذخيرة) قوله قدس الله روحه **•** في (الاف) بول الصبي فإنه  
يكفى بصب الماء عليه **•** اجاداً في (الاصريات والخلاف) صريحاً وقد سبه الفاضل الى ظاهره

ولو اشتبه موضع النجاسة وجب غسل جميع ما محتمل ملاقاتها له وكل نجاسة عينية لاقت محلا طاهرا فان كانا بإسفين لم يتغير المحل عن حكمه (متن)

وشرح الأستاذ ولا خلاف فيه كما في (المقاييس) وهو مذهب الاصحاب كما في (المدراك والدلائل) (وقال في المدراك) أيضا ويصير في السبب الاستيعاب لما أصابه لا الانفصال على ما قطع به الاصحاب وفي (الذخيرة) انه المشهور لانظم فيه مخالفا وفي (المتن) والمتن (والكفاية) قل الشهرة وفي (التذكرة) قل (الخلافا) فيه عن العامة وفي (المعتبر) نسبة (الخلافا) فيه الى أبي حنيفة وان المتألفي وأحد موافقان وفي (الناسرية) نسب الخلاف الى أبي حنيفة ومالك والثوري وابن حنبل وصرح في (الروضة) بأنه لا يجب فيه العدد وهذا الحكم خاص بالصبي دون الصبية وقد قل على ذلك الاجماع في (المختلف) والشهرة في (المدراك والذخيرة) وشرح الفاضل وظاهر عبارة الصدوقين حيث أوردوا عبارة حسنة الخطي بينها القول بالمساواة وفي (الذكرى) وفي قول الصبية قول بالمساواة والمصر أولى وفي (الناسريات) ان المراد بالصبي من لم يأكل الطعام ومثله ما في (المعتبر) والمتن ونهاية الاحكام والموجز) وقل الشهرة عليه الفاضل في الحلوين أو بعدهما كما نص عليه في (نهاية الاحكام والموجز) والمراد بأكله الغذاء عن شوبته وإرادته كما في (المعتبر) والمتن لا الدواء أو النادر (قل في المتن) والا تعلق الحكم بأول الولادة لاستحباب تحنكه بالتمر واعتبر بعضهم عدم الاعتناء كما في (البيان) وعمل المراد واحد وابن ادریس اعتبر عدم بلوغ السنتين وفي (المعتبر) ولا تصنع الى من يعلق الحكم بالحولين فانه مجازف وفي (المتن) ان تحديد ابن ادریس ليس بمتى وفي (جامع المقاصد وحاشية التراتم) (الروض) (والمسالك) ان المراد بالصبي من لم يبلغ الحولين ولم يقتد بالطعام غذاء مساويا للين أو أكثر منه وفي (جامع المقاصد) ولا يشترط الانفصال ولا الجريان ومثله في (الروض) والمسالك وحاشية التراتم) وفي (المدراك) يعتبر في السبب الاستيعاب لا الانفصال على ما قطع به الاصحاب وفي (التذكرة) بعد الحكم بالصبي لبول الصبي (قال) وقال الشافعي وأحمد يكره الرش وهو قول لما يجب فيه التعميم فلا يكفي إصابة الرش بعض مورد النجاسة وربما توهى بعضهم من عبارة (التذكرة) هذه ثبوت قول بالاكتمال بطلاق الرش وهو غلط لا بناء على عبارته عن إرادة الاستيعاب في معنى الرش (وقال في الشرح) الصبي بمنهونه يشمل ما يفصل معه الماء وغيره والمستوعب وغيره فيشمل الرش الا ان السابق الى الفهم المستوعب ثم الفصل ان تضمن المصير فمقابلته به في الاخبار والمتأخرى فتعذر عدم اعتباره ولما لم يكن دليل على الانفصال لم يعتبر أيضا وان لم يتضمنه وكل حده الانفصال كما في (الخلافا) ونهاية الاحكام) كانت مقابلته بصا في عدم وجوب الانفصال كما في (الخلافا) انتهى وفي بعض المحاشي اعتبار (اختيار خ ل) لزوم الانفصال على القول بنجاسة الصالة هذا وقد يلوح من (الخلافا) الاجماع على عدم اعتبار الانفصال • قوله قدس سره • ﴿ ولو اشتبه موضع النجاسة وجب غسل جميع ما محتمل ملاقاتها ﴾ اجماعا كما في (المعتبر) والمتن والتذكرة والكفاية والذخيرة والمقاييس والشرح) وربما قيل (أورد خ ل) ان يقين العامة يرتفع بسبل مقدارها أو بقطعه من أي مكان كان (ولجواب) أن اللازم يقين الروال لا احوال اليقين ولو تم ذلك بطل الاستصحاب (وقال) ابن تيمية من العامة يتحرى • قوله قدس سره • ﴿ وكل نجاسة عينية لاقت محلا طاهرا فان كانا بإسفين لم يتغير المحل عن حكمه ﴾ اجماعا في (الذخيرة) والدلائل

الا الميت فانه ينجس الملاهي له مطلقا (متن)

(والشرح) وفي (المعتبر) الاجماع على استحباب الرش في مس الكافر والكلب والخنزير وفي (الوسيلة) وجدد القمي والكافر والناسب فانه يجب رشه بالماء ان مس الثوب يابس ومنعه بالتراب ان مس البدن يابس \* **قوله** \* (الا الميت) قال في (جامع المقاصد) أي الميت الآدمي فيوافق مافي (التذكرة والبيان) ونسب ذلك صاحب (القشيرة) الى (الدركي) وفي (الشرح) نسب اليها مساواة الميت لغيرها في اشتراط الرطوبة وهذا هو الصحيح وقد بين ذلك في (الدركي) في البحث الخامس عشر ويحتمل ان يبقى كلام المصنف على احاطه فيراد من الناس وغيرهم كما فهمه الفاضل في (الشرح) فيوافق مذهبه في (المنتهى والنهاية) وهو صريحه فيما يأتي من الكتاب في آخر بحث الجنائز وهو الظاهر من (لارشاد والنهاية) وفي بعض عبارات الغمق اشارة به وفي (الموجز) فهو ما هنا وفي (شرحه) ان ظاهر عموم الميت وفي (الروض) اثبات الحكم لميت الادمي بلا اشارة الى خلاف وفي غيره انه كذلك على الخلاف وفي (المفاتيح) ان الاصحاب لم يفرقوا بين ميت الادمي وغيره انتهى وتنزيل الميت على غير الادمي فقط فيكون موافقا أحد رأيي (الموجز) وهو الذي بنى عليه في مسألة غسل الميت بيد جدا ومثله التنزيل على ما يوافق ظاهر (المنتهى) من نجاسة ما اصابه ميت مطلقا وإيجاب غسل ما اصابه ميت غير الادمي مع اليوسة دون النجاسة \* **قوله** \* (فانه ينجس الملاهي له مطلقا) نسب في (التذكرة ونهاية الاحكام) الى ظاهر الاصحاب (قال في النهاية) في بحث الجنائز وان مس الميت يابس فظاهر كلام الاصحاب انه ينجس كما اذا مسه رطبا (وفي فوائد القواعد) في آخر بحث الجنائز انه المعروف من المذهب وفي (كشف الالتباس) المشهور بين الاصحاب نجاسة ملاقي الميت الادمي يابسا وبه صرح في (الروض) كما مر وهو ظاهر المنيد أو صريحه وفي (التذكرة والبيان وفوائد القواعد) انه يشترط في التنجيس الرطوبة في غير الادمي ولا نشترط في الادمي كما مر وحكم بالعكس في (الموجز) وقال الصيبري لم أتف لغيره على قوى صريحة في ذلك (وقال في جامع المقاصد) لاصح اشتراط الرطوبة في الادمي وغيره انتهى ومثل ذلك في (المبسوط) (والدركي) والدلائل وجمع البرهان وشرح الفاضل والفقهاء والمحققين حيث اختلف فيها بمضمون خبر ابن بكير الذي تضمن ان كل يابس ذكي وبصحيح علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام في الرجل يقع ثوبه على حمار ميت هل يصلح له الصلاة (قال) ليس عليه غسلة ويصل فيه ولا يأس وحمله في (التهذيب والاستبصار) على ما اذا أتى على ذلك سنة وحسنه الحلبي ورواية ابراهيم بن ميمون حيث يقول فيها وان كان لم ينسل الميت فغسل ما اصاب ثوبك منه ظاهر ثان في مختار المصنف هنا واحتصل في (النهاية والمنتهى) حكمة النجاسة عند اليس فلو مس رطبا قبل غسل يده لم يحكم بنجاسته واستظهره فيما يأتي من حكم الامرات من هذا الكتاب وابن ادریس على ان الميت من الناس اما ينجس ملاقيه نجاسة حكيمة (قال الشارح) وعبارته تحتل غير ذلك كما أوضحناه في (المفاتيح) (قلت) قال في (السرار) وينسل الغاسل فرما واجبا فان مس ما لا يغسل ولا ينجسه وكذا اذا لاقى الجسد الميت من قبل غسله اثناء ثم افترخ في ذلك الاناء قبل غسله مانع فانه لا ينجس

ويستحب رش الثوب الذي أصابه الكلب أو الخنزير أو الكافر يابسين (متن)

ذلك المائع وان كان الاناء يجب غسله لانه لا تقي جسد الميت وليس كذلك المائع  
التي حصل فيه لانه لم يلاق الجسد وحمله على ذلك قياس بلا دليل والاصل في  
الاشياء الطهارة الى أن يقوم دليل قاطع للمذروان كنا متعبدين بغسل مالاتي جسد الميت لان هذه  
نمايات حكميات وليست عينيات (ثم) أخذ يستدل على ذلك وعبارته هذه قد فهم منها المحقق في (المعتبر)  
في بحث الجنائز والمصنف في (الذكرة) هناك والشهد الثاني في (روض الجنان وفوائد القواعد)  
هناك أيضاً أن ابن ادریس ممن يذهب الى انه لو مس ماس الميت برطوبة ثم لمس رطباً لم ينجس  
وأنت قد سمعت عبارته وهو لم يصرح فيها بأن الذي لاقاه جسد كان رطباً حيث يفهم منها ما فهموه  
واذا فرض انه يابس كان كلامه قوي جداً وهو الظاهر عند المصنف في هذا الكتاب وفي (المنهاج)  
انه أقرب ذكر ذلك في آخر بحث الجنائز كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى وفي (المعالم) ان كلامه  
بنجاسته شرعاً فهو يؤثر التجسس في غير ما أيضاً من الرطوبة عند جمهور الاصحاب لانعرف فيه الخلاف  
الا من العلامة وابن ادریس الى آخر عبارته وصاحب (المفاتيح) على ان نجاسة الميت حكمة بمعنى  
انها لا تمتد الى المالاتي كما قال ذلك في نجاسة الكافر لكن كلامه هنا لا يخلو من اضطراب •  
﴿قوله قدس سره﴾ • ﴿ويستحب رش الثوب الذي أصابه الكلب أو الخنزير أو الكافر  
يابسين﴾ • كما في كتب المحقق وكذا (المهذب) لكن ظاهره الوجوب وفي (المراسم) زيادة  
الماءة والوزغة وكذا (المنتهى) لكن ليس فيها الكافر وفي (الوسيلة) زيادتهما مع التعلب والارنب  
وجسد الناصب والذمي والكافر وفي (المبسوط) زيادة الماءة والوزغة والتعلب والارنب وكذا في  
(النهاية) مع أساط الكافر (الا انه أسقط الكافر خل) وفي (الجامع) كل حيوان نجس ونص  
على الوجوب في (النهاية والوسيلة) وهو ظاهر الكتب الباقية الا (المبسوط) فانه نص فيه على  
استحباب نضح الثوب لاصابة كل نجاسة مع اليس وقصر الحكم في (الذكرة والمنهاج والتحريم)  
(ونهاية الاحكام) على الكلب والخنزير لوضوح سندهما وفرق الصدوق بين كلب الصيد وغيره  
(فقال) من أصاب ثوبه كلب جاف ولم يكن كلب صيد فعليه أن يرتبه بالماء وان كان رطباً فعليه  
أن يفسله وان كان كلب صيد وكان جافاً فليس عليه شيء وان كان رطباً فعليه أن يرتبه بالماء وفي  
(الجامع) وروي ان كان كلب صيد لم يرش (اتمى) هذا في الثوب (وأما) البدن في (الوسيلة)  
وجوب مسحه بالتراب للنسمة المذكورة في كلامه وكذا في (النهاية) لما ذكره هنا لكن لم يصرح  
فيها بالوجوب واقتصر على المس باليد ونحوها (المنتهى) الا انه ليس فيها التعلب والارنب وعم في غير  
الكافر الملافة ليد وغيرها من الجسد واستحب في (المبسوط) مسح البدن بالتراب اذا لاقى أي  
نجاسة يبيوسه وفرق القاضي بين ملاقات الكلب أو الخنزير أو الكافر ليد أو لغيرها من الجسد فحكم  
على اليد بالمدح بالتراب وعلى غيرها بالرش كالنوب وأطلق سلال الرض لكل مالاتي أحد النجاسة وهي  
غير التعلب والارنب وفي (الذكرة والتحريم ونهاية الاحكام) مسحه بالتراب بمس الكلب والخنزير  
مع يسهما خاصة وفي (المعتبر) لانعرف للمسح بالتراب وحواً أو استحباباً وجهاً وفي (المنهاج)  
أما مسح الجسد فتنى ذكره بعض الاصحاب ولم يثبت اتتمى (قلت) في خبر الهلاسي أنه التمي



ولو كان أحدهما رطباً نجس المحل ولو صلى وعلى ثوبه أو بدنه نجاسة منقطة وهي التي لم يفس عنها عالماً أو ناسياً أعاد مطلقاً ولو جهل النجاسة أعاد في الوقت لا خارجه ولو علم في الإثناء ألغى الثوب واستتر بغيره وأنهم ملثم يفتقر الى فعل كثير أو استدبار ليستأنف وتجترى المرية للصبي ذات الثوب الواحد أو المربي بنفسه في اليوم مرة ثم تصلي ببقية فيه وإن نجس بالصبي لا بغيره (متن)

فيصافحي (قال الصادق عليه السلام) مسحاً ياتراب أو الخاط \* ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ ولو كان أحدهما رطباً نجس المحل ﴾ \* اجماعاً وقول صاحب (المفاتيح) سدم تعدي النجاسة في الميتة وإن نجسها بحكمة خالف للاجماع \* ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ في ملاقات المنجس فينجس الملاقي له مع رطوبة أحدهما سواء زالت عنه عين النجاسة أولاً ﴾ \* قال الاستاذ هذه المسألة من الضرورات بحيث لا تغني على النساء والأطفال (قال في المفاتيح) وكل له من مقالة خالف فيها الضرورة كتجوير الفناء والملاهي ونحو ذلك كتطهير المياه التي أجمع على نجسها وإمضاء عبادة الجاهل وجواز الظن في الأصول هذا في الفروع (وأما في الأصول أن صح النقل عنه فالبايد بالله ما حاصله (١) أما يجب للملاقي عين النجاسة وأما ملاقي الملاقي لها سداً أزيل عنه العين بالتمسح ونحوه بحيث لا يبقى فيه شيء فلا يجب غسله انتهى كلامه وكلام الاستاذ أدام الله حراسته وما ذهب إليه صاحب (المفاتيح) هو المنقول عن المرتضى \* ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ عالماً أو ناسياً أعاد مطلقاً ﴾ \* قد مر الكلام في المسألة وأنه مع العلم اجماعي بل كاد يكون ضرورياً ومع التيسار أنه الأشهر أو المشهور وإن هناك أقوالاً أخر كالسدم مطلقاً أو أنه إذا خرج الوقت \* ﴿ قوله ﴾ \* ﴿ ولو جهل النجاسة أعاد في الوقت ﴾ \* قد تقدم الكلام في المسألة مفصلاً وإن ذلك مذموب بعض كالتيسير وأبي المكارم والقاضي وإن الأكثر على خلاف ذلك \* ﴿ قوله ﴾ \* ﴿ لا خارجه ﴾ \* بلا خلاف كما في (السرائر) واتفاقاً في (الفنية) وعند الأكثر في (المتن) إلى آخره تقدم \* ﴿ قوله ﴾ \* ﴿ ولو علم في الإثناء التح ﴾ \* قد تقدم الكلام في ذلك مفصلاً \* ﴿ قوله ﴾ \* ﴿ وتجترى المرية للصبي ذات الثوب الواحد أو المربي للصبي بنفسه في اليوم ﴾ \* وكذا اللبابة مرة كما في (المعتبر والمنتهى والتذكرة والتحرير والمدرس والبيان والروض) وغيرها \* ﴿ قوله ﴾ \* ﴿ وإن نجس بالصبي لا بغيره ﴾ \* أي تصلي باقي اليوم واللبلة وإن نجس ببول الصبي لا بغيره ولا بد من الواو والافسد المعنى كما في (جامع المقاصد) وهذا الحكم من أصله مشهور بين الأصحاب لا نعرف فيه خلافاً كما في (الدلائل) وفي مقام آخر منه أن على رواية أبي حفص عمل الأصحاب وفي (المعالم) هل التوبة وفي (المشارك) نسبته إلى الشيخ وعامة المتأخرين ونسبه في (الذخيرة) إلى الشيخ في (النهاية والميسر) وإلى المتأخرين ومضون عبارة الكتاب ذكره في (الذكرة واليان) واقتصر في (الارشاد والتحرير والمنتهى والنهاية) على المرية من دون تعرض للمري وفي (المعتمد والنهاية والتحرير) الاقتصار على الصبي ونسبه في الشرح إلى

الشيخ والاكثر وفي (الدروس والتفتيح والروض) وظاهر (البيان) المطلق الصبية ونسبه في (الخيرية) الى أكثر المتأخرين وفي (المعالم) نسبه الى الشهيدين وأكثر المتأخرين وتردد في (التذكرة) من الاختصار على المنصوص ومن الاشتراك في المثقة لان الوارد في النص مولود وهو خاص بالذكر وظاهر (الكتاب) والتحرير والارشاد والدروس والبيان (وصريح) (المسالك) عدم الفرق بين البول والغائط وظهر (المعتبر) الاختصار على ذكر البول (قال) ولو نجس بغير البول بالحمل والمذرة فالوجه عدم الالتحاق واستشكل في (التذكرة والنهاية) من اختصاص النص بالبول وغلظ الغائط ومن الاشتراك في المثقة ثم استقر العموم وكذا استشكل في (النهاية) وفي (الروض) ان مورد الرواية البول فيقتصر فيما خالف الاصل على المنصوص وربما احتمل شمول البول للغائط بناء على ما هو المعروف من قاعدة العرب في ارتكاب الكناية فيما يستهجن التصريح به وعموم البلوى كالبول بل شمول الرخصة لتجاسة الصبي كما يقتضيه اطلاق الكتاب وجماعة الا ان الوقوف مع النص أولى وظاهر الكتاب والاكثر التخيير في اليوم في أي ساعة أراد النسل وفي (المتحى) لو قيل باستحباب جمل الفسلة آخر النهار لترفع الصلوات الاربع في الظاهر كان حسنا وفي (التذكرة) تتخير في وقت غسله والافضل أن تؤخره الى أن تجتمع الصلوات الاربع عدا الصبح فيه وفي وجوبه اشكال منشأ من الاطلاق ومن أولوية طهارة الاربع على طهارة واحدة وفي (التحرير والبيان) (والنسخ) الحكم باستحباب التأخير أيضا وسكت أكثر الاصحاب عن هذا الحكم وفي صريح (الروض والمعالم) وظاهر الباقي قصر المغفر على الثوب دون البدن اقتصارا على المنصوص ولا فرق في المولود بين الواحد والمتعدد كما في (الروض والمسالك والشرح) للعموم المستفاد واستوجه في (المعالم) وفي (نهاية الاحكام) الاقرب وجوب عين النسل فلا يكفي السب مرة واحدة وان كفي في بوله قبل أن يطعم الطعام حنك كل بحجة وقواه في (المعالم والذخيرة) استنادا الى المتيقن وفي (النهاية) لا فرق بين أن يأكل الطعام أو لا ولعل المدار على احتياجه الى الترية وعدمه واشترط وحدة الثوب هو المعروف بين الاصحاب الا اذا اضطرت الى الثاني كما صرح به الشهيد اثني واهل يجب عليها استنارة ثوب آخر أو استنجاره ان أكلها وجهان ذكرهما الشارح وهل يجب عليها إقناع الصلوة عقيب النسل ان اقتضت العادة نجاسته بالتأخير احتمال ولو أدخلت بالنسل احتمال لزوم قضاء الصلوات جمع الصلاة الاخيرة قطع (قال) الاستاذ ولعل الاخير لا يخلو من قوة (١) لانها محل التضييق وصلواتها من قبل كانت جائزة لجواز تأخير النسل وهل تصلي قضاء بهذا الثوب استشكل في (النهاية) ثم قرب الجواز وقال في (الذكرى والدروس) بالمغفر عن خفي تواتر بوله اذا غسل ثوبه في النهار وعن الحاشية مطلقا مع تذر الازالة ونسب هذا الحكم في (الذخيرة) الى جماعة من الاصحاب منهم الشهيد وفي (المعتبر) استضعف الرواية الواردة في المقام (ثم قل) وربما صير اليها دفعا للحرج (قال في المعالم) ان قوله صير اليها يحتمل ارادة وجود القاتل بمضمونها أو انه مائل الى العمل بها والثاني أطهر وفي (التذكرة)

(١) وقبل ان المراد بالصلاة الاخيرة صلاة الظهر تأخر فعلها عن المؤداة في الوقت لاختصاص

الوقت بغيره وخروج وقتها بتأخير النسل (منه قفس مره)

ولو اشتبه الطاهر بالنجس وققد غيرهما صلى في كل واحد منهما الصلاة الواحدة ولو تعدد النجس زاد في الصلاة على عدده بواحدة ومع الضيق يصلي عارياً ولو لم يجد الا النجس تعين نزعه وصلى عارياً ولا اعادة عليه ولو لم يتمكن من نزعه لبرد أو غيره صلى فيه ولا اعادة (متن)

استوجه العمل عليها مع المشقة \* ﴿قوله قدس سره﴾ \* ﴿ولو اشتبه الطاهر بالنجس وققد غيرهما صلى في كل واحد منهما الصلاة الواحدة﴾ هذا مذهب أكثر الاصحاب كما في (المتن) والخلاف (والدلائل والمدارك والذخيرة) وفي (الخلاف) بعد ان نسب التحري الى أبي حنيفة والشافعي والصلاة عريانا الى المزني وأبي ثور وقرن من أصحابنا (قال) ويدل على ما ذهبنا اليه «الخ» وخالف في ذلك ابن ادریس وابن سعيد فأوجبا الصلاة عارياً وقد مر نقل حكايته في (الخلاف) عن قوم من أصحابنا وفي (المبسوط) وروي انه يتركها ويصلي عريانا (واحتج) ابن ادریس بالاحتياط ثم اعترض على نفسه بأن المشهور أحوط (وأجاب) بوجوب ردوها عليه (وقال) الاستاذ والذي يقتضيه صحيح النظر ان الاتيان بالواجب اذا توقف على الاتيان بالغیر فان كان الغیر جائزاً في نفسه فلا اشكال في وجوبه وان كان حراماً في ذاته كالمغصوب ونحوه فلا ريب في تملك الاتيان به (قال) وربما جعل الوضوء بالاناء المشتبه من هذا القبيل وان كان الغیر حراماً بالمرض كلزوم التبرع مثلاً فهذا يندفع بالاحتياط لان الاحتياط طريق شرعي والا لانسد باب الاحتياط من رأس وظاهر (التذكرة) الاجماع على انه لو اشتبه الثوبان وعنده ثوب طاهر يققن لم يجزله الاجتهاد وبه صرح الشهدان وأبو العباس والصيبري وصرح الاكثر بأنه لو تعدد النجس زاد في الصلاة على عدده بواحد قالوا وتدفع المشقة المتوهمه بتأخير الصلاة للعناية قول بالفرق بين الواحد والمتعدد فأجازوا التحري في الاخير (قال) الاستاذ أدام الله حراسته ولو اشتبه النجس واحداً أو متعدداً بما لا يصح من الطهارات احتمل العفو للخرج والعدم أوجه للفرق بينه وبين المرأة المحرمة المشتبهة بالحلات ونحو ذلك لخفة المشقة فيما نحن فيه وفي (التذكرة) لو لم يعلم عدد النجس فيما تعلم به صلواته بظاهر وكبر وشق فالوجه التحري وفي (الذكري) ان التحري وجه واحتمل بعضهم التخيير \* ﴿قوله قدس سره﴾ \* ﴿ومع الضيق يصلي عريانا﴾ كما في (الجواهر والسرائر) وفي (تذكرته ونهايته) لزوم الصلاة فيما يحتمله الوقت واحتمل بعضهم العمل على الظن هنا \* ﴿قوله قدس سره﴾ \* ﴿ولو لم يجد الا النجس تعين نزعه وصلى عارياً﴾ كما في (النهایة والمبسوط والخلاف والسرائر والکامل والسرائر والتحریر والارتداد) وفي (الخلاف) الاجماع عليه وفي (الدروس والمسالك والروض والدلائل والمدارك) هل الشهرة فيه واختير التخيير في (المعتبر والمختار) والمتن والبيان والدروس والذكري وجامع المقاصد وحاشية السرائر (والروض والمسالك) وهو المحكي عن الاسكافي واحتمله الشيخ وجعله التارخ المهندي أقوى وفي (البيان والمدارك) رجحان الصلاة في الثوب وهو الاقوى الاحوط كما في شرح الفاضل قال في (الدلائل) ولعله لم يذهب أحد من علمائنا الى وجوب الصلاة في الثوب وفي (المتن) ولو صلى عارياً فلا اعادة فولا واحداً (١) وقالت التهرة على انه لو صلى بالتوب لم يعد في (الكفاية والذخيرة)

(١) اخبروا أن طهارة الثوب شرط في الصلاة والستر شرط في تخيير وقد سائر أسوأ من

وتطهر الحصر والبوارى والارض والنبات والابنية بتجفيف الشمس خاصة من نجاسة البول وشبهه كالماء النجس الا ما يبقى عين النجاسة فيه (متن)

وقد حكم به في (السرائر والشرائع والمعتبر والمنتهى) وغيرها وأوجب الشيخ الاعادة في (التهذيب) هذا (ولعلم) انه يفهم من كلام الفاضلين والشهد حيث ذكروا وجوب مسح المخرج بمجر ونحوه عند تعذر الازالة استناداً الى ان الواجب ازالة العين والاثريث فتدرت ازالة الاثر تبينت ازالة العين انهم يرون وجوب تخفيف مطلق النجاسة عند تعذر ازالها وقتل عن بعضهم التصريح بذلك (وأورد) على ذلك بعض المتأخرين ان أقصى ما يستفاد من الأدلة إيجاب ازالة أما إيجاب التخفيف فلا تاهله وقواه صاحب (التخيرة) ﴿ قوله قدس سره ﴾ • ﴿ وتطهر الحصر والبوارى والارض والنبات والابنية بتجفيف الشمس خاصة من نجاسة وشبهه كالماء النجس لا ما يبقى عين النجاسة فيه ﴾ الكلام والخلاف وقع في مقامات منها نفس الحكم في الجملة وكأنه لا خلاف فيه الا من شد كما يأتي وفي (السرائر) الاجماع على التطهير بالشمس وفي (الخلاف) الاجماع في مقامين على طهارة الارض والحصر والبوارى من البول وفي (كشف الحق) ذهب الامامية الى ان الارض لو أصابها البول وجفت بالشمس طهرت وجاز التيمم منها وفي (التحقيق) لا خلاف في ان الشمس اذا جفت مالا صورة له من النجاسة من الحصر والبوارى والارض وكل ثابت تجوز الصلاة عليها انما الخلاف في طهارتها فابن الجنيدي والراوندي على نفيها لعدم الملازمة لجواز الصلاة في موضع النجس والشيخان واتباعهما على الطهارة وهو الحق للمنع من عدم الملازمة فان موضع الجبهة يشترط طهارته اتفاقاً وفي (المهذب والشرح) قل الشهرة في تطهير الشمس الارض والحصر والبوارى من سائر النجاسات المسامة ونحوه في (المختلف وكشف الالتباس والمفاتيح) وفي (البحار والخصيرة) (والكفاية) نقل الشهرة على مضمون ما في الكتاب من الحكم والمتعلق ونحوه في (الدلائل) بل في (الدلائل) ان المتأخرين على عموم الحكم فيها لا ينقل وفي (المعالم) نقل الشهرة في الحكم بقول مطلق (وقال) الاستاذ ومشهورة هذا الحكم تكاد تبلغ الاجماع (وأما) المخالف في المقام فأبو جعفر محمد ابن علي الطوسي في (الوسيلة) حيث قال وان كان حصيراً وكانت النجاسة رطبة وجب غسله الى أن قال وان كانت يابسة وجفتها الشمس جاز الوقوف عليها دون السجود وان كان أرضاً وكانت النجاسة حرثية لم يجوز الوقوف عليها حتى تزول وان كانت النجاسة مائنة رطبة كانت أو يابسة بالشمس أو بغيرها فتحكمه على ما ذكرناه هكذا وجدته في نسخة مثبقة صحيحة وقد اختلف النقل هنا ففي (المعتبر وكشف الالتباس) انه خالف في الطهارة ووافق في جواز السجود عليها وفي (التخيرة) قلنا عن نسخة عنده من (الوسيلة) جواز الصلاة عليها دون السجود فها في (التخيرة) أولى (وقل) المحقق وغيره عن الراوندي ان الارض والبوارى والحصر اذا أصابها البول وجفتها الشمس لا تطهر بذلك ولكن يجوز السجود عليها واستجوده المحقق أولاً ثم ذكر مؤيدات الطهارة على وجه يؤذن

قد صنفه ولانه يلزمه الاخلال بالافعال لانه اذا صلى عارياً يومياً وبضعف الاخبار الدالة على الصلاة عرياناً وصحة ذلك وفيه ان قضية ذلك تبين الصلاة فيه والنصف متبرج بالشهرة المستبضة والسر غير موجود فقد شرطه فأمل (منه قدس سره)

بالميل اليها ولذا قل في (المالم) هذا الاحتجاج من المحقق بعد اختياره مذهب الراوندي يدل على التردد في الحكم أو ترجيح الطهارة والذي في (المختلف والمدارك) والذخيرة والشرح) مواقة المحقق الراوندي (وقال) ابن الجنيد الاحوط تجنبها يعني الارض المجففة بالشمس الان يكون ما يلاقى من الاعضاء بأساً كذلك عنه بعضهم وعليه يكون ما لا الى المذهب المشهور فتأمل لكن قد مر من التنقيح (١) النقل عنه بأنه موافق للراوندي وذهب الشيخ البهائي ووالده وتلميذه الكاشاني إلى ما عليه الراوندي وتوقف في (المدارك) وسياقي في بحث مكان المصلي وبحث ما يسجد عليه ماله تقع تام في المقام وان الاجماع لمقول (المنقول خ ل) على وجوب طهارة موضع السجود في عشرة مواضع يأتي ذكرها في البحثين المذكورين واطلاق الاذن في الصلاة كما في (الموثق والصحيح) يقتضي جواز السجود عليها فتكون طاهرة لان من شرط السجود طهارة المسجد للاجماعات المذكورة على ان الاطلاق المذكور مع عدم اشتراط جفاف الثوب والبدن مما يلاقيه ظاهر في الطهارة أيضاً والمصوم وان كان يشمل ما اذا جفت بغير الشمس لكن خرج ما خرج بالاجماع وغيره وبقي الباقي وفي (المدارك) انه لم يقف على مستند في اشتراط طهارة محل السجود سوى الاجماع المنقول وفيه ما فيه (ولوسلم) فبحوز أن يكون هذا الفرد من النجس مما يجوز السجود عليه لهذه الادلة فلا يلزم الحكم بالطهارة مع ان هذا الراوي وهو علي ابن جعفر روى عن أخيه عليه السلام جواز الصلاة على الحبل الجاف الملتبس بالبول وان لم تصبه الشمس فما هو الجواب من تلك الرواية فهو الجواب هنا (انتهى) وهو فاسد من وجود (الاول) ان خبر علي بن جعفر لم يرد كما قال وانما ورد الصلاة في البيت والدار والصلاة في البيت غير الصلاة على البارية (الثاني) ان المستفاد من الاخبار ان الجفاف اذا كان من غير الشمس لا يجوز الصلاة وان كان منها يجوز ولا يخفى ان عدم الجواز من جهة الجاسة الباقية التي لم تزل من جفاف غير الشمس فستفاد ان موضع السجود لا بد أن يكون خالياً من تلك النجاسة فيستفاد اعتبار طهارته ويستفاد من حوازل الصلاة ارتفاع ذلك المانع فالظاهر منه الطهارة كما لا يخفى الى غير ذلك مما ذكره في حاشية (المدارك) وقد أطال الكلام في المقام وأوضحه كل الايضاح (الثالث) ان الاجماع المقول حجة فضلاً عن أن يكون سننياً ويأتي تمام الكلام في بحث ما يسجد عليه وهذا وقد ذكر المصنف الحصر والبواري والارض والنبات والابنية كما ذكر ذلك في (التذكرة والارشاد) وفي (الميسوط والجامع) الحصر والبواري والارض وكل ما عمل من نبات الارض عدا العطن والكتان وفي (نهاية الاحكام والمختلف والتلخيص) بعد الارض والحصر ذكر ما أسبها من الائمة والاشجار ومن (المهذب القديم) الاقتصار على الارض والحصر والبواري والتصبص على ان غيرها لا يظهر وكذا نقل عن القطب الاقتصار على الثلاثة مع المنع عن غيرها وفي (التبصرة) الاقتصار على ذكر الائمة وفي (الشرائع والبيان والدروس والائمة) وسائر كتب الشهيد اضافة ما لا ينقل مطلقاً الى الحصر والبواري وفي (المعتبر) استظهار الحكم بطهارة الحصر والبواري والارض (قال) وفيما عدا الارض مما لا يعمل تردد وفي (المنتهى) لا يظهر غير الارض

(١) ل في عبارة النفخ التصريح بالاجماع على جواز الصلاة على وجه يم السجود وكذا يظهر من حاشية الشرائع ان المخالف قائل بجواز السجود عليها (انتهى) واذا ثبت حوازل السجود عليها كانت طاهرة الاجماع على ما لا يجوز السجود على غير الطاهر كما في الفنة والتنقيح والخلاف والمدارك وغيرها من كتب الفهم فتأمل (منه قدس سره)

والبارية والحصر وما أشبهها من المصنوع من نبات الأرض غير القطن والكتان بالشمس (١) من الثياب والأتاني وغيرهما مما ينقل ويحول أما ما لا ينقل مما ليس بأرض كالثياب وغيرها فالوجه الطهارة دفعا للشبهة وفي (الموجز الحاوي) الأرض وما اتصل به ولو ثمرة والأبنية ومشابهها ولو خصاً ووتداً وكذا السفينة والدولاب وسهم القالية والدياسة وفي (المهذب البارع) يلحق بالأرض مجاورها إذا اتصل بها كالتين الموضوع عليها تطيناً أو على السطح وكذا الجص المثبت بإزاء الحائط وحكمه حكم البناء وكذا المطين به وكذا القبر على الحوض والحائط ويلحق بالأبنية مشابهها وما اتصل بها مما لا ينقل عادة كالأخصاص والاختشاب المستدخلة في البناء والأجنحة والرواشن والأبواب المعلقة وأغلقها والرفوف المسرة والأتواد المستدخلة في البناء وفي (الشرح) "أن ما لا ينقل يشمل الأواني المثبتة والعظيمة وفي (كشف الحق) الاختصار على ذكر الأرض من دون تعرض لنبرها وفي (الروضة) في تفسير ما لا ينقل من الأرض وأجزائها والنبات والاختشاب والأبواب المثبتة والأتواد الداخلة والأشجار والفواكه الباقية عليها وإن حان أو أن قطافها وفي (التزاهة) قصر التطهير على الأرض والبواري قال كما قل (وأما) الحصر فلم أتف على خبر فيه إلا من طريق المصوم وذكر خبر الحضرمي (قال) الاستاذ وعليه أن في (الصحيح والديوان والمغرب) أن الحصر هو البارية وفي (الخلاص) الاختصار على ذكر الأرض والحصر والبواري وكذا في (المنتهى ورسالة سلا) وفي (جامع المقاصد) أن ما لا ينقل عادة كالاختشاب والأبواب المثبتة في البناء والفواكه الباقية على أصولها والزرع القائم لا الحصيد وفي (المبسوط والمنتهى) أن حجر الاستنجاء أن جف بالشمس وكانت نجاسته مائة كابل طهر (ورده) صاحب الموجز (قال في الشرح) وقيل بالدم لا تقلاه منقولا ولو تم لم تطهر الأرض ذات الحصى والرمل (اتمى) فتأمل فيه هذا وقد قال المصنف رحمه الله أن التطهير بتخفيف الشمس أي بينها بالاشراق عليها لا بمجرد حرارتها ولا مع الحاجة ولا بالهواء كما صرح به في (المهذب والتذكرة وكنف الالتباس) (والروضة والروض والمساكن) وغيرها وفي (التذكرة والتحرير) ولو جف بنير الشمس لم يطهر إجماعاً وللشيخ قول آخر في (الخلاص) ضعيف وفي (المدارك) الإجماع فيه وفي (الخلاص) إذا جفت الأرض والحصر والبواري بنير الشمس لم تطهر ونقل الإجماع وفي موضع آخر منه الأرض إذا أصابها نجاسة مثل البول وشبهه وطلعت عليها الشمس أو هبت عليها الريح حتى زالت عين النجاسة فأنها تطهر واعترضه في (المعتبر والمنتهى) بأنه أن اشترط الأمرين في التطهير فلا دليل وإن جعل الريح مطهراً بإفتراده كان أشد إشكالا (قال في شرح الموجز) والمعتمد قول الشيخ لمصوم قول الباقر عليه السلام ما أشرفت عليه الشمس فقد طهر إلى أن قال ويطهر الظاهر والباطن وكلامه محتمل لإرادة تنزيل كلام الشيخ على أن حصول الجفاف بمجموع الأمرين غير مضر (قال) الاستاذ ولعله قوي غير أن الريح أن كان هو السبب الأعظم بحيث لا يسند التخفيف إلى الاشراق فالظاهر عدم التطهير لكن كلام الشيخ ينزل على غير هذا الفرد أو يجعل قائلاً بكفاية مطلق الاتساق المقارن للجفاف (اتمى) وفي (المختف) نزل ذكر الريح في كلام الشيخ على إرادة إزالة الأجزاء به وفي (الدروس) قسلاً عن (المبسوط) الأجزاء بتخفيف الريح وفي (نهاية الأحكام) ولو جف بالهوية أو غيرها غير الشمس لم يطهر عندنا عملاً بالاستصحاب وفي (المنتهى) لم يطهر بنير الشمس

(١) لعله يان لتغير الأرض (منه)

وتطهر النار ما أحاطته (متن)

قولاً واحداً خلافاً للحنفية وفي (الشرح) ولا يضر انضمام الريح الى اشراق الشمس لعدم إخلو عنه غالباً ونحوه في (الدلائل) وفي (التذكرة والمهذب وجامع المقاصد وشرح الموجز والروض والمساكن) وغيره انه يظهر ظاهراً وباطناً مع اتحاد الاسم وظاهر (البحار) الاجماع فيه وصرح في (المهذب والروض) (والمدالك) بأنه لا يظهر الباطن مع التعدد كمحسرتين وبارتين اذا وضعت احدهما على الاخرى وجفتا وقد جعل المصنف كل نجاسة لا تبقى عنها اذا جف المجل حالاً حال البول كما في كتبه وكتب الشهابيين (والموجز والمهذب) وغيرها وفي (التزهة) الاقتصار على الماء والبول والتجسين وفي (الخلاص) الاجماع على طهارة الحصر والبراري من البول واقتصر في (المقنة والنهاية والمراسم والاصباح وكشف الحق) على البول ونص في (المتن) على التخصيص بالبول لكونه المنصوص قال ورواية عامر العامة ضمنية وفي (المبسوط) عم النجاسات واستثنى الحر وقال ان حله على البول قياس (قال) المحقق وفيه اشكال لان موله رواية عامر وهي دالة على البول وغيره وفي (التذكرة والمهذب وجامع المقاصد) التخصيص على ان الحصر كالبول في هذا الحكم واستدل في (البيان) برواية عامر (قال) الشارح ولعل الشيخ يرى ان أجزاء الحصر لا تنزل بالجفاف ولعلها كذلك (انتهى) وانتهى الكلام في المسئلة والله سبحانه هو العالم ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ وتطهر النار ما أحاطته ﴾ كذا عبارة (الشرائع) في باب الطهارة (واللمعة) وصرح بالسخن والرماد في (المبسوط والخلاص والسرائر والحرير والارشاد ونهاية الاحكام والمنتهى والدروس والذكري والموجز) وفي (البيان) اقتصر على ذكر الرماد وتقل الاجماع في (السرائر وجامع المقاصد) على طهارة كل من السخن والرماد المستحيلين من النجاسة وهو ظاهر (التذكرة) فان فيها ان دخان الاعيان النجسة طاهر عندنا وهو أحد وجهي الشافعي وما أحاطته النار طاهر عندنا وبه قال أبو حنيفة انتهى وفي (الشرح) ان الناس مجمعون على عدم التوقي من رماد النجاسات وأدختها وأبخرتها وفي (الخلاص) الاجماع على طهارة رماد الاعيان النجسة وقد تقدم منا قبل المقصد الثالث قل الاقوال أيضاً في الرماد عند تعرض المصنف له فليراجع ويظهر من (المعتبر) التردد في الرماد قليلاً وفي (المتن) وفي نجاسته بدخان الاعيان النجسة اشكال (والاقرب ان يقال) ان النار أقوى احالة من الماء والماء مطهر فالنار أولى ولان الناس بأسرهم لم يحكموا بنجاسة الرماد اذ لا يتوقونه ولو كان نجساً توقوا منه قطعاً انتهى وتقل في (الشرح) عن (المبسوط) ان ظاهره الاجماع على طهارة رماد النجاسات ويظهر من (المغني) عدم الخلاف في الرماد وفي (المعتبر) (والمنتهى) أيضاً (والذكري) ما يظهر منه دعوى الاجماع على طهارة دواخين النجاسات ففي (المعتبر) (والذكري) ان الناس مجمعون على عدم توقي دواخين الاعيان النجسة وفي (المتن) دخان الاعيان النجسة طاهر عندنا لخروجه عن المسمى خلافاً لاحد (وقال) في أطعمة (الشرائع) ودخان الاعيان النجسة عندنا طاهر وكذا كل ما أحاطته النار فصيrote رماداً أو دخاناً أو نجساً على تردد انتهى والظاهر تعلقه بالاخير وقلت الشهرة على طهارتها ممّا في شرح (الموجز والبحار والمدارك) وفي (المعالم) (والنخبة والكفاية) قل الشهرة في طهارة الرماد واسناد طهارة الدخان الى جمع من الاصحاب ونسب الى (المبسوط) القول بنجاسة دخان الدهن النجس معللاً بأنه لا بد من تصاعد بعض أجزائه قبل

## والارض باطن النمل واسفل القدم (متن)

احاطة النار لها بواسطة السخونة (وقال) المصنف في (النهاية) بعد الحكم بطهارة الدخان مطلقاً الاستحالة كالرماد انه لو استصحب شيئاً من أجزاء النجاسة باعتبار الحرارة المقتضية الصعود فهو نجس ولهذا نهي عن الاستصباح بالدهن النجس تحت الظلال لعدم انفكاكه ما يستحيل عن استصحاب أجزاء دهنية اكتسبت حرارة أوجبت ملاقاته الظل انتهى وفيه تأمل وفي (المنتهى) ان البخار المتصاعد من الماء النجس اذا اجتمعت منه نداوة على جسم صقيل وتقاطر قائمه نجس الا أن يعلم نكته من الهواء كالتقطرات الموجودة على طرف اناه في أسفله بعد قفها طاهرة هذا (وليعل) انه نص في (المسالك) على عدم تطهير ما احاطه فحماً وأجرأ وخزفاً وفي (جامع المعاصد) وظاهر (حاشية الترمذ) (والدلائل) وأحد وجهي (الشرح والروض) الحلق النعم بالرماد في تطهيره بالاستحالة اليه ونسبه في (الذخيرة والبخار) الى البيض وفي (المعالم) الى من مضى المتأخرين وربما لاح من (المتن) عدم الخلاف فيه وفي (المعالم) نسب التوقف الى والده (ثم قال) والتوقف في محله ان كانت استحالته عن دين النجاسة أما اذا كان مستحلاً عن متنجس كالخطب النجس فليس بالمعد طارئة وتوقف في (البخار) (والكفاية) أيضاً وفي (الخلاف ونهاية الاحكام والبيان والمعالم) وموضع من (المنتهى) وظاهر (الذخيرة) الحكم بأن استحالة الطين الى الخرف والآخر مطهرة له وفي (الروض والروضه والمسالك) انصرح بعدم التطهير في (المعتبر) وموضع من (المنتهى) التوقف في الحكم وفي (الذكرى) (والدروس) نسبة القول بالتطهير الى الشيخ مع عدم بين المختار لكن في (الروضة) نسبة القول بعدم التطهير للشهد فيما عدا (البيان) وقال الشارح وأما الاستحالة نورة وجصاً فكأنها كالاستحالة رماداً أو تراباً أو خرفاً والحق في (المعالم) التمسك بالنجس ونسبه في (الذخيرة) الى البعض (قال) الاستاذ أيده الله تعالى وامله الظاهر من اطلاق الغباء الى سفاد منهم الاجماع عليه \* قوله قدس سره \* ﴿ وتطهر الارض باطن النمل وأصل القدم ﴾ \* هذا الحكم من أصله عموم عليه كما في (جامع المعاصد) نقله في اطن النمل وأسفل القدم وأسفل الخلف وما يعمل عادة كالغائب ونحوه وفي (المدارك والدلائل) ان هذا الحكم مضاف به في كلام الاصحاب وفي الاول وظاهرهم الاتفاق عليه وفي الثاني ونقل مصنفهم الاجماع عليه وفي (المعالم والذخيرة) انه مما لا يعرف في هذا الحكم خلاف بين الاصحاب وفي الكتابين الا أن العلامة في (التحرير) استشكل في المراد وفي (البحار) انه مشهور وفي (المناجيات) تطهر الارض اطن الخلف والنمل وأسفل القدم المسحوخة لا يبرح وغيرها خلافاً (الخلاف) فعوز الصلاة مما فحسب وهو شاذ وقد عبه المصنف الارض كاليد من غيرها وفي (الترغيب والترهيب) دير اتراب كالمقعد وعن ظاهر ابن الحنبل الطائفة المسح كل جسم طاهر اذا زالت العين والاثار واحتله المصنف في (النهاية) وفي (جامع المعاصد وحاشية الترمذ) (والروض والمسالك) انه لا فرق في الارض بين التراب والحجر والرمال وفي (المنتهى والنهاية) (والدروس) والمذهب ونسج الموجز وحاشية الترمذ والمسالك والروضة) انه لا فرق بين الدالك والمشى وظاهر الخلاف عدم طهارة الخلف بالملك وظاهرهم ان لا حصر في المشى وفي (الذكرى) عن ابن الحنبل اعتبار نجسه عشر ذراعاً وهو يروي وفي (جامع المعاصد) والموجز وحاشية الترمذ والمسالك) اشتراط يوسنة



وتطهر الأرض بإجراء الماء الجاري أو الزائد على الكر عليها (متن)

الأرض وطهارتها (وفي) إذا لو اشترطنا بيوتها لزم انتفاء فائدة التطهير ولزم الحرج والمشقة العظيمة في أيام المطر وفي (نهاية الأحكام) لافرق بين ذلك بأرض رطبة أو يابسة أما لو وطئ وحلاً فالأقرب عدم الطهارة وفي (الروضة) لا فرق في الأرض بين الجافة والرطبة ما لم يخرج عن اسم الأرض وهل يشترط طهارتها وجان وإطلاق النص والفتوى يقتضي عدمه (اتمى) وعن ابن الجنيب اشتراط طهارتها ونسب الاستاذ أدام الله حراسته إلى أبي علي وجماعة وفي (الروض) واشترط بعض الأصحاب طهارتها لأن النجس لا يظهر غيره وجفافها ولم يشترطه المصنف بل اكتفى بالرطبة ما لم يصدق عليها اسم الوحل وهو حسن هذا والمراد بإطمن التل وغيره ما تشره الأرض حال الاعتقاد عليها فلا يلحق به حاققتها كما في (الروض والمسالك) ولا فرق بين زوال عين النجاسة قبل مباشرة الأرض وعدمه ولا بين رطوبة النجاسة وجفافها كما في (المعتبر والمتقى والنهاية والتذكرة وجامع المقاصد والمهذب وشرح الموجز) (والروض والروضة) ونقل الخلاف في (المتقى) عن بعض الجمهور وفي (التذكرة) عن أبي حنيفة وقد اقتصر المصنف على إبطال التل وأسفل القدم كما في (الارشاد والبروس واللمعة والبيان) وهو المنقول عن (المختصر) الاحمدي وفي (المقنة والمراسم والجامع والزهة) الاقتصار على الخف والتل وفي (التحرير) نحو ذلك إلا أنه قال بعد قوله وفي القدم اشكال أن الصحيح طهارتها وفي (الوسيلة والتبصرة) الاقتصار على الخف وفي (الإشارة والتلخيص) الاقتصار على التل وفي (المعتبر والشرائع ونهاية الأحكام والتذكرة والذكرى) ذكر التل والقدم والخف وفي (النافع) الاقتصار على الخف والقدم وفي (المتقى) أن التين الخف والتل وبعض أصحابنا ألحق أسفل القدم وتدل عليه رواية زرارة وعندي فيه توقف وفي (الروضة والدلائل) أن المراد بالتل ما يصل أسفل الرجل المشي وقاية من الأرض ونحوها ولو من خشب وخشب الاقطع كالنمل وفي (المسالك) والقباق من أصناف التل وخشب الاقطع ملحقة بالرجل أو التل ولا يلحق به أسفل الصا ورأس الرمح وما شاكل ذلك وفي (الذكرى) أن حكم الصنادل حكم التل والمراد به اقباق كما في (شرح الموجز) وصاحب (الموجز) اضاف الحافر والظلف (قال) شارحه ولم اجد ذاك كراً لها غيره وفي (الروض) حكم بالحاق القباق ونظر في الحاق خشبة الزنم والاقطع وقطع يدم الحاق أسفل السكاز وكعب الرمح وما شاكل ذلك (وقال) أن ما يوجد في بعض القيرود من الحاق سكة الحراث ونحوها من انحرافات ونحو ذلك في (الدلائل) وبيق الكلام فيمن يمشي على يديه أو على ركبته • ﴿ قوله قدس سره ﴾ • ﴿ وتطهر الأرض بإجراء الماء الجاري أو الزائد على الكر عليها ﴾ قال في (التذكرة) بإبقاء كر ولم يشترط الزيادة عليه وقرب منه ما في (المتقى) حيث قال بإبقاء الكعب وشبهه في (النهاية والتحرير) ولله بناء على ما أشعر به كلامه فيها سلف له من اشتراط كربة مادة ماء الحمام بزيادة على ما يجري منها لكنه لما لم يشترط كربة الجاري وفي (جامع المقاصد) الظاهر أنه لا يشترط الزيادة على الكر إذا صب الماء عليها دفعة (م) لو أجري منه ما قية بحيث يجري الماء على النجس شيئاً فشيئاً فلا بد من الزيادة بحيث يبقى بعد وصوله على الحمل للنجس كر (قال المناهل) وأما اشتراط الزيادة في الحصة فكانه متطوع بزيادة

لا بالذنوب وشبهه وتظهر الحجر بالانقلاب خلاوان طرح فيها أجسام طاهرة (متن)

وحمل اشتراط الزيادة هنا على النجاسة أو أثرها بحيث يغير شيئاً من الماء أو على أن الأرض النجسة تشرب أول جزء مما أجرى من الكثير أو الاتقاء عليه ﴿ قوله ﴾ \* (لا بالذنوب) \* تقدم الكلام في ذلك ويان المخالف واشترط الشافعي أن يكون الماء سبعة أضعاف البول ﴿ قوله ﴾ \* (ويظهر الحجر بانقلابه خلا) اجماعاً كما في (المتن) والمذهب البارع وشرح الفاضل (وتنق عنه الخلف المقدس الاردبيلي في (المجموع) تارة وادعى عليه الاجماع أخرى بل قال في (المذهب) الحجر يظهر بالانقلاب اجماعاً ويظهر آثارها سواء كان تاماً أو ناقصاً وإن كانت قبضته بعد تمامه بالأخذ منه أو بشرب الاثاء له أو قصه بالماء ولا يجب قلب الاثاء من جانبه أو أسفله لاستخراجه كما يتوهمه من لا تحصل له وصريح بأن هذا النوع لا يكره ﴿ قوله ﴾ \* (وإن طرح فيها أجسام طاهرة) للعلاج كما في (الشرائع والنافع والتحرير والإرشاد وجامع المقاصد والمجمع والكفاية) وغيرها وهو المشهور كما في (الكفاية وظاهر المجمع) وفي (الكفاية) أيضاً أن المشهور كراهته وفي (جامع المقاصد) وكذا العصور بعد غليانه المنجس له والتبيذ ولا فرق في الاجسام الطاهرة بين كونها جامدة أو مائعة انتهى وفي أطمية (المروس والمذهب البارع) لافرق في ذلك بين ان يكون بعلاج أو بغيره وسفي أطمية (الكتاب والشرائع) لافرق بين ان يكون ما يبالغ به باقياً أو مستهلكاً وهو ظاهر (جامع المقاصد) وتأمل المقدس الاردبيلي وانقراساني في الاستحالة بالطرح لغير العلاج وفيما اذا بقي الطروج المالح به ونسبه في (الكفاية والمجمع) الى القيل حيث قال وربما قيل باشتراط ذهاب عين المالح قال في (المجمع) ولا يرد منه في الآية لانها مما لا ينفك عنها الحجر فلو لم تطهر لما أمكن الحكم بطهرها وإن اقبلت بنفسها (وقال) الفاضل وعندني في العلاج نظر لاحتمال اختصاصه بغير الاجسام والاجسام المستهلكة قبل التحليل بل المثلية الى الحجر قبله أو الى الغل منه هذا واختلف الاصحاب على ثلاثة أقوال فيما اذا كان هناك أنا أن في أحدهما خل وفي الآخر خر فوقع من اثناء الحجر في الغل شيء من الحجر فالشيخ في (النهاية والتهذيب) على انه يظهر مع انقلاب باقية الصرف كما صورناه (والحاصل) انه جعل علامته فخلل الحجر القوي أخذت شيء فجعل في الغل كذا ذكره عن (النهاية) في (كشف الرموز والمذهب والمختصر) واستقر به في (المختلف) لأن انقلاب الحجر الى الغل يدل على تمامية استعداد انقلاب ذلك الحجر الى الغل والمزاج واحد بل استعداد الملقى في الغل لصيرورته خلا ثم ولكن لا يلزم لامتزاجه بغيره فاذا قلب الأصل المأخوذ منه علم انقلابه أيضاً انتهى والاولى التحليل بدخوله في سلق العلاج اذ في (التحرير) لا فرق بين استهلاك ما يبالغ به أولاً ويرشد اليه خير عبد العزيز بن المهدي كتب الى الرضا عليه السلام العصور يصير خراً فيصب عليه الغل حتى يصير خلا قال لأبأس به والموجود في (النهاية) واذا وقع شيء من الحجر في الغل لم يميز استعماله الا بعد ان يصير ذلك الحجر خلا وهي لا تنص على ان فخلل الحجر الخارج علامة على فخلل الملقى في الغل لاحتمال الاشارة الى الغل الملقى وذهب أبو علي على ما قلناه من أبر البأس وغيره انه قال في حل الحجر وطهارته ان يضي عليه وقت تنقل في مثله العين من التحليل الى التحريم أو من التحريم الى التحليل وفي (المرآة والنافع وكشف الرموز والتحرير والإرشاد والمروس والمختصر) بقاءه على التحريم تنجيس

ولو لاقتها نجاسة اخرى لم تطهر بالانقلاب وطين الطريق طاهر ما لم يعلم ملاقات النجاسة له ويستحب ازالته بعد ثلاثة ايام ودخان الاعيان النجسة وردها طاهران (متن)

انخل به ولم يمرض له مطهر وقوله أبوالباس في (المهذب والمختصر) عن ظاهر السيد وظاهر (الكشف) (كشف الرموز) دعوى الاجماع حيث قال ان قول الشيخ بعيد عن المذهب بارة وبتروك مندنا أخرى وفي (السرائر) ان انخل صار نجساً بالاجماع ولا دلالة على طهارته بعد ذلك ولا تمتدى طهارة ذلك الخمر المنفرد واستحالته الى انخل الواقع فيه قليل الخمر وبمعاة جعلوا محل النزاع ما اذا أتى قليل من خمر في كبر من خل والمشهور في هذه الصورة عدم الخل للخبرين الدالين بمفهومهما على عدم الخل اذا كان انخل أغلب وأكثر ومضهم استند في ذلك الى ان الاستهلاك غير الانقلاب والاستحالة وليس في الصورة الا الاستهلاك وحمل الخمر الخارجة علامة على الانقلاب بعيد ومضهم استند الى ان انخل صار نجساً كما أشار اليه في (السرائر) والحاصل ان كلاهما مهم متحه في هذه الصورة للخبرين أو الاجماع الظاهر وأما في غير هذه الصورة فغير متحه لانه (١)

والفاضل الشارح قل انما انكر ان ادريس والمحقق والمصنف في (التحرير) كون تخلل الخمر الخارجة علامة على تخلل ما جعل فيه فيحكم بقاء الحرمة والنجاسة اذ لا طريق الى العلم بالتخلل ولو فرض العلم به فالظاهر اتفاقهم على الخل والطهارة انتهى (قلت) عبارة (السرائر) قد مر قبلها (وقال في النافع) مانعه وقيل لو أتى في انخل خمر من اثناء فيه خمر لم يخل حتى يصير ذلك انخل خلاً وهو متروك ومثلاً عبارة (الشرائع) نسبة الى القليل ثم قال ولا وجه له وسيفي (التحرير) ويقول الشيخ اذا وقع قليل خمر لم يجر استعماله حتى يصير ذلك الخمر خلاً ليس بمجيد انتهى وظاهر هذه العبارات أن الخمر اذا أتى في انخل لم يطهر وان تخلل كما فهمه الابي وأبوالباس في (المختصر) وهو صريح (الدروس) حيث قال ولو أتى في الخمر خل حتى استهلك بالخل وان بقي من الخمر قية فتخللت تلك القية لم يظهر انخل بذلك خلافاً (للهاية) ادبي وفي (الارتداد) ولو مزج الخمر بالخل فاستهلكه انخل لم يخل ومن ذلك في (السرائر) حيث قال ولو أتى في الخمر خل حتى يستهلكه لم يخل لم يظهر وكذا عبارة (النافع) وغيرها وهو المشهور كما في (الكفاية) ولعلمهم قصدوا بذلك الرد على أبي حنيفة حيث حلل الخمر بمجرد استهلاكه بالخل وهو غير جيد لعدم دخوله في العلاج (فتأمل) قوله رحمه الله «ولو لاقتها نجاسة اخرى لم تطهر بالانقلاب» كافي (التحرير والارتداد والمهذب البارع) (والدروس المجمع) لكنه في (المجمع) احتمل الطهارة ولا سيما اذا كان تنجس بالخمر اولاً ثم عولج به وفي (نرح الفاضل) هذا مبني على مصاعفة النجاسة فان منعت طهرت قوله قدس سره رحمه الله «لو لم يعلم ملاقات النجاسة له» ومن رل الطين (غلن النجاسة حل) منزلة العلم يكون قاتلاً ما لم يقطن وفقد حر ذكرهم وأوجب القاضي ازالته بعد ثلاثة ايام على ما نقل - قوله قدس سره - «في ودخان الاعيان النجسة الخ» تقدم الكلام في ذلك بما لا مزيد عليه (ويلعلم) ان غيبة المسلم بعد نجاسته أو

(١) العبارة الناصية من هذا المكان كانت في نسخة الاصل مكتوبة في الهامش وقد تلفت وهي ناصية في جميع النسخ التي وصلت اليها وهي ارفع نسخ فكلها كانت تالفة من هامش نسخة الاصل قبل نقلها الى البياض لذلك قصبت من جميع النسخ (مصححة)

وفي تطهير الكلب والخنزير اذا وقعا في المملحة فصارا ملحاً والمذرة اذا امتزجت بالتراب  
وتقدم عهدها حتى استحالت تراباً فطر (مثن)

نجاسة ما يصحبه من الثياب ونحوها توجب الحكم بطهر ذلك اذا مضى زمان يمكنه فيه الطهارة وهو  
ظاهر مذهب الاصحاب كما في (تعميد القواعد) وبه صرح في (الذكرى) والموجز الحاوي وشرحه  
(والمقاصد العلية والمدارك وجمع البرهان والالفة) على ما فهمه منهما الصغيري ومثله عبارة (البيان)  
ثم ان هؤلاء اختلفوا في (الذكرى) اشتراط العلم بها والتكليف وهو ظاهر (كشف الالتباس) وفي (المقاصد  
العلية) اشترط عليه وأهلته لازاتها كأن يكون مميزاً معتقداً وجوب ازالها أو استحبابها ولم يشترط التكليف  
وانما نسبته الى (الذكرى) واقتصر في (تعميد القواعد) على العلم بها واعتقاد النجاسة قال ان ذلك  
المستفاد من تحليل الاصحاب حيث قالوا يحكم بالطهارة عملاً بظاهر حال المسلم لانه مما يتنزه عن  
النجاسة (ثم قل) وألحق بعضهم اعتقاد استحباب التنزه وان لم يعتقد نجاسته كالتخلف منا أومن العامة  
وفصل أبر الباس في (الموجز) فلم يشترط في طهارة بدن الانسان العلم ولا التكليف ولا التمييز واشترط  
في غير البدن كتاباً وما يملكه العلم بنجاسته ومشاهدته مستعملاً (قال) وما علم المالك نجاسته ثم شوهد  
مستعملاً وفي (المفاتيح) ان ذلك كله ليس بشيء بل لا بد من العلم أو الظن بإزالة النجاسة وفي  
(المدارك وجمع البرهان) اشتراط تلبسه بما يشترط فيه الطهارة على تأمل لهما في ذلك (ولعلم) انه  
يفهم منهم انها ليست مطهرة حقيقة وانما هي في حكم المطهر حيث قولوا ويحكم ولم يقولوا وتطهر  
ولذا لم يعدها الشهيد في (الذكرى والالفة) في المطهرات بل نفى عنها التطهير فهما وقال (نعم) لو علم  
المكاف بها ومضى زمان الى آخر ما نقلناه عنه فيها وفي (كشف الالتباس والفتنة) ليست من  
المطهرات حقيقة ولذا لم يذكرها الاكثر والامر كما قال قاضي لم أجد فيما حضرنى من كتبهم في الطهارة  
والاطعمة من تعرض لها سوى من ذكرنا (نعم) عدها الشهيد في حواشي الكتاب من المطهرات من  
دون شرط وأما الحيوان غير الانسان فيكنى في طهره زوال العين كما صرح به في (البيان والالفة)  
(والموجز وشرحه والمقاصد العلية والمفاتيح) بل في (كشف الالتباس) انه لا شك فيه وهل يلحق  
صغير الانسان بالحيوان غير الادمي لمشاركته له في كثير من الاحكام حكم بالدم في (المقاصد العلية)  
واحتمله من (الالفة) ولم أجد أحداً اشترط اغنية في الحيوان غير الانسان الا المصنف (في نهاية  
الاحكام) بل من تعرض له اكتفى بروال النجاسة كما عرفت وقد تقدم الكلام مستوفى في مباحث الاستحالة  
﴿ قوله قدس سره ﴾ « وفي تطهير الكلب والخنزير اذا وقعا في المملحة فصارا ملحاً والمذرة  
اذا امتزجت بالتراب وتقدم عصرها حتى استحالت تراباً فطر » الطهارة فيها خيرة (الايضاح)  
(والدروس والبيان وجامع المقاصد وشرح الفاضل) وكذا (الذكرى) مع اشارة فيها الى التردد في  
الاول والطهارة فيها أيضاً منقولة عن ظاهر (المدنيات) وهو ظاهر حواشي الشهيد الثاني وفي (المبسوط)  
يجوز التيمم بتراب القدر منبوشاً أو غيره وهو يغطي طهارة تراب المذرة كما في (المختار والمتبى ونهاية  
الاحكام) وفي حواش مدونة في كتاب يظهر منها في عدة مواضع انها للشيد ما نصه الاستحالة  
عند الغناء تغير الاجزاء واقلابها من حال الى حال وقد حصل فيحكم بالطهارة وعند الاصوليين  
عبارة عن تغير النوعية وهي بدل لم تتغير فعلى هذا لم يطهر انتهى (تأمل) وفي (المختار والتحرير)

ويكفي إزالة العين والأثر وإن بقيت الرائحة واللون لسر الإزالة كدم الحيض ويستحب صبغه بالمشق وشبهه ويستحب الاستظهار بثنية النسل وبثنيته بعد إزالة العين وإنما يطهر بالنسل ما يمكن نزع الماء المفصول به عنه لا ما لا يمكن كاللآثات النجسة وإن أمكن إيصال الماء إلى اجزائها بالضرب ﴿فروع﴾ (الاول) لو جبر عظمه بظلم نجس وجب نزعها مع الامكان (الثاني) لا يكفي إزالة عين النجاسة بغير الماء كالفرك ولو كان الجسم صقيلا كالسيف لم يطهر بالمسح (الثالث) لو صلى حاملا لحيوان غير مأكول صحت صلاته بخلاف

(ونهاية الاحكام والمنتهى) علم طهارة الكلب اذا صار ملعاً بخلاف العذرة اذا صارت تراباً وفي موضع آخر من (المبسوط) حكم يدم طهر تراب العذرة وحكم في (المبسوط) أيضا بنجاسة تراب القبر المختلط بالمت (قال في الذكري) وكأنه يرى طهارة ظاهر الميت بالنسل خاصة ولا يحكم بالطهارة بالاستحالة والظاهر انه لحاطلة الدم النجس وغيره وحكى عنه ذلك في (المعتبر) وحمله على قبر كافر بعيد انتهى مافي (الذكري) وفيما نسب إلى الشهيد ان بعضهم ذهب إلى انه لو وقع في المملعة وهي ماء ثم جدد الماء وصار ملعاً طهر (قال) وهو خروج عن موضوع المسألة (وقال) الشهيد في حواشيه ان كل هذا الماء قد ركد طهر الجميع والا نجس وقيد في (جامع المقاصد) العذرة بما اذا كانت يابسة اذ لو كانت رطبة لنجست التراب الغير المستحل ومثله الشهيد الثاني (قلت) وينبغي مثل ذلك في الكلب (ولعلم) ان من الطهورات الاسلام كما في (البروس) (واللمعة وحواشي الشهيد) وفي (التحرير والذكرى والموجز الحاوي) وكشف الالتباس) انه انما يطهر بدن الكافر دون مالهاء برطوبة من ثيابه وغيرها وكذا في (اليان) الا انه قال ايضا والفضلات الطاهرة من المسلم اذا كان عليه نجاسة خارجة لم يطهرها الاسلام (قلت) قد استفاد من هذه طهارة عرقه فليأتل وفي (الروضة) يطهر بدنه وما يتعلق به من شعر ونحوه لا يغيره كتابه (وقد يقال) ان العرق يدخل تحت قوله ونحوه فامل ولمه اراد بنحوه الظفر واما عرق الابل التي طهرها الاستبراء بعد ان كانت نجسة بالجلل فلم اجد من تعرض له او اشار اليه وقد مر ان جماعة كثيرين من علمائنا قالوا بطهارة عرقها حين الجلل • ﴿قوله قدس سره﴾ • ﴿ويكفي في التطهير إزالة العين والأثر﴾ • تقدم نقل الاقوال في المسألة مما لا مزيد عليه • ﴿قوله﴾ • ﴿يستحب ثنية النسل﴾ • انما يمتشى على القول بالاكتفاء بفسلة واحدة واما على التعدد فتستحب الثالثة حيث لا تجب كما في (جامع المقاصد) • ﴿قوله﴾ • ﴿ويستحب صبغه بالمشق وتبشبه﴾ ظاهر (الوسيلة) الوجوب حيث قال (واما) الثوب فيجب غسله بالماء حتى تزول العين والأثر فان لم يذهب أثرها وكان ذلك من دم الحيض والاستحاضة والغاس صبح موضع الأثر ببعض الاصباح (انتهى) قال في (المعتبر) (والمنتهى ونهاية الاحكام) ان الوجه في ذلك ستره وقريب منه مافي (الذكري) وفي (الفتنة والنهاية) ليذهب الأثر وهو المروي في (التهذيب) حيث قال الكاظم عليه السلام حتى يذهب أثره لكن في (المعتبر) اسقط قوله ويذهب أثره (ولم له) فهم من ذهاب الأثر ذهابه في الحس واستتاره ﴿قوله﴾ • ﴿كاللآثات النجسة﴾ تقدم الكلام في ذلك غير مرة وكذا قوله لو جبر عظمه

القارورة المضمومة المشتملة على النجاسة ولو كان وسطه مشدوداً بطرف جبل طرته  
الاخر مشدود في نجاسة صحت صلاته وان تحركت بمزكته (الرايع) يفتني في النهسل  
ورود الماء على النجس فان عكس نجس الماء ولم يطهر المحل (الخامس) اللبن اذا كان  
ماؤه نجساً او نجاسة طهر بالطبخ على اشكال ولو كان بعض اجزائه نجاسة كالمذرة  
(السادس) لو صلى في نجاسة مفعو عنها كالمم اليسير أو فيما لا تتم الصلاة فيه منفردا  
في المساجد بطلت كلام في الآنية وأقسامها ثلاثة (الاول) ما يتخذ من الذهب  
او الفضة ويحرم استعمالها في اكل وشرب وغيرها وهل يحرم اتخاذها لتغير الاستعمال  
كترين المجالس فيه نظر اقربه التحريم (متن)

(والحاصل) ان الفروع الستة تقدم الكلام فيها مفصلاً مستوفى الا مسألة اللبن فانه يطهر بالطبخ كما في  
(البسوط والخلاف والزهة) بل حكى عليه الاجماع في (الخلاف) وحكم في (الايضاح) بالبقاء على  
النجاسة «كلام في الآنية» قال الاستاذ في حاشية (المدارك) في صحيح ن. زبج الواردة  
في المرأة الملبسة بالخضه شهادة على ان المراد من الآنية ما هو أهم مما هو المتبادر منه قوله قدس  
سره «ويحرم استعمالها في الاكل والشرب» اجماع كل من يحفظ عنه العلم الا ما نقل عن دود  
فانه حرم الشرب خاصة والشافعي ان النهي نهى نثره كما في (المنهى) وفي (التحرير والتذكرة)  
(والذكرى والجمع للاردبي والمدارك) وغيرها الاجماع عليه وفي (الخلاف) اطلاق كراهة استعمالها  
وحمله في (المعتبر والمختلف والذكرى) على التحريم (قل) الفاضل وهو ميد عن عبارته وفي (الجمع)  
لولا الاجماع لكان اقول بركاهة استعمال الاواني حاشا «قوله قدس سره» وكذا في  
غيره قال به علماءنا و به قال الشافعي والاك كما في (المنهى) وعند علماءنا اجمع كما في (الذكرى)  
وعندنا كما في (التحرير) وفي (الجمع) دليل تحريم الاستعمال مطلقا اجماعنا المفهوم من (المنهى) بعد قتل  
اجماع المسلمين على تحريمه للاكل والشرب وفي (كشف الرموز) لا خلاف فيه وفي (المدارك) اجمع  
الاصحاب على تحريم استعمال اواني الذهب والفضة ونسبه في (الكفاية) الى المشهور واقصر الصدوق  
والمعبد وسائر والشيخ في (النهاية) على الاكل والشرب وقيل عن المفيد تحريم المأكول والمشروب  
في اواني الذهب والفضة مستنداً الى قوله عليه السلام انما يجزى في بطنه نار جهنم (قال في الذكرى)  
وهو يلوح من كلام أبي الصلاح «قوله قدس سره» وهل يحرم اتخاذها لتغير الاستعمال  
كترين المجالس نظر اقربه التحريم «تحريم اتخاذها لتغير الاستعمال هو المشهور كما في (المدارك)  
(والكفاية) ومذهب الاكر كما في (الجمع) وبه قال الشيخ والمحقق في (المعتبر) واليوسفي في (كشف  
الرموز) والمصنف في (المنهى) وولاه في (الايضاح) والمحقق الكركي وهو ظاهر الشهيد في (الذكرى)  
واستقر في (التلف) الجواز وما قال ابن ادریس واستحسنه صاحب (المدارك) ومال اليه شيخه  
في (الجمع) والتحريم مذهب أحمد وأحد قولي الشافعي (وقال في الذكرى) وفي المشاهد والمساجد  
نظر وكانه أراد تزينتها بقاديل الذهب والفضة وتردد في ذلك في (المدارك والكفاية) ويحتمل  
ارادة زخرفة السقوف والمطابخ وهذا قال الشيخ فيه لانص في تحريمها والاصل الاباحة ومثله قال

ويكره المفضض وقيل يجب اجتناب موضع الفضة (الثاني) المتخذ من الجلود ويشترط طهارة اصولها وتذكيتهما سواء اكل لحما اولا ثم يستحب الدبغ فيما لا يؤكل لحما اما المتخذ من العظام فانما يشترط فيه طهارة الاصل خاصة (متن)

الاردبيلي وابن ادريس على المنع من ذلك كله (قال في المدارك) وهو احوط وفي (المجمع) على تقدير التحريم لا ينفى الفرق بين المشاهد وغيرها ودبيل التعظيم وميل قلوب الناس لا يصلح تخصيص الدليل لو كان موجودا ﴿قوله قدس سره نجيب﴾ (ويكره المفضض الخ) اختلف الاصحاب على أقوال ففي (الشرائع وكشف الرموز والتمهي والمجمع والكفاية) انه مكروه وفي (الخلافا) ايضا انه مكروه لكن سوى بنه وبين اواني الذهب والفضة وقد علت محل كلامه على التحريم ولذا نسب اليه في (الايضاح وكشف الرهوز) القول بالتحريم في هذه المسألة وهو اصح القولين كما في (جامع المقاصد) والمشهور كما في (الكفاية) انه يجب اجتناب موضع الفضة فيعدل بفضه عنه وهو خيرة (المبسوط والمذهب والجامع والتذكرة ونهاية الاحكام والايضاح والذكرى) (والديوس والبيان والموجز وجامع المقاصد) وظاهر (النهاية والسرائر والارصاد) وجعله اليوسفي احوط واستجوده في (التمهي) ونسبه في (المدارك) الى عامة المتأخرين وقواه الفاضل في شرحه واستحسنه المحقق في (المعتبر) واستحسنه صاحب (المدارك) وقال في (التمهي) الاحاديث وردت في المفضض وهو مشتق من الفضة ففي دخول الآنية المصيبة بالذهب نظر ولم أفق الاصحاب فيه على قول والا فاقوى عندي جواز اتخاذه (نعم) هو مكروه اذ لا ينزل عن درجة الفضة وفي (نهاية الاحكام) لا فرق بين المصطب بالفضة والذهب لتساويهما في المنع والمائة وفي (الذكرى) وهل ضبة الذهب كالفضة يمكن ذلك كأصل الاتاء والمنع لقوله صلى الله عليه وآله هذان محرمان على ذرأمتي (ذل) والفضة ما يشعب بها الاتاء وفي (المجمع والمدارك) ان الآنية المذمومة كالفضة في الحكم بل هي أولى وفي (التذكرة والذكرى وجامع المقاصد) ان هذا التحريم مشترك بين الرجال والنساء اتفاقا ﴿قوله قدس سره نجيب﴾ (وتذكيتهما) قال في (جامع المقاصد) انما تنظر في التذكية فيما ينحس بالموت وهو ماله نفس دون ماله نفس له انتهى ويدل على الحكم الاجماع كما في (المدارك) وغيرها وعلى قول الصدوق وأبي علي لا تشترط التذكية كما مر وفي (المدارك) قال ان المسألة محل تردد لان الاجماع انما انعقد على النجاسة قبل الدبغ لا بعده وقطع الشهيدان بالمنع من استعمال ما لم يثبت تذكيته ﴿قوله قدس سره نجيب﴾ (ويستحب الدبغ فيما لا يؤكل لحما) وفقا (لشرائع والمعتبر) وغيرها وخلافا (لخلافا والمبسوط ومصباح السيد والبيان) حيث منع فيها من استعمال جلد مالا يؤكل لحما حتى يدبغ بعد ذكائه ومال اليه اليوسفي في كشفه وجعله في (جامع المقاصد) احوط (واحتج) عليه في (الخلافا) أن الاجماع واقع على جواز استعماله بعد الدبغ ولا دليل قبله (قال في المعتبر) اما حكمتنا بالاستحباب فخصا من الخلافا وفي (جامع المقاصد) وربما اعتبر الدبغ ان استعمل في مانع قال وفيه ضعف ﴿قوله﴾ (أما المتخذ من العظام فانما يشترط فيه طهارة الاصل خاصة) لا التذكية وفي حكمه القرن والظلف والشعر والوبر والصوف كما في

(الثالث) المتخذ من غير هذين ويجوز استعماله مع طهارته وان غلبت منه واواني المشركين طاهرة وان كانت مستعملة ما لم يعلم مباشرتهم لها برطوبة وتغسل الآنية من ولوغ الكلب ثلاث مرات اولهن بالتراب (متن)

(الذكرى) وعند السيد لا يشترط طهارتها أيضا - قوله - ﴿ المتخذ من غير هذين يجوز استعماله مع طهارته وان غلبت منه ﴾ المراد بهذين آنية الذهب والفضة وآنية الجلود والعظام وهذا مما قطع به الاصحاب ونقل عليه الفاضل الاجماع وما وجدت مخالفا الا الشافعي حيث حرم ذلك في أحد قوليّه وفي (التذكرة) انه مذهب علمائنا وفي (المنهى) انه قول أكثر أهل العلم الا انه روى عن ابن عمر انه كره الوضوء في الصفرة والنحاس والرصاص واختاره أبو الفرج لثبوت الماء منه (اتمى) - قوله قدس سره - ﴿ واواني المشركين طاهرة وان كانت مستعملة ما لم يعلم مباشرتهم لها برطوبة ﴾ اتفاقا كما في (شرح) الفاضل وفي (جامع المصاحد والمدارك) وفي حكم الاواني سائر ما بأيديهم الا الجلود واللحم وتوقف في (التذكرة) في طهارة المانع (وقال) المقدس الاردبي في وأظن على ما همت من الادلة عدم نجاسة الجلود واللحم من دمي النفس أيضا الا مع العلم الشرعي بكونها في يد الكفار ولا أسبغ الا كغسله على الترانين الدالة على الذكورة واستعمال المسلم اياها في المطروحة منها وكذا جيع ما يشبهه: نجاسة حتى البول والدماء والروث وان سلم ان الاصل في الحيوان التحريم فانما هو في تحريم اللحم فقط انتهى (قلت) وما ذكره من الحكم بطهارة المشقة مذكور في (المنهى) (والذكرى) وقول في (المنهى) ولو جهل مباشرتهم لما كان استعمالها مكروها وجعل في (المنهى) (ونهاية الاحكام والمتروا لجمع) مافي الاخبار من النهي فيها على الكراهة أو العلم بالمباشرة (اتمى) ومن يجري الظن مجرى العلم يحكم بجائزتها - قوله قدس سره - ﴿ وتغسل الآنية من ولوغ الكلب ثلاث مرات ﴾ قال في (المنهى) الولوغ عبارة عن شرب الكلب بمافي أنا. بطرف لسانه ذكره صاحب (الصحيح) وألحق المتأضلان الكركي وصاحب (المدارك) به الطبع بلسانه لفهم المواقة ومنعه صاحب (المجمع) الا أن يقوم اجماع على عدم الفرق وفي (جامع المقاصد) ولا يلحق به مباشرة أعضائه ولا وقوع لمانه وفي (غاية المرام والذكرى) ان الفيد لم يفرق بين الولوغ والوقوع والمباشرة وكذا قل ذلك في (المنهى) عن الصدوق وفي (الذكرى) عن الصدوق فقط (قال في المنهى) واحتلف العلماء في العدد (قال) علماؤنا أجمع الا ابن الجدي انه يجب غسله ثلاث مرات احدها بالتراب وفي (الذكرى) الاجماع على الثلاث في ولوغ الكلب ونسبه في (الجامع) الى الرواية وفي (جامع المقاصد والمذهب) انه المشهور بين الاصحاب والنصوص المتبعة واردة به - قوله - ﴿ أولهن التراب ﴾ اجماعا كما في (الفيه) وهو المشهور كما في (المختلف والمذهب البارع والمقتصر وغاية المرام) ومذهب الشيخ واتباعه كما في (كشف الرهوز) ومذهب الاكثر كما في (المدارك) وفي (الاتصار والمخلاف) وجعل العلم والعمل) احدا من بالتراب (وقال) أبو جعفر محمد بن علي الطوسي في (الوسيلة) احدا من بالتراب وروي وسطاه في (الفتية) (والمقنع) مرة بالتراب ومرتين بالماء وفي موضعين من (المعنى) ان وسطاهن التراب وفي (الاتصار) (والفتية) الاجماع على وجوب مسحة بالتراب وغسلتين بالماء وأوجب أبو علي سبعا أولهن التراب



ومن ولوغ الخنزير سبع مرات بالماء ومن الحر والجرد ثلاث مرات (متن)

واختبر ابن ادریس كالراوندي كما نقل عنه في ( الذکری ) في التراب المزج بالماء تبصلاً لحقيقة الفصل (١) وقواه في ( المنہی ) مد التردد وجزءه في ( المختلف والمذهب البارع ) بدم اعتباره وقر به في ( المدارك ) وقبده الشهيد الثاني بما اذا لم يخرج التراب بالمزج عن كونه تراباً والا لم يميز وجزم الشهيد في ( الذکری ) باجزاء المزج وعدمه لاطلاق الخبر واشترط في ( المنہی والتذكرة والدروس ) ( والبيان وجامع المقاصد ) طهارة التراب واحتل الدم في ( نهاية الاحكام ) وما الى في ( المدارك ) وقال أبو علي بالتراب أو ما يقوم مقامه ولم يقيد فقده واحتل القيام مطلقاً كظاهر أبي علي في ( التحرير ) وقال الشيخ في المبسوط ( كونه لم يوجد التراب ووجد ما يشبهه كالاشنان والصابون والجص ونظيرها ) أجراً وبه قطع المصنف في جملة من كنه ما عدا ( المنہی ) والشهيد في ( البيان ) وألحق بمقد التراب خوف فساد الحل باستعماله وترده الحق في أبي العباس في غير ( الموجز ) وأما فيه قد وافق الشيخ في قيام هذه الاشياء مقام التراب مع فقده وظاهر ( اللعة ) وصریح ( الروضة ) عدم الالتحاق وفي ( المدارك ) ان الاصح عدم قيامها واحزانها وفي ( جامع المقاصد ) ان الخروج عن النص مشكل والخروج عن مقالة جمع من الاصحاب أنشد استكلاً وجزم الشيخ وجمع من الاصحاب انه لو تمزق التراب سقط اعتباره وظهر الاناء بفسله مرتين واستشكله في ( المدارك ) وقد تقدم في بحث الفساة والاسرار شرط صالح في المقام • **قوله** • **ومن ولوغ الخنزير سبع مرات بالماء** • هذا مختار المصنف في أكثر كتبه ذكر ذلك أيضاً في ( المختلف ) قل انه اختار في أكثر كتبه واختاره صاحب ( المحرر والروضة ) ( والمدارك ) وقل في ( المنہی ) قل ابن ادریس حكم الخنزير حكم غيره من النجاسات في انه لا يمتزج فيه التراب وهو الحق والحكم مختص بالكاب فلا يمدى الى غيره ونسبه الفاضل الى ظاهر الأكثر وهو صريح ( المختلف ) وفي المبسوط والخللاف والمصباح ومختصره والمذهب ) انه كولوغ الكاب وفي ( المبسوط ) ان أحداً لم يفرق بينهما ونسبه في ( المنہی ) الى الجمهور ونقل القاضي عن الشافعي في القديم ينسل مرة واحدة وخطأه سائر أصحابه وفي ( المتبر واللمعة ) استجاب السمع ولم يرجح أبو العباس في ( المذهب ) شيئاً • **قوله** • **ومن الحر والجرد ثلاث مرات** • كما في ( الشرائع والنافع وكشف الرموز والنهاية والتهذيب ) في الحر كما قلناه في ( المدارك ) ولعلها أرادوا صيد ( النهاية ) ومثله أطعمة ( المذهب ) كما في ترحم الفاضل والا قد قل في طهارة ( النهاية ) فان أصابها الحر أو شيء من الشراب المسكر وجب غسلها سبع مرات بل الثلاث مذهب الشيخ في ( الخلاف ) لا يجاه الثلاث لما في كل نجاسة سوى الولوغ وقل في ( كشف الرموز والمدارك ) عن ( المبسوط والجل ) انه ينسل الاناء من الحر سبعا ونسب الفاضل الى ظاهر ( المبسوط ) السبع في كل مسكر والى ( جل ) الشيخ واقتضاه ذلك في الحر وهو الصحيح وفي ( المدارك ) (نسب الى ( النهاية ) السبع في موت الفأرة وهو كذلك وذلك صرح في ( الوسيلة ) فيها وفي كل مسكر وهو صريح ( الذکری وجامع المقاصد وتلخيص النافع ) في المسكر والجرد ( والدروس والبيان والالفة ) في الفأرة

(١) لان قوله عليه السلام اغسله بالتراب كقولك اغسل رأسك بالسدر والخطمي فحمله على الدلك بالتراب جيد وهو قوي جداً (مه قدس سره)

ويستحب السبع ومن باقي النجاسات ثلاثاً بالماء استحباباً والواجب الاقواء وهذا الاعتبار مع صب الماء في الآنية اما لو وضعت في الجاري أو الكر فانها تطهر مع زوال العين بأول مرة « متن »

والجرذ ونسب الكركي وجوب السبع في الحر والجرذ الى المشهور وظاهر (المتن) وجوب السبع في كل مسكر (والمراسم) في الحر وموت الفأرة والحية وظاهر (المنع) في الجرذ ونقل الفاضل السبع عن ظاهر (الاصباح والمصباح ومختصره) في موت الفأرة وكل مسكر في الاول والحر في الاخيرين وفي (جامع المقاصد) بعد بيان الجرذ بما تقدم ذكره لديك (قال) والمراد الفسل من نجاسة موته وهل يكون الفسل من غير هذا الضرب من الفأر الظاهر عدم التفاوت نظراً الى اطلاق الاسم على الجميع وقد صرح به جمع من الاصحاب وقد توقف فيه صاحب (المعتبر) ﴿ قوله ﴾ « ويستحب السبع » وفقاً (للمجامع والشرائع والتافع والمعتبر وكشف الرموز) واستحب في (اللمعة) السبع في الفأرة والغنظيرة ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ « ومن باقي النجاسات ثلاثاً بالماء استحباباً والواجب الاقواء » أي تفسل الآنية من باقي النجاسة ثلاثاً استحباباً كما في (نهاية الاحكام والتحرير والمنتهى) (والنبصرة) والاجزاء المانعة ولو بفسلة واحدة منه بلاكثير كما في (شرح الفاضل) وأوجب الثلاث أبو علي والشهيد في (الذكرى والدروس) والكركي في (جامع المقاصد وتعليق التافع) والشيخ في كعبه الا في (البسوط) فعلمنا احوط كما في (التافع والشرائع والاصباح) واستدل في (الذكرى) على وجوب الثلاث برواية عمار وقل لا يضر ضعفاً لانه قد يعلم المذهب بالرواية الضعيفة وخصوصاً مع نقل الشيخ الاجماع (انتهى) ولعله أشار الى ما في (الانلاف) من قوله اذ مع الفسلات الثلاث يحصل الاجماع على طهارته فتأمل فيه والشيخ انما استدل على ذلك بالخبر والاحتياط ولم يستدل بالاجماع وفي (اللمعة والافية) وظاهر (الروضة) وجوب مرتين حملاً على البول وأوجب في (الوسيلة) مرة مباشرة الحيوانات الحية بغير البول وهي الكلب وأخواه والارنب والثعلب والفأرة والوزغة وثلاثاً في غيرها وغير الحر وموت الفأرة وولوغ الكلب (قال الفاضل) ولعله أخرج مبانستها عن مفهوم كون الاناء قدراً (وقال الكركي) يستفاد من قوله الواجب الاقواء ان الفسل الزائد على عين النجاسة اذا أزالها محسوب من الفسل الواجب بخلاف ما لم يزل به العين فلانه لا أثر له ويحتمل أن لا يحسب الاموردد بعد زوال العين ان كانت موجودة (انتهى) وقد تقدم سطر صالح في ذلك (وقال) « أبو حنيفة الواجب ما يغلب على الظن معه حصول الطهارة ولا يحد قولان أحدهما مرة واحدة وجوباً وهو قول للشافعي الثاني سبع مرات أو ثمن مرات وبه قول ابن عمر كالولوغ » ﴿ قوله قدس سره ﴾ « أما لو وضعت في الجاري أو الكر فتحتم تطهر مع زوال العين بأول مرة » « كان الزوال عندها أو قبلها بلا تعبير في البول كما هو نص (نهاية الاحكام) وقال في (الذكرى) ولا ريب في عدم اعتبار العدد في الجاري والكثير في غير البول وفي (البيان) وفي الجاري والكثير يسقط التمدد ولكن في البول يغني أن يتقدم التراب (انتهى) وهو ظاهر (المختص والتذكرة) وفي (جامع المقاصد) مثله حيث قال بخلاف الكثير فيكفي الفسل مرة لكن يعتبر في البول غسل الاناء بالتراب قبله على الاصح ومثله

﴿فروع﴾ (الاول) لو تطهر من آنية الذهب او الفضة او المنصوبة او جعلها صبأ الماء الطهارة صحت طهارته وان فعل محرماً (متين)

ما في (المبارك) حيث قال وان لم يسبق التغيير لم يحصل له من الفسلات شيء (الدروس) ويسقط العدد في الكثير ولا يكفي عن التغيير مع القدرة عليه على قول انتهى (وقال) الشيخ في (الخلاف والمبسوط) اذا وقع الكلب في أناء ثم وقع ذلك الاناء في الماء الكثير الذي بلغ كراً فزاد لا ينحس الماء ويحصل له بذلك غسلة من جملة الفسلات ولا يطرأ الاناء بذلك بل اذا تم سد ذلك طهر والمطلوب ان الوقوع كان بعد التغيير لان كان ممن يشترط كون التغيير قبل الفسلة وكيف كان فتنفي عبارته وجوب التعدد في الكثير أيضاً وبه حكم في (المعتبر) الا انه لا يكفي في تحقق التعدد في الجاري بتألف الجريتين عليه مع تقدم غسله بالتراب وفي موضع آخر من (المبسوط) ان وقع الاناء في ماء جار وجري الماء لم يحكم له بالثلاث لانه لم يمس له ولا دليل على طهارته بذلك ونحوه في (المهذب) ونفع في (المتن) احسب كل جرية غسلة قال اذا قصد غير معتبر فحري مجرى ما لو وضعه تحت المطر قال ولو حفضه في الماء الكثير وحركه بحيث تخرج تلك الاجزاء الملاقاة عن حكم الملاقاة ويلقيه غيرها احتسب بذلك غسلة ثانية كالجريات (قال) ولو طرح فيه ماء لم يحسب به غسلة حتى يفرغ منه سواء كان كثيراً بحيث يسع الكر أو لم يكن خلافاً لبعض الجمهور فانه قال في الكثير اذا وسع قلتين أو طرح فيه ماء وخصه بغير احتسب به غسلة ثانية (والوجه) انه لا يجوز غسله الا بتغيره منه مراعاة للعرف ولو كان المنسول مما يخفف الى المصير لم يحتسب له غسلة يعني اذا صب عليه الكثير وفي موضع آخر منه في آخر كتاب الطهارة ذكر ذلك الا انه قل سد قوله الا بتغيره منه الا ان يسع كرافعاً فان ادرك الماء فيه تجري مجرى الفسلات لمرور جريات من الماء غير الاولى على اجراءه (تم قال) والا قرب بعد العبارة الاولى عندي بعد ذلك كله ان عدم انما يستبرئ لو صب الماء فيه أما لو وقع الاناء في ماء كثر أو جار وزالت النجاسة طهر يعني من غير اعتبار تعدد الجريات أو الحفضة ونحوه في (الذكرة ونهاية الاحكام) وهو خيرة الشيا. كما عرفت في غير الولوع ونص الصدوق على اعتبار المرتين اذا غسل اتوب من البول في الراكد وحمله في (الذكرى) على القليل أو الاستحباب \* \* \* قوله قدس سره \* \* \* ﴿لو تطهر من آنية الذهب﴾ (١) والمنفعة الى قوله صحت طهارته \* \* \* المراد انه تطهر منها بالاغتراف أو الصب منها في السدم التطهير بما في البدل لا بوضع

(١) البحث في المسألة أن يقال التطهر من الماء المباح في الآنية المصنوعة والمستعملة من الذهب والفضة اما أن يكون بالاغتراف منها ومسه الصب في البد والتسل به واما ان يكون بالصب منها على الاعضاء المنسولة واما أن يكون الممس فيها والاول قد سبق فيه العصب أفعال الوضوء فلا مانع من التسبل به مدحصوله في البد والثالث قد غصب فيه بنفس الوضوء لان النفس غصب ذو وضوء. اللهم الا أن يوي الاخراج والثاني يحتل الحامه بالاول أو الثالث وعلى التفادير اما أن يكون متمكناً من استعمال الماء المباح في الآنية المباح بحيث لو أراد الوضوء لم ينطال الموالاة أولاً يكون متمكناً فعلى الاول يصح وضوءه بالمرح الاول أعني الاغتراف من دون اشكال وعلى الثاني أي ما اذا لم يكن

بمخلاف الطهارة في الدار المنصوبة (متن)

الأعضاء فيها للطهارة أو الصب منها على أعضاء الطهارة كما به عليه في (جامع المقاصد) وصرح به في شرح الفاضل والحكم بصحة طهارته فيها ذكر المصنف خيرة (المذهب والجواهر) على ما قل (و جامع المقاصد) وقطع في (المعتبر والذكرى والبيان) بالصحة في غير المنصوبة ولم يتعرض فيها لهالان التحريم لا يتناول شيئاً من أجزاء الطهارة (وقل في المنتهى) سد أن حكم بصحة الرضوء منها أو جعلها مصباً ونسب الخلاف في الأولى لبعض الحنابلة وفي الثانية لبعض الجمهور ونسب الوقوف للشافعي واسحق وابن المنذر وأصحاب الرأي مانعه (ولو قيل) أن الطهارة لا تتم إلا بارتزاع الماء المتعي عنه فستحل الأمر لاستحالة على المفسدة كان وجهاً (قال في المدارك) بعد قل ذلك عن (المتعي) هو جيد حيث يثبت التوقف المذكور أما لو ظهر منه مع التمكن من استعمال غيره قبل فوات المولادة فانطأ صحتها تبرج الأمر باستعمال الماء حيث لا يتوقف على فعل محرم ونزوح الانتزاع المحرم من حقيقة الطهارة انتهى وإنه لكلام متين وفي (الهداية) لا يشترط في صحة الرضوء أمانة الآنية فلو اغترفت من مباح في مفسوب صح وكذا لو كانت ذهباً أو فضة وفي (الحواشي) المنسوبة إلى التتيد عند قول المصنف صحت طهارته ما نصه بشرط أن يكون صاحب الآنية غائباً لا يمكن إيصالها إليه أو تظهر عند ضيق الوقت ويصطل أداء الزكاة والخمس ونية الصوم في الدار المنصوبة أما الصوم فلا وفي (شرح الفاضل) وعندني في حرمة الاغتراق منها أو صب ما فيها تردد لانها من الأفرار الذي لا دليل على حرمة وقيل قد تبطل الطهارة من المنصوبة ولو بالاغتراق أو الصب في البدل على أعضاء الطهارة لثانها المبادرة إلى الرد الواجب والممافة ممنوعة مطلقاً وقد لا نجب المبادرة (نعم) إن وجبت وتحققت النافاة وقتلنا بالهي عن الأضداد الخاصة توجه البطلان (انتهى) وفي (جامع المقاصد) ومثل ذلك لو ظهر مكشوف العورة اختياراً مع مظهر محرم وإخراج الخمس والزكاة والكفارة في الدار المنصوبة أو نوى الصوم إلى غير ذلك من المسائل الكثيرة **قوله** (بمخلاف الطهارة في الدار المنصوبة) فإن الطهارة فيها عين التصرف فيها المتعي عنه كافي (المتن) وفي (الذكرى) بمخلاف الصلاة في الدار المنصوبة والبطلان في هذه هو مذهب أكثر المتأخرين كافي (جامع المقاصد) وقال فيه أن الفرق بين المسألتين غير واضح لأنه صار إلى ما عليه الأكثر (وقال) الفاضل الهندسي أن البطلان ممنوع لأن التصرف فيها هو الكون فيها وليس من أجزاء الطهارة في شيء وإنما الكون في المكان من لوازم الجسم قال وهو خيرة (المعتبر) وتردد ابن إدريس في بعض مسائله (وأجاب) عن ذلك الأستاذ الشريف بوجهين (الأول) أن

تمسكاً من الإماء المباح بل انحصر الماء في الأناء المنصوب فهناك وجهان البطلان لأن الاغتراق يستلزم التصرف فإذا أخذ أولاً وغسل وجهه صح غسل وجهه فإذا أراد غسل يده كان منها عن تناولها والصحة لأن تغريغ الآنية المنصوبة إما جائز أو واجب كما إذا كان هو الناصب فإذا توضع بقصد الأفرار صح وكذا إذا توضع غافلاً عن ذلك وأما إذا توضع بقصد أنه غصب أيضاً فيبطل وأما إذا كان متمسكاً من المباح حين القسم فإن قلنا أنه باخراج يده يحصل أفرار ولو يسيراً فلو قصد الرضوء ليفرغ على هذا الوجه احتمال بالادخال الصحة على تأمل (منه قدس سره)

(الثاني) لا يمزج التراب بالماء (الثالث) لو فقد التراب أبزأ أشباهه من الاشتان والصابون ولو فقد الجميع اكتفى بالماء ثلاثاً ولو خيف فساد المحل باستعمال التراب فكالفاقد ولو غسله بالماء عوض التراب لم يطهر على اشكال (الرابع) لو تكرر الولوع لم يتكرر الفسل ولو كان في الاثنا استأنف (الخامس) آنية الحجر من القرع والخشب والخزف غير المفصور كغيره (٥٠ من)

ذلك تصرف عرفاً (والثاني) ان البطلان جاء من قبل المسح فانه قد أخذ فيه تحريك الماسح والحركة كون (نم) قال فلو غسل في المفصوب ومسح في خارجه صح وضوءه لانه لم يؤخذ في الفسل المباشرة وقد ذهب الى عدم البطلان جملة من متأخري المتأخرين وستعرض لذلك في موضعين \* قوله قدس الله روحه \* « لا يمزج التراب بالماء » قد تقدم الكلام في المسئلة وان المزج مذهب الراوندي والمجلي وانه قواء في (المتن) وحكم سده في (المختلف والمذهب البار والمدارك) وان الشهيد حكم اجزاء المزج وعده وقيد الشهيد الثاني بما اذا لم يخرج عن كونه تراباً والفاضل الهندي ها قوى مذهب المجلي وضمه الكركي الا فيما اذا كان الاثاء ضيق الرأس لا يمكن تعفيره بدون المزج \* قوله قدس سره \* « ولو فقد التراب » النخ تقدم الكلام عليه أيضاً مفصلاً قريباً \* قوله \* « ولو فقد الجميع اكتفى بالماء ثلاثاً » قال الكركي هو قولى المصنف والشيخ مع ان عبارة الشيخ تقتضي الاكتفاء بالماء عند فقد التراب وتحتل الاجزاء بستين عند قدسه انتهى (قلت) وكذا في (المتن) احتمل الامرين لكنه قوى فيه صد ذلك الاكتفاء بالنسبتين وقر به في (التحرير) وعارة الشيخ على مافي (المتن) هذه ولو لم يوجد تراب جاز الماء مرتين وفي (المدارك) ذكر الشيخ وجع من الاصحاب انه لو تمزق التراب سقط اعتباره وطهر الاثاء بفسله مرتين وحكم في (جامع المقاصد والمدارك وشرح الفاضل) بعدم طهر المحل بدون التراب (قال) الفاضل الا أن يعلم ان التراب رخصة لا عزيمة وقال أيضاً ولا احتمال للاكتفاء بالنسبتين على اعتبار المرتين \* قوله \* « ولو خيف فساد المحل فكالفاقد » واقه على ذلك الشهيد في البيان \* \* قوله \* « ولو غسله بالماء عوض التراب لم يطهر على اشكال » الاصح عدم الطهر كما في (المبسوط) (والايضاح) (١) (وجامع المقاصد) وغيرها والمراد انه فعل ذلك اختياراً \* \* قوله قدس الله روحه \* « آنية الحجر من القرع والخشب والخزف غير المفصور كغيره » قال الفاضل وغيره قل الفاضل (المفصور) المطلق بما يسد المسام ويمنع من نفوذ الماء من قولهم أردت ان آتيك ففصر في أمر أي منعي أو من قولهم قوم مفصرون اذا كانوا في خير ونعمة وهذا الحكم مشهور كما في شرح الفاضل وبه حكم المصنف في جملة من كتبه والشهد في (الذكرى) والمحقق الثاني في (جامع المقاصد) وأبو العباس في (الوجز) وهو ظاهر (الشرائع) وغيرها (وقال في المتن) ويطهر الصلب والخزف المطلق اجماعاً ما ما كان من الخشب والخزف غير المفصور والقرع فالاقرب انه مكروه وهو اختيار الشيخ (وقال) ابن الجنيد لا يظهر للفسل وهو اختيار أحمد انتهى (قلت) ما نسب الى الشيخ من

## ﴿ المقصد الرابع في الوضوء وفصوله الثلاثة (الاول) في أفعاله (متن) ﴾

انه مكروه لم اجده وانما وجدت في (النهاية) في باب الاطعمة والاشربة ما نصه وأواني الخمر ما كان من الخشب والقرع وما أشبهها لم يميز استعمالها في شيء من المائعات حسب ما قدمناه وما كان من صفر أو زجاج أو جرار خضر أو خزف جاز استعمالها اذا غُسلت بالماء ثلاث مرات ومثل ذلك قال عليه السلام: القاضى في (المهذب) وذلك ظاهر بخلاف ما في (المنهى) ولعله عنى على ذلك في موضع آخر من كتبه وقول الشيخ وليفذه هو ما نقل عن ابن الجنيّد وضعفه المحقق الثاني (تم قال) نعم طهارته باطنا ووقوفة على تغطيل الماء بحيث يصل الى ما وصل اليه أجزاء الخمر متى طهر ظاهره وعلم ترشح شيء من أجزائه الخمر المستكنة في الواطن نجس وإلا فلا وفي (شرح الفاضل) ان طهر بن خصال فليقدم على العمومات مع اصل بقاء النجاسة (فولكم) ان الماء أُلطف فينقذ فيما فنذت فيه الخمر (لمن أن يقولوا) انما ينقذ اذا لم يكن قد استغرجم الخمر المانع من نقوذه (انتهى) وحمل في (المنهى) والذكرى) الخمر بن على التزوية . وقد تم الجزء الاول من هذا الكتاب بحول الله وتوفيقه ولطفه ومنه وبركته بحمد وآله العليين الطاهرين الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهراً صلى الله عليه وعليهم أجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم يؤويه ذمتين

الحمد لله كما هو أمره صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم - وآله - ومنه ورثي الله عن - شيخنا - وطائفة أجمعين وعن روايات المتفنين آثار الآئمة السالطين عليهم أتم الصلاة والسلام من الله السلام - قول الصلاة آية الله في أرضه - في المهدد الرابع في الوضوء وفصوله ثلاثة (الاول) في أفعاله في الوضوء. بضم الواو اسم له صدره أن توضع اليد على الأرض وتقرأ بسمه اسم المصدر كالوضوء ونحوه وليس منه (وتقبل) إليه (تقبلاً) (وأنتبكم من الأرض نياً) فانهم قالوا ان ذلك من استعمال مصدر مكان آخر وقد قرر في محله (وأما) الوضوء بالفتح فهو الماء الذي يتوضأ به (وقول في جامع المقاصد) يمكن ان الافعل جملة ما يتوقف عليه الشيء فلا ينافيه قوله بسد وهو شرط في كل طهارة بل هو الاسباب لان النية بالشرط أشبه لسبقها على باقي الاعمال ومصاحبها للآخر وهكذا شأن الشرط (انتهى) وذلك احتج الشهيد في (قواعده) للقول بأنها شرط واحتمل فيه الفرق بين نية الصوم وافي العبادات لان تقديم نية الصوم لا تشبه بالمعارن والشرطية حيرة (المعبر والمنهى) في بحث الوضوء والصلاة (والنافع) في بحث الصلاة على ما فهمه منه صاحب (المدارك والفتح) وبأي ما فهمه المياشي (وكشف الرموز والروض) (والمسالك والمدارك) وفي (الجعفرية) وشرحها في بحث الصلاة وشبهها بالشرط أكثر من تشبهها بالجزء والشرطية خيرة (الايضاح) أيضاً في المنام بل قال فيه ان النية شرط في الوضوء واجماع علماءنا ومثله قال في (المنهى) وبأي تمام نزل الاجماع على انها شرط في الطهارة وفي (المختصر) في شرح قول المحقق في (النافع) وان كانت بالشرط أشبه ما نصه لا ينبه بذلك على وجود مخالف في المسألة بل ينبه على انها مع كونها تنافي الشرط ليس حكمها حكم الشرط وفي (كشف الرموز) سبب الجزئية الى الاحتمال وفي (المدارك) الى القيل وجملة كصاحب (التفريح) ظاهر (الشرائع) قلت وهو خيرة

( الموجز الحاوي ) وظاهر ( الوسيلة ) وغيرها وقد ذكر جماعة القولين من دون ترجيح وفي ( الدروس ) انها تشبه الشرط من وجه وفي ( الحواشي ) المنسوبة الى الشهيدان النية اعتبارين من حيث المقارنة فكأن من الافعال ومن حيث التقدم فكأن من الشروط ( وفيه ) أيضا ان الشرط هو الايتان بالنية والفعل نفسها وفي ( التحرير والتذكرة ) النية ركن في الصلاة اجماعا والاجماع على انها ركن في الصلاة مقبول في مواضع كما يأتي ان شاء الله تعالى وقد جعل الشهيد في ( قواعده ) والمصنف في ( نهايته ) وصاحب ( المسالك ) الركن مقابلا للشرط لكن في ( كشف الثام ) في الصلاة جعل الركن أعم من الشرط أو الشطر وهو صريح ( المنتهى ) وغيره كما يأتي في كتاب الصلاة ويظهر من ( كشف الثام ) هنا ان هناك قولاً أو احتمالاً بأنها مترددة بين الشرط والافعال حيث قال سواء كانت من الافعال أو الشرط أو مترددة وفي ( الروض ) ذهب بعضهم الى انها مترددة بين الشرط والجزء وانها بالشرط أشبه جمعا بين الادلة تعارضها وفي ( جامع المقاصد ) في بحث الصلاة ( وحاشية الميسي والمسالک ) الاظهر انها مترددة بين الشرط والجزء كما هو خيرة ( النافع ) كما في الاخيرين وهي بالشرط أشبه بها بالجزء ( انتهى ) وفي ( الذكري ) بعد أن قال وقيل ان النية شرط لاجزاء واحتج لذلك بما احتج ما نصه ( وتحقيق الحال ) ان الجزء والشرط يشتركان في انه لا بد منها اذا كان الجزء ركنًا ويترقان بأن الشرط ما يتقدم على الماهية كالطهارة وستر العورة والجزء ما يلتم منه الماهية كالركوع والسجود ( وقيل ) الجزء ما تشمل عليه الماهية وقضى الكلام والفصل الكثير وسائر المفصلات فانها ما تشمل ماهية الصلاة على وجوب تركها مع انها لا تعد جزءاً وانما يمد بها بعضهم شروطاً ( وأجيب ) بأن المراد بما تشتمل عليه الماهية من الامور الوجودية المتلازمة التي اقتضاها التكبير واختتامها التسليم وظاهر ان التروك أمور عديمة ليس فيها تلاحق وهذا فيه تفسير آخر للاجزاء وحينئذ الشروط ما عداها ( وقيل ) ان الشرط ما يساوق جميع ما يعتبر في الصلاة والركن ما يكون متميزاً فيها لا بمساوقة فان الطهارة والاستقبال تساوق الركوع والسجود وسائر أفعال الصلاة بخلاف الركوع فانه لا يصاحب جميع الافعال ولا ريب ان حقيقة الصلاة انما تلتم من هذه الافعال المخصوصة مما لم تشرع فيما ليس بمصل وان وجد منه سائر المفدمات وظاهر ان النية مقارنة للتكبير الذي هو جزء وركن فلا تعدى بنظائرها في الاجزاء خصوصاً عند من أوجب بسط النية على التكبير أو حضورها من أوله الى آخره ولان قوله تعالى ( وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ) مشعر باعتبار العبادة حال الاخلاص وهو المراد بالنية ولا نعني بالجزء الا ما كان متضمناً مع التي يبحث يشمل الكل حقيقة واحدة انتهى ( ثم انه أجاب ) عن أدلة القول بالشرطية وهي خمسة وفي ( الروض ) ذكر هذه الاجوبة وردّها كما رد أدلة القول بالجزئية وفي ( المذهب البارع ) فاندت فيمن نذر ان لا يخل بشروط أو حزم ويلحقه حكم ما يقويه المجتهد بعد التكبير فان صلاته تبطل على القول بالجزء خاصة لزيادة (١) وقد أطال

(١) السقط الحاصل في هذا المكان لم نثر عليه بعد مراجعة جميع النسخ التي بأيدينا والظاهر انه تلف من هامش المسودة قبل النقل الى الميضية فبقي مقفوداً من جميع النسخ و بعد مراجعة الروض ظهر لنا ان الساقط هنا بيان ثمة ثانية نقلها في الروض عن بعضهم وهي ما لو سعى عن فصل النية بعد التكبير فصلها تم ذكر قبل أن يكبر فعلها سابقاً قبطل الصلاة على القول بالجزء خاصة لزيادة الركن وردده في الروض بأن زيادة النية مما تستثنى من بطلان الصلاة بزيادة الركن الى آخر ما ذكر ( محسن )

وفروضه سبعة الاول النية وهي ارادة ايجاد الفعل على الوجه المأمور به شرعا «متن»

في (الروض) الكلام في المقام قضا وإبراما فمن أراد الوقوف على اطراف المسألة يرجع اليه وقال في (الذكرى) هذه المسألة لا جدوى لها فيما يتعلق بالعمل الا فيمن (فيما خل) نذر كانه لم يكن كان صليا في وقت كذا أو ابتداء الصلاة في وقت كذا يعني فاتفق مقارنة النية لاوله فان جدها جزاء ستمحق وير والا فلا ومثله قال في (المدارك) ثم قال في (الذكرى) واما ما يتخيل من أن القول الشرطي يستلزم جواز إيقاعها قاعداً وغير مستعمل بل وغير متطهر ولا مستور العورة فليس ببيد إذ المقارنة المعتبرة للجزء في هذه الاحتمالات ولو جعلناها شرطا انتهى (وقل) في فرائده وما قبل لرجعنا اسم العبادة يطلق من حين البنية فهو جزء على الالسلط والافني شرط (قل) وصل إليه اسما اعتبر في صحته فهي ركن فيه كالصلاة وكلما اعتبرت في استحسان التوب عليه (به خل) فهي شرط كالجهاد (تم قال) ولا ثمرة في تحقيق هذا فان الاجماع واهم على ان البنية هي في العبادات ومقارنة لها غالبا وان فواتها يخل بصحتها فيبقى النزاع في مجرد التسمية (ثم قال) وقد ذهب على ذلك صحة صلاة من تقدمت نية على الرمت والاستاذ أبيه الله فقل أم شرط في العبادات كما أن قول الاجماع فيها بل قال في باقي العبادات ما عد الصلاة ثم فوى الجربة فها على ما لم يمس ويقد العاضل في شرحه الافعال بالواجبة (ثم قال) ولولا أهمية انفصالات في المندوبات لصح اختصاص النصل بأهلها كلها لان سائر المندوبات أفعال خارجة الا البداية بالظاهر والباطن فنها من الكسفات ويمكن اخراج التسمية من الانفصال بتكاف (انتهى) \* قوله قدس الله تعالى روحه \* \* \* وفروضه سبعة \* \* \* كما في (النافع والتبصرة) وفي (الشرائح) جمل الفروض خمسة ولعله لانها ثبت بنص الكتاب (وأما) الترتيب والمالاة ونحوها فانما تستفاد من السنة وفي (الذكرى) ان الواجبات المستفادة من نص الكتاب العريز ثمانية السبعة المذكورة مع المبتصرة بنفسه (قال في المدرك) وهو غير جيد وفي (الوسيلة) ان الامور الواجبة في الوضوء فعل وكيفية وترك والفعل سبعة أشياء والكيفية ثلاثة عشر والترك عشرون \* \* \* قوله قدس الله روحه \* \* \* الاول النية وهي ارادة ايجاد الفعل على الوجه المأمور به شرعا \* \* \* هذا التعريف ذكره المصنف في أكثر كتبه وظاهره ان المقارنة للفعل المنوي ليست مأخوذة في مفهوم النية كما هو ظاهر الأكثر كما في (شرح الفاضل) وفي (الخلاص) انما سميت النية نية لمقارنتها الفعل وحلها في القلب (وقل) ولد المصنف في (الرسالة الفخرية) في معرفة النية التي صنعتها للحاج حيدر بن سعيد (عرفها المتكلمون) بانها ارادة من الفاعل للفعل مقارنة له (والفرق) بينها وبين العزم انه مسبق بالتردد دونها ولا يصدق على ارادته تعالى انها نية فيقال أراد الله تعالى ولا يقال نوى الله تعالى (وعرفها الفقهاء) بانها ارادة ايجاد الفعل المطلوب شرعا على وجه انتهى (وقال في الايضاح) النية حقيقة في الارادة المقارنة بمجاز في القصد اعني الارادة مطلقا وفي (المتن) النية عبارة عن القصد يقال نواك الله بخير أي قصدك ونويت السفر أي قصدته وعزمت عليه انتهى وفي (الشرائح) وغيرها النية ارادة تفعل بالقلب وفي (القواعد) للشهيد (والذكرى) ان القصد السابق على الفعل عزم لانية لكنه في (الذكرى) قل عن الجفني انه قال لا بأس ان تقدمت النية العمل أو كانت معه وعن بعضهم انه قال لو عزمت النية عنه قبل ابتداء العطاء



ثم اعتقد ذلك وهو في عملها أجزاء ذلك (ثم قال في الذكرى) ان هذين التولين غريان ومشكلان لان المقارنة الواقعة في الثناء أتشكل فخلو بعضها عن نية وحلها على الصوم قياس محض مع الفرق بان ماهية الصوم واقعة (قلت) يمكن أن يكون مراد الجصى التقدم مع المقارنة المتبررة ثم الغفلة وبالنية استدامها فضلا الى الفراغ

مراده الاستداه

ان يريد أبو علي بان تادئها غسل الكفين وما بعده الى غسل الوجه وفي (الحواشي) المنسوبة اليه ان النية (عند المتكلمين) ارادة بالقلب يقصد بها الى الفعل (وعند الفقهاء) ارادة الفعل الخ ما هنا (ثم قال) فيها وهذا التعريف صادق على العزم فانه لما لم يشترط فيه المقارنة كان أعم من النية والعزم والعزم لا يدل على انطاص (ثم قل) ان المقارنة علمت من قوله على الوجه المأمور به شرعا فانه مع عدم المقارنة لا يكون واقعا على الوجه المذكور وفي (التفتيح) نقل عن الفقهاء والمتكلمين ما نقله الفخر في رسالته (ثم قل) وزاد بعض المتكلمين قيد الحدوث فقال ارادة حادثة لمقارنة لتخرج ارادة الله تعالى لانه يقال أراد الله تعالى ولا يقال نوى الله تعالى (ثم قل) ولا حاجة اليه لخروج ارادته تعالى فبعد المقارنة لان ارادة الله تعالى ليست مقارنة للفعل عند المتكلم اما عند القائل بقدها فظاهر وما عند القائل بمحدوثها كالمرتضى فيقول انها ليست بنية اجها (وقل) الفاضل عن تسليك المصنف انها ارادة مقارنة وفي (الاشرايع) انها ارادة تفصل بالقلب (ورده) المصنف بلزوم التكرار (وأجيب) بانه احتراز عن اللغوية وعن ارادة الله تعالى وانه نية بذلك على مقدمتي دليلها وفي (جامع المفاصد) ان الارادة في التعريف جنس يتناول كلا من النية والعزم لانها أعم من أن يقارن الفعل أولا (ثم قال) ان قوله على الوجه المأمور به ان علق بالمجاء كما هو المتبادر صدق على العزم فلم يكن التعريف ما هنا (وعرفها) الاستاذ الشريف أدام الله تعالى حراسته بانها الارادة الباطنة على العمل المنبثقة عن العلم (ثم قال) ولا بد فيها من المقارنة فلا يكفي العزم المنفصل الا في الصوم انتهى (وقل) الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في (شرح المفاتيح) أيضا انها الباطنة على العمل المنبثقة عن العلم (وقال) لوجه لاشرائط المقارنة لأول جزء منها بل هي ثابتة في جميع الاجزاء ثم انه أوضح ذلك بما يأتي ذكره ان شاء الله تعالى وسيأتي ان النية عند الفقهاء حقيقة قطعا (وقال) الشيخ نجيب الدين في شرح رسالة شيخه انما سميت النية لممارتها للفعل وحلولها في القلب ولا تسمى ارادة الله تعالى نية (ثم قل) وهي قصد امتثال أمر الله تعالى بالوضوء للصلاة وبهذا القصد لا يفتك عنه أحد وهو المعبر عنه عند الفقهاء بالنية لان من تصور فضلا من دون قصد الى ايقاعه فهو غير ذاو وان أطلق عليه اسما عرفا انتهى وفي (التفتيح) فرقوا بين النية والعزم ان العزم لا بد وان يكون مسبوقا بتردد بخلاف النية فانه لا يشترط فيها التردد فظهر ان الارادة اما بعد تردد وذلك العزم أولا بعد تردد فاما مقارنة ذلك نية أو تنقذة فذلك ارادة بقول مطلق انتهى وفي (الصحيح) نويت نية ونواة أي عزم وعزمت على كذا عزمًا وعزما وعزيمة وعزيمة اذا اردت فعله وقطعت عليه انتهى (وقال) الاستاذ الشريف خطور الانشاء في النفس اما لحضور داعيها كحضور وقت الصلاة واما لصدور ذلك عن الملك الموكل بأذن الملك الهوى كما ان خطور المعصية لمكان الشيطان الرابض على الاذن اليسرى والاول يسمى توفيقا والثاني خذلانا ويسمى ذلك عن هذا الخطور وعن الميل الى النية وفي هذا التعريف (١)

وهي شرط في كل طهارة عن حدث (متن)

سبعة مباحث ذكرت في الحواشي المنسوبة الى الشهيد وذكر بعضها في (جامع المقاصد) وشرح الفاضل قوله قدس الله تعالى روحه ﴿وهي شرط في كل طهارة عن حدث﴾ عندنا كما في شرح الفاضل (وقل في المتن) قال علماؤنا النية شرط في الطهارة بنوعها والترائية وفي (التذكرة) النية واجبة في الطهارات الثلاث ذهب اليه علماؤنا وفي (الايضاح) انها شرط في الوضوء بإجماع علمائنا وفي (الخلاص) والمختلف وجامع المقاصد والمدارك (الاجماع على وجوبها وفي (التفصيل) الإجماع على اشتراطها في الوضوء والغسل والتيمم وفي (المعتبر) اسنده الى الثلاثة وابن الجنييد وفي (الذكرى) نقل عن ابن الجنييد استحبابها (وقال) فيها ودلالة الكتاب والاخبار على النية مع انها مركزة في قلب كل عاقل يقصد الى فعل أغنى الاولين عن ذكر نيات العبادات وتعليقها حتى ان الاخبار خالية عن تشخيص نية الاماخذ كره في الطهارة والعق لكن قل في (التهذيب) في تأويل خبر إعادة الوضوء لترك التسمية ان المراد بها النية (ثم قال) ولم يذكرها قدماء الاصحاب في مصنفاتهم كالصديقين والجمهور قال لا عمل الا بنية ولا بأس ان قدمت النية العمل أو كانت معه انتهى وفي (المعتبر) قال أيضا ولم أعرف قدمائنا فيه نصا على التمين (وقال) الاستاذ ايداه الله تعالى في حاشية (المدارك) راداً على (الذكرى والمعتبر) أن قاعدتهم أهم يذكرون لزوم النية ووجوب كون العمل لله تعالى خالصا في موضع واحد على سبيل القاعدة الكلية بالنسبة الى جميع الاعمال لا الى كل عمل عمل انتهى (وقال في الذكرى) أيضا واستحبها لأعلمه قولاً لاحد من علمائنا (ثم قال) فإن احتج ابن الجنييد بالآية الشريفة (قلت) الآية ثلث لان المفهوم منها قاسموا لاجل الصلاة كما تقول اذا لقيت العدوخذ سلاحك وفي (الرسالة الفخرية) يدل على وجوب النية العقل والنقل (قال) اما العقل فلان الافعال متساوية والذي يحضها للطاعة والمعصية لاني فان لمعة التيمم ظلما أو تأديا واحدة والذي يفرق بينهما ليس الا النية هذا وقد قل في (المتن) ان النية شرط في الطهارة عن ريمه واللبث واسحاق وأبي عبيد وابن المنذر وأحمد بن حنبل وأبي ثور وداود والشافعي ومالك (وعن) أبي حنيفة والثوري انه لا تشترط النية في طهارة الماء وانما تشترط للتيمم (وعن) الحسن بن صالح ان ليست النية شرطا في شيء من الطهارات المائيه والترائية (وعن) الأوزاعي روايتان احدهما كقول الحسن والاخرى كقول أبي حنيفة (ولعلم) ان قضية قولهم النية شرط في الطهارة وشرط في العبادات دون المعاملات انها منقولة عن معناها الى قصد الفعل طاعة لله تعالى واخلاص مع قصد الوجه أو غير ذلك على اختلاف آرائهم ولولم تكن منقولة لم يكن لاشتراطها معنى أصلا لان الفعل الاختياري لا يمكن صدوره غير قصد ذلك الفعل وغايته فلو كلفنا الله بفعل من دون قصد كان تكليفا بالحال والعبادات وغيرها في ذلك سواء فلا وجه حينئذ لاشتراطها في العبادات فقط (واما) على المعنى المنقولة اليه كما قلنا فانه يصح اشتراطها ويحوز انفسا كما بل لا يتأتى ذلك عن النفوس الامارة بالسوء الا بمجاهدات كثيره ولذا ورد الحث على تخليص العمل من الرياء ومن هنا ظهر فساد ما في (المدارك) وغيرها من ان الخطب سهل في النية وان المعتبر فيها تخيل النوي بادنى توجه وان هذا القدر لا ينفك عنه أحد وفساد ما قيل ان اشتراط النية من بدع المتأخرين كذا قال في شرح (المغني) وبتمام الكلام في

لاعن خبث لأنها كالترك (متن)

الصلاة ﴿ قوله رحمه الله تعالى ﴾ ﴿ لاعن خبث ﴾ هذا قول علمائنا كافي (المتن) وحكي عن ابن شريح أنها تقتصر الى النية وهو قول أبي سهل الصملي من الشافعية كذا في (المتن) وفي (التذكرة) عن أحد وجهي الشافعي أنها تشترط قياساً على طهارة الحدث (وقال في المدارك) ان الفرق بين ما يجب فيه النية من الطهارة ونحوها وما لا يجب من ازالة النجاسة وما شابهها ملتبس جداً بخلاف الاخبار من هذا البيان وما قيل (١) من ان النية انما يجب في الافعال دون البروك منقوض بالصوم والاحرام (والجواب) بان الترك فيه كما فصل تحكم ولعل ذلك من أقوى الأدلة على سهولة الخطب في النية وان المتبر فيها تغل المنوي بأدنى توجه انتهى (وقال) الاستاذ في حاشية (المدارك) ما حاصله ان الواجب ما يكون على تركه العقاب فان كان عادة يكون على فعله الثواب أيضاً والا فلا والعادة اما ان تكون بالذات عبادة أو بامضاء النية (والاول) مثل الصلاة والصوم والمباذلة في اصطلاح الفقهاء عبارة عن هذا القسم (وربما) يعرفونه بالنية لايصبح بمرأته وهذا لا يعرف ماهيته الا من الشرع كما لا يعرف شرائطه وأحكامه الشرعية الا منه وكذا لا يعرف المصلحة في إيجابه بصورته المخصوصة وشرائطه المخصوصة (٢) (والقسم الثاني) مثل اتقاء الفريق وإطفاء الحريق وهذا القسم لا يتوقف صحته على النية (سم) صيرورته عبادة يتوقف عليها وظاهر ان الامر بازالة النجاسة من القسم الثاني لان وجوبه توصلي ومع قطع النظر عن الاجماع وعمل المسلمين في الاعصار والامصار (قول) اذا قال أزل النجاسة نعرف معناه حرماً لان ازالة معناه معلوم لغة وعرفاً فتحكم بكفاية المعنى العرفي فان شرط شرطاً شرعياً نحكم باعتباره شرعاً وان لم يشترط نحكم بعدم اعتباره ثم ان الاجماع واقع على عدم وجوبها لنفسها بل كونها لنفسها مثل الصلاة وبعد ما لا حفظنا الصلاة بمحذات المتبر فيها ان لا يكون نجاسة مطلوبة للمصلي حال الصلاة فقلنا من ملاحظة المجموع ان ايجاب ازالة ليس الا للتوصل الى مصلحة هي انعدام النجاسة المطلوبة في الواقع أعم من أن يكون ذلك الانعدام من جهة صاحب التوب أو غيره حتى انه لو انعدم بالمطر أو وقوعه في الكرو أو الجاري من غير مباشرة أحد لكفى (وأما الوضوء والمسل والتبسم) فهي عندهم من القسم الاول يحتاج الى النية لعدم مطلوبة الماهية الا من الشرع وعدم معرفة المصلحة في الايجاب بانخصوية المعلوم وعدم ظهور كون الايجاب لمحض التوصل الى أمر معلوم اذ لا نعرف ان الحدث ما ذا وان الرفع بأي نحو وماهية الرفع ماهي فضلا عن شرائطه بل ظاهر الامر انه واجب شرعاً

(١) هذا أشار اليه الشهيد في قواعده قال يجب ترك المحرمات ويستحب ترك المكروهات ومع ذلك لا يجب النية الى أن قال يمكن استناد عدم وجوب النية هنا الى كونها لا تقع الاعلى وجه واحد أو الى أن الفرض الاهم منها هجران هذه الاشياء ليستمد بواسطتها الى العمل الصالح ومن هذا الباب الاصل الجارية مجرى الترك كفسل النجاسة عن التوب فان الفرض الاهم منها هجران النجاسة فكانت جارية مجرى التروك وكلام الاستاذ ناظر الى ان ماوجب لغيره لا يحتاج الى نية وماوجب لذاته يحتاج اليها والى ان ما كان مأموماً به وكان توقيفاً فهو عبادة وان ما علمت المصلحة فيه كان عبادة وما لم تعلم أو علمت في الجملة كان عبادة وهذا اعتمده صاحب القوانين (بخط المصنف ره) (٢) المخصوصية (نقل)

ومحلها القلب فإن نطق بها مع عقد القلب صريح والا فلا ولو نطق بغير ما قصده كان الاعتبار بالقصد ووقتها استحباباً عند غسل كفيه المستحب (متن)

وان كان الوجوب لغيره فالمطلوبية والمصلحة انما يتحققان فيه وفرق بين هذا وبين ما علم ان وجوبه لحض التوصل الى مصلحة خارجية (١) ثم انه حرمه الله تعالى حاول بيان ان الطهارة في نفسها عبادة واستدل عليه بأدلة (منها) قوله صلى الله عليه وآله الصلاة ثلاث طهور وثلاث ركوع وثلاث سجود وقول الرضا عليه السلام تومر أنت وأوزرانا (ثم قال) والاجماع واقع على وجوب النية في العبادات وعدم وجوبها في ازالة التنجسات مضافا الى عمل المسلمين الى آخر ما ذكر ثم انه حرمه الله تعالى (قال) ثم قوله المختير فيها تحيل المنوي بأدنى توجه ان أراد مجرد تحيل المنوي فهو مناف لما سيذكره من اعتبار قصد القرية والاخلاص وان أراد مع قصدتها في سهولة الخطب مطلقاً تأمل لا يخفى على من لاحظ الاخبار وكلام المحققين في مقام تخصيص العمل من الرياء وغيره من الدواعي المثانية ثم انه في (المدارك) قل عن بعض الفضلاء انه قال لو كلف الله تعالى الصلاة بغير نية كان تكليف مالا يطلق قال وهو كلام متين لمن تدبره (قال) الاستاذ في حاشيته ما ذكره بعض الفضلاء ليس هذه النية قطماً لانه يمكن التكليف بها لانه لا يمكن التكليف بها كما اعترف به ﴿قوله قدس الله روحه﴾ ﴿ومحلها القلب﴾ اتفاقاً كما في شرح (الفاضل) وفي جامع (المقاصد) هذا معلوم بطريق اللزوم من قولهم ارادة الى آخره (وقد) اختلف الاصحاب في استحباب التلفظ بها ففي (الخلاص) في الصلاة (والمعتبر) كذلك (والحرير) والتذكرو (والذكرى) وفوائد الشرائع (والمدراك) انه لا يستحب لعدم الدليل والتسرع خال من ذلك بل ظاهر (الذكرى) دعوى الاجماع حيث قال ولا يستحب الجمع عندنا بينه وبين القول وصار اليه بعض الاصحاب لان اللفظ أشد عونا على اخلاص القصد وفيه منع ظاهر انتهى وفي البيان في الصلاة الاقرب انه مكروه (وقال المقداد) في كراهته نظر (وقال في التذكرو) ولا اعتبار باللفظ (نم) ينبغي الجمع فان اللفظ اعون على خلوص القصد وقال فيها في نية الصلاة لا عبرة به عندنا ولا يستحب الجمع بينهما وفي (النفلية) استحباب الاقتصار على القلب وفي (الخلاص) نسب القول باستحباب التلفظ الى أكثر اصحاب الشافعي قال وقال بعض اصحابه يجب التلفظ بها وخطأه أكثر اصحابه وفي (نهاية الاحكام) انه يجب ان لم يمكن بدونه وفي (شرح الفاضل) الحق انه لا رجحان له بنفسه ويختلف باختلاف النوازل وأحوالهم فقد يمين على القصد فيترجح وقد يخيل به (في الخلاص) قال وبذلك يمكن ارتفاع الخلاف عندنا وفي نية الصلاة قال الاحتياط تركه (وقد) استوفينا تمام الكلام في نية الصلاة ﴿قوله رحمه الله تعالى﴾ ﴿وقتها استحباباً عند غسل كفيه المستحب﴾ كما في (الوسيلة) والمعتبر (والتذكرو) (والمشهي) والبروس والبصرة وجامع المقاصد) قد صرح في هذه بالاستحباب وصرح في (البروس) (ووجامع المقاصد) باستحباب ذلك أيضاً عند المضضعة والاستنشاق وفي (النافع والشرائع) (والذكرى)

(١) وقال الشهيد في قواعده كل حكم شرعي يكون الفرض الاعم منه الآخر لجلب نفع فيها أو دفع ضرر فيها يسمى عبادة أو كفارة وكل حكم شرعي يكون الفرض الاهم منه الدنيا بجلب نفع فيها أو دفع ضرر فيها يسمى معاملة (بخطه ره)

( وحاشية الشرائع والمسالك ) لم يذكر الاستحباب وانما ذكر جواز التقديم ونسبه في ( الذكرى )  
 وشريح ( المغانيع ) الى المشهور ( قال في الذكرى ) والمشهور جواز فعلها عند غسل اليدين قال وأولى  
 منه المضمضة والاستنشاق لقربهما الى الواجب وفي ( المدارك ) نسبه أي جواز الفعل الى الشيخ  
 وأكثر الاصحاب ( قلت ) وعلى ذلك حل عبارة أبي علي وقد تقدمت وتقدم تأويلها بذلك والفاضل  
 في شرحه جعل ما ذكره المصنف من استحباب التقديم مواضع لا أكثر وفيه نظر وقيل في ( الذكرى )  
 وغيرها عن ( البسنري ) التوقف في ذلك وفي ( البيان والعلية والجمع الاردبيلي والمدارك ) وشرحي اثني  
 عشرة الشيخ حسن ان الاولى تأخيرها الى غسل الوجه وفي ( الانوار القمرية ) بعد بيان ان الغناء  
 تدل على التيقظ بلا تراخ ، انصه مقارنة النية وشرطيتها لغسل الوجه المشهور وظاهر ( الفنية ) وموضع  
 ( من السرائر ) انها لما تقدم عند المضمضة والاستنشاق وفي ( السرائر ) أيضا ينوي في الغسل عند غسل  
 اليدين ( وفي الروض ) والجمع الاجماع على عدم جواز المقارنة لتسميه أو السواك به صرح في ( نهاية  
 الاحكام ) وهو المنقول عن ( شرح الارتاد ) لمخر الاسلام وفي ( الذكرى ) لم يذكر الاصحاب  
 ايقاع النية عندهما ولمه لسلب اسم العمل المعتبر في الوضوء عنهما وظاهر الاصحاب والاحداث انهما من  
 سنه كذا قيل الفاضل عنها ولم أجده فيها بعد التنبع ولمه مما زاغ عنه النظر ثم ناقشه بأن ظهور كونهما  
 من سنه بمعنى اجزائه المسنونة ممنوع بل الاخبار تؤيد عدم الاقوله عليه السلام السواك شرط  
 الوضوء وفي ( شرح المغانيع ) ان النزاع في جواز التقديم وعدمه وقدر التقديم مبني على جعل النية  
 المشتركة هي المخطئة بالال وانها منحصرة في ذلك ( قال ) وبس كذلك ( قلت ) وبأي ايضاح ذلك ان  
 شاء الله تعالى واضطر في العام كلام الفاضل المتداد في ( التقيح ) فليحفظ بعد ملاحظة ما قلناه عن  
 الاصحاب وقيد المصنف هنا الغسل بكونه ممحبا كما صرح في ( التبصرة ) ولم يذكر ذلك في ( الوسيلة والنافع )  
 ( والشرائع والارسياد ) وفي ( المعتبر والمتبى ) قال عند غسل اليدين للوضوء فيشمل الغسل المستحب  
 للوضوء أو الواجب له كما في المدارك ( قال في المدارك ) المراد بالغسل الغسل المستحب أو الواجب كما  
 صرح به جماعة من الاصحاب فيخرج من ذلك الواجب والمستحب لغيره انتهى ولم أجده أحد اصرح  
 باستحباب ذلك عند الغسل الواجب للوضوء في ( جامع المصايد ) المراد استحبابه للوضوء فلو وجب  
 الغسل كما في ارادة النحاسة أو حرم بصيرورة ماء الطهارة بسببه قاصرا أو كره لثبوت قصوره مع ظن عدم  
 أو ابيح كأن توضع من كره أو بما لا يمكن الاعتراف منه أو لم يكن الوضوء من حدث اليوم أو البول والماء  
 أو استحباب غير الوضوء مما يتعلق به كالغسل للاستنجاء أولا لا يتعلق به كالغسل الا لكل لم يجز حينئذ ايقاع  
 النية في شيء من هذه المواضع لا تناء كونه من أفضل الوضوء ومثل ذلك قال في ( حاشية الشرائع ) وكذا  
 ( المسالك والتذكرة ) ومثله في ( الذكرى ) الا انه قال فيها وفي جوازه عند الواجب كإزالة النجاسة  
 الملوثة وجهه لانه أولى من الدب بالمراعاة ( ثم قال ) والاقررب المنع لانه لا يبعد من أفعال الوضوء  
 وأولى بالمنع عند غسلها مستحبا فيما اذا ناشر مانع من بينهم بالنحاسة واحتمل القول بالاستحباب  
 فيما اذا كان الوضوء من نهر أو اواء لا يمكن الاعتراف منه لان النحاسة الموهومة تزول بانسية الى غسل  
 باقي الاعضاء وان لم يكن لاجل الماء وماله في ( المسالك ) الا انه جعل عدم أحوط وهذا كله بناء  
 على كون غسل اليدين من الاجزاء المدبوبة للوضوء كذا قال الفاضل في شرحه ( ثم قال ) هذا غير  
 معلوم ولذا جعل في ( البيان والعلية ) التأخير الى غسل الوجه أولى ( قلت ) قد صرح بأن غسل

ووجوباً عند ابتداء أول جزء من غسل الوجه (متن)

اليدين من أفعال الوضوء وسننه في (الوسيلة والمعتبر والمنتهى ونهاية الأحكام والتبصرة والتذكرة والذكرى) (وجامع المفاصد) وغيرها فبعض ذكر فيه ذلك في المقام وبعض في سنن الوضوء بل قال في (نهاية الأحكام) لاختلاف في أن المضمضة والاستنشاق من سننه وكذا غسل اليدين عدنا (انتهى) بل لم نجد أحداً ذكر في ذلك خلافاً (نم) ذكر في (المنتهى) في آخر الفرع الثاني عشر ما نصه وهل غسلهما من سنن الوضوء فيه احتمال من حيث الأمر به عند الوضوء ومن حيث أن الأمر به لتوهم النجاسة (انتهى) وسنقل فيما سيأتي في الفصل الثاني أنه يستحب له غسلهما وإن نيقن الطهارة وهذا كله مما يخالف ظاهر عبارة الفاضل إلا أن تحمل على ما يأتي ومن قال بأولية التأخير كما في (البيان والتعليق والجمع والمدارك) وغيرها استند إلى أن كونه جزءاً مندوباً فله الوضوء لا يصبره به كما صرح به في (الجمع والمدارك) قد سلموا أنه من سننه لكنهم منعوا كونه منه (نم) يظهر من (الجمع) التأمل في كونه من اجزائه المدبوبة له حيث قال ما نصه بعد تسليم استحباب غسل اليدين للوضوء مع تحقق شرائطه وكذا غيره من المضمضة والاستنشاق فالاجزاء محل تأمل لأن كونه جزءاً مندوباً له لا يصبره به (نم قال) وكيف ينوي الوجوب ويقارن ما ليس هو واجب ويصاحبه داخل فيه (انتهى) فقد تأمل في المضيضة والاستنشاق أيهما أقبل ولعله أراد في (كشف الدم) أنها است حزة مندوبا منه موافقاً في (البيان) (والتعليق وجمع البرهان) فأمل هذا فلا ريب إليه إلى أن الوجه أفرد السننات المتقدمة عليه إسنه (وربما) قال بعض الأصوليين سرية لية إليها وإن أحرت كسرة العنق في الانقاص لا في الانحصار وسرية تسمية الأكل في الأنتا إذا قال على أوله وآخره بعد نسيان التسمية وسرية الظاهر إلى تحريم غيره إلى غير ذلك مما ذكره التهذيب في (فواعده) وأما المستحبات الواقعة في الانتاء فلا يجيب التعرض لها حال النية في جميع المبادات لجواز تركها بل يكفي قصد الفرع حال فعلها كما صرحوا به ويأتي تمام الكلام أن شاء الله تعالى هذا (وجوز) الشافية إيقاع النية عند غسل اليدين بشرط بقائه الذكر إلى غسل الوجه وجوز أحمد تقديمها على غسل اليدين بزمن يسير كذا في (المنتهى) وفي (الندوة) لو أوقع النية عند أول جزء من غسل الوجه صح ولم يتب على السنن المتقدمة وإن تقدمت عليها فإن استصحابها فلا إليها صح وأنيب وإن عزبت قبله ولم تفرق شيء من أفعال الوضوء سائل وهو أقوى وجعي الشافي وإن اقرنت بسنه أو مضاهى وهو أضعف وجعي الشافي لأنها من جملة الوضوء وقد قارنت وأصحها عنده البطلان لأن المقصود من المبادات واجبها وسنها توابع انتهى \* سيجي قوله قدس الله تعالى روحه \* \* ﴿ ووجوباً عند ابتداء أول جزء من غسل الوجه ﴾ \* المهر شرعاً وهو أول جزء من أعلاه لأن ما دونه لا يسمى غسلًا شرعاً ولأن المقارنة نهي لاول أفعال الوضوء والابتداء بنير الأعلى لا يمد فلا (قال في جامع المفاصد) قوله ابتداء مستدرك مع أنه ليس لاول جزء من غسل الوجه ابتداء ولما كان ادخال أول جزء من الرأس واجباً من باب المقدمة كان غسل ذلك الجزء أول جزء فيجب الابتداء به أو يضم إلى أول جزء من الوجه ويتبدى بهما هذا واستتراط المقارنة لاول جزء هو المشهور بين الأصحاب بل كاد يكون إجماعاً (وقال) الاستاذ في (شرح المفاتيح) أن استتراط المقارنة واعتبار الاستدانة الحكيمية مبني على جعل النية المترتبة هي

وينبغي استدامتها حكماً الى آخر الوضوء (متن)

الخطرة بالبال ثم منع من حصر النية في ذلك ولم يشترط المقارنة لاول جزء وقال ان شأن العبادات شأن سائر الافعال ويأتي تحقيق ذلك وايضاحه عن قريب ان شاء الله تعالى وقيل في (السرائر) عن بعض اصحابنا تفسير المقارنة بأنها مقارنة آخر جزء من النية لاول جزء من غسل الوجه حتى يصح تأثيرها بتقدم جعلها على جملة العبادة لان مقارنتها على غير هذا الوجه بأن يكون زمان فعل الارادة هو زمان فعل العبادة أو بعضها متعذراً لا يصح تكليفه أو فيه حرج منفي في الدين ولان ذلك يخرج ما وقع من أجزاء العبادة وتقدم وجوده على وجود جعلها عن كونها عبادة من حيث انه وقع عارياً عن جملة النية لان ذلك هو المؤثر في كون الفعل عبادة لا بضمة (التهي) ولعله عن بعض الاصحاب شيخه السيد حمزة أبي المكارم فان ما ذكره عن عبارة (النية) حرفاً فحرفاً (وحاصلها) ان لا يقارن بأولها أول غسل الوجه وآخرها ما بعده او آخر الوضوء. وقد علمت مذهب أبي علي والجعفي ومر تأويلهما والمولى الاردبيلي ومن نسج على منواله كتلامذته لا يعرفون شيئاً من ذلك لعدم الدليل (١) كما سيأتي وفي (الذكرى) في نية الصلاة أن يجعل قصده مقارناً لاول التكبير ويبقى على استحضاره الى انتهاء التكبير فلو عزبت قبل التكبير في الاعتداد بها وجهاً (أعدها نم) لصر هذه الاستدامة الفعلية ولان ما سبب أول التكبير في حكم الاستدامة والاستمرار الحكمي كلف فيها (والثاني) عدم الاعتداد بها لان الفرض بها انعقاد الصلاة وهو لا يحصل الا تمام التكبير ومن ثم لو رأى التمسك الماء في أثناء التكبير بطل تيممه (ثم قال) والوجه وجوبه الا أن يؤدي الى الحرج (ثم قال) ومن الاصحاب من جعل النية بأسرها بين الالف والراء قال وهو مع العسر مفتض لحصول أول التكبير بغير نية قال ومن العامة من جوز تقديم النية على التكبير شيء يسير كنية الصوم قال وهو غير مستقيم لانه انما جاز التقدم في الصوم لصر المقارنة \* قوله رحمه الله تعالى \* \* \* \* \* وينبغي استدامة حكمها الى آخر الوضوء \* \* \* للاصحاب في تفسير الاستدامة الحكمية بعد اتفاقهم على عدم وجوب الفعلية عبارات فهي (المبسوط) ان معنى ذلك أن لا ينتقل من تلك النية الى نية فحاشاها (٢) ونحوه ما في (المعتبر) (والشرائع والمنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والمسالك والمدارك) وغيرها وفي بعض هذه زيادة قولهم وتختلف بعض مميزاتا ونسب ذلك في (الذكرى) الى كثير من الاصحاب وفي (جامع المقاصد) الى أكثرهم ويظهر من (شرح المفاتيح) انه مذهب الجمهور ما عدا الشهيد وهو أصح القولين كما في (حاشية الشرائع) وفي (الذكرى والتفصيل) ان هذا التفسير منهم بناء على ان الباقي مستغن عن المؤثر وقتل في (جامع المقاصد) عن الشمدانه ذكر ذلك أيضاً في رسالته

(١) السائل على ذلك اما دخول المقارنة في مفهومها أو دلالة النصوص على كون المكاف ناوياً حين العمل (منه قدس سره) (٢) وهذه العبارة مأخوذة من قول المتكلمين ان ضد الشيء يجب ان يكون عندهم من جنسه فصد الارادة ارادة الضد ولما كانت النية فعلاً قلبياً لا من أفعال الجوارح فالتنافي للنية حينئذ نية أخرى ويظهر من جماعة ان المراد بالحالفة فعل التقيض أعني قطع العمل وقالوا ان المدول من الصلاة المعينة الى الصوم نافذة لس من باب فعل المخالف والمافي وتردد بعضهم فيها اذا تردد في قطع الصلاة وقال ان المناقة غير متحققة ها لان البردد ليس على طرف (منه)

في الحج (ثم قال في جامع المقاصد) وهذا البناء مع بده غير مستقيم في نفسه وفي (المدارك) أن ما ذكره من البناء غير مستقيم فإن أسباب الشرع علامات ومعرفة لا على حقيقة فيمكن القول بعدم استثناء الباقي عن المؤثر مع عدم اشتراط الاستدامة مطلقاً فضلاً عن الاكتفاء بالحكمة انتهى (قلت) عبارة (المدارك) كما ترى وفيها موقوف على فهم عبارة الشهيد رحمه الله وهي لا تصدو ثلاثة وجوه (الأول) أن يكون مراده من الباقي هو أجزاء العبادة التي يريد المكلف أن يأتي بها بعد النية ومراده من المؤثر النية وهذا لا يريد قطعاً لأنه في غاية الفساد لأن الأجزاء لم تكن موجودة بل هي معدومة حال النية فتحدث شيئاً فشيئاً وتقدم بعد الوجود ولا بقاء لها أصلاً حتى يقال أنها في حال الوجود تحتاج إلى المؤثر دون حال البقاء (الثاني) أن يكون مراده من الباقي أثر النية أعني الصحة (وفيه) أنه لم يظهر بعد نفس الأثر فكيف يتجاوز مع أنه رحمه الله تعالى اعترف بأن مقتضى الدليل اعتبار الاستدامة العقلية وهذا يقتضي أن يكون بدونها غير صحيح فاقبل (الثالث) أن يكون مراده أنه إذا أخلص في العمل لله تعالى ابتداءً بقي الإخلاص وإن غفل عنه في الأثناء وهذا أوجه الوجوه وعلى كل حال فعبارة (المدارك) لم أفهمها ثم إننا حققنا فيما كتبناه على كتاب القضاء من هذا الكتاب أن علل الشرع تجري مجرى العلل الحقيقية والأصح القول بحجية منصوص الملة وقد أوضحنا ذلك هناك وهذه الكلمة قد أولها الأستاذ الشريف وفسر الاستدامة في (النية والسرار) بأن يكون ذا كراً لها غير فاعل لنية تخالفها (قال) الفاضل ولعلها غير مخالفين وأما أراد تفسير الذكراً لها بنير الفاعل لنية تخالفها (انتهى) وهو وجه وحده ويرشد إليه ما ذكره الكركي. والشاهد الثاني وغيرهما أن في المسألة قولين المشهور ومذهب الشهيد كما يأتي وفسر المصنف الاستدامة في نية الصلاة بأن لا يقصد ببعض الأفعال غيرها أي غير الصلاة أو الأفعال (واعترضه) الكركي بأنه على هذا لو نوى بعض الأفعال الرياء لم يكن مخالفاً بالاستدامة (والجواب) عن ذلك يأتي في محله إن شاء الله تعالى (وقال) الأستاذ الشريف أدام الله حرامته في (المصباح) الثاني من مشكلته ويجب استدامة النية إلى الفراغ من الوضوء بمعنى صدور كل جزء منه بها وهذه على إنجازها قابلة لتفسير الشهيد والمشهور ولعلها بما سنحكيه عن (شرح المفاتيح) أولى وقال الشهيد في (الذكرى) ويجب استدامة النية بمعنى البقاء على حكمها والزم على متضاها (قال في المسالك) وهو أحوط واحتمل الناقض من الشهيد إرادة المشهور وهو بعيد لأنه صرح في (الذكرى) بأنه مخالف لما ذكره كثير ويأتي ما يوضح ذلك وقال في (قواعده) قضية الأصل استحضار النية فضلاً في كل جزء من أجزاء العبادة قيام دليل الكل في الأجزاء قائماً بعبادة أيضاً ولكن لما تنذر ذلك في العبادة البعيدة المسافة وتصر في القرية اكتفي بالاستمرار الحكمي وفسر بتحديد الزم كلاً ذكر ومنهم من فسره بعدم الإتيان بالثاني وقد فسرناه في رسالة الحج (انتهى) ولعله فسره في رسالة الحج بما فسره (ذكره حل) في (الذكرى) وقد سمعته من أنه البقاء على حكمها والزم على متضاها ونقل عنه في (جامع المقاصد) أنه بنى هذا التعريف في رسالة الحج على احتياج الباقي إلى المؤثر ثم إنه قال في (جامع المقاصد) وهذا التفسير لا حاصل له فإن الذم لا ينافي صحة العبادة اتفاقاً ولا يجتمع معه ما فسره به والبناء المذكور مع بده غير مستقيم في نفسه (واعترضه في المدارك) أيضاً بأن ما فسره الاستدامة الحكمية هو بينه معنى



الاستدامة الفعلية التي نفاها أولاً على نفس النية إذ هي عبارة عن الزم الخصوص كما تقدم ( انتهى )  
 ( وأجاب ) الاستاذ أدام الله حراسته في ( حاشية المدارك ) بما حاصله (١) أن الذهول عن صورة  
 الزم ونفسه ليس مقتضياً لبطالان العبادة قطعاً وهذا لا يريد به لأن المراد الزم على مقتضاها إذا  
 لاحظها وأما الداهل بمعنى غير العازم على فعل ما في الله تعالى كأن يفعله لا يقصد القرية والاخلاص  
 والامتنال فبإداته قطعية البطالان سيما بملاحظة اجماع ( الغنية ) على أنه يجب عليه أن يكون ذا كراً لها  
 غير فاعل لنية مخالفتها ( وقال ) ان الذي نفاها التهيد أولاً هو الذي تمذرت أو تسمرت استدামته كما صرح  
 به هو وهو مركب من صور متعددة مترتبة كل واحد منها يخطئ بالبال والذي أثبتته هو الامر البسيط  
 الاجمالي وهو مجرد الزم على ما قصد أولاً ولعل مراده انه ليس خطئاً بالبال لأن استدامة اخطاره  
 متعذرة أو متعسرة أيضاً بل هو في أوائل الحافظة فيثبت المثبت والمنفي فرق من وجهين الاجمال  
 والتفصيل والخطية وعدمها بل وكون المنفي الزم على نفس العبادة والمثبت الزم على ما عزم به أولاً  
 فأمل ( ثم قال ) أيده الله تعالى يرد عليه ان مقتضى الدليل ان كان مراعاة الاستدامة الفعلية فإذا  
 تمذرت فأني دليل على الحكمة وجوب اعتبارها ومراعاتها ( إلا ان يقال ) المرتبة الاجمالية جزء  
 التفصيلية أو يتحقق فيها ما هو جزؤها والميسور لا يسقط بالمسور ولا يدرك كله لا يتركه كما هما  
 مرويان عن علي عليه السلام مضافاً الى الاستصحاب ( ثم قال ) نعم يتوجه عليه انه لا وجه لجعل النية  
 خصوصاً المركب التفصيلي وتعين هذا الوجودي دون الوجودي الآخر وجعل هذا الوجودي الآخر بدلاً  
 اضطرارياً ( ثم قال ) ثم اعلم ان بين الخطر بالبال والداعي على الفعل عموماً من وجه اذ ربما يكون الداعي  
 أمراً سوى الخطر صورته غفلة فقدر ( انتهى كلامه ) أيده الله تعالى ( وتحقق الحال ) في المقام على ما يستفاد  
 من هذا الاستاذ في ( ترجح الماتنج ) أن يقال ان النية بالنسبة الى الصلاة وسائر العبادات ليست  
 الا كفرها من سائر أفعال المكلفين من قيامهم وقعودهم وأكلهم وشربهم ونحو ذلك ولا ريب ان  
 كل عاقل غير غافل ولا داهل لا يصدر عنه فعل من هذه الافعال الا مع قصد ونية سابقة عليه ناشئة  
 من تصور ما يترتب عليه من الاغراض الباعثة والاسباب الداعية بل هو أمر طبيعي وخلق جبلي ومع  
 هذا لا ترى المكاف في حال ارادة فعل من هذه الافعال يحصل له عسر في النية ولا اشكال ولا  
 وسوسة ولا فكر ولا ملاحظة مقارنة مع ان فعله قطعاً واقع بنية وقصد مقارن فإذا شرع في شيء من  
 العبادات اضطرب في أمرها وحار بل قد وجدنا أناساً كثيرين لا يقدرون على التلطف حينئذ بتكبيره  
 الاحرام وربما حصلت لهم حالة كحالة الجنون مع انهم في سائر أفعالهم في غاية الوراعة والزمانة  
 والسكون والحزم ولا فرق بين العبادة وغيرها الا بقصد القرية ( واستوضح ) نفسك اذا كنت جالساً  
 ودخل عليك رجل جليل عند الله تعالى حقيق بالقيام له والا كرام والتواضع ففي حال دخوله تقوم له  
 احلالاً واعظاً ولا تقول اقوم تواضعاً فلان قرينة الى الله تعالى فهل يكون هذا القيام والتواضع خالياً  
 عن الثواب والمدح لخلوه عن هذه النية أم يكون موجباً لها كلالو تكلفت تفصيل ذلك يالك أو ذكرته  
 لسانك كنت مضحكة في الجماع وأعجوبة لكل سامع وهكذا شأن النية في العبادات فان المكاف  
 اذا دخل عليه وقت الظهر مثلاً وهو عالم بوجود ذلك الفرض سابقاً وعالم بكيفيته وكينته وان الغرض  
 الحامل له على الابتناء الامتنال لامر الله تعالى ثم قام من مكانه وتوجه الى المسجد ووقف في مصلاه  
 (١) هذا ما فهمت من عبارة الاستاذ ولم أقبلها لأن النسخة لا تخلو من غلط ( منه )

مستقبلاً وأذن وأتم ثم كبر واستمر في صلاته فإن صلاته صحيحة شرعية مشتملة على النية والقربة ( وبهذا يعلم ) ان النية المعتبرة مطلقاً ليست منحصرة في الخطرة في البال بل انما هي عبادة عن انبات النفس والميل واذا لم يكن حاصلها قبل فلا يمكنها اختراعه واكتسائه بتصور المعاني في الجنان أو مجرد النطق باللسان ألا ترى الى المراني فانه لا يمكنه التقرب في فعله وان قال بلسانه أو تصور بجهانه أصلي أو أدرس قربة الى الله تعالى فظهر من هذا انه من المستحيل وقوع جزء من أجزاء العبادة من دون نية القربة فلا وجه لاشتراط المقارنة لاول جزء منها ثم الاكتفاء بالاستدانة الحكيمة كما اختاره أكثر المتأخرين ( لا يقال ) ان الحال هو تحقق الفعل بتفسير قصده وقصد غايته فيه لا النية المعتبرة عند الفقهاء اذ هي أمر آخر يجوز تخلفه بل يصعب تحقيقه ( لانا قول ) اللازم المتحقق في فعله الاختياري هو كونه اطاعة وامثالاً أو قراباً الى الله تعالى لا أمر آخر اذ لو جعله أمراً آخر بطلت عبادته فلا بد ان يتحقق كل جزء من الأجزاء بذلك الغرض ويقصده بتلك الغاية . أسبغ الطاعة ( الاطاعة ل ) والقرربة وبمد اختيار ذلك الغرض يستحيل وقوع جزء من الأجزاء بل نية فأي داع الى اشتراط المقارنة واعتبار الاستدانة الحكيمة دون الفعلية ( ثم ) جعل النية هي الخطرة بالبال خاصة كما فعله جمع من المتأخرين يوجب اعتبار المقارنة والاستدانة الحكيمة لانه ما جسد الله لرجل من قلبين في حرفة فاما أن يشتغل باحداث الأجزاء من الحركات والسكنات وغيرها واما أن يتوجه الى احضار الصور بالبال وما لا يجتمعان مما غالباً عادة فلا جرم اختاروا المقارنة والاستدانة الحكيمة لان النية علة غائية ولان الباء في قوله صلى الله عليه وآله انما الاعمال بالنيات للتبليس كما هو ظاهر ولان قوله تعالى ( مخلصين له الدين ) حال مينة هيئة الفاعل فحيث لا يجتمعان غالباً عادة ولا معنى للتأخر لكونه علة غائية فلا بد من التقدم والاتصال بأول جزء ويسمى هذا مقارنة ( وأما ) اعتبار الاستدانة الحكيمة فلما عرفت من استحالة الفعلية عادة مع كون النية شرطاً لمجموع العبادة والشرط للمجموع شرط للأجزاء فلا بد من الاستدانة الحكيمة للأجزاء ومماها أن لا يقصد خلاف ما قصد أولاً ولا يخفى ما في ذلك من النية والخروج عن مقتضى الاداة لما مر ويأتي ثم بعد اعتبار المقارنة لاول جزء وقع اختلاف بينهم في الوضوء والفسل في بيان مقام المقارنة فالمشهور بينهم جواز تقديم النية في الوضوء عند غسل اليدين المستحب كما قدم بيان ذلك كله وأنت بعد ما عرفت ان اشتراط المقارنة واعتبار الاستدانة الحكيمة والنزاع في جواز التقديم عند غسل اليدين مبني على جعل النية المشترطة هي الخطرة بالبال يظهر لك ان النية عندهم أيضاً ليست الا الداعي وان هذه الامور مبنية على كون النية هي العلة الغائية والقصد الباعث لكنهم اعتقدوا انحصار ذلك في الخطرة بالبال وأظن ان الباعث لهم على ذلك ما عهد من حصر القوى الباطنة في الحسنة المشهورة وهي الحس المشترك والخيال الذي هو خزانة الحس المشترك والوهم والقوة الحافظة التي هي خزانة الوهم والتمنيّة وهي التي تتركب بعض الصور مع بعض وتتركب بعض المعاني مع بعض وتتركب بعض الصور مع بعض المعاني فلما حصروا القوة المدركة الباطنة المؤثرة في حدوث الاشياء والعلة الغائية الموجدة لها في الخطر بالبال اذ لو لم تكن عندهم حاضرة في البال لا يصدر منها شيء امدح حضورها في الذهن والمسدوم لا يؤثر قطعا وكذا اذا كانت موجودة في الذهن الا أنها في الحافظة لا في البال لان الساهي والناسي لتلك الصورة والفاعل عن تلك العلة الغائية كيف يصدر عنه بمولاهم التوقف عليها فلا بد ان تكون

ويجب في النية قصد الى رفع الحدث أو استباحة فعل مشروط بالطهارة (متن)

ملحوظة حتى تؤثر هذا وليس الامر كما ذكروا لانه كثيرا ما لا تكون النية الغائية والداعي الى صدور شيء منا حاضرا بآلنا بل يكون في أوائل المحافظة أو الخيال ومع ذلك نوجد أثرا بيّنا ظاهراً سديداً محكماً مثل الصادر عن المحطر بالبال من دون تفاوت أصلاً بل قلما يصدر عن المحطر ذلك لما عرفت من قوله تعالى (اجعل الله لرجل من قلوبين في جوفه) واثباته شاهد بالوجدان بل بالعيان ان الامر الكثير الاجزاء لا يتحقق من المحطر الاجزاء الاول وباقي الاجزاء تحدث من الموجود في أوائل المحافظة بل كثيراً ما لا يصدر ذو الاجزاء بجمعه عن المحطر بل يصدر عن الداعي ألا ترى اننا بعد الخروج من الصلاة نشغل بالتفكير مثل تسبيح الزهراء عليها السلام وغيره من الادعية من دون ان يحطر بالنا ما يحطر في أول الصلاة من صورة الصلاة وأجزائها اجالا وكون فعلها امثالا لله تعالى وقربة اليه ولسا في كل دعاء وذكر توجه قبل الشروع الى اخطار صورته وكون ذلك لاستحابه قربة الى الله تعالى أو لاجل الثواب وغفران القنب والنحاة من البار وكذلك الحال في سفرنا الى الحج والزيارة لا يحطر بالنا في كل حركة منا أو من الدابة انه لاجل الزيارة أو الحج الواجب أو المستحب وانه طاعة وكذلك الباني يشتغل من أول النهار الى آخره بالحركة وتنفيذ الابن والطين والجص وغير ذلك من دون أن يحطر بباله في كل لينة وحركة انه لاجل بناء المسجد أو الدار أو لاجل أخذ كذا وكذا من الاجرة (مذهبي) مما ذكرنا ظهوراً تاماً ان كل جزء جزء من حركات الصلاة وسكناتها لا يمكن خلوه عن قصد التحين وقصد الغاية التي هي اقربة أو الاطاعة أو ما زاد عليها مثل الوجوب أو الاستباحة لا خصوص الجزء الاول أو أول جزء في أي عادة لكن الاحوط في الصلاة احضار النية بالبال في أولها مقارنة بالمقارنة العرفية لا الحقيقية الحالة الموجبة لايقاع العوام والصلحاء بل غالب العلماء في الوسواس وانما كان ذلك في الصلاة أحوط لما يظهر من بعض الاخبار بل الاحوط بالمقارنة في الوضوء والنفل والتيمم بل كل عبادة خروجا عن الخلاف لكن لا بحيث يورث الوسواس أو الضيق أو التعب بل ينبغي صرف النية بكل الجهد في اخلاص العمل عن الشوائب وعمّا يراد منه سوى الله تعالى نسأل الله سبحانه وتعالى بمحمد وآله صلى الله عليه وآله صدق النية واخلاص العمل انه أرحم الراحمين (وهذا التحقيق) ليس مختصاً بالوضوء بل جميع ما اعتبرت فيه النية هذا (ويرد) عليهم أيضا انه ان كان المانع من اعتبار الاستدامة الفعلية حصول الحرج فالحق ما قاله الشهيد من اعتبار استدامة الاحضار والاختار بمنوان الاجمال متى لحظ ولم يكن ذاهلاً الا في جميع الاحوال لان الضرورة تقدر بقدرها لكنه خلاف الاحتياط وخلاف ما عليه المصنف (هذا) حاصل ما افاده الاستاذ أدام الله افادته وقد واقفه على ذلك جماعة من المتأخرين كالقدس الادبيل واتباعه والكاشاني وغيرهم وقد اقتضى المقام الاطباب والله تعالى الاستانة وهو الهادي الى الصواب ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ (ويجب في النية قصد الى رفع الحدث أو استباحة فعل مشروط بالطهارة) \* كما في (المبسوط والسرائر والمعتبر والمنتهى والمختلف والتذكرة) الا انه جعل في (التذكرة) الجمع اولي (والرسالة الفخرية والدروس والافية والتذكرة وغاية المرام وغاية المراد) في حق المختار وجامع (المقاصد) فيما عدا التيمم ودائم الحدث (وحاشية الشرائع وحاشية المدارك وشرح

المفاتيح) وقوله الفاضل عن (الجامع والوسيلة) والذي وجدته في (الوسيلة) وكيفية أنية ان يقرر في نفسه انه يتوضأ رفعا للحدث واستباحة الصلاة قرينة الى الله تعالى ونسب الصيرى ونحيب الدين الى المرتضى (وقال) الشيخ نجيب الدين في شرح رسالة شيخه ان القدماء لم يتعرضوا لشيء من ذلك وفي (السرائر) اجماعا متفق على انه لا تستباح الصلاة الا بنية رفع الحدث أو بنية استباحة الصلاة بالطهارة (احتجوا) بالآية الشريفة لان المفهوم منها كون وجوب الغسل والمسح لاجل الصلاة ولا معنى لهذا الا انه لاجل ان يبيح له فعل الصلاة (واورد) عليه ان كون هذه الافعال لاجل الصلاة لا يقتضي احضار النية عند فعلها كما في قولك اعطى الحاجب درهما ليأذن لك فانه يكفي الاعطاء للتوسل الى الاذن ولا يشترط احضاره عند العطية قطعاً (وأورد) عليه ايضا انه انما يدل على وجوب قصد الاستباحة خاصة والمردى وجوب أحدهما لاهل التبيين (واورد) عليه أيضا بأنه ان كانت نية الرغ تستلزم نية الاستباحة كانت صحة النية باعتبار اشتغالها على نية الاستباحة وضم الرغ لغو لا عبرة به (وأورد) أيضاً بأن المستفاد من الآية الشريفة وجوب نية الاستباحة فان كان ذلك ظاهراً في الوجوب العملي ثبت مذهب المرتضى والا فلا خفاء في ان القول بكون شيء قائماً مقامه يحتاج الى دليل فمع افتقاره فاقول بتعين الاستباحة متعين فكيف يقال بان رفع الحدث يقوم مقامه (وأورد) عليه أيضا بان غاية ما يلزم من الدليل كون الوجوب لاجل الصلاة على ان يكون الظرف قيداً للوجوب لا وجوب الوضوء لاجل الصلاة على ان يكون قيداً للوضوء (والجواب) عن الاول ان مقتضى الآية الكريمة انه لا بد من الوضوء للصلاة لا انه لا بد من الوضوء حين الصلاة فاذا توضأ فلا بد ان يكون لغرض منه فلو جعل الغرض ان الله تعالى امرني بذلك ثبت المطلوب ولو جعله أمراً آخر كان غير مطيع (فان قلت) قوله صلى الله عليه وآله لا صلاة الا بطهارة ونحوه يكشف عن ان المراد من الآية الشريفة ان الصلاة لا بد ان تكون مع وضوء لا انه لما (قلنا) هذا الوضوء لا بد ان يكون لغرض وغاية والوضوء ليس مطلوباً للشارع مطلقاً بل لامور وغايات معروفة فلا بد من قصد غاية من تلك الغايات حتى يتحقق الامتثال الا ان يقول المستدل ان المراد من الرغ أو الاستباحة ما يشمل ما ذكر من الغايات فدهاء حق ودليله تام كما قال في (المبسوط) وغيره يشترط نية الرغ أو استباحة مشروط بالطهارة انتهى وكذا ان كان مراده ان الوضوء الذي يتوضأ للصلاة لا بد فيه من قصد أحد الامرين لا مطلق الوضوء وهذه عبارة الاستاذ في شرحه وما ضربه مثالا (فيه) انه لا شك في أن من أعطى الحاجب درهما للتوسل الى الاذن انما أعطاه بقصد ذلك قطعاً ولو أعطاه لاجل ان يأذن له بل انرض آخر لم يكن ممثلاً اذا لم يجوز تحصيل اذنه بغير الدرهم حتى يكون شرطاً شرعياً واما اذا كان مراده تحصيل الاذن كيف كان والدرهم مقدمة عقلية كما هو الظاهر من القرينة فلا دخل له فيما نحن فيه وان كان أعطاه لتحصيل الاذن قطعاً بل لو رضي الحاجب بغير درهم يكون العبد ممثلاً لم يبط درهما بل يكون عاصياً ان أعطى حينئذ (ثم) انه من المسلمات ان غير العبادة لا يتوقف على النية وقد دلت الآية على طلب العبادة والصلاة والوضوء عبادتان فلا بد من النية للامتثال ولذا لم يجوز بعضهم الدخول في الصلاة بغير الوضوء الذي وقع لاستباحة الصلاة (والجواب) عن الثاني ان ما استدلت به انما نهض في الموضوع الذي يظهر كون الوضوء شرطاً لفعله فإلم يكن الشرط لم يكن المشروط وحال عدم الشرط يبرهنه تارة بالحالة المأمنة وأخرى بالحدث ويعبر عن رفع الحدث بالاستباحة قصد رفع الحديث

وقصد استباحة الصلاة مآلها واحد وان كانا مفهومين متغايرين ينفك أحدهما عن الآخر بالمفهوم لكنهما متحدان في الثمرة في المقام والمستدل في مقام استدلاله وان قال لا معنى لفعل الوضوء لاجل الصلاة الا نية استباحتها الا أنه ليس مراده ما هو مقابل لرفع الحدث بل هو شامل له لما عرفت من أن المآل واحد فهو أراد وحدة المآل ودليله ما اقتضى الا هذا الأعم بلا شبهة فلا يرد عليه شيء هذا ما أفاد في (شرح المفاتيح) وفي (المعتبر) ان معنى رفع الحدث واستباحة الصلاة واحد وهو ازالة المانع أو استباحة فعل لا يصح الا بالطهارة كالطواف وكذا في (المدارك) قال ان منهاها واحد وفي (غاية المراد) ان ذلك مسلم في حق المختار بمعنى اللزوم أما نحو المستحاضة فلا الا ان يقصد رفع حكم الحدث وفي (شرح الفاضل) انه لا افتراق بينهما في الوجود وفي (جامع المقاصد) ان المراد برفع الحدث زوال المانع وبلاستباحة زوال المنع (قال في المدارك) وهو غير جيد ويأتي الكلام فيه ان شاء الله تعالى وبما ذكر يتدفع الابرار الثالث والرابع وأما الخامس فاجاب عنه أيضا في شرح (المفاتيح) بأنه ان أراد الجواب الشرطي (فيه) انه معنى مجازي للامر وان أراد التسري فلي نذير خلو الطرف عن الوضوء الذي هو غسل الوجه الى آخره يتم دليل المستدل أيضا فتأمل جيدا وفي (الكافي والنية) (والوسيلة) على ما في نسختي وجوب قصد اليهما وقوله في (جامع المقاصد) عن جماعة وفي (غاية المراد) عن الرولندي والمصري وفي (المدارك) عن القاضي وابن حزم وهذا يؤيد نسخة (الوسيلة) التي عندي ونقله الفاضل عن (المهذب والاصباح والاشارة) استنادا الى أن كلا منهما ينفك عن الآخر معنى ووجودا في دائم الحدث والتيمم لاستباحتها خاصة والمطافئ لرفعها الا أكبر من غير استباحة وقد عرفت ان الدليل ما اقتضى أزيد من مآلها لا خصوص أحدهما وفي (شرح الفاضل) اذا كان رفع الحدث بمعنى رفع الماسة وعمم الاستباحة للثمة والنقصة زال الافتراق ووجودا انتهى واقتصر في (اللمعة) على الاستباحة وكذا السبد على ما قل الشهيد في (غاية المراد) والفاضل والاستاذ وغيرهم لكن الصيرفي ومجيب الدين تقلاعه القول الاول ولم أجده في (الاتصار) لكنه في (اللمعة) ذكر مع الاستباحة قصد الوجوب والسبد لم يذكره والاقتصار عليها (١) هو المنقول عن (ظاهر الاقتصاد في غاية المراد) وظاهر الفاضل نسبته الى صريحه وفي كتاب عمل يوم وليلة اقتصر على الرفع كما في (شرح الفاضل) وعن (البشرى) انه لم يعرف في ذلك تنفلا متواترا ولا آحادا وظهر عدم الوجوب كما استظهر ذلك في (النرائع) وقواه الفاضل واستحسنه في (المدارك) وقره في (المفاتيح) ونظر سيف الوجوب في (الروضة وفي الآثار القمرية) لم يتم دليل على شيء من ذلك ولم يرجح شيئا في (الارشاد والابضاح) (والفتح) ولم يتعرض له في (الخلاص والمراسم والنافع والبصر والمسالك) وفي (شرح الفاضل) ان وجوب قصد ماسر على دليل عليه (نعم) اعتقاده من توسع الايمان ولا مدخل له في التيقن والتمييز حاصل بقصد نفس الفعل فانه بما لم يترفع الا لغاية وامل من أوجب التعرض لاحدهما أولها أراد نفي ضد ذلك بمعنى ان التاوي لا يجوز له أن يوي الوجوب أو اللدب لنفسه فلا شبهة في طلاق الوضوء حينئذ أما ان نواه مع الغفلة عن جميع ذلك فلا دليل على بطلانه انتهى وفي (المشكاة) ولا يجب في الطهارة قصد الغاية على الاقوى وفي (جامع المقاصد) قل واعلم ان قوله واستباحة مشروط بالطهارة لا يمتنع على ظاهره بل ان يكون النوي استباحة مشروط بالوضوء وتنكيره يشعر بأن المراد الاجتزاء بنية استباحة أي

## والقرب إلى الله تعالى ( متن )

مشروط اتفاق قل نوى استباحة الطواف وهو بالعراق مثلاً صح كما يحكى عن ولد المصنف ثم قال في ( جامع المقاصد ) وهو مشكل لأنه نوى تمتاً فكيف يحصل له ( قلت ) هذا الذي قلته عن ولد المصنف وجدته في ( حاشية ايضاح ) عندي وهي نسخة عتيقة مربعة محشاة عن ( من خ ل ) خطه ذكر ذلك ثم كتب في آخر الحاشية محمد بن المطهر وصرح به الشهد في ( البيان ) لان المطلوب في الطهارة كذلك كونه بحيث يباح لو اراده وفي ( الايضاح والتنقيح ) تظهر الفائدة في المجدد اذا تيقن ترك عضو من الاول فانه لا يجزئ عند المرتضى والتقي والعلامة انتهى ما في ( التنقيح ) ولم أجد للعلامة في هذه المسألة نصاً ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ \* ( والتقرب إلى الله تعالى ) اجمالاً قلته جماعة حتى صاحب ( المدارك ) بل هو حقيقة النية الواجبة كما في ( شرح الفاضل ) لكن قل الاستاذ انه نسب إلى المرتضى ان النية هي الاستباحة وقد اكتفى بها المفيد في ( المنعم ) والشيخ في ( النهاية ) ( ١ ) مع قصد الفعل الممين وقوله في ( الذكري ) عن الصروي ونسبه في ( المدارك ) ( وشرح المفاتيح ) إلى المحقق في بعض مسائله وفي الاخير نسبه إلى علاننا المتأخرين عن المتأخرين وفي ( المتوسط ) لم يذكر القربة ( قال ) التبيد لظهورها وقد ذكروا لهذه القربة معاني ( منها ) قصد امثال أمر الله تعالى وموافقه ارادته ( ومنها ) القرب منه أي رفع الدرجة عنده ونيل الثواب لاطاعته وقد قطع ابن زهرة والمحقق الثاني وصاحب ( المدارك ) والفاضل وغيرهم وهم جماعة من متأخري المتأخرين بمحصل الامتثال بهما واستظهره الشهيد في ( الذكري ) وقال فيها وقد توهم قوم ان قصد الثواب يخرج عنه لكنه نقل في ( قواعد ) عن الاصحاب بطلان العبادة بالمعنى الثاني وهو خيرة المصنف في ( نهاية الاحكام ) حيث قل في نية الصلاة ويجب أن يقصد ايقاع الواجب لوجوبه والمندوب لندبه أو لوجهها لا لرياء وطلب الثواب وغيرها ( انتهى ) وانه قطع السيد رضي الدين ابن طائوس على ما نقل عنه وتبعه على ذلك صاحب ( الانوار النورية ) قال ويدل عليه قوله صلى الله عليه وآله ( لكل امرئ ما نوى ) وهذا المعنى أعني نيل الثواب نسبته في ( الذكري ) إلى ظاهر المتكلمين وقوله عن أبي علي الطبرسي في تفسيره وفي ( الغنية ) ان مرادنا بالقربة طلب المنزلة الرفعة عنده بنيل ثوابه وجعله الفاضل هو معنى القربة حيث اقتصر في تفسيرها عليه واستدل عليه في ( الذكري ) و ( المدارك ) بالآيات والاحاديث ( ومنها ) كونه تعالى أهلاً للعادة ومستحقاً لها من غير قصد الامتثال وقد جعله الشهيد في ( قواعد ) من أعلى مراتب الاخلاص ( وقال ) الاستاذ الشريف في ( مستكناه ) وهي عادة الاحرار قال وقصد نيل الثواب عبادة الاجراء والعبيد وسمها وسائل والكل مجزئ وان تفاوتت في الكمال انتهى ( ومنها ) قصد تعظيمه ( ومنها ) المحبة له ذكر ذلك الشهيد في ( قواعد ) أيضاً وقال بكفايتها وقد قطع الفاضل وصاحب ( المدارك ) بأنه لو نوى اطاعته تعالى شأنه وموافقه أمره مع العفة عن رفع الدرجة والتقرب كان كافياً فلا ود بما كان أولى الحوار ( وقال في المدارك ) . انما أثر الاصحاب هذه الصفة مع غرض منها لكررها في الكتاب والسنة ( انتهى ) ( الظاهر ) فافهم على كتابة الجميع ما عدا

( ١ ) احيى النسخ أن الزائد ان كل اخلاص كان مبرراً . أنا كذا . وان لم يكن اخلاصاً كان بطلاً .  
مكون سحاً فأمل فيه ( مية )

وأن يوقفه لوجوبه أو نديه (متن)

الثاني لاني لم أجد خلافاً في غيره وفي (شرح المفاتيح) في توجيه الثاني يمكن ان يقال ان أصل العبادة لله تعالى خالصة لان الداعي على هذا الخلو نيل الثواب كما في قوله تعالى (انما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا) انا نخاف من ربنا يوماً عبوساً قمطريراً فوقاهم الله شر ذلك اليوم) وقال بل قول انه يمكن أن تكون عبادة المربين خوفاً لانهم كلما ازدادوا قرباً ازدادوا دهشة فربما عبدوا حينئذ خوفاً وخشية \* (فرع) \* قال الاستاذ الشريف دام ظله (وأما) ما يتوصل به من العبادات الى المطالب الدينية كصلاة الاستسقاء والاستطام والتزويج والسفر والطهارة لها فبيني أن يقصد فيها امتثال الامر بالموصول دون الفعل للتوصل والاجير انما يقصد الاطاعة بفعل ماوجب عليه بالاجرة دون العمل \* قوله قدس الله تعالى روحه \* (وأن يوقفه لوجوبه أو نديه) \* القائلون باستتراط الوجوب والندب جماعة كثيرون كأبي الحسين سعيد الراوندي والشيخ سالم بن ران معين الدين المصري صاحب (التحرير) على ما نقل عنها في (غاية المراد) وأبي القاسم عبد العزيز بن البراج على ما نقل عنه الفاضل والشهيد في (الذكرى) وأبي الصلاح وأبي جعفر بن حمزة وأبي المكارم حمزة وأبي عبد الله محمد وأبي القاسم جعفر في (الشرائع) وأبي طالب محمد في (الفخرية) والشهيد بن الخلق الثاني والصبري والمصنف وجمع من الاصحاب كما في (جامع المقاصد) وجماعة من المتأخرين كما في (شرح المفاتيح) وظاهر (التذكرة) في نية الصلاة دعوى الاجماع على اعتبار الوجوب والندب حيث قال (وأما) الفرضية والندبية فلا بد من التعرض لهما عندا وهو أحد وجهي الشافعية (لكن) هؤلاء اختلفوا على انهاء شق قالمصري والراوندي والقاضي والتي والطوسي جمعوا مع الوجوب القرية والرفع والاستباحة الا ان الطوسي في (الوسيلة) أخذ الوجوب وصفاً لا غاية كما هو ظاهر (المنتهى) ويناسب اعتبار الشيخ له كذلك في الصلاة وعبرة (الشرائع) محتمة للوصف والغاية والسيد حمزة بن زهرة جمع بين الاربية وبين الطاعة (قال) واعتبرنا رفع الحدث لانه مانع والاستباحة لان الوجه الذي لاجله أمر برفع الحدث فما لم ينوه لم يكن ممثلاً والطاعة لانه بذلك يكون الفعل عبادة والقرية ومرادنا بها نيل الثواب لانه الفرض المطلوب بطاعته والوجوب للامتناع عن الندب ولو وقع على الوجه الذي كلف بإيقاعه وابن ادریس على ما يحصل من مجموع كلامه والمصنف والشهيد والكركي والصبري وجماعة اعتبروا الوجوب أو الندب والقرية بتوأحد الامرین من الاستباحة أو رفع الحدث لكنه في (السرائر) لم يذكر القرية كالشيخ في (المبسوط) فانه لم يذكرها ولم يذكر الوجه وترك ذكر القرية لظهورها لا لما قاله العامة من أن العبادة لا تكون الا قرية لانه مدخول اذ صيرورتها قرية بغير قصد ترجيح بلا مرجح وقد عرفت مذهب الشهيد في (اللمعة) وانه اقتصر على الوجوب والقرية والاستباحة والشهيد الثاني في (الروضة) وانه قال بالقرية والوجوب فقط الى آخر ما تقدم فله هذه مذاهب القائلين باعتبار الوجوب والندب واستيفاء الكلام بهذا فيه في كتاب الصلاة وفي (المعتبر) وغاية المراد والجمع والمدارك ورسالة الشيخ حسن وشرحها) وغيرها لا يشترط الوجوب ولا الندب لكن خصه في (المعتبر) بما اذا قصد الاستباحة (قال) وفي

اشتراط نية الوجوب أو الندب تردد أشبه عدم الاشتراط اذا قصد الاستباحة والتقرب وفي نسخة أخرى اذا قصد الاستباحة والتقرب فأمل وقد سلف ان الشيخ في (التهامة والمبسوط) والفيد في (المنفعة) والمرتضى والبصروي وابن طاوس لم يذكروا الوجه وان أبا يعلى والمحقق في (النافع) والمصنف في (التبصرة) أطلقوا النية كما قلناه في (الذكرى) عن الجعفي ان آخر ما تقدم قلناه أو الإشارة اليه (احتج) المتبرون لوجه بوجهين (الاول) وجوب تمييز النوي وقطع الإيهام عنه ولا يتم بدوّه (الثاني) ان الرجوب والنسب صفتان تسموي وجهان مختلفان ولا بد من نية التل إلى الجهة المشروعة ورد الثاني في (الروضة والمدارك) بأنه لا اشتراك في الوضوء حتى في الوجوب والندب لانه في وقت العادة الواجبة المشروطة به لا يكون الا واجباً وبدونه يتني (قال في المدارك) كذا ذكره المتأخرون (ثم قال) ولم يتم دليل عندنا على ذلك سلفنا الاجتماع لكن امتثال الاوامر الواردة بالوضوء يحصل بمجرد إيجاد الفعل طاعة لله تعالى وفي (شرح الفاضل) ان هذا الدليل محل نظر (نعم) يتجه في نحو صلاة الظهر قلنا نوعان فريضة ونافلة (انتهى) وهذا اليراد قال المحقق سلطان انه في نفسه غير تام لانا نمنع من عدم وقوع الوضوء في وقت العادة الواجبة الا واجباً بل قد يقع مستحباً لان الوضوء في كل وقت مستحب (انتهى) فأمل فيه وسبأني قلنا الاقوال في المسألة (وقال) الاستاذ أدام الله حراسته في شرحه وحاشيته ان هذا اليراد غير وارد على المستدل وظاهره انه في نفسه تام متلقى ما قبله عند المتأخرين وقد بين عدم توجهه على المستدل بأنه قد يكون المكلف ممن يستد ان الوضوء يقع تارة واجباً وأخرى ندأ وان كان في وقت عبادة واجبة كأن يكون جاهلاً أو متوقفاً في دلباله مجوراً الاجتماع وان كان الواقع خلاف ذلك فلا بد له حينئذ من التمييز (وأجاب) الاستاذ أيضاً عما أورده في (المدارك) من حصول الامتثال بمجرد إيجاد الفعل قال لا يخفى ان الاطاعة لا تتمتع عرفاً الا بقصد يمين المطلوب فيما اذا كان أمرين متغايرين متميزين فإذا أتى بأحدهما فلا بد من تعيينه بملاحظة ما به الامتياز كركعتي الفجر والصبح (نعم) اذا تميزت الفريضة عن النافلة بالمهابة أو لازم آخر سوي الوجوب أمكن الاكتفاء بقصد المساهية أو اللامز الآخر لكن ما نحن فيه ليس كذلك ثم ان ما دل الخبر عليه من الحكم بوجوب الظهور اذا دخل الوقت لا دله من ثمة النسبة الى المكلف اذ بمجرد دخول الوقت لا يترتب عقاب على تركه والصحة والمشروعة كانت حاصلة قبل الوقت واشتراطها للصلاة لا يفيهم من هذا الخبر بل لا بد أن يكون مفهوماً من الظاهر وكونها واجبة بالاصالة بعد دخول الوقت باطل قطعاً وقد مر أن ثمة التزاع في الوجوب الفعري والنفسى تطهر في نية الوجوب والاستحباب ويؤيده ما ذكره الدليل في كتبهم الكلامية من انه يستلزم في استحسان الثواب على فعل الواجب أن يوقه لوجوبه أو وجهه ووجهه وكذا المذهب (انتهى كلامه) أيده الله تعالى ورد الاول في (المدارك) بأنه اما مصادرة أو لا يستلزم المدعى وفي (شرح الفاضل) هو مسلم بمعنى انه لا يصح ان نوى الواجب ندأ أو عكس أما مع النافلة فلا (قال) ويمكن تنزيل كلام من اعتبر الوجوب عليه كما قد تشعبه عبارة (نهاية الاحكام) هنا وفي الصلاة (قلت) وقد تقدم نعلنا (وقال) الاستاذ أدام الله حراسته في (شرح المفاتيح وحاشية المدارك) انه ليس من المصادرة لان قوله لا يمين الا به إشارة الى أن نية الوجه مقدمة للفعل المطلوب على الوجه المطلوب فلا يتم الا به اذ بدون ذلك لا يعلم حصول المطلوب لان العبادة توقيفية ولم يبين له تمام المساهية بحو يلزم عدم مدخلية نية الوجوب



أول وجهها على رأي (فهم ٢)

والندب مع ان القول بالمداخلية مشهور معروف بل في الكتب الكلامية ان مذهب المدلية انه يشترط  
في استحقاق الثواب على واجب ان يقع لوجهه أو وجه وجوبه وكذا الندوب ووجه الوجوب غير  
واقع (ظاهره) في العبادات فيتين الوجوب وكذا التذنب والعبادة التي لا يستحق بها الثواب  
لا تكون صحيحة على انه على فرض عدم الثبوت لم يثبت عدم المداخلية فيجب قصد الوجه من باب  
المقدمة لتحصيل العلم بالاثبات بالمأمور به على وجهه ولولا القصد لم يتحقق العلم لاحتمال المداخلية بل لا  
شبهة في أن كون الوجوب من باب المقدمة فهذا مراد المستدل (والحاصل) ان الحكم بصحة عبادة  
لابد أن يكون من نص أو اجماع والاول متفهمين الثاني ولا اجماع فيها خلا من ذلك القصد ويؤيده  
قوله صلى الله عليه وآله اما لكل امرئ ما نوى فأمل (فان قلت) النية خارجة عن ماهية العبادة  
لكونها شرطاً على الاصح والاصل عدم اشتراط ذلك القصد (قلت) على قول من يقول انها جزء  
أو ان العبادة أسماء للصحيحة أو التوفيق في كونها أسماً للعدم لا يتمسك هذا الاصل كما هو مسلم وبحقيق  
ومع ذلك نقول النية واجبة قطعاً كما عرفت ونية الواجب من مفوعة العبادة اهميتها توقيفية والنية  
المستتلة على قصد الوجه نية قطعاً بخلاف الخفية ذنوبة الواجب لا نص ولا اجماع على كونها هي النية  
المتعبة وهذا حصل كلامه (ثم قل) أدام الله تعالى حرسته (ويمكن) الجواب عن ذلك كله بأن  
قصد الوجوب أو الذنب لو كان معتبراً لاكثر الازرع من الامر بالعمل والتعاين وكثر العمل والتعليم  
(والعلم غل) ونوع وانتزاع لان ذلك من الامور التي نعم بها البوي ونكر اليها الحاجة  
وتسند لان اقدم البركات من المستحبات الاصلاته أو المعرض في غاية الكثرة بل في اليوم مرات  
كبيرة باسبغ في دحية الخلا والوضوء والصلاة من الاذان الى آخرها والتفتيات وأدعية الساعات  
وفرء العرب الى غير ذلك ومع ذلك يصل خبر ولا اثر بل ورره وصل ما يفيد خلاف ذلك مثل  
انهما أمروا بفعل أمور حصص واجب وبعضها مستحب مثل كبر سبع تكبيرات وسبح ثلاث تسبيحات  
وغير ذلك من دون أمر مقصد تعيين الواجب أو الذنب (ويؤيده) أيضاً أنه كثيراً ما أمروا  
بالعمل بغير فصل مع ان الاصل عدم الحرية وما ورد من أن غسل الجمعة يصدر عوضاً من  
غسل الخدي في امي غداً في عموم الواجب وأمث ذلك من المنجبت التي يسكت عن الواجب  
وهي كمن قد ذكر قصد الوجه شرطاً لهذا معنى مرة هذا حاصل ما أراد حرسه ثم تدلى  
بخبره الامر يمكن (مذكراً على غيره) لا من العرض للوجوب والذنب وصلاً أو  
ثابتاً لم ينزل دور وصوله من كونه كماله كليات ان لم يرده من جهة ثبوت  
في هذه الجهة هو خير (ويؤيده) انه لا ريب فيه في جميع الترتيبات  
التي هي خير من غيرها من جهة من جهة - في ترتيبه شيء  
وفي الحرف والسرير والكد وفي حكمه جميع محسناته لكي ومهدى على  
مثل ان يعملوا بذلك فهو ومن لا من له في ويرب فقد مره  
عن - وقد - كره - طر - رب  
عن وجه - وجه - وجه - وجه - وجه - وجه -

وذا الحدث الدائم كالبطون وصاحب السلس والمستحاضة ينوي الاستباحة فإن اقتصر على رفع الحدث فالأقوى البطان (متن)

نية الوجه كافية لأنه يستلزم نية الوجوب والتدب لاقتسامها عليها وزيادة فكان أبلغ (قال) والمراد بوجه الوجوب والتدب السبب الباعث على إيجاب الواجب وتدب المتدوب فهو على ما قرره جمهور العدلين من الإمامية والمعتزلة لطف لأن السمعات الطاف في الغفلات ومناه أن التزاجب السعي مقرب من الواجب العقلي أي امتثاله باعث على امتثاله فإن من امتثل الواجبات السعية كان أقرب إلى امتثال الواجبات العقلية من غيره ولا معنى للطف إلا ما يكون المكلف معه أقرب إلى الطاعة وكذا السعي مقرب من التدب العقلي أو مؤكد لامتثال الواجب العقلي فهو زيادة في اللطف والزيادة في الواجب لا يتمتع أن تكون ندباً (قال) ولا نفي أن اللطف في الغفلات منحصر في السمعات إذ التوبة والإمامة ووجود العلماء والوعد والوعد بل جميع الآلام تصلح للالطاف فيها انتهى (وعند) بعض المعتزلة أن الوجه ترك المفسدة اللازمة من الترك (وعند) الكمي أنه الشكر وعند الاعتزالية أنه مجرد الأمر سبحانه قوله قدس الله تعالى روحه عليه . وذا الحدث الدائم كالبطون وصاحب السلس والمستحاضة ينوي الاستباحة فإن اقتصر على رفع الحدث فالأقوى البطان (كافي) (التذكرة والمنتهى والايضاح) (والفحرة والمختلف) في بحث الاستحاضة ونسب في (المدارك) إلى جمع من الأصحاب وفي (التحرير) لم يصرح بالبطان إذا اقتصر على رفع الحدث لأنه قال يوجب الاستباحة دون رفع الحدث إلا أن ظاهره البطان وفي (نهاية الأحكام) احتل الوجين من دون ترجيح أما الدم فظاهر وأما الصفة فلا يلزم لأنه من المأزوم لزمه نية اللازم قل في (الايضاح) وفيه منع لجواز الغفلة عنه إذ ليس يلزم من (قل) الفضل ولا رد حوار الغفلة عن اللازم لدخول المانع من صحة الصلاة في مفهوم الحدث ولا يعمل قصد رفعه مع العمل عن الأسباب (بمع) يصيف تكون الموي خلاف العاية السريعة وأما على عدم لزوم التضرع للغاية في النية فتوى الصفة بناء على منع البطان بغير العاية السريعة (ثم قال) في (الايضاح) والأصل فيه أن المتكلمين اختلفوا في أن إرادة المأزوم هل نسئزم إرادة الأدم أو لا فعلى الأول يصح أن على اللازم وعلى الثاني لا يصح (اتهى) وفي حواش منسوبة إلى الشهيد ولو قل صحة ما كان فوقاً انتهى (قلت) هذا بشر إلى ما ذكره في (قواعده) من حواش نية رفع الحدث في التمسك إلى غاية معينة أما الحدث أو وجود الماء وتيمه عليه صاحب (المدارك) هناك قل وهكذا دائم الحدث (واله) يتبرك كلام ابن حنزة في المستحاضة كما به عليه في (المختلف) في بحثها ونسب في حواش إلى الشهيد إلى بعض أصحابنا (ورد) الأستاذ أدام الله تعالى حراسته . في (المدارك) بأن وجوده ليس من الأحداث وإن في الأخبار دلالة على أن البسم لا يرفع الحدث كما ورد في الأخبار المتعددة من إطلاق الجنب على المسم وإن ما ذكره على فقدر تمامه يجعل النزاع قطعاً إلى آخر ما ذكر في هذه المسألة والتي قبلها والتي بعدها أدام الله تعالى حراسته وفي (المصير والتدريس) (وحواش) السهم وجمع المتعاضد أنه إن اقتصر ونوى رفع الحدث الماضي صح لانه في معنى لا به ومارى والمأزوم معفوعه في تلك الصلاة (الصورة) وفي (جواهر المتعاضد) أن نوى رفعه إلى مع يمين لا طهارة أو أطلق والأصح البطان لانه نوى أمراً متمماً ومعنى الإطلاق

﴿ فروع ﴾ (الاول) لوضم التبرد صح على اشكال ولو ضم الرياء بطل (متن)

رفع المانع، مطلقاً انتهى (الذكرى) ان نوى رفع السابق مع الحاصل أو ما سيحصل احتل الصحة والعدم وان أطلق فالاقرب صرفه الى الصحة حملاً على ما مضى كما في حواشيه وفي (الغفرية) (والذكرى والحواشي) انه لو ضم الى الاستباحة رفع الحدث لغي وصح الوضوء ونسبه في (الحواشي) الى المصنف في غير هذا الكتاب أي القواعد (وزاد في الذكرى) الا ان يقصد رفع الحدث فحسب انتهى وفي (الحواشي وشرح الفاضل) يحتمل البطلان في هذه الصورة لئنه خلاف ما جعله الشارع غاية (قال) الفاضل نعم على القول بوجود التبرد أو الاستباحة في النية لا يخلو البطلان من قوة انتهى (قلت) وعند من شرط الضم كالمصري والقاضي والتميمي والرواندي والطوسي لو نوى الاستباحة لا بد أن يضم معها رفع الاحداث الماضية لا المطلق ولا العام والالاء الوجهان كما نيه عليه الشهيد في حواشيه وفي (شرح الفاضل) ان التحقيق ان الحدث أثر للامور المخصوصة لا يختلف فيه المكفون باختلاف أحوالهم أو الامور (ولا الامور) (ولا الامور) ذلك الاثر ومن المعلوم صحة صلاة دائم الحدث مع تجدد بعد وضوئه وفي أثناءه وفي الصلاة فصلاته صحيحة مع الحدث فلم يجب عليه الوضوء لرفعه وانما وجب لاشتراط صلاته ولا دليل على اشتراطها برفع الماضي خاصة خصوصاً مع تجدد الحدث في أثناء الوضوء انتهى (وقال) أيضاً ان رفع الماضي انما ينويه غير دائم الحدث وغير موجه فرق من فرق بأنه ينوي رفعاً مستمراً بخلاف دائم الحدث لان المكس اظهر ايدم انتقاض وضوء دائم الحدث بما يتجدد بخلاف غيره وأيضاً بما يتجدد الحدث لدائمه في أثناء الوضوء غير مرة ويعد رفع مثل هذا الوضوء لما مضى من الاحداث انتهى \* - قوله ﴿ فروع الاول ﴾ لو ضم التبرد صح على اشكال \* قطع الشيخ في (المبسوط) وابنا سعيد في (الجامع) على ما نقل عنه (والشرائع والمعتبر) والمصنف في (المنتقى والارشاد) بالصحة فيما لو ضم التبرد وهو الاقوى كما ينف (التذكرة) وظاهر أكر الاصحاب كما في (قواعد الشهيد) وأشتهر القولين كما في (المدارك) وهو لازم للمرتضى في (الاتصار) ورواد في (الترائع) غير التبرد حيث قال أو غير ذلك وهو الظاهر من (المبسوط والجامع والمعتبر) ورواد في (التذكرة) التنظيف ومال اليه في (الذكرى) وزاد التسخن أيضاً واختير في (هامة الاحكام والايصاح والبيان وجامع المقاصد والجمع) عدم الصحة وهو أحد قولي الشافعية والقول الاول أظهر عندهم وفي (قواعد المبسوط وشرح الفاضل ومشكاة) الاستاذ حرسه الله تعالى ان كان غرضه الاصيلي القربة ثم طرأ التبرد عند انتهاء الفعل لم يصر وان اعكس أو كان الغرض مجموعهما لم يصح انتهى (قال) الفاضل وعليه ينزل اطلاق الاصحاب - قوله قدس الله تعالى روحه - \* ﴿ ولو ضم الرياء بطل ﴾ قولاً واحداً لا يمكن عن المرتضى كما في (جامع المقاصد) ولا يعلم فيه خلافاً الا من السد كما في (قواعد الشهيد) وهو مذهب أكثر علماء كما في (المدارك) وظاهر السبب ان الرياء غير مانع من الاجزاء في العبادة حيث قال في ذيل الكلام على خير روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال (هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به) مانعه امطه مقبول يسعاد منها في السريع أوران (أحدهما) الاحزاء كفولنا لا تقبل صلاة غير طهارة (والآخر) الثواب كمول الصلاة المقصود بها الرياء غير مقبولة بمعنى سقوط الثواب وان لم يجب

( الثاني ) لا يقتصر الى تعيين الحدث وان تعدد فلو غيحه ارتفع الباقي وكذا لو نوى استحابة الصلاة المعينة استباح ماعداها وان نقاها سواء كانت المعينة فرضاً او قلاً ( الثالث ) لا تصح الطهارة من الكافر لعدم التقرب في حقه الا الحائض الطاهرة تحت المسلم لا بإحاة الوطئ ان شرطنا الغسل للضرورة فان اسلمت اعادت ( متن )

اعادتها انتهى فلا خلاف في عدم الثواب وفي ( المدارك والمشكاة ) ان الضميمة لو كانت راجعة صح وقد تقدم في مبحث تداخل الاغسال ماله نفع في المقام وفي ( المبسوط ) لوض من فضله الوضوء كقراءة القرآن والنوم لم يرتفع حدثه لانه ليس من شرطه الطهارة وفي ( المتبر ) لو قيل يرتفع كان حسناً لانه قصد الفضيلة وهي لا تحصل من دون الطهارة وكذا لو قصد الكون على طهارة ولا كذا لو قصد وضوء مطلقاً انتهى و يأتي تمام الكلام في ذلك وفي ( قواعد الشهيد وجامع المقاصد ) لوض امرأ أجنبياً غريباً كدخول السوق فوجان أصح البطلان ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ لا يقتصر الى تعيين الحدث وان تعدد ﴿ هذا مذهب العلماء كافة ﴾ كما في ( المدارك ) وجامعي كما هو ظاهر الفاضل ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ قوله غيبه ارتفع الباقي ﴾ كما هو مذهب أكثر الاصحاب كما في ( المدارك ) سواء كان الميعن آخر أحداثه أولاً كما في ( المتبهي والذكرى ) واحتمل في ( النهاية ) البطلان وهو أحد قولي الشافعي والقول الآخر له ان كان المنوي آخر الأحداث صح والباطل واحتمل المصنف في ( النهاية ) ارتفاع المنوي خاصة فان نوى ثانياً لرفع آخر صح وهكذا الى آخر الأحداث وفي ( نهاية الأحكام وقواعد الشهد والدروس والبيان وجامع المقاصد ) ان القطع بالبطلان فيما لو نوى رفع البعض وبقاء الباقي وفي ( الذكرى ) فيه وجهان ( وقال في المدارك ) يقوى الاشكال مع قصد النفي عن غير المنوي ويتوجه البطلان هنا للتناقض ويمكن ان يقال بالصحة وان وقع الخطأ في النية لصدق الامتثال وهو حسن انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وكذا لو نوى استحابة صلاة معينة استباح ماعداها وان نقاها ﴾ أى نفي استحابة ماعداها وقا للتهى وخلافاً ( للدروس ) ( والذكرى والبيان وجامع المقاصد وشرح الفاضل ) واحتمله في ( نهاية الأحكام ) وهو أحد قولي الشافعي ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ لا تصح الطهارة من الكافر ﴾ اجماعاً على الظاهر لانه انما نسب الخلاف الى أحد أقوال الشافعي ﴿ قوله رحمه الله تعالى ﴾ ﴿ الا غسل الحائض الطاهرة تحت مسلم لا بإحاة الوطئ ان شرطناه للضرورة فان أسلمت اعادت الغسل عند اسلامها ﴾ كانه لا خلاف فيه الا من الشافعي ( وأما ) مشروعية الغسل كذلك فقد نسب في ( الذكرى ) الى قوم ( وقال ) ان الشيخ أورده في ايلاء ( المبسوط ) انتهى وحكم به المصنف في ( النهاية ) ونفى عنه البعد في ( جامع المقاصد ) قال لوقوع مثله للضرورة كغسل الكافر ليعت المسلم اذا قد المائل والحرم ويتمجنب الحائض والخروج من المسجد انتهى وذكره في ( التذكرة والمتبهي ) في أحد وجوه الشافعي ولم يظهر منه في الكتابين الحكم به فانسبه الفاضل الى ( المتبهي ) لعله لم يصادف محله وبإشارة ( المتبهي ) هكذا لا تصح طهارة الكافر ( وقال ) الشافعي في أحد الوجهين باجتناء النية تحت المسلم بغسلها من الحيض لحق الزوج فلا تلزمها الاعادة بعد الاسلام انتهى مافي ( المتبهي ) وكذا في ( التذكرة ) ذكر للشافعي أقوالاً ذكر هذا منها ومال في ( الذكرى ) الى إباحة الوطئ من غير غسل لانه أولى من ارتكاب شرع

ولا يبطل بالارتداد بعد الكمال ولو حصل في الانتهاء أعاد (الرابع) لو عزبت النية في الانتهاء صح وإن اقرنت بفصل الكفين نعم لو نوى التبرد في بعض الأعضاء بعد عزوب النية فالوجه البطلان (متن)

غسل بغزيرة صحيحة وقربه في (البيان) وقواهي (جامع المقاصد) واستحوده الفاضل وفي (الذكرة) إذا قطع دم الجنونة وشروطنا الغسل في إباحة الوطئ غسلها الزوج ونوى للشافعية (ولشافعي فيه خل) وجهاً واستبعده في (الذكرى وجامع المقاصد) ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ ولا يبطل بالارتداد بعد الكمال ﴾ وكذا الغسل والتيمم كما في (الغلاف والذكرى) وكذا (الجواهر) على ما نقل عنها وفي (المنتهى) قوى عدم بطلان ما عدا التيمم أما هو فإنه يبطل (قال في الذكرى) قالوا خرج بكفره عن الاستحالة قلنا مادام الكفر ولم ينص (في جامع المقاصد) على حكم التيمم بل أطلق ﴿ قوله قدس الله سره ﴾ ﴿ ولو حصل في الانتهاء فإن عاد أعاد ﴾ قال في (جامع المقاصد) ظاهر العبارة أنه يبعد الطهارة بعد العود إلى الإسلام والحق أنه إذا عيّد إذا جف اللبل وبدونه يستأنف النية لما بقي ويتم طهارته عن فطرة أو غيرها انتهى وذلك قطع في (الدروس والذكرى) ﴿ قوله رحمه الله ﴾ ﴿ وإن اقرنت بفصل الكفين ﴾ كل من قال يجوز تصديم النية أو استحبابه عند غسل الكفين المستحب يلزمه القول بصحة الوضوء أن عزبت عند غسل الوجه (وقد) صرح بالصحة المصنف والشهيد والكرخي وغيرهم لأن الواجب المقابلة لأول أفعال الوضوء الواجبة أو المندوبة وأما من لم يجتز بذلك فإنه يحكم بالبطلان عند العزوب وقد تقدم نقل الأقوال في ذلك (قال الكرخي) وقيل بوجودها لو اقرنت النية بغسل الكفين بناءً على عدم الأجزاء بتعديها عنه ويلوح ذلك من ابن طائوس انتهى والشافعي أوجب المراجعة فعلاً لمسل الوجه الواجب لأن السنن توابع كما مر ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ (نعم لو نوى التبرد في باقي الأعضاء بعد عزوب النية فالوجه البطلان) كما في (التذكرة والإيضاح والدروس والذكرى والبيان وجامع المقاصد) وفي (المنتهى) ولو عزبت عند غسل الوجه وقد قدّمه بعد غسل اليدين للتبرد لم تقع عن الوضوء فإن ذكر وطلوئة الوجه باقية جاز استئناف غسل اليدين (١) به الوضوء والا استأنف من أوله انتهى وهذه العبارة أما مغلطة أو متسكة ولمسها يريد أنه أن أحدث به التبرد عند غسل اليدين متلاتم ذكر والوجه رطب جدد النية وأعاد غسلها (٢) وصح الوضوء، والاستأنف وفي حاشية المقاصد ويحتمل ضعيفاً الصحة نظراً إلى وجود نية الاستدانة فإن التزوي حاصل على كل تقدير وليس سئى ولو حاول أحد الزام المصنف بالصحة به على ما اختاره سابقاً لوجد في ذلك سبيلاً لأن نه التبرد أن كانت ما فيه الإخلاص أبطلت مع ضميتها إلى به الوضوء، والآن لم يتر لمبدأ الإخلاص في الموصفين انتهى (قلت) هذا الذي ذكره حاوله الفاضل قال ويقوى عدي عدم البطلان بيه التبرد وإن لم يندركه على حوار منها إلى نية التبريد حقيقة فالاستدانة حكماً في حكم الاستدانة فعلاً انتهى (قال في الإيضاح) بعد أن اخمد المصدر ذكر ما استند إليه هذان المصنفان أعني الكرخي والمهندسي ويبطل أحصائها التشريرات في

(١) الاستأنف عند غسل إلى آخره (ج ١) (٢) كذا في مسحون بالمظاهر غلباً (١٠٠ ص)

(الخامس) لو نوى رفع الحدث والواقع غيره فإن كان غلطاً صحح والأبطل (السادس)  
لو نوى ما يستحب له كقراءة القرآن فالأقوى الصحة (متن)

الابتداء. والتخص هنا تأمل فانه دقيق وفي (الذكرى) ولو نوى المتاني حال الدخول فهو كالماني في حال النية بل هو أولى لضف الاستدامة الحكيمة وقوة الابتداء الحقيقي (قلت) هذا منه لعله مبني على ما سلف له فيها من الميل الى القول بالبطان لوضم التبرد الى النية فتأمل (وليعلم) ان ذكر التبرد في عبارة المصنف على سبيل التثليل والا فسد عرفت أنه عبر في (التذكرة) بالمتاني وفي (الدروس) بالمتاني أو اللازم كالتبرد ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ \* (لو نوى رفع حدث والواقع غيره فإن كان غلطاً صح) كما في (المتن) وفيه قوة كما في (جامع المقاصد) وفي (التذكرة) وفي الفاظ اشكال ومثله في (التهاية) وقطع بالبطان في (البيان) وقر به في (الذكرى) وقواه (الفاضل) بناء على القول بوجوب التعرض للرفع عيناً أو ضميراً الا ان يضم الاستباحة ولم يوجب الضم ﴿ قوله رحمه الله تعالى ﴾ (لو نوى ما يستحب له كقراءة القرآن فالأقوى الصحة) (١) أي ارتقاء الحدث وجواز الدخول به في الصلاة وفقاً (للمتن) ونهاية الاحكام والتذكرة والمتلف والدروس والذكرى (والبيان) واستحسنه في (المعتبر) وفي (جامع المقاصد) لا اشكال فيه ان قصد الفعل والكمال وتوقف في (التحرير) وخلافاً (للمبسوط والسرائر والايضاح) حيث ذهبوا الى البطان ونسبه في (جامع المقاصد) الى جماعة يعد نسبته الى الشيخ والمجلي والشافعي فيه وجان كما في (المتن) وحل النزاع ما اذا نوى الفضل كما هو ظاهر (المعتبر والمتن) (والمختلف والتذكرة والذكرى) قال في (المعتبر) بعد ان قل عن الشيخ المنع ولو قيل يرتفع كان حسناً لانه قصد الفضيلة وهي لا تحصل من دون الطهارة ومثله (المتن) وبقية الكتب التي ذكرت وفي (جامع المقاصد) مانصب واختار المصنف الصحة لانه نوى شي من ضرورة صحة الطهارة وهو الايقاع على وجه الكمال ولا يتحقق الا برفع الحدث فيكون رفع الحدث متوياً (وفيه نظر) لان المفروض هو نية القراءة لانه على هذا الوجه المعين اذ لو نواه على هذا الوجه ملاحظاً ما ذكر لكان ناوياً رفع الحدث فلا يتجه في الصحة حينئذ اشكال فلي هذا الاصح في المتنازع فيه البطان واليه ذهب الشيخ وابن ادريس وجماعة وهذا بناء على اعتبار نية الرفع أو الاستباحة فلي القول بعدم اعتبارهما في النية لا اشكال في الصحة انتهى وهذا الاستدلال الذي ذكره عن المصنف ذكره في (المتن) وعلى ما فيه هذا الفاضل يجوز ان يكون مراد الشيخ ومواقفه انه لم ينو الكمال فيرفع النزاع (فليتأمل) فيه ويظهر من (الايضاح) ما فيه صاحب (جامع المقاصد) من ان محل النزاع ما اذا لم ينو الفضل حيث استدلل على عدم الاجزاء بأنه غير مستلزم لرفع الحدث لانه كما كان مستلزماً لشي يتنوع الاجتماع مع تقيضه وهنا ممكن الاجتماع فلم ينو رفع الحدث ولا ما يستلزمه انتهى ومثل الوضوء لقراءة القرآن الوضوء لكتائجه والكون على طهارة ودخول المساجد والاخذ في الحوائج وكتب الحديث والفتحة كما في (التهاية والتذكرة والمتن) وغيرها وفي (الذكرى) وفي نية الوضوء للوم نظر لانه نوى وضوء الحدث (ثم قال) والتحقق ان جعل النوم غاية مجاز اذ الغاية هي الطهارة في آن قبل النوم

(١) هذه العبارة قد يتوهم منها باعتبار السياق ان المراد الأقوى صحة الوضوء لقراءة القرآن وليس كذلك وانما المراد ان الأقوى رفع الحدث وصحة الدخول في الصلاة (منه)

فيكون من باب الكون على طهارة وهي حلة صحيحة انتهى وألحقه في (المعتبر) بالصحيح لانه قصد النوم على أفضل أحواله وتوقف في (المتن) والتحري والذكرى) باجزله المجدد ندباً لوظهر انه كان محدثاً وفي (النهاية والتذكرة) القطع بعدم اجزاء (جواز غل) المجدد لانه يستحب لا باعتبار الحدث ويأتى تمام الكلام (وقال في التذكرة) وان لم يجب ولا يستحب كالأكل لم يرتفع حدثه قطعاً لو نوى استباحته وينبغي الترض لمسئلة ان ثبت كانت أصلاً في هذا المقام وهي جواز الدخول في الصلاة المفروضة بالوضوء المنسوب لما ليست الطهارة شرطاً في صحته اذا كان غير مجامع للحدث الأكبر في (السرائر) يجوز ان يؤدي بالطهارة المنسوبة الغرض من الصلاة باجماع أصحابنا وفي (المدارك) الظاهر من مذهب الاصحاب جواز الدخول في العبادة المشروطة بالطهارة بالوضوء المنسوب الذي لا يجماع الحدث الأكبر مطلقاً وادعى بعضهم عليه الاجماع انتهى وفي (مجمع البرهان) انه مما لا شك فيه ولا ينبغي فيه النزاع أصلاً وقد سمعت أقوال الاصحاب فيما نحن فيه وبأني قلنا أيضاً في وضوء غاسل الميت (و يدل) عليه قوله عليه السلام اذا دخلت المسجد وأنت تريد ان تجلس فلا تدخله الا وأنت طاهر (وقوله عليه السلام) الطهر على الطهر عشر حسنات وتكبير الطهور في قوله عليه السلام لا صلاة الا بطهور (١) (وقوله عليه السلام) طوبى لمن تطهر في بيته وزارني في بيتي قد اطلق الطهور في الاخبار على مطلق الوضوء (وقد يستدل) عليه بقوله عليه السلام فرض الله عليه وعلى ذريته تطهير هذه الاربع (و يدل) عليه قوله عليه السلام فمن رغب وهو على وضوء فليسل الله فان ذلك يجزيه ولا بعيد وضوءه قد نكر الوضوء في السؤال وصدر الجواب من دون استئصال وكذا كل ما كان من هذا القبيل وانه لكثير ويشهد له ان الرواة لم يتعرضوا للسؤال عن ذلك في مقام من المقامات وكذا الاثمة صلوات الله عليهم لم ينهوا عن ذلك مع انه مما تعم به البلوى وتمس اليه الحاجة فلو تعرضوا له اشاع وذاع (و يدل) عليه عموم قولهم عليهم السلام في صحيحي زيارته واسحق أن الوضوء لا ينتقض الا بالحدث لا بالمعنى الذي ذكره صاحب (المدارك) حتى يرد عليه انه لا يقتضي ترتب جميع ما يترتب على كل وضوء وانما يقتضي ما ثبت ترتبه على ذلك الوضوء بل وجه الاستدلال ان قوله لا يقتضي الوضوء الا حدث يدل على ان الوضوء لا يجتمع مع الحدث اذ لو كان يجتمع معه لما صح له عليه السلام أن يقول لا يتقضاه الا الحدث لان الحدث لا يقتضي الا الطهارة فلو لم يكن حدثه مرتفعاً لم يكن متطهراً بل يكون محدثاً بحدثه الذي لم يرتفع بذلك الوضوء والحدث لا يقتضي الحدث فكيف يطلق ويقول لا يتقض الوضوء الا حدث (اللهم) الا أن تقول يرتفع بهذا الوضوء حدث دون حدث فيكون رافضاً حدث القراءة مثلاً دون حدث الصلاة والمعروف كائن عليه غير واحد ان الحدث هي الحالة المانعة وان الاحداث متداخلة في الارتقاء والذي ثبت من الشارع ان من لم يكن على وضوء (٢) لا يدخل في الصلاة لا غير وهذا الوضوء معلوم حصوله والحدث مانع شرعي والمانع الشرعي لا بد من تحقق ثبوته ولم يثبت بعد تحقق الوضوء وليس الوضوء إلا غسلان ومسحتان مع القرية واما قصد الرغف وان الاحداث متنايزة ورافضها فتفاوت فلم يثبت هذا أقصى ما ينبغي أن يقال في المقام (وفيه) ان اجماع (السرائر) على ما فيه

(١) قد قال لادلالة في هذا ثم لو قال لا صلاة الا بوضوء ثم الاستدلال (منه) (٢) فيه تأمل لانه قال لا صلاة الا بطهور ولم يقل الا بوضوء (منه)

( السابع ) لو شك في الحدث بعد يقين الطهارة الواجبة فتوضأ احتياطاً ثم يقين الحدث  
فالأقوى الاعادة ( الثامن ) لو أغفل لمة في الأولى فأنسلت في الثانية على قصد التنب  
فالأقوى البطلان ( متن )

حيث ذكرت فيه الطهارة معارض بإجماعها الآخر حيث قال إجماعنا متعقد على أنه لا تستباح الصلاة  
الأنية رفع الحدث أو استباحة الصلاة وأما الإجماع الذي نقل حكمته في ( المدارك ) فلا نعرف  
حاكمه ولعله أراد ما ذكرناه عن ( السرائر ) وأما قوله أن ذلك المعروف من مذهب الأصحاب فلا نعرف  
إلا أن الأصحاب مختلفون في ذلك اختلافاً شديداً وقد تبعنا أقوالهم في هذه المسألة أعني مسألة الوضوء  
قراءة القرآن كما عرفت وفي مسألة وضوء غاسل الميت وقلنا كلامهم واختلافهم وتوقفهم ( وأما ) الأخبار  
فواردة على المعارف المعهود وهو وضوء الصلاة وما ذكر فيه لفظ التطهير بما كان لغايات لا يشترط  
فيها الطهارة مقابل التأويل بوجوه كلها قريبة ولا نعلم أنه ما تم به البلوى وإنما يصير إليه الأفراد من  
الناس ( سلمنا ) ولكن كان الواجب أن يكون معروفاً بين الفقهاء الذين هم السادة قبلنا وبعد فالسألة  
قوية الأشكال والمقطوع به منها جواز الدخول في الفريضة بوضوء النافلة والكون والمأهب والمس  
وعلى ذلك يحمل إجماعهم أن كل من تنزل عليه كلائهم ويبقى الاشتكال بحاله فيما عدا ذلك وفي  
( الذكري ) ولو نوت الخائض بعد طهرها بإباحة الوطئ فالأقرب الصحة لما فلتاه وخصوصاً على القول  
بحرمته قبل النسل ( قال ) ويحتمل البطلان لأن الطهارة لحق الله تعالى ولحق الزوج فلا تنجس ( قل ) ويجب  
بأن القرية حاصلة وإباحة الوطئ على الكمال أو الصحة موقوف على رفع الحدث فيها منويان انتهى  
وفي ( النهاية ) عدم أجزاء وضوء الخائض للذكر والغاسل للتكفين والتيمم لصلاة الجنازة وكذا ( البيان )  
قال لا يميز وضوء الخائض ولو ظهر انقطاعه بعد الوضوء ( وقال في مجمع البرهان ) في عدم أجزاء التيمم  
للجنازة مع التعذر تأمل ( وليعلم ) أنه لو نوى ما الوضوء شرط في صحته كالصلاة المدبوبة فإنه يصح الدخول  
به في الصلاة قولاً واحداً كما في ( جامع المقاصد ) وغيره وكذا ما إذا توضأ لتأهب للصلاة أو للكون  
على طهارة أو لمس كتابة القرآن وما عدا ذلك ففيه النزاع • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾

﴿ ولو شك في الحدث بعد يقين الطهارة الواجبة فتوضأ احتياطاً ثم يقين الحدث فالأقوى الاعادة ﴾  
كما في ( التذكرة ) والبيان وجامع المقاصد وحاشية الإيضاح لعدم نية الوجوب كذا قلناه ( التذكرة )  
في ( الذكري ) ورده بأنه مشكل لأننا ذكرنا على تقديرها وقال أنه أولى بالصحة من الوضوء المجدد  
وتوقف في ( المنهى والإيضاح ) فذكر فيها الوجهان من دون ترجيح وفي ( كشف التام ) يحتمل  
عدم الاعادة بناء على أن نية الوجه والرفع إنما تلزم مع الامكان والالتماس لا يمكن للاحتياط فائدة وفي  
( حاشية الإيضاح ) اتفق الأصحاب على استحباب الوضوء وفي ( جامع المقاصد ) الأولى  
الاثنيان بالمبيحة مكان الواجبة في عبارة المصنف وفي ( الذكري ) أنه لو شك في الطهارة بعد يقين  
الحدث أو شك في التأخر من الطهارة والحدث فإن الطهارة فيها صحيحة قطعاً وإن يقا الحدث بعد  
ولا ينها مخاطبان بالجزم وقد فسلاه ( انتهى ) وعلى الاكتفاء بالقرية لاعادة • ﴿ قوله قدس الله  
تعالى روحه ﴾ • ﴿ لو أغفل لمة في الأولى فأنسلت في الثانية فالأقوى البطلان ﴾ كما في ( التذكرة )  
( والبيان وجامع المقاصد والحواشي المدبوبة إلى الشهيد وحواشي الإيضاح ) للزوم وقوع بعض



وكذا لو انفسلت في تجديد الوضوء « متن »

الوضوء بنية التدب ( وقال في الايضاح ) لان الفسلة الثانية انما قصد صورها ولا تأثير لها في الاستباحة ولهذا لا يصدق على الماء المنفصل به انه مستعمل في الوضوء ( واحتمل ) الوجوب في ( المنتهى والنهاية ) ( والايضاح والذكرى والدروس ) من دون ترجيح لانه لم ينورف الحدث بالثانية ( وفيه ) ضعف لعدم وجوبه في كل عضو عضو ( وقال في كشف اللثام ) ويحتمل الصحة بناء على ان الوجه انما يعتبر على وفق اعتقاده أو على أنه نوى الوجوب بمجملة الوضوء أولاً وهو كاف لعدم وجوب نية كل عضو عضو وانما نوى التدب بالفسلة الثانية وهي انما تكون غسلة ثانية لنير ( اللعة ) واما لها فهي غسلة أولى وهو ناو بها الوجوب في ضمن نية الجملة ولكنه أخطأ فظن أنها من الفسلة الثانية المنذوبة مع اتحاد الطهارة وكون المصلحة في ثنية الفسل انفصال ما بقي من الفسلة الأولى كما يرشد اليه قول أبي جعفر عليه السلام في حسن زرارة وبكبر والتكثان يأتيان على ذلك كله انتهى وهو حاصل ما ذكر في ( الذكرى ) وقال فيها وربما بني على ان نية المتأني بعد عزوب النية هل تؤثر أم لا وعلى أن وضوؤه المنوي به ما يستحب له الطهارة يصح أم لا ( ثم قال ) وقد يتنازع في تصور البناء على الأصل الثاني بناء على عدم صحة الوضوء المنسوب قبل الواجب لمن عليه واجب انتهى وقال في ( كشف اللثام ) اذا غفل عن نية التدب بالثانية أونوى بها الوجوب لنذر أو شبهه أو كان الوضوء مندوباً تعينت الصحة ومنع في ( جامع المقاصد ) كون الثانية انما شرعت استظهاراً على ما لم ينفسل في الأولى ( ثم قال ) وقد ينهم من التقيد بالتدب في كلام المصنف انها لو انفصلت فيها على قصد الوجوب بالنذر وشبهه يجوزي وليس كذلك لاشتراط الرفع أو الاستباحة ( ثم قال ) ولو قال ولو انفصلت في الثانية باعتقاده بدل قوله على قصد التدب لكان أولى وأشمل لاندراج ما اذا كانت الثانية واجبة فيه وما اذا لم يقصد شيأ عند فعل الثانية على انه يمكن ادراج الأخيرة في العبارة انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى ربه ﴾ « وكذا لو انفصلت في تجديد الوضوء ﴾ أي الأقوى البطلان بناء على اعتبار الرفع أو الاستباحة كما في ( البيان ) وفي ( الدروس ) انه أبعد من الأول وأبعد منه غسله بالثانية منه وأبعد من الجميع لو انفصلت بالثالثة ( ومثله ) أقرىب منه ما في ( الايضاح وجامع المقاصد ) وفي ( حاشية الايضاح ) ان ذلك جميعه لا يجوزي وظاهر ( المبسوط ) الاجزاء لان المجدد طهارة شرعت لكلال الطهارة وتدارك الخلل وفي ( كشف اللثام ) ويحتمل الصحة كما تعين على الاكتفاء بالقرينة أو بها مع الوجه واتحد بناء على ان الوجه والرفع انما يعتبران على وفق الاعتقاد والمجدد طهارة شرعية والظاهر شرهما لكلال الطهارة وتدارك خللها انتهى ( هذا ) ولا فرق في ذلك بين اللعة والعضو اذا أغفله ثم انفسل في تجديد الوضوء وكذا الحال فيما اذا ظن انه متطهر فوضأ بتجديداً ندما تم ظهر له انه كان محدثاً قالوا يجب قتل الاقوال في جميع هذه الاحوال اما حال اغفال اللعة فقد علمت قتل أقوالهم فيه بخصوصه وقد مر انه توقف في ( المنتهى والتحرير والذكرى ) في اجزاء المجدد ندبا فيما اذا ظن انه كان محدثاً واستوجه في ( المنبر ) الاجزاء لانه قصد الصلاة بطهارة شرعية وتوقف في ( الذكرى ) أيضاً فيما اذا بان فساد الأولى ونص في ( الذكرة والنهاية والبيان ) على عدم الاجزاء فيما اذا ظن انه كان محدثاً ولم أجده أحدًا قال بالاجزاء والصحة في هذه المسائل على ادب بعدم الاكتفاء بالقرينة سوى ما مر من المتبر ( نعم ) في

( التاسع ) لو فرق النية على الاعضاء بان قصد عند غسل الوجه رفع الحدث عنه وعند غسل اليدين رفع الحدث عنهما لم يصح (متن)

مسئلة ما اذا جدد الطهارة وذكر اخلال عضو من احدهما صرح الشيخ في (المبسوط) والقاضي وأبو جعفر محمد بن حمزة وبجي بن سعيد وصاحب (مجمع البرهان والمدارك) بأن الطهارة والصلاة صحيحان مع ايجاب من عدا الاخير بن منهم نية الرفع أو الاستباحة فتجب من ذلك في (المختلف) لحصول التناقض بين كلامهم (وأجاب) عن ذلك الشهيد في (الذكرى وقاية المراد) وصاحب (المدارك) بأنه لا منافضة لان نية الاستباحة انما تكون معتبرة مع الذكر اما اذا غلب المكاف حصلوا فلا فاذا جدد وصادف حدثا في نفس الامر كان مرتعنا (قال في غاية المراد) كيف لا وهم يملون مشروعيا للمجدد باستدراك ما عاصه فات في الاول (وقال في الذكرى) في موضع آخر ان ظاهر الاصحاب والاخبار ان شرعية التجديد لتدارك فهو منوي به تلك الغاية وعلى تقدير نيتها لا يكون مشروعاً قال وفوق (المعتبر) بين المجدد مطلقاً وبين المنوي به الصلاة يشعر بان التجديد قسمان وفي (مجمع الفائدة والبرهان) انه معلوم مشروعية المجدد وكونه وضوياً شرعياً وفي (المدارك) ان الظاهر من الاخبار ان شرعية المجدد انما هي لاستدراك ما وقع في الاول من اخلال ويشهد له ما رواه الصدوق من اجزاء غسل الجملة عن غسل الجنبات وما أجمع عليه الاصحاب من اجزاء صم يوم الشك نية التدب عن الواجب الى غير ذلك مما مر وفي (كشف الثام) ان الشيخ ومواقبه لهم استنبذوا الى ان شرع التحديد لتدارك اخلال في السابق وفي (المعتبر) الوجه صحة الصلاة اذا نوى بالثانية الصلاة لانها طهارة شرعية قصد بها فضيلة لا تحصل الا بها فهو ينزل نية هذه الفضيلة منزلة نية الاستباحة وقوى في (المنتهى) صحة الصلاة بناء على تنكبه في الاخلال شر من الطهارة الاولى بعد الانصراف فلا عبرة به وهو محكي عن ابن طالس واستوجهه الشهيد (قال) الا ان يقال ان اليقين هنا حاصل بالترك وان كان شاكاً في موضوعه بخلاف الشك بعد الفراغ فانه لا يقين بوجهه (قلت) ولعل هذا لا يجدي وفي (السرائر) انه يبعد الطهارة والصلاة وهو خيرة المصنف فيما سيأتي في الفصل الثالث وتام الكلام هناك ان شاء الله تعالى ومن مجموع هذا يعلم الحال فيما نحن فيه وان الشيخ ومواقبه مما يقولون بالاجزاء والصحة فيما نحن فيه لان الحال في الجميع واحد لان المستند ما ذكر لكن الاستاذ أدام الله تعالى حرامته قال في (حاشية المدارك) لعل الشيخ بنى ما ذكر على ان هذا الشك داخل في الشك بعد الفراغ أو غير ذلك وهذا أنسب بكلامه حيث اعتبر في النية الرفع أو الاستباحة مطلقاً مع انه لو قال بما ذكره لكان مودعاً للاعتراض بأن الدليل لو تم لا يقتضي الاعتبار مطلقاً والا فلا مطلقاً انتهى (تم انه قال) استشهد صاحب (المدارك) بما ذكر واستناده اليه تحصيل البراءة اليقينية أو العرفية في غاية الفراية فأمسك انتهى فلي ما ذكره الاستاذ أيده الله تعالى فتتقن هذه المسألة عما نحن فيه وتام الكلام في هذه المسألة يأتي ان شاء الله تعالى في الفصل التالي - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ لو فرق النية على الاعضاء الى قوله لم يصح ﴾ كما في (المنتهى ونهاية الاحكام والنذكرة والتحرير والدروس والبيان والذكرى وجامع المقاصد والمتكافة) وكذا (الايضاح) لانه منع من الصحة في المسألة الآتية فيكون بالمنع في هذه أولى كما ذكر ذلك في (الدروس والذكرى) قال في (جامع المقاصد) لان الحدث متعلق بالجملة لا بالاعضاء

اما لو نوى غسل الوجه عنده لرفع الحدث وغسل اليمنى عنده لرفع الحدث وهكذا فالأقرب  
الصحة « متن »

الخصوصية ولأن رخصه لا ينتقض ولأن الوضوء عبادة واحدة اتفاقاً وفعل صاحب الشرع في الوضوء  
البياني وفي ( كشف اللثام ) ولذا لا يجوز مسح المصحف بالوجه الممسول قبل تمام الوضوء واقتصر في  
( النهاية ) على الاستناد الى ان الوضوء عبادة واحدة لكن يظهر منه في ( التذكرة والمتنبى ) منع  
كون الوضوء عبادة واحدة حيث قال في ( التذكرة ) في الرد على الشافعي في المسألة الآتية حيث  
استدل الشافعي فيها على البطلان بأن الوضوء عبادة واحدة كالصوم والصلاة مانعه وهو ممنوع  
لاوتباط بعض أفعال الصلاة ببعض بخلاف الطهارة انتهى ( والتحقيق ) ان المنع ليس راجعاً الى كونه  
عبادة واحدة وإنما هو راجع الى دعوى الاتحاد بين المقيس والمقيس عليه وفي ( المتنبى ) قال والجواب  
الفرق بين الطهارة والصلاة لاوتباط بعضها ببعض دون الطهارة بل الحق أن لاظهور في ذلك وكيف  
يستدل به في ( النهاية ) ويمنع في الكتابين وقد سمعت دعوى الاتحاد عليه فلا تناقض كما في  
( كشف اللثام ) فأمل وفي ( قواعد الشهيد ) ان الوضوء أفعال كثيرة لعبادة واحدة وربما بني الفرع  
الآتي على ذلك ( وما ) استند اليه المحقق الثاني من فعل صاحب الشرع في الوضوء البياني ( ففيه )  
ان أخباره بأسرها خالية عن النية بالكفاية الا ان يقال ان مراده ان صاحب الشرع لم يفعل ذلك فأمل  
( واحتمل في الذكري ) الصحة لتوهم السريان من الاعضاء المتوالية الى الجملة وفي ( كشف اللثام )  
قال هذا كله على القول بلزوم التعرض للرفع عيباً أو تقييداً وعلى عدم تقوى الصحة للاتبان بالواجب  
من النية وما زاد فهو لغو قال ويحتمل البطلان لانه مخالف لأرادة الشارع ﴿ قوله زاد الله في ﴾  
شرفه ﴿ ﴾ اما لو نوى غسل الوجه لرفع الحدث وغسل اليد اليمنى عنده لرفع الحدث وهكذا  
فالأقرب الصحة ﴿ يريد انه اذا نوى غسل الوجه عند غسل الوجه لرفع الحدث مطلقاً عن الوجه خاصة  
أومع عضو آخر أو الاستباحة فالأقرب الصحة ففي ( التذكرة والمتنبى والنهاية والمتسكة ) واحتمله في  
( الذكري ) وهو أحد قولي الشافعي واستدل في الأولين الى أنه اذا صح غسل الوجه لنتية في ضمن  
نية المجموع فصحت بنية خاصة به أولى وهذا مراد ( الذكري ) حيث قال ان اجزاء العامة يستلزم  
الخاصة لاتها أقوى دلالة واستدل في ( النهاية ) الى انه اذا كان المقصود من مجموع هذه الأفعال رفع  
الحدث عن المكلف فكذا من كل فعل لكن لا يحصل المقصود الا بجملة الأفعال فلا يجوز أن يمس  
المصحف بوجهه الممسول وأيد هذا القول في ( الايضاح وجامع المقاصد ) باطلاق الآية الكريمة  
( وقال في اتحارير ) في الاحزاء ونظر وحكم بالبطلان في ( الايضاح والدروس والبيان وحواشي الشهيد )  
( وجامع المقاصد ) وهو الوجه الآخر للشافعي لان الوضوء عبادة واحدة والاولوية المدعاة ممنوعة واطلاق  
الآية منزل على فعل صاحب الشرع ( قلت ) في الاخبار تأمل ( فأمل ) وقطع في ( المتنبى ) بأنه لو فرق  
النية بأن شرع فيها عند غسل الوجه ولم يتبها الا بعدة أو عند تمامه خلو (١) بعض أعضاء الوضوء من النية  
قطعا وحكم في ( التذكرة والذكري وجامع المقاصد ) بالبطلان فيما لو نوى الوضوء ابتداء لرفع الحدث  
عن الاعضاء الاربع لما ذكر فيما مر وفي ( الذكري ) وعلى السريان يصح وفي ( النهاية ) وأما اذا

(المأثر) لو نوى قطع الطهارة بعد الأكمال لم تبطل ولو نواه في الانتهاء لم تبطل فيما مضى إلا أن يخرج عن المولات (الحادى عشر) لو وضأ غيره لمذرتولى هو الثانية «متن»

فرق بأن نوى غسل الوجه خاصة عند غسله لرفع الحدث بعد نية الوضوء جملة فالصحة متعينة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ لو نوى قطع الطهارة لم تبطل ﴾ أي لو نوى قضي الطهارة بعد أكملها لم تبطل وكأنه إجماعي وإن لم يصرحوا بذلك لحصرهم التوافق في غيرها ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ إلا أن يخرج عن المولات ﴾ كما هو خيرة الشيخ (والمستبر والمتهم والتذكرة) (والتحرير والبروس والذكري والبيان وجامع المقاصد والمستكة) وهو المنقول عن الجامع لاصل عدم انتقاض الاول ولأن الوضوء لا يشترط لصحة فعل من أفضله صحة باقي الافعال وإن توقف التأثير على المجموع ولهذا لو عكس لم تبطل بل يبعد على ما يحصل معه الترتيب وليس هذان التفريق بل من الشكرير لانه عند التدارك نوى إتمام ما نواه أولاً أي الجملة (سامناً) لكنه تفريق بعد نية جملة وهو مشكل كما في (الهادي) على ما نقل (وكشف الثام) لانه اما مبني على أن الطهارة أفعال كثيرة كما في (قواعد الشهيد) لا عبادة واحدة وقد عرفت دعوى الاتفاق في (جامع المقاصد) على أن الوضوء عبادة واحدة ثم انه يتأنيه الأكفاء بها بنية واحدة أو مبني على أن المتبر في الاستدانة في العبادة ان لا يقع شيء من أجزائها الا مع النية حقيقة أو حكماً (وفه نظر) وقيل نية القطع تنافي نية الاستدانة لكن العبادة ان اشترط بعضها ببعض كالمصلاة تبطل بها كلها والا فالمستقبل منها كالوضوء (قالي كشف الثام) هذا عملاً أهمه وفي (المتهى) والذكري وغيرها انه يكفي في الغسل النية للباقي لعدم شرط الموالاة فيه (قال في الذكري) ولو قدر اشتراط الموالاة فيه كغسل الاستحاضة استأنفه ولو استغفل عن الافعال بغيرها مع استمرار حكم النية لم يضر ما لم يحيف البطل ولا يحتاج الى نية مستأنفة وكذا الفصل الا مع طول الزمان ويمكن عدم احتياجه فيه مطلقاً مع بقاء الاستمرار الحكمي انتهى ﴿ قوله رحمه الله ﴾ \* ﴿ ولو وضأ غيره لمذرتولى هو النية ﴾ لا الموضي عندنا كما في (التذكرة) بقدر نص على ذلك في (المستبر والمنتهى) وغيرها وإن كان الموضي من أهلها بالاسلام والكمال كما في (كشف الثام) وفي (المدارك) تتعلق النية بالمباشر لانه الفاعل للوضوء حقيقة ولو نوى المضطر قبول الطهارة وتمكن غيره منها كان أولى وفي (حاشية المدارك) لا شك أن الوضوء ليس وضوء المباشر فلا يمكن ان يصلي به بل المباشر من قبيل الآلة فلا وجه للحكم بتعلق النية به وفي (قواعد الشهيد) الاصل ان النية فصل المكاف ولا أثر لنية غيره وقد نوت نية الانسان في فعل المكاف كاخذ الامام الزكاة قهراً من المتنوع وأخذ المال من المعامل قهراً وكلف المنكر اذا وري فالتية نية المدعي ولا يخرج بالتورية عن وبال البين ونية الولي اذا حج بالسي والمجنون (ورده) السيد صدر الدين بانه لا معنى لقصد شخص لفعل شخص آخر فلية نية الفاعل وقال انه لا شيء من الصور المذكورة بخارج عن الاصل وأقام البرهان على ذلك وفي (الذكري وجامع المقاصد والروض) ولو نوى المباشر منه كان حسناً وفي (الذكري) لانه الفاعل حقيقة كذبح الهدي وقد نص جماهير الاصحاب على جواز تولي الداح انة ومنل مانع فيه ما اذا طاف به طائف لمذرتولى ونمى كون المباشر هنا فاعلاً بمعنى متوضئاً بل هو فاعل بمعنى موضع (والحق) ان النية حيث ينسب الفعل الى الفاعل حقيقة

« الثاني عشر » كل من عليه طهارة واجبة ينوي الوجوب « متن »

لا تقبل الاستنابة كما فيما نحن فيه ونحوه وأما وضوء الميت وغسله فلا ينسب ان الى الميت حقيقة وذابح  
 المدي حقيقة هو المباشر والوكيل في الطلاق هو الموقع له حقيقة فقصده ( قال في الذكري )  
 ولا تجزي نية المباشر قطعا لعدم جواز الاستنابة في النية يعني هنا اذ هي مقدورة تعلق مراد الشارع  
 بها من المكلف بعينه وفي ( المختبر ) ان جواز التولية مع الاضطرار متفق عليه بين الفقهاء وقد اطبق  
 أصحابنا أجمع كافي ( المنتهى ) والنهاية والمقاصد العلية والروض ( على انه لا يجوز ان يوضه غيره مع الاختيار  
 وفي ( الاتصاف ) انه مما انفردت به الامامية والمخالف انما هو الكتاب وواقفهم على ذلك داود وقال  
 الشافعي يجوز مطلقا لكنه قال انما يتولاها التوضي لا الموضي ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾  
 ﴿ كل من عليه طهارة واجبة ينوي الوجوب ﴾ ولا يتأتى منه التذنب هذا الفرع كل من تعرض له  
 ذكره قاطعا به وفي ( كشف اللثام ) انه مما لا شبهة فيه ( وقال في الذكري ) فلو نوى التذنب  
 عددا أو غلطاً بنى على اعتبار الوجه ( قلت ) من اعتبر الوجه بناء على انه قد يقع الوضوء ندباً عدداً  
 أو غلطاً ممن عليه طهارة كما تقدمت الاشارة اليه فيما مضى ويأتي تمام الكلام فيه في نية الصلاة  
 ( وقال في كشف اللثام ) والاقوى البطان مع المد وان لم نعتبر الوجه وفي ( الذكري ) والحدث  
 يرتفع وان لم يقصد فصل ما عليه من الواجب والمتأخرين كما في ( المدارك ) على انه في وقت  
 البادة الواجبة المشروطة به لا يكون الوضوء الاسواجاً وبدونه يتعني ( انتهى ) وصرح بذلك في  
 ( الايضاح ) عند قول المصنف فيما مضى ولو نوى ما يستحب له كقراءة القرآن ( والروض والروضة )  
 ( وكشف اللثام ) وهو ظاهر ( حاشية المدارك ) وقال في ( كشف اللثام ) وكلام المصنف في  
 ( المنتهى ) والتذكرة والنهاية ) وما سيأتي عن قريب في الكتاب وكلام الشهيد في كنه يعطي ذلك  
 لانه لما اشتغل ذمته بواجب مشروط وجبت عليه وان كانت موسعة فكيف ينوي بها التذنب وان  
 كان بقصد ايقاع مشروط فان معنى التذنب انه لا يجب عليه مع انه وجب باشتغال ذمته بواجب  
 مشروط به وليس هذا كمن عليه صلاة واجبة فيصلي ندباً ان جوزناه لتباين الصلاتين ( انتهى )  
 ( قلت ) العبارة الصالحة للدلالة على ذلك في ( التذكرة والنهاية والكتاب ) فيما يأتي قوله ان الاقوى  
 الاستئناف فيما اذا دخل الوقت في أثناء الطهارة المتدوبة ويان الدلالة على ذلك ان الحكم بقوة  
 الاستئناف لتوجه الخطاب اليه بفعل الطهارة لدخول الوقت عليه وهو محدث لو كان التذنب يجزي  
 عن الواجب حينئذ لما وجب الاستئناف ولا أجدر في ( المنتهى ) عبارة تصلح للدلالة على ما ذكر الا  
 قوله كل من عليه طهارة واجبة ينوي الوجوب وقوله كل من عليه قضاء ينوي الوجوب ( نعم ) هناك  
 عبارة ذكرها المصنف في أكثر كتبه وهي قوله فيما يأتي من الكتاب أيضاً ولو جدد ندباً وصلى  
 وذكر اخلال عصو من أحدهما أعاد الطهارة والصلاة ولعله يفهم ذلك منها وهناك صرح المحقق الثاني  
 بذلك قل انه لا يقع الا واجباً فليحفظ ( وأما الذكري ) فقد سمعت عبارتها وفيها أيضاً ما تقناه عن  
 ( التذكرة والنهاية والكتاب ) الا انه قال بعد ذلك ولم نوجب الوجه لم نوجب الاستئناف ( وأما البيان )  
 فيه لو نوى مشغول الذمة بالوجوب التذنب لم يجز ( ومثله في الدروس ) ولم يتعرض له في ( اللمعة )  
 ( والالفة ) وهذا وفي ( المدارك ) بعد ان نسب الى المتأخرين قال ولم يقم دليل عندنا على ذلك والمحقق

وغيره ينوي التذنب فإن نوى الوجوب وصلّى به فرضاً أعاد فإن تمددتا مع تحلل الحدث أعاد الأولى خاصة (متن)

سلطان (قال) أما نمنع من عدم وقوع الوضوء في وقت العبادة الواجبة إلا واجباً بل يقع مستحباً لأن الوضوء في كل وقت مستحب وهو الظاهر من (جامع المقاصد) حيث قال بعد أن وجهه قوة الاستئذان توجه المخطاب إليه بفعل الطهارة وهو محدث وفي كبرى النيات منع وهو جرم صاحب الحدائق (١) وفي (الذكرى) أيضاً لو ظن براءة ذمته فنوى الذنب ثم ظهر الموجب فهو كالجمد يظهر مصادفته للحدث وقد مر أنه في المجدد احتمال الوجهين وفي (التذكرة) حكم بالصحة فيما إذا ظن براءة ذمته فنوى الذنب ثم ظهر المار بفقائه في (الذكرى) بأنه مشكل على أصله من اعتبار الوجه وعدم الاجترار بالمحدد \* قوله قدس الله تعالى روحه \* \* (وغيره ينوي التذنب فإن نوى الوجوب وصلّى به فرضاً أعاد \* \* أي الطهارة والصلاة لبطالان الطهارة كما في (المنتهى) (ونهاية الأحكام والتذكرة والدروس والبيان وجامع المقاصد وكشف الثمام) وظاهر الإطلاق أنه لا فرق في ذلك بين العائد والساهي وفي (الذكرى) قال ولو نوى الوجوب نوى على ما قلناه من اعتبار الوجه وهذا أولى بالصحة هنا من المكس لدخول المدب تحت الواجب لا شتر كما في ترجيح العمل ونية الميع من الترك مؤكدة ونسبه في (البيان) إلى العمل واختاره صاحب (الحدائق) واحتله في (نهایة الاحكام وجامع المقاصد) ثم قال في (جامع المقاصد) وليس شيء لأن المبين للشيء يبايه فكيف يؤكده (واحتمل) في (كشف الثمام) الصحة مع السهو قوياً أن لم نوجب التعرض للوجه وضعيفاً أن أوجبه والضمير في قوله صلى به راجع إلى الطهارة لأنها فعل أو إلى ما فعل \* قوله قدس الله تعالى روحه \* \* (فإن تمددتا مع تحلل الحدث أعاد الأولى خاصة) \* كما في (النهایة) (والمنتهى والتذكرة والذكرى) لكن قال في (الذكرى) أن قلنا صحة وضوء الخطأ به إذا صادف الوجوب شرط تحلل الحدث أو الذهول عن كونه متطهراً (وحكي) الاستاذ المولى الآقا محمد باقر أدام الله حراسته أن المصنف رحمه الله سأل رجل هذه المسألة فقال له اني انوي الوجوب في الوضوء قبل دخول الوقت فقال له أعد جميع صلواتك فخرج الرجل مقتناً فصادف فخر المحققين فقال له مالي أراك مقتناً فحكى له القصص فقال له انما عليك أن تبتد صلاة واحدة وراجع آياه في ذلك فرجع (ونقله) حكى عنه المحقق الثاني في (جامع المقاصد) قال لما ان المصنف أفتى أولاً بأعادة جميع الصلوات فلما راجع في ذلك عاد إلى الاكتفاء بأعادة الأولى (قال) وبما قررناه علم أن بدئته أولى من رويته (والذي) قرره هو أنه قال بعد أن بين الوجه فيما ذكر المصنف من شمل ذمته بالصلاة الأولى فصادفت به الوجوب ما في ذمته ما نصه (ويستكمل) بأنه لم يكن يشعر بهذا الوجوب الذي في نفس

(١) وقد يقال ان الوضوء المجدد قد يكون في وقت العبادة وهو مستحب والواجب بالنسبة وتنبه قبل وقت العبادة قد تحقق الاشتراك فيه (وقد يجاب) بنفي الاشتراك مطلقاً بأن يقال أما أن يدخل وقت وجوبه عليه أولاً فعلى الأول لا يكون إلا واجباً وان تسرع في العبادة المدبوبة كإفائه الظاهر وعلى الثاني لا يكون إلا مندوباً فالمحدد حينئذ ليس في وقت وجوبه عليه وان وقع في وقت العبادة الواجبة أو يقال ان المراد بأن الوضوء الذي يجب بأصل الشرع (منه)

ولو دخل الوقت في أثناء المندوبة فأقوى الاحتمالات الاستئناف (الثاني) غسل الوجه بما يحصل به مساه وان كان كالدهن مع الجريان (متن)

الامر واعتقاده خلو ذمته فيكون نية الوجوب منه كناية (قال) ويمكن أن يجاب بأنه قصد الى الوجوب الحقيقي حيث أقامه مقام الذنب فلم يكن لغوا فصادف ما في ذمته فيجب أن يجزي ولا يبعد أن يقال ان كان المكاف معتقدا صحة نية الوجوب في موضع الذنب باجتهاد أو تقليد لاهله لم يكن القول بالاجزاء بذلك بعيد وان كان لا يخلو من شيء وان اعتقد خلاف ذلك أو لم يكن له علم بهذا الحكم بل نوى ذلك اقتراحا فاقول بالاجزاء بعيد جدا لان نيته الوجوب باعتقاده لغو محض (فان قيل) متى اعتقد صحة نية الوجوب في موضع نية الذنب بطريق شرعي فطهارته صحيحة قطعا فلا يستقيم ما ذكر (قلنا) ربما كان اعتقاده في أول الامر عدم الصحة ثم بعد الصلاة تغير الاجتهاد الى اعتقاد الصحة فانه يأتي ما ذكرناه انتهى كلامه فأنزل جيدا (وقال في كشف اللثام) الذي يقتضيه اطلاق المصنف انه لا فرق في ذلك بين أن يكون تمدها أولا علم بطلان الاولى أولا (ثم قال) وقد يشكك اذا زعم صحة الاولى ولا سيما اذا تعدد نية الوجوب فيحتمل حينئذ بطلان الثانية أيضا (انتهى) وانما اعتبر المصنف تحلل الحدث ليكون معتقدا للوجوب اعتقادا مطابقا للواقع اذ بدونه يكون معتقدا للطهارة فتكون نية الوجوب منه لغوا وفي (جامع المقاصد) واحتراز بالتعدد عما لو أحدث الطهارة فانه بعيد جبيع ما صلى بها قولاً واحدا \* قوله قدس الله تعالى روحه \* (لو دخل الوقت في أثناء المندوبة فأقوى الاحتمالات الاستئناف) وأضمنها كما في (جامع المقاصد) بناء ما بني على ما مضى لوقوع الية في محلها على وجه معتبر ويحتمل الاتمام بنية الوجوب لاصالة الصحة فيما مضى والعمل بمقتضى الخطاب فيما بقي ولا يخلو من قوة كما في (جامع المقاصد) ونسبه في حاشية (الايضاح) الى اختيار المصنف واصل ذلك كان منه في (الدروس) اذ لم نجد في كتبه السبعة المشهورة وليس فيه الا ما قالوه من أن الفعل الواحد لا يتصف بالرحمين المختلفين (وفيه) انه منقوض كما في (جامع المقاصد) بالمندوب الذي يجب الشروع وقد سلف قل ما في (نهاية الاحكام والتذكرة) في المقام وكذا (الذكرى) وقوله فيها بعد ذلك ولو لم نوجب الوضوء لم نوجب الاستئناف وكذا ما في (جامع المقاصد) من منع الكبرى الا انه قال العمل على الاستئناف (وينبغي) كما في (جامع المقاصد) أن يكون موضع المسألة ما اذا لم يعلم بصيق ما في الى دخول الوقت عن فعل الطهارة (قال) الفاضل ولو كانت الطهارة فضلا فلم يوال حتى دخل في الاناء \* قوله \* (الثاني غسل الوجه) \* غسل الوجه فرض في الوضوء واجماع علماء الاسلام كافة كما في (المنهى وفي التذكرة ونهاية الاحكام والذكرى) (وكشف اللثام) وغيرها نزل الاجماع \* قوله \* (ما يحصل به مساه وان كل كالدهن مع الجريان) \* الادحاب في المسألة على انحاء هي (المبسوط والناصريات والبرائير والمذهب القديم والتذكرة والمنهى ونهاية الاحكام والامعة والدروس والذكرى والبيان والالفة والتدريج) (وجامع المقاصد وحاشية الشرايع والروضات والمسالك والمقاصد والامية وآت الاحكام الاردبيلية) (والا يار الامر به وحاشية المندوب) وغيرها النص على اعتبار الجريان وفي كبرهما العليل بعدم تحق اسم العمل بديار \* (ككشف اللثام) كما يشهد به العرف والعمدة والوضوء البياني وقرئهم

عليهم السلام يجري عليه الماء وفي (المدارك) في مبحث الفسل قد قطع الاصحاب بأنه إنما يتحقق مع جريان الماء على البشرة ولو بمعاون وفي (الحدائق) أنه المشهور وقد سلف لنا في مبحث الغسالة أنه قال في (السرائر) أن حقيقة الفسل إجراء الماء على المضمول وفي (المجمع) غسل التي إزالة الوسخ ونحوه بإجراء الماء عليه وفي (الصحاح والقاموس) وأكثر كتب اللغة حالة تفسير الفسل إلى ما يفهم من العرف وقد تقدم هناك شطر نافع في المقام وفي (الروض والآنوار) أنه في اللغة إجراء على الشيء على وجه التنظيف والتحسين وإزالة الوسخ ونحوها والمراد به هنا ما يحصل معه الجريان على جميع اجزاء ما يجب غسله وأقله أن يجري حزم من الماء على حزئين من البشرة ولو بمعاون (انتهى) وتفسير أقل الإجراء بما ذكره في (التذكرة وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والروضة) وغيرها إلا أن في عبارة (الروضة) في المقام نوع حزارة ظاهرة وصرح جماعة أيضاً بأنه لا فرق في ذلك بين أن يجري بنفسه أو بمعاون (وقال في الروض) ومتى وصل بلل الماء إلى حد لا يقبل الانتقال من محله إلى محل آخر لم يصدق عليه حينئذ الفسل بل يصير دهنًا لا غسلًا وأما تمثيل من بالغ في وصف تقليل الفسل بالدهن فهو ضرب من المبالغة في جوار تقليل الجريان ولا يريد جواز عدمه أصلاً لعدم صدق معنى الفسل حينئذ ومثل ذلك ذكر في (المسالك وحاشية المدارك) وغيرها ويدل عليه أيضاً قوله عليه السلام في حصة زراراة الجنب ما جرى عليه الماء من جسده قليلاً وكثيراً فقد أجزأ ولا قائل بالفرق بين الفسل والوضوء ومثله صبيحة ورواية محمد بن مروان وغيرها مما دل على أن الوضوء غسلتان ومسحتان إذ لولا اعتبار الجريان لما حصل الفرق بين الفسل والمسح المقابل له كما أنه عليه الاستاذ آدم الله تعالى حراسته في (حاشية المدارك) مضافاً إلى أخبار الوضوء البياني وما استملت عليه من الصب والافاضة والفرقة لكل عضو إلى غير ذلك مما هو كثير (وقال في المتبر) أقل الفسل ما يحصل به مساه ولو دها وكذا في (الشرائع والنافع) وقد مر ما ذكره في (الروض والمسالك والآنوار) (وحاشية المدارك) وغيرها في بيان مراده وما يؤيد ذلك قوله في (المتبر) سد ذلك بلا قاصرة ولا يجزي ما يسمى مسحاً لأنه لا يتحقق معه الامتثال لكنه قال فيه في موضع آخر وظن قوم أن دهن الاعضاء في الطهارة يقصر عن الفسل ومعاون الاجزاء به إلا حال الضرورة وهو خطأ فإنه لو لم يمسح غسلًا احتريه به لأنه لا يكون ممثلاً وإن كان غسلًا لم يشترط فيه الضرورة انتهى فتأمل جيداً (وقال) الشيخ في (النهاية) ومثله سيخه في (المنتهى) إذا حصل الإنسان في أرض تليج ولا يقدر على الماء ولا على التراب فليصم يديه جيداً على التليج باعتقاد حتى ينديا ثم يمسح وجهه من قصاص شعر رأسه إلى محادر شعر ذقنه مثل الدهن وتبهما على ذلك صاحب (الحدائق) وفضله عن بعض مشايخه وحمل أخيراً الدهن على حال الضرورة (قل في الذكرى) بعد أن اشترط الجريان لتبعية الاسم له وحمل عليه روايات الدهن وقيد الشيخان رحمهما الله تعالى اجزاء الدهن بالضرورة من رد أو عوز الماء. رواية الحلبي عن الصادق عليه السلام أسج الوضوء أن وجدت ماءً وإلا فإنه يكتيك اليبر (قال) ولعلها أراداً به ما لا حريان فيه أو الأفضلية كمنطوق الرواية (انتهى) والحق في نكت (النهاية) لم يترض لذلك وفي (كشف اللثام) وكأنها أراداً الجريان إذ لا دليل على إجزاء ما دونه عند الضرورة (قل) وقول أبي حنيفة عليه السلام إذا مس جلدك الماء فحسبك يحتل رفع وهم وجوب الدلك وبيان حكم المسح وفي (الذكرى) أن أهل اللغة يقولون دهن المطر الأرض إذا بلها بلا يسيراً (وقال صاحب المدارك)



وحده من قصاص شعر الرأس الى محادر شعر الذقن طولاً وما اشتمل عليه الابهام والوسطى عرضاً (متن)

وخاله في رسالته وتليذه الشيخ نجيب الدين في شرحه ان المرجع في ذلك الى العرف لانه المحكم في مثل ذلك ثم نقل في (المدارك) ما ذكرناه عن (التذكرة) ثم قال وفي دلالة العرف على ذلك نظر ثم نقل ما نقلناه عن جده وغيره من أن التشبيه بالدهن مبالغة في الاجراء القليلة على جهة المجاز لا الحقيقة (ثم قال) وقد يقال لامانع من كونه على سبيل الحقيقة لوروده في الاخبار المتعدة وأيده صاحب (الحقائق) بما نقل عن الشهيد في بعض تحقیقاته ان اعتبار الجريان في مسمى الفسل غير مفهوم من كلام القلة لعدم تصريحهم باشتراط جريان الماء في تحقیقه وان العرف دال على ما هو أعم منه الا انه المعروف بين الفقهاء سيما المتأخرين والمصرح به في عباراتهم انتهى ما نقله عنه وقد علمت ما نقلناه عنه في كسبه الثلاثة وما نقلناه عن أهل اللغة وما نقلوه عنهم ولقد أجاد الاستاذ حيث علق على قوله في (المدارك) لامانع من كونه الى آخر ما نصه لامانع من أن يقال لا يجب في تحقیق الفسل الوضوء (١) بل يكفي المدح في الفسل والمسح جميعاً فلا يخلو من غرابة لخالفته الاجماع بل والضرورة ومخالفته الاخبار المتواترة في أن الوضوء غسلتان ومسحتان وان أراد أن الفسل لا يحتاج الى جريان بل يكفي في تحقیقه امرار اليد برطوبة ما فهو أيضاً غريب لان الفسل لغة وعرفاً لا يتحقق بغير جريان وأعجب من ذلك انه تأمل في تحقق الفسل العرفي بجريان الماء فكيف ولا يتحقق جريان أصلاً (انتهى) • ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ • ﴿وحده من قصاص شعر الرأس الى محادر شعر الذقن طولاً وما اشتمل عليه الابهام والوسطى عرضاً﴾ • هذا مذهب أهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم كما في (المنهى والمعتبر) والقدر الذي غسله النبي صلى الله عليه وآله بنقل أهل البيت عليهم السلام والقدر الذي رواه المسلمون كما في (الذكرى) والاجماع منقول عليه في (الخلاص والفتنة والمدارك) وغيرها وبه قال مالك وقال باقي الفقهاء ما بين المذار والاذن من الوجه فحده عرضاً عندهم من وتد الاذن الى وتد الاذن لحصول المواجهة به من الامر كما في (التذكرة) (والقصاص) مثلك القاف والضم أفصح وهو منتهى، نبت الشعر عند الناصية وهو عند انتهاء استدارة الرأس واتداء تسطیح الجبهة فالترعتان من الرأس (قال في شرح المفاتيح) ولذا يكون حد وجه الاربع وجه مستوي الخلقه فينتدى من قصاص شعر المستوي لا شعر نفسه وكذا الحال في الاغم فلا يتحه كلام الشيخ البهائي فيمائي (والترعتان) بالتحريك البياض المكتفان للناصية (والشعر) بالتحريك والاسكان (والحادر) بالذال المهمله مواضع انحسار شعر الذقن بالذال المعجمة والقاف المفتوحين جمع اللحين بفتح اللام وأطلق على هذا البعد الذي هو من أسفل الى أعلى اسم الطول لمناسبة طول البدن والا فالطول هو البعد الزائد أو المفروض أو لا سواء كان من الاعلى أم لا وقد استفيد من هذا الحد خروج الزائد من اللحية طولاً وعرضاً اجماعاً كما في (الخلاص) وفي (الذكرى) (والدروس) يستحب اغاضة الماء على ظاهر اللحية طولاً وعرضاً وصريح به ان الجنيذ وفي خبر رراره ويسيله على اطراف لحيته وفي (الكافي) ويسيله على اطراف لحيته (انتهى) وأوجه مالك والشافعي

(١) كذا في سختين والظاهر ان الصواب في تحقیق الوضوء الفسل النخ (مصححه)

في أحد قوله وأحد في رواية (لا يقال) أن ذلك داخل في الوجه لانه مما يواجه به (لأننا نقول) نغنى ذلك لانه لا يقال طال وجهه أو عرض أو قصر بزيادته وتقصانه (والحاصل) انه لا كلام في ذلك وانما الكلام في أشياء الصدغ والذمار ومواضع التحذيف والعارض (أما الصدغ) فهو ما فوق الذمار من الشعر ولا تشمل الاصبان (ونص) صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام على خروجه من الوجه وأدخله بعض الحنابلة (وقد) يظهر من الراوندي في الأحكام كذا في (كشف التام) وفسره في (القاموس) بالشعر المتدلي على ما بين الاذن والعين وكذا في (المرحاح والنهاية) وفي كلام بعض أهل اللغة كما في (الحدائق) انه ما بين العين والاذن وفي (شرح المفاتيح) انه عند الفقهاء ليس ما بين العين والاذن كما ذكر بعض أهل اللغة مع أن أهل اللغة ربما يعرفون بالاعم فلعل المراد ليس المجموع (ويؤيده) انهم قالوا انه ما بين العين والاذن والشعر المتدلي عليه والشعر لا يتدلى على المجموع وهذا الشعر هو الذي يقال له بالفارسية زلفونه قول الشاعر • صدغ الحبيب وحالي • كلاهما كالبيالي ويشير اليه تفسير الذمار في (حاشية الفقيه) لمولانا • لا مراد ان الصدغ هو الشعر المتدلي بين العين والاذن أو منبت ذلك الشعر دون مجموع ما بين العين والاذن وحينئذ فيراد من الحديث وكلام المشهور ان الصدغ بأجمعه ليس من الوجه فلا يشبه كلام البهائي كما يأتي على انه على فهمه لا يكون المجموع خارجا عنه لأن الاصبين يشتملان على ما زاد على العين ولا تقتصران على العين جزما ولا ينتهي رأسهما الى منتهى العين (نعم) على فهم الشيخ البهائي يكون ما دخل أقل منه على فهم الاصبان ومجرد الاقلية لا ترفع اللزوم فكما قلنا من فهم المشهور فهو لازم على فهمه (انتهى) والمصنف في (المنتهى) فسر بالشعر الذي بعد انتهاء الذمار الحاذي رأس الاذن وينزل عن رأسا قليلا وفي (الذكرى) ما حاذى الذمار وفوقه وقد تصمت الرواية المشهورة سقوط غسله (تم قال) وظاهر الراوندي في الاحكام غسل الصدغين والرواية تنفيه انتهى وفي (الذخيرة) ان خروج الصدغين عن الوجه مذهب جمهور العلماء وفي (شرح المفاتيح) قيل انه اجماعي وفي (الحدائق) انه المشهور (وأما الذمار) وهو الشعر على العظم الذي على سمت الصماخ يتصل أعلاه بالصدغ وأسفله بالعارض وفسره بعضهم بما حاذى الاذن من الشعر وفي (الذكرى) ان الابهام والوسطى لا تصلان اليه غالبا وقد صرح في (المنتهى والتحرير) بعدم استحباب غسله بل قال في (التحرير) انه يحرم اذا اعتقده وفي (التذكرة) انه ليس من الوجه عندنا خلافاً للشافعي وفي (الحدائق) ان المشهور بين الاصبان خروجه لعدم شمول الاصبين له غالباً ولا اتصاله بالصدغين وفي (الذكرى والبروس) (والمقاصد العلية) ان غسله أحوط وفي (حاتية الترائع والمسالك والروضة) دخوله قال وهو الظاهر من عبارة (الترائع) وضعفه في (المدارك) قال الاستاذ هذا القول مبني على الاعراض عن الصحيحة ورجوع الى العرف (وفيه) انه يلزم دخول ما ليس داخلهم مع كون الصحيحة حزمة لنسائط العمل ومتبعة بالاصول و عمل الاصبان اذا بقي الفقهاء على عدم المنحول وظاهر (التذكرة) انه اجماعي فلا يشبه ما ذكره البهائي كما يأتي (هذا) حاصل كلام الاستاذ في شرحه وظاهر (المبسوط واخلاف) وأي على دخوله أيضا حيث حدد الوجه بالتحديد المذكور والاصمان قد سئلوه وقد نسب ذلك جماعة الى ظاهريهم ولا أجدر في الكتابين عارة تدل على ذلك سوى ما ذكرنا وفي (المعتبر ونهاية الاحكام) خروج ما خرج منه عن احاطة الاصبين (قال في كشف التام) وهو الوجه انتهى وجمع بعض الناس

بين القولين (قال) انه لا نزاع في الحقيقة بل القائلون بالدخول انما يريدون به دخول بوضه مما تشمله الاصمان والقائلون بالخروج يريدون به خروج البض كما يشعر به تتبع كلماتهم انتهى (واما مواضع التحذيف) بالهاء المهملة والذال المحممة فهو منابت الشعر الخفيف بين الزنعة والصدغ كما فسره به بذلك جماعة وبعض بايتاء العذار وبعض بما بين منتهى العذار والزنعة (قال في الحدائق) وفيه ان العذار أعلاه يتصل بالصدغ كما تقدم والصدغ فوقه فتأمل وقد قطع في (التذكرة والمنتهى) بخروجها وفي (الذكرى والمقاصد العلية) ان غسلها أحوط وفي (الروضة وحاشية الشرائع والمسالك والمدارك) (وشرح المفاتيح) انها داخله في حد الوجه بل في (شرح المفاتيح) ان ذلك هو المعروف من الفقهاء والمخالف لأمر وفي (المشكاة) انه انما يدخل شيء منها (واما العارض) وهو ماتحت العذار من حانتي اللحية الى شعر الذقن وبعضهم بانه الشعر المنحط عن محاذاة الاذن يتصل اسفله بما يقرب من الذقن وأدناه بالعذار وقد قطع في (المنتهى) بخروجه من غير قل خلاف وذكره في (التذكرة) ولم ينص عليه نفي ولا ثبات وفي (النهاية) قطع بخروج ماخرج منه عن احاطة الاصبعين وعن أي علي انه داخل وبه قطع الشبهان والمحقق الثاني وفي (المسالك) نفي عنه الخلاف واستوحه في (كشف اللثام والمشكاة) تفصيل (النهاية) قال ويمكن تنزيل كلام القائلين بالدخول عليه وقره في (الحدائق) لما دلت عليه الرواية (قال في الحدائق) وما أورده في (المدارك) من ان الاستدلال على الوحد يبلغ الإبهام والوسطى ضعيف فان ذلك مما يعتبر في وسط التدوير من الوجه خاصة والواجب غسل ما ناله الإبهام والوسطى وان تجاوز عن العارض وهو باطل إجماعاً مردوداً (أولاً) بأن التخصيص بما ذكره لا دليل عليه (وثانياً) بأن خروج بعض الأفراد بدليل خاص لا يقدح في الدلالة على مالا معارض له فان ما تجاوز العارض خارج عن الوجهه بالإجماع انتهى هذا (وأورد) المولى البهائي عطر الله مرقده على الأصحاب في استنباط ما ذهبوا اليه من خبر زراره المشهور انه متى غسل الحد الطولي من القصاص الذي هو عبارة عن منابت الشعر من المقدم والمخالف ان منتهى منابت الشعر يأخذ من كل جانب من الناحية ويرتفع عن الزنعة ثم ينحدر الى مواضع التحذيف ويمر فوق الصدغ حتى يتصل بالعذار لزم دخول الزنعتين والصدغين في التحديد المذكور مع انهم لا يقولون به وخروج العذارين مع ان بعضهم ادخله (وكيف) يصدر مثل هذا التحديد الطاهر القصور الموجب لهذا الاختلاف عنهم عليهم السلام (ثم) وجه الرواية معنى آخر وهو ان كلا من طول الوجه وعرضه هو ما تشتمل عليه الإبهام والوسطى بمعنى ان الخط الواصل من القصاص الى طرف الذقن هو مقدار ما بين الاصبعين غالباً اذا فرض ثبات وسطه وادبر على نفسه ليحصل شبه دائرة فذلك القدر هو الوجه الذي يجب غسله وذلك لان الجار والمجرور في قوله عليه السلام من قصاص شعر الرأس اما متعلق بقوله دارت أوصفة مصدر محذوف (والمعنى) ان الدوران يتعدى من القصاص منتهياً الى الذقن وإما حال من الموصول الواقع خبراً عن الوجه وهو لفظة ما ان حوزنا الحلال عن الخير والمعنى ان الوجه هو المقدار الذي دارت عليه الاصمان حال كونه من القصاص الى الذقن وهذا يظهر ان كلا من طول الوجه وعرضه قطر من أقطار تلك الدائرة من غير تفاوت ويتجه (ويضعح حل) خروج الزنعتين والصدغين عن الوجه وعدم دخولهما في التحديد (وتب) على ذلك تليذه المحدث الكائناني وفي (الحدائق) انه تلقاه بقبول جماعة من المحول ونحن قول نقيم له إقبال من المحب العجيب لأن كان بمنزل عن الصواب

( قال ) الاستاذ أدام الله حراسته في ( شرح المناجيح ) فيه انه مع كونه معى غريبا بحسب فهم  
 العرف لم يسبق الى ذهن أحد منهم غير صحيح لان الابتداء في الدوران من قصاص الشعر الى  
 الذقن معناه لبس الا ان من ابتداء القصاص يكون الدوران والاستدارة فيكون الاصبعان يدوران  
 ويستديران أول القصاص وابتدائه ثم بعده يدوران أيضا مستديرين في كل جزء جزء من الوجه الى  
 ان تنتهي الاستدارة الى الذقن وفي الذقن ومنتهاه أيضا دوران وهو ( وهذا خل ) منتهى دورها  
 وهذا محال بل محالات لا تحصي لانها عبارة عن استدارات للأصبعين لا تمد ولا تنحى أول تلك  
 الاستدارات من القصاص وآخرها الى الذقن وفي الخط الاول من خطوط الوجه كيف يمكن ان  
 يتحقق دوران الأصبعين مستديرين فان هذا الدوران لا يمكن تحققة الا في سعة مساوية لمجموع  
 سعة الوجه فكيف بانخط الاخيرى الذي يكون وسط الذقن وآخره فظهر ان المراد من الدوران  
 ليس الاجريان الأصبعين ولذا فيه عليه السلام على ذلك بقوله وما جرت عليه الاصبعان من الوجه  
 مستديرا فهو من الوجه لانه عطف تفسير كما لا يخفى ( وأما ) على فهم الشيخ البهائي فلا يمكن تحقق  
 الدوران من ابتداء القصاص الى الذقن بل القصاص والذقن منتهى تحقق الدائرة من طرف الطول  
 خاصة مع انه لامعى للطول والعرض في الاستدارة على ان الفعل اذا نسب الى فاعلين لا جرم تحقق  
 صدوره من كل واحد منهما نحو جاء الريدان وفي الحديث دارت عليه الابهام والوسطى ومن المعلوم  
 انه لا يصدر من كل أصبع سوى نصف الدائرة وليس ذلك دائرة لانه ولا عرفاً وأيضا نص  
 كلام المصوم عليه السلام ان الابهام والوسطى يكون ابتداء دورانهما من قصاص الشعر ومجموع الأصبعين  
 ابتداء جريانهما من القصاص وهذا بعينه فهم الفقهاء ( وأما ) على فهم البهائي فلا يتحقق ابتداء  
 جريانهما ولا جريان أحدهما بل اما النقطة الفوقانية من رأس كل واحد منهما أو نقطة الوسط الحقيقي  
 فيما بينهما ولا يكون جريانهما الا أسفل من القصاص قطعاً بل الأنسب على فهمه ابتداء جريان  
 النقطة الفوقانية من أحدهما الأصبعين من القصاص وانتهاه الى الذقن ومن الاصبع الأخرى  
 فالتكس ( على انا نقول ) للدائرة لا ابتداء لها ولا انتهاء ولم يشترط في اعتبارها فرض الانتهاء والانتها  
 فيكون قوله عليه السلام من قصاص الى آخره على قوله لنوعاً محضاً بل بخلاف الفرض فاللزام الاختصار  
 وعدم ذكره أو تبديله عبارة أخرى ( ثم ) ان الدائرة اذا فرض اندائها من موضع فلا بد ان يصير  
 الانتهاء الى ذلك الموضع لا الى موضع ( وما ) ذكر طر الوجه في عدم سبق ما فيه الى ذهن أحد  
 من فہمائنا مع كونهم الا في فهم فن الحديث وأصحاب الافهام السليمة وأرباب الذكاء والعظمة  
 والقوة الفدسة وبما هو من المظالم المتبعين الساهدين ( وقوله عليه السلام ) مستديرا حال من الوجه أو  
 ضمير عليه أو من لا من الأصبعين ولذا لم يجل مستديرين على انه على تقدير كونه حالاً من الأصبعين  
 عرفت الحال ( وما ) يشهد على فهم الفهماء وينفع فهمه انه يخرج على فهمه كثيراً من الجيدين وكثير من اللحية  
 سد الفلك الاسفل بحث يحصل الضع مدحول الخارج في الوجه العرفي ( ثم ) انه أدام الله تعالى حراسته  
 أخذ يسند على ذلك بالانحار واستعض منها الدلالة على ان الوجه الذي يجب غسله ليس هو  
 الدائرة الى فيها السطح البهائي بل أريد من ذلك انه ما أردنا به من كلامه من الله تعالى عليها

و يرجع الانزع والاغم وقصير الاصابع وطولها الى مستوي الخلقة ويفصل من اعلى الوجه فان نكس بطل ( متن )

يقانه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ويرجع الانزع والاغم وقصير الاصابع وطولها الى مستوي الخلقة ﴿ وكذا يرجع من كبر وجهه جداً بحيث خرج عن المتاد بحيث لا يحيط به أصابه الى مستوي الخلقة كما صرح به المصنف في ( المنهى ) والفاضل الميسر والشهيد الثاني في ( المقاصد العلية ) والتشيخ نجيب الدين في شرحه وقد يلوح ذلك من ( الروضة ) وغيرها ( قال ) الفاضل الميسر في حاشيته المدونة على ( الشرائع ) ومعنى رجوع كبير الوجه الى مستوي الخلقة انه يصل من عرض وجهه الى متبى العذارين والعارضين وان لم تبلغها أصابعه ونحوه . اقال الشهيد الثاني والشيخ نجيب الدين فيجب عليه أن يفصل من وجهه ما يفصله مستوي الخلقة من وجهه وفي ( الهداية ) والعبرة بمستوي الخلقة في الحد دون المحدود فيقدر الانزع والاغم وقصير الاصابع وطولها وقاعد المرفق والكعب دون صغير الوجه وكبيره وطول اليد والرجل وقصيرهما ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ ويفصل من أعلى الوجه فان نكس بطل ﴾ هذا مذهب الأكثر كما في ( التذكرة ) وشرح الانبي عشريه ) والأكثر بين الاصحاب كما في ( كشف الرموز ) والمشهور كما في ( المدارك ) والانوار القمرية ( قل ذلك فله عد غسل اليدين فانه قل هناك الشهرة على الامرين ( وشرح المفاتيح ) وغيرها وهو المعروف من فصل أهل البيت عليهم السلام كما في ( آيات الاحكام الاردبيلية ) وقيل الاستاذ ايداه الله تعالى في ( شرح المفاتيح ) ان التسبيح في ( التبيان ) ادعى الاجماع على ذلك و به صرح الشيخ والصدوقان والقديمان وابن زهرة وابن حمزة والمحقق والشهيدان وجميع المتأخرين فيما أحد وهو ظاهر عبارة أبي الصلاح وجوز النكس السيد المرتضى وابنا ادريس وسعيد صاحب ( المعالم ) في اثني عشرية ) ونسب في ( الحدائق ) الى جمع من المتأخرين ومتأخريهم واليه مال الهائي وصاحب ( المدارك ) والخيرة ) حيث منعوا من الاجال في الآية وناقضوا في الدلالة وذلك من الضعف بمكان كما أوضحه الاستاذ في ( شرح المفاتيح ) هذا وفي ( روض الجنان والانوار ) اجماع المسلمين على جوار البداية بالاعلى ( وقال في المدارك ) ان الاستفادة من الاخيار وحارى الاصحاب وجوب البداية بالاعلى ثم اتباعه بالباقي ( وأما ) ماوجهه مضى القاصرين من عدم غسل تبي من الاسفل قبل الاعلى وان لم يكن في سبته فهو من اطرافات الباردة والاوهام الفاسدة ( قلت ) صرح جده قدس سره في ( المقاصد العلية ) بأن المعبر الاعلى فالأعلى عرفاً بحيث لا يحصل عسر واختاره في ( الحدائق ) وهو ظاهر العلامة في غسل اللعة حيث قال ولا أوجب غسل جميع ذلك المضروب من الموضع المتروك الى آخره ( وقال في المشكاة ) ولا يجب الاستيعاب ولا التدريج فغسل الاعلى فالاعلى ( انتهى ) كلامه ادام الله تعالى حراسته وهل يجوز النكس في الانتهاء بعد البداية بالاعلى نص جماعة على عدم جواره وهل يجوز النقل عرضاً بعد البداية بالاعلى ظاهر اطالافات الاصحاب الجواز لان الاستفادة من كلامهم وجوب البداية بالاعلى الحقيقي والاستقبال وهما بمعنى عدم النكس ( وان قلنا ) ان الاستقبال بمعنى ان يصل مستقبلاً لا بمعنى ان لا ينكس فقط ( قلنا ) انه لا يمنع من النقل عرضاً لان النقل عرضاً بعد البداية بالاعلى ليس خارجاً عن الاستقبال ( فان قلت ) كل من أوجب

ولا يجب غسل مسترسل اللحية ولا تحليلها وإن خفت وجب (متن)

البداة بالأعلى منع من الابتداء بالأسفل ومن الابتداء بالعرض (قلت) منع الابتداء بالعرض لاستلزامه التمسك إذا أراد غسل الأعلى ولما إذا بدأ بالأعلى وغسل عرضاً فالاستقبال حاصل ولا نكس (هذا) ويميز في الفسل مسى الجريان ولو يعاون ويكني في الجريان أن يجري الماء عليه من غيره متصلاً كان ذلك الغير أو منفصلاً عنه ولا يشترط انفصال الماء عنه كما في غسل الخبث كذا أفاد الاستاذ الشريف أدام الله تعالى حراسته (قال) ولو أقطع الجريان في الأثناء وإن بقيت البلية استأنف الباقي من غير حد ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ ولا يجب غسل مسترسل اللحية ﴾ أي طولاً وعرضاً وقد قدم الكلام فيه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ ولا تحليل ﴾ أي اللحية إجماعاً كما في (الخلافة والناصرية) وهو مذهب علمائنا كما في (التذكرة) ولا خلاف فيه كما في (جامع المقاصد والأتوار القمرية وشرح الأئمة عشرة) للشيخ نجيب الدين وهو المشهور كما في (الذكرى والمقاصد العلية وشرح المفاتيح) وفي الأخير أن الاستدلال عليه بما دل على الاجتزاء بالفرقة الواحدة غدوش لورود ذلك في غسل الرأس في الفصل (١) ولعمامة قول بالجواب وهو قول الشافعي وأطبغوا جميعاً على الاستحباب كما قل ذلك عنهم في (المعتبر والمنتهى) وهو خيرة (التذكرة) ونهاية الأحكام والذكرى والدروس والأتوار القمرية) وربما ظهر من (الدروس) أن المشهور استحبابه ونص على عدم الاستحباب في (المعتبر والمنتهى) وقواه في (كشف القام) وهو ظاهر (البيان والنفلية) وفي (شرح المفاتيح) لا وجه لقول باستحبابه ولا ابحت به بالمعنى الآخر بل قول بالمنع منه لكونه من واحتمال دخوله في التعسدي التمي عنه واحتمال اغلاله بالموالة الى غير ذلك \* ﴿ قوله ر.ه ﴾ \* ﴿ فإن خفت وجب ﴾ \* كما في (التذكرة والمختلف) (والدروس والبيان والافية واللمعة والفتيح وكشف القام) وهو المقول عن الحسن والكاتب قلعه عنهما جماعة والمنقول من عبارة الكاتب في (المختلف والمنتهى والذكرى) وبغيره صريح في ذلك ومتفق على كلام المرتضى في (الناصرية) لأنه قال فيها ومن كان ذا لحة كثيفة تغطي بشرة وجهه فالواجب عليه غسل ما ظهر من بشره وجهه وما لا يظهر مما تغطيه اللحية لا يلزم اتصال الماء اليه ويميزه اجراء الماء على اللحية من غير اتصال الى البشرة المستورة ثم حكى عن (الناصر) وجوب غسل العذار بعد نبات اللحية لوجوبه قبل ناتها وقال انه غير صحيح والكلام فيه قد بيناه في تحليل اللحية (والكلام) في المسألتين واحد لانا قد بينا ان الشعر اذا علا البشرة انتقل الفرض اليه وفي (المقاصد العلية) انه أحوط والحكم بعدم الوجوب خيرة (المبسوط والمعتبر والمنتهى والتحرير والتلخيص والارتداد) (والذكرى وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والروضة والمسالك والمدارك وشرح المفاتيح والمدهية) للاستاذ الشريف وهو الظاهر من (الخلافة والشرائع والنافع والمفاتيح) وكل من أطلق واجماع (الخلافة) ينطبق عليه وهو مذهب المعظم كما في (الروضة) والمشهور كما في (الذكرى والدروس) (وجامع المقاصد وشرح المفاتيح) وأبو حنيفة وافق على ذلك والشافعي حالف فالوجب التحليل كالأول

(١) بل يستدل عليه بما رواه في (كشف الغمة) ان الكاظم عليه السلام كتب الى علي بن يقطين أنما اغسل وجهك ثلاثاً وخلل شعرك على طريقة العامة ثم كتب اليه توشاً كما أمر الله النبي (منه)

وفي (المعتبر والمتبى) انه لا يستحب واستنجه في (الذكرى) وقال فيها أيضاً أن كلام السيد والكتاب بمحتل قصر الوجوب على غسل البشرة التي لا شعر عليها (قال) والشيخ والجماعة لا يمتثلون في ذلك ثم قل عن (التذكرة) انه حمل كلاهما على وجوب تغطيل الشعر الخفيف سواء كان الغالب فيه الخفة والكثافة نادرة كما عدا اللحية أو لا كالأحية وانه أوجب غسل الشعر السائر ومنته وانه حكم بأن غسل أحدهما لا يجزئ عن الآخر (ثم قال) وما في (التذكرة) مع مخالفة ظاهر الاصحاب يخالف مشهور العامة وفي (جامع المقاصد وحاشية الشرائع والروض والمقاصد العلية والانوار القمرية) ان الخلاف في غسل بشرة الخفيف انما هو في المستور تحت الشعر لا في البشرة الظاهرة خلال الشعر وقتل في (المقاصد العلية) الاجماع على وجوب غسل البشرة الظاهرة خلال الشعر على كل حال وفي (الانوار) نفى عنه الخلاف وكذا الشيخ نجيب الدين في شرح (الاثني عشرية) نفى عنه الخلاف وعن عدم وجوب غسل المستور وفي (حاشية الشرائع وجامع المقاصد) لا كلام في ذلك وفي (الروض) قطع وجوب غسل ما يرى من البشرة الظاهرة ومثله في (المدارك والمسالك) قالاً فيها ففضل فائدة الخلاف ومثلاً قال الاستاذ في (شرح المفاتيح) بل قال ان النزاع يعود لفظياً لان البشرة المرئية في خلال الشعر يجب غسلها وكذا صاحب (الحدائق) قال لا خلاف عند التحقيق انتهى (ويان) وجه قلة الجدوى ان الخلاف ان كان اتما هو في المستور تحت الشعر الخفيف به فاذا وقع الاتفاق على وجوب غسل البشرة الظاهرة في خلال ذلك الشعر وان قلت وجب غسل الشعر وما ثبت عليه وستر به من باب المقدمة بل كاد يستحيل غسل ما ظهر في الخلال ولا يفضل ما أحاط به (قائل) وقد قالوا ان المراد بالخفيف من الشعر ما ترى البشرة من خلاله (والمراد) بالتخليل المحكوم بعدم وجوبه غسل منات الشعر وما لا يقع عليه البصر من البشرة المستورة به أي بالشعر وقالوا أما المرئي خلال الشعر الخفيف فيجب غسله لعدم انتقال اسم الوحه عنه (وقال) الاستاذ الشريف أدام الله حراسته المراد من الخفيف ما ترى البشرة من خلاله فالشعر كالثوب الرقيق فهو حائل وان رؤيت البشرة من خلاله وهذه البشرة لا يجب غسلها أما البشرة التي في خلاله التي ليس عليها شعر أصلاً كما اذا كان حوالها وليس عليها أو دار عليها وهي في وسطه كاللحمة فانه يجب غسلها ونزل على ذلك كلام الاصحاب واجماعهم (وقال) الفاضل في (كشف اللثام) بعد أن فسر الخفيف بما ذكره ما نصه ولا يخفى ان الشعر اذا خف كان من شأنه ستر أجزائه لجميع ما تحته وخلالها من البشرة بالتناوب باختلاف أوضاع الرائي والمرئي فلا يخلو شيء منها من الاستتار تحتها في بعض الاحيان لبعض الاوضاع ومن الانكشاف في بعض لاوضاع أخرى فلا وجه لتعبر المتأخرين في كون النزاع في البشرة المستورة أو المنكشنة خلاله (ودعوى) مضى الاجماع على وجوب غسل المنكشنة وقصره (الخلاف) على المستورة (انتهى) قائل فيه (ثم) انه قدس الله تعالى روحه بعد ان اختار الوجوب احتج للمشهور بإطلاق الخبرين (ثم قال) وهو ممنوع وبعدم التعرض له في الوضأت (١) البينانية ثم رده بكتافة لحام عليهم السلام وبحسن زرارة الدال على الاكتفاء بفرقة مطلقاً (قال) ويدفعه لفظ قد وبما ورد من تقسيم كف من الماء ثلاثة ثلث الوجه (ورده) بأنه مرسل مقطوع متروك بمحصل الغسل المتبرع به قوله

وكذا لو كانت للمرأة بل تمسك الظاهر على الذقن وكذا شعر الحجاب والاهداب والشارب (الثالث عشر) غسل اليدين من المرققين الى اطراف الاصابع فان نكس او لم يدخل المرقق بطل وتمسك الزائدة مطلقاً ان لم تتميز عن الاصلية (متن)

قدس الله تعالى روحه ﴿ • وكذا لو كانت للمرأة • ﴾ نص في (المبسوط والمتبر والمتهبي) (والارشاد والذكرى وجامع المقاصد) وغيرها ان حكم لحية المرأة حكم لحية الرجل فلا يجب تغليظها خفيفة كانت أو كثيفة وهو المقول عن (المهذب القديم والجواهر) وفي (شرح المفاتيح) انه قل الاجماع عليه وفي (التذكرة) ان لحية المرأة كلبية الرجل وكذا اغنتي المشكل فيكون مراده كما هنا ان كثفت لم يجب تغليظها والا وجب (وقال) التناهي يجب تغليظها لان ذلك نادر ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ • بل تمسك الظاهر التبع • ﴾ عطفه الكركي على قوله وتغليظها والفاضل ربطه بهذا الاخير ﴿ قوله ﴾ ﴿ • وكذا شعر الحجاب والاهداب والشارب حالها حال اللحية • ﴾ وفي (الخلاف) قل الاجماع على انه لا يجب اتصال الماء الى أصل شيء من شعر الوجه مثل شعر الحجاب والاهداب والعذار والشارب والصفقة (قال) وبه قال أبو حنيفة وقال التناهي ذلك واجب وفي (كشف التمام) وفي خفيها مثل الكلام في خفيف اللحية وقال لا يجب عندنا تحليل كثيفها لاقتتال الاسم ﴿ الثالث غسل اليدين ﴾ ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ • فان نكس أو لم يدخل المرقق سطل • ﴾ أما الاول فاطال فيه ما مر في الوجه كما قال في (المتبر والتذكرة وجامع المقاصد والمدارك) وهو كما قالوا لمكان التساوي في الاجامعات والشهرة والاقوال إلا ان ابن سميذ هنا وافق وكذا السيد في أحد قوله قل عنه ذلك في (المتبر والتفتيح) وأما الثاني فقد نقل عليه الاجماع في (الخلاف والمتبر والتذكرة وكشف التمام) وغيرها بل نسب في (الخلاف) الى جميع الفقهاء الا زفر وفي (المتهبي) الى أكثر أهل العلم الا بعض أصحاب مالك وابن داود وزفر وفي (المتبر) بعد أن ادعى الاجماع قال خلا زفر ومن لا عبرة بخلافه (انتهى) وفي (جوامع الجوامع) (جامع الجوامع خل) لا دليل في الآية على دخول المرققين في الوضوء الا ان أكثر الفقهاء ذهبوا الى وجوب غسلها وهو مذهب أهل البيت عليهم السلام والمصنف وجمع من المتأخرين الى ان غسلها غير واجبة (١) بالأصالة وانما هو من باب المقدمة (قال في المدارك) ولا بأس به لانه المتيقن وفي شرح (المفاتيح) انه وان كان ذهب في (المتهبي) الى عدم الأصالة لكن كلامه يعطي الاجماع على الوجوب الاصالي واجماع (جامع الجوامع) وغيره يدل على ذلك ثم استدل بحملة من الاخبار على ذلك ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ • ويفضل اليد الزائدة مطلقاً ان لم تتميز عن الاصلية • ﴾ كما في (المتهبي والتذكرة) قال فيها ولو كان له يد زائدة فان لم تتميز عن الاصلية وجب غسلها معاً لعدم الاولوية وللأمر بفضل الايدي هذه عبارتها (وقال في المدارك) ان ظاهرها ان ذلك يجمع عليه بين الاصحاب انتهى فأمثل وهو خيرة (الدروس والبيان والذكرى وحاشية التراتع والمسالك والروضة البية والمقاصد العلية والأتوار القمرية والمدارك) وربما لاح من (الأتوار) دعوى الاجماع حيث قال قالوا وفي (الذكرى) وعليه تحمل عبارة (المبسوط) حيث حكم بعدم وجوب غسل الزائدة فوق



والاغسلت ان كانت تحت المرفق واللحم والاصبع الزائدان ان كانا تحت المرفق (متن) .

المرفق (قلت) وكذا عبارة (المعتبر) حيث قال ولو كانت فوق المرفق لم يجب وكذا عبارة (الجاهل)  
على ما نقل عنها وكذا عبارة (الشرايع) حيث أطلق غسل اليد الزائدة فتشمل على غير  
المتبرزة وفي (التذكرة والتذكري) احتمال غسل اليد الزائدة مطلقا فوق المرفق ونحوه وان تميزت  
الاصلية (قال في الذكري) وهو ظاهر (الشرايع والمختلف) قلت صرح في (المختلف والتلخيص)  
(والارشاد) بوجوب غسل اليد الزائدة مطلقا فوق المرفق أو تحته وان تميزت الاصلية وفي  
(التذكرة والتذكري) يحتمل ان يغسل من الزائدة القصيرة ما حاذى مرفق الاصلية الى آخرها  
تزيلا له منزلة ما خلق تحت المرفق (ثم قال في التذكرة) ويصنف بتبعيته لاصله الذي هو في  
غير محل الفرض وفي (نهاية الاحكام) اذا التصق شيء من القصيرة بمحل الفرض يجب غسله  
خاصة وفي (جامع المقاصد) ظاهر عبارة المصنف عدم وجوب غسلها ان نبتت من نفس المرفق ان  
تميزت وهو مشكل على القول بوجوب غسل المرفق لتبعيته المحل كالنيحة ولو قيل بالوجوب  
لم يكن بذلك البعيد انتهى وهو خيرة الاستاذ آدم الله تعالى حراسته في (المشكاة) على  
الظاهر حيث قال ويجب غسل المرفق مع اليد وكذا ما كان عليه أو انقطع عنه من الزوائد (انتهى)  
﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ والاغسلت ان كانت تحت المرفق ﴾ هذا قد صرح به  
في جميع هذه الكتب التي ذكرت ولا أجد فيه خلافا ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (واللحم  
والاصبع الزائدان ان كانا تحت المرفق) قال في (كشف اللثام) لافوقه وان طال حتى حاذى بعضه  
بعض محل الفرض انتهى (وقال) الشافعي اذا كان مضيا بمحاذي محل الفرض غسل المحاذي نقله عنه  
في (المتن) ولو طالت هذه الاصبع الزائدة بحيث تجاوزت المادة وجب غسلها وفي الفطر واللحم  
اذا كان كذلك وجهان وكلا نبت في الوجه من لحم أو عظم أو شعر فانه يغسل منه كلها لم يتجاوز حد  
الوجه في الطول والعرض كما يستفاد ذلك من تعليلهم ومطايي كلماتهم فليحفظ ذلك ويبقى  
الكلام في وجه الفرق (وقال) الاستاذ الشريف لافرق في ذلك لان المدار في وجوب الغسل اما  
على انه نبت في محل الفرض أو على وقوعه في محل الفرض أو عليها مما والاخيران متفان بالاجماع  
فتميز الاول فكلما نبت في الوجه وان طال يجب غسله وان لم يتعرض لذلك الاصحاب لندرة  
وقوعه (قلت) ويشير اليه ما في (المتن) والتذكرة من اطلاق قوله فيها لو اقتلت جلدة من غير  
محل الفرض حتى تدت من محل الفرض وجب غسلها لأن أصلها في محل الفرض وهذا الفرع وان  
ذكر فيها في باحث غسل اليد لكنه باطلاقه يشمل الوجه (قال) أيده الله تعالى فلي هذا يكون عدم  
غسله مسترسل الشعر الثابت في محل الفرض على خلاف الاصل الدليل ولعل الوجه في ذلك ان  
الشعر خارج عن خلفة الوجه وليس منه (قلت) ويؤيده ما في (نهاية الاحكام) لانه بعد ان نفى  
كون اللحية من الوجه قال وانما سبي الشعر الثابت في محل الفرض بالوجه للمجاورة (انتهى) ويشهد  
لذلك اخلافهم في الاغفار لو طالت ولو لا تحصيل مضمونها خارجة عن خلقه اليد كالشعر لحكوا  
بوجوب غسلها لكن في (المتن) والتذكرة انه لو غسل شعر وجهه ثم سقط لم يؤثر في طهارته لانه  
من الخلقة فأسه اذا اكتسبت جلدة من الوجه بعد غسله ويأتي ما في (الذكري) من الفرق بين

ولو استوعب القطع محل الفرض سقط الفسل والاغسل ما بقي **﴿ فروع ﴾** (الاول) لو اقتصر الاقطع الى من يوضئه باجرة وجبت مع المكنة وان زادت عن أجرة المثل (متن)

الأظفار وقاضل اللحية (والتحقيق ان يقلل) ان الوجه لما كان محدودا في الطول والعرض كان كلما خرج عن ذلك ليس منه فلا يجب غسله واما اليد فلما كانت غير محدودة في جهة العرض فكلما نبت فيها قائما بنبت في عرضها فيجب غسله ولهذا استشكل في الاظفار لأن كانت في طولها (فأمل) جيدا واذا تكاثف الشعر على اليد فهل يكون حكمه حكم الشعر على الرجل فلا يكفي غسله بل لا بد من غسل البشرة كما لا يكفي مسحه في الرجل أم لا قولان فالحقق الثاني وجاعة على انه لا بد من غسل البشرة وقد يستفاد من مطاوي بعض الكلمات انه كاللحية **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** **﴿ ولو استوعب القطع محل الفرض سقط الفسل ﴾** بالاجماع كما في (المنتهى وكشف التام) ولا أجسد خلافا لما نقله في (البيان) عن المفيد وهو الظاهر من عبارة الكاتب على ما نقل واذا كان أقطع من مرفقه غسل ما بقي من عضده وما الى الاستاذ في حاشيته ومثل ذلك ورد في صحيح علي بن جعفر عليه السلام هذا ان فهما من عبارة الكاتب واغلب ما فهمه المصنف في (منها) (ونهاية) والشهيد في (ذكره) وصاحب (المدارك) والا فالظاهر انه من المسئلة الثالثة الآتية (قال في المنتهى) انها مخالفة للاجماع ثم جعلها على الاستحباب أى استحباب غسل الباقي من العضد كما استحب في (نهاية الاحكام والذكرى والبيان والدروس) وهو قول الشافعي وفي (المعتبر) (والذكره) يستحب مسح موضع القطع بالماء (قال في المعتبر) من قطعت يده من المرفقين سقط غسلها ويستحب مسح موضع القطع بالماء وهذه العبارة ذات وجين كما يأتي وفي (المبسوط) يستحب مسح الباقي من العضد **﴿ قوله ره ﴾** \* **﴿ والاغسل ما بقي منها ﴾** هذا قول أهل العلم كما في (المنتهى) والاجماع منقول عليه في (المدارك وكشف التام) بقي الكلام فيما اذا قطعت من المرفق بمعنى انها ايئت من محل (مفصل خل) العضد والساعد من غير قطع لمظم العضد ففي (المنتهى) انه لا يجب غسل طرف العضد لانه انما وجب غسله توصلا الى غسل المرفق ومع سقوط الاصل انتهى الوجوب واحتله في (نهاية الاحكام) لتلك أو كون المرفق طرف عظم الساعد خاصة ويحى عدم الوجوب على مذهب صاحب (المدارك) أيضا حيث وافق (المنتهى) كما مر لكنه لما تعرض لخصوص هذا الفرع لم يرجح شيئا وناء على القولين وأوجب غسله في (التذكرة والذكرى والمقاصد العلية) وهو أقوى الشيخ والقاضي وأبي علي على ما نقل وهو مذهب الشافعي وهو الظاهر من المحقق لان مذهبه وجوب غسل المرفق اصالة وهو مجموع رأسي عظمي العضد والبراع فتحمل عبارته في (الشرائع) (والمعتبر) حيث قال فان قطعت من المرفق سقط غسلها على قطع المرفق بأسره فما احتله من الوجين في عبارته الشهيد في (الذكرى) والفاضل في (كشف التام) لعله لم يعادف بمحه (نم) عبارتا (التحرير والارشاد) قبلان الوجين لما ذكره في (التذكرة) وفي (المنتهى) فذكر لكن قد سلف ان الاجماع منقول في مواضع على الوجوب الاصالي فيجب غسله عند الجميع الا من قل كذا في (شرح المفاتيح) **﴿ فروع ﴾** \* **﴿ قوله قدس سره ﴾** وجبت مع المكنة وان زادت عن أجرة المثل كما في (المنتهى والتذكرة والذكرى والدروس وجامع المقاصد) واحتل في (الذكرى)

والا سقطت اداء وقضاء (الثاني) لو طالت اظفاره فخرجت عن حد اليد وجب غسلها ولو كان تحتها وسوخ ينع وصول الماء وجب ازالته مع المكنة (الثالث) لو انكشطت جلدة من محل الفرض وتدلّت منه وجب غسلها ولو تدلّت من غير محله سقطت ولو انكشطت من غير محل الفرض وتدلّت منه وجب غسلها (متن)

(وجامع المقاصد) عدم وجوب الزائد على اجرة المثل وفي الأخير انما تحقق المكنة اذا لم يضر بحاله (قال في المنهى) وقال بعض الجمهور لا يلزمه ذلك كما لو عجز عن القيام في الصلاة لا يلزمه استحجار من يقيه ويتمد عليه قال ونحن نمنع الاصل وفي (البيان) وجبت الاجرة عليه مع المكنة من ملب ماله فأمثل ﴿قوله﴾ «والا سقطت اداء وقضاء» أي اذا لم يتسكن من التيمم أو أجرته كما في (التذكرة) والحكم في المسئلة ينتهي على حكم فاقد الطهورين ففى (الشرائع والجامع) على ما قلّ عنه (والنافع) انها تسقط عنه اداء وقضاء وهو خيرة الاستاذ الشريف وهو المنقول عن المفيد في غير (المنفعة) واختاره المصنف في مبحث التيمم وولده والحقق الثاني وغيرهم ونسبه في (جامع المقاصد) الى جماعة وفي (المقنة والتاثيرات) والمبسوط والسرائر والوسيلة والذكرى) انها انما تسقط اداء لا قضاء وفي (المنهى) وافق الشيخ والمفيد والسيد هناك واستشكل هنا في خصوص هذه المسئلة قال وفي وجوب الاعادة اشكال وتردد في (المختلف) واستحب الاداء في (نهاية الاحكام) حرمة الوقت واخر وج من الخلاف وهو مشكل وفي (جامع المقاصد) ان سقوط الاداء هو ظاهر مذهب اصحابنا وأهل الاصول قالوا انه مشهور بين الامامية (وقل) عن المفيد قول بأن عليه ذكر الله مقدار الصلاة وأجاز الشيخ والقاضي الاداء والاعادة وحكى المحقق قولاً بوجود بهما وهو متروك (وهذه) المسئلة ذكرها الاصوليون في موضعين (أحدهما) عند تعريف الفقهاء صحيح العبادة ما أسقط القضاء (والثاني) عند قولهم ان ايجاب القضاء لوجود سبب الوجوب وسيأتي تمام الكلام في المسئلة بتوفيق الله تعالى ولطفه ورحمته في آخر كتاب الطهارة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ \* ﴿لو طالت أظفاره فخرجت عن حد اليد وجب غسلها﴾ كما في (الذكرى والبروس والبيان والجعفرية وشرحا) (والمقاصد العلية) قال في (الذكرى) وفرق بين الاطفار وبين فاضل العجة باتصال الاطفار بمتصل دائما (قال في جامع المقاصد) وهذا الفرق غير ظاهر وفي (المشكاة) لا يجب غسلها على اشكال وفي (المنهى) (ونهاية الاحكام والتذكرة وجامع المقاصد وكشف اللثام) ذكر الاحتمالين من دون ترجيح (قال في المنهى) (والتذكرة) وللشافعي وجهان ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ \* ﴿وجب ازالته مع المكنة﴾ أي عدم المشقة كما في (المعتبر والتذكرة والمقاصد العلية) وهو الاقرب كما في (المنهى) والاقوي كما في (جامع المقاصد) واحتمل عدم في (المنهى) لكونه سائراً عادة كاللحية ولصوم البلوى فلو وجبت الازالة لينه عليهم السلام وهو خيرة (المشكاة) على اشكال ﴿قوله﴾ \* ﴿وتدلّت من غير محله سقط﴾ بلا خلاف كما في (المنهى) ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ \* ﴿لو انكشطت من غير محل الفرض وتدلّت منه وجب غسلها﴾ كما في (المعتبر والمنهى والتذكرة والذكرى) قال في (كتف اللثام) ويحتمل وجوب غسل مامن الحبل منها دون الفاضل ابقاء لكل منها على ما كان قبل الانكشاف ولو لم يمتد الانكشاف الى الحبل ولكن تدلّت منه لم يجب غسلها كاشعر المتدلي من

(الرابع) ذو الرأسين والبدنين يتسل أعضاءه مطلقاً (الخامس) مسح الرأس والواجب فيه أقل ما يقع عليه اسمه (متمن)

الرأس الى الوجه ( وقال في المنتهى والذكرى وكشف الثمام ) ولو اتملت من أحد الحلين والتحم رأسها في الآخر وتجاوى الوسط صار حكمها حكم الثابت في المحل يجب غسل ما حاذى محل الفرض من ظاهرها وباطنها وغسل ما تحته من محل الفرض ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ « ( ذو الرأسين والبدنين يغسل أعضاءه مطلقاً ) كما في ( التذكرة والنهاية والمنتهى وجامع المقاصد ) وقد صرح في هذه بأنه لا فرق بين أن تلم الزيادة أولاً ولا بين أن يحكم الشارع بوحده أو كثرته لأن كلا من الوجهين يسمى وجباً ( وقال في كشف الثمام ) ان ذلك ممنوع مع العلم بالزائد ( قال ) واما مع التمدد فلا اتحادها في الحق فادونه والحدث متعلق بالجملة فلا يرتفع ما لم يغسل كلاها أعضاءها لاتحاد نسبتهما الى التحد فيهما ( قال ) ويحتل مع التمدد اكتفاء كل منهما في صلاته بغسل أغضائه بناء على أن الحدث يتعلق بالذات لا الاعضاء وهما متغايران ذاتا انتهى وفي ( جامع المقاصد ) ويراعى في صحة الفعل مباشرة كل منهما غسل أغضائه ومثله ( قال في كشف الثمام ) وفي ( البيان ) والاحوط وجوب غسل جميع الاعضاء على كل منها والاعتبار بمسيرة الميراث مترتبة ( وقال في كشف الثمام ) ومع التمدد وتمكن أحدهما من الماتية دون الآخر هل يتيسر أو يأتي كل منهما مما يمكنه وجهان ثانيهما هو الوجه على اكتفاء كل منهما بصلاته في صلاته أو لهما الوجه على الآخر على كون طهارتهما طهارة واحدة فلا يتبعض مع احتمال التمدد لتمدد المكلف ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ « ( والواجب أقل ما يقع عليه اسمه ) اجماعاً كما في ( مجمع البيان والتبيان ) قال فيه هو مذهبنا ونسب فيه عدم جواز الأقل الى أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ( وروض الجنان وأحكام القرآن ) للراوندي على ما نقل عنه ( فيه خل ) وفي ( السرائر ) انه الاظهر بين الاصحاب وظاهر ( الآيات ) الارشادية دعوى الاجماع أيضا وفي ( التنقيح ) انه مذهب الاصحاب ماعدا الصدوق والشيخ في ( النهاية ) وهو المشهور كما في ( المدارك ) ومذهب الأكثر كما في شرح الشيخ نجيب الدين وبه صرح في ( المبسوط والسرائر ) ( والشرائع والتافع والمعتبر وكشف الرموز والمنتهى والتذكرة والتحرير والارشاد والمهذب البارع ) ( والمقتصر والتنقيح وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والجعفرية وشرحها واللمعة والروضة وجميع الفائدة ) ( والبرهان وآيات الاحكام الارشادية والمدارك ورسالة صاحب العالم والفاتح ) لكنه احتاط فيه بثلاث وهو المنقول عن ( الجمل والقود والاصباح والجامع ) وفي ( الفتنة والمهذب والاختلاف ) ( والفنية والمراسم والكافي والدروس والبيان والالنية والمقاصد العلية ) ان الأقل مقدار أصبع وهو المنقول عن ( المهذب وجل السيد ) وموضع آخر من أحكام الراوندي وفي ( الذكرى ) بعد ان ذكر ان الواجب المسمى قال ولا يجزئ أقل من أصبع قاله الراوندي ثم نقل الشهرة عليه عن ( المختلف ) وفي ( الخلاف والفنية ) الاجماع على اجزاء مقدار الاصبع الواحدة وفي ( المختلف ) انه المشهور ونسبه الى الشيخ في أكثر كتبه والى السبائي والكاظمي والشيخ والمصلي والمجالي وفي ( المشكاة ) في اجزاء أقل من الاصبع نظر ( انتهى ) وقد ينزل اطلاق كلام الاولين ان المسمى أقله على الاصبع كما اعتمد الاستاذ في ( شرح الفاتح ) لولا ما في بعض المبسوط والمنتهى وجامع المقاصد وحاشية

ويستحب بقدر ثلاث أصابع ( متن )

الشرائع والآيات الاربديله ) وغيرها من التصريح بأنه لا يتقدر بقدر وكذا ( الروضة ) حيث قال فيها ولو يجرى من أصبع وفي ( كشف التمام ) بعد ان قل عن جماعة ان الأقل مقدار أصبع قال يحتل ان يريدوا به أقل المسمى كما يظهر من ( الخلاف ) لاستدلاله بصحيح زرارة وبكير لكن تأباه عبارة ( التهذيب ) فانه استدلل باطلاق الآية وقال ولا يلزم على ذلك مادون الاصبع لانا لو خلتنا والظاهر قلنا يجوز ذلك لكن السنة منعت منه ونحوه كلام الراوندي ( انتهى ) مافي ( كشف التمام ) قلت ( قال في الدروس ) ويجزى مساه ولا يحصل بأقل من أصبع ثم ان جماعة من الاصحاب كابني العباس في ( المذهب والمقتصر ) والفاضل المتقارص وصاحب ( المدارك ) وغيرهم نسبوا القول بالمسح الى من هدى من سنذكره ممن قال بوجوب الثلاث من غير تفصيل بما ذكرناه فنسب أبو العباس والمقداد القول بالمسح الى التخيخ فيما عدا ( النهاية ) والى الدليلي والتقي والمجلى والقديين وقد علمت مما مر عن ( التهذيب ) انهم مختلفون وفي ( المدارك ) نسب القول بالمسح الى المشهور ونسب الثلاث الى ( النهاية ) والصدوق وفي ( المختلف ) نسب القول باجزاء الاصبع الواحدة الى المشهور والى جماعة كآمر لكن مافي ( المختلف ) سهل لان القائلين باجزاء مادون الاصبع قائلون باجزائها وهذا وفي ( النهاية ) تجزى أصبع عند الخوف من كشف الرأس ولا يجوز أقل من ثلاث أصابع مضمومة للمختار قال في ( كشف التمام ) وهو خيرة ( الدروس ) والموجود في ( الدروس ) مانصه ثم مسح مقدم الرأس بمساه ولا يحصل بأقل من أصبع وقيل ثلاثة مضمومة للمختار ولا يجوز استقبال الشرفه على المشهور ( انتهى ) وحل عبارة ( النهاية ) في ( المختلف ) على الفضل وفي ( الفقيه ) وحد مسح الرأس ان يمسح بثلاث أصابع مضمومة من مقدم الرأس ( وقال في الهداية ) حد الرأس مقدار أربع أصابع من مقدمه وتناول في ( المختلف ) عبارة ( الفقيه ) بان المراد ان محل الفرض في المسح ذلك بحيث أي شيء يقع به أجزاء واستبعده في ( كشف التمام ) قال نعم لو كان قال ان تمسح مقدار ثلاث أصابع لم يكن بذلك البميد قال ويزيده بعد قوله في ( الهداية ) وقد سمعته وفي ( الذكرى ) ان المرتضى أوجب الثلاث في ( الخلاف ) وفي ( كشف التمام ) حكاه أيضا عن الشيخ في عمل يوم وليلة ( وقل في الذكرى ) عن الكاتب أبي علي انه يجزى الرجل في المقدم أصبع والمرأة ثلاث أصابع ولله استند في هذا الفرق الى صحيح زرارة ان المرأة يجزىها من مسح الرأس ان تمسح مقدمه قدر ثلاث أصابع ولا يلقي عنها خمارها وهو محمول على الاجزاء في الفضل أو تحديد محل المسح وتعلق الاجزاء بعد القائها الخمار واستند في الرجل الى قول الصادق عليه السلام في خبر حماد في الرجل المغمى يتقل عليه نزع العمامة انه يدخل أصبعه ﴿ قوله قدس الله تعالى مره ﴾ ( ويستحب بقدر ثلاث أصابع ) كما في ( الفقيه ) ( المبسوط ) ( واخلاف ) والوسيلة والراسم والفقيه والسرائر والسرائر والمعتبر والمتن والتذكرة والحرير والدروس ) وجامع المقاصد والمشكاة ) وغيرها ونقله المصنف والشهد وغيرهما عن ( مصباح ) النيد وفي ( كشف التمام ) عن المذهب والاصحاب والجل والعمود ) وصرح ابن حمزة بأنه يحرم مسح جميع الرأس وسيفي ( الخلاف ) الاجماع على انه بدعة وفي ( المبسوط ) لا يستحب فان مسح جميعه تكلف مالا يحتاج اليه وهو يعطي عدم البطالان واليه مال في ( المختلف ) وعن الكاتب والتقي انه يجزىه اذا كان غير

مقبلاً ويكره مدبراً ( متن )

مقتداه فرض عليه وان اعتقد ذلك لم يجره ورده المصنف في ( المختلف ) والشهيد في ( الذكرى ) بان  
الاعتقاد لا يؤثر نعم يأتي باعتقاده ( انتهى ) وفي هذا الرد نظر فأمل وكرهه الشهيدان في ( الدروس )  
( والمقاصد العلية والروضة والذكرى ) وفي ( التذكرة ) لو مسح على جميع الرأس فقل الواجب وزيادة  
لانه تعالى أمر بالمعص فان اعتقد مشروعيتها أبلغ ولا يستحب خلافاً للشافعي وفي ( المقاصد العلية )  
وقد أغرب الشارح المحقق يعني الكركي حيث جعل الزائد على الثلاث غير متروك وفي ( جامع  
المقاصد ) ان المراد بمقدار ثلاث أصابع في عرض الرأس أما في طوله فقداره ما يسي ماسحاً ويتأدى  
الفضل بمسح المقدار المذكور ولو بأصبع ومثل ذلك في ( حاشية الشرائع ) وقال في ( جامع المقاصد )  
وهل يوصف ما زاد على المسمى بالوجوب أو بالاستيعاب قولان أصحهما الأول ولا يضر ترك الزائد  
لان الواجب هو الكلي وافزاده مختلفة بالشدة والضعف فأني فردأتي به بتحقيق الامثال به لان  
الواجب يتحقق به وبعبارة المصنف تحمل الأمرين لان الاستيعاب السني لان في الوجوب التخيري  
فيمكن ان يراد أفضلية هذا الفرد وان يراد استيعاب الزائد على المسمى الذي يكون به استيعاب  
المجموع من حيث هو انتهى ومثله قال في ( الذكرى والمسالك ) وهو منهم رد على ( المنتهى ) حيث  
قال ان المحققين منوا من وصف الزائد بالوجوب لان ما يجوز تركه لا يكون واجباً ( قلت ) تمام الكلام  
في هذه المسئلة في بحث التيسير الذي هو بديل عن القراءة ( وقال في المسالك ) أيضاً ان المراد  
بمقدار ثلاث أصابع مرور الماسح على الرأس بهذا المقدار وان كان بأصبع لا كون آلة المسح ثلاث  
أصابع مع مرورها أقل من مقدار ثلاث أصابع ( وأما ) مذاهب العامة فقد قال في ( المنتهى ) ان  
مالكاً وأحمد في أحد قوليه يجب مسح الجميع والحسن والتوري والاوزاعي والشافعي وأبو حنيفة يجب  
مسح البعض وفصل أحد في القول الآخر فأوجب الاستيعاب في حق الرجل دون المرأة وحكي عن  
الزني أنه قال يجب مسح جميعه وفي إحدى الروايتين عن أبي حنيفة ثلاث أصابع وفي الأخرى يجزى  
مسح ربه ( وقال ) الشافعي يجزى ما يقع عليه الاسم وأقله ثلاث شمرات ونقل عنه انه لو مسح شعرة  
واحدة أجزأه ( وذهب ) مضي الحنابلة الى ان قدر الواجب هو التامية وهو رواية عن أبي حنيفة  
وحكي عن أحمد أنه لا يجزى الا مسح أكثره ﴿ قال قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ مقبلاً ويكره  
مدبراً ﴾ كما في ( المبسوط والسرائر والمعتبر والتراجم والنافع وكشف الرموز والتذكرة والتحرير )  
( والارتداد والالفيه والمقتصر والتنقيح وجامع المقاصد وحاشية التراجم والمقاصد العلية ومجمع الفائدة )  
( والبرهان والمشكاة ) وهو ظاهر ( اللمة ) وهو المشهور بين المتأخرين كما في ( شرح المعانيخ ) ومعنى  
الكراهة ترك الأولى كما في ( جامع المقاصد ) وفي ( المنتهى ) الجواز من دون ذكر كراهية وكذا  
( والمدارك والكنهاة والمفاتيح ) وكذا قل عن الحسن ( واختلف ) الثقل عن ابن ادريس فالحق  
الثاني وجاعة نسبوا اليه التحريم والمصنف في ( المختلف ) وجاعة نسبوا اليه القول بالكراهة وهو الحق  
لانه ذكر ذلك في ( السرائر ) في موضعين وكذا اختلف الثقل عن ( الدروس ) فالفاضل المقداد نسب  
اليه القول بالكراهة والشهيد الثاني في ( المقاصد ) نسب اليه التحريم وهو الحق كما يأتي قل عبارة  
( الدروس ) وذهب الشيخ في ( الخلاف ) وأبو جعفر محمد بن حمزة في ( الوسيلة ) والسيد في ( الانتصار )

وعمله المقدم فلا يجزي غيره ولا يجزي النسل عنه (مثن)

(والمصباح) على ما نقله عن (المصباح) غير واحد والشهيد في (البروس) الى عدم الجواز وهو ظاهر (التهذيب والنهاية والفتية) بل صريحاً (صريحاً خ) وترك الاستقبال أحوط حق في الرجلين لعدم قيام اجماع مركب كما في (شرح المفاتيح) وفي (الخلاص) الاجماع على عدم جواز الاستقبال في الرأس وفي (الاتصار) انه مما افردت به الامامية وهو المشهور كما في (البروس) حيث قال ولا يجوز الاستقبال على المشعور وفي (الذكرى والمقاصد العلية) انه مذهب الاكثر حتى المرتضى الذي جوز التمسك في غسل الوجه فانه منع منه هنا وفي (المفاتيح) نسب الى الشاذوذ وتوقف في (الذكرى والمذهب البار والروضة) ولم يذكره في (المراسم والفتية والهداية) ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ \* ﴿وعمله المقدم فلا يجزي غيره﴾ اجماعاً في (الخلاص والاتصار والفتية) (والمعتبر والذكرى والمدارك وكشف الثام) وعندنا كما في (المنهى والتنبيه) وقال في (الخلاص) ان جميع الفقهاء خبروا فقالوا أي مكان شاء مسح مقدار الواجب ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ \* ﴿ولا يجزي النسل عنه﴾ اجماعاً كما في (الخلاص والمنهى والذكرى) وفي (التنبيه والذكرى وكشف الثام) لا يجزي النسل عنه عندنا وفي الاخير ولو بقاء الوضوء الباقي على اليد (وقال) المحقق الثاني في (جامع المقاصد وحاشية الشرائع) ولا يجزي النسل عنه اما بان يستأنف ماء جديداً أو بان يقطر ماء الوضوء على محل المسح أو يجري على المحل بآلة غير اليد اختاراً اما لو كان بلل الوضوء كثيراً بحيث يجري على المحل وكان اجزائه يعطى اليد فانه لا يخل بصحة المسح كذا قال في حاشيته على (الشرائع) واليه أشار في (الذكرى) حيث قال لو مسح بقاء جار على المضوء وان افرد في الجريان لا يقدح لصديق الامثال ولان النسل غير مقصود وبه صرح صاحب (المدارك) وشيخه صاحب الجمع (قال في المدارك) والظاهر ان بين المسح والنسل عموماً من وجه يجتمعان مع امرار اليد الجريان ويحقق النسل خاصة مع اتناء الاول والمسح خاصة مع اتناء الثاني وفي (كشف الثام) بعد نسبه الى بعض المتأخرين قال انه متوجه لولا ظهور اتفاق الاصحاب وأكثر من عداهم على تباين حقيقي النسل والمسح وفي (المقاصد العلية) بعد ان احتل ما ذكره سبطه في (المدارك) من العموم من وجه (قال) والحق اشتراط عدم الجريان في المسح مطلقاً وان بين المفهومين تبايناً كلياً لدلالة الآية والاخبار والاجماع على اختصاص أعضاء النسل بأعضاء المسح وبالفصل قاطعاً للفرقة ولو انكر اجتماعها في مادة أمكن غسل المسوح فيتحقق الاشتراك وقد نقل العلامة وغيره الاجماع على ان النسل لا يجزي عن المسح ولا شك ان الماء الجاري على المضوء على ذلك الوجه فسل لتحقق مفهومه فيه فيجوز سوق الاجماع الى عدم اجزائه والفرق بين ماء الوضوء وغيره لا وجه له لان تحقق مسي النسل لا يتوقف على كونه بقاء جديداً بل هو أعم منه ألا ترى انه اذا صب الماء على المضوء وغسل به جراً منه صار الماء الموجود على المضوء بلل الوضوء ثم المكلف حينئذ مخير بين ان يتكلف اجزائه على حزم آخر من المضوء بل على جميع المضوء ان أمكن وبين أن يستأنف ماء آخر الباقي والنسل صادق على التدبيرين فدل ذلك على ان تحقق مفهوم النسل لا يتأنيه كون الجريان ببلل الوضوء فكذا في صورة المسح والاحتجاج على الاجزاء بنحقق الامثال بذلك وكون النسل غير مقصود

ولا المسح على جائل وان كان من شعر الرأس غير المقدم بل اما على البشرة او على الشعر المختص بالمقدم اذا لم يخرج عن حده فلو مسح على المسترسل او على الجعد الكائن في حد الرأس اذا خرج بالمد عنه لم يجز (الخامس) مسح الرجلين والواجب اقل ما يقع عليه اسمه (متن)

مع وجوده ضعيف لان الامتثال يتحقق بالمسح لا بالنسل كيف وهو أول المسئلة وعدم حكوم النسل مقصودا مع وجوده لا يخرج عن كونه غسلا لأن الاسم تابع للحقيقة لا للنية وفي (المسئلة) (والهداية وحاشية المدارك) ان المسح والنسل متباينان في الصلوق وان اقرنا وجودا في الامر مع الجريان وفي (حاشية المدارك) انه لو قصد ان النسل غير واجب وتحقق للمسح يكون وضوءه صحيحا مواءمة للشهد حيث قال كامر ولان النسل غير مقصود (قال) الاستاذ لان الاعمال بالنيات فاذا لم يكن مقصودا فلا مانع من الصحة كما ان المسح يدخل في الغالب في غسل الاعضاء للاستئمان في الجريان من غير قصد كونه معتبرا أو داخلا في الوضوء فلو نوى المكلف كونه جزءا بأن بوى ان المطلوب في غسل الوجه والنسل والمسح معا ثم وان نوى النسل خاصة صح (قال) وهذا يؤكد التباين ويصححه لا العموم من وجه (قال في الخلاف) وعن الشافعي روايتان احدهما مثل ما قلنا والاخرى انه يجوز بغيره مذهب باقي الفقهاء (وقال في المنهى) عدم الاجزاء احدث قولي احمد ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ ولا يجزى المسح على حائل ﴾ اجماعا في (المتبر والتذكرة والمنهى) (والذكرى والمدارك) وفي (شرح المفاتيح) لا خلاف فيه ومن المحب انه لم يدع الاجماع عليه (في الخلاف) وفي (الذكرى) بعد أن ادعى الاجماع على عدم اجزاء المسح على الحائل كالعمامة قال وكذا الحناطى الاشهر ولعله يتبر الى ما ذكره الشيخ في صحيح (خير غل) محمد بن مسلم الناطق بجواز المسح والحناطى عليهما من الحل على المشقة بازالة الحناطى فأملى وقد تأوله الاصحاب باللون وغيره من التأويلات وواقفنا على هذا الحكم من العامة الشافعي ومالك وأبو حنيفة (وقال) النووي وأحمد وداود واسحق يجوز الا ان أحد والأوزاعي قال لا يجوز اذا لبسها على طهارة (وقال) أحمد انما يجوز اذا كانت تحت الخنك قالوا ان أبكر مسح على العمامة ومنهم (١) من جوزه على الرقيق الذي ينفذ منه الماء ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ وان كان من شعر الرأس غير المقدم ﴾ كافي (المنهى) (واثذكرة والذكرى) وغيرها ونقل الاجماع عليه في (المدارك وكشف القاتم) وهل يمين اطن الك أم يجزى الظاهر من دون ضرورة احتيالات في (الذكرى) الظاهر أن اطن اليد أولى نعم لو اخص البلى بالظاهر وعسر قلّه اجزا ومثله قال في (المدارك) وفي (جامع المقاصد) ويجب كون المسح باطن اليد لتأتمني وفي (الغنية) الافضل ان يكون باطن الكفنين ويجزى بأصبعين فأمل وفي (المسئلة) ان الظاهر عدم تعيين الباطن وتعيين الكف مع الاختيار فلو تضرر المسح بها مسح بالذراع وكذا في (الذكرى) قال لو تضرر بالكف قالوا قرب جوازه بالذراع ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ والواجب اقل ما يقع عليه اسمه ﴾ أي في المرض فيجزي ما لا يصح الواحدة كما هو مذهب علمائنا



ويستحب ثلاث أصابع ومحل ظهر القدم من رؤس الأصابع إلى الكمين (متن)

كما في (المنتهى) وهو مذهب فقهاء أهل البيت عليهم السلام كما في (المعتبر والتذكرة) وبعبارة هذه الكتب الثلاثة هي هذه ويكتفي في مسح الرجلين مساه ولو بأصبع وقد يدعى أنه يظهر من ذلك أن مادون الأصبع لا يجزئ (وقال الشيخ في (النهاية) أن الأقل أصبع وظاهر (الغنية) أن الأقل أصبعان حيث قال ويجزئ بأصبعين (وقال) المفيد يجزئ له لمسح على كل واحدة منهما برأس مسبحة من أصابعها إلى الكمين كذا قال في (الفتنة) وقال المحقق في موضع آخر من (المعتبر) يجزئ الاغلة وقيل في (كشف الثمام) عن الإشارة أن الأقل أصبعان وعن أحكام الراوندي أن الأقل أصبع وفي (التنقيح) يكتفي برأس الخنصر وفي (شرح الجفرية) ولا يشتر هذا المسح من جهة العرض بقدر مخصوص وجوباً بل أقل الواجب الاثنان بالمسح وفي (المشكاة) وفي أجزاء مادون الأصبع نظر وفي (شرح المفاتيح) الاحوط الثلاث في الرأس والرجلين وعدم القول بالفصل غير معلوم وفي (المدارك) لولا إجماع (المعتبر والمنتهى) لا يمكن القول بالمسح بكل الكف لصحيفة البرزخية ومال إليه في مجمع (الفائدة والبرهان) وفي (التذكرة) قال بعض علاننا يجب المسح بثلاث أصابع وفي (المقاصد العلية) أن أجزاء أقل المسح هنا موضع وفاق وانما الخلاف في مسح الرأس والتصير بأقل الاسم أجود من التصير بأصبع لانيهام كون أقله مقدار أصبع وليس كذلك بل التصير بها لعدم إمكان جعل آلة المسح أقل من أصبع وإن جاز الاختصار في المسح بها عن أقل من عرضها فالتصير بها من جهة كونها آلة للمسح لا مقدرة بقدرها انتهى فاقول ﴿قوله قدس سره﴾ (ويستحب ثلاث أصابع مضمومة) كما في (التذكرة) حيث قال ويستحب أن يكون بثلاث أصابع مضمومة وفي (المنتهى) لا ريب في استحباب المسح بأكثر من أصبع وعلى ما في هذين تحمل عبارة الكتاب وفي (كشف الثمام) فسرهما بأن المراد يستحب مسح مقدار ثلاث أصابع وقد تابعت جملة من كتب الأصحاب فما وجدت أحدا وافق المصنف على هذا الاستحباب (نعم) صرح في (المنفعة والنهاية والوسيلة والغنية) وغيرها باستحبابه بالكف وقوله في (كشف الثمام) عن (الجل) (والمنقود) وقدم ما في (المدارك والمجمع) وفي (المشكاة) والافضل في الرجل مسحها بجميع الكف والاحسن في كيفية أن يستوعب ظهر القدم بكفه كلها مبتدئاً بأول جزء منها قاطعاً على الآخر انتهى كلامه أدام الله حراسته ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ \* (ومحل ظهر القدم) إجماعاً في (كشف الثمام) في خصوص المقام وفي غيره في غير خصوص هذه المسئلة في مواضع تطبق عليه كما مروياتي ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ \* (من رؤس الأصابع إلى الكمين) إجماعاً في (الخلاف والامتياز والغنية والسرائر والمنتهى والتذكرة) وغيرها (وقال في الذكري) هل ظهر القدم محل للمسح كالتقدم في الرأس بحيث لو وقع المسح على جزء منه يجزئ كالرأس ويكون التحديد للتقدم للمسح لا للمسح بمثل ذلك تسوية بين المعطوف والمعطوف عليه واحتمله في (المعتبر) ثم منع لانه لا بد من الاثنان بالنهاية (قال في الذكري) ولا ريب أنه أحوط وعليه عمل الأصحاب وذكر هذا الاحتمال في (جامع المقاصد) واستبعده وفي (المعتبر) أن الاشبه عدم ادخال الكمين وهو ظاهر (الوسيلة) وقره في (المدارك) وجزم في (المنتهى والتحرير والمقاصد العلية وحاشية الشرائع والمجمع) وغيرها بالدخول

وهما حد الفصل بين الساق والقدم (متن)

ولم يذكره في (التذكرة) ومن العجيب ان صاحب (الحدائق) نسب اليها والى (المنتهى) وقال ان المصنف ادعى فيها الاجماع على ذلك بل اجماع قهاء أهل البيت عليهم السلام وهو سهو من قلته الشريف قطعاً لأنه في (المنتهى) جعل المسئلة خلافية ثم اختار الدخول واحتل في (الذكرى) عدم الوجوب وبه جزم الكاشاني ونفى عنه الخلاف صاحب (رياض المسائل) وكيف كان فالشهور الدخول كما لا يخفى على المتتبع ويتيقن الحكم في المسئلة على المذاهب الخمسة في الغاية وان قلنا ان الى بمعنى مع فلا بحث ﴿ قال قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وهما على حد الفصل بين الساق والقدم ﴾ كما هو خيرة الشهيد في (الانصاف) والفاضل المقداد في (كنز العرفان) وأبو العباس في (الموجز) والفاضل البهائي والحر العامل والمحدث الكاشي واستظهره أولاً في (مجمع الفائدة والبرهان) ثم تأمل ثم احتاط واحتاط به أيضاً صاحب (المعالم) في رسالته وتلميذه الشيخ نجيب الدين وظاهر (المفاتيح) دعوى الاجماع عليه حيث قال عندنا ونسب فيه القول بأنهما العظامان الثانتان في ظهر القدم الى زعم المتأخرين بما للمفيد لاشتباه وقع لهم (انتهى) وهذا منه عجيب ونسب في (كشف اللثام) هذا القول الذي اختاره المصنف في جملة من كتبه الى كتب التشريع وظاهر (المين والصباح والمجمل ومفردات الراغب) وأما القول بأنه العظم الثاني في ظهر القدم فهو مذهب الاصحاب قديمهم وحديثهم (قال) الصافي الكياني ظهر القدم (وقال) الكتاب الكب في ظهر القدم دون عظم الساق وهو الفصل الذي قدام العرقوب انتهى وضميره راجع الى عظم الساق لا الكب والا لزم التناقض على ان قوله وهو الفصل قيل انه ليس منه بل من المصنف ولذا لم يذكره في (الذكرى) وقال المفيد قبا القدم (وقال) السيد هما العظامان الثانتان في ظهر القدم عند معقد الشراك ومثله قال الطبرسي والفتي وابن زهرة وابن ادريس وسائر المتأخرين ما عدا من ذكرنا هؤلاء قداماً الاصحاب ومتأخروهم فأين دعوى المحدث الكاشاني وقد استفاض قل الاجماع حتى من انقص كما يأتي وأسند ابن الاثير الى الشيعة وكذا غيره من العامة كما في (شرح المفاتيح) وأما كلام أهل اللغة ففي (الذكرى) ان لتوية الخاصة متفقون على ان الكب هو الناشز في ظهر القدم والعامة مختلفون ثم قل عن الفاضل اللغوي عميد الرؤساء انه صنف كتاباً في الكب اكثر فيه من الشواهد على انه الثاني في ظهر القدم أمام الساق انتهى (وقال) أبو عمرو الزاهد في كتاب (فايت الجهرة) اختلف الناس في الكب فعن الاصمعي هو الثاني في أسفل الساق عن يمين وتسمال وعن الفراء انه في مشط الرجل (قال) أبو العباس هو الذي يسميه الاصمعي الكب وهو عند الرب النجم وعن الفراء عن الكاشاني قال قد محمد بن علي بن الحسين عليهم السلام في مسجد كان له وقال الكياني ههنا فقالوا هكذا فقال ليس هو هكذا ولكن هذا وأشار الى مشط رجله فقال ان الناس يقولون هكذا فقال لا هذا قول الخاصة وذلك قول انتهى (وقال) يحيى بن الحرث رأيت القتل يوم زيد بن علي فرأيت الكب في وسط القدم ومثل ذلك قل عن (لباب التأويل) (وقال) في (شرح المفاتيح) ويظهر من (الصباح) ما قاله المصوم حيث قال فيه الكب العظم الناشز عند ملتقى الساق والقدم وانكر الاصمعي قول الناس انه في ظهر القدم اذ يظهر منه انه كان شاملاً عند الناس كونه في ظهر القدم والاصمعي أنكره والفتنة انه في ما عليه الناس لا ما يجتهدوا لخواص لانها سماعية

ولو تكس المسح جاز (مثن)

وخطاب الله تعالى انما هو مع الناس والرسول صلى الله عليه وآله انما يخاطب بلسان قوم وقال في (المدارك) ان أهل اللغة متفقون على انه الناق في ظهر القدم حيث يقع معتد شراك النعل واخذ يستدل عليه بما ذكره (واما) الاجماع فتقول في (البيان والبيان والتهديب والخلاف والانتصار) (والغنية والمعتبر) بل فيه انه مذهب فقهاء أهل البيت عليهم السلام (والمنتهى والتذكرة والذكرى) (وجامع المقاصد وجمع الفائدة والبرهان وشرح المفاتيح) ونسبه في (الختلف والتتبع) الى علاننا وفي (المدارك) انه المعروف بين الاصحاب وفي (المقاصد العلية وكشف القام) انه المشهور بين الاصحاب وفي (كشف الثام) انه امتناض قل الاجماع عليه ثم قال انه في (الختلف والمنتهى والتذكرة) نزل عبارات الاصحاب كلها على ما اختاره وهو سيد انتهى وفي (شرح الجعفرية) انه مذهب معظم الاصحاب ويدل عليه بعد الاجماع والاحاديث ذكرها جميع ما دل من الاخبار على ان القطع الشرعي لرجل السارق من الكعب وسط القدم وقال في (المبسوط والخلاف) القطع عندنا من عند معتد التارك من عند الناق على ظهر القدم ومثله قال ابن زهرة وغيره كابي الصلاح وغيره (قال في شرح المفاتيح) العلامة ظن انه موافق للاصحاب (تم قال) ويشهد على ما ذكرنا ما حكى عن صدر الافاضل من العامة ان الكعب في رواية هشام عن محمد هو الفصل الذي في وسط القدم عند معتد الشراك انتهى (قال في الخلاف) وقال أهل الخلاف كلهم انهما عظم الساق الثنتان من جانبي القدمين ولكل رجل كعبان الا ما حكى عن محمد بن الحسن انه قال هما الثنتان في وسط القدم مع قوله بالفصل انتهى لكنه في (الذكرى) مد أن قال انهما قتا القدم ومعتد الشراك وتقل الاجماع عليه (قال) وهو مذهب الحنفية وبعض الشافعية وحاول في (مجمع البرهان) الجمع بين كلام المصنف والاجماع بوجوه اوجها انه انما أوجب المسح الى الفصل لكون الوجوب من باب المقدمة لعدم ظهور محل انتهاء الثابت في ظهر القدم (قال) فلا يرد عليه خلاف الاجماع بهذا الاعتبار انتهى فتأمل (وذكر بعضهم) ان المصنف أراد الجمع بين الرواية وكلام الاصحاب فحمل الفصل على ذلك باعتبار كون طرف ذنبك العظمين مما يلي الساق حد الفصل والساق لان عظم الساق منفصل بهما فأطلق عليهما الفصل من جهة كونهما حداً وبداية لحصوله فيكون تعريفهما بالفصل باعتبار نهايتهما وغاية الامر ان ذلك على سبيل المجاز لملاحة المجاورة (قال) والازم مناقضة كلامه انتهى فتأمل ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿ولو تكس المسح حاز﴾ هذا هو المشهور بين الاصحاب كما في (الذكرى) وهو خيرة (المبسوط والنهاية والاستبصار والتهديب (١) والمراسم والنافع والشرائع والمعتبر والمنتهى والتذكرة والحرير والتلخيص والارشاد والختلف والتبصرة والبروس والمتنصر وجامع المقاصد والروضة والمقاصد العلية) (والجعفرية والجمع والمدارك والمشكاة) وهو ظاهر (الخلاف) لانه نص فيه على عدم الجواز في الرأس وسكت عنه في الرجلين وهو المحكي عن (المذهب القديم والجامع والاصباح والاشارة) ونه في (الختاف) عن الحسن وقطع في (السرائر والبيان والافقيه) بعدم الجواز وهو الظاهر من الصدوق المرتضى ونسبه في (كشف الثام) الى السلي والصدوق من دون ان ينسبه الى ظاهر

(١) في الرجلين قطع (منه)

ولو استوعب القطع محل الفرض سقط المسح والامسح على الباقي ويجب المسح على البشرة ويجوز على الحائل كالخف وشبهه للضرورة والتقية خاصة (متن)

الصدوق ولم يذكر المرتضى فيه وقد نسب ذلك جماعة الى ظاهره (قال في الانتصار) مما انفردت الامامية به القول بأن مسح الرجل هو من أطراف الاصابع الى الكمين (تم قال) ان كل من أوجب من الامة المسح في الرجلين دون غيره يوجب على هذه الصفة التي ذكرناها وظاهر هذه العبارة عدم جواز النكس وانه يجمع عليه عند الماسحين فأقول ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ ﴿ ولو استوعب القطع الى اخره ﴾ قال في (الذكرى) لم تقف على نص في مسح موضع القطع كما في اليدين غير ان الصدوق لما روى عن الكاظم عليه السلام غسل الاقطع عضده (قال) وكذلك روي في قطع الرجلين والفول في الرجل الزائدة كما قلناه في اليد ولو كانت تحت الكعب فالاقرب المسح عليها للعموم ويمكن الاجتزاء بالتامة منهما فان استويا تغير لان المسح لا يجب فيه الاستيماب طولاً ولا عرضاً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويجب المسح على البشرة ولا يجوز على الحائل كالخف وشبهه ﴾ اجماعاً (١) في (الخلاص والتقية والمنتهى والتذكرة والذكرى) وغيرها ومن الحائل شعر الرجل كما هو الظاهر من كل من عبر بالبشرة وفي (الحدائق) ان ظاهر الاصحاب الاتفاق عليه ثم انه تأمل في الحكم ومال الى جواز المسح عليه بهذا الحكم صرح في (المقاصد العلية) قال والفارق بين الرأس والرجل النص الدال باطلاعه على وجوب مسح الرجلين والشعر لا يسمى رجلاً ولاجزأ منها مع التصريح في بعض الاخبار بجواز المسح على شعر الرأس وانما لم يصرح الاصحاب بالمنع منه لدور الشعر الحائل الطامع غلط المسح فاكفوا باستفادته من لفظ البشرة وقال خلق كثير من الصحابة والتابعين بعدم جواز المسح على الخف وشبهه ذكره في (التذكرة والذكرى) وغيرها ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ \* ﴿ الا لضرورة اوثقة ﴾ اجماعاً في (الخلاص والتذكرة والذكرى) مضافاً الى الاجامعات المنقولة في المسح على الجيرة عندتمنر التزع كافي (الخلاص والمنتهى والتذكرة) وظاهر (المتبر) وعن (الفتح) عدم الجواز للثبوت له مال في (الفتاوى) ولعله لا ورد من عدم الاتقاء في الخفين وشرب السكر وشمعة الحج وقد تأولها الاصحاب بوجوه (منها) الاختصاص بهم عليهم السلام (ومنها) انه لا حاجة الى فعلها غالباً لتقية لان العامة لا يتكرونها ذلك ﴿ فروع ﴾ قال في (التذكرة والبيان) وغيرها ولو دارت التقية بين الفسل والمسح على الخف فالفسل أولى وفي (التفتيح) لا يشترط اتصال الخف في المسح فلمسح ثم قطع ثم مسح من محاذيه كفي انتهى وظاهر الاستاذ الشريف في (الهداية) اشتراط الاتصال وقد سأله عنه فأنقذ به وهل يشترط جفاف الرجلين من الماء نص الكتاب على ما قلناه من السجلي والمحقق الكركي على جواز المسح عليهما رطبتي وكذا المصنف في (المنتهى) وقرى في (نهاية المختلف) اشتراط الجفاف وقوله عن والده وهو خيرة (التفتيح) وقرى الاول في (الذكرى) وفيها وفي (الهروس) انه يشترط غلبة ماء الوضوء على الرطوبة وفي (المشكاة) لا يشترط جفاف الممسوح ولا غلبة رطوبة الماسح على اشكال وكذا استشكل في (التذكرة) والى عدم الاشتراط مال في (المدارك) واستحسن رأي الشهيد وفي (حاشية المدارك) قرب الاشتراط مواهة للعرف والاحتياط قال لانه يقال عرفاً انه مسح بغير

(١) في المنتهى لم يقل الاجماع على خصوص ذلك (منه)

وان زال السبب ففي الاعادة من غير حدث اشكال (متن)

ماء الوضوء (قال) اللهم الا ان يكون فداوة قليلة فلا بأس (وقال) الاستاذ الشريف ادام الله تعالى حراسته في (الهداية) لا يشترط جفاف المسوح ولا غلبة رطوبة المسح فلو كان عليه بلل غالب اجزا المسح عليه ومسح غيره بما لاقاه على الاقوى قال لان البلل الغالب على الرأس اذا مسح عليه صار ماء وضوء فيجوز المسح به على الرجل وشأنه كشأن الماء الكائن على الوجه قبل غسله بماء الوضوء فانه اذا صب عليه الماء بنية الوضوء صار الماء كله ماء وضوء والظاهر (والحاصل خل) انه يشترط عدم ملاقات المسح لماء جديد قليلا كان أو كثيرا وبهذا يحصل الفرق بين قوله وقول المحقق (قال) واما العرق على الوضوء فلا بأس وان كان كثيرا وبهذا يحصل الفرق بين قوله وقول المحقق (قال) واما العرق على الناصية فان كان غالباً لا يصح المسح به لانه يكون مضافاً انتهى كلامه وبالغ الكتاب ابن الجنيدي فيجوز ادخال اليد في الماء والمسح فيه عند الضرورة قال ابن ادريس لانه ماسح اجماعاً والظاهر من الآي والاخبار تتنوله (وقل) المحقق لان يده لاتنكف عن رطوبة واما ابن الجنيدي فيمكن بناؤه على أصله من جواز الاستئناف وفي (المقاصد العلية) يجوز المسح على أي أصبح شاء اذا اتصل الخط بالكعب ثم ان قلنا بأنه المفصل وجب الانتهاء اليه من أي جهاته الكائنة على ظهر القدم وعلى المختار من أنه الناق في ظهر القدم يجب اتصال الخط اليه فينحرف اليه لو جعل انخصر مبدأ للمسح قوله قدس سره ﴿وان زال السبب ففي الاعادة من غير حدث اشكال﴾ ظاهر المشهور كما في (الحدائق) بقاء الاباحة والدخول فيه في العبادة انتهى وهو خيرة (المختلف والذكرى والدروس والبيان) (وجامع المقاصد والمدارك والمشكاة) وقيل ذلك عن (الجامع) وهو خيرة الاستاذ ادام الله تعالى حراسته وفي (المبسوط والمعتبر والمنتهى والتذكرة والايضاح وكشف القاتم وحاشية المدارك) تقدير الاباحة بحال الضرورة فعليه الاعادة وفي (الشرائع) ان الاعادة أحوط وفي (التحرير) في وجوب الاعادة نظر وفي (الحدائق) قوة القول بالنقض وفي (حاشية الايضاح) ان الاقوى الاستئناف للعبارة خاصة فأتمل وفي (حاشية المدارك) ان الاخبار دلت على عدم جواز تلك الطهارة لصلاة من الصلوات خرج منها ما أجازوا للضرورة وبقي الباقي ولا يظهر انهم أجازوا أزيد من حال الاضطراب بل ربما كان الظاهر الاختصاص بحال الضرورة وفي (كشف القاتم) قد يمنع ارتفاع الحدث بها (قلت) والى ذلك أسار في (الايضاح) حيث قال ان صورة النسل مقصورة لان القصد ليس رفع الحدث وحكمه خاصة بل نفس الفعل والضرورة اسقطته (واعترض في الذكرى وجامع المقاصد والمدارك) على قولهم بانها طهارة ضرورية فتقدر بقدر الضرورة بان المتقدر بقدرها فعلها لا بقاء حكمها (واجاب) في (كشف القاتم) بان المعنى ان استباحة الصلاة بها متقدمة بالضرورة فتزول بزوالها بناء على عدم ارتفاع الحدث بها انتهى ﴿فروع﴾ (الاول) اذا زالت الضرورة قبل اكمل الوضوء أو بعده قبل الجفاف والدخول في الصلاة فهل يجب عليه نزع الخاتل متلا والمسح بالبلل قبل الدخول ام لا قال صاحب (المدارك) وتبينه انها لم يقف على نص للاصحاب ثم قرأ الاول (قلت) قال في (المنتهى) لو زالت الضرورة أو نزع الخاف استأنف لاها طهارة مشروطة بالضرورة فتزول مع زوالها ولا تتم طهارته بالمسح مع نزعها لان الموالاة لم تحصل وهذا كالصريح أو صريح في المطاوب وهو ظاهر (المعتبر)

ولا يجزي التشلل عنه الا التنية ويجب ان يكون مسح الرأس والرجلين ببقية ندادة الوضوء (متن)

(والمبسوط) كافي (كشف اللثام) ويأتي الدم على عدم الاعادة (الثاني) هل يشترط في العمل بالتنية في هذه المواضع وغيرها عدم المندوحة ام لا ففي (البيان وجامع المقاصد وروض الجنان) انه لا يشترط في الصحة عدم المندوحة لاطلاق النص وفي (المدارك) اشتراط عدم المندوحة وعليه الاستاذ الآقا سمته منه في جواب سائل سألته عن ذلك (وفصل) المحقق الثاني في بعض فوائده بن ما اذا كان المأمور به في التنية مطريق المخصوص فتصح وان كان ثمة مندوحة وان كان بطريق العموم فلا يجزي الا مع المندوحة (وفصل) الاستاذ المعتبر أيده الله تعالى بأنه ان حصلت المندوحة في مجلس التنية اعتبرت والا فلا (الثالث) اذا فعل فعلا على وجه التنية من المبادات أو الماعلات فهو صحيح مجز بلا خلاف وهل يجب عليه الاعادة لو تمكن من الاتيان بالعبادة قبل خروج وقتها على وجهها ام لا (قال) المحقق الثاني في بعض فوائده اذا كان متعلق العبادة مأذونا فيه بخصوصه كفصل الرجلين والكتف في الصلاة لانجب عليه الاعادة ولو تمكن قبل خروج الوقت من الاتيان بها على وجهها قال ولا أعلم في ذلك خلافا وبمثل ذلك صرح في (جامع المقاصد) ثم قال واما اذا كان متعلقا لم يرد فيه نص على المخصوص كفصل الصلاة الى غير القبلة والوضوء بالنيذ فان المكلف يجب عليه اذا اقتضت الضرورة فيه مواهة أهل الخلاف فيه اظهار المواقفه لهم ثم ان أمكن الاعادة في الوقت وجبت ولو خرج الوقت نظر في دليل يدل على وجوب القضاء فان حصل الطفره أوجبنا والا فلا لار القضاء انما يجب بأمر جديد (وقيل) عن بعض أصحابنا القول بعدم الاعادة مطلقا نظرا الى كون الآتي به شرعيا (ورد) بأن الاذن في التنية من جهة الاطلاق لا يقتضي أزيد من اظهار المواقفه مع الحاجة انتهى فأنسل ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ \* ﴿ولا يجزي النسل عنه الا التنية﴾ اجماعا مستفيضا (وقال) جميع الفقهاء الفرض هو النسل (وقال) الحسن البصري ومحمد بن جرير وأبو علي الجبائي بالخبر وروي عن جماعة من الصحابة والتابعين كابن عباس وعكرمة وأنس وأبي العالية والشعبي القول بالمسح وروي عن أنس انه ذكر عنده قول المحاج اغسلوا القدمين ظاهرهما وباطنهما وغلوا بين الاصابع فانه ليس شيء من بني آدم اقرب الى الخبيث من قدميه قال انس صدق الله وكذب المحاج وقال داود يجب النسل والمسح ما ﴿قوله قدس الله روحه﴾ \* ﴿ويجب ان يكون مسح الرأس والرجلين ببقية ندادة الوضوء﴾ اجماعا (١) في (الخلاف والاتصاف والتقية والتذكرة) (وقال في التقيح) عندنا وعليه استقر اجماعنا عند ابن الجنيدي كما في (الذكرى والروض) ومذهب أصحابنا ولا يمتد بخلاف ابن الجنيدي كما في (جامع المقاصد) ومذهب الاصحاب بعده كما في (المدرک) وفي (المعتبر) انه قوتى أصحابنا اليوم وفي (كشف اللثام) ليس كلام أبي علي نصا في حرار الاستئناف اختيارا الا انه قال اذا كان يد المتطهر ندادة يستبقها من غسل يديه مسح يمينه رأسه ورجله اليمنى ويده اليسرى ورجله اليسرى وان لم يستبق ندادة أخذ ماء جديدا لرأسه ورجليه انتهى قال ولعل الماء الجديد في كلامه يعم ما يأخذه من نحو الحية والاشجار انتهى وبعض الناس خص

(١) لكنه بعد دعوى الاجماع في الخلاف نسب الى أكثر أصحابنا قائل (منه)

فإن استأنف بطل ولو جف ماء الوضوء قبله أخذ من حيثه وحاجيته واشفأ عينيه ومسح به (مثن)

خلاله بجفاف جميع الأعضاء وقال إن لفطاليد أنا هو على سبيل التمثيل فيكون موافقاً للشهور انتهى  
 ﴿ فرع ﴾ قال (في جامع المقاصد) لو غس أعضاء الوضوء في الماء قد منع بعض الأصحاب من  
 المسح بآفته لما يتضمن من بقاءه آثاراً فيلزم الاستئناف (قال) ويشكل بأن النفس لا يصدق منه الاستئناف  
 عرفاً ولو أراد يد الاحتياط نوى النسل عند آخر ملاقة الماء للمضوحين إخراجاً انتهى وقريب منه  
 ما قال في (الشكوة) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ فإن استأنف بطل ﴾ عند علمائنا كافة  
 كما في (النهاية والتذكرة) وقد سمعت قل الاجاعات على وجوب كون المسح في المسوحين بيقية  
 ندوة الوضوء فإنه منطبق عليه بل في بعضها التصريح بهذا والمراد بطل وضوءه كما صرح به سيفي  
 (التذكرة) وغيرها (قال في جامع المقاصد) أي أن اكتفي بهذا المسح أو تعذر المسح بالبله والا  
 أعاد المسح بها وصح وضوءه وذلك بأن يجفف ماء بله الاستئناف ويأخذ من ندوة الوضوء قال  
 ويمكن عود الضمير إلى المسح فيستفاد بطلان الوضوء إذا تعذر تدارك المسح على الوجه المعتبر بدليل  
 من خارج وفي (المقاصد العلية) معنى بطلان المسح وقوعه باطلاً ابتداءً ولا بطلانه بعد صحته وهو  
 استعمال شائع وأما الجمهور فقد أوجبوا الاستئناف إلا ما لكأ فإنه أجاز المسح بالبقية وهو مقتول عن  
 عروة والحسن والأوزاعي ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ ولو جف إلى قوله ومسح به ﴾ قد طبق  
 الأصحاب على الأخذ من الحية والشفار قل في (المعتبر) في مبحث الموالاة (والحاصل) أنه  
 لا كلام في ذلك وإنما الكلام في مقامين (الأول) في مسترسل الحية طولاً وعرضاً فلي القول  
 باستحباب غسله كما قل عن الكتاب واختاره الشهيد في (الذكرى والدروس) يصح الأخذ والا  
 فلا يصح كما أفتى به في (نهاية الأحكام) وقال الأستاذ أطال الله عمره في (شرح المفاتيح) لا يفتي  
 أن ظاهر الأخبار الأخذ من الحية من غير تقييد بدم الاسترسال والخروج عن محاذات الذنق  
 ولعله لكونه ماء الوضوء وإن كان في الخارج ولهذا لم يرد الأمر بتجفيف موضع المسح في الرأس أصلاً  
 مع كون الغالب تبله بماء غسل الوجه بله كثيرة (ثم قال) ولعل الاحوط عدم الأخذ من الخارج  
 وتجفيف موضع المسح لكن ليس احتياطاً لازماً وفي (المشكاة) يجوز من مسترسل الحية على أشكال  
 وفي (الهداية) وفي الأخذ من مسترسل الحية وباطن شعر الوجه والرأس وجان أقربهما الجواز  
 (الثاني) هل يجوز ذلك اختياراً أم لا الظاهر من عبارات الأصحاب وكثير من الأخبار  
 اشتراط الجفاف وعدم الجواز اختياراً كما في شرح (المفاتيح وحاشيته) واختاره في الكتاتين وكذا في  
 (كشف الثام) واختار في (المقاصد العلية والمدارك) جوازه مع الاختيار (قال في المدارك) أن  
 التعليل على الجفاف في عبارات الأصحاب خرج مخرج الغالب ولا يختص الأخذ من هذه المواضع  
 بل يجوز من محال الوضوء (قال في شرح المفاتيح وحاشية المدارك) لا معنى للخروج مخرج الغالب  
 إذا كان الأخذ مطلقاً جائزاً وهو لا الاجلاء ليست عادتهم قل متون الأخبار بل التحقيق والافتاء  
 بما حققوا فلو كان الظاهر لهم عدم اشتراط الجفاف لصرحوا بذلك وأفتوا به ولم تكن عبارتهم صريحة  
 في الاشتراط ولا سيما في المبادات لتوقفها على بيان التارعة فإن كان بيان الشارع بما ذكره مما

فإن لم يبق ندوة استأنف (متن)

دل على وجوب كون المسح ببقية البلل لتعين وجوب كون المسح بمخصوص ما بقي من البللة لا غير  
وان كان من ماء الوضوء وما دل على الاخذ من مثل الحية فمشرط بالجفاف فلاوجه لما ذكره في  
(المدارك) من الخروج مخرج الثالب (نعم) في نادر منها المسح بنداوة الوضوء فكيف يطلب الكثير مع كونه مفيدا  
الى آخر ما ذكره أدام الله تعالى حراسته (ويمكن) الجواب عن ذلك كله بأن التيقيد في كلام الاصحاب  
والاخبار محمول على الوجوب أي ان جف وجب الاخذ لتتم الوضوء كذا ذكر الاستاذ الشريف  
أدام الله تعالى حراسته قال والا لوجب الاقتصار في غسل اليدين على تأدية الواجب ولم يسع التكرار  
للاستظهار وغيره وشيخنا أدام الله حراسته عول على كلام الاستاذ وحكم به وزاد عليه ما لم يظهر لنا وجهه  
﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ وان لم يبق ندوة استأنف ﴾ ان أمكنه فعله بحيث يقع  
المسح ببلل الوضوء وهذا مقطوع به مروي كما في (كشف القتام) ولا خلاف فيه كما في (الحدائق)  
(وقال في الذكري) لو تمذر بقاء بلل المسح جاز الاستقبال للضرورة ولو أمكن غس العضو أو اسيلغ  
العضو المتأخر وجب ولم يستأنف وفي (التذكرة) لو جف ماء الوضوء لحرر أو الهواه المفرطين  
استأنف الوضوء ولو تمذر أبقي جزءا من يده اليسرى ثم أخذ كفا غسله به وعجل المسح على الرأس  
والرجلين (وقال في نهاية الأحكام) لو أتى باقل مسمى الغسل قللة الماء حالة الهواه والحر المفرطين  
بحيث لا يبق رطوبة على اليد وغيرها فالاقرب المسح اذ لا يفتك عن أقل رطوبة وان لم يؤثر ولا  
يستأنف ولا يتيمم (قال) وهل يشترط حالة الرقابة تأثير المهل الاقرب ذلك (وقال في المنتهى)  
في مبحث الموالاة لو جف ماء الوضوء لحرارة الهواء المفرطة جاز البناء دون استئناف ماء جديد  
للمسح لحصول الضرورة البيحة لا ترضى وفي نسخة أخرى ولعلها أصح جاز البناء واستئناف ماء  
جديد للمسح الح ومثله قال في (المعتبر) من دون تفاوت أصلا قال لو جف ماء الوضوء من الحر  
المفرط أو الهواه المتعرق جاز البناء واستئناف الماء للمسح دفعا للحرج (وقال في التحرير) لو جف  
ماء الوضوء لحرارة الهواء المفرطة جاز البناء ولا يجوز استئناف ماء جديد للمسح (وقال في البيان)  
ولو تمذر البلل لا فراط الحر وشبهه فان أمكن الصب على اليسرى وتسهيل المسح وجب وان تمذر  
جاء استئناف الماء ومثله ما في (المقاصد العلية) وقد قل فيها قولا بالانتقال على تقدير الجفاف على  
كل حال الى التيمم فقد شرط صحة الوضوء وفي (المدارك) لو تمذر بقاء البلل جاز الاستئناف  
للضرورة ويحتمل الانتقال الى التيمم لتعذر الوضوء ومثل ذلك قال في (جامع المقاصد) الا انه قال  
ولو جمع بين الوضوء والتيمم احتياطا كان أقرب الى البراءة ومثله قال صاحب (الانوار القمرية)  
هناوما في (التحرير) واحدي نسختي (المنتهى) يحتمل حمل على ما في (التذكرة) أو (النهاية)  
ويحتمل إيجاب التيمم اذا لم يمكن المسح ببقية البلل بوجه فأمثل (فرع) صرح الشهدان في  
(الفيلة وشرحها) انه يستحب مسح الرأس والرجل اليمنى باليمن وفي (البيان والفوائد المالية)  
التصريح باستحباب مسح اليمنى باليمن واليسرى باليسرى وهو الظاهر من اطلاقات علمائنا وجملة  
من الاخبار ويفهم من (نهاية الأحكام) في مسألة ما اذا كان على اليد خرقة لضرورة ومن  
(التذكرة) في مسألة الجفاف عدم وجوب مسح الرأس واليمن باليمن وفي (مجمع البرهان) لسهل لم



(السادس) الترتيب يبدأ بفسل وجهه ثم يده اليمنى ثم اليسرى ثم مسح رأسه ثم مسح وجهه ولا ترتيب بينهما فان اخل به اعاد مع الجفاف والا على ما يحصل معه الترتيب والنسيان ليس عذراً ولو استعان بثلاثة للضرورة ففسلوه دفعة لم يجز (متن)

يقول أحد بوجوب مسح الرأس والرجل اليمنى باليد اليمنى واليسرى باليسرى وان دل على ذلك صحيح زراره لكنه ليس بصحيح بل حسن انتهى (وقال) الاستاذ الشريف قد يفهم الخلاف من الكتاب والصدوق (قلت) وقد يفهم من (الخلاف) وصاحب (المعالم) وبعض المحشين على (التهديب) وجوب ذلك وفي (المدارك) ان الاولى ذلك (قلت) في خبر آخر لزارة ومسح مقدم رأسه وظهر قدميه يلة يساره وبقية يده يمينه (وقد يقال) في ذكر البقية اشعار بأنه مسح رأسه يمينه ويؤيد عدم وجوب ذلك انه ورد في خبر زرارة انه عليه السلام غسل وجهه يده اليمنى وظاهر الاصحاب عدم وجوب ذلك بل في (الفقيه والفوائد الملية) يستحب غسل الوجه باليمنى وحدها لا باليسرى ولا بهما وان اجزا الجميع على كراهية انتهى ويؤيد اجماع الاصحاب على استحباب الاختلاف لفصل الوجه باليمنى كما في ظاهر (الذكرى وجامع المقاصد) حيث قيل فيها قاله الاصحاب وسيأتي قل ذلك عن أكثرهم وفي خبر زرارة ويكره ثم غس كفه اليمنى في التور ففسل وجهه بها واستعان يده اليسرى بكفه على غسل وجهه لكن بعض المحشين كتب ان ظاهر هذا الظاهر خلاف لما عليه اصحابنا وجهه على انه رفع عمامته يده اليسرى أو انه تلقى الماء النازل يده اليسرى ووضعه في اليمنى وغسل به وجهه مسبقاً ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ \* (السادس الترتيب النح) الترتيب للمعنى الذي ذكره واجب باجماع أهل البيت عليهم السلام كما في (السرائر) وقيل عليه الاجماع في (الخلاف والانتصار والغنية والمعتبر والمنتهى والتذكرة والمقاصد العلية وكشف الثمام) ونفى عنه الخلاف في (المدارك والانوار والمناجيب) وفي (الذكرى وشرح المناجيب) انه ركن في الوضوء فيبطل تركه ولو نسياناً اذا لم يستدرك في محله فلوراعاه بعد مسح مدام البال ولو كان عمداً فكذلك الا انه يائمه وواقفنا على وجوب الترتيب في الجملة أكثر الجمهور كالشافعي وأحمد واسحق وأبو ثور وأبو عبيد وغيرهم (وقال) الاوزاعي ومالك وأصحابه والمزني وداود لا يجب الترتيب واجمع علماءنا من دون موافق لهم من العامة على تقديم اليد اليمنى على اليسرى كما في (الانتصار والتذكرة) قال في (الانتصار) مما افردت به الامامية الآن وقد كان قولاً للشافعي قديماً القول بوجوب ترتيب اليد اليمنى في الطهارة على اليسرى لان جميع الفقهاء في وقتنا هذا والشافعي في قوله الجديد لا يوجبون ذلك ثم احتج عليه بالاجماع وغيره ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* (ولا ترتيب بينهما) عدم وجوب الترتيب بينهما بمعنى جواز تقديم اليسرى والحقارة هو المشهور بين الاصحاب كما في (المختلف وجمع الفائدة والبرهان والمدارك والكفاية وكشف الثمام وشرح المناجيب) وهو مذهب الأكثر كما في (شرح الارشاد لفخر الاسلام والذكرى والمشكاة) وفي (السرائر) لا اظن أحداً منا يخالف فيه سم هو مستحب وهو خيرة (المعتبر والنرائع والنافع والمنتهى والمختلف والتذكرة) والافنية والقلبة والتفخيخ والجمع والمناجيب ورسالة صاحب المعالم وشرحها وشرح المناجيب وحاشية (المدارك) وغيرها وفي الحصة الاخيرة انه أحوط بل في (شرح المناجيب) ان تقديم اليسرى

(السابع) الموالاة ويجب أن يعقب كل عضو بالسابق عليه عند كماله (متن)

متكلم (واما) وجوبه فهو خيرة (الفنية والمراسم وشرح الارتداد) لفخر المحققين (واليان واللمعة) (وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والجفرية وشرحها والمقاصد المليية والمساكن والمدارك والمشكاة) (والحدائق) وهو الظاهر من (الدروس) حيث قال ولا يجوزي النكس ولا تقديم اليسرى على اليمنى ولا مسحهما مما احتياطا ان جرىنا بالاحتياط على رأي المتقدمين وهو المنقول عن الكاتب والعلماني وعلي بن بابويه يقتضيه اطلاق الشيخ في (الخلاف) حيث قال الترتيب واجب في الاعضاء كلها ويجب تقديم اليمنى على اليسار وادعى الاجماع على ذلك (لكن قد يقال) ان الظاهر منه ان اليمنى واليسار من اليمين وكذا اطلاق ابن سعيد على مافي (كشف الثام) قال انه اطلق وجوب تقديم اليمنى على اليسار وفي (شرح الارتداد) لفخر ان الفقهاء من اصحابنا قد نصوا على ان الاصل البداءة باليمن (لقوله صلى الله عليه وآله) ان الله يحب التيامن فلا ريب في ان الفضل والكمال فيما الترتيب انتهى وظاهر (المراسم والمختلف وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والمساكن وكشف الثام) وغيرها انه لا ثالث لذين القولين لانهما ذكروا قولين لا غير لكنه صرح في (المقاصد المليية) (وشرح المقاصد والحدائق) ان هناك قولاً ثالثاً وهو التخيير بين المقارنة وتقديم اليمنى دون العكس ونقل حكايته في (الحدائق) عن (الذكري) ولم أجده في مظانه ونسبه في (جامع المقاصد وترشح المقاصد) الى جماعة واختاره الشيخ الحر في الهداية ونسبه في (المقاصد) الى ظاهر (الدروس) وقد سمعت عبارتها لكن يظهر منها وجود هذا القائل وفي (الحدائق) الى بعض فضلاء المتأخرين واحتج له في (الحدائق وترشح المقاصد) بما رواه الطبرسي في كتاب (الاحتجاج) من التوقيع الخارج من الناصية المحروسة (وهناك) قول رافع وهو قول المفيد في (المنقنة) وهو الاقتصار على المقارنة ولا ثاني له وان أراد التنب (قال) ثم يضع يديه جميعاً بما بقي فيما من البلل على ظاهر قدميه فيمسحهما جميعاً معاً (وقد يقال) ان كل من قال في كيفية الترتيب انك تبدأ بالوجه ثم اليمنى ثم اليسرى ثم تمسح الرأس ثم تمسح الرجلين انه حاكم بعدم الوجوب كما في (الهداية) للصديق (والاقتصار والوسيلة والفنية والتحرير والتبصرة) وغيرها ولم يرجح شيئاً في (الذكري) واما العامة فكل من ذهب الى الترتيب في اعضاء الوضوء كالشافعي وأحمد واسحق وأبي نؤر وأبي عبيد فظاهره عدم الترتيب بينهما في الفسل والمسح على الخلف فليحفظ ذلك وقد اختلف اصحابنا فيما اذا تعمد خلاف الترتيب في اثناء الوضوء فالأكثر على انه يبعد على اللاحق دون السابق وجماعة على انه يبعد عليهما ونص يبعد عليهما ان تعمد والا فلا ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (السابع الموالاة) وجوب الموالاة في الوضوء مجمع عليه بين الاصحاب بخافي (الخلاف والفنية والتمشي والتذكرة وشرح الارشاد) لفخر الاسلام (والذكري والتقيح والمدارك وكشف الثام وترشح المقاصد والحدائق) وغيرها وهو ظاهر (الناصرية) حيث قال عندنا (وقد اختلفوا) في المراد منها على أربعة أقوال على ما قال بعضهم (الاول) انها عبارة عن متامة الاعضاء بحيث لا يفيق السابق من الاعضاء عند اللاحق وان لم يتبنا حقيقة أو عرفاً وهو خيرة (المراسم والوسيلة والفنية والسرائر والتافع والشرائع وشرح الارشاد) لفخر الاسلام (والذكري والدروس واليان والافنية واللمعة وجامع المقاصد وحاشية

الشرائع والجفرية وهرحها والموجز الحادي والروض والروضة والمفاد الملية ومجم الفائدة والبرهان (والانوار القمرية والاشعشع عشرة لصاحب العالم والمدارك والكاية والخيرة وكشف التام والمفاتيح) وشرحه والمشكاة (وغيرها وسبه (في الذكرى) الى الجفني والكايت وعلي بن مسعود الكيدي والصدوقين والتي المرتضى في (المصباح) والشيخ في (الجل) والقاضي في كتيابه وتقل عبارات هؤلاء جميعا وهي وان لم تكن صريحة في ذلك فظاهرة فيه ماعدا (المصباح) فانه نسب اليه في (المعتبر والمنهى) القول الثاني ويأتي فصل عبارته وسبه في (شرح المفاتيح) الى قصة الاسلام والصدوقين في (الرسالة والفقيه) ويأتي فصل عبارة الرسالة وتقل عليه الاجماع في (الفنية) وفي (الذكرى) بعد ان نزل عبارات الاصحاب عليه حصر الخلاف في الشيخين (ثم قال) لكن الشيخ في (الجل) واتفق الاصحاب في اعتبار الجفاف فانحصرت الخافضة في المنيد (ثم قال) ولو حصل قوله ولا يجوز الى آخره على الكراهة انقضى الاجماع ويأتي قل عبارة (المنفعة) وظاهر (السرائر) دعوى الاجماع حيث قال عندنا ونسب الى المشهور في عدة مواضع (كالروض) (١) والروضة والمقاصد العلية والخيرة (والانوار) وغيرها وفي شرح (المفاتيح) سبه الى المظلم لكن هؤلاء اختلفوا على احوال ستة (فبعض) على انه يمتد في الجفاف جفاف جميع ما سبق من الاعضاء المغسولة كما في (البيان) وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والمقاصد العلية والروضة البهية ورسالة صاحب العالم والمدارك وكشف التام (والمفاتيح) وشرحه وحاشية المدارك والمشكاة) واتفقهم على ذلك من اصحاب القول الثاني الحق في (المعتبر) والمصنف في (المنتهى والنهاية والتذكرة) فانهما صرحا بذلك وهو ظاهر (الخلاف والنهاية) (والكمال) على ما قل عنه بل هو ظاهر كل من اعتبر الجفاف ماعدا ما سذكروه (وفي الذكرى) وجامع المقاصد والمدارك) انه مذهب باقي الاصحاب ماعدا الكاتب المرتضى والسلي وفي (المقاصد العلية) وشرح (المفاتيح) انه المشهور وفي (المفاتيح) انه مذهب الاكثر وفي (المقاصد العلية) وكشف التام) انه قد دلت عليه الاخبار وفي (المعتبر) وجامع المقاصد (وكشف التام) ان اطلاق الاصحاب على جواز أخذ اللل من الوجه للمسح ان لم يبق على اليد ندادة مما يدل عليه (وناقض) في هذا في (المدارك) تبعا لظاهر (الذكرى) باحتمال اختصاص ذلك بالناسي أو القول بان الجفاف للضرورة غير مبطل (وقال) الاستاذ الشريف ادام الله تعالى حراسته يكفي في الموالاة بل التمسك الغاسل فلو غسل وجهه بكفه ثم جف وجهه وقي في كفه مل كفي في الموالاة لانه بل الكف حينئذ مل وضوء فشأنه كشأن ما اذا غسل يده اليمنى متلا ثم جف كفه لكن بقي في ذراعه ندادة فانه اذا غسل يسراه بكفه الجاف فانه يجوز له المسح بدارته قطعا لو لم تكن هذه الندادة ماء وضوء لما جاز المسح بها (قال) وينزع على ذلك فروع كثيرة كما اذا غسل كف غيره أو بالة أو نحو ذلك انتهى حاصل كلامه ويبقى الكلام في تمول الدليل لتلك فتأمل (وقال) ادام الله تعالى حراسته ويكفي بل المسح والفصل المتدوب وبل معنى المصوب لابقه وقال كلما يجوز المسح به يجزي في الموالاة ولا عكس ولو اصاب المتدوب عدا الاخير بل بعد الفصل والمسح قبل المسح وجب التدبير ويكفي الاحتال تو بلا على الاصل انتهى كلامه ايده الله تعالى (ومضى) على انه يمتد في الجفاف جفاف عضو وأخذ أي عصر كان أو أزيد وهو المتقول عن الكاتب حيث اشترط ماء البلال على جميع الاعضاء الى مسح الرجلين

ليقرب من المولاة الحقيقية (وبعض) على انه يتبر فيه ان لا يفيض قبل كل عضو متلوه المفسول وهو خيرة (التاثيرات والمراسم والمهذب والاشارة) على ما نقل (قال في التاثيرات) المولاة عندنا واجبة بين الوضوء ولا يجوز التفريق ومن فرق بمقدار ما يفيض مع غسل العضو الذي انتهى اليه وقطع المولاة في الهواء المتدل وجب عليه إعادة الوضوء ونحوه كلامه في (المصباح) على ما نقل عنه في (الذكرى) وقال انت كلامه في هذين ظاهر في اعتبار الجفاف (وقال في المراسم) المولاة واجبة وهو ان يغسل اليدين والوجه ورطب وي مسح الرأس والرجلين واليدين رطبتان في الزمان والهواء المتدل وقرب منه عبارة (السرائر) وظاهرها ان اليدين عضو واحد وقول الديلمي واليدان رطبتان مبني على تفسير المولاة بذلك (وقال في المهذب) على ما في الذكرى فان ترك المولاة حتى يفيض وضوء المتقدم لم يجزه اللهم الا ان يكون الحر شديدا والريح يفيض منها العضو المتقدم من غير اهلاك فانه يكون مجزيا (انتهى) فتأمل وقد نسب الى هذا الكتاب في كشف اللثام (وبعض) على انه يتبر فيه ان لا يفيض قبل كل عضو متلوه مفسولا كان أو مسحوا وهو خيرة (السرائر) فقط قال فيها ويشهد على ان يكون فراغه من مسح رجليه وعلى أعضائه المفسولة المسوحة ندوة الماء انتهى (وبعض) على انه لو أدخل حتى جف الجميع يأتى ويطل الوضوء وهو ظاهر الاكثر والا لا معنى لكونها واجبة (وفي الدروس والبيان) انه يأتى مع التفريق اذا أفرط في التأخير عن المتاد وان لم يطل الا مع الجفاف وفي (المشكاة) ان الاقرب عدم الاثم بالتأخير (وبعض) على انه لو أدخل حتى جف الجميع لا يأتى وانما المولاة شرط في الوضوء بمعنى توقف صحته عليها فغاية ما يلزم من قواتها بطلانه دون الوجوب المستلزم لاستحقاق الثم بالخالفه وهذا صرح به في (جمع الفائدة والبرهان) ونقله في (الحدائق) عن بعض المحققين وقواه أو قال به وانت قد علمت ان الاجامعات مستفظة على انها واجبة ولا معنى لوجوبها الا تحقق الاثم بالاخلال بها الا ان تقول ان الوجوب في كلامهم شرطي لانسري وهو خلاف ما صرحوا به (القول الثاني) انها المتابعة الحقيقية فينبع كل عضو بالباقي عند كماله كما في (كشف اللثام) وفي (شرح المفاتيح) انها المتابعة العرفية وهو خيرة (التمهيد والنهاية) (والمبسوط) والخللاف على ما قيل (والمعتبر) وكتب المصنف كما في (كشف اللثام) ونسبه في (المنهى) (والمعتبر) الى السيد في (المصباح) وقد قال في (الذكرى) ان عبارته كبراه (التاثيرات) وقد سمعنا وسمعت ما فهم التهديد منها وقوله في (كشف اللثام) عن أحكام الراوندي وفي (الخللاف) الاجماع عليه عبارة (التمهيد) هذه ولا يجوز التفريق في غسل وجهه ويصبر ثم يغسل يده بل يتابع ذلك ويصل غسل يده بغسل وجهه ومسح رأسه يغسل يديه ولا يجعل بين ذلك مهلة الا لضرورة انتهى وقد سمعنا ما احتمله في (الذكرى) فيها وعبارة (الخللاف) المولاة واجبة وهي ان يتابع بين اعضاء الطهارة ولا يفرق بينها الا لغرض بانقطاع الماء ثم يتبر اذا وصل اليه فان جفت اعضاء طهارته اعاد الوضوء وان بقي في يده ندوة الماء بنى على ما قطع اليه انتهى فتأمل فيها ثم انها ظاهرة في اعتبار جفاف جميع الاعضاء كما نقلناه عن ظاهرها ثم ان هؤلاء اختلفوا في (المنهى) والتمهيد (والذكرى) الصريح بانها اذا أدخل بالمتابعة ولم يفيض فلا استئناف فالمتابعة واجبة عندهم غير شرط في الصحة وانما الشرط عدم الجفاف فيأتى بتركها لغيره وهو ظاهر الشيخ في (الخللاف) كما في شرح (المفاتيح) وفي (شرح الارتاد) لغرض الاسلام اتفق الكل على انه لو أخر العضو الاخير عن السابق اختارا زمانا

يُخرج به عن آتية اختياراً ولم يجف ما تقدم وغسله قبل الجفاف فإنه يصبح وضوءه فلا تظهر فائدة الخلاف في البطلان وإنما تظهر في الأثم وعدمه فإنه على القول بالآتية يَأثم بالتأخير اختياراً وعلى مراعاة الجفاف لا يَأثم ( انتهى ) وقد سمعت مافي ( البروس والبيان ) فلا تغفل وفي ( المبسوط ) الموالاة واجبة وهي أن يتابع بين الأعضاء مع الاختيار وإن خالف لم يجزه وهذا منه تصريح بأنها كذلك بشرط الصحة فيعطى بتركها ويَأثم وهو قوي بناء على وجوب المتابعة لاختلال هيئة الوضوء الواجبة كما في ( كشف اللثام ) ومثله قال في ( الذكرى ) وفي ( شرح المفاتيح ) أن أدلتهم أن تمت قضت بالبطلان لأنها واجبة والاختلال بها غير مقصد بل الوضوء صحيح والمفسد إما هو الجفاف وهذا مما يوهن قولهم ( انتهى ) ومثله ( قال في الحقائق ) وفيها وفي ( مجمع الفائدة والبرهان ) أن تفسيرهم الموالاة بالآتية كما في ( المنهى ) وغيره غير جيد لأن الأخبار التي استندوا إليها وهي قوله عليه السلام في صحيح زرارة تابع بين الوضوء إنما دلت على أن المراد بالآتية فيها هو الترتيب بين الأعضاء ( القول الثالث ) أنها المتابعة اختياراً ومراعاة الجفاف اضطراراً وقد انكره في ( جامع المقاصد ) قل وفي بعض حواشي الشهيد حكاية قول ثالث جامع بين تفسيرين وهو المتابعة اختياراً ومراعاة الجفاف اضطراراً ( قال ) وعندني أن هذا القول هو القول الثاني لأن القائل به لا يحكم بالبطلان بمجرد الاختلال بالآتية مالم يجف البالي فليبق لوجوب المتابعة معنى الاترتب الأثم على قوتها ولا يعقل تأثم بفوتها إلا إذا كانت مختاراً لا متناع التكليف بخير المقدور ( انتهى ) وهو كلام متين وقد انكر عليه ذلك الشهيد الثاني وبسطه في ( المدارك ) وقوله في ( روض الجنان ) عن المفيد في ( المقنة ) وعن الشيخ في غير ( النهاية ) ( والمبسوط ) وفي ( المقاصد ) إلى الشيخ وجعله قولاً مغايراً للقول بالآتية قال معناه أنه يتابع اختياراً فإن انحل بهما أثم ولا يعطل إلا مع الجفاف وإنما مع الضرورة كغفر الماء ونحوه لا أثم ولا إبطال مالم يجف وفي ( شرح الارشاد ) فخر الإسلام جملة خيرة ( الارشاد ) حيث قال في ( الارشاد ) الموالاة هي المتابعة اختياراً فإن أخرجه للتقدم استأنف وفي ( التنقيح ) جملة خيرة المصنف من دون أن يخصه بالارشاد ثم ذكر ما مر وما سنقله عن ( شرح الارشاد ) حرراً فحرراً ( قال في شرح الارشاد ) واختار المصنف في هذا الكتاب أنها بمعنى المتابعة في حال الاختيار بمعنى مراعاة الجفاف في حال الاضطرار قال وقادته أنه على الأول مضطر لا يبد رخصة بل هو بدل اضطرار كخصال الكفارة المترتبة وعلى الثاني يبد رخصة انتهى ( قلت ) وعبارة ( المتبر ) كعبارة ( الارشاد ) من دون تفاوت وفي ( الذخيرة ) نسب هذا القول إلى ( المبسوط ) كما هو ظاهر ( المدارك ) وقد سمعت مافي ( المقاصد عليه ) وظاهر ( كشف اللثام ) انكاره لأنه لم يذكره ( وجعله ) في ( السرائر ) هو القول المقابل للقول بالجفاف وظاهر اتحاد مع الثاني وكذا ظاهر ( المتبر ) وغيره فليحفظ ذلك ( وأما القول الرابع ) قد نسب إلى الصدوقين في ( الرسالة والفقيه ) واختاره الشيخ الحرفي ( الهداية ) قال الصدوق في رسالته كما في ( الفقيه ) أن فرغت من بعض وضوءك وأقطع بك الماء من قبل أن تمه فأتيت بالماء فأتم وضوءك أن كان ماعسلة رطباً وإن كان قد جف فاعد وضوءك فإن جف بعض وضوءك قبل أن تم الوضوء من غير أن يقطع عليك الماء فأغل ما بقي جف وضوءك أو لم يجف ( انتهى ) ومعناه أن أي الفردين من مراعاة الجفاف أو المتابعة حصل فهو كاف في صحة الوضوء ولو تابع بين الأعضاء واتفق الجفاف لضرورة كان أم لا صح ولو لم يتابع بل فرق بين الأعضاء لمضر كان أم لا فالف جف

فإن اخل وجف السابق استأنف والا فلا (متن)

بطل والا فلا (قال في الذكري) ولعل الصدوق عول على ما رواه حريز عن أبي عبد الله عليه السلام كما استند ولده في (مدينة العلم) وفي (التهذيب) وقعه على حريز قال قلت ان جف الاول في الوضوء قبل ان اغسل الذي يليه قال اذا جف أول يجف فأغسل ما بقي وحمله في (التهذيب) على جفافه بالرّيح الشديد او الحر العظيم أو على التّعب (قلت) قال في (الذكري) حمله على التّعب أنسب هنا لان في تمام الحديث (قلت) وكذلك غسل الجنابة (قال) نعم وظاهر هذه المساواة بين الوضوء والغسل فكما ان الغسل لا يعتبر فيه الرّيح الشديد في الحر كذلك الوضوء انتهى (قلت) قد يحمل كلامها أيضاً على الجفاف لشدة الحر او جفاف بعض الاعضاء خاصة وقد يحصل الخبر على جفاف المتوخاة ولعله أقرب الحلين (قال في الحديث) انما عول الصدوقان على ما في الفتحة الرضوي ثم قل عنه عين عبارتهما بفتاوى يسير قال وهذا يؤيد ما قدمناه من اعتقاد الصدوقين على الاخذ من الكتاب المذكور وفي (الذكري) ان ظاهر الصدوقين ان الجفاف لا يضر مع الولاة والاحبار الكثيرة بخلافه مع امكان حمله على الضرورة وكذا قال في (الدروس والبيان) انه لو والى وجف بطل الوضوء الا مع افراط الحر وشبهه (قال في حاشية المدارك) الظاهر ان الشهيد فهم من الاخبار ان المضر للوضوء هو الجفاف وليس بسيد فامل الاخبار الواردة في بطلان الوضوء عند جفاف الجميع (انتهى) وانكر ذلك في (الحديث) موافقة لصاحب (المدارك) قال في (المدارك) لو والى في وضوئه فاتفق الجفاف او التجفيف لم يقدح في صحة الوضوء لان مورد الاخبار الجفاف الحاصل بالفرق كما يدل عليه صحاحه وماويه وكلام الاصحاب لا ينافي ذلك فما ذكره في (الذكري) من الاخبار الكثيرة بخلافه غير واضح انتهى (قال في شرح المفاتيح) ربما يلزمه رحمه الله ان من غسل وجهه في وقت وجف بعد مدة مديدة وهكذا سائر الاجزاء يكون ذلك الوضوء صحيحاً الا ان يقول بالجفاف التقديري والشديد رحمه الله فهم مطلق الجفاف وما ذكره في (المدارك) مدلول المؤثرة واما الصحيحة فرمما كانت دلالتها خفية وفي (الذكري) وجامع المقاصد والمقاصد الطيبة والروضة والمدارك والمشكاة وغيرها أن المدار على وجود البلل حساً (قال في الذكري) لو كان الهواء رطباً جداً بحيث لو اعتدل جف البلل لم يضر لوجود البلل حساً وتقييد الاصحاب بالهواء المعتدل ليخرج طرف الافراط بالحرارة وكذا لو أسبغ الماء بحيث لو اعتدل لجف لم يضر انتهى وفي (شرح المفاتيح) في بيان الاطلاق ينصرف الى الفرد الشائع الغالب مع احتمال ما ذكره لعدم الاستفصال من المعصوم وتعليقه بالجفاف (واما) أقوال العامة فلا شافي قولان (احدهما) انه اذا فرق الى ان يجف احاداً قال عمر وريمة والليث (والثاني) لا تبطل طهارته وبه قال الثوري وأبو حنيفة (وقال) مالك وابن أبي ليلى والليث ان فرق لم تبطل طهارته وان فرق لغير عنذر بطلت ولم يعتبر جفاف ما وضأه • قوله رحمه الله • (قال اخل بها وجف السابق استأنف) • ولا فرق في الاخلال بين كونه لفاد

وناذر الوضوء متوالياً لو اخل بها فالاقرب الصحة والكفارة (متن)

الماء او لا وكان عليه الاجماع كما في (كشف الثام) وهو مورد الاخبار كما سمعت \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* (وناذر الوضوء متوالياً لو اخل بها فالاقرب الصحة (١) وعليه الكفارة) مثلها عبارة (الذكورة) من دون تفاوت والذي صرح به الشارحان الفاضلان المارقان بمراده ولده وابن أخته ان مراده انه اذا نذر الوضوء المبيح للصلاة في وقت معين ثم فعله بنيتة وشراطة وأخل بالموالة فالاقرب عنده الصحة وعليه الكفارة وهو الذي فهمه صاحب (كشف الثام) وقد فهم منها كما هو ظاهرها صاحب (جامع المقاصد) ان النذر اعم من ان يكون معيناً أو مطلقاً فاعترض بما اعترض وقد تضمن كلام المصنف هنا احكاماً منها افتقاد النذر وهذا لم يخالفه عليه أحد ممن تعرض لهذا الفرع على القولين اما على المشهور فظاهر لانها مستعجة واما على الوجوب فلتأكيد ويظهر الاثر في وجوب الكفارة بالخالف (ومنها) انه اذا كانت المنذور الوضوء المتابع وقصده وأخل بهامع عدم الجفاف صح وضوءه وقد وافقه على ذلك الفاضل في كشفه والاستاذ دام ظله في حاشيته وخالفه عليه الحق الثاني وصاحب (المدارك) استناداً الى عدم المطابقة لان المتبر في صحة الفعل انما هو حاله

(١) حجة الفائلين بالصحة مطلقاً ان المكلف قد ورد عليه خطابان ممتازان أحدهما بأصل الشرع والآخر عارض قد لزم نفسه وهذان الخطبان قد تعلقا بفعلين ممتازين أيضاً الا ان أحدهما مشتمل على الآخر والمكلف اطاع بامتثال للخطاب الوارد في العبادات واسحق الباب وعصى حيث اخل بالذنب فوجب الكفارة (فان قلت) اذا قصد المكلف امتثال الامر بالنذر فقط فكيف تحسب له عبادة أخرى وهو لم يقصدها (قلت) بل هو قاصد لها معاً فانه حين الشروع في الوضوء ذي المتابعة عارف بأن ما عزم عليه وضوء ومتابعة في الوضوء وانه يترتب على الوضوء غاياته وعلى المتابعة غاياتها والوضوء في نفسه غير محتاج الى تحقق المتابعة فلا خلل بها لا ينافي ايجاد ماهية الوضوء الذي عزم عليه الا انه حين الاخلال بها أوجد الوضوء في فرد آخر غير الفرد الذي كان مستحضراً له حين الشروع وعندنا قاعدة وهي انه لا يمين بملا يمين فامل فلو نوى أحد الفردين فله المدول الى الآخر كمن دخل في صلاة الظهر مثلاً نواياً ان تكون مشتملة على قنوت كذا وسورة كذا ثم عدل الى ايجادها بفرد آخر فانه لا شك في الاجزاء ولو كان الفرد الذي عدل عنه قد وجب عليه بنذر ونحوه وذلك لأن ما تقوم به صلاة الظهر قد أتى به تاماً وهو لم يعدل عن كونه مؤدياً لصلاة الظهر فكيف لا يحسب له نعم اذا لم يكن من قصده العبادة مخصوصة وقد أخل بها لا يحسب له مالم يقصده والحاصل ان أنواع العبادات غير أفراد كل نوع منها فاذا اخل في العبادة بقصد نوع لا يحسب له مالم يقصده من الأنواع والفصد في الاتناء لاثراً له ولولا الدليل لما صححت مسألة المدول في بعض محالها المحصورة بخلاف افراد النوع الواحد فان المكلف قبل الشروع مخير فيها أي فرد شاء فعله ولا يتقطع عنه التخير بما اذا تمين عليه الفرد الذي قصده حال التروع ولا فرق بين ان ينذر الوضوء المتابع او ينذر المتابعة في الوضوء ان النذر لا يصير الفرد نوعاً ولا المتابعة في الوضوء كالجنابة في النفس في ان غسل الجنابة نوعاً وغسل الجمعة نوع آخر بل هي كالجنابة في غسل الجنابة فكما اننا نقول بصحة غسل من اغتسل من الجنابة قاصداً رضاءها تابع ولم يتابع نذرنا ولم ينذر كذلك القول في الوضوء من دون تفاوت وعماد كبره القول بالاطلاق مطلقاً أو بالتفصيل (حاشية)

## (الفصل الثاني في مندوباته) ويتأكد السواك (متن)

الذي اقتضاه النذر فما نواه لم يقع وما وقع لم ينوه (وذكر) الوجوه من دون ترجيح في (الابضاح) (وكثر الفوائد والذكرى والدروس والبيان) الثقات الى ان المشتبه في صحة الفعل هل هو الحالة التي اقتضاه النذر أو أصله لان شرط المنذور كغيره اذ هو بعض افراد الوضوء لكن الشهيد في كتبه فرض ذلك في صورة نذر المتابعة في الوضوء لانذر الوضوء المتتابع وظاهر اكثر من تعرض لهذا الفرع عدم الفرق بين الامرين وفي (شرح المفاتيح) ان في الفرق تأملاً وفي (المدارك) فرق بينها فحكم بالصحة في الاول والبطلان في الثاني قال لو نذر المتابعة فيه صح لان النذر أمر خارج عن حقيقته كما لو نذر القنوت في الصلاة والقول بالبطلان ضعيف جداً اما لو كان المنذور هو الوضوء المتتابع انجبه البطلان لعدم المطابقة (انتهى) قال الاستاذ دام ظله في حاشيته مراده عدم المطابقة بين نيته وفعله لان الذي فعله بغير نية ونيته تحققت بغير فعل (لكن) لا ينجض ما فيه اذ مجرد ان لا يفعل المتابع لا يقتضي ان يكون فعله بغير نية اذ لو كان كذلك لزم بطلان صلاة من نوى الفريضة الكاملة أي المستجمعة لجميع المستحبات المعروفة اذا نسي المستحبات أو شيئاً منها ولو كان واحداً وهو قاسد قطعاً بل قول لو ترك كل المستحبات تكون صلاته صحيحة بلا شبهة لانه وان كان قصد حين السجود الايمان بالكاملة الا انه بدا له وهذا غير مضر لا تأمل فكذلك الحال في النذر لان الوضوء المتتابع لا يصير مندوراً الا ان يكون في نفسه مع قطع النظر عن النذر راجحاً لم يتعقد فحرم الاخلال بالتابع لا يخرج عن الرجحان النفسي وكذا مع قصد التابع والاخلال به عمداً أو سهواً لا يخرج عن الرجحان ولا يكون بلاية الى آخر ما ذكر (ومنها) انه على تقدير الصحة عليه الكفارة وان بقي الوقت وواقعه على ذلك في (كشف الثمام) وخالفه في (جامع المقاصد) فقال لا يجب الكفارة الا اذا خرج الوقت في الميعين وأما مع بقاء الوقت فلا كفارة سواء قلنا بصحة المأني به على تلك الصفة أم لا وان لم يتبين وقته لم يتحقق وجوب كفارة فيه الا مع ظن الوفاة والشهيد في كتبه المذكورة بعد ان ذكر الوجوه قال واما الكفارة فلازمة اذا كان متيناً والا فلا هذا وفي (المدارك) لو نوى غيره اجزأه وكف مع تشخيص الزمان (قلت) هذا منه مبني على ان الامر بالشيء لا يقتضي النهي عن ضده هذا واحتمل في (كشف الثمام) البطلان على عدم وجوب الموالاة اصابة أو البطلان باختلالها لانه نوى به الوضوء المشروط بالموالاة بالنذر ولم يتحقق الشرط (قال) واما على ما اختاره المصنف رحمه الله من وجوب الموالاة اصابة والصحة مع الاخلال بها فلا احتمال للبطلان لعدم ظهور الفرق بين وجوب الموالاة اصابة أو بالنذر الا أن يقال صيغة النذر تدل على الاشتراط بخلاف النصوص الدالة على وجوبها (تم قال) ودلالة الصيغة ممنوعة خصوصاً اذا قال الله علي الموالاة في وضوئي ولا بعد في بناء البطلان على غير ما اختار ﴿ فرع ﴾ قال الاستاذ الشريف أدام الله تعالى حراسته لا يشترط في الوضوء بقاء الطهارة والاطلاق فلا يبطل بمرور النجاسة أو الاضافة ولو في الاتناء (قلت أما الاول) فقد نهوا عليه فيما اذا عرض له الارتداد في الاتناء (وأما الثاني) وهو ما اذا عرضت الاضافة فانه لا يبطل من حيث الاخلال بالموالاة لان الشرط في الموالاة عدم الجفاف لبقاء الاطلاق فالداف في الموالاة على الداوة

## ﴿ الفصل الثاني في مندوباته ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ ويتأكد السواك ﴾ استحباب السواك في الجملة يجمع عليه



وان كان بالرطب للصائم آخر النهار وأوله سواء ووضع الاناء على اليمين والاغتراف بها والتسمية (متن)

كافي (الخلاص والمنتهى والتذكرة والذكرى) وغيرها وبه قال جميع الفقهاء الا داود فانه أوجبها كما في (الخلاص والتذكرة) وزاد في (المنتهى) اسحق وقد جعله المصنف هنا من سنن الوضوء كما في (التذكرة والفنية والتذكرة وجامع المقاصد) وفي (الفنية) الاجماع على انه من سنن الوضوء وفي (الذكرى) ما حاصله هل السواك والتسمية من سنن الوضوء حتى يقع عندهما نيته ظاهر الاصحاب والاختلاف بينهما من سنن لكن لم يذكر الاصحاب ايقاع النية عندهما ولعله لسلب اسم الفعل المعتبر في الوضوء عندهما وقد تقدم نقل هذا في بحث النية فتذكر واحتمل في (نهاية الاحكام) كونها سنة برأسها وبه صرح بعض وفي (المنتهى) ذكر القولين من دون ترجيح والظاهر تقديمه على غسل اليدين كما في (الذكرى) وفي (الفنية) قبل الوضوء وبه ولم يراد اذا نسيه قبله كما في خبر الملق عن كتاب عمل يوم وليلة للشيخ فان أراد التفل تفضيضا واستنشق ثلاثا فان استاك أولا كان أفضل ﴿قوله رحمه الله تعالى﴾ (بالرطب للصائم) كافي (الفقيه والهداية والمفتحة والتهذيب والنهاية) (المبسوط والسرائر والتمرائن والنافع والمنتهى والتذكرة والدروس والتبتيح وجامع المقاصد والمدارك) وغيرها وهو المنقول عن (المفتق والجامع) وهو المشهور كما في (المدارك) نقل ذلك في كتاب الصوم ونقل فيه حكاية الاجماع عن (المنتهى) وقد فرض له في (المنتهى) في الطهارة ولم يذكر فيه اجماعا وكرهه له بالرطب في (الاستبصار والكافي والفنية) وهو المنقول عن الحسن والقاضي (والاشارة) وقواه في (كشف الغطاء) ونقل عليه الاجماع في (الفنية) ولم يرجح شيئا في (الذكرى) وقال الشيخ في (التهذيب) ان الكراهة فيما دل من الاخبار عليها انما توجهت الى من لا يضبط نفسه فاما من يتمكن من حفظ نفسه فلا بأس باستعماله على كل حال ﴿قوله قدس سره﴾ (آخر النهار وأوله سواء) خلافا للشافعي حيث كرهه للصائم آخر النهار وبه قال عطاء وأبو ثور ومجاهد واسحق وعمر وعن أحمد روايتان (وقال) مالك ان كان الصوم فرضا كره السواك بعد الزوال وان كان نفلا استحب لاستحباب اخفاء التوافل وترك السواك يظهر صومه ﴿قوله رحمه الله تعالى﴾ (وضع الاناء على اليمين) كذا ذكره أكثر الاصحاب وفي (نهاية الاحكام) لو كان الاناء مما يصب منه كالابريق استحب وضعه على اليسار وفي (المدارك) تبنا لشيخه ان العمل بصحيحة زواره أولى حيث تضمنت الوضع بين ايديهم ﴿قوله رحمه الله﴾ (والاغتراف بها) قاله الاصحاب كما في (الذكرى وجامع المقاصد) وفي (المجمع) لادليل على استحبابه نعم هو موجود في فسه عليه السلام وفي (الذكرى) احتمل استحباب الاستقبال في الوضوء (قوله صلى الله عليه وآله أفضل المجلس ما استقبل به القبلة) قال ولم ينف على نص فيه للاصحاب (وقال في جامع المقاصد) في كتاب بعد ان نقل ذلك عنه يمكن استنباطه من نصهم على استحبابه للدعاء لان الوضوء لا يخلو من الدعاء وكأنه أراد خصوص الوضوء ﴿قوله رحمه الله﴾ (والتسمية) هذا مذهب العلماء وهو احدى الروايتين عن أحمد وفي الاخرى انها واجبة وبه قال اسحق بن راهويه كما في (المنتهى) (او قال في الذكرى) لو تركها ابتداء عدوا أو سهوا أتى بها متى ذكر وتردد المصنف في العمدة في (النهاية)

والدعاء وغسل الكفين قبل ادخالها الاناء مرة من حدث النوم والبول ومرتين من النائط وثلاثاً من الجنابة (متن)

(واتخذ كراً) وقال في (المنتهى) لو فعلها خلال الطهارة لم يكن قد أتى بالمستحب قال وكيفية (مارواه) الشيخ في الصحيح عن زوائد عن أبي جعفر عليه السلام قال اذا وضعت يدك في الماء قل بسم الله والله اللهم اجعلني من المتطهرين فاذا فرغت قل الحمد لله رب العالمين (وفي مجمع الفائدة) ينبغي اختيار بسم الله الرحمن الرحيم لخبر (التيه) ﴿قوله رحمه الله تعالى﴾ (والدعاء) عند التسمية بقوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ﴿قوله رحمه الله﴾ (وغسل الكفين) قيد بكونه من الزندين (في جامع المقاصد) (وكشف الثام) والظاهر ان التعبير بالكفين من متفرعات هذا الكتاب لان الاصحاب عبروا باليدين ونقل على ذلك الاجماع في (الخلاف) وغيره وفي (الذكرى والمدارك) وغيرهما ان اليد هنا من الزند اقتصارا على المتيق وفي (المنتهى) لم يجد الاصحاب اليد هنا والاولى ان المراد بها من الكرم (وقال في كشف الثام) وغسل الكفين من الزندين وان اطلق الاصحاب والاخبار اليدين كما في التيمم والدية لانهما المتبادران هنا واقتصارا على المتيق هذا في غير الجنابة اما فيما فن الاخبار مانص على الكفين وهو الأكثر ومنها مانص على اليدين من المرقطين ونقل في (الذكرى) عن الجصني الى المرقطين أو الى نصفها لخبر يونس في غسل الميت ثم اغسل يديه ثلاث مرات كما يفضل الانسان من الجنابة الى نصف القراع وفي (المدارك) ان المشهور استحباب غسل اليدين في الجنابة من الزندين ثم اختار تباً (للتغلية وجامع المقاصد والجفرية والمجمع) وغيرها غسلهما من المرقطين كما قصصته صحيحة يعقوب ابن يعقوب ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (قبل ادخالها الاناء مرة من النوم والبول ومرتين من النائط وثلاثاً من الجنابة) قل الاجماع في (الخلاف) على ذلك كله وكذا في (السرائر) وفي (المعتبر) واتخذ كراً) نسب الحكم الى علمائنا وأكثر أهل العلم وفي (المنتهى) قال عندنا وهو المشهور كما في (التغلية) وفي (البيان) ان المشهور في النائط مرتان وفي (الخلاف) نسب الى الشافعي غسلها ثلاثاً وانه لم يفرق قال وبه قال جميع الفقهاء وقال داود والحسن البصري يجب ذلك وقال أحمد يجب ذلك من نوم الليل دون النهار (انتهى) وهذا اذا كان يغترف من الاناء والا قيل غسل الوجه ان لم يغترف من الكثير أو الجاري أو مطلقاً كما في (كشف الثام) وقد تقدم ماله نفع في المقام عند ذكر النية عند غسل اليدين واختار في (التغلية والبيان) الفصل مرة في الجميع ماعدا الجنابة وقطع المرتين في (اللمعة) فيما عداها أيضاً لكنه في الجنابة وافق فقال بالثلاث كاليان وفي (الذكرى) وافق الاصحاب في الجميع وفي (المجمع) ان المرة أقل الاستحباب والا فالظاهر انه يستحب مرتان في البول والنوم هذا وفي (المنتهى) ان الاقرب ان غسل اليدين تبد محض فلو تيقن طهارة يده استحبه غسلها (ثم قال) (والوجه اختصاص التبد بالماء القليل دون الكر والنهر) (انتهى) وهذا في (نهاية الأحكام) قرب ان الحكم تبد لكن لم يخصه بالقليل لكنه قال فيها ان قلنا العلة وهم النجاسة اختص بالقليل والا فلا وقطع بالتبد الاستاذ في (حاشية المدارك) ونسبه الى ثوى الاصحاب (وقال في المدارك) جزم السارح بالعميم رعاية لجانب التبد (انتهى) ولم أجد ذلك

والمضمضة والاستنشاق (متن)

في (المسالك) نعم اشار الى ذلك في (الروضة) قال وهل هو لدفع النجاسة الوهمية أو تمبده ولا يعتبر كون الماء قليلا لاطلاق النص خلافا للعلامة حيث اعتبره (المنهجي) وهل يقتصر الى البينة وجهان من حيث انها عبادة أو توهم النجاسة كذا قال في (التذكرة) وفي (نهاية الاحكام) قال أيضا فيه وجهان من انه توهم النجاسة أو من سنن الوضوء وفي (التحرير) لا يقتصر الى نية وفي (المنهجي) لا يقتصر الى نية في غسل اليدين لانه ملل بوجه النجاسة ومع تحققها لا تجب النية فمع توهمها أولى ولانه فعل المأمور به وهو الغسل فيحصل الاجزاء (المنهجي) وكأنه ذكر دليلين مبنيين على الاحتياطين اذ لا يلزم نية في كل ممتد به (وقال في الذكرى) ان نوى الوضوء عند الغسل والا نوى له لانه عبادة تعد من أهال الوضوء (قال) والفاضل وجه بعدم النية بناء على ان الغسل لتوهم النجاسة (قلنا) لا ينافي كونه عبادة باعتبار اشتغال الوضوء عليه انتهى ما ذكره في (الذكرى) وفي (كشف الثام) الاخبار خالية من التعليل خلا خبر عبد الكريم ثم هي بين مطلق ليشمل من يعترف بانه وغيره ومقيد بالاقرار منه لا بحيث يوجب تخصيص المطلقات فالتميم أولى وفي (المنهجي والمدارك) لو تعددت الاحداث فالأولى التداخل سواء اتحد الجنس أو اختلف وفي (المنهجي والتذكرة والذكرى) انه لا فرق بين كون يد التائب مشدودة أو معلقة أو في جراب وفي (المنهجي) لم يقدر أصحابنا النوم هنا بقدر وقدره بعض العامة بما زاد على نصف الليل قالوا لان من خرج من جمع قبل نصف الليل لا يكون باثما ويجب الدم (ورده في المنهجي) بأنه لو جاء بعد نصف الليل الى المزدلفة يكون باثما بها اجماعا حاشا قوله قدس الله تعالى روحه ع والمضمضة والاستنشاق هما مسنونان في الطهارتين الصغرى والكبرى اجماعا في (الخلاص) (والفتية) ومذهب علمائنا في (المنهجي والتذكرة) وهو المعروف بين الاصحاب كما في (المدارك) وفي (الفتية) انها مسنونان خارجان عن الوضوء لكون الوضوء كله فرضة (وقال) الثوري وأبو حنيفة هما واجبان في الغسل مسنونان في الوضوء (وقال) ابن أبي ليلى واسحاق هما واجبان فيهما مما (وقال) أحمد الاستنشاق واجب فيهما دون المضمضة وعن العماني انها ليستا بفرض ولا سنة والمضمضة ادارة الماء في الفم والاستنشاق اجتذابه بالأنف كما في (المنهجي) وغيره وفي (المجمع) انه يمكن ان يكون ذلك لتحصيل الكمال لا لتحصيل نفس الاستحباب وفي (المنهجي والنهاية) انه لو أدار الماء فيه ثم ابتلعه قد امتثل وهو قول الحنابلة وبعض الحنفية وفي (التذكرة والذكرى) ثم يبعثه وظاهرهما اشتراط المص كما هو ظاهر الشيخ نجيب الدين في شرح الرسالة وفي (الفتية) جعل المص مستحبا آخر وله لانه غير مفهم من المضمضة كما ان الاستنشاق لا يفهم من الاستنشاق وجعل في (المفاتيح) الاستنشاق مستحبا على حده وفي (المنهجي والتذكرة والذكرى وجامع المقاصد) ما حاصره انه يستحب ان يبلغ فيها بإيصال الماء الى أقصى الحلق ووجهي الاسنان والثلاث ويجذب الماء الى خياشيمه ويدل عليه خبر ثواب الاعمال (حيث قال صلى الله عليه وآله وليبلغ احدكم في المضمضة والاستنشاق فانه غفران ومنزلة للشيطان) ومقتضى كلام (الذكرى) انه يستاك بأصبعه في أثناء المضمضة حيث قال بما سمعته وأبهاه لازالة ما هناك من الأذى وفي (التذكرة والذكرى) استقاء الصائم وقال في (الميسوط) ولا يلزمه ان يدير الماء في هواته ولا ان يجذبه بأنفه يعني جذبا الى أقصى الخياشيم

ثلاثاً ثلاثاً والدعاء عندهما وعند كل فعل وبداة الرجل بفعل ظاهر ذراعيه وفي الثانية يباطنهما والمرأة بالعكس (متى)

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ثلاثاً ثلاثاً﴾ كما صرح به جمهور الاصحاب وفي (الفنية) وشرح (المفاتيح) الاجماع عليه وهو المشهور كما في (المدارك) قال وقد اشتهر بين المتأخرين استحباب كونهما بثلاثاً كف ومع اعوازم الماء كف واحد (قال) ولم أقف له على شاهد (قلت) هذا ذكره في (التذكرة) والذكرى والبيان وحاشية السرائع والمسالك) وبعض من تأخر قال في (التذكرة) ينبغي ان يتمضمض ثلاث مرات ثلاثاً كف ثم يستشق كذلك ولو قصر الماء يتمضمض ثلاثاً بكف واحد واستشق كذلك (وقال في المنهى) ثلاثاً اما بكف واحد أو أكثر وفي (الروضة) ان يفضل كلا منهما ثلاثاً ولو بفرقة والثلاث أفضل وفي (المتعة والنهاية والوسيلة) الاقتصار على كف لكل منهما وهو المقول عن (مصباح الشيخ ومختصره والمهذب والاشارة) وقيل عن ظاهر (الاقتصاد والجامع) الاكف بكف لهما وفي (كشف اللثام) بعد ان حكى ذلك عنهما قال والامر كذلك لكن لم يتراضا لغير ذلك انتهى وفي (المبسوط) لا فرق بين ان يكونا فرقة واحدة أو بفرقتين وعن (الاصباح) يتمضمض ثلاثاً يستشق بفرقة أو غرقين أو ثلاث وهل يجوز تقديم الاستنشاق أم لا (قال في المبسوط) لا يجوز تقديم الاستنشاق وهو خيرة (المنهى والمختلف) وهو الظاهر من الشهيد الثاني (و به صرح الشهيد الثاني خل) حيث قال يشترط تقديم المضمضة فلو عكس صحت المضمضة خاصة فيبعد الاستنشاق بعدها واختاره في (شرح المفاتيح) وقال الشيخ نجيب الدين في شرحه واشترط جماعة من الاصحاب تقديم المضمضة أولاً والاستئناف وعكس وفي (المدارك) واشترط جماعة تقديم المضمضة أولاً وصرحوا باستحباب اعادة الاستنشاق مع العكس وفي (المتعة والبيان) العطف بهم حيث قيل يتمضمض ثم يستشق وفي جملة من كتب الاصحاب العطف بالواو (كالهداية والمراسم والفنية والسرائر) وغيره وفي (الوسيلة والتمرير) (والذكرة ونهاية الاحكام) والذكرى والنظية والروضة) وغيره انه يستحب تقديم المضمضة وقرب في (نهاية الاحكام) جواز الجمع بينهما بأن يتمضمض مرة ثم يستشق مرة وهكذا ثلاثاً (قال في المدارك) وهو حسن (وقوله في المنهى) عن الشافعي (ورده) بما رواه الجمهور انه صلى الله عليه وآله فصل بين المضمضة والاستنشاق بما ورد من طريقا خلاصة ثم وهي للترتيب انتهى (قلت) ومن عطف بهم كالخبر يحتمل انه أراد الاستحباب والوجوب بمعنى انه الهيئة المشروعة فن أدخل بها لم يأت بالاستنشاق المندوب وقال في (المختلف) فان اعتقد نديه مع علمه بخالفته الهيئة المشروعة أثم (وقال في كشف اللثام) ولكن في انحصار الهيئة المشروعة في ذلك نظر انتهى فأمل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وبداة الرجل بفعل ذراعيه وفي الثانية يباطنهما والمرأة بالعكس ﴾ اتفق الاصحاب على عدم وجوب هذا الحكم وهملوا الغرض في الخبر على التدبير والتبيين كما ذكره في (الذكرى) وينطبق على ذلك اجماع (الفنية) والمنهى والتذكرة) كما يأتي وقد (اختلفت) عباراتهم في المقام ففي (المبسوط والنهاية والفنية) (والسرايع) وأكثر كتب المصنف (والدروس والبيان واللمعة) انه يبدأ الرجل في الفسلة الاولى بظاهر ذراعيه وفي الثانية يباطنهما والمرأة بالعكس ونسبه في (الذكرى) الى الكيبرى وابن ادريس والفاضلين والموجود في (السرائر) والمستنون ابتداء الرجل بالظاهر بالكف الاول وبالباطن بالكف الثاني

والمرأة بالعكس انتهى قد ذكر الكفحون الفسلة ولكنه عند التحقيق متحد مع ما في (المبسوط) وقوله في (كشف الثمام) عن (الاصباح والاشارة) وادعى عليه الاجماع في (الفنية والتذكرة) واعترف بعدم الدليل عليه في (مجمع الفائدة والبرهان والمدارك) وشرح الرسالة (لشيخ نجيب الدين وفي (شرح المفاتيح) لمقف له على مأخذ ويمكن ان يكون نظرهم الى ان ابتداء غسل بظاهر الذراع مما لا يكاد يتحقق غالباً وعادة اذ حسب الماء على ظاهر الذراع يجري الماء على قدر من الباطن البتة فيفضل ذلك اقتدرنا ان الظاهر لا يفضل جميعاً من ابتداء المرفق الى اطراف الاصابع بالافسلة واهتمام تام فلا جرم جعلوا المراد من الغسل مجرد افراغ الماء والصب حذراً عما ذكر مضافاً الى انه في الاخبار ربما يطلق لفظ الصب فقط فيراد منه الغسل على انه ليس في الرواية الواردة في المقام لفظ الغسل قلل المراد من قوله عليه السلام انه فرض على النساء في الوضوء ان يبدأن ياطن اذرعهن وان يبدأن بصب الماء وافراده بالباطن فيظهر منه انه فرض عليهن ان يوشرن في الصب والافراغ بظاهر الذراع والرجل بالعكس فيظهر منه صب آخر مؤخر عن الاول ولا ريب انه لا يكون صب آخر وافرغ مغاير للاول الا في الفسلة الثانية (ثم قال) وفيه انه يمكن ان يجعل المراد فرض الله تعالى على النساء ان يبدأن وضوءهن ياطن الاذرع أي يكون الشروع في الوضوء ياطن الاذرع الى آخر ما قال في المقام وأطلق بداية الرجل بالظاهر والمرأة بالباطن من دون فرق بين الاولى والثانية (والمراسم (١) والوسيلة) (والنافع والمعتبر والمنتهى والكفاية والمفاتيح ورسالة صاحب المعالم) واختاره في (المجمع والمدارك) (وشرح الاثنى عشرية وشرح المفاتيح) واليه مال في (الروضة) ونسبه في (الذكرى والروضة) (والمدارك وكشف الثمام) الى الاكثر بل في (المدارك) الى أكثر اقدماء وادعى عليه الاجماع في (المنتهى) وقال في (الذكرى) ان باقي كتب الشيخ على الاطلاق كباقي الاصحاب بعدم ان كان ذكر خلاف (المبسوط) والحلي والكيدري والعلي والفاضلين وعبارة (الذكرى) هذه وأكثر الاصحاب لم يفرقوا بين الاولى والثانية بين الرجل والمرأة والفرق شيء ذكره في (المبسوط) وتبعه ابن زهره والكيدري وابن ادريس والفاضلان وباقي كتب الشيخ على الاطلاق كباقي الاصحاب انتهى لكنه في (جامع المقاصد) قل عن (الذكرى) ان فيها ان أكثر الاصحاب لم يفرقوا بين الرجل والمرأة (انتهى) ولعل هذا الثقل عن (الذكرى) مما يوهم خلاف المراد منها فتأمل جيداً (وقد يقال) ان اطلاق (المنتهى) ينزل على ان المراد بالبداة ابتداء الفسلة الاولى كما في (التذكرة) وغيرها من كتبه وكذا الاجماع الذي ادعاه فيه الا ان يقال ان الاجماع مسوق فيه لبيان ان ذلك مستحب لا واجب وقد فهم الشهيد ممن أطلق (كالمنتهى) ان مراده ابتداء الفسلتين كليهما ويؤيده ما ذكره في الوسيلة من استحباب وضع الرجل الماء على ظاهر ذراعيه والمرأة بالعكس ومثل ذلك قل عن (جمل الشيخ والجامع) وان زاد في الجامع فجعل الغسل المستحب كالواجب وهذه عبارة (المنتهى) يستحب ان يبدأ الرجل في غسل ذراعيه بظاهرهما والمرأة بباطنهما وهو اتفاق علنا انتهى (هذا ولعلم) انه تقدم غسل ظاهر اليد على الباطن على قسمين (الاول) ان يكون مجموع الظاهر من حيث هو مقدماً على الباطن كذلك وهذا مما لا يكاد يتحقق كما اشار اليه في شرح المفاتيح (والثاني) تقدم غسل كل جزء من الظاهر على ما يحاذيه ويقاربه من الباطن من

(١) كذا في نسختين والظاهر انه غلط صوابه في المراسم أو سقط اسم كتاب قبل المراسم  
فليراجع (مصححه)

## والوضوء بعد وثنية الفسلات (متن)

أول القراع الى آخره بحيث يصلح عرفاً انه تقدم على الباطن وهذا هو المراد عند الفصايين كما في (شرح المفاتيح) وان قلنا ان الضلّتين في الأخبار الدالة على الفسلة مرتين مراد بهما الفرخان كما سيجي عن الكشافين فلا اشكال فأنمل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والوضوء بعد ﴾ هذا مذهب علمائنا كما في (المنهى والتذكرة) وقال أبو حنيفة لا يجزي أقل منه والمذ وطلان ويربع بالعراقي ورطل ونصف بالمذني وقد تقدم عند الكلام في الكرقل الاقوال في الرطل وان المشهور انه مائة وثلاثون درهما وهي إحدى وتسعون مثقالاً فلهما اثنان واثان وتسعون درهما ونصف وقد نسب في (الذكرى) الى الاصحاب (وعن اركان المفيد) من توصاً بثلاث أكف مقدارها مد أسبغ ومن توصاً بكف اجزاء نقله عنه في (الذكرى) وقال فيها ان المذ لا يكاد يبلغه الوضوء فيمكن ان يدخل فيه ماء الاستنجاء كما تضمنته رواية ابن كثير عن أمير المؤمنين عليه السلام وسكت في (جامع المقاصد) واستحسنه في (المدارك) واعتزله في (الحبل المتين) بانه انما يمشى على القول بعدم استحباب الفسلة الثانية وعدم كون المضمضة والاستنشاق من افعال الوضوء ما على القول بفلك فيلغ ثلاث عشرة أو أربع عشرة كماً وهذا ان اكني بفلس كل عضو بكف واحد والا زادت على ذلك فأين ما يفضل للاستنجاء (ثم انه قال) انه ان اراد بماء الاستنجاء الاستنجاء من البول وحده فهو شي قليل حتى قدر بمثل ما على الحشفة وهو لا يؤثر زيادة ولا نقصاناً أثرًا محسوساً وان اراد ماء الاستنجاء من الفاس أو منهما ما لم يتم استدلاله بالروايتين المذكورتين اذ ليس في شيء منهما دلالة على ذلك بل في رواية الحذاء ما يشير بأن الاستنجاء كان من البول وحده فلا تغفل انتهى (قال في حاشية المدارك) وقد صدق على ذلك غيره من المحققين انتهى ولعل مراد الشهيد انما هو الرد على المفيد حيث جعل مقدار الكف الثلاث مداً فليأنمل وفي (شرح المفاتيح) وقد يقال ان المادة في ذلك كانت بتطهير موضع الفاسط بالاحجار وما أمثلها الا انهم عند وضوئهم للصلاة كانوا يفضلون الموضع لتحصيل الكمال والشواب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وثنية الفسلات ﴾ أجمعوا كما في (التذكرة) وغيره على ان التنية ليست فرضاً كما أجمعوا على عدم تقدير الوجوب بمدد معين بمعنى انه لو لم يكف الكف الاول وجب الثاني والثالث وهكذا حتى يتأدى الواجب كما في (المختلف) واختلفوا في أن الثانية سنة أم لا فذهب الاكثر كما صرح بذلك كثير انها سنة وعليه الاجماع كما في (النية والسرائر والانتصار) وهو من دين الامامية كما في (الامالي) كما في (حاشية المدارك) ويأتي قل عبارة (الامالي) وهو مذهب أكثر أهل العلم كما في (المنهى) بل الاجماع الذي نقلناه عن (السرائر) هو اجماع المسلمين وهو مذهب المظلم كما في (المدارك وشرح المفاتيح) وقد استفاض قل الشهرة عليه وسبته الى الاكثر وسبغ (الاستبصار) لاختلاف بين المسلمين ان الواحدة هي الفريضة وما زاد عليها سنة وفي (الخلاص) (والسرائر) ان في أصحابنا من قال ان الثانية بدعة وقد نسب في (كشف الرموز) الى الصدوق وهو الظاهر من (السرائر) حيث قال بعد ان ادعى اجماع المسلمين والشيخ أبو جعفر من بابويه مخالف والموجود في (القبية والهداية) ان من توصاً مرتين لم يؤجر (١) ومن توصاً ثلاثاً قد أبدع (١) في شرح المفاتيح لعل مراد الصدوق انه لا يؤجر على خصوص الثانية يعني لا يطى أجر الثانية وان كان يطى أجر الاولى منه قدس سره

والأشهر التحريم في الثالثة ( متن )

فجعل البدعة في الثالثة بل قل في ( الأمالي ) عند وصف تير الامامية والوضوء مرة مرة ومن توضع مرتين فهو جائز الا انه لا يؤجر عليه وكأنه في ( الحدائق ) لم يلحظ ( الأمالي ) والا لما انكر على الاصحاب ما نسبوه اليه من القول بالجواز وعدم الاجر وفي ( كشف الغطاء ) والزنطي والكليفي والصدوق على انه لا يؤجر على الثانية وهو أقوى للاصل والوضوءات البانية انتهى ( قلت ) قد عرفت عبارة ( الهداية ) والفتية والامر فيها كما ذكر واما الزنطي فالتذييل أوردته في ( السرائر ) من مستطربات نوادره قال واعلم ان الفضل في واحدة ومن زاد على اثنين لم يؤجر انتهى وأما السبي قال في ( الكافي ) انه من زاد على مرتين لم يؤجر وهو أقصى غاية الحد في الوضوء الذي من تجاوزته ولم يكن له وضوء انتهى والظاهر منه كما قطع به الاستاذ في ( شرح المفاتيح ) موافقة الاصحاب وفي ( الحدائق ) ظن انهما والصدوقان ( والصدوق خل ) قائلون بأن الثانية بدعة ( قال ) الاستاذ أيد الله تعالى فقد ظهر انه لم يتأمل أحد من الفقهاء في صحة الوضوء بالمرتين وكون المرة الثانية من جملة الوضوء . نه يصح مسح الوضوء بماؤها لكن يرد على الصدوق انه كيف يكون جزء العبادة خاليا عن الرجحان انتهى ( وقال ) الفاضل الخراساني ان الاحوط عدم ثنية الغسلات بل الاحوط الاكتفاء بفرقة واحدة وغرفتين للبدن وفي ( متقى الجمان ) ان المتجه حمل ما دل على الثنية على التقية لان العامة تنكر الوحدة وتروي في اخبارهم الثنية ( انتهى ) ويأتي نقل أقوال العامة وفي ( الجبل المنين ) حمل الثنية على النسل والمسح فالمراد قوله عليه السلام متى متي ان الوضوء غسلتان ومسحتان لا كما يرمعه القوم من انه ثلاث غسلات ومسحة واحدة والمحدث الكاشاني والفاضل الهندي احتملا حمل أحاديث الوحدة على النسبة وأحاديث الثنية على الفرقة (١) وفي ( المدارك ) حمل اخبار المرتين على ان المراد بها بيان نهاية الجواز ( قال في حاشية المدارك ) وفيه نظر من وجوه ولصاحب ( الحدائق ) وجه آخر وهو ان بعض الاخبار تضمن ان الثنية من الاسباغ المستحب في الوضوء والاسباغ لا يستلزم تعدد الفرقات بل قد يكون بالفرقة الواحدة الملوثة فلا سبغ حينئذ يحصل اما بحمل الكف من المادمة واحدة واما بالمرتين الغير الملوثةين كما هو الظاهر من أحاديث الثنية الآخر ما قال ( واما ) مذاهب العامة فقال مالك ان مرة أفضل من المرتين كذا في ( الخلاف ) وفي ( المنهاج والتذكرة ) انه قال لا يؤجر على الثانية وجعله فيها قول الصدوق أصا ( وقال ) الشافعي الفرض واحد واتسار أفضل والسنة ثلاثا وانه قال أبو حنيفة وأحمد وروى أبو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وضأ مرتين وأدى روى انه صلى الله عليه وآله وضأ مرة ( وقال ) هذا وضوء لا يقلل الله الصلاة الا به وضأ مرتين وضأ ثلاثا وقال هذا وضوء وضوء الانبياء من قبل قيل قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ والأشهر التحريم في الثالثة ﴾ اعني علو كافي ( المنهوي ) على ان الباطل ليست مستحبة واختلفوا في ( المحتف ) ان

(١) قال في شرح المفاتيح فيه بفر من وجوه أشار اليه مصنف الى انه قول غريب جدد وبطل من وجوه الدنيا أيضا انه لا يطبق على جميع الاخبار لان ما ذكره الكاشاني من ان النسبة المفروضة يسحب ان يكون مر من دينا كما ذكره في توجيه روايته ومن العاين من حمل الواحدة على النسبة والسبب على الوجه وان ذلك محذور ما صلى الله عليه وآله فانه حذاف الطاهر من الاحار ( منه قدس سره )

## ولا تكرار في المسح (متن)

الشيخ والصدوق وابن ادریس وأكثر علمائنا على أنها بدعة ومثله قال (في الايضاح) مع زيادة أبي  
 الصلاح (في الذكرى) نسبة الى المشهور (وقال في التذكرة) وأما الثالثة فانها عندنا بدعة انتهى وبه  
 صرح جميع من عثرنا عليه الا المفيد فانه قال الثلث تكلف فمن زاد على ثلاث أبدع وكان مأزورا  
 وعن العماني ان تلمذى المرتين لم يؤجر وعن الكاتب ان الثالثة زيادة غير محتاج اليها (وعن مصباح الشيخ)  
 ان ما زاد على اثنتين تكلف غير مجز والنظر انه أراد انها مفسدة واختلوا أيضا في (الكافي)  
 (والكافي (١) والتمهي ونهاية الأحكام والمختلف والتحرير والبيان والدروس وجامع المقاصد  
 (والمدارك) انه يفسد الوضوء بها واسحسته في (الذكرى) ان مسح بآثارها وقيدته في (نهاية  
 الأحكام والدروس) بفسل اليسرى ثلاثا لانه يلتزم حينئذ المسح بآء جديد (وقال في الدروس)  
 أيضا ان قول أبي الصلاح باصطالها الوضوء ولم يقيدته بالمسح بآثارها ضعيف وفي (التمهي) الأقرب  
 البطلان لانه مسح بآء غير ماء الوضوء وفي (جامع المقاصد) قيدته بما اذا استوصى بها الاعضاء بحيث  
 يتعدى المسح بالبلل وفي (المدارك) ان مسح يدها قال ولو حملت الثالثة على الفرقة الثالثة فالظاهر عدم  
 التحريم تمسكا بالاطلاق واستوجه في (المعتبر) الجواز لان اليد لا تنفك من ماء الوضوء وكلام المفيد  
 والكاتب والحسن يدل على تسوية الثالثة كما في (المختلف) فالخلاص ان الاقوال أربعة (الاول)  
 البطلان مجرد فلما كما هو ظاهر (الكافي والكافي والقبه) (الثاني) ان مسح بآثارها مطلقا (الثالث) ان مسح  
 (الرابع) عدم البطلان وانه سائغ كما مر عن المحقق وظاهر المفيد والقديين وربما لاح الجواز من  
 عبارة (الذكرى) حيث قل عبارة (الكافي) الناطقة بأن من راد على اثنتين لم يكن له وضوء وانه عليه  
 السلام لو لم يطلق في المرتين لكان سبيلها سبيل الثلاث فانه قال مانعه (قلت) هذا نحو كلام  
 الصدوق والتأويل مردود باطلاق الاحاديث انتهى فتأمل وقد نسب الى الشهيد في (التفصيل) ولله لفظ  
 هذه العبارة وفي (التذكرة) ان المفيد استند الى ان الامر بالمطلق لا يمنع الجزئيات فتأمل - قوله قدس  
 الله تعالى روحه - ﴿ ولا تكرار في المسح ﴾ • اجماعا في (الاتصار والتذكرة والتمهي)  
 (والمدارك) على عين هذه العبارة والظاهر من ذلك نفيه وجوبا واستحبابا كما صرح بذلك في (كشف  
 الثمام) وادعى الاجماع عليه وفي (اختلاف) الاجماع على أنه بدعة ونفى عنه اختلاف في (السرائر)  
 وذكر في (الذكرى) ان أبا علي قال في مسح رجله يسقط كفه اليمنى على قدمه الايمن ويجذبها من  
 أصابع رجله الى الكعب ثم يرد يده من الكعب الى اطراف أصابعه فمما أصابه المسح من ذلك أجراه  
 وان لم يقع على جميعه وهذا منه تصريح بالتركرا ولا يبطل وضوءه بلا خلاف في (السرائر) واجماعا  
 وفي (المدارك) وفي (كشف الثمام) نسب الى (الذكرى) نفي اختلاف في الصحة وليس فيها ذلك قطعا  
 وانما نقل فيها عبارة (السرائر) وفي (الفتنة والمبسوط والوسيلة) وظاهر (الختلاف والسرائر)  
 التحريم (وفي الذكرى والدروس وجامع المقاصد والمدارك) انما يكون حراما اذا اعتقد  
 المشروعية وفي (التذكرة) ان اعتقد الوجوب وعليه حمل كلام الشيخين والطوسي والمجلى في  
 (الذكرى وجامع المقاصد) وفي (الذكرى) انه ان لم يستند المشروعية يكن مكروها لانه تكليف

(١) هكذا في نسخة وفي نسخة أخرى لم تكرر لفظه والكافي (مصححه)



## وتكره الاستمالة والتبديل (متن)

ملاحضة اليهودي ( التذكرة ) لولم يتقد وجوبه فلا بأس ( وأما ) مذاهب العامة قابين سيرين اوجب الشنية والثانفي استحباب التلث \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وتكره الاستمالة ﴾ هذا هو المعروف من المذهب كما في ( المدارك ) ونحو احضار الغير الماء للوضوء لا يعد استمالة بل صب الماء على يده ليفسل به التوضي استمالة لاصبه على العضوة من ذلك تولية كما في ( جامع المقاصد وكشف اللثام ) واستند في ( كشف اللثام ) في عدم كراهة احضار الماء للاصل وانخرج عن النصوص لتضمنها الصب وفعلهم عليهم السلام ( وقال في المدارك ) ان الاظهر تحقهما بنحو احضار الماء وتسخينه حيث يحتاج اليه وهو خيرة المسالك ( وشرح المفاتيح ) قال في ( المسالك ) هذا اذا كان بعد العزم على الوضوء اما قبله فلا وتوقف في اصل الحكم صاحب ( المدارك ) وصاحب ( الحدائق ) لضعف الدليل عند الاول وعدمه عند الثاني وفي ( شرح المفاتيح ) لا تأمل في كون الروايتين تكفيان بالحكم بالكراهة وان كان ظاهرهما الحرمة كما حقق في محله والتعليل الوارد فيها يشمل جميع أنواع الشركة في العبادة فيشمل جميع انواع الاعانة كما اقتراه ( قال ) وبما ذكرنا يظهر التأمل فيما قاله في ( الذخيرة ) من الفرق بين الصب وغيره وتعين محل ماورد عنهم في طلب احضار الماء على صورة السر او بيان الجواز أو بيان عدم الكراهة بالنسبة الى مثل الابن والمملوك اذ الفعل لا يعارض القول اتفاقا مع انه لا عموم فيه اتفاقا سيما اذا كان القول معمولاً به عند الفقهاء دون الفعل خصوصاً مع المساحة في ادلة السنن ثم ان الاستحباب لا ينافي السر بل المخرج أيضاً وفتاوى الاصحاب مطلقة حتى بالنسبة الى الولد والمملوك انتهى حاصل كلامه أمد الله في أيامه وفي ( مجمع البرهان ) لا يبعد كراهة الاستمالة ولكن بنحو صب الماء ولا ينبغي الكراهة في جميع الامور حتى من استسقاء الماء من البئر ( نعم ) لو فعل بنفسه كان أحسن وأكثراً ثواباً فلا كراهة بمعنى ان الشارع نهي تنزيها \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ والتبديل ﴾ • هذا هو المشهور كما في ( الدروس وجمع البرهان والكفاية والحدائق ) وفي ( الخلاف ) الاجماع على افضلية تركه وقد عبر بالكراهة المحقق وابن عمه على ما نقل عنه والمصنف والشهيدان والمحقق الثاني والمولى الاردبيلي والفاضل الخراساني وصاحب ( المدارك ) وغيره واستحباب الترك عبر الشيخ والطوسي والشهيد في ( الذكري ) حيث عده من المستحبات واختلاف العبارة يتقوى على ان ترك المستحب مكروه ام لا وعمله فنه وحكى في ( الذكري ) عن ظاهر المرتضى في شرح الرسالة عدم كراهيته قال وهو أحد قولي الشيخ ومتل ذلك قال صاحب ( المدارك ) ونسبه في ( التذكرة ) أيضاً الى أحد قولي الشيخ ونسبه في ( الدروس وجامع المقاصد ) الى القليل وظاهر ( الشرائع ) تعميم الكراهة بنحو التبديل بل يشمل تخفيفه بالنار ونحوه وفي ( جامع المقاصد ) ان المراد بالتبديل مسح ماء الوضوء بثوب ونحوه والظاهر ان مسح الوجه باليدين ووضع اليدين في الكفين لا يعد مكروها لعدم صدق التبديل على ذلك لكن قوله عليه السلام حتى يجف وضوءه قد يشمر بخلاف ذلك وقوى في ( المدارك ) الاختصار على مدلول اللفظ أعني المسح بل قال بل لا يبعد اختصاص الكراهة بالمسح بالتبديل كما هو منطوق الرواية والى ذلك مال المولى الاردبيلي وحمل صاحب البحار ما دل على التبديل من الاخبار على الرد على او على التقي والكاشاني حمل بعضها على

وتحرم التولية اختياراً ﴿الفصل الثالث في أحكامه﴾ (الاحكام خ) يستباح بالوضوء الصلاة والطواف للمحدث اجماعاً ومس كتابة القرآن اذ يحرم عليه مسها على الاقوي (متن)

بيان الجواز وخبر اسماعيل على الضرورة من برد وخوف شين وشقاق ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿وتحرم التولية اختياراً﴾ \* هذا مما انفردت به الامامية وانفرد عليه اجماعهم كما في (الاتصار) وهو مذهب الاصحاب كما في (المعتبر) وقول علانكا في (المنهى) وفي (الذكرى) الاجماع عليه وهو ظاهر النقل والقل يساعده كما في (جمع البرهان) وعن الكاتب انه قال يستحب ان لا يشرك الانسان في وضوئه غيره بان يوضئه او يمينه عليه وضغه جماعة وفي (الذكرى) ان الدليل والاجماع يدفعه انتهى وقد سلف قل الاجماع على الجواز عند المذر والضرورة (قال في الذكرى) فلو أمكن غس العضو في الماء لم يميز التولية ولو أمكن في البض تيمض ولو احتاج الى أجرة وجبت الى ان قال ولو قدر بعد التولية فالقرب بقاء الطهارة لانها مشروعة ولم يثبت كون ذلك ناقصاً وتخرج وجهاً ذي الجيرة واليقية هنا انتهى (والتولية) التوضئة بسبب الغير الماء على أعضاء الوضوء كلا او بعضاً وان تولى هو ذلك فعي خلاف الاستئانة

### ﴿الفصل الثالث في أحكامه﴾

\* ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ \* (والطواف للمحدث اجماعاً) \* مقولاً في خمسة عشر موضعا تقدم ذكرها في صدر الكتاب والمراد بالطواف الطواف الواجب وأما الطواف المندوب فقد تقدم الكلام فيه أيضاً وهل يجوز السجود في الصلاة تقياً أو تملأ بدون طهارة لم أجد لاصحابنا فيه نصاً وفي فهرست (الوسائل) باب تحريم الدخول في الصلاة بغير طهارة ولو في التيقو بطلانها مع عدما فيه أربعة احاديث \* ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ \* (مس كتابة القرآن اذ يحرم مسها على الاقوي) \* قد نقلنا ذلك في صدر الكتاب عن خمسة وثلاثين كتاباً والاجماع منقول في (الخلاص) وكشف الرموز وظاهر (البيان والبيان) والشهرة منقولة في سبعة مواضع وذكرنا ان المخالف الشيخ في (المسوط) والعلوسي والمجتي والاردبيلي وانه منقول عن الكاتب والقاضي (واما مس اسمه) تعالى شأنه فيظهر من (نهاية الاحكام) ان هناك من خاف فيه ولمسه عني ابا الصلاح فانه قل عنه في (الذكرى) انه حرم مس اسمه تعالى للمحدث والتحريم خيرية (الموجز الحاوي) وكشف الالتباس) وقد يظهر ذلك من (شرح الغنية) في بحث اغلا وحكم في (كشف الالتباس) أيضاً بتحريم مس اسم النبي وأحد الأنمة صلى الله عليهم أجمعين وفيه وفي (الموجز الحاوي) العفو عما على الدراهم وحرم في (المفاتيح) كتب القرآن للمحدث في بحث الجنب لصحيح علي بن جعفر واليه يميل كلام (الشافية) في بحث الغلب (الجنب خ) وجوزه في (المنهى) (والتحريره الذكرى والتذكرة) وقد يلوح من الاخير دعوى الاجماع عليه حيث نسب لظلال الى الشافعي وفي (مصاييح الظلام) ان الرواية محمولة على الكراهة وان كان الكاتب لا ينجو من المماسه غالباً والرواية وارادة مورد الطالب والهي ارشادي فعلى هذا لامانع من العمل بها لخروجها عن الشذوذ وهو عدم قول أحد من الفقهاء بظهرها تم قال وبملاحظة الآية والاخبار الدالة على المنع من المس ربما يقرب في الظن كون المنع الوارد في هذا الصحيح من ذلك سبيل أي ارشاد الى التحفظ عن المس

وذو الجبيرة ينزعها مع المكنة أو يكرر الماء حتى يصل البشرة فإن تعذر مسح عليها وإن كان ماتحتها نجسا (متن)

ولعل الفقهاء فهموه كذلك ولم يتعرضوا لقول بضمونه نفياً وثباتاً بل اتفقوا على التثني بالمنع من المس ولا شك في كون المنع من الكتابة احتياطاً والاحتياط في المنع قطعاً انتهى كلامه (قلت) يظهر من فهرست الوسائل أن الظاهر وارد في الجنب حيث قال باب استحباب الوضوء للبهس للقرآن ونسخه وعدم جواز مس الجنب والمحدث كتابة القرآن فيه خمسة أحاديث وفيه عدم جواز كتابة الجنب القرآن وحل على الكراهة واستلزام المس (انتهى) وهو الظاهر من (الشافعية) حيث ذكر هذا الصحيح في بحث الجنب واستدل به على أحكام الجنب وقد روى في الكافي بسند فيه إبراهيم بن هاشم وداود ابن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام أن الحائض تقرأ القرآن وتكتبه ولا تصيبه يدها ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ وذو الجبيرة ينزعها مع المكنة أو يكرر الماء حتى يحصل البشرة فإن تعذر مسح عليها وإن كان ماتحتها نجساً تكرر القول في الجبيرة يقع في مقامات (الاول) في بيان معناها فهي (كشف اللثام) هي الخثرة أو اللوح أو نحوهما يشد على عضو من أعضاء الوضوء انكسر فجبهر وفي (الحدائق وشرح المفاتيح) هي اليدان التي يجبر بها العظام المكسورة ولا تنفك عن الخثرة غالباً والظاهر من الفقهاء إطلاقها على ما يشد على القروح والجروح أيضاً يساوون بينهما في الأحكام انتهى ويأتي ما يوضح ذلك وفي (المشكاة) لاجبيرة الافي كسر أوجرح أو قرح ويلحق بالاول المخلع والمرض وبالثاني الكي والحرق وبالثالث البثور والقواوي وفي الاورام نظر انتهى فتأمل (الثاني) أن الجبيرة إذا كانت في موضع الفسل وحب أن ينزعها عند الوضوء ويفسل ماتحتها إذا أمكن نزعها من دون ضرر ومشفة أو تكرر الماء عليها حتى يصل إلى البشرة ويفسلها فهو مخير بين التكرير والتزعم كما هو ظاهر الأصحاب كما في (الحدائق) بل هو ظاهر الشرائع كما فهمه صاحب (المدارك) من عبارتها وهو أجود بما فهمه المحقق الثاني في حاشيتها (قال في الشرائع) من كان على بعض أعضاء طهارته جباراً فإن أمكنه نزعها أو تكرر الماء عليها حتى يصل البشرة وجب (قال في المدارك) الضمير في وجب يعود إلى أحد الأمرين (انتهى) وفي (حاشية الشرائع) أرجعه إلى أول الأمرين انتهى وبالتخيير صرح في (جامع المقاصد وحاشية الشرائع وشرح الجعفري والمدارك والفقيرة وكشف اللثام وشرح المفاتيح والحدائق) ونفي عنه الخلاف في (المدارك) وظاهر (الحدائق) أن ظاهرهم الإجماع حيث قال أن ظاهرهم التخيير انتهى وفي (الذكرة) أنه لا بصار إلى التكرير المذكور إلا بعد عدم إمكان التزعم (قال) الجبار أن أمكن نزعها نزعت واجباً وغسل ماتحتها أن أمكن وإن لم يمكن وأمكن إيصال الماء إلى ماتحتها بأن يكرره عليه أو يفسله في الماء وجب انتهى وظاهر (التحرير ونهاية الأحكام) التخيير بين التزعم والتكرير وبين غمس العضو ليمس الماء إلى البشرة وبالماء في (كشف اللثام وشرح المفاتيح) واستند إلى موقفة عمار الصريحة في ذلك وقضية ما في (الذكرة) أنه لا بصار إلى ذلك إلا بعد تمذق التزعم والتكرير وفي (الفقيرة) ادعى الإجماع على ذلك قال لا يجوز هذا القسم إلا بعد المعجز عن التزعم وعن التكرير إجماعاً ومثله صاحب (الحدائق) ولعل المستند في ذلك حسن الحلبي حيث قال فيه عليه السلام وإن كان لا يؤذيه الماء طيزع الخثرة ثم يفسلها والشيخ حملة على

الاستحباب قال مع إمكان ذلك وعدم الضرر يستحب له ذلك فأما فيه وربما لاح من (شرح  
المفاتيح) انكار هذا الاجماع ولم يتعرض لهذا الفرع المحقق الاول والثاني والشهيد وصاحب (المدارك)  
ولا بد من طهارة المحل كما يقده المصنف في (نهاية الاحكام) وغيره ومثل ذلك ماذا أمكن ايصال  
الماء على وجه التطهير والامتنع من التزعم مع الامكان واكتفى بالمسح على ظاهرها مع التعذر ان كانت  
طاهرة والا وضع عليها شيئاً طاهراً ومسح عليه وهذا كله مما لا خلاف فيه كما في (المدارك) وفي (جامع  
المقاصد) ان عبارة الكتاب خالية عن هذا القيد ولا بد منه انتهى ويمكن ادراجه تحت المكنة  
والانضاعفت النجاسة كما في (كشف الثام) وهل يكفي الفصل الواحد لزالة الحدث والنجس جميعاً اذا كان  
ما تحتها نجساً وغسل على الوجه الشرعي في الوضوء أم لا بد من غسلين غسل لزالة النجس وغسل  
لرفع الحدث اذا كان النجس مما يزول بنسلة واحدة ظاهر المصنف فيما يأتي كهرج الشهيدين في  
(الافنية والمقاصد العلمية) وغيرها انه لا بد من غسلين واختاره الكركي أيضاً فيما يأتي وصاحب  
(المعالم) في رسالته وتلميذه في شرحها وجماعة واختار في (نهاية الاحكام) وكشف الثام) الاكتفاء  
بغسل واحد وفي (شرح المفاتيح) قال ان المتبادر من الآية والاخبار كون مواضع الوضوء طاهرة  
عن النجس انتهى وفي (الحداثي) انه المشهور وسيأتي الكلام فيه ان شاء الله تعالى وفي (كشف  
الثام) ان لم تضاعف النجاسة أمكن وجوب الفصل لاصل عدم انتقال النسل أو المسح الى الجيرة  
وهو قضية اطلاق العبارة هنا انتهى (الثالث) اذا تذر التزعم والتكرير ولو بنجاسة المحل مع عدم  
امكان التطهير ولزوم مضاعفة النجاسة أو مطلقاً مسح عليها ولو في محل النسل كما هو عليه الشيخ في  
(المبسوط) ونقل الاجماع على ذلك في (الغلاف والمعتبر والمنتهى) والتذكرة وشرح المفاتيح) ونقل  
حكاية في (المدارك) ونسبه في (المفاتيح) الى المشهور وفي (الحداثي) الى الاصحاب  
وربما ظهر من كلام الصدوق في (الفنية) التخيير بين المسح على الجيرة والاكتفاء بغسل ماحوها  
حيث قال وان اضر به حلها فليمسح بده على الجائر ولا يمسح (وقد روي عن أبي عبد الله عليه  
السلام) انه قال يغسل ماحوها (انتهى) وهذه معينا العبارة المنقولة عن (الفقه الرضوي) وقد  
تأمل عن ذلك صاحب (الذخيرة) وقال انه ظاهر الكافي لانه لا يورد ما يدل عليه وفيه نظر ظاهر  
لان الصدوق أولاً افترق ثم ذكر الرواية اما لانه متأمل فيها أولاً انها غير صريحة لان غسل ماحوله  
لا يعني ماعده بلا شبهة كما يأتي ومثل ذلك يجاب عن ظاهر الكافي كذا (قال في تشرح  
المفاتيح) وفي (المدارك) لولا الاجماع المدعى على وجوب مسح الجيرة لا يمكن القول  
بالاستحباب والاكتفاء بغسل ماحوها واستند في ذلك الى صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج وقد سبقه  
الى ذلك شيخه المحدث الاردبيلي والخبر ليس صريحاً في ذلك وانما هو مطلق فليحمل على المفيد  
كما في (شرح المفاتيح والحداثي) وقد أوضح ذلك في (شرح المفاتيح) واطل الكلام فيه وفي  
(نهاية الاحكام) احتمل في المعام وجوب اول مسح النسل واستحوذ في (كشف القم) قال  
ولا تنافيه الاخير لدخوله في المسح انتهى فأما قوله واحتمل أيضاً في (نهاية الاحكام) غسل ماحوها أو  
سموط فرض الوضوء (الراجح) اذا كانت الجيرة في محل المسح وأمكن التزعم ولا ضرر في ايصال الماء  
تعيين التزعم اجماعاً في (المنهني وشرح المفاتيح) فلا يميز التكرار بحيث يصل البلبل وان كان ما تحتها  
طاهراً لو حوب المسح يظن اليد بلا حائل كما في (جامع المقاصد) ل لا يجوز لانه ليس مسطح بل

غسلا مع انه يصير بالماء الجديد كلتي (شرح المفاتيح) وان لم يمكنه ذلك مسح على الجبيرة بلا خلاف كما في (شرح المفاتيح) أيضا وهل يجب تكرار المسح بحيث يصل الماء الى ما تحتها ان أمكن وكان طاهراً ولا يتضرر بوضعه وجهاً أظهرهما الوجه لان الميسور لا يسقط بالمسور كما في (جامع المقاصد) (الخامس) لو كانت الجبيرة نجسة ففي (التذكرة والتذكري) وجامع المقاصد والمدارك وكشف اللثام وغيرها انه يجب وضع طاهر عليها والمسح عليه وفي (المدارك) انه لا خلاف فيه واحتل في (التذكري) اجراؤها بحرى الجرح في غسل ماحولها فقط وفي (شرح المفاتيح) احتمال انه ينتقل الى التيمم وما احتله في (التذكري) لادليل عليه انتهى (السادس) قال في (الخلاص والمعتبر ونهاية الاحكام) (والتذكرة والتهروس وشرح المفاتيح والحدائق) انه لا بد من استيعاب الجبيرة بالمسح اذا كانت على موضع الفسل وهو المشهور كما في (الحدائق) وجعله في (التهروس) أحوط واستحسنه في (التذكري) لصدق المسح عليها بالمسح على جزء منها كصدق المسح على الرجلين والغنمين عند الضرورة (وفيه) انه ربما يقال ان تبعض المسح في الرجلين انما هو لمكان الباء فأمل وفي (شرح المفاتيح) ان وجهه ما في (المبسوط) ان الجائر غالباً ليست مستوية السطوح بحيث يتحقق الاستيعاب بالمسح ومرار اليد على سطوحها لما فيها من التقوى والفروج فلا يتأني استيعاب جميع تلك الغلظ والفروج والسر لا يتأني الاستيعاب فالمراد من الاستيعاب امرار اليد على ما فوقها مرة واحدة من غير جد وجهد انتهى وفي (نهاية الاحكام) احتمال وجوب أقل مسمى الفسل (١) في المسح ولعله بناء على ان بين المسح والغسل عموماً من وجه في خصوص ما نحن فيه أو مطلقاً وفي (شرح المفاتيح) ليس قوله عليه السلام ولبس على الجائر مراداً به انه يجفف يده عن الرطوبة الزائدة حتى لا يقع جريان أصلاً كيف وربما كانت الجبيرة في وسط الفراخ الى آخر ما ذكر في المقام من قهوية احتمال النهاية الى ان قال (ويمكن ان يقال) ان اليد وان كانت مع رطوبة كثيرة الا انها بمرارها على الخرقه تنتشر الرطوبة فلا يتحقق سوى المسح الغلطي عن الجريان والعريان يحتاج الى تكرار وكثير الماء فيحتد يسري فيما تحت الخرقه فيضر وهل تقدير عدم الضرر يجب غسل ما تحتها بالتكرار أو الوضع في الماء والفروض عدم تيسرها فما ذكره العلامة من الفروض النادرة وحكمه مستخرج من القواعد والمبهمات وهي تنصعي ما ذكره رحمه الله تعالى انتهى (وعن رياض مسائل) انه يجب التخليل مع امكانه وعدم امكان النزاع للتوصل الى اصال الماء الى البشرة ولو في موضع المسح لا باعتبار انه المفروض دون المسح بل باعتبار انه مقدمة ما يستطيع الاتيان من المسح المأمور به وهو اصال الماء الى البشرة مع تعذره لامع الجريان وعدم الماسة وتصريح جمع من الاصحاب بتعين الفسل على الرجلين اذا تأدت التيقن له لكنه أقرب الى الامتثال وتلقه بأعضاء الطهارة انتهى فأمل وفي (المشكاة) لو يمكن من غسل الجبيرة ففي جواز غسلها ووجوبه على تقدير الجواز نظر أقرب به ذلك انتهى فأمل وفي (نهاية الاحكام) أيضاً لو تكررت الجبائر بعضها على بعض ففي اجزاء المسح على الظاهر اشكال أقرب به ذلك لانه بالنزاع لا يخرج عن الحائل وفي (المنهى) اذا تجاوز بالشدة عليها موضع الحاجة وخاف من نزاعها كان له المسح عملاً بالأصل النافي للضرر وأوجب بعض الجمهور التيمم معه انتهى

(السابع) قال في (الخلاص) الجائر والجروح والدمامل وغير ذلك إذا أمكنه نزع ما عليها وغسل  
الموضع وجب ذلك وأن لم يتمكن بأن يخاف التلف والزيادة مسح عليها وتم وضوءه ثم ادعى الاجماع  
وكلامه صريح في إلحاق الجروح والدمامل وغير ذلك بالجائر وله أراد بفتر ذلك القروح والكي  
وانطراق والقواني والبثور في (المنتهى) الحق العصائب التي يشد بها الجرح والكي وادعى الاجماع  
وفي (التبذكرة) حكم الطرقة على الجرح والدواء حكم الجيرة ذكر ذلك في فرعين والشهد الحق  
الطلا والصلوق وفي (كشف القاتم) وفي حكم الجيرة ما يشد على الجروح أو القروح أو يطلى عليها  
أو يعلل المكسور من الدواء للاخبار في (المدارك) انهم صرحوا بإلحاق الحرق والقرح وفي (الفخيرة)  
نسب الى بعضهم دعوى الاجماع عليه (وقال) استاذ الكل اعلم ان الاصحاب الحقوا الكسر  
المجرد عن الجيرة أيضا بالجرح في الحكم وكذا كل دواء في العضو لا يمكن ايسال الماء اليه  
والاثبات بالدليل مشكل لكن الاولى متابعتهم والظاهر منه اتفاق الاصحاب كما صرح بذلك في  
(شرح المغايب) في الجرح والقرح (وقال في شرح المغايب) ان المشهور اتحاد حكم الطلاء والحلا والصلوق  
مع الجيرة (الثامن) لو كان في محل النسل كسر أو قرح أو جرح مجرد ليس عليه جيرة أو دواء ولا يمكن  
ضله ففي (نهاية الاحكام (في النهاية نخل) والذكر (في مبحث التيمم) (والدروس) ان أمكنه  
وجوب واليه مال في (المتبر) وفي (المدارك) ان الاصحاب صرحوا بإلحاق القرح والجرح بالجيرة سواء كان  
عليه ماخرقة أم لا وقريب منه ما في (الحداثي) وقد مرت عبارة استاذ الكل (قال في نهاية الاحكام) لانه  
أحد الواجبين لضمن النسل إياه فلا يسقط بتفرد أصله وتردد في (الذكرى) وشرح المغايب (قال  
في (شرح المغايب) والاحوط المسح على القرح والجرح انطالين عن الجيرة ووضع الجيرة والمسح  
عليها (وقول الصادق عليه السلام) في خبر ابن سنان انه يغسل ماحوله فيحتمل انه يتضرر بالمسح  
لان الغالب انه اذا تضرر بالنسل تضرر بالماء مطلقا انتهى حاصل كلامه ومثله قال في (الذكرى)  
وقال انه ليس فيه نفي لسمحه فيجوز استفادته من دليل آخر وهذا ذكره في توجيهه ما في (التذكرة) وان  
لم يمكن المسح بالماء ففي (المنتهى ونهاية الاحكام) في مبحث التيمم (والدروس) هنا (وشرح المغايب)  
انه يجب عليه وضع جيرة أو لصلوق عليه واحتله هنا في (نهاية الاحكام) وقد علمت اتفاق  
الاصحاب على ان حكم الجرح والقرح حكم الجائر مطلقا من دون فرق أصلا كما قال ذلك في (شرح المغايب)  
وأوجب غسل ماحوله خاصة في (المتبر) والتذكرة ونهاية الاحكام) لكنهما لم ينفيا المسح على نحو  
الجيرة واحتمل في (نهاية الاحكام) أيضا سقوط فرض الوضوء وفي (جامع المقاصد) في مبحث التيمم ان  
الاصحاب نصوا على ان الجرح الذي لا صلوق عليه والكسر الذي لم يوضع عليه جيرة اذا تضرر  
بالماء يكفي غسل ماحوله وقال أيضا لو استوعب الجرح عضوا كاملا وجب الانتقال الى التيمم بخلاف  
ما اذا كان في بعض واستند في ذلك الى ظواهر الاصحاب والى قوله في (التذكرة) الطهارة عند لا تبعض  
(قلت) وقد سمعت اطلاق كلام جماعة منهم في أول المسئلة فليحط بذلك ويأتي بيان ذلك في مبحث  
التيمم وفي (الذكرى) ان استلزام وضع نحو الجيرة ستر شيء من الصحيح أمكن المنع لانه ترك  
للفعل الواجب والجواز علا بتكيد الطهارة بالمسح انتهى ويأتي عن (المنتهى) ماله نفع في المقام (التاسع)  
(قال في التذكرة) اذا كانت الجائر على جميع أعضاء النسل وتمنر نزعها مسح عليها استوعبا بالماء  
ومسح رأسه ورجليه بقية البل وفيها أيضا وفي (المنتهى) والمتبر (الذكرى) ان الجيرة لو استوعبت

عمل الغرض مسح عليها اجمع وغسل باقي الاعضاء ولو تملأ المسح على الجبيرة يتم ولا يجب غسل باقي الاعضاء وهذه العبارة شاملة للصورة الاولى كما في (شرح المفاتيح) قال وينبغي النظر في الاخبار الواردة في الجبيرة هل تشمل هذه الصورة أم لا وبالنظر الى اطلاق الاخبار يترجح شموله ويحتمل الانتقال الى التيمم بعد فهم هذا النوع من الجبيرة من الاخبار فأتم التيمم (قال) واما اذا لم يكن كسر أو ما يجري مجراه في موضع الطهارة لكنه يتضرر بسبب غسل أعضاء الطهارة أو مسحاتين حينئذ وجوب التيمم (وقال) واذا كانت الجبيرة في موضع التيمم ولا يمكن مسح البشرة في التيمم فلا وجه لثروهم بنحو التيمم (وقد قال في التذكرة) مسح على الجبيرة في التيمم مع تعذر البشرة بذلك صرح في (نهاية الاحكام والذكرى) وقد يظهر من ذيل كلامه في (التذكرة) دعوى الاجماع على ذلك (الناشر) قال في (المنتهى) الجبيرة انما توضع على طرفي الصحيح ليرجع الكسر فلا يتجاوز الكسر بما لا بد منه جار المسح اما لو تجاوز بما منه بد فالوجه عدم الجواز لانه يكون تاركاً لغسل ما يمكن غسله فلم يجز وفي (شرح المفاتيح) انه لو تيسر غسل ما تحت الزائد الذي لا بد منه وجب كما لو تيسر غسل قدراً مما تحت المساوي (الحادي عشر) ان العضو اذا كان به مرض كائين ونحوها من الرمدين ونحوه لا يجري فيه حكم الجبيرة والقرح والجرح اذا أمكن غسل ماحوله خاصة بل لا بد من التيمم لتقيد ما يدل على كونه مثل الجبيرة من النص والاجماع بل ظاهر الاصحاب التيمم كما في (شرح المفاتيح) الا ان الشيخ في (المبسوط والخلاف) جعل الجمع بين التيمم وغسل الباقي أحوط فأتمل فيه ثم ان الشيخ في (المبسوط والخلاف) والحق في (الشرائع) في بحث التيمم قال ان من لم يتمكن من غسل بعض أعضائه ولا مسحه جازله التيمم وهو ظاهر المصنف في الكتاب حيث قال ويتيمم من لم يتمكن من غسل بعض أعضائه ولا مسحه ولم يصح بالجواز بل كلامه يحتمل الوجوب كما سيأتي بيانه (الثاني عشر) اذا وضع الجبيرة أو اللصوق من دون ضرورة فإن أمكه الرفع وجب وان لم يمكنه فالظاهر كما في (شرح المفاتيح) صحة الوضوء بالمسح على الجبيرة لا يظهر من ادلة فلا حاجة الى المدول الى التيمم والاحوط الجمع بين الوضوء مع المسح والتيمم وسيأتي ان شاء الله تعالى لهذه المباحث تمة في آخر بحث التيمم (بذنب) قال في (المدارك) ان في كلام الاصحاب في المعام اجمالاً لتصريحهم بالحق الجرح والقرح والجبيرة سواء كانت عليها خرقه أم لا ونص جماعة منهم على انه لا فرق بين ان تكون الجبيرة مخصصة بعضو أو شاملة للجميع وفي التيمم جعلوا من اسبابه الخوف من استعمال الماء بسبب الجرح والقرح والشئ ولم يشترط أكثرهم في ذلك تعذر وضع شيء عليها والمسح عليه (واما) الاخبار ففي بعضها ان من هذا شأنه يفضل ماحول الجرح وفي كثير منها ينتقل الى التيمم ويمكن الجمع اما بحمل اخبار التيمم على ما اذا تعذر غسل ماحولها أو انجيز بين الامرين (وكيف كان) فينبغي الانتقال الى التيمم فيما حرج عن مورد النص وهذا الجمع جمع في (المفاتيح) وجمع في (الحدائق) بحمل اخبار التيمم على ما اذا كان دلاً عن الفصل وفي (شرح المفاتيح) ان من تأمل كلام الاصحاب في بحث التيمم ظهر له انه طهارة اضطرارية والوضوء طهارة مائية ففتى صحت المائية كبحض الترابة في اجمال في كلامهم فاذا صرحوا في الوضوء بالحق الجرح والقرح بالجبيرة صرحوا بأنه طهارة مائية صحبة في التيمم اذ حلوا من اسبابه الخوف من استعمال الماء بسبب الفرج أو الجروح فالاشبه في كون هذا التيمم مد المعر عن تلك المائية وكيف يمكن بنحو غير هذا عليهم

وفي الاستئناف مع الزوال اشكال وانطام السير أو شبههما ان منع وصول الماء حرك وجوبه والا استجبا بأوصاحب السلس والمبطون يتوضآن لكل صلاة عند الشروع فيها وان تجدد حديثهما وكذا المستحاضة وغسل الأذنين ومسحهما وكذا التطويق الا (متن)

فرداهم ان ذلك اذا لم يمكن غسل ماحولها أو لم يمكن المسح على الجيرة اذ ظاهرهم الاتفاق على وجوب هذا المسح على ماصرحوا به بل ادعى الاجماع غير واحد منهم الى آخر ما ذكر (تم) انه أيده بما قلناه في المقام التاسع من (المنتهى) وغيره (وقال في حاشية المدارك) ان الجمع بالتخير مشكل لان شغل الدمة اليقيني يستدعي الفراغ يقينا أو ظنا معتبرا اجتهدا وشي من ذلك غير متحقق بمجرد الاحتمال وعلى فرض المساواة (فيه) مع اشكال فيه ان التيمم يدل اضطرابي فحيث يثبت من الاخبار وكلام الاصحاب فهم طهارة صحت الطهارة المائية قطعاً بل يجب عينا على الطاهر منها ويكون ذلك قرينة واضحة على الجمع الاول (قال) واشكل مما ذكر الاكتفاء بالتيمم على الجيرة مع التمكن من غسل ماحولها والمسح عليها بل مع قطع النظر عما ذكرنا يمدح على الاخبار الواردة في التيمم على التيمم على الجيرة انتهى (وقال في المدارك) ان الاخبار (ان من الاخبار) الواردة في الجرح ليس فيها الاغسل ماحوله انتهى (وفيه) ان في حصة الحلق المسح على الخرق في القرحة ولا قائل بالفصل وأما الجرح فحسنة الوشاشمله اذ السواء انما يكون لا فقوليس الجرح اندر من القرحة ان لم يكن اغلب والمصوم عليه السلام ما استفضل في الجواب مع ان انقطاع الظرف نوع من الجرح وقد عرفت اعتقاد الاجماع على الحاق القروح والجروح بالجيرة مع ان الاخبار المعارضة الدالة على التيمم غير مختصة بالجرح بل شاملة للقرح بل الكسر كخبر ابن أبي عمير ومرسل الكليني عن الصادق عليه السلام كذا قال في (شرح المفاتيح) ادام الله حراسته ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ • ﴿ وفي الاستئناف مع الزوال اشكال ﴾ • تردد كما في (الشرائع والتذكرة والمنتهى) واختار في (المبسوط) (والايضاح وكشف القام وشرح المفاتيح) انه يستأنف وفي (المختف والذكرى والدروس والبيان) (والمدارك) انه لا يستأنف وقد أجمعوا على انه لا يبعد ما صلا به كما في (المنتهى وشرح المفاتيح) وفي الاخير ان الاحوط بل الاقرب انه مع رجاء الزوال لا يجوز الا اذا تضيق الوقت في نظره قال فما ذكرنا من عدم اعادة الصلاة اما لكونها مع عدم الرجاء أو ممة الا انه عند تضيق الوقت في نظره لكنه زال واتفق البقاء انتهى وأوجب التاقي اعادة الصلاة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ وانطام السير أو شبههما ان منع وصول الماء حرك وجوبه والا استجبا ﴾ • ﴿ كافي (التذكرة والمنتهى) (والمدارك) وغيرها ونص عليه أيضا المحلي والمحقق واستدلوا على الاستجبا بأن فيه استظهارا لعبادة (وقال في حاشية المدارك) ان لم يحصل العلم بالوصول فلا بد من التحريك أو التزعزع تحصيلا للعلم لعدم ثبوت حجية الظن في هذه المواضع مع تيسر العلم بلا حرج وان حصل العلم فكيف بتأثر الاستظهار (الا ان يقال) مرتبة العلم متفاوتة وحصول الاقوى أولى لكن هذا لا يلائم من لا يجوز التسامح في أدلة السنن هذا وفي (الذكرى) لو تقب يده وجب ادخال الماء التقب لانه صار ظاهرا وفي (المدارك) هذا غير جيد فيما اذا كان ضيقا • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ وصاحب السلس والمبطون يتوضآن لكل صلاة ﴾ اختلف الاصحاب في صاحب السلس على ثلاثة أقوال (الاول) ما ذكره



المصنف وهو خيرة ( الخلفاء والسرائر والنافع والمعتبر والمنتهى والتذكرة والمختلف والارشاد )  
 ( والدروس والذكرى والبيان والمقتصر والتنبيه ) ( جامع المقاصد وحاشية الشرائع والروض )  
 ( وجمع البرهان والكتايب والذخيرة ) وغيرها وهو المشهور كما في ( جامع المقاصد ) والاشهر كما في  
 ( الكتايب والذخيرة ) وفي ( الخلاف ) قل الاجماع عليه على الظاهر حيث قال المستحاضة ومن به  
 سلس السؤل يجب عليه تجديد الوضوء لكل صلاة فريضة ولا يجوز لها ان يجزئ بوضوء واحد بين  
 صلاتي فرض تم ادعى الاجماع على ذلك وفي ( الذكرى ) ان اجماع الخلاف خاص بالمستحاضة  
 فتأمل ( الثاني ) ما ذهب اليه الشيخ في ( المبسوط ) ومال اليه أو اختاره اليوسي في ( كشف الرموز )  
 هو انه لصاحب السلس ان يصلي بوضوء واحد صلوات كثيرة لانه لا دليل على وجوب تجديد  
 الوضوء وحله على المستحاضة قياس انتهى ( قال في كشف الرموز ) لان الوضوء لاستباحة الصلاة  
 لا لرفع الحدث ( قلت ) كلام الشيخ رحمه الله يمتد ( يحتمل خل ) وجهين أيضا اما عدم جعل  
 الول بالنسبة اليه حدثا وحصر احداثه فيما عداه واما عدم جعل ما يخرج بالقطر حدثا وأما الذي  
 يخرج بالطريق المذكور فهو حدث وكلامه في ( المبسوط ) يشعر بانتفاء النص فيه وفي ( الذكرى )  
 انه يدل عليه ( مضمر ) عثمان بن عيسى عن سماعة وفي ( كشف التمام ) ان الظاهر من ( المضمر )  
 انه ليس في السلس بل في تطهير الدم والصدید الذي لا يعلم كونه بولا وفي شرح الاستاذ ( الاشارة  
 خل ) ان مختار ( المبسوط ) قوي جدا ويدل عليه حسن منصور لترك الاستفصال فيه ويشهد  
 لذلك خبر سماعة وصحيح حرير حيث تعرض المصموم عليه السلام فيها لحكم الحدث وأخذ الخريطة  
 مع حكم الحدث وجمع بينهما في الحكم ( الثالث ) ما ذهب اليه المصنف في ( المنتهى ) وهو انه يجوز  
 له الجمع بين الظاهرين وبين المشائين وقوى هذا القول في ( المدارك والحدائق ) وفي عنه البعد  
 في ( جمع البرهان ) استنادا الى صحيح حرير ( قال في كشف التمام ) هذا الظاهر محتمل ان يكون فيمن  
 يمكنه التحفظ مقدار صلاتين وفي ( نهاية الاحكام ) احتمل الوجوه الثلاثة أعني مختاره هنا وما في  
 ( المبسوط ) وما في ( المنتهى ) ولم يرجح شيئا من ذلك واستشكل في جواز الجمع بين الصلاتين  
 خارج الوقت وقال في ( جمع الفائدة والبرهان ) لا يبعد تحريم المقدار الذي ذهب اليه في ( المنتهى )  
 أو أقل منه بوضوء واحد في غير صورة الجمع من باب التساوي ( وقال ) المحقق الثاني والشهيد الثاني  
 وسطه وغيرهم تمام التذكرة انه لو كان له فترة نزع الصلاة وجب المصير اليها ( وقال في جمع البرهان )  
 يجوز له الصلاة في أول الوقت لعموم أدلة الاوقات والصلاة وكون المذموم موجبا لتأخير غير متيقن  
 وللحرج والضيق وفي ( جامع المقاصد ) انه والمبطون والمستحاضة يجب عليهم التحفظ في مع الجاسة  
 بحسب الممكن لورود النص وتصريح الاصحاب انتهى وقصر مضمر هذا الحكم على الفرائض  
 اليومية كما هو الظاهر من الخلاف ( ولعلم ) ان مذهب المشهور في السلس مطبق على الفرائض ( اذا  
 عرفت هذا ) فاعلم ان جماعة من الاصحاب اطلقوا الحكم في ذي السلس حيث قالوا انه يتوضأ لكل  
 صلاة من دون تعرض للذكر ما اذا تجدد حدثه في أثناء الصلاة وظاهرهم ان سلسه مستمر دائما  
 وان هذا حكمه دائما والمصنف تعرض لها وفي ( التذكرة ) هنا وفي بحث المستحاضة ( والمختلف )  
 ( ونهاية الاحكام ) للذكر ما اذا تجدد حدثه في أثناء الصلاة وحكم في هذه الكسب بأنه يضي في  
 صلاته ان كان حدثه مستمرا وذلك صرح جماعة كأبي العباس والمحقق الثاني وغيرهما وقال

في (السرائر) في كتاب الصلاة المريض من سلس البول على ضربين (أحدهما) أن يتراخى زمن الحدث منه فليتوضأ للدخول في الصلاة فإذا بدره الحدث وهو فيها خرج من مكانه من غير استبدال للقبلة ولا تمسك للكلام ليس من الصلاة قهراً وبني على صلاته (والقرب الثاني) أن يادره على التوالي من غير تراخ بين الأحوال فينبغي أن يتوضأ عند دخوله إلى الصلاة ويستعمل خريطة يجمل فيها أحاياله ويضي في صلاته ولا يلتفت إلى الحادث المستديم (١) على اتصال الاوقات فإذا فرغ من صلاته الأولى توضأ وضواً آخر للريضة الثانية ولا يجمع بين صلاتين بوضوء واحد انتهى (وقال) عباد الدين أبو جعفر محمد بن حمزة في (الوسيلة) في كتاب الصلاة أيضاً إذا كان مبطوناً وحدث به ما ينقض الصلاة قطع وتطهر وبني وإن كان به سلس البول فكذلك (وقال) الشيخ في (النهاية) والبطلون إذا صلى ثم حدث به ما ينقض صلاته فليعد الوضوء وليبن على صلاته ومن به سلس البول فلا بأس أن يصلي كذلك بعد الاستبراء بقوله ذلك يحتمل أن يكون إشارة إلى ما ذكره في البطلون وإلى الحالة التي عليها من تجديد البول أى لا بأس أن يصلي كما هو عليه وفي (الذكرى) ببيان استظهر من (استشرخ ل) أحاديث التحفظ بالكيس استمرار الحدث في ذي السلس وقد كان اختار في البطلون أنه يجدد في الائتاء ويبي كما يأتي قال والظاهر أنه لو كان في السلس فترات وفي البطن تواتر أمكن قتل حكم كل إلى الآخر ومثله (قال في البيان) وقال في (الدروس) إذا كان لذي السلس فترات سارى البطلون انتهى (والحاصل) أن محل النزاع في مسألتي البطلون وذي السلس لعله غير منقطع في كلامهم وعباراتهم في السلس قد عرقها (وأما البطلون) والمراد به عليل البطن أعم من أن يكون بر يج أوقات كما في (الروضة وجامع المقاصد) قال في الأخير وفي الرواية تنبيه عليه انتهى ويأتي تمام الكلام فقد صرح في (السرائر) والنافع والمنتهى والنذكرة والإرشاد والدروس والبيان والمقتصر (والنقيض وجامع المقاصد) وغيرها أنه يتوضأ لكل صلاة وفي (جامع المقاصد) نسبته إلى المشهور وهو يؤذن بوجود الخلاف فيه والشيخ لم يذكره في (الخلاف) وفي (الوسيلة) ذكره ولم يذكر أنه يتوضأ لكل صلاة وقد مرت عبارتها إلا أنه يظهر منه ذلك كما قال في (الذكرى) كما يأتي وكذا يظهر ذلك من الشيخ في (النهاية) ومرت عبارتها وظاهر عبارة (الدروس) أن الشيخ مخالف فيه حيث قال والسلس والبطلون يتوضآن لكل صلاة خلافاً (المبسوط) وقد مرت عبارة (المبسوط) في السلس ولا تلام لأن المصنف في (المنتهى) صرح هنا بوجود الوضوء لكل صلاة ومنع من الجمع بين الصلاتين كما اختاره في ذي السلس واستند إلى أن الغائط حدث فلا تستباح منه الصلاة إلا مع الضرورة وهي متحققة في الواحدة دون غيرها (انتهى) وهذا جار في البول وإن كانه جوره فيه للآخر الوارد فيه (وقال في الذكرى) الظاهر أن البطلون يحدد أيضاً لكل صلاة مثل ما قلناه ولم أرهم صرحوا به إلا أن فتواهم بالوضوء للحدث الطاري في أثناء الصلاة بشره انتهى وقد عرفت من صرح به ممن تقدمه فأمل وقد اختلف الأصحاب فيما إذا تجدد حدثه في أثناء الصلاة على ثلاثة أقوال في الظاهر (الاول) ما اختاره المصنف هنا من صحة صلاته من دون حاجة إلى تجديد الوضوء في الصلاة والبناء وهو خيرة (النذكرة والمختلف ونهاية الأحكام والمقتصر وجامع المقاصد وحشية الشرائع) وهو

الظاهر من (الارشاد والكفاية قال في (المختلف) والوجه عندي ان غفره ان كان دائما لا يقطع فانه يني على صلاته من غير ان يجدد وضوءه كصاحب السلس وان كان يتمكن من تحفظ نفسه بمقدار زمان الصلاة فانه يتطهر ويستأنف الصلاة ويدل على التفصيل ان الحدث المتكرر ان قضي الطهارة أبطل الصلاة لان شرط صحة الصلاة استمرار الطهارة انتهى (قال في الذكري) هذا من العلامة مصادرة وتشبيهه بالسلس بنفي ما أثبتته من وجوب اعادة الصلاة للمتمكن الا ان يرتكب مثله في السلس انتهى وتبعه على ذلك صاحب (المدارك) وجده في الروضة (وأجاب) الحق الثاني بأن هذه المقدمة ثبتت بالاجماع (ثم قال) وليس في هذا مصادرة بوجه من الوجوه (قال في المدارك) وفيه نظر لمنع الاتفاق على الشرطية بمعنى الذي ادعاه في موضع النزاع وانما يتم ما ذكره لو أثبت الشرطية بالنص انتهى (قلت) يمكن توجيه المصادرة بأن يقال بأنها في قضية الشرطية التي في كلام (المختلف) وان المستثنى فيها قبض الثاني وذلك لان كلام المستدل في استلزام انتفاض الوضوء بطلان الصلاة اما ان يكون في الصلاة المتنازع فيها خاصة أولا والثاني اما ان يكون بحيث يشمل محل النزاع أولا وظاهر ان الثالث لا ينفعه بل مقصوده انما يتم بالاولين والمصادرة انما تكون فيهما أما الاول فظاهر لانه غير المتنازع وأما الثاني فلا انه جمل مدعاة جزء دليله (وقال) الاستاذ أدام الله حراسته في (حاشية المدارك) ليس في ذلك مصادرة بوجه من الوجوه لانه ثبت في مقامه اشتراط الاستمرار بالاجماع وغيره وعلى تقدير المناقشة لا يقال انه مصادرة (و بالجملة) انه مبني على مقدمة مسلطة عند الاكثرو هو ان الطهارة شرط ومع زوال الشرط يزول المشروط وان الاجماع حاصل على ان الفعل الكثير مبطل بروايتين استدلا بهما رداعلى من قال ان الحدث سهوا لا يبطل الصلاة فلو تم الاستدلال عليه لزمهم القول بالبطلان هنا لو قال بأنه حدث فالتقص وارد على المظن ثم ان النزاع لا ينافي الاجماع عندنا مع ان ضروري المذهب مثل حرمة القياس وقع فيه النزاع وعدم ثبوت الاجماع عند الشارح يريد صاحب (المدارك) لا يضر المستدل انتهى وفي (شرح المفاتيح) ان الظاهر من (المختلف) عدم قبض حديثه الطهارة كما قلناه عن الشيخ في (المبسوط) في السلس (الثاني) ما ذهب اليه الشيخ في (النهاية) من ان المبطون يجدد ويبنى على صلاته وهو خيرة (الوسيلة والسرائر والمعتبر والنافع وكشف الرموز والمنتهى) (والذكرى والدروس والبيان واللمعة والتفحيح والروضة وجمع البرهان) وغيرها لكن شرط عدم الكلام والاستدبار وهو المشهور كما في (البيان وحاشية النافع وجامع المقاصد) والاشهر كما في (الدروس) وقول الجماعة كما في (الذكرى) وقول المظن كما في (المدارك) وفي (اللمعة والروضة) ان الظاهر مشهور بين الاصحاب خصوصا المتقدمين (قال في المعتبر والمنتهى) ولو تلبس بالصلاة ثم فجأه الحدث مستمر اطهره يبنى فأخذنا في ذلك قيد الاستمرار وبه قيد اليوسفي في (كشفه) عبارة شبيهة قال التقدير لو فجأه الحدث مستمرا انتهى فليحظ هذا القيد وما المراد منه وليلاحظ مفهومه أيضا لان محل النزاع في المسئلة مشتبهي في (السرائر والمدارك وكشف اللثام) ان محل النزاع انما هو فيما اذا كان له فترات لا اذا استمر الحدث متواليا وهو الظاهر من الشهيد في كتبه وقد سلفت عباراتها وظاهرهم ان الفترة معشيرة أيضا بعد حدوث الحدث في أثناء الصلاة كما صرح به الفاضل المقداد في (التفحيح) حيث فرض المسئلة فيمن لا يديم عنده ويقطع زمانا لا يسمع الصلاة (قال) فان تكليفه حينئذ اما الوضوء والاستئذان معاً وهو باطل لان تكليفه بالكون على طهارة

في مجموع الصلاة باطل لان المفروض ان زمان الاقطاع لا يسع الصلاة فلا وجه للاستئناف واما ان تكلفه بالاستمرار من غير وضوء وهو باطل أيضا لان الطهارة شرطا في صحتها وعدم الشرط مستلزم لعدم المشروط وسقوط التكليف بالنسبة الى المجموع لا يقتضي سقوطه بالنسبة الى بعضها لان المجموع أخص من البعض وسقوط الخاص لا يستلزم سقوط العام واذا بطل هذان القسان تعين الوضوء والبناء كما هو مدلول الرواية ( انتهى ) وعليه لو كانت الفترة لاتسع الاركة مثلا ووضوءاً وجب عليه في الرابعة التجديد أو بقاء وكذا اذا كانت لاتسع الفترة الامقدار زمان نصف ركعة وهكذا وفيه من المخرج ما لا يخفى الان يستكنوا مثل هذا المخرج كما في (شرح المفاتيح) وكيف كان فهو يناقض ظاهراً ما في (المعتبر والمنتهى) الا أن يراد بالاستمرار هناك ما قابل الفترة التي تسع مقدار الصلاة كما في (الروضة) أو الفترة التي لا يتسكن معها من الدخول في الصلاة على طهارة وبهذا تلتم الكلمة فليأمل جيداً ( الثالث ) ما ذكره جمع من المتأخرين كما في (الحدائق) وهو انه لا يخلو اما ان يكون له فترة تسع الطهارة والصلاة أم لا وعلى الثاني فلا يخلو اما ان يستمر حديثه بحيث لا يتسكن من الدخول في الصلاة على طهارة أم لا فعلى الاول ينتظر الفترة وعلى الاول من الثاني يستمر حديثه الواقع بعد الوضوء ولو في أثناء الصلاة دفعا للمخرج فيتوضأ لكل صلاة لا غير وعلى الثاني من الثاني فالمشهور انه يتوضأ اذا فضا في الاثناء وبيني انتهى وقد يرجع هذا الى القول الثاني لكنه في (كشف الثام) قال وتصح كل صلاة صلبها أي السلس والمبطون بوضوء وان تجدد حديثها فيها أو بين الوضوء والصلاة اذا بادرا الى الصلاة من غير حاجة الى تجديد الوضوء في الصلاة ثم نسب الخلاف في ذلك الى (السرائر والوسيلة والاصاح) الى آخره (والحاصل) انه حصل هذا العنوان مورد النزاع بين القولين الاولين ( قال في الحدائق ) ومحل الخلاف في المسئلة غير متقح في كلامهم ( انتهى ) فذكر امر هذا والاخبار التي استند اليها المشهور قابلة للتأويل القريب ( فمنها قول أبي جعفر عليه السلام ) صاحب البطن الثالب يتوضأ وبيني على صلاته وهذا يمكن ان يراد منه من غير بعد ان يعتد بصلاته ( وقال في الروضة ) قد أولوا الظاهر بأن المراد البناء الاستئناف ( قلت ) لم أجد من أوله بذلك وكيف يقع منهم ذلك ولعل ان موضع الخلاف ما اذا لم يتمكن من حفظ نفسه مقدار صلاته وفرض الاستئناف عليه ينجر الى التكليف بغير مقدور والاستئناف على التمكن مجمع عليه نعم لمن جعل البناء بمعنى الاستئناف ان يجعله دليلا على وحو به في التمكن خاصة اذ الروايات خالية عن قيد التمكن وعدمه بل قد يدعى ظهورها في التمكن ويبقى موضع النزاع خاليا عن المعارض فليأمل جيداً ( ومنها موقفة محمد ) صاحب البطن الثالب يتوضأ ثم يرجع في صلاته فتم واجبي وهذا يحتمل انه يحدد الوضوء بعد ماصلى صلاة ثم يرجع في الصلاة فيصلى الصلاة الباقية عليه ( وصحيح ) الفضيل بن يسار ان قلنا بشموله للمبطون أو فقهه من فحواه يحتمل الانصراف عن الصلاة بمعنى اتمامها ثم الوضوء لتغيرها والاعداد بالصلاة الماضية ما لم يأت بما يقصها متعمدا وان تكلم فيها ناسيا بالانين ونحوه لما كان به فلا تنبي عليه كمن تكلم ناسيا لتغير ذلك في صلاته ويحتمل ان يكون معنى أكون في الصلاة الكون بصدددها والزم عليها ( قال عليه السلام ) انصرف عما لك واذبح قوضاً وصل ولا تعد، فله من الصلوات قبل هذا السؤال مع ما وحده بنفسك من التعمير والاذى والضرر بان ما لم تكن فحشيتها متعمدا فالحاصل كراهة الصلاة مع المدافعة ( وخبر ) أبي سعيد الهماط مع فافيه من الضمف واشتماله على سهو النبي صلى الله عليه وآله يحتمل مع ما مر التوافل المكتوب ( واعلم ) ان المصنف في ( المنتهى ) الحق

وليس مبطلا ولو تيقن الحدث وشك في الطهارة تطهر دون المكس ( متن )

صاحب الريح بالمطون وفي ( التذكرة ) فسر المطون بالذرب كما صنع جماعة وذكر ذا الريح مع ذي السلس وبعض الأصحاب الحق صاحب الريح والنوم وغيرهما من الأحداث بالمطون من جميع الوجوه ( قال في شرح المفاتيح ) هذا متجه بالنسبة إلى القاعدة وأما بالنسبة إلى صحيح محمد أو موثقه فمشكل لظهور الدخول في القباس المنهي عنه لعدم تقيح الماط إلا أن يؤل ذلك أيضا إلى القاعدة فيقال إن الصلاة غير ساقطة إجماعا فما أن يتوضأ ويبي في الخبر وأما أن يرفع اليد أولا ويتم الصلاة ويبي على أنه ليس بمحدث لأن المطلق ينصرف إلى الشائع المتعارف ( ثم قال ) والاحوط الوضوء والاعادة ما لم يتحقق حرج ( ثم قال ) والشيخ الكبير الذي اعتاد أكل الأفيون وعرض له الناس في أوقات صلاته فإنه لا يجب عليه الترك إذا تضرر به ( قال ) وإذا أمكن هو لاء العلاج وتركه أهلا وسامحة فلا شك في الأثم واستحقاق العقاب ويمكن أن تكون عبادته باطلة لأنه ما اعتد لصحتها ( ثم قال ) ويمكن أن يقال إنه حال الصلاة لا يمكنه ذلك فأشبهه ما لو أكل ما أوردت هذه الأمراض عمدا أو قطع يده إلى آخر ما ذكر ( هذا ) ولعلم أنه يجب عليه التحفظ من نجاسة ثوبه أو بدنه فإن أهل مع الامكان وتعددت النجاسة أعاد وإن أمكنه التحفظ من الحدث إذا اختصر الصلاة أو جلس أو اضطجع أو ما للركوع والسجود وجب كما في المراتز ( ولعلم ) أن السلس والمطون لا يتوضآن إلا عند التسرع وفيها كما نص عليه المصنف وغيره لأنها أن قدما لا يكون هناك دليل على الضوعن الحدث المتجدد وتردد في ( نهاية الأحكام ) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( وليس مبطلا ) أي وإن اعتقد المشروعية والجزئية وقد قدم الكلام فبين كر المسح مستداما شرعيا والحكم هنا حينئذ كالحكم هناك من دون تفاوت وفي ( الخلاف ) هناك أنه لا خلاف في صحة الوضوء إذا كر المسح واحتل في ( كشف القائل ) هنا طلال الوضوء أن اعتقد المشروعية والجزئية ( قلت ) وهو الوجه كما سلف بيانه \* ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( ولو تيقن الحدث وشك في الطهارة تطهر دون المكس ) إجماعا فيهما كما في ( المنهي وكشف القائل ) بل الأول إجماعي بين المسلمين كما في ( المدارك ) والثاني عليه إجماع ( الخلاف ) ولا نعرف فيه خلافا إلا من مالك كما في ( التذكرة ) قال فإنه قال إذا شك في الحدث وتيقن الطهارة تطهر وهو أحد وجهي الشافعية ( وقال ) الحسن البصري أن كان في الصلاة بنى على اليقين وإن كان خارجا توضأ ( قال ) الشهيد في ( الذكري ) أن اليقين والشك يتبع اجتماعهما في وجود أمرين متنافيين في زمان واحد لأن يقين وجود أحدهما ينفي يقين عدم الآخر والشك في أحدهما يقتضي الشك في الآخر ( ثم أجاب ) بحمل اليقين على الظن ( وأورد ) عليه بعض المتأخرين بأنه عند ملاحظة الاستصحاب ينقلب أحد طرفي الشك ظلما والمطرف الآخرهما فلم يجتمع الظن والشك في الزمان الواحد ( وأجيب ) بأن المراد بالشك في هذا المقام ما قبال اليقين كما تنهيه جملة الاستدراك في قوله عليه السلام في ( صحيحة ) زرارة ولكن ينقضه يقين آخر بل قال هذا المعنى هو الموافق لنص أهل اللغة وأما إطلاعه على تساوي الاعتقدين فهو اصطلاح من أهل المقول ( قال ) وحينئذ فالشك بالمعنى المذكور وهو مطلق التميز من طرفي النسبة لأنه لا يلاب فيه عند ملاحظة ذلك الاستصحاب ولا يرفع يقينه قال ولذا لم يعبء الشهيد لفظ الانقلاب ( وأجيب ) صاحب ( المدارك ) بحمل الحدث هنا على ما ترتب عليه الطهارة أعني نفس السبب

وان يتيقنهما متحدين متماقين وشك في المتأخر فإن لم يعلم حاله قبل زمانها تطهر والا  
استصحبه (متن)

لا الأمر الحاصل من ذلك قال ويتقين حصوله بهذا المعنى لا يتاني الشك في وقوع الطهارة بعده وان  
أحمد وقهما انتهى (واعترضه في حاشية المدارك) قال اذا اعتبرت كون زمان الطهارة فلا مانع  
من ان يجعل الحدث بمعنى الأمر الحاصل البتة كيف وهذا المعنى لازم للمعنى الاول لا ينفك عنه الى  
ان تحقق الطهارة فالإيراد من أصله فاسد فان قولك في زمان واحد ان جعلته متعلقا بقولك وجود  
فهر فاسد قطعاً وان جعلنا الحدث المعنى الاول لانه أيضاً مناف للطهارة قطعاً فيجتمعها في زمن  
واحد وان جعلته متعلقاً بقولك اجتماعها فلا مانع اصلاً لان الحدث الثيقين مقدم على الطهارة المشكوك  
فيها قطعاً فقدر انتهى (وحاصله) التزام اجتماع التيقن واليقين في زمان واحد مع تعدد زمان متعلقيهما  
كأن يتيقن الآن حصول الحدث في زمان ماضٍ اعم من ان يراد بالحدث نفس السبب أو الأثر  
المرتب ثم يتك أيضاً في ذلك الآن في وقوع طهارة متأخرة عن زمان ذلك الحدث سواء أريد  
بالطهارة نفس الوضوء أو أثره المرتب عليه ولا شك ان اجتماع اليقين والشك هنا في زمن واحد مما  
لا شك فيه لعدم تناقض متعلقيهما لاختلاف زمانيهما ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ولو  
تبقيا متحدين متلاً متماقين وشك في المتأخر فإن لم يعلم حاله قبل زمانها تطهر والا استصحبه \*  
اختلف الاصحاب في المسئلة على أقوال (الاول) ماذهب اليه الصدوق والمفيد والشيخ ومن تأخر  
عنهم ممن تعرض لهذا الفرع على زمن المققن من انه اذا يتقين الطهارة والحدث وشك في اللاحق (السابق خل)  
وجب عليه الوضوء ليزول الشك عنه ويدخل في صلاته على يقين من الطهارة قد أطلقوا القول بإعادة  
الطهارة كما أشار اليه المصنف في (الختلف) حيث قال أطلق الاصحاب القول بإعادة الطهارة وفي  
(الذكرى) نسب القول بإعادة الى الاصحاب غير مرة وفي (جامع المقاصد والمدارك) الى المتقدمين  
ونسبه في (التذكرة) الى أكثر علمائنا (قال) قال أكثر علمائنا يبعد الطهارة مطلقاً ونسبه الى المشهور  
جماعة ووافقهم على ذلك المحقق في (الشرائع والنافع) والمصنف في (الارشاد) والشهيد في (الذكرى)  
(واللمعة والدروس والبيان) الا انه قال في الاخيرين لو افاد الصحابي استصحاباً بنى عليه وعليه استقر  
رأي الشهيد الثاني بعد ان فصل في (المساك) (افصل وكذا سبطه في (المدارك) ويظهر من كشف  
التمام) وغيره ان اطلاق المشهور مقيس بعدم علمه حاله قبل زمانها وبه قيد الشهيد الثاني عبارة  
(الشرائع) التي هي عبارة المشهور هذا ويظهر من اطلاق القدماء انه يبعد الطهارة وان خرج الوقت  
كما لو شك الآن في المتأخر منهما بالامس واليه يشير كلام الشهيد في (قواعده) وهو الموافق لقواعد  
لان الوضوء شرط وجودي ولكن قال الاستاذ الشريف في (الهداية) لو شك في الطهارة بعد  
الفراغ مضت صلاته مطلقاً واستأنف الطهارة لا يستأنف (الثاني) ماذهب اليه المحقق في (المنبر)  
من انه ينبغي على خلاف السابق فانه ان كان الطهارة علماً باقتضاه وهو شك في ارتفاع الناقض وان  
كان الحدث علماً بارتفاعه وهو شك في انتفاء الراض (ورده) جماعة بانه عالم بارتفاع ناقض السابق أو  
رافعه (وقال) المحقق الثاني في (جامع المقاصد) والاصح البناء على الضد ان لم يقطع بالماضي والاخذ  
بالنظر ولو لم يعلم حاله قبلها تطهر ومثله قال في (الجعفرية) وقال في (حاشية الشرائع) الاصح التخصيل

بان يقال ان لم يعلم حاله قبل زمانها تطهر وان علم فان يجوز توالي حدثين او توالي طهارتين أخذ بضد ما قبلها وان قطع بتعاقب الحدث والطهارة اخذ بمثل ما كان قبلها انتهى ولعل الظاهر منه موافقة المصنف هنا فليتمل (الثالث) ما ذهب اليه المصنف هنا وفي (التذكرة والمختلف) وهو العمل بما علمه من حاله قبلها (قال في المختلف) مانصه اذا تيقن عند الزوال انه تقضى طهارة وتوضأ عند حدث وشك في السابق فانه يستصحب حاله السابق على الزوال فان كان في تلك الحال متطهراً فهو على طهارته لانه تيقن انه تقضى تلك الطهارة ثم توضأ ولا يمكن ان يتوضأ من حدث مع بقاء تلك الطهارة وتقضى الطهارة الثانية مشكوك فيه فلا يزول اليقين بالشك وان كان قبل الزوال محدثاً فهو الآن محدث لانه تيقن انه انتقل عنه الى الطهارة ثم قضاها والطهارة بسد قضاها مشكوك فيها (واورد عليه في الذكري) (وجامع المقاصد) انه يجوز توالي الطهارتين وتعاقب الحدثين فلا يمين تأخر (تعب خ) (طهارة في الصورة الاولى والمحدث في الصورة الثانية) (قال في المدارك) وهذا الايراد فاسد فان عبارته رحمه الله ناطقة بكون الحدث ناقضاً للطهارة رافضة وذلك مما يدفع احتمال توالي الحدثين وتعاقب الطهارتين (قال في حاشية المدارك) بل صرح العلامة بهذا الجواب لما اعترض البيضاوي على عبارته في (القواعد) بان الاستصحاب اقطع يقيناً فالمراد (للقواعد) مراعاة اليقين الحاصل المضاد للحالة السابقة للحالة السابقة (فاجاب) باقبي ما استدلت بالاستصحاب الى آخر ما اجاب انتهى ما ذكره الاستاذ ادام الله حراسته (وأورد عليه في الذكري والمدارك) وغيرها ان هذا التخصيص يخرج المسئلة الى اليقين فايراد كلامه رحمه الله تعالى قولاً في المسئلة ليس على ما ينبغي قال في (حاشية المدارك) هذا غير وارد لان المسئلة تصور بصورتين (الاولى) ان يكون الحدث ناقض والطهارة الرافعة كل واحد منهما واحد غير متعدد على اليقين (والثانية) وقوع كل واحد منهما على اليقين في الجملة فاقدر المتيقن واحد مع احتمال الزيادة باحتمال ان يكونا متعددين أو متعددين لاقين في واحد منها فكانهم حلوا عبارته في (المختلف) على الصورة الاولى وغفلوا عن انه يلزم على هذا ان يكون قوله رحمه الله تعالى وقضى الطهارة الثانية مشكوك فلا يزول اليقين بالشك انما محضاً وكذا يكون قوله والطهارة بعد قضاها مشكوك فيها لغواً بل ويفيدان خلاف المطلوب لان هاتين الكلمتين صريحتان في التسلك بالاستصحاب وغير خفي ان مراده الصورة الثانية واليقين الحاصل بوقوع حدث ناقض في الجملة وطهارة رافعة كذلك لا ينفع الا بصيغة الاستصحاب كما لا يخفى على المتأمل فكان ما ذكره قولاً في المسئلة بالنسبة الى أحد شقوقها قائل (انتهى) ولعله الى ذلك أشار المحقق الثاني حيث قال وما قيده به حق الا انه خروج عن المسئلة اما الى غيرها أو الى بعض افرادها انتهى وبعض الناس حمل كلامه على الشك من أول الامر والمراد من قوله متعددين في (عارة الكتاب) كونهما متعددين في العدد أي مستويين كحدث وطهارة أو حدثين وطهارتين وعلى هذا القياس فانهما اذا استويا في العدد اتحداه كما صرح به في (جامع المقاصد) وأشار اليه في (كشف التمام) والمراد بكونهما متعاقبين كون كل طهارة من متعلق الشك عقيب حدث لا طهارة أخرى وكل حدث عقيب طهارة لا حدث آخر وانما اعتبر الاتحاد والتعاقب لانه دونهما لا بطرد الاخذ بمثل ما كان قائماً لانه لو زاد عدد الطهارة مثلا على الحدث وكان قبلها محدثاً لم يكن الآن محدثاً (والمراد) بالاستصحاب لانه الاستصحاب وهو الدناء على نظرية السابق كما نقل عنه كما عرفت وكما في

ولو علم ترك عضو أتى به وبما بعده فإن جف الليل استأنف (متن)

(جامع المقاصد) قال في (كشف اللثام) معنى استصحابه استلزام يقينه وذلك كونه على مثل السابق عليها أو يبي على مثل السابق كانه استصحابه لانه ان علم السابق عليها بلا فصل فهو عالم بأنه على مثله وان علم السابق عليها بفصل او احتمال فصل فإن كانت الطهارة علم بانتفاضها وارتفاع ناقضها وهو شك في ارتفاع الناقض وان كانت الحديث علم بارتفاعه وانتقاض رافعه فهو شك في ارتفاع الناقض انتهى وفي (المنتهى) قال أولاً لو يتيقن الطهارة والحديث مما وشك في المتقدم فالمشهور عند اصحابنا الاعادة وهو الاقوى عندي وأحد قولي الشافعي (ثم) قل عن الشافعي الرجوع الى الزمان السابق على تصادم الاحتمالين فإن كان حدثاً بنى على الطهارة وإن كان متطهراً بنى على الحديث ثم ضمنه ثم قال (فرع) لو يتيقن انه وقت الزوال قضى طهارته وتوضاً عن حدث وشك في السابق فهاهنا الوجه استصحاب حاله السابق على الزوال الى آخر ما ذكره ولله أراد بهذا الفرع الاخير ما ذكره هنا في الكتاب فأقبل وفي (التذكرة) حكى الوجوه الثلاثة عن العامة لكنه علل وجعل البناء على الضد باحتمال تجديد الطهارة في صورة سبق الطهارة وهذا خلاف ما ذكره المحقق (قال في التذكرة) وقيل ان سبق له وقت يعلم حاله بنى على ضد تلك الحال فلو علم انه قبل الزوال كان متطهراً فهو الآن محدث لان تلك الطهارة ملكت بالحدث الموجود عند الزوال والطهر الموجود بعده يحتمل تقدمه على الحدث لا يمكن التجديد وتأخره فلا يرتفع ولو لم يكن من عادته التجديد فلتظاهر انه متطهر بعد الحدث فتباح له الصلاة (قال) وان كان قبله محدثاً فهو الآن متطهر لارتفاعه بالطهر الموجود عند الزوال والحدث الموجود يحتمل سبقه لا يمكن توالي الاحداث وتأخره فلا تبطل طهارة متحققة بمحدث موهوم (ثم) انه قل القول بمراجعة الاستصحاب وعمل الاستصحاب بسقوط حكم الحدث والطهارة الموجودين بعد التيقن لتساوي الاحتمالين فيها فيساقطان فيرجع الى المعلوم اولاً (انتهى) فأقبل فيه لانه يتيقن الخروج عن ذلك السابق الى ضده فكيف يبني على ما علم الخروج منه (وجاء في الروضة) في المقام مباحث مختلة النظام عند التحقيق والنظر التام ونحوه ما جاء في (الرياض) \* قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ (ولو يتيقن ترك عضو أتى به وبما بعده فإن جف الليل استأنف) ﴾ هذا مذهب الاصحاب كما في (الذكرى) وفي (شرح المفاتيح) انه اجماعي (وقال في التذكرة) لو يتيقن ترك عضو أتى به وبما بعده مطلقاً فلا خلاف ولو جف السابق استأنف ومن أسقط الترتيب أوجب الايتان بالمسي خاصة ومع الجفاف يجب الجميع عدد من أوجب الموالاة انتهى (وقل في المختار) (والذكرى) ان أأ علي قال لو بقي موضع لم يتل فإن كان دون الدرهم بلها وصلی وإن كانت اوسع أعاد على العضو وما بعده وان جف قلبه استأنف قالاً وذكر انه حديث أبي امامة عن النبي صلى الله عليه وآله ووزارة عن أبي جعفر عليه السلام وابن منصور عن زيد بن علي عليه السلام (قال في الذكرى) ان الاصحاب لم يمتثلوا مذهب أبي علي والخبر لم تثبت عندهم (وقال في المختلف) ولا أعرف هذا التفصيل لاصحابنا وإنما الذي تقتضيه أصول المذهب وجوب غسل الموضع الذي تركه سواء كانت بسمه الدرهم أو أقل ثم يجب غسل ما بعده من أعضاء الطهارة والمسح مع بقاء الرطوبة وجوب استئناف الطهارة مع عدها ولا يجب غسل جميع ذلك العضو بل من الموضع المتروك الى آخره ان أجابا الاتداء



ولو شك في شيء من أفعال الطهارة فكذلك ان كان على حاله والاflاتفتات في الوضوء والمرمس والمتادعلى اشكال (متن)

من موضع بينه والموضع خاصة ان سوغنا التكن ( قال في الذكرى ) هذا اشارة الى الخلاف في كيفية غسل الوجه واليدين ( ولك ان تقول ) هب ان الابتداء واجب من موضع بعينه فلا يلزم غسله وغسل ما بعده اذا كان قد حصل الابتداء للزوم ترتيب اجزاء المض في الغسل فلا يغسل لاحقا قبل سابقه وفيه عسر منفي بالآية ( قال في كشف الظن ) ولا بأس بما قاله انتهى ( ثم قال في الذكرى ) قال ابن بابويه سئل أبو الحسن موسى عليه السلام عن الرجل يبقى من وجهه اذا توضأ موضع لم يصبه الماء قتال يحجزه ان يبله من بعض جسده ( قال في كشف الظن ) وأستد نحوه في (العيون) عن محمد بن سهل عن أبيه عن الرضا عليه السلام ( قال ) الاستاذ في شرحه قد يقال ان الصدوق قائل بمضونها لما قاله في أول الفقيه ( قال في الذكرى ) فان أريد به ثم الاتيان بالباقي فلا بحث وان أريد الاختصار عليه اشبه قول ابن الجنيـد ( قال في كشف الظن ) يحتمل ان لا يكون تسرع في غسل اليد فضلا عما بعده وفي ( شرح المفاتيح ) انها حملت على صورة الشك والوهم بان وجد الموضع باسأ فترحم عدم الاصابة ( قال ) ويمكن الحل على السهو قبل الفراغ من الوجه أو على كثير الشك بقرينة الاتيان بصيغة المضارعه وهو بعيد الاستمرار ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو شك في شيء من أفعال الطهارة فكذلك ان كان على حاله ﴾ • تنقيح البحث في المقام بـ بيان أمور ( الأول ) انه اذا شك كذلك لا يجب عليه الاستئشاف اجماعا كما في شرح المفاتيح ( الثاني ) انه اذا شك وكان على حال الوضوء أي مشغلا بافعاله يجب عليه الاتيان بالمشكوك فيه اجماعا كما في ( شرح المفاتيح ) وقيل حكايته عن جماعة ولم أجد الناقل له لكنه معلوم ( ثم ) نقي عنه الخلاف في ( المفاتيح والحدائق ) وربما ظهر من الصدوق ( والخلاف في المنع ) حيث قال ومضى شككت في شيء وانت في حال أخرى فامض ولا تلفت الى الشك لكنه في ( الفقيه والمهذبة ) على المشهور لكن ( موتقي ) محمد وابن أبي يعفور دلتان على خلاف ما عليه الاصحاب ومثلها رواية أبي بصير وقد تأولها الاستاذ في شرحه بتأويلات قريية ( الثالث ) انه اذا كان قد فرغ وانصرف عن حاله لم يلتفت الى الشك كذا قال في ( المنهى ) ثم قال وهو اجماع وفي ( الايضاح ) تقل الاجماع أيضا وفي ( النذكرة ) نسب الخلاف الى الشافعي وفي ( شرح المفاتيح ) انه ادعى عليه الاجماع لكنهم اختلفوا في معرفة الفراغ ( فمنهم ) من قال انه الفراغ من الوضوء فلو فرغ منه وان بقي في محله لا يلتفت وان التفتد في الاخبار باقيام والصبر الى حال أخرى اما خرج مخرج الغالب لان الغالب ان المتوضي يقوم من محله أو يتشغل بماله أخرى طالما الي يتلافى المشكوك فيها عندهم عبارة عن حال الاستئصال بالوضوء ولعل للمصنف هنا أراده وبه صرح في ( نهاية الاحكام وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والروض والمسالك والمقاصد العلية والمدارك ) واستظهره في ( رياض المسائل ) وحمل الاخبار وعبارات قدماء الاصحاب على الخروج مخرج الغالب وفي ( الروضة والمدارك ) انه اجماعي ( قال في المدارك ) وأما عدم الالتفات الى الشك في شيء من أفعال الوضوء بعد الانصراف من أفعاله وان لم يتمل عن محله فاجماع ومثله قل في ( الروضة ) وسببه في ( مجمع العائدة والبرهان )

الى ظاهر الاصحاب لكنه توقف فيه وفي (المدارك) بعد ان اختار ما ذكرناه عنه وتقل الاجماع (قال) وقد يشكل مع تلقى الشك بالعضو الاخير لعدم تحقق الاكمال والاحوط تداركه قبل الانصراف ومنه الجلوس وان لم يطل زمانه على الاظهر انتهى (وقد يقال) ان الظاهر تحقق الاكمال بمجرد ان يجد نفسه غير مشغل بافعال الوضوء بعد يقين التلبس به فيحتلوا بالشك لم يمتد به لكن الاستاذ في (حاشيته) قطع بتبين التدارك لعدم الامتثال بدونه قطعاً وعرفاً ويأتي عن (كشف الثام) ماله نفع في المقام (ومنهم) من ظهر منه ان الفراغ هو القيام أو طول الجلوس الحال الذي يتلاقى فيها عبارة عن البقاء في موضع وضوئه الى ان يقوم أو يتشغل بأمر آخر مالم يطل القعود كما هو ظاهر (الفتية والهداية والمنقبة والمراسم والوسيلة والسرائر والذكرى) وأظهرها مافي (الذكرى) حيث قال ولو اطال القعود فالظاهر اتحاقه بانهم ومثله مافي (الدروس) لقوله ولو انتقل عن محله ولو تدبراً لم يفتت واضعها مافي (المراسم والوسيلة) قال فيها أوتك في الوضوء بعد ما قام عنه وفي (السرائر) لو كان المارض بعد فراغه وانصرافه من مثله وموضعه لم يمتد بالشك والغاوة عبارة (الهداية) بعد قيامه عن مكانه وعبارة المصنف هنا لا تأباه كغيرها وقد علمت ان المولى الاردبيلي توقف وربما ظهر من (نهاية الاحكام) احتماله لقوله الظاهر تعليق الاعادة وعدمه مع الشك في بعض الاعضاء على الفراغ من الوضوء وعدمه لاحل الانتقال عن ذلك المحل وقوله الظاهر ربما يظهر منه ما ذكرنا (وقال في كشف الثام) عندي ان الانتقال وحكمه كطول الجلوس يعتبر في الشك في آخر الاعضاء دون غيره وفي (شرح المفاتيح) بعد ان ايد القول الاول اكمل تأييد ونسب فساد اشتراط القيام الى الضرورة من الذين قال ان الثاني أحوط خروجاً عن خلاف (الذكرى) ونسب اطال الله تعالى بقاء القول الاول الى اكثر من نسنا الى ظاهره القول الثاني وقد عرفت عبارات بعضهم يظهر منه انه لحظ عبارات أخر غير ملحظها هذا وقد صرح المولى الاردبيلي ان عدم الالتفات الى ما شك فيه وتركه رخصة لانه مجرم فعله ويحتمل الثاني كما أشار اليه بعضهم وعبارة المصنف غير نصه في احدهما وفي (نهاية الاحكام) والدروس والبيان وارتداد الجعفرية والمفاصد المليية ان الشك في البية كانتك في بعض الاعضاء وقر به (في الذكرى) واستند في ذلك الى انها فعل من افعال الصلاة (قات) والمصنف في (نهاية الاحكام) يذهب الى انها شرط في الطهارة وتقتل على ذلك الاجماع في (المنتهى) وغيره وقضية ذلك ان الشك في الشروط كانتك في الاعضاء لكن قضية احتجاجهم في الاعضاء قصرهم الحكم عليها وعليه فظهر ثمة النزاع في ان البية شرط أو جز. وقد انكر الثمرة في (الذكرى) وفي (السرائر) ونهاية الاحكام والذكرى (وجامع المقصود الدرك وحاشيته وترشح المفاتيح والحدائق) ان كثيرا الشك ككثير السهو في الصلاة للسر والخرج والرجوع في الكثرة الى العرف كما في (جامع المقاصد) مع احتمال تحققها بالثلاث وان كان الشك في بعض أعضاء الفسل فان كان في غير الاخير لم يلتزم اذا اصرف عنه وان لم ينتقل من مكانه لقول أبي جعفر عليه السلام في (صحیح) زواره اذا سك وكانت لله وهو في صلاته مسح عليه وان كان استغنى رجع فاعاد عليها أي مسح ذراعه أو مسح جسده مالم يصب بلة فان دخله الشك وقد دخل في الصلاة فليبض ولا شيء عليه فأمل في دلالة وان كان في الاخير وكان العسل مراً ولم يمتد الموالاة فيه أتى به وان انتقل عن حاله الاصل من غير ممرض كذا قال في (كشف الثام) وفي (التذكرة) لو شك في شيء من أعضاء الفسل يبعد عليه وعلى ما عده ان كان في المكان أو بعد الانتقال بخلاف الوضوء

ولو ترك غسل أحد المخرجين وصلى أعاد الصلاة خاصة وإن كان ناسياً أو جاهلاً بالحكم ويشترط طهارة محل الاضطرار عن الخبث لا غيره ولو جدد ندباً وذكر اخلال عضو من أحدهما أعاد الطهارة والصلاة وإن تعددت على رأي ولو توضأ وصلى وأحدث ثم توضأ وصلى أخرى ثم ذكر الاخلال المجهول (متن)

لقضاء العادة بالانصراف عن فصل صحيح وإنما يصح هناك لو أكل الأفعال للبطان مع الاخلال بالموالة بخلاف الفصل انتهى (تم قال) فيها أيضاً وفي المرتس ومن عاداته التوالي اشكال من الالتفات الى العادة وعنده ( انتهى ) قد استشكل فيها في المرتس والمتاد كما استشكل هنا وهذا مما يؤيد ان اشكاله هنا إنما هو فيما قطع لافي الوضوء كما صرح في (الايضاح) وظاهر (جامع المقاصد) وعن بعض فوائد الشهيدين الاشكال في المتاد خاصة وعن بعض فوائده أيضاً ان هذا الاشكال لا يترجحه لانه ان حصل ظن الايقاع بى عليه والا فلا فرق بينه وبين غيره (ورده في جامع المقاصد) بأن العادة تشر الظن الا ان العمل بمطلق الظن ليس بمطرد بل المعتبر ما اقامه الشارع مقام العلم وفي (كشف الثام) ان الاشكال حقيقة في اعتار هذا الظن وفي (حاشية الايضاح) عن املائه ان الاصح عدم الالتفات فيها كما هو خيرة (جامع المقاصد) وقال في (التذكرة) واليتم مع انسام الوقت ان أوجبنا الموالة فيه فكالوضوء والا فكالنسل وقال في (جامع المقاصد) ان اليتم كالوضوء وفي (كشف الثام) وفي حكم (اعتبار) الموالة ايقاع المشروط بالطهارة ح قوله قدس الله تعالى روحه ح (ولو ترك غسل أحد المخرجين الخ) تقدم الكلام في هذا في الفروع التي ذكرها المصنف في آخر المقصد الاول ح قوله قدس سره ح ويشترط طهارة محل الاضطرار عن الخبث ح الا اذا لم يمكن التطهير وقد مر الكلام في ذلك في مبحث العجائز وفي الفروع التي ذكرها المصنف في آخر المقصد الاول أيضاً وسيأتي له تسمية ان شاء الله تعالى في آخر مبحث اليتم وقد تقدم أيضاً في أول مباحث الجبيرة قل الاقوال في انه هل يكفي ماء واحد أولاً بد من مائتين أي غسائين وسيأتي تمام الكلام في بحث غسل الجنابة وهل يشترط اباحة المكان والماء الا كثرون على اشتراط ذلك ولم يشترط المحقق اباحة المكان وكذا صاحب (المعالم) وتلميذه الشيخ نجيب الدين وكذا يشترط طهارة الماء وظهوره كما هو مذهب الأكثر أيضاً وظاهرهم كما هو صريح بعضهم انه لا فرق في ذلك بين العامد والناسي وجاهل النجاسة وظاهر صاحب (المعالم) كما هو صريح تلميذه انه لو توضأ بالنجس حائله اجزأه وقد تقدم الكلام في ذلك كله ح قوله قدس سره ح (ولا يشترط غيره) أي لا يشترط في صحتها طهارة غير محل الاضطرار من الاعضاء اجماعاً كما في (نهاية الاحكام والذلال) وغيرهما كما سلف في آخر المقصد الاول وقد قلنا هناك عبارة (التمية والمقنع) التي فيها انه يبعد الوضوء اذا توضأ قبل الاستنجاء فيجزي على ذلك الاشتراط الى آخر ما مر ح قوله قدس الله روحه ح (ولو جدد ندباً وذكر اخلال عضو من احدهما أعاد الطهارة والصلاة وإن تعددت على رأي) قد تقدم الكلام في المسئلة مستوفى في الفرع الثامن من الفروع التي ذكرها في الفصل الاول من المقصد الرابع في الوضوء فليراجع وقد سلف لنا هاهنا النقل عن (المسئ) ان له فيه شكاً وهوانه قد تبين الطهارة شك في بعض

اعادهما مع الاختلاف عددا بعد الطهارة ومع الاتفاق يصلي ذلك العدد و ينوي به ما في ذمته (متن)

أعضائها بعد الانصراف فلا يلتفت الى آخر ما روي ( الايضاح ) ان المسئلة مبنية على الاقوال فكل من قال بالاكفاء بنية القرية صحح الصلاة الواقعة حبيب الطهارتين دون التخلل بينهما وكل من قال بعدم الاكفاء بها وشرط الاستباحة أوقف الحدث أوجب الاعادة مطلقا ومن اكفى بالوجوب أو التدب كأبي القاسم بن سعيد أوجب الاعادة ان كانت احدى الطهارتين واجبة وان كانتا مندوتين لم يعد مثله قال في ( جامع المقاصد ) الا انه ذكر أربع صور لا تجب فيها الاعادة على ما يذهب اليه المحقق ( احدها ) ما ذكره الفخر ( والثانية ) ان تكون الطهارتان معا واجبتين الاولى لفرض والثانية للندب ( الثالثة ) ان تكون احدهما واجبة والاخرى مندوبة ( الرابعة ) العكس ثم انه ناقش المصنف في قوله ندبا قال انه مستدرك لان التجديد وجوبا يتعلق به بعض هذه الاحكام كالنثر ثم ناقشه في قوله وان تمددت قال لان المطف بان الوصلة انما يكون لفرد الاخرى وهذا ليس باخفى فلو قال وان وقعت بالطهارتين كان أولى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( اعادهما مع الاختلاف عددا بعد الطهارة ) هذا الفرع ذكره الشيخ في ( المبسوط ) وواقعه عليه جماعة وتأمل فيه المصنف في ( المنهى ) فانه قال والشك والابراد فيه كما سبق ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ومع الاتفاق يصلي ذلك العدد وينوي به ما في ذمته ﴾ كما في ( الشرائع والمعتبر والارشاد والتذكرة ) ( والمختلف والبيان والردوس وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والمسالك ) وهو قول معظم الاصحاب كما في ( المدارك ) ومذهب الاكثر كما في ( جامع المقاصد ) وأطلق في ( المبسوط ) اعادة الصلاتين وهو مذهب الثني والحلبي كما في ( الايضاح وجامع المقاصد والمدارك ) وغيرها ( وقل في كشف الثام ) ان القاضي وابن سعيد أطلقا كالشيخ في ( المبسوط ) وتأمل صاحب ( المدارك ) في اجراء الواحدة بعد ان نسه الى المظلم كما عرفت ( وقال في حاشية المدارك ) ورد النص بجوار الاطلاق لمن نسي فريضة مجبولة من الخس والعلة في الجميع واحدة فعمل المناط منقح والمنقح لهو الاجماع المركب بان من قال بالخس قال هنا بالصلاتين ومن اكفى فالثلاث هناك اكفى هنا بواحدة ( قال ) بل يمكن ان يتمسك به من أول الامر من دون توسط تنقيح العلة لكن لابد من التأمل في ثبوت الاجماع ( ثم قال ) انه يشكل الامر (١) من جهة الجهر والاختلاف على القول بوجوبهما كما هو المشهور انتهى ( قال في جامع المقاصد ) هذا حكم الصلاة وأحكام الطهارة فهو راجع الى متقن الطهارة والحدث مع الشك في السابق ( وابلغ ) ان المصنف ذكر هنا صورا رأينا وذلك لانه اذا تعدد الوضوء المباح بان وقع كل وضوء بعد حدث وتعددت الصلاة ووقعت كل صلاة بوصوهم ذكر المكاف اخلال عضو فاما ان يكون الاخلال من طهارة واحدة أو من طهارتين فان كان الاول فاما ان يكون الشك في طهارتي صلاتين أو في طهارات صلوات يوم وان كان الثاني فاما ان يكون الترك من الطهارتين مع الشك في صلوات يوم أو في صلوات يومين فلهذا صور أربع ذكرها المصنف

(١) وأورد عليه أيضا انه يجب عليه الحرم في النية مع الامكان فلا يجزئ النية المرددة وهذا اللازم على المورد في المسئلة المتفق عليها وقد حكموا فيها بالتخيير بين الجهر والاختفاء (منه)

ولو كان الشك في صلاة يوم أعاد صبحاً ومغرباً وأرباعاً والمسافر يجتزي بالثنائية والمغرب ولو كان الاختلال من طهارتين أعاد أرباعاً صبحاً ومغرباً وأرباعاً من طهارتين والمسافر يجتزي بالثنائيتين والمغرب بينهما والاقرب جواز إطلاق النية فيهما والتمتين بثالثة ويتخير بين تعيين الظهر والعصر أو المشاء فيطلق بين الباقيتين مراعيًا للترتيب وله الإطلاق الثنائي فيكتفي بالمرتبة ولو كان الترك من طهارتين في يومين فإن ذكر التفريق صلى عن كل يوم ثلاث صلوات وإن ذكر جمعهما في يوم واشتبه صلى أرباعاً (متن)

على الترتيب فالأولى ما نحن فيه وهو أن الاختلال من طهارة واحدة والشك في طهاري صلاتين والصلواتان إما أن يختلفا عدداً أو تمتعا كما مريناه - ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ - ﴿لو كان الشك في صلاة يوم أعاد صبحاً ومغرباً وأرباعاً﴾ يريد أنه لو أدخل بمضوء من طهارة واحدة ووقع الشك في طهارات صلاة يوم فإنه يعيد ثلاث صلوات كافي (المنتهى والتذكرة جامع المقاصد) وفي (المبسوط) نص على أنه يعيد الخمس (قال في الذكرى) والمعب أن التسبيح اقضى في (المبسوط) بأن من فاتته صلاة لا يعلمها بمنها يجوز به ثلاث صلوات مع إيجابه الخمس عنها ولا فرق (انتهى) (١) وفي (جامع المقاصد) ونجى إعادة الخمس على قول أبي الصلاح وابن زهره وفي (كشف اللثام) أنه يصلي أرباعاً في ذمته من غير ترديد وهو أيسر وربما كان أحوط أو مع التردد بين الرباعيات الثلاث وهذه هي الصورة الثانية كما في (جامع المقاصد) ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ - ﴿ولو كان الاختلال من طهارتين أعاد أرباعاً صبحاً ومغرباً وأرباعاً من طهارتين والمسافر يجتزي بالثنائيتين والمغرب بينهما والاقرب جواز إطلاق النية والتمتين فيأتي بثالثة ويتخير بين تعيين الظهر أو العصر أو المشاء فيطلق الباقيتين مراعيًا للترتيب وله الإطلاق الثنائي فيكتفي بالمرتبة﴾ هذه العبارة من مشكلات عبارات (القواعد) وقد تصدى جماعة من الفضلاء لحلها ونحن نذكر أولاً عبارات المصنف في غير هذا الكتاب في هذا الفرع ثم نقل ما فهمه الفضلاء منها فنقول (قال في التذكرة) مانعه لو توضأ للخمس خمساً عن حدث ويقرن الاختلال المجهول من طهارتين أعاد أرباعاً صبحاً ومغرباً وأرباعاً من طهارتين فله إطلاق النية فيهما والتمتين فيأتي بثالثة ويتخير بين تعيين الظهر والعصر والمشاء فيطلق بين الباقيتين وله الإطلاق الثنائي فيكتفي بالمرتبة وقال في (المنتهى) لو صلى الخمس بمضوء متعدد بصددها وتيقن الحدث عقيب إحدى الطهارات (قال في المبسوط) يعيد الخمس ويمكن القول بإعادة ركعتين وأرباعاً وثلاثاً كالتاسي لفريضة مجهولة من يوم لو كان مسافراً فكأن اثنتان وثلاث وكذا لو ظهر للخمس عقيب حدث وتيقن الاختلال المجهول وهذا الأخير محل الشاهد وفيه إجمال كما ترى وقد تعرض الفاضل المقدس السيد عميد الدين لحل عبارة الكتاب واترض عليه المحقق الثاني بما يأتي الإشارة إليه والفاضل البهائي صنف في ذلك رسالة ونحن نقل الرسالة أولاً لانتهاها على جملة من كلامي الفاضلين المذكورين (قال) (بعد الخطبة

(١) وقال في الذكرى أيضاً إن الشيخ عول على رواية علي بن إسباط فيمن نسي صلاة من صلاة يوم ولم يدرك أي صلاة هي أنه يصلي ركعتين وثلاثاً وأرباعاً (منه)

وقتل العبارة مانعه في العبارة يعني قول المصنف اعاد أر بما تغليب (١) اذا المعاد في الحقيقة اثنتان لأر بع وله (٢) في الاربع التي تصاد مرتين من حيث الاطلاق والتعيين طرق أر بة أشهرها ما سيذكره المصنف طاب ثراه آخرها وهو ان يطلق الاولى بين الظهر والمصر والاخرى بين العصر والمشاء وسبب التعرض للمصر تانيا جواز كون الفائت هي مع الظهر فيختص به الاولى وعلى هذا فبأر ذمته على كل من الاحتمالات العشر الصبح مع احدى الاربع أر بع والظهر مع احدى الثلاث مع العصر مع احدى المشائين تسع والمغرب مع المشاء يوم تلك عشرة كلمة والمسافر لا يحتاج في تحصيل البراءة الى الاربع بل يجتزي بثلاث تماثل ما عدا المغرب من صلاته يأتي بالثنتين ولا بد في كل من رابعتي الحاضر وثنايتي المسافر من توسط المغرب بينهما ليحصل الترتيب (اما الحاضر) فلاحتمال فساد مفره وعشائه أو أحد ظهره مع مفر به فلا بد من تأخر رابعيته عن مفر به على الاول وقدمه على الثاني (واما المسافر) فلجواز فساد كل من الثلاث التي قبل مفره أو مفر به مع عشائه فلذا قال قدس سره والمغرب بينهما أي بين كل من رابعتي الحاضر وثنايتي المسافر والإشهر ان المسافر يطلق في الاولى بين الصبح والظهر والمصر وفي الاخرى بين الظهر والمصر والمشاء وسبب التعرض لهما تانيا جواز كون الفائت الصبح مع احدى الظهرين وحيدته تبرأ ذمته على كل من الاحتمالات العشر كما يظهر بادي تأمل ولما قرر ان الحاضر يأتي برابعيتين والمسافر بثنتين أراد بيان كيفية الاطلاق والتعيين في كل منهما فذكر للحاضر طرقا أر بة ولم يتعرض للمسافر لظهور حاله بالمعاينة فأدنى التفات (الطريق الاول) الاطلاق فيه ثلاثيا في الاولى وثنائيا في الثانية (الثاني) تعيينهما (الثالث) تعيين أحدهما وإطلاق الاخرى (الرابع) اطلاقهما اطلاقا ثنائيا كما فلتاه أولا فأشار الى الطريق الاول بقوله والاقر جواز اطلاق التية فيها أي في رابعتي الحاضر فيطلق في الاولى اطلاقا ثلاثيا بين الظهر والمصر والمشاء لجواز كون الفائت الصبح مع كلهما وفي الثانية ثنائيا بين العصر والمشاء لجواز كونه الظهر والمصر فينصرف الى الظهر وفائدة الاطلاق الثلاثي كونه أقرب الى تعجيل براءة الدية وهو أمر مطلوب وسيما عند القائلين بضيق القضاء (يان ذلك) انه اذا أطلق الاولى ثلاثيا ثم صلى المغرب قد برئت ذمته على ستة احتمالات قبل الاتيان بالثانية كون الفائت الصبح مع احدى الاربع وكوه المغرب مع احدى الظهرين امالو أطلقها ثنائيا بين الظهر والمصر كما قلنا أولا ثم صلى المغرب فانما تبرأ ذمته على خمسة احتمالات (٣) وبقى السادس وهو كون الفائت الصبح مع المشاء الى أن يأتي بالثانية ولعل هذا هو النكتة في تقديم هذا الطريق على باقي الطرق وأشار الى الطريق الثاني بقوله والتعيين بالجر عطفا على اطلاق أي وجواز التعيين في كل من الرابعيتين لا بالنصب على المفعول منه كما قرره الشارح المحقق السخري على ما سيحيي واذا اختار التعيين فيها (٤) يأتي ثلثة لاحتمال كون الفائتة من غير ما أتى به ولا بد من كونها معينة واما الطريق الثالث وهو ان يبين احدى الرابعيتين ويطلق الاخرى قد أشار اليه بقوله ويتخير بين تعيين الظهر أو المصر أو المشاء فيطلق الرابعة بعد تعيين الاولى لاحدى الثلاث بين الباقيتين من الثلاث المذكورة

(١) لعله يريد الإشارة الى ما عرفوا به الاعادة منها فعل العبادة تانيا لاشتغال الاولى على خلل (حاشية) (٢) أي المصنف في قوله أر بما مرتين (منه) (٣) وهي كون الفائت الصبح مع احدى الظهرين والمغرب أو أحد من الظهرين مع المغرب (منه) (٤) يريد ان قوله يأتي تفريغ على التعيين لا على الاقرب وما في حيزه كما قرره الشارح المحقق (منه)

مراعياً للترتيب فيطْلَعُ بين العصر والعشاء مع تعيين الظهر وبين الظهر والعشاء مع تعيين العصر وبين الظهر والعصر مع تعيين العشاء (١) وعلى التقدير الثالث يأتي بثلاثة معينة للعشاء في الأولين ومطلقة فينها بين العصر في الأخرى فإذا عين احدهما للظهر أطلق الأخرى بين العصر والعشاء ثم صلى المغرب فيكون قد حصل ثمانية احتمالات قبل صلاة العشاء الصبح مع كل من الاربع والظهر مع العصر أو مع المغرب والعصر مع المغرب ويبقى له احتمالان من المشرقة هما العشاء مع كل من العصر والمغرب فإذا صلى العشاء حصلها وإذا عينها للعصر أطلق الأخرى بين الظهر والعشاء ثم يأتي بالمصيبة ثم بالمغرب فيكون قد حصل بذلك سبع احتمالات الصبح مع كل من الاربع والظهر مع العصر أو مع المغرب والعصر مع المغرب ويبقى له ثلاثة هي الظهر أو العصر أو المغرب أو العشاء يأتي عليها إذا صلى العشاء وإذا عينها للعشاء أطلق الأخرى بين الظهر والعصر ثم صلى رابعة بين العصر والعشاء ثم المغرب فيكون قد حصل بذلك تسعة احتمالات الصبح مع كل من الاربع والظهر مع كل من الثلاث والعصر مع كل من السائتين ويبقى له صورة واحدة هي مع المغرب مع العشاء فإذا صلى العشاء أتى عليها وثمرة الاطلاق في هذه الصور مع تحقق الاتيان بالحس تسهيل تفرغ الذمة على نهج ما سبق لحصوله بالاربع على ثمانية احتمالات في الأولى وسبعة في الثانية وتسعة في الثالثة ولو عين الاربع لم يحصل بها الاغلبية احتمالات ويبقى له أربعة الى ان يأتي بالعشاء هذا حكم الحاضر (وأما المسافر فان عين الصبح) أطلق (٢) الثانية بين الظهر والعصر والعشاء ثم صلى المغرب ثم أتى بثانية مطلقة بين العصر والعشاء لا معينة للعشاء كالحاضر لجواز فساد الظهر والعصر فتختص الثانية الثانية بالظهر (وان عين الظهر) أطلق في الثانية التي قبلها بين الصبح والعصر ثم أتى بالظهر ثم بالمغرب ثم بثانية مطلقة بين العصر والعشاء (وان عين العصر) أتى قبلها بثانية مطلقة بين الصبح (٣) والظهر ثم أتى بها ثم صلى المغرب ثم بثانية مطلقة بين الظهر والعشاء (وان عين العشاء) أتى أولاً بثانية مطلقة بين الصبح والظهر والعصر ثم بأخرى بين الظهر والعصر والعشاء ثم يأتي بالمغرب ثم بالعشاء وفائدة هذه الاطلاقات لا تتكاد تخفى بعد امر (وأما الطريق الرابع) وهو ما ذكرناه أولاً فقد اشار إليه بقوله وله اي الحاضر (٤) الاطلاق الثاني في كل من الرباعيتين أن يطلق الأولى بين الظهر والعصر والثانية بين العصر والعشاء كما قلناه وجبته لا يحتاج الى الاتيان بالثالثة فيكتفي بالمرتبتين كما في الطريق الاول (وجهه) ما استقر به المصنف رحمه الله من تخيير المكلف بين هذه الطرق الاربع ان كلامها طريق الى براءة الذمة والاعمال في ذلك ابو الصلاح وابن رهرة حيث اوجبا التعيين ولم يجوزوا الاطلاق محتجين بعدم جواز التردد في النية مع امكان الجزم بهذا (واعلم) ان الشارح المحقق الشيخ علي قدس سره زل عارة الكتاب على بان الطريق الثالث والرابع فقط وجعل الوجوه الثلاثة الاول وجها واحدا للجمع بين الاطلاق في احدهما والتعيين في الأخرى فأوجب ان يقرأ التيسين بالنص في قول المصنف والاقرب جواز اطلاق الية فيما والتعيين على انه مفعول معه والواو بمعنى مع لا عاطفة وجعل قوله ويختير الى آخره من

(١) جوز الشارح الشيخ علي طاب ثراه اطلاقاً فيما بين العصر والعشاء كما سيجيء (منه) (٢) ولا يتعذر في هذا الاطلاق للعشاء لعدم امكان كونها اول الفاتنتين كما هو الظاهر (منه) (٣) قد حصل بذلك ستة احتمالات وقيل له ان أربعة الظهر مع العصر أو مع العشاء والعصر والمغرب مع العشاء (منه) (٤) قلت واما المسافر فان اطلق الثابثة لم يكن له مد من ثابنتين اخريتين (منه)

تمة وجه الجمع (قال) وليس المراد جواز الاطلاق وجواز التمين ليكون ردا على ابي الصلاح كما ذكره الشارحان الفاضلان (اما اولا) فلان خلاف ابي الصلاح جار في مسائل الباب كلها فخصيص رده بهذا الموضوع لا وجه له (١) (اقول) لا يكاد يخفى على المنصف كثرة التكليف فيما ذكره طالب ثراه ولا اظنك تتري في ان تنزيل عبارة الكتاب على بيان الوجوه الاربعة كما ذكرنا اولا اولى من تنزيلها على بيان الوجهين قطعا كما ذكره كيف والمطوف مع الامكان اولى من النصب لاصالة اللوا في ذلك كما صرح به جمهور النحاة وتخصيص الرد بهذا الموضوع اولى مما يبدى وهو ظاهر وما قبله لان المذكور قبله ما لو كان الغائت فريضة واحدة ولا يجري فيها وجوه الاطلاق الثلاثة فكان التنيه على رده فيما يجري فيه الوجوه الثلاثة أنسب فكانه قال لا يضمن عليه التمين كما هو مذهب ابي الصلاح بل طرق ثلاثة أخرى فضلا عما دونها وهذا التقدير كاف في التخصيص بهذا الموضوع كما لا يخفى (ثم قال) نور الله مرقده (واما ثانيًا) فلان الغناء في قوله فيأتي بثلاثة تقتضي كون الاتيان بفريضة ثالثة متفرعا على الاقرب وما في حيزه ولا يستقيم الا اذا أريد بالجمع بين الامرين مع لان الاطلاق لا يقتضيه (اقول) اقتضاء الغناء التفرع المذكور غير ظاهر بل الظاهر انه متفرع على التمين كما اسلفناه وهو أقرب من تفرعه على الاقرب وهذا بما لا يخفى عليه ولا مرية فيه (ثم قال) أعلى الله تعالى قدره (واما ثالثًا) فلان قوله فيتخير بين تمين الظهر الى آخره لا ينطبق الاعلى ما ذكرناه لانه جمع فيه بين التمين والاطلاق ولا يستقيم ذلك مع الاطلاق وحده ولا مع التمين وحده (اقول) عدم استقامته انما شأ من حله تمة لما قبله اما اذا جعل اشارة الى بيان طريق ثالث كما ذكرناه فاستقامت غنية عن البيان كما لا يخفى (ثم قال) قدس الله تعالى روحه ولان معنى قوله فيطلق بين الباقيتين اطلاقه بين الفريضتين الباقيتين من المزيد عليهما الثالثة بعد تمين واحدة منهما ولا يتنظم الاعلى ذلك التقدير ولان الصبر في يتخير لا مرجح له بدون ما ذكرناه اذ لا يستقيم عوده الى المكاف (٢) باعتبار جواز الاطلاق له وهو ظاهر ولا باعتبار التمين لان المتبادر تمين الجميع فلا يطابق ولو حمل أهم من تمين الجميع أو البعض لكان فيه مع اختلاف مرجع الصبر فيه وفيما قبله فوات النظم العربي لان التقدير حينئذ والاقرب جواز الاطلاق فيها له وجواز التمين المصادق تمين الكل وتمين البعض خاصة فيأتي على تقدير التمين بمعينة ثالثة ويتخير من أراد التمين في البعض خاصة الى آخره وهذا كلام منهات منقط عن درجة الاعتبار (اقول) قد عرفت معنى قوله فيطلق بين الباقيتين وسنستع الكلام فيها أيضاً وقوله رحمه الله ان الصبر لا مرجح له بدون ما ذكرناه عجيب فانه على ما قرره يعود الى الحاضر المذكور سابقا فان الكلام من أول البحث انما كان فيه فكانه قال ان له في اقتضا طرقاً أربعة كما ذكرناه وهذا جيد الظاهر الاستقامة خال عن التفات والمحدورات التي ذكرها لاداعي الى ارتكابها اذ لما عنها سمة وأي سمة (ثم قال) طالب ثراه (واما رابعاً) فلان قوله وله الاطلاق الثاني فيكتفي بالمرتين يكون مستدركا على تقدير ان يراد جواز كل منهما مع ما فيه من اختلال النظم لان الاطلاق الثاني هو المراد قوله والاقرب جواز اطلاق التبة فيها (اقول) الكرار انما يلزم لو أريد قوله فالاقرب جواز الاطلاق فيها الاطلاق الثاني اما اذا أريد به الاطلاق

(١) وايضا لو كان مراد المنصف ما ذكره لم يكن اللوا في قوله ويتخير بحال بل كان المناسب فيتخير بالغناء التفرعية كما تقتضيه الابهة العربية (منه عني عنه) (٢) لم لا يجوز ان يعود الى المكاف من حيث هو لا باعتبار الاطلاق ولا التمين (منه)



الثلاثي كما ذكرناه فلا ثم انه على تقدير تعيين احدي الرباعيتين والاطلاق الاخرى لاهد من الاثني  
بثلاثة معينة للمشاء ان عين الظهر أو العصر ومطلقة بينهما وبين العصر في الثالثة ان عين المشاء كما  
ذكرناه وليس في العبارة تعرض للثلاث والشارح المحقق اعلا الله تعالى مقامه لم يوجب التحين في الثالثة  
وخير بينه وبين الاطلاق بين العصر والمشاء مطلقاً (١) وادعى ان المراد في العبارة هو الاطلاق المذكور فانه  
قال ولا يتبين عليه في الفريضة الثالثة اطلاق ولا تعيين وان كان المراد في العبارة هو الاول حيث  
قال أي المصنف فيطلق بين الباقيتين أي الفريضتين الباقيتين بعد المينة من الرباعيتين او الثنائيتين  
بضمية الثالثة (أقول) لا يخفى على المصنف ان العبارة بمحمل عن هذا الحمل وان المراد من الباقيتين من  
الثلاث أعني الظهر والعصر والمشاء كما هو الظاهر المتبادر وان العبارة غير دالة على الثالثة مطلقة أو معينة  
بل هي فيها مطلوية الذكر رأساً ولو كان مراد المصنف ما ذكره لكان حقاً ان يقول فيطلق في الباقيتين  
لا فيطلق بين الباقيتين فانه صريح في المعنى الذي قلناه اولاً كما لا يكاد يستتر على أحد وايضا فاطلاق  
الحاضر الثالثة بين العصر والمشاء فيما اذا عين الظهر أو العصر لا غاية له أصلاً لان العصر قد برئت ذمته  
منها بالاطلاق السابق فكان ذكرها عبثاً محضاً كما لو صلى الظهر معينة ثم أطلق بينها وبين العصر والعجب  
انه شنع على السيد الفاضل عبيد الدين رحمه الله في قوله في شرحه بالاطلاق الثلاثي في رباعية الحاضر  
وقال انه لئولاً فائدة فيه أصلاً ثم انه وقع هنا فيما شنع به عليه نفسه وأيضاً فقد قرر قدس سره ان العبارة  
شاملة لحكمي الحاضر والمسافر مع ان المسافر يتعين عليه الاطلاق في الثالثة كما عرفت ولا يجوز له التمييز  
لعدم براءة ذمته به والله ولي التوفيق انتهى ما افاد الفاضل المقدس البهائي قدس الله تعالى نفسه  
(وقد ذكر) الفاضل الهندي طاب ثراه في قول المصنف والاقرب جواز الاطلاق فيهما والتعيين وجوهاً  
(الاول) ما ذكره أخيراً من ان ضمير فيهما عائد على الحاضر والمسافر والحضر والسفر فيهم من  
العبارة جواز اطلاق احدهما وتعيين الاخرى كما اذا جعلت الواو في والتعيين بمعنى مع (الثاني) ان  
الضمير عائد الى الرباعيتين كليهما فيكون المراد ان الاقرب جواز الاطلاق الثلاثي في الرباعيتين  
كليهما والرباعي في الثنائيتين وهذا الوجه أول من ذكره السيد الفاضل عبيد الدين كما عرفت (ورده)  
الشهيد في (الذكرى) بانه لو ذكر الظهر في الرباعية بعد المغرب قلغوا لان الظهر ان كانت في الذمة قد  
صلاحها فلا فائدة في ذكرها (ثم قل) والظاهر انه غير غائر لانه أتى بالواجب قلغوا الزيادة ثم انه  
احتمل البطان لانه ضم ما يصلح اتفاؤه من السبين فهو كالتردد بين النافلة والفريضة قال: بل أبلغ  
لان الظهر في حكم صلاة غير مشروعة للنبي المشهور عن النبي صلى الله عليه وآله من انه لا يصلي صلاة  
واحدة في اليوم مرتين وواجهه على ذلك الفاضل الكركي والهندي (قال في كشف الثام) وايضاً  
لا يصح الاطلاق الرباعي في الثانية الاولى لعدم صحة المشاء لانها ان كانت كانت فبعد أخرى  
(الثالث) ان الضمير عائد الى رعية الحاضر وثنائية المسافر قال فيعوز الاطلاق فيهما والتعيين ولا  
يتبين الاطلاق بناء على توهم انه لا مجال للتمييز لعدم التطمع بما يمينه لان القطع انما يتبر عند الامكان  
مع امكانه للوجوب من باب المقدمة كما لا يتبين التمييز كما قاله الشيخ ومن تبعه قال ويحتل تمييز  
الاطلاق كذلك ومنع الوجوب من اب المقدمة وامكان القطع بالاطلاق عما في الذمة فدفع بهذا  
الكلام ما توهم مما تقدمه من تعيين الاطلاق (الرابع) ان الضمير عائد الى الرباعيتين كليهما

وتظهر الفائدة في تمام احد اليومين وتقصير الاخر حتماً او بالتخير فتزيد ثنائية ( حتماً )  
فتزيد ثنائية او بالتخير غل ( ووجوب تقديم فائدة اليوم على حاضره لا غير (متن)

(قال) فالمراد ان الاقرب جواز الاطلاق في ال ر باعيتين كليهما والتمين فيها وكذا في الثائنتين ولا يتعين التمين في الاخرة منها بناء على تأخير التأخرة عن المغرب للمشاء فانه لا ينافي جواز الاطلاق والاصل البراءة من لزوم التمين ولان انحصارها فيها يصرف اليها الاطلاق على ان تميزنا للمشاء انما هو على تقدير فوات المغرب والمشاء وهو يجوز كون اثاثات الظهر والمصر قابل باعية الاولى تنصرف الى الظهر فلو عين الثائية عشاء بقيت المصر في الذمة ولا يجوز التمين فيها اندفع الوهم السابق أيضاً أي وجوب الاطلاق الذي قد بوجهه الكلام السابق انتهى (ولعلم) ان الشهيدين في (الذكرى والروض) احتملا فيما لو عين احدها واطلق الاخرى البطلان لعدم استفادة رخصة به وعدم انتقاله الى أقوى الظنين وضمنه في (كشف الثام) والصحة لبراءة الذمة بكل منهما منفردا وكذا منضما (ثم قال في الذكرى) والحق انه تكاف محض لافائدة فيه فلا ينبغي فعله وبذلك قطع في (كشف الثام) وقد سلف اذ كره البهائي في المقام وظاهر المصنف انه عند تعيين احدها يتعين عليه الاطلاق بين الباقيتين حيث قال فيطلق ونله أراد انه يجوز له الاطلاق بينهما كما أشار اليه في (كشف الثام) واحتمل فيه زيادة على ما ذكره البهائي انه اذا عين الظهر لم يكن له الاصل ر باعيتين آخرين مبينتين المصر والمشاء بينهما مغرب ليعين ما قبل المغرب للمصر وما بعدها للمشاء واذا عين المصر لم يكن له الا ر باعية أخرى بعد المغرب مبينة للمشاء • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ وتظهر الفائدة في تمام أحد اليومين وتقصير الاخر حتماً فيزيد ثنائية ﴾ • أي فيزيد ثنائية على الأربع بعد المغرب فيصلي خمسا ثنائية مرددة بن الثلاث الساقطة على المغرب ثم ر باعية مرددة بين الظهرين ثم مغرباً ثم ثنائية مرددة بين ما عدا الصبح ور باعية مرددة بين المصر والمشاء ولا مبالاة بتقديم الثائية هنا على الر باعية وتأخيرها بخلاف ما قبل المغرب فانه يجب تقديم الثائية وقد جمع في (جامع المقاصد) اطراف المسئلة • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ أو بالتخير ﴾ بين التصر والاعام فيهما أو بالتخير في احدهما فيلزمه حكم اختياره في القضاء (قل في كشف الثام) وكذا لو شك في اختياره احتياطاً ثم قتل عن (الكنز) الاكتفاء بارجع ان لم يتخير قال ولعله أراد الشك واحتمل بقاء اختياره في القضاء • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ ووجوب تقديم فائدة اليوم على حاضره لا غير ﴾ • (قال في جامع المقاصد) التدبير وتظهر فائدة الاستنباه المذكور أيضاً في وجوب تقديم فاته اليوم على حاضره على القول به كما هو رأي المصنف اذ لو قيل بالتوسعة المحضة في فائدة اليوم وغيرها لم يكن فرق بين كون الفتنة من يومه أو آسره فيتطهر لا مكان كون الغل من طهارة الاخرة ويصلي المغرب والمشاء أداء لعدم يقين البراءة منهما وبأني بالباقي متى أراد وعلى القول بالمضافة المحضة يجب عليه المبادرة على كل حال وان لم يتذكر الا به. قوات اليومين ومثله قل في (كشف الثام) قال الصورة الثانية ان يكون الشك في وقت العشائين أو المشاء الآخرة من اليوم الثاني واخترنا وجوب تقديم فائدة اليوم على حاضره لان الاستنباه بين اليومين يفيد عدم فعل العشائين أو المشاء أولاً ثم القضاء لكنه قال ويحتمل افادته الجواز لاسل البراءة من الترتيب ويمكن اذا فعلها ان لا يكون عليه شيء لشكا

ولو جهل الجمع والتفريق صلى عن كل يوم ثلاث سنوات وكذا البحث لو توضأ خمسا لكل صلاة طهارة عن حدث ثم ذكر تغسل حدث بين الطهارة والصلاة واشتبه ولو صلى الخمس بثلاث طهارات فإن جمع بين الرباعيتين بطهارة صلى اربعا صبحا ومغربا واربعامرتين والمسافر يجتزي بثنتين والمغرب بينهما (متن)

في اشتغال ذمته بالقضاء (ثم قال) ويدفع الاحتمال بتوقف أدائها على العلم ببراءة الذمة من فائتة اليوم ويقوى على الموساة مطلقا وأما على المضايقة مطلقا فلا فائدة للاشتباه بخصوصه واحتملا تعلق قوله لا غير بقوله تظهر الفائدة أي انما تظهر الفائدة في هذه المواضع لا غير (إذا عرف هذا) فمع الحضور في اليومين يقضي صبحا ثم رابعة عن الظهرين ثم مغربا بين الاداء والقضاء ثم رابعة بين قضاء العصر وبين العشاء مرددة بين القضاء والاداء ومع السفر فيهما يصلي ثنائية عن الصبح والظهرين ثم مغربا بين الاداء والقضاء ثم ثنائية بين الظهرين قضاء والعشاء مرددة ومع الاختلاف ثنائية كذلك ثم رابعة عن الظهرين ثم مغربا مرددة ثم ثنائية بين الظهرين قضاء والعشاء مرددة ورابعة بين العصر قضاء والعشاء مرددة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ ولو جهل الجمع والتفريق صلى عن كل يوم ثلاث صلوات ﴾ \* كذا ذكر في (التذكرة والمنتهى) من دون تفاوت لكنه في (المنتهى) قال قبل هذه العبارة ولولم يعلم هل هما ليومه أو ليومه وأمه وجب عن يومه أربع صلوات وعن أمه ثلاث (انتهى) وهو عين الجمل بالجمع والتفريق كما في (كشف اللثام) وتأول ذلك فيه بأنه لعله أراد وجوب الاربع ليومه اذا لوحظ وحده مع تحصيل يقين البراءة والثلاث لاسمه كذلك وان اجزأه الست اذا اجتمعا انتهى (والوجه) فيما ذكر المصنف رحمه الله من لزوم الثلاث عن كل يوم ان الطهارتين ان كانتا مجتمعتين في يوم لزمه أربع وان كانتا منفردتين لزمه ست فمع الجمل يتوقف تعيين البراءة على الاتيان بالا كبر هذا في القيم وأما المقصر فيلزمه عن كل يوم اثنان ومع الاختلاف يلزمه الاتيان بست أربع عن أحدهما واثنين عن الآخر ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ وكذا البحث لو توضأ خمسا الى قوله واشتبه ﴾ \* وكذا قال في (التذكرة والمنتهى) وذهب الشيخ والقاضي وابن سعيد الى ان الحدث المتخلل اذا كان عقيب طهارة واحدة من الخمس الى وجوب اعادة الصلوات الخمس كلها مع انهم نصوا على اكتفاء من فاتته احداهن صبحا ورابعة ومغرب ﴿ قوله قدس سره ﴾ \* ﴿ ولو صلى الخمس بثلاث طهارات فإن جمع بين الرباعيتين بطهارة صلى أربع صبحا ومغربا وأر ما مرتين ﴾ \* كما في (التذكرة والمنتهى) الا انه في (المنتهى) ترك اللام في الرباعيتين فدل على انها هنا للخمس والمعنى انه لو صلى الخمس ثلاث طهارات عن ثلاثة أحداث فان علم انه جمع بين الرباعيتين بطهارة فإن جمع بين الظهرين خاصة صلى أربع صبحا ومغربا وأر ما مرتين احداهما الطهر لانه لم تمته العصر الا بعد الظهر والاخرى بين العصر والعشاء وله فعل المغرب قبلها والصبح بعد الجمع وفي البين كافي (كشف اللثام) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ والمسافر يجتزي بثنتين والمغرب بينهما ﴾ \* لم يتعرض لهذا في (التذكرة والمنتهى) وهذا الحكم فيما عدى ما اذا جمع بين الصبح والظهرين أما فيه فلا بد له من ثنائية أخرى ولا ترتب حيثن من المغرب وشي من التائبات كما في (كشف اللثام) ﴿ قوله قدس سره ﴾ \*

والا اكتفى بالثلاث وتجب الطهارة بماء مملوك او مباح طاهر ولو جهل غصية الماء صحت طهارته وجاهل الحكم لا يمتنع ولو سبق العلم فكل العالم (متن)

﴿ ولا اكتفى بالثلاث ﴾ • كما في (المنتهى والذكرة) والمراد انه ان علم انه لم يجمع بين رباعيتين بطهارة اكتفى بالثلاث فان جمع بين الصبح والظهر وأفرد العصر بطهارة ثم جمع المشائين صلى صباحا ثم مبرا ثم أربعاً عن الثلاث وان جمع بين الصبح والظهر ثم بين العصر والمغرب صلى صباحا ثم أربعاً ثم مبرا وان اشبه الامر بين الصورتين لزمته أربع لزوم رباعيتين بينهما المغرب لتحصل البراءة على التقديرين وان احتمل جمعه بين الرباعيتين وعدمه فاشتبه عليه الامر من جميع الصور الست صلى الخس كلها لاحتمال الثالثة فيجب تقديم رباعيتين على المغرب والرامة والسادسة فيجب تأخير رباعية عنها ومنه علم وجوب الخس بان علم الجمع بين رباعيتين واشتبه عليه بين الصور كل ذلك في الحاضر ولا حكم للسافر هنا اذ لا بد له من الجمع بين اثنتين كذا قال في (كشف القاتم) وقال في (جامع المقاصد) فرج وجوب الجهر والاختاف في مواضع التمين بالنسبة الى جميع ما تقدم بحاله اما في مواضع الاطلاق فانه يتغير بينهما لعدم امكان الجمع ولا ترجيح • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ ويجب الطهارة بماء مملوك أو مباح ﴾ • والمأذون في استعماله مملوك بالاذن أو بالاستعمال فاندفع ما في (جامع المقاصد) فلا تصح بالنصب اجماعا الا ما قبله في (الدلائل) عن الكليني وقواه هو مع انه قل اجماع الاصحاب على البطلان كما تقدمت الاشارة اليه فيما اذا اشبه الاءاء المنصوب بغيره وقد قلنا هناك عن (نهاية الاحكام) انه لو ساق المباح الى المنصوبة لم يكن منصوبا وضها وعن (الذكرى) ان الاصح ان الماء المستنبت من الارض المنصوبة تابع لها واستشكل في (النهاية) في الاذن المتقدم أو المتأخر مع جهل المأذون (وجزم في كشف القاتم) بدم الصحة لاقدامه على الغصب بزعمه • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ ولو جهل غصية الماء صحت طهارته ﴾ • بلا خلاف كما قلناه عن (الدلائل) فيما سلف ونص عليه في (التذكرة ونهاية الاحكام) ولا يشترط جفاف ماعلى الاعضاء لانه كالتالف كما في (الدلائل) وفي (المقاصد العلية) لو علم به بعد غسل الاعضاء جاز المسح لما بقي لانه كالتالف كما لا يمنع من صحة الصلوات مع استحبابه ومثله قال الشيخ نجيب الدين في شرحه (وقال في المقاصد) لكن الاولى خلاف ذلك فيها ويلزمهم القول بانما غسل بعض الاعضاء اذا علم بالنصب في اثناء غسله لذلك العضو • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ وجاهل الحكم لا يمتنع ﴾ • تكليفيا كان الحكم كتحريم الغصب أو وصفاً كطلان الطهارة بالمنصوب ان قلنا ان الصحة والبطلان وضمان وهذا الحكم مسلم عند الكل وعليه دلت الاخبار كما في (الفوائد الحاضرة) وقد عقد لذلك فائدة رد بها على المولى الاردبيلي وتامذه واستشكل في (نهاية الاحكام) في جاهل الحكم وهو شامل لجاهل التحريم وجاهل البطلان وفي (التحرير) ان حائل التحريم لا يمتنع • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ ولو سبق العلم فكل العالم ﴾ • عند الطهارة غير الناسي كما هو ظاهر (التذكرة) والاقوى الصحة كما في (الذكرى وجامع المقاصد وكشف القاتم) (والدلائل) وفي الاخير قيده بدم التهاون المفضي الى النسيان

﴿المقصد الخامس﴾ في غسل الجنابة وفيه فصلان (الاول) في سببه وكيفيته الجنابة  
تحصل للرجل والمرأة بامرین انزال المني مطلقاً وصفاته الخاصة ورائحة الطلع والتلذذ بخروجه  
والدفق (متن)

﴿المقصد الخامس في غسل الجنابة (١)﴾

قد اتفق علماء الامصار على ان الجنابة سبب موجب للفعل والقرآن دل عليه كما في (المنهى) وغيره  
﴿قره قدس الله تعالى روحه﴾ \* ﴿الجنابة تحصل للرجل والمرأة بامرین انزال المني مطلقاً﴾ \*  
كيف ماخرج المني نوماً أو يقظة بشهوة أو غيرها بدفق أو لا باجماع علمائنا كما في (التذكرة) وكشف  
اللاثام (وزاد في الاخير انصف بالخواص الآتية أولاً وفي (الفنية) خروج المني في النوم واليقظة  
بشهوة وغير شهوة وعلى كل حال ثم قل الاجماع وفي (المستدر والدركى) نوماً كان أو يقظة بشهوة  
أو غيرها باجماع المسلمين وكانها لم يمتبرا خلاف مالك واحد وأبي حنيفة فانهم اعتبروا الشهوة والشافعي  
وافق الاصحاب فما في (كشف اللثام) لعله سهو من القلم وفي (الخلاص) الاجماع على ان من امنى من  
غير ان يلدن وجب الغسل وفي (السرائر) خروج المني على كل حال سواء كان دافقاً أو غير دافق  
بشهوة أو بغير شهوة وما يوجد في بعض كتب اصحابنا من قيده بالدفق فغير واضح الا انه لما كان  
الاعلم في احواله الدفق فيه وفي (المنهى) بعد ان ذكر ما في (التذكرة) قال بطله كان كالضرب  
أو لا الا انه لم يدع الاجماع وفي (الحداثي) الظاهر انه لاخلاف بين الاصحاب كما قلناه جملة منهم  
في وجوب الغسل مع تيقن كون الخارج منياً وان لم يكن على الصفات الآتية وان الرجوع اليها  
كلأ أو بعضاً انما هو مع الاستبراء كما تدل عليه الاخبار الكثيرة (وقال) الشيخ في (المبسوط) انزال  
الماء الدافق الذي هو المني في النوم واليقظة بشهوة وغير شهوة وعلى كل حال فقيده بالدفق  
كشبهه المغيد والمرتضى وسائر وابي الصلاح وغيرهم وقد مر الوجه في ذلك عن (السرائر) ولعل  
عبارة (الوسيلة) لاقتل ذلك حيث يقول وان كان صحيحاً لم يكن ذلك منياً اذا لم يكن معه دفق  
(انتهى) فأمل الظاهر ان المدار على الدفق فلو احس بخروج المني فأمسك ثم خرج بلا دفق أو  
خرج بعد الامتناء المعلوم ولم يستبر لم يكن منياً فأمل وعن ظاهر (المنع) ان المرأة اذا امتن  
من غير جماع لاغسل عليها كما ورد في كثير من الاخبار (قال صاحب المنتقى) والمجب من اضطراب  
هذه الاخبار مع ما لأساندها من الاعتبار انتهى (وقال صاحب المدارك) ولا فرق في وجوب الغسل  
بالانزال بين الرجل والمرأة باجماع علماء الاسلام والاخبار الواردة به متطابقة (انتهى) وقد صرح  
الاكثر ان المراد بالانزال الانفصال والانتقال الى خارج الجسد لامن محله ومن هنا يمكن توجيه  
الاخبار وكلام (المنع) الذين تضمنوا ان لاغسل عليها اذا امتن بان المراد انتقال منيها الى الرحم كما نص  
على ذلك بعضهم وفي (جامع المقاصد) انما تحصل الجابة للختى بانزال الماء من الفرجين لامن احدهما  
خاصة الامع الاعتياد انتهى ووافقه على ذلك الشهيد الثاني وصاحب (المدارك) وفي (الحداثي) ان

(١) يقال أجنب وجنب وتجنب واحتجب من الجنابة ذكره الفراء (وقال) الحريري ولا يقال جنب لان  
منه اصابته ريح الجيوب وأما من الجنابة فيقال أجنب وجوز أبو حاتم السبختاني فيه جنب (منه)

فإن اشتبه اعتبر بالدفق والشهوة وتكفي الشهوة في المريض فإن تجرد عنهما لم يجب  
الفصل الامع العلم بأنه مني ( متن )

القول بأنه لو خرج من أحد مخرجيها لامع الاعتقاد من احدهما حصل الجنابة وأنه اشهر وبأنني تمام  
الكلام ويشمل اطلاق المصنف وغيره كما مر خروجه من المخرج المحصور ومن غيره سواء اعتبد  
أم لا انسد المخرج الخلق أم لا كما هو خيرة ( انتهى والتذكرة ونهاية الاحكام ) وسيأتي للمصنف في  
آخر البحث ان الاقرب فيما اذا خرج من ثقبه من الصلب اعتبار الاعتقاد وعدمه وفي ( الذكري ) لو  
خرج المني من ثقبه اعتبر الاعتقاد والخروج من الصلب فما دونه ومن فوقه وجهه علا بالمادة ومثله  
ما في ( البيان ) ولم يرجح في ( المدارك ) شيئاً وفي ( جامع المقاصد ) لو خرج من ثقبه في الصلب او ثقبه  
في الاحليل او في خصيته فالفتوى على اعتبار الاعتقاد وعدمه اما لو خرج من غير ذلك فاعتبار  
الاعتقاد حقيق بأن يكون مقطوعاً به وقوى في ( الايضاح ) عدم الفصل مطلقاً حملاً على القالب وعلا  
بالاصل كما سيأتي وسيأتي تمام الكلام انشاء الله تعالى • ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ •  
﴿ فإن اشتبه اعتبر بالدفق والشهوة ﴾ • وزيد الفتور في ( الشرائع والمعتبر والمنتهى والتذكرة والتعريض )  
( والارشاد والدروس والذكري والبيان وجامع المقاصد وحاشية الشرائع ) وغيرها واقصر في ( النافع )  
على الدفق والفتور ونسب اعتبار الثلاثة في ( الحدائق ) الى جمع من الاصحاب وفي ( نهاية الاحكام )  
هل تكفي الشهوة في المرأة أم لا بد من الدفق اشكال وفي ( الدروس ) ومع الاشتباه يعتبر برائحة  
الطلع والمعين ربطاً وياض البيض جافاً وقارنه الشهوة الى آخره فهذا تصريح باعتبار ذلك وقريب منه  
ما في ( التذكرة ) حيث قدمها على سائر العلامات ومثله ما في ( الذكري ) لانه ذكر فيها في خواص  
المني قرب رائحته من رائحة الطلع والمعين مادام ربطاً ومن ياض البيض جافاً ( ثم قال ) بعد صفحة  
مراعاة صفات المني انما هي مع الاشتباه فيدل ذلك على اعتبار هذه العلامة ( وصرح في ( جامع المقاصد )  
بان وجود الرائحة وحدها كاف ونفى اختلاف من ذلك وفي ( المدارك ) ذكر جماعة من الاصحاب  
أن من صفاتها غلاصة التي يرجع اليها عند الاشتباه قرب رائحته ربطاً الى آخره قال وهو مشكل لبقاء النص  
وظاهر ( النهاية والوسيلة ) الاكتفاء بالدفق من الصحيح ( قال في كشف اللثام ) وقد يظهر ذلك من  
( المبسوط والمصباح ومختصره وجعل العلم والعمل والعقود والمقنعة والبيان والمراسم والكافي والاصباح )  
( وجمع البيان وروض الجنان وأحكام الراوندي ) وهو كما قال فيما عتزا عليه من هذه الكتب قال  
ولكن عبارة ( النهاية ) تحمل كون الاكتفاء به للمريض انتهى فليحظ ذلك • ﴿ قوله قدس  
سره ﴾ • ﴿ وتكفي الشهوة في المريض ﴾ • هذا ذكره كثير من الاصحاب قاطعون به  
﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ فإن تجرد عنهما لم يجب الفصل ﴾ • وإن وجدت فيه رائحة  
الطلع والمعين أو ياض البيض للاصل مع انتفاء الص كما في ( كشف اللثام ) لكنه في ( جامع  
المقاصد ) بعد ان قال ان الضمير عائد الى كل من خاصتي المريض والصحيح وإن كانت احدهما  
متحدة والاخرى متدة ( قال ) ولا ينبغي حمل البشارة على غير ذلك لانه يقتضي عدم وجوب  
الفصل مع وجود الرائحة فقط وهو باطل بلا خلاف لما قدمناه من تلازم الصفات الالامراض فوجود  
بعضها كاف انتهى ومثل ذلك قال في ( حاشية الشرائع ) وقد مر النقل عن ( الدروس والتذكرة )  
والذكري • ﴿ قوله قدس سره ﴾ • ﴿ الامع العلم بأنه مني ﴾ • كما اذا أحس بانتقال المني فامسك

وغيبوبة الحشفة في فرج آدمي قبل أو دبر ذكر أو أنثى حي أو ميت أنزل معه أو لا  
فاعلا أو مفعولا على رأي (متن)

نفسه ثم خرج بعده بغير شهوة ولا فتور فانه يجب الفسل كما ذكره المحقق والمصنف والشهيد والكركي  
والفاضل في شرحه وغيرهم ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وغيبوبة الحشفة في فرج آدمي  
قبل أو دبر ﴾ أطلق لفظ الفرج على الدبر كما في صوم (المبسوط) وطهارة (الوسيلة والسرائر) فقد  
أتى في هذه الثلاثة بعبارة المصنف بل قال في (السرائر) يسمى الدبر فرجا بغير خلاف بين أهل اللغة  
على أن هذه الغفلة أن كانت مشتقة من الافتراج فهو موجود في القبل والدبر وإن كانت مختصة  
بقبل المرأة فذلك ينشئ بقوله تعالى (والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم)  
ومعلوم انه تعالى أراد الرجال دون النساء وصرح في (المعتبر والمنتهى) والذكرى وجامع المقاصد  
بان الدبر فرج وفي (المختلف) ان الدبر عندنا يسمى فرجا لغة وعرفا وفي (الابصاح والتبصيح) ان  
الدبر يسمى فرجا ونقل في (تخليص التلخيص) ان القاضي قال ان افظ الفرج شامل لهما وفي (شرح  
المفاتيح) ان الفرج اهم من الدبر لغة وعرفا وشرعا بحيث لا تفاوت بينهما كما يظهر من تتبع الاستمالات  
والاخبار وفي (الحداثي) ان بعضهم قال ان أهل اللغة صرحوا بشمول الفرج للقبل والدبر ثم نقل  
عن الفيومي في كتاب (المصباح) ان الفرج من الانسان القبل واكثر استعماله في العرف في القبل  
وتردد في (كشف الرموز) في صلق الفرج على الدبر ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ ذكر أو أنثى  
حي أو ميت أنزل معه أو لا فاعلا أو مفعولا على رأي ﴾ هنا مسائل (الاولى) حكم الوطئ في دبر  
المرأة فالشهور وجوب الفسل بغيوبة الحشفة فيه على الفاعل كما في (المفاتيح وكشف اللثام والحداثي)  
وهو مذهب المظلم كما في (المدارك) وعليه الاجماع حكاه المرتضى والمجلي وان كان الفرج حقيقة في  
الدبر ايضا عند ابن زهرة انطبق عليه اجماع (الفنية) لانه قال بالجماع في الفرج وهو خيرة الشيخ  
في تكاح (المبسوط) وصومه وصوم (التهذيب والحاثرات) والمحقق والمصنف وولده والشهيد  
وأبي الباس والمقداد والكركي وولده والارديلي والكاشاني في (المفاتيح) ونقله جماعة عن أبي علي  
وصاحب (التلخيص) فله عن القاضي حيث حمل اطلاق الشيخين على شمول الفرج للقبل والدبر  
وقد يظهر من السيد انه من ضروري الدين بل ربما كان صريحه هذا حال الفاعل (وأما المفعول به)  
أعني المرأة الموطوءة في دبرها فحالتها حال الفاعل شهوة واجماعا واختيارا من جميع من ذكرنا الا القليل  
الذي لم يتعرض لها صريحا أو تردد كما يأتي عن المصنف في (المنتهى) قط ويأتي عن (السرائر) ان  
كل من أوجب ذلك على الفاعل أوجب على المفعول (وقال الشيخ في النهاية) لا غسل في الجماع  
في غير الفرج مع عدم الاتزال وكذا أطلق المفيد وسلار ونسب جماعة الى الشيخ في (النهاية) وسلار  
على البت وآخرين الى الصدوق لانه روى في (الفقه) ما يدل على عدم الوجوب والسكيني أورد في  
(الكافي) مرفوعة البرقي الدالة على عدم الفسل ولم يورد ما ينافيها فليكن ظاهره والشيخ في طهارة  
(التهذيب) عمل على الروايات المتضمنة عدم وطئ في رواية حصص المعارضة ثم حملها على التيقن  
ونقله السيد عن بعض من عاصره بعد مضي ستين سنة ماسمعا فيها من الشيخ ولا وجد في  
الكتب المصنعة الا القول بالوجوب ونقله الشيخ عن بعض في (الحاثرات) وظاهر طهارة (المبسوط)

(واختلاف) التردد في الفاعل والمفعول كصريح (كشف الرموز والمدارك) لكنه في الكشف بعد ان قال وعندني تردد قال واذهب الى الوجوب احتياطاً (وقال في المنتهى) هل يجب على المرأة الموطوءة في الدبر الفسل مع عدم الانزال فيه تردد ويلوح من كلام ابن ادريس الوجوب انتهى (قلت) كلامه في (السرائر) نص صريح في الوجوب حيث قال (فان قيل) قد قلتم على ان الفاعل يجب عليه الفسل فن ابن ان الفسل واجب على المفعول به (قلنا) كل من أوجب ذلك على الفاعل أوجب على المفعول قاقول بخلاف ذلك خروج عن الاجماع انتهى (ثم ان الشيخ في المبسوط) وجاهير الاصحاب صرحوا بان التواء الختانين الموجب للفسل في الاخبار عبارة عن تحاذيها وتقابلها كما يقال تلاقي النارسان قالوا لان الملاقة حقيقة غير متصورة لجلولة قبة البول ثم ات المرأة قد لا تكون محتونة كما نه عليه في (السرائر) فلي هذا فهذا التقابل جارفي الدبر كما أشار اليه في (كشف اللثام) وقال في (شرح المفاتيح) انه كناية عن غيرة الحشفة كما نقلت به الاخبار فيجري في الدبر أيضاً (وفي السرائر) تباعاً للمرضى انه لا يحصى عن المدول عن الظاهر في غير المحتونة للدليل فكذا الشأن في الدبر (قلت) في صحيحة علي بن يقطين اذا وقع الختان على الختان قد وجب الفسل وفي صحيحة الحلبي اذا أس الختان الختان قد وجب الفسل وهاتان ظاهرتان في الملاقة وحيث يمكن ان يقال ان قبة البول لا تمتع من الملاقة والماسة لانصطالها (١) بدخول الذكر كما أشار اليه بعض المتأخرين (المسئلة الثانية) حكم الوطء في دبر النائم المشهور كافي (كشف اللثام) وجوب الفسل على الفاعل والمفعول وهو مذهب الاكثر كما في (الحدائق) بل قال في (المختلف) اختلاف في دبر الفسلام كاختلاف في دبر المرأة والحق وجوب الفسل انتهى وهو خيرة صوم (المبسوط) وطهارة (السرائر والوسيلة) وعليه المصنف في كتبه وولده والشهيدان وأبو العباس والمقداد والكرخي وولده وغيرهم ممن تأخر عنهم الا من شذ واستند أكثر هؤلاء الى ما نقلوه عن السيد من دعوى الاجماع المركب وأنت خير فان صريح كلام السيد دعوى الاجماع على الوجوب في الموضعين فلا حاجة الى دعوى الاجماع المركب هنا اللهم الا ان يكون ذلك صدر من السيد في مقام آخر (قال) السيد على ما نقلوه عنه لا اعلم خلافاً بين المسلمين في ان الوطء في الموضع المكروه من ذكر أو أنثى يجري مجرى الوطء في القبل مع الايقاب وغيوبة الحشفة في وجوب الفسل على الفاعل والمفعول به وان لم يكن انزل ولا وجدت في الكتب المصنفة لاصحابنا الامامية الا ذلك ولا سمعت ممن عاصرني منهم من شيوخهم نحو من ستين سنة بقي الا بذلك فهذه المسئلة اجماع من الكل ولو شئت ان أقول انه معلوم بالضرورة من دين الرسول صلى الله عليه وآله انه لا خلاف بين الفرجين في هذا الحكم وان داود وان خاف في أن الايلاج في القبل اذا لم يكن معه انزال لا يوجب الفسل فانه لا يفرق بين الفرجين كما لا يفرق باقي الامة بينهما في وجوب الفسل بالايلاج في كل واحد منهما واتصل بي في هذه الايام عن بعض الشيعة ان الوطء في الدبر لا يوجب الفسل الى آخره (وفي السرائر) انه اجماع المسلمين وظاهر (المبسوط واختلف) التردد كصريح (النافع وكشف الرموز) وفي (المنتهى) مد ان تردد (وقال) الاقرب ما قاله السيد وخيرة (المعتبر والشرائع) عدم الوجوب



ولا يجب في فرج البهيمية الا مع الازال وواجب المني على جسده أو ثوبه المختص به جنب (متن)

وفي (مجمع الفائدة والبرهان) لا يجب الا ان يثبت الاجماع المركب ولم يرجح شيئاً في (المدارك) (والمفاتيح) ويمكن ان يستدل على الوجوب بحسنة الحضرمي المروية في (الكافي) عن أبي عبد الله عليه السلام (قال) قال رسول الله صلى الله عليه وآله من جامع غلاماً جاء جنباً يوم اقيامة لا يتقيه ماء الدنيا الحديث فانه ظاهر في ثبوت الجنابة له وإطلاقه شامل للازال وعدمه ومعنى لا يتقيه ماء الدنيا ان غسله في الدنيا لا يتقيه من الجنابة فالمراد تليق الحكم في المنع وبالوجوب قال الشافعي وأبو حنيفة كما ذكره المصنف في المنتهى (وليسلم) ان مقطوع الحشفة اذا أوجب مقدارها وجب عليه النسل وهو المرفوع من مذهب الاصحاب ويرشد اليه (قوله) عليه السلام (اذا ادخله وجب النسل واذا لم يوجب مقدارها فلا غسل عليه واذا كان مقطوعاً بعضها فاذا صدق القاء الختانين وجب النسل (المسئلة الثالثة) حكم الميتة في (المبسوط والخلاف) (والسرائر) صرح بذلك في (كتاب الحدود وكشف الرموز والمنتهى والتذكرة والتحرير والمختلف) (والمذهب البارع) انه يجب على المولع النسل وعليه الشهيدان والكركي وغيرهم وظاهر (كشف الغم) انه مشهور واقتصر في (المعتبر) على قول الشيخ في (المبسوط والخلاف) (وتردد في (الحدائق) بمدان قال ان الاصحاب اختلفوا في ذلك وما عثرت على المخالف ونسب الخلاف في (الخلاف) الى اصحاب أبي حنيفة وفي (المنتهى والتذكرة) الى أبي حنيفة وواقفنا على ذلك اصحاب الشافعي جميعاً كما في (الخلاف) وقد صرح جماعة بانه لا يجب النسل على الميتة وبعض انه لا يجب على الولي ولا غيره من الناس ﴿قوله قدس سره﴾ ﴿ولا يجب النسل في فرج البهيمية﴾ كما في طهارة (المبسوط والخلاف والسرائر والشرائع وكشف الرموز والمذهب) وهو ظاهر (الوسيلة) وقواء في (المنتهى وجامع المقاصد) وهو المنقول عن (الجامع) واستحسنه في (المعتبر) وهو الذي يقتضيه المذهب كما في (الخلاف والمبسوط) ومذهب الاكثر كما في (شرح المفاتيح) والظاهر انه المشهور كما في (الحدائق) وقال الشيخ في صوم (المبسوط) فيما يفسد الصوم والجماع في الفرج أنزل أم لا قبل أو دبراً فرج امرأة أو غلام أو ميتة أو بهيمة على الظاهر من المذهب انتهى (وهذا منه اختيار للوجوب وهو خيرة (المختلف والذكري والمسالك والروضة وشرح الاستاذ) وجعله أحوط في (الدروس) (وجامع المقاصد) وعليه اجماع السيد على الظاهر على ما نقل عنه في (المختلف) قال قال في المسئلة التي ادعى وجوب النسل فيها على الجماع في دبر المرأة وأما الاخبار المتضمنة لتعليق النسل بالقاء الختانين فلا دلالة فيها عليها لان أكثر ما يقتضيه ان يتعلق وجوب النسل بالقاء الختانين وقد يوجب ذلك وليس هو بمنع من ايجابه الفسل في موضع آخر لا لبقاء فيه الختانين على انهم يوجبون بالايلاج في فرج البهيمية وفي قبل المرأة وان لم يكن هناك ختان فقد عدلوا بخلاف ظاهر الخبر فاذا قالوا البهيمية وان لم يكن في فرجها ختان فذلك موضع الختان من غيرها وكذلك من ليس بمختون من النساء وهذا يدل على انهم أوجوا بالايلاج في فرج البهيمية انتهى ماني (المختلف) وذكر القولين في (التذكرة والبيان) من دون ترجيح وإلى الوجوب ذهب الشافعي وأحمد وإلى عدمه أبو حنيفة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿وواجب المني على جسده أو ثوبه المختص به جنب﴾ اجماعاً في

بخلاف المشترك ويسقط الفسل عنهما (متن)

(التذكرة) وظاهر مسائل خلاف السيد على ما نقل عنه في (السرائر) وفي (الحدائق) الظاهر انه لاخلاف فيه بين الاصحاب وقطع بذلك في (المبسوط والسرائر والمعتبر والمنتهى والتذكرة والذكري) (الدروس) والموجز وشرحه وجامع المقاصد والمساك والروض ( وغيرها وفي (نهاية الاحكام) علا بالظاهر وهو لاستناد اليه وفي (المدارك) المعتبر العلم بكون المني من واجده وهو المستفاد من عبارة (السرائر) وغيرها لعدم عدم نقض اليقين بالشك ومثله صنع في (الوافي) وباليه أشار في (كشف الثام) حيث قال اذا أمكن كونه منه ولم يمتثل ان يكون من غيره واحتمل في (الحدائق) تخصيص قاعدة عدم نقض اليقين بالشك بالمؤتمتين فأمل فيه هذا وقد اختلفت عباراتهم في تأدية هذا الحكم فبعض أتى بعبارة الكتاب وآخرون قالوا ومنى انتبه الرجل فرأى على ثوبه أو فراشه منياً ولم يذكر الاحتلام ولم يكن ذلك الثوب أو الفراش يشارك فيه غيره وينام فيه سواء وجب الفسل كما عير في (النهاية) (السرائر) وغيرها وهذا أقرب الى ظاهر المؤتمتين حيث يقول يرى في ثوبه المني بعدما يصبح والظاهر من عبارة الرواية هو رؤية المني على وجه يوجب اليقين باستناده اليه لا بمجرد وجوده فانه لا يوجب ذلك اذ من الممكن ان يكون احتلم في الثوب واغتسل ولم يعلم بالمني ثم رآه بعد يومين أو ثلاثة فينبئ مجرد وجوده لا يوجب الحكم عليه بالجناية لان يقين الطهارة لا يفرج عنه الا يقين مته وفي (المساك) (وكشف الثام) انه يعلم كونه منياً في الغرض المسذكور بالرائحة وفي (الكشف) أيضاً لا يتصور هنا غيرها من خواصه ويمكن ان لم يتبروها وحدها ان يتبروها اذا انضم اليها الكثرة والمادة هذا وقد ذكر الشارح الطحاوي خلافاً بين أبي حنيفة ومحمد وبين أبي يوسف ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ بخلاف المشترك ﴿فلا يحكم بجناية أحد الشرىكين بوجودان المني عليه كما قطع به كل من تعرض له كالسيد والشيخ وابن ادریس والفاضلين والفخر والشهيدین وأبي الباس والصميري والذكري وصاحب (المدارك) وغيرهم و يظهر من مسائل خلاف السيد دعوى الاجماع عليه على ما نقل عنه في (السرائر) قال عنده انه من وجد ذلك في ثوب أو فراش يستعمله هو وغيره ولم يذكر الاحتلام فلا غسل عليه الى آخره مضافاً الى الاجماع على ان الشك في الحدث لا يوجب شيئاً ولم يفرق الاكثر بين الاشتراك معاً أو متاقباً كما يستفاد من اطلاقهم وفي (الدروس) لو قيل بان الاشتراك ان كان معاً سقط عنهما وان تعاقب وجب على صاحب التوبة كان وحياً قال ولولم يعلم صاحب التوبة بمفكلمية وما استوجبه في الدروس اعتمده المحقق الثاني في (جامعه وحاسيته) والتبید الثاني وسبطه في (الروض) (والمدالك والمدارك) وصريح السرائر والخائف والذكري وجامع المقاصد) انه لا فرق بين انيام من موضه وعدمه كما هو ظاهر اطلاق الباقيين وفي (النهاية كما عن التزهة) اذا انتبه فرأى في ثوبه أو فراشه منياً ولم يذكر الاحتلام وجب عليه الفسل فان قام من موضه ثم رأى بعد ذلك فان كان ذلك الثوب أو الفراش مما يستعمله غيره لم يجب عليه غسل وان كان مما لا يستعمله غيره وجب عليه الفسل ونقله في (السرائر) عن بعض أصحابنا في كتاب له ونقله فيه أيضاً عن ابن حي (قال) وقال الشافعي له ان يقتل هكذا حكى عنه الطحاوي في الاختلاف والذي قاله الشافعي في الاكمل ما حكياه من مدبها وحمل كلام الشيخ في (المختلف) على تصوير ما يورث الاحتمال غالباً وما يدفعه لا الاستتار

ولكل منهما الائتمام بالآخر على اشكال ويميد كل صلاة لا يحتمل سبقتها (متن)

(وذكر) جماعة من الاصحاب استحباب النسل هنا احتياطاً كما في (المدارك والحدائق) وبصرح في (المبسوط والمتبى) والتذكرة ونهاية الاحكام والدروس والتغلية وجامع المقاصد) ونفى عنه الباس في (المدارك) (١) قال وينبغي الاختصار فيه على نية القرية ولو نوى الوجوب جاز ان امكن ذلك انتهى وفي (جامع المقاصد) وينويان الوجوب كما في كل احتياط ولو علم الجنب منهما بعد ذلك فالوجه وجوب الاعادة لعدم الجزم بالنية وفي (المدارك) لوتين الاحتياج اليه كان مجزياً على الاظهر ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* (ولكل منهما الائتمام بالآخر) كما في (نهایته ومشاهدته وتذكرته وتحريره والمدارك والحدائق) والعدم خيرة (المفسر والابيضاح) والبيان وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والمسالك وكشف الثمام) وتورد في (الذكرى) (وقال في الايضاح وجامع المقاصد) ان الضابط في ذلك ان كل فعل لا يتوقف صحته من أحدهما على صحته من الآخر ولو توقف بمبة صح منهما وما كان متوقفاً لا يتناهى عليه كصلاة المأموم أولكوته لا يصلح الا معه كما في الجملة اذا تم العدد بهما لا تصح المتوقفة فهي الاولى صلاة المأموم الذي وقع له الاشتباه لحظة خاصة واما في الثانية فلا تصح الجملة أصلاً اذا علم الحال عند المصلين والافصالة من علم خاصة وفي (جامع المقاصد والمسالك) انه يصح دخولها المسجد دفعة وقرائتهما المزائم دفعة ونسب عدم الجواز في (جامع المقاصد) الى بعض القاصرين وما وجدت من صرح به الا الصيمري في (كشف الالتباس) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ويميد كل صلاة لا يحتمل سبقتها على الجنبه كما في (السرائر والمعتبر والتذكرة والتحرير والمختلف والتلخيص وتخليصه والذكرى والدروس والبيان) (وجامع المقاصد والمسالك والمدارك) وفي (الحدائق) هو الاشهر وفي التلخيص ويميد الصلاة من آخر غسل ونوم (قال في تخليصه) ير يد آخر نوم وقع بعد آخر غسل وذلك ان وجد ان المتني في الثوب المنفرد به موجب للفصل فاذا وجد من تكررت منه الاغسال والصلوات المتخلطة والنوم المتخلل منيا في ثوبه المنفرد به وجب عليه اعادة كل صلاة لا يمكن وقوعها مع اخلو من الجنبه وذلك انما يحصل بحقه باعتبار الفصل والنوم معاً فانه لو قال عقيب آخر غسل كما قاله الشيخ لزم من ظاهره وجوب اعادة ما يمكن وقوعه مع اخلو من الجنبه من الصلوات انتهى وفي (كشف الثمام) ان معناه من التأخر منها اذا جوز حدوث الجنبه بعد الفصل الاخير من غير شعور بها أو من آخر نوم ان لم ينزع ثوبه وآخر غسل ان نزع (نزع خلع) انتهى (وقال الشيخ في المبسوط) يجب ان يقضي كل صلاة صلاحها من عند آخر غسل اغتسل من جنبه أو من غسل يرفع حدث النسل انتهى (وحاصله) وجوب الاعادة عليه من آخر غسل انتهى وقد حله جماعة من الاصحاب على الاخذ بالاحتياط (وقال) في (المتبى) (وجامع المقاصد) ان ما ذكره الشيخ ليس بمجدد لاصالة البراءة واحتمل في (جامع المقاصد) بناؤه على تعقيب الاخيرة للنسل من غير فصل واحتمل فيها وفي (الذكرى) بناؤه على ما اذا ليس ثوباً ونام فيه ثم نزع موصلي في غيره أياماً ثم وجد المتني فيه على وجه لا يحكم بكونه من غيره وفي (الدروس) ان قول الشيخ احتياط حسن (وقال في المسالك) وقيل يعيد كلما لم يعلم سبقتها وهو أحوط انتهى وسيبقى

(١) واختار في المدارك في مبحث الوضوء عدمه وحالها متقارب بالنسبة الى الادلة (منه قدس سره)

ولو خرج مني الرجل من المرأة بعد الغسل لم يجب الغسل الا ان تعلم خروج منها معه ويجب الغسل بما يجب به الوضوء وواجباته النية عند اول الاغتسال ويجوز تقديمها عند غسل الكفين (متن)

(كشف الثام) وغيره ان قول الشيخ احتياط (وقال السيد في المدارك) حاكياً خلاف الشيخ في (المبسوط) مألظه وذهب الشيخ في (المبسوط) أولاً الى اعادة كل صلاة لا يعلم سبقها على الحدث ثم قوى ما اخترنا وقوته ظاهرة انتهى وقد علت غثاره وقد قلنا عبارة (المبسوط) فيما يرجع الى كونه جنبا برمتها وامله لحظاً اول العبارة ولم يلحظها الى آخرها (قال في المبسوط) وان كان يستعمله غيره وجب عليه الغسل وينبغي ان يقول انه يستحب له ان يقتل ويعد كل صلاة صلاها من أول نومة نامها في ذلك الثوب والواجب ان يقتل ويعد الصلوات التي صلاها من آخر نومة نامها فيه لانه لا يقوم الى صلاة الا مع غلبة غلته ان ثوبه طاهر ولو قلنا انه لا يجب عليه اعادة شيء من الصلوات كان قويا وهو القوي اعمل به لان ايجاب الاعادة يحتاج الى دليل شرعي الى ان قال هذا فيما يرجع الى حكم الغلب فاما ما يرجع الى كونه جنبا فنحن ان قول يجب ان يقضي كل صلاة صلاها الى آخر ما قلناه عنه كما عرفت واما حكم المسئلة باخبار النجاسة الخبيثة فقد تقدم وفي (جامع المقاصد) ان تصوير انفكك الغلب عن الحدث في هذا الموضع دقيق انتهى (قلت) على القول بوجوب اعادة المصلي بالنجاسة جاهلا يمكن استناد وجوب الاعادة على تقديره الى كل من الحدث والغلب والى الحدث خاصة كما لو حصل ازالة النجاسة ولو اتفاقا والى الغلب خاصة كما لو اتفق الغسل الراجع في البين ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو خرج مني الرجل من المرأة بعد الغسل لم يجب الغسل ﴾ كافي (المعتبر والمنتهى والتذكرة والتحرير والدروس والبيان وجامع المقاصد والمفاتيح وغيرها وعليه الاجماع كما في (كشف الثام) وظاهر (التذكرة) وفيها أيضا ولا يجب الوضوء أيضا عند غفلتنا (وقال) الحسن تغسل لانه مني خارج فاشبه ماؤها وواتقنا كفاة والاوضاعي واسحاق والشافعي ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ الا ان يعلم خروج منها معه ﴾ أطلق ابن ادریس اعادتها الغسل اذا رأت بلا علقت انه مني وفي (نهاية الاحكام) الحق الفطن يخرج منها معه بالعلم كما اذا كانت ذات شهوة جومت جماعة حصلت له شهوة لغلبة الفطن بالاختلاط وفي (الدروس والبيان) الحق به الشك (قال في الدروس) لو نكثت فلا قرب الغسل وفي (البيان) فالاولى الغسل ونفى عنه الباس في (جامع المقاصد) قال الكلام فيما اذا شكت فظاهر العبارة عدم الوجوب وقيل يجب اذا الاصل في الخارج من المكلف ان يتعلق به حكمه الى أن يعلم المسقط ولا باس به لما فيه من الاحتياط وتحقق البراءة معه انتهى (وقال في كشف الثام) بعد قوله هذا القول ونسبته الى التيقن لا يعجزني ذلك لكنه جعله قولاً غير مذكوره الشهيد في كتابه والكركي فليحظ ذلك ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويجوز تقديمها عند غسل الكفين ﴾ أطلق كثيره ولم يقبده بالمستحب كما في الوضوء وقد استوفينا الكلام هناك وانما يجوز ذلك عند غسلها لانه بدء أفعال الطهارة كما صرح به في (المعتبر والمنتهى) بل كل من صرح بالجواز والاستحباب بناء على ذلك وناقش في ذلك في (كشف الثام) وقد تقدم ماله نفع في المقام في بحث الوضوء وقد صرح بالاستحباب في (المبسوط) والمراسم والوسيلة والسرثر

مستدامة الحكم الى آخره وغسل جميع البشرة باقل اسمه (ولو كالدهن خ) بحيث يصل الماء الى منابت الشعر وان كثف (ولا يجزي غسل الشعر خ) وتخليل كل مالا يصل اليه الماء الا به (متن)

(والشرائح والتذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام والذكرى والدروس والبيان واللمعة وجامع المقاصد والروضة) وغيرها وبالجواز قط في (المعتبر والتافع والتحرير) وفي (المدارك) ان الاجود تأخيرها الى عند غسل الرأس وعبر المصنف بالكفين كما هو خيرة (الذكرى والروضة) حيث قيد فيها البيدين بكونهما من الزندين واختار في (التغلية) غسلها من الرقيق ومثله صنع المحقق الثاني في (حاشية الشرائع) وفي (الذكرى) عن الجعفي انه قال يغسلها الى المرفقين أو الى نصفها لما فيه من المبالغة في التنظيف انتهى وأطلق الباقر فبروا باليدين من دون قيد ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (مستدامة الحكم الى آخره) وحكم في (نهاية الاحكام) بوجوب تجديد النية متى أخر بما يتدبه وجزم في (الذكرى) بعدم الوجوب الا مع طول الزمان واستوجه صاحب (المدارك) وفي (كشف التمام) وافق (نهاية الاحكام) ﴿ قوله رحمه الله ﴾ (غسل جميع البشرة) اجماعاً في (الخلاص) (والتذكرة والذكرى والمдарك) ونفى عنه اختلاف (المنتهى) حيث قال ويجب ايعال الماء الى جميع الظاهر من بدنه بلا خلاف ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ولو كالدهن) أي مع الجريان كما تقدم الكلام فيه مستوفى في الوضوء وقد مضى أن الشيخين قصرنا الدهن على الضرورة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (بحيث يصل الماء الى منابت الشعر) اجماعاً في (النية) (وجامع الفائدة وكشف التمام) وغيرها ﴿ قوله قدس سره ﴾ (ولا يجزي غسل الشعر) اجماعاً في (جامع الفائدة والبرهان وكشف التمام) الا انه قال في (جامع الفائدة) ولي في ذلك تأمل نشأ ما يبدل على اجزاء غرقين على الرأس أو الثلاثة قال قاضي أغلن ان هذا المقدار ما يصل تحت كل شعرة سيما اذا كان شعر الرأس كثيراً كما في الاعراب والنساء أو كانت اللحية كثيفة فيمكن الاكتفاء بالظاهر ولا يجب غسل الشعر اجماعاً في ظاهر (المعتبر والذكرى) حيث نسب الى الاصحاب وفي (المنتهى) (وكشف التمام) نفى اختلاف عنه وفي (المفاتيح) انه المشهور وربما ظهر من عبارة (المقننه) اختلاف في ذلك حيث قال اذا كان الشعر مشدوداً حله الا ان الشيخ في (التهذيب) حمل ذلك على اذا مالم يصل الماء الى أصوله الا بسدله واما مع الحصول فلا يجب وفي (المفاتيح) ان الاحوط غسله وقوى صاحب (الحدائق) وجوب غسله ونقل تقويته عن مضي مثابته قال واليه يميل كلام شيخنا البهائي في (حبل الخين) وانكر على الشهيد الثاني حيث قال الفارق بينه وبين شعر الوضوء النص قال لانص في الباب انتهى وفي (كشف التمام) ان الفارق النص والكتاب لا انتقال اسم الوجه الى اللحية وصدق مسح الرأس بمسح الشعر بل هو الغالب في غير الاصطلاح والمحقق (ثم قال) والسنة وساق قوله صلى الله عليه وآله تحت كل شعرة جناية وقول الرضا عليه السلام وميز الشعر بأهلك عند غسل الجنابة ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ (وتخليل كل مالا يصل اليه الماء الا به) (هذا عما لا خلاف

(١) في عبارة الكتاب نوع حرازة نهوا عليها (منه)

وتقديم الرأس (متن)

فيه بين الاصحاب كما في (الحدائق) وفي (المدارك) تخليل الشموخ في الغسل خفيفة كانت أو كثيفة مذهب الاصحاب وقد مر ما قلناه عن المولى الاردبيلي وقتل من بعض المتأخرين في (الحدائق) عدم الاعتداد ببقاء شيء يسير لا يخل عرقا بغسل جميع البدن اما مطلقا أو مع النسيان لو لم يكن الاجماع على خلافه (ثم قال) لكن الاولى ان لا يجترى عليه وفي (الفتاوى) ان كان مع الرجل خاتم فليدبره في الوضوء ويحمله (و يحمله خل) عند الغسل (وقال الصادق عليه السلام) وان نسيت حتى تقوم من الصلاة فلا ترك ان تميد انتهى قالوا ويجب حمله على الحلقم الذي لا ينج من وصول الماء ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وتقديم الرأس) ولم يذكر الرقبة كما تركها في (المبسوط والخلاف) والمداية والمراسم والوسيلة والسرائر والمعتبر والشرائع وغيرها لانهما عضو واحد في الغسل الترتيبي توسعا وعلى سبيل الاشتراك كما في (جامع المقاصد وحاشية الشرائع والمثالك والروضة ورسالة الشيخ فحيم الدين) وقد جمع بين الرأس والرقبة في (القنعة والتحرير والهدوس والذكرى والبيان والقنعة والجعفرية ورسالة صاحب العالم) وفي (الفنية والكافي) غسل الرأس الى أصل العنق ومثله عبارة (المهذب) على ما نقلنا وهذه العبارة ذات وجهين (وعن الإشارة) غسل كل من الجانبين من رأس العنق انتهى وهذه تحتمل ارادة أصله وفي (الحدائق) غسل الرأس ومنه الرقبة من غير خلاف يعرف بين الاصحاب ولا اشكال بوصف في الباب الى ان انتهت النوبة الى جملة من متأخري المتأخرين منهم الفاضل الخراساني في (الذخيرة) وشيخنا المحقق صاحب (رياض المسائل) في كتاب الفاضل الخراساني في الحكم لقد صريح النص في الدخول وعدمه ووقع مثل ذلك لشيخنا المعاصر الشيخ عبد الله البحراني وجعل المسئلة من التشابهات فعين فيها الاحتياط بالجمع بين غسلها مع الرأس كما قاله الاصحاب وغسلها مع البدن كما استظهره انتهى كلامه (وقال) بعض المحققين من علمائنا الرأس عند الفقهاء يقال على معان (الاول) منبت الشعر وهو رأس الحرم (الثاني) انه عبارة عن ذلك مع الاذنين وهو رأس الصائم (الثالث) ذلك مع الوجه وهو رأس الجنابة في الشجاج (الرابع) انه ذلك كله مع الرقبة وهو رأس المتغسل وفي (الحدائق) بعد ان قلنا عن والده في الخلاف في المسئلة (قال) انه قال ان ذلك مفهوم من الاخبار لا انه مجرد اجتهاد كما زعمه طائفة من المتأخرين قد سموا أنفسهم بالاخباريين وادعوا انهم وقفوا لتحصيل الحق واليعين والطموح على أسرار الدين التي قد خفيت على المجتهدين كما تبجح به مقدمهم في ذلك (صاحب الفوائد الدنية) محمد أمين انتهى وتندب وغسل الرأس واجب اجماعا كما في (الخلاف والانتصار) (١) والسرائر والتذكرة ونسج الجعفرية والحدائق) وفي (العبة) غسل جميع الرأس الى أصل العنق على وجه يصل الماء الى أصول الشعر ثم الجانب الايمن من أصل العنق الى تحت القدم ثم الجانب الايسر (ثم قال) كل ذلك الاجماع

(١) عبارة الخلاف هكذا الترتيب واجب في الغسل من الجنابة يبدأ بغسل رءاه ثم يمين يمينه ثم ييسره وقتل الاجماع ونسب الخلاف الى باقي الفقهاء وعبارة الانتصار هكذا اما انفردت به لاماميه القول بترتيب غسل الجنابة وانه يجب غسل الرأس ابتداء ثم اليمين ثم اليسار ثم استدلل الاجماع المتردد (منه قدس سره)

ثم الجانب الايمن ثم (الجانب خل) الايسر فان نكس أعاد على مايمحصل معه الترتيب (متن)

المشار اليه وفي (المعتبر) والترتيب واجب يبدأ بفصل رأسه ثم يمينه ثم ميسره وهو اقتراد الاصحاب وفي (المنتهى) (١) انه مذهب علمائنا خاصة وفي (الذكرى) يبدأ بفصل الرأس والرقبة نص عليه المفيد والجماعة ثم الجانب الايمن ثم بالايسر وه من تفرداتنا ويظهر من (المختلف) دعوى الاجماع أيضا في ذيل الاستدلال على سقوط الترتيب بالارتكاس حيث قال ثبت في المتفق عليه وفي (المدارك) انه المشهور وفيه أيضا لم يصرح الصدوقان بوجود الترتيب ولا بنفيه لكن الظاهر من عبارتهما عدم الوجوب حيث ذكر اكنية الفصل الواجبة والمستحبة ولم يذكر الترتيب بوجه وهو الظاهر من كلام ابن الجنيد أيضا (قلت) كلام الفقيه في صدر الباب فيها قل عن أبيه في رسالته اليه وان أشعر بذلك حيث انه في بيان الكيفية عطف البدن على الرأس بالواو الا انه في آخر الباب قال فيما نقله عن الرسالة أيضا فان بدأت بنسل جسدك قبل الرأس فأعد الفصل على جسدك بعد رأسك انتهى وهذا نص في الترتيب ثم ان جماعة من الاصحاب اتما قلوا الخلاف عن الصدوقين والكاظم في نفس البدن كما يأتي بانه ان شاء الله تعالى لافي المسئلة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ «ثم الجانب الايمن ثم الايسر» الاجامعات السالفة منطبقه على ذلك وفي (المعتبر) أيضا ان قهنا اليوم باجمهم يقتون بتقديم اليمين على الشمال ويمجلونه شرطا وقد افق بذلك الثلاثة واتباعهم (٢) وفي (التذكرة أيضا والذكرى ونهاية الاحكام والروض والمنتهى وحاشية المدارك) انه كل من أوجب تقديم الرأس أوجب الترتيب بين الجانبين ولا فارق بين الرأس والجانبين وفي (المفاتيح ورسالة صاحب العالم وكشف اللثام أو الحقائق) انه المشهور وفي (الاتصار) ولا أحد لم يذكر ترك الترتيب في الطهارة الصغرى الا وهو موجب لترتيب غسل الجنابة قال قول بخلافه خروج من الاجماع ومثله قال في (الذكرى) قال ولا أحد قائل بالترتيب في الوضوء الا وهو قائل بوجود الترتيب في غسل الجنابة قال قول بخلافه خروج من الاجماع وفي (الروض) انه خروج عن الاجماع المركب فما في (المسالك والمفاتيح) من ان الاصح عدم الوجوب لكن الترتيب أحوط غائف للاجماع المتردود ما في (كشف اللثام) من قل الاجامعات في المستثنى (المستلخ) له لم يصادف محله فليحفظ ملاحظة ما نقلناه من عبارات الاصحاب في الشرح والحاشية وهذا الحكم من تفردات أصحابنا كما أفصح به كثير من عباراتهم كما مر وفي (الاتصار) الشافعي وان واقتنا في وجوب ترتيب الطهارة الصغرى فهو لا يوجب الترتيب في الكبرى وأبو حنيفة ومن واقفه يسقطون الترتيب في الطهارتين وبقي هناك عبارات فني (الهداية والفقيه) وائق فرجك ثم ضع على رأسك ثلاث أكف من ماء وميز الشعر باناملك حتى يبلغ الماء أصل الشعر كله وتناول الماء يمسكك وصبه على رأسك وبدنك مرتين وامر يدك على بدنك كله واخلل أذنيك وفي (الذكرى) ان الصدوقين لم يصرحا بالترتيب في البدن ولا بنفيه (وعن جل السيد) انه قال بعد ترتيب غسل الاعضاء الثلاثة ثم جميع البدن

(١) عبارة المنتهى يبدأ برأسه ثم يمينه ثم الايمن ثم الايسر وهو مذهب علمائنا خاصة ومثله عبارة التذكرة الا انه قال مذهب علمائنا اجمع مكان اخلاصة (منه قدس سره) (٢) وفي (المسالك) ان قول المحقق في محله فيحتمل ان يكون نظره الى دعوى الاجماع وان يكون المراد ان رده على الشيخ في محله فليحفظ (منه قدس سره)

(وعن الإشارة) فإن لم يعم الماء صدره وظهره غسلها وفي (المراسم) ويغسل رأسه أولاً مرة ويغسل شعره حتى يصل الماء تحتها ثم يغسل ميامنه مرة ومياسره مرة ثم يفيض (١) الماء على جسده فلا يترك منه شعرة ولا يبريد على بدنه وفي (الوسيلة) يبدأ بغسل الرأس ثم باليمنى ثم باليسار وإن أقاضى الماء بعد الفراغ على جميع البدن كان أفضل وفي (الكافي) قال بعد هذا الترتيب ويختم (٢) بغسل الرجلين (ثم قال) فإن ظن بقاء شيء من صدره أو ظهره لم يصل الماء إليه فليسلج باراقة الماء على صدره وظهره (قال في الذكرى) بعد قتل هذه العبارة وكذا قاله بعض الأصحاب (وقل فيها) عن الحسن أنه عطف الأيسر بالواو وعن الجعفي أنه أمر بالبداة باليمنى (وفيها) عن الكاتب أنه اجتزأ مع قلة الماء بالصب على الرأس وأمر باليد على البدن تبعاً للماء المنحدر من الرأس على الجسد وأنه قال ويضرب كعنه من الماء على صدره وساخر بعنه وعكته (٣) ثم يفعل مثل ذلك على كعنه الأيمن ويتبع يديه في كل مرة جريان الماء حتى يصل إلى أطراف الأصابع اليمنى وتحت إبطيه وأرقاعه (٤) ولا ضرر في نكس غسل اليد هنا ويغسل مثل ذلك بشقه الأيسر حتى يكون غسله للجنابة كغسله للبيت المجمع على فعل ذلك به فإن كان بقي من الماء بقية أقاضها على حسده وأتبع يده جريانه على ساخر جسده ولو لم يضرب صدره وبين كعفيه بالماء إلا أنه أقاض بقية مائه بعد الذي غسل به رأسه ولحيته ثلاثاً على جسده أوصب على جسده من الماء ما يعم أنه قد مر على ساخر حسده أجزاء وقيل رجله حتى يعلم أن الماء الطاهر من النجاسة قد وصل إلى أسفلها انتهى (قال) الشهيد ظاهره سقوط الترتيب ثم ذكر أنه نادر مسبوق ولمحق بخلافه وفي (كشف القاتم) أن عبارته هذه لا تدل على الترتيب ولا على نفيه (قال) وما ذكره من أمر باليد على البدن تبعاً للمنحدر من الرأس وضرب كعنه من الماء على الصدر والبطن لتطهير البدن وتسهيل جريان الماء عليه مع حوازان يحسب كل ما على اليدين منهما من الغسل ونحوه (قول الصادق عليه السلام) في خبر سماعه ثم يضرب بكف من ماء على صدره وكف يمين كعفيه ثم يفيض الماء على حسده كله (وقوله) فإن كان بقي من الماء بقية أقاضها بمحتمل أن يريد به مافي (الوسيلة) وإن يريد الأفاضة على الجانبين بالترتيب بعد ما فعله من غسلها كالدهن أو قريبا منها أو الأفاضة على كل جانب بعد غسله وإن يريد أن ما ذكره من غسل الجانبين كذلك عند قلة الماء فإن كان بقي منه بقية كثيرة أقاضها على الجسد بالترتيب ثم ذكر أنه مع كره الماء لأحاجة إلى ضرب الصدور وإن الكعنين بالماء انتهى هذا (ويدل على الترتيب المذكور الأخبار الواردة في غسل الميت النافسة على الترتيب وأنه كفصل الجنابة وإن الميت جنب فلتلحظ أخبار الباب وقد تعرض المتأخرون لحكم المودة ففي (نهاية الأحكام والموجز الحاوي) وكشف الالتباس) أنه يتخير في المودة والسرة وخرزة الظهر بين غسلها بعد الرأس أو بعد الجانبين أو مع أحدهما الجانبين أو معها وفي (الذكرى) لا يفصل محسوس في الجانبين فالأولى غسل الحد المشترك منهما وكذا المودة

- (١) يحتمل مافي الجمل والأفاضة على الجسد بالترتيب فيكون يائناً لما قدمه من غسل الاعضاء التصريح بالاستيعاب (منه قدس سره) (٢) هذه قابلة للتأويل لأن المراد يتختم كل جنب بغسل رجله (منه قدس سره) (٣) جمع عكته بضم العين وسكون الكاف الطي التي في البطن من السمن (منه قدس سره) (٤) الأرقاع المغايب من الأباط (منه قدس سره)



ولا ترتيب مع الارتكاس (متن)

ولو غسلها مع احدها فالظاهر الاجزاء واختناح ايجاب غسلها مرتين وفي (اللفية) يتخير في غسل المورتين مع أي الجانبين شاء والاولى غسلها مع الجانبين وفي (الجفرية) ويتخير بين غسل المورة (المورتين خل) والسرة مع أي جانب شاء (وقتل في شرحها) ان بعض الاصحاب يوجب غسل المورتين منفردتين بناء على ان المورة عضو رابع وفي (جامع المقاصد) ولا ريب ان الحسد المشترك يجب غسله مع كل عضو من باب المقدمة وما كان من الاعضاء متوسطا بين الجانبين وهو المورتان والسرة فلا ترجيح لنفسه مع أحد الجانبين على الآخر بل يتخير المكلف في غسله مع أي جانب شاء وغسله مع الجانبين أولى وليس من ذلك عظام الصدر كما قد يتوهم اذ ليست هذه أعضاء عرقا وفي (المسالك) ويجب ادخال جزء من جميع حدود المضوحي لا مفصل محسوس بينه وبين الآخر ويجب غسل كل اليه مع جانبها ويدخل في ذلك غسل الدبر وكذا قبل المرأة اما الذكر فالاولى غسله مع الجانبين وفي (الروضة) المورة تابعة للجانبين وفي (رسالة صاحب المعالم وشرحها) في غسل الرجل قبله من الجانبين استظهاراً لعدم تشخص كونه من واحد بينه وفي (كشف القاتم) والمورتان والسرة تابعة للجانبين فنصف كل من الايمن والنصف من الايسر ومثل ذلك نقل في (شرح الجفرية) عن بعض الاصحاب وفي (الحداثي) رجح غسلها مع كل من الجانبين وفي (المهذب البارع) ان أبا الصلاح ذهب الى وجوب البدأة بأعلى العضو كالوضوء (قال) وهو متروك ثم ضرب لذلك فوائد (قلت) البدأة بأعلى العضو ظاهر (النية والاشارة) وظاهر (السرائر) أيضا وفي ظاهر (النية) الاجماع عليه نعم (في المهذب البارع) ان المشهور ان لا ترتيب في نفس الاعضاء وهو خيرة (نهاية الاحكام) والامة الحلية (والذكرى والموجز الحاوي وكشف الالتباس والهلالية وعليق النافع والميسية والمقاصد العلية والمزية وارشاد الجفرية والدة والمسالك والتجيبية) وهو ظاهر (المنهى والتحرير) وكل من عبر باليمين كما في (الميسو والمعتبر) وغيرها بل ظاهر (المهذب البارع) ان ذلك ظاهر كل من عبر بالجانب الايمن وفي (الذكرى) انه ظاهر الاخبار واستظهر في (الذكرى) استحباب غسل الاعلى فالاعلى لانه أقرب الى التحفظ من النسيان ولان الظاهر من صاحب الشرع فعل ذلك وايداه في (كشف القاتم) بقول الصادق عليه السلام في حسن زدارة كما في (المعتبر والتذكرة) وفي (الكافي والتهذيب) مضمر ثم صب على منكبه الايمن مرتين وعلى منكبه الايسر مرتين وقد تقدم في بحث الوضوء ما نفى في المقام ﴿قوله قدس سره﴾ ﴿ولا ترتيب مع الارتكاس﴾ (١) لانه يسقط به اجماعا في (السرائر والمدارك والمفتاح) ونفي عنه الخلاف في (شرح رسالة صاحب المعالم والحداثي) وفي (المختلف) انه المشهور وفي (المداية) وروي ان ارتعس الجنب في الماء ارتعاسة واحدة أجزاء ذلك من غسله (وقتل الشيخ في الميسو) وأبو عبد الله في (السرائر) انه يترتب حكما (قال في المختلف) وهو اختيار سلاسله وتبناه على هذه النسبة الى سلاسله وبعض الموجود في (المراسم)

(١) قال في القاموس الارتكاس الانغماس وفي المصباح المتير رست الميت رسا من باب غسل دفته الى ان قال وارتمس في الماء انغمس وفي مجمع البحرين وأصل الرمس الستر وارتمس في الماء مثل انغمس (منه قدس سره)

وارتاسا واحدة تجزيه عن النسل وترتيبه وهذه الصبابة ليست صريحة في إيجاب اعتقاد الترتيب ولا ظاهرة لان الظاهر منها أنها من قبيل أصحبي زيد وعلمه ( قال في الذكرى ) وما قاله الشيخ يحتمل أمرين ( أحدهما ) وهو الذي قلناه من أن مقتضى الترتيب حال الارتاس ويظهر ذلك من ( المنبر ) حيث قال وقال بعض الأصحاب ويرتب حكما فذكره بصيغة الفعل المتعدي وفيه ضمير يعود الى المتكلم ثم احتج بان إطلاق الأمر يستلزم الترتيب والأصل عدم وجوبه فيثبت في موضع الدلالة فالحجة تناسب ما ذكره ( الثاني ) ان الفسل بالارتاس في حكم الفسل المرتب يثير الارتاس وتظهر الفائدة لو وجد لمة متصلة فانه يأتي بها وبما بعدها (١) ولو قيل بسقوط الترتيب بالمرّة اعدا الفسل من راس لعدم الوحدة المذكورة في الحديث وفيما لو نذر الاقتسال مرتبا فانه يبرأ بالارتاس لأعلى معنى الاعتقاد المذكور لانه ذكر بصورة اللازم المسند الى الفسل أي يترتب الفسل في نفسه حكما وان لم يكن فضلا وقد صرح في ( الاستبصار ) بذلك لما أورد وجوب الترتيب في الفسل وأورد اجزاء الارتاس فقال لا ينافي ما قدمناه من وجوب الترتيب لان المرتب يترتب حكما وان لم يترتب فضلا لانه اذا خرج من الماء حكم له أولا بطهارة رأسه ثم جانبه الايمن ثم جانبه الايسر فيكون على هذا التقدير مرتبا ( قال ) ويجوز عند الارتاس ان تسقط مراعاة الترتيب كما يسقط عند غسل الجنابة فرض الوضوء ( قلت ) هذا بحافظة على وجوب الترتيب المنصوص عليه بحيث اذا ورد ما يخالفه ظاهرا أول بما لا يخرج عن الترتيب ولو قال الشيخ اذا ارتس حكم له أولا بطهارة رأسه ثم الايمن ثم الايسر ويكون مرتبا كان أظهر في المراد لانه اذا خرج من الماء لايسى متصلا وكأنه نظر الى انه مادام في الماء ليس الحكم بتقديم بعض على آخر باولي من حكمه ولكن هذا يرد في الجانبين عند خروجه اذا لا يخرج جانب قبل آخر انتهى ما ذكره في ( الذكرى ) وقال جماعة من متأخري المتأخرين ان الترتيب الحكمي بمانيه ليس في الادلة العقلية والقلبية ما يدل عليه بل في ( المدارك ) بل يكاد يكون مقطوعا بطلانه هذا واما اجزائه من الترتيب وقيامه مقامه فقد ذكره الأصحاب قاطعين به ونفى عنه الخلاف في ( الحقائق ) ولم يتعرض لذكر الارتاس في الفنية ( والارتاس ) هو انغماس جميع البدن في الماء كما صرح به جماهير الأصحاب وفي ( النخبة ) انها تكفي الارتاس الواحدة وان لم يتحقق شمول الماء لجميع البدن الا بعد ما خرج وغسل تلك اللمة خارجا عن الماء وان طال الزمان وفي كثير من عبارات الأصحاب كالصحيح والحسن وصف الارتاس بالوحدة بل في حاشية ( المدارك ) الظاهر اتفاق الأصحاب على اشتراط الوحدة المذكورة في الارتاس كاتفاقهم على اشتراط الترتيب في الترتيب ( انتهى ) والمرجع في الوحدة الى العرف كما صرح به جماعة من المتأخرين ومتأخريهم وهو المشهور بينهم كما في ( كشف التمام ) وفي ( جامع المقاصد والحدائق ) نسبته الى الأصحاب وقد ينهم من عبارة ( الالفيه ) انها شمول الماء البدن كله في زمان واحد بحيث يحيط بالاسفل والاعالي جملة وقد نسبته في ( جامع المقاصد ) الى وهم بعض الطلبة ( قلت ) قد يتوهم من عبارة ( الالفيه ) وجوب إيقاع النية عند

(١) أي على الاول ويسهلها على الثاني وناذر الوضوء يبرأ بالارتاس على الثاني دون الاول كذا فهم المحقق الثاني في جامع المقاصد من هذه العبارة ومثله فهم الاستاذ أيده الله في حاشية المدارك ( منه قدس سره )

ملاقاة الماء لمجموع البدن وتلمع الشارحون بأنه غير مراد للشيد وأخذوا يتأولون كلامه لأن الاصحاب يكتفون بالدعة العرفية وان قارنها تراخ يسير (قال) المحقق الثاني رحمه الله في (شرح الآلفية) ان ما يظهر منها لا يقول به أحد من المسلمين (وقال) أيضا انه مخالف لاجماع المسلمين (أما أصحابنا) فلان الأكثر منهم يكتفون في الارتعاس بالاعتسال تحت المطر الغزير والميزاب والجري مما لا يشوعب الماء فيه البدن الا في زمان متراخ يتعدر استحضار النية فيه فعلا وهؤلاء يعمزل عن هذا الوهم الفاسد والباقون من الاصحاب وان منوا الارتعاس في ذلك لغوات معنى الدفعة عرفا الا أنهم يكتفون بالدعة العرفية وان قارنها تراخ يسير حتى أن بعضهم اكثى بفصل اللمعة لوجودها المرتس بعد الفصل وأين هذا من ذاك هؤلاء أصحابنا (وأما العامة) فظاهرهم أنهم لا يقولون بذلك فقد ظهر مخالفة هذا الوهم لاجماع المسلمين ومع ذلك فهو مخالف لظاهر النصوص على انه ليس له معنى يتغل لان الواجب من النية في المبادات اعتبار الاستغناء من النصوص بعد بذل الجهد انما هو ما قارن أول العبادة فا الذي أخرج هذا الفصل من البين ولكن لاداء أعني من الجهل انتهى كلامه (وقال صاحب الدرر السنية) وهو من المتقدمين على الشيد الثاني ان ظاهر (الآلفية) مخالف لسائر المذاهب فلا بد من تأويله وفي (الجفرية والعزية) وارشاد الجفرية والدرر السنية والجواهر المضئية والمقاصد العلية) انه يكفي ان يقارن بالنية شيئا من البدن ثم يتبعه بالباقي لتعذر ذلك غالبا خصوصا في ذي الشعر الكثيف فان تخطه يتوقف على زمان يتألف الوحدة الحقيقية وبذلك صرح في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع والتجبية) والمالك والروضة وجمع البرهان وملاذ الاخبار والخيرة) وهو المنقول عن مولانا التستري وفي (العزية) نسبت الى الاصحاب وهو خيرة (الايضاح والكتاب) فيما اذا وجد المرتس لمعة وظاهر (التذكرة ونهاية الاحكام) في ذلك المام وصرح (المنهى) في غيره بل هو ظاهر الجميع ومن لحظ كلامهم في ارتعاس الصائم واعتسال الجنب في البثر وفيما اذا أحدث الجنب في أثناء الفصل اذا كان مرتسا وغس الميت وفيما اذا وجد المرتس اللمعة قطع بانهم مطبقون على ذلك وكان الاجماع لديه محصلا على ان في قتله بلاغا ويرشد الى ذلك ما في (جامع المقاصد والعزية) من ان عبارات الاصحاب مشحونة بذلك مع انه هو الظاهر من الاخبار كما اعترف به جماعة مع واقعة الاعتبار لان الارتعاس شرع تخفيفا كما يظهر من الاخبار وذلك المعنى مبين للتخفيف مع تعذره في أكثر المكلفين بل كلهم على ان مقارنة النية لشمول الماء البدن كله في زمان واحد بحيث يحيط بالاسافل والاعالي وان تحت الشعر الكثيف انما تتحقق وهو مغفور بالماء فكان الواجب عليهم ان يبينوا نية هذا الفصل انما تكون تحت الماء على اعتبار المقارنة أو يستثنوا ذلك كالصوم فكان التعذر وكان الواجب عليهم ان يقولوا بأنه لا بد وان يطيل المكث تحت الماء حتى يحيط به أو يقولوا بوجوب غسل البدن وتحليل الشعر والمناين قبل الارتعاس لانه بالبدية بدون شيء من هذين اعني اطالة المكث وغسل البدن قبل الارتعاس لا يحيط به جميعه كما هو مشاهد محسوس فكان ذلك القول ساقطا عن درجة الاعتبار (وانهيك مقال في جامع المقاصد) وهو أهون من ان يتصدى لرده فانا لانلمه قولنا لاحد من متبيري الاصحاب ولا يتوهم دلالة شيء من أصول المذهب عليه انتهى على انه مخالف للاحتياط على قول انخراساني وغيره وفي عبارة (الذكرى) فيما اذا أحدث في أثناء الفصل وعبرة (المتعصر) في بحث التزح باحتتمل الامر ين والذي دعي من ذهب الى هذا القول من

## وشبهه (متن)

أهل عصرنا انه لا يقال لمن شرب في الارتعاس انه ارتعس كما سذكروه فيما اذا أحدث في أثناء الغسل وهو غير مجد وفي (الحدائق) ان الوحدة احتراز عن التمدد المتبر في الغسل الاصلي لا بمعنى الدفعة وحينئذ فلو حصل فيها تأن ينافي الدفعة الرفية لم يضر بصحة الغسل وفي (كشف الثام) لو نوى فوضع رجله ثم صبر ساعة فغس عضواً آخر وهكذا الى ان ارتعس أجزاء على احتمال لاحتمال ان يكون المعنى احاطة الماء بالبدن احاطة واحدة لامتزقة قال والاحبار لاتفيه ولا تميز أحد الأولين واليه مال الاستاذ المتبر آدم الله تعالى حراسته وظاهر المولى الخراساني في (الكفاية) والصالح البحراني انه يجب على المرتعس ان يخرج نفسه من الماء ثم يلقى نفسه فيه دفعة (وقال) الفاضل الشيخ علي في (الدر المنظوم) انه نشأ ذلك في زمانه من أصحاب الوسواس وانه لم يتقل عن أحد من علمائنا المتقدمين والمتأخرين قل ذلك (قلت في المختصر) الاجماع على انه لو انفس في ماء قليل ونوى بمد تمام انفسه فيه أجزاء وفي (الذكرى والمدارك) وغيرها الظهران وردا في غسل الجنابة ولكن لم يفرق أحد بينه وبين غيره من الاغسال (وقال المفيد في القنعة) ولا ينبغي له ان يرتعس في الماء الراكد فان كان قليلاً فسد وان كان كثيراً لانه عد المكروهات سبعة وعد هذا منها (الوسيلة) كره الارتعاس في الماء الراكد وان كان كثيراً لانه عد المكروهات سبعة وعد هذا منها • قوله قدس الله تعالى روحه • ﴿ اوشبهه ﴾ • لعل المراد بشبهه ما أشار اليه الشيخ في (المبسوط) حيث قال فان ارتعس في الماء ارتعاسة واحدة او قد نحت المجري او وقف تحت المطر أجزاء ولم يقدها بالعزيزين كانسب ذلك الى (المبسوط في المدارك) وغيرها وفي (النهاية) يجرى الغسل بالمطر (وعن الاقتصاد) انه قال فيه ان ارتعس ارتعاسة أو وقف تحت الميزاب او المطر أجزاء وعن الكاتب انه الحق المطر بالارتعاس وفي (المنهى والتحرير) زاد الميزاب على المجرى والمطر وفي (التذكرة) طرد الحكم في ماء الميزاب وشبهه وفي (الذكرى) عن بعض الاصحاب الحاق صب الاناء الشامل للبدن قال وهو لازم للشيخ رحمه الله (قال في كشف الثام) ولعل الامر كذلك لسخوله في الارتعاس وفي (جامع المقاصد) فسر الشبه بالمطر الغزير والميزاب وفي (المسالك والروضة) الحق المطر والمجرى الغزيرين وفي (المختلف) اذا ارتعس ارتعاسة واحدة أو قد نحت المجرى او وقف تحت المطر أجزاء وهل يسقط الترتيب في هذه المشهور انه يسقط (انتهى) والشيخ أبو عبد الله المعجلي بالغ في انكار أجزاء غير الارتعاس اقتصاراً على محل الوقوع لان الاجماع منقاد على اعتباره الا في الارتعاس (قال في الذكرى) ولا ريب انه أحوط وفي (الدروس) الحق به المجرى والمطر وليس بذلك وفي (المدارك) ان الوقوف تحت المطر لا يتحقق معه الارتعاس قطعاً وفي (المتبر) لو وقف تحت النبت حتى بل جسده طهر لا رواه علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (ثم قال) وهذا الخبر مطلق وينبغي ان يقيد بالترتيب في الغسل (وقال في كشف الثام) انه معلق لانص على المطلوب كما في المتبر (وقد تلخص) من هذه الأقوال شيان (الأول) ان الغسل بالمطر هل يقع ترتيباً وارتعاساً أو ينص بالترتيب (قال الشيخ) ومن تبعه على الأول والمجلي ومن تبعه على الثاني فيتلأم جيداً وفي (الحبل المتين ورياض المسائل والحدائق) ان الطران كان غزيراً وحصلت به

وفي وجوب الغسل لنفسه أو لغيره خلاف ويستحب المضمضة والاستنشاق والغسل بصاع (متن)

الدفعة العرفية صح الاحتساب به ارتحاسا وان لم يكن كذلك فيغتسل ترتيبا فيجوز للغسل قصد الارتحاس على الاول والترتيب على الثاني ولعل من قيد المطر والمجرى بالفزارة أراد ذلك فليتأمل (الثاني) انه هل يلحق بالمطر على تقدير جواز الارتحاس به ما ذكر من تلك الاشياء أم لا اشكال ينشأ من قد الص بخصوصه ومن الحلة المشار اليها بالتعليق على الشرط في الظاهر المذكور وقد فهم من المقام ان الغسل الترتيبي لا يجب ان يكون بالصعب بل يجوز ان يكون بماء المطر والمجرى وبالارتحاس كما هو خيرة (السراير وحواشي الشهيد وظاهر المتبر) وغيره كما عرفت أو صريحه وظاهر (المختلف) وظاهر (الروض) أو ضريحه وصريح (كشف الثام) ذكر ذلك في بحث اللمعة المخفولة وقد سمعت مافي (الحبل المتين) وما بعده وكان ذلك لا نزاع فيه عندهم كما يفهم من كلامهم في هذه المسئلة اعني شبه الارتحاس \* قوله قدس الله تعالى روحه \* وفي وجوب الغسل لنفسه أو لغيره خلاف \* قد تقدم نشر الاقوال في المسئلة في صدر الكتاب \* قوله قدس الله تعالى روحه \* (ونستحب المضمضة والاستنشاق) \* اجماعا كما في (المنهى والمدارك) وعندنا دون العامة كما في (المعتبر ونهاية الاحكام) والمشهور استحباب التلث كما في (الحدائق) ونفى عنه الخلاف في (السراير) وبه صرح في (المنفعة والنهاية والوسيلة والتذكرة والنافع والتحرير ونهاية الاحكام والتبصرة والذكرى والبيان) وربما ظهر ذلك من (المراسم) حيث قال وأما الندب فالمضمضة والاستنشاق وتكرير الغسلات ثلاثا ولم يذكر التلث في (المبسوط والمعتبر والشرائع والارشاد والدروس واللمعة والروضة) وغيرها ولم يذكر المضمضة والاستنشاق في (الفنية والكافي والمنع) على ما نقل (وقال في الهداية) وان شئت انت كمضمض او تستنشق فافعل وواقنا على الاستحباب الشافعي وأوجبهما أبو حنيفة وأحمد \* قوله قدس الله تعالى روحه \* \* (والغسل بصاع) \* اجماعا كما في (المنهاج) ومنا ومن أكثر العامة كما في (المدارك والحدائق) وفي (الخلاف) الاجماع على ان المستحب ان يكون الغسل بتسعة ارطال والوضوء بمد وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ومحمد لا يجزئ في الغسل أقل من تسعة ارطال ولا في الوضوء أقل من مد (وقال في المنهى) الغسل بصاع فما زاد مستحب عند علمائنا اجمع وهو اختيار الشافعي واحمد في احدي الروايتين والاخرى لا يجزئ أقل من صاع (وقال في المتبر) الغسل بصاع فما زاد لا خلاف بين قهاتنا في استحبابه (وقال) أبو حنيفة يجب الغسل بصاع ونص (جمل الشيخ والوسيلة والتحرير والتبصرة) استحبابه بصاع فما زاد وهو المقول في (كشف الثام عن جمل الشيخ والمذهب والاشارة) وفي (النهاية) جواز الاكراه وفي (الروضة) بصاع لا ازيد وفي (الذكرى) قال والشيخ وجماعة ذكروا استحباب صاع فما زاد والظاهر انه مقيّد بعدم ادائه الى السرف المهي عنه (واعترض صاحب الحدائق) على الشهيد في (الذكرى) في نسبته ما زاد على الصاع الى الشيخ وقال ان عبارة (المبسوط والخلاف والنهاية) ليس فيها شيء من ذلك قال واحتمل كون ذلك في موضع آخر من كتبه الظاهر بعده وكأنه لم يظفر بالجل ولا النخل عنها (هذا) وينبغي التأمل في عبارات الاصحاب هل يمكن

وامرار اليد على الجسد وتغليل ما يصل اليه الماء والاستبراء للرجل المنزل ( متن )

الجمع بينها بما ذكره ( في الذكرى ) أم لا ( هذا والمشهور ) انه اربعة امداد كل مد رطلان وربع بالعراقي ورطل ونصف بالمديني فهو تسعة ارطال بالعراقي وستة بالمديني وعليه نزلوا قول أبي جعفر عليه السلام في ( صحيح ) زكاة المد رطل ونصف والصاع ستة ارطال وفي ( الفقيه ) ان الصاع خمسة امداد لثول الكاظم عليه السلام في خبر المروزي وصاح النبي صلى الله عليه وآله خمسة امداد ( قيل ) ويجوز ان يكون المراد ان الصاع الذي كان يقتل به مع زوجته خمسة امداد كما نقلت به الاخبار وعن البرزطي هو خمسة ارطال ( قال ) وبعض اصحابنا يقل ستة ارطال برطل الكوفة وقال المد رطل وربع قال والطائفة تفصل بسعة ارطال كذا ذكر في ( كشف الثام ) ويأتي بلفظ الله تعالى تمام الكلام وفي ( المنهى وكشف الثام والمدارك ) ان غسل الفرج من الصاع وفي الاولين مع زيادة غسل النراعين ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وامرار اليد على الجسد وتغليل ما يصل الماء اليه بدونه ﴾ استحباب امرار اليد مذهب فقهاء أهل البيت عليهم السلام كما في ( المتبر والمنهى ) وفي ( الخلاف والذكرى ) الاجماع على ان امرار اليد على البدن في الفصل من الجنابة غير لازم وفي ( السرائر ) انه غير واجب عندنا بل مستحب وكذلك في الطهارة الصغرى انتهى وفي ( الحدائق ) لا ريب انهم كانوا يغسل الأعضاء الثلاثة بالكف الثلاثة كما تضمنته بعض الاخبار قانه لا يبعد وجوب ذلك وفي ( حاشية المدارك ) لاشبهة في وجوبه في صورة عدم الوصول بدونه وأوجه ماله والمزني واختاره أبو الغالية ووافقنا النخعي والشامي ومحمد والقرني والاوزاعي والشافعي واسحق وأبو حنيفة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والاستبراء للرجل المنزل ﴾ هذا مذهب أكثر علاننا كما في ( التذكرة ) وهو المشهور بين المتأخرين كما في ( المدارك ) وهو المشهور ولا سببا بين المتأخرين كما في ( الحدائق ) وكان دليله الاجماع والقول بالوجوب بعيد ( ١ ) كما في ( جامع الفائدة والبرهان ) وهو خيرة ( الناصريات ) على ما نقل ( السرائر والمتبر والشرائع والمنهى والتلخيص وتقليصه والتذكرة والمختلف والتحرير والارشاد واللمعة والجعفرية وشرحها والمسالك والروضة وجمع الفائدة والمدارك والمناجيح ) وغيرها وفي ( البيان ) انه يستحب أيضا لحتمل الانزال واحتمله في ( الذكرى ) ومنه في ( الروض ) واخبر في ( المبسوط والاستبصار والمراسم والوسيلة والغنية ) الوجوب وقوله في ( الذكرى ) عن الكيدري والقاضي والفتي وظاهر الجامع وفي ( كشف الثام ) عن الجمل والقود والمصباح ومختصره والاصباح ) وفي ( المختلف عن الجمل ) أيضا وقد يظهر ذلك من ( القمعة والنهاية ) وعن ظاهر الجمني وجوب البول والاجتهاد معاً وفي ( الهداية ) واجتهد ان تبول ليخرج ما بقي في احليلك من المني ثم اغسل يديك ( يدك خل ) ثلاثاً وفي ( الفقيه ) ومن ترك البول على أثر الجنابة أو شك ان يتردد بقية الماء في بدنه فيؤثره الداء القبي لا دوا له ( وقال ) ابن الجنيدي على ما في ( الذكرى ) يعرض الجنب للبول واذا بال يفرط ويتر ونسب الوجوب في ( الذكرى ) وجمع المقاصد الى المعظم وقيل فيها وفي ( الدرر وحاشية الشرائع

( ١ ) لا ريب أن القول بالوجوب بعيد لانه على تقدير عدم وجدان شيء بعد الفصل لاشك في صحة الفصل والصلاة ومعلوم أن غسل المخرج ليس واجبا وغير معاقب بتركه بل للصلاة ( منه )

بالبول فان تندر مسح من المقدمة الى أصل القضيب ثلاثاً ومنه الى راسه كذلك وتندرة ثلاثاً (متن)

والفتيح) انه أحوط وفي (الغنية) الاجماع عليه وفي (كشف الثام) ويمكن اتقاء النزاع لاتفاق الكل على ان الخارج من غير المستبري اذا كان منياً أو اشتبه به لزمته إعادة الفسل ولا شبهة في بقاء اجزائه في المجرى اذا لم يستبر فاذا بال أو ظهر منه بل يتقن خروج المني أو طئه فوجبت إعادة الفسل ولعله الذي اراده الموجبون ويرشد اليه عبارة (الاستبراء) لان فيه باب وجوب الاستبراء بالبول من الجنابة والاحتجاج باخبار الاعادة ان لم يبل ولكن في (الناصريات) انه ان بال بولا خرج منه مني مشاهد اعاد والا فلا (واختلف) الاصحاب في استبراء المرأة في (النهاية) بعد ان ذكر استبراء الرجل قال وكذلك تفعل المرأة وفي (المقنعة) ينبغي لها ان تستبري فسهل الفسل بالبول فان لم يتيسر منها ذلك لم يكن عليها شيء وعن الكاتب اذا بالت تنحنت بعد بولها ذكره في سياق غسل الجنابة ذكر ذلك في (الذكرى) قال وأطلق أبو الصلاح وفي (الغنية) وغسل المرأة من الجنابة كنسل الرجل سواء ولا يسقط عنها الاوجب الاستبراء بالبول ولعل فيه اشارة الى عدم سقوطه بالاجتهاد وفي (المراسم) في المتن وغسل النساء كنفس الرجل في كل شيء وفي الاستبراء وعلى الحاشية الا في الاستبراء وحلم عليها بانها نسخة وقطع في (الغنية) صوم البول واختصاص الاجتهاد بالرجل وفي (الذكرى) بعد قل القول بالاستبراء عليها مانعه ولعل المخرجين وان تغايروا يؤثر خروج البون في خروج ما تخلف في المخرج الآخرا كان وخصوصاً مع الاجتهاد وتوقف في (المنهى) وفي (اليان) وفي استبراء المرأة قول وفي (اللمعة) يستحب الاستبراء كجملة من العبارات وفي (الروضة) وفي استحبابه للمرأة قول تستبري حرصاً أما بالبول فلا لاخلاف المخرجين ولم يذكر ابن بابويه المرأة وكذا الجفني كما قل في (الذكرى) وفي (كشف الثام) استبرأوها (١) اذا أنزلت أقوى منه اذا جومت لما مر من خبري منصور وسليمان بن خالد ان ما يخرج منها ماء الرجل وخص بالرجل في (المبسوط) والوسيلة والسرائر والشرائع والتذكيرة والتحرير والمختلف والدروس وجامع المقاصد وحاشية الشرائع والمسالك ومجمع الفائدة والبرهان والمفاتيح وشرح الجمغرية وغيرها وهو ظاهر (المعتبر) لانه قل عن (المبسوط) اختصاصه بالرجال وسكت على ان في أول كلامه ما يدل على ذلك ونقل في (المختلف) وغيره عن (الجل والعقود) وفي (كشف الثام) من العبارات عن (الاصحاح والمصباح ومختصره والجامع) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ بالبول ﴾ قد خلا عنه كثير من العبارات وأكثرها عبارات القائلين بالوجوب والقائلين له قاطنون به وفي (كشف الثام) لعله لاخلاف فيه ويعضده الاعتبار (قلت واجماع الغنية) منطبق عليه كما ان شهرة (التذكيرة) كذلك ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ فان تندر مسح من المقدمة الى أصل القضيب ثلاثاً

(١) استند أكثر هؤلاء في ذلك الى اختلاف مخرجي بولها ومنها وهو كما ترى انما ينبغي استبرأوها بالبول (منه)

## ﴿ الفصل الثاني في الاحكام ﴾ يحرم على الجنب قبل الفسل الجلوس في المساجد (٥٠)

ومنه الى رأسه ثلاثا وينتزه ثلاثا ﴿ المصير الى الاجتهاد عند تمدد البول خيرة ( المتعة والمراسم والوسيلة والسرائر والشرائع ) على ما فهموه منها بقرينة عبارة ( المتبر والتذكرة ونهاية الاحكام والدروس والذكرى والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وجميع الفائدة والمساالك ) وغيرها وبعض ذكر ذلك في المقام وبعض ذكره في البطل المشتبه وقوله في ( الذكرى ) عن القاضي لكتبهم اختلافوا في الكيفية ففي ( المتعة والمتبر ) انه يمسح تحت الاثنتين الى اصل القضيب ويصره الى رأس الخشقة وفي ( المراسم والسرائر ) نذر القضيب خاصة وفي ( الوسيلة ) ان لم يتيسر البول فلا يجتهد وأطلق كما قل عن القاضي ( والحاصل ) ان عباراتهم في المقام متفاوتة بعد اتفاقهم على القدر الذي ذكرناه وقد تقدم نشر الاقوال في كيفية الاستبراء من البول ( وقال الشيخ في المبسوط ) وأبو المكارم في ( الفنية ) وجب عليه الاستبراء بالبول أو الاجتهاد ( وقد يقال ) ان عبارة ( الفنية ) مخالفة لعبارة ( المبسوط ) لانه قال في ( الفنية ) الاستبراء بالبول والاجتهاد فيه ليخرج ما في مخرج ( مجرى خل ) المني منه ثم الاستبراء من البول على ما قلناه انتهى فأصل قريضة من عارة ( النهاية ) كما يأتي قلها والفاضل الهندي جعل ما في ( المبسوط ) موافقا لما قل عن الجمعي وقد مر النقل عنه بأنه أوجبهما معا فقل نسخة ( المبسوط ) التي وقعت في يد الفاضل كانت بالواو دون أو ( وقال في المنتهى ) يستحب الاستبراء وقد مضت كنيته وفي ( التحرير ) يستحب الاستبراء بان يمسح من المقدمة الى أصل القضيب ثم منه الى طرفه ثم ينتزه ثلاثا ثلاثا ومثل ذلك صنع في ( النافع ) ونزله في ( المتبر ) لان كان شرعا له على عدم القدرة على البول وأطلق في ( اللمعة ) وظاهر ( الهداية ) الاقتصار على البول حيث قال واجهد ان تبول ليخرج ما بقي في احليلك من المني ثم اغسل يدك ( يدك خل ) الى آخر ونقل ذلك عن ( الاقتصاد والمهذب والاشارة ) وهو قريب مما في ( المبسوط ) ونحوه ونحو عبارة ( المبسوط ) عبارة ( المفاتيح ) وفي ( النهاية ) فإذا أراد الفسل من الجنابة فليستبر نفسه بالبول فان تمدد عليه فليجثد فان لم يأت له فليس عليه شيء انتهى ولعل المراد فان تمدد عليه فليجثد حتى يبول فان لم يأت فلا شيء عليه أو فليجثد في اخراج بقية المني بالمسح والترفان لم يأت أي لم يخرج المني أو لم ييسر له شيء منه ومن البول بالنسيان ونحوه فلا شيء عليه وفي ( كشف القتام ) ولم نطفر بنص على الاستبراء من المني بغير البول لكن يرشد اليه الاستبراء من البول والاعتبار والنصوص على عدم اعادة الفسل اذا لم يبل وفي ( جامع المقاصد ) يشهد له الاخبار الدالة على الاجتزاء بالاجتهاد في عدم اعادة الفسل فقد نزلنا جمع من الاصحاب على ما اذا لم يأت البول للمقتل جمعا بينها وبين غيرها وهو عين ما في ( كشف القتام ) وصاحب ( الحدائق ) لم يجد قلقا دليلا واشتسكل في ( المنتهى ونهاية الاحكام ) الحاقه بمحدث البول اذا لم يأت البول ولم له استسكل سقوط اعادة الاجتهاد لقطعه به فيما قبل ذلك كذا قال ( قال في كشف القتام )

## ﴿ الفصل الثاني في الاحكام ﴾

﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ يحرم على الجنب قبل الفسل الجلوس في المساجد ﴾ تقدم في صدر الكتاب قل الاجاعات والشبهة بما لا مز يدعيه بقي هناك شيء وهو انه يجوز دخول مسجد



ووضع شيء فيها والاجتياز في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله ولو اجنب  
فيهما تيمم واجبا للخروج منهما ويجب ان يقصد اقرب الابواب اليه ويحرم عليه  
قراءة الزمائم وابعاضها حتى البسلة اذا نواها منها ومس كتابة القرآن (متن)

النبي صلى الله عليه وآله له وللمحصولين من ذريته عليهم السلام للاخبار المتضافرة كما في  
(كتاب المجلس والسيون والعلل وتفسير) علي بن ابراهيم والحق المصنف والحق الثاني  
والهندي وغيرهما بالثبت التردد واستظهر الجواز في (المدارك) وعن بعضهم قصر الحرمة على  
الجلوس والحق جملة من متأخري أصحابنا منهم الشهيدان بالمساجد الفرائح المقدسة والمشهد  
المشرقة (ورده) جملة من المتأخرين بعدم المستند وتوقف في (المدارك) ويمكن الاستدلال عليه  
بالاعتبار والاخبار الدالة على عدم جواز دخول الجنب بيوتهم احياء كما في (بصائر الدرجات وقرب  
الاستاد ورجال الكشي وارشاد المفيد وكشف الغمسة) قلنا من (دلائل) الحبري وظاهر هذه  
الاخبار تحريم مجرد الدخول وان كان بدون لبث (الا أن يقال) انه عليه السلام علم بإرادة أبي بصير  
اللبث فأمل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ووضع شيء فيها ﴾ اجماعا في (الفتية والحدائق)  
وظاهر (كشف الرموز) الا انه استثنى سلا وفي (التفتيح) لا تعرف فيه خلافا الا من سلا وهو مذهب  
علمائنا الا سلا كما في (المنتهى والمدارك) وهو المشهور كما في (التذكرة والمختلف وتخليص التلخيص  
والمهذب والمقتصر) وفي (المعتبر) انه مذهب الحنيفة وأتباعهم وفي (كشف اللثام) انه مذهب الاكثر وكرهه  
سلا وربما لاح ذلك من (الغلاف) ونقل في (جامع المقاصد) قولاً بأنه انما يحرم اذا استلزم البث (قال)  
وهو في الحقيقة راجع الى عدم تحريم الوضع (قلت) هذا خيرة (المقتصر) قال المراد بالوضع  
المستلزم للدخول واللبث لان الرخصة في الاجتياز خاصة ونسبه في (الحدائق) الى بعض المتأخرين  
واطال في مناقشته وفي (المقتصر) لو أفتى في وسط المسجد شيئا من خارجه من غير دخول لم يحرم قطعاً  
وقطع في (المسالك) وغيرها بتحريم ذلك لاطلاق النص ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾  
﴿ والاجتياز في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله ﴾ اجماعاً في (الفتية والمعتبر والمدارك)  
وظاهر (التذكرة) ونفى عنه اختلاف في (الحدائق) ونسبه الى المعظم في (كشف اللثام) وأطلق  
المنع في دخول المساجد الاجتياز الصدوقان والمفيد وسلا والشيخ في (الجل والاقتصاد والمصباح  
ومختصره) والكبير على ما نقل عن بعض في (الذكرى وكشف اللثام) وظاهرهم جواز الجواز فيهما  
وقال في (المبسوط) والمكروهات الاكل والشرب والنوم والغضاب والمسجد الحرام ومسجد النبي  
صلى الله عليه وآله لا يدخلها على حال الى ان قال ويكره من المصحف وظاهر هذه البارة كراهة  
دخولها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو اجنب فيها الى آخره ﴾ تقدم الكلام في ذلك  
كما تقدم الكلام في انه يحرم عليه قراءة الزمائم وابعاضها ومس كتابة القرآن وقتلنا هناك الاجماع في المقام  
والمراد بكتابة القرآن كما في (جامع المقاصد والزيه وارشاد الجعفرية والشافية) صور الحروف قالوا  
ومنه التشديد والدو في الاعراب وجان لكن في (ارشاد الجعفرية) الميل الى ترجيح تحريم  
مس الاعراب وفي (الناحية) لم يتعرض للاعراب وفي (الروضة) خط المصحف كلماته وحروفه ومقام

وما عليه اسم الله تعالى ويكره الاكل والشرب الا بعد المضمضة والاستنشاق (متن)

مقامها كالشدة والهمزة واستظهروا عدم تحقق المس بالشعر والسن وترددوا في الظفر الا في (الشافية والروضة) فانه خص الحكم بما تحله الحياة (كالروض) وهو الظاهر من عبارة (الذكرى) وقد تقدم في صدر الكتاب وفي بحث الكتاب ويأتي في بحث مس الميت ماله فقع في المقام ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ وما عليه اسمه تعالى ﴾ قد وقع في (المبسوط) وغيره (كالشرائع والارشاد ونهاية الاحكام والدروس والبيان) وغيرها التعبير بمثل ما ذكره المصنف هنا موافقة للخبر الا ان الظاهر ان المراد من ذلك مس نفس الاسم كما به على ذلك المحقق الثاني وبذلك صرح في (الوسيلة والفنية والسرائر والمتبر والمتنبي والتذكرة والتحرير واللمعة والجعفرية) وغيرها والا لحرم مس نحو لوح عظيم كتب في جانب منه اسم الله تعالى وحرم مس ماعليه القرآن بطريق أولى وأصحابنا لا يقولون به كما في (جامع المقاصد وكشف اللثام) وفي (المراسم) ولا يس كتابه فيها اسمه تعالى وهي منزلة على ما ذكرنا أيضا (وأما الحكم) فله الاجماع في (الفنية) وظاهر (المتنبي) لانه نسبته الى عمل الاصحاب وفي (نهاية الاحكام) نفى عنه الخلاف ولم يذكر هذا الحكم الصدوق في (الهداية) ولا نقل عن غيره ممن تقدم على الشيعين ولعلمهم يحكمون بعدم المنع كما لعله يلوح من عبارة (المتبر) لانه يبد ان حكم بالحرمه طعن في الرواية وفي (المجمع) للاردبيلي ان الحكم غير واضح الدليل وظاهر (الفتنة والمصباح والوسيلة والفنية والسرائر) وغيرها عموم الحكم لاسائر اسمائه تعالى وان لم تكن أعلاما أو كانت أعلاما في كل لغة (قال في المصباح) ولا شيئا فيه اسم من أسماء الله عز وجل قال في (الفنية) (أواسم من أسمائه تعالى وفي (السرائر) وس كتابه أسماء الله تعالى وفي (الوسيلة) (وس كل كتابة معظمة من أسماء تعالى وفي (الموجز الحاوي) ان ذلك يختص بالجلالة وفي (كشف اللثام) ان الاولى تعميم المنع لما جعل جزء اسم كعبد الله تعالى للاختياط وقصد الواضع اسمه تعالى عند الوضع والمشهور كما في (الروضة) سريان الحكم لما على الدرهم والدينار وفي (الحدائق) نسبته الى الاصحاب من دون خلاف انتهى والحق باسمه تعالى أسماء أنبيائه والأئمة عليهم الصلاة والسلام في (المبسوط والمصباح والفنية والسرائر والوسيلة والتذكرة والارشاد والبصرة) وكتب الشهيدين والمحقق الثاني وفي (الروضة) انه المشهور بل في (اللمعة) أيضا على ما ذكره في آخرها من انه لا يذكر الا المشهور وفي (جامع المقاصد) نسبته الى أكثر الاصحاب تارة والى كبارهم أخرى وفي (شرح الجعفرية) نسبته الى الاصحاب (وقوله في كشف اللثام عن المتن والجلل للشيخ والمهذب والاصحاب والجامع وأحكام الراوندي) وكذا اسم الزهراء عليها الصلاة والسلام لانها كالانبياء والأئمة عليهم السلام وقد صرح بذلك بعض الاصحاب كما صاحب (الروض) وقد تقدم ان صاحب (المجمع) لم يحكم بذلك لعدم وضوح الدليل ورجح الكراهة المصنف والمحقق في (المتبر والمتنبي والتحرير) وواقفها صاحب (المدارك) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ ويكره الاكل والشرب الا بعد المضمضة والاستنشاق ﴾ اجماعا كما في (الفنية وظاهر التذكرة وفوائد الشرائع) حيث نسبته فيهما الى عطائنا وكذا في (حاشية المدارك) ونسبه الى المشهور في (المسالك وكشف اللثام) وهو مذهب

والنوم الا بعد الوضوء والغضاب (متن)

الاكثر كما في (جامع المقاصد والمدارك) ومذهب الحنبة واتباعهم كافي (المعتبر) وقال الصدوق في (القيه والمداية) والجنب اذا اراد ان يأكل ويشرب لم يميزه الا ان يفسل يديه ويتمضمض ويستنشق وظاهره التحريم وفيها زيادة غسل اليدين وزاد في (الثغلة) على المضضعة وغسل اليدين غسل الوجه كما في حسن زراره وزاد في (المسالك) على المضضعة والاستنشاق غسل اليدين معها قال وأكل من ذلك الوضوء معها للنهي وفي (المعتبر) اقتصار على غسل اليدين والمضضعة وتيمم شارح (الجفرية) وعن (المنع) الاقتصار على غسل الفرج والوضوء وفي (المدارك والذخيرة) ان الأجود الاكفاء بفسل اليد وأفضلية المضضعة وغسل الوجه أو الوضوء وقريب منه ما في (مجمع الفائدة) وفي (المنهى والتحرير ونهاية الاحكام والدروس) المضضعة والاستنشاق أو الوضوء والمشهور كافي (المسالك) زوال الكراهة بما ذكر المصنف وهو مذهب الاكثر كما في (جامع المقاصد والمدارك وكشف اللثام) وفي (الشرائع) انها تخف وقد يلوح ذلك من (السرائر) حيث يقول ويكره ان يأكل الجنب الطعام أو يشرب الشراب قال أرادهما فليتمضمض أولاً وليستنشق ومثلهما (ومثلاً غل) عبارة النهاية (وقال في كشف اللثام) ان عبارة (الاقتصاد) تعطي ذلك وفي (المصباح) ويكره ان يأكل ويشرب الا عند الضرورة وعند ذلك يتمضمض ويستنشق وفي (المسالك) لعل اطلاق الخفة بسبب ذلك بناء على كراهة ترك المستحب وفي (جامع المقاصد والمدارك) ينبغي ان يراعى في الاحتداد بذلك عدم تراخي الاكل والشرب عنه كثيراً وبتعدد بتعدد مع التراخي لام الاتصال وفي (المجمع) ويحتمل التعدد اذا طال الزمان أو تخطل الحدث (وقال) ابن المسيب اذا أراد ان يأكل يشل كفه ويتمضمض وهو قول اسحق وأصحاب الرأي واحدى الروايتين عن أحمد قال مجاهد ينسل كفيه وقال مالك يفسل يديه ان كان أصابها أدى ح قوله قدس الله تعالى روحه ع • (والنوم الا سد الوضوء) اجماعاً في (الفتية والمنتهى) وهو مذهب علمائنا كافي (المعتبر والتذكرة) وأكثر المبررات كبراءة المصنف ظاهرها زوال الكراهة وفي (السرائر) ويكره ان يتام قبل الاغتسال فان أراد ذلك توضأ وتام الى وقت الاغتسال ونحوها عبارة (النهاية) وربما أعطيت الخفة كما استظهره في (كشف اللثام) من الاخبار وعن (المذهب) لا يتام حتى يقتل أو يتمضمض ويستنشق وعن (الارشاد) انه أطلق كراهة نومه وقال ابن المسيب يتام ولا يس ماء وهو قول أصحاب الرأي ح قوله قدس الله روحه ع • (والغضاب) اجماعاً في (الفتية) وهو مذهب أكثر علمائنا في (التذكرة) والمشهور في (الحدائق) وهو مذهب المفيد والسيد والشيخ كما في (المنتهى) وفي (القيه) ولا بأس ان يحتضب الجنب ويجنب وهو محتضب ويحتمم ويذكر الله تعالى ويتنزه ويدبح ويلبس الخاتم ويتام في المسجد (انتهى) وله ير يد نفي التحريم المتوهم من (قوله) عليه السلام لم يؤمن ان يصيبه الشيطان بسوء فيكون اجماعاً لكن عبارته هذه قد انتقلت على جواز النوم في المسجد وقد تأولها له المحشون بتأويلات بعيدة كما حرت الاشارة اليه في صدر الكتاب (قال) المفيد في وجه الكراهة انه يمنع وصول الماء الى ظاهر الجوارح التي عليها الغضاب انتهى ومتضمن التحريم لا الكراهة وله لذلك احتضر عنه في (المعتبر) قال وله نظر الى ان اللون

وقراءة ما زاد على سبع آيات وتشتد الكراهية فيما زاد على سبعين (متن)

عرض وهو لا يفتك فيلزم حصول أجزاء من الغضاب في محل اللون لكنها خفيفة لا تمنع لئلا منعاً تاماً فكرهت لذلك انتهى وصرح بجاءة بأنه يكره للمختضب ان يجنب وقيد بعض بما اذا لم يأخذ الحنا مأخذه وربما لاح من المفيد عدم الكراهة (قال في القنعة) فاذا أجنب بعد الغضاب لم يخرج (قال في المتبر) وهو محمول على اتفاق الجنازة لاعلى فضلاً اختياراً (انتهى) ولعل مراده كما في (كشف الثام) انه اذا أخذ الحنا مأخذه وبلغ لم يخرج كما في خبر أبي سعيد ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ \* ﴿وقراءة ما زاد على سبع آيات﴾ أي من غير سور الزمائم اما الجواز ضليه الاجماع في (الخلاص) والانتصار والفتية والمتبر والنهاية الاحكام) ونقل حكايته عن أحكام الراوندي وفي (المدارك) انه مذهب الاكثر وفي (تخليص التلخيص) ان الاجماع منقاد على تجويز ما قص عن السبع من غير كراهة انتهى وبأي ما نقله عن (الخصال والمراسم) وأما الكراهة فقد نقلت الشرة عليها في (المختلف وتخليص التلخيص والحدائق) بل في (اللمعة) أيضاً ان تم مذكروا في آخرها وفي (المسالك) انه يصدق المدد بواحدة مكررة وفي (الروضة) فيه وجهان وفي (كشف الثام) جملة احتمالاً ونقل في (الذكرى وجامع المقاصد) وغيرها ان القاضي حرم ذلك أعني ما زاد على السبع وفيه أيضاً من سلا في الابواب انه حرم القراءة مطلقاً وفي (الخلاص) ان بعض أصحابنا قيد الجواز بسبع آيات وفي (المبسوط) الاحتياط أن لا يزيد على سبع أو سبعين وفي (النهاية) ويقرأ من القرآن من أي موضع شاء ما بينه وبين سبع آيات الا الاربع وظاهرها كظاهر (القنعة) يحرم ما زاد على السبع واحتمل في (الاستبصار) ويحتمله (التهذيب) لكن في (المختلف) قال والظاهر من كلام الشيخ في كتابي الاخبار التحريم انتهى وفي (المصباح والسرائر) يجوز له قراءة القرآن الا الزمائم من دون ذكر كراهة كما عن ظاهر (الجل) ونحو عبارة (الهداية) حيث نفى البأس (ثم قال في السرائر) وبعض أصحابنا لا يجوز الا ما بينه وبين سبع آيات أو سبعين آية والزائد على ذلك يحرم مثل الاربع سور ثم قال ان الاول أظهر وفي (الخصال) كراهية القراءة لما عدا الزمائم ومثله نقل عن ابن سعيد وفي (المراسم) والتدب ان لا يمس المصحف ولا يقرأ القرآن فان قلنا ان خلاف المنسوب مكره كان كالصدوق وابن سعيد في اطلاق كراهة القراءة لما عدا الزمائم وكان صاحب (التلخيص) لم يظفر بهم أولم يقدح عنده خلافهم في دعوى الاجماع كما هو الحق ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ \* ﴿وتشتد فيما زاد على السبعين﴾ كما في (السرائر) والتحرير والارشاد والبيان وجمع البرهان) وفي (المدارك) بعد ان تأمل في الدليل قال انه عزاه في (المعتبر الى المبسوط) والموجود فيه والاحتياط ان لا يزيد على سبع أو سبعين والموجود في (المعتبر) يكره قراءة ما زاد على سبع آيات قاله الشيخ في (النهاية) وقال في (المبسوط) الاحوط ان لا يزيد على سبع أو سبعين انتهى وفي (الوسيلة) والمختلف) يكره ما زاد على سبعين مقتصرين عليه وحكي في (نهاية الاحكام) تحريمه عن القاضي وفي (التحرير والنهاية) يحكمه عن بعض الاصحاب وفي (نهاية الاحكام) لو قرأ السبع أو السبعين تم قال (سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين) على قصد اقامة سنة الركوب لم يكن مكرهاً لانه اذا لم يقصد القرآن لم يكن فيه اخلال بالتعظيم (قال) وكذا لو جرى على لسانه آيات من

وتحرم عليه التولية اختياراً ويكره الاستئانة ويجوز اخذ ماله في المسجد والجواز فيه  
**﴿ فروع ﴾** الأول الكافر المجنب يجب عليه الفسل بشرط صحته الاسلام ولا يسقط  
 باسلامه ولا عن المرتد ولو ارتد المسلم بعد غسله لم يطل ( الثاني ) يحرم مس المنسوخ  
 حكمه خاصة دون المنسوخ تلاوته خاصة ( الثالث ) لو وجد بلا مشتبها بعد الفسل لم  
 يلتفت ان كان قد بال واستبرأ ( متن )

الزائم لا يفسد القرآن لم يكن محرماً ( قال في كشف الثام ) وفي ذلك نظر ( وقال ) الشافعي  
 يحرم ان يقرأ الجنب والعائض شيئاً من القرآن ( وقال ) مالك للعائض القراءة دون الجنب  
 وحرم أبو حنيفة قراءة الآية دون مادونها وعن أحد في بعض الآية تفصيل فان كان لا يتميز القرآن  
 عن غيره فلا بأس والا فالتنع **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** ( ويحرم التولية اختياراً ) قدم  
 في الوضوء ماله دخل في الحمام والاصحاب لا يختلفون في ذلك الا ما يعل عن ظاهر الكتاب قال علي  
 ماني ( الذكرى ) وان كان غيره يصب الماء من اناه متصل الصب أو كان تحت ابوب قطع ذلك  
 ثلاث مرات يفصل بينهما بتخليل الشعر بكتله يديه وهو ظاهر في التولية كما عليه جمع الفقهاء **﴿ قوله ﴾**  
 قدس الله تعالى روحه **﴿ ويحرم أخذ ماله في المسجد ﴾** هذا مذهب علمائنا كما في ظاهر ( المنتهى )  
 لانه ذكره مع المنع من الوضع وهو اجماع كما هو الظاهر كما في ( كشف الثام ) وفي ( السرائر ) انه  
 الصحيح من المذهب والاقوال وفي ( الحديث ) انه موضع وفاق وفي ( كشف الثام ) لافرق  
 في ذلك بين ما ذالبت فيه أو لا أي مسجد كان حرماً أو غيره ويحرم البث ودخول الحرمين خارجان  
 عن الاخذ انتهى هذا وفي ( المنتهى والمدارك ) الاجماع على جواز الجواز في المسجد القدير الحرمي  
 وهو الظاهر من ( المنتهى ) حيث نسب الى الاصحاب مرتين وهو الصحيح من المذهب والاقوال كما  
 في ( السرائر ) **﴿ قوله ﴾** ( فروع تسعة الأول الكافر المجنب يجب عليه الفسل ) ذكره  
 الاصحاب قاطعين به وهو مذهبنا ومذهب أكثر المائة كما في ( السرائر والمدارك ) وفي ( كشف  
 الثام ) انه ثابت عندنا وفي ( الحديث ) انه المشهور بل كاد يكون اجماعاً لانهم لم يتلوا في المسئلة  
 خلافاً عن أحد من اخصائنا بل من العامة الا عن أبي حنيفة انتهى ( ثم قال ) فيه نظر من وجوه  
 وفي ( المدارك ) وأما عدم الصحة فثبت باجماعنا بل ادعى جدي قدس سره الاجماع على  
 اشتراط الايمان وفي ( المنتهى ) حكم المرتد حكم الكافر في وجوب الفسل عليه فهو مذهب علمائنا  
 اجمع انتهى **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** ( ولو ارتد المسلم بعد غسله لم يطل ) وكذا بعد الوضوء  
 والييم والشافعي ثلاثة أوجه في الوضوء والييم ( أحدها ) لا يفسدان ( الثاني ) يفسدان وبه قال أحد  
 ( الثالث ) يفسد الييم دون الوضوء **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** ( لو وجد بلا مشتبها بعد  
 الفسل لم يلتفت ان كان قد بال ) أي لم يد الفسل ان كان قد بال ولم يجتهد اجماعاً في ( اختلاف )  
 وقد ذكره الاصحاب قاطعين به وتنطبق عليه الاجامات الآتية ( والحاصل ) انه لا كلام في ذلك  
 وانما الكلام في انه هل يجب عليه الوضوء ام لا الاكثر على انه يجب ( قلت ) يرجع الحال الى مسئلة  
 الاستبراء من البول اذ هي فرد من افرادها ولا مدخل لخصوصية الجنابة في الحمام وقد مر انه نفى

## والا اعاد النسل (مثن)

اختلف عن ذلك في (السرائر) وغيرها و يظهر من كلام الشيخين في (المنة والتهديب والاستبصار) عدم وجوب الوضوء في الصورة المذكورة (قال في المنة) وإذا وجد المقتل من الجنابة بلا على رأس احليه أو حس بمخرج شيء منه بعد اغتساله فإن كان قد استبرأ بما ذكرنا قبل هذا من البول أو الاجتهاد فليس عليه الوضوء ولا إعادة النسل انتهى وأشار بقوله بما ذكرنا الى ما سبق له من قوله وإذا مزم الجنب على التطهير بالنسل فليست به البول فإن لم يتيسر له فليجهد في الاستبراء بمسح تحت الاثنين الى آخره وهو ظاهر في نفي الوضوء مع البول الخالي من الاجتهاد واما الشيخ في (التهديب) فانه بعد ان أورد صحيحة محمد ورواية ابن ميسرة قال فما تضمن هذان الحديثان من ذكر إعادة الوضوء قائما هو على طريقة الاستجاب لان النسل عن الجنابة يحزم عن الوضوء ولم يحدث هاتما ينقض الوضوء فينبغي ان لا يجب عليه الطهارة ونحوه قال في الاستبصار (فان كان) قد بال واجتهد فليس غسل أيضا اجماعا في (اختلف وكشف الثام وجامع المقاصد والمدارك) ونفى عنه الخلاف في (مجمع البرهان والحداث) بل فيها نفى الخلاف أيضا عن عدم وجوب الوضوء وفي (جامع المقاصد) قل الاتفاق على ذلك أيضا (وان كان) قد استبرأ بالاجتهاد مع تعدد البول ففي (المسوط والاستبصار والمنة والسرائر والمراسم والشرائع والتذكرة والتحرير ونهاية الاحكام والدروس والذكرى والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض والروضة وشرح الجعفرية ومجمع البرهان) وغيرها عدم وجوب النسل (بعض) صرح فيها بذلك (و بعض) فهم منه ذلك حيث ذهب الى الاجتهاد عند تعدد البول بل هو الظاهر من كل من خير في الاستبراء بين البول والاجتهاد و يظهر من (جامع المقاصد كالذكرى) دعوى الاجماع حيث نسبها الى الاصحاب (قال في جامع المقاصد) وفي بعضها أي الاخبار اطلاق عدم الاعادة وحملها الاصحاب على من تعدد منه البول فاجتهد ومثله قال في (الذكرى) ونسب الى أكثر الاصحاب في (الحداث) وفي (الفتية والخلاف) ان عليه الاعادة ان لم يبل وقتل عن (المنع والمذهب) وفي (الخلاف) الاجماع عليه وفي (المدارك والحداث) في خصوص هذا الفردان عليه الاعادة ونسب في (الحداث) الى جماعة من فضلاء متأخري المتأخرين وتوقف في (المنتهى ونهاية الاحكام) قال في (المنتهى) لو لم يتأت البول ففي الحاقه يحدث البول اشكال فان الحنفية به كهي الاختراط والاجتهاد في اسقاط النسل لو رأى البلال المشتبه بعد الازال مع الاجتهاد والا فلا ونحوه في (نهاية الاحكام) وفي (النهاية والتهديب) لا إعادة على من اجتهد في البول فلم يتأت له واحتمل في (الاستبصار) واحتمل فيه وفي (التهديب) عدم الاعادة مع التسيان كما في خبر جميل ثم في (الفتية والمنع) ان في خبر آخر ان رأى بلالا ولم يكن بال فليتوضأ ولا يتنسل (قال في الفتية) إعادة النسل أصل ولطبر الثاني رخصة (وان كان) قد استبرأ بالاجتهاد مع امكان البول فليبه الاعادة كما هو مذهب الأكثر كما في (الحداث) وهو خيرة الشهيدين والمحقق الثاني وصاحب (المدارك) وغيرهم ويلوح كما في (المدارك من النافع والشرائع) عدم وجوب الاعادة في هذه الصورة فرماه بعض بالبعد وآخر بالضعف ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والا اعاد النسل ﴾ أي ان لم يكن بال ولا استبرأ بالاجتهاد اعاد وهو اجماع قوله العجلي والمصنف والشيد والمحقق الثاني

دون الصلاة الواقعة قبل الوجدان (الرابع) لاموالاة هنا نعم يشترط عدم تجدد حدث  
أكبر أو أصغر فإن تجدد أحدهما في الاثناء أعاد فيهما على الأقوى (متن)

وفي (المدارك) انه المعروف بين الأصحاب وينطبق عليه إجماع (الخلافا) حيث قال وإن لم يكن  
بال وجب عليه إعادة الفضل ثم قل عليه الإجماع وفي (المعتبر) ويدل على ذلك ما رواه الأصحاب  
فأما ويظهر من (الفتاوى كما عن المنع) الاكتفاء في هذه بالوضوء كما سلفت الإشارة إليه فيما قلناه  
من كلامه وقد مر ما في (التهذيب والنهاية) من انه لا إعادة على من اجتهد في البول فلم يأت ومرو  
ما احتسب في (التهذيبين) من عدم الإعادة مع النسيان ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ دون  
الصلاة الواقعة قبل الوجدان ﴾ لأن انتقال المني عن محله الأصلي غير موجب للفصل عندنا كما في  
(جامع المقاصد) وهو المعروف من مذهب أكثر الأصحاب كما في (الحديث) وبه صرح في  
(السرائر والمعتبر والمنتهى والتذكرة والمختلف) وغيرها ونقل في (السرائر) الإعادة عن بعض  
الكسب والأخبار ولعله أراد ما يرويه صحيح محمد (ونقل في المنتهى) أيضا عن بعض أصحابنا نقولا  
بوجوب أعادتها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ الرابع لاموالاةها ﴾ ﴿ وجوبها إجماعا كما في (التحرير  
ونهاية الأحكام وجامع المقاصد وكشف القناع وشرح الجفرية) وهو مذهب طائفة كما في (المنتهى  
والتذكرة) كوفي عنه الخلاف في (الحديث) ونسبه في (الروضة) إلى المشهور وفي (نهاية الأحكام والدروس  
والذكرى واللمعة) في نسختين من اللمعة قد يتبين (وجامع المقاصد والروضة) انها مستحبة ونسبه في  
(الذكرى) إلى جماعة من الأصحاب وفي (الحديث) تارة إلى جمع وأخرى إلى الأصحاب وذكره  
في (اللمعة) في نسختين صحيحتين كما مر فيكون مشهورا كما ذكره في آخرها ولعل ذلك مما زاغ عنه نظر  
الفاضل الهندي حتى قال انه لم يذكرها أو سقط من نسخته لكنه تعرض لشرحها في (الروضة) وقد  
نسب ذلك الفاضل الهندي إلى (الفنية) وقد تبين في مظاهرها حرقا فحرقا ما وجدته ذكر ذلك  
ولعله سقط من نسختي وقوله عن (المنه والاشارة) قال في (الذكرى) مستدلا على الاستحباب  
لأن المعلوم من صاحب الشرع وذريته المعصومين عليهم الصلاة والسلام فعل ذلك ونسب في (المنتهى)  
عدم الوجوب إلى أكثر أهل العلم ونقل عن ربيعة انه قال من تمتد طريق غسله أعاد وبه قال  
الليث واختلف فيه عن مالك وفيه لأصحاب الشافعي قول انتهى ما ذكره في (المنتهى) وفي (الروضة)  
قد تجب لمريض كفتيق وقت البداة المشروطة وخوف فجأة الحدث للاستحاضة ونحوها (ثم قال)  
وقد تجب بالنذر لأنه راجح ويتبع في ذلك المحقق الثاني في (جامع المقاصد) وزاد في (جامع المقاصد)  
وجوبها إذا توقع قتل الماء إذا كان الفسل واجبا للاشتغال القلعة بمشروط بعد نذر مطلقا عند آخرين (ثم قال)  
وهل تجب إذا خاف فجأة الحدث كما في السلس والميطون يبيح على وجوب الإعادة بتدخل الحدث الأصغر  
أما إذا خاف فجأة الأكبر فيجب محافظته على سلامة العمل من الإبطال مع احتمال الدم إذا ابطال  
غير مستند إليه (نعم) يجب الاستئذان ولو كان الحدث الأكبر مستمرا اشترط لصحة الفسل الاتباع  
لعدم المنع عما سوى القدر الضروري انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ نعم يشترط  
عدم تجدد حدث أكبر أو أصغر فإن تجدد أحدهما في الاثناء أعاد فيهما على الأقوى ﴾ أما الإعادة

عند تجديد الأكبر في الأثناء كل جنابة فما لا كلام فيه وأما إذا تمخلة حدث أكبر غير الجنابة فتجري فيه  
الأوجه الثلاثة الآتية إلا أن على القول بوجوب الاتمام والوضوء يجب هنا مع الوضوء غسل آخر  
لذلك الحدث وأما الكلام فيما إذا تجدد الحدث الأصغر كذلك وقد اختار المصنف فيه الإعادة كما في  
(الفتية) حيث قلّه عن أبيه فيه (والهداية والمبسوط والنهاية ونهاية الأحكام والمتن والتمهيد والتذكرة  
والمختار والارشاد والدروس والبيان والذكرى والمعتز والمقتصر وغاية المرام والتفتيح وحاشية المدارك  
والحدائق) وهو المنقول عن (الأصباح والجامع) وقد أطال الاستاذ آدام الله تعالى حراسته في حاشية  
المدارك في إيضاحه وقوته ونسب إلى المشهور في الحاشية المذكورة (وذهب) المرتضى والمحقق في كبة  
الثلاثة وتليذه يوسف والشيد الثاني وولده وسبطه وتليذه الشيخ حسين بن عبد الصمد والسيد  
علي الصانع في (شرح الارشاد) والمولى الادبلي والفاضل البهائي والشيخ نجيب الدين والفاضل  
الهندي إلى الاتمام وإعادة الوضوء فيه أنهم إن استدلوا إلى العموم والاطلاق في الأخير (ففيه)  
إن الظاهر منه عدم الحاجة إلى الوضوء والبنا على عدم العموم من هذه الجهة والعموم من تلك الجهة  
(ففيه) مالا يخفى ويمكن أن يستدل لهم بقوله عليه السلام ما جرى عليه الماء قد طهر وفيه ضعف  
(وذهب) القاضي على ما نقل والسجلى والكركي في كبة الثلاثة والباقر الداماد والفاضل الخراساني  
والصالح الشيخ سليمان البحراني إلى أنه يتم ولا يجب عليه الوضوء. ويظهر من (الحبل المتين) المبل  
إليه استناداً إلى ماورد عن أمير المؤمنين عليه السلام من عدم الموالاة وإلى خبر قضية الجارية وأم  
اسماعيل ولم يذهب إلى مذهب صاحب (الإيضاح والمذهب) ونقل في (المختار) أنه تردد في  
(المبسوط) وعبارة المبسوط هذه ومتى غسل رأسه من الجنابة ثم أحدث ما ينقض الوضوء أعاد  
النسل من الرأس ولم يبين عليه وفي أصحنا من قال يني عليه ويترواً لاستباحة الصلاة وهي كما ترى  
ظاهرة في اختيار الأول وربما لاح منها التردد فتأمل وقد يفهم منها أن قول القاضي والسجلى واتباعها  
لم يكن موجوداً في عصر الشيخ ولا قبله فتأمل هذا والترجيح للمذهب الأول لما رواه الصدوق عن مولانا  
الصادق عليه السلام من الحديث الصريح بذلك قال لأبأس بنيعض النسل تنسل يدك وفرجك  
ورأسك وتؤخر جسدك إلى وقت الصلاة ثم تنسل جسدك إذا أردت ذلك فإن أحدثت حدثاً من بول  
أو غائط أو ربح أو رمي بعد ما غسلت رأسك فأعد النسل من أوله وضعفه منجبر بالشبهة المنقولة في  
(شرح الألفية) للكركي وموافقة القاعدة الشرعية والموافقة للموجود في (الفتاوى الرضوي) وبما قالوه  
من أن ناقض المجموع ناقض للأفاض (ويرد) على القول الثاني أنه إنما يتم لو ثبت من الأدلة  
وجود غسلين للجنابة أحدهما يحرم معه الوضوء والأخر يجب (فلو قلت) أن الإطلاق والعموم  
ينصرفان إلى المتبادر وهو إذا لم يقع الحدث في الأثناء وأما إذا وقع فغير ظاهر حكمه (قلنا) من أين  
ثبت لكم حينئذ غسل برقع الأبر خاصة (وأما مذاهب العامة) فالحنس البصري قال بقول الشيخ  
وقال عطاء وعمر بن دينار والثوري بمقالة السيد (فروع الأول) قال الشيد في (الذكرى) لو كان  
الحدث من المرتب فإن قلنا بسقوط الترتيب حكماً فإن وقع بعد ملاقة جميع البدن أو جب الوضوء  
لا غير والا فليس له أثر وإن قلنا بوجوب الترتيب الحكمي القصدي فهو كالمترب وإن قلنا بمصوله في  
نفسه وفسرناه بتفسير (الاستبصار) أمكن انسحاب البحث فيه انتهى وظاهره أنه مع عدم القول  
بالترتيب الحكمي في النسل الارتباضي فإنه لا يتفق فخلال الحدث في أثناء النسل فيختص البحث في



الفصل الترتيبي (وقال في جامع المقاصد) ولو اغتسل مرتباً وأحدث فإن كان بعد النية وشمول  
البدن بالماء أو قبلها فلا شيء أو بعد النية وقبل اتمام الاصابة اطرد الخلاف السابق وكلام (الذكرى)  
هنا لا يخلو من شيء وتبعه على ذلك صاحب (المدارك) قال الظاهر انه لا فرق في غسل الجنابة  
بين كونه غسل ترتب أو ارتماس ويتصور ذلك في الارتماس بوقوع الحدث بعد النية وقبل اتمام  
الفصل ثم قل كلام (الذكرى) وأخذ يناقشه فيه وجرى على منواله صاحب (الذخيرة) ونحن نقول  
لعل معنى كلامه في (جامع المقاصد والمدارك) على ان الدفعة في الارتماس انما هي العرفية وعليه فيمكن  
ان يحصل الحدث بعد النية وقبل استيلاء الماء على جميع البدن الا ان فيه ان الظاهر انه في  
(الذكرى) بناء على ان الارتماس لا يحصل الا بعد الدخول تحت الماء واستيلاء الماء على جميع اجزاء  
البدن واما الدخول شيئاً فشيئاً قائما هو من مقدماته وعلى هذا فلا يمكن تخطئ الحدث للفصل لان  
وصول الماء الى الجميع بعد الولوج دفي (١) (الثاني) قال في (الذكرى) لو تخطئ الحدث الفصل المكمل  
بالوضوء أمكن المساواة في طرد الخلاف وأولية الاجتزاء بالوضوء هنا لان له مدخلا في اكمال الرفع  
والاستباحة وبه قطع الفاضل في (النهاية) مع حكمه بالاعادة في غسل الجنابة انتهى (قلت) لم أنظر  
بذلك في (النهاية) بعد التبع ولا في (المنتهى) ولا في (التذكرة) نعم قال في (التحرير) بعد  
حكمه بالاعادة في غسل الجنابة وغيره كذلك لكن ان كان قدم الوضوء وجب اعادته ولو أحدث في  
أثناء المندوب قالوجه الاتمام ان قلنا بعدم دفعه للحدث وفي (البيان) في غسل الجنابة الحدث في أثناء  
غسل الجنابة يطلعه وكذا في أثناء غيره من الاغسال وقال في الحيض ولو أحدث في أثناء الفصل  
فكأنجب مع قوة الاجتزاء بالوضوء هنا مع اتمام الفصل وفي (المسالك والروضة) ولو كان الحدث في  
أثناء الفصل غير الجنابة كفى اتمامه مع الوضوء بغير اشكال وفي (الروضة) قال قطعاً وتبعه على  
ذلك سبطه في (المدارك) ان لم يقل باجزائه عن الوضوء والا اطرد الخلاف (وقال) الاستاذ أدام  
الله تعالى حراسته في حاشيته كلام القائل بالاعادة جارفي غير غسل الجنابة (٢) من دون تفاوت أصلاً  
نعم القول بالاكتماء من دون الاتمام لا يجري هنا بل معلوم انه غير قابل هنا لصراحة كلامه ودليله  
في انه في خصوص غسل الجنابة وفي (التنقيح) يمكن انسحاب الاقوال الثلاثة لو حصل حدث في أثناء  
غسل الحيض وغيره من الاغسال وقال لو حصل بعد كمال الفصل وقبل الوضوء أمكن أيضاً انسحاب  
الاقوال الثلاثة لان الوضوء جزء واستضعفه الشهيد لمنع بقاء الحدث بعد الفصل وحكم الشارع  
بوجوب الوضوء لا يدل وقال لا كلام في أنه لو حصل بعد الوضوء المتقدم قبل الفصل انه يباد  
الوضوء (الثالث) قال السيد علي الصائغ في (شرح الارشاد) وغير بعيد الاكتفاء

(١) ويرد على الكركي والسيد انه ان وقع في الارتماسي امتداد بحيث يقع الحدث بين أجزائه فيقال  
هذا قبل الحدث وهذا بعده فيجبه انه قد يقال ان ذلك تخطئ في الدفعة العرفية وان لم يقع امتداد فلا  
يتحقق وقوع الحدث بالانثناء ثم انه لم يتحقق الفصل الارتماسي الا في حديتين متضمنين اجزائه عن  
الفصل وهذا الفصل كان يجري عن الوضوء (منه قدس سره) (٢) قلت الوجه في اعادة الفصل  
في غير الجنابة ان يقال ان كل واحد منهما مؤثر ناقص في رفع الحدث المطلق لحصول تأثيرهما  
موقوف على حصولهما تامين فاذا حصل الحدث في الانثناء لم يكف الاتمام (منه)

﴿ الخامس ﴾ لا يجب النسل بغيوبة بعض الحشقة ويجب على مقطوعها لو غيب بقدرها وفي الملقوف نظر (السادس) لو خرج المني من ثقبه في الصلب فالاقرب اعتبار الاعتياد وعدمه (السابع) لا يجب قص الطغائر اذا وصل الماء الى ماتحتها وان لم يمس الماء الشر بجملته (متن)

باستثائه اذا نوى قطعه لبطلانه حينئذ وكان الحدث متقدما على النسل انتهى وثاقبه فيه السيد في (المدارك) والشيخ نجيب الدين في (شرح الرسالة) بأن نية القطع انما تقتضي بطلان مايقع بعدها من الافعال لا سابق كما صرح به المحقق وغيره انتهى مافي (المدارك) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ لا يجب النسل بغيوبة بعض الحشقة ﴾ لاأجد في هذا خلافا اذا لم يكن مقطوعا من حشقة شيء وقد قدم ماله نفع اما لو قطع بعضها وبقي بعض ففي (جامع المقاصد والموجز وكشف اللثام) انه يكفي غيبة الباقي مطلقا وقتل ذلك في (كشف اللثام عن التذكرة) ولم أجد فيها (وقال في جامع المقاصد) بعد ما قلناه عنه الا ان لا يبقى مالا يتحقق منه ادخال شيء يتد به عرفا انتهى وفي (التذكرة) ولو قطع بعض الحشقة كفى الباقي الا ان يذهب معظم فيغيب بقدرها ونحوه في (الروض) ولمسل مافي (جامع المقاصد) موافقا لما في (التذكرة) فأتمل واحتمل في (كشف اللثام) انه لا بد من غيبة ما بقدرها ثم رجح الأول ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويجب على مقطوعها لو غيب بقدرها ﴾ كافي (المنتهى والنهاية والتحرير والبيان وجامع المقاصد) على تكلف وقد مر مافي (التذكرة) فيمن ذهب معظم حشقة (وقال في التذكرة) لو أوجع مقطوع الحشقة فأقوى الاحتمالين الوجوب لو غيب قدرها وجميع الباقي وبهما قال الشافعي والسنونيوي انتهى واحتمل قويا في (كشف اللثام) الوجوب بمسئ الادخال والمراد بمقطوع الحشقة في كلام المصنف مقطوع الكل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ وفي ايلاج الملقوف نظر ﴾ وجوب النسل عليه خيرة (التذكرة والمنتهى والابيضاح والتذكرة والبيان والرووس وجامع المقاصد) وقال في (نهاية الاحكام) لوف على ذكره خرقه وأولج احتل حصول الجنابة لحصول التحاذي وعدمه لان استحكال اللذة انما يحصل مع ارتفاع الحجاب واختيار الخرقه ان كانت لينة لا تمنع وصول بل الفرج الى الذكرو حصول الحرارة من أحدهما الى الآخر حصلت الجنابة قال فلا انتهى وصاحب (كشف اللثام) لم يعبه كلام (النهاية) قلت ما ذكره من اعتبار الخرقه لينة وخشونة أحد وجهي الشافعي والوجه الآخر وجوب النسل وهو الاظهر عنده ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ \* ﴿ لو خرج المني من ثقبه ﴾ قد تقدم الكلام في ذلك (وقال في نهاية الاحكام) فان اعتبرنا في نواقض الوضوء المدة فالأقوى هنا اعتبار الصلب قد قيل انه يخرج من الصلب ﴿ قوله رحمه الله ﴾ ﴿ لا يجب قص الضغائر اذا وصل الماء الى ماتحتها وان لم يمس الماء الشر بجملته ﴾ قد تقدم الكلام في ذلك وقتلنا الاجامعات هناك ونسب ذلك في (المعتبر) هنا الى مذهب الاصحاب وحملوا قوله عليه السلام في صحيح حجر بن زائده من ترك شجرة من الجنابة متعمدا فهو في النار على قدرها من الجسد أو

(الثامن) لا يجزي غسل النجس من البدن عن غسله من الجنابة بل يجب ازالة النجاسة  
اولا ثم الاغتسال ثانيا (متن)

فحليها مع منها الوصول الى البثرة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ لا يجزي غسل النجس  
من البدن عن غسله من الجنابة بل يجب ازالة النجاسة أولا ثم الاغتسال ثانيا (١) فلا يجزي غسله  
من الجنابة عن غسل النجس من البدن كما صرح به في (المنتهي والبروس والذكرى والبيان وجامع  
المقاصد والجفرية وشرحها) وهو الظاهر من (الوسيلة والمراسم والفتية) حيث عد فيها ازالة النجاسة  
من بدنه من فروض الفسل ثم عطف فيها التيمم وقيل الرأس ثم بل هو الظاهر من (الهديا) بل ظاهر  
(الفتية) دعوى الاجماع عليه وفي (جامع المقاصد) ان الشائع على ألسنة الفقهاء اشتراط طهارة المحل  
وفي (الحدائق) انه المشهور بين المتأخرين وقال الشيخ في (المبسوط) وان كان على بدنه نجاسة ازالها  
ثم اغتسل فان خالف واغتسل أولا فقد ارتفع حدث الجنابة وعليه ان يزيل النجاسة ان كانت لم تزل  
بالفسل وان زالت بالاغتسال فقد اجزأ من غسلها والظاهر ان كلام الشيخ في النجاسة الحكيمة المغترة  
الى تعدد الفسل وانه يرى الطهارة من الجنابة بالنسبة الاولى وان لم يطهر من الخبث الا بفسله أخرى ولا يبد  
فيه فاندفع ما أورد عليه في (المختلف والذكرى) وحاصل كلامه انه يجزي الفسل من الجنابة  
عن غسل النجس من البدن كما هو خيرة (المختلف) حيث قال ان النجاسة ان كانت حكيمة زالت  
بنية غسل الجنابة وواقعه على ذلك في (نهاية الاحكام) فيما اذا كان الماء كثيراً أو كانت النجاسة  
في آخر العضو (قال) والاقترب رفع الحدث والخبث ان كان في ماء كثير ولو أجرى الماء القليل عليه

(١) حجة المشترطين طهارة محل الفسل بعد الاجماع انه المتبادر من الآية والأخبار وان الاصل  
عدم التداخل ورد الاخير بوجهين (الاول) ان عدم التداخل انما لا يجزي هنا لأنه لا يبق لبعض  
الاسباب أثر بعد وجود المسبب ولما زالت النجاسة بنية رفع الحدث لم يبق لسبب غسلها أثر كما هو  
الشان فيما اذا مات جنبا لانه بالموت يرتفع التكليف فلا يبقى لذلك السبب أثر (الثاني) ان عدم  
التداخل انما يجزي حيث لا يجمع الاسباب قدر مشترك بينها وهنا قد جمعا قدر مشترك وهو المنع من  
العبادة كما هو الشأن في الاحداث الموجبة للطهارة وقد نه على بعض ذلك الشهيد في قواعده وقال  
الاستاذ ادام الله حراسته أصل عدم التداخل هنا جار وهو المدة في الاستدلال نعم ان قلنا ان  
أصل عدم التداخل لا يجزي فيما اذا كان أحد السببين لا يحتاج الى نية لم يتعه جريانه في المقام  
لكن أصل عدم جار في العبادات والمعاملات والمختلفات فيكون جاريا في المقام وقال ان قلت هنا  
لا تداخل لان النجاسة سبب اقضى مفسولته والحدث سبب اقضى غاسلته فيكون كل سبب عمل  
عليه فلا تداخل كما هو الشأن فيما اذا غس يد في الجاري فحلت ما يصلح لفسل للنجاسة ومسح  
به رأسه المتنجس في محل المسح فانه قد حصل هنا مسح وغسل للنجاسة وكل منهما غير الآخر  
وأجاب بأن ازالة النجاسة تتحقق نارة بالانفصال كما اذا أصابها الماء فانفصلت من دون ان يقصد  
غسلها وأخرى بان يقصد غسلها وهنا قد اختار هذا فجعل التداخل على القول بعدم اشتراط طهارة  
المحل في الفاسلية قط انتهى كلامه أيده الله تعالى وفيه تأمل فليلاحظ جيدا (منه قدس سره)

(التاسع) لو وجد المرتس لمعة لم يصلها الماء فأقوى الاحتمالات الاجتزاء بفسلها لسقوط الترتيب ثم غسلها وغسل ما بعدها لمساواته الترتيب ثم الاعادة لعدم صدق الوحدة ﴿ المقصد السادس ﴾ في الحيض وثيه فصلان الاول في ماهيته الحيض دم يتدفقه الرحم اذا بلغت المرأة ثم (متن)

فان كان في آخر العضو فكذلك والا فالرجح عدمه لافضاله بالنجاسة انتهى وهذا منه بناء على ما يذهب اليه من أن ماء النساء نجس واختار التناخل أيضا الفاضل الهندي في كشفه والفاضل الطرناصري في (شرح الدروس) والفاضل البحراني صاحب (الحدائق) (١) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ لو وجد المرتس لمعة لم يصلها الماء فأقوى الاحتمالات الاجتزاء بفسلها ﴾ الاحتمالات اربعة بل هي أقوال (الاول) ما قواه المصنف من الاجتزاء بفسلها مطلقا وثله ولده في (الايضاح) وفي (التذكرة والنهاية) ذكره احتمالا من دون نص على أنه أقواها والظاهر ان لافرق في ذلك بين الأعضاء كلها وفي (كشف الثام) ان الظاهر انه أراد غسلها بعد الخروج من الماء بلا فصل لتحقيق الوحدة المعترية انتهى (قلت) ان كان مراده ذلك كان مختاره مختار المحقق الثاني في (جامعه وجعفرية) حيث قال ان طال الرمان فالاصح الاعادة وان لم يطل فالاصح الاجتزاء بفسلها انتهى فكانت الاحتمالات والاقوال ثلاثة (الثاني) ما أشار اليه المصنف ثانيا من الاجتزاء بفسلها وغسل ما بعدها ان لم تكن في الايسر كالترتب وهذا جعله المصنف هنا وولده في (الايضاح) دون الاول في القوة وفي (التذكرة والنهاية) جعله احتمالا من دون نص على ذلك وفي (جامع المقاصد) انه لا وجه له أصلا الا على القول بان الارتماس يترتب حكما أو نية الان الحدث يتأني له لانه ظاهر في عدم الترتيب (الثالث) الاعادة من رأس كما أشار اليه المصنف قوله تم الاعادة وهو خيرة والده المصنف كما قلناه عنه في (المنتهى وخيرة الدروس والذكرى والبيان) وفي (المنتهى) حدد ان قال فيه نظر وقوله عن والده كما عرفت (قال) وفيه قوة بل هو خيرة جملة من متأخري المتأخرين حيث جعلوا ثمرة الفرق بين الترتيب والارتماس في افعال المعة وفرقوا بذلك أيضا بين المعنيين للمعتمدين في قول الفاضل بان الارتماس يترتب كما مرت الاشارة الى ذلك كله وقيد الفاضل في (كشفه) قول المصنف ثم الاعادة بما اذا لم يكن قارن بالنية ادخال الرأس الماء قال والا فالاعادة على الجانبين بالترتيب بعد غسل المعة ان كانت في الرأس (قال) ولعل المصنف لم يتعرض له هنا وفي غير هذا الكتاب لظهوره قال ولو قارن النية بالرأس ورمسه قبل الجانبين وكانت المعة في الايمن كفناه غسلها ثم الايسر وان كانت في الايسر كفناه وغسل الايسر بتمامه (الرابع) تفصيل المحقق الثاني كما عرفت

### ﴿ المقصد السادس في الحيض ﴾

الحيض والحيض بمعنى كما في (البسوط والسرائر) وكذا الطمث كما في (الذكرى) وهو كثير في

(١) احتج القائلون بالتداخل بأصل البراءة وحصول الامثال وتقديم غسل الفرج من باب الاولى قطعاً والماء لا ينجس ما لم يتصل والا لم يظهر من الخبث فاذا انفس في الكثير أو الجاري أو انصب أحدهما على عضوه النجس ونوى به الطهارة منها أو من الجنابة فالاجزاء قوي (منه قدس سره)

يتأدها في اوقات معلومة غالباً بالحكمة تربية الولد فاذا حملت صرف الله تعالى ذلك الدم الى تغذيته فاذا وضعت الحمل خلغ الله تعالى عنه صورة الدم وكساه صورة اللبن لاغتذاء الطفل فاذا خلعت المرأة من حمل ورضاع بقي ذلك الدم لا مصرف له فيستقر في مكان ثم يخرج في الثالب في كل شهر ستة أيام أو سبعة اواقل او اكثر بحسب قرب المزاج من الحرارة وبعدة عنها وهو في الاغلب اسود يخرج بحرقه وحرارة (متن)

الاخبار والحيض في اللغة السيل كما في (المعتبر والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة) وغيرها وفي (المدارك) انه مشتبه في كلام الاصحاب انتهى والسيل بقوة كما في (الذكرى ونجام المقاصد وشرح الجفرية) ويحتمله عبارة (المعتبر) وقال فيه ويجوز ان يكون من رؤية الدم كما يقال حاضت الارنب اذا رأت الدم وحاضت السمرة اذا خرج منها الصمغ الاحمر واحتمل في (كشف الثام) ان يكون مأخوذاً من الاجتماع (وقال في المدارك) ولا استبعد كونه حقيقة في هذا المعنى المتبادر واصالة عدم النقل (قلت) بعد نقل النقل قول انه منقول لغوي وهو حينئذ حقيقة لغوية (قال في الجمل) الحيض حيض المرأة وفي (المغرب) حاضت المرأة حيضاً ومحيضاً خرج الدم من رحمها وفي (القاموس) حاضت المرأة سال دماً (وقال) الجوهري حاضت المرأة فحيضاً وحيضاً ثم ان الحيض ليس من مستحدثات الشرع بل هو من الامور الواقعية مثل البول والغائط والمني وهو معروف عند الاطباء وفساده يداوى ويحصل منه المكاسد ولا شك ان ماورد منه على لسان الشارع والفقهاء لا يراد منه الا هذا المعنى ولذلك لم يكن الرواة والحاضرون يستلون عنه كما كانوا لا يستلون عن معنى البول والمني والغائط (نعم) ربما يحصل الاشتباه بسبب التمادي عن الايام الموهودة المتتادة أو غير ذلك فكانت النساء يستلن عن علاج ذلك الاشتباه شرعاً فأجبن بما أجبن فكن يقلن تارة لو كان امرأة ما زاد على هذا وأخرى أرأيت كان امرأة وغير ذلك وهذا يدل على انهن كن عارقات بالحيض وصفاته كما لا يخفى فالصفات معتبرة حال الاشتباه كالاعتبار صفات المني حالة الاشتباه وما ينه على ذلك ان اليهود يستزلون الحائض بالكفاية والمجوس يتركون الاشغال حال حيض نسائهم كما نه على ذلك الاستاذ أحام الله تعالى حراسته في حاشية المدارك ﴿ قوله قدس سره ﴾ (وهو في الاغلب اسود يخرج بحرقه وحرارة) لما كان قد يحصل الاشتباه بين الحيض والاستحاضة كما علم مما مر اعتبر الشارع للتمييز بينهما الصفات الغالبة فالحيض في الغالب حار اسود عبيط كما هو حال الدماء الطبيعية كما ان من صفات الاستحاضة في الغالب الصفرة والبرودة والفتور وانما اعتبر الشارع ذلك لان هذه القلة تورث الظهور والمظنة كما احبر كثيراً من الظواهر والظنون ولما كانت هذه الصفات لا تنفع في التمييز فيما اذا وقع الاشتباه بين الحيض والعدرة لان كانت العذرة في الغالب كذلك احتاج الى مميز آخر كما يأتي وكذا الشأن فيما اذا وقع الاشتباه بين الحيض والقرحة وما ذكرنا ظهر الوجه فيما ضله الفقهاء حيث قالوا الحيض في الاغلب كذا وكذا والاستحاضة في الاغلب كذا كما أشار الى ذلك كله في (شرح المفاتيح) وفي (المدارك) ان هذه الاوصاف خاصة مركبة فحق وجدت حكم بكون الدم حيضاً ومتى انتفت اتفتى الا بدليل من خارج ورده الاستاذ في (حاشية المدارك) بوجوه كثيرة وسيأتي ان شاء الله تعالى في المستحاضة الاشارة الى ذلك

فان اشتبه بالمذرة حكم لها بالتطوق (متن)

وقد ذكر المصنف في بيانه ما عرفت وظاهره التعريف فاما ان يكون عرفه بجميع ما ذكره أو بقوله دم يصفه اذا بليت المرأة أو بذلك مع قوله ثم يتادها في اوقات معلومة غالباً أو بجميع ذلك مع قوله لحكمة نرية الولد كذا ذكر في (كشف الثام) وقال في (المبسوط) هو الدم الاسود الخارج بجمرة على وجه يتعلق به أحكام مخصوصة ونحوه ما في (المصباح) وقد أراد بذلك انه في الغالب كذلك كما في (السرائر) وفي (النهاية) الحائض التي ترى الدم الحار الاسود الذي له دفع وفي (الوسيلة) هو الدم الاسود الغليظ الخارج بجمرة وحرارة على وجه له دفع ويتعلق به أحكام الى آخره وفي (السرائر) هو الدم الاسود الخارج بجمرة في اغلب الاوقات والاحوال في زمان مخصوص من شخص مخصوص وفي (المنهى) هو الدم الاسود الميعط الحار يخرج بقوة ودفع غالباً وقریب منه ما في (الثبصرة) وفي (الارشاد) هو في الاغلب أسود حار يخرج بجمرة من الايسروفي (التحرير) هو الدم الاسود الغليظ الذي يخرج بجمرة وحرارة غالباً وقليله حد يصفه الرحم وفي (التلخيص) هو الدم الاسود غالباً وأقله ثلاثة أيام متوالية على رأي وفي (الدروس) الدم المتعلق بالعدة أسود حار عيب غالباً وهذه على اختلافها في الظاهر اتفقت على ذكر السواد (وقال في الفتنة) ان الحائض من ترى الدم الغليظ الاحمر الخارج منها بجمرة وفي (المعتبر والتافع والتذكرة والبيان واللمعة) وهو في الاغلب أسود أو أحمر غليظ حار له دفع وفي (المراسم) دم غليظ يترب الى السواد ويخرج بجمرة وحرارة وفي (الفنية) هو الحادث في الزمان المهود له أو المشروع فيه ان اللباس على أي صفة كان وكذا دم الاستحاضة الا ان الغالب على دم الحيض الغلظ والحرارة والتدفق والحمة المائلة الى الاسوداد ونحوه في (الكافي) على ما نقل (وقال في المبسوط) وان شئت قلت هو الدم الذي له تعلق باقتضاء العدة على وجه اما بظهوره أو اقطاعه ونحوه في (نهاية الاحكام والتذكرة) وقد اعترضوا على هذا التعريف بالناس اذا كان من الحل من زنا فانه يتعلق بالعدة (واعترضه في السرائر) بانه انما يكفي الظهور اذا كانت عادة والا فبعضي ثلاثة أيام انتهى (وفيه) ان المعنى كاشف وفي (الذكرى) لو حذف الاضضاء أمكن لان العدة بالاقراء وهي اما الحيض أو الطهر المنهي به فله في الجملة تعلق بالعدة وفي (السرائر) انه الدم الذي له تعلق باقتضاء العدة وقليله حد (وعن الجامع) انه دم يجب له ترك الصوم والصلاة وقليله حد (قال في كشف الثام) وهو مع اختصاره أسود من الجميع ولو قيل دم قليله حد كان أخضر لكنه شديد الاجال انتهى ولتتصر على هذا القدر في قل عباراتهم لان كان قليل الجدوى في قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ فان اشتبه بالمذرة حكم لها بالتطوق ﴾ اقتصر المصنف في التمييز بينهما على التطوق كما اقتصر عليه في (السرائر والتافع والبيان) قال في (المعتبر) لا ريب انما اذا خرجت متطوقة كان من المذرة اما اذا خرجت مستنمة فهو محتمل فاذن بقضى بانه من المذرة مع التطوق قطعاً فلذا اقتصر في الكتاب على الطرف المبين انتهى وحمل في (الذكرى كلام المصنف) على انه قد لا يستجمع الدم مع الانقماش السرايط (ثم اعرضه) اما بحكم ما حضى بالسرائط المعلومة ومفهومة الخبيرين انه ملتبس بالمذرة لا غير نهى وفي (لمدارك) ان المسئلة معروضة في كلام (المعتبر) فيما اذا جاء الدم بصنة الحيض ومعه لاجه للوقوف في كونه مع الاستماع حيضاً وفي (ترج الفاتيح)

وللقرح ان خرج من الايمن (عن)

واما اذا احتمل غير الحيف في كلام (المستبر) أيضا ان غير الحيف جينثذ منحصر في القرحة والاستحاضة بحسب الظاهر ومعلوم حال الاستحاضة وحال القرحة والحكم فيها على ان هذين الدمين الاصل عدمها وفي (مجمع الفائدة والبرهان) وامتيازه من العذرة بالتطوق وغيره فغير واضح وان ورد النص به كما حكى ليس بحيث يعمل عليه ولا ينظر الى غيره فالرجع حينئذ الى الظن بالصفت المذكورة لا بمجرد التطوق انتهى وفي (الفتاوى) ان خرجت مطوقة بالدم فهو من العذرة وان خرجت منقصة فهو من الحيف ومثلي في (النهاية المبسوط والوسيلة والسرائر والمنتهى والتحريروا للذكرة والارشاد والدروس والذكرى والجفرية) وغيرها وسيأتي ما قرر جندهم من ان كل ما يمكن ان يكون حيفا فهو حيف ودعوى الاجماع على ذلك وفي (المستبر) الاجماع على ان ما رواه المرأة من الثلاثة الى الشرة يحكم بكونه حيفا وانه لا عبرة بلونه ما لم يعلم انه لفرح أو عذرة (قال في المدارك) وهو مناف لما ذكر هنا من التوقف ﴿قوله قدس سره﴾ ﴿ويحكم للقرح ان خرج من الايمن والحيف ان خرج من الايسر﴾ هذا هو المشهور بين الاصحاب كما في (جامع المقاصد وفوائد الترائع والمسالك وشرح المفاتيح) بل نسيه في (جامع المقاصد) في آخر المسئلة الى خوى الاصحاب وهو الاشهر كما في (التذكرة) ومذهب الاكثر كما في (شرح الجفرية) وفي (حاشية المدارك) قل اتفاق المتقدمين والمتأخرين من المحدثين على موافقة المشهور وهو مذهب الصدوق والمفيد والشيخ والطوسي والعجلي والمصنف في (التذكرة والارتداد والنهاية والتلخيص) حيث قواه فيها والشهيد في (اليان) والكركي في (جامع المقاصد والجفرية) وغيرهم وهو المتقول عن القاضي صاحب (الجامع) وكنس الشهيد في (الدروس) ومال اليه في (الذكرى) ونقل ذلك عن الكاتب ونقل اختياره في (كشف الرموز) عن ابن طائوس وفي (شرح المفاتيح) ان ابن طائوس لم ينقل عنه مخالفة المشهور ولم يعتبر الحق والشهيد الثاني على ما هو الظاهر من (المسالك) والمولى الاردبيلي وتلميذه السيد المقدس الجانب أصلا لارسل الخبر واضطرابه واستلزام اعتباره في الاستحاضة فلا يحكم فيها الا للخارج من جانب الحيف لاحتمال القرح مع أصل البراءة مما يلزم المستحاضة ولم يقولوا به ولعله يخالف الاعتبار لجواز القرحة من الجانبين وفي (المستبر) لعل ما في (الكافي) من وهم النسخ وفي (المنتهى) نسب ما في (الكافي) الى الرواية ولم يقطع بشيء وفي (المختلف) مال الى المشهور لكن نسب ما في (الكافي) الى التهذيب وفي (الذكرى) ان ما في (التهذيب) مخالفا (للكافي) انما هو في النسخ الجديد وقطع بانه تدليس وفي (الذكرى) انه وجد كثيرا من نسخ (التهذيب) موافقا لما في (الكافي) وفي (شرح المفاتيح) لو كان كذلك لما أففى الشيخ في كسب فتاويه بخلافه (ثم) انه كيف اتفقت جميع نسخ (التهذيب) على خلاف ما ذكر أعني ابن طائوس والشهيد على القدر الذي وجدناه وقد سألتنا غيرنا فوجدنا ما وجدنا وكذا المحشون (للهذيب) ما نقلوا نسخة أخرى مع ان ديدنهم نقلها ولو على سبيل التدرية واعترف جميع المحققين باتفاق نسخ (التهذيب) على ما وجدناه وبما يؤيد ما ذكرنا ان الشهيد في (اليان) أففى موافقا للمشهور والبيان متأخر فظهر منه ان قد ظهر عليه خطأ ما قال سابقا ولذا رجع انتهى وأيدوا ما في (التهذيب) بما في (الفتاوى الرضوي) وفي (المدارك) ان الجانب ان كان له

وكلمنا تراه المرأة قبل بلوغ تسع سنين أو بعد سن اليأس وهو ستون للقرشية (متن)

مدخلا في الحيض وجب اطراؤه والا فلا (قال) الاستاذ فيه انه ربما كان ذلك غالبا كما هو الشأن في الصفات الا ان يقال لم يظهر هنا خلاف الظاهر ومدار المسلمين على عدم الاقتصار على الجانب ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (وكلمنا تراه قبل بلوغ تسع سنين) أي فليس حيضا وان كان مع المميزات كما يأتي خبره وهو اجاعي منا ومن أهل العلم كما في (المعتبر) ومذهب العلماء كافة كما في (المعتبر) وشرح المفاتيح (وفي الذكري) وظاهر (المدارك) الاجماع عليه وفي (مجمع البرهان) الذي يقتضيه النظر في التريف والعلامات هو الحكم بكون الدم حيضا ان لم يكن اجماعا لكن الظاهر انهم قد اجمعوا عليه انتهى ولو طمئت في التسع فليس بحيض اجماعا كما في (كشف التام) ذكره في أول البحث (وفي للمدارك) نسبة الى الاصحاب واستدل عليه في (التذكرة ونهاية الاحكام) بقول الصادق عليه السلام التي لم تحيض ومثلها لا تحيض قال وما حداها قال اذا أتى لها أقل من تسع سنين قال في (التذكرة) وهذا تحديد تحقيق لا تقريب وفي (نهاية الاحكام) الاقرب انه تحقيق لا قريب مع احتماله (قال) فان قلنا به فلو كان بين رؤية الدم واستكمال التسع مالا يسع لحيض وطهر يكون ذلك الدم حيضا والا فلا وأقوال العامة مختلفة فبعض الحنفية على امكان حيض بنت سبع قوله عليه السلام مروهم بالصلاة اذا بلغوا سبعا (وروي) عن بعضهم انه قال بنت ست سنين ترى دم الحيض (رواه شارح الطحاوي) قال وحكي ان بنتا لابي مطيع قد تصير جدة بنت تسع عشرة سنة وذهب بعض الى امكانه أول التاسعة وآخر اذا مضت منها ستة أشهر ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (أو بعد سن اليأس وهو ستون للقرشية) قال في (جامع المقاصد والمدارك) المراد بالقرشية من انتسب الى قریش بأبيه كما هو المختار في نظائره ويحتمل الاكتفاء بالام هنا لان المعتبر في الحيض تقارب الامزجة ومن تم اعتبر المات والحالات وبناتهن في المبتدئة اذا اختلف عليها الدم قال في (جامع المقاصد) والمتعد الاول (وفي كشف التام) قيل أو بالام انتهى وقد اتفق الاصحاب وغيرهم كما في (المعتبر) وجميع البرهان والمدارك وشرح المفاتيح على ان ما تراه المرأة بعد بأسها لا يكون حيضا كما لم يختلفوا كما في (مجمع الفائدة) في عدم اليأس قبل الحسنيين وتحققه في الستين مطلقا كما اتفقوا كما في (شرح المفاتيح) وظاهر (المجمع) على انه اذا لم يكن خمسين يكن ستين (١) واختلفوا (قيل) ان غير القرشية والنبتة تأس باستكمال خمسين وهما بلوغ ستين سنة كاملة (وقيل) ان حده الخمسون مطلقا (وقيل) الستون مطلقا (وقيل) بالستين في القرشية والحسن في غيرها (اد القول الاول) فقد قل عليه الشبهة في (فوائد الترائع وجامع المقاصد والروضة والمسالك) وهو مذهب المفيد ومن تبعه كما في (الذكري) ونسب المفيد الحلق النبتية الى الرواية وخيرة (الوسيلة والتذكرة والمتبى ونهاية الاحكام والارتداد والتحرير والتبصرة والذكري والدروس والبيان والامعة وجامع المقاصد والجفرية) وغيرها ونفسل عن ابن سعيد وفي (المسوط) ونأس المرأة من الحيض اذا بانفت خمسين سنة الا اذا كانت امرأة من قریش فانه روي انها ترى دم الحيض الى ستين سنة ولم يذكر النبتة ومثله في (المنعة) الا انه ذكرها كما روينا (واما القول الثاني) فهو خيرة (الهائية) في



والنبطية وخمسون لغيرها أو دون ثلاثة أيام أو ثلاثة متفرقة أو زائداً عن أقصى مدة الحيض أو النفاس فليس حيفاً وبجامع الحل على الأقوى (متن)

كتاب الطلاق (والاستبصار والسرائر والشرائع) في كتاب الطلاق (وكشف الرموز) في كتاب الطلاق (والمدارك) وفي طلاق (التافع) ان الحسين أشهر الروايتين وهو المنقول عن (المهذب) واليه مال في (مجمع البرهان) ثم احتل حل الحسين في الخبرين على الغالب وعدم وجدان الدم بصفات الحيض (واما القول الثالث) فهو خيرة طهارة (الشرائع والمتن) واليه جنح في (المختلف) (واما القول الرابع) فقد رواه الصدوق في (قبيه) والكليني أيضاً وهو خيرة (المعتبر) وقد نسب بأس القرشي بالسني في (التيان والمجمع) الى الاصحاب وفي (المقنة والمبسوط) الى الرواية كداه ومن الراوندي انه قطع به في الاحكام في الهاشمية خاصة ولم يرجح شيئاً في (المهذب البارع) والمتنصر وغاية (ونهاية خل) المرام (واما اقوال العامة قاهل المدينة على وفق مشهور أصحابنا (وقال) بعض الحنفية ان بنت سبعين ترى دم الحيض وبعضهم قال بأكثر من سبعين ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والنبطية ﴾ لم يذكر أحد من أصحابنا تعيين النبطية والذي كثر في كلام أهل اللغة ان النبطية جيل كانوا ينزلون البطائح بين الكوفة والبصرة كذا ذكر في (جامع المقاصد) وقرئ منه ما في فوائد الشرائع (وقال في الصحاح) النبط والنبيط قوم ينزلون بالبطائح بين العراقيين الجمع انباط الى ان قال وفي كلام أبيوب بن القزيرة أهل عمان عرب استنبطوا وأهل البحرين نبط استعربوا وفي (النهاية الاثرية) قوم ينزلون البطائح بين العراقيين ومثله ما في (القاموس) وفي (كشف الثام) عن العين والمحيط والديوان والمغرب والتذيب (للازهري) قوم ينزلون سواد العراق وعن السمعاني اهتم قوم من المحم وقيل من كان أحد أبويه عربياً والآخر عجمياً وقيل عرب استعجموا وعجم استعربوا (وعن) ابن عباس نحن معاشر قريش حي من النبط وقال السبي في رجل قال لا خير يأنطى لاحد عليه كلبا نبط ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ أو زائداً عن أقصى مدة الحيض والنفاس فليس حيفاً ﴾ هذا مما اتفق عليه كما يأتي يانه ان شاء الله تعالى ويأتي بطلنه تعالى شأنه هل الاقوال في أقصى مدة النفاس هل هي عشرة أو ثمانية عشر أو أحد وعشرون ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وبجامع الحل على الأقوى ﴾ هذا احد الاقوال في المسئلة وقد أطلق من دون فرق بين ما اذا استبان الحمل أم لا سواء تأخر عن عادتها عشرين يوماً أم لا كما أطلق في (المبسوط) في العدد (والفقيه والمنع والناصريات) كما نقله عنها جماعة (والمنهى ونهاية الاحكام والتحرير والتذكرة والمختلف والذكرى والدروس والمتنصر وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجمعرفة وشرحها والمسالك وشرح المفاتيح) وغيرها وهو الظاهر من (الايضاح) وبعض هذه صرح فيها بعدم الفرق المذكور كالمختلف وغيره وهذا الحكم مذهب المشهور كما في (جامع المقاصد) ومذهب الاكثر كما في (المدارك) وهو مذهب مالك والليث وقادة واسحق والشافعي في الجديد (القول الثاني) انه لا يجتمع حل وحيض وهو المنقول عن الكتاب والمفيد والمجلى عزاء اليها في (الذكرى والتفتيح) وغيرها ويأتي ما وجدناه في (المرائر) وعزاه في (جامع المقاصد) أيضاً الى المجلى وهو خيرة (الشرائع والتلخيص) وقواه الاستاذ وفي (شرح المفاتيح) وادعى تواتر الاخبار في ذلك كالاخبار

وأقله ثلاثة أيام (متن)

الواردة في أن السبايا تستبري أرحامهن بمحضة وكذا الجوازي إلى آخر ما ذكر بل قال بعد ذلك بصفته ربما كان من الضروريات إلا أن تعمل الاختيار على الحيض المتعارف وهو الكامل الذي تراه على الطريقة الصادرة من الحائض لا الحامل إذ لا شبهة في أنه إماراة الحمل وخصوصاً إذا وقع مكرراً فلا نزاع حينئذ في خروجها عن العدة وبمصل ماورد في (الصحيح) الصراح على غير الكامل وهو المتعارف من الحامل إلى آخر ما أوضحه وقرره وفي (التافع) فيه روايات أشهرها أنه لا يجتمع وقد نسب في (المقتصر غاية المرام إلى التافع) على البت ويظهر من (كشف الرموز) الميل إلى هذا القول وهو مذهب سيد بن السبب وعطاء والحسن وجابر بن يزيد وابن المنكدر ومكحول وحامد والثوري والاوزاعي وأبو حنيفة وابن المنذر وأبي عبيد والشافعي في القديم (القول الثالث) أن المستبين حملها لا تحيض وهو خيرة (الخلاف) في كتاب الطهارة (والسرائر) وقوله في (كشف التام) عن (الاصباح) وفي (الخلاف) في الطهارة الإجماع عليه لكنه قل فيه خلافاً في كتاب الطلاق وهو مذهب الأكثر والمحصنين كما في (السرائر) واستدل عليه فيما بالإجماع على صحة طلاقها مطلقاً وطلان طلاق الحائض (وردوه) بمنع الأخير مطلقاً كن غاب عنها زوجها وفي (المعبر) نسب إلى (المبسوط) قال قال الشيخ في (الخلاف) إجماع الفرقة على أن الحامل المستبين حملها لا تحيض وإنما اختلفوا في حينها قبل أن يستبين حملها وكذا قال في (المبسوط) فلماذا قال في الأصل يريد التافع أشهرها أنها لا تحيض أي مع استبانة الحمل ومثله منع تلميذه اليوسفي في (كشف الرموز) حرفاً فحرفاً والذي يظهر منهما تخصيص محل النزاع بما إذا لم يستبين وإن ذلك مصرح به في (المبسوط) والخلاف (والموجود في (الموجز وفي خ ل) (المبسوط) ماقلناه عنه أولاً من الإطلاق والموجود في (الخلاف) على ما في تلخيصه في كتاب الطهارة الحامل عندنا تحيض قبل أن يستبين حملها فإذا استبان حملها فلا حيض بدلالة الأخبار المروية في ذلك (وقال) في كتاب الطلاق طلاق الحامل المستبين حملها يقع على كل حال بلا خلاف سواء كانت حائضاً أو طاهراً لا يختلف أصحابنا في ذلك على خلاف بينهم في أن الحامل هل تحيض أم لا فلا بدعة في طلاق الحامل عندنا إلى آخره (القول الرابع) أن المتأخر عن عادتها عشرين يوماً استحاضة وهو خيرة (النهاية والتهذيب والاستبصار والمدارك) ومال إليه المحقق في (المعبر) لكنه في (الاستبصار) نص على أن المراد بالاستبانة مضي عشرين يوماً من العادة وقد يظهر من هذه البارة اتحاد مع ما في (الخلاف) فأتمل وعن (الجامع) أن رأته الحامل في أيام عادتها واستر ثلاثة أيام كان حيضاً فإن صح كان قولاً خامساً فأتمل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وأقله ثلاثة أيام ﴾ هذا مذهب فقهاء أهل البيت عليهم الصلاة والسلام كما في (المعبر) بل جملة في (الامالي) من دين الإمامية الذي يجب الإقرار به ونقل عليه الإجماع في (الخلاف) والنية والنهي ونهاية الأحكام والخلف والتكرير والتشجيع وجامع المقاصد وشرح الجفرية والمدارك والمفاتيح) وغيرها ونفي عنه الخلاف في (السرائر والتذكرة) إلا أنه في (التذكرة والنهي) ذكر الليالي قال ثلاثة أيام بلياليها ولعل ذلك غير داخل تحت الإجماع فأتمل والعمامة أقاويل شتى فوافقتنا أبو حنيفة وسفيان الثوري وأبو يوسف ومحمد (ورود) عن علي عليه السلام وجماعة من الصحابة وللشافعي

متوالية (متن)

قول بأن آله يوم وليلة وبه قال أبو ثور وقول آخر أن آله يوم وبه قال داود والقلوبين روايتان عن أحمد وقال مالك ليس لآله حد وقال عبد الله المزني إن امرأته تحيض يومين لا غير انتهى **قوله** قدس الله تعالى روحه **﴿ متوالية ﴾** اشترط التوالي أحد الأقوال في المسئلة وهو المشهور كما في (الذكرى والمسالك وشرح المقاتيح) والاشهر كما في (نهاية الأحكام) ومذهب الأكثر كما في (جامع المقاصد وكشف الثام) والأظهر بين الأصحاب كما في (كشف الرموز) وهو خيرة (المهذبة والفقيه والرسالة) كما نقله عنها فيه (والمبسوط) حيث جعله فيه أحوط مما في (النهاية) ونقله جماعة عن (الجل) وبه حكم في (السرائر والشرائع والمذهبي ونهاية الأحكام والتذكرة والمختلف والتحرير والتبصرة والذكرى والدروس والبيان والعمه والمتصر والتشريح وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجعفرية وشرحها والمسالك والروضة والمدارك) وغيرها وربما ظهر من (الفنية) حيث اشترط استمرار الثلاثة ومثله ما في (الكافي) فأمل جيدا وفي (المتصر) ثلاثة أيام بلياليها متالية فذكر الليالي كآمر عن (التذكرة والمذهبي) وهو المنقول عن الكاتب وقد يفهم من (التذكرة والمتصفي) دعوى الإجماع على دخول الليالي الثلاث كما فهم ذلك من (المتصفي في جامع المقاصد) وفي (كشف الثام) أنه لا دليل على الليلة الأولى قطعا غير مرادة في الإجماع نعم ظاهر توالي الثلاثة دخول ما بينهما من اللياليتين انتهى (الثاني) ما ذهب إليه الشيخ في (الاستبصار والنهاية) والمقدس الأردبيلي في جمعه من عدم اشتراطه وهو المنقول عن القاضي وقواه في (كشف الثام) لأصل عدم الاشتراط وإطلاق النصوص وأصل البراءة من العبادات ومنع (١) الاحتياط في العبادات فإن تركها عزيمه (الثالث) ما حكى عن الراوندي في الأحكام من أنه يشترط التوالي في غير الحامل وأما الحامل فلا يشترط فيها ذلك وخص خبر يونس بالحامل مستندا في ذلك إلى خبر اسحق بن عمار أنه سأل الصادق عليه السلام عن المرأة الحبل ترى الدم اليوم واليومين قال إن كان دما عبيطا فلا تصل ذينك اليومين وإن كان صفرة فتنفصل عند كل صلاتين وهو ليس نصافي الدم لجواز تركها الصلاة برويتها الدم وإن لزمها القضاء إذا لم تتوالى الثلاثة كذا في (كشف الثام) وقال الشيخ أبو جعفر محمد بن حمزة في (الوسيلة) وهو ثلاثة أيام متواليات وروي بمدار ثلاثة أيام من عشرة وقد فوج من هذا راحة التردد (ولعلم) أنا قد جرينا في نفل الأقوال في المقام على منوال الأصحاب والأقضية النظر في تحرير محل النزاع كما حرره الأستاذ وغيره أن لا يكون الشيخ في (النهاية) مخالفاً فيما نحن فيه وإنما هو في مقام آخر نعم يتم ذلك على ما يأتي عن (الروض) في فهم عبارة (النهاية) قال الأستاذ أيده الله تعالى إن محل النزاع إنما هو في الثلاثة الواضحة في أول الحيض التي ليست أقل الحيض وأما الثلاثة التي هي أقل الحيض فقد تسالم الناس على أنه لا بد من التوالي فيها كما أفاد ذلك في (شرح المقاتيح) قال الحاصل إن المشهور يشترطون في تحقق الحيض أن يكون اليوم في أول الحيض ثلاثة أيام متوالية إن لم تكن أقل الحيض وان كانت آله فتوالي جميعه وهو الثلاثة أيام والشيخ في (النهاية) لا يشترط التوالي إلا في أقل

(١) وما نسكوا من استحباب وجوب العادة قائما يتم إذا دخل وقت الفريضة ثم رأت الدم غير متوال أما لو رأت قبل الوقت فلا (منه قدس سره)

الحيض أما في غيره فيشترط مكان هذا للشرط يكون الدم في ثلاثة أيام في ضمن العشرة (نعم) لو كان رأي الشيخ ما نسب اليه في (الروض) لكان ما رأته في ضمن العشرة داخلاً في الأقل أيضاً وهو قاسد (انتهى) ومستقل ما فهمه صاحب (الروض) وقد أشار الى ذلك كله أيضاً في (كشف اللثام) في آخر المبحث واتفق الفريقان كما في (المتنبي) وغيره على انه يشترط كون الثلاثة من جملة العشرة ثم ان من لم يشترط التوالي يحكم بكون الثلاثة في العشرة وما بينها من النقاء حيفاً لا الثلاثة خاصة كما ظن في (روض الجنان) حيث قال وعلى هذا القول يعني عدم اعتبار التوالي لو رأت الاول والغامس والماشر فالثلاثة حيض لا غير فاذا رأت الدم يوماً واقطعت فان كان ينضم القعدة وجب النسل لانه ان كان حيفاً قد وجب النسل للحكم بأن أيام النقاء طهر وان لم يكن حيفاً فهو استباحة والغامس منها يوجب الفصل الى آخره ومقتضاه ان أيام النقاء المتخلطة بين أيام رؤية الدم تكون طهراً كما في (شرح الارشاد) لفخر الاسلام والمهادي على ما قبل وهذا يتناسب ذكر الخلاف في المقام لكن ليس في عبارة (النهاية) ما يدل على ذلك قال فيها ان رأت يوماً أو يومين ثم رأت قبل اقضاء العشرة ما يتم به ثلاثة فهو حيض وهذه ظاهرة في أن المجموع من النقاء والدم حيض مضاعفاً الى الاجماع الذي استفاض قله من جماعة كما يأتي ان شاء الله تعالى على ان الطهر لا يكون أقل من عشرة ولذا يمكن بدخول المتخلل من النقاء بين ثلاثة متوالية وما بعدها الى العشرة في الحيض ولعل عبارة الفاضل كناية (النهاية) وفي (كشف اللثام) ان هؤلاء يخصصون تحديداً للطهر بما بين حقيقتين ويقولون ان الثلاثة هنا حيضة واحدة للاجماع وللصوص على ان أقل الحيض ثلاثة وفيه ان لا دليل على التخصيص (وليعلم) ان الاصحاب اختلفوا في المعنى المراد من التوالي على اقول (الاول) الاكتفاء فيه برؤية الدم في كل يوم من الايام الثلاثة وقتاً ما وهو مذهب الاكثر كما في (المدارك وشرح المفاتيح) وفي الاخير قال انهم يشترطون ان تكون رؤية متتالية عرفاً لكنه في كشف اللثام أشار الى هذا القول فقال ومن المتأخرين من اكفى بالسمي في كل يوم قال وهو مناسب للمشهور من عدم التشطير وفي (جامع المقاصد) نسب هذا القول الى بعض الحواشي قال وفي بعض الحواشي الاكتفاء بمحصوله فيها في الجملة قال وهو رجوع الى ما ليس له مرجع (وقال) انه لا يعرف الآن في كلام أحد من المتعبرين تمييزاً للمراد من التوالي (قلت) استدلى عليه في (المدارك) بالسوم وقد حكم المصنف في (نهاية الاحكام والتذكرة) بأن خروج الدم قترات معدودة لا تخل بالاستمرار بل حكم عليه في (التذكرة) الاجماع وفي (المسالك) المراد من التوالي ان ترى الدم في كل يوم منها (الثاني) ان معناه وجوده فيها دائماً بحيث كلما وضعت الكرسف تلون به كما في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع) وفي (المسالك) انه أحوط وفي (المبسوط) اذا رأت ساعة دماً وساعة طهراً كذلك الى العشرة لم يكن ذلك حيفاً على مذهب من يراعي ثلاثة أيام متوالات ومن يقول يضاف الثاني الى الاول يقول تنتظر فان كان يتم ثلاثة أيام متوالية من جملة عشرة كان الكل حيفاً وان لم يتم كان طهراً وفي (المتنبي) أيضاً انه لو تابوب الدم والنقاء في الساعات في المشريضم الدماء يصبها لبعض على عدم اشتراط التوالي وعن ابن سعيد لو رأت يومين ونصفاً واقطعت لم يكن حيفاً لانه لم يستمر ثلاثاً بلا خلاف من اصحابنا (وقال في كشف اللثام) المتبادر من الثلاثة وخصوصاً المتوالية الكاملة فيشترط وجوده فيها دائماً ولو بحيث كلما وضعت الكرسف تلون به كافي (الحرر والشرح) ويطليه مافي (الكافي والغنية)

وأكثره عشرة (أيام خ) وهي أقل الطهر (متن)

من استمرار ثلاثة أيام على اشتراط التوالي وعلى الآخر ان يتم لها في العشر مقدار ثلاثة أيام كاملة ثم قال وبمقتضى قويا اشتراط ثلاثة أيام كاملة بلا تفتيق في العشر لكونه المتبادر ثم ذكر اجماع (التذكرة) التي ذكرنا وقال قد لا ينافي ان يكون بحيث متى وضعت الكرسف تلون به انتهى (وكيف) كان فلي هذا القول أي الثاني يعتبر ان تكون ترى الدم اثنين وسبعين ساعة والفترات البسيرة لا تغفل بالاستمرار (الثالث) ما نقله في (المدارك) وكشف القاتم وشرح المفاتيح (انه يعتبر وجوده في أول الاول وآخر الآخر وجزء من الثاني حتى يتفق الثلاثة الدماء في الثلاثة الايام من غير قصان ورماء في (المدارك) بالبعد ولم يذكره في (جامع المقاصد ولا المسالك) وانما اقتصر فيهما على ذكر القولين الاولين ولم يغفل باقتال به بعد التبع (١) ويظهر من (كشف القاتم) ان هذه الاقوال ليست في بيان معنى التوالي كما في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك والمدارك وشرح المفاتيح) وانما هي في معنى وجود الحيض في الثلاثة حيث قال كما تقدم ما نصه ثم المتبادر من الثلاثة وخصوصا المتوالية الكاملة الى آخر ما نقلناه ثم قال ومن المتأخرين من اكتفى بالمسعى في كل يوم الى ان قال ومنهم من اعتبر وجوده في اول الاول الى آخره (والحاصل) ان من لحظ عبارته ظهر عليه ان الاقوال ليست في بيان معنى التوالي فليأتى بجيدا ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وأكثره عشرة) هذا من دين الامامية الذي يجب الاقرار به كما في (الامالي) ومذهب فقهاء أهل البيت عليهم السلام كما في (المعتبر) وقد قل عليه الاجماع الشيخ وأبو المكارم والمصنف في ثلاثة كتب والشهيد والكركي والمقداد وغيرهم كما تقدم ذلك في بيان أقله لانهم نقلوا الاجماع على الأقل والاكثر وفتى عنه الخلاف في (السرائر والتذكرة) ولم يذكر البيهقي هنا في (التذكرة والمتبى) كما ذكرت في أقله وواقتا أبو حنيفة والثوري وقال الشافعي خمسة عشر يوماً وبه قال مالك وأبو ثور ودواد وفي رواية عن أحمد سبعة عشر يوماً وقال سعيد بن جبير ثلاثة عشر يوماً ﴿ قوله قدس سره ﴾ (وهي أقل الطهر) اجماعاً كما في (الخلاف) والتذكرة ونهاية الاحكام والمختلف والذكري وشرح الجعفرية والمدارك والمفاتيح وشرحه (وهو الظاهر من (كشف القاتم) حيث قال عندنا وهو مذهب أهل البيت عليهم السلام كما في (المتبى) وهو من دين الامامية كما في (الامالي) وقال مالك والثوري والشافعي وأبو حنيفة أقل الطهر خمسة عشر يوماً وقال أحمد أقله ثلاثة عشر يوماً وحكي بحجى أن أقل الطهر تسعة عشر يوماً وفي (الخلاف) والتذكرة) الاجماع على ان لا حد لاكثره وفتى عنه الخلاف في (الفنية) وفي (المتبى) ولا حد لاكثره عند علمائنا الا من شذ كالبي الصلاح فانه حده بثلاثة أشهر وفي (المختلف) انه المشهور وفي (الذكري) اجماعاً قاله الفاضل وفي (التذكرة) بعد ان قل الاجماع قال وقول أبي الصلاح أكثره ثلاثة بناء على غالب العادات وكذا في (المختلف) حمله على ذلك وفي (البيان) لعل أما الصلاح فنظر الى عدة المسترابة أو الى الاغلب (وقال الصدوق في الفنية) واذارت الدم خمسة أيام والطهر خمسة أيام

(١) قال شيخنا البهائي في حاشية الاسبصار هذا التفسير لبعض مشائخنا المتأخرين وهو غير بعيد وان ما اعبر في أول الاول وآخر الآخر علما بما ثبت بالنص والاجماع من أن الحيض لا يكون أقل من ثلاثة أيام اذ لو لم يعبر وجوده في الطرفين المذكورين لم يكن الاقل ما جله الشارع أقل فلا تغفل (منه)

وكل دم يمكن ان يكون حيضاً فهو حيض وان كان اصغراً وغيره فلو رأت ثلاثة ثم انقطع عشرة ثم رأت ثلاثة فهما حيضان ولو استمر ثلاثة وانقطع ورأته قبل العاشر وانقطع على العاشر فالدمان وما بينهما حيض (متن)

أورأت الدم أربعة أيام والعبرة بأيام قاذرات الدم لم تصل وإذا رأت الطهر صلت فتصل ذلك ما بينا وبين ثلاثين يوماً ومثله قال في (النهاية والمبسوط) وظاهرهما كما هو ظاهر (الاستبصار) ان أقل الطهر أقل من عشرة (قال في الاستبصار) بعد ان أورد رواية يونس بن يقوبهاتي قلنا متما عن (الفتية) مانصه الوجه ان نحصيها على امرأة اختلطت عادتها وأيام اقارنها أو مستحاضة استمر بها الدم واشتبهت عليها العادة ثم رأت ما يشبه دم الحيض ثلاثة أو أربعة وما يشبه دم الاستحاضة ثلاثة أو أربعة وهكذا فرضها ان نحصي ما يشبه دم الحيض حيضاً والآخر طهر أو صفة كان أوقاه ليستبين حالها (قال في المتبر) بعد قل كلام (الاستبصار) هذا تأويل لا بأس به ولا يقال الطهر لا يكون أقل من عشرة لا نأقول هذا حق لكن هذا ليس طهر أو على اليقين ولا حيضاً بل هو دم مشتبه يعمل فيه بالاحتياط وفي (المنهى) بعد ان قل عبارة (الاستبصار) قال وعندني في ذلك توقف وفي (الذكرى) قل كلام (المبسوط والاستبصار والمتبر) ولم يتكلم بشيء فظاهره التوقف أيضاً كأبي العباس في (المهذب) وقال في (المختف) بعد ان قل عبارة (النهاية والفتية) مانصه الظاهر ان مراد ابن بابويه والشيخ انها ترى الدم الذي بصفة دم الحيض أربعة أيام والطهر الذي هو القاء حصة أيام وترى بقية العشرة والشهر بصفة دم الاستحاضة فانها تنحيز بما هو على صفة دم الحيض ولا يحمل ذلك على ظاهره (انتهى) ورواه المحقق الشيخ محمد في شرحه بالكف وقال ان الخبر يحمل على قضية خاصة لا مر نخي لا يمله الا الامام عليه السلام انتهى وفي (كشف اللثام) ان ما ذكره في (المتبر) في توجيه كلام (الاستبصار) جيد انتهى ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ - ﴿ وكل دم يمكن ان يكون حيضاً فهو حيض ﴾ - ﴿ جماعاً كما في (المتبر والمنهى ونهاية الاحكام) ذكره في مبحث الاستحاضة (وجمع البرهان) وفي (جامع المقاصد) نسيه الى الاصحاب ثم استظهر انه مما اجمعا عليه وكذا في (المدارك) نسيه الى الاصحاب وفي (شرح المفاتيح) انه المعروف من مذهب الاصحاب وذكره الشهيد في (اللمعة) فيكون مشهوراً بناء على ما ذكره في آخرها (وقال في جامع المقاصد) لولا الاجماع لكان الحكم بمشكل من حيث ترك المعلوم نبوته في الذمة بمجرد الامكان وبقية على ذلك صاحب (المدارك) واستظهر انه انما يحكم بكونه حيضاً اذا كان بصفة دم الحيض وكذا المولى الاردبيلي تأمل فيه على اطلاعه وخصه في مثل ما اذا لا يمكن كونه غير حيض (وفي حاشية المدارك) انهم لم يعملوا على الامكان وانما عولوا على الاجماع والجمهور اطلقوا على المستند وفي (كشف اللثام) لو لم يثبت الامكان لم يحكم بحيض اذ لا يقين والصفات انما تنبئ عند الحاجة اليها لا مطلقاً للنسب والاجماع على جوار افتائها فلا جهة لما قيل من أصل الانتغال بالبيادات والبراءة من الفسل وما على الحائض وخصوصاً اذا لم يكن الدم بصفات الحيض ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ ولو استمر ثلاثة وانقطع ورأته قبل العاشر وانقطع على العاشر فالدمان وما بينهما حيض ﴾ كما صرح به في (المبسوط والمتبر والشرائح) وجملة من كتب المصنف وغيرها وفي (شرح المفاتيح) انه لم يتصل في ذلك خلاف وفي (جمع

ولو لم ينقطع عليه فالحيض الاول خاصة ولو تجاوز الدم العشرة فان كانت ذات عادة مستقرة وهي التي يتساوى دما أخذاً واقطاعاً شهرين متوالين (متن)

(البرهان) ان الحكم بكون ما بينهما حيض مع التقاء يلزم من الحكم بكون الطرفين حيضاً لعدم تحقق أقل الطهر ولكن الحكم بكون الطرف الثاني حيضاً خصوصاً مع كونه بنير صفة الحيض وكونه زائداً على المادة غير ظاهر الوجه الا أن يكون اجماعاً وقد قل انه على مذهب من لم يشترط التوالي يكون التقاء طهرًا والحيض هو الطرفان قطعاً وذلك غير واضح انتهى (وقال) في بحث النفاس عند قوله في (الارشاد) ولورأت الاول والماشر العشرة نفاس هذا الحكم ثابت بالاجماع لكن الزام الشيخ على تقدير قوله بعدم اشتراط التوالي في أقل الحيض يلزم كون الوسط غير حيض غير واضح انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو لم ينقطع عليه فالحيض الاول خاصة ﴾ كذا ذكر في (نهايته) ومناه انه لو استمر تلاحقاً واقطع ثم رآته قبل الماشر ولم ينقطع عليه فالحيض الاول خاصة وفي (الشرائع والسير) ﴿ لو تجاوز العشرة فله تفصيل يأتي وهذا كما في (كشف الغمام) حيث قال في شرح قول المصنف فالحيض الاول خاصة مانصه أي الحيض يقيّن هو الاول والثاني على ما يأتي من التفصيل (وفيه) مع ذلك انه ربما لم يكن الاول حيضاً اذا لم يصادف المادة أو التميز وكان الصواب حذف هذا الجواب والاكتفاء بالتفصيل الآتي جواباً عنه وعما بعده انتهى (وقال في جامع المقاصد) في شرح هذه العبارة هذا اذا لم تكن ذات عادة مستقرة أو كانت ولم يصادف الدم الذي قبل الماشر جزأً من عادتها فان صادف فالجزء الاخير من المادة والدم الاول وما بينهما حيض اما زمان الدين أعني الجزء والدم الاول فظاهر لانها في المادة وما بينهما من التقاء فهو حيض عندنا لانه محفوف بدمي الحيض ويمتنع كون الطهر أقل من عشرة انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وهي التي يتساوى دما أخذاً واقطاعاً شهرين متوالين ﴾ اشتراط الشهرين أو الحيضين في ثبوت المادة اجماعي كما في (الخلاص والتذكرة) الا انه قل فيها على ثبوتها بالشهرين وكذا قل في (جامع المقاصد والمدارك) وهو الظاهر من (المتبى) حيث قال ان الاصحاب تفقروا رواية عثمان بن عيسى بالقبول وفي (المعتبر) نسبة الى الثلاثة واتباعهم ونقل نحر الاسلام في (شرح الارشاد) عن بعض أصحابنا أنها ثبتت بمرة واحدة ووافقنا على ذلك أبو حنيفة وقوم من أصحاب الشافعي (وزهد) الشافعي وأبو الباس وأبو اسحاق الى انها ثبتت بمرة واحدة (وروي) عن أحمد انها لا تثبت إلا بثلاث وعن بعض الشافعية انها تثبت في المبتدأة بمرة وفي (الذكرى وجامع المقاصد وشرح الجفرية) الاجماع على انه لا يشترط الثلاث وفي (المعتبر والنافع) انها لا تثبت بشهر وفي (التذكرة والذكرى) لا يشترط في المادة تعدد الشهر (قال في الذكرى) وما ذكر في الخبر بناء على الغالب فلو تساوى الحيضتان في شهر واحد كفى في العدية وبه صرح في (المبسوط والخلاف) والمراد بالتوالي عدم تحلل حيض بينهما فلا فرق بين ان يكون متوالين أو غير متوالين (والمراد) بالشهرين الهلايين كأنص عليه جماعة من الاصحاب وقد برهن على ذلك كله في (جامع المقاصد) وفي (النهاية) بعد ان حكم بثبوت المادة بشهرين متوالين قال ولوعرفت المرأة شهرها صارت ذات عادة اجماعاً (والمراد) بشهرها المدة التي لها فيها حيض وطهر وأقله عندنا ثلاثة عشر يوماً ونقل ذلك في (جامع المقاصد) عن بعض حواشي ولد المصنف وشيخنا

وجئت اليها ( متن )

الشهيد وقد وجدت ذلك في حواشي الشهيد وفي (التتبع) في شرح قوله في (النافع) ولا  
تثبت بالشهر الواحد قال وهو اما اليهود وهو ما بين الهلالين أو أقل الحيض وأقل الطهر وفي  
( كشف الثام ) بعد أن جوز تميم عبارة المصنف كما يأتي قال وعلى هذا الأولى تميم الشهرين  
لشهرين الحيض الذين أقل واحد منهما ثلاثة عشر يوماً انتهى وفي ( جامع المقاصد ) ان ظاهر  
عبارة الكتاب تعريف المستقرة عدداً ووقتاً لا بما المتبادر الى الفهم ولمدم انطباع التعريف على  
غيرها لان تساوي اليمين أخذاً واقطاعاً انما يصدق مع تماثل الزمان وهو غير صادق في غير  
المنهي ولو صح عدم اعتبار التماثل واكتفى بمطلق الاستواء في وقت الاخذ والاقطاع امتنع  
صدقه في المستقرة وقتاً خاصة وخرجها عن التعريف حينئذ نوع خلل لانه ان أريد به تعريف  
مطلق المعتادة وجب دخولها وغروبها خلل في عكس التعريف أو المعتادة الحقيقية فدخل  
الثانية خلل في طرد التعريف فتمين اعتبار التماثل وفي (كشف الثام) ويجوز تميم العبارة للمستقرة  
عدداً خاصةً والمستقرة وقتاً خاصة تميم الاتفاق أخذاً واقطاعاً للاتفاق في الوقت والعدد وفي  
أحدهما ثم يقسم الاتفاق له فيما في العدد وفي الوقتين وهو يشمل الاتفاق في الوسط لاستلزامه الاتفاق  
في الطرفين وان جهلا وتميم الاتفاق في أحدهما للاتفاق في يوم ما وعلى هذا الأولى تميم الشهرين  
لشهرين الحيض للذين أقل واحد منهما ثلاثة عشر يوماً انتهى ( وفي المتبر والنهي والنهاية والتذكرة  
وجامع المقاصد ) لا يشترط في استقرار العادة استقرار عادة الطهر فلورأت في شهر خمسة لا غير وفي  
آخر خمسة مرتين استقرت المادة وفي ( الذكري ) بعد ان اعتبر استقرار الطهر حكى عن المصنف عدمه  
( ثم قال ) وتظهر الفائدة لو تغير الوقت في الثالث فان لم نعتبر استقرار الطهر جلست لرؤية الدم وان  
اعتبرناه فسد الثلاثة أو حضور الوقت هذا ان تقدم على الوقت وان تأخر امكن ذلك استظهاراً ويمكن  
القطع بالحيض هنالى ان قال والا قرب ان اتحاد الوقت انما يؤثر في الجلوس برؤية الدم وقتاً يتفق دائماً  
( ورده في جامع المقاصد ) بأنه ليس في كلام المصنف ولا غيره من الاصحاب تصريح بأن من  
استقرت عدداً لا وقتاً يجلس لرؤية الدم مع القول بوجوب الاستظهار بالثلاثة على المبتدأة والمضطربة  
وما قر به في آخر كلامه لامي له اذ لا فرق بين المبتدأة وذات العادة اذا رأت الدم في غير عادتها  
الا اذا تأخر فيمكن الفرق الى آخر ما قرر ( وأما ) تساوي الوقت فقد قال في ( المتبر والتذكرة ) انه  
لا يشترط الوقت فلورأت خمسة في أول الشهر ثم في وسط الثاني ثم في آخره استقرت عادتها عدداً  
فان اتفق الوقت مع العدد استقرت عادته ونحوه أو قريب منه ما في (النهاية) وفي (المنهي) لا يشترط  
التساوي فان العادة تقدم وتأخر بالوجدان وفي ( جامع المقاصد ) يشترط استواء وقتها وان اختلف  
العدد وحمل عبارة (المنهي) على عدم اعتبار الاستواء بالنسبة الى الاستقرار العددي لامتطاعاً وأيده  
بما قلناه عن ( التذكرة ) ﷺ قوله قدس الله تعالى روحه ﷺ ﴿ رجعت اليها ﴾ اجاعاً من أهل  
العلم كما في (المنهي) والا مالكا في (المتبر) وعند علمائنا اجمع كما في (التذكرة) وبلا  
خلاف كما في (النهاية) هذا اذا لم تكن ذات تمييز بينهما كما سيأتي الخلاف فيما اذا تعارض  
التمييز والمادة وفي (نهاية الاحكام والذكري) انها لو رأت خمسة في أول النهر وبسته في أول الثاني



وان كانت مضطربة أو مبتدأة رجعت الى التمييز (متن)

انه يستقر لها أقل العددين واحتمله في (المتنهي) وفي (جامع المقاصد) ان الاقرب العدم لعدم صدق الاستواء والاستقامة واستحسنه في (المدارك) وقال في (كشف الغام) ولا بأس على الاحتياط بالرجوع الى التمييز في الزائد انتهى (ثم قال في جامع المقاصد) لكن هذه تترك الصلاة والصوم بروية الدم فإذا عبر دما المشرة فالظاهر الحاقها بذكر الوقت الناسبة للعدم مع احتمال رجوعها الى عادة النساء ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (وان كانت مضطربة أو مبتدأة رجعت الى التمييز) ظاهره لعموم اللفظ وعموم المضطربة لمن اختلفت عليها أيامها والماسبة كما هو ظاهر (البسوط والتحرير) وربما ظهر من (الشرائع) وفي (السرائر) انها من اضطربت عاداتها وتغيرت عن أوقاتها فصارت ناسبة لذلك ولهذا وقرب منه ما في (نهاية الاحكام والتذكرة) وغيرها بل نسب في (المسالك) تفسيرها بمن استقر لها عادة ونسبها الى المشهور وفي (المدارك) لعلامة ومن تأخر عنه وهو كما قال وفي (المعتبر والمنتهى) وكشف الرموز) انها من لم تستقر لها عادة وجعل في (المعتبر والمنتهى) الناسبة للعادة قسما لها وسماها في (المتنهي) التحيرة (قال في جامع المقاصد) هذا التفسير (١) صحيح الا ان الاول هو الذي يجري عليه أحكام الباب فان من لم يستقر لها عادة أصلا ترجع الى النساء فقد التمييز كالتي ابتدأت والمضطربة لا ترجع الى النساء لسبق عادة لها ومثله قال في (المسالك) وقال في (جامع المقاصد) أيضا وأيضاً فان المنقسم الى الاقسام الثلاثة هذه دون تلك وفي (المدارك) ان الاختلاف لفظي (وما قيل) من ان قائده ترجع هذا النوع من المبتدأة أعني التي لم تستقر لها عادة الى الاقارب والاقربان فانه انما يكون على الثاني دون الاول فضعيف جداً لان الحكم في النصوص الواردة بذلك ليس منوطاً بالمبتدأة فيرجع الى تفسيرها ويختلف الحكم باختلافه (وأما المبتدأة) اسم فاعل أو اسم مفعول فقد فسرها جماعة بمن ابتدأت الحيض أي لم يستقر لها عادة وفسرها في (المتنبي) بأنها التي رأت الدم أول مرة ومثله في (مجمع البرهان) وكشف الغام) حيث قال في الاخير التي ابتدأ بها الدم الآن (قيل) وقد يسم المختلفة الدم عدداً ووقتاً (وأما) الحكم برجوع المبتدأة والمضطربة الى التمييز فهو مذهب فقهاء أهل البيت عليهم السلام كما في (المعتبر) ومذهب علمائنا كما في (المتنبي) وبه قطع الشيخ والطوسي والمعطي والحقق والمصنف في باقي كتبه وغيرهم بل لا نجد في ذلك خلافاً ولا نقله وفي (الخلاف والتذكرة) الاجماع في المبتدأة وفي (المدلوك) في المبتدأة هذا الحكم مجمع عليه بين الاصحاب (قال في المعتبر) وليعلم ان جماعة من الاصحاب لم يترضوا التمييز فيما أجد كاصدوقين والمفيد وأبي المكارم وسلاسل وأما أبو الصلاح فقد قال ان المضطربة ترجع الى نساها فان قدت قالى التمييز واقصر للمبتدأة على الرجوع الى نساها الى ان يستقر لها عادة ونص في (الفنية) على ان عمل المبتدأة والمضطربة على أصل أقل الطهر وأكثر الحيض وان المبتدأة اذا دام بها الدم تحيض بشرة ثم هي مستحاضة فان رأت في اليوم الحادي والعشرين دماً واستمر بها الى ثلاثة أيام فهو حيض لمضي أقل الطهر قال وكذا لو اقطع الدم أول ماراته بعد ثلاثة أيام ثم رآته اليوم الحادي عشر من وقت ماراته الدم الاول انه دم استحاضه لأنها رآته في أيام الطهر وكذا الى تمام الثالث عشر فان رأت في اليوم الرابع عشر

(١) أى تفسير المعتبر (منه)

وشروطه اختلاف لون الدم ( متن )

دما كان من الحيضة المستقبلة لأنها استوفت أقل الطهر عشرة وعلى هذا يعتبر أن يكون بين الحيضتين أقل أيام الطهر وبحكم بأن الدم الذي تراه فيه دم استحاضه وقد وقع في ( المبسوط ) ما يلوح منه عدم اعتبار التمييز قال ولو رأيت المتبدأة ماهو بصفة الاستحاضة ثلاثة عشر ثم رأيت ماهو بصفة الحيض بعد ذلك واستمر كان ثلاثة أيام من أول الهم سبيحاً والعشرة طهرًا وما رآته بعد ذلك من الحيضة الثانية ( قال في المتبر ) بعد قل هذه العبارة فيه اشكال لانه لم يتحقق لها تمييز لكن ان قصد ان لا تميز لما يقتصر على ثلاثة لانه البين كان وجباً ونحوه قال في ( التذكرة ) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ( وشروط اختلاف لون الدم ) كما في ( السرائر والمنهى والتذكرة ونهاية الاحكام والتحرير والندروس والبيان وشرح الجفرية ) وغيرها وذكر في ( المبسوط والنهاية والغلاف والوسيلة والموجز ) وغيرها الاختلاف في الصفات وهذا هو الصواب كما في ( كشف اللثام ) ونحمل عبارة المصنف ونحوها على المثال وقد عرفت الصفات المذكورة في هذه الكتب واما اشتراط ذلك في ( جامع المقاصد ) انه لاخلاف بين الاصحاب في اعتبار الامور التي ذكرها المصنف وفي ( اختلاف الاجماع في المتبدأة ) على انها تميز بصفة الدم أي الاختلاف في صفاته وفي ( التذكرة ) ذكر الشروط الثلاثة المذكورة هنا وقال ذهب اليه عطائنا أجمع وفي ( المتبر ) ان ماشابه دم الحيض فهو حيض وما شابه دم الاستحاضة فليس حيضاً ونسب الى قتاه أهل البيت عليهم السلام وفي ( المدارك ) في المتبدأة أيضا هذا يجمع عليه بين الاصحاب قاله في ( المتبر ) وفي ( نهاية الاحكام ) تعتبر القوة والضعف بأحدى صفات ثلاث اللون فالسود قوي بالنسبة الى الأحمر والأحمر قوي بالنسبة الى الأشقر والأشقر قوي بالنسبة الى الأصفر والأكدر ( والرائحة ) فذو الرائحة الكريهة أقوى مما لرائحة له والشخص الفائحين أقوى من الرقيق وقال ان المصنف بوحدة أضعف من المصنف بثنيتين كما انه أضعف من ذي الثلاث ومثله قال في ( جامع المقاصد والموجز وشرحه والمساك والروضة والمدارك ) وكذا ( اللمعة ) الا انه لم يذكر الأخير وفي ( النهاية والمساك ) لا يشترط اجتماع الصفات بل كل واحدة تقتضي القوة وفي ( الموجز وشرحه والمساك والروضة والمدارك ) لو استوى العدد مع الاختلاف كما لو كان في أحدهما الثخانة وفي الآخر الرائحة فلا تميز وقواه في ( كشف اللثام ) وفي ( التذكرة ) لو كان في دم خصلة وفي آخر أخرى فالقديم هو القوي لكن ذكر هذا في سياق كلام الشافعي فله حكاية عنه وفي ( النهاية ) تردد لعدم الاولوية وهو ظاهر ( جامع المقاصد ) حيث قل ذلك عن ( النهاية ) وسكت ( وقال في كشف اللثام ) لم أعرف في أخبارنا بما يرشد الى الرائحة ( نعم ) تشهد به التجربة وبها بعض أخبار العامة فينبغي اعتبار الطراوة والفساد فقد وصف الحيض باليسيط في الاخبار واما اعتبار الثخانة فلوصف الاستحاضة في بعض الاخبار بارقه ( وقال في شرح المفاتيح ) بعد ان قل عبارة ( النهاية ) انه بذلك يحصل الظن للمجتهد بأن الأقوى حيض والاضف استحاضة وكل ظن للمجتهد حجة ( وفيه نقل ) لان ظنه حجة في نفس الاحكام الشرعية وموضوعاتها التي يتوقف عليها ثبوت الاحكام من الاخبار مثل الظن في معنى الفاظها أو ترجيحها واما القنون الحاصلة في موضوعاتها التي ليست من تلك الامور فالظن لو كان فيها حجة لكان غير مختص بالمجتهد ولم يكن منصب المجتهد

ومجاوزته العشرة وكون ما هو بصفة الحيض لا ينقص عن الثلاثة ولا يزيد على العشرة  
فجعلت الحيض ماشابهه والباقي استحاضه (متن)

من حيث انه يجتهد بل من حيث انه مكلف فلذا يكون غير المجتهد أيضا اعتياده على ذلك الظن  
مثل المجتهد بالاتفاق وهذا الظن ليس حجة الا ان يقوم عليه دليل ومنصب المجتهد حينئذ معرفة  
كون هذا الظن حجة ومعتبراً شرعاً عند الشارع لكل المكلفين مثل اعتبار الظن في أعداد الركعات  
ولم يثبت من دليل شرعي اعتبار ما ذكره يعني المصنف عند الشارع لو لم قل بظهور عدم هذا على  
فرض حصول الظن وهو أيضا ربما يكون محل تأمل عند بعض آخر لكن الاحتياط أحسن وأولى  
مهما أمكن فتأمل انتهى كلامه أدام الله تعالى حراسته وهذا بناء على ما ذكره في صدر المسئلة  
من ان ما ذكره من الاعتبار غير موجود في الاخبار وهذا يتم بالنسبة الى الراية كما سمعت في  
(كشف اللثام) والى ما عدا السواد والحمر من اللون (وقال) الاستاذ الشريف أدام الله تعالى  
حراسته ان استفاد من الروايات ان المدار على القوة والضعف (قلت) قد وقع في (الفتية) ذكر  
النتن في صفة دم الحيض قال فان رأيت الصفرة والتنن فعليا ان تلصق بطنها الى آخره وعن ابن سميذ  
اعتبار السواد والخطاة والاحتماد أي الحرارة والاحتراق ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾  
﴿ ومجاوزته العشرة ﴾ هذا هو الشرط الثاني وهو مما لا خلاف فيه كما مر عن (جامع المقاصد) وفي  
(التذكرة) الاجماع عليه في المبتدأة وقد سلف ان الصفرة والكندرة في أيام الحيض حيض  
والاجامعات عليها وفي (كشف اللثام) فان اقطع عليها كان الجميع حيضاً وان اختلف اتفاقاً ولمله  
انما ذكر هذا الشرط مع عدم الحاجة الى ذكره لفرض التجاوز أول المسئلة لثلاثيهم اعتباره في  
العشرة فما دونها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ • ﴿ وكون ما هو بصفة الحيض لا ينقص عن  
الثلاثة ولا يزيد على العشرة ﴾ هذا هو الشرط الثالث وقد عرفت ما قلناه عن (جامع المقاصد والتذكرة)  
وربما ظهر من (المبسوط) خلاف ذلك حيث قال اذا رأت أولاً دم الاستحاضة خمسة أيام ثم رأت  
ما هو بصفة دم الحيض باقي الشهر يحكم في أول يوم ترى ما هو بصفة الحيض الى تمام العشرة أيام بأنه  
حيض وان استمر على هيئته حملت بين الحيضة الأولى والثانية عشرة أيام طهراً وما بعد ذلك من  
الحيضة الثانية ثم على هذا التقدير انتهى كلامه رحمه الله تعالى ونفى عنه البعد في (كشف اللثام) وفي  
(المعتبر والتذكرة) وما ذكره الشيخ يشكل بأن شرط التمييز ان لا يجاوز أكثر الحيض وحكم  
بعدم التمييز في (التمهي والتحريز) وقرب في هذين الرجوع الى الروايات واستشكل في النخبة  
في اشتراط هذا الشرط بناء على انها بعد رؤية ما هو بصفة الحيض تبني على انه حيض الى متى  
أكثر الحيض وهو عشرة كذا نقل عنه الاستاذ في (شرح المفاتيح) قال وفيه ما فيه لان منشأ  
الحكم بأنه حيض ان كان نفس الصفة فترجح ما ذكره على غيره من غير مرجح باطل ومجرد سبق  
لادليل على كونه مرجحاً انتهى وهناك شرط رابع وهو عدم قصور الضميف المحكوم بكونه طهراً عن  
أقله وهو الصفرة وهو خيرة (النهاية والموجز وشرحه وجامع المقاصد والمسالك والروضة والمدارك  
والمفاتيح وشرحه) وغيرها وهو الظاهر من (المعتبر والتذكرة) كما يأتي (والخلف) كما سلف له في  
تزيل كلام الشيخ فيما سلف في خبر بونس وفي (كشف اللثام) انه مما لا خلاف فيه ويظهر من (التمهي)

(والتحريز والذكرى) التردد وجعل عدم اشتراطه في (الذكرى ويجمع المقاصد والمذكرك) وجها وفي (شرح المفاتيح) قولاً ولم أغفر بالقائل (قال في الذكرى) بعد ان ذكر الوجين ووجه الثاني لمعوم قوله عليه السلام دم الحيض أسود يعرف فلورأت خمسة أسود ثم تسعة أصفر ثم عاد الاسود ثلاثة أيام فصاعداً فلي الاول لتمييزها وهو ظاهر (المعتبر) وعلى الثاني حيضاً خمسة وظاهر (المبسوط) ان الحيض المائدان لم يتجاوز العشرة لأن الصغرة لما خرجت عن الحيض خرج ما قبلها ثم ذكر خبر يونس وقال انه صريح بعدم اشتراط كون الحيض أقل الطهر فهو اما متردأ ومائل الى الوجه الثاني ولعله لذلك لم يشترطه في (الدروس والبيان) فأمل واختلفوا فيما اذا تحلل الضيف حال كونه أقل من عشرة القوي مع صلاحية للحيضة في كل من الطرفين ففي (المبسوط) لورأت ثلاثة دم الحيض وثلاثة دم الاستحاضة ثم رأت بصفة الحيض تمام العشرة فالكل حيض وان تجاوز الاسود الى تمام ستة عشر كانت العشرة حيضاً والستة الباقية استحاضة (قال في المعتبر) وكأنه رحمه الله نظر الى دم الاستحاضة لما خرج عن كونه حيضاً خرج ما قبله ولو قيل لتمييزها كان حسناً وفي (التذكرة) الاقرب ان لتمييزها وفي (المنتهى والتحريز) قل قول الشيخ هذا (ثم قال) وقيل لتمييزها وسكت (وقال في كشف الغطاء) ان ما قره لي (التذكرة) أقرب اذ لا رجحان لاحد من طرفي الضيف ولهذا الاختلاف لم يذكر هذا الشرط وزيد شروط (منها) عدم المماضة بالمادة على المختار ولم يذكره المصنف لفرضه في غير ذات العادة لكن اطلاق المعظم القول برجع المضطربة الى التمييز مع شمولها لأقسامها الثلاثة وعدم تعرضهم لهذا الشرط بالكلية مما يرشد الى ان مرادهم من العادة في تقديم العادة على التمييز عن (١) عادة المضطربة الا أن تقول أن قولهم فيما بعد من تقديم المادة قيد هذا الاطلاق وينفذ هذا الشرط واما من يقدم التمييز فهو في غيبة عن ذلك كله ولم أجد أحداً أشار الى هذا الشرط قبل المحقق الثاني واعتذر عن اطلاق المصنف وغيره بأن المراد برجوعها الى التمييز اذا طابق تمييزها (وفي) انه على هذا ليس لاعتبار التمييز فائدة وصاحب (المسالك) قال انما يتحقق رجوعها الى التمييز في ناسيتهما وناسية الوقت اما ذاكرة الوقت ناسية العدد فأنما ترجع الى التمييز مع عدم معارضته لما يمكن فرضه حيضاً في الوقت الذي علمت اموال وجدت التمييز مخالفاً فيشكل الرجوع الى التمييز والمحقق الثاني قال لا يرجع الى التمييز الا في ناسيتهما مما وتبعه على ذلك صاحب (المذكرك) وفي (الروضة) فسر اطلاق (اللمعة والدروس) (كالدروس خل) بمن نسيت عاداتها وقتاً أو عدداً أو مما ولم يشترط فيها الشرط المذكور جرياً على اطلاق عباراتهم وفيما اعتدوا به عن اطلاق كلماتهم نظر لانه لا يقال للمضطربة بجميع أقسامها انها ذات عادة أصلاً بل تارة يقولون مضطربة وأخرى متجيرة وتارة ناسية الوقت وتارة ناسية العدد وتارة ناسيتهما فلا يناسبه ان يقال ان الاطلاق محمول على التقييد فيما بعد في تقرر العادة وقد أشار الاستاذ في ثلاثة مواضع من منظومته الى صحة الاطلاق وعدم التقييد و بعد فالمسئلة محل اشكال (ومنها) الخروج من الايسر ولم يذكره لفرضه لم يشتهباً بالاستحاضة وعلى اعتبار الجانب فهو داخل في الفرض (ومنها) عدم المماضة بصفة أقوى وليس في الحقيقة من شروط التمييز أو الرجوع اليه لتحققها مع المماضة لكنها ترجع الى الاقوى انتهى قوله

فان فقدت التمييز رجعت المبتدأة الى عادة نساها (متن)

قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو فقدت التمييز رجعت المبتدأة خاصة الى عادة نساها ﴾ رجوع المبتدأة مع قدسه الى عادة نساها اجماعي كما في (الغلاف) في موضعين وظاهر (السراير) حيث قال الذي تجاوز دمه العشرة حملت على التمييز والذي لا يميز لها فلترجم الى عادة نساها من أهلها فان لم يكن لها نساء من أهلها فلترجم الى ابناء سنها فان لم يكن لها نساء من ابناء سنها فمعد هذه الحال اختلف أصحابنا على ستة أقوال وادعاء الاجماع أيضا ظاهر (التمهي وكشف الرموز والتذكرة) حيث قيل في الاولين ان رواية سماعه لقاء الاصحاب بالقبول وزاد في (كشف الرموز) انه نسب الحكم الى قري الاصحاب وفي الاخير أعني (التذكرة) نسه الى علاننا وفي (التفحيم) نفى اختلاف عنه وفي (المعتبر) انه مما اتفق عليه الاعيان من فضلائنا وفي (المدارك) انه المعروف من مذهب الاصحاب وفي (مجمع الفائدة وكشف القاتم والمفاتيح وشرحها) انه المشهور وفي الاخير بل هو وفاقي وفي (المعتبر) بعد ان ذكر ما ذكرناه عنه قال على تردد عندي ونحوه ما في (التمهي والمدارك ومجمع البرهان) ولم يحكم في (الفنية) بالرجوع الى النساء لافي المبتدأة ولا المضطربة وقد سلف نقل عبارته في أول المسئلة والمراد بالنساء هنا الاقارب من الابوين أو احدهما كما صرح بذلك أكثر من رأيت ونسبه في (كشف القاتم) الى المشهور والرجوع اليهن في العدد كما في (المسالك) وفيها أيضا ان لها وضع القدر حيث شئت من أيام الدم وان كان جله في أوله أولى وصرح في (المعتبر ونهاية الاحكام والروضة والمدارك) بان رجوعها الى نساها مشروط باتفاقهن كلهن بل قال المصنف في (النهاية) حتى لو كن عشرين فاتفق فحينئذ رجعت الى الاقران وهو الظاهر من (المبسوط واختلاف والنسائخ) وغيرها مما شرط فيه الرجوع الى الاقران باختلاف نساها بل قد يدعي ان ذلك داخل تحت اجماع اختلاف ورجع في (الذكرى وحواشي الكتاب للشهيد وجامع المقاصد ومجمع الفائدة والبرهان) اعتبار الاغلب مع الاختلاف ومال اليه أو استجوده في (الروضة) وهو الظاهر من كل من اقتصر في الرجوع الى أقرانها على فقدان نساها ولم يذكر الاختلاف كما في (الوسيلة والسراير والتحرير والتبصرة) وكذا (حمل الشيخ واقتصاده والمهذب) على ما فعلوه من عباراتها على تأمل في هذا الظهور فتأمل ويؤيده عدم اتفاق اتفاقهم غالباً وربما تفسر أو تفسر اعتبار حال الجميع مع ان اعتبار الجميع يوجب اعتبار الاحياء والاموات من قرب منهن ومن بعد وخلافه ظاهر كما في (كشف القاتم) (ولمسله) من هنا يعلم ان من ذكر الاختلاف أراد الاختلاف المزيل للطن فلو اختلفت الطبقة القرية والبيدة اعتبر القرية كما ذكره الشهيد واحتمل في (نهاية الاحكام) الرجوع الى أكثر نساها عملاً بالظاهر (ثم قال) الأقرب اعتبار الأقارب مع تفاوت الاسنان فلو اختلفن فالأقرب ردها الى من هو أقرب اليها (ثم قال) ولو كانت بعض الأقارب تحيض يست والآخر يسع احتمل الرجوع الى الاقران لحصول الاختلاف والرجوع الى الست للجميع (للجميع غل) والاحتياط واعتبر التهيد في (الذكرى والدروس والبيان وحواشيه) اعتبار البلد واستجوده في (الروضة) ونفى عه الياس في (كشف القاتم) ويظهر من (جامع المقاصد) التأمل فيه واختصاص المبتدأة لان المضطربة سبق لها عادة فلم يناسب الرجوع الى عادة غيرها كما في (جامع المقاصد) ووجهه في (كشف القاتم) بانها رأيت قبل ذلك دماً أو دماء قريباً خالف نساها وربما كانت متادة قسيتهما أو اختلطت عليهما (ونظير سماعه)

فان قدت أو اختلفن قالى عادة اقرانها (متن)

والاختصار فيها خالف الاصل على اليقين انتهى (وقد) تقدم ان أبا الصلاح حكم برجوع المضطربة أيضا الى ناسائها واحتمل في (نهاية الاحكام) رد المبتدأة الى أقل الحيض لانه اليقين والرائد مشترك ولا يترك اليقين الابلته أو أمارة ظاهرة كالتميز وودها الى الاكثر لانه دم يمكن كونه حيا ولان الغالب كثرة الدم للمبتدأة واحتمل الشهد في قوله صلى الله عليه وآله لحية بنت عشر تلجمي وتحبضي في كل شهر في علم القسمة أيام أو سبعة أيام ان يكون المني فيها عليك الله تعالى من عادات النساء فانه الغالب عليهن وأقوال العامة في المسئلة منتشرة (فقال) مالك في إحدى الروايات والثوري والاوزاعي ترجع الى عادة ناسائها وقال أحمد في إحدى الروايات ترد الى غالب عادة النساء ست أوسع وهو أحد قولي الشافعي وفي الآخر نرد الى أقل الحيض (وقال) أبو حنيفة تحيض أكثر الحيض وهو رواية عن مالك ومن أحد الى غير ذلك من مذاهبهم ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾

﴿ فان قدت أو اختلفن قالى عادة اقرانها ﴾ الرجوع الى الاقران بمد الاقارب هو المشهور بين الاصحاب كما في (المسالك وشرح المفاتيح) ومذهب الاكثر كما في (فوائد الشرائع) وهو ظاهر كلام الاصحاب المتأخرين كما في (شرح الجفرية وظاهر السرائر) دعوى الاجماع وقد سلف نقل عبارتها وهو خيرة (المبسوط والوسيلة والسرائر ونهاية الاحكام والارتداد والتحرير والمختلف والتبصرة والمذكرى والبيان والدروس واللمعة وفوائد الشرائع والجفرية وشرحها واللمعة والمسالك والروضة والموجز وشرحه وغاية المرام) ونقله جماعة عن (جميل الشيخ واقتصاده والاصباح والمذهب) وأكثر هذه الكتب استتبط فيها اتحاد البلد هو داخل تحت المشهور ومذهب الاكثر كما في (فوائد الشرائع والمسالك) والا لزم المحال كما في (شرح المفاتيح) وبعبارة المبسوط ونهاية الاحكام والارتداد وللموجز وغاية المرام والمسالك وشرح الجفرية (كمبارة المصنف هنا في الرجوع الى الاقران واقتصر على قدت النساء الا انه ذكر البلد كالمبسوط في غاية المرام والمسالك) من دون ذكر الاختلاف في (الوسيلة والسرائر والتحرير والتبصرة) وكذا جعل الشيخ واقتصاده والمذهب (الا انه في (الوسيلة) ذكر اتحاد البلد دونها واقتصر في (اللمعة) على ذكر الاختلاف وعمل في (التامع) الاقران على الادل بالوفي خمس نسخ وفي (التخليص) على الادل بأوفي (الجفرية) ترجع الى عادة ناسائها ثم اقرانها من اقرانها ولم يعتبر الرجوع اليهن الصدوق والشيخ في (الاخلاف والنهاية) قال الصدوق فان كن ناسائها مختلفات فأكثر جلوسها عشرة أيام وتقل جماعة مثل ذلك عن السيد المرتضى (وقال في الاخلاف) فان كن ناسائها مختلفات العادة أولا يكون لها نساء تركت الصلاة في الشهر الاول ثلاثة أيام وفي الثاني عشرة أيام (وقد) روى ترك الصلاة في كل شهر ستة أيام أو سبعة (دليلا) اجماع الفرقة على هاتين الروايتين والوجه في الجمع بينهما التحير (وقال في النهاية) فان كن ناسائها مختلفات أولا نساء لها فترك الصلاة والصوم في كل شهر سبعة أيام فقد اتفقت هذه الكتب على عدم اعتبار الاقران كما لم يعتبر ذلك في (المعتبر والشرائع والمنتهى والتفصيح والمدارك والمفاتيح) والظاهر من (التذكرة) التردد (كجامع المقاصد ومجمع البرهان) ان لم يستظهر منهما عدم اعتباره ولم يرجح شيئا صاحب (كشف الرموز والتخليص والتخليص والمذهب البار) ولم يذكر في (الكافي) حالها اذا لم تعرف حال ناسائها قال رجعت الى

فان فقدن أو اختلفن تيمضت هي والمضطربة كل شهر بسبعة أيام أو بثلاثة من في شهر وعشرة من آخر (متن)

عادة نساءها قسمت استباحتها أيام طهرهن وتحيضت أيام حيضهن الى أن تستقر لها عادة انتهى وفي (المتن) اسكان ان يقال ان الغالب التحاق المرأة بأقرانها وتأيدته (يقول الصادق عليه السلام) في مرسل يونس ان المرأة أول ما يبيض ربما كانت كثيرة الدم فيكون حيضها عشرة أيام فلا يزال كلما كبرت قصت حتى ترجع الى ثلاثة أيام قال (وقوله عليه السلام) كلما كبرت قصت دال على توزيع الأيام على الاعمار غالباً (وقال في كشف اللثام) بعد نقل هذا وأما تأخر الاقتران عن الاهل فلا تعلق الايمان على الاهل دونهن وتبادر الاهل من نساءها والتصریح به في خبر أبي بصير وفي (شرح المفاتيح) ان في خبر زواره ومحمد المستحاضة تنظر بعض نساءها فتتسدى بأقرانها بالنون موضع الهمة في بعض النسخ قال ويؤيده عدم القائل بمضمونها لو لم يكن كذلك وفي (مجمع الفائدة والبرهان) ان في بعض الاخبار اقترانها (قال في شرح المفاتيح) ونحن قد عارض الروايات الا انه بالحمل على التخدير يرتفع التعارض وعلى القول بالترجيح يقال ان الروايات الاولى معمول عليها عند الجميع فهي أولى بالتقدم مهما أمكن انتهى (قلت في عبارة الاستبصار) ما قطع به على ان الشيخ رواها اقترانها بالهمة دون النون (قال) الشهيد ولك ان تقول لفظ نساءها دال على الاقتران فان الاضافة تصدق بأدنى ملازمة قال وأما المشاكلة فمع السن وانما الدليل يحصل غالباً ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ فان فقدن أو اختلفن تيمضت هي والمضطربة في كل شهر بسبعة أيام أو بثلاثة من شهر وعشرة من آخر ﴿أقوال الاصحاب في المسئلة منشرة والذي ظهر لي بعد فضل التبع انها مما تبلغ النيف والعشرين ونحن نذكرها ونذكر القائلين بها فان لم يفتقر على القائل فالتاقل (الاول) ما ذكره المصنف هنا من ان المبتدأة والمضطربة تيمضان في كل شهر بسبعة أيام أو بثلاثة من شهر وعشرة من آخر ومثل ذلك ذكر في (الارشاد والتبصرة) وهو خيرة (التابع ونهاية الاحكام والبيان والدروس واللمعة وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجفرية وشرحها والمسالك والروضة) وهو الظاهر من (كشف الرموز) أو مختاره الا انه ذكر في الجميع الستة مع السبعة قبل بسبعة أيام أو ستة أو بثلاثة من شهر وعشرة من آخر الا (الارشاد والتبصرة) فان عبارتهما كالكتاب ونسب في (الدروس) ما نقلناه عنه الى أشهر الروايات ونسب في (المفاتيح) عبارة الكتاب الى المشهور وفي (كشف اللثام) واقتصار المصنف على السبعة كالاكثر لاقتصار الصادق عليه السلام عليها واحتمال كون أو من الراوي وعلى كونه منه صلى الله عليه وآله ظاهرها التخير مع امكان كونها حيضاً انتهى وقد علمت ان الاكثر لم يقتصر عليها فيها وإنما اقتصر عليها الاكثر في المضطربة قطعاً كما يأتي (الثاني) ان ما ذكره المصنف هنا فيما خاص في المبتدأة كما هو خيرة (المبسوط) في موضع منه (والوسيلة والشرائع) فاتهم ذكروا في المبتدأة عين عبارة المصنف هنا واختلفوا في المضطربة كما يأتي (الثالث) ما ذكره في (الاقتصاد) على ما نقل من تيمض المضطربة خاصة سبعة في كل شهر أو بثلاثة في الشهر الاول وعشرة في الثاني (الرابع) ان المضطربة مخيرة بين الستة والسبعة في شهر والثلاثة والعشرة في آخر كما هو خيرة (الشرائع والمختلف) وقد صرح في (المسالك والمدارك) بان هذا الحكم فيها هو المعروف

من المذهب وفي (شرح المفاتيح) ان تخيرها بين السبع في كل شهر والثلاثة في شهر والعشرة في آخر هو المشهور قال بل نقل الاجماع عليه في (الخلافا) وياتيك ما وجدناه في الخلاف وقد مر ما اختاره في (الشرائع) في المبتدأة واعتزضني (كشف الثام) بان العكس كان أظهر وفي (المختلف) لم يرجح شيئاً في المبتدأة (الخامس) ان المضطرة تمل بالاحتياط والجمع بين عملي الحيض والاستحاضة كما يأتي في الكتاب وهو خيرة (المبسوط) وأحد وجهي (الوسيلة) والمعتبر في مضطرة الوقت كما يأتي واستضعفه الشهيد في (الذكرى) حتى قال في (اليان) انه ليس مذهبا لنا (السادس) ان المبتدأة خاصة تحيض بسبعة خاصة كما في (الاقتصاد) وقد مر مذهب الاقتصاد في المضطرة (السابع) ان المبتدأة تحيض بسبعة أو ستة في كل شهر أو ثلاثة في الأول وعشرة في الثاني كما في (الخلاف) ونقل اجماع الفرقة على الروايتين وهو المنقول عن (الجمل والعقود والمذهب والاصباح) لكن اقتصر في هذه على السبعة فيكون ما فيها عكس ما في (الاقتصاد) حيث انه ذكر ذلك في المضطرة (الثامن) ان المضطرة خاصة تحيض بسبعة كما في (الخلاف) والكافي والتحرير والجمل والعقود والمذهب والاصباح) على ما نقل ونقل عليه اجماع الفرقة في (الخلاف) لكن في نسخة من نسخ تلخيص الخلاف الناسية لأيام حيضها أولقتها فيكون (اجماع الخلاف) في غير الشبهة وفيه نظر ظاهر (التاسع) ان المبتدأة تدع الصوم والصلاة كلما رأت الدم وقفلها كلما رأت الطهر الى ان يستقر لما عادة كما في موضع من المبسوط (العاشر) ان هذا حكم المضطرة كما في (النهاية) والاستبصار) وموضع من المبسوط (الحادي عشر) تغير المبتدأة خاصة بين السبعة والعشرة في الشهر الأول والثلاثة في الثاني وهو خيرة (النهاية) مطلقاً (الثاني عشر) ان هذا حكمها فيما بينها وبين شهر كما في (الفقيه والمقنن) على ما نقل عنه (الثالث عشر) ان المبتدأة تحيض عشرة حيضا وعشرة طهرا كما في (الفنية) وموضع من (المبسوط) وقد يظهر من الفنية ان هذا أيضاً جار في المضطرة ورى هذا القول في (كشف الرموز) بالبعد (الرابع عشر) تحيض المبتدأة في كل شهر بشرة وهو مذهب الصدوق وظاهر السيد كما ذكر ذلك جماعة (الخامس عشر) تحيض المبتدأة بثلاثة في الأول وعشرة في الثاني وهو المنقول عن القاضي (السادس عشر) تحيض المبتدأة بشرة في الشهر الأول خاصة ثم بثلاثة في كل شهر وهو المنقول عن الكاتب (السابع عشر) ما ذهب اليه في (التحرير) من ان المبتدأة خاصة تخير بين ستة وسبعة وقد مر خيرة في المضطرة من السبعة (الثامن عشر) تحيض المبتدأة والمضطرة بسبعة في كل شهر بقوله في (السرائر والمنتهى) عن بعض وهو خيرة (التلخيص) ومجمع القادة والبرهان وشرح المفاتيح) وعليه الاستاذ الشريف (التاسع عشر) تحيضها ستة كذلك ذكر في الكتاين أعني (السرائر والمنتهى) وهو خيرة (الموجز الحوي) في المضطرة والمبتدأة فيما بعد الأول (المشرون) تحيض بثلاثة في كل شهر نقل في الكتاين (وقال في المختار) انه الوجه واستحسنه في (المداير والمفاتيح) الا فيما عدا الدور الأول للمبتدأة فعنبرة للموس وهذا القول أحد قولي التافهي وأحدى الروايتين عن أحد (الحادي والعشرون) ان تحيض عشرة طهراً وعشرة حيضا ذكر في الكتاين وهو قول ابن زهرة وهذا ظاهر بالنسبة الى القاعدة لان ما يمكن ان يكون حيضا فهو حيض الا ان قول المستفاد من تصانيف الاخبار كون الحيض في كل شهر مرة وهذا القول سبه في (شرح المفاتيح) الى موضع من (المبسوط) (الثاني والعشرون) تخيرها بين ستة وسبعة



ولها التخيير في التخصيص ولو اجتمع التميز (متن)

ذكره في (المنتهى) وأشار إليه في (التذكرة) وقال فيها انها تركان الصلاة في كل شهر ستة أوسعة ثم قال بعد ذلك في (المنتهى) انه على سبيل الاجتهاد لا التخيير وزد في ذلك في (التذكرة) وقال فيها ان التخيير بين ستة والسبعة أشهر وهو اختيار الشافعي في أحد قوليه وأحد في إحدى الروايتين (الثالث والعشرون) تحيضها في كل شهر بشرة وهذا ذكره في (المنتهى) وقد علمت ان الصدوق والسيد قائلان به في المبتدأة فان كانت المضطرة كذلك عندها كان القول لهما كما هو الظاهر وهو مذهب أبي حنيفة وقول ثالث لأحمد (الرابع والعشرون) تحيض كل منها بسبعة أو ثلاثة كافي (المعتبر) عملاً بالرواية واليقين الا انه استوجه القول بالسالف أعني العشرين (الخامس والعشرون) تحيضها بثلاثة في الاول وعشرة في الثاني ذكره في (السرائر والمنتهى) (السادس والعشرون) عكسه ذكر ذلك أيضاً في الكتاتين المذكورين ولم يرجح شيئاً فيهما صاحب (السرائر والمذهب والتفتيح وغاية المرام) ولم يرجح شيئاً المصنف في (المختلف) في المبتدأة وان شئت تسهيل ضبط هذه الأقوال فذكر ما قيل في المبتدأة على حده وما قيل في المضطرة على حده وما قيل فيها كما صنع مثل ذلك في (المهذب البارع) في كل واحدة منهما الا انه لم يستوف الاقوال لانه ذكر في المبتدأة ثمانية وفي المضطرة خمسة على ان فيما ذكره نوع حزاوة في الجملة فليحظ (١) قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ولها التخيير في التخصيص﴾ أى تخصيص كل عدد شاءت بالتخصيص به من غير اعتبار لمزاجها كما في (المعتبر والذكرى) وجامع المقاصد والجفرية والروضة والمسالك (المدارك وكشف الثام) وان كان الافضل لها اختيار ما وافق مزاجها منها فتأخذ ذات المزاج الحار السبعة مثلاً وهكذا كما في (المسالك والروضة) وقال في (المنتهى) ان الاقرب ردها الى اجتهادها ورأيها فيما يغلب على ظنها انه أقرب الى عادتها أو إعادة نساها أو ما يكون أشبه بلونه (٢) ومثله قال في (نهاية الاحكام) ونقل القولين في (التذكرة) من دون ترجيح وفي (المعتبر والمنتهى) والتحرير وجامع المقاصد والجفرية وشرحا والموجز والمسالك والروضة والمدارك) ان لها التخيير في تخصيص أي من أيام الشهر شاءت بالتخصيص من الاول أو الوسط أو الآخر وربما ظهر ذلك من (المبسوط) حيث قال في فرع اذا رأت ثلاثة أيام دما ثم اقطع سبعة أيام ثم رأت ثلاثة أيام واقطع كان الاول حيضاً والثاني دم فساد والاقوى (٣) تعيين الاول كما في (التذكرة وكشف الثام) والاول أولى كما في (الذكرى) في ذاكرة العدد فقط وجامع المقاصد والموجز والروضة والمدارك) وصرح جماعة ممن قال بالتخيير بأنه لا اعتراض للزوج ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ • ﴿ولو اجتمع التمييز

(١) هذا ما عثرنا عليه من الاقوال ولك في نشر هذه الاقوال طريق آخر وهو ان تذكر كما قيل في المبتدأة على حدة وذلك أحد عشر قولاً وما قيل في المضطرة على حدة وهي كذا وما قيل فيها ممّا وهو كذا (منه) (٢) والا لزم تخييرها في السابع بين الصلاة وتركها ولا تخيير في الواجب وقد أجاب عنه المحقق والشهيد والفاضل الهندي وغيرهم (منه) (٣) لانه يمكن ان يكون حيضاً ثم لامعنى لرجوعها عن ذلك وترك العبادة فيما بعد وقضائها لما تركتها من الصلاة (منه)

والعادة فالأقوى المادة ان اختلفا زمانا (فروع) الاول لورات ذات المادة المستقرة العدد متقدما على العادة او متأخرا فهو حيض لتقدم المادة تارة وتأخرها أخرى (متن)

والعادة فالأقوى 'المادة' ان اختلفا زمانا ﴿ في المسئلة ثلاثة أقوال الاول ترجيح العادة كما ذكر المصنف وهو المشهور كما ( في الذكرى والمسالك وشرح المفاتيح ) ومذهب الأكثر كما في ( جامع المقاصد ) والأشهر كما في ( التذكرة وفي كشف اللثام ) قال في ( التذكرة ) انه مشهور وقد نسب الى الثلاثة والانابع في غير موضع وهو خيرة ( المبسوط ) في موضع ( والجمل ) كما نقله جماعة عنه وكذا عن ( جل العلم والعمل والكافي ) وقد قل عبارة في ( المختلف ) فتلحظ وانها الصريحة في ذلك وهو مذهب الكاتب المرتضى والمفيد على ما قبل جماعة والمحقق والآبي على الظاهر منه والمصنف والشهيدين والكركي وولده والقنداد وأبيالباس وصاحب ( المدارك ) وسائر المتأخرين وهو ظاهر ( السرائر ) بل كاد يكون صريحاً وهذا القول واقنا عليه أبوحنيفة ( الثاني ) ترجيح التمييز كما في ( النهاية والمخلاف ) بل ادعى في المخلاف الاجماع على ذلك كما في تلخيصه ولم ينقل فيه ما نقله عن ( المخلاف ) جماعة كثيرون من انه قوى بعد ذلك تقديم المادة على التمييز كما صنع مثل ذلك في موضع من ( المبسوط ) حيث حكم فيه أولاً بتقديم التمييز ثم قوى العكس ونحوه ما في ( المصباح ) على ما نقل عنه ولم يرجح في ( الايضاح ) شيئاً من القولين وبتقديم التمييز قال جميع أصحاب الشافعي الا ابن خيران فانه قدم المادة وليس المراد من العادة المستفادة من التمييز كما نبه على ذلك جماعة وفي ( جامع المقاصد ) ويحتمل الترجيح لصدق الأقراء عليها وفيه بعد انتهى ( الثالث ) انها مخيرة في ذلك وهو مذهب الطوسي في ( الوسيلة ) ونقله في ( الشرائع ) عن بعض ولله أراد الطوسي وصاحب ( المدارك ) لانعرف هذا القول ولا نقله في سوى الشرائع ﴿ فروع ﴾ ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ لو رأت ذات العادة المستقرة العدد متقدما على المادة أو متأخراً فهو حيض لتقدم المادة تارة وتأخرها أخرى ﴾ هنا مسائل ( الأولى ) ما أشار اليه المصنف من تقدم العدد المتأخر لما كله على المادة المستقرة عدداً ووقتها كلها وقد حكم المصنف رحمه الله بأن العدد المتقدم حيض كما في ( المتبر والشرائع ) والمتنهي والشرير والتذكرة والارشاد والبيان والمسالك والمدارك ) وغيرها وفي ( كشف اللثام ) انه اتفاق كما هو الظاهر وفي ( فوائد الشرائع ) بعد قول المحقق نصحت بالعدد سواء رأت بصفة دم الحيض أم لا مانصه لأريب في هذا الحكم ولا ريب في التبرع ثلاثة أيام اذا قدم الدم المادة وينبغي في التأخر ذلك ويحتمل الترك بأول حصوله لان التأخير يؤكد حصوله وفي ( جامع المقاصد ) ان التبرع ينفي على إيجاب الاحتياط على المبتدأة والمضطربة وعدمه مع احتمال عدم الوجوب هنا ثم جزم بعلق تركه الخائف بها ما خلا ترك الواجب اذا تقدم قال ولو تأخر أمكن ذلك والقطع بكونه حيضاً انتهى وفي ( المدارك ) انه انما يكون حيضاً اذا كان بصفة الحيض وضمه فيه وجوب الاحتياط وقد صرح المحقق وغيره بأنه لا فرق بين وجود صفة الحيض وعدمه كما ان ظاهره كما في ( المدارك ) وهو ظاهر غيره وعدم وجوب الاحتياط ( الثانية ) ان ترى قبل عادتها الحصة يوماً او يومين وخسها فالجميع حيض اتفاقاً كما في ( المتن ) وفي ( جامع المقاصد ) يمكن الفرق بين ذات العادة وغيرها اذا تقدم دما العادة يوماً او يومين محلاً بقول الصادق عليه السلام في خبر اسحاق ان

(الثاني) لو رأت المادة والطرفين أو أحدهما فإن تجاوزت العشرة فالحيض المادة والأفالجيع (الثالث) لو ذكرت المضطربة المادة دون الوقت فحيرت في تخصيصه وإن منع الزوج التمين وقيل بعمل في الجميع عمل المستحاضة وتنسل لا تقطع الحيض في كل وقت يحتمله وتقضي صوم العدد ولو انعكس الفرض تحيضت بثلاثة واغتسلت في كل وقت يحتمل الاقطاع وقضت صوم عشرة احتياطاً أن لم يقصر الوقت عنه وتعمل فيما تجاوز الثلاثة عمل المستحاضة (متن)

كان قبل الحيض يومين فهو الحيض بخلاف ما إذا زادت على يومين أو يومين فأنا حينئذ نخطأ لعدم الدليل إلا أنه لا يصح في الآن قائل بذلك وفي (المبسوط) متى استقر لها عادة ثم تقدمت الدم الحيض يوم أو يومين أو تأخر يوم أو يومين حكمت بأنه من الحيض وإن تقدم بأكثر من ذلك أو تأخر بمثل ذلك إلى تمام العشرة أيام حكم أيضاً بأنه دم حيض فإن زاد على العشرة لم يحكم بذلك (انتهى) ولله ارادة أنها إذا رأت المادة مع ما قبلها أو ما بعدها كان الجميع حيضاً إن لم يتجاوز الجميع العشرة والأفالعادة (الثالثة) إن ترى يوماً أو يومين قبل العادة وثلاثة أيام من خستها فالجميع حيض اتفاقاً كما في المنتهى (الرابعة) ما ذكره المصنف ثانياً وهو أنها لو رأت المادة والطرفين أو أحدهما فإن تجاوز الجميع فالحيض المادة والأفالجيع حيض وقد نص على ذلك الشيخ والمحقق والمصنف في غير هذا الكتاب والشهد وغيرهم وقد يلوح من ظاهر (الخلاف) أن لا يخالف من أصحابنا حيث نسب الخلاف إلى الشافعي حيث ذهب إلى أن الجميع حيض بناءً منه على أن أكثر أيام الحيض خمسة عشر يوماً قال (وقال) أبو حنيفة تكون العشرة الأخيرة حيضاً (قلت) معناه أن العادة وما بعدها حيض أن لم يتجاوز العشرة ومجموعها العشرة وظاهر (كشف الثام) دعوى الإجماع على أن الجميع أن لم يتجاوز العشرة يكون حيضاً حيث قال عندنا وقصره أبو حنيفة على العادة وما بعدها وفي (جامع المقاصد) المراد بالطرفين ما قبل العادة وما بعدها وفي المتقدم سابق من احتمال وجوب الاحتياط وعدمه انتهى قوله قدس الله تعالى روحه ﴿لو ذكرت المضطربة العدد دون الوقت فحيرت في تخصيصه﴾ هذا مذهب الأكبر كما في (المدارك) وخيرة نهاية الأحكام والمختلف والدروس والبيان والموجز وترجمه وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والحفريات وشرحها والمسالك والروضة ومجمع البرهان والمدارك) وربما ظهر ذلك من (التذكرة) والتحرير وخيرة الوسيلة) أن لم يتميز دمه وإن تميز دمه خصصت العدد بما يصفة الحيض (وقال في الذكري) تخير مع عدم الإمارة وقد صرح في جملة من هذه (كالبیان) والذكري والموجز وجامع المقاصد) أن لها ذلك وإن كره الزوج كما ذكر المصنف هنا مع احتمال كرهه كالواحد الموسع كما في (جامع المقاصد) وقد مر أن أول الشهر أولى فليحظ قوله قدس الله روحه ﴿وقيل بعمل في الجميع عمل المستحاضة وتنسل لا تقطع الحيض في كل وقت يحتمله﴾ كما في (المبسوط) والمغزير والارشاد وفي المنتهى) نسبة إلى التسريح وسكت وفي (الشرائع) إلى القل ولم يرجح شيئاً في (الإيضاح) وفي (الخلاف) الناسبة لوجهها ولا يتميز لها ترك الصوم والصلاة في كل سبعة أيام وتنسل وتصلّي الباقي ونصوم فيما بعد ولا قضاء عليها في صوم ولا صلاة إجماعاً قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ولو انعكس الفرض تحيضت بثلاثة واغتسلت في كل وقت يحتمل الاقطاع وقضت صوم عشرة احتياطاً أن لم يقصر الوقت عنه وتعمل فيما تجاوز عمل المستحاضة﴾

الاحتياط هو المشور كما في (الذكرى) وقد اشتهل كلام المصنف صريحاً وضمننا على احكام نشير اليها بعد قل كلام الاصحاب في المقام (فتقول) ذكر هذا الحكم في (المبسوط) في موضعين (قال) في موضع وان كانت ذاكرة لوقت تامة للمدد تركت الصلاة والصوم في تلك الايام ثلاثة ايام وهي اقل الحيض لانه مقطوع به والباقي ليس عليه دليل (وقال) في موضع آخر واما القسم الثالث وهو ان تذكر وقت الحيض ولا تذكر عدده فهذه لا يخلو حالها من ثلاثة احوال اما أن تذكر أول الحيض أو آخره أو لا تذكر واحداً منهما وانما تذكر انها كانت حائضاً في وقت بينه ولا تعلم هل كان ذلك أول الحيض أو آخره أو وسطه فان الحكم فيها ان كانت ذاكرة لأول الحيض ان تجعل حيضها اقل ما يمكن الحيض وهو ثلاثة ايام ثم تنفصل بعد ذلك وتصلي فيها بعد اذا علمت ما تعلمه المستحاضة عند كل صلاة احتياطاً وان ذكرت آخر الحيض جعلت ما قبله حيضاً ثلاثة ايام ووجب عليها النفل في آخرها وعملت فيما عدا ذلك ما تعلمه المستحاضة وتصلي وان كانت غير ذاكرة لأول الحيض ولا آخره فينبغي لها ان تجعل ذلك اليوم مقطوعاً على انه حيض ولا تجعل ما قبله حيضاً لجواز ان يكون ذلك اول الحيض ولا تجعل ما بعده حيضاً لجواز ان يكون ذلك آخر الحيض وينبغي ان تترك الصلاة والصوم ذلك اليوم وفيها بعد ذلك تعمل عمل المستحاضة عند كل صلاة ثم قضى الصوم عشرة ايام لانها تعلم ان اكثر الحيض لا يكون اقل من عشرة ايام احتياطاً انتهى وهو موافق لما في الكتاب لكن ليس فيه الا قضاء صوم العشرة دون الاقل منها كما في الكتاب وبفهم منه ومن الكتاب من قضاء صوم العشرة انها تجمع بين المبلين فيها احتملها بل يفهم ذلك من الكتاب أيضاً من اغتسلها للاتطاع في كل وقت يحتمل (وقال في الخلاف) الناسبة لايام حيضها اول وقتها ولا يميز لما ترك الصوم والصلاة في كل شهر سبعة ايام وتنفل وتصلي الباقي وتصوم فيها بعد ولا قضاء عليها في صوم ولا صلاة اجماعاً انتهى وهذا ظاهر فيما نحن فيه بقرينة العطف بأو فتأمل ولعله أراد الرجوع الى الروايات كما يأتي عن جماعة وفي (كشف اللثام) ان ظاهر الخلاف فيحيضها بسبعة للاجماع ونظير يونس ويضعفه انه في المبتدأة ومن اختلفت ايامها انتهى (وقال في الوسيلة) الذاكرة للوقت الناسبة للمدد تترك الصوم والصلاة ثلاثة ايام في أول الشهر وتعمل عمل المستحاضة في الباقي انتهى وهو مخالف لما في الكتاب (والمبسوط) لان ظاهرها اعني (الوسيلة) الاختصار فيما عدا الثلاثة على عمل الاستحاضة والحكم بطهرها (وقال في المختار) ان ذكرت أول حيضها أثمة ثلاثة لانه اليقين ثم تنفل بعد ذلك للحيض وتصلي فيها بعد اذا علمت ما تعلمه المستحاضة احتياطاً وان ذكرت آخره جعلته وما قبله حيضاً ثلاثة واغتسل للحيض في آخره وعملت ما تعلمه المستحاضة فيما عداه وان لم تكن ذاكرة اول حيضها ولا آخره فذلك الوقت الذي عرفت حيضها فيه ان لم يزد عن اقل الحيض فحيضها معلوم (١) وان زاد من غير تداخل (٢) فالزمان مشكوك فيه تعمل ما تعلمه المستحاضة وان تداخل فالتداخل حيض يقين (٣) وما عداه مشكوك فيه (انتهى) وهو موافق لما في (الوسيلة) من الحكم بطهرها فيها

(١) كما اذا قالت أعلم اني كنت ثاني الشهر حائضاً ورابعه طاهرة (منه) (٢) كما لو قالت كنت حائضاً يوم الخامس وطاهرة يوم العاشر كذا في التذكرة وفيه نظر كما يأتي (منه) (٣) كما لو قالت كنت حائضاً يوم الثالث وطاهرة يوم السادس فالتداخل حيض يقين وهو الثالث (منه)

عدا الثلاثة ( وقال في الشرائع ) ان ذكرت اول حيضها أكلته ثلاثة وان ذكرت آخره جعلته نهاية الثلاثة وعلمت في بقية الزمان ما تعلمه المستحاضة وتفتسل للحيض في كل زمان يفرض فيه الانقطاع وتقضي صوم عشرة أيام احتياطاً ما لم يقصر الذي عرفه عن العشرة انتهى وهذا موافق لما في الكتاب ( كالتهجير والارشاد ) الا أنه قال في ( الارشاد ) وتقضي صوم احدى عشر موضع قوله هنا وقضت صوم عشرة ان لم يقصر الوقت عنه ( وقال في المنتهى ) ان ذكرت اول الوقت أكلته ثلاثة لأنه متيقن وان ذكرت آخره جعلته نهاية الثلاثة ولو قيل انها تنحيز كالنحية كان وجهاً ( وقال في التذكرة ) ان ذكرت اول الحيض أكلته ثلاثة يقين وتفتسل في آخر الثالث لاحتمال الانقطاع فعمل الى العاشر ما تعلمه المستحاضة وتفتسل في كل وقت يحصل الانقطاع واذا ذكرت آخره جعلته نهاية الثلاثة واغتسلت عنده لاحتمال الانقطاع وقبل فيها ببدء عمل المستحاضة وقضيان صوم عشرة أيام احتياطاً وان لم تذكر الاول والاخر فذلك اليوم الذي عرفت حيضها فيه ان لم يزد عن أقل الحيض الى آخر ما قلناه عن ( المتبر ) قد وافق ( المبسوط ) من (١) قضاء صوم العشرة وخالف في ذلك ( المتبر ) ( وقال في نهاية الاحكام ) انها يحكم فيها بجميع أحكام الحيض في كل زمان تبين فيه الحيض وبأحكام الطهر في كل زمان يتقنه فيه لكن بها حدث دائم وكل زمان يحتمل فيه بالاشق احتياطاً في الاستمتاع وقضاء الصوم كالخائض وفي لزوم العبادات كالطاهر ثم ان احتمل ذلك الزمان الانقطاع أيضاً كان عليها الاقتصار لكل فريضة وهو نحو ما في ( التذكرة ) ( وقال في ( الدروس ) ان ذكرت أوله أكلته ثلاثة ولها العود الى السبعة والستة ولو ذكرت آخره فكذلك ( وقال في الذكري ) ان ذكرت أوله أكلته ثلاثة لتيقننا واحتمل في الباقي ان يجعل طهرًا ييقن بناء على ان تلك الثلاثة هي وظيفة الشهر واحتمل ان يكون على التخير بين الروايات السابقة فلها جعل عشرة أو سبعة أو ستة لصدق الاختلاف وعدم علم المادة وان ذكرت آخره جعلته نهاية الثلاثة أو تلك الاعداد وان ذكرت انه وسط حيض فهو ويوم قبله ويوم بعده حيض يقين واحتمل مراعاة تلك الاعداد وكذا لو علمت انه وسط غير انها لا تأخذ عدداً زوجاً بل تأخذ اما السبعة أو الثلاثة وان ذكرته خاصة ولم تعلم حاله فهو حيض يقين ونعم اليه اما تمام الثلاثة أو غيرها من اعداد الروايات وأما الاحتياط فمشهور في جميع هذه المواضع وهو الجمع بين تكليف الخائض والمستحاضة والنفل للحيض في أوقات امكان الانقطاع ( وقال في البيان ) ان ذكرت الوقت خاصة فان تعين الاول أضافت اليه اليومين بعده ثم احتاطت بتمام العشرة ولو اقتصر على الثلاثة فالأقرب الجواز اذا لم تعلم تجاوزها وكذا اذا ذكرت آخره وان علمت اليوم فقط فهو الحيض وتحتاط بتسعة قبله ليس فيها غسل الحيض وتسعة بعده فيها ذلك في أوقات الاحتمال ويجوز الرجوع الى الستة أو السبعة أو الثلاثة والعشرة ( وقال في ( المرجع ) وناسية العدد ذاكرة أوله تكمله ثلاثاً وآخره تحملاً نهايتها ووسطه تحفه بيومين ويوم ما هو لاغير وتفتسل للانقطاع حيث يمكن ونحوه ما في شرحه وفي ( جامع المقاصد وفوائد الشرائع ) انها فيما اذا علمت أوله أو آخره أو وسطه اما ان تقتصر على الثلاثة ان لم تعلم الزيادة عليها أو ترجع في جميع الصور الى الستة أو السبعة أو الثلاثة مع العشرة فتصل الثلاثة ابتداء العدد المأخوذ في الاولى وانتهائه في الثانية وتتم في الثالثة والرابعة ان لم تعلم القصور عنها أو عن أحدها فان علمت شيئاً علمت

(١) كذا في نسختين والظاهر في ( مصححه )

به فلو علمت القصان عن الستة والزيادة عن الثلاثة فالحسنة مع احتمال الاربعة وتقتل للاقطاع ثم هي مستحاضة وفي الصورة الثالثة ان علمت ان اليوم الذي ذكرته أوسط الحيض تغيرت على نحو ما تقدم لكن لا تأخذ من الاعداد المقدمة الا وترأ كالثلاثة والسبعة وان لم تعلم ذلك أمكن ان تأخذ الأقل وهو الثلاثة لاصالة عدم الزيادة والاقصاء على التيقن وتأخذ واحداً من اعداد الروايات ومتى أخذت عدداً شرط ان لا تعلم الزيادة عليه أو القصان عنه وهي في باقي الزمان مستحاضة مع استمرار الدم واقصر في (الجعفرية والمسالك) على الاخير أعني الرجوع في الجميع الى الروايات واستحسن في (المدارك) مافي (المعتبر) وفي (شرح المفاتيح) ان علمت أوله أنه ثلاثة أيام البتة ويحتمل احتمالاً ظاهراً ضم أربعة أيام آخر مما قبله بالثلاثة وكذا ان عرفت وسط حبضها جعلته مع يوم قبله ويوم بعده حبضاً البتة مع ضم يومين قبل القبل ويومين بعد البعد ولو علمت أن يوماً معياً كان من أيام حبضها جعلته من أيامه واختارت ستة أيام اما قبله أو بعده أو في طرفيه هذا (وليعلم) انها اذا لم تذكر الاول والاخر والوسط وانما ذكرت يوماً فني (المبسوط والتحرير والموجز) وغيرها كما مر انه الحيض ييقن وكل من طرفيه مشكوك فيه وفي (التذكرة) احتدل أولاً ان الزمان مشكوك فيه فهي متحيرة (قال) لو قالت كنت حائضاً يوم الخامس وظاهرة يوم العاشر فالزمان مشكوك فيه تشمل ما تعلمه المستحاضة وفيه نظر كما في (كشف الالتباس) واحتمل فيها (١) جهه الآخر تظليماً للسبق وعبرة (المعتبر) وان كانت كعبارة (التذكرة) الا انه لم يذكر في (المعتبر) تيقن الحيض في يوم من الوقت بل قال وان زاد من غير تداخل فالزمان مشكوك ولم يقل كما في (التذكرة) انها تيقن الحيض في الخامس ولا في غيره فتقدير كلامه وان زاد الوقت الذي تيقن حبضها فيه على أقل العدد كالسنة فصاعداً من أول الشهر فالزمان مشكوك فيه مع جهل العدد لاحتمال كونه جميع الستة أو ثلاثة منها أو أربعة أو خمسة فالزمان كله مشكوك فيه فتعمل فيه عمل المستحاضة وتقتل بعد الثالث للاقطاع عند كل صلاة الى آخر الستة مثلاً ثم تشمل عمل المستحاضة الى آخر الشهر فكانت عبارة (المعتبر) غير مخالفة للمبسوط (وليعلم) انها انما تقضي صوم عشرة أو أقل فيما اذا علمت عدم الكسر والا قضت إحدى عشر لاحتمال التلقيق فيفسد اليومان وعلى ذلك نحمل عبارة (الارشاد) واما عبارة المصنف فقوله تحيضت بثلاثة يريد انها اذا ذكرت الاول أو الآخر أو الوسط تمنحيز بثلاثة قطعاً واما اذا ذكرت يوماً فليس مقطوعاً به عنده بانه حيض وقد سمعت ما علمناه عن (التذكرة) وبذلك يندفع اعتراض صاحب (جامع المصنف) وقوله واغسلت في كل وقت يحتمل (٢) الاقطاع الى آخره ايصاحبه انها اذا ذكرت أول الحيض أكمله ثلاثة حبضاً وعمت في باقي العشرة وهو سبعة بعد الثلاثة اعمال المستحاضة ومنقطعة الحيض فتعمل لاحتمال الاقطاع وتترك ما تركه الحائض ثم تقضي صوم العشرة وذلك كله مشروط بان لا تعلم قصور زمان عاديها عن العشرة فلو عرفه اجمالاً قصت المشكوك فيه خاصة كما تقتصر في الاعمال والتزكك عليه واذا ذكرت آخره فجميع في السبعة السابقة على اللان بين عمل المستحاضة وتزكك الحائض دون منقطعة الحيض والقضاء بماله الا أن يقصر الزمان كما تقدم واذا ذكرت الوسط تشمل (٣) في السبعة السابقة بين اعمال المستحاضة وتزكك الحائض لعدم احتمال الاقطاع فيها (١) أي في التذكرة (منه) (٢) في حواشي الشهيد لافائدة في قوله يحتمل اذا ما من صلاة الا ويحتمل اقطاع الدم عدداً (منه) (٣) كذا في نسختين والظاهر تجميع (مصححه)

﴿ الرابع ﴾ ذاكرة المدد الناسية للوقت قد يحصل لها حيض ييقن وذلك بان تعلم عددها في وقت يقصر نصفه عنه فيكون الزائد على النصف وضعفه حيضاً ييقن بان يكون الحيض ستة في العشر الاول فالخامس والسادس حيض ولو كان سبعة فالرابع والسابع وما بينهما حيض ولو كان خمسة من التسعة الاولى فالخامس حيض ولو ساوى النصف او قصر فلا حيض ييقن ﴿ الخامس ﴾ لو ذكرت الناسية العادة بعد جلوسها في غيرها رجعت الى عاداتها ولوتبينت ترك الصلاة في غير عاداتها لزمها اعادةها وقضاء ما صامت من الفرض في عاداتها فلو كانت عاداتها ثلاثة من آخر الشهر فجلست السبعة السابقة ثم ذكرت فصمت ما تركت من الصلاة والصيام في السبعة وقضت ما صامت من الفرض في الثلاثة (متن)

وفي السبعة اللاحقة تجمع بين اعمال المستحاضة ومقطعة الحيض وتروك الحائض ان لم تعلم قصور الزمان والقضاء كما تقدم واما اذا علمت وقتاً يوماً أو دونه فعلم فيما قبله الى تمام العشرة اعمال المستحاضة وتروك الحائض وفيما بعده كذلك مع اعمال منقطعة الحيض مع عدم قصور الزمان وكذا القضاء ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ذاكرة المدد الناسية للوقت قد يحصل لها حيض ييقن الى آخره ﴾ ذكر في (المبسوط) في المقام فروعاً كثيرة لا غبار عليها على الظاهر الا انفرع الذي قال فيه اذا قالت كان حيضي عشرة أيام في كل شهر ولي طهر صحيح في كل شهر واعلم اني كنت يوم الثاني عشر حائضاً فهذه ثمانية أيام من آخر الشهر طهر ييقن واليوم الاول والثاني أيضاً طهر ييقن انتهى وفي (المتن) ونهاية الاحكام والتذكرة ان لها تسعة أيام من آخر الشهر طهر ييقن لا ثمانية انتهى وهو الحق ورده الى القاعدة ان الثاني عشر يحتمل ان يكون أول الحيض وآخره فيحصل الاشياء بتسعة عشر يوماً وهو يقصر عن المدد بنصف يوم فيكون الحيض يوماً كاملاً والباقي مشكوك فيه فما وقع في (المبسوط) لعله سهو من قلم الشريف كما قال في (التذكرة) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ لو ذكرت الناسية العادة بعد جلوسها رجعت الى عاداتها ﴾ هذا الحكم ذكره المصنف في (التذكرة) والمتن في (النهاية) لكنه في (التذكرة) ذكره كما هنا مسألة على حده (وقال في النهاية) تذييل يحتمل تغيير ناسية الوقت في تخصيص عددها بأي وقت شئت وكذا المبتدأة والمضطربة اذا ردتا الى ستة أو سبعة فلو ذكرت بعد جلوسها في غير عاداتها رجعت اليها ولو عرفت تلك الصلاة في غير عاداتها لزمها عاداتها وقضاء ما صامت من الفرض في عاداتها (وقال في المتن) بعد ان ذكر فروعاً منها مأخذ فيه على الشيخ كما مر قال قل الشح ولا توطأ هذه المرأة في كل يوم ولا تطلق فيما يقع فيه الشك فيه وتقضي صوم المدة التي عملها بعد الزمان الذي يفرض عاداتها في جلوسها في هذه المواضع تدبر ما عمله حيضاً مما وقع الشك فيه اختياراً أو اجتهاداً على ما سلف في القولين أمكن فعل هذا القول لو ذكرت عاداتها بعد جلوسها في غيره رجعت لان ترك العادة حصل لعارض النسيان فلو ظهر انها تركت الصلاة في غير عاداتها فالوجه قضاؤها وقضاء ما صامت من الفرض في عاداتها وفي (جامع

﴿ السادس ﴾ المادة قد تحصل من حيض وطهر صحيحين وقد تحصل من التمييز كما اذا رأت في الشهر الاول خمسة اسود وباقي الشهر اصفر او احمر وفي الثاني كذلك فان استمرت الحرة في الثالث او السواد جعلت الحمة الاولى حيضاً والباقي استحاضة عملاً بالمادة المستفادة من التمييز ﴿ السابع ﴾ الاحوط رد الناسية للمدد والوقت الى أسوأ الاحتمالات (متن)

المقاصد ( قد يسأل عن تصور الفرض على القول بالاختياط فان تصورها على القول برجعها الى الروايات ظاهر وفي (كشف اللثام) لو ذكرت الناسية للوقت أو المدة أولها المادة بعد جلوسها في غيرها تمييزاً أو غيره رجعت الى عادتها فيما قبل وما بعد لانها انما رجعت الى غيرها لتبناها فاذا ذكرتها اعتبرتها لمعوم الادلة وظاهر الواو في قوله ولو تبينت ترك الصلاة في غير عادتها لزوماً اعادتها ان معى رجعت الى عادتها الرجوع اليها بعد فكأنه قال رجعت اليها بعد واستدركت ما تقدم منها انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (المادة قد تحصل من حيض وطهر صحيحين) أى واضحين خالين عن استحاضة كما صرح به جماعة اذا تكررا كما تقدم بيان ذلك وليس المراد مذهب الشافعي كما مر ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وقد تحصل من التمييز كما اذا رأت في الشهر الاول خمسة اسود وباقي الشهر اصفر أو احمر وفي الثاني كذلك) هذا لانعرف فيه خلافاً كما في (المتن) و به صرح في (التذكرة) في موضعين (ونهاية الاحكام والتحرير والذكرى والدروس والبيان وكشف الالتباس وجامع المقاصد وشرح الجفرية) وغيرها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (فان استمرت في الحرة في الثالث او السواد جعلت الحمة الاولى حيضاً والباقي استحاضة عملاً بالمادة المستفادة من التمييز) يريدانه اذا اتفقت التمييز في الثالث كأن استمرت الحرة أو الصفرة في الثالث أو السواد أو وجد مخالفاً له في الشهرين كأن استمر السواد أكثر من خمسة أورأت السواد خمسة في غير مثل تلك الايام جعلت الحمة الى آخره (وقال في نهاية الاحكام) بعد ان ذكر ما قلناه آنفاً ما نصوله ورائت في بعض الادوار عشرة سواداً وباقي الشهر حرة ثم استمر السواد في الدور الذي بعده فالأقرب تحييضها بالشرة في ذلك الدور اعتماداً على صفة الدم مع احتمال الرديعي ردها الى الحمة وعلى الاول هل ترد في الدور المستمر الى الحمة أو العشرة اشكال أقربه الاول اعتباراً بالمادة ويحتمل الثاني لانها عادة تمييزية فينسحبها مرة واحدة ولو ترى خمسة سواداً من أول الشهر وبقية حرة فأت في شهر الحمة الاولى حرة والحمة الثانية سواداً ثم عادت الحرة فعلى الاول تحيض بخمسة الحرة استناداً الى المادة المستفادة من التمييز وعلى الثاني بالثانية بناء على التمييز انتهى وفي (جامع المقاصد) لعل المصنف انما عبر بالاستمرار لتسلم العبارة عما اذا حصل تمييز بالشروط يعارض المادة المستفادة من التمييز فان الظاهر هنا ترجيح التمييز فانه أصل للمادة المذكورة والفرع لا يعارض أصله وما ذكره المصنف انما هو مع اتفاق الوصف في الشهرين واما اذا اختلف الوصف فظاهر (التحرير) عدم استقرار المادة حيث قل ثبتت المادة تساوي التمييز مرتين عدداً ووصفاً فاعتبر التساوي في الصفة وفي (الذكرى) ولو اختلفت الصفة أمكن ذلك اذا حكمتا بكونه حيضاً كالاسود والاحمر ويمكن عدم المادة ها انتهى وقد تقدم الكلام في التمييز المخالف لنفسه في الشهرين من القول باعتباره دون المادة المستفادة منه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (الاحوط رد الناسية للمدد والوقت الى أسوأ الاحتمالات) كما مر عن



في ثمانية منع الزوج من الوطئ\* ومنعها من المساجد وقراءة المزامير وأمرها بالصلوات (متن)

(المبسوط) لكنه قيد ذلك في عنوان المسئلة بفقد التمييز وهو أحد وجهي (الوسيلة) ومحتل (نهاية الأحكام) وقد بالغ الشهيد في إنكاره مطلقاً حتى قال أنه ليس مذهباً لنا كما تقدم بيان ذلك كله نعم وافق على ذلك في (المعتبر والارشاد) في ناسية الوقت دون العدد كما مر أيضاً وفي (كشف الثام) بعد قول المصنف المناسبة للوقت والعدد قال وكذا مضطربهما انتهى وفي (جامع المقاصد) الظاهر أن المصنف يريد الوجوب بقوله الاحوط ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (الاول (١)) منع الزوج من الوطئ\* كما في (المبسوط ونهاية الأحكام والمتهى والتذكرة والموجز وجامع المقاصد وكشف الالتباس وكشف الثام) وجوز الشافعي الوطئ خوفاً من الوقوع في الفساد وفي (نهاية الأحكام والموجز وجامع المقاصد وكشف الالتباس وكشف الثام) أنه إن فعل لا كفارة عليه وفيها ما عدا (جامع المقاصد) أنه إن استوعب الشهر الوطئ فله ثلاث كفارات وفي (نهاية الأحكام) هذا أن أحمد الزمان والا فكفارتان وفي (الموجز وكشف الالتباس) فإن أتى يومين فله كفارة الدنيا وهي الاولى ولوأبقى يوماً فله الاولى والوسطى وفي (كشف الثام) أن وطئها كل يوم ويلة فله ثلاث كفارات وعلى التفسير ثلاث أن أحمد زمان الوطئ والا فكفارتان وهو تفصيل مافي (نهاية الأحكام) وفيها أن عليهما غسل الجنابة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ومنهما من المساجد) كما في (التذكرة والموجز) فيشمل الدخول واللبث ولا تلبث في المساجد كما في (نهاية الأحكام وكشف الالتباس) ومنهما في (المتهى) من الطواف وأماه لها في (نهاية الأحكام) ﴿قوله قدس الله روحه﴾ (ومنهما من قراءة المزامير) كما في (المتهى ونهاية الأحكام والتذكرة والموجز وكشف الالتباس وكشف الثام) ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (وأمرها بالصلوات) كما في (المتهى) وقبدها بالفرائض في (نهاية الأحكام والموجز وكشف الالتباس والثام) وهو الظاهر من (التذكرة وجامع المقاصد) وفي (المبسوط) وتغتسل فيها بعد لكل صلاة وصلت وصامت وفي (نهاية الأحكام) أن الأقرب أن لها التفضل كلتيهما يتنفل مع بقاء حدثه ولأن النوافل من مهات الدين فلا يمنع سواء الرواتب وغيرها وكذا الصوم المندوب والطواف وفي (جامع المقاصد والحواشي) المنسوبة إلى الشهيد أنه يفهم من قوله وأمرها بالصلاة ومن قوله وقضاء إحدى عشر على رأي وصوم يومين عدم وجوب قضاء الصلاة وهو خيرة (كشف الالتباس) للخرج (وقال) في حواشي الشهيد أن الأصح وجوب القضاء واحتمل الوجهين في (التذكرة ونهاية الأحكام وكشف الثام) من احتمال انقطاع الحيض في الصلاة أو بعدها إذا أوقعتها قبل آخر الوقت ومن الحرج وتردها بين الطهارة والحيض فتصح على الاول وتبطل على الثاني (وقال في كشف الثام) ولا قضاء ان أوقعتها بعد النسل بلا فصل ولم يبق من وقتها قدر ركعة وإن أخرت القضاء حتى مضت عشرة أيام لم يكن عليها الا قضاء صلوات يوم اذلا يمكن انقطاع الحيض في العشرة الآخرة ثم على المختار من اكتماء من فاتته إحدى الخمس ولا يسلمها قضاء ثلاث ومن فاتته اثنتان بأربع تكفي هذه بثلاث ان كانت اغتسلت لكل

(١) هكذا في النسخ التي بأيدينا من الشرح ولكن لفظة الأول غير موجودة في المتن والسياق يقتضى عدم ذكرها أيضاً فتأمل (مصححه)

والنفل عند كل صلاة (وعمل المستحاضة في كل دم خ) وصوم جميع رمضان وقضاء احد عشر على رأي وصوم يومين اول وحادي عشر قضاء عن يوم وعلى ما اخترناه تضيف اليهما الثاني والثاني عشر ويجزئها عن الثاني والحادي عشر يوم واحد بعد الثاني وقبل الحادي عشر (متن)

صلاة وأربع ان كانت جمعت بين الظهرين بمسل وبين العشاءين بفسل انتهى وقد ذكرت تفاصيل المسئلة في (التذكرة ونهاية الاحكام وجامع المقاصد) وفي (جامع المقاصد وحواشي) الشهيد نسب الى (النهاء) اختيار وجوب قضاء الصلاة والموجود فيها ما ذكرته ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ (والنفل عند كل صلاة) لاحتمال الاقطاع كما في (المبسوط والمنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام والموجز وكشف الالتباس وكشف اللثام) وفي (نهاية الاحكام) انه يجب ان توقع النفل في الوقت لانها طهارة ضرورية فاشبهت التيمم ولو أوقته قبل الوقت فان انطلق أول الصلاة على أول الوقت وآخر النفل جاز وفيها وفي (كشف اللثام) انها تقتل للاستحاضة أيضا وفي الاخبار ان كانت كثيرة اللهم وفيها انها تخرجه عن غسل الحيض لوجوب المبادرة الى الصلاة بعده تخرجا عن مبادرة الحدث بخلاف غسل الحيض فان اقطاعه لا يتكرر واحتمال تأخره لا يدفع ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ (وقضاء صوم احد عشر على رأي) كما في (المنتهى والتذكرة وحاشية الايضاح وكشف اللثام) اذا علمت انها لا تحيض في الشهر الا مرة وهو المقول عن الشيخ أبي علي بن الشيخ وفي (نهاية الاحكام) (والموجز وجامع المقاصد وكشف الالتباس) انها تقضي صوم واحد وعشرين وكذا في (كشف اللثام) ان لم تعلم انها لا تحيض الا مرة وقال الشيخ تقضي صوم عشرة وفي (التذكرة) لو علمت انما الحيض (قال) علمنا ان تقضي صوم عشرة احتياطا والوجه قضاء احدي عشر وفي (كشف اللثام) نسبة الى المشهور ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وصوم يومين اول وحادي عشر قضاء عن يوم الى آخره) اشار هنا الى اقوال ثلاثة (الاول) الاكتفاء بصوم يومين اي يوم من الشهر اي يوم اردت وحادي عشره وهو اختيار الاصحاب كما في (نهاية الاحكام) ونسبه الى المشهور في (كشف اللثام) لانها لا يجتمعان في الحيض (الثاني) انها تضيف اليهما الثاني وثاني عشر بناء على التشطير لانه يجوز اجتماع الاول والحادي عشر في الحيض فلا بد من الايام الاربعة (١) لانها لا تجتمع في الحيض وهو خيرة (المنتهى) ويجري هذا في قضاء تسعة فما دونها كما في (جامع المقاصد) وفي (كشف اللثام) هذا ان لم يكن الاول الذي تصوم فيه اول ايام دمها والا اكدت بالاول والثاني عشر وسقط الثاني لانتفاء احتمال انتهاء الحيض بالاول اوفيه والحادي عشر تعيين احد اليومين من الاول والثاني عشر طهر (الثالث) انه يجزئها عن الثاني والحادي عشر يوم واحد بعد الثاني وقبل الحادي فكفني بصوم ثلاثة ايام وهو خيرة (التذكرة ونهاية الاحكام والايضاح والموجز وكشف الالتباس وحواشي الشهيد) وفي (جامع المقاصد) انها اقل تكليف من الاولى يوم الا انها اقل قضا منها لانها لا تنجز في قضاء اربعة

(١) وذلك لانها اما طاهر في الاول فيصح صومه أو حائض في جميعه وهو أول حيضها في الحادي عشر طاهر أو حائض في الثاني عشر طاهر أو انتهى اليه اوفيه حيضها في الثاني طاهر (منه)

فما دون لان الطهر المقطوع به تسعة أيام فاذا وزع عليها القضاء على الوجه المذكور هنا امتنع ان يصح  
 ازيد من ذلك انتهى ومعناه انها ان قصت ما عليها من يومين فصاعدا متفرقة كما كانت تصوم الثلاثة قضاء عن  
 واحد متفرقة فلا تقضي في عشرين ازيد من أربعة لما عرفت من أن يقين الطهر منها تسعة ولا يفرق  
 فيها ازيد من أربعة وفي (الموجز وشرحه) انها تقضي عن يومين ستة أول وثانية وثالثة وحادي عشر  
 وثاني عشر وثالث عشر وعن ثلاثة أربعة ولاء ثم مثلها من أول الحادي عشر وعن أربعة خمسة وعن  
 خمسة ستة من كل طرف من الأول الى السادس ومن الحادي عشر الى السادس وهكذا ولو كانت  
 عشرة ضاعفتها وزادت يومين ويأتي مافي (التذكرة ونهاية الاحكام وكشف الثام) وانما اشترط في  
 اليوم الذي في البين ان يكون بعد الثاني وقبل الحادي عشر للتشطير لاحتمال انتهاء الحيض في اثناء  
 الثاني وابتداء حيض آخر في اثناء الثاني عشر وأما احتمال اجتماع الأول والحادي عشر والثاني  
 عشر في الحيض فظاهر كما في (كشف الثام) وفيه ان هذا كله اذا لم تعلم انها لا ينحصر في الشهر  
 مرتين والا اكتفت بيوم وثاني عشره (وقال فيه) وان أرادت قضاء يومين فصاعدا فاما ان تصوم  
 الايام ولاء مرة ثم مرة أخرى من ثاني عشر الأول وبينهما يومين متوالين أو غيرهما متفصلين عن المرتين  
 أو متصلين باحدهما فان قصت تسعة أيام صامت عشرين يوما ولاء فان تسعة أيام هي الطهر  
 يقين ولا تدركها الا بصوم الجميع لاحتمال الحيض في أحد عشر يوما ثم يقين الطهر من تسعة عشر  
 يوما ثمانية أيام ومن ثمانية عشر سبعة وهكذا الى اثنى عشر يوما يقين الطهر منها يوم فاذا صامت  
 الأول والثاني عشر لم تقض الا يوما واذا صامت الأول والثاني ثم الثاني عشر والثالث لم تقض الا  
 يومين الى ان تصوم الأول الى الثامن ثم الثاني عشر الى التاسع عشر لم تكن قضت الثمانية أيام وانما  
 عليها صوم يومين في البين لما عرفت في قضاء يوم وان عليها صيام الأول والثاني عشر ويوم في البين  
 فانها ان أرادت قضاء يومين فصامت الأول والثاني ثم الثاني عشر والثالث عشر واحتل وقوع الأربعة أيام  
 كلها في الحيض بان طهرت في اثناء الثاني ثم حاضت في اثناء الثاني عشر وكذا ان أرادت قضاء  
 ثلاثة فصامت الأول والثاني والثالث ثم الثاني عشر الى الرابع عشر لم يعلم الا صحة يوم لاحتمال انتهاء  
 حيضها في الثالث وابتدائه ثانيا في الثالث عشر وهكذا واما ان يصفف ما عليها من الايام فيزيد يومين  
 فتصوم نصف المجموع أولا ثم النصف من حادي عشر اول ماصامت أولا فان أرادت قضاء يومين  
 صامت ثلاثة أيام قبل الحادي عشر كيف شاءت وثلاثة من الحادي عشر كذا في (التذكرة ونهاية  
 الاحكام) وفيه احتمال انهاء حيضها في اثناء الثالث وابتدائه ثانيا في اثناء الثالث عشر انتهى مافي  
 (كشف الثام) وقال الشيخ في (المبسوط) ان هذه المرأة لا يمكن ان تطلق على مذهبن الا على  
 ما روي انها تترك الصوم والصلاة في كل شهر سبعة أيام وتصوم وتصلي فيما بعد (وقال في التذكرة)  
 لو قيل ان الطلاق يحصل بإيقاعه في أول يوم وأول الحادي عشر أمكن وقطع بذلك في (المنتهى  
 ونهاية الاحكام وحامع المقاصد) الا انه زاد في (المنتهى) بناء على التشطير ايقاعه في الثاني والثاني  
 عشر حيث قال اذا طلفت واحدة افتقر الى ايقاعه في هذه الايام الأربعة وزاد (في نهاية الاحكام)  
 ايقاعه في يوم بعد الثاني الى العاشر وفي الحادي عشر بعد مضي زمان ايقاعه في الأول (وفي المنتهى  
 ونهاية الاحكام والتذكرة وحامع المقاصد) انه لا تنقضي عدتها الا باقضاء ثلاثة أشهر وفي (نهاية  
 الاحكام) لان الغالب ان المرأة ترى في كل شهر حيضة ولا تكلف الصبر الى سن اليأس لما فيه

﴿ الثامن ﴾ إذا اعتادت مقادير مختلفة متسقة ثم استحيضت رجعت الى نوبة ذلك الشهر فان نسيتها رجعت الى الأقل فالأقل الى ان ينتهي الى الطرف (متن)

من المشقة العظيمة وللرواية الدالة على اعتبار السابق من الامرين ويحتمل الحاقها بالمستربة وكذا قال (في جامع المقاصد) وفي (كشف الثام) ولا يراجعا زوجها الا قبل تسعة وثلاثين يوما وفيه وفي (نهاية الاحكام) انه ان وقع طلاقها في هذه الايام فعدتها بالنسبة الى الرجعة من الطائفة الاولى وبالنسبة الى الزوج من الاخير وفي النفقة اشكال وبينه في (كشف الثام) من الاستصعاب ومن ارتفاع علة الزوجية شرعا واصل البراءة لتحديد وجوب كل يوم ولعله اقوى (هذا) واذا أرادت قضاء صلاة قصتها على القول الثالث ثلاث مرات فتفصل لانقطاع الحيض وتصلبها أول طلوع الشمس مثلان يوم وتغفل مثل ذلك قبل اكال عشرة أيام أي يوم شات في أي ساعة شات وتغفل مثل ذلك ثالث في مثل ذلك الوقت من الحادي عشر ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (إذا اعتادت مقادير مختلفة متسقة (١) ثم استحيضت رجعت الى نوبة ذلك الشهر) كما في (المعتبر والمتبر) والتذكرة ونهاية الاحكام والتحرير وحواشي الشهيد والبيان والذكرى) لكنه في الاخير احتمل نسخ كل عدله قبله وانتهاء المادة بذلك (وقال في كشف الثام) الا اذا تكرر الاخير فكون هي المادة انتهى ولم يرجح شيئا في (جامع المقاصد) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ فان نسيتها رجعت الى الأقل فالأقل الى ان ينتهي الى الطرف ﴿ طرف الاعداد أقلها ومعتها انها ان تردت بين الجميع رجعت الى الطرف فجعله حصصاً قتيماً وان تردت بين عديدين رجعت الى أقلها وهكذا ومثله ما في (التذكرة والتحرير والبيان والذكرى وحواشي المنسوبة الى الشهيد وجامع المقاصد) وقال في (المنتهى ونهاية الاحكام) فيمن ترى الدم في الشهر الاول ثلاثة وفي الثاني أربعة وفي الثالث خمسة ثم عادت الى ثلاثة ثم أربعة ثم خمسة ايها ان نسيت النوبة جلست أقل الحيض ولو شككت انه أحد الآخرين جلست أربعة لانها اليقين ثم تجلس في الآخرين ثلاثة ثلاثة لاحتمال ان يكون ما حيضتها فيه بالاربعة شهر الحصة فالتالي له ثلاثة ويحتمل ان يكون شهر الاربعة فالتالي لثلاثة لثلاثة اما في الرابع فتحيض بأربعة ثم تعود الى الثلاثة يعني في كل من الشهرين بعده وهكذا الى وقت الذكر انتهى ما ذكره في الكتابين (وقال في المتبر) ولو نسيت نوبته حيضتها أقل الحيض لانه اليقين أو عملت فيه على الروايات على القول بها وفي (الذكرى) ويمكن العود الى التمييز فان قد قال الروايات ويتعين لو متعنا تعدد العادة وفي (التذكرة ونهاية الاحكام وكشف الثام) انها اذا تحيضت بالاقل تجمع في الزائد عليه الى الاقصى بين عملي الحيض والاستحاضة والغسل للاستحاضة ولا تقطع الحيض وفي الاولين أعني (التذكرة والتهابة) انها تعمل في باقي الشهر ما تعلمه المستحاضة (وقال في المنتهى) وهل يجزئها غسل واحد عند انقضاء المدة التي جلسها (قل نعم) لانها كالتاسية اذا جلست أقل الحيض لان ما زاد على اليقين مشكوك فيه ولا وجوب مع الشك اذ الاصل براءة الذمة (والوجه عندي) وجوب الغسل يوم الرابع والخامس معاً لان يقين الحدث وهو الحيض قد حصل وارتفاعه بالغسل الاول مشكوك فيه فتصل باليقين مع التمارض ولانها في اليوم الخامس تعلم وجوب الغسل عليها في أحد الاشهر الثلاثة وقد حصل الاشتباه وصحة الصلاة متوقفة فيجب كالتاسي لتعيين الصلاة (١) كلن ترى ثلاثة في شهر وأربعة في آخر وخمسة في آخر ثم ثلاثة في آخر وأربعة في آخر وخمسة في آخر (ثلاثاً) (متن)

﴿ الفصل الثاني في الاحكام ﴾ يحرم على الخائض كل عبادة مشروطة بالطهارة كالصلاة والطواف ومس كتابة القرآن (متن)

الثالثة وبهذا ظهر الفرق بينها وبين الناسية اذ تلك لا تعلم لها حيصاً زائداً على ما جلسته وهذه عالمة فتتوقف صحة صلاة هذه على الطهارة الثانية بخلاف الاولى وان رأت أعداداً مختلفة غير متسقة ففي (التحرير والذكرى) انها تمحيض ثلاثة وفي (المتن والتذكرة ونهاية الاحكام) انها تمحيض بالاقل من كل شهر والظاهر ان المراد بالاقل الثلاثة (قال في جامع المقاصد) وقد ينظر في ذلك اذا كانت الثلاثة أول المقادير لعدم اعتبار التكرار حينئذ اذ لو اعتبر نسح ما قبله لتكرره ثم اختار ان الاعادة لعدم تكرار عدد منها على الوجه المعتبر وقد سلف والله نفع في المقام وفي (الذكرى) ويمكن العود الى التمييز فان قد قال الروايات ويتعين لو منعنا تعدد العادة (وقال في المتن) وقبل يجلس الاكبر كالناحية وهو خطأ اذ هذه تعلم وجوب الصلاة في اليوم الرابع والخامس أو الخامس في احد الاشهر أو الاربع في احد الاشهر بخلاف تلك التي علم حيصها فيمتنع انتهى

﴿ الفصل الثاني في الاحكام ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (يحرم على الخائض كل عبادة مشروطة بالطهارة) اجماعاً كما في (مجمع البرهان وكشف الثام) وفي (المعتبر) ولا يتعد الخائض صوم ولا صلاة اجماعاً ومثله في (التحرير) وفي (المتن) يحرم على الخائض الصلاة والصوم وهو مذهب عامة أهل الاسلام وفي (شرح المفاتيح) انه ضروري وفي (الغنية) يحرم عليها كل ما يحرم على الخب بدليل الاجماع المشار اليه وفي (المتن والتحرير والمدارك ومجمع البرهان) الاجماع على انه يحرم عليها الطواف وكذا في (التذكرة) لانه قتله على عدم جواز الشئ في المساجد لها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ومس كتابة القرآن) اجماعاً كما في (الخلاص والغنية) لانه عليه على انه يحرم عليها كل ما يحرم على الخب وقيل فيها الاجماع على انه يحرم على الخب مس كتابة القرآن (المتن والتحرير) ونفى عنه الخلاف في (جامع المقاصد ومجمع البرهان) وفي (الختاب) انه المشهور وفي (المدارك) انه مذهب الاكبر وتقل حكاية الاجماع فيه وفي (مجمع البرهان) ولا نعرف خلافاً الا من ظاهر الكتاب وقد تقدم ذلك وحرم على الخائض والنفاء في (النهاية والوسيلة ونهاية الاحكام والدروس) مس اسمه تعالى وفي (المعتبر) النفاء كالخائض فيما يحرم عليها ويكره كذا ذكره في (المبسوط) وبمناه قال في (النهاية والجمال) وهو مذهب أهل العلم لا أعلم فيه خلافاً انتهى (قلت) لعل هذا الاجماع يشمل ما في (النهاية) لانه قال فيها على النفاء ما على الخائض من ترك الصلاة والصوم الى أن قال وما فيه اسم من أسمائه تعالى شأنه وفي (المتن) حكم الخائض في الفروع التي ذكرناها في باب الخب في مسألة لمس كتابة القرآن حكم الخب انتهى وقد حرم عليه في نفس هذه المسئلة مس اسمه تعالى ونفى الخلاف بين أهل العلم عن اكون حكم النفاء حكم الخائض وقيل في (المعتبر) وأما مس المصنف ومس الهامش فقد أجرى علم الفدى حكمهما في ذلك كالخب وقال في الخب تحريم مس الكتاب وقال الباقر بالكراهة وحرم وتنافي ذلك كله (لا) ان مقتضى الاصل الحل فيخرج عنه موضع الاجماع ولان النبي صلى الله عليه وآله كسب الى قيصر آية في كتابه اليه ونجاسة الكافر أغلظ من نجاسة الخائض ويدل على الكراهة

ويكره حمله ولمس هامشه ولا يرتفع حدثها لو تطهرت ولا يصح صومها ويحرم عليها الجلوس في المسجد ويكره الجواز فيه (متن)

(ماروي) عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال: لم يصح لائمه على غير طهر ولا جنب ولا خمس خطه ولا تلقه ان الله تعالى يقول (لا يمسه الا المطهرون) واعارنا هذا على الكراهة نظرا الى عمل الاصحاب انتهى وربما ظهر منه انه قائل بكراهة مس الخط حيث نزل الخبر المشتمل على ذلك على الزهارة وقد تقدم في صدر الكتاب ماله نفع في المقام **﴿ قوله قدس الله له الى روحه ﴾** (ويكره حمله) وان كان بلاقة واجماع الاصحاب كما في (المعتبر) وهو المشهور كما في (كشف اللثام) من دون ذكره وفي (المدارك) انه يلح من السيد المرتضى بنحوه (وكذا في كشف اللثام) نقل حكاية عن السيد وهو خلاف ما نقل عنه في (المعتبر) كما عرفت وامامنا المامق فندنسب الكراهة في (المدارك) الى ائمة الاصحاب ماعدا السيد كما مر وفي (كشف اللثام) انه المشهور **﴿ قوله قدس سره ﴾** ولا يرفع حدثها لو تطهرت **﴿ اجاعا ﴾** كما في (المعتبر والمدارك) وربما ظهر ذلك من (التركيب) وفي (المدارك) كان يجوز لها ان توضأ لئلا كراهة سبحانه وان تغتسل لارفع الحدث كغسل الاحرام وفي (كشف اللثام) ان الوضوء المذكور والتميم ان حاضت في أحد المسحدين تمعد (ولا ورق في ذلك بن ابي - ١١٠) من الدمين المحكوم عليهما بالحيض **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** (ولا يصح صومها **﴿ اجاعا ﴾** من المنهي والتحريم وكشف اللثام وشرح المفاتيح) بل في الاخير انه ضروري ونفي عنه الغلظة (١١٠) وصوم (الفنية) وليست محاطة به عندما كما في (كشف اللثام) ووافقا على ذلك (١١٠) وانما وخالف البعض الآخر كما في (المنتهى) والقضاء اما وجب أمر حديد كما في الكتاتين والما وقد غير الاسلوب بحكم في الصلاة والطواف والتحريم وفي الصوم بعدم الصحة كما صنع في (الارشاد والتراجم) وفي مجمع (البرهان) ان تغيير الاسلوب يشتر به الى الخلاف وفي (المسالك) (١١٠) لفتنه على اختلاف الغايات المناسبة الى الخاضع فان غاية تحريم الصلاة الطهارة وكذا في الطواف ومس كتابة القرآن ودخول المساجد وقراءة العزائم وغاية تحريم الطلاق **﴿ قوله قدس الله له ان لم تغتسل ﴾** (واختلف) في غاية الصوم قبل غايته الاولى وقبل غايته الثانية (قال في المدارك) يمكن المناقشة في ذلك الا ان الامر فيه هذا وفي توقف صومها على الفصل قولان أشهر - ١٠١ - محرم المصنف في (النهاية) عدم التوقف وتورد في (المعتبر) **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** (ويكره الجلوس في المسجد **﴿ اجاعا ﴾** كما في (المعتبر والمدارك) والامام سلاسل كما في (الارشاد) والمذهب الرابع) وهو مذهب عامة أهل العلم كما في (المنتهى) ولا يعرف فيه خلافا كما في (الارشاد) وفي (مجمع البرهان) كادنه اجماعي وهو المشهور وخالف سلاسل فكره كما في (المختار) والار - ١٠٢ - في (الراسم) ان التدبوع لها من التروك اعتزال المساجد والمراد بالجلوس اللت كما صرح في (الارشاد) وقد تقدم الكلام في ذلك **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** (ويكره الجواز فيه **﴿ اجاعا ﴾** كما في (الارشاد) وهو خيرة (التراجم) والتدكرة ونهاية الاحكام والارشاد والذكرى والدلالة والاك وجمع النائدة والبرهان وشرح المفاتيح) ونفي عنه البأس في (جامع المقاصد) وقال في (الارشاد) لم تقف فيه على حجة ثم احتمل ان يكون الوجه اما حمل المسجد طريقا أو ادخال الجوارح فيه

ولولم تأمن التلويت حرم ايضاً وكذا يحرم على المستحاضة وذوي السلس والمجروح (الدخول والجواز ايضاً خ) معه (متن)

في ذلك الحق الثاني وتبعه صاحب (المدارك) وفي (شرح المفاتيح) ان الدليل عليه ماورد عنهم عليهم السلام لانهم لا ينجسوا المساجد (١) حتى تصلوا فيها ركعتين ولا يتأني منها الصلاة وقل الشيخ في (المبسوط) ويحرم عليها دخول المساجد الاطابة سبيل صدأطلق الجواز من دون ذكر الكراهة كما صنع في (الغنية) في موضعين ونقله عن أبيه فيما كتب اليه ما نسب اليه في (كشف اللثام) من انه أطلق المنع من دخولها لم يصادف عمله ومثل ما في (الغنية) صنع في (الهداية والمقنة والنهاية والسرائر) واستحسنه في (المدارك) ونقل ذلك عن (الاقتصاد وصاح السبد والاصباح) وقد مر ما في (المراسم) من استحباب اعتزال المساجد (وقال أبو جعفر في الوسيلة) والترك الواجب عشرة وعدها دخول المساجد من دون استثناء الجواز فكان مطلقاً للمنع من دخولها كما عن (الجلل والعقود) ونقله في (كشف اللثام عن الغنية والمقنة) وقد عرف ما في (الغنية) هذا (وأما) المسعدان الحرمان فقد صرح بتحريم الجواز فيها في (السرائر والتافع والتمهي والتحريروالتخصيص والتبصرة والتذكرة) بعد نقل قول الشافعي (والغنية) لانه حرم عليها ما يحرم على الجنب وقد حرم عليه الجواز فيها (والبيان والذكرى) في بحث الجنب (وجامع المقاصد والروضة والمسالك) حيث استأثمه من عارة (الشرائع والمدارك) بل قال فيه ان الاصحاب قطعوا ذلك (وهاية الاحكام) حيث استدلل في بحث الجنب على تحريم الجواز بقوله صلى الله عليه وآله لأجل المسعد لائحض ولا جنب وهو المنقول عن (المذهب والجامع وفي شرح المفاتيح) انه بما أجمع عليه الاصحاب وه الطاهر من (الغنية) بل صريحاً وهو الظاهر من (التمهي) حيث قال يجوز لها الاجتياز في المساجد الا المسعدين والاستثناء مختص بنا (وقال في المعبر) واما تحريم المسعدين اختياراً فسد حري في كلام الثلاثة واتاعهم ولعله زيادة حرمة على غيرهما من المساجد وتشبيهاً للحائض بالجنب فليس حالها بأخف من حاله وحرم عليها الاجتياز في المساجد أبو حنيفة والثوري وإسحاق وذهب أصحابنا الى جواز الاجتياز لها في المساجد كما في (المعبر والمنتهى) قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ ولولم تأمن التلويت حرم ايضاً ﴾ كما صرح به في (هاية الاحكام) وأشار اليه في (التذكرة) حيث قيد الكراهة بأمن التلويت وفي (الذكرى) أناط التحريم بالعلم بالتلويت لان عدم الأمن ولعله لذلك تأمل في كلام المصنف صاحب (كشف اللثام) قال وفيه نظر تم قال وان حرمتا ادخال النحاسة مطلقاً حرم مطلقاً اذا استصحب النحاسة وفي (جامع المقاصد) انه يفهم من عبارة المصنف عدم تحريم ادخال النجاسة الى المسعد مع عدم خوف التلويت وهو خلاف مذهب المصنف الا أن يقال هذه خرجت بالنص ولا سبيل الى أن يقال ان المستحاضة والمجروح وذالسلس خرجوا بالنص اذ لاص على غير الحائض - قوله

(١) كذا في النسخ والظاهر أن صحيح العبارة لا تجعلوا المساجد طريقاً أو نحو ذلك (مصححه)

ويحرم عليها الزائمت وأباضها ويكره ماعداها ولولت السجدة أو استمعت سجدة (متن)

قدس الله تعالى روحه ﴿ ويحرم عليها قراءة الزائمت ﴾ للاجماع كما في (الاتصاواروالخلاف) (١) في غير بحث الحيض (والنفية) لما سلف بيانه من انه حرم عليها كل ما يحرم على الجنب (والمعتبر والمنتهى واجماع الخلاف) منطلق على تحريم الاباض كما صرح به في (المنتهى والتذكرة والتحريم والذكرى والدروس) وغيرها ويعطيه كلام المفيد وغيره وآخر عبارة (الاتصاوار) تعطي الاختصاص بأي السجدة وقد يظهر ذلك من (الهداية) وربما احتملته بعض عبارات كعبارة (الشرايع والثاني) وغيرها وقد سلف في بحث الجنب ماله نفع في المقام ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويكره ماعداها ﴾ أما الجواز ففي (الاتصاوار والخلاف) الاجماع عليه وفي (المعتبر) ففي الخلاف عنه وأما الكراهة فقد نص عليها في (المبسوط والسرائر والوسيلة والمعتبر والشرايع والنافع والتذكرة ونهاية الاحكام والبيان) وغيرها وهو المشهور كما في (شرح المفاتيح) وهو المنقول عن (الجل والقعود والاصباح والجامع) وفي (المنتهى) ويكره ما زاد على سبع وقيل سبعين وفي (التحريم) بل يكره ما زاد على سبع أو سبعين على الخلاف (وقال في الخلاف) وفي أصحابنا من قيد الجواز بسبع آيات في جميع القرآن وهو الظاهر من المفيد والمنقول عن القاضى وفي (مجمع الفائدة والبرهان) الظاهر ان الكراهة فيها عدا الزائمت للتعظيم والا ففى اخلاص الصحيح ما يدل على الجواز من دون معارض وكانه قدس على الجنب بالطريق الاولى انتهى كأنه اراد ان لا معارض صحيح والا فهناك أربعة أخبار (٢) دالة على المنع من قراءة الحائض القرآن (وأما) أقوال العامة فالحسن والنسخي والزهري وقنادة والشافعي وأصحاب الرأي انه يحرم عليها قراءة الزائمت وراودوا تحريم غيرها (وقال) مالك يجوز للحائض ان تقرأ القرآن مطلقا ولم يخصص وقال أبو حنيفة تقرأ دون الآية ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو تلت السجدة أو استمعت سجدة ﴾ هنا مستثنان في كل خلاف (الاولى) ان سجودها لاية السجدة سائغ أم لا قولان (الاول) خيرة (المبسوط والسرائر) والمحقق واليوسفى والمصنف والتبديد والمحقق الثاني وأبي العباس والمقداد والصيمري والتبديد الثاني وسبطه وغيرهم ونقل عليه الاجماع والشهرة في عدة مواضع كما يأتي والثاني خيرة (المقنعة والاتصاوار والتبديد والوسيلة) وهو المنقول عن الكاتب وفي (التبديد) الاجماع عليه مع انه حمل ما دل على خلافه على الاستحباب وفي الخلاف المفيد عنه أي عن التحريم في بعض نسخ المقنعة (وقال) المفيد كتاب أحكام النساء من سمع موضع السجود فان لم يكن طاهر أو مأ بالحدود الى القبلة ايماء وقصره في (النهاية) كما عن (المبذّب) على ما اذا سمعت وظاهر (المنتهى) صريح المدارك (التردد في حوازه لما اذا سمعت من غير استماعها وعلى هذا فقد تزيد الاقوال عن اثنين وفي (جامع المقاصد) ان المشهور خلاف ما ذهب اليه الشيخ وكذا في (غاية المرام وشرح المفاتيح) ان المشهور عدم التحريم وبأي نقل الاجماع التي

(١) عبارة الخلاف هكذا الجنب والحائض يجوز لهما ان يقرأ القرآن وفي أصحابنا من قيد الجواز بسبع آيات في جميع القرآن الا الزائمت فانها لا يقرآن منها شيئا انتهى ويجب ارجاع الاستثناء الى قوله والى ما نقله كما لا يخفى (مه قدس سره) (٢) خبر الخصال وما أرسل عنه على الله عليه وآله وما أرسل عن أمير المؤمنين عليه السلام وما روي عن أبي جعفر عليه السلام (منه)



تتمثل ذلك وفي (المنتهى) في بحث سجدات القرآن يجوز السجود للجنب والمحدث والحائض وعليه  
قوى علمائنا وسيأتي نفيه الكلام في التهمة التي في آخر الفصل السادس في الصلاة (المسئلة الثانية)  
إذا ساء السجود فهل هو على سبيل الوجوب أو الاستحباب أو يفصل (الاول) عني وجوب السجود  
على الثاني والسامع والمستمع خيرة (السرائر والمختلف وجامع المقاصد وفوائد الترائع والمسالك) حيث  
اختير فيها أنها تسجد وجوباً أو استمتعت أو سمعت وهو الظاهر من (التحرير والبيان) حيث اختير  
فيها أنها تسجد للجميع من دون تنصيص على لوجوب لكنه هو الظاهر وفي (تخليص التلخيص)  
ان الظاهر منه فيه لوجوب في الجميع وهو خلاف ما ذهب اليه في باقي كتبه انتهى فتأمل وجوب السجود  
في الجميع ظاهر (التتبع) كما لا ينبغي على من لحظ كلامه وفي (السرائر) في كتاب الصلاة الاجماع  
عليه كما يأتي ولعلم انه لا قائل بالنقل بين الفصل بين التلاوة والاستماع كما صرح به الاستاذ أيد الله تعالى في  
(شرح المفاتيح) وهو الظاهر لمن تتبع (والثاني) أعنى الاستحباب في الجميع خيرة (الاستبصار)  
حيث قل في خبر الحذاء المتضمن أنها تسعد إذا سمعت العزائم انه لا ينافي خبر محمد وزرارة وان  
خبر الحذاء يحتمل على الاستحباب لانها على حال لا يجوز لها معها السجود ومصر كلامه هذا المحشون  
والتارحون بان معناه أنها على حال لا يجب عليها السجود وهو بمعونة المقام والاولوية والشام أطراف  
الكلام نص أوطأ في استحبابها قلت أو سمعت أو استمتعت ويحرم ما في (التهذيب) وقبه على  
هذا (صاحب جامع الترائع) وقد يجمع بين الاخبار بمحمل الاخبار الآمرة على العزائم والنهاية  
على غيرها ويجوز حمل خبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله على الاستغناء الاسكاري ولا مدحله وحمل  
الاجازات الناهية عن سجودها كخبر غياث الذي رواه في (السرائر) على الفية لانه نقل في (المنتهى) عن أكثر  
الجمهور ان شاء الله تعالى (وقال في كشف الرموز) بعد نقل قول الشافعي (في التوبة والمسيطة) والوجوب ساقط بلا  
خلاف فتحمل رواية على من أي حرة التي يقول فيها أنها تسعد إذا سمعت شيئاً من العزائم على  
الجواز والاستحباب واليه ذهب في (الاستبصار) وهو اختيار شيخنا دام ظله ابدى وكلامه هذا  
ليس صريحاً بالاستحباب فيما إذا سمعت أو استمتعت إذ يمكن تخصيصه بحال السماع فلينأمل فيه  
لكن عبارة (الاستبصار) كما مر ظاهرة أو صريحة في الاستحباب في الجميع ومنه الحق في (المعتبر) على  
حوال السجود واستحبابها وانما رها عند السماع غير استماع وظاهره الوجوب عند التلاوة والاستماع  
بل صريحه فيكون مواضعه (الاستبصار) وهذا يؤيد ان ما زاد البيهقي من عبارته ذلك (واما الثالث)  
وهو الفصل يسمى أنها تسجد وحوا ان قلت أو استمتعت وندا ان سمعت فهو حرة (المذهب الحلي) وعقاية  
المرام) وفي في الاخبار المتشبهة والتسبيح (الخلاف) في كتاب الصلاة نقل الاجماع على وجوبه  
على المارئ والمستمع وعلى استحبابه السامع من غير تعرض لذكر الحائض لكن ظاهره الاطلاق وانه  
شامل للحائض وغيرها كما فهمه الاستاذ حرسه الله تعالى في ترجمته (هذا ولعلم) ان المصنف ها اطلق  
السجود لها من دون نص على وجوب او استحباب اذا قلت أو استمتعت كما صنع في (في الارتداد ونهاية  
الاحكام والمنتهى) ومنه صريح في (الترائع) وطورها الوجوب كما صرح به في (التذكرة) وكما تنصيصه  
استدلالاً بم اطلاق الامر وهو الذي قبله صاحب (مجمع البرهان) من عبارة (الارصاد) حيث  
قال وكأن المصنف لم يوجهه لسماع فقد بالاستماع وهو ليس بمد اشعي (قال في التذكرة) مد ان  
استدل على جواز السجود ما صحت هذا فان السجود هنا واجب اذا قلت أو استمتعت إذ حوازه

ويحرم على زوجها وطؤها قبل أن فيعزروا لو تمده عالماً وفي وجوب الكفارة قولان  
أقربهما الاستحباب (متن)

يستلزم وجوبه أما السامع ففي الإيجاب عليه نظراً قر به لعدم (وقال) الشيخ في صلاة (المبسوط) ونجس سجدة  
الزنايم على القاري والمستمع وتستحب السامع (ثم قال) ويجوز للحائض والجنب أن يسجدا للزنايم  
وإن لم يميز لهما قراءته ويجوز لهما تركه انتهى وقد أراد بالجواز معناه المرفوع (ولعلم) أن الشيخ في  
(الخلاص) ادعى الإجماع على أن وجوب السجدة محتص بصورة الاستماع وقد علمت أنه واقف  
عليه جماعة وإن لا قائل بالفرق بين الاستماع والثلاثة وذهب المبطل إلى أن ذلك شامل للسامع والاستماع  
من دون فرق بين الحائض وغيرها وادعى عليه الإجماع في كتاب الصلاة وهذا النزاع غير محتص بالمقام  
بل يشمل غيره كما في (شرح المفاتيح) ولعلم أن الظاهر من (المعتبر) أنه يجب عليها السجود إذا  
قرأت أو استتمت لكن لا يصح منها على قول ويصح على آخر قال السجدة الواجبة تجب على  
القارئ والمستمع السجود عندها الطاهر والحائض والجنب لانه واجب وليس من شرطه الطهارة وأما السامع  
السجود في حقه مستحب وكذا ما عدا الأربع وهل يجوز للحائض سجودها (قال في النهاية) لا إلى آخره  
(ولعلم) أنه قد وقع اضطراب في نقل أقوال الفقهاء في المقام من بعض الأصحاب حتى من صاحب  
(كشف اللثام) الذي قل ما يقع منه ذلك (وأما) أقوال العامة فالسافعي وأبو حنيفة واحد واكثر  
المجهور أنه يحرم سجود الثلاثة لو سمعت وقال عثمان بن عفان وسعيد بن المسيب في الحائض تسمع  
السجدة تومي رأسها وتقول اللهم لك سجدت وعن الشعبي يسجد حيث كان وجهه هذا فيما يتعلق  
بالحائض وأما بالنسبة إلى غيرها فنحن لنا في أن سجود الزنايم مسنون في حق التالّي والمستمع دون السامع  
وقال أبو حنيفة واجب على التالّي والمستمع والسامع فإذا طرق سمعه قراءة قار موضوعها وحسب عليه أن  
يسجدها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويحرم على زوجها وطؤها قلاً ﴾ باجتماع علماء  
الاسلام كما في (المعتبر والمنتهى) والذكرة وجامع المقاصد والمسالك وكشف الالتباس وكشف اللثام والمدارك  
وشرح المفاتيح (وفي) (الخلاص) والفنية وهاية الاحكام والتحرير والذكرى ومجمع البرهان وشرح  
الجفرية) وغيرها الإجماع عليه وفي (الفنية) أيضا الإجماع على أنه يجب عليها أن تمنه من علمها  
﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ فيعزروا لو تمده عالماً ﴾ هذا مما قطعوا به كما قطعوا بكفر  
مستحل مع علمه بأنه مما حرمه الله عز وجل كما صرح به جماعة والتعزير منوط بنظر الحاكم كما  
صرح به جماعة وحكوا عن أبي علي بن الحسين تقديره تأتي عشر سوطا ونصف ثمن حد الزاني وقولوا  
لا يعرف مأخذ ولعل مأخذه ما أرسله علي بن ابراهيم في العسير حقه عليه السلام من أتى امرأته  
في الفرج في أول الحيض (في أول أيام حيضها خل) فمليه أن يتصدق بدينار وعليه ربع حد الزاني خمسة  
وعشرون جلدَةً وإن أتاها في آخر أيام حيضها فمليه أن يتصدق بنصف دينار ويضرب ابني عشر جلدَةً  
ونصفاً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وفي وجوب الكفارة قولان أقربهما الاستحباب ﴾  
القول بالوجوب مجمع عليه كما في (الانتصار) والخلاف والفنية) والآخر في المذهب كما في (السرائر)  
وهو المشهور كما في (البروس) وكشف اللثام) ومذهب الاكثر كما في (التذكرة والذكرى)  
(وجامع المقاصد وشرح الجفرية) وهو خيرة (القبه والهداية) في باب النكاح على الظاهر منها

وهي دينار في أوله قيمته عشرة دراهم (متن)

(والمقنع) كما قلّه غير واحد (والمقنعة والانتصار والمصباح والمجلد) كما قلّه عنها غير واحد (والمبسوط) في كتاب الطهارة (والاستبصار) والقاضي كما قلّه غير واحد عنه (والمراسم والوسيلة والفنية والسرائر والدروس) وظاهر (كشف الرموز والمسالك) وهو المقول عن (الجامع) والحاصل انه قد يحصل اتفاق قدماء الاصحاب عليه واشتراط في وجوبها في (الخلاص والاستبصار والجامع) العلم بالتحريم (وعن الهادي) الاجماع على هذا الشرط من القائلين بالوجوب والاستحباب وأما القول بالاستحباب فهو مذهب أكثر المتأخرين كما في شرح (المفاتيح وخيرة النهاية والمبسوط) في كتاب التكاسخ (والمعتبر والشرائع والتافع) كما فهم منها تلميذه حيث قال ان مراده بالاحوط الاستحباب (والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير والارشاد والمختلف والتلخيص وحاشية الايضاح وحواشي الشهيد وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجعفرية والموجز الحارثي والروضة وجمع البرهان والمدارك وشرح المفاتيح وظاهر الايضاح والذكرى والبيان واللمعة) واشتراط في (الشرائع والمنتهى والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام والمختلف والذكرى) العلم بالتحريم وقد مر ما عن الهادي وفي (الذكرى) وأما التفصيل بالمصطل وغيره والشاب وغيره كما قاله الراوندي فلاحية ٤ وفي (المنتهى وكشف اللثام) ويؤيد الاستحباب اختلاف الاخبار في الكفارة (وليسلم) ان الجميع اتفقوا على تعليق أي الكفارة بالوطي وانما اختلفوا في الوجب والاستحباب كما في (المنتهى) ولم يرجح شيئا في (المهذب البارع والتبيين وتلخيص التلخيص وترح الجعفرية) وصرح جماعة أنه لا فرق بين الزوجة مطلقا والامسة وأطلق جماعة بحث يتناول غير الزوجة وفي (المنتهى والتحرير والذكرى) ان حال الاحنية حال الزوجة واحتمل العدم في (نهاية الاحكام) لان الكفارة لا تنكفّر العظم وتزد الكركي من عدم الص وكونه أنحش (١) واستدل عليه في (المنتهى) قوله عليه السلام من أتى حائضا الى أسرته (وأما) اقوال العامة فذهب أبو حنيفة ومالك وأكثر أهل العلم كما في (المنتهى) الى القول بالاستحباب والقول بالوجوب أحد قولي الشافعي واحدى الروايتين عن أحمد ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿وهي دينار في أوله﴾ اجماعا كما في (الانتصار والخلاص والفنية والمعتبر والمنتهى) ذكر فيها ذلك عند الكلام على خبر ابن فرقد (والمهذب البارع) وهو الاظهر بين الاصحاب كما في (المختلف) والمرفوع من مذهبيهم كما في (جامع المقاصد) والمتهور كما في (التذكرة والمختلف أيضا والدروس وتلخيص التلخيص وكشف اللثام) وغيرها وانما قل الخلاف عن الصدوق في (المقنع) حيث قال يتصدق على مسكين بقدر شبعه وفي (جمع الفائدة والبرهان) ان الظاهر من التكفير مطلق التكفير مثل سبع شخص وعشره كما هو في بعض الروايات ويكون المذكور مستجابا في مستحب انتهى والمراد بالدينار المقتال من الذهب الخالص المضروب كما في (الذكرى وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك والروضة والمدارك وكشف اللثام وشرح المفاتيح) وغيرها وفي (المنتهى ونهاية الاحكام والتحرير) انه لا فرق بين وبين التبر ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿وقيمة عشرة دراهم﴾ هذا التقدير هو المعروف من مذهب الاصحاب كما في (جامع المقاصد) وبه صرح الشيخان في (المقنعة والنهاية) والقاضي على ما قلّ عنه

(١) لانسانا وطني الاجنبية لشبهة أنحش (منه) كلام الكركي منصرف الى الزنا لا الشبهة فلا يراد (محسن)

ونصفه في اوسطه وربعه في آخره ويختلف ذلك بحسب العادة فالثاني اول لذات الستة ووسط لذات الثلاثه (متن)

والدليلي والحلي والمصنف في كتبه والمحقق الثاني في كتاب وأبي العباس والصبري والتبديد الثاني في كتابيه وشارح (الجمهرية) والاستاذ أيد الله تعالى ونسبه في (الذكرى) الى تقدير التبيين وظاهره التوقف في وجوب اعتباره ويوح ذلك من صاحب (المدارك) وصرح بعض هؤلاء انه لا اعتبار بغيره الآن بل يجب ذلك مالمّا مانع وفي (المنهى والتحرير والدروس والبيان والذكرى وحواشي التبديد وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والتفتيح والمدارك وكشف اللثام وشرح المفاتيح) انه لا تجزي القيمة وفي (الموخر الحاوي وكشف الاسرار) انها تجري وعن (الجامع) انه يجزي عشرة دراهم كماله يظهر من عبارة الكتاب وتروى المصنف في (النهاية) وقد يظهر ذلك من (المسالك) وفي شرح (المفاتيح) بعد ان استظهر عدم اجرائها كما في سائر الكفارات قال لكن بملاحظه نصف دينار وربعه ربما يظهر التأمل لعدم معلومية كونهما مضروبين في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله الا ان الاحوط أيضا ذلك لا تأمل وفي (جامع المقاصد) ومع التعذر يمكن الاجزاء ومثله النصف والرابع قال ومع تمارض القيمة والتبر بمحتل التحير وترجيح البر لقرنه من المنصوص (وأما) أقوال العامة فالشافعي في أحد قوله والنخعي وأبو يوسف ومحمد ان كان في اقبال الدم فعليه دينار وان كان في اذاره فعليه نصف دينار وللشافعي قول آخر متفق رقة وقال اسحق وأحمد في إحدى الروايتين ان كان الدم أحمر فدينار وان كان أصفر فنصف دينار وقال الشافعي أيضا ان كان عبيطاً فدينار وفي آخره نصف دينار والحسن وعطاء يجب فيه كفارة الفطر في رمضان وأبو حنيفة يتصدق بدينار الى غير ذلك من آرائهم المشبعة - <sup>١</sup> قوله قدس الله تعالى روحه رحمه الله (ونصفه في اوسطه وربعه في آخره) بالاجماع السانفة في الدينار في الاول والثبيرة المنقولة هناك منقولة ها - <sup>٢</sup> قوله قدس الله تعالى روحه رحمه الله (ويختلف ذلك بحسب العادة) وفي (المعتبر) يختلف بحسب حيضها الموطوءة فيه ومثله (وبوجه خل) وفي فوائد (الشرائع والتفتيح) وما ذكره المصنف هو المشهور كما يفهم من (جامع المقاصد) حيث نسب قول الراوندي وسلازل الى التدرية وهو ظاهر المفيد وصريح المحقق والمصنف أيضا في غير هذا الكتاب والتبديد والمحقق الثاني والتبديد الثاني والمداد والصبري وغيرهم ممن تعرض لهذا الفرع وعن الراوندي كما ذكر غير واحد ان أول الحيض وآخره مبني على أكثر الحيض وهي عشرة دون عادة المرأة وهو صريح في اعتباره الأكثر حتى ان جميع الثلاثة لذات الثلاثة أول وذات الستة لسها الأول ووسط وفي (كشف اللثام) ان عبارة المبد تحتله وعبارة هذه ان أول الحيض أول يوم منه الى الثالث الاول من اليوم الرابع منه وبسطه ما بين الثالث الاول من الرابع الى الثلاثين من اليوم السابع وآخره ما بين الثالث الاخير من اليوم السابع الى آخر اليوم العاشر منه قال وهذا على حكم أكثر أيام الحيض واعتدائه من أولها فما سوى ذلك ودون أكثرها فحساب ما ذكرناه وعبارة وقال سلازل والوسل ما بين الحصة الى السعة كما قلنا غير واحد والذي وجدته في (المراسم) اثبات التسعة موضع السبعة ولعل ما نقلوه أصح وفي (كشف اللثام) ان ظاهر سلازل موافقة ما أرسل في (الفتية) وروي في العلل عن حنان بن سدير ان الحيض أوله ثلاثة أيام وأوسطه خمسة أيام وأكثره عشرة أيام وما مر من خبر التحيض

فان كرره تكررت مع الاختلاف زمانا او سبق التكفير والا فلا ولو كانت أمته تصدق بثلاثة امداد من الطعام ويجوز له الاستمتاع بما عدا القبل ولا يصح طلاقها مع الدخول (مثن)

بسبعة أيام ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ فان كرره تكررت مع الاختلاف زمانا أو سبق التكفير والا فلا ﴾ كافي (الشرائع والمعتبر وكتب المصنف والذكرى والموجز وكشف الالتباس والتبقيح والمدارك) وفي نكاح (المبسوط) حكم تكررها اذا نخلل التكفير وأطلق المصدم بدونه وتردد في طهارته قال لانص لاصحابنا في التكرار وعموم الخبر يقتضي ان عليه بكل دفعة كفارة وان قلنا انه لا دليل عليه والاصل براءة الذمة كان قويا وقويا في (السرائر) الاصل بعد أن استظهر تكرارها للعموم قتال والاقرى عندي والاصح ان لا تكرار في الكفارة لان الاصل براءة الذمة الى آخره وحاصله اطلاق المصدم ولعله اما يريد ان لم يتخلل التكفير كما في (كشف الثام) وفي (الدروس والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك) انها تكرر مطلقا وهو الاحوط في (شرح المفاتيح) ولم يرجع شيئا في (غاية المرام) وصرح جماعة بانه على القول بالتكرار مطلقا قد يجب مولى واحد كمكارات ثلاث على القول بالوجوب كما في الفاس اذا كان لحظه وصرح جم غفير بانه لا كفارة على المرأة بل في (المنتهى) ولو غرت زوجها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو كانت أمته تصدق بثلاثة امداد من طعام ﴾ كذا ذكر الصدوق في (الغنية) والشيخ في (النهاية) والمصنف في (التحرير) والشهد في (البيان) على ثلاثة مساكين كما في (المنفعة والانتصار والسرائر) وفي (الانتصار) الاجماع عليه وفي (السرائر) نفى الخلاف عنه وصرح (الانتصار وكشف الالتباس) بالوجوب وهو ظاهر الاكثر كما في (كشف الثام) وقد نسب في (جامع المقاصد والتبقيح) الى الصدوق (والنهاية) وصرح في (المعتبر والمنتهى وجامع المقاصد) بالاستحباب وفي (نهاية الاحكام) لو كانت الحائض أمته تصدق بثلاثة امداد من طعام والاقرب التشريك في الاول بين الزوجة الحرة والامسة والاجنبية للشبهة أو للزنا ويريد بالاول الدينار ونصفه ووجه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويجوز له الاستمتاع بما عدا القبل ﴾ مباشرة الحائض فيما فوق السرة وتحت الركبة الى المصدمين مباح بلا خلاف بين المسلمين كما في (الخلاف) واجماعا كما في (المنتهى) ومن علماء المسلمين كما في (التذكرة وكشف الالتباس والمسالك والمدارك) وأما بين السرة الى الركبة غير الفرج فمأثور حتى الدبر اجماعا كما في ظاهر (المجمع) وهو المنقول عن ظاهر (البيان) وبه صرح في (السرائر ونهاية الاحكام والمختلف والتبقيح وظاهر التذكرة والتحرير وجامع المقاصد والمدارك) وفي (الخلاف) الاجماع على جواز الاستمتاع ما بين السرة الى الركبة غير الفرج ولعله يريد بنفي الفرج غير القبل وعلى ذلك يحمل عبارة (المبسوط والنهاية) وهذا هو المتصور كما في (التذكرة والمختلف وجامع المقاصد وتخليص التلخيص) ومذهب الاكثر كما في (المنتهى) ويعطى كلامه فيه عبارة (الخلاف والمعتبر) جوازه في الدبر وعن السيد في شرح الرسالة تحرير الاستمتاع بما بين السرة والركبة ومال الى ذلك المولى الاردبيلي وهو اختيار أبي حنيفة ومالك والشافعي وأبي يوسف وقال أحمد هو مباح وهو قول عكرمة وعطاء والتعني وأبي اسحق المروزي وابن المنذر وفي (اللمعة) يكره له الاستمتاع بنظر القبل ويظهر منه كراهة الاستمتاع بنظر القبل مطلقا ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولا يصح طلاقها ﴾

وحضور الزوج أو حكمه واتقاء الحمل ويجب عليها الغسل عند الانقطاع كالجنابة لكن يجب عليها الوضوء سابقا أو لاحقا (متن)

مذهب علماء أهل الإسلام كما في (المعتبر والمنتهى والتذكرة) انه يحرم طلاقها وفي (التحرير) الاجماع عليه وفيها أربعتا انه عندنا لا يقع وفي (الذكرى وجامع المقاصد وكشف الثام) الاتفاق عليه أي عدم الوقوع وفي (مجمع الفائدة والبرهان) ولا يصح طلاقها حال الدم وكان دليله الاجماع هذا والجمهور يخالفوننا على ذلك ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويجب عليها الغسل عند الانقطاع ﴾ ولا يجب عليها الغسل للوطئ كما هو المشهور كما في (التذكرة والمختار والمنتهى وجامع المقاصد وتخليص التلخيص وشرح المفاتيح) وهو الأشهر كما في (الذكرى) وفي (الانتصار والخلاف والفنية) الاجماع عليه وفي (شرح المفاتيح) انه لا قاله من الشيعة وظاهره الاجماع وهو الظاهر من (السرائر وروض الجنان) وقلت حكايته عن ظاهر (البيان والمجمع واحكام) الراوندي لكنه مكروه والظاهر الاتفاق على ذلك لاني لم أجد مخالفاً وسيعرض المصنف لذلك وأوجه الشافعي مطلقاً وأبر حنفية ان تقطع قبل اقصى المدة وفي (الفتاوى والهداية) لا يجوز وطؤها قبل اغتسالها وعن (المسح) النبي عن ذلك وظاهر ذلك الحرمة كما نست البهائم لكنهما قالوا مد ذلك في الكتب الثلاثة انه ان كان زوجها سبقاً أو مستحلاً واد وطئها قبل الغسل أمرها ان تغسل فرحاً ثم بماءها وهو يعطي ارادتهما ندة الكراهية وظاهر (نهاية الاحكام) اوصرها اشتراط الغسل لباحة الوطئ فحمل ذلك سدة الكراهية مدونه أيضاً فتأمل وتعليق الوجوب بحال الانقطاع رد على من يرى وجوب الغسل عليها بأول روئية الدم أو الروئية بشرط الانقطاع من العامة واحتدل في (الذكرى) الثاني كما ان البول والمي يوحان الوضوء والغسل بالخروج عند القيام للصلاة واحتمل في (المنتهى) وجوبه لفه وقواه في (المدارك) وهو ضعيف وقال داود ان غسلت فرحاً حل وطئها وقال قتادة والأوزاعي عليها نصف دينار كما في (كشف الثام) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ كالجنابة ﴾ وفي (النهاية) وتستعمل في غسل الحيض تسعة أرطال من ماء وان رادت على ذلك كان أفضل وفي (كشف الثام) ويجوز فيه نية كل من رفع الحدث والاستباحة كما في غسل الجنابة وان لم يرتفع حدثها « وحده ﴾ ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ لكن يجب عليها الوضوء ﴾ هذا هو المشهور كما في (المختار) وعليه الاكثر كما في (المعتبر وكشف الثام) وعليه الشيخان والصدوقان والدليلي والطوسي والسجلي وسائر المتأخرين وخالف في ذلك السيد والكتاب وقواه الاردبيلي وتلميذه هاتوا لا يجب الوضوء مع الغسل وفي (المعتبر والتذكرة) عن السيد فرضاً كان أو فلا وكذا في (المختار والتفصيل) عنه وعن أبي علي وفي (كشف الثام) عن سهل السيد تخصيص الاغناء بالواجب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ سابقاً أو لاحقاً ﴾ ملاخلاف كما في (السرائر) وهو مذهب الاكثر كما في (المعتبر وخيرة النهاية والمبسوط) في موضع منه (والوسيلة والسرائر والشرائع والمعتبر) وجملة من كتب المصنف (والدروس والبيان وجامع المقاصد) وغيرها صرح في (الفنية) بوجوب تقديم الوضوء وهو ظاهر الصدوق وأية كما قل عه غير واحد والمفيد والتقي كما قل عه أيضاً غير واحد والدليلي وفي موضع آخر من (المبسوط) يارها تقديم الوضوء لبسوغ لها استباحة الصلاة على الاظهر

ويجب عليها قضاء الصوم دون الصلوة الا ركعتي الطواف ويستحب لها الوضوء عند كل وقت كل صلاة والجلوس في مصلاها ذاكرة لله تعالى بقدرها (متن)

من الروايات قال لم تتوضأ قبله فلا بد منه بعده وكذا عن ظاهر جملة وهو ظاهر مختصره ومصباحه (وقال في النهاية) وكلما عدا غسل الجنابة من الاغسل فانه يجب تقديم الطهارة عليه أو تأخيرها وتقديهما أفضل اذا أراد الدخول به في الصلاة ولا يجوز الاختصار على الفسل وانما ذلك في الفسل من الجنابة حسب وان لم يرد الصلاة في الحال جازان يفرد الفسل من الوضوء غير ان الافضل ما قد متاه ولعله يريد انها اذا ارادت الفسل لقراءة الزايم أو الجماع مثلاً استحسب له الوضوء أيضاً لان كل ما يشرع له الفسل من الحيض مثلاً يشرع له الوضوء والافضل تقديمه وفي (السرائر) ان كان غسلها في وقت صلاة وارادت تقديم الوضوء نوت بوضوئها استباحة الصلاة واجباقرة الى الله تعالى ولا تنوي رفع الحدث لان حدثها الاكبر وهو ناق وان ارادت تأخير الوضوء عن الفسل نوت بفسلها رفع الحدث ونوت بوضوئها استباحة الصلاة لان حدثها قد ارتفع واجباقرة الى الله تعالى وان كان غسلها في غير وقت صلاة وارادت تقديم الوضوء نوت بوضوئها استباحة الصلاة مندوباً اقربة الى الله تعالى ونوت أيضاً فسلها مندوباً برفع به الحدث وحاصله الوضوء (١) نوت الاستباحة لا الرفع لبقاء حدثها وهو يعطي توزيع الفسل والوضوء على الاكبر والا صغر ورده الشهيد والمحقق الثاني وغيرهما ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ ويجب عليها قضاء الصوم دون الصلاة ﴾ بالجماع المسلمين كما في (السرائر والمعتبر والمنتهى) وفي الاخير الا انوارج وفي (النية والتذكرة ونهاية الاحكام والذكرى وجامع المقاصد) الاجماع عليه أيضاً وفي مجمع (الفائدة) كان دليله الاجماع ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ الاركعتي الطواف ﴾ كما في (الدروس وكشف الالتباس وجامع المقاصد) وفيهما اذا نذرت صلاة في وقت معين فانفق بعضها فيه وفي (البيان) ار ركعتي الطواف تامة للطواف وفي (نهاية الاحكام) ولا فرق بين واجب الصلاة ومندوبها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ ويستحب لها الوضوء عند وقت كل صلاة والجلوس في مصلاها ذاكرة بقدرها ﴾ هذا الحكم على سبيل الجملة من متفرقات اصحابنا كما في (الذكرى) وفي (الخلاف) قل الاجماع على عين عبارة المصنف وفي (المختلف وجامع المقاصد وتخليص التلخيص وكشف الثام) ان هذا الحكم أعني الاستمناح مشهور بين الاصحاب وذهب علي بن يابو به الى الوحوب وهو الظاهر من (الهداية) حيث قال قال الصادق عليه السلام يجب على المرأة اذا حاضت ان تتوضأ الى آخره وقواه الاردبيلي وتحتمله عبارة (النهاية) ولو كان كذلك لنتاع وذاع كما في (شرح الماتنج) ونسب في (المعتبر والمنتهى وتخليص التلخيص) الى الاصحاب اطلاق القول بذلك من دون ذكر الجلوس في المصلى واختير في الاولين (والشرايع والذكرى وجامع المقاصد) وهو ظاهر (المسالك) وعين لها الجلوس في المصلى في (المسوط والخلاف والنهاية والوسيلة والنافع والتذكرة ونهاية الاحكام والحرير والدروس والبيان والامامة) وبمعناه ما في (المراسم والسرائر) من الجلوس في محرابها وفي (المقنعة) تجلس ناحية من مصلاها قال في (البيان) يمكن حمله على موضع

(١) كذا في النسخ التي بأيدينا والظاهر وقوع سقط في العبارة ولعل صوابها اذا ارادت الوضوء نوت الى آخره أو نحو ذلك (مصححه)

ويكره لها الغضب وترك ذات العادة العبادة بروية الدم فيها والمبتدأة بعد مضي ثلاثة ايام على الاحوط (متن)

من مصلاتها وعلى مكان آخر وفي (الروضة) تجلس في مصلاتها ان كان لها محل ومد والا فحيث شاءت والمتهور كما في (المختلف وجامع المقاصد وكشف اللثام) انها تذكر الله بذكرها وفي (المنفعة) انها تحمد الله وتهلل وتكبره وتسبحه وفي (المراسم) انها تسبح بقدرها وعن (الغنية) جلوسها مسحة الاربع مستفزة مصلية على النبي صلى الله عليه وآله بذكرها وفي (البيان) وليكن الذكر تسبيحاً وتهليلاً وتحميداً وشبهه لرواية زراره عن الباقر عليه السلام (وقال في المسالك) وليتكن مستقبل القبلة وهو المقول عن (الاصباح والغنية) وفي (النهاية) وتحتشي وفي (المنتهى والدكرة ونهاية الاحكام) ان هذا الوضوء لا يرفع حدثاً ولا يندبج ما شرطه الطهارة (قال في كشف اللثام) وهو كذلك بالنسبة الى غير هذا الذكر بالنسبة اليه وجهاً وفي (التذكرة) هل يشترط في الفضيلة عدم التاقص غير الحيض الى الفراغ اشكال وفي (التحرير والمنتهى وجامع المقاصد) انه عند تعذر الماء لا يتيم واختاره في (كشف اللثام) واستنسل في (نهاية الاحكام) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ويكره لها الغضب) كما في كسب الاصحاب وفي (المراسم) خصه الحائض ولعله أراد التمثيل وهذا الحكم مذهب علمائنا اجمع كما في (المنتهى والتذكرة) ومذهب علمائنا وعليه الاصحاب كما في (المعتبر) وعلاء المفسد يجمع وصول الماء (قال في الذكري) ويشكل ناقصاته التحريم وأجيب بأن المحرم الميع التام والاحزاء الحائضه اللون حقيقة لا يمنع منعاً تاماً وفيه اعتراف بجمع الماء في الجملة وهو غير حائز الا أن يقال بغنى عنه لخصته بهي ولعله يريد الميع الذي لا يخل بصحته شرعاً (وقال الصدوق) لا يجوز وحله في (المنتهى) على تدة الكراهة هذا وخصه المفيد بأيديهم وأرجلهم معنى لاسمورهن لمدن وجرب عساها في النسل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وتترك ذات العادة المادية بروية الدم فيها) اتفاقاً من أهل العلم كما في (المعتبر والمنتهى والتذكرة) واجماعاً كما في (الترائع وفوائدها والتحرير وكشف اللثام والمسالك) وفقى عنه الخلاف في (جامع المقاصد) والمراد بذات العادة من اسفر عاداتها بقا كما في (المسالك وكشف اللثام) وغيرهما والمراد برويته رويته في أيام حيضها كما في (فوائد الترائع) فلو رأتها قبلها فكل مضطرة كما في (المسالك) قطعاً (الروض) احتمالاً وان رأتها بعدها فوجهاً من مخالفة العادة ومن الاولوية وقد تقدم الكلام في ذلك مستوفى في الفرع الاول من الفروع الثمانية ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (والمبتدأة بعد مضي ثلاثة ايام) (١) كما هو خيرة السد التي والمعط (والمنتهى والتذكرة والدروس وجامع المقاصد والمسالك) ونقله في (شرح المفاتيح) عن سلا رلم أحسده في (المراسم) وهو المحكي عن أبي علي وقيد في (المسالك) بما اذا لم تغتن الحيض في (الدروس والبيان) الفرق بين المبتدأة والمضطرة باختيار ترص المبتدأة دون المضطرة اذا ظنت الحيض وفي الذكرى وجامع المقاصد انه لا فرق بين المضطرة والمبتدأة (قلت) قد ذكرت المضطرة في أكثر هذه الكتب المذكورة وفي (الترائع والنافع) ان الاحوط بعد مضي ثلاثة كما في الكتاب ولم يذكر المضطرة في (الترائع) وفي (المبسوط) انها تتركان بالروية وهو خيرة (المنتهى ونهاية الاحكام والمختلف والروضة والمدارك)

(١) قوله في (المختلف عن التحرير) ولم أجده روح فيه تيناً (مه قدس سره)



ويجب عليها عند الانقطاع قبل الماشر الاستبراء بالقطننة (متن)

وقواه في (الذكرى) وظاهر (الفتنة والنهاية والوسيلة) وهو خيرة الاستاذ في شرحه وهو المتقول عن (الاصباح والجامع) وهو أشهر كما في (كشف الالتباس) (١) وفي (البيان) وفي المبتدأة قولان أقربهما مذهب المرتضى بمعنى الثلاثة بالنسبة الى الافعال وأما التروك فالأحوط تعلقها بروية الدم المحتل والمبتدأة كالمضطرة عد بعضهم وعندي انها اذا غلت الدم حيصاً تركت وعليها تحمل رواية اسحق بن عمار وفي (الذكرى) ولا ريب في قوة قول الشيخ وان كان الاستظهار أحوط وحكم المضطرة كالمبتدأة وفي (المدارك) ان موضع الخلاف ما اذا كان الدم المريئ بصفة الحيض كما صرح به العلامة في (اختلف) وبغيره انتهى وأنكر ذلك الاستاذ في (شرح المفاتيح) وقال ان نزاعهم فيما هو أعم كما صرح به ابن ادریس والمحقق والشهيد قال وهو الطاهر من (المختلف) لانه قتل النزاع في مطلق الدم انتهى والامر كما قال الاستاذ أدام الله تعالى حراسته كما صرح بذلك غير واحد ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿ويجب عليها عند الانقطاع قبل الماشر الاستبراء بالقطننة﴾ الوجوب ظاهر الأكثر كما في (كشف الثمام) و به صرح في (المعتبر والتذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام والبحرير والدروس وجامع المقاصد والمسالك والمدارك) وبغيرها وهو المتقول عن جل الشيخ وعن (الهادي) انه ينبغي والمراد بقوله عند الانقطاع ظهوره وفي (كشف الثمام) ان الابلغ ان تعتمد برجلها اليسرى على الحائط وتستدخلها يدها اليمنى كما في خبر الكندي وفي (المسالك) جعل ذلك كيفية الاستبراء ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿فان خرجت قية طهرت﴾ أي ظهر انها طهرت ولا استظهار هنا ويظهر من (السرائر) قول بالاستظهار مع ذلك ضعيف (قال في كشف الثمام) وتوجه التشديدان من (المختلف) ولعله يشير الى ما ذكره الشهيد في (الذكرى) حيث قال أمامه التقاء فلا يظهر من (المختلف) عموم موثله صنع الشهيد الثاني في (الروض) وفي (الدروس) الاستظهار مع التقاء اذا طلت المود انتهى (وعن المنع) انه قصر الاستبراء على ما اذا كانت ترى الصفرة ونحوها قال واذا رأت الصفرة والشئ فلا تدري طهرت أم لا فلتلصق بطنها بالحائط وترفع رجلها كما ترى الكلب يعمل اذا نال وتدخل الكرسف ويظهر من (الفتية) تنزيل أخبار الاستبراء على الوجه الابلغ على ما اذا كانت ترى الشئ كما في خبر سماعه ونحوه خبر ابن مسلم المطلق على غيره حيث قال واذا أرادت المرأة الغسل من الحيض فليها ان تستبري والاستبراء ان تدخل قطعة فان كان هناك دم خرج ولو مثل رأس الذباب فان خرج لم تغتسل وان لم يخرج اغتسلت واذا رأت الصفرة والنت فليها أن تلصق بطنها بالحائط الى آخر مثل ما في (المنع) وقصر في (السرائر) الاستظهار على رؤيتها الصفرة والكدره بعد المعادة (قال في المختلف) قال ابن ادریس لا استظهار مع الانقطاع بل انما يكون مع وجود الصفرة والكدره (قلت) يحتمل ان يكون مراده انها لا تطهر وان لم يظهر على الخرقه الاصفرة أو كدره كما صرح به أبو يعلى في (المراسم) وكأنه مراد لمن اقتصر على ظهور الدم عليها كالتشخين والمصنف في (التذكرة)

(١) في نسخة كشف الثمام بدل كشف الالتباس والظاهر انها علقت لهدم وجود ذلك في كشف الثمام (مصححه)

فان خرجت نقي طهرت والاصبرت المبتدأة الى النقاء او مضي العشرة وذات العادة  
تقتل بعد عادتها بيوم او يومين (متن)

فليحفظ هذا فانه نافع ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وان خرجت القطنة ملوثة صبرت  
المبتدأة الى النقاء او مضي العشرة أيام ﴾ كما في ( الشرائع والمنهى ) والذكرة ونهاية الاحكام والتحرير  
وغيرها وفي ( كشف الثام ) ولعل منها المضطربة عددا ودليله واضح وفي ( جامع المقاصد ) وان لم  
يقطع على العشرة فحكم المبتدأة من الرجوع الى التمييز ثم عادة النساء وكذا القول في المضطربة  
المتغيرة وذكرة الوقت خاصه والى استقرت عادتها وقلنا خاصة فان الجميع يستبرأ بغيره واما بعده ﴿ قوله قدس  
الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وذات العادة بيوم او يومين ﴾ المراد بذات العادة ما كالت عادتها عديدة ووقتية وما  
أرعددية خاصة كما صرح به غير واحد واتفق الاصحاب ككافي غير موضع ( كالمعتبر والتذكرة والمدارك  
والمفاتيح وشرحها ) على ثبوت الاستظهار لذات العادة وفي الخلاف في ( جامع المقاصد ) واختلفوا في حكمه  
وقدره ( أما الاول ) فقد اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال ( الاول ) انه على سبيل الوجوب كما هو ظاهر  
الاكثر كما في ( كشف الثام ) وهو صريح ( الاستبصار والسرائر ) وظاهر ( النهاية والجلل ومصباح )  
السيد على ما نقل ( الرسالة والشرائع والتحرير والمختلف والارتداد ) وغيرهما وظاهر ( المسالك ) موافقة  
الشرائع ( الثاني ) الاستحباب وهو مذهب عامة المتأخرين كما في ( المدارك ) ونسبه الى المحقق ومن  
تأخر عنه فأمل فيه وبه صرح في ( المنهى والبيان والذكرى وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرح  
المفاتيح ) وغيرها واحتمله في ( التذكرة ) ونسبه في ( كشف الثام ) الى المتبرل الا أن يطلب عندها  
الحيض ويأتي قل عبارته كما هي ونسبه في ( شرح المفاتيح ) الى المشهور ( الثالث ) انه على سبيل  
الاباحة والرحمة كما في ( مجمع الفائدة ) وظاهر ( المتبرل في ( شرح المفاتيح ) ) نسبه اليه وعارة  
( المعتبر ) هكذا الاقرب انه على الجواز أو ما يتقلب عند المرأة في حيضها وقال الاستاذ أدام الله تعالى  
حراسته في شرحه ان القول بالاباحة ليس شئي وقال أبو حمزة محمد بن علي الطوسي في ( الرسالة )  
واذا طهرت وكانت عادتها أقل من عشرة أيام استبرأت بقطنة فان خرجت نقية فهي طاهرة وان خرجت  
ملوثة صبرت الى النقاء وان استب على استظهرت بيوم او يومين ثم اغتسل انتهى فاما ان يريد بالاستبراء  
أن ترى عليها صفرة أو كدرة أو يريد ان في خرجها جرحا أو قرحا يحتمل نطقها به ولا يجوز ارادته استبراء  
العادة عليها فانها اذا صبرت الى النقاء مع عليها قصور المادة عن العشرة فع الاستبراء أولى واحتمل  
في ( المدارك ) انه ان كان الدم بصفة دم الحيض استظهرت والا فلا وجه له وجوبه للجمع بين الاخبار ( وأما  
الثاني ) أعني القدر فقد اختلفوا فيه على أقوال ثلاثة أيضا ( الاول ) انه يوم أو يومان ككافي ( النهاية والرسالة  
والشرائع والناصح والمعتبر والتذكرة والمختلف والتحرير والارتداد ) وشرحها والموجز ومرجه وجامع  
المقاصد وفوائد الشرائع ) وهو المحكي عن الصدوق ونسبه في ( الذكرى وجامع المقاصد ) انه  
المشهور وفي ( كشف الالباس ) انه المشهور بين المتأخرين ( الثاني ) انه ثلاثة كما في ( السرائر والمنهى )  
( والمدارك ) وهو المحكي ( عن المتبع ) في الحلي ويظهر من ( المفاتيح ) أنه الاشهر ( الثالث ) انه الى  
العشرة كما في ( البروس وجمع البرهان ) وهو المنقول عن الكتاب بالسند عنه طاهر ( القصة ) لأطلاقها  
صبرها حتى تنق وتنته عن طاهر الجليل واجازه المحقق في ( المعتبر ) واحتاط بيوم او يومين كما مر كد التهد

فان اقتطع على العاشر اعادت الصوم وان تجاوز أجزأها فطها ويجوز لزوجها الوطؤ قبل  
الفصل على كراهية وينبغي له الصبر حتى تمتثل فان غلبته الشهوة امرها بغسل فرجها (متن)

في (الذكرى) واشترط في (البيان) طهارة الحيض (وليعل) ان جماعة نصوا على انها مخيرة في الاستظهار  
بين اليوم أو اليومين أو الثلاثة (وقال في المنتهى) الوجه عدم لعدم جواز التخير في الواجب بل التفصيل  
اعتماداً على اجتهد المرأة في قوة المراج وضعفه الموجين لزيادة الحيض وقلته وقد تقدم له نظيره في  
رجوع المضطرة الى الروايات (وليعل) ان الاستظهار انما يكون مع وجود الدم باي لون اتفق وقلة المادة  
عن العشرة كما هو ظاهر وبه عليه غير واحد وقد سمت ما في (السرائر) وما فهموه من (المختلف) من  
الاستظهار مع النقاء وفي (الذكرى) والبروس) ان المتدأة تستظهر اذا رجعت الى عادة ناسها يوم  
(رواه محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام انتهى وفي (الذكرى) عن الشيخ انها تسح بدرصاتها الى العشرة  
مع حكمه بالاستظهار الى العشرة قال وكذا تصنع من تقدم الدم عادت يوماً أو يومين عنده وفيها عن اس  
الجديد ان الاحتياط ان تستظهر بعد عادتها قال ان اراد بالتطهير الاغتسال استندت بحافته للمشهور  
(وليعل) انها بعد اختيارها جانب الطهر والغسل تكون العبادة واجبة عليها وبعد اختيارها الحلو تكون  
حراماً فيندفع ما أشكل على جماعة من انه على القول عدم وجوب الاستظهار تكون العبادة مرجوحة  
أوباحة (وأما) اقوال العامة فقال مالك صاحبة العادة اذا استمر بها الدم فثلاثه ايام من الزيادة على  
العادة تلحق بآيها استظهاراً تم ما عدده طهر وحالف باقي الجمهور في الاستظهار واقصروا على المادة  
خاصة - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿فان انقطع على العاشر اعادت الصوم﴾ لانه قد تبين ان الجميع  
حيض وهذا ذكره الاصحاب قاطنين - وفي (شرح المغايب) انه المشهور بل لم ينقل فيه خلاف اصلاً  
وصاحب (المدارك والمغايب) استكلا في ذلك لعدم الدليل وواضح صاحب (الكفاية) - قوله قدس الله  
روحه - ﴿وان تجاوز أجزأها فطها﴾ وفي (الندى والبيان والدرر والموجر وكشفه وجامع المقاصد وفوائد  
الشرائع) وغيرها ان عليها قضاء ما تركته من الصلاة ايام الاستظهار واستشكل في (نهاية الاحكام) من عدم  
وجوب الاداء بل حره على وجوب الاستظهار وكذا توقف في (المدارك والمغايب والكفاية) لعدم الدليل وفي  
(شرح المغايب) ان الدليل مرسل يوس وانه طريق جمع بين الاخبار لان بعضها انها بعد ايام العادة تستظهر  
نترك المادة وطهر من اخبار كثيرة ان ما بعد العادة استحاضة مطلقاً ومن أجاز آخر ان ما بعدها  
حيض مطلقاً مثل حنة مسلم ومرسله يوس والاجماع على ان ما يمكن ان يكون جميعاً هو حيض  
فالادلة في كون الزائد عن العادة طهراً أو جميعاً متعارضة جداً فاما أن يبي على الترجيح ولا مرجح  
طاهر مع عدم قائل به اصلاً مع اباة اخبار الاستظهار عنه واما ان يبي على التحير وهو ايضاً كالسابق مع اباة  
الطرفين عنه فتعين الجمل على التخصيص الذي ذكره مانه حيض ان اقتطع واستحاضة اذا تجاوز النخ  
ما برهن عليه ولا وآخراً - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿وبجوز لزوجها الوطؤ قبل الفصل على كراهية  
وينبغي له الصبر حتى تمتثل﴾ تقدم الكلام في ذلك وقلنا التبره على عدم وجوب الغسل الوطؤ في  
القبل في ستة مواضع وقلنا الاجماع على ذلك في ثلاث مواضع وعن طاهر خمسة مواضع وقلنا الخلاف عن  
ظاهر (نهاية الاحكام) عن اول عبارة (المنع والفقيه والمداية) وتقدم عند قول المصنف ويح عليها الغسل  
عند الالة طالع - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿فان غلبته الشهوة امرها بغسل فرجها﴾ طاهر

وإذا حاضت بعد دخول وقت الصلاة بقدر الطهارة وادائها قضتها (متن)

البارة الوجوب كما هو سريح (الغنية) وظاهر (الغنية والمداية والمقنع) على ما نقل عنه (والمقنعة) بل هو ظاهر أكثر كتب الأصحاب ما عدا (المعتبر والمنتهى والتحرير والذكري والبيان وجامع المقاصد) وغيرها من كتب متأخري المتأخرين فإنه صرح فيها باستحباب غسله وصرح المعجلى بأن غسل الفرج يزيل الكراهة فيكون غير واجب غسله عنده 'ومستحبا وفي (شرح المفاتيح) أن المشهور عند الفقهاء عدم وجوب غسله حيث قال لكن المشهور لا يشترطون سوى الخروج عن الحيض فلا يشترطون التطهير القفري أيضا فتأمل وعن ظاهر (البيان والحكم وأحكام الراوندي) توقفه على أحد الأمرين من غسل الفرج والوضوء وفي (كشف الثام) الظاهر الوجوب من قول أبي جعفر عليه السلام في صحيح ابن مسلم وفي (الذكري والدروس وظاهر المنتهى) أنه يقوم التيمم مقام غسل الماء لاجبة (الوطي) واستحسنه (في جامع المقاصد) وفي (نهاية الأحكام) لو لم تعد الماء فالأقرب عدم وجوب التيمم لو شرطنا الطهارة فإن قلنا في التيمم (١) وقعدا التراب فالأقرب تحريم الوطي ﴿ قوله قدس سره ﴾

﴿ وإذا حاضت بعد دخول وقت الصلاة بقدر الطهارة وادائها قضتها ﴾ وجوبا إجماعا على الظاهر كما في (كشف الثام) وقد نسب إلى الأصحاب في (المدايك) غير مرة ومضى مقدار الطهارة مما نص عليه (في الشرائع) والتذكرة والمنتهى والتحرير والدروس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وتخليص التحصيل والمسالك والمدايك والكفاية وغيرها وهو أحد قولي الشافعي والقول الآخر لا بعدم اختصاص الطهارة بوقت وهو اعني مضي مقدار الطهارة ظاهر الأكثر كما في (كشف الثام) لاعتبارهم تمكنها من الصلاة كما في (المسوط) وغيره وفي صلاة نهاية الأحكام توقف من توقفها عليها ومن أمكن تمديدها على الوقت قال إلا إذا لم يجز تقديم الطهارة كالتيتم والمستعاضة وفي (كشف الثام) في كتاب الصلاة بعد أن قل عبارة (النهاية) هذه فيه قال في هذا التوقف نظر لأن الطهارة لكل صلاة موقفة بوقتها ولا يمارسه إمكان كونه قد تطهر لتغيرها نعم أن أوحنا التيمم لصيق الوقت عن الطهارة الماتية أمكن هنا اعتبار مقدار التيمم والصلاة انتهى وقال الشهيد لأعبره بالتمكن منها قبل الوقت لعدم الحاجة بها حينئذ واعتبر في (الذكري والموجز الحاروي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وكشف الالتباس والمسالك) وغيرها مضي مقدار باقي الشرائط وفي (النهاية والوسيلة) إذا حاضت بعد دخول وقت الصلاة قضت فقد أطلق فيها القضاء إذا دخل الوقت ولعله ينزل على ماذا مضى منه قدر الطهارة وادائها وعن (المنتقى) أنها إن طمئت سد الروال ولم تصل الظاهر لم يكن عليها قضاءها وفي (التذكرة ونهاية الأحكام والذكري وجامع المقاصد) أنه يكفي إدراك أقل الواجب فإن طول الصلاة فطرأ العذر في الاتناء وقد مضى وقت صلاة خفيفة وجب القضاء وكذا أن كان مما يتخير فيه بين التيمم والالتزام يكفي مضي وقت المقصورة وإن شرع فيها تامه (هذا وفي كشف الثام) أن اعتذر مضي باقي الشرائط يدفعه العمومات والفرق من وجوب (الأول) أن الصلاة لا تصح بدون الطهارة وتصح بدون سائر الشروط (الثاني) توقيت الطهارة بوقت الصلاة دونها وفي (التذكرة والتحرير ونهاية الأحكام والذكري وفوائد الشرائع وجامع المقاصد والمسالك) أنها إذا كانت إذا منطهرة قبله لا يعتبر

ولا يجب لو كان قبله ولو طهرت قبل الانقضاء بقدر الطهارة واداء ركعة واجب اداؤها (متن)

مضي وقت الطهارة وهو الظاهر من (جامع المقاصد) أيضا وفي (كشف اللثام) لم يله لانتكالي ذلك  
 - قوله قدس الله تعالى روحه - «ولا يجب لو كان قبله» سواء مضي مقدار أكثر الصلاة أو لا  
 وهو قول معظم الأصحاب كما في (المدارك) والمشهور كما في (كشف اللثام) في الطهارة والصلاة وفي  
 (الخلاف) الإجماع عليه وفي (الكفاية) انه الأشهر وفي (القيّة) كما عن (المفهم) الا كتفاء في  
 وحسب القضاء بخلاو أول الوقت عن الحيض مقدار أكثر الصلاة وهو المتقول عن المرتضى في (الجمال)  
 والكتاب أبي علي (قال في المدارك) ولم تقف على مأخذ ومأخذ خبر أبي الورد الصريح في ذلك  
 حيث قال في الناقرة عليه السلام فان رأيت الدم وهي في صلاة المغرب وقد صلت ركعتين فلفتم من  
 مسحها فاذا طهرت فلتقض الركعة التي فاتتها وهو محمول على ضمه على الاحتياط والاستحباب لان  
 الغالب اتساع الوقت لاقول الواحد من ثلاث ركعات مع امكان الحمل على التقية لان بعض الشافعية  
 قال اذا مضى من الوقت أقل من أداء العريضة ثم حاضت وحسب القضاء كما لو أدركت من آخر  
 الوقت ويستحب لها القضاء لو قصر ما خلا من أول الوقت عما ذكر من مقدار الطهارة والعريضة  
 كلما كرا صرح به المصنف فيما يأتي من كتاب الصلاة والمحقق الثاني في (جامع المقاصد) وفي (كشف  
 اللثام) أنه لم ير الاستحباب في غير هذا الكتاب - قوله قدس الله تعالى روحه - «ولو طهرت  
 قل الانقضاء بمقدار الطهارة واداء ركعة وحسب» (١) اجماعا كما في (المدارك) وبلا خلاف بين أهل العلم  
 في العصر والعشاء والصبح كما في (الخلاف) وبلا خلاف بين أهل العلم من دون تقييد العصر والعشاء  
 والصبح كما في (التمهي) وبلا خلاف كما في موضع آخر من (التذكرة) ونقلت حكاية الإجماع من  
 دون تقييد في عدة مواضع وفي (كشف اللثام) حكاية عن الخلاف مع التقييد المذكور وهو المشهور  
 كما في (الذكرى والكفاية) ونفى الخلاف في (الخلاف) عن لزوم الظهور والعشاءين على أن أدرك  
 خمس قبل الغروب أو الفجر وفي (التذكرة) انه الأشهر وعليه المحقق والمصنف والشهيدان والكركي  
 والصيرفي في (كشفه) والمتأخرون الا بمضا نادرا وفي (القيّة) وان بقي من النهار بمقدار ما يصل  
 ست ركعات بدأ بالظهر وفي صلاة (المبسوط) ان بقي الى الغروب مقدار خمس ركعات وجب  
 عليها الظهران ولم يتعرض للعشاءين وقال في طهارته باستحباب الظهرين والعشاءين اذا أدرك خمس  
 قبل الغروب أو الفجر وهو المتقول عن القاضي في (المهذب) وفي (السرائر) اذا طهرت الحائض  
 قبل غروب الشمس في وقت متسع لفعل فرض الظهر والعصر معا والطهارة لهما وجب عليها أداء الصلاةين  
 أو قضائهما وظاهرهما كما في (الذكرى) اعتار ادراك جميع الصلاة وقوله فيها عن ظاهر الكتاب في  
 موضع من كلامه وان كان وافق الصدوق في موضع آخر كما نقله عنه في (المختلف) حيث قال وظاهر  
 الصدوق كان الجسد اعتبار الأكثر وظاهر (الوسيلة) كظاهر (السرائر) حيث قال وان طهرت  
 وثوانت في الاغتسال والصلاة وحسب عليها تلك الصلاة وان لم يمكنها ذلك لم يجب عليها القضاء بل  
 يستحب وفي (التهذيب والاستبصار) ان طهرت بعد زوال الشمس الى أن يمضي منه أربعة أقدام  
 فانه يجب عليها قضاء الظهر والعصر معا واذا طهرت بعد أن يمضي أربعة أقدام فانه يجب عليها قضاء

(١) ما نقلناه عن كتب الأصحاب في هذه المسئلة بعض ذكر في كتاب الصلاة وبعض في الطهارة (منه)

فان أهملت وجب القضاء ( متن )

المصر لا غبر ويستحب لها قضاء الظهر اذا كان طهرها الى مغيب الشمس وكذا لا يجب السّاء ان طهرت بعد انقضاء الليل بل يستحبان وهو المراد من عبارة (النهاية) واستحسنه صاحب (الكفاية) وقد اقتصر المصنف والشيخ وابن حمزة وابن ادریس والمحقق وجماعة على ادراكها من الوقت الطهارة ولعله مثال حروا فيه على طريق التنبيه على ان ادراك الشرط معتبر أيضا أو محمول على الغالب والا فقد اعتبر الشهيد في (الدروس) وأبو العباس في (موحزه) والمحقق الثاني في (جامعه وفوائده) والصبري في (كشفه) والشهد الثاني في (روضة وروضته) ومسالكه وسطه في (مداركه) تمكنها من سائر الشروط المعقودة واحتل في (نهاية الاحكام) عدم اعتبار وقت الطهارة بناء على عدم اختصاصها بوقت وفي (التذكرة) يشترط ادراك ركعة تامة الافعال الواجبة خاصة وقد تحصل ادراك النية وتكثير الاحرام والفائحة وأخف السور ان قلنا بوجوبها والركوع ذا كراً فيه أقل الواجب والسجدين وهذا يعطي على ان الركعة انما تتم بالسجدة الثانية كما هو ظاهر (جامع المقاصد) في كتاب الصلاة وصريح جماعة كثيرين في مباحث الشك وهو الظاهر عند الشهيد في (الذكري) واحتمل فيها الاحتزاء بالركوع للتسمية لغة وعرفا ولكونه المعظم (قال في المدارك) انه بعيد وقد عر المصنف بأنها أداء حيث قال وجب ادائها كما صرح بذلك في كتاب الصلاة وفي (الخلاف) ذرة انه اجماع كما في (المفتاح) وأخرى انه لا خلاف فيه وهو المشهور بين الاصحاب كما في (جامع المقاصد) وهل فيه حكاية الاجماع عليه من التيسير وهو حرة (المبسوط) والخلاف والشرائع والمعتبر (بالكتاب في الصلاة) والمتبني واختلف ونهاية الاحكام والتحرير (واختاره الفخر في حاشيته على ايضاحه) والشهد في (الذكري والبيان) والمحقق الثاني في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع) والصبري في (كشفه) والفاضل الميسي والشهد الثاني في (المسالك) وغيرهم وتردد المصنف في التذكرة (واقول الثاني) انه يكون قاضيا للجميع وهذا قله الشيخ والمصنف وولده وجماعه عن السيد وقله في (المبسوط) عن بعض الاصحاب (الثالث) انه يكون مركبا من الاداء والقضاء وهذا قله أيضا في (المبسوط) عن بعض الاصحاب ونص جماعة على انه أضعفها وفي (كشف الثام) في الصلاة الاولى ان لا ينوي اداء ولا قضاء بل ينوي صلاة ذلك اليوم أو الليل وتطهر الفاتدة في النية وفي الترتب على الفاتمة السابقة (١) وفي سقوط فرع تنزيل الاربع للظهر أو العصر فانه انما يأتي على القول الاول خاصة كما في (الذكري) وجامع المقاصد) وفي (التذكرة) سد ان تردد قال فان قلنا ان الواقع خارجا قضاء فهل يبوي القضاء أم لا الاقرب المدلول نالنه اليه ولشافعي ثلاثة أوجه المذكورات وقول رابع ان أدرك ركعة في الوقت والا فالجميع قصاصه به قال أحمد وعند أبي حنيفة لو طلعت الشمس في اثناء صلاة الصبح بطلت ولم تكن اداء ولا قضاء ونعم الكلام يأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الصلاة في المطلب الثاني في الاحكام ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ فان أهملت وجب القضاء ( اجماعا كما في (كشف الثام) ولا خلاف كما في (التذكرة) في الصلاة وهو المشهور كما في (الكفاية) ونقل فيها حكاية الاجماع عن

(١) قل في المدارك هذا ضعيف جدا اذ الاجماع معتد على وجوب تقديم الصلاة التي قد أدرك من وقتها مقدار ركعة مع الشرائط على غيرها من الفوائد (منه قدس سره)

ولو قصر الوقت عن ذلك سقط الوجوب في المقصد السابع في الاستحاضة وهي في الاغلب اصفر بارد رقيق ذو قثور وقيدنا بالاغلب لانه قد يكون بهذه الصفات حيضاً (متن)

بعضهم وقد ذكره من تعرض له قاطعاً به من غير قتل خلاف وجوب القضاء للاخبار ولما سمعت من الاجماع حتى على القول بأنها قضاء أو صكة هذا كله اذا لم يطره المانع في ذلك الوقت كالجنون والحيض ونحوها كما نص على ذلك جماعة - قوله قدس الله تعالى روحه - في ولو قصر الوقت عن ذلك سقط الوجوب في عندنا كما في (المنهى) ها (وال تذكرة) في الصلاة (وجامع المقاصد) في موضعين (وكتف التام) وفي (الخلاف والمختلف) عدم الخلاف عندنا فيما دون الركعة ومال المحقق الى الوجوب اذا أدركت الاقل قال لو قيل بذلك لكان مطالعاً للدلول الاخبار وفي (النهاية) يلزمها قضاء الفجر اذا طهرت قبل طلوع الشمس على كل حال وسقوط الوجوب قال مالك والمزني والتابعي في قول له قول آخر وهو ادراك الصلاة بادراك تكبيرة الافتتاح وبه قال أبو حنيفة وأحمد وفي (التهذيب والاستبصار والنهاية ونهاية الاحكام والتذكرة والمنهى) استحباب القضاء اذا أدركت أقل من ركعة ظهر الكتاني وغيره وهو الظاهر من عبارة الكتاب حيث قال سقط الوجوب كما فهمه المحقق الثاني في (جامع المقاصد) ويظهر منه فيه التوقف فيه (قلت) لعل ما فهمه من عبارة الكتاب بناء على المشهور من انه اذا رفع الوجوب بين الجواز واذا كانت العبادة جائزة كانت راجعة فأول

### المقصد السابع في الاستحاضة

قوله قدس الله تعالى روحه - وهي في الاغلب اصفر بارد رقيق في (الوسيلة والمراسم والغنية والنافع والمعتبر والشرائع والمنتهى ونهاية الاحكام والتحرير والتذكرة والذكرى والبيان واللمعة والموجز الحاوي وجامع المقاصد والجفرية وترجمها وكشف اللباس والروض والروضه والمدارك والكفاية وشرح المفاتيح) وغيرها وهو المتقول عن (الثمان والكافي والمهذب والاصحاح وجمال العلم والعمل) الا ان فيه أنه يضرب الى الصغرة وقريب من ذلك (النهاية) ففيها تميز الحيض منها بالسواد والحرارة والدفء واقتصر في (المسوط والمصباح) ومختصره على الاصفر البارود في (المقعة) انها دم رقيق بارد صاف وسبب في (المعتبر) الرقة الى الشبهين مشعراً بتردده فيها - قوله قدس الله تعالى روحه - ذو قثور كما صرح به في اكثر الكتب المقدمة وفي جملة منها (وي كثير منها خال) ان المراد به خروجها بصعب بخلاف دم الحيض فان خروجها قوة ودفع كما تعطينه عبارة (النهاية) (من نفي الدفع عنه) ونقصه ما في (المسوط والقيح) عن رسالة ابيه (والهداية) من أنه نادر لا يحس بخروجه كما قل ذلك أيضاً عن (المنع) وفي (المدارك) أن الخروج متور لم يقف له على مسند (وفه) ان الخروج متور مقابل للضعف للمعتبر في الحيض فالسند حسن حصص البخاري (١) كما في حاشية المدارك - قوله قدس الله تعالى روحه - وقيدنا بالاغلب لانه قد يكون بهذه الصفات حيضاً ويثل ذلك قال في (المعتبر) ورده في (المدارك) بأنه غير جيد لان الهيد انما يعلق بدم

فان الصفرة والكدر في ايام الحيض حيض وفي ايام الطهر طهر وكل ما ليس بحيض ولا قرح ولا جرح فهو استحاضة وان كان مع اليأس (متن)

الاستحاضة لابد من الاصفر والاولى أن يقال أن فائدته التنبيه على أن دم الاستحاضة قد يكون أسوداً وأحمرًا كالموجود بعد أكثر الحيض والنفس انتهى وهذا جملة في (جامع المقاصد وكشف التام) وغيرها فائدة أخرى ولم يقصرها عليه فتأمل (وقال في المدارك) وينبغي أن يعلم أنه لما ثبت أن دم الاستحاضة هو ما كان جامعا للأوصاف المذكورة وجب الاقتصار في الحاق ما عداها به على موضع (مورد خل) النص خاصة وكلام الاصحاب في هذه المسئلة غير متقن انتهى (ورده) الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في حاشيته أن كلام الاصحاب في المسئلة متقن قال وهذا منه بناء على قاعدته التي قررها من أن أوصاف الحيض والاستحاضة خاصة مركبة وقد اشرنا الى فساد ذلك وقد مر أنه رده هناك بوجوه كثيرة وقال لها ما يشير الى فساد قاعدته انه يظهر من الاخبار انحصار دم المرأة في الحيض والاستحاضة والنفس اذا لم يكن من قرح او جرح ومع ذلك الدم الذي لا يجتمع فيه مجموع صفات الحيض ومجموع صفات الاستحاضة كثير انتهى ﴿ قوله قدس سره ﴾ (فإن الصفرة والكدر في ايام الحيض حيض وفي ايام الطهر طهر) هذان الحكمان ذكرهما الاصحاب قاطنين بهما وقد نفل عليهما الاجماع ما في (الخلاص والناصريات) على ما نقل عنها لكن الحكم الاول قد ضل عليه الاجماع من جماعة لانه يرجع الى القاعدة المقررة عدوم وهي أن كل ما يمكن أن يكون حيضا فهو حيض وفي (الدروس وكشف التام) ان السواد والحمرة أيضا كذلك أي كالصفرة والكدر وفي نهاية الاحكام أن الصفرة شيء كالصديد يملوه صفرة والكدر شيء كدور والمراد بأيام الحيض هي المحكوم بكونها حيض سرعا لا ايام العادة فقط كما به عليه في (جامع المقاصد والمسالك والمدارك وكشف التام) وغيرها ﴿ قوله قدس سره ﴾ (وكل ما ليس بحيض ولا قرح ولا جرح فهو استحاضة وان كان مع اليأس) هذه الكلية ذكرت في (النرائع ونهاية الاحكام والارصاد والتحرير والبيان وجامع المقاصد والمدارك والكماليات وكشف التام وفي شرح المعانيخ) نسبة هذه الكلية الى الفقهاء وفي (جامع المقاصد والمدارك) انما تستمر هذه الكلية اذا استثنى دم النفس هل كانه اكثري باستثناء الحيض عنه (وفي المدارك) لانه من تعييدها عما اذا كان الدم بصفة دم الاستحاضة لا فيما اذا دل الدليل على حلاله وهذا منه بناء على قاعدته التي رهن الاستاذ على مطالعها وفي (كشف التام) انها لدفع ما علمه يتوهم من اطلاق الاخبار والاصحاب تحصيلها بإياها أو بالنسبة أو نحوها ومن اطلاق الاصحاب فسيم المستحاضة الى المبتدأة والمعاداة والمضطربة واحكام كل منها في يوم من ذلك ذلك انحصار المستحاضة في اليأس قال وهذه الكلية كفوله في (النهاية) الاستحاضة قد يعبر بها عن كل دم رآه المرأة غير دم الحيض والنفس خارج من الفرج مما ليس ببذرة ولا فرج سواء اتصل بالحيض كالجوار لا أكثر الحيض أو لم يكن كالتي تراه المرأة فسل التسع وان لم يوجب الاحكام عليها في الحال لكن فيما بعد يجب الفسل والوضوء على التفصيل ويوجب الاحكام على الغير فيحب التزح وقسل الثوب من قلبه وقد يعبر بها عن الدم المصل بدم الحيض وحده وبهذا المعنى تنقسم المستحاضة الى معادة ومسدأة وأيضا الى مبررة وعمرها ويسمى ما عدا ذلك دم فساد لكن



ثم ان ظهر على القطنة ولم ينمساها وجب عليها تجديد الوضوء عند كل صلاة (متن)

الاحكام المذكورة في جميع ذلك لاختلف انتهى وقد ذكر في اكثر هذه الكتب المذكورة الصفة مع اليأس وقد تركه المصنف وفي (جامع المقاصد) كان ينبغي التنبيه عليه لكونه اخفى من اليأس وقال وقائده مع انه لا تكليف على الصغيرة مرفقه لتجري عليها الاحكام تمرياً وتنع من المساحد والمراثم وغير ذلك من الافعال المشروطة بالطهارة وقد عرفت ما ذكر في (نهاية الاحكام) من فوائده (وقال في جامع المقاصد) اذا كان الترح يحكم له بالخارج من الايمن والحيض بالخارج من الايسر فما الذي يكون محلاً للاستحاضة (ثم أجاب) ان الخارج من الايسر مع انتفاء شرائط الحيض محكوم بالاستحاضة وكذا الايمن مع انتفاء الترح (قلت) قد اشرنا الى ان ذلك غير مرة فيها معنى قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ ثم ان ظهر على القطنة ولم ينمساها ﴾ اختلفت عبارات الاصحاب في المقام بذلك بخلاف الحكم (في الهداية والفتاوى) عن رسالة آية (١) (والمخالف والفتاوى والسرائر والشرائع والدروس والذكرى والجعفرية والمدارك) في موضع منه (وشرح المفاتيح) التعبيرها بعدم تقب الكرسف وفي المتوسطة بالتقب وعدم الديلان لكن في (الذكرى) في القليلة زيادة عدم الظهور عليها وفي (الفتاوى والهداية والمبوط والمراسم والوسيلة) التعبيرها بان ترى الدم غير راسخ وفي المتوسطة ان تراه راسخاً غير سائل لكن زاد في (المنفعة) في القليلة قوله ولا ظاهر عليها عطفاً على قوله غير راسخ وفي (المصباح ومختصره) ان القليلة مالا يظهر على القطنة والمتوسطة ما يظهر عليها من الجانب الآخر ولا يسيل وفي (المعتبر) والمنتهى التعبير هنا بعدم الظهور وفي المتوسطة بالنفس وعدم الديلان وقد عبر المصنف هنا بعدم النفس كما في (الارتداد والمختلف والتحرير والتلخيص والتصرة والبيان واللمعة والموجز الحاوي وتلخيص التلخيص وكشف الالتباس) وموضع من (المدارك) وكلام هؤلاء يعطي استيعابها فلو تقبها ولم يستوعبها كانت الاستحاضة قليلة عندهم تأمل فانه ربما دق وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) ان القليل ما يظهر على القطنة كروث الاربر ولا ينمسا وان المتوسطة ما ينمسا ولا يسيل ولعل مراده فيها الظهور على ظاهر القطنة فيكون موافقاً لما تنطيه عبارة الكتاب وفي (جامع المقاصد) ان مراد المصنف بقوله ظهر على القطنة ولم ينمسا انه لم يدخل وسطها بحيث ينمسا جميعاً (وقال في فوائده على الشرائع) المراد بالتقب والنفس ان يستوعب جميعاً ظهراً وبطناً (وقال في جامع المقاصد) وتبمه على ذلك تليده شرف الدين في (شرح جعفر بن محمد) أن النفس والتقب والظهور واحد قطعاً وفي (المسالك) المراد تقب الكرسف غسسه له ظهراً وبطناً فمتى بقي منه شيء من خارج وان قل فالاستحاضة قليلة وبالديلان خروجه عن القطنة الى غيرها بنفسه عند عدم المانع ومثله قال الفاضل الميسي في حاشيته وفي (الكنزية) لا ينفس أي لا يتقب وفي (كشف اللثام) أن الأكثر على التعبير بعدم تقبها أو الظهور أو الرشح على ظاهرها وفي المتوسطة بوجودها انتهى وقد عرفت ما في كتب الاصحاب ونقل في (كشف اللثام عن المبسوط والتافع والمتبر) خلاف ما وجدناه فيها قطعاً فليلاحظ ذلك ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وجب عليها تجديد الوضوء عند كل صلاة ﴾ اجمالاً كما في (المخالف وجامع المقاصد وظاهر الفتاوى) وقلت حكايته عن (الناصرات) وفي (التذكرة) أنه مذهب علمائنا وهو

وتغير القطة (متن)

المشهور كما في (المختلف والذكرى وكشف الالتباس وتبليص التلخيص والكفاية) ومذهب الأكثر كما في (المنهى) ومذهب المظلم كما في (كشف اللثام) وهو مذهب الخمسة واتباعهم كما في (المعتبر) وعن الحسن بن عيسى أنه لم يوجب عليها غسلا ولا وضوءاً وفي (كشف اللثام) أن كلام الحسن بمنزل نفيرها عن لا ترى شيئاً لقوله يجب عليها الفسل عند ظهور دمها على الكرسف لكل صلاتين غسل تجميع بين الظهر والعصر بغسل وبين المغرب والعشاء بغسل وتفرّد الصبح بغسل وأما أن لا يظهر الدم على الكرسف فلا غسل عليها ولا وضوء فيجوز إرادته الظهور على باطن الكرسف واختياره ثلاثة للمستحاضة مطلقاً (المنهى) وقد قل كثير من الأصحاب ما قلناه عنه من دون احتمال وبمذهب الحسن بن عيسى قال مالك (وقال) أبو حنيفة نوضأت لكل وقت صلاة (وقال) الشافعي يجب على المستحاضة الفسل لكل صلاة من غير وضوء ورواه الجمهور عن جماعة من الصحابة (وقالت) عائشة تغتسل عن كل يوم غسلا وبه قال سعيد بن المسيب (وقال) بعضهم تجميع بين كل صلاة جمع بغسل وتغتسل للصبح وبه قال عطاء والنخعي هذه أقوالهم في المستحاضة ﴿قوله﴾ وتغير القطة إذا تلوثت (اجماعاً كما في ظاهر (الفنية وجامع المقاصد) وظاهر (الناصرات) على ما نقل وهو مذهب علمائنا كما في (الذكرى) ولا خلاف فيه عندنا كما في (المنهى) وهو المشهور كما في (كشف الالتباس والكفاية) وظاهر (الذكرى) وبه قطع أكثر الأصحاب (كما في كشف اللثام) وتأمل في الإجماعي (الكفاية) ولم يستجودي (المدارك) لتليل جماعة من الأصحاب ذلك بعدم العفو عن هذا الدم قبله وكثرة العفو عن نجاسة الألبسة فيه الصلاة مطلقاً وفي (كشف اللثام) لم يذكره الصدوق ولا التامضي ولا ظفرت بتغير بدل عليه وقدر عدم الدليل على بطلان الصلاة بحمل النجاسة مطلقاً قلت كان هناك إجماع كان الحجة والأفلاصل المدم (وقال) الأستاذ أدام الله حراسته في نمرحه وحاشيته يدل على وجوب تغير القطة وإن كانت مما لا تتم به الصلاة أخبار كثيرة (منها) صحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله على الصحيح عنده في بيان التي رواها الشيخ في كتاب الحج حيث يقول فيها الصادق عليه السلام فإذا ظهر عن الكرسف ففتتسل وتضع كرسفاً آخر ثم نصلي (ورواية) اسمعيل الجعفي التي فيها فإذا طهر أعادت الفسل وأعادت الكرسف ولا قائل بالفصل بين القليلة وغيرها (وصحيحة) ابن سنان التي يقول فيها تستدخل قطة بعد قطة (قلت) قد سلف لنا نقل الإجماع على أن دم الحيض والاستحاضة والغاس لا يبيح من قليلة وكثيره عن (الفنية) وظاهر (كشف الحق) وإن في (السرائر) وظاهر (المخلاف) نفي الخلاف عنه وظاهر الإطلاع عدم الفرق بين ما تم به الصلاة وما لا تتم تأمل وفي (مجمع الفائدة والبرهان) وأما وجوب غسل الفرج كل مرة وتغير القطة فلا دلة وجوب الإزالة وكأنه إجماعي مع عدم عفو دم الاستحاضة في هذا المثل ولو كان فيما لا تتم به الصلاة وجوب التخفيف بخلاف السلس والمبطون فإنه قل الإجماع ها دونها وزاد في (المنفعة) والمبسوط والهاية والمراسم والتوسيلة والسرائر ونهاية الأحكام والبيان ومجمع البرهان وشرح المفاتيح) تغير الخرقه ونسبه في (كشف اللثام) إلى الأكثر (وقال في الذكرى) فيه نظر لا ذاموح له لعدم وصول الدم إليها (قلت) هو المناسب لما اعتبره في العلة وفسرها به في (الذكرى) وفي (جامع المقاصد)

وان غمسها من غير سيل وجب مع ذلك تغيير الخرقه والفسل لصلاة الغداة (متن)

لاوجه له وكذا قال تلميذه شرف الدين في (شرح جفرته) وفي (الخلاص) الاجماع على انها لاتجتمع بين صلاتي فرض بوضوء واحد وفي (التذكرة) لاتجتمع بين صلاتين سواء كانا فرضين أو نفلين عند علمائنا وفي (الشرائع والذكرى) ولا تجتمع بين صلاتين من دون تقييد فرض وكذا قال في (النافع) بعد ان ذكر أحكامها الثلاثة وقال تلميذه في (كنفه) مناه لاتجتمع في المواضع التي يقتصر فيها على الوضوء ولا يظن ظان ان هذا الحكم منسحب في المواضع كلها ولكن على حذر من وهم المتأخر (١) هنا تحيلا من كلام الشيخ في (المبسوط والخلاص) أن المستحاضة لاتجتمع بين فرضين بوضوء على سبيل الاطلاق وليس كذلك بل مراده ما ذكرناه في حاشية لاغسل عليها وقد قلده في ذلك اكثر المتأخرين والحق ما ذكرناه لثبوته عن الدليل وهو مذهب الشيخين وعلم الهدى وابن بابويه ولم يذهب الى ما ذهب اليه المتأخر أحد من أصحابنا ممن وقفنا على تصنيفه الا ظاهر كلام الشيخ في (الجمال) انتهى وقد تسع بذلك شيخه كما يأتي قل ذلك عنه وفي (المعتبر والمتبى ونهاية الاحكام والتذكرة) وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارتداد والمسالك) انها لاتجتمع بين فريضة وثلاثة بوضوء وفي (المتبى) انه الاشهر (وفي المبسوط) كما عن (المذهب) أنها اذا توضأت لفريضة صلت معها من الوافل امشأت (وقال) الشافعي لاتجتمع بين فريضتين وتصل مع الفريضة الوافل (وقال) أبو حنيفة تجتمع بين فريضتين في وقت واحد وتبطل طهارتها بخروج الوقت والمشهور كما في (الذكرى والكفاية) أن لاغسل عليها وعليه الاجماع كما عن (الناصريات) وقد يلوغ ذلك من (الخلاص) وبه قطع من وقفنا على تصنيفه وأوجب عليها محمد بن احمد الكاتب كما قل عنه غسلها في كل يوم ببله وفي (المنفعة والبيان) يجب عليها غسل ظاهر الفرج وكذا في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك والروضة وشرح المفاتيح) وهذا مبني على عدم المغو عن قليل هذا الدم والا فيحتمل على حال الكثرة رحمته قوله قدس الله تعالى روحه رحمته وان غمسها من غير سيل وجب مع ذلك تغيير الخرقه والفسل لصلاة الغداة رحمته ومثل النفس ما اذا ظهر عليها او تقيها ولم يسئل على اختلاف العبارات وهذا الحكم بمحيط قيوده ماعدا الخرقه فانه خلاصته من مذكوره وكذا القفلة والامر سهل خيرة (المنفعة والمراسم والوسيلة والسرائر والشرائع والنافع والتحريم ونهاية الاحكام والمختلف والتلخيص والذكرى والدروس والبيان واللمعة وجامع المقاصد وشرحي الجعفرية والموجز والروضة والمسالك وكشف الالتباس وغيرها) ونسبه في المختلف وتلخيص التلخيص وغيرها الى الصدوق والتمقي والغاضي وقيل ذلك عن السيد في (الجل) كما يأتي (ورما) احتدل من عبارتي (المبسوط والخلاص) حيث يقول فيها ولا تجتمع بين فريضتين بوضوء فتأمل وهو المشهور كما في (الذكرى وشرح الجعفرية والكفاية وشرح المفاتيح) بل في الاخير كاد يكون اجماعاً وهو مذهب الاكثر كما في (التذكرة وجامع المقاصد وكشف الرموز) حيث قال انه قلد المتأخر في ذلك اكثر المتأخرين وفي (التنقيح) انه مذهب كثير من المتأخرين وفي (الخلاص) وظاهر الفتنه) الاجماع على وجوب هذا الفسل وهو المقول عن (الناصريات) وأما الوضوء

وان سال وجب مع ذلك غسل للظهر والمصر وغسل آخر للمغرب والعشاء (من)

فظاهر (المعتبر وكشف الرموز) الاجماع على أنه لا يجتمع مع الغسل وقد مرّت عبارة (كشف الرموز) وهي كبراءة (المعتبر) تفاوت يسير (وقد يظهر من الشيخ في كتابه (المبسوط والخلاف) عدم وجوبه اصطلاحاً للفداء فيما نحن فيه كما هو ظاهر (النهاية والهداية والفتنة) ونقل ذلك عن الصدوق في الرسالة والقاضي والشيخ والسيد في (الناصرية) وأما في (المجلد) فقد قلّ عنه أنه صرح فيما نحن فيه بالوضوء للفداء وغيرها فيكون قد خالف أصله من أن كل غسل واجب يقضي عن الوضوء ومن الغريب كما في (كشف الالتباس) أن الحق غلط ابن ادریس بإيجاب الوضوء لكل صلاة وقلّ لم يقل به أحد من طائفتنا مع كونه قال به في (الناصح والشرائع) انتهى (قلت) قد تأول له عبارة (الناصح) تلميذه في (كشفه) لكن عبارة (الشرائع) لا تقبل التأويل بل عبارة (الناصح) أيضاً كذلك ثم انه في نكت (النهاية) قال في بيان عبارتها انه يجب عليها الغسل لصلاة الفداء وإيجاب عليها لغبرها الوضوء فلا يباي وجوب الوضوء لها أيضاً واحتمل في (كشف اللثام) حمل عبارات الشيخ والصدوقين في (الرسالة والهداية) والحليين والسيد في (الناصرية) على هذا أعني ما ذكره في (نكت النهاية) قلت هذا مهما على عدم اعتبار القيود في عبارات الفقهاء وفيه تأمل فإن كان يذهبون الى عدم وجوب الوضوء للفداء ومهما ذلك من عباراتهم كان الاجماع في (الخلاف) وظاهر (الفتنة) منطبقاً عليه فليحظ ذلك (وأما) بعبارة العطف فكانه مما لا خلاف فيه عندهم (وعن شرح الارشاد) لغرض الاسلام اجماع المسلمين عليه (وأما) تغيير الخرقه (فقد) ذكره الاكثر كما في (كشف اللثام) وهو كما قال كما اشترنا اليه في صدر المسألة وقد ذكره التتبع في (المبسوط) ولم يذكره في (الخلاف) وكذا السيد حمزة لم يذكره في (الفتنة) وتقلّ عدم ذكره عن السيد في (الناصرية) والقاضي في (المهدى) هذا وعن الحسن بن عيسى العماني ومحمد بن احمد السكاك انه يجب عليها ثلاثة اعمال كالكبيرة وقوله في (الذكرى) عن صاحب الفخر وهو خيرة (المعتبر والمتن) وجمع الفائدة والبرهان والمداير والكفاية (ورفع الصدوق في (الفتنة) ثلاث عبارات (الاولى) ذكرها في باب الاعمال قال وقيل الاستحاضة واجب واذا احتشت بالكرسف فجاء الدم الكرسف فعطيا الغسل لكل صلاتين والفرع غسل وان لم يجز الدم الكرسف فعطيا الوضوء لكل صلاة وقد مر من بعض انفصلاء أنه عليها ثلاثة اغسال المطلق تقب الكرسف فتأمل فيه (وامانية) ما حكاها عن رسالة آية من أنه ان تقب الكرسف ولم يسل صلت صلاة الليل وصلاة الفداء فغسل وسائر الصلاة وضوء انتهى (واعترضه) بعض انفصلاء أنه يخالف لما سبق له من الحكم ثلاثة اغسال المطلق تم الكرسف (وأجاب) بأن ذلك يختاره وهذا مختار آية (والدنه) ما ذكره في آخر الباب وأفتى به من أنها اذا رأت الدم خمسة أبام والطهر خمسة فاذا رأت الدم لم تصل واذا رأت الطهر صلت فعمل ما بينا وبين ثلاثين يوماً فاذا مضت ثلاثون يوماً ثم رأت دمًا صبيها اغسلت واحتمت بالكرسف واستغفرت في وقت كل صلاة واذا رأت سفرة توضأت (وهذا) عين عبارة خبر أبي بصير وفي (كشف اللثام) أن الصدوق في (العيه والمنعم) افتى بخبر أبي بصير (ويدل) على المشهور موثقة بجملة وصحيفة زرارة وصحيفة الصمط وغيرها ولا ننص الى مناقشة صاحب (المداير) في ذلك رحمته قوله قدس الله تعالى روحه رحمته وان سال وجب مع ذلك غسل للظهر والمصر وغسل آخر للمغرب والعشاء رحمته أما وجوب الوضوء لكل صلاة فهو خيرة

مع الاستمرار والافاتان أو واحد (متن)

( السرائر والشرائع والنافع والمنتهى ونهاية الاحكام والمختلف والتحرير والارشاد والتلخيص والتذكرة والذكرى والبروس والبيان والقيمة والموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجمعونية وشرحها والروضة والمسالك ) وهو واحد احتمالي (المبسوط) وفي (الخلاف) الاجماع عليه كاذ كراه في باب السلس والمطلون وفي (التذكرة) أن عبارات علمائنا لاتايم وهو المشهور كافي (المختلف) وتلخيص التلخيص ومذهب اكثر المتأخرين كافي (كشف الرموز) وكثير كافي (التنقيح) وعامة المتأخرين كما في (المدارك) وجمهور المتأخرين كما في (الكفاية) وحجتهم بعد اجماع الخلاف عموم قوله تعالى « اذا قم الى الصلاة فاعسلوا » وكل غسل معه وضوء ان الاصل عدم اغناء الفسل عنه وأنه اذا وجب لكل صلاة في القليلة الاوجوب به في الكثيرة لانه حدث وفي (المقمة والجل) للسيد على ما نقل عنه والمعتبر وكشف الرموز وشرح المفاتيح على انها تجمع بين كل صلاتين بوضوء وفي (الذكرى) انه قطع به ابن طالس وفي (المعتبر وكشف الرموز) كما مر أنه لم يذهب الى وجوب الوضوء لكل صلاة أحد من طائفتنا واقتصر الصدوق في (العقبة والمهدية) وأبوه في رسالته كما نقله عنه والسيد في (الناسرية) على ما نقل والشيخ في (النباية) والتمحي والفاضلي على ما نقل عنهما والديلمي في (المراسم) والسيد حمزة في (الغنية) والطوسي في (الوسيلة) على ذكر الاغسال من دون تعرض للوضوء وهو مختار انظر اساني في (الكفاية) والمقدس الاردبيلي في (جمع البرهان) وصاحب (المدارك) وفي (كشف الظلمات) ان الشرح لم يتعرض له في شيء من كتبه وقد تقدم ان عارفي (المبسوط) والخلاف مما احتملان الوجهين وأما وجوب الاغسال فإليه اجماع في (الخلاف) والمعتبر والمنتهى والتذكرة والمدارك) وفيه خلاف في (جامع المقاصد وشرحي الجمعونية وترح المفاتيح) - قوله قدس الله تعالى روحه - « مع الاستمرار والافاتان أو واحد » يريد ان الاغسال الثلاثة انما تجب مع الاستمرار للكثرة من الفجر الى الليل وان استمرت الى الظهر ثم انقضت فأتان وان لم تستمر الى الظهر فواحد هذا اذا كان الاقطاع للبر كما هو عليه في (التذكرة ونهاية الاحكام والذكرى والبيان وفي (التذكرة) لو كانت تعلم عوده ليلا أو قبل الفجر وحبب الاغسال الثلاثة واكتفى في (الذكرى) تحويز عوده (قال) ولو حوزت عود الكثرة فالاجود الفسل لانه كالحاصل لكن قال بعد ذلك والطريق الى علم التمام اعتياده أو اخبار العارف ويكتفي غلبة الظن (وقال) في موضع آخر الظاهر من خبر الصحاف اعتبار التحقق دون التدبير وفي (البيان) لو سكنت في البره فكلستمره وتأمل في (كشف الظلمات) في جريان الاستمرار قوة مجرى الاستمرار فلا يظهر من عبارة الكتاب كافي (جامع المقاصد) القول ان الاعتبار بأوقات الصلوة لان الظاهر ان المراد بالاستمرار قاء الكثرة الى وقت الصلاة التي سبق وجوب الفسل لها وهذا قول استظهره في (الدروس) من خبر الصحاف واستشعره منه في (الذكرى) وهو خيرة (الموجز الجاوي وكشف الاتسار) وفي (الروض والروضه) انه كثره من الاحداث متى حصل كفى في وجوب موجبه واستند في ذلك الى خبر الصحاف وهو خيرة (الكفاية وشرح المفاتيح) ونسبه في (جامع المقاصد) الى ظاهر (البيان) ومال اليه وجملة أحوط ونسبه في (المدارك) الى (البيان) من دون ذكر الظاهر وجعل الاول أحوط والموجود في (البيان) لو اختلفت دفعات الدم غسل على أكثرها (واعلم) ان عبارة الكتاب كما فهمه صاحب

(جامع المقاصد) تعلي اشتراط استمرار بقاء الكثرة الى وقت الصلاة وهو الظاهر من الشهيد في (الذكرى) حيث قال فيها اما الظاهران فلا يجب لها غسل ان كثر بعدها بل ان استمر الى المشائين اغتسلت لها قطعاً ذكر ذلك في التفرع على القولين السابقين (ويظهر من التذكرة) ان الكثرة اذا وجدت بعد غسل الصبح ولو لحظة وجب اثنان وكذا لو وجدت بعد غسل الظهرين ولو لحظة وجب اثنان مالم يبرء وذلك لانه قال فيها لو كان المسم كثيراً فاغتسل أول النهار ثم صامت ثم اقطع قبل الزوال لم يجب غسل آخر عند الزوال لا للصوم ولا للصلاة ان كان للبرء ولو كان لاله وجب وهذه العبارة ظاهرة فيها ذكرنا وهو خيرة الشهيد الثاني في حواشيه على الكتاب والوجه فيه تحقيق السيلان الموجب للفصل باطلاق النصوص والفقوى كما انها اذا اتفت عند أحد الاغسال من غير عود لم يجب غسل آخر لاتضاء موجه وهذا منه في (التذكرة) اختيار لقول بعدم اعتبار وقت الصلاة فليحظ ذلك فتحصل ان القائلين باعتبار أوقات الصلوات يلتزمون اما باستمرار الكثرة اليها كما هو ظاهر المصنف وغيره أو عرضها عندها كما عليه جماعة ومن خالفهم على ذلك لا يعتبر شيئاً من ذلك وفي حواشي الشهيد الثاني ان عبارة المصنف لاتناسب واحد من القولين انتهى (وتفصيل أحكام المستعاضة) ان يقال اذا رأت الدم قبل الفجر عملت بتمتعها لصلاة الفجر من الوضوء ان كانت قبله والنسل ان كانت كثيرة أو متوسطة ثم القطعة الثانية ان خرجت تية في طاهرة لاغسل عليها ولا وضوء من هذا الحدث للصلاة الآتية لزواله كما سيأتي وان خرجت ملوثة فان عملت بتمتعها بهذا التلويث ولم تقسم وقت التلويث انه قس على الاستغفار بواجبات الصلاة أو الوضوء فتكون طاهرة مثل ما اذا خرجت تية أو كان بعد الفراغ عن الصلاة فيكون هذا تجديد بعد الطهارة جزءاً كاحتمال انه حدث في اثناء الطهارة أو الصلاة أو أيهما قبل هو عفو أو حدث كثيراً من الاحداث يكفي في وجوب موجه المختار الثاني فع احتمال حدوثه قبل النسل فقط أو بعد التروع فيه يرجع الى مسألة من يتيقن الطهارة والحدث جميعاً وشك في المتأخر (والحاصل) انه لاند من رفع هذا الحدث أيضاً للصلاة الآتية واما اذا بقي الحدث الاول الى وقت الصلاة الاخرى فان كان على نهي حدث صلاة الفجر فالامر واضح وان تغير عنه بأن كان في الاولى من القليل ثم صار من الكثرة في وقت الظهرين فهو أيضاً واضح وان صار قل وقت الظهر كثيره وفي وقتها قليل أو متوسطة فعلى المختار من عدم اعتبار أوقات الصلاة يجب الفصل لرفع الكثرة بأن توضع قبل النسل و بعده صلاة الظهر وتوضأ وضوء آخر لصلاة العصر لان الحدث الواقع بعد هذا النسل وقل الصلاة يحتاج الى رافع بل الواقع في اثناء النسل لانه حدث أيضاً كثيراً من الاحداث كفى في وجوب موجه وفائدة النسل رفع الحدث الأكبر السابق والاحوط انها توضع قبل النسل أيضاً الوضوء الذي ذكرناه قل مقدماً على الفصل للنسل ولو صلت الظهر بالوضوء محدثت الكثرة صلت العصر بنسل ولو حدثت في اثناء الصلاة فالظاهر بطلانها ولو كان قبل الظهر متصلها كثيراً واغتسلت وصلى الظهر فليها ان تخرج القطعة بلا فصل فان كانت تية فهي طاهرة يصح لها الدخول في أي صلاة تكون حتى يأتيها الحدث وان كانت ملوثة أو بالقليلة أو المتوسطة جاءها حكمها فيها فعلها الوضوء لصلاة العصر في الاولى أو غيرها متصلها وان كانت ملوثة بالكثرة فليها ان تصلي العصر معها بلا فصل ان أرادت أن تصلها بذلك الفصل وليس لك ان تقول انها اذا كانت كثيرة مثلاً وصلت افعالها ففصل الظهر والعصر وضوءين وليس عليها ان تعرف هل قضيت

ومع الافعال تصير بحكم الطاهر (متن)

الكثرة أو صارت متوسطة أو قليلة (لانا قول) انكم توجبون تنبير الفضة فهناك يظهر الحال فتأمل  
 ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ومع الافعال تصير بحكم الطاهر) اجماعاً كما في (الغنية والمعتبر  
 والتذكرة وجمع البرهان وشرح الجعفرية وكشف الالتباس) وفي (المتن) انه مذهب علمائنا وفي  
 (المدارك) لاختلاف فيه بين العلماء وقد أجمعوا على اباحة جماع المستحاضة في الجملة كما في (المتن  
 والتحرير) في بحث الحيض وظاهر (المعتبر) وفي (كشف اللثام) كانه لاختلاف فيه وبه قال أكبر  
 الفقهاء الأئمة وابن سيرين والشامي والخفي والحكم (وربما) لاح ذلك من عبارة (السرائر) حيث  
 قل فان لم تفعل ما وصفتنا وصامت وصلت وجب عليها إعادة صلاتها وصورها ولا يحمل لزومها وطؤها ان لم تعطف  
 هذه الجملة على قوله وحسب لكن كلامه في الكباح طاهر أو صريح في الإباحة حيث رد على العامة  
 احتجاجهم لحزمة آتيان أدبار النساء بالأذى بالجنس قال لو عم الأذى بالتحاسة لعم البول  
 والاستحاضة واحتلوا في توقفه على ما عليها من الافعال على أقوال (الأول) الإباحة مطلقاً من  
 دون توقف على شيء كما في (البيان) وكذا (المدارك والكفاية) الا انه لم يصرح فيهما بالاطلاق  
 وفي (التحرير والموجز وجمع البرهان) الإباحة ولو اخلت بالاغسال (الثاني) الكراهة اذا أختت بما عليها  
 كما في (المعتبر والتذكرة والدروس والروض وكشف الالتباس والتذخيرة) وقواه في جامع المقاصد  
 وشرحي الجعفرية (الثالث) انه يتوقف على جميع ما عليها من الأموال كما في المنة قال واذا توضأت  
 وغسلت على ما وصفته حل لزوجها أن يطأها وليس يحور له ذلك حتى تفعل ما ذكرناه من نزع الخرق  
 وغسل المرج بالماء كما هو الموجود في نسخة من نسخها وقال المحقق في (المعتبر) انه قال في (المنة)  
 ولا يجوز لزوجها وطؤها الا بعد فعل ما ذكرناه من نزع الخرق وغسل الفرج بالماء قال والظاهر انه  
 لا يشترط في روال التحريم غير ذلك (انتهى) وهو خلاف الموحود وخلاف ما فيه الشبهة منها في  
 (الذكرى) ومثل ما في (المعدة) عبارة (المراسم) حيث يقول ولا حرج على زوجها في وطئها بعد فعل  
 ما يجب عليها من الاحتشاء والغسل والظاهر ضم غير الغسل وهو ظاهر (السرائر) وقد مر غسل  
 عزيمتها وهو ظاهر (المنهى) حيث عبرارة التوقف على الافعال وأخرى بالتوقف على الاغسال  
 (وهل في الذكرى) وقفه على ما انتدفع عليه الاغسال عن الكائب والمنفني والشيخ وكأنه أراد  
 قوله في (المراتب) وعلى لزوجها وطؤها على كل حال اذا غتت فرجها وتوضأت وضوء الصلاة أو  
 اغتسلت حسب ما قدمناه (انتهى) لكنه لم يذكر في أحكامها للصلاة عمل الفرج وذكره هنا فظاهر  
 منه اختيار التوقف على غسله عدد الوطئ ثم ان ملحق قوله حسب ما قدمناه بقوله اغتسلت خاصة أفاد  
 التوقف على الوضوء عنه ان لم تكن اغتسلت من الوضوء على الاغسال أم لا فان كانت اغتسلت كفي  
 الغسل مع غسل الفرج في الإباحة لم يتوقف على الوضوء بعده ولا الوضوء التي تنوب عنها الصلاة  
 وان تعالى بالوضوء والاغسال جميعاً فالظاهر التوقف مع غسل الفرج عنه على ما اياه من الوضوءات  
 للصلاة بحدوثها أو للإنسان ومداها أرمع الوضوءات وتفل التوقف على جميع ما عليها من الأموال في  
 (كشف اللثام عن الهادي والجلد والعقود والكافي والاصحاح) وقال في (المنهى) وأما مع عدم  
 الأفعال فالذي تعطيه عبارات أصحابنا التحريم ومثلها عبارة (الذكرى) حيث قل ظاهر الاصحاب

توقف حل الوطئ على ما توقف عليه الصلاة والصوم من الوضوء والنسل لقولهم يجوز وطؤها اذا فلت  
 مانعها المستحاضة (ومثلاً) عبارة (شرح الجفرية) وفي (التذكرة) الظاهر من عبارات علمائنا  
 اشتراط الطهارة في باحته قالوا يجوز لزوجها اذا فلت مانعها المستحاضة وفي (كشف الالتباس)  
 ظاهر الاصحاب المنع مع الاخلال بالافعال وفي (المشبر) أوماً الاصحاب الى ذلك ولم يصرحوا  
 ومضى ما قالوه ويجوز لزوجها وطؤها اذا فلت مانعها المستحاضة (انتهى) ثم نقله عن (المنفعة)  
 ومصباح السيد والنهاية والجل والمبسوط (لكن عبارة (المبسوط) ليست كما فصل والامر سهل  
 وعلى كل حال) لا ريب انه يدخل فيما فعله المستحاضة تغيير القعدة والخرقة أو قات الصلوات  
 وغسل الفرج وان لم يتعرض له في أحكامها الا المفيد وكذا ندخل هذه في الافعال فكان ظاهر  
 هذه الكتب الستة ظهور الاجماع على ذلك وعن (المهذب) انه لم يرد على قوله والافعال لها قبل  
 الوطئ ان تسلم فرجها ولم يتعرض لتغير ذلك (الرايع) توقفه على ما عليها من الاغسال وتجديد الوضوء  
 كما في ظاهر (المبسوط ونهاية الاحكام) (انطاس) توقفه على الفصل خاصة كما هو ظاهر رسالة  
 الصدوق على ما في (الفتية) حيث قال بعد ذكر أحكام المستحاضة انها تفعل ذلك الى أيام حبسها فاذا  
 دخلت في أيام حبسها تركت الصلاة ومى اغتسلت على ما وصف حل لزوجها ان يأتيها وكلامه هذا  
 محتمل ارادة غسل الاستحاضة كما هو الظاهر ويحتمل غسل الحيض كذا ذكره المحشون وعبارة الرسالة  
 كعبارة (الفقه الرضوي) ومتلها عبارة الصدوق في (الهداية) من دون تفاوت وهو الظاهر من (المنتهى)  
 حيث عبر بالتوقف على الاغسال مرة وعلى الافعال أخرى وفي (جامع المقاصد) نسب اليه اختيار  
 توقفه على الفصل خاصة وانه أسنده الى ظاهر عبارات الاصحاب وكأنه لحظ العبارة الأخرى والى اليه  
 أو قال به ومثله صنع تلميذه الشيخ شرف الدين في (شرح جعفرية) ونظر من الاستاذ أدام الله تعالى  
 حراسته اختيار هذا القول في شرحه (وأما) الثالث في المساحد فقد أجازوه جماعة بدون الأمر المذكورة  
 منهم الشيخ في (النهاية) وهو ظاهر (المنفعة والمراسم والوسيلة) ذكروا ذلك في كتاب الحج ما عدا  
 الشيخ فانه ذكره في الطهارة وهو صريح المفسر الأردبيلي والفصل انطراساني وصاحب (المذكور)  
 والاساذ في شرحه وظاهر حج (النهاية والجل والمبسوط والسرائر والارصاد والتحرير والتذكرة)  
 وطهارة (الوسيلة) المنع من طواها ما ثبت اذا لم تفعل مانعها المستحاضة وهو ظاهر طهارة (المشبر  
 والتذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام) بل ظاهر الآخرين المنع من قراءة العزائم أيضاً وفي (الروض)  
 الظاهر ان حكم اللب في المساجد غير المسحدين مع أمن التلويث حكم الصوم فيعتبره التمسك  
 خاصة انتهى وحرم عليها الشيخ في حج (الذباية والمبسوط) والدلهي في حج (المراسم) والطوسي في  
 (الوسيلة) دخول الكعبة وان فلت مانعها المستحاضة وهو ظاهر المفيد في (المنفعة) وفي (الذكرى)  
 استثنى ان حجرة ما محل للمستحاضة دخول الكعبة حراسة عن طه الويث انتهى وكراهه اما  
 ادريس وسعيد والمصنف في (المنتهى والتذكرة والتحرير) ذكروا ذلك في كتاب الحج ما عدا ان  
 ادريس فانه ذكره في المقام (ولعلم انه يجب عليها بعد غسل العرج وتغيير القعدة الاستطهار في مع المم  
 والتوقي وقد نسب في (الكفاية الى الاصحاب وهو الظاهر من (المنفعة) والمبسوط والخلاب) وه  
 صرح في (المعتبر والذم والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير والتلخيص والبيان والذكرى)  
 وغيرها وفي (كتف الالتباس وكشف الثام) ان لم تحبس الخرقة والقعدة تلحمت بان تشد على



ولو أخلت بشيء من الأفعال لم تصح صلاتها ولو أخلت بالاغسال لم يصح صومها (متن)

وسطها خرقه كاتكة وتأخذ خرقه أخرى مستوية الرأسين فتصل أحدهما خلفها والاخرى قدامها وهذا انما يجب مع أمن الضرر بحبس الدم وفي (شرح المفاتيح) ان استفاد من الاخير وكلام الاخير ان هذا الاستظهار قبل الوضوء في القبلة والمتوسطة وسد النفس في الكثيرة (وفي كشف اللثام) مدان استدلل الشيخ في (المبسوط) بقول الصادق عليه السلام لاسماعيل بن عبد الخالق فلتغتسل وتوضأ ثم واقعها ان أراد قل بمحتمل الاعتسال والوضوء للوطي ولو سلم انها للصلاة فلا يدل على توقف وطئ الكثيرة الدم مثلا في الليل على غسلها للفجر أو الظهر وكأنهم (١) لم يريدوه أيضا (انتهى) - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ ولو أخلت بشيء من الأفعال لم تصح صلاتها ﴾ الاخلال كما يتحقق بترك جميع الوظائف يتحقق بترك بعضها فتركت وظيفته بطل وصح غيره ان كان بوظيفته كما صرح به من تعرض له وعليه تحمل عبارة (اليان) حيث يقول وصحة الصلاة وقوفة على الكل وهل منه الفصل مع الاستمرارين والوضوء والصلاة في (المختلف) انه ليس منه وفي (المبسوط) والخلاف والوسيلة والسرائر ونهاية الاحكام والدروس وجامع المقاصد وشرح المفاتيح) انه منه واستحسنه في (جامع المقاصد) لكن في نهاية الاحكام والدروس وترى (شرح المفاتيح) لا يقدح في ذلك الفصل بمقدمات الصلاة كانتظار الجماعة والاجتهاد في القعدة والستر وبحواها وفي (الخلاف) انه لا يجوز الفصل بها ونسبه الى أحد وجهي ان شريح وتردد المصنف في (المتنبي) والمحقق في (المعتبر) وقال في (الذكري) الاصل الصمة كما قواه الفاضلان الا أن يقل الصلاة بالحدث مخالف للاصل فيجب تقليله ما أمكن وهو قريب (نعم) لا يضر اشتغالها بمقدمات الصلاة كالستر والاجتهاد في القبلة وانتظار الجماعة قاله الفاضل وظاهر (الخلاف) المنع من ذلك اما الاذن والاقامة فلا يقدمان قطعا نظرا الى فضلهما على الوجه الاكل (وقال في كشف اللثام) وفي ذلك نظر واستحسنه في (الدروس والمدارك) ونفى عنه اليد في (الكفاية) وقواه في (شرح المفاتيح) واشترط جماعة من الاصحاب كما في (جامع المقاصد والمدارك والكفاية وشرح المفاتيح) في صحة صلاتها معاقبتها للفعل قالوا ولا يتدح في ذلك الاستغفار للمعدات وفي خبر اسماعيل بن عبد الخالق ما يدل على حوازه للعطف ثم لكن في صحيح ابن سنان تغسل عند صلاة الظهر وفي (كشف اللثام) الاقرب الجوار والاحوط المعاقبة توقيا عن الحدث بدر الامكان (وبما ذكر) يعلم حال ما اذا قدمت شيئا من الأفعال على الوقت مع استمرار الدم فن الطهارة والصلاة لا تصحان كما نص عليه في (الذكري) وفي (نهاية الاحكام) اذا دخل عند الفراغ اجزا وفيها وفي (المتنبي) والنحر ير والتذكيرة والمتمتر) انه يجوز لها تقديم الغسل لصلاة الليل فتجتمع انها وبين الصبح بغسل وقد نص على ذلك السيد على ما نقل عنه والصدوقان على ما نقل عن أحدهما والشيخان والتبديدان وأكثر المتأخرين بنسبه في (الكفاية) الى الاصحاب تارة ونفى العلم بالخلاف فيه أخرى وفيه وفي (كشف اللثام) عدم الاطلاع على نص دال عليه (قلت) يدل عليه الخبر المرسى عن الرضا عليه السلام فانه نص في ذلك والاشبهة المملومة والمقولة في (كشف اللثام) بل كاد يكون اجماعا تحجبه مضاعفا الى اطلاق الاخبار انما تجمع بين كل صلاتين بغسل - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ ولو أخلت بالاغسال لم يصح صومها ﴾ اجماعا كما في (الروض) على ما نقله عنه في

وانقطاع دمها للبرء يوجب الوضوء (متن)

(جمع البرهان) وهو الذي رواه أصحابنا كافي (المبسوط) وهو مذهب الاصحاب كافي (المدارك) والتخيرية وترشح المفاتيح) وبهذا الحكم صرح في (الشرائع وصوم النافع والمعتبر) واختاره المولى الاردبيلي وصاحب (المدارك) والكفاية) قالوا لا دليل على غير هذا أعني الاخلال بجميع الاغسال (وقال) الشيخ في صوم (المبسوط) والمستحاضة اذا فطت مع الاغسال ما يلزمها من تحديد القطنة وانقروة وتجديد الوضوء صامت وصح صومها (انتهى) وهذه العبارة تفيد الفساد اذا أخلت شيء من ذلك ومثلها عبارة طهارته حيث قال وان لم تغفل ما يجب عليها وصامت فقد روى أصحابنا ان عليها القضاء ومثلها «وم (النهاية والسرائر وظاهر المعتبر) التوقف حيث قال ان أخلت بما عليها من الاغسال والوضوءات قال الشيخ في (المبسوط) روى أصحابنا ان عليها القضاء انتهى مافي (المعتبر) وضم جماعة من عبارة (المسوط) التوقف وفي (الذكرى) انها قد تشعر بالتوقف وانكر ذلك الاستاذ في شرحه وقال من لاحظ طريقته علم ان قوله هذا في غاية من الاعتماد والاعتداد وقيد ذلك جماعة من المتأخرين بالاغسال النهارية وحكموا بدمم توقف صحته على غسل اللبلة المستقلة ومنهم المصنف في (المنهى والتذكرة) والشهيد في (الذكرى والبيان) وأبو العباس في (الموجز) والصيرفي في (كشفه) والجميع الثاني في كسبه الاربعة (وسارحا جعفر بن) والفاضل الميسي في حاشيته والشهيد الثاني في (سالكه) وتردد أكثر هؤلاء في غسل اللبلة الماضية اعدا المحقق الثاني في (حاشية الارصاد) المدونة فانه حكم بالتوقف على غسل المشائين في اليوم الآتي (وقال) الاستاذ آدام الله تعالى حراسته في ترجمه لو أخلت بواحد كيف كان تقضي على تأمل وفي (الروض) على مافي (المجمع) انه يتوقف على غسل المشائين لليوم الآتي ان تركت تقديم غسل الفجر وقال انه لا يتوقف على غسل قبل الفجر ان اغسلت لهما ثم اتصل الدم الى الفجر مع انه رجع وجوب تقديم غسل الفجر عليه للصوم وقال ان عدم الوجوب غير بعيد وكلام التبيح والمحل والمحقق والشهيد في (الدروس) والمصنف هما وفي (التحرير والارشاد ونهاية الاحكام) عام وفي (كشف الاتباس) ان العلة تردد في قصر الحكم على الاغسال النهارية والموجود فيها ما ذكرنا فتلحظ. وصرح جماعة بدمم وجوب تقديم غسل الفجر عليه للصوم وفي (الروض) ان كانت سائمة قدمت على الفجر وظاهره الوجوب كما مر عن (الروض) وهل يتصديق على القول بوجوه احتمله نيا (روض الجنان) وبه صرح في (شرح الجعفرية) وقال الاستاذ حرسه الله تعالى في شرحه انه أخوط وصرح جماعة بانها مع الاخلال تقضي الصوم خاصة ولا كفارة سبحانه قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ وانقطاع دمها للبرء يوجب الوضوء ﴾ كافي (المنهى ونهاية الاحكام والتحرير والذكرى) في أول كلامه فيها (والدروس وحواشي الشهيد وجامع المقاصد والجعفرية وترشحها والموجز الحاربي وكشف الاتباس وحواشي) الشهيد الثاني على الكتاب (المدارك وترشح المفاتيح) وزاد الشهيد في (الدروس) والذكرى وحواشيه على الكتاب والمحقق الثاني في (جامع المقاصد والجعفرية) وسارحا والشهيد الثاني في حواشيه على الكتاب ايجابه المسئل في الأكثر أيضا وبال اليه في (المدارك) قالوا ان الموجب في الحقيقة هو الدم السابق على الاضطاع وهو قد يكون موجبا للوضوء وقد يكون موجبا للتسلسل (ورده في الموجز الحاربي وشرحه وكشف اللثام) بأنه قد يمنع تعليق النارع عليها غسل مطلقا بل مع الاستمرار الى أوقات الصلوات

فعلا أو قوة ونص المصنف في ( نهاية الاحكام ) على عدم إيجابه الغسل ولم أجد أحدا أوجبه سوى من ذكرنا وأطلق الشيخ في ( الخلاف والمبسوط ) القول بأن الانقطاع يوجب الوضوء من دون تقييد بكونه للبرء بل قد يظهر منه عدم كونه الانقطاع للبرء حيث قال فيها سواء عاد إليها الدم قبل الفراغ من الصلاة أو بعده إشارة إلى خلاف من فرق بينهما من العامة بل قد يظهر من عبارة ( الخلاف ) قصر الحكم عليه وواقفه على هذا الاطلاق المصنف في ( التلخيص والمختلف ) والشهد في ( البيان ) وكذا في ( الذكرى ) في آخر كلامه لكنه فصل فصلا آخر تبع فيه ( نهاية الاحكام ) قال في ( الذكرى ) والاجود إعادة الطهارة إذا انقطع الدم بعدها وإن لم تعلم الشفاء لأنه يمكن أن تصلي طهارة رافعة للحدث سواء ظنت عدم الشفاء أو شككت فيه ولو ظنت قصور الزمان عن الطهارة والصلاة فلا إعادة ولو صحب الانقطاع الصلاة للامتنال قال ويحتمل في الاول ذلك أيضا انتهى ( وقال في نهاية الاحكام ) ولو كان لا للبرء بل كان من عادتها العود أو أخبرها به العارف فإن قصر الزمان عن الطهارة لم يجب إعادة الطهارة بل تشرع في الصلاة بأمر شرعي فكان مجزيا وإن طال الزمان بحيث يتسع للطهارة والصلاة ففي إعادة الوضوء اشكال أقرب به ذلك لتمكنها من طهارة ولو عاد الدم على خلاف عادتها قبل الامكان لم يجب إعادة لكن لو شرعت في الصلاة بعدها الانقطاع من غير إعادة الوضوء ثم عاد الدم قبل الفراغ وجب القضاء لحصول الشك فيقاء الطهارة الاولى حالة الشروع ولو انقطع دمها وهي لا تمتد الانقطاع والعود ولم يجرها العارف بالعود أعادت الوضوء في الحال ولا تصلي بالوضوء السابق لاحتمال أن يكون الانقطاع للبرء مع اعتضاده بالأصل وهو عدم العود بعد الانقطاع ولو عاد قبل امكان فعل الطهارة والصلاة فالوضوء بماله لأنه لم يوجد الانقطاع المنفي عن الصلاة مع الحدث فلو انقطع فوضأت وشرعت في الصلاة عاد الدم استمرت انتهى ( هذا ) وظاهر الفاضل المحلي في ( السرائر ) إيجاب الوضوء مطلقا وإبطال الصلاة وظاهر المحقق (١) التردد واحتمال المعفو عن الدم إخراج بعد الطهارة مطلقا ( وفي الذكرى ) لأن أحدنا قال المعفو عنه مع تمعيب الانقطاع إنما المعفو مع قيد الاستمرار ( وعن الجامع ) أن انقطاع دم الاستحاضة ليس بحدث فلو انقطع في الصلاة أتمتها وإن فرغت من الوضوء وانقطع في وقت واحد صلت به انتهى ويظهر منه القول بالمعفو وقوله أن الانقطاع ليس بحدث مسلم لكنه مظهر لحكم الحدث لأن الدم الموجود إنما لا ينافي الطهارة مع الاستمرار للحدث ويظهر من ( التذكرة ) التوقف إذا انقطع قلها أو فيها لأنه قل كلام الشيخ ولم يتقبه شيء لكنه اشترط في إعادة استمرار الانقطاع زمانا يتسع للطهارة والصلاة هذا إذا انقطع قبل الصلاة وإذا انقطع في أتماتها فقد قال التيسر في ( المبسوط والخلاف ) لا يجب الاستحاضة وتبعه على ذلك من تعرض لهذا الفرع من الاصحاب الا المصنف في هاتيه فانه ابطال صلاتها بالانقطاع في اثنائها وكذا الشهيد في ( الدروس ) وأبو العباس في ( الموحج ) والصيري في ( كشف الالتباس ) وفي الاخيرين تقييد الانقطاع بكونه للبرء وتردد في ( التذكرة ) على الظاهر كما مر وقد سمعت اهو ظاهرا ( السرائر والمعتبر )

(١) قد عبر عن المحض والمحل على الشيخ بلزوم استئناف الصلاة أن انقطع فيها لعدم صحتها مع الحدث فلا عذر الا من التيمم للنص فيه والاجماع ( منه قدس سره )

﴿ المقصد الثامن في النفاس ﴾ وهو دم الولادة فلو ولدت ولم تر دمًا فلا نفاس وإن كان تامًا ولو رأيت الدم مع الولادة أو بعدها وإن كان مضمة فهو نفاس (متن)

### ﴿ المقصد الثامن في النفاس ﴾

بكر النون صرح جماعة بأنه مأخوذ من النفس بمعنى الدم كما في (السرائر) وغيرها وقال آخرون أما مأخوذ من النفس بمعنى الدم أو من المس التي هي الولد وزاد آخرون احتمال كونه من تنفس الرحم بالدم وعن المطري أنه قال وأما اشتقاقه من تنفس الرحم أو خروج النفس بمعنى الولد فليس بذلك وفي (الذكرى) وغيرها يقال فست المرأة بفتح النون وضمة واو في الحيض تستعمل فتح النون لاغير (وقال في الذكرى) جمع نساء نفاس مثل عشراء وعشار ولا ثالث لها ويجمع أيضا على مصاوات حقه قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ فلو ولدت ولم تر دمًا فلا نفاس وإن كان تامًا ﴾ اجماعًا كما في (الخلافة والتذكرة والمدارك وشرح الجفرية) ولا خلاف كما في (جامع المقاصد وشرح الجفرية) الآخر وعدنا كما في (السرائر وكشف الثام) وهو مذهب الثلاثة واتباعهم كما في (المعتبر) ولا يجب عليها الصل باجماع علماء أهل البيت عليهم السلام كما في (التذكرة) وفي (الخلافة) الاجماع عليه وبه قول أبو حنيفة والساجي قولان وعن أحمد روايتان ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولورأت الدم مع الولادة أو بعدها وإن كان مضمة فهو نفاس ﴾ اجمع الاصحاب على ان الدم الذي يخرج قبل الولادة ليس نفاسًا عليه في (الاحتفاد والتذكرة والمدارك وحاشية الارتداد) ونفى عنه الخلاف في (الخلافة وكشف الرموز والتفحيط وجامع المقاصد وترجي الجفرية) وغيرها وهل هو حيض أو طهر قولان للمصنف في (المنهاج والسبيل الثاني) في (المسالك والروضه) وسطه في (المدارك) انه حيض إن أمكن كونه حيضًا والتبني والخفي وجماعة على أنه غير وفي (الخلافة) الاجماع عليه (قال في المنهاج) هذا منه تمويل على الاجماع على ان اذله لا يفيض وأنبياء الكلام عن قريب وأجمعوا أيضًا كما في (المنهاج والتذكرة والذكرى على ان الدم الخارج بعد الولادة نفاس وهي هذه الخلاف في (الخلافة وما به الاحكام وجامع المقاصد وشرح الجفرية) واحفوا في الخارج القائلين (هي المنة والمسوط والخلاف والناعم والمتر وما به الاحكام والتحرير والاداء والارصاد والتلخيص والدروس والبيان والمنة والمحرر وجامع المقاصد والجفرية وشرحها وتلخيص المحض وكشف الاساس والمسالك والروضه والمدارك والاكفايه وشرح المفاتيح) وغيرها انه دم نفاس وهو طاهر (المصالح والمراسم والسرائر والسرائر والتفحيط) وهو المشهور كما في (جامع المقاصد وترجي الجفرية وكشف الانناس) وظاهر (الخلافة) الاجماع عليه حيث قل عندنا (وقال) أبو حفص محمد بن علي الطوسي في (الوسيلة) وأما النساء فهي المرأة التي ترى الدم عقب الولادة ومثله قل السد حرة أبو المكارم في (الفنينة) وظاهرهما ان الدم المصاحب ليس بنفاس وهل مثل ذلك عن (الجميل والعمود وجمال العلم والعمل والكافي والاصحاح والجامع) وسب ذلك الى (النهاية في تحليص اللخيص) ولم أحده ذكر ذلك فيها (قال في كشف الثام) ويحتمل انهم يريدون بعد انتهاء الولادة أي ظهور شيء من الولد مثلا فترفع الخلاف (قالت) قد أشار الى هذا الجمع الحق وجماعة وجمع في (الاحتفاد) بالمثل على الاغلب قال ان الغالب كون الدم عقيب الولادة ومستحسنه في (المدارك) ولم يرجح شيئًا من القولين في (المنهاج والتذكرة وكشف الرموز

ولو رأت قبل الولادة بمدد أيام الحيض وتظل النقاء عشرة فالاول حيض وما مع  
الولد نفاس وان تظل أقل من عشرة فالاول استحاضة (متن)

والذكرى والتفتيح) والظاهر انه لا كلام لاحد في الولد الغير التام في حاله كحال التام كما قطع به  
الشيخ في (المبسوط) والمصنف في (التذكرة) وغيرها كما ان الظاهر انه لا كلام في خروج النطفة عن  
حكم الولد كما قطع به في (المعتبر والمنتهى والبيان) وغيرها وانما الكلام في المصمة والملقة وقد حكم  
المصنف هنا بدخول المصمة تحت الولد من دون تقيدها في (المعتبر والمنتهى والتحرير والدروس) وقيدها  
باليقين في (الذكرى والروضة والمسالك والمدارك) وهو ظاهر (جامع المقاصد) وفي (المدارك) انه قطع  
به الاصحاب وفي (التذكرة ونهاية الاحكام وشرح الجفرية وكشف الالتباس) ولو ولدت مضفة  
أو حلقة بعد ان شهدت القوايل انه لم يخلق منه ويتخلق منه الولد كان الدم نفاساً وتقل عليه الاجماع في (التذكرة  
وشرح الجفرية) والقيده الأخير (١) فيما يرجع الى الملقة كما هو الظاهر كما في (الدروس والذكرى)  
من دخول الملقة بشهادة أربع نساء عدول وبمعناه ما في (البيان) من كون الولد علقه وتوقف فيه بعض  
المحققين وهو الكركي لا تتواءم التسمية (واعترضه) الشهيد الثاني بانه لا وجه للتوقف مد فرض العلم كما  
في (الذكرى) ورده في (المدارك) بان منشأ التوقف صدق الولادة عرفاً وانه علم انه علقه  
فالتوقف في محله ولمسل التحقيق انه ليس في محله لان نظر الاصحاب في ذلك الى ان النفاس هو دم  
الحيض احتبس لتشو آدمي وفي (المنتهى) ولو وضعت شيئاً تبين فيه خلق الانسان فرأت الدم  
فهو نفاس اجماعاً وفي (مجمع الفائدة والبرهان) ان الخارج مع المصمة ومدها ليس بنفاس وان علم  
كونها مبدأ آدمي لدم العلم بصدق الولادة والنفاس بذلك وفي (المعتبر والمنتهى والتحرير) القطع  
بخروج الملقة (واما أقوال العامة) فبوحيفية وبعض التافهات الدم الخارج مع الولادة ليس نفاساً  
كما هو ظاهر المرتضى ومن واقفه (وقال) بعض الحنفية لو خرج بعض الولد لم تكن نفاساً والحنفية  
وأحد في الوجهين ان المصمة ليست من النفاس لانه لم يبين فيها خلق آدمي وأشبعت النطفة سبحان قوله  
قدس الله تعالى روحه ع «ولو رأت الدم قبل الولادة بمدد أيام الحيض وتظل النقاء عشرة فالاول  
حيض وما مع الولد نفاس» هذا بناء على مختاره من حيض الحامل والمائون يقولون انه استحاضة  
سبحان قوله قدس سره ع «فان تظل أقل من عشرة فالاول استحاضة» ومثله ماذا اتصل به  
وهذا الحكم نفى عنه الخلاف في (الخلاف) قال واما اعتبار الطهر بين الحيض والنفاس فلا خلاف  
فيه وفي (كتب التام) لم أر من جوز ما فاقه الحيض النفاس من دون تخلل أقل الطهر وفي (الذكرى)  
ان فصل الولادة لم يستأنه كاف عن الطهر وفي (الحواشي) المدونة المنسوبة الى الشهيد (والمدارك)  
انه لا يشترط ذلك ونسبه في الحواشي الى نهاية المصنف وفي (المدارك) الى تذكرته ومتمناه وسبه  
في (جامع المقاصد) الى التذكرة وظاهر (المنتهى) ثم قال وفي الاشتراط قوة فيظهر منه التوقف  
(واعلم) ان مانسوه الى كتب المصنف لم أجده فيها (اماً التذكرة) فقال اورأت خمسة أيام ثم ولدت  
بعد ذلك قبل ان يمضي زمان الطهر فادم ليس بنفاس قاله الشيخ وليس بحيض لان الحائض المستبين

(١) يلوح من الفاصل انه فهم تعلقه بهما (مه قدس سره)

ولاحد لافله جاز ان يكون لحظة وأكثره للمبتدأة والمضطربة الحيض عشرة ايام ومستقيمته  
ترجع الى عاداتها في الحيض الا ان ينقطع على العشرة فالجميع نفاس (متن)

حملها لانحيض فيكون دم فساد وهو أحد قولي الشافعية والقول الثاني انه حيض لان الحامل قدرى  
الدم ولا يعتبر بينه وبين النفاس طهر صحيح والولادة تفصل بينهما بخلاف الحيض لانه لم يوجد بين  
الحيضتين أقل من خمسة عشر يوماً هذا كلامه ولم يظهر منه اختياره بل ذكر في أحد قولي الشافعية كما  
ترى (وقال في المنهى) الدم الخارج قبل الولادة قال السنيح في (الخلاف) ليس بحيض مولا على  
الاجماع على ان الحامل المستبين حملاً لانحيض ونحن لما نزعناه في ذلك سقط هذا الكلام عندنا  
ولشافعي قولان احدهما انه حيض والثاني انه استحاضة لاستحالة تقارب الحيض والنفاس من غير  
طهر بينهما صحيح ونحن نازع في هذا انتهى والمنازعة ليست اختياراً نعم قد يظهر منه ذلك (وقال  
في النهاية) ولولدت قبل عشرة أيام فالقرب انه استحاضة لمدم تخلط طهر كامل بينه وبين النفاس  
مع احتمال كونه حبساً لتقدم طهر كامل عليه وتقصان الطهر انما يؤثر فيما مده لافيا قبله وهنا لم يؤثر  
فيما بعده لان ما صد الولد نفاس اجاءاً فاولى ان لا يؤثر فيما قبله ونمنع حينئذ اشتراط طهر كامل بين  
الدمين مطلقاً بل بين الحيضتين ولورأت الحامل الدم على عاداتها ولدت على الاتصال من غير تخلط  
نقاء أصلاً فالوجهان (انتهى) وما فيه الا احتمال ذلك ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ولا  
حد لافله ﴿ اجاءاً كما في (الخلاف) والفتوى والمعتبر والمنتهى والتذكيرة والذكرى وكشف الاجناس ﴾ ولا خلاف  
فيه بين أحد من الاصحاب كما في (جامع المقاصد وشرحي الجعفرية) ومذهب علمائنا وأكثر العامة  
كما في (المدارك وشرح المفاتيح) وفي (المراسم) ان أقله انقطاع الدم ومثله عن السيد في (الجل  
والناصرات) وهو معنى قول الاصحاب جاز ان يكون لحظة فلا خلاف (وقال) أبو ثور ومحمد بن  
الحسن ان أقله ساعة وأبو عبيدة أقله خمسة عشر وأبو يوسف أقله أحد عشر وأحمد أقله يوم والثوري  
أقله ثلاثة أيام والمرني أربعة أيام ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ وأكثره للمبتدأة ومضطربة  
الحيض عشرة ايام ومستقيمته ترجع الى عاداتها في الحيض ﴿ اختلف الناس في أكثر النفاس على أقوال  
(الاول) ان أكثره عشرة كما هو المشهور كما في (التذكيرة والذكرى وكشف الالتباس وجامع  
المقاصد وفوائد الشرائع وشرح الجعفرية والروضة) والاشهر كما في (الجعفرية) ومذهب الاكبر  
كما في (المبسوط وكشف القام) ومذهب الاصحاب كما في موضع من (الذكرى) كما يأتي قوله والا طهر من  
الاصحاب كما في كشف الرموز وفي (المنة) انه حادت في ذلك اخبار ممتدة واضحة عدده ونقل  
عليه الاجماع في (خلاف والفتية) وفي الخلاف في موضع آخر لاختلاف بين المسلمين ان عشرة ايام  
اذا رأت المرأة الدم من النفاس والذمة مرتبة بالمادة قل فاسمها فلا يخرج الا بدلالة والرائد على  
العشرة يختلف فيه انتهى ويأتي قل ذلك وهو خيرة (المنة والنهاية والمبسوط والخلاف) وعلى من  
ما به والقاضي وأبي الصلاح على ما قل عنهم (والفتية والوسيلة والسرائر والشرائع والدافع والمعتبر  
وكشف الرموز والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكيرة والتحرير والتلخيص والدروس والبيان والذكرى  
والذمة والموجز وترحه وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجعفرية وحاشية الارشاد والموجز الحاوي

وكشف الاثباس (١) وغاية المرام وحاشية الميسي والمساك والروضة والمدارك والمفاتيح وشرحه) وغيرها  
 الثاني) ان أكثره ثمانية عشر يوماً كما في (الفتية والانتصار والمراسم والمختلف) وهو أول ما ذكره في (المقنة)  
 ثم عدل عنه وهو الظاهر من (الهداية) لذكره خبر أسماء لا غير وهو المتناول عن أبي علي (والإمامي  
 وجعل السيد) وقربه إلى الصواب في (المنهى) فيما إذا تجاوز الدم العشرة كما يأتي واستحسنه في (التنقيح)  
 ونفى عنه البعد في (مجمع الفائدة والبرهان) وفي (الانتصار) ان مما انفردت به الإمامية القول بأن أكثر  
 النفاس مع الاستظهار التام ثمانية عشر يوماً وفي (المبسوط) بعد ان نسب هذا القول إلى قوم قال  
 ولا خلاف بينهم ان ما زاد على ثمانية عشر حكمه حكم دم الاستحاضة (الثالث) ما ذهب إليه الحسن  
 بن عيسى العمالي على ما نقل عنه جماعة ان أكثره أحد وعشرون يوماً قال أيامها عند آل الرسول  
 صلى الله عليه وآله أيام حبسها وأكثره أحد وعشرون يوماً فان اقتطعت دماً في تمام حبسها صحت  
 وصامت وان لم يقطع صبرت ثمانية عشر (أحد عشر حل) يوماً واستظهرت بيوم أو يومين وان كانت  
 كثيرة الدم صبرت ثلاثة أيام ثم اغتسلت واحتشت واستنشرت وصلت (قلت) يقرب من قول الحسن ما نقل  
 عن (الإمامي) انه قال وأكثر أيام النساء التي تقعد فيها عن الصلاة ثمانية عشر وتستظهر بيوم أو  
 يومين إلا ان تظهر قبل ذلك (وعن كتاب الاعلام) موافقة الحسن قوله في (السرائر) كما يأتي وقد  
 تشعب عبارة (المنع) بالتردد لانه قال على ما قيل انها تقعد عشرة أيام وتغتسل في الحادي عشر  
 وتعمل عمل الاستحاضة (وروي) انها تقعد ثمانية عشر يوماً (وروي) عن أبي عبد الله الصادق  
 عليه السلام وذكر رواية الاربعين إلى الخمسين انتهى (وعن كتاب أحكام النساء) للمفيد ان أكثره  
 أحد عشر يوماً قال في (السرائر) ان المفيد سئل كم قدر ما تقعد النساء عن الصلاة وكم يبلغ أيام  
 ذلك فقد رأيت في كتاب أحكام النساء إحدى عشر يوماً وفي (الرسالة المقنة) ثمانية عشر يوماً وفي  
 (كتاب الاعلام) إحدى وعشرين يوماً فلي ايم العمل دون صاحبه فأجابته بأن قال الواجب على  
 النساء ان تقعد عشرة أيام وانما ذكرت في كتي ماروي من قعودها ثمانية عشر يوماً وما روي  
 في النوادر استظهاراً بإحدى عشر يوماً وعمل في ذلك على عشرة أيام لقول الصادق عليه السلام  
 لا يكون دم نفاس لزمان أكثر من زمان الحيض (حيض خل) وليعلم ان ما ذكره المصنف من  
 أن أكثره عشرة للبداة ومصطربة الحيض وان مستقبلته ترجع إلى عاداتها في الحيض لالنفاس هو  
 خيرته في جميع كتبه ماعدا (المختلف) وخيرة من تأخر عنه إلى صاحب (الكفاية) فانه وافق في ذات  
 العادة واستشكل في غيرها والمولى الاردبيلي لم يقف على احتمال لكن معصم اقتصر على ذكر البداة  
 وقال ان أكثرها عشرة وسفهم قال وغير ذات البداة أكثرها عشرة فيشمل البداة والمضطربة  
 والاسمية ونقل على ما ذكره المصنف الشبهة في عدة مواضع ولو ادعى مدع اجماع المتأخرين على ذلك  
 لكان في محله ومعنى عبارة المصنف هذه ان ما زاد على العشرة اذا تجاوزها في البداة والمضطربة  
 ليس بحيض واذا اقتطعت عليه فهي حيض لهما ولم ينص على ان حبسها اذا تجاوز العشرة هل هو

(١) كذا في النسخ وقد تقدم ذكر الموجز وشرحه وشرح الموحى هو المسمى بكشف الاناس في شرح  
 موجز أبي الباس في البشارة تكرير منشأه من الساح على الظاهر بأن نكون أحد العبارتين  
 مصر وأغلها فتورها غلها (مصححه)

الشرية وما زاد استحاضة كما هو ظاهرها أو أنها تحيض حينئذ ستة أو سبعة كما احتل في (المتنبي)  
 أو ترجع المبتدأة إلى التمييز ثم البسائم الشرية والمضطرة إلى التمييز ثم الشرية كما في (البيان) أو ستة أو  
 سبعة أو عشرة كما احتلها في (التحرير) لأن هذه البارة وقعت في هذه الكتب أصلاً أو لا ثم انهم احتملوا  
 ما ذكرنا كما ستبين ذلك (والحاصل) أن ظاهرها ما ذكرناه من أنه إذا تجاوز الشرية رجعت المبتدأة  
 والمضطرة إليها كما صرح به في (الذكرة ونهاية الأحكام والدروس والذكرى والموجز والجفرية وشرحها  
 والمطانية الميية وكشف الالتباس والروضة البية والمسالك والمدارك) وهو ظاهر الإرشاد وغيره مما  
 وجدت فيه هذه البارة من دون تصريح بما ذكرنا وهو المشهور كما في (الذكرى وشرحها الجعفرية  
 والروضة البية) واحتل في (المتنبي) بحضها بالشرية والثمانية عشر كما في (المختلف) وجعلها ستة  
 أو سبعة لأن المخاض تغل ذلك (ولأن قوله عليه السلام) تجلس أيام حضها كما يتناول الماضي يتناول  
 المستقبل قال وفيه ضعف وقرب الثمانية عشر إلى الصواب واحتل في (التحرير) الشرية والجلبوس  
 ستة أو سبعة (وقال في البيان) ولو كانت مبتدأة وتجاوز الشرية فالأقرب الرجوع إلى التمييز ثم النساء  
 ثم الشرية والمضطرة إلى الشرية مع قد التمييز وأيده في (كشف اللثام) بخبر أبي بصير قال ويجوز  
 تمييز أيام الأقراء المحكوم بالرجوع إليها جميع ذلك (وأما) قول المصنف رحمه الله ومستقيمة ترجع إلى عاداتها  
 في الحيض الخ قد استعمل على أحكام (الأول) أنها لا ترجع إلى عاداتها في النفاس وقد هل عليه اتفاق  
 الأصحاب في (حامع المقاصد) وهو الظاهر من (المتنبي) حيث قال إن رواية الأعظمي لم يقل ما أحد  
 من الأصحاب (الثاني) أنها إذا رأت أكثر من عشرة رجعت إلى عاداتها وحملها نفاساً ولا تحمل  
 الشرية نفاساً وقد مر أن المصنف رحمه الله في كتبه ومن تأخر عنه ذكر ذلك لكن منهم من ذكر  
 الاستظهار بيومين ومنهم من ترك ذكره وصرح في (التحرير) وغيره أن الاستظهار غير واجب  
 ولم يتردد في هذا الحكم أحد فيما يظن غير ما يظهر من (الذكرى) كما يأتي نقل عبارتها في (السرائر)  
 عن مسائل خلاف السيد أنها ترجع إلى أيام حضها التي تمدها عدداً وفي (حاتية المدارك) الظاهر  
 أنه مذهب المفيد والشيخ وأخذ يستنهض ذلك من كلامهما وفي (كشف اللثام) لم يخالف في ذلك  
 أحد صريحاً فيما أعلم غير المحقق ونقل هذا الحكم في (الذكرى) عن الجعفي في (الفائز) وابن طاووس  
 ونص المحقق في (المتر) على أن ذات المادة إذا رأت أكثر من عشرة جلست الشرية نفاساً وقد  
 يؤيد قوله هذا بإطلاق إجماع (الخلاف) حيث قال وإذا زاد على أكثر النفاس وهو عشرة أيام  
 عندها وعند الشافعي ستون يوماً كان ما زاد على الشرية أيام استحاضة إجماعاً وظل المحقق المصنف  
 في (المتنبي والتحرير) قال ولم سرف له دليل سوى قول الصادق عليه السلام أيوس تنظر عدتها التي  
 كانت تجلس فيها ثم تستظهر بشرية أيام قال وذلك غير دال على محل النزاع إذ من المحتمل أن تكون  
 عاداتها ثمانية أيام أو تسعة أيام واحتمل في (كشف اللثام) أهمل طاء تستظهر وكون الشرية أيام طهرها  
 (قال) ثم الأمر على ما ذكره المصنف في (المتنبي) من استدلاله بخبر قوله ويترجى لها بعد إقطاعه  
 قبل الشرية فإن خرجت القطعة قية اغتسلت والا توقفت القاء أو انقضاء الشرية يدل على ذلك  
 أن هذه المدة أكثر الحيض فتكون أكثر النفاس لأن النفاس حيضة ويؤيد ذلك ما رواه يونس  
 ابن يعقوب وذكر الخبر وقال وضاعه البقاء على حكم النفاس مادام الدم مستراحاً حتى يفي لها عشرة  
 ثم تصير مستحاضة (واعترض) بوجود الخبر باستظهارها يوماً أو يومين (وابواب) بشخصين ذلك



ولو ولدت توأمين على التعاقب فابتداء النفاس من الاول والعدد من الثاني (مثنى)

بن اعتادت في الحيض تسعة أو ثمانية (قلت) ولا ينافيه انه ذكر الخبر في استظهار الحائض دليلا لمن قال باستظهارها الى عشرة (ورده) يرجحان أخبار الاستظهار يوم أو يومين قوة وكثرة وشبهها بالأصل وتمسكا بالمادة لاقتراق الحائض والنفساء بالإجماع على رجوع الحائض الى عاداتها وعدم الدليل عند المحقق على رجوع النفساء اليها ثم لا ينافي لفظ يستظهر في الخبر كون الجميع نفاسا كما ظنه التهذيب انتهى ويظهر من (الذكرى) نوع تردد في هذا الحكم قال الاخبار الصحيحة المشهورة تشهد برجوعها الى عاداتها في الحيض والاصحاب يقولون بالعشرة و بينهما تناف ظاهر ولعلهم ظفروا بأخبار غيرها وفي (التهذيب) قال جاءت أخبار متشعبة في أن أقصى مدة النفاس عشرة وعليها عمل لوضوحها عندي ثم ذكر الاخبار الاول ونحوها حتى ان في بعضها عن الصادق عليه السلام انها تقعد ايام اقرائها التي كانت تجلس ثم تستظهر بمسرة ايام قال الشيخ يعني الى عشرة اقامة لبعض الحروف مقام بعض وهذا تصريح بان ايامها ايام عاداتها لا العشرة فينبذ فالرجوع الى عاداتها كقول الجعفي في (الفاخر) وان طأوس والفاضل رحمهم الله تعالى أولى وكذا الاستظهار كما هو هناك (ثم قال) الشيخ لا خلاف بين المسلمين ان عشرة ايام اذا رأت المرأة الدم من النفاس والذمة مرتبة بالمادة قبل تمامها فلا يخرج عنها الا بدلالة والزائد على العشرة مختلف فيه فان صح الإجماع فهو الحجة ولكن فيه طرق الاخبار الصحيحة أو تأويلها بالبعيدة انتهى وعن قوله في (التهذيب) قول المفيد المحكي فيه (قال في كشف الثمام) ولا تنافي عندي بين الرجوع الى العادة والتفتي بالعشرة فانهم انما يقولون مانا اكثره لا يكرها كما نفاسا اذا تمداها الدم وان كانت ذات عادة فلم ينص عليه فيما أعلم غير المحقق ويحتمل قريبا منهم فموا من تلك الاخبار بمجموع الامرين أعني الرجوع الى المادة وكون الاكثر عشرة ولم يصرحوا بالاول هنا بل اكتفوا بتشبيه النفاس الحائض في الاحكام غير ما استثنوه وبحكمهم برجوع المستحاضة الى عاداتها وما ادعاه من تصريح ما ذكره من الخبر بأن ايامها ايام عاداتها ممنوع اذا لامسى لاستظهارها الى عشرة الا انها تستكشف حالها بعد ايام العادة الى عشرة وهو كما يحتمل خروج ما بعدها عن النفاس مع التعدي يحتمل السخول عندي احتمالا مساويا ولا حجة لاستدراكه نفي الشيخ الخلاف في كون العشرة نفاسا فانه في مقام الاحتجاج على أقوال العامة من كون أكثره أربعين أو خمسين أو ستين أو سبعين تم المصنف في (المنتهى) ذكر استظهارها بعد العادة يوم أو يومين وغلط المحقق في صبرها عشرة وفتح على ذلك فروعا أولها انها لا ترجع مع تعدي دما العشرة الى عاداتها في النفاس وذكر خبر الخطمي ودفعه بأنه لم يعمل به أحد من الاصحاب لتضمنه استمرار النفاس الى أربعين أو خمسين (ثم قال) الثاني هل ترجع الى عاداتها أو عادة أمها أو عادة اختها في النفاس لا يعرف خوي لاحد من تقدمنا في ذلك وقال ان مؤتة (رواية خيل) أبي بصير شاذة وفي استنادها ضعف (ثم قال) والاقوى الرجوع الى ايام الحيض ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو ولدت توأمين على التعاقب فابتداء النفاس من الاول والعدد من الثاني ﴾ عبارة لمصنف وغيره خرجت مخرج المالب اذ النالب عدم تغل وان تغل على عشرة بين التوأمين وان تغل اعتبر الاول عدد برأسه كالثاني ولذا قيده أكثر الاصحاب بما اذا لم يتخلل قضاء أقل الطهر كالشيخ

ولو لم تر الا في المباشر فهو النفاس ولو وآته مع يوم الولادة خاصة فالعشرة نفاس (متن)

والسيد على ما نقل عن (الناصرية) والطوسي والمجلي والمحقق وغيرهم وهذا الحكم بطريقه مذهب علمائنا كما في (التذكرة والمتن) قال في (المنهاج) لو ولدت توأمين فابعد الثاني نفاس قطعا ولكنهم اختلفوا فذهب علمائنا الى ان اوله من الاول وآخره من الثاني فاقوله عنه وعن (التذكرة في كشف الثام) لعله لم يصادف محله وهو المعمول عليه عند أصحابنا كما في (كشف الالتباس) وفي (السرائر) بعد ان استدلل على ذلك أوصى بملاحظته وتحقيقه وقال ضد ساهدت جماعة ممن عاصرت من أصحابنا لا يمتنع القول في ذلك ويقف على مسطور لبعض المصنفين ولا يثبت ولا يمتنع وتردد المحقق في الحكم الاول من حيث انها حامل ولا نفاس مع الحمل ثم قوى انه نفاس (وعن) السيد انه لم يعرف لأصحابنا فيه ناصري بهذا وظاهر المصنف والمجلي وجماعة انه نفاس واحد والشهيدان والمحقق الثاني وجماعة انهما نفاسان ولا ثمرة في هذا النزاع باعتبار الحكم على الظاهر وقد تظهر الفائدة في الحادي عشر قالها اذا ولدت أولهما في أول الشهر والآخر في ثانيه فان الاول ينتهي بالمباشرة والثاني ينتهي بالحادي عشر ان قلنا بأنهما نفاسان كما هو الظاهر فتأمل (وفي الذكرى) لو سقط عضو من الولد وتخلف الباقي فالدم نفاس على الأقرب ولو وضعت الباقي بعد العشرة أمكن جعله نفاسا آخر كالتوأمين وعلى هذا لو قطع عترات تعدد النفاس ولم أقف فيه على كلام سابق (وفي الدروس) اما الولد الواحد لو قطع ففي تعدد النفاس نظر وقطع بأن حال المتقطع حال التوأمين في (المحرز) وكشف الالتباس وغاية المرام (هذا) ووافقنا على الحكم بطريقه المروزي وأبو الطيب الطبري وبعض الخاتبة (وقال) أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين أن النفاس كله من الاول أوله وآخره قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ولو لم تر الا في المباشر فهو النفاس﴾ هذا الحكم مقطوع به في كلام الاصحاب كما في (المدارك) لان النفاس هو الدم الذي سد الولادة ولا دم قبله وهو دم بعد الولادة ولا يشترط معاقبتها له بلا فصل لعدم الدليل ونص الاصحاب على المسئلة الآتية كما في (كشف التام) وفي (المدارك) ان هذا الحكم محل اشكال لعدم العلم باستناد هذا الدم الى الولادة وعدم ثبوت الاضافة اليه عرو (انتهى) وبملاحظة ما نقلناه عن (كشف الثام) ينحل الاشكال والموجود بعد العشرة ليس من النفاس لان انتهاء الحساب من الولادة كما في (نهاية الاحكام وظاهر السرائر) ونص جماعة على انه لو لم تر الا بعد المباشرة لم يكن نفاسا وفي (المدارك) ان هذا التفرع جيد على ما ذهب اليه المحقق من اعتبار العشرة مطلقا والمتحقيقا على المختار فتبين ما اذا كانت عاداتها عشرة أو دونه واقطع على المباشر في وجهه (قلت) قد سبق الى ذلك المحقق الثاني في (جامع المقاصد) اعترض بذلك على عبارة الكتاب وزاد فيه زيادات أخر (ثم أجاب) بأن قوله ولم تر الا في المباشر يقتضي الاقطاع عليه وان كان التبادر ان الحصر بالاضافة الى ما قبله انتهى فتأمل قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ولو وآته مع يوم الولادة خاصة فالعشرة نفاس﴾ نص عليه الشيخ والمجلي والمحقق والمصنف في غير هذا الكتاب والشهيدان والمحقق الثاني وأبو العباس والصيبري (قال في كشف الالتباس) وسائر عبارات الاصحاب على هذا المعنى واستدل عليه في (السرائر)

ولو رأته يوم الولادة واقطع عشرة ثم عاد فالاول تقاس والثاني حيض ان حصلت شرائطه والنفساء كالحائض في جميع الاحكام (متن)

والمتبر والمنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام وكشف الالتباس) وغيرها بأن الطهر لا يقصر عن عشرة (ورده في كشف الثام) انه يقصر عنها بين فاسي التوأمين وفي (جامع المقاصد) هذا ان اقطع على العاشر وان تجاوز اعتبر في ذات العادة كون عاداتها عشرة والافان صادف جزء من العادة فالعادة الناس خاصة والا فالاول لاغير (وفي كشف الثام) وكذا لو كانت مبتدأة أو مضطربة على مخاره ومطلقا على قول الحق وفي (الموجز الحاوي) لو رأتها الى الخامس ثم الثامن وغيره وعبر العشرة وكانت متادة بسة قاحلة خاصة فاس (ورده في كشف الالتباس) بأنك لم لاردها الى عاداتها وهي الستة وأي فارق بين البور المتصل والبور مع نخلل النقاء في ظرف العشرة مع حكمهم بأن ذلك النقاء فاس لان الطهر لا يكون أقل من عشرة (قال) ولم أحد في عبارات الاصحاب ما يدل على كلام المصنف وهو أعلم بما قال (قلت) مافي كشف الالتباس لوجه له أصلا والحق ما ذكره في الموجز ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو رأتها يوم الولادة واقطع عشرة ثم عاد فالاول نفاس والثاني حيض ان حصلت شرائطه ﴾ هذا بما لا كلام فيه (وقال في المنتهى) وأما القائلون من أصحابنا بأن أكثر النفاس ثمانية عشر لو رأت ساعة بعد الولادة ثم اقطع عشرة أيام ثم رأتها ثلاثة أيام فانه يحتمل ان يكون حيضا لانه سدد أيامه بعد طهر كامل وان يكون نفاسا لانه في وقت امكانه فعل الاول لو رأتها أقل من ثلاثة كان دم فساد لانه أقل من عدد الحيض سد طهر كامل فكان فسادا وعلى الثاني يكون نفاسا ولم تنف لهم على نص في ذلك انتهى مافي (المنتهى) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والنفساء كالحائض في جميع الاحكام ﴾ اجماعا كما في (الفنية وشرح المفاتيح) وهو قول الاصحاب كما في (المسالك والكمابة) لا يعرف فيه خلافا بين أهل المسلم كما في (المتبر والمنتهى والتذكرة) وهذا الحكم صرح في (المبسوط والنهاية والمراسم والوسيلة والفنية والسرائر والمتبر) وأكر كتب الاصحاب لكن في بعضها لم يستن تبيها كما في (المراسم) وبعضها استنق فيها تبيها واحدا وهو انه ليس لاقلة حد كما في (الوسيلة والفنية) وفي بعض أربعة أشياء (كالمنتهى) وهكذا وعدل الحق (في الشرائع) عن هذه المارة الى قوله ويجرم على النساء ما يجرم على الحائض ومثله التهديد في (البروس) والحقق الثاني في حفرته (قال في المسالك) وعدل المصنف عن قول الاصحاب ان حكم النفساء حكم الحائض الى ما ذكر لعدم صحة اطلاق ما ذكره مخالفة للناس للحبيض في أمور كثيرة وذكر ستة أمور (ثم قال) وأما ما ذكره المصنف من مساواتها لها في الحرمات والمكروهات فجار على اطلاقه انتهى (قلت) الاصحاب انما أطلقوا هذه البارة اعتمادا على ما ذكره قبلها أو بعدها من بان ما يترقان فيه كل بحسب ما يذهب اليه الا ان يكون فردا نادرا قليل الوقوع فرعا أعملوا التنبيه عليه لذلك وفي (المدارك) سد ان ذكر عارة الحق قال هذا مذهب الاصحاب وقد

﴿ المقصد التاسع ﴾ في غسل الأموات وفيه خمسة فصول (مقدمة) ينبني للمريض ترك الشكاية كان يقول ابتليت بما لم يتل به احد وشبهه ويستحب عيادته الا في وجع العين وان يأذن لهم في الدخول عليه فاذا طالت علته ترك وعياله ويستحب تخفيف العيادة الامع حب المريض الاطالة وتجب الوصية على كل من عليه حق (متن)

استنوا (١) من هذه الكلية أموراً كاعرفت وبعضهم بلغ بها الى ستة وآخر الى سبعة وآخر الى ثمانية وبلغ بها صاحب (كشف الالتباس) الى تسعة ومن لحظ مطاويي البحوث مع ملاحظة اختلاف الآراء ونحو ذلك بلغ بها الى أكثر من ذلك فليحظ من أراد ذلك ويشير الى ذلك ما ذكره في (المسالك) بعد ذكرسته منها بقوله وغير ذلك \* \* \* ولكن هذا آخر الجزء الثاني من شرح طهارة العواعد ونسأل الله تعالى بمحمد وآله صلى الله عليه وآله ان يمن علينا بما كمال شرح الكتاب كله انه ارحم الراحمين ولولا خوف بقتة الاجل لذكرنا جميع ما ذكره من الفروع ونقلنا أقوالهم فيها وشهرتهم واجامعهم واستوفينا أبسـد الغايات والحمد لله كما هو أهله أولاً وآخرأ وظاهراً وباطناً وصلى الله على محمد وآله الطاهرين ونسأله جل شأنه بحقهم عليه ان يدرجنا ادراج المكرمين وان يحمله خالصاً لوجه الكريم انه ارحم الراحمين وهو الله تعالى جل شأنه الموفق والمعين هذا آخر كلام المصنف رحمه الله في هذا الجزء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما هو أهله رب العالمين . وصلى الله على محمد وآله الطاهرين المصومين . ورضي الله تعالى عن مشايخنا وعلمائنا أجمعين . وعن رواةنا المتقنين آثار الائمة الطاهرين . صلوات الله عليهم أجمعين . ووفقنا الله تعالى لاتمام هذا الكتاب مع الهداية الى الصواب انه ارحم الراحمين ( قال ) المصنف العلامة آية الله تعالى

﴿ المقصد التاسع في غسل الاموات وفيه فصول ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ينبني للمريض ترك الشكاية كان يقول ابتليت بما لم يتل به أحد وشبهه ﴾ كما في (السرائر والتذكرة والبيان وجامع المقاصد) ومنه ان الاخبار بالمرض ليس شكاية كما ورد النص بذلك ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويستحب عيادته الا في وجع العين ﴾ كما ذكره المجلي والشهيد والمحقق الثاني وفي (كشف الثام) الاجماع والنصوص على استحباب العيادة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويستحب تخفيف العيادة ﴾ كذا ذكره قاطمين به ﴿ قوله ﴾ ﴿ وتجب الوصية على كل من عليه حق ﴾

(١) الاشياء المستتاة الاقل اجماعاً الاكثر لمكان اختلاف فيه في النفاس دون الحيض الجماعية في الحمل مع امتناعها في الحيض (ومنها) تخلط الطهر بين الدمين على ما عرفت في التوأمين (ومنها) الدلالة على اللوغ لسبق الحمل (ومنها) المدخلة في اقتضاء المدة الا في الحامل من رثا (ومنها) انه لا عبرة ساداتها وعادة نسائها في النفاس امكان الكفارات الثلاث في وطئ واحد بخلاف الحيض فانه لا يمكن اتحاق الثلاث وان امكن اثنتان الى غير ذلك مما يظهر على التأمل (منه قدس سره)

و يستحب الاستعداد بذكر الموت في كل وقت وحسن ظنه بربه وتلقين من حضره الموت الشهادتين والاقرار بالنبي والأئمة عليهم السلام وكلمات الفرج ونقله الى مصلاه ان تمسرح عليه خروج روحه والأسراج (عنده خ) ان مات ليلا وقراءة القرآن عنده (متن)

اجماعا كما في (وصايا الغنية والسرائر والمفاتيح) قال في (جامع المقاصد) وكذا يجب على كل من له حق يخاف ضياعه (قال) وما وقفت عليه من العبارات خال عنه (وقال) بمصهم بوجوب الوصية وان لم يكن عليه حق وتام الكلام يأتي ان شاء الله تعالى في باب الوصايا ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وتلقين من حضره الموت الخ ﴾ قل في (كشف اللثام) الاجماع على استحبابه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ونقله الى مصلاه ﴾ كذا ذكره جماعة من الاصحاب وفي (النهاية والسرائر) الى الموضوع الذي كان يكثر الصلاة فيه وهو الذي فسر به المحقق الثاني عبارة الكتاب وفي (المسالك والروضة والمدارك) وكشف اللثام) هو الموضوع الذي كان يصلي فيه او عليه ونقل ذلك في (الذكرى) عن صاحب الفخر وفي (الوسيلة) وقوله الى موضع صلاته وبسط ما كان يصلي عليه فحتمه وفي (فوائد السرائر) الى الموضوع الذي كان يكثر الصلاة فيه من يوته وقد قيده المصنف بما اذا عسر خروج روحه كما في (النهاية والوسيلة والسرائر والدروس) وغيرها وأطلق في (الشرائع والتافع والمعتبر والامعة) وقيد الشارحون هذا الاطلاق بذلك كالمحقق الثاني في فوائده والشهيد الثاني في (مسالكه وروسته) وسبغه في (مداركه) وفي (حاشية المدارك) لم يشترط الاصحاب التمسر انتهى وكانه لم يلحظ الكتب التي ذكرها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والاسراج ان مات ليلا ﴾ هذا ذكره الشيخان والاصحاب كما في (جامع المقاصد) وهو المشهور كما فيه أيضا وفي (الروضة وظاهر المدارك) وقد اختلفت عبارات الاصحاب في بيان هذا الحكم ويقرّب من عبارة الكتاب عبارة (البيان) حيث قال ولينور البيت ان مات ليلا وفي (المراسم والشرائع والتافع والمعتبر والتذكرة والتحرير) الاسراج عنده ان مات ليلا قد خولف في هذه عبارة الكتاب بقول عنده لاغير (ومما) زيد فيه قول عنده أيضا (الوسيلة والمنتهى ونهاية الاحكام والذكرى والامعة) كما يأتي وفي (الدروس) والاسراج ليلا (وقال في المسوط) ان كان ليل أسرج في البيت مصاح الى الصباح انتهى وهذه العبارة تنالها لما اذا مات ليلا أو بقي اليه ومثلها عبارة (النهاية والوسيلة) الا انه قال في (الوسيلة) عنده ولم يدكر الى الصباح ومما زيد فيه قول الى الصباح (المنفعة والمنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام) واستحسنه في (المعتبر) لان علة الاسراج غايتها الصباح وليس في (المنفعة) لفظ عنده وانما فيها ان مات ليلا في بيت أسرج فيه مصباح الى الصباح فقد وافقت عبارة (المسوط) في ترك لفظ عنده وبذكر الصباح وخالفته بأن فيها ان مات وفيه ان كان وامل المراد بالجميع واحد وقد اعترف جماعة بأنه لم يظفر له بدليل سوى خبر مرسل وهو انه لما قبض أبو جعفر عليه السلام أمر أبو عبد الله عليه السلام بالسرّاج في البيت الذي كان يسكنه حتى قضى أبو عبد الله عليه السلام وهو مع كونه حكاية حال لا يدل على ما نحن فيه بحال كما اعترف به في (جامع المقاصد) وكشف اللثام وحاشية المدارك) قال المحقق في (المعتبر) فهي ساقطة لكنه فعل حسن (وأنت حبر) بأن الخبر منحصر بالشهرة مع المساعدة في أدلة السنن والدلالة بالاولوية واضحة

وتنميط عينية بعد الموت واطباق فمه ومد يديه الى جنبه وتنطيته بثوب وتجميل تجهيزه الا مع الاشتباه فيرجع الى آلامات او يصبر عليه ثلاثة ايام وفي وجوب الاستقبال به الى القبلة حالة الاحتضار قولان ( متن )

ظهور الخبر في موته عليه السلام في البيت المسرح فيه فلما قشعة بوجهها مندفة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وتنميط عينية بعد الموت ﴾ ذكره الاصحاب قاطعين به ونفى عنه الخلاف في المنتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ واطباق فيه ﴾ كما في ( السرائر والشرائع والنافع والمعتبر والتحرير والارشاد والتلخيص والبصرة والبيان واللمعة والكفاية ) وزاد في ( المنفعة والنهاية والمبسوط والمراسم والوسيلة والمنتهى والدروس والذكرى والروضة ) شد لحيه ونفى عنه ما في ( المنتهى ) الخلاف الا ان محضه بالشد لانه ذكره أخيراً واقتصر في ( التذكرة ونهاية الاحكام والمغني ) على الشد ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ ومد يديه مع جنبه ﴾ هذا ذكره الاصحاب كما في ( جامع المقاصد والمدارك ) وفي ( كشف اللثام ) ذكره الاصحاب مع مد الساقين ان كانتا متبصتين وفي ( المعتبر ) لم اعلم في ذلك قلا من أهل البيت عليهم السلام ولمل ذلك ليكون أطوع للناقل وأسهل للدرج وفي ( مجمع الفائدة والبرهان ) كان دليله اجماع أو خبر ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وتنطيته بثوب ﴾ هذا مما لا خلاف فيه كما في ( المنتهى وجامع المقاصد ) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وتجميل تجهيزه ﴾ بالاجماع كما في ( الذكرى وكشف اللثام ) واجماع العلماء كما في ( التذكرة ونهاية الاحكام وكشف الالتباس ) ونفى عنه الخلاف في ( جامع المقاصد والمدارك ) وفي ( المنتهى ) ان النافي خالف فيه ولو اشتبه لم يميز المعجل به حتى تظهر علاماته ويتحقق به اجماعاً كذا في ( نهاية الاحكام ) وفي ( كشف الالتباس ) الاجماع على تحققة ثلاثة ايام ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وفي وجوب الاستقبال به حالة الاحتضار قولان ﴾ القول بالوجوب هو المشهور كما في ( الروضة والكفاية والمدارك ) والاشهر خبراً وقوى كما في ( الذكرى ) والاشهر كما في ( جامع المقاصد وشرح المفردية ) ومذهب الاكثر كما في ( المغني ) وهو خيرة ( النهاية ) في باب القبلة ( والمنفعة والمراسم والوسيلة والسرائر والشرائع والنهاية والمختلف والتلخيص والارنناد وحاشية الايضاح والذكرى والبيان والدروس واللمعة وجامع المقاصد والمعتبر ) وتشرحها والروضة على ما نقل عنه ( والروضة ) وهو المقول عن ( المهذب والاصباح ) والقول بالاستعجاب قل عليه الاجماع في ( الخلاف ) وهو حرة ( النهاية ) في المقام ( والمصباح ) والخلاف وكشف الرموز ومجمع الفائدة والبرهان والكفاية والمدارك وكشف اللثام ( وهو المقول عن السمد والمفيد ) ( الرية ) وهو مذهب باقي الاصحاب ماعدا المفيد وسائر كما في ( التذكرة ) وقوله في ( كشف الرموز ) عن المتأخر والموجود في ( السرائر ) التصريح بالوجوب واحتاط به المحقق في ( النافع والمعتبر ) والمقداد في ( التقيج ) والكاساني في ( المغني ) وظاهر ( التذكرة ) والتحرير وراية المرام التردد وفي ( الذكرى ) ان طاهر الاخبار سقوط الاستعمال بموته وان الواجب ان يموت على القبلة وفي بعضها احتمال دوام الاستعمال وسه عليه ذكره حال الغسل ووجوبه حال الصلاة ولدفن وان احتلت الميتة عددا انتهى وعلى القول بالوجوب وهو كفاي ولا يخص بولي بل بمن علم احتضاره ويتأكد فيه وفي الحاضرين ولا فرق في ذلك بين الصغير والكبير ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾

وكيفيته ان يلتقى على ظهره ويجعل وجهه وباطن رجله الى القبلة بحيث لو جلس لكان مستقبلاً ويكره طرح حديد على بطنه وحضور جنب او حائض عنده ﴿ الفصل الاول في النسل وفيه مطلبان ﴾ الاول الفاعل والحل يجب على كل مسلم على الكفاية تفصيل المسلم ومن هو بحكمه وان كان سقطاً له اربعة اشهر (متن)

﴿ وكيفيته ان يلتقى على ظهره الحج ﴾ هذه الكيفية نقل عليها الاجماع في ( الخلاف والمعتبر والتذكرة ) وفي ( كتف التمام ) عندما قال في ( الخلاف ) وكذلك يفعل به حال النسل ونقل عن التافه ان ان كان الموضع واسعاً أضحه على حنبة اليمين وجعل وجهه الى القبلة كما يعمل عند الصلاة وعند الدفن وان كان ضيقاً فعل به ماقلناه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويكره طرح حديد على بطنه ﴾ اجماعاً كما في ( الخلاف وجامع المقاصد ) وفي ( مجمع البرهان ) يقولون انه اجماع وفي ( التذكرة وادب التف والروضة ) انه المشهور وفي ( المختلف أيضاً والذكرى وفوائد الشرائع والتفتيح ) انه مذهب الشيخين وأكبر الاصحاب ( وفي التهذيب ) سمعنا ذلك مذكرة من الشيخ ولعله لقول الشيخ هذا نسبة في ( النافع والمعتبر ) الى القيل واعرض عنه صاحب ( كنف الروز ) وفي ( التذكرة والمسالك ) لافرق بين الحديد وغيره ومثلهما ( المنهى ) وفي ( الروضة ) لا كراهة في غير الحديد ( وعن الاشارة ) ذكر الصدر موضع البطن وفي ( الذكرى ) سدد ذكر هذه المسئلة استطراد فتعل عن صاحب ( الفاخر ) انه امر بجعل الحديد على طله وعن أبي علي انه قال اذا حل به الموت غرض ولبه عينه الى ان قال ووضع على بطنه شيئاً يمنع من روثها ( قال في المختلف ) لم أقف على موافق له من أصحابنا وفي ( التذكرة ) انه ذهب الجمهور الى وضع سيف أو امرأة أو حديد أو طين مبلول ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وحضور جنب أو حائض عنده ﴾ ذكر ذلك الاصحاب على هذا النحو من دون تأمل فيه وفي ( المعتبر ) انه قال به أهل العلم وفي ( الروضة ) غاية الكراهة تحقق الموت وانصرف الملازمة انتهى وهذا يعطي الاختصاص بحال الاختصار كما نص على ذلك في بعض الاخبار وفي ( الهداية ) كاعن ( المقنع ) انه لا يجوز حضورهما عند التلقين وظاهر ذلك التحريم تأمل

### ﴿ الفصل الاول في النسل وفيه مطلبان ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ يجب على كل مسلم على الكفاية ﴾ اجماع العلماء كافة كما في ( المعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام ) و ( الاجماع كما في ( الذكرى ) و لا خلاف كما في ( المسوط والنية ) ولا نزاع فيه بين المسلمين كما في ( مجمع الفائدة والبرهان ) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وان كان سقطاً له أربعة أشهر ﴾ اجماعاً كما في ( الخلاف والمعتبر ) وظاهر ( الذكرى والتفتيح وجامع المقاصد ) لانهم قالوا ان الاصحاب قبلوا الرواية الدالة على ذلك وفي ( كشف الثام ) لانعرف فيه خلافاً الا من السام ( قلت ) قد يلوح من ( الذكرى ) التردد فيه كما هو ظاهر ( المدارك ) راجع ( مجمع البرهان ) واما اذا ولد لدونها فلا يجب تفصيله بل يدفن بدمه اجماعاً كما في ( الغنية والتذكرة ) كما يأتي وأوجب الشهيد ومن تأخر عنه تكفي السقط لارسة ما قطع التلات وتحيته كما في ( المدارك ) وصرح بذلك في ( القصة والنهاية والمسوط والمراسم ) وهو ظاهر ( الارشاد والشيخان ) واقصر في ( المنهى

او كان بعضه اذا كان فيه عظم ولو خلا من العظم او كان للسقط اقل من اربعة اشهر  
لغا في خرقه ودفنا (متن)

والارتداد والتبصرة) على الكفن والدفن مع الفسل وهو ظاهر (نهاية الاحكام والتذكرة) وفي  
(الشرائع والتحرير) انه يفسل ويلف في خرقه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (أو كان بعضه اذا  
كان فيه عظم) هذا المحكم ذكره الاصحاب كما في (جامع المقاصد) وعليه الاجماع كما في (الخلاص) ولا خلاف  
فيه بين علمائنا كما في (المنتهى) وهو المشهور كما في (المختلف والمناجيب والكفاية) وتردد في ذلك  
صاحب (المدارك) ومثله شيخه في محله وقال الكاتب كما في (المختلف) لا يمس على عضو الميت  
والقتيل ولا يفسل الا أن يكون عضواً تاماً بظلمته أو يكون عضواً مفرداً ويفسل ما كان من ذلك غير  
الشهيد كما يفسل بدنه منه (وقال في الذكرى) أطلق ابن الجنييد غسل ما فيه عظم وغسل عظم مفرد  
وفي (المعتبر) وظاهر (الخلاص والوسيلة والشرائع والمدارك) اختصاص ذلك بالمائة من الميت وقطع  
في (المعتبر) بأن المائة من الحي تدفن بغير غسل وتردد في ذلك المحقق الثاني في (جامع المقاصد)  
وفي (السرائر والتذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام والذكرى والدروس والمسالك) انه لا فرق بين  
المائة من حي أو ميت وهو الظاهر من (المسوط والنهاية) قال فيها يجب الفسل لمس قطعة منها  
عظم ايئت من حي انتهى ولم يذكر تسليها (قال في الذكرى) انظر تلازمها والعظم المجرد كذلك  
كما سمعت عن الكاتب وهو صرح في (فوائد الشرائع) تبعاً للشيد وفي (كشف اللثام) وهل العظم  
المجرد كذلك وجهاً والمشهور كما في (المختلف والكفاية) انه يكفن أيضاً ونسبه في (جامع المقاصد)  
الى الاصحاب وصرح به في (المسعة والنهاية والمسوط والمراسم والسرائر والمنتهى والارتداد والتلخيص  
والتبصرة) وغيره وفي (فوائد الشرائع) ينبغي ان يكفن بالثلاث ان كان موضعها موجوداً الا في اثنين  
واحتله في (جامع المقاصد وكشف اللثام) وفي (السرائر والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام) انه  
يلف في خرقه ولعله أريد باللف التكفين وأما تحنيطه فقد صرح به المفيد والشيخ والديلمي والمصنف  
في (التذكرة ونهاية الاحكام) قال في (التذكرة) بعد نيل كلام سلاط وهو حق ان كان أحد المساجد  
وجواً والا فلا ومثله في (نهاية الاحكام) وقد عبر المصنف هنا بالتفصيل دفنا توهم ارادة الفسل  
بفتح الفين المعجمة من الفسل للحاسة في القطعة ذات العظم وأما كبر عبارات الاصحاب لم ينص  
فيها على التعميل فهي محتلة للامرين وان كل الظاهر الثاني وما نص فيه على التفصيل (المراسم  
والسرائر والارتداد والتلخيص والمختلف والذكرى واللمعة والروضة والمدارك والكفاية) وفي الحواشي  
المسبوبة الى التهيد اما عبر التفصيل نظراً الى تعديته الى عبر المكلف لانه يلزم المكلف لفسره أو  
الى تكراره لاثباتاً وحواً دون غيره انتهى وفي الاختيارين مطر ﴿ قوله قدس سره ﴾ (ولو خلا  
من العظم أو كان للسقط اقل من أربعة أشهر لغا في خرقه ودفنا) أي من دون تفصيل اما عدم  
وجوب تفصيل السقط لاقل من أربعة فله الاجماع كما في (الخلاص والغنية والتذكرة) كما مر  
الاتاراة اليه وأما عدم وجوب تفصيل ما خلا عن العظم فله الاجماع كما في (الخلاص والغنية) وأما  
لف السقط فذهب عن الخلاف في (مجمع البرهان) تارة ونسبه الى الاصحاب أخرى (وفي الكفاية)  
يظهر من كلام مصنف محل الاجماع عليه ويظهر منها ومن (المدارك والمجمع) التأمل في ذلك واستدل



وحكم ما فيه الصدر أو الصدر وحده حكم الميت في التمسيل والتكفين والصلاة عليه والدفن (متر)

عليه في (المعتبر) برواية الفضل وهي خالية عن ذكر التلف ونسبه فيه وفي (النافع) إلى الشيخين مع أن الشيخ لم يذكره في كتبه المروقة ولا ابن حمزة ولا ابن زهرة ولا العجلي وذكره المفيد وسنار والمحقق والشهيدان والصيرمي وغيرهم وأما لبس العلة الخالية عن العظم فهي (الخفاف والكفاية) أنه المشهور وقد ذكره المصنف في كتبه والمحقق في (النافع والنرائع) والشهيدان والصيرمي ولم يوجبه في (السرائر والمعتبر والمدارك والكفاية) وفي (المراسم) مانعه والآخر أن يوجد ما ليس به عظم فيدفن من غير غسل ولا كفن ولا حنوط ولا صلاة وفي (المعتبر والذكرى) وقال سنار لفت في خرقه ودفنت ولم يلهما ظهرا بذلك في غير المراسم ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وحكم ما فيه الصدر أو الصدر وحده حكم الميت في التمسيل والتكفين والصلاة عليه والدفن) اختلفت عبارات الأصحاب في بيان هذا الحكم ولعل الكل بمعنى واحد كما لعله يظهر ذلك من (المختلف) والآخر أنه يوجب أنها خلافة من (المعتبر) ففي (المنفعة) إذا وجد الصدر أو شيء فيه الصدر صلى عليه وكذا في (الخلافة) إلا أنه قال أو ما فيه القلب موضع الصدر وفي (الوسيلة) صلى عليه إن كان موضع الصدر وقد توافقت هذه على الإقتصار على الصلاة المستلزمة لسائر الأحكام الأخر ومثلاً عبارة (المعتبر) إلا أنه قال وفيه الصدر إلى آخر ما يأتي نقله عنه ومنع في (المدارك) من استلزام الصلاة لسائر الأحكام وفي (المبسوط والنهاية) أن كان موضع الصدر غسسل وكفن وحنط ولم يذكر الدفن فيما كالمراسم إلا أنه قال في (المراسم) أن وجد صدره أو ما فيه صدره وكان ترك فيها الدفن لظهور حكمه وفي (النية) لا يفسل إلا أن يكون موضع صدره وفي (النافع) ما فيه الصدر حكم الكل ومثلاً عبارة (السرائر) ولا أجد كثير فائدة في نقل جميع عبارات الأصحاب لأن من ذكر ما فيه القلب احتمل إرادة الصدر وإن لم يشتمل عليه ومن ذكر ما فيه الصدر (ون ذكر الصدر نخل) احتمل إرادة المشتل على القلب وأما الصدر وما فيه الصدر أي المضموم المشتل عليه فالظاهر اتحاد حكمها وأوجب في (المعتبر) الصلاة لما فيه القلب أو الصدر واليدان ولظام الميت جميعاً واستحده في (كشف الثام والمدارك) وفي (الذكرى) أن بعض الصدر والقلب ككلمة ما يكون من جملة يجب غسلها وضغفه في (جامع المقاصد) وفي (كشف الثام) أن الظاهر أن عظم الصدر واليدين الخالية من اللحم يصل علىهما وقد مر نقل المتقول من عبارة الكتاب وفي (جمع البرهان) أن جعل حكم الصدر حكم الميت في جميع أحكامه كما هو الموقوف في كلام الأصحاب مما نعرف مأخذه وكلامهم أن القلب كالصدر يدل على أن الصدر أمره مقرر عندهم وليس الصدر موجوداً في الذي رأيت من الأخبار انتهى وفي (كشف الثام) لم أظفر بخبر في الصدر وحده وفي (الكفاية) أن الأحوط الحلق القلب مطلقاً والصدر واليدين نصف الذي فيه القلب والصدر فإن على ما نقل عنهما لم يذكر إلا الصلاة على العظام وأنها تمس ويصلى عليها وتدفن وأحق في (المسالك) عظام الميت جميعاً الصدر قال دون الرأس وإضاها لعدم النص وفي (المنتهى) أنها تستحب عليه جميعاً بين الأخبار وتفي عنه لباس في كشف الثام (إذا عرف هذا) فاعلم أن الشيخ في (الخلافة) قل الإجماع على ما قلناه من عبارته وفي (التذكرة) يصل على البعض الذي فيه الصدر والقلب أو الصدر نفسه عند عدائنا وفي (نهاية الأحكام) يصل على الصدر والقلب أو

وفي الخنوط اشكال وأولى الناس بالميت في أحكامه أولاهم بميراثه (متن)

الصدر وحده عند جميع علمائنا وفي (الغنية) الاجماع على ما نقلناه من عبارتها وقد سب الى الاصحاب غير مرة في مجمع (الفائدة) ان الصدر كالميت وان القلب كالصدر كما مر وفي (التلخيص) ان المشهور ان الصدر حكمه حكم الميت يصل ويكفن ويحط ويصل عليه ويقتصر في سببه الخلاف على الكتاب **سبحانه** قوله قدس الله تعالى روحه **سبحانه** ﴿ وفي الخنوط اشكال ﴾ كما في (التذكرة ونهاية الاحكام) وقطع بوجوده في (النهاية والمبسوط والمختلف) وهو ظاهر كل من قال حكمه حكم الميت أو حكم الكل كما يشير اليه كلام المحقق الثاني وجهه (قال في جامع المقاصد) في بيان وجه الاشتغال من اطلاق الحكم بمساوئ الميت ومن ان المساواة لا تقتضي العموم بين وجهه في (الايضاح) من ان حكمه حكم الميت ومن فوات محل الخنوط هنا (قال في جامع المقاصد) ظاهر العبارة بتبدلي (الايضاح) الا انه بعيد انتهى (قلت) ، مذكوره في (الايضاح) ذكره في (التذكرة ونهاية الاحكام) حيث قل من اختصاصه بالمسحود ومن اطلاق الاصحاب انه كالميت في أحكامه وفي حواشي الشهيد لا وجه لهذا الاشكال اذ مع وجود محل الخنوط لا اشكال في وجوهه ومع النقص لا اشكال في عدمه وتبعه على ذلك المحقق الثاني وافصل المصنفى وروى كلام الشيخ وسلازي (كشف التمام) على حالة وجوده ورد ذلك الشهيد الثاني في حواشيه فدل لا شك على تدبير وجود محله وعدمه وان كان في الثاني اضعف ووجه من الحكم بمساوئ الميت موجب له وتصحب الحكم وان المساواة لا تقتضيه مطلقا وفي الثاني مذكور في الاول وهذا محله (قل) ويهمل يظهر ان اختصاص الاشكال بالثاني ليس بجيد لضعفه حدا وكذا رفع الاشكال عن الوجوب مع وجود محله وعن عدمه مع فقدانه لا وجود فيها خصوصاً في الاول ولا نفى وجوب مع وجوده لاعم عدمه وفي (جامع المقاصد) لو وجد شيء من المسحود كاليده بخط لال مجموع يحط (وقال) المقدس في (مجمع الفائدة والدرهان) الخنوط غير مذكور فيجوز عدم وجوبه مع وجوده اذ مع عدمه يقطع بعدم الوجوب ثم احتمال الاكتفاء بمسح الفسل والكفن والدفن (ثم قل) اذ معلوم ان يجب جميع الاسب للصدر والقلب وغيره مقول (نهي) وقد عرفت ان جماعة قالوا بتحنيط القطعة التي فيها العظم فلا تفعل **سبحانه** قوله قدس الله تعالى روحه **سبحانه** ﴿ وأولى الناس بالميت في أحكامه كلها أولاهم بميراثه ﴾ الظاهر ان الحكم مجمع عليه كما في (جامع المقاصد) وفي (الخلاف) الاجماع على انه أولى في الصلاة وروى القبر والمشهور انه يسلمه أولى الناس به كما في (المندب) وعن الكتاب ان الموصى اليه أولى بالصلاة عليه وياتي تمام الكلام ومذكوره المصنف من نهائى به في جميع الاحكام خيرة (المبسوط والنهاية والوسيلة والمعتبر والتحرير والمذكرى والدين والامة وجامع المقاصد والروضة والكفاية) وفي (الهداية) انه أولى في الفسل وزول القبر وفي (المقنع) على ما نقل عنه (والقصة والخلاف) انه أولى في الصلاة وفي (المراسم والغنية) انه أولى في الصلاة وروى القبر وما يتعلق به من التلغفين ونحوه وفي (التلخيص والتبصرة) انه أولى في الصلاة وفي التلغفين وفي (الشرائع والارشاد والبيان) أولى في الفسل والصلاة والتلغفين الاخير وفي (نهاية الاحكام) انه أولى في الصلاة وزول القبر والتلغفين الاخير والار في ذلك سهل وانما الكلام في ان ذلك على سبيل الوجوب أو الاستحباب في (الغنية) التصريح باستحباب تقديمه

والزوج أولى من كل أحد والرجال أولى من النساء ( متن )

في الصلاة عليه ويظهر منه ذلك في نزول القبر وما يتعلق به وكذا يظهر من ( المراسم ) وظاهر ( المنتهى ) استحباب تقديمه في الغسل وفي ( مجمع البرهان ) عدم قول المصنف وأولى الناس أولاهم إلى آخره مانصه كون الأولوية بمعنى عدم جواز اشتغال الأبعد بأحكام الميت إلا باذن الأقرب ولومع عدم صلاحيته له ما نرى له دليلاً قوياً انتهى ( وقال في المدارك ) ان المستند رواية غياث وهي ضعيفة غير دالة على ان المراد بالأولوية في الميراث وظاهر الباقي الوجوب فيها لم يدل الدليل على نذب الفعل المقدم فيه ( وليليم ) ان جماعة قالوا أولاهم به والاكثر كما في ( المفاتيح ) قالوا أولاهم بغيره (١) وفي ( المفاتيح ) الاظهر ان المراد بالأولى أنهم هم له علاقة لانه المتبادر ونفى عن هذا البعد في ( المدارك ) ثم احتمل ان يراد بالأولوية في الميراث كثرة النصيب فيه اذ يصدق على الأكثر نصيباً انه أولى بالميراث لكن لم يعتبر الاصحاب ذلك وقال ان مرادهم ان من يرث أولى مما لا يرث انتهى وقال الشهيد والكرخي في ( فوائد الشرائع ) لو امتنع الولي في اجباره نظر من الشك في أن الولاية هل هي نظره أو للميت وفي ( المسالك ) لو امتنع الولي أو غاب سقط اعتبار اذنه فيستأذن الحاكم ان أمكن وتام الكلام في الصلاة عليه وفي ( الروضة ) في شرح قوله في ( اللعة ) الأولى بغيره أولى بأحكامه ان الأب أولى من الولد والجد ( وفيه ) ان هذا لا ينطبق في الجد الاعلى قول ان الجليل - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ والزوج أولى من كل أحد ﴾ أي بوجته في جميع أحكامها كما في ( المبسوط والشرائع والارتداد والتذكرة ونهاية الاحكام ) في بحث الصلاة على الميت ( واللعة وجامع المقاصد والمسالك والروضة والكفاية ) وفي ( المختار ) الاجماع عليه عند التعرض لرواية اسحق وفي ( حاشية المدارك ) انه متفق عليه بين الاصحاب وهو ظاهر ( التذكرة ) حيث قال عدنا ونسبه في ( مجمع البرهان ) تارة الى الاصحاب وأخرى قل عنهم حكاية عدم ظهور الخلاف ثم تأمل في الأولوية ها كما تأمل فيها في الولي الوارث وتبعه على ذلك صاحب ( المدارك ) لمكان صحيح حمص وقد حملوه على التقية ( وقال في حاشية المدارك ) انه تاذ وفي ( الذكري ) نفى العلم بالخلاف في انه أولى بالصلاة عليها كما سيأتي ان شاء الله تعالى وظاهر اطلاعهم انه لافرق من الدائم والمقطوع كما نص عليه في الروضة - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ والرجال أولى من النساء ﴾ أي في جميع الاحكام ولا فرق من كون الميت رجلاً أو امرأة كما حزمه المتأخرون في الغسل وذكرناه لو كان الولي امرأة لا يمكن الولي الذكر مباشرة تفسيها اذن للماتل فلا يصح فعل الماتل بدون ذلك كذا قل في ( المدارك ) وفي ( المبسوط والدرائر والموجز الحاوي وكشف الالتباس ) انهم أولى منهن في الصلاة وفي ( الشرائع ) فيها وفي الغسل وفي ( التحرير والدروس ) في الغسل وفي ( جامع المقاصد وفوائد الشرائع ) انهم أولى منهن بالرجل ( ورده ) الشهيد الثاني بعدم ثبوت مستنده ( ورده في المدارك ) بان المستند رواية غياث يغسل الميت أولى الناس به وهي انما ناول من يمكن (١) في المبسوط تارة أولاهم به وتارة أولاهم بغيره وفي ( الخلاف ) أولاهم به وكذا الغنية والمراسم وغيرها ( به قدس سره )

ولا يغسل الرجل الرجل أو زوجته وكذا المرأة يغسلها زوجها أو امرأة (متن)

وقوع الغسل منه متى انفت دلائها على العموم وجب الرجوع في غير ما قصته الى الاصل والعمومات (ورد ما في المدارك) الاستاد آدم الله حراسته في حاشيته ان الاصحاب يعتقدون على ان الزوج أحق بغسل الزوجة مع ان الاولى احتباه قال ويظهر من ذلك ومن الاخبار ان ليس المراد المباشرة نفسه بل يجوز التوكل فينوب عنه وفعل النائب فعل المنوب عنه شرعاً انتهى وفي (المبسوط والتذكرة) فان اجتمع رجال ونساء من القربات فانساء أملى لأمين أعرف وأوسع في باب النظر اليهن انتهى وأصل المراد بها الاولى في المباشرة وعن (المعتبر) في (كشف اللثام) انه فعل فله كالمصنف هنا ولم أحد ذلك في (المعتبر) ونقله مما راع عنه المصنف قوله قدس الله تعالى روحه - (ولا يغسل الرجل الرجل أو زوجته) ذهب اليه العلماء كافة كما في (التذكرة) والاصل ان يغسل الرجل الرجل والنساء النساء كما في (التذكرة) وبهاية الاحكام وكشف اللثام) وقيل في (المعتبر) اجماع أهل العلم على انه لا يغسل "رجل أجنبية ولا امرأة أجنبية" في (التذكرة) انه قول أكره العلماء وفي (الذكرى) (الاجماع على اشتراط وقوع الاختيار وفي (المدارك) ان الاصحاب قاطعون بأنه ليس للرجل ان يغسل من يست محرمه وأن غسل المرأة زوجها في الجملة أي ولو بعد الضرورة عليه لأجرح من العلماء وخاصة كما هو ظاهر (خلاف) ان لم يكن صريحه وفيه أيضاً الاجماع على انه يجوز للرجل ان يغسل من هو زوجه من دون تخصيص بضرورة وظاهره ان ذلك في حال الاختيار وقيل في (كشف اللثام) (الاجماع على الحكمين المذكورين في عبارة المصنف ووقع الخلاف في موضعين (الاول) هل يجوز لكل من الزوجين تغسيل صاحبه اختياراً (الثاني) هل يغسل كل منهما صاحبه محرم (أهـ) المحرم في الاور) فهو مذهب الاكثر كما في (المنهاج والتذكرة ونهاية الاحكام والمخلف) وهو مشهور كما في (تخصيص التاميم والمساك والروضة) والاسهر كما في (جامع المقاصد والكمالية) وهو المشهور في الصدر الاول كما في (الذكرى) واليه ذهب المتأخرون كما في (كشف اللثام) وقد سمعت ما في (الخلاف) وفي (السرار) انه لا يظهر عند اصحابنا ومذهب الشيخ في ما ذكرته الا (الاستبصار) انتهى وفي (المختار والتخصيص) انه مذهب الشيخ في ما ذكرته (وقوله في الذكرى) عن صاحب (العصر) الحمي والكتاب والمرضى وسه الى ظاهر (المسوط والخلاف) وهو كما قال اذ ليس ذلك صريحاً فيه كما صرح بذلك في (المراسم والسرار والمعتبر) وغيرها مما تأخر وخالف الشيخ في (التهذيب والاستبصار) والسيد أبي المكارم حمزة بن هرهري القنعة فاشترطوا بها فيه الاضطراب وهو ظاهر انتهى في حرمي الكتاب وما لموارس في الثاني) هو خيرة (التهذيب والمعتبر وبهاية الاحكام) وادكره وكشف اللثام والمجمع والمدارك والمفاتيح والكفاية) وهو ظاهر (الخلاف والعمدة) وعنه في (المعتبر) عن علم الهدى في الرسالة والشيخ في (الخلاف) ونقله في (المدارك) عن الكاتب واخصى وكاهم ذلك من عبارة (الذكرى) طلباً لفته في (كشف اللثام عن الجامع) وصريح (الاستبصار) استحبابه وكونه من وراء الثياب في تغسيل المرأة زوجها والوجوب في العكس وحذر (السر) والمنتهى والتخصيص والمختلف والدروس والبيان وجامع المقاصد وحاشي (الشهيد

وملك اليمين كالزوجه (متن)

الثاني انه لابد من كونه من وراء الثياب وهو ظاهر (النهاية والمبسوط والروضة والمسالك) وفي (السرائر) انه الاظهر بين أصحابنا وفي (الذكرى) انه المشهور في الاخبار وفي (المسالك والروضة) انه المشهور وفي (المختلف وتخليص التلخيص) انه مذهب الاكثر وجماعة ممن جوزوا ذلك قالوا الافضل كونه من وراء الثياب فيها وفي (حاشية المدارك) ربما يظهر من الاخبار عدم الافضية اذا كان الميت رجلا فلا يمكن التسك بدم القول بالفصل لانه يصير منشأ للوهن الا ان يحمل على تفاوت مراتب الاستحباب ويؤيده ما قيل ان الافضل في مطلق التنسيل ذلك وفي (جامع المقاصد) لم أقف في كلام الاصحاب على تعيين ما يعتبر في التنسيل من الثياب قال والظاهر ان المراد ما يشمل جميع البدن وحمل الثياب على المهود يقتضي استثناء الوجه والكفين واقدامين فيجوز أن تكون مكشوفة وفيها وفي (الذكرى والروضة) أن العصر في هذه الثياب غير شرط لتعذره فحري بجمري مالا يمكن عصره وفي (الروضة) أنها كخثرة العورة (وقال) المحقق في (المعتبر) المرأة الحامل يموت زوجها فتضع ومع الوضع يجوز أن تنكح غيره ولا يمنها ذلك نظر الزوج ولا غسله ومثله ما في (الذكرى) حيث قال ولا عبرة باقصاء عدة الوفاة عندنا بل لو نكحت جاز لها تنسيلة وان عد الفرض عندنا (١) وظاهر الاجماع كاهو ظاهر الروضة (وفي الموجز) تنسله وان نكحت غيره ومثله في (كشف الالتباس وجامع المقاصد) وقال الصميري يتصور ذلك فيما اذا كانت حاملا ثم وضعت بعد موته فان عدتها تنقضي بالوضع قطع كما هو مذهب ابن أبي عقيل فاذا نكحت غيره قبل تنسيلة لم يمتنع ذلك من تنسيلة اياه وقوله في (كشف اللثام عن الذكرى) وسكت عليه وفي (المدك) (٢) سد ان نساه الى بعض المحققين ولعله أراد المحقق الثاني لانه كثير ما يعبر به بذلك قال وفيه من لصيرورتها والحال هذه اجنبية (وفي المعتبر والتذكرة والتحرير ونهاية الاحكام والذكرى والموجز وجامع المقاصد وكشف الالتباس والروضة والمسالك والمدارك) غيرها أن المطلقة رجعيًا زوجه وتزدد المصنف في (المتن) هذا وفي حواشي الشهيد قلا عن خط المصنف رحمه الله أنه قيل أنه قال ابن عباس لامير المؤمنين عليه السلام أغسلت فاطمة عليها السلام قال لما سمعت من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ام 'وجئت في الدنيا والآخرة' (قلت) وقال الصادق عليه السلام في صحيح زرارة واذا ماتت لم يغسلها لانه ليس منها في عدة ومثله صحيح الحلبي **عليه السلام** قوله قدس الله تعالى روحه **عليه السلام** وملك اليمين كالزوجه) أم ولد كانت المملوكة أم لا ولم أجده من وافقه على ذلك الا ما لعله يطهر من (البان والمسالك) وهو في (مجمع البرهان) ثم احتدل المنع وفي (المعتبر وجامع المقاصد والروضة وظاهر الدروس) لانه قيد الج 'ز' أم الولد انه يجوز أن تنسله أم ولده دون الخالية عنه (وفي المدارك) انه لا تنسله واحدة منها ولم يربح في (الكفاية) شيئاً فيها وتوقف في (نهاية الاحكام والتمهيد والتحرير والتذكرة والذكرى) في جو 'تنسيلة الخالية عن الولد له وقطع

- (١) قل الشهيد الثاني يتصور ذلك فيما اذا مات الزوج ولم يغسل حتى دعت عدتها وتزوجت وفيما اذا دفن من غير غسل ثم أخرج للتهادة على حليته أو أخرجه السيل فانه يحب تنسيلة (منه) (٢) كلام المدارك قوي ولذلك يكتب عليه الاستاذ في حاشيته (منه)

ولو كانت مزوجة فكالاجنبية و يغسل الخنثى المشكل محارمه من وراء الثياب ولو فقد المسلم وذات الرحم امرت الاجنبية الكافر بأن يغسل ثم يغسله غسل المسلمين ولو كانت امرأة وفقدت المسلمة وذو الرحم الاجنبى الكافرة بالاغتسال والتفصيل ( متن )

الاكثر بانه يجوز له ان يغسلها وفي ( مجمع البرهان ) الطاهر انه لا خلاف في جوار تغسيل الرجل مملوكه مطلقا ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو كانت مزوجة فكالاجنبية ﴾ كما في ( الروضة ) ومثلا المتدة من الزوج كما في ( التذكرة ونهاية الاحكام وكشف الالتباس ) وفي الاخير انه المشهور وزيد في ( الذكري وجامع المقاصد ) المكاتبه والمعتق بمصبا أو اختها موطوءة وظاهر المصنف ان لا فرق بين ان تكون هي المينة أو سبدها الميت وفي ( جامع المقاصد ) بعد ان الحق بها الاربع (١) قال هذا في تغسيلها للسيد اما تغسله لما فيحوز قطعا اذا كان وطؤها جائزا انتهى ( وقد يسأل ) عن الفرق بين المملوكه المزوجة وبين الزوجة اذا تزوجت بعده ( ويحاج ) بان العصمة بينهما هنا متغية في الحياة بخلافها في الزوجة وفي ( الذكري ) ولا يمنع الظهار والارتداد ابقاء الملك والزوجة ويشكل الفرض بأن الكافرة لا تبشر الغسل الاعلى خبر عمار انتهى وفي ( حاشية المدارك ) أنه رواية عمار مخالفة لمذهب أهل البيت عليهم السلام وطريقة الشيعة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ و يغسل الخنثى المشكل محارمه من وراء الثياب ﴾ للضرورة كما في ( الذكري والبيان وجامع المقاصد ) اذا كان له فوق ثلاث ( واقصر في التحرير ) على ثقل قول أبي علي انه تغسله امته وهو حيد على ماصر للمصنف هنا وفي ( الذكري وجامع المقاصد وكشف اللثام ) عن القاضي انه يؤمم ولا يغسل وفي ( المتقى ) اذا لم يكن له ذو رحم محرم يجوز صب كل من الرجل والمرأة الماء من فوق الثياب وبس ( التذكرة ) يدفن غير غسل وان اعتبرنا عدد الاضلاع أو الفرعة فلا اشكال لكنهم لم يدكروها والمراد بالمحرم من حرم نكاحه مؤنثا بسبب أو رضاع أو مصاهرة وفي ( جامع المقاصد ) الميت المشتبه كخنثى واحتمال الفرعة هنا ضعيف وفي ( البيان ) لا تغسل الخنثى خنثى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو فقد المسلم وذات الرحم امرت الاجنبية الكافر بأن يغسل ثم يغسله غسل المسلمين ولو كانت امرأة وفقدت المسلمة وذو الرحم امر الاجنبى الكافرة بالاغتسال والتفصيل ﴾ هذا مذهب علمائنا كما في ( التذكرة ) ولا أعلم فيه مخالفا سوى المحقق كما في ( الذكري ) وهو المشهور كما في ( الذكري أيضا وجامع المقاصد والروضة ) وهو حدة ( المتنة والمسوط والمراسم والوسيلة والشرائع والتحرير والارتداد والتذكرة ونهاية الاحكام والمتقى ) كما يظهر منه ذلك عند رده على العامة ( والبيان والامعة ) وحواشى التهيد ( وقوله في الذكري ) عن الصدوقين والكاظم والصبرتي وعن محب الدين ( ثم قال ) ولم يذكره ابن أبي عمير ولا الجعفي ولا القاضي في كتابيه ولا ابن زهرة ولا ابن ادریس ولا الشيخ في ( الخلاص ) ثم قال والتوقف فيه محال فتوقف كما توقف المحقق الثاني وصاحب ( المدارك وشارح الجعفرية ) وخالف المحقق في ( المتدر ) والشهد الثاني في ( الروضة ) في ظاهرها وحواشيه على هذا الكتاب والمولى الاردبيلي في محمده والاستاد أبده الله تعالى

(١) المتدة والمكاتبه والمعتق بمصبا والموطوءة اخها (مه)

وفي إعادة النسل لو وجد المسلم بعده اشكال ولذي الرحم تسبيل ذات الرحم من وراء الثياب مع فقد المسلمه وبالعكس مع فقد المسلم (متن)

في حاشيته لضعف ما دل على ذلك فيدفع بضرغسل وفي (كشف الثام) أنه ظاهر الجامع لنسبه الحكم فيه الى رواية ضيقة وقد سمعت ما حكمه عن نحيب الدين في (الذكرى) ولما في غير الجامع (وقال في كشف الثام) اذا كان المسلم أو المسلمة يصب الماء وينوي لم يبق اشكال في الوضوء والصحة وان لم يكن خدعة الامر تحبس الميت بحاسة عرضية بما شرة الكافر بعد التمسيل في الكثير أو الجاري وعند التمسيل في القليل ويمكن أن يكون ما ذكره من أمر المسلم أو المسلمة إشارة اليه كما احتمل مثله الشهيد فقال انما ظاهره انه يحصل هذا الفعل لا أنه شرط لظهور الرواية منه والاصل الا أن يقال ذلك الامر يجعل فعل الكافر صادرا عن المسلم لأنه لا يمكن أن يكون المسلم بمثابة الفاعل فتجب التوبة وفي (حاشية المدارك) وعلى مدير تسليم العمل برواية فورها أهل القصة لأن أي كافر يكون الا أن يقال بعدم القول بالفصل وعدم تعقل فرق عند من يقول بحاسة الكل وان شاء الحق ومن وافقه على أن الحكم في صورة لا يثبت الكافر الماء وأما اليه فالظلال في الكل واحد أن الكافر من قبيل الآله أو لا يتسلط في هذا الفصل اليه فتأمل انتهى وفي (جامع المقاصد) أن قلنا بعدم أو لم يوجد الكافر هل يتم حكمي في (الذكرى) عن ظاهر المصنف القول به وبه رواية منروكه (ثم قال) وظاهر المذهب عدده انتهى - **في قوله قدس الله تعالى روحه** - **في إعادة النسل لو وجد المسلم بعده اشكال** (الاعادة خيرة) (التذكرة) ونهاية الاحكام ولا يوضح والذكرى والباين وجامع المقاصد وحراني الشهيد الثاني لا ارتفاع الضرورة وعدم وقوع النسل الصحيح كما ينقض البسم المسمى من الماء لعدم ارتفاع الحدث ويظهر من (المنتهى) عدم الالاءة لان النسل صحيح من الكافر كالتعلق ولكن الامتثال مقتضي للاجراء واستشكل في (التحرير) كما في الكتاب - **في قوله قدس الله تعالى روحه** - **في ولذي الرحم تسبيل ذات الرحم من وراء الثياب مع فقد المسلمه وبالعكس مع فقد المسلم** (هذا على ما ذكره المصنف مما لم يحدوه مخالفاً وهو مذهب علماء كما في (التذكرة) وفي (كشف الثام) الطاهر اسماء اختلف فيه واما ان ذلك عند فقد المسلم والمسلمة به المشهور كما في (الكفاية) وظاهر الاكثر كما في (كشف الدم) وهو صريح المجمع في (المصير) وجماعه لعموم الخبر لا يفضل الرجل المرأة الا ان لا توجد امرأة واحتياط به في (المسوط) وهو طاهر جهات ممن تعرض له الا المعلى في (السرائر) والمصنف في (سهي والمختص) فهما جريا ذلك اختياراً وتبهما على ذلك صاحب (الكفاية) والمدارك وكشف الثام) وفي (السرائر) أنه الاظهر من أصحابنا ومن دلهام الاصل واطلاق الصحيح والعموم بعدم عليهما واما وجوب كونه من وراء الثياب فلم يحدوه مخالفاً الا ما يظهر من (النية) حيث قال غسله زوجته أو ذوات أرحامه من النساء ولم يبيده كونه من وراء الثياب وتعمه على ذلك صاحب (المدارك) والكفاية (فصرح بعدم استراط ذلك وربما أسعرت به عبارة (الذكرى) والاستراط هو المشهور كما في (الكفاية) وكشف الثام) وفي الاحتمال حمل الاخبار الواردة في ذلك على الاحتياط كما قال في (الذكرى) محافظاً على العودة (قلت) حمل الاخبار على الاستحباب لا يصح حب هذه الخبر والممس حد حذوا لولا الدورية العظيمة المعتمدة الاخبار الظاهرة في ذلك

ولكل من الزوجين تسهيل صاحبه اختياراً وغسل الرجل بنت ثلاث سنين الاجنبية مجردة (متن)

و يظهر من عبارة (المعتبر) حرمة النظر من المحرم الى الجسد عارياً حيث قال ان المرأة عورة فيحرم النظر اليها وانما جاز مع الضرورة وراء الثياب جمعاً بين التلخيص والستر وهو الظاهر أيضاً من التهديد في أول كتاب المحارب حيث قال ولو كان رجلاً لصاحب المنزل اقتصر على الزجر الا مع تجرد المرأة وبصره المصنف في آخر المطلب الثاني من حد المحارب حيث قال ولو كان المطلع رجلاً لانسأ صاحب المنزل اقتصر على زجره فان رماه حيثئذ ضمن الا مع تجرد المرأة فان له رمية لو امتنع بالرجز عن الكف اذ ليس للمحرم التطلع على العورة والجسد (انتهى) وكتب عليه التهديد ان كان نظره الى الجسد لا يجوز رمية لانه سائق قوله ولكل من الزوجين تسهيل صاحبه اختياراً تقدم الكلام فيه مستوفى قوله قدس سره ﴿ ويغسل الرجل بنت ثلاث سنين الاجنبية مجردة ﴾ عند جميع علمائنا كما في (نهاية الاحكام) واجماعاً ما كما في التذكرة (قال في التذكرة) للرجل غسل الصبية اجمالاً منا لكن اختلف علمائنا فالشيخان جواز بنت ثلاث سنين مجردة والصدوق ان كانت بنت خمس سنين تدفن ولا تغسل وان كانت أقل غسلت لرواية محمد بن يحيى وهي مرسله والاول أقرب انتهى وفي (جامع المقاصد) نقل الاجماع في (التذكرة) على تسهيل بنت ثلاث وفي (مجمع البرهان) ادعى عليه الاجماع ونقل في (تخليص التلخيص) على ما ذكر المصنف ها السهرة (وفي السرائر) انه أظهر في المذهب لكنه ظاهره تخصيصه بحال الضرورة ولم يذكر التحريم من الثياب (وعبارة) الكتاب كناية (النهاية والناصح والنحرير والتلخيص والارشاد والذكرى واللمعة) وبه حكم في (جامع المقاصد والاروصه ومجمع البرهان والكمالية) وظاهر هذه الكتب جواز ذلك اختياراً لمكان الاطلاق ولكن في (الاروصه) صرح بجوازه اختياراً كما هو ظاهر (اليان) وصريح (الدروس) الا انه لم يذكر فيها التحريم من الثياب وظاهر (النهاية والسرائر) اقتصر على الضرورة وبسبب جماعة الى صريح (الاروصه) ومنع في (المعتبر) من تسهيل الرجال الصبية ولم يصرح بجوازه من وراء الثياب (وقال في المراسم) ان كان لها ثلاث سنين غسلوها بئبائها وان كانت لأقل غسلوها بمجرد وطهره أو صريحه ان ذلك حال الاختيار (وقال في الوسيلة) وان كانت صبية لها ثلاث سنين غسلها الاجبي من فوق بئبائها وان كانت لأكثر من ذلك دفنوها من غير غسل وصل مثل ذلك عن ابن سميذ وظاهر (الوسيلة) ان ذلك حال الاضطرار واستتد في (المقنة والمسبوط والشرائح) المعصوم عن ثلاث سنين وفي (المبسوط) وظاهر (المقنة) ان ذلك حال الاضطرار ولم يذكر في (المبسوط) التجريد من الثياب كما ذكر في (المقنة والشرائح) قال في (المنفعة) وان ماتت صبية بين رجال مسلمين ليس فيهم محرم وكانت بنت أقل من ثلاث سنين حردوها وغسلوها وان كانت بنت أكثر من ثلاث سنين غسلوها في سابها وصوا عليها الماء صباً وحطوها بعد غسل ودفنوها بئبائها ولم يتعرض لبنت ثلاث ولعله عده كامة الا كبر أو تركه لمدة فرصة (وعن المعص) اذا ماتت جارية في السر مع الرجال فلا تغسل وتدفن كما هي بئبائها ان كانت بنت خمس وان كانت أقل من خمس سنين هل تغسل وتدفن وفي (الفتاوى) عن جامع محمد بن الحسن اذا كانت ابنة أكثر من خمس سنين أو ست دفنت ولم تغسل وان كانت أقل



## وكذا المرأة (متن)

من خمس غسلت وانه ذكر عن الحلبي حديثا في مناه وفي (الذكرى) أسند الصدوق في كتاب (مدينة العلم ما في الجامع) الى الحلبي عن الصادق عليه السلام وفي (التهذيب) مرسل عن محمد بن أحمد قال روي في الجارية نموت مع الرجل قتال اذا كانت أقل من خمس سنين أو ست دفنت ولم تقبل قال يعني انها لا تفصل بمجرد من ثيابها (وعن) ابن طاوس (ما في التهذيب) من لفظ أفضل وهم (وقال) المحقق الرواية مرسله ومتنها مضطرب فلا بد من حاتم لا نعلم القاتل فلا روى المنع (وقال في المدارك) لانس بالعمل بمضمومتها لا اعتضادها بالاصل والمهمات مضاعفا الى عدم ثبوت تحریم النهر والممس الى الصنفر والصغيرة ومن هنا يظهر قوة القول بالتحديد بالجنس والجملة ينبغي ان يكون تاما لحواجز النظر والممس انتهى كلامه وفيه نظر لعدم اثبات العبادات التوقيفية بالاصل وأما العموم فلم يجده (وقال في جامع المقاصد) لا ينبغي ان الثلاث سنين هي نهاية الجواز فلا بد من كون الفسل واقعا قبل تمامها فإطلاق ان ثلاث يحتاج الى التقيح الا ان يصدق على من شرع في الثلاثة انه ان ثلاث (ورده في المسالك والروضة) بأن منتهى تحديد السن الموت فلا اعتبار بما بعده وان طال قال وبهذا يمكن وقوع الفسل لولد الثلاث تامة من غير زيادة فلا بد من أقبل انه يعتبر فصانها ليقع الفسل قبل تمامها (وفي جامع المقاصد) الظاهر من إطلاق النص والاصحاب كون كل منها مجردا عدم وجوب ستر العورة وهو متحه (انتهى) قوله قدس الله تعالى روحه **﴿ وكذا المرأة ﴾** أي تفسل ان ثلاث سنين مجردا (قال في التذكرة ونهاية الاحكام) أجمع العلماء على حواجز تفصيل النساء الصبي مجردا وان كان أجسبا اختارا أو اضطرارا وفي (المتن) أجمع العلماء على حواجز تفصيل النساء الصبي وفي (تخلص التلخيص) ان اذكره المصنف هو المشهور وهو كما قال فاني وجدت أكثر كتب الاصحاب باطمة به وما خواف فيها سذكرها وقد صرح في (المعتمد والذكرى) «والدروس خل» والروضة ان ذلك مانع اختيارا كما سمعته من عارفي (التذكرة ونهاية الاحكام) وهو الظاهر من إطلاق الاصحاب كما في (جامع المقاصد) كما مر وظاهر (النهاية والوسيلة والسرائر) القصر على الضرورة (وقال في المعتمد) قولنا في الاصل مع المعتمد ربه في الاولى لا للتحریم انتهى ويرد بالاصل النافذ لكن الموجود من نسخه عدنا عدم ذكر التحذر وفي (المعتمد) وان مات صبي من نسوة مسلمات لا رسم من واحده منهن وبه وليس معه رجل وكان الصبي ان خمس سنين غسله بعض النساء مجردا عن ثيابه وان كان ابن أكثر من خمس سنين غسله من فوق بياضه وصنن عاله الماء صا ولم تكتف له عورة ودفعه شابه مدحيطه ومتابا بدون تفاوت عبارة (المراسم) وفي (الكتاب) وبهم من حوز في الجنس ولا يتخلل من قبة وفي (المسألة والشرع) ابن يثان الصبي اذا كان لم يولد ثلاث سنين (١) مجردا والتحرید ان لم يصرح به هنا في (الترجم) لكن صرح به في المحصه فيكون هنا أولى وفي (الوسيلة) بعد ان هل ان الثلاث يفسله مجردا قال وان الاكثر يفسله من فوق ثيابه وهل مد عن ابن سعد وفي (كشف القناع) كما مر عن (المدارك) اما أقاد ما رأناه من الاوامر

ويجب تغسيل كل مظهر للشهادتين وإن كان عدا الخوارج والنفلة والشهيد المقتول بين يدي الإمام عليه السلام إن مات في المعركة صلي عليه من غير غسل ولا كفن (متن)

لا يغسل الرجل الرجل والرجل والمرأة إلا امرأة والطفل خارج عن مفهوم الأسمين فإذا جاز النظر والمس في الحية استصحب إلى وجدان مراض (وقبل) يستفاد من النص الصحيح جواز النظر إلى الصبية إلى عدم البلوغ قال وحكي عليه عدم الخلاف قال وفي (المعتبر) جواز قبيلها إلى التمسك كما في كثير منها أو الجنس كما في بعضها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ويجب تغسيل كل مظهر للشهادتين وإن كان (جامع) كما في (التذكرة ونهاية الأحكام والتحرير والارشاد وفوائد الشرائع) وهو ظاهر (جامع المقاصد ومجمع الفائده) بل هو صريح الأخير قال فيه كأن دليله الاجماع ويظهر من (المنهى) انه لا رابع فيه وحمل قول المفيد على من علم قال وبدل عليه استدلال الشيخ في (التهذيب) وفي (التذكرة ونهاية الأحكام) الاجماع على وجوب تغسيل الميت المسلم وفي (المناجيب) ان وجوب تغسيل مذهب الأكثر وفي موضع من (الشرائع) انه يميز وفيها وفي (النهاية والمسوط والدروس والبيان) والذكرى انه وفي (كشف الالتباس وجامع المقاصد والذكرى) المشهور انه وفي (الدروس) انها أشهر ونص جماعة من هؤلاء انه يغسل تغسيل أهل ن كان عارفا به والاغسل كما يغسل أهل الحق ويأتي تمام الكلام في آخر البحث وفي (المقمة والتهذيب) انه وهو حرة (حاشية المدارك) وكشف اللثام) ويظهر من لاحد دعوى الاجماع على ان كالحاد وفي (المراسم كما عن المصنف) انه لا يغسل ولم يرحح شي في (المعتبر) وفي (المدارك) ان المسئلة قوية الاشتكال وفي (كشف اللثام بعد ان نسب ما في الكتاب) إلى التحرير والارشاد) قال ولم أر موافقا للمصنف في التخصيص على وجوب تغسيل منى وقد علمت الموافقة له (ثم قال) والوجه عندي ما قلته المفيد اذا قصد اكرامه لاحتوائه ولا سلاما، ويجب تذكرا لاستثناء أو غيرها (ثم قل) ويمكن تبريل الوجوب الذي قاله المصنف على ثلاث عدهم ١- تغسل مائة منهم فيدعوا ذلك إلى تغسل تغسلنا، وما أوتوا منده (ثم قال) ولا خلاف بين العلويين والجوار والحرة اذا نزلت الحرمه على ما ذكرنا يتبر ذلك إلى ما اذا قصد اكرامه محتات أو سلامه وقال ولا يهيه استثناء القيه لجواز ان يكون للدلالة على المراد (ثم قل) والحاصل ان حسد عدا كالجهد لاحتوائه فان غسل كمثل الجمادات من غير ارادة اكرام له لم يكن به باس وعدي ان يكون مكروها تمسيبه بالمؤمن وكذا ان أكرامه ارحم أو صداقة ومحبة وان أراد بسمائه ان يكون اهلا له لخصوص تحله أو لانه لا يحرجه عن الاسلام والتأخير ببقته فهو وان أراد بذكره لافتراره السهادين احمل الجوار انتهى كلامه رحمه الله (ونافي) لهذه المسئلة يريد منه في آخر هذا البحث قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ عدا الخوارج والنفلة ﴾ قد تقدم بان الملم ونهم كذا وفي (التذكرة والذكرى) الاجماع على ان الكافر لا يدل وكذا كل من حكم بكفره لان كان انكر نشأ من صروريات الدين مع علمه بأنه مما ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (والسيد المقتول بين يدي الإمام عليه السلام) مات في المعركة صلي الممنه من غير غسل ولا كفن (جامع أهل العلم كما في (المصدر والتذكرة) الاسعد بن المسب والحسن العمري وراجعنا كذا في (الخلاف والفتاوى) ونهاية الأحكام والتذكرة والذكرى وكشف الالتباس ومجمع البرهان

والمدارك وكشف الثام) وقد اعتبر المصنف في ذلك قيوداً (منها) كونه بين يدي الامام و به صرح في (المنفعة والمبسوط والنهاية) والمراسم والوسيلة والسرائر والشرائع والمتهى والتحرير وشرح الجعفرية (وفي شرح المفاتيح) أنه مذهب الاكثر وفي (المبسوط والنهاية والوسيلة والسرائر والمنهى) أو تأييد وفي (مجمع البرهان) أنه المشهور وفي (الفنية والمعتبر والدروس والذكرى والموجز وجامع المقاصد والروضة ومجمع البرهان والمدارك والمفاتيح) أنه في كل جهاد حق وهو ظاهر (الخلاف والارشاد والبيان والامعة) حيث لم يؤت فيها بذكر الامام واحتله في (التذكرة ونهاية الاحكام وكشف الالتباس) وفي (كشف الثام) طعن في أدلة المحقق كلها وهو جيد وان كان اجراء احكام الشريعة لا يتخلو من قوة (ومها) كونه في المعركة وهذا قل عليه الاجماع في (الخلاف والتذكرة) ونسبه الى الاصحاب في (المدارك وفي مجمع البرهان) مدان نسه الى الاصحاب قال وكاه اجماعي مأخوذ من قولهم عليهم السلام الا ان يكون به رفق والا أن يدركه المسلمون وبه رفق وليس بصريح في المطلوب فكأنهم فهموا قرائن أخر وأيضاً قولهم الموت في المعركة شامل لمن مات فيها ولو كان بعد أيام وكون ذلك مستقلاً غير ظاهر الا أن يكون المراد حين قاء المعركة والحلقة هو لا يتخلو عن اجمال وظاهر الاخبار أنه اذا أدركه المسلمون وبه رفق ينسل سواء مات في المعركة وغيرها وتخصيصه لمن مات فيها كما يظهر من كلامهم محل تأمل وتعمه على مثل ذلك صاحب (المدارك) والاصل في ذلك ما ذكره في (الذكرى) حيث قال وظاهر الاخبار انه يكفي في وجوب التمسيل ادراكه حياً وان لم ينقض الحرب ولا قتل عن المعركة ومثله في (جامع المقاصد) وقوله في (كشف الثام عن المهدد) وقال وكأنه بجملة قول المفيد حيث قال والمقتول بين يدي الامام اذا مات من وقته الى ان قال وان لم يمت في الحال وقى ثم مات بعد ذلك غسل (وقال) التبيح في (الخلاف) اذا جرح في المعركة ثم مات بعده ساعة أو ساعتين قبل تقضي الحرب لحكمه حكم الشهيد واستحسن في (المنهى) لما ورد في حال سعد (١) بن الربيع ومعنى قولهم مات في المعركة انه لم ينقل عنها به رفق ولم تنقض الحرب وبه رفق فان قتل عنها وبه رفق أو أفضى الحرب به رفق غسل لانه لم يمت بين الصغين وصرح جماعة بان المراد بالامام ما يميم صلى الله عليه وآله وان الشهيد يشمل الاطفال والحائنين والرجل والمرأة الحر والعبد وخص الاكثر على أنه لا فرق بين الجنب وغيره وعن السكاكب والمرقضى وجوب تمسيله وقيد المصنف قوله المقتول الى آخره لاحراج ما أطلقت الشهادة عليه في الاخبار كالمقتول دون ماله أو دون أهله والمطعون والمبطون والفریق والمهدوم عليه والفساد فان المراد كما نص على ذلك الاكثر المساواة والمعاداة في الفضيلة لا الحكم وفي (نهاية الاحكام) الاجماع على أن المقتول ظالماً أو دون ماله أو ماله أو أهله ينسل وفي (الخلاف والتذكرة ونهاية الاحكام) الاجماع على الفساد تنسل وفي (التذكرة) الاجماع على ان المطعون والمبطون والفریق والمهدوم عليهم يصلون فكان الشهيد حقيقة شرعية

(١) وذلك لانه صلى الله عليه وآله قال من يظهر حال سعد بن الربيع قتال رجل أنا انظر لك يا رسول الله فظهر فوحده حريماً به رفق فقال له ان رسول الله صلى الله عليه وآله امرني أن انظر في الاحياء أن أم في الاموات قتال أنا في الاموات فابن رسول الله صلى الله عليه وآله صلى السلام قال تم لم أبرح الى اموات ولم يأمر النبي صلى الله عليه وآله بتمسيل أحد منهم وهو ضعيف لعدم مقاومة الاصل والعمومات (محطه رحمه الله)

فان جرد كفن خاصة ويؤمر من وجب قتله بالاغتسال قبله ثلاثاً على أشكال والتكفين والتحنيط (متن)

المعنى المذكور (١) واما الصلاة عليه ففي (الخلاف) الاجماع على ذلك وكذا في (نهاية الاحكام) ودعوى الاجماع طاهرة من (كشف اللثام) وغيره وخبر عمار الناص على ان أمر المؤمنين عليه السلام لم يصلي على عمار بن ياسر ولا هاتم بن عتبة المرقال قالوا فيه انه وهم من الراوي وقد خالفنا جماعة من العامة في هذه الاحكام - ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ فان جرد كفن خاصة ﴾ كان هذا الحكم معلوم عندهم ولهذا لم ينص عليه أحد فيما أجد الا التهديد والمحقق الثاني والغافل الهندي والمستند فعل رسول الله صلى الله عليه وآله بحمزة وينزع منه الخلفان كما عليه الاكرار لله عن تصحيح لمل المحترمة (وعن المراسم والوسيلة والسرائر) تخصيص ذلك بما إذا لم يصبه الله ولا فيدفن لعموم الاخبار بدفته بدمته وفي الفرو اشكال (وقد قيل) أن الطاهر عدم اطلاق اثوب عليه وسأبى ان شاء الله تعالى تمام الكلام فيما ينزع عن الشهيد ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويؤمر من وجب قتله بالاغتسال قبله ثلاثاً على أشكال والتكفين والتحنيط ﴾ هذا الحكم في الجملة مما لا خلاف فيه كما في (المعتبر) والذكرى) وعليه الاجماع كما في (الخلاف) (وضع الخلاف في مواضع (الاول) ان هذا الامر على سبيل الوجوب أو الاستعجاب (الثاني) أن الحكم عام أو مخصص على المرحوم والموتى (الثالث) ان الواجب أو المستحب النسل مع التكفين والتحنيط أو بعده (الرابع) انه يقتل ثلاثاً أو واحدة وهذا هو الذي استشكل فيه المصنف (أما الاول) ففي (المراسم والسرائر والمسالك والمذاريك) ان ذلك وجب وهو ظاهر كل من تعرض لهذا الموضع في (كشف اللثام) أد ظاهر الأكثر (وقال في الذكرى) في مقتصد نظر من طاهر الظاهر ويمكن تحصيل تكليف عام الغسل بعده على بق أولى مما به عليه على ذلك في (كشف اللثام) (وما الثاني) فذكر الاصحاب قصر على ما في الخبر من المرحوم والمقتول وهذا هو حجة المصنف في (المنتهى ونهاية الاحكام) وفي (التحرير) المرحوم والمحدود وفي (المنتهى) ان الحنن غيرهما بهما الاقرب عدله اكره قياساً ونحوه على ذلك في (كشف اللثام) واقتصر في (المقنة والمراسم) على المقتول قوداً وفي (التراجم والذكرى والسر والديوس والمؤخر) كل من وجب قتله وهو ظاهر (مع المقاصد وكشف الانبياس والمسالك والمذاريك) ان لم يكن صريحاً ونقل العمية عن (الجامع في كشف الانبياس) (وما الثالث) فليس في (الخلاف والسرائر والمؤخر الحاوي وكشف الانبياس) ذكر الحنن والتكفين واقتصر في (السلوك) على التفسير والتحنيط وهو مذهب الاكثر كما في (المقاييس) والشيخ والانتاع كما في (المذاريك) والمصنف وما في نهاية الاحكام انه يتسل ويتكفن ويتحنط كما في (الفتنة والمراسم والسرائر والذكرى والديوس والمسالك والمقاييس والمعتبر) لكنه نقل فيه عن المفيد الاقتصار

(١) قيل سمي بذلك لان ملائكة الرحمة تشهده فهو شهيد بمعنى مشهود وقبل ان الله سبحانه وملائكته يشهدونه الحد وقيل لانه من شهد يوم القيامة مع النبي صلى الله عليه وآله على الامم الخالية اولاً لم يمت فكما ساعد أو لانه شهد ما أعد الله له من الكرامة وغيره لا يشهد الا يوم القيامة (نقطة رحمه الله)

ويجزى ولو فقد المسلم والكافر وذوات الرحم دفن بغير غسل ولا تقربه الكافرة وكذا المرأة (متن)

على التفسير والتحصيل والموجود في (المتن) ما ذكره في (التحرير والبيان) الاقتصار على التفسير والتكفين والظاهر اتفاق الكل على ارادة الكل لكن بعضهم اختصر وبعضهم لم يختصر (وأما الرابع) ففي (نهاية الاحكام) والاصح والذكرى والموجز الحاوي وجامع المقاصد وكشف الالتباس والمسالك) انه كفيته مده يغتسل ثلاثاً وهو الظاهر من اطلاق النص والفتوى وقد يظهر من (المتن) حيث قال، ويغتسل كما يغتسل من الجنابة عدم التمدد - قوله قدس الله تعالى روحه - (ويجزى) اجزاء الغسل في الحياة عنه بعد القتل مما اجمعت عليه الفرقة كما في (الخلافة) ومما لا ريب فيه كما في (المعتبر) وقد نص عليه أيضاً الشيخ في (المسوط) والمجلي والمحقق في (الشرايع) والمحقق الثاني وأبو العباس والصميري وغيرهم (وقال في الذكرى وجامع المقاصد) ولا يبضر فخل الحدث بعده يعني الاصفر اللامتل وفي (جامع المقاصد) انه لا يبضر في أثنائه أيضاً وفي (الذكرى) يمكن مساواته لغسل الجنابة اذا كان في الأثناء (ويؤيده) قول المفيد فيغسل كما يغتسل من الجنابة وراه الضيف في (جامع المقاصد) وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) انه لو اغتسل ثم مات حنف انفسه لم يجزه وفي (جامع المقاصد والمسالك) وكشف الالتباس) انه لو قتل بسبب آخر لم يجزه كما لو مات حنف الله ويظهر من (نهاية الاحكام) الاستشكل في القتل بسبب آخر لاستشكله فيمن وجب قتله لثأثم حضر ولي القصاص وطلب به ثم قرب في هذا الاغتسال - قوله قدس الله تعالى روحه - (ولو فقد المسلم والكافر وذوات الرحم دفن بغير غسل) هذا مذهب علمائنا كما في (التذكرة) وعليه فتاوى الاصحاب كما في (كشف الالتباس) والرواية به مشهورة كما في (المعتبر) وهو الاظهر فتوى والانهر رواية كما في (الذكرى) وهو خيرة (المسوط والنهاية والوسيلة والشرايع والمعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام) والتحرير والذكرى والموجز الحاوي وجامع المقاصد وكشف الالتباس والمدارك) وهو المنقول عن (المقنع والمذهب والجامع) وهو الظاهر من (السرائر) وظاهر المفيد انه يغسل من وراء الثياب وقطع به الشيخ في شرح كلامه من (التهذيب) واختاره في (المفاتيح) وعن أبي الصلاح جوار ذلك مع تغميض العينين وجعله في (الفنية) أحوط ونفى عنه البأس في (البيان) وفي (الاستبصار) وزيادات (التهذيب) ان التفسير مستحب وبه جمع بين الاخبار وفي (كشف الثام) انه يحمله كلام الحلبيين ولا يتأخر كلام الباقرين وفي (المتن) لا اعتداد بصواب الماء عليه من غير عصر وظاهر (الدروس) التردد في الحكم لانه نقل الاقوال من دون ترجيح وظاهر جماعه انه لا يؤتمم به صرح في (التذكرة ونهاية الاحكام) بل سبه في (التذكرة) الى علمائنا - قوله قدس الله تعالى روحه - (ولا تقربه الكافرة) وان كانت ذات رحم لان النص وكلام الاصحاب في الكافر المسائل فيقتصر في الحكم المحام على مورده وهو متحه كذا قال في (جامع المقاصد) وقال في (كشف الثام) الاحتياط التفسير ما على ما ذكره من قصور مسيل الكافر والكافرة (قال) (ويؤيده عموم أخبار الروحة وذوات الارحام - قوله قدس الله تعالى روحه - (وكذا المرأة) أي تدفن بلا غسل اجمالاً كما في (الخلافة) وهو مذهب علمائنا كما في (التذكرة) وهو المذهب كما في (المسوط) والرواية

وروي انهم يفسلون محاسنها يديها ووجهما ويكره ان يفسل مخالفاً فان اضطر غسله غسل  
 اهل الخلاف ﴿المطلب الثاني﴾ في الكيفية ويجب ان يبدأ الغاسل بازالة النجاسة عن  
 بدنه (متن)

به مشهورة وعليها العمل كما في (المعتبر) وهو الاظهر قنوي والاشهر رواية كما في (الذكرى) وهو خيرة  
 الكتب السالفة في المسئلة الاولى التي اختير فيها ذلك وعن التقي وجوب تفصيلها من وراء الثياب مع  
 اغماض العينين وفي (الغنية وكشف اللثام) انه احوط وفي البيان لأمس به كما ذكرناه في (الذكرى)  
 ولم أجده ذكره في (الذكرى) لكن يعيهم منه الاشارة اليه وهل تؤمم أم لا في (الخلاف) الاجماع  
 على انها لا تؤمم ونسبه في (التذكرة) الى علمائنا وفي (المبسوط) ان المذهب ان لا تنسل ولا تؤمم  
 وهو خيرة (المعتبر ونهاية الاحكام) ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿وروي الى آخره﴾ احاز  
 الشيخ في (المبسوط ونهاية التهذيب) العمل عليها واستحسنه في الاستصار ﴿قوله قدس الله تعالى  
 روحه﴾ ﴿ويكره ان يفسل مخالفا﴾ تقدم الكلام في ذلك وان الشبهة منقولة على الكراهة في (الذكرى  
 وكشف الالتباس وجامع المقاصد) وفي (الدروس) انه أشهر وقد تقدم الكلام مستوفى وانما يكره  
 مع وجود من ينسله غيره والا انتفت الكراهة لثبته عليه حينئذ لانه قد تقدم انه واهب على الكفاية  
 عند المشهور ولا منافاة بين الكراهة والوجوب كما قرر في فقه وفي (كشف اللثام) اهل جمع المصنف  
 بين وجوب تفصيله وكراهيته بمعنى انه يجب اعتاق غسله لكن يكره ان يتولاها المؤمن نفسه الامع  
 الضرورة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿فان اضطر اليه غسله غسل اهل الخلاف﴾ ولا يسلمه  
 غسل أهل الولاية (قل في جامع المقاصد) هذا ظاهر الاصحاب لانصرف لاحد تصريحا بخلافه  
 (وقال) الشهيد الثاني في حاشيته على الكتاب هذا ظاهر المصنف وغيره انتهى وصرح بـ  
 (المبسوط ونهاية الشرائع) وغيرها مما تقدمت الاشارة اليه وصرح جماعة انه انما يتم مع علمه بكيفية  
 عندهم والا أحز أتفيله بما يفسل أهل الحق منهم الشهيد الثاني وغيره وقال المحقق الثاني ولو جعل  
 غسلهم ولم يمكن استعماله فهل يفسل يفسل أهل الحق فيه نظر انتهى ﴿فرع﴾ لو غسل المخالف  
 مؤمنا (قال في البيان) الاقرب الاجراء (وقال في جامع المقاصد) هو حسن ان غسله غسل  
 أهل الايمان والا فلا

### ﴿المطلب الثاني في الكيفية﴾

﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿ويجب ان يبدأ الغاسل ازالة النجاسة عن بدنه﴾ اجاعاً  
 كما في (التذكرة ونهاية الاحكام وكشف الالتباس والمقاييس) ولا خلاف فيه كما في (المسئله وجمع  
 البرهان) وهذا الحكم مقطوع به في كلام الاصحاب كما في (المدارك) وهو المعروف من المذهب  
 كما في (الكفاية) وهو خيرة (الشرائع والمعتبر والتحرير والارتداد والبيان والامعة وجامع المقاصد  
 والمحفزة وترجيح المسالك والروضة والمدارك) وغيرها وقال المفيد في (القنعة) يأخذ حرقه نبطية  
 يلف بها يده من رنده الى اطراف أصابعه اليسرى ويضع عليها اللتان الذي كان أعده ويسل  
 بها مخرج النحو منه ويكون معه آخر يصب عليه الماء فينسله حتى يتقي ومثله ما في (المبسوط ونهاية

ثم يستر عورته ( متن )

ومختصر المصباح والمراسم والسرائر ) حيث ذكر في بعضها ما ذكر في ( المقتنة ) وفي بعضها تقديم التنجية وفي بعضها غسل فرجه بالصدر والاشنان ( والخاص ) ان الجامع بين هذه العبارات ان ما ذكر فيها ليس من ازالة النجاسة بمعنى التطهير الشرعي بل هو مستحب وصرح في ( الوسيلة ) بوجوب التنجية من دون نص على القبلة وفي ( النافع ) يجب ازالة النجاسة من دون نص على التقديم وفي ( الفتن ) يجب غسل فرجه ويديه مع النجاسة ثم ادعى الاجماع على ذلك وفي ( الدروس والموجز الحارثي ) يزيل النجاسة من دون تصريح بالوجوب وفي ( كشف اللثام ) المراد ازالة النجاسة عن كل عضو قبل تنفيذه اذ لا دليل على وجوبها عن الرجل مثلاً قبل غسل الرأس وان تضمن اظهار غسل الفرج قبل أول الفسلة الأولى ثم قبل أول الثانية ان خرج منه شيء بعد مسح البطن فانه مع الخصوص ليس بصا في الوجوب وان كان الأولى اتباعه وفي ( المدارك ) ان الاكفاء بطهارة كل جره من البدن قبل غسله خلاف ما صرحوا به وفي ( كشف اللثام ) كانه لا خلاف في وجوب تطهيره من النجاسة وان لم يتعرض له الاكثر وكانه المبي بالاجماع المحكي في ( التذكرة ونهاية الاحكام ) لكن وجوب تقديمه على الاغسال مبني على تنجيس ماء الوضوء وفيه من الكلام مثل ما مر في غسل الجنابة ويزيد بها ان بدن الميت نجس منجس للماء لا يطهر الا بعد الفسل فالتقديم ممتنع الا أن يجوز الطهارة من نجاسة دون أخرى ولم تعهد فالظاهر أن الفاضلين وكل من ذكر تقديم الازالة أو التنجية اراد ازالة العين لئلا يعتزج بماء الفسل وان لم يحصل التطهير بالازالة أولاً ومثله قال الاستاذ أيده الله في حاشية المدارك ( وقال في المدارك ) وقد يناقش في هذا الحكم بان اللازم منه طهارة المحل الواحد من نجاسة دون نجاسة وهو غير مقول ( ويجاب ) بعدم الالتفات الى هذا الاستبعاد بعد ثبوت الحكم بالنس والاجماع فقد فهم ان الاجماع على وجوب تطهيره ( ثم قال ) أو يقال ان هذه الاسباب من قبيل المرفقات ولا بد في رفع نجاسة الموت بالفسل وتوقف غيرها على ما يظهر به سائر النجاسات فتجب ازالها أولاً لتطهير الميت بالفسل ( قال ) وهذا أولى مما ذكر المحقق في ( المتبر ) من أن تقديم الازالة لئلا ينحس ماء الصل بلاقاتها ولانه اذا وجب ازالة النجاسة فالعينية أولى انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ثم يستر عورته ﴾ هذا مذهب الجميع لان النظر الى العورة حرام كما ( في المتبر وكشف الالتباس ) ثم قال ( قال خل ) نعم لولا كان الفاسل ممن لا يصر أو مبصراً يثق من نفسه كف بصره بحيث يتيقن السلامة من الوطأة والغلظة لم يجب لكن الاحوط الستر ليحصل الامن من ذلك الطبع ومثله قال الشهيد الثاني في حواشي الكتاب وفي ( المختلف ) المشهور أن يترك على عورته ما يسترها واجباً ( وفي المبسوط والنهاية ) يترع قميصه ويترك على عورته ما يسترها ( وقال في الخلاف ) الاجماع على انه يستحب غسله عرياً مستور العورة اما بقميصه أو خرقه وأوجب ابن حمزة في ( الوسيلة ) تجريده الا ما يستر العورة وعن الحسن بن عيسى أن الستة في غسل الميت أن يشل في قميص نظيف وفهم منه في ( المختلف ) الاقتصار على ذلك أو أنه أفضل فقال دللنا اجماع العروة وعلمهم أنه غير بين الامر بين الصدوق أنه يستر بقميصه فان لم يكن له قميص التي على العورة ما يسترها ( وفي المبسوط والنهاية ) والمتبر أن تجريده وستر

ثم يسله ناوياً (متن)

عورته أفضل وعلى ذلك جماعة من الاصحاب والظاهر من الحسن والصدوق كما مر أن تسليه باقميص أفضل ويأتي تمام الكلام ان شاء الله تعالى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ثم يسله ناوياً) هذا مذهب المتأخرين ماعدا المحقق (في المتبركا في جامع المقاصد) ومذهب اكثر الاصحاب كما في (المدارك والمفاتيح والنجاة) والمشهور كما في (الكفاية) ونسب الاجماع عليه الى (الخلافة) الشهيد في (الذكرى) والمحقق الثاني في (جامع المقاصد) وتلميذه (وقال في كشف الغطاء) ليس فيما يتدنا من سمحه ونسخ الموثق وهو كما قال لانه في المسئلة التي صرح فيها بوجوب النية لم يدع الاجماع لكن ادعى الاجماع فيه على أن غسل الميت كفصل الجنب وعلما بما ذلك منه من هنا فأصل وجوب النية خيرة (الخلافة والتحرير والردوس والبيان والذكرى والبيعة وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجعفرية وشرحها والمسالك والروضة) وغيرها (وقال في المنتهى) لا يجب في غسل الميت النية ولا التسمية وهو القبيح حكاه جماعة عن السيد في (المصريات) وقواه في (النجاة) وتردد المحقق في (المتبركا) والمصنف في (النهاية) والسيد في (المدارك) وشيخه في (مجمع البرهان) وهو ظاهر (التذكرة والكفاية والمفاتيح) ولم تذكر النية في (القصة والوسط والنهاية والعنية والوسيلة والسرائر والنافع والارتداد والمراسم) الا أنه قال في الاخير وتسليه كتسليم الجنب في الترتيب وغيره فأصل (وقال) الاستاذ أدام الله حراسته في (حاتية المدارك) ان كان الدليل على وجوب النية في الاغسال والاعمال هو الاجماع أمكن التردد وان كان الآية والاخبار فالفرق بين هذا الفصل وغيره يحكم بالنظر الى القليل ودر أن الدليل هو الآية والاخبار فلاحظ ومر التحقيق في مبحث الوضوء انتهى وفي (الذكرى وجامع المقاصد والمسالك وشرحها الجعفرية والمدارك) أن النية نية الصاب (وقال في الذكرى) لو نوى القلب فالأقرب الاحراء لان الصاب كالآلة ورماء بالمد المحقق الثاني وتلميذه وصاحب المدارك (وقال) المحقق الثاني الافضل نية القلب أيضاً وفي (حواشي الشهيد) أن التبع حتمها على الفاسل وأوجبها على الصاب لا لتوقف الاغسال عليها بل لتعصيل الثواب فلو صدقت نية الفاسل فهو باطل وهل يكتفى بنية واحدة للثلاث أم لا بد من التعدد أم يتخير (الاول) خيرة (مجمع البرهان والمدارك والكفاية) وهو ظاهر البيان والبيعة (والثاني) خيرة (المسالك والروضة) وفي (مجمع البرهان) أنه أحوط (والثالث) خيرة (جامع المقاصد وفوائد الشرائع) وفي (كشف الالتباس والجعفرية) وفوائد الشرائع والمسالك والكفاية) وغيرها أنه يجزى في تسليه غسسه في الكثير واستقر في الاخير تمايز المياه ليمتاز كل من مياه الفسلات عن صاحبه واستشكل فيه في (نهاية الاحكام والمدارك) وتمام الكلام يأتي ان شاء الله تعالى (وفي النية الاجماع) على أنه يجب تأتة اغسال وهو مذهب الاصحاب ماعدا سلاز كما في (المتبركا وكتب الروم والمدارك والنجاة) والمشهور كما في (التذكرة والمختلف وكشف الالتباس وتخليص التلخيص ومجمع البرهان) ومذهب الاكثر كما في (نهاية الاحكام والذكرى والتفتيح والكفاية) وقال المحقق والشهيدان الشيخ حكى عليه الاجماع (وقال في كشف الغطاء) الشيخ اتماحكي الاجماع على التثليث من غير تصريح بوجوبه (قلت) كأنه لم يلحظ آخر عبارة (الخلافة) حيث نسب الخلاف فيه الى أبي اسحق حيث قال وقال أبو اسحق الاولى يمتد بها والاخرى ان تدب



بماء طرح فيه من الصدر مايقع عليه اسمه ولو خرج به عن الاطلاق لم يجز (متن)

والحافظ في هذا الحكم انما هو سلا ر حيث اوجب الاولى واستحب الاخرين وسب ذلك في (التذكرة) الى منى علقتا ولله اراده وتوقف في ذلك صاحب (الذخيرة) وقال المحتان ضميتان ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (بماء طرح فيه من الصدر مايقع عليه اسمه) اما وجوب الغسل بماء الصدر فقد قل عليه كلاً ذكرنا في وجوب الثالث من الاجماع والشهرة وهذا ذهب الاصحاب والاكثر وفي (الوسيلة) انه يستحب خلطه الصدر وعبارتها نصة أو ظاهرة في ذلك ونسب في (المختلف) والذكري والبيان والمدارك) الى ابن حزمه استحباب الترتيب لكن الشهيد قال يلوح منه ذلك والموجود في (الوسيلة) ما ذكرناه وقد تنبه الى ذلك الفاضل الهندى وما نقله في (المختلف) عنه هو كلامه في (الوسيلة) فلا يقال لعله قال ذلك في غير (الوسيلة) كالاوسطة أو غيرها والامر سهل والشيخ في (المبسوط والنهاية) لم يذكر الغسل بالصدر في الغسل الاول أصلاً وإنما ذكره في غسل الفرج قبل الانتداء بالغسل وقال فيها أيضاً في مقدمات الغسل قبل هذه العبارة يؤخذ الصدر فطرح في احاة ويطب عليه الماء حتى يبرغو يؤخذ رغوة فتطرح في موضع يطبق ليسل بها رأسه ولم يذكر غير الرأس ومن المعلوم ان الغسل بالرغوة غير الغسل بماء الصدر كما يأتي بانه ان شاء الله تعالى والعصديق وأبوه على ما نقل هو عنه في (الفتية والمداية) لم يذكر الصدر الا في غسل يدي الميت أولاً بماء الصدر وتغسل رأسه ولحيته برغوة الصدر (ثم قال) ثم تغسل رأسه ثلاث حديدات والذي فهمه من الحشيش على الفتية ان الغسل بالرغوة خارج عن الغسل والحديدية اثناء كبير فقد كثر الموافقون لابن حزمه على الظاهر ونقل استحباب الخلط الصدر عن ابن سعيد (وأما) الاحتراء اقل ما يصدق عليه اسم الصدر كما هو ظاهر عبارة الكتاب فقد صرح به في (البيان) وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرحي الجمعرفة وتخصيص التاميم والتفتيح والمسالك والروضة ومجمع الفائدة والمغني (وقل ذلك عن) (الاقتصاد) وعليه الاستاذ الشريف ويؤيده ما سأتى في غمسه في الكثير وفي (المجمع والمدارك والكفاية) ان المشهور مسمى الصدر ويظهر ذلك من عبارتي (المبسوط والنهاية) حيث قال فيها شيء من الصدر مثل ذلك عبارة (السرائر والمتهي ونهاية الاحكام) ويحتمل ان يكون الضمير في اسمه في عبارة المصنف راجعاً الى الماء أي مايقع عليه اسم ماء الصدر وهذه الكلمة وقعت في عبارة (الفتية والمداية والخلاف ومختصر المصباح والوسيلة والفتية والارتداد والتصرة) ونقل ذلك عن (المصنف والحلي والكافي والاصحاح والاشارة) ويقتضيان عبارات (الشرائع والارتداد) وفي (المدارك والكفاية) (الاصح مسمى الماء والمراد مسمى ماء الصدر عرفاً وعليه شيخنا صاحب الرياض ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ولو خرج به عن الاطلاق لم يجز) كافي (التذكرة ونهاية الاحكام والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرحي الجمعرفة والتفتيح وكشف الالتباس والمسالك والروضة) ونقل ذلك عن (الاشارة) وظاهر الجامع (وقال في كشف الثام) (لا دليل على كونه طهوراً شرعياً والذي في الاخبار الغسل بالصدر أو بانه أو بماء صدر فيشترط أن يصدق الغسل به أو بانه (وفي الذكري) ان اتفاق الاصحاب على ترغيبه بوجه الجواز بما اذا خرج عن الاطلاق ويكون المعطر هو القراح والاولان للتنظيف ورفع الهوام وفي (المدارك) ان طلاق الاخبار واتفاق الاصحاب يقتضيان الجواز (ورده) الاستاذ آدام الله تعالى حراسته في

مرتباً كفصل الجنابة ثم بماء الكافور كذلك ( متن )

( حاشية المدارك ) والفاضل الهندى قدس سره بأن الفصل بالرغوة ليس من الفصل الواجب ولا يؤهم إضافة ماء الصدر الواجب في الفصل ( قال في كشف الغطاء ) والذي ذكر الارغاء المفيد والفاضل وقد قال انه بعد غسل الرأس واللحية برغوة الصدر بفصل بماء الصدر على الترتيب من غير نص على ان ماء الصدر هو الماء الباقي بعد أخذ الرغوة فيحوز كونه غيره أو اياه اذا صب عليه الماء حتى صار مطلقاً مع ان الارغاء لا يستلزم إضافة الماء الذي تحت الرغوة خصوصاً واقاد المفيد انه يفصل رأسه ولحيته بعد الفصل بالرغوة تسعة ارطال من ماء الصدر ثم يماينه بمثل ذلك ثم يماسره بمثل ذلك وهو ماء كثير لعله لا يخرج عن الاطلاق برطل من الصدر الذي أشار اليه في ( المتقنة ) حيث انه قال بعد تحور رطل من الصدر ويبقى له في ( كشف الغطاء ) استظهار كون غسل الرأس واللحية بالرغوة أول الفصل الواجب وان الاخبار وعبارات الاصحاب منزلة عليه ( قلت ) وعن ذكر الارغاء الصدوقان والشيخ والطوسي في ( الفقيه والهداية والرسالة والنهاية والمبسوط والوسيلة ) وقد علمت انهم لم يذكروا الفصل بها الا في غسل الرأس وان الظاهر ان ذلك قبل الفصل الواجب وعن ذكر الارغاء المصنف في ( التذكرة ونهاية الاحكام ) قال يستحب ان تؤخذ الرغوة وتوضع في اناء نظيف يفصل بها رأسه وجسده وان ذلك قبل العمل الواجب ويبقى تمام الكلام ان شاء الله تعالى ( وفي التذكرة ونهاية الاحكام ) انه ينبغي ان يكون في الماء قدر سبع وركات من سدر ( وردة ) المحقق الثاني وغيره وفي ( الشرائع والمنتهى ) نسب ذلك الى القليل وفي ( المتقنة ) يؤخذ من الصدر المسحوق مقدار رطل أو نحوه وعن الفاضل ( في المبدى ) رطل ونصف ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ مرتباً كفصل الجنابة ﴾ فان يفصل رأسه ورقبته أو لا ثم الجاسب الاجماع ثم الايسر وقد نقل عليه الاجماع في ( الانتصار والخلاف والذكرى ) وفي ( التذكرة والمدارك ) انه مذهب علمائنا وفي ( كشف الغطاء ) لا خلاف وفي ( المتبر ) الترتيب في الفصل واجب عندنا بدأ بالرأس ثم الجسد وهو اتفاق فقهاء أهل البيت عليهم السلام وفيه وفي ( الانتصار ) ان كل موجب للترتيب في غسل الجنابة موجب له في غسل الأموات وان الفرق بينهما مني بالاجماع في ( المتبر ) واجماع الامة في ( الانتصار ) والصدوق والشيخ في ( المبسوط والنهاية ) أوجب في كل غسلة سدر غسل الرأس ثلاثاً ان يفصل من قرنه الى قدمه وواقبها على ذلك المصنف في ( التذكرة ) في فرع ذكره وكذا في ( نهاية الاحكام ) لكن قد لوح منه في ( النهاية ) ان ذلك مستحب وفي ( جامع المقاصد ) سدان أو رد خبراً صريحاً في ذلك قال مقتضاه انه من السنن كثلث الغسلات ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ثم بماء الكافور كذلك ﴾ فيه جميع ما في السدر من اجزاء وشجرة ومن اعتبار اسم الكافور أو اسم مائه والقاء على الاطلاق والترتيب وقول الشيخ والصدوق والمصنف وقال الصدوق في ( الهداية والفقيه ) والمفيد في ( المتقنة ) والديلمي في ( المراسم ) يؤخذ من الكافور الجلال نصف مثقال ونقل مثل ذلك عن ابن سمي ( وعن الفتن ) انه يلقى في الماء شيء من جلال الكافور والجلال الخالص ونقل الاستاذ عن حده ان مذهب أكثر القدماء ان الكافور يجب ان يكون من جلاله يعني الخالص لم يطبخ ونقل عن أبي الشيخ علي في تشرح نهاية والده حيث أوجب ان يكون من الجلال ان الكافور صمغ يقع من شجر وكلما

م كذلك بالقراح ولو فقد الصدر والكافور غسله ثلاثاً بالقراح (متن)

كان جللاً وهو الكبار من قطعه لاجابة له الى البار ويقال له انغام وما يقع من صغاره في التراب فيؤخذ ويطرح في قدر ويقل فذلك لا يجرى في الخنوط انتهى وقال الاستاذ لعل منشأ ذلك ما يقال ان مطبوخه يطبخ بلان الخنزير ليشد بياضه أو بالطبخ وربما يحصل العلم العادي بالنجاسة من حيث ان الطابخ من الكفار لكن ظاهر الاخبار اجزاء المطبوخ ووجهه عدم حصول اليقين بالنجاسة والاصل الطهارة ولذا ما فصل المتأخرون وربما حكم باستحباب انغام واصل وجهه انطروج عن الخلاف وعن شبهة النجاسة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ثم كذلك بالقراح ﴾ الكلام فيه كاخويه والقراح انما هو من اضافة شيء الى شيء في (السرائر) وانما هو البحث كما في (الذكرى وشرح الجعفرية) وانما هو من الصدر والكافور كما في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع والشرح الآخر للجعفرية والمسالك والروضة) قالوا يعتبر فيه مع خلوه عنها اطلاق اسم الماء عليه وان وجه اختياره على المطلق دفع توهم خروج الماء في قسميه عن الاطلاق بمزجه بالصدر والكافور ماء على ان قسم الشيء خارج عنه ومغاير له قال الكركي وقد توهم بعض الصمغاء من قول أئمة اللغة ان القراح هو انما هو ان ماء السيل الكدر لا يصح التصفيل به (قال) وكيف يتصور عاقل صحة غسل الجنابة بهذا الماء وعدم جواز غسل الاموات فان هذا شيء تنجس انتهى (وقال في المدارك) القراح الماء المطلق واعتبر بعضهم خلوه من الصدر والكافور وان بقي الاطلاق وربما قيل باشتراط خلوه من كل شيء حتى التراب ولا وجه له انتهى وفي (كشف اللثام) هو انما هو من كل حليط حتى التراب كما قيل أو الخليلين كما هو الظاهر ولا ريب في اشتراط الاطلاق وهل يعتبر خلوه من انطيط رأساً أو الفراج بمعنى لا يعتبر الخليلين وجهان من المدلول عن الاطلاق أو الماء الى قيد البحث أو القراح في الفتاوى وأكثر الاخبار والامري في خبر يونس بفضل الآية قبل صب القراح فيها ومن الاصل والاطلاق في خبر سليمان بن خالد والامر بطرح سبع ورقات سدريه في خبرين آخرين وان المطلق يظهر من الاحداث والاخبار هما أولى قال وعليه منع ولعل التحقيق اعتبار أن لا يسمى ماء الصدر والكافور وغيرهما أولاً يسمى الفسل به غسلها أو غيرهما وان اشتمل على شيء منها أو من غيرهما وخصوصاً اذ اعتبر بقاء الاطلاق في المائتين الاولين فلا يافيه طرح سبع ورقات سدريه خصوصاً والمفهوم منه بقاء الورقات على الصحة وعدم الامتزاج ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ ولو قد الصدر والكافور غسله ثلاثاً بالقراح ﴾ كما في (التذكرة ونهاية الاحكام والارتداد والتحرير والتفجير وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرح الجعفرية والمسالك والكلمية) وهو ظاهر (المختار) وفي (السرائر) لا بأس بتصفيله ثلاثاً بالقراح وفي (المسوط والنهاية) انه حينئذ يعمل بالقراح وهو محمول وحرم بالواحدة في (النافع والمعتبر والشرائع) على الظاهر منها (والتلخيص وجمع الدرر والمدارك) وفي (الذكرى) انه آفته وفي (التحرير) في كفاية الواحدة اشكال وفي (الذكرى وجامع المقاصد وحاشية المدارك) لو وحدا بعد العسل وقبل الدفن الاقرب الاعادة وفي (المدارك) فيه وجهان أحوطهما وجوب الاعادة واطهرهما عدم التحقق الاشتغال المتصفي الاجزاء وفي (التذكرة ونهاية الاحكام وشرح الجعفرية) انه ان تعدد الصدر في تعديله عما يعوم مقامه من الخطمي ويحوى اشكال وفي (كشف اللثام) لا اشكال في الجوار وعدم الوجوب

ولو خيف تناثر جلد المحترق والمجدور لو غسله بمه مرة على اشكال وكذا لو خشي  
الناسل على نفسه من استعمال الماء او قد الناسل ويستحب وضع الميت على ساجة  
مستقبل القبلة تحت الظلال وفق قيصه ونزعه من تحته (متن)

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ ولو خيف تناثر جلد المحروق والمجدور لو غسله بمه مرة على  
اشكال ﴾ أما وجوب تيممه فاجماعنا واجماع المسلمين ماعدا الاوزاعي كما في ( الخلاف ) وقد اقرض  
الخالف فاستقر الاجماع كما في ( الذكري ) و باجماع العلماء كما في ( التذكرة ) واجماعا كما في ( نهاية  
الاحكام ) و به قال جميع الفقهاء الا الاوزاعي كما في ( التهذيب ) ومذهب الاصحاب كما في ( المدارك )  
وهو المشهور كما في ( الكفاية والمفاتيح ) الا انه استثنى في الاخير الاوزاعي وكأنه اراد المشهور الاجماع  
( وأما وجوب التلث ) فهو خيرة ( نهاية الاحكام والموجز وجامع المقاصد وقوائد الشرائع وكشف  
الاثباس والمساك وحاشية ) الشهيد الثاني على الكتاب ( وقال في المساك ) وليس للماسح يده سد  
كل مسح على بدن الميت ان أمكن وأطلق جماعة من دون تقييد بواحدة أو ثلاث واكتفى بالواحدة  
في مجمع ( البرهان والمدارك ) وقال في الاخير ان كانت المسئلة اجماعية والا أمكن التوقف في أصل  
المسئلة وخصوصا على ما ذهب اليه المرتضى من ان النسل ازالة نجاسة وعن المصنف ان اكتفى  
الفصل بالبراح مارة اذا قد الخليل ا كني في التيمم بالمرّة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ -  
﴿ ويستحب وضع الميت على ساجة ﴾ قال في ( المنتهى ) يصح على ساجة أو سرير لا خلاف وفي  
( الفتنه ومجمع الفائدة ) الاجماع عليه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ مستقبل القبلة ﴾ ائق  
أهل العلم على الاستعمال كما في ( المعتبر ) وأما انه مستحب ففي ( الخلاف والفتن والمفاتيح ) الاجماع  
عليه وهو الذي فهمه صاحب ( المدارك ) من اجماع ( المعتبر ) ثم انه في ( المدارك ) نسب الى الشيخ  
والاكثر وقته في ( المحتاف والذكري ) عن مبريات السيد ( وفي كشف التام ) قلعه عنها وعن  
( الاصباح ) وهو خيرة ( الوسيلة والفتن والشرائع والنافع والمعتبر والمختلف والارتداد والتحرير واللمعة  
والبيان والجمع والمدارك والكفاية والمفاتيح ) والوجوب ظاهر ( المبسوط والذكري ) وصريح المنتهى  
والديروس وجامع المقاصد وقوائد الشرائع والمساك وشرحي الجعفرية ﴿ قوله قدس الله روحه ﴾ -  
﴿ تحت الظلال ﴾ أي يستحب ذلك اجماعا كما في ( الفتنه ) و به قال علماءنا كما في ( التذكرة وجامع  
المقاصد ) قالوا ولعل الحكمة كراهية ان يقابل الساء بعورته ولعلمهم أردوا بالعمرة المورة أو جميع البدن كما هو  
ظاهر وصية رسول الله صلى الله عليه وآله ان يفعله أمير المؤمنين لحمة عورته على غيره ﴿ قوله  
قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وفق قيصه ونزعه من تحته ﴾ لا خلاف في ذلك بين الاصحاب كما في  
( جامع المقاصد ) وهو مذهب الشيخين والاتباع كما في ( المدارك ) وذكرهما الترخان والقاضي وبنو  
حزرة وسعيد وغيرهم كما في ( كشف التام ) وفي ( جامع المقاصد ) سد ان قال لا خلاف في استحباب  
الترع قال وانما الخلاف في ان تجريده من القميص وتفصيله عريانا متسورا العمرة أفضل أم تفصيله في  
قيصه كما غسل النبي صلى الله عليه وآله في الاول قال الشيخ في ( المبسوط والنهاية ) وجمع من  
الاصحاب والثاني قال ابن أبي عقيل وهو ظاهر الصدوق ( وفي الروضة ) انه أفضل عند الاكثر  
( قلت ) وفيه نظر لما عرفت وأوجب ابن حمزة التزع وقد تقدم لنا الكلام في ذلك وأكثر عبارات

وتلين أصابعه برفق وغسل رأسه برغوة السدر أولا ( متن )

الاصحاب بالفتق وفي ( البيان ) عبر بالثق وهو في خبر عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام والمتعارف ان الفتق بموضع الخياطة ولكن أهل اللغة ساووا بينهما صرح بذلك في ( القاموس ) وصرح جماعة بان ذلك مشروط باذن الوارث قالت تميز لصغر أونغوه لم يجوز لانه اتلاف لحكم مستحب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( وتلين أصابعه برفق ) هذا مذهب أهل البيت عليهم السلام كما في ( المتبر ) وفي ( الخلاف ) الاجماع عليه وفي ( المختلف ) انه المشهور وان صعب عليك فدعها وهذه عبارة الشيخ وأكثر الاصحاب كما في ( الذكري ) ونفاة الحسن بن عيسى مطلقا لخبر طلحة بن يربد عن الصادق عليه السلام ولا تفتر له مفصلا ورحله الشيخ والمصنف في ( المختلف ) على ما بعد الفسل والمصنف في ( التذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام ) قال يستحب تلين مفاصله فيرد ذراعه الى عضديه ويعددها ويرد فخذه الى بطنه ويعددها ويرجليه الى محدبيه ويعددها قال كان ذلك يعين العاسل على تمديده وتكنيته ( وقال في الذكري ) قال الفاضل في ( التذكرة ) ما لم أتق عليه الا في كتب العامة منها استحباب تلين مفاصله الى آخر ما نقلناه الى ان قال في ( الذكري ) والذي ذكره الشيخان وابن الجنييد ان تمديده أو رجلاه الى حنيه ( وقال في المتبر ) ولا اعلم به تقلا عن امتنا عليهم السلام ولكن ليكون أطوع للعاسل وأسهل الاجراع انتهى ما في ( الذكري ) قلت في خبر الكاهلي ثم تلين مفاصله فان امتنت عليك فدعها والموجود في ( المتبر ) اجماع أهل البيت على تلين أصابعه ( ثم قال ) وفي بعض أحاديثهم تلين مفاصله وبه قال أحمد ( وقال ) اصحاب الشامي انما تلين عند الموت ( ثم قال ) ولا تلين أصابعه ولا مفاصله بعد الفسل لان وضايف الميت مستفادة عن صاحب الشرع ومع عدم الدلالة فلا توظيف ( قال في المبسوط ) وهو مذهب الاصحاب وذكر ذلك في ( الخلاف ) انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( وغسل رأسه برغوة السدر أولا ) قال في ( المتبر ) غسل رأسه وجسده برغوة السدر مذهب فقهاء أهل البيت عليهم السلام وقول المصنف أولا معناه قبل الفسل كما صرح بذلك في ( الشرائع والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام ) لكنه في الاخير بن راد الجسد والتقديم ظاهر ( المنتهى ) وقد تقدم قل كلام الصدوقين الظاهر في ذلك وكذا الطوسي في ( الوسيلة ) وقال في ( المدارك والكفاية ) المستفاد من الاخبار ان تفصيل الرأس برغوة السدر محسوب من الفسل الواجب لانه مستحب متقدم عليه ثم استدلل عليه بحسن الحلبي ورواية الكاهلي وخير يونس ( قلت في مختصر المصباح ) انهم يرجحون الظهور بأن ذلك من الفسل الواجب وهو الظاهر من ( المراسم والسرائر ) وفي ( كشف الثام ) بعد ان ذكر خير يونس قال ولا دلالة فيه على خروجه عن الفسل الواجب بل الظاهر انه أوله وكذا سائر الاخبار وعبارات الاصحاب مع انه فيما مضى استظهر حين رده على ( الذكري ) انه خارج عن الفسل الواجب كما تقدم بيانه ( وقال ) الاستاذ آدم الله تعالى حراسته راداعلى ( لمدارك ) مانصبه ربما يظهر من صحيحة يعقوب بن يقطين وصحيحة معاوية بن عمار ما يدل على ما ذكره المحقق رحمه الله وغيره مع ان رغوة السدر غير ماء السدر والمستفاد من الاخبار وكلام الفقهاء كون الفسل بماء السدر لا الرغوة فالجديتان الاولان يريد بهما خبري الحلبي والكاهلي لادخل لهما في المقام ورواية يونس لا بد من تأويلها بما يوافق الاخبار في الفتاوى انتهى وفي ( جامع المقاصد ) اعترض على الترتيب

ثم فرجه بما السدر والحرض ويديه وتوضئته والبدأة بشق الرأس الايمن ثم الايسر (متن)

فعل لاجل هذا الترتيب بل المستحب في الاخبار الانتداء بغسل فرجه وفي خبر يونس غسل رأسه بالرغوة عدتقية الفرج (قلت) ليس في كلام الاصحاب ايضاً هذا الترتيب لان الشيخ في (النهاية والمبسوط) ذكر غسل الفرج بالسدر والحرض وكذا في (الوسيلة والشرائع) ولم يذكروا هذا الترتيب بل في (مختصر المصباح) قال يبدأ أولاً فيفضل يدي الميت ثلاث مرات ثم ينجي بقليل من الاثنان ثلاث مرات ثم يمسح رأسه برغوة السدر ثلاث مرات وفي (المنهى ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير) ان تعذر السدر في غسل الرأس فانطلي وتسه في التنظيف لخبر ابن عمار ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ثم فرجه بالسدر والحرض ﴾ (١) قد تقدم ان الشيخ الطوسي والمحقق بصوا على ذلك لكن لاعلى هذا الترتيب ونقل ذلك عن القاضي وفي (المبسوط والنهاية) انه يفضل ثلاث مرات ويكثر من الماء واقتصر في (المقنة ومختصر المصباح والمراسم والسرائر) على الاثنان اعني الحرض ولم يذكر في (الفنية) السدر ولا الحرض بل قال يستحب غسل فرجه اجمعاً الا ان يكون عليه نحاسة فيجب وقيل الاقتصار على الاثنان عن الاقتصاد ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويديه ﴾ أي يستحب غسل يديه اجمعاً ان لم يكن عليهما نحاسة فيجب كما في (الفنية) الى نصف الذراع كما في (البروس وجامع المقاصد والمسالك والروضة) ثلاث مرات كما في الثلاثة (ومختصر المصباح والسرائر) لكنه لم يذكر في الاخيرين التحديد الى نصف الذراع وأطلق المحقق في كتبه كالماصنف هنا وأما الغسل فيفضل يديه الى مرققه كما في جامع المقاصد ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وتوضئته ﴾ هذا مذهب أكثر اصحابنا كما في (الفنية) والمشهور كما في (كتف الاتباس والمسالك) والاشهر كما في (الكفاية) ونقل في (التقييد) عن بعض الفضلاء انه لم يقل أحد بالوجوب وحكي الاستحباب عن (الجامع) وهو خيرة (مختصر المصباح والفنية والمستدر والنافع وكتف الرموز والتحرير والارشاد والتحليص والتذكري والبروس والبيان وجامع الماصد وفوائد الشرائع والتفقيح والمختصر والموجز الحارثي وكشف الاناس وجمع البرهان والمسالك والمدارك والكفاية) وغيرها وحكاية جماعة عن (الاستبصار) والموجود فيه خلافه وقد صرح جماعة من هؤلاء انه لا فرق بين كونه قتل العسل أو سده ولا خلاف بين الاصحاب انه لا مصصة ولا اسنشق كما في (الغلاف والفنية وكشف الاناس) وخالف الشافعي فأوضحهما وحكي عن صريح (الترغمة) والمحقق الطوسي وظاهر (الكافي) انه واجب وهو ظاهر (الاستبصار) وفي (النهاية) انه أحوط وفي (المنتهى) بوضاً وقال جماعة انها محتملة لجماعة نقلوا عنها ان فيها ينبغي ان بوضاً ولعلم فهدا ذلك من السوق وفي (المراسم) ان شيخنا كان لا يرى وضوء الميت وأظهر متايجه المغد فطلمه أخذته منه مشافة أو من غير (المقنة) ونهاه الشيخ في (الغلاف) وهو ما استحسنا وادعى الاجماع عليه وهو الظاهر من (السرائر) بل قد يظهر ذلك من (المراسم) وفي (المبسوط) عمل الطائفة على تركه لكنه حائر وفي (المدارك) المشهور انه لا يجب وظاهر (التذكرة ونهاية الاحكام) التردد في المشروعية وقد قدم في مصدر الكتاب تمام الكلام في المسئلة ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ والبدأة بشق رأسه الايمن ثم الايسر ﴾

(١) الحرض بصم الحاء المهملة واسكان الراء المهملة أوضها الاثنان بصم الهمزة (٤٠)

وتثلث كل غسلة في كاهن عضو ومسح بطنه في الاولين الا الحامل والوقوف على الايمن  
وغسل يدي الفاسل مع كل غسلة وتنشيفه ثوب بعد الفراغ صوتاً لكفن وصب الماء في  
الحفيرة ويكره الكنيف ولا بأس بالبالوعة ( متن )

هذا مذهب قهاتنا اجمع كما في ( المتبر ) وقاله علاناً كما في التذكرة ﴿ قوله قدس سره ﴾  
﴿ وتثلث كل غسلة في كل عضو ﴾ اجماعاً كما في ( المتبر والتذكرة والذكرى ) ﴿ قوله قدس سره ﴾  
﴿ ومسح بطنه في الاولين ﴾ أي في الفستين الاولين التي بالصدر والتي بالكافور وفي  
( الخلاف والمتبر ) قبل الفستين الاولين وتقل فيها الاجماع على ذلك وبإشارة ( السرائر ) كبيرة  
المصنف وفي ( الخلاف ) الاجماع على انه يكره في الثالثة و به صرح الطوسي والشهيد والمكره وغيرهم  
وقتل عن ابن سديد وفي ( المتبر والتذكرة والذكرى وجامع المقاصد وظاهر نهاية الاحكام ) الاجماع  
على انه لا يستحب ( وأما ) الحامل فيكره فيها ذلك كما نص عليه جماعة كالطوسي في ( الوسيلة )  
والمصنف في ( المنتهى ومصابح الجامع ) على ما نقل وغيرهم والعجلى والشهيد في كتبه استثنى الحامل  
فلا مسح طه مسحاً فيقافي الاولين الا الحامل ولم ينص على الكراهية ( وقال في جامع المقاصد )  
ولا مسح بطن الحامل التي مات ولدها حياً من الاجهاض ولو أجهضت فشرعية أمه به على ذلك  
في ( البيان ) انتهى ولم أحده ذكر ذلك في ( البيان ) في المقام وإنما استثنى الحامل التي مات ولدها وقال  
في ( السرائر ) في آخر الباب ببيان أن ما قلناه عنه مانعه ولا يقعه ولا يفرغ بطنه فنسب اليه الشهيد  
والكرهى انكار ذلك بعد اعتراف به في أول الباب ( ولعل ) المراد لا يفرغه غزاً شديداً ولا يفرغه قاعداً  
فتأمل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والوقوف على الايمن ﴾ اجماعاً كما في ( الفتن ) وبذلك صرح  
الشيخ في جملة من كتب الطوسي والمحقق والشهيد وغيرهم واقتصر في ( لفتحة المبسوط والمراسم والمنتهى )  
على الوقوف على جانبه ( وقال في المتبر ) ما ذكره ( في المبسوط ) أولى ﴿ قوله قدس الله تعالى  
روحه ﴾ ﴿ وغسل يدي الفاسل مع كل غسلة ﴾ كما في ( الشرائع والبروس والبيان ) الى المرقطين  
كما في ( النهاية والمبسوط والوسيلة والمسالك ) وغيرها مرة واحدة كما في جامع المقاصد ( والمراد ) من  
قوله مع كل غسلة بعد كل غسلة كما صرح به جماعة من هؤلاء كالشيخ والطوسي وفي ( الفتنة  
والمراسم ) بعد ذكر الاغسال الثلاثة قالاً ثم يغسل يديه الى مرقبه ﴿ قوله قدس الله تعالى  
روحه ﴾ ﴿ وتنشيفه ثوب بعد الفراغ ﴾ اجماعاً كما في ( المتبر والتذكرة ونهاية الاحكام ) ﴿ قوله  
قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وصب الماء في الحفيرة ﴾ اجماعاً كما في ( الفتن ) والحفيرة أولى من  
البالوعة اجماع الاصحاب كما في ( جامع المقاصد ) والحفيرة تكون في موضع الغسل تجاه القبلة كما في  
خبر سليمان بن حماد كما في جامع المقاصد ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ ويكره في الكنيف ﴾ اجماعاً  
على كراهية ارسال الماء في الكيف دون البالوعة كما في ( الذكرى ) وبه صرح المصنف كما في ( كشف  
الاثام ) وفي ( الفتن ) انه لا يجوز ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ ولا بأس بالبالوعة ﴾ هذا مذهب الحقة  
وتابعهم كما في ( المتبر ) وهو خيرة المحقق رحمه الله والشهيد وفي ( المسالك ) المراد بها بالوعة  
لماء لا بالوعة البول وفي ( كشف الثام ) وهل تشمل البالوعة ما يشتمل على النجاسة وجهان أظهرهما  
العموم وانتزعت في نفي اليأس عن البالوعة في ( النهاية والمبسوط والوسيلة والتذكرة ونهاية الاحكام )

ويكره ركوبه واتماده وقص اظفاره وترجيل شعره ﴿ فروع ﴾ (الاول) ذلك ليس  
بواجب بل اقل واجب الفصل اسرار الماء على جميع الراس والبدن والاقراب سقوط  
الترتيب مع غمسه في الدثير ( متن )

تملأ انفاذ حفيرة له ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويكره ركوبه ﴾ اجماعاً كما في (الغنية)  
وهو مذهب الاكثر كما في (كشف الثام) ولم أجد مخالفاً وفي خبر ابن سياه لا بأس ان تجبل  
الميت بين رجلين وان قوم فوقه تضبطه برجليك لئلا يسقط لوجهه ﴿ قوله قدس الله  
تعالى روحه ﴾ ﴿ ويكره اقصاده ﴾ اجماعاً كما في (الخلاص) (وه قطع منظم الاصحاب  
كما في (كشف الثام) وفي (المعتبر) بعد ان نقل أخباراً مشتملة على الامر باقصاده قل  
مانصه وانا أقول ليس العمل بهذه الاخبار صيد اذ لا معنى لتزيلها على الثقة لكن لا بأس بان  
يعمل بما ذكره الشيخ من تجنب ذلك والاقصار على ما اتفق على جوازه وفي (حاشية المدارك)  
ان الاقرب حلها على الثقة وفي (الغنية) الاجماع على انه لا يجوز ان يقدمه وهل ذلك  
عن ابن سميع ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويكره قص اظفاره ﴾ اجماعاً كما في  
(الخلاص) والمعتبر والتذكرة) وفي (جامع المقاصد) ان المشهور الكراهة وفي (كشف الثام)  
انه مذهب الاكثر (وقال في الخلاص) أولاً لا يجوز وادعى الاجماع ثم صرح بالكراهة  
والاجماع وبعض الناس نظر الى أول كلامه فحسب اليه عدم الجوار ونص في (الوسيلة) على الحرمة  
وفي (الميسر والمنفعة) على عدم الجوار ونسبه في (المتن) الى علاناه وانه محمول على سدة الكراهة  
﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وترجيل شعره ﴾ أي تسريحه اجماعاً كما في المعتبر والتذكرة وهو  
المشهور كما في (جامع المقاصد) ومذهب الاكثر كما في (كشف الثام) وفي (الخلاص) الاجماع على  
عدم جواز تسريح لحية ولم يصرح فيه هنا بالكراهة كما في الاظفار وحرمان حمزة القلم والقص  
والحلق وتسريح الرأس والحية وفي (الخلاص) الاجماع على كراهة حلق شعر المائة والاظ وحلق  
الشارب والاجماع على ان حلق رأسه مكروه وبدعه وفي (جامع المقاصد) فان فعل دهن ما ينصل  
من الاظفار والشعر منه وجواً وبأي تمام الكلام ونقل الاجماع في آخر التمهيد اشاء الله تعالى وفي  
(التذكرة) يبمي ارلة الوسع من تحت اظفاره مودلين وان لم عليه خوفة كان أولى والشيخ  
نقل الاجماع في (الخلاص) على انه لا يجوز تطيب اظفاره بالخلل ﴿ فروع ﴾ ﴿ قوله قدس الله تعالى  
روحه ﴾ ﴿ وذلك ليس بواجب ﴾ عندنا كما في (كشف الثام) وانه لا كلام فيه ﴿ قوله  
قدس سره ﴾ ﴿ والاقراب سقوط الترتيب مع غمسه في الكير ﴾ كما في (الايصاح وروايات الترمذ  
والطبري وكشف الاناس والمسالك وروايات التهذيب الثاني على الكتاب والكفاية) واستشكل  
فيه في (نهاية الاحكام والتذكرة والمدارك) وهو الظاهر من (جامع المقاصد) وقوى الداه في كشف  
الثام) للاصل والاحتياط وظواهر الفتاوى والاجار المفصلة لكيفياتها وظهور التسببه بذلك الحانة في  
الترتيب (اتمس) والمراد سقوطه بين الاعضاء لابين الاغسال الثلاثة وفي (روايات الترمذ وجامع  
المقاصد) من تغاير المياه ليمتاز كل من مياه الفضلات عن صاحبه وفي حوش السبأ الذي يكفي  
وصحه الخليل فوق الماء الذي فوقه وان بقي مع الخليل الآخر قل ومن هنا يظهر أن المراد بالاقراع



( الثاني ) الطريق يجب إعادة الغسل عليه ( الثالث ) لو خرجت نجاسة بعد الغسل لم يعد ولا الوضوء بل تغسل ولو أصابت الكفن غسلت منه ما لم يطرح في القبر فتقرض ( متن )

هو الماء المطلق الذي لا يشترط فيه الخليط الخالي من كل شيء ولا من الخليطين ( وقال في كشف الثام ) لا فرق في ذلك بين الأغسال الثلاثة أو بعضها ولا يصح في القليل لأنه ينجسه بملاقاته وإن لم يشترط الإطلاق في الأولين لم تشترط الكثرة فيها - ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( الفريق يجب إعادة الغسل عليه ) قد قدم قل الإجماع على أنه يعمل عند الكلام على الشهيد ويجوز على قول من لم يعتبر النية عدم الوضوء في الأولى وإن كان سلا من يقول بعدم وجوب النية أمكن لأحراء عنده عن الجميع ( وكذا ) لو بوى غسله وهو في الماء أجراً عنده ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( لو خرجت من الميت نجاسة بعد كانت الغسل لم يعد ) إجماع أهل العلم كافة أن حد التكنين كافة ( أيضاً خل ) كما في ( المنتهى ) وإن كانت قبله فإن كانت غير ناقصة فلا كلام في عدم الإعادة كما في ظاهر ( المتبر والتذكرة ) وإن كانت ناقصة فاشعوا كبر علمائنا على الإعادة وفي ( المتبر والتذكرة ) ما ظهر باقياً علمائنا أعداء الحسبان عيسى وفي ( المدارك ) أنه مذهب الأكر وفي ( الكفاية ) أنه الأشهر وفي ( حاشية المدارك ) أن ناء الفتاوى عليه وصرح جماعة أنه لا فرق بين كون الحدث في أثناء العمل أو بعده أي غسل من اثلاثة وسب ذلك في ( كشف الثام ) إلى المشهور وخاف الحسن بن عيسى فأوجب الإعادة إذا خرجت في أثناء الغسل كما يظهر من عبارته المتقولة في ( المختلف ) حيث يقول فإن انتقض منه شيء استعمل به الغسل استقبالا لكن أكثر من تعرض لهذا الفرع نسب إليه الخلاف فيما بعد الغسل بل ما وجدت أحداً به على ذلك سوى الاستاذ أدام الله تعالى حراسته فعلى هذا لا يكون الحس مخالفاً إلا فيما إذا خرجت في أثناء وفي ( الذكرى ) يخرج من كونه كغسل الحاية أو نفسه الخلاف في غسل الحاية إذا كان الحدث في أثناء ( وقال ) الشافعي بإد الوضوء كالمطهر وقد أثار المصنف قوله ولا الوضوء إلى خلافه - ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( ولو أصابت الكفن غسلت منه ما لم يطرح في القبر فيعرض ) ذهب إليه الصدوقان وأكثر الأصحاب كما في ( المدارك ) وهو المشهور كما في ( الكفاية ) ونسبه في ( مجمع البرهان ) إلى الأصحاب وبه صرح الصدوقان والعلوي واشتق والمصنف في جملة من كتبه والشهيد والمحقق الثاني والشهيد الثاني والارديلي وغيرهم ( وقال ) ( التيسر في ) ( المسوط ) والطوسي في ( الوسيلة ) وإذا أصاب ذلك كفته قرض الموضوع به بالقرض فاطلحا الحكم كما قل عن القاضي وإن سعيد لسن ابن حمزة عد ذلك من المدونات وقد صرح في ( المتبر والتذكرة ) وبهاية الأحكام والذكرى وفوائد التراتع والمسالك والمدارك وغيرها أنه يجب إزالة النجاسة عن الكفن وفي ( المدارك ) نسب إلى أكثر الأصحاب وفي ( الكفاية ) إلى المشهور كما مر بيانه وفي ( فوائد الشرائع ) أن الأصحاب وجوب غسلها وإن كان مد وضعه في القبر إذا أمكن ولم يشق التحرز من الفساة فإن شق كثيراً قرضت إلا أن يفتح فيلزم من قرضها هناك لبث أو هداد الكفن فيترك بماله وفي ( جامع المقاصد ) أن قضية تعليمهم بالنهي عن اتلاف المال ونحوه أنه إنما يقرض في القبر إذا تضرر الفضل ( وقال في الذكرى ) لو أفسد الله معظم الكفن أو ما يحس قطعه فظاهر وجوب العمل مطلقاً استبقاء للكفن لا امتناع اتلافه على هذا الوجه ومع التضرر

(الفصل الثاني) في التكفين وفيه مطلبان (الاول) في جنسه وقدره وشرطه ان يكون مما يجوز الصلاة فيه للرجال فيحرم في الحرير المحض ويكره الكتان والممزج بالابرسم (متن)

يسقط للخرج ( انتهى ) وواقفه على ذلك الحق الثاني في ( جامع المقاصد ) والشهد الثاني في ( المسالك ) وبذلك صرح في آخر عبارة ( فوائد الشرائع ) كما مر وقتل في ( الذكري وجامع المقاصد ) عن الصدوق رحمه الله أنه اذا قرضت مد أحد الثوبين على الآخر ليستر المقطوع وفي ( المسالك ) متى قرضت وأمكن جمع جوانب السفن الخياطة وجب والا بد أحد الثوبين على الآخر وفي ( المدارك ) لولا تخيل الاجماع على هذا الحكم لامكن القول بدم وجوب القرض والفصل مطلقاً تمسكاً بالاصل واستضعافاً للروايات الواردة بذلك

### ﴿ الفصل الثالث في التكفين ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( فيحرم في الحرير المحض ) الرجل والمرأة اجمالاً كما في ( التذكرة والذكرى ) (١) وعند علاننا كما في ( نهاية الاحكام ) والحرير بدون التقيده بالمحض اجمالاً كما في ( المتبر وجامع المقاصد وشرحي الجعفرية ) مع التصريح في هذه الارسة بدم الفرق بين الرجال والنساء ( والمدارك والمنايع ) وفي ( الجمع ) كان دليله الاجماع وفي ( الكفاية ) أنه المشهور وفي ( النهاية ) الاجماع على أنه لا يجوز فيما لا يجوز فيه الصلاة من اللباس وطاهرهم الاجماع على اسواء الرجل والامراة كما في ( كشف اللثام ) وهو كما قال لانه قل من ترك التصريح به وقد علمت أنهم نقلوا الاجماع عليه صريحاً بل في ( فوائد الشرائع والمسالك ) أنه لا فرق في ذلك بين الصغير والكبير من الرجال والنساء سكن المصنف في ( النهاية والمنتهى ) احتمل جواز تكفين النساء بالحرير استضعافاً لجوازه لمن في الحياة وفي ( المدارك ) اطلاق الاخبار وكلام الاصحاب يقتضي عدم الفرق في ذلك بين الرجل والمرأة ( انتهى ) وهل يجوز في جلده ايو كنه (٢) أم لا الا كثر على عدم الجواز كما في حواشي الشهيد الثاني على الكتاب وهو خيرة ( المتبر ونهاية الاحكام والتذكرة والذكري والبيان والموجز وجامع المقاصد وشرحي الجعفرية وكشف اللباس والمسالك والمدارك ) وغيرها والجواز ظاهر ( الفنية والدروس وصرح الروضة ) واستشكل فيه المصنف في ( النهاية ) وأما صوفه ووبره فالمشهور فيها الحواز كما في المسالك وهو خيرة المتبر ونهاية الاحكام والتذكرة والذكري وشرح الجعفرية والمسالك وكشف اللثام ) وقوى المع فيها في ( المدارك ) ونقل عن السكاك المنع في الو رقال الشهيد اما لعدم النقل أولقل الدم ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( ويكره الكتان ) بفتح الكاف عند علاننا كما في ( التذكرة ونهاية الاحكام وجامع المقاصد ) وهو مذهب الاكبر كما في ( كشف اللثام ) وخالف في ذلك الجمهور وفي ( الفنية ) الاجماع على ان افضل الثياب البيض من القطن أو الكتان ونقل مثله عن التقي من دون نقل الاجماع وفي ( الفقيه ) لا يجوز بالكتان ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( والممزج بالابرسم ) كما سيأتي ( المبسوط والوسيلة والتحرير

(١) صرح بذلك في آخر كلامه في الذكرى ( منه ) (٢) كذا في السح ( مصححه )

ويستحب القطن المحض الأبيض وأقل الواجب للرجل والمرأة ثلاثة أثواب مئزر (متن)  
 ونهاية الأحكام والذكرى والبيان والموجز وكشفه) وفي (جامع المقاصد) عقيد الكراهة يكون الخليلط  
 أكثر غير الحسن من راشد المعمول به عند الأصحاب كما صرح بهذا الأخير في (المعتبر) وفي (كشف)  
 اللثام) الأوضح التضييق بما إذا كان الأبريسم أقل وفي (الذكرى) أن القاضى منع من المتزج قلت  
 وفي (النهاية) لا يجوز في المتزج وكذا (الأقصاد) على ما نقل عنه وفي (كشف اللثام) أنه لم يظفر  
 بسند للمنع ولا الكراهة في المتزج (قلت) استند في (كشف اللثام) في الكراهة إلى رواية رواها  
 فيه عنه عليه السلام لا يكفن الميت في كنان ومتزج ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ويستحب  
 القطن) هذا مذهب العلماء كافة كما في (المدارك) وفي (المعتبر) والتذكرة ونهاية الأحكام)  
 الإجماع على استحباب كونه قطعاً أبيض إلا أنه في نهاية الأحكام زيادة كونه محصاً والكل  
 بمعنى واحد (وفي الخلاف) لا خلاف في استحباب الأبيض وفي (كشف اللثام) المشهور الكراهية  
 في غير الأبيض مطلقاً (وعن المذهب والأصباح) المنع من المصبوغ مع القطع بالكراهية في السواد  
 في الأصباح (وفي المذهب) نقل الكراهة في السواد عن بعض كذا قال في (الذكرى) ونقل  
 الإجماع على كراهية السواد في (المعتبر) والتذكرة ونهاية الأحكام (وفي المتن) في الخلاف فيها  
 ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وأقل الواجب للرجل والمرأة ثلاثة أثواب) إجماعاً كما في  
 (الخلاف والفتنة والذكرى) في آخر كلامه (والتفصيح وشرح الجعفرية والمعتبر) الأسرار وعند  
 الجميع الأسرار كما في أول عبارة (الذكرى) وعليه فتوى الأصحاب الأسراراً كما في (كشف الرموز)  
 وهو المشهور كما في (المختلف وجمع الفائدة والمدارك وكشف اللثام) ومذهب أكثر الأصحاب كما في  
 (التذكرة ونهاية الأحكام والإيضاح وجامع المقاصد وشرح الجعفرية) والأشهر كما في (الكفاية)  
 والفرض عند سائر ثوب واحد وجعل الأسنخ سبع قطع ثم خمساً ثم ثلاثاً وفي حواشي الشيبند على  
 الكتاب أن أبا علي قال إن الفروض خمسة ولم أجد أحداً نقل عنه ذلك بل المنقول عنه خلافه  
 كما يأتي بانه إن شاء الله تعالى وبقول سائر قال الأوزاعي والشافعي في أحد الوجهين والقول الثاني  
 للشافعي إن الواجب قدر ما يستر العورة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (مئزر) من سرته إلى  
 حيث يبلغ من سابقه كما في (الفتنة والمراسم) وفي (مختصر المصباح) يؤزده من سرته إلى حيث  
 يبلغ المقروص وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرح الجعفرية) يستر السرة والركبة وما بينهما  
 لأنه المفهوم وفي (المساك والروضة والروض) يستر ما بين السرة والركبة لأنه المفهوم عرفاً كما في  
 (الروض) ووجوب المئزر نقل عليه الإجماع في (الخلاف والفتنة والذكرى والتفصيح وشرح الجعفرية والمعتبر)  
 الأسراراً وعليه فتوى الأصحاب كما في (كشف الرموز) ومذهب أكثر الأصحاب كما في (التذكرة  
 ونهاية الأحكام والإيضاح ومظاهر جامع المقاصد والشرح الآخر للجعفرية) وهو المشهور كما في  
 (المختلف والمدارك وكشف اللثام والكفاية والتذكرة وحاشية المدارك) بل في الآخر لا يظهر من الفقهاء  
 محال وإن الصدوق موافق والكتاب لم تعلم منه المخالفة ولا تأمل أحد في هذا الحكم قبل صاحب  
 (المدارك) وبعض من تبعه لم يما يكون مقلداً انتهى وفي (المعتبر) بعد أن قال إن مذهب  
 فهاذا أجمع وجوب مئزر وقصص وأزار نقل عن الثلاثة وحبو إجماع القميص ونقل عن ابن الجنيدي

التخيير بين ثلاثة أثواب يدرج فيها أو ثوبين وقيص واختار ماذهب اليه من عدم تعيين القميص وفي هذا استعارة ، المحقق فهم منه أن أحد الأثواب مئزر فثأمل وفي ( المدارك ) بعد أن ذكر ماقتناه عنه قال مانصه أما المئزر فقد ذكره الشيخان واتباعهما وجملوه أحد الأثواب الثلاثة المفروضة ولم يقف في الروايات على مايعطي ذلك بل المستفاد منها اعتبار القميص والثوبين الشاملين للجسد أو الأثواب الثلاثة وبمضمونها اتفق ابن الجنيدي في كتابه فقال لا بأس أن يكون السكفن ثلاثة أثواب يدرج فيها ادراجاً أو ثوبين وقيصاً ( و قريب ) منها عبارة الصدوق فيمن لا يحضره الفقيه فإن قال والسكفن المفروض ثلاثة قميص وازار ومائة سوى العمامة والخرقة فلا يعدان من السكفن وذكر قبل ذلك أن الفصل للميت قبل أن يلبسه القميص يأخذ شيئاً من القطن وينثر عليه ذريرة ويجعل شيئاً من القطن على قلبه ويضم على رجليه جميعاً ويشد خذه إلى وركيه بالمئزر شداً جيداً لئلا يخرج منه شيء قال ومقتضاه أن المئزر عبارة عن الخرقة المشقوقة التي يشد بها القعد والمسئلة قوية الاشكال ولأريب أن الاختصار على القميص والثوبين أو الأثواب الثلاثة الشاملة للجسد مع العمامة والخرقة التي يشد بها القعدان أولى انتهى ما في ( المدارك ) وتعمه على ذلك الكشافاني في مقابله والحراني في كفايته وذخيرته وقال مولانا الأمين الاستربادي فيما كتب على ( الفقيه ) مانصه قد وقع من جمع من المتأخرين خطئة في هذا الموضع حيث زعموا أن من جملة السكفن الواجب المئزر وفسروه بتوب يكون من السرة إلى الركبة مع أنه لا دلالة في الأحاديث على ذلك وكلام المصنف رحمه الله صريح بخلاف قولهم وصريح في أن المراد بالمئزر ما يشده به فخذه انتهى وقد تعرض الأستاذ أدام الله تعالى حراسته في ( حاشية المدارك ) إلى فساد ما ذهبوا اليه ونحن نقل كلامه برمته في المقام قال على قوله في ( المدارك ) أن المستفاد من الاختبار اعتبار القميص والثوبين الشاملين مانصه ( لا يخفى ما فيه ) لأن حكاية الشمول للجسد في كل منهما غير مستفادة لأن الثوب غير مأخوذ فيه الشمول بل هو أعم قطعاً وسيجيء في مسئلة جوار الصلاة في التحنن إذا كان مما لا تهم الصلاة به وفي غيرها ما يظهر من الشارح ومن غيره ما ذكرنا مع أن ( حسنة ) الحلبي التي هي مسند ما ذكره من اعتبار القميص والثوبين صريحة في أن أحد الثوبين كان رداء له عليه السلام يصلي فيه يوم الجمعة وغير خفي على المتأمل أن الرداء المعروف المتعارف ليس شامل لجميع الجسد بعنوان الف والادراج بل موافق ومقارب للمئزر الذي ذكره الفقهاء وعلى تقدير عدم الظهور تمنع الظهور في الشمول وفي ( التهذيب ) عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال كفتت أبي في ثوبين كان يحرم فيهما وفي قميص من قدمه وفي عمامة كانت لمي بن الحسين عليهما السلام وفي رد استترته دار بين ديناراً ولا بد من حل ثوبي أحرامه على عدم شمول كل واحد لجميع الجسد والألم القميص مع ثلاث لفائف وهو خلاف ما يظهر من الأخبار وفي ( رواية ) ابن وهب يكفن الميت في خمسة أثواب قميص وازار وخرقة ويظهر منها أن الأزار لا يلف فيه الميت وإن الثوب يطلق على الخرقة فكيف يكون الثوب شأنه الشمول لجميع الجسد مع أن القميص أحد الأثواب قطعاً وليس مما يشمل البدن ( وبما ذكر ) ظهر فساد ما ادعي ظهور الشمول من الحسنة المذكورة من قوله عليه السلام في آخر الخبر إنما يعد ما يلف به الجسد إذ معلوم أن المراد الف في الجملة مضافاً إلى ظهور ذلك في نفسه ( على أنا نقول ) موقفة عمار صريحة في عدم الشمول مع وجود القميص ( قال فيها ) ثم الأزار طولاً حتى تغطي الصدور والرجلين إلى آخره

وهذه نص في اطلاق الازار على المئزر من جهة عدم تغطية الجميع ومن جهة قيد الطول وكذا (مرسلة) يونس أيضاً ظاهرة في عدم الشمول كما لا يخفى وكذا (حسنة) سحران يظهر منها ذلك من قوله عليه السلام ولما قال (وأما) قوله ويرد بجميع فيه الكفن (فيه) تجوز وخروج عن اللفظ قطعاً لأن البرد من الكفن فالخروج عن الظاهر ما في الجمع أو كلمة في (ثم قال) ومقتضى ما يظهر من كلام ابن الجنيدي أن كل واحد منها يكون شاملاً لجميع الجسد ومصادره ظاهر اداثوب غير مأخوذ فيه قيد الشمول قطعاً مصافاً الى ما ذكرنا (وعما يعضد) ذلك أنه ورد في الاخبار المستفيضة بتشفيت الميت بعد الفسل ثوب ولا شك في تحققه وصدقه على التشفيع بالمئزر بل بالمنشفة لأن كانت أظهر أفراداً (فإن أراد) أن ذلك يظهر من الاخبار (فيه) أنه ليس فيها إلا كونها ثلاثة أبواب مضافاً الى ما أشترنا من أن الغرض ليس الا ذكر العدد وأما الكيفية فلا بل ظهر خلاف ذلك منها وإن أراد أن الثوب مطلق غير مقيد بكونه مئزراً وإن كان المئزر أحد أفرادها وإن مذكروا الشياح يتحقق به الكفن الصحيح قطعاً إلا أن الكلام منهما في التبيين وعدم صحة العبر بل مقتضى الاخبار صحة كل ما صدق عليه اسم الثوب (فيه) أنه خلاف ظاهر كلامه مصافاً الى ما أشترنا اليه من وهن دلالة الاطلاق لوعدهما وقد أشترنا أيضاً الى ما يمكن أن يجعله فندراً لهما ومن تبعهما تأييداً بالشهرة التامة بن الفحول من قهاتنا المتقين الماهرين المأثومين عن الوهم بالمبالغة التامة والاحتياط الزائد في مقام الافتاء فكيف يتفنون في الافتاء بما لا منشأ له أصلاً بل يخالف لمقتضى الاخبار التي هي مستندهم في فتاوههم ومع ذلك يشقون بحيث لا يظهر منهم مخالف اذ الصدوق ستعرف أنه موافق لا يخالف (وأما) ابن الجنيدي فكونه مطلقاً لهم غير معلوم اذ لا يظهر منه كون كل قطعة شاملة لجميع الجسد لأنه قال يدرج في مجموع الثلاثة لا في كل واحد واحد منها غاية ما يظهر منه عدم وجوب المئزر لعدم صحته ومثل هذا الخلاف منه سهل كما لا يخفى على المطلع بحاله في سائر المسائل فأمسك (والمستفاد) من بعض الاخبار كون القبيص تحت الازار الذي يظهر كونه المئزر بل تحت الخرقة التي يشد بها الفخذ أيضاً وبالجملة لوربي على أن الثوب الوارد في تلك الروايات مطلق وشامل لكل ما يصدق عليه اسم الثوب فلا شك في شموله للمئزر وصدقه عليه فيجب الحكم بصحة حمل أحد الاثواب قطعاً سيما مع ملاحظة كثير من الاخبار الدالة على أن أحدها المئزر مثل (صحيحة) عبدالله بن سنان (وصحيحه) محمد بن مسلم الآية في بحث النمط (ورواية) معاوية بن وهب (ومؤنة) عمار وغيرهما مما أشترنا اليه ولم نشر مصافاً الى كلام الفقهاء ولو بي على أنها ليست ساهلة لسوى ما يشمل جميع الجسد فقد عرفت مصادره وما يدل على مصادره أيضاً (صحيحة) زرارة كما أشترنا ولو بي على عدم الاطلاق والشمول أصلاً وكيف يدعى أن المستفاد التحير الذي ادعاه فامل (ثم لا يخفى) أن الازار يطلق على الملحمة وعلى المئزر وعرفاً وفي اصطلاح الشارع اطلاقاً متعارفاً شاملاً لاشك فيه ولا شبهة ولا صرح أهل اللغة ويظهر ذلك من اتفاقهم (في التقييد) في مواضع (مبها) في كراهة التوشيع والارتار فوق القبيص للمصلي ويظهر من الاخبار الكثيرة غاية الكثرة (وبها) ما ورد في الصلاة في الثوب الواحد غير الحائك (وما) ورد في الامامة بنير رداً (وما) ورد في الصلاة مكشوف الكتفين (وما) ورد في دخول الحمام وقراءة القرآن فيه ولف الازار على الاحليل حال اطلاق النورة الى غير ذلك (ولا يخفى) أن الظاهر من الصدوق هنا أيضاً المئزر لا فتاة أخرى مع أن الملحمة إنما هي الثوب الذي يلبس فوق الثياب كلها ونص عليه أهل اللغة أيضاً فيبعد ارادته

## وقيص ( متن )

هنا غاية البعد كما لا يخفى والظاهر من عبارة (اللقه الرضوي) أيضا ذلك كما قاله حالي المجلسي رحمه الله والظاهر من موقعة عمار أيضا ذلك وفي (التهذيب) في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام كيف أصنع بالكفن قال تؤخذ خرقة قشدة على مقدمته ورجليه قلت قال أزار قال أنها لا تصد شيئا إنما تصنع لضمها هناك لئلا يخرج منه شيء (ولا يخفى) على التأمل ان مراده من الأزار هنا المئزر لان الراوي لما سمع حكاية الخرقة قال قال أزار لاني شيء يعتبر بعد اعتبار الخرقة لان الخرقة تفي عنه (فأجاب) عليه السلام ان الخرقة ليست ممدودة من الكفن بل لقائدة أخرى لا تدخل تلك القائدة في حكاية الكفن يعني عليه السلام ان الكفن معتبر من حيث ان الميت يلف فيه كما مر في (حسنه) الحلبي وغير خفي ان الارار اذا كان لقاعة لامتاسبة لها في كونه مستغنى عنها بعد الخرقة لان الخرقة تستر العورة ستر المئزر لها ولا تستر جميع البدن مع ان القيص ليس بأدون من اللقاعة ان لم يكن أولى منها في الامر المذكور مع ان الظاهر منها ان المعتبر ازار واحد لا ازاران ولا ثلاثة فأمل (على اننا نقول) (ملحظة ماهي فوق جميع الثياب كما أشرفا وليس يأخوذ فيها قيد الشمول لجميع الجسد ولذا اضرهوا الرداء بأنها ملحمة معروفة تحمل ما نحن فيه على الملحمة وإرادة الشمول فاسد من جهتين فإلاد من الحمل على المئزر لا ينحصر الاطلاق فيها بل قال في (الصحيح) وضع الارار من الحقوين الى ان قال المئزر الأزار كقولهم الملحف والاحاف ولعل هذا هو الظاهر من (القاموس) أيضا فلا حظ وأنت سيخنا البهائي في (الجبل المتين) على صحة ان سنان المذكورة الارار يراد به المئزر وهو الذي يتد به من الحقوين الى أسافل البدن وقد ورد في اللغة اطلاق كل منهما على الآخر الخ اقال وواقفه على كون الارار في هذه الصحيحة هو المئزر غيره من الفناء (ومما يشير) الى كون الارار في كلام الصدوق هو المئزر على ما ذكرته وذكره جدي رحمه الله قوله بعد ذلك فمن أحب ان يريد لقائتين حتى يبلغ العدد خمسة أبواب فلا بأس (فأمل) لكن كلامه نص في ان الأزار فوق القيص كما يظهر من موقعة عمار ومرسله يوس لكن في بعض نسخ (التهذيب) في المرسله ويردأ مد القيص ثلاث التي هي علامة السب تكون صريحة في كون البرد ها هو المئزر وانه تحت القيص وربما كان في صحيفة اس سنان اشعار بذلك أيضا وربما كان ما ذكرنا مستند القوم في كونه مخافأمل وفي (اللقه الرضوي) يكفن ثلاثة أبواب لقاعة وقيص وارار انتهى ولا تأمل في ان الأزار ليس اللقاعة والا قال لقائتين فظهر انه المئزر وأنت لو تتبع الاخبار ظهر لك ان اطلاق الارار على المئزر لاحد له ولا حصر وفي (اللقه الرضوي) عبر عن الخرقة المشقوقة بالمئزر وتبعه الصدوق وفي (اللقه الرضوي) عبر عن خرقة قشدة على مقدمته ورجليه صريحاً مع صراحه رجوع ضمير لها الى الخرقة التي يشد بها الوركين انتهى ما ذكره الاستاذ أدام الله تعالى حراسته وفي (الوسيلة) استجاب ان يكون المئزر مائرا من الصدر الى الساقين وفي (الكبرى) استحباب ستره الصدر والرجلين قول الصادق عليه السلام في (خبر) عمار يعطي الصدر والرجلين وفي (المسالك والروضة) استحباب ستره ما بين صدره وقدمه ومثل ذلك قول الشيخ في (النهاية والمبسوط) ويكون عريضا يبلغ من صدره الى الرجلين قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ وقيص ﴾ اجماعا في الكتب المتقدمة التي نقلناه عنها في المئزر أعني (الخلاص)

وازار على رأي وفي الضرورة واحدة ويستحب أن يزداد للرجل حبة عبرية غير معطرزة بالذهب (متن)

والغنية والمعتبر والذكرى والتتبع وشرح الجعفرية) وسبه الآبي الى فنوى الاصحاب وفي ( المختلف والمدارك ) الى المشهور وفي ( التذكرة ونهاية الاحكام والايضاح ) الى أكثر علمائنا وهذه النسبة ظاهرة من ( جامع المقاصد والشرح الآخر للجعفرية ) وفي ( كشف اللثام ) ان الاخبار به متضاربة لكن دلالتها على الوجوب ضعيفة وخير الكاسب على ما نقل عنه والمحقق في ( المتبر ) بين ثلاثة أبواب يدرج فيها بين قيس وثوين وقدره الى نصف الساق المحقق الثاني وتليذه ( وتليذه دخل ) والتبديد الثاني في ( جامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرحي الجعفرية والروض والروضة والمسالك ) وقال انه المفهوم عرفا وفي ( جامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرحي الجعفرية ) يجوز الى القدم وفي ( الروضة ) يستحب كونه الى القدم واحتمال جوازه وان لم يبلغ نصف الساق ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( وارار ) الاجامعات المتقدمة في القميص مقولة عليه أيضا وكذا الشهرة ومذهب الاكثر وقوى الاصحاب والازار هنا بمعنى اللقافة وتجب فيه الرابدة طولاً بحيث يمكن عقده من قبل الرأس والرجلين كما في ( جامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرحي الجعفرية والروض ) وفي الاول وأحد الشرحين انه يعتبر به وفي المثر والقميص تمولها البدن في جانب العرض وانه ينبغي ان يكون عرض اللقافة بحيث يمكن جعل أحد الحائنين على الآخر وفي ( كشف اللثام ) ان الواجب تموله البدن طولاً وعرضاً ولو بالخطاطة ولم يعتبر الشد وفيه وفي ( المسالك والروضة ) انه تستحب الزيادة طولاً بحيث يمكن عقده من قبل الرأس والرجلين وعرضاً بحيث يمكن حمل جانبيه على الآخر وفي ( جامع المقاصد وشرح الجعفرية والروضة ) بشرط ان يكون كل واحد من هذه الاثواب بحيث يستر العورة في الصلاة وفي الاول التصريح بعدم كفاية حصول الستر بالمجموع وانه الى الآن لم يظفر في كلاء الاصحاب بشيء في ذلك نفي ولا اثباتا وفي ( مجمع البرهان ) لا أعرف دليل كون الاثواب بحيث تستر البدن لوبا وحما وكذا جواز أخذ ما هو لا يتوحد بحال الميت من الكفن ولو كان كثير النمن كما صرح به جماعة ( قلت ) صرح به المحقق الثاني والشهيد الثاني وغيرهما ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( ويستحب ان يزداد للرجل حبة عبرية غير معطرزة بالذهب ) كذا قال في ( المتبر ) وقال انه مذهب علمائنا واسكره من عداهم انتهى ولعلمائنا ذكر المرأة لدلالة ماسياتي في كلامهما عليها وفي ( التذكرة ) ان ذلك يزداد على الكفن عند علمائنا وهو شامل للرجل والمرأة وفي ( جامع المقاصد ) ان استحباب زيادتهما لهما على الاثواب الثلاثة عند جميع الاصحاب وفي ( الذكرى ) يستحب عدنا ان يزداد الرجل والمرأة حبة عبرية وفيها أيضا وفي ( كشف اللثام ) العمدية في استحبابها زيادة على الثلاثة عمل الاصحاب وفي ( الخلاف والغنية ) الاجماع على زيادة الحبة على الكفن من دون ان يصفها بشيء لكنه يشمل الرجل والمرأة ونسب زيادتهما استحبابا في ( المدارك والمفاتيح ) الى المتأخرين ( وقل ) عن الحسن بن عيسى ان الحبة احدى الثلاث أي اللقافة المفروضة أي يستحب ان تكون حبة وتبته على ذلك أبو الصلاح في الظاهر حيث قال على ما نقل والافضل ان تكون الملاف ثلاث احدا من حبة وقطع بذلك في ( المدارك والمفاتيح ) وهو ظاهر الخراساني ( والرياض ) وفي ( كشف اللثام ) ان اخبار الحبة

فان فقدت فلفافة أخرى وخرقة لفخذه طولها ثلاثة أذرع ونصف في عرض شبر  
وتسمى الخامسة (متن)

كثيرة لكن لا تدل على كونها غير الثلاثة بل ظاهر الأكثر كونها الفلفة المفروضة وكذا قل الحسن  
انتهى (قلت) استدلو على ذلك بخبر حمران و يونس بن يعقوب وقوله عليه السلام في خبر يونس  
ابسط الخبرة الحديث (وأيدته) الاستاذ أيده الله تعالى بما يدل على ان الكفن من قطن أبيض  
وأكثر الأصحاب على عدم الفرق في ذلك بين الرجل والمرأة تصريحاً أو ظهوراً كما ان الاجماع  
كذلك كما عرفت لكنه قال في (الوسيلة) المسنون ان يزداد للرجل ثوبان حبرة بمنية غيره غير  
مطرزة بشيء من الذهب والاريسم وخرقة يتد بها خذاه وعمامة يعمم بها محكاً والمرأة ثوبان أو  
لفافة ونمط وخرقة يشدها لحذيا وهذه العبارة تعطى اختصاص الخبرة بالرجل كبراءة التلخيص (وأما)  
وصفها بالمبرية فقد علمت دخولها تحت مذاهب العلماء والاجماع المتقولة وانما خلا عن ذلك اجماعا  
(الاخلاف والفنية) ووصفها بذلك في (المبسوط والنهاية والوسيلة والتراجم والناصح والمعتبر) وسائر كتب  
التأخرين وفي (المنقبة والمراسم) وصفها بالبنية النيرة المذهبة وفي (السرائر) الاقتصار على الخبرة  
وانها هي النمط كما يأتي نقله عنه (وعن المنقبة) انه يلف في حبر يمني عبري أو اطار نظيف فردد  
بين الامرين (والمبرية) بكسر الميم أو فتحها منسوبة الى المبرج جاب الوادي أو موضع (والظفر)  
بالكسر حصن البمين (والاطفار) بلدة قرب صماء والصحيح ظفار كطام وفي (الدروس والروضة)  
وصفها بكونها حمراء واما كونها غير مذهبة فمد مرافق عليها من مذاهب العلماء والاجماع (وقد  
نص) على ذلك المفيد والديلمي والطوسي والمحقق وأبو العباس والصيري والشهيدان وغيرهم وريد  
في (المبسوط والنهاية والوسيلة والمعتبر) عدم التطهير بالحرر أيضا (ونص) على ذلك الشهيد وأبو  
العباس والصيري والمحقق الثاني وغيرهم وفي (المبسوط) الحرير الحض وفي (جامع المقاصد) كما في  
(الذكرى والدروس والمسالك) لو قد الوصف كفي في أصل الاستحباب الخبر ﴿ قوله قدس  
الله تعالى روحه ﴾ (وان صدرت فلفافة أخرى) كما في (المبسوط والنهاية والوسيلة والسرائر والتحرير  
والدروس والذكرى) ونقل عن (الاصباح والمذهب) وفي (الفقيه) ان شاء لم يجعل الخبرة مباحية  
يدخله قبره فيلقه عليه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وخرقة لفخذه طولها ثلاثة أذرع ونصف في عرض  
شبر) كما قاله الكليني في (الكافي) والى سر وصف كما في (النهاية والمبسوط وكشف الاستناس)  
وفي عرض شبر وصف كالفي (الذكرى) وفي عرض شبر مرسا كالفي (السرايع والدروس والذكرى والبيان)  
وهذه العبارة تشمل ما اذا كان عرضها أكثر وأقل كما صرح به بعض ائمة العبد الى الحق بم تحمده الاحمر  
أفادت جواز كونها أطول من ثلاثة أذرع ونصف كائن المذهب (والخالف) ان الامر في هذا سهل وفي  
(الاخلاف والفنية) الاجماع على استحباب زيادة الخرقه وفي (المتن) هي الخلال عن ذلك وفي  
(المدارك) قطع الأصحاب باستحبابها وعلمهم عليها وعن (الفقه الرضوي) العبر عن الخرقه المنذر وهو طاهر  
(الفقيه والمنقبة) على ما علم عنه (وفي كشف التمام) نص على ما يترشح منها (صحيح) ان سائر  
(وخبر) عمار ويص على زيادتها على الثلاثة اخبار (كحبر) آخر لا ينسب (المتن) وس  
وتسمى الخامسة لانها حامية الاكمان المفروضة والمدفونة أو الاكفان المستركه من الذكر الا



وعامة وتوض المرأة عنها قناعاً وتزاد لفافة أخرى لثديها ونمطاً (متن)

وقصر استحبابها أهد على المرأة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وعامة ﴾ سيأتي بيان هيتها واستحبابها للرجل مجتم على كافي (الخلاص والفنية والمعتبر والمنتهى) وهو ظاهر (التذكرة) حيث نسب إلى علمائنا ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وتوض المرأة عنها قناعاً ﴾ لم أجد للفتاح ذكراً في كلام من تقدم على أبي سعيد ولا وجدت من قل حكم ذلك عن أحد منهم (نعم قال في الذكرى) وأما الحار قافتي به الأصحاب وفي (المدارك) أنه مذهب الأصحاب انتهى وصرح به المحقق في كتبه وابن عمه على ما نقل عنه والمصنف في جملة من كتبه وابنه في (شرح الارشاد) على ما نقل عنه والشهيد في كتبه والصيمري وتارح (الجفرية) والشهيد الثاني وسبغه واخراساني وربما ظهر ذلك من المحقق الثاني والكاشاني (وعن فخر الاسلام) في (شرح الارشاد) ان الخشيش المشكل يكفى فيها بالفتاح لانه حكمها في الدنيا ولانها في الاحرام كالامراة ولان جسدتها عورة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وتزاد لفافة أخرى لثديها ونمطاً ﴾ اما زيادة لفافة للثديين فهو المشهور كما في (الروضة) والمناجيع واليه ذهب الشيطان والاتباع والرواية ضعيفة جداً الا أنني لأعلم لها رداً كافياً (المدارك) و به صرح في (النهاية والبسوط) في آخر كلامه (والوسيلة والسرائر والمعتبر والشرائع والنافع والتحرير والارشاد والذكرى والدروس والموجز الحاوي وحاشيتي الشرائع والارشاد وكشف الالتباس وشرح الجفرية والكفاية والمناجيع) وهو المقول عن القاضي وابن سعيد واستشكل فيه الشهيد الثاني في حواشيه على هذا الكتاب لصف الرواية (وقال في الروضة) تركه الشهيد في (اللغة والبيان) ولعله لصف السند انتهى ويظهر منه في (الروضة) التأمل في الحكم ولم يصرح بها في (المنفعة والخلاف والمراسم والذكرة ونهاية الاحكام) لكن قد يفهم ذلك منها كما يأتي وقد نسب إلى (المنفعة) جماعة وفي (المساك) انه لا تقدر لهذه لفافة طولاً ولا عرضاً بل ما يأتى به الفرض المطلوب (وقال) الفاضل الميسي يعتبر فيها عرضان تستر مجموع الثدين وطولاً ان تلف ثديها ليتحقق الوصف فتأمل وفي (الذكرى) ان الثدين تلفان بها وتشد إلى ظهرها كي لا يبدو حجمها ولا يضرها فتتشر الاكفان انتهى (وأما النمط) فقد نسب إلى الأصحاب في (فوائد الشرائع والمدارك) وإلى كثير من الأصحاب في (الذكرى) و به صرح في (المنفعة والنهاية والمهذب والكمال) على ما نقل عنها (والوسيلة والشرائع والنافع والمعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام والتحرير والارشاد والتلخيص والدروس والذكرى والبيان واللمعة والموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وتحليس التلخيص وكشف الالتباس وشرح الجفرية والمساك والروضة وحاشيتي الاشارد والشرائع) للكركي والميسي (والسرائر) وفيها انه هو الخبرة واستدل بعبارة (الاقتصاد) واستبعد فهم ذلك منها الفاضل في (كشفه) وفي (الذكرى وجامع المقاصد) ان ظاهر الاكبر المغايرة بينهما خلاف ما في (السرائر) وفي الحواشِي المنسوبة إلى الشهيد في كتاب مدون ان النمط لفافة أخرى كالازار تحيل على بطن المرأة وفرجها وفي (جامع المقاصد وشرح الجفرية) انه لا خلاف في أن النمط ثوب كبير شامل (قلت) وكلام (البسوط والنهاية والخلاف) نص على انها تزاد لفافة تامة لجسدها وفي (المدارك وكشف اللثام والمناجيع) عدم الظفر بالمط في خبر مسند

## والعمامة ليست من الكفن ( متن )

انتهى واعترف بذلك الاستاذ في حاشيته وقال انه يسامح في السنن وفي ( كشف الثام ) انه لم يظفر  
 أيضا تثليث اللثام وان أمكن فهم تثليث لثام المرأة دون الرجل من «مرسل» بنس «وصحيح»  
 'بن مسلم' و«مصبر» سئل انتهى وقتل عن ( الاقتصاد ) انه قال روي أيضا نط ومثله قال في ( السرائر )  
 وظاهر ( الفقه والهداية والرسالة ) وأبي الصلاح كما قل عن الآخرين استحباب النط للرجل والمرأة  
 لذكرهم له مطلقا ( قال ) الصدوق يبدأ بالنط فيسقطه ويسقط عليه الحبرة ويسقط الازار على الحبرة  
 ويسقط القمص على الازار وزيد في ( الهداية ) ويعد مثزرا وهو دليل على تثليث اللثام ( وقال ) الحلبي  
 ثم تكفنه في درج ومثز ولثامه ونط وتسمه الى ان قال والافضل ان تكون اللثام ثلاثا أحدا من حبرة  
 بنية ويخزي واحدة وفي ( الذكري ) ان البصري لم يذكر النط وسمى الازار الواجب حبرة ولم  
 يصرح باللقطة للثدين في ( المقنة والتذكرة ونهاية الاحكام ) كما لم يصرح بالنط في ( المبسوط )  
 ولم يصرح به ولا بهافي ( الخلاف والمراسم ) لكن قد يفهم ذلك منها وفي ( كشف الثام ) انه يفهم من  
 ( المقنة والنهاية والمبسوط والخلاف والمراسم ) استحباب أربع لثام للمرأة ( قلت ) قال في  
 ( الخلاف ) والمسنون خمسة ازاران أحدهما حبرة وقيص ومثز وخرقه ويضاف الى ذلك العمامة  
 والمرأة تراد ازارين آخرين ونط الاجماع على ذلك وفي ( الذكري ) بسد ان قل عبارات جماعة  
 من الاصحاب قال فظهر ان بعض الاصحاب على استحباب لثامين فوق الازار الواجب للرجل والمرأة  
 وان كانت تسمى احدهما نطا وان الخمسة في كلام الاكثر غير انخرقة والعمامة والسبعة للمرأة  
 غير القناع انتهى ( وقال ) كثير من الاصحاب كالصاحب والمحقق والمصنف والتسيد والمحقق  
 الثاني والشهيد الثاني وغيرهم ان النط العرش والكساء ذو الطرايق أي الخنطوط وفي ( جامع المقاصد )  
 انه كداء من صوف يجهل على المودج وفي ( الصحاح ) انه ضرب من البسط ( وزاد في النهاية  
 الاتيرية ) انه زلف رقيقا ( وعن المغرب والاساس ) انه ثوب من صوف وراد القيرمي في ( مصباحه )  
 انه ذولون ولا يكاد يقال الابيض ( وعن تهذيب الازهري ) النط عند العرب والزوج ضروب من  
 الثياب ولا يكادون يقولون النط والزوج الا لما كان ذا لون من حمرة أو خضرة أو صفرة أو ألباض  
 فلا يقال له نط ( وعن تسمي العلوم ) انه فراش مقنوس بالعين ( وعن المين والمحيط ) غلابة الفراش  
 ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والعمامة ليست من الكفن ﴾ قاله الاصحاب كما في ( كشف  
 اللاتيس ) وكذا ذكروا كما في حواشي الشهيد على الكتاب ونسبه الى المظلم في ( كشف الثام ) وفي  
 ( الذكري والبيان ) والحواشي المذكورة انها ليست من الواجب وانما هي من المندوب جمعاً بين الاخبار  
 ( ومثله ) قال المحقق الثاني والشهيد الثاني في ( جامع المقاصد وحواشي ) هذا الكتاب وهو الظاهر من  
 الصيرفي في ( كشف اللاتيس ) حين نقله عبارة ( البيان ) وتسحب الشهيد الثاني في حواشيه من عدم  
 ذكرهم انخرقة مع تضمن الخبر لها ( وقال في الذكري ) يلزم التفاضل مثله في انخرقة ( وقال ) الشهيدان  
 فيقط هذا الجمع بين الاخبار مافرع على ذلك من عدم قطع الثياب سرقتها لان القبر حرز الكفن  
 خاصة ( قال في الذكري ) ولو سلم كونها وانخرقة لاصدان من الكفن فهو بالنسبة الى المهم ونظراً الى  
 ما يدرج فيه الميت كما مر ومثله قال في ( جامع المقاصد ) وفي ( الروضة ) في كتاب الحدود يدل

ولو تشاح الورثة اقتصر على الواجب ويخرج ما أوصى به من الزائد عليه من الثلث وللغرماء المنع منه دون الواجب ولا تجوز الزيادة على الخمسة في الرجل وعلى السبعة في المرأة ويستحب جريدتان من النخل قدر عظم الذراع (متن)

على ان العمارة من الكفن المدبب ذكر الخرقعة الخامسة معها في الجبر مع الاجماع على ان الخرقعة منه انتهى (قلت) ذهب الصدوق والسيد والقاضي والجميع على ما نقل الى ان الخرقعة خارجة عن الكفن المدبب والشيع والمصنف والشهد على دخولها فيه وتام الكلام يأتي في محله ان شاء الله تعالى بفضل الله تعالى ورحته الواسعة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿ولو تشاح الورثة اقتصر على الواجب﴾ أي تشاحوا في مقدار الكفن مع اتفاقهم على اخراجه من ماله فانه يقتصر حينئذ على الواجب منه وسطاً ولو تبرع بعضهم من نصيبه صح كما نه عليه المحقق الثاني والشهد الثاني وللشافعية وجهان في مضايقة الوارث في الثوبين الزائدين على الواجب ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿وللغرماء المنع منه دون الواجب﴾ يريد انه لو كان هناك دين مستوع فان للغرماء المنع من المدبب دون الواجب (قال في الذكرى) لو كان هناك دين مستوع منع من التدب وان كنا لا نبيع ثياب التحمل في الغنس لحاجته الى التحمل بخلاف الميت فانه اخرج الى براءة ذمته (قال في كشف الثام) ولله اجماع كما يظهر من الذكرى (قلت) سيأتي ان شاء الله تعالى في التمسك قل الاجامعات المتضافرة على تقديم الكفن على الدين الشاملة ما لا نحتاج فيه ونستوفي الكلام هناك وللشافعية في هذه المسئلة وجهان أحدهما ان الغرماء لا يجابون الى المنع مما زاد عن الواجب ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿ولا تجوز الزيادة على الخمسة في الرجل وعلى السبعة في المرأة﴾ أي غير العمارة في الاول والخلاف في الثاني وقد سمعت انه قال في (الذكرى) ان الخمسة في كلام الاكبر غير الخرقعة والعمارة والسبعة غير التمتع ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ويستحب جريدتان من النخل قدر عظم الذراع ﴿في الاقتصار والخلاف والغنية والمفاتيح﴾ الاجماع على انه يستحب ان يوضع معه جريدتان خضراوان من النخل وفي (المعتبر والتدكر والمساك) الاجماع على استحباب الجريدتين وفي (الذكرى) أن الامامية أجمعت على ذلك وفي (جامع المقاصد) انه لا خلاف فيه وفي (المدارك) الاجماع على الجريدتين من سف النخل وأما كونها قدر عظم الذراع ﴿في الاقتصار والغنى﴾ الاجماع عليه وفي (الذكرى) وجامع المقاصد وكشف الثام) انه المشهور (وعن) الحسن بن عيسى قدر أربع أصابع فما فوقها وقال الصدوق طول كل واحدة قدر عظم الذراع وان كان قدر ذراع فلا بأس أو سر فلا بأس (قال في الذكرى) سدد نفل هذه الأقوال والكل حار كما ان التمسك وعدمه حائر وقد صرح بالثاني الشهيد الثاني وشحه الفاضل الماسي وفي (المفاتيح) الاملى ان تكون قدر سير (وقال في الروضة والمساك) ان المشهور ان قدر كل واحدة طول عظم ذراع الميت ثم قدر ستر أربع أصابع (انتهى) وهذه بمنها عبارة شحه الفاضل الماسي في حاشيته على (الترغيع) قال ولا حد لها طولاً والمشهور الى آخره ولم أجدها معترفاً فضلاً عن ان يكون مسبوهاً وفي (كشف الثام) ١٤ لم يرد ذلك في غير الروضة (ولله) لم يلاحظ حاشية المسمى (وهذا) الحكمين معردات أصحها بالجمهور لا يعمرون ذلك كما في (الامصار) وشهره ﴿قوله قدس الله تعالى

فان فقد فن الصدر فان فقد فن الخلاف فان فقد فن شجر رطب ﴿ المطلب الثاني ﴾ في الكيفية ويجب أن يبدأ بالحنوط فيمسح مساجده السبعة بالكافور ( متن )

روحه ﴿ فان فقد فن الصدر فان فقد فن الخلاف فان فقد فن شجر رطب ﴾ هذا هو المشهور بين الاصحاب كما في ( المدارك ) وهو خيرة ( الماسوط والنهاية والوسيلة والشرائع والتبذكرة ونهاية الاحكام والشرح والارشاد والمقتصر وجامع المقاصد وشرح الجفرية والكفاية والمفاتيح وفي الدروس والبيان وفوائد الشرائع وحاشية المسي والمسالك والروض والروضة ) قدّم الرمان على الشجر الرطب فيقدم عندهم الصدر ثم الخلاف ثم الرمان ثم الشجر الرطب وفي ( الخلاف ) الاجماع على ان يستحب ان يكون من النخل أو غيره وهو خيرة ( مختصر الصياح والسرائر ) وفي ( القنعة والمراسم ) قدّم الخلاف على الصدر ونقل ذلك عن ( الجامع ) وفي ( الذكرى واللمعة ) انه مع تعدد النخل فن شجر رطب ونقل عن القاضي ( والمهذب البارع ) انه قال فان لم يوجد النخل تغير بين الصدر والخلاف وفي ( النافع والمعتبر ) نسب جميع ذلك الى القيل ( قال في المعتبر ) كل ذلك لم يثبت فلذا أسند الفتوى الى قول الفاضل بها لعدم العلم المستند انتهى فتأمل فيه وفي ( المسالك ) ان الاصحاب استحبوا لهما بالتفنن ليقى خضرتهما انتهى و به صرح جماعة كثيرون

### ﴿ المطلب الثاني في الكيفية ﴾

قوله ﴿ يجب ان يبدأ بالحنوط ﴾ يقع الكلام في مقامين ( الاول ) في وجوبه ( والثاني ) في انه يبدأ به قبل التكفين ( اما الاول ) فقد نقل الاجماع عليه في ( الخلاف والفنية ) على الظاهر منهما ( والتذكرة والمنتهى وشرح الجفرية والروض والمفاتيح ) وفي ( المدارك ) انه المعروف من مذهب الاصحاب وفي ( جامع المقاصد والشرح الآخر للجفرية ) انه المشهور وفي ( مجمع الرهان ) تأمل في الوجوب أو منع منه قال ولعل اختلاف الاخبار دليل الاستحباب وقال لانرف الاجماع وفي ( كشف الثام ) ان ظاهر ( المراسم ) الاستحباب وكانه لحظ آخر عبارتها الموهمة ذلك ولو لحظ أول كلامه لظهر له أنه قائل بالوجوب في موضع ثلاثة ( وأما الثاني ) أعنى الدأ به قبل التكفين فهو خيرة ( الدروس والبيان والذكرى ) في الخلاصة وهو ظاهر ( جامع المقاصد ونهاية الاحكام ) في الفصل الرابع ( وقال في الفقيه ) اذا فرغ من تكفينه حمله بما ذكرته وهو صريح بالتأخير عن التكفين وظاهر ( القنعة والنهاية والميسوط والوسيلة كصريح ( المراسم والمنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام ) في آخر البحث الثالث كون التحنيط بعد التأخير بل عبارات ( القنعة والمراسم والمنتهى ونهاية الاحكام ) كالصريحة في ان ذلك سد الفحص اذا لو لوحظ أولاً وآخرها ( وعن المهذب ) جواز تأخيره عن لباس الصبيح والصمامة وفي ( كشف الثام ) ان الكل جائز وان تأخيره عن سد الخامسة أولى حذرا من خروج شيء ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ومسح مساجده السبعة بالكافور ﴾ اجماعاً كما في ( الخلاف والفنية والتذكرة وشرح الجفرية والمفاتيح ) وفي ( المدارك ) انه المعروف من مذهب الاصحاب وفي ( جامع المقاصد والشرح الآخر للجفرية وكشف الثام ) انه المشهور وفي ( الخلاف ) أيضاً الاجماع على انه لا يترك على انه ولا على أذنه ولا عينيه ولا فيه انتهى لكن الحسن بن عيسى والمفيد والحلي والقاضي على ما نقل والصنف في ( المنتهى ) زادوا الالف الذي يرغم به ( وعن المفتح ) يحل على جبينه وعلى فيه وموضع

بأقل اسمه ويسقط مع المعجز والمستحب ثلاثة عشر درهما وثلاث ودونته أربعة دراهم والأدون درهم (متن)

مسامحة وفي (الفتية) انه يجعل على بصره واقفه وفي مسامحة وفيه ويديه وركبتيه ومفاصله كلها وعلى أثر السجود منه فان بقي شيء اقامه على صدره ونفى عنه لباس في (المختلف) ومال اليه في (الذكرى) حيث قال ان الاخبار شهادتها له أنهم وفي (المدارك) ومجمع البرهان) الترجيح لما اشتملت عليه صحيحة ابن سنان من وضعه في فقه مسامحة وأثار السجود من وجهه ويديه وركبتيه وصرح جماعة كثيرون بأنه ان فصل شيء عن المساجد اقامه على صدره استجاباً وفي (الخلاص) (الاجماع عليه وفي (الدروس) بعد ذكر مذهب الصدوق ان الكراهة أشهر وفي (المفاتيح) انها مذهب الاكثر (ولعلم) ان الشيخ في (مختصر المصباح) والمعلي في (السرائر) قال ان المساحد جبهته واطرافه وركبتيه واطراف أصابع رجليه وفي (المقنة والمبسوط والنهاية) طاهر أصابع رجليه وجماعة أيهما الرجلين ويكفي صدق مسمى المساحد كما به عليه في الروضة وغيرها (قال في الروضة) وأقله مسامحة لمساحا ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ بأقل اسمه ﴾ اجماعاً كما في (التذكرة وترشح الجعفرية) وفي (المفاتيح) ان وضع ما تيسر هو مجمع عليه وفي (المدارك) انه المعروف من مذهب الاصحاب (انتهى) وما تيسر ينطبق على أقل اسمه به صرح في (الوسيلة والسرائر والمعتبر ونهاية الاحكام والتحرير والارشاد والمختلف والدروس والبيان والذكرى) والموجز الحاوي وجامع المقاصد والترشح الآخر للجعفرية وكشف اللباس والروضة والكفاية) وغيرها وقتله المحقق وغيره عن الجبل والعقود وفي (الدروس) بعد قوله وأقله مسامحة (قال) وقال الشيخان أقله متقال وفي (الذكرى) (بمدان قال الله مسامحة قال واختلف الاصحاب في تقديره فالشيخان والصدوق أقله متقال والحسن أقله متقال وثلاث قال ويخطئ بترتة مولانا الحسين عليه السلام وان الجيد أقله متقال ومثله قال المحقق الكرقي في (جامعه) وتليذه في (شرح جعفر بن محمد) وظاهره ان الشيخين والصدوق والكاتب والمعلي لا يكتفون بأقل الاسم ان كان أقل مما قدره وظاهر جماعة وصريح الاكثر ان هذا الاختلاف انما هو في أقل الفصل كما يأتي ان شاء الله تعالى (وقال في الكفاية) ان المشهور الاكتفاء بأقله ووجب بعضهم متقالاً وبعضهم متقالاً وثلاثاً انتهى وهو كما ترى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويستحب ثلاثة عشر درهما وثلاث ودونته أربعة دراهم ﴾ اجماعاً كما في (الخلاص) وفي (المعتبر) نفى عنه الخلاف ونسبه الى الحجة واتباعهم وفي (الفتية) (الاجماع على ان السابغ منه ثلاثة عشر درهما وثلاث وفي (الكفاية) انه الاظهر وفي (كشف الثام) انه المشهور (وقال) جماعة عن القاضي انه ثلاثة عشر درهما ونصف (قال في المختلف) وهو غريب انتهى ولم أحد مخالفاً ممن تقدم أو تأخر في هذا سواء خذرة (الفتية) والمبسوط والنهاية ومختصر المصباح والوسيلة ونهاية الاحكام) وبعض نسخ (المراسم) ان الوسط أربعة متاقل لأربعة دراهم كما قاله الاكثر وفسر المعلي المثقل بالدرهم (قال في الذكرى) نظراً الى قول الاصحاب وطالبه اس طالع المستند انتهى وفي (المنتهى) كما يأتي ان المراد بالمتقال الدرهم (وقال في الدروس) ان تصدق ان ادريس تحكم ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والأدون درهم ﴾ هذا مذهب الحجة واتباعهم ثم لا أعلم للاصحاب فيه خلافاً كذا قال في

ويستحب أن يقدم الغاسل غسله أو الوضوء على التكفين ( متن )

( المتبر ) وهو خيرة ( كتاب الاعلام ) نقله عنه في ( المتبر ) عند الكلام على الواجب وخيرة ( النهاية والمبسوط ) ومختصر المصباح والوسيلة والسرائر والشرائع ونهاية الاحكام والتحرير والبيان والموجز الحاروي وحاشية الميمني ( وكشف الالتباس والمسالك ) ونقل عن ( الجمل والمصباح والاصباح والجامع وخيرة الفقيه والهداية والمقنعة والخلاف والمراسم والكافي والجمل ) على ما نقل عنه أنه مثقال ( وفي الخلاف ) الاجماع عليه وفي النية يجزي مثقال واحد اجماعا ونقل ذلك ايضا عن الكاتب وعن الجعفي أنه مثقال وثلاث ( وفي الروضة ) أن الفصل ثلاثة عشر ودونه أربعة دراهم ودونه مثقال وثلاث ودونه مثقال وعن ( الفقه الرضوي ) لا أقل من مثقال ( وفي المنتهى ) ان المراد بالمثقال هو الدرهم وهل كافور والفصل خارج عن هذه المقادير أم لا ( قال في السرائر ) اختلف أصحابنا في ذلك والظاهر بينهم أنه خارج ( وفي كشف الالتباس ) أنه المشهور وبه قطع الاكثر كما في ( الذكري ) وبذهب الاكثر كما في ( المدارك والكفاية ) وظاهر الاكثر كما في ( كشف القتام ) وعراه في ( الخفاف ) الى الكاتب وعلي بن بابويه والمفيد والشيخ وسلا والقاضي والقي ونحوه أبو العباس في ( الموجز الحاروي ) فقال ومنه ما في الماء والشهد في حواشيه على الكتاب ولم أحد في القدماء والتأخرين معانها سواهما الا ما نقله المعلي عن بعض ( سم ) تردد المصنف في ( التحرير وظاهر التدركة ونهاية الاحكام ) والمولى الاردبيلي في محله ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( ويستحب أن يقدم الغاسل غسله أو الوضوء على التكفين ) كما في ( المسوط والنهاية والمتبر والتافع والسرائر والارشاد والذكري والدروس والبيان واللمعة وحواشي الشهيد وجامع المقاصد والروضة ومجمع البرهان ) ونقل ذلك عن ( الجامع ) واقصر في ( الوسيلة ) على الفصل ( وفي الفقه والمقنعة ) أنه يستحب أن يتوضأ أولا ثم يقتل وزاوي ( المقنعة ) أن الصاب أيضا يتوضأ ويقتل ان كان أحدث ما يوجب الوضوء والفصل لاس أهل صب الماء وفي ( المنتهى والتحرير ) يستحب للفصل فان لم يتمكن منه توضأ ( وفي نهاية الاحكام والتدركة ) يقتل استعانة فان لم يفعل توضأ كذلك وليس في ( المراسم ) الا استحباب غسل اليدين الى المرفعين وهذا ذكره في ( المقنعة ) أيضا في أول البحث ولعله أراد ما ذكره الصدوق في ( الفقيه ) من استحباب غسل اليدين من المرفعين قبل تنصيب الميت ثم الوضوء ثم غسل مده قبل التكفين وفي ( المدارك ) يكفيه أولا ثم يقتل للغر قال وليس في الاخبار ما يدل على الوضوء أصلا انتهى وحمل الغر المال على تقديم التكفين على غسل ( الذكري ) على حال الضرورة وظاهر عبارة الكتاب واكثر الكتب التي ذكرناها وصريح بعضها استحباب تقديم غسل المس ( وقال في الذكري ) في مسح الاغسال أن من الاغسال المسونة للفصل للتكفين وقد قلناه في مسح الاغسال عن الصدوق وان المحقق قال الرواية به صحيحة ( وفي المسوط والتدركة ) أن المراد بالوضوء وضوء الصلاة وسبه في ( جامع المقاصد ) الى الاصحاب وفي ( البيان ) يستحب أن يقتل الغاسل غسل الصلاة أو وضوئها وكذا قال في ( الدروس ) وفي ( الذكري ) أنه الوضوء الذي يجمع غسل وكذا في ( الروضة ) ويأتي في هذا تمام الكلام ان شاء الله تعالى ( وعمل في المتبر ) هذا الحكم أن الاغتسال والوضوء على من غسل ميتا واجب أو مستحب وكيف ما كان فان الامر به على المرء فيكون التعميل به أفضل ( وعارضه في

والاقرب عدم الاكتفاء به في الصلاة اذا لم ينو ما يتضمن رفع الحدث ( متن )

كشف الثام ) باستحباب تعجيل الموت الى مضاجعهم وفي ( المتشهي ) يكونه على أحواله من الطهارة المزيلة للنجاسة البنية والحكمية عند تكفين البالغ في الطهارة فان لم يتمكن من ذلك يعي الغسل استحباب له بأن يتوضأ لانه احدى الطهارتين فكان مستحباً كالأخر ومربطاً عليه انقصاه عنه وفي ( التذكرة ) بأن الغسل من المس واجب فاستحب له الفور به ولم يعال الوضوء بشيء ( وفي المتبر والتذكرة ونهاية الاحكام ) ان لم يتمكن غسل يديه الى الذراعين وفي ( المتشهي ) الى المرفقين ( وفي الذكري وجامع المقاصد والروضة ) الى المنكبين وفي ( البيان ) ان تغسل يديه وفي ( الدرر ) يقتل أو يتوضأ رافعاً يدها الحدث أو يغسل يديه الى المنكبين ( وفيه وفي الروضة ) أنه لو كفته غير الفاسل فالاقرب استحباب كونه متطهراً لفحوى اغتسال الفاسل ووضوئه ( انتهى ) وقد سمعت عبارة ( المقعة ) في الصاب والكلام في عبارة ( الروضة ) في مقامين ( الاول ) أنه قال لو اضطر لخوف على الميت أو تمذرت الطهارة غسل يديه من المنكبين ثلاثاً ( وفيه ) أنه اذا خيف على الميت من مجرد الوضوء ينبغي أن يكون زمان غسل اليدين من المنكبين ثلاثاً ليس أطول منه وهو ان لم قل انه أطول منه مساو له ( نعم ) يتجه ذلك بالنسبة الى الغسل ( والثاني ) أنه استقر كون غير الفاسل متطهراً لفحوى اغتسال الفاسل ووضوئه وهذا يتم في المحدث بالحدث الا كبر لان الاكتفاء في الوضوء من الفاسل انما يدل بالفحوى عليه مع أن حدث المس لا يرتفع الا بالنسل وبيان الفحوى أن حدث المس ليس كالحيض والجنابة لانه يجوز معه دخول المساجد وقراءة العزائم فاستحباب الوضوء معه مع كون حدثه أضعف يشمر بعدم الاكتفاء في تكفين الجنب والحائض من دون غسل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( والاقرب عدم الاكتفاء به في الصلاة اذا لم ينو ما يتضمن رفع الحدث ) وفاقاً ( للتذكرة وحاشية الايضاح ) وخلافاً ( لنهاية الاحكام ) قال في ( الايضاح ) وجه القرب أنه مشروع بدونه فلا تستلزم نيته نية رفع الحدث ويحتمل الاكتفاء لان الفضيلة التامة متوقفة على رفع الحدث وقد نواها ومثله قال في ( جامع المقاصد ) وزاد انه لا يلزم من توقف كمال الفضيلة كونه متوياً حال فعل الوضوء ونحوه ما في حواشي الشهيد لكنه قال ( فان قلت ) قد حكم فيما قل يكون استباحة ما يستحب له قراءة القرآن سبباً للصحة وهذا منه فكيف الحال ( قلت ) يحتمل ان يكونا قولين رجوع عن الاول الى الثاني ويحتمل فيه تقريرهما والفرق ان شرعية الوضوء لقراءة القرآن لتحصيله على الوجه الاكمل وهو متوقف على رفع الحدث وقد نواه فيحصل له وأما التكفين فانه موقوف على إيجاد الوضوء ومن المعلوم انه غير مستقل برفع الحدث فلم يتوقف على رفع الحدث بل على مجرد الصورة فافترقا انتهى ( وقال ) الشهيد الثاني في حواشيه بعد نقله هذه العبارة وفي هذا الفرق نظيرين لان كل واحد من التكفين والقراءة لا يتوقف أصل فعله على الوضوء وكما كل منهما يتوقف عليه فانه لا معنى لاستحباب الوضوء للتكفين الا ابتاع التكفين على وجه أكمل منه مدونه فان كان ذلك دالاً على نية رفع الحدث فليكن هذا كذلك والا انتهى فيها ( ثم قال ) والحق ان نية ذلك في معنى نية الاستباحة لا يحصل بدونه فان ذلك الوجه الاكمل لا يحصل مدونه وهو في معنى نية رفع الحدث حيث يمكنه وضوءه ويرتفع الحدث بذلك هذا كله اذا اعتبرنا أحد الأمرين والا فلا إشكال

وان يجعل بين اليديه قطعاً ( متن )

في الرعم ( ونحوه مافي الروضة ) حيث سوى بينه وبين الاستباحة والرفع وعلمه بانه من جملة الغايات المتوقفة على الطهارة فاذا اُثري في غايات اُثري في غايات آخر ( ثم قال ) واعلم انه لا يلزم من عدم ارتفاع الحدث أو حصول الاستباحة حيث لا ينوي أو حيث لا يقع عدم صحة الوضوء بدونه بل قد يصح وان لم يبح كما هو ظاهر في كثير من موارد الوضوء الذي لا يبيح وعبارة المصنف صريحة في ذلك حيث اعتبر الوصف ولم يكتف به في الصلاة ولا ينافيه قوله فيما تقدم انه يشترط نية أحد الامرين لان ذلك شرط في الوضوء الذي يبيح الصلاة ونحوها حيث كان من مقدماتها لا مطلقاً انتهى ( قلت ) قدبه على هذا في ( جامع المقاصد ) في الامور التي نه عليها حيث قال ( وينبغي ) التنبه لثلاثة أمور ( الاول ) انهم صرحوا بان الوضوء المستحب تقديمه على التكفين هو وضوء الصلاة فعلى اعتبار أحد الامرين من الرعم والاستباحة لا بد من نيتها لتحصل الفضيلة المطلوبة وحينئذ فلا مجال للتردد في الاباحة للصلاة ولا لفرض خلوه عن نية رفع الحدث الا ان ينزل ذلك على استحباب الوضوء مطلقاً وان الافضل انه وضوء الصلاة ( الثاني ) قد سبق في كلام المصنف انه لو ترويضاً تاوياً ما يستحب له الوضوء كقراءة القرآن فالأقوى الصحة والمفهوم من الصحة هنا هو كونه مبيحاً للصلاة وتعليمه يدل عليه فيكون ما ذكره رجوعاً عن ذلك ( الثالث ) انه قد سبق في بحث الوضوء اشتراط نية الرعم أو الاستباحة فيه ومقتضى ذلك انه لو لم ينو واحداً منهما لم يكن وضوؤه صحيحاً وللعلوم من عبارته هنا خلاف ذلك والام تحصيل بالوضوء الخاطئ من الامرين فصيلة التكفين أصلاً ( ويمكن ) تدويل كلامه على ان اشتراط نية أحد الامرين لتحقق الاستباحة لالكونه وضوئاً معتبراً في الجملة ويكون المراد بالصحة الصحة بالإضافة الى الصلاة ونحوها ولا بأس بهذا التأويل اذ لا دليل على فساد الوضوء بخلوه عن الامرين ( نعم ) لا يكون مبيحاً فينبغي ان يلحظ هذا البحث لاني لم أظفر في كلام أحد على شيء يحققه انتهى كلامه رحمه الله ( وقال في كشف الثام ) الاقرب عدم الاكتفاء به وان يري به التكفين لانا لانتم توقف ايقاعه على الوجه الاكمل على ارتفاع الحدث اذ ليس لنا دليل ( نص حل ) لاعلى تقديم غسل اليدين الى المنكبين أو المرقطين والرجلين الى الركبتين وانما تقدم السفل أو الوضوء ثم ذكره الشيخ وتبعه جماعة مجاهدة اليها أو ليكون على اكمل حال حين التكفين ( وعلى كل حال ) فلا يتحتم كون التكفين غاية لشيء منهما ولا سبباً على الاول ومسه يظهر انه ان وي بهما التكفين كان لغواً وافترق التكفين وما ورد المسح لمسح الطهارة له وعلم انه لو لم يؤمن بمسح رفع الحدث لم يكن ما يفعله الا صورة الوضوء الاعلى عدم اشتراط نية الرعم وكذا اذا وجب غسل المس لغرضه أو اغتسل ولم يكن المشتراط به لم يكتف بالصلاة وتبها ( قوله قدس سره ) ( وينسحب ) ان يجعل بين اليديه قطعاً كما في ( السرائع والمعتبر ) والذكرة ونهاية الاحكام ) ويحصل ان يكون المصنف أراد بما بين الاليتين القبل والذبر وان ذلك لو اوضح في المرأة فيكون المراد انه يجعل على القبل والذبر قطعاً كما صرح بذلك في ( المقنة والنهاية والمبسوط ومختصر الصباح والراسم والوساية والتحرير والذكرى والبيان وجامع المقاصد ) والظاهر ان المراد بالجلل بين الاليتين الجلجل على الذبر قطعاً كما اقتصر على ذلك في ( السرائع ) واقتصر في ( القبة ) على الوضع على الذبل مع الخسوف في الذبر



وان خاف خروج شيء حشا دبره بالقطن وان يشد فخذه من حقويه الى رجله بالخامسة  
لفاً شديداً ( متن )

( قال في التذكرة ) يستحب ان يجعل بين اليه شيء من القطن المتزوع الحب لئلا يخرج منه شيء واختلف في كيفية ( فقال الشيخ ) يحشى القطن في دبره وقال ابن ادریس يوضع على حلقة الدبر من غير حشو ( ثم قال ) ان قول ابن ادریس أحوط عندي ( انتهى ) وهذا الكلام يعطي ان القائل يحشو الدبر به لا يستحب وضعه بعد ذلك على الدبر مع ان الاصحاب في ذلك على المحاء في ( القية والطلاف والمعتبر والمختلف ) انه يحشى الدبر به من دون تعرض لجله على الدبر وهو المقول عن ( الكافي ) وكذا ( الجامع ) مع زيادة حشو قبل المرأة أيضاً من دون ذكر جعل شيء عليه وفي ( النهاية والموسوطة والوسيلة والتحرير والتذكرة والدروس والبيان وجمع المقاصد ) حشوه به مع جعله على الفرجين كما صنع المصنف هنا الا ان ظاهره كما عرفت تخصيص الدبر بالوضع بل في ( الذكري ) ان قبل المرأة يحشى بالقطن الى نصف من ويوضع عليه أيضاً ومثله ( قال في جامع المقاصد ) وما نقلناه من الشيخ في ( الخلاف ) ادعى عليه فيه اجماع الفرقة هذا والقائلون بالحشو بعضهم اشترط في صحته خوف خروج شيء وآخرون اطلقوا كما يأتي وما لم يذكر فيه الحشو في الدبر ( المتنة ) ويختصر الصباح والمراسم والسرائر بل في الاخير التصريح بتركه وانه يجنب عنه وواقعه على ذلك المصنف في ( نهاية الاحكام ) فانكر الحشوه مطلقاً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وان خاف خروج شيء حتى دبره بالقطن ﴾ كما يعطيه كلام الشيخ في ( الخلاف ) والكتاب وابن سديد على ما نقل عنهما وبه صرح في ( التذكرة ) والنتهى والدروس والبيان وكذا الذكري ( حيث قال فيها ويحشو ما يخاف ان يخرج منه وفي ( جامع المقاصد ) ان عبارة ( الذكري ) ليست نصية كبراة الكتاب لانها تحتل ما من شأنه ذلك اذ يكفي في صدق الخوف ثبوته في بعض الاحوال ولم يشترط في غير هذه الكتب مما قيل فيها بالحشو هذا الشرط اذ يكفي خوف خروج شيء وقد عرقها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويشد فخذه من حقويه الى رجله بالخامسة لفاً شديداً ﴾ تقدم الكلام في مشروعيتهما والكلام الآن في كيفية شدّها وانما متى تشد ( اما الاول ) فقال الشيخ في ( الموسوطة ) وجعالة انه يشدها من حقويه ويضم فخذه ضماً شديداً ويلفها في فخذه ثم يخرج رأسها من تحت رجله الى الجانب الايمن ويفرم في الموضع الذي لف فيه الخرقه ويلف فخذه من حقويه الى ركبته لفاً شديداً ( قال في جامع المقاصد ) هذا هو الموجود في كلام الاكثر قال وقال في ( البيان ) يشد طرفها على حقويه ويلف بما استرسل منها فخذاه لفاً شديداً وهو خلاف قول الاكثر وهو كما قال وعبارة ( البيان ) هي عبارة ( الشرائع ) بينها وأولها الفاضل الميسي قال المراد شد طرفها شدّها في جانب العرض من احدى الطرفين ليتمكن شد فخذه بالباقي ( وقال في كشف الالتباس ) ليس المراد بالعبارتين ظاهرهما ( وقال في الذكري ) ولا يشق رأسها أو يجعل فيه خيط وفي ( المسالك والمدارك ) انه يربط أحد طرفها في وسط الميت اما بأن يشق رأسها أو يجعل فيها خيط ونحوه ثم يدخل الخرقه بين فخذه ويضم بها عورته ضمّاً شديداً ويخرجها من تحت الشداد الذي على وسطه ثم يلف حقويه وفخذه بما بقي لفاً شديداً فاذا انتهت أدخل طرفها تحت الجزء الذي انتهى عنده منها ( وأما الثاني ) فالمعروف

بعد ان يضع عليها قطناً وذريه (متن)

بين الاصحاب شديداً تحت الاكمان جميعاً كما في (كشف الثام) وخبر عمار التضمن شد انطرفة على القيص محمول على ان المراد شديداً تحت القيص بعد البسه اياه استظهاراً في التحفظ من انكشاف المورة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ بعد ان يضع عليها قطناً ﴾ هذا هو القطن الذي يجعل على الفرجين كما هو صريح جماعة وظاهر آخرين وفي (جامع المقاصد) ظاهر المصنف انه خلافة والمفهوم من الاخبار خلافة انتهى ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ وذريه ﴾ على القطن وقد اتفق العلماء كما في (المعتبر والتذكرة) على استحباب الذريه وفي (كشف الثام) ذكرها الاصحاب انتهى وبأني يان ما يطيب بها حل هو الكفن كله أو بعضه ان شاء الله تعالى لكن في (الغنية) الاجماع على عدم جواز التطيب بنير الكافور كما يأتي ان شاء الله تعالى واختلفوا في حقيقتها فهي (المنقة والنهاية والمبسوط ومختصر المصباح والمراسم) انها القمحة (قال في الذكرى) يضم القاف وتشديد الميم المفتوحة والهاء الميملة أو بفتح القاف والتخفيف كواحدة القمح قال وسأهاه أيضاً الجفني (قال في كشف الثام) والقاضي أيضاً (وعن التبان) انها قات قصب الطيب وهو قصب بجاء به من الهند كانه قصب الشاب وفي (المعتبر والتذكرة) انها الطيب المسحوق وفي (المسالك) ان هذا أضبط ما جاء فيها انتهى (قلت) ظاهر (المعتبر) ان ذلك هو المعروف بين الاصحاب وسيأتي ان جماعة من الاصحاب على انه لا يجوز التطيب للبت بنير الكافور والذريه وهذا لا يستقيم أولاً بفتح الا ان يراد بها الطيب المخصوص المهود كما سنبه عليه عن قريب ان شاء الله تعالى وفي (المدارك) الظاهر ان المراد به طيب خاص معروف بهذا الاسم الآن في بغداد وما والاها (وقال الفاضل) الميسر المعروف منها الآن انها اخلاط خاصة من الطيب والحل عليه أولى (وعن الراوندي) انه قيل انها الورد والسنبل والقرنفل والاشنة واللاذن يدق جميع ذلك (وعنه أيضاً) انه قيل انها حوب تشبه حب الحنطة التي تسمى بالقمح تدق تلك الحبوب كالذي له ربح طيبة (وقال المحلي) والذي أرله انها القمحان بالضم والتشديد نبات طيب غير الطيب المهود يحصلونه على رأس دن الحمر ويطبخ به ليكسها رائحة واستشهد بقول الاصمعي يقال للذي يلو الحمر مثل الذريه قحان وانشد فيه شعراً

إذا فضت خواتمه حلاءه يس (١) القمحان من المدام

وقال في (المعتبر) هو خلاف المعروف بين العلماء بل هو الطيب المسحوق (وقال في الذكرى) ليس فيها استشهد به المحلي صراح في المطلوب ولا في كلامه تبيين له وقال فيها أيضاً وقال الصفاني هو فيه بمعنى مفنوله ما يدر على الشيء وقصب الذريه دواء يجلب من الهند واليمن يحصلون اخلاطاً من الطيب يسمونها الذريه (وقال السعدي) من الاقاوية الخمسة والعشرين قصب الذريه والورس والسليخة واللاذن والزباد والاقاوية ما يطبخ به الطيب كالتوابل للطعام وعد اصول الطيب خمسة المسك والكافور والمود والنير والزعفران انتهى ما في (الذكرى) وقد وافق المحلي الكركي في حاشيته المدونة على الارشاد (وعن العين) القمحان يقال ورس ويقال زعفران والازهري من أبي عبيد (زيد) خل القمحان الحمر ويقال طيب وفي (المحيط) القمحان الزعفران والورس وقيل ذريه تملو الحمر

(١) كذا في النسخ والذي في السرائر ينثر القمحان (مصححه)

ويجب أن يؤزره ثم يلبسه القميص ثم يلقه بالأزار ويستحب الجبرة فوق الأزار وجعل  
أحدى الجريدتين مع جلده من جانبه الأيمن من ترقوته والآخرى من الأيسر بين  
القميص والأزار (متن)

وفي (المقائيس) الورس أو الزعفران أو الدريرة كل ذلك يقال (وعن الجمل) القمضان الورس ويقال للزعفران  
والدريرة وهذا كله يشهد لما قاله المحلي (وتن) خط الشهيد عن بعض الفضلاء أن قصب الدريرة  
هي القمعة التي يؤتى بها من ناحية نهدونها وأصلها قصب ثابت في أجنة في بعض الرساتيق يحيط به حيات والطريق  
إليها على عدة عقات فإذا طال ذلك القصب ترك حتى يجف ثم يقطع عقداً وكما تأم يعي في الجوارقات  
فاذا أخذ على عقبة من تلك العقبات المعروفة عن وصار ذريه ويسمى قمعة وإن سلك به على  
غير تلك العقبات بقي قصباً لا يصلح إلا للوقود ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ويجب أن  
يؤزره ثم يلبسه القميص ثم يلقه بالأزار ﴿ هذا هو المشهور كما في (كشف الثام) وفي (الذكرى)  
اسب جعل المئزر تحت القميص والخرقة تحتهما إلى المشهور وأخرى إلى الأصحاب (ثم قال) ونقل  
الأصحاب فيه الإجماع (قلت) هذا الإجماع المستفيض قلله كما يظهر من نسبه إلى الأصحاب ما وجدته  
لكنه معلوم لأن الأصحاب بين مصرح بالترتيب المذكور هنا وآت بلفظ ثم أو عاطف بالواو مقدم  
المئزر على القميص والقميص على الأزار وظاهر (المقنة والمراسم) تقديم اللباس القميص على التوزير  
وتد الخرقه (قال في كشف الثام) يجب الترتيب وإن حاز اللباس القميص قبل التآزير كما قدما لكن  
لا يتم إلا بـ ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ وجعل إحدى الجريدتين مع جلده من جانبه  
الأيمن من ترقوته والآخرى من الأيسر بين القميص والأزار ﴿ هذا هو المشهور كما في (المدارك  
والكفاية وكشف الثام) والظاهر أن مراد المصنف من ترقوة جانب الأيسر كما استظهر ذلك المصنف  
في (المختلف) من عبارة الشيخين لأنها كناية الكتاب وبذلك صرح الصدوق في (المنقح) والقاضي  
على ما نقل عنهما وأبو المكارم والشهيد في ثلاثة من كتبه وفي (الغنية) الإجماع عليه وفي (الذكرى)  
أنه المشهور وفي (جامع المقاصد) بعد أن قيد العبارة بذلك قل هو الأشهر وفي (الغنية) يجعل  
أحدهما من عدد الترقوة يلصقها بجلده من الجانب الأيمن والجريدة الأخرى عند وركه من الجانب  
الأيسر ما بين القميص والأزار ونقل هذه العبارة في (المختلف) عن علي بن بابويه وفي (الذكرى)  
أنه مذهب في الرسالة واستدل له في (المختلف) بخبر يونس عنهم عليهم السلام يجعل له واحدة بين  
ركبتيه نصف مما يلي الساق ونصف مما يلي الفخذ ويجعل الأخرى تحت أظه الأيمن ودلالته على  
ذلك كما ترى (نعم) هذا الخبر قل في (الذكرى) أن الجفني عمل به وكذا الحسن بن عيسى على  
ما نقل عنه في (المعتبر) (وقال في مختصر المصباح) أن اليسى على الجلد عند حقوه من الأيمن  
واليسرى على الأيسر بين القميص والأزار (وفي الانتصار) أنه روي في طرق معروفة عند  
العامة أن الجريدة من أصل اليمين إلى أصل الترقوة وفي (المراسم) أن اليسى مع الترقوة على الجلد  
واليسرى على القميص من عند تحت اليد إلى أسفل (وقال في المعتبر) يجب الجرم بالقدم المشترك  
وهو استحباب وضعها مع الميت في كفته أو في قبره بأي هذه الصور شئت وذلك لاختلاف الروايات

والتعميم محكما يلف وسط العمامة على رأسه ويخرج طرفها من تحت الحنك ويلقيان على صدره ونثر الذريرة على الحبرة واللحافة والقميص وكتابة اسمه وانه يشهد الشهادتين وأسماء الأئمة عليهم السلام (متن)

والاقوال واستحسنه المحقق الثاني وصاحب المدارك (قال الاستاذ) أدام الله حراسته فيه نظر من وجوه (الاول) أن مستند المشهور معتبر من حيث السند مع الشهرة فلا عدول عنه (الثاني) أن الظاهر من الاقوال جميعا عدم الوضع في القبر اختياراً كما هو مقتضى غير واحد من الاخبار (الثالث) نافع قطع النظر عن الروايات لم نجد المصوم الذي ادعاه واقتضاه الجزم بالقدر المشترك اياه محل تأمل لان وظائف الميت توقيفية (نعم) في رواية سماعه عن الصادق عليه السلام يستحب أن يجعل (يدخل خل) في قبره جريدة رطبة الحديث (وقال في الذكرى) وقال الاصحاب توضع مع جميع أموات المسلمين حتى الصغار لاطلاق الامر بذلك (قالوا) ويجعل على الجريدتين قطن انتهى (قال في جامع المقاصد) وهو حسن وفيها انها لو تركت أو نسبتا جاز وضعها (١) على القبر كما فعله النبي صلى الله عليه وآله في القبر الذي كان صاحبه معذبا (٢) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والتعميم محكما يلف وسط العمامة على رأسه ويخرج طرفها من تحت الحنك ويلقيان على صدره ﴾ أما استحباب التعميم فقد تقدم الكلام فيه (وأما التحنك) والهيئة المذكورة فقد ذهب اليها علماؤنا كما في (التذكرة) والرواية بهما مشهورة كما في (الذكرى والمدارك) وفي (المعتبر) أنه مذهب الثلاثة واتباعهم وفي (كشف الثام) أن التحنك يجمع عليه على الظاهر وان الهيئة المذكورة هي المروفة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ونثر الذريرة على الحبرة واللحافة والقميص ﴾ قد تقدم الكلام في استحبابها للبيت أو الكفن ونقل الاجماع على ذلك وان أما المكارم ادعى الاجماع على عدم جواز تطيب الميت بسوى الكافور وقد ذكر المصنف هنا أنها تستحب لهذه الثلاثة وفقاً للصدوق في (المداية والفنية) والدليلي في (المراسم) والمحقق في (الشرائع) بل في (مختصر المعصباح والسرائر) والذكرى وكشف الثام) استحبابه على الاكفان كلها واليه يميل الكركي وقد يشمره اجماعا (المعتبر والتذكرة) بل صرح الاصحاب باستحبابها للطنن الذي يوضع على الخامسة كما في (كشف الثام) وهو كما قال ذكر ذلك الصدوق في (الفتية) والمفيد في (المنتهى) والشيخ وأبو يعلى وغيرهم ممن تعرض له لكن في (المنفعة والنهاية) والمبسوط والوسيلة وهما الاحكام والتحرير والبيان) الاقتصار على نثرها على الحبر واللحافة بل في (المنتهى) لا يستحب على اللحافة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وكتابة اسمه وأنه يشهد الشهادتين وأسماء الأئمة عليهم السلام ﴾ اجماعا كما في (الخلاف) وظاهر (الفتية) وقد نسبته الى الاصحاب غير واحد كالمحقق الثاني والفاضل الميسي والقدس الاردبيلي والسيد السند صاحب (المدارك) والفاضل الهندى ويظهر ذلك من الشهيد الثاني حيث قال اختلف الاصحاب في المكتوب (وزاد في الميسر والنهاية) وحده لاشريك له وقول المصنف رحمه الله وأسماء الأئمة عليهم السلام يحتل (١) في الاخبار النبوية ما يدل على أنها توضع على ظاهر القبر اذا نسيته أو تركت (٢) (منه) هذا الخبر قال جماعة انه عامي وقد وجدته في الفتية مروياً عن الصادق عليه السلام (منه)

بترتبة الحسين عليه السلام ان وجد فان قد فبالاصبع ( متن )

أمرين ( أحدهما ) أن يكون المراد كتابة أساميهم الشريفة قطعاً تبركاً بها كما صرح بذلك في ( الشرائع ) حيث قل وان ذكر الأئمة عليهم السلام وعددهم الى آخرهم كان حسناً ومثلها عبارة الموجز الحارثي ( الثاني ) أن يكون المراد أنه يشهد أن الأئمة عليهم السلام اثنتان في ( المبسوط والنهاية والخلاف ) ومختصر المصباح والوسيلة والفتية والارشاد والبيان والكفاية وفي ( الخلاف ) الاجماع عليه وزاد في ( الفتية ) الاقرار بالبيت والثواب والمقاب وظاهرهما الاجماع عليه واقتصر المحلي والشهيد في ( الفروس ) على الشهادتين وهو المنقول عن الكاتب والذي يقضي به التسليم أن كل من تقدم على الشيخ اقتصر على الشهادة الاولى ماعداً الكاتب كالمصدق والمفيد في ( الفتية ) والمداية والمقنعة والرزية ( على ما نقل عنها بل من عاصر الشيخ كالديلمي بل بعض من تأخر عنه كالحقق في ( النافع ) لكن كل من تأخر عنه الاثنا عشر واقعه على التفصيل المذكور عنهم وبعضهم نفي عنه اليأس وبعضهم قال كاه خير ان شاء الله تعالى وبعضهم انه خير محض ( وقال ) جمهور الاصحاب ان الاصل في خير أبي كهمس ( وقال ) الاستاذ حرسه الله تعالى يدل عليه ما روي في الاحتجاج في مسائل الحيريين عن صاحب عجل الله تعالى وجهه وسهل مخرجه وجعلني فداء روي لنا ان الصادق عليه السلام كتب على ازاره اسماعيل اسماعيل يشهد أن لا اله الا الله هل يجوز ذلك الى ان قال ( فأجاب ) عليه السلام يجوز ويتهد له ما روي ان الكاظم عليه السلام كفن بكفن مكتوب تمام القرآن ( وما في كشف النعمة ) من فضل بعض الامراء السامانية الذي كتب الحديث الذي رواه الرضا عليه السلام بسده عن آياته عليهم السلام الى الله جلّت عظمتة والحديث والحكاية مشهوران ( وما في غية الشيخ ) عن أبي الحسن القمي انه دخل على أبي جعفر محمد بن عثمان العمري رضى الله تعالى عنه وهو من الباب الاربعة وسفراء الصاحب صلى الله عليه وعلى آياته الطاهرين وبين يديه ساجدة وقاش يتقش آيات من القرآن واسماء الأئمة عليهم السلام على حواشيا فقلت بإسيدي ماهذه الساجدة فقال تعبري تكون فيه وأوضع عليها أو قال أسند عليها الحديث ( وقال في الذكرى ) ولم يقل استحباب كتابة شيء على الكفن سوى ذلك فيمكن ان يقال بجواره للاصل وبالجملة لانه تصرف لم يعلم اباحة الشرع له وفي ( جامع المقاصد ) ولم يذكر الاصحاب استحباب كتابة شيء غير ما ذكر ولم يقل شيء يتدبه يدل على الزيادة واعراض الاصحاب عن الترضي لزيادة يشعر بدم تجوز مع ان هذا الباب لا مجال للرأي فيه فيمكن المنع انتهى ( وقال في المراسم ) تستحب كتابة اسمه واسم ابيه ولم أجده لغيره ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ « ترتبة الحسين عليه السلام » هذا ذكره الاصحاب كما في ( جامع المقاصد وكشف التمام والمختلف ) ماعداً الصدوق في الاخير وفيه أيضاً انه المشهور وينبغي ان تبلى الترتبة لتكون الكتابة مؤثرة كما قاله المفيد في رسالته الى ولده كما نقل عنه وهو خيرة ( السرائر ) والمنتهى والمختلف والذكرى وجامع المقاصد والمسالك والمعارف والمصنفون من اصحابنا ماعداً المفيد يطلقون في كتبهم كما في ( المختلف ) وفي ( كشف التمام ) لا بد من التأثير وان أطلق الاكثر لان ذلك حقيقة الكتابة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ « فان قد فبالاصبع » هذا هو المشهور كما في ( المختلف وكشف التمام ) والكتابة بالاصبع ذكرها الاصحاب كما في ( جامع المقاصد ) وظاهرهم ان المراد الكتابة بالاصبع من دون تأثير ( وعن ) الكاتب وعزية المفيد انه لما يتعل الى

ويكره بالسواد على الحبرة والقميص والازار والجريدتين وخياطة الكفن بخيوط منه  
وسحق الكافور باليد ووضع الفاضل على صدره وطي جانب اللقافة اليسر على اليمين  
وبالعكس ( متن )

الاصح بعد قد الماء والطين وواقعا على ذلك الشهيدان والكركي والميسي والهندي بل قال الميسي  
والشيد الثاني انه يكون ذلك بالطين الابيض وفي ( كشف اللثام ) لو قيل بالكتابة بالماء قبل الكتابة  
بالاصح كان حسنا وفي ( المراسم ومختصر المصباح ) يكتب بالتربة أو بأصبعه وظاهرهما عدم الترتيب  
﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( ويكره بالسواد ) وسائر الاصباغ كما نص عليه المنيد والمصنف  
في ( المنتهى ) والشهد في ( الدروس ) والمحقق الثاني في ( جامع المقاصد ) وفي ( المبسوط ومختصر  
المصباح ) ولا يكتب بالسواد وظاهرهما كظاهر ( المراسم ) انه لا يجوز كما صرح به في ( النهاية ) وقد  
ينهم ذلك من عبارة ( المتبر ) ولهم أرادوا شدة الكراهة ﴿ قوله قدس سره ﴾ ( على الحبرة  
والقميص والازار والجريدتين ) والعمامة كما في ( المبسوط والنهاية والوسيلة والذكرى والدروس والموجز  
الحاوي وشرح الجعفرية ) وما زيد فيه العمامة ( التحرير والبيان ) لكن أسقط فيما ذكر الجريدتين  
وفي ( مختصر المصباح ) يكتب على الاكفان كلها وفي ( المختلف ) على الجريدتين والاكفان وقيل  
انه المشهور وأطلق الاكفان في ( السرائر ) وفي ( المسالك ) وأضاف الشهيد المذد والكل جائز بل لو  
كتب على جميع اقطاعه فلا بأس لثبوت أصل المشروعية وليس في زيادتها الا زيادة الخير ان شاء الله  
تعالى ( انتهى ) وما ذكره عن الشهيد ذكره في ( الدروس ) حيث قال يكتب على الجريدتين  
والقميص والازار والحبرة والعمامة واللقافة وفي ( كشف اللثام ) لا بأس بالكتابة على الاكفان كلها الا  
ما يقبحه العقل لسوء الادب فلا يكتب على المذد الا ما يجاوز الصدر والبطن انتهى والمصنف رحمه  
الله أقصر على الاربعة المذكورة كما أقصر على ذلك في ( الفقه والمداية والماراسم والشرائع والنافع  
والمتبر والذكرة ونهاية الاحكام ) وقال المنيد يكتب على الجريدتين والحبرة والقميص وترك الازار  
وفي ( الفنية ) يكتب على الجريدتين والقميص والازار وترك الحبرة وظاهره دعوى الاجماع ونسب  
في ( الروضة والمدارك وجمع البرهان ) وغيرها الى الاصحاب الزيادة في الكتابة والمكتوب به  
والمكتوب عليه ( وقال في المدارك ) ان الترك أولى كما هو ظاهر الميسي والاردبيلي لعدم المستند وقد  
سمعت ما ذكره الاستاذ من المستند مع التسامح في أدلة السنن ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾  
﴿ وخياطة الكفن بخيوط منه ﴾ أي لامن غيره ذكره الشيخ والاصحاب كما في ( الذكرى وجامع  
المعاصد ) والشيخ والاتباع كما في ( المدارك ) وفي ( الروضة ) انه المشهور ولعله لتجنب عما لم يبالغ في  
حله أو طهره ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( وسحق الكافور باليد ) أي لا يغيرها هذا  
ذكره جماعة من الاصحاب كما في ( جامع المقاصد ) وقال في ( المنير ) ذكره الشيخان ولم يتحقق  
مستنده وقال الشهيد خوقا من الضياع وفي ( المبسوط ) يكره سحقه بمحجر أو غير ذلك ( قلت ) وفي رواية  
يونس عنهم عليهم السلام ثم أعمد الى كافور محقوق وهذا قد يظهر منه خلاف ما ذكره الشيخ فأتمل  
﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( ووضع الفاضل على الصدر ) قد تقدم الكلام فيه ونقلنا الاجماع  
فيه عن ( الخلف ) وفي ( كشف اللثام ) انه المشهور ونسبه المحقق وغيره الى جماعة من الاصحاب  
﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( وطي جانب اللقافة اليسر على اليمين وبالعكس ) هذه العبارة

ويكره بل الخيطوط بالريق والاحكام المبتدأ وقطع الكفن بالحديد وجعل الكافور في سمنه وبصره ﴿تمة﴾ لا يجوز تطيب الميت بغير الكافور والذريرة (متن)

نحوها كبراء الشرائع وغيرها ذات وجهين مآلها واحد (الاول) ان يكون المراد بالايسر والايمن ايسر اللقافة وايمنها (لغاصله) انه يستحب ان تكون اللقافة عريضة بحيث يرد طرفها من الجانب الايسر على طرفها من الجانب الايمن ويريد بالمكس التحقيق في شكه أو في لقافة أخرى يجعل اللقافة جنساً وهذا صريح المفيد في بعض نسخ (المتن) حيث قل جانبها الايمن على جانبها الايسر (والثاني) ان كون المراد جعل جانب اللقافة الايسر على جانب الميت الايمن وجانبها الايمن على جانبها الايسر كما صرح به المفيد في نسخة صحيحة من (المتن) والشيخ والدبلي والطوسي والشهيد وهو الذي فحه الشارحون والحشون على عبارة الكتاب وها هو مثلاً وفي (الخلاص) الاجماع عليه قال ينبغي ان يبدأ بأيسر الثوب فيجعل على أيمن الميت ثم المكس الى آخره وهو المتقول عن (الفتاوى الرضوي) وكذا الخبرة يفعل بها مثل ذلك كما نص عليه في (المتن) والنهاية والمبسوط والمراسم والوسيلة والتذكرة والتحرير ونهاية الاحكام) وبعبارة المصنف هنا تحتمل تميم الحكم لجميع القائف كما صرح به القاضي على ما قبل عنه وبعض هذه الكتب صرح فيها بالاستحباب (كالخلاص والوسيلة والشرائع) وغيرها وبعض لم يصرح فيها بذلك (كالمتن والمبسوط والنهاية والمراسم) وغيرها لكن الظاهر منها ارادة الاستحباب وعلل هذا الحكم حجة باستحباب التيامن (وقال) بعض المحققين لعل الاستحباب في مقابلة الجمع بين طرفيها بالخطاطة فقد يكون الاستحباب للسعة (وقال في المنتهى) لئلا يسقط منه شيء اذا وضع على شقه الايمن في قبره وهو كما ترى ظاهره كون هذا العلي في مقابلة تركها كما هي (ورده في كشف اللثام) أن اللقافة لا تكون لقافة بدون أحد الأمرين ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ويكره بل الخيطوط بالريق) أي الخيطوط التي يخاط بها الكفن وهذا هو المشهور كما في (الذكرى والروضة) ومذهب الشيخ واتباعه كما في (المدارك) وفي (المعتبر) ذكره الشيخ ورأيت الاصحاب يجتنونه ولا بأس عنهم لازمة لاحتمال الوقوف على الاولى وهو موضع الوقوف (وقال) الشهيد والكرخي والميمني والسيد الموسوي الظاهر ان لها غير الريق غير مكروه الاصل ولا شمار التخصيص بالريق اباحة غيره ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (والاحكام المبتدأ) هذا عليه خرى الاصحاب كما في (المعتبر) وبه قطع الاصحاب كما في (كشف اللثام) وقاله الاصحاب كما في (الذكرى) وعن القاضي انه لا يجوز وأما التيمم الذي كان ينس سابقاً ذاك الكفن فلا يقطع كما قطع به الاصحاب كما في (كشف اللثام) وقوله علماءنا كما في (التذكرة) وفي (الخلاص) وفي (المنتهى) على ما قبل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وقطع الكفن بالحديد) قل الشيخ في (التهذيب) سمعنا مذكرة عن الشيخ وكان عليه علمهم (وقال في التذكرة ونهاية الاحكام) فلا بد له من أصل وفي (المعتبر) يستحب متاعهم تخلصاً من الوقوع فيما يكره ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وجعل الكافور في سمنه) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (لا يجوز تطيب الميت بغير الكافور والذريرة) كما في (الشرائع والتحرير ونهاية الاحكام والدروس والدين) وهو ظاهر (الذكرى) وفي

ولا يجوز تقريبهما من المحرم ولا غيرها من الطيب في غسل وحنوط ولا يكشف رأسه ولا تلمق الممتدة ولا المتكف به وكفن المرأة الواجب على زوجها وإن كانت مؤسرة (متن)

(الغنية) لا يجوز بفسير الكافور ونقل الاجماع عليه كما مرّت الاشارة اليه وفي (المبسوط) لا يخلط بالكافور مسك أصلاً ولا شيء من انواع الطيب وفي (النهاية) لا يكون مع الكافور مسك أصلاً وفي (الخلاص) والمعتبر والتذكرة) الاجماع على كراهة تجبير الا كفان وفي (المختلف) ان المشهور كراهة خلط الكافور بالمسك واختاره واختار أيضاً كراهة تجبير الكفن بالود وفي (الغنية) يجبر الكفن لا الميت وأرسل في خبرين (أحدهما) ان النبي صلى الله عليه وآله حنط بمثل من مسك سوى الكافور (والآخر) عن الهادي عليه السلام أنه سوغ قريب المسك والبخور الى الميت (قال في الذكري) وبارضهما. مستند محمد بن مسلم (وقال في كشف الثام) يحتدل الاختصاص به عليه السلام قالوا والسؤال في الاخير عن فعل العامة دون الجواز شرعاً وغالبهما الرخصة فلا تافي الكراهة (هذا وليعلم) ان اطلاقهم في المقام تحريم غير الضرورة مما يدل على ان معناه عدهم هو الطيب المخصوص اليهود وان كان المراد بها المسحوق من أي طيب كان لا يستقيم اطلاقهم الا بالبعد من التأويل كأن يكون المعنى المنع من التطيب بالتجبير ونضح نحر ماء الورد ونحوها فتأمل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ولا يجوز تقريبهما من المحرم ولا غيرها من الطيب في غسل ولا حنوط ﴿ اجماعاً ﴾ كما في (الخلاص) والغنية وجامع المقاصد ومجمع البرهان) وتفي عنه الخلاف في (المنهجي) وهو مذهب الشيخين واتباعهما كما في (المعتبر) وفي (كشف الثام) انه المعروف بين الاصحاب وفي (المعتبر) ان المرتضى والحسن بن عيسى قالوا الاشبه انه لا يقرب الكافور (وليعلم) ان اجماع الخلاف انما هو عدم قرب شيء من الكافور فغيره أولى وهل هذا الحكم يختص به مادام كونه محرماً محرماً على الطيب فيجب بد الخلق أو باق مادام كونه غير محل احتمال ان اختار أولها المولى الاردبيلي لان المدار على الاجماع وغير معلوم شموله لاحتمال الثاني ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ولا يكشف رأسه ﴿ أي لا يجب أن يكشف رأسه اجماعاً ﴾ كما حكى عن (الخلاف) وهو مذهب الاكثر كما في (جامع المقاصد وكشف الثام) وقال في (التذكرة) ولا يمنع من الحيط ولا من تغليفة الرأس والرجلين قاله الشيخان وأكثر علمائنا وفي (المختلف) المشهور انه يغلى رأسه ووجهه وحكي فيه عن الحسن بن عيسى انه لا يغلى وجهه ورأسه وهو المحكي عن السيد والجعفي وزاد الجعفي كشف رجليه أيضاً ﴿ قوله قدس سره ﴾ ولا تلمق الممتدة ولا المتكف به ﴿ خلافاً للشافعي في الاول في أحد وجهيه وقد نص على ذلك في (التذكرة ونهاية الاحكام والموجز وجامع المقاصد وكشف الالتباس وكشف الثام) وغيرها ولم ينقل أحد منهم خلافاً في ذلك ﴾ ﴿ قوله قدس سره ﴾ وكفن المرأة على زوجها ﴿ اجماعاً ﴾ كما في (الخلاص) ونهاية الاحكام والتعقيب وشرح الجفرية ومجمع البرهان) وعليه فتوى الاصحاب كما في (المعتبر والذكري) وعند علمائنا كما في (التذكرة والمنهجي) وهو مذهب الاصحاب لانهم فيه خائفون كما في (المدارك) وصرح هؤلاء انه لا فرق بين ان تكون ذات مال أم لا الا التخيخ والاردبيلي فانها تقلل الاجماع على ان كفن المرأة على زوجها واطلاق النص وكلام الاصحاب كما في (المدارك وكشف الثام) يمان الصغيرة والكبيرة المدخول بها وغيرها الناصر وغيرها وزاد في



ويؤخذ الكفن أولاً من صلب المال ثم الديون ثم الوصايا ثم الميراث ولو لم يخلف شيئاً دفن عرياناً ولا يجب على المسلمين بذل الكفن بل يستحب (متن)

(المدارك) الملوكة وغيرها وهو خيرة الفاضل المبني والشهيد الثاني فانها صرحا بعدم الفرق في الجمع وقصر الحكم بحيث ( الموجز الحاروي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجغرافية وشرحها وكشف الالباس ) على الدائمة غير الناشئ وفي ( الدروس والبيان ) قصر الحكم على الدائمة ونفى عنه البعدي ( الكتابة او احملها في ) ( المدارك ) وظاهر ( الذكرى ) والتوقيح في غير الدائمة والناشر كما توقف في ( مجمع الفائدة ) في غير الدائمة والمطلقة جميعاً وفي ( المبسوط والسرائر ونهاية الاحكام والذكرى والدروس والبيان والموجز الحاروي والتوقيح وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية المبني والمسالك ) التصريح بوجوب موطن التحيز الواجبة أيضاً من قيمة الماء والسدر والكافور ل في بعض هذه الكتب زيادة و غير ذلك كاجرة مكان الغسل ونحوه وتوقف في وجوب ماء الكفن المولى الاردنبي والماء الموسوي وصرح في أكثر هذه الكتب انه لو أفسر بان كان لم يملك ما يزيد على قوت يوم وليلة والمستثنيات في الدين كفتت من تركها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ لم يؤخذ الكفن أولاً من صلب المال ثم الدون ثم الوصايا ثم الميراث ( اجمالاً كافي ( الروض وكشف اللثام ) وهذا لا خلاف فيه بين علمائنا وأكثر العامة الا من تذكا في ( جامع المقاصد ) الا ان اجماع ( الروض ) لم يوثق فيه ثم بل عطف ( الوضو في ) ( الخلاف والمعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام ) الاجماع على انه يؤخذ من أصل التركة في ( الذكرى ) ( الاجماع على انه يقدم على الدين وفي ( شرح الجعفرية ) الاجماع على انه يقدم على الدين والوصايا وهو ظاهر ( مجمع البرهان ) وفي ( المدارك ) انه مذهب علمائنا وأكثر العامة انتهى وان تخلصت التركة في مرمون أرجان في ( البيان ) وحواشي الشهيد ان المرحن والمحني عليه بقدمان وهو مقتضى اطلاق كلام الاصحاب لا كما في ( المدارك ) زائتاره وفي ( الذكرى ) ان المرحن يقدم ونفى عنه البعدي في ( جامع المقاصد ) بدان يرد فيه في المحني عليه وفي ( الموجز الحاروي ) بعدم على الدين الم يكن مرموا أو جاباً أو مبعداً فبقيت الدين أو ملس أو مات قبل قبضه أو مصت له الا ولم ببعض ولا شيء من جيبها بخلاف ذلك في الأخرى لم يفضل بعدها قدر الكفن انتهى ولم ينب على هذا لاحد غيره كما قلنا في ( كشف الالباس ) وفي ( كشف اللثام ) يحتمل قديم المرحن والمحني عليه ويحتمل الفرق بينهما لا يزال المحني عليه وتعلق حقه بالدين بخلاف المرحن انتهى وهذا انما هو اصله المحقق الثاني واحتمل الفرق أيضاً بين جاية العبد والناشر لمدان لم تكن الجنانية والرحمن بعد الموت فن الكفن حينئذ مقدم جزاً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ لم يؤخذ من صلب المال بل دفن عارياً ولا يجب على المسلمين بذل الكفن ل يستحب في اجمالاً كافي ( نهاية الاحكام ) وهذا لا خلاف فيه كافي ( المدارك ) وصرح به كثير من الاصحاب كافي ( جامع المقاصد ) وقاله جماعة كافي ( الذكرى ) وفي ( كشف اللثام ) انه يستحب بذل الكفن اتفاقاً انتهى وحكي في حواشي الكتب ان المصنف في الدرس أو حياً على القريب الي وجبت فقته عليه ونقل ذلك عن ( التذكرة ) في موضع منها وهو مسئلة العبد والذي رجحه في موضع منها مواهقة الكتاب والموضع الذي نقل فيه هو ذلك منها صريح في ان ذلك مذهب الخائف كما وحدته في نسختين ولعل من نسب اليها ذلك

فمن يكفن من بيت المال ان كان وكذا الماء والسدر والكافور وغيره ويجب طرح ماسقط من الميت من شعره أو لجمه معه في الكفن ﴿ الفصل الثالث ﴾ في الصلاة عليه ومطالبه خمسة (الاول) الصلاة واجبة على الكفاية على كل ميت مظهر للشهادتين (ميتين)

تلف أول العبارة فانها موهمة ذلك وفي (الذكرى) لا يلحق واجب النكحة بالزوجة الا العبد للاجماع ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (نم يكفن من بيت المال) ظاهره الوجوب كما هو صريح (المنتهى وجامع المقاصد والمساكن) ونفى عنه البعد في (مجمع البرهان) واحتمل في (كشف اللثام) الاستحباب للاصل وفي (نهاية الاحكام) يكفن من بيت المال ان كان فيه فضل وفي (كشف اللثام) ان بيت المال يتسهل الزكاة وفي (جامع المقاصد) ان المراد بيت المال الاموال التي تستفاد من خراج الارضين المفتوحة عنوة وسهم سبيل الله على القول بان المراد به كل قرابة لاجلها وحده ولو أمكن الاخذ من سهم المقراء والمساكين من الزكاة جاز ثم استظهر وجوب ذلك ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وكذا الماء والسدر والكافور وغيره) يريد ان حكم ذلك حكم الكفن في جميع ما مر كما صرح به جماعة وفي (اغلاط) الاجماع على وجوب اخراج موثقه من أصل تركته وفي (نهاية الاحكام) الاجماع على انه لا يجب بذل ماء التفسير ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ويجب طرح ماسقط من شعره أو لجمه في الكفن) كما في (الترايع والبيان وجامع المقاصد والروض والمساكن والمذاكر) وفي (جامع المقاصد وروض الجنات والمذاكر) ان المصنف في (التذكرة) قد عليه اجماع العلماء كافة (قلت) وكذا في (نهاية الاحكام) قل الاجماع لكنه فيها استدلال الاجماع بأولية جمع اجزاء الميت في موضع واحد وهو يعطى الاستحباب كما نال عن (الجمع) وأطلق الشيخ وجماعة من دون نص على ويرب ولا استحباب

### ﴿ الفصل الثالث في الصلاة عليه ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (الصلاة واجبة على الكفاية على كل ميت مظهر للشهادتين) الخلف لأصحاب في المسئلة فاشيخ في (النهاية) والحق في (النافع والمعتبر والبرسني) والمصنف فيما وجدناه من كتبه ما عدا هذا الكتاب والتهدان والحق الثاني واميداه وأبو تيماس والمفرداد والاردبيلي والطراشاني وسائر المتأخرين لا من يأتي ذكره انها تلبي على كل مسلم فمخرج من النكر ضرر كالمفوارج والثالثة وذلك صرح الشيخ في (المبسوط) وصلاة (الانلاف) حيث لم ينفى الا يحل على القليل من البقرة وفي (الذكرة ومجمع البرهان) الاجماع على وجوب الصلاة على كل مسلم وفي (المسألة) نفى الخلاف عنه وفي (كشف الرورز) انه هو المذهب وفي (التفخيخ) انه مذهب الشيخ وأكرر الاصحاب في (الكفاية) انه الاسبر والمصنف هنا كالمحقق في (الشرايع) والتحفي في (الجل والعمود) على انقل انها تلبي على مطر التواترين ويدخل انطرح والعللي كما صرح به الشيخ في (الغلاف) في كتاب قتال أهل البغي حيث قل الباغي اذا قتل غسل وصلي عليه لم يعم الاخبار لكن الحق الثاني والفاضل المبني والشهد الثاني وسيله قدوا عبارة (الكتاب والشرايع) بما اذا لم يجد ضروريا (قلت) يؤيده قوله فيما بعد من له حكم الاسلام فانه يشير الى ان المراد باظهار الشهادتين الاسلام

وان كان ابن ست سنين من له حكم الاسلام سواء الذكر والانثى والحرة والعبد ويستحب على من نقص سنه عن ذلك ان ولد حيا ولا صلاة لو سقط ميتا وان ولجته الروح والصدر كالميت والشهيد كثيره (متن)

وفي (المقننة والوسيلة والسرائر والكافي والاشارة) على ما نقل عنها قصر الوجوب على المؤمن وقواه في (كشف الغمام) وفي عنه البعد في (المدارك) وفي (جامع المقاصد) نسبة الى جمع من الاصحاب قال منع جمع من الاصحاب الصلاة على حينئذ وظاهر كلام المتأخرين اختصاص ذلك بالناسب انتهى وفي (الذكرى) وشروط سالر فاعل اعتقاد الميت للحق ويلزمه ذلك في الصلاة وفي (البيان) ومنع المفيد من الصلاة على غير المؤمن وهو متروك ومنع ابن ادريس من الصلاة على ولد الزنا وهو ضيف انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وان كان صغيرا بين ست سنين من له حكم الاسلام ﴾ اشتراط ست سنين هو مذهب آل الرسول صلى الله عليه وآله كما في (المقننة) وفي (الاتصار والمنية والمنتهى) وظاهر (الخلاص) الاجماع عليه وهو المشهور كما في (المختلف وجامع المقاصد وروض الجنان وجمع البرهان وكشف الغمام) والاشهر كما في (الذكرى) ومذهب الاكثر كما في (التبقي والمدارك) (وقال في الذكرى) ذكره الشيخ وابن البراج وابن زهره وابن حمزة وسالر والبصري والمتأخرون والمفيد حدها بان يقل الصلاة انتهى وقد علمت ما في (المقننة) وعن الجعفي انه لا يصل على صبي حتى يفعل (وعن الحسن) بن عيسى انه لا يصل عليه ما يبلغ (وعن الكاتب) ان يجابها على المسهل (وعن المتنع) لا يصل عليه حتى يقل الصلاة لکه في (الفتية) روى السلت عن الباقر والصادق عليهما السلام وفي (الذكرى) ان التي لم يمرض لنبر كيفية الداء للطفل وفي (جامع المقاصد) نفى جمع من الاصحاب الصلاة على الصبي اما الى ان يبلغ أو الى ان يقل الصلاة وفي (كشف الغمام) ربما أو همت العبارة لزوم اظهار الصغير الشهادتين وظاهر انه غير لازم ويجوز تعميم المظهر لهما لمن في حكمه وارجاع ضمير كان الى الميت وان أبقى على ظاهره فتايت وجوب (انجاب خل) الصلاة على الطفل المظهر للشهادتين وهو لا يفيها عن غيره انتهى وقد نبه على هذا الوهم المحقق الثاني (وقال في كشف الغمام) ان قوله ممن له حكم الاسلام قد يعطى انه أراد باظهار الشهادتين الاسلام أو أراد بحكم الاسلام اظهار الشهادتين أو اشترط في الاطفال حكم الاسلام واكتفى في الكبار بالشهادتين بناء على ان الدليل انما سابقا الى إعطاء الاطفال حكم الاسلام ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويستحب على من نقص سنه عن ذلك ان ولد حيا ﴾ كما صرح بذلك جماعة من الاصحاب وفي (جامع المقاصد وشرح الجعفرية والكفاية) انه المشهور وفي الاخير ان ظاهر الكليني والمفيد والصدوق نفى الاستحباب قال وهو أحوط وقد سمعت كلام الجعفي والعمامي والصدوق في (المتنع) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولا صلاة لو سقط ميتا وان ولجته الروح ﴾ فلا يصل على الذي خرج بعضه فاستهل ثم سقط ميتا كما تعطيه عبارة الكتاب وعبارة (التحرير) وصرح في (المعتبر والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة) بالاستحباب لو خرج بعضه واستهل ثم مات ولو كان البض الخارج أقه (ومال) اليه أو اختاره المحقق الثاني وقوله عن (الذكرى) ولم أجد التصريح فيها بذلك وأبو حنيفة لا يصل على عليه حتى يسهل وأكثره خارج ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ والصدور كالميت والشهيد كثيره

ولا يصلى على الاباض غير الصدر وان علم الموت ولا على الغائب ولو امتزج قتلى المسلمين بغيرهم صلى على الجميع وأقر المسلمون بالنية (متن)

ولا يصلى على الاباض غير الصدر وان علم الموت ﴿ تقدم الكلام في المسائل اثلاث مستوفى وقدر ان المحقق استثنى من الاباض النظام وأبا علي كل عضو تام وأوجب الشافعية الصلاة على المصطفى ولو كان العضو من حي ومن لا يعلم موته لم يصلى عليه وإذا كان من ميت صلى عليه لأن يد عبد الرحمن بن غياث بن أسيد القاهي طائر بمكة عقيب وقعة الجمل فمقتل بختامه فصلى عليها أهل مكة بمحضر من الصحابة ولم ينكر أحد فصار اجماعاً وهذه الحكاية أيضاً قلها الشيخ هكذا (ورده) ابن ادریس بأن البلاذري نقل انها وقت باليمامة قال وهو الصحيح فان البلاذري أبصر بهذا الشأن (وقال) المحقق هذا اقدام على شيخنا وجراً من غير تحقيق فانا لانسلم ان البلاذري أبصر منه بل لا يصلى غايته والشافعي ذكر انها أقيمت بمكة ولا يقول أحد ان البلاذري أبصر من الشافعي في النقل وشيخنا أورد بقول الشافعي فلا مأخذ عليه (ثم قال في المتبر) لو سلمنا وقوعها في مكة لم تكن الصلاة عليها حجة لانه لم يبق بها بعد خروج الجيش مع علي عليه أفضل السلام من يعتقد بفعله على انه يمتثل ان يكون الذي صلى عليها ممن يرى الصلاة على الغائب وسنين ضعفه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولا على الغائب ﴾ كما في (الاخلاف والمتبر والدروس والبيان وغيرها) في بلد آخر كما في (المبسوط والسرائر ونهاية الاحكام) وهذا القيد لان الشافعي وافق على الميع من الصلاة عليه في البلد واجازها عليه في بلد آخر وفي (التحرير) سواء كان في البلد أو غيرها وفي (الذكرة ونهاية الاحكام) الاجماع على انه يشترط حضور الميت عند علمائنا أجمع وهو ظاهر (المنتهى وفوائد الشرائع) للمحقق الثاني بل ظاهره فيه الاجماع أيضاً على انه لا يصلى على البعيد بما يعتد به عرفاً كذلك لا على من بين المصلي وبينه حائل كالقبر الا عند الضرورة وفي (جامع المقاصد) لو اضطر الى الصلاة على الميت من وراء جدار ففي الصحة وجهان وفي (كشف الثام) على القول الصحة كذلك في وجوبها قبل الدفن وجهان والمراد من الغائب كما في (الذكرى وجامع المقاصد) من لم يشاهده المصلي حقيقة ولا حكماً أو من كان بعيداً بما لم يحضره العادة وفي (جامع المقاصد) ان المتبادر هو المصلي الثاني وفي (كشف الثام) الغائب غير المشاهد حقيقة ولا حكماً كمن في الجبابة أو القبر أو الكفن ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو امتزج قتلى المسلمين بغيرهم صلى على الجميع والمراد المسلمون منهم نائية ﴾ اجماعاً كما في ظاهر (الفنية) وقوله علماءنا كما في (الذكرة) وهو الاظهر من أقوال أصحابنا كما في (السرائر) وصرح في (المبسوط والاخلاف والسرائر والمتبر والذكرة والتحرير ونهاية الاحكام والدروس والذكرى والبيان وجامع المقاصد وكشف الثام) وحينئذ فالية ان يصلى على المسلمين من هو لا وراحتهم في (المبسوط والاخلاف) تخصيص صغير الذكر منهم بالصلاة لقوله صلى الله عليه وآله في بدلتاواروا الا كيشا يعني صغير الذكر قال ولا يكون الا في كرام الناس وفيها أيضاً ان أمر المؤمنين عليه السلام أمر بتل ذلك وفي (الذكرى) كما عن (المختلف) سدايراد الخبر انه يمكن العمل به في الصلاة في كل متنبه لمدم تعلق معنى في اختصاص الشهيد واحتاط في (المبسوط والاخلاف) بالصلاة على كل واحد شرط اسلامه وفي (المتبر) بعد ان اختار الصلاة على الجميع بنية الصلاة على المسلمين خاصة كما مر

## المطلب الثاني في المصلي \* والاولى بها هو الاولى بالميراث (مثن)

(قال) وفي الموارد وجهان (أحدهما) أنه يورى من كان كيشاً وتوقف بعض الاصحاب استضعافاً للرواية (قال) وقال بعض المتأخرين يقرع عليهم لأن الفرعة في كل أمر مشكل وهو غلط لأن الاصحاب لم يستعملوا الفرعة في المبادات ولو اُمر الموم لطلت البحوث النقية وجنح الى الفرعة في كل خلاف (ولو قيل) بموارات الجميع ترجيحاً لحزمة المسلم كان صواباً انتهى (قلت) أراد بعض المتأخرين ابن ادريس حيث صرح بذلك في باب قتال أهل البني حيث قال الاقوى عندي انه يقرع عليهم لأن كل أمر مشكل فيه الفرعة يغير خلاف وهذا من ذلك فمالصلاة عليهم فالأظهر من أقوال أصحابنا ان يصلى عليهم بنية الصلاة على المسلمين دون الكفار انتهى وعن نص على عدم الفرعة في المقام الشهيد في (الذكرى) والمحقق الثاني في جامع المقاصد

### المطلب الثاني في المصلي

﴿قوله قدس سره﴾ (والاولى بهما هو الاولى بالميراث) هذا الحكم مقطوع به في كلام الاصحاب وظاهرهم انه يجمع عليه كما في (المدارك) وهذا الاجماع ظاهر (المنتهى) وفي (المختف) انه المشهور في (الخلاف) الاجماع على ان أولى الناس بالصلاة على الميت وليه ومن قدمه وفي (الفنية) الاجماع على ان أولى الناس بالصلاة على الميت أولى الناس به ومن قدمه والظاهر ان المراد بالولي للميت والاولى بالميت هو الاولى بالميراث كما يعلم ذلك من مطاوي كلام بعضهم كالشيخ في (المبسوط والخلاف) والعجلي في (السرائر) فانهما ذكرا أولاً ان الاولى بها وليه ثم قالوا وجسته ان الاولى بها هو الاولى بميراته وهذه الكلمة أعني قولنا الاولى بها هو الاولى بالميراث صرح بها بعد الشيخ والعجلي الطوسي والمحقق والمصنف والشهيد في كتبهم والمحقق الثاني وتلميذاه الصميري والمسي والشهيد الثاني وسبطه والخراساني وغيرهم فيشمل ما اذا كان الاولى اثنى كما صرح به جماعة هنا وفيما يأتي بل في (التحرير) الاجماع على انه للمرأة ان تؤم بمثلها الا ان الشيخ في (المصباح) قال وأولى الناس بالصلاة على الميت أولاهم بميراته من الذكور فريد ذلك بالرجال كما قل ذلك عن (الاقتصاد والجامع) وفي (المنفعة) أولى الناس بالصلاة على الميت من أهل بيته أولاهم به من الرجال وفي (النهاية والفنية) الاولى بالصلاة الاولى بالميت وفي (المراسم) وفي الميت أولى بها ويظهر من الكتاب انه لا يرى أولوية الاولى بالميراث لانه قل عه عبارتان احدهما ان الجدة أولى من الابن والاخرى ان الاولى بالصلاة على الميت امام المسلمين ثم خلفاؤه ثم امام القبيلة (وعن الكافي) ان أولى الناس امام الملة فان تمسذر حضوره واذنه فولي الميت أو من يومه للامامة انتهى عبارة الكاتب الاخيرة وعبارة (الكافي) يمكن تنزيلها على غنثار الاصحاب فأمل وفي (المدارك) لا يبعد ان المراد بالاولى في الاخبار أمس الداس بالميت رجماً وأشدهم علاقة من غير اعتبار لجانب الارث كما تقدم قل ذلك عنه وحكي فيه عن جده ان اذن الولي انما يتوقف عليه الجماعة لأصل الصلاة لوجوبها على الكفاية فلا تناط برأي أحد من المكلفين (ورده) بأنه لا منافاة بين كون الواجب كفاثاً وبين اناطته برأي بعض المكلفين على معنى ان قام به سقط الفرض عن غيره وكذا ان اذن لنيره وقام به ذلك النير والا سقط اعتباره ثم انه قى لباس عنه لان الجماعة هي المتبادرة (وتام) الكلام يأتي ان شاء الله تعالى في مكاسب

فالابن أولى من الجد والاخ من الابوين أولى من الاخ لاحدهما والاب أولى من الابن والزوج أولى من كل أحد والذكر من الوارث أولى من الانثى (متن)

النجاة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ فالابن أولى من الجد والاخ من الابوين أولى من الاخ لاحدهما ﴾ عندنا كما في (الذكرى) وهو المشهور كما في (شرح الجعفرية) وظاهر (جامع المقاصد والشرح الآخر للجعفرية وكشف الثام) وخالف في الاول أبو علي الكاتب كما سمعت وفي (شرح الجعفرية وظاهر الشرح الآخر وجامع المقاصد) أيضا ان المشهور ان الاخ من الام أولى من الم وانثال والم أولى من انثال وانثال أولى من ابن الم وابن انثال ثم ابن الم أولى من ابن انثال (قلت) هذا الترتيب ذكره الشيخ في (المبسوط) والمعلي في (السرائر) وبض الاصحاب وزاد في (جامع المقاصد) ان الاول يمسد ابن انثال المعتق ثم الضامن ثم الحاكم ثم جدول المسلمين ونسب في (التذكرة) تقديم الاخ للاب عليه لام والم على انثال الى الشيخ قال فعل قوله الأكثر نصبا يكون أولى (قلت) تقديم الأكثر مبررا على الأقل كما يعطيه كلام الشيخ كذلك يعطيه كلام الطوسي والمصنف في (المتقى والتذكرة) وبه قطع المصنف في (نهاية الاحكام) وقال في (المتقى) يلزم على قول الشيخ ان الم من الطرفين أولى من الم من أحدهما وكذا انثال (قال) ولو اجتمع ابنا عم أحدهما أخ لام كان الاخ من الام على قوله رحمه الله تعالى أولى من الآخر وهو أحد قولي الشافعي وفي (التذكرة) بعد ان ذكر قولي الشافعي في تقديم الم للابوين على الم للاب قال وعندنا ان المتقرب بالابوين أولى وقال ان ابن الم اذا كان أخا لام يقدم على ابن الم الآخر ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والاب أولى من الابن ﴾ ومن الجد ومن غيره من الاقارب كولد الولد والاخوة ذهب اليه علماء كما في (التذكرة) وهو مذهب الاصحاب لأتم فيه خلافا كما في (المدارك) وهو المشهور كما في (المختلف وجامع المقاصد وشرحي الجعفرية) وبه صرح في (المبسوط والخلاف والوسيلة والسرائر والشرائع) وغيرها وان كان أقل نصيبا لده في باب التفرق أضعف (وقال) مالك الابن أولى من الاب لانه أقوى نصيبا وهل يقدم الولي على الموصى اليه بالصلاة أم لا قولان نقل بينهما عن الكاتب ونفى عنه الباس في (المدارك) واحتمله المحقق الثاني وظاهر المارة كهرج (التذكرة) والموجر وشرحه والذكرى (القول الاول وفي (المسالك) انه المشهور وفي (المختلف) نسه الى علمائنا قال ولم يشتر علماء ما ذكره ابن الجبجد (وقال) أحمد الموصى اليه أولى لان أبا بكر أوصى ان يصلي عليه عمر وعمر أوصى ان يصلي عليه صهيب وأوصت عائشة ان يصلي عليها أبو هريرة وابن مسعود أوصى ان يصلي عليه الزبير وبنو بن جبير أوصى ان يصلي عليه مالك بن أنس وأبو شريجة أوصى ان يصلي عليه زيد بن أرقم (هذا) وناقش الشهيد الثاني في المارة والمحقق الثاني جعل ما ناقش فيه لطيفة ونكتة وهو كما قال ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والزوج أولى من كل أحد ﴾ هذا لأتم فيه مخالفا من الاصحاب كما في (الذكرى) وهو المعروف من مذهب الاصحاب كما في (المدارك) وقد تقدم ان الزوج في مبحث الفصل أولى بزوجه في جميع أحكامها وصرح جماعة بأنه أولى من سيد الملوكة وخالف في ذلك الفقهاء الاربع لان عمر قال لاهل امرأته أنتم أحق بها ﴿ قوله قدس تعالى روحه ﴾ ﴿ والذكر من الوارث أولى من الانثى ﴾ فلا خلاف كما في

والحر أولى من العبد وإنما يتقدم الولي مع اتصافه بشروط الإمامة والاقدم من يختاره ولو تعددوا قدم الاقفة فالأقرب فالأسن فالأصحب ( متن )

( المتسبب ) وبه صرح الشيخ والمجلى والمحقق والشهيدان والمحقق الثاني وفي ( الذكرى ) الا اذا قص الذكر لصغر أو جنون فإن الأقرب حينئذ ان الولاية للأشرف ونفى عنه البعد في ( جامع المقاصد ) وقر به في ( كشف الثام ) واحتمل الانتقال الى وليه في الأخيرين كما اذا لم يكن في طبقته مكلف فإنه يحتمل الانتقال الى الأبعد والى وليه وفي ( المبسوط والسرائر ) ان الذكر أولى من الأشرف اذا كان ممن يسقط الصلاة ( قال في الذكرى ) وهو يشعر بأن التمييز مكلف في الإمامة كما أفتى به في ( المبسوط والخلاف ) في جملة البيوتة وابن البراج قال في الاثنين بالتخير انتهى وحكى في ( المدارك ) عن بعض مشايخه انه حكى قولاً باستتراك الورثة في الولاية ( قال ) ولا ريب في ضعفه مع انه مجهول القائل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( والحر أولى من العبد ) لا أعلم فيه خلافاً كما في ( المتسبب ) فالحر العبد أولى من العبد القريب كما في ( التذكرة ) وغيرها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( وإنما يتقدم الولي مع اتصافه بشروط الإمامة ) ولا بد مع ذلك من علمه بالاحكام الواجبة في صلاة الجنائز كما في ( جامع المقاصد ) ولا يشترط ان لا يكون فيهم من هو أولى منه بالشروط ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( والاقدم من يختاره ) فان لم يميز أحدا سقط اعتباره كما صرح به غير واحد ( قال في الذكرى ) لا يطابق الناس على صلاة الجنائز جماعة من عهد النبي صلى الله عليه وآله الى الآن وهو يدل على شدة الاهتمام فلا يزول هذا المهم بترك اذنه ( نعم ) يتبرح حينئذ اذن حاكم الشرع ويجوز له تقديم من يختاره مع استجماع الشروط كما في ( الذكرى ) وهل يستحب وجان ذكرهما في ( كشف الثام ) وقوى الاستحباب في ( الذكرى ) ونقل عن المفيد في العزبة انه جل من السنة تقديم العالم الفقيه وفي ( جامع المقاصد ) أن اذن الولي انما تعتبر في الجماعة لاني أصل الصلاة الى آخر ما تقدم نقله عن الشهيد الثاني ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( ولو تعددوا ) أي الأولياء كما صرح به في ( المبسوط والخلاف والسرائر والمعتبر والتذكرة والتحرير ونهاية الاحكام والدروس والذكرى والبيان ) وغيرها واحتمل المحقق الثاني والفاضل المهندي حمل العبارة على ما هو أعم من الأولياء لتكون المسائل الآتية جميعاً تفصيلاً لها فنزل على من له حق الإمامة اما بكونه ولياً أو بصلاحيته لها باستجماع الشروط ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( قدم الاقفة فالأقرب ) كما في ( الشرائع والتحرير والبيان وحاشية المبسوط ) وفي ( الارشاد ) الاقفة أولى ولم يتعرض لمييره والمشهور كما في ( جامع المقاصد وشرح الجعفرية والمسالك وكشف الثام ) وظاهر ( الدروس ) تقديم الأقرأ على الاقفة وبه صرح في المقام في ( المبسوط والخلاف والسرائر والمعتبر والتذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام والدروس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع ) وغيرها لاعتبار كثير من مرجحات القراءة في الدعاء ولائها لو لم تعتبر لم يعتبر الأقرأ رأساً ولم يقولوا به ويأتي للمصنف وغيره في الجماعة تقديم الأقرأ على الاقفة ( وقال في الذكرى ) وفي شرائع المحقق قدم الاقفة على الأقرأ وهو متوجه لان القراءة هنا ساقطة لكنه خلاف قوى الاصحاب في الجماعة بتقديم الأقرأ على الاطلاق وفي ( الدروس ) تقديم الاقفة على الأقرأ في صلاة الجنائز غير مشهور ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( فالأسن فالأصحب )

والفقيه العبد أولى من غيره الحر ولو تساوا أقرع ولا يجوز لجامع الشروط التقدم  
بغير اذن الولي المكلف وان لم يستجمعها وامام الاصل أولى من كل أحد (متن)

ذكر الاصبح بعد الاسن في (الشرائع وشروحها وحواشيا والتحرير والبيان وجامع المقاصد والجعفرية  
وشرحها) وفي (المبسوط) يقدم الاقرأ ثم الاقعه ثم الاسن فان تساوا أقرع بينهم ومثله قال في  
(السرائر والتذكرة ونهاية الاحكام) ولم يتعرض في هذه الكتب الاربعة لذكر الاصبح بل اتقل  
فيها بعد الاسن الى القرعة ولم يذكر الاصبح ولا القرعة في (الخلاص والمعتبر والدروس) بل ذكر فيها  
الاقرأ ثم الاقعه ثم الاسن قط وفي (الذكرى) ان ظاهر الاصحاب الحاق جماعة الجائزة بجماعة  
المكتوبة وفي (جامع المقاصد) دلائل الاصحاب تقتضي اعتبار مرجحات الامامة في اليومية كما صرح  
به المصنف في (التذكرة) وشيخنا الشهيد فعل هذا يقدم الاسبق حرة على الاصبح ومثله قال في  
(كشف الثام) ونقل في (الذكرى) وغيرها ان القاضي في (المهذب) قال اذا تشاح الابان أقرع ولم  
يعتبر أفضليته وفي (الكامل) ان القرعة انما تعتبر اذا تشاح مع التساوي في العقل والكمال قال في  
(الذكرى) ولم تقف على ماخذ ذلك في خصوصية الجائزة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (والفقيه  
العبد أولى من غيره الحر) قال في (جامع المقاصد) هذا الحكم مذكور في كلام الاصحاب هكذا  
وهو مشكل ان أريد الولاية اذ العبد لا يرث له فلا ولاية له وان أريد بأوليته أفضلية تقديم الولي  
له فهو صحيح الا انه خلاف المتأخر من كلامهم والطاهر ان مرادهم الاول دليل انهم في ترجيح  
الهاشمي اشترطوا تقديم الولي له لكن يتعين ارادة المعنى الثاني ليصح الكلام ولا يبعد تنزيل العبارة  
عليه باعتبار ما فسرتها به ضمير ولو تعددوا انتهى (ومثله) قال الشهيد الثاني في فوائد القواعد (وقال)  
التشديد في حواشيه ان كان المتعارض بين الاولياء فالأولى تقديم الحر وان كان بين الائمة المتوفين على  
الاذن فالعبد الفقيه أولى انتهى (وقال في التحرير) لو كان هناك عبد قبه وحر غير قبه أو أخ رقيق  
وعم حر فالأقرب تقديم الحر ولعلم ان التقديم فيما اذا تعددوا على سبيل الاستحباب كما صرح به بعضهم  
هنا وفي جماعة اليومية ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ولو تساوا أقرع) قال في (كشف الثام)  
لا بأس عندى لو عقدوا جماعتين أو جماعات دفعة لكن الافضل الاتحاد ﴿ قوله قدس الله تعالى  
روحه ﴾ (ولا يجوز لجامع الشروط التقدم بغير اذن الولي المكلف وان لم يستجمعها) نقل في (المعتبر  
ونهاية الاحكام والتذكرة) الاجماع على انه لا يجوز للهاشمي التقدم الا مع اذن الولي كما يأتي وفي (كشف  
الثام) انه المشهور وحكى نقل الاجماع على عبارة المصنف عن (التذكرة والمعتبر) مع انه ذكر في  
(التذكرة) هذه العبارة ولم يذكر فيها اجماعاً وفي (المعتبر) لم يتعرض لها أصلاً وفي (النية) الاجماع  
على ان المستحب ان يقدم للصلاة أولى الناس بالميت أو من يقدمه وقواه في (كشف الثام) الاصل  
وضمف انظر سندا ودلالة ومنع الاجماع على أزيد من الاولوية انتهى فتأمل ﴿ قوله قدس الله  
تعالى روحه ﴾ (وامام الاصل أولى من كل أحد) فلا يفتقر الى اذن الولي اجماعاً كما في ظاهر  
(الخلاص) وهو خيرة (التذكرة والتحرير والذكرى والدروس والبيان وفوائد الشرائع وجامع المقاصد  
وشرح الجعفرية وروض الجنان والمسالك وكشف الثام) وغيرها وهو ظاهر (النهاية والخللاف والسرائر  
والشرائع وكشف الاتباس والكافي والمهذب والجامع) على ما نقل عن الثلاثة الاخيرة وخالف في ذلك



والهاشمي الجامع للشرائط أولى ان قدمه الولي وينبغي له تقديمه وتقف المرأة في صف الامام وكذا النساء خلف المرأة وغيرهم يتأخر عن الامام في صف وان اتحد وتقف النساء خلف الرجال وتنفرد الحائض بصف خارج ( متن )

الشيخ في ( المبسوط ) والمحقق في ( المتبر ) والمصنف في ( المختف ) واحتل الامر بين في ( نهاية الاحكام ) كما هو ظاهر انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( والهاشمي الجامع للشرائط أولى ان قدمه الولي ) اجماعاً كما سمعت من عبارة ( المتبر والتذكرة ونهاية الاحكام ) وفي ( البيان والتنقيح وفوائد الشرائع ) ( القواعد دخل ) انه المشهور وهو مذهب الصدوق والشيخين والحنفي وأتباعهم كما في ( الذكري ) واشترط اجمعه الشرائط صرح به الاكثر واقتصر في ( النهاية والسرائر ) على ذكر اعتقاده الحق وفي ( الفقيه ) عن رسالة آية ( والمنفعة والبيان ) على ذكر الهاشمي لكن الشهيد في ( الذكري ) نقل عن المفيد انه قال ومتى حضر رجل من فضلاء بني هاشم انتهى واحتمل في ( مجمع البرهان من عبارة الارشاد ) تقديم الهاشمي على تقدير التساوي في باقي المرجحات وأوجب تقديمه في ( المنفعة ) قال في ( الذكري ) لم أقف على مستنده وقوله صلى الله عليه وآله قدموا قريشاً ولا تقدموها لم نستثنيته في رواياتنا مع انه أهم من المدعي ( ونقل ) فيها عن الكاتب انه قال ومن لا أحد له الاقدم نسباً برسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله أولى به قال وهو انما يقتضي ثبوت الولاية مع عدم الولي ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( وتقف المرأة في صف الامام ) الساري قاله الشيخ والاصحاب كما في ( جامع المقاصد وفوائد الشرائع ) وقال فيها مع اهم صرحوا بأن المرأة يجلسون في اليومية وكانه بناء على ان السرايس شرطاً في صلاة الجنائز أو للفرق بالاحتياج الى الركوع والسجود هناك بخلافه هنا وليس بشي لوجوب الائمة انتهى وظاهر ( المبسوط والنهاية والوسيلة والسرائر والمعتبر والتافع والتذكرة والارشاد ونهاية الاحكام والبيان وجامع المقاصد وروض الجنان ) وغيرها ان ذلك على سبيل لوجوب وظاهر ( الشرائع والذكري ) ان البروز ( التقدم دخل ) مكروه وفي ( فوائد الشرائع ) ان عدمه مستحب وان التنبه فعلها من جلوس واستحباب عدم التقدم بحاله وهو خلاف ظاهر الاكثر وصريح ( المتبر والتذكرة والذكري ) وغيرها حيث قيل فيها ولا يقعد وفي ( الوسيلة ) يقف الامام في وسطهم واضعي أيديهم على سواهم ولم يصرح بذلك غيره فيها أجد وفي ( الذكري ) ان عدم العود هنا لعدم الركوع والسجود ( ورده ) جماعة بأن الركوع والسجود في المكتوبة بالائمة للماضي كما سمعت ذلك عن المحقق الثاني ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( وكذا النساء خلف المرأة ) أي اذا أردن الصلاة خلف المرأة لا تبرزن عن وظاهر الاكثر كما في ( كشف الثام ) الوجوب وصريح ( الشرائع والمدارك ) ان التقدم مكروه هذا وفي ( التحرير ) للمرأة ان تؤم مثلها اجماعاً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( وغيرهم يتأخر عن الامام في صف وان اتحد ) بخلاف المكتوبة كما صرح به في ( الفقيه والمبسوط والوسيلة والسرائر والشرائع والارتداد والدروس والذكري والبيان وجامع المقاصد وروض الجنان والمدارك ) وغيرها قوله ﴿ ( وتقف النساء خلف الرجال ) هذا الحكم مما لا ريب فيه كما في ( المدارك ) ولم أجد من خالف فيه وظاهر ( المبسوط والوسيلة والسرائر والشرائع ) وغيرها أن ذلك على سبيل الوجوب وفي ( البيان ) ويتأخر النساء وحباً أو استحباباً ﴿ قوله ﴾ ( وتنفرد الحائض بصف خارج ) كالي ( المنفعة )

﴿ المطلب الثالث في مقدماتها ﴾ يستحب أعلام المؤمنين بموت المؤمن ليتوفروا على تشييعه ومشي المشيع خلف الجنائز أو إلى أحد جانبيها وتريعها (متن)

والارشاد) وفي (الغنية) النهي عن صفها مع الرجال (وقال في المبسوط) وإن كان فيهن حائض وقت وحدها في صف بارز عنهم وعنه وتحتله عبارة الكتاب وبه صرح في (الوسيلة والسرائر وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وروض الجنان والسرائر وفوائدها) للمحقق الثاني ( والمدارك والمفاتيح ) وفي الاربعة الاخيرة صرح بالاستحباب وفي (اليان) ويستحب انفراد الحائض بصف وفي (الذكرى) وفي انفراد الحائض هنا نظر من قول الصادق عليه السلام لا تقف معهم تقف منفردة وإن الضمير يدل على الرجال وإطلاق الانفراد يشمل النساء انتهى

### ﴿ المطلب الثالث في مقدماتها ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ومشي المشيع﴾ استحباب المشي خيرة (المبسوط والنهاية والمعتبر والتذكرة والتسريرونهاية الاحكام والذكرى) حيث صرح فيها بكراهة الركوب على القول بان خلاف المكروه مستحب وهو ظاهر الاكثر وفي (المنتهى) أن كراهة الركوب قول العلماء كافة وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) الاجماع على أنه لو احتاج الى الركوب زالت الكراهة وصرح فيها بأن الكراهة إنما نشبت في التشيع لافي العود وفي (الذكرى) يتأكد لمن ركب التأخير ونقل فيها عن الكاتب أنه قال لا يركب فيها صاحب الجنائز ولا أهله ولا اخوان الميت وأما استحباب التشيع فله الاجماع كما في (نهاية الاحكام) وغيرها ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿خلف الجنائز أو إلى أحد جانبيها﴾ نفل الاجماع في (التذكرة وكشف الالتباس وجامع المقاصد) على أن الافضل المشي خلفها أو إلى أحد جانبيها وفي (المعتبر) أنه مذهب فقهاؤها وفي (المدارك) أنه المعروف من مذهب الاصحاب وفي (كشف الثام) أنه مذهب المتعلم وفي (الخلاص) الاجماع على استحباب الخلف خاصة ويجوز تأويله بما يعم لما عن الجانبين وأما المشي أمامها ففي (روض الجنان) أنه يكره عندها ونسبه في (الذكرى) الى كثير من أصحابنا وبه صرح في (الوسيلة والسرائر والتذكرة والبيان والروضة) وهو ظاهر (المنفعة والمراسم والمقنع والاقتصاد وجمال العلم) على ما نقل عن الثلاثة الاخيرة وفي (المبسوط) لو تقدمها ترك الفضل وفي (النهاية) تركه أفضل (قال في الذكرى) وهذا أولى ومثله ما في (المعتبر) حيث قال لا أكره المشي أمامها بل هو مباح وهو ظاهر (المنتهى) في موضع منه ونفى عنه لباس في (كشف الثام) في جنازة المؤمن دون غيره للاخبار الفارقة واظهر الالهي عنه مطلقا ضعيف معارض بتمه وهذا الفرق ذكره الصدوق في (المقنع) على ما نقل عنه حيث قال (وروي) أن الميت اذا كان مؤمنا فلا بأس أن يمشى قدام جنازته فان الرحمة تستقبله والكافر لا تتقدم جنازته فان اللعنة تستقبله ولله لذلك أوجب الحسن بن عيسى التأخر خلف جنازة المعادي لذي القربى وعن الكاتب أنه يعني صاحب الجنائز بين يديها واقاضون حقه ورواها وامله استد لفل الصادق عليه السلام يوم اسماعيل ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿وتريعها﴾ التريع بمعنى حمل الجنائز من جوانبها الاربعة بأربعة رجال مستحب اجماعا كما في (الخلاص والتذكرة ونهاية الاحكام وجامع المقاصد

والبدء بمقدم السرير الايمن ثم يدور من ورائها الى اليسر (متن)

وحاشية الارشاد والمدارك والمفاتيح (وظاهر (المتن) وهو مذهب علانكا في (كشف الالتباس وفوائد الشرائع) وفي (الذكرى) قال عندنا (واختلف) أنه المشهور (وقال) الشافعي حلها بين الصودين أولى من حلها من الجوانب لان عمارة حل سرير أمه بين الصودين وكذا صنع أبو هريرة والزبير (وقال) مالك ليس في حل الميت ترتيب ونحوه (قال) الاوزاعي وصفة الحل بين الصودين أن يدخل رأسه بين الصودين المتقدمين ويتركها على عاتقه ولا يمكن مثل ذلك في المؤخر لانه يكون وجهه الى الميت لا يصير طريقه فيحمل الصودين رجلان يحمل كل واحد منهما أحد الصودين على عاتقه وقال أبو علي الكاتب يرفع الجنائز من أي جوانبها قدر عليه انتهى (والترجيع بمعنى حل الواحد كلا من جوانبها الاربع ذكره الاصحاب قاطعين به وكأنه اتفاقي والاختبار به متضاربة كما في (كشف الثام) ويأتي في كنيته ما يؤكد ذلك ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ والافضل البداء بمقدم السرير الايمن ثم يدور من ورائها الى اليسر) مناه أن يبدأ بمقدم السرير الايمن وهو الذي يلي بين الميت فيضمه على عاتقه الايمن فيحمل اليد اليمنى بالكشف الايمن كما صرح به غير واحد ثم يدور دور الرضى من خلفه الى مقدمه اليسر فيضع رجلها اليمنى على الايمن ثم اليسرى على اليسر ثم مقدم السرير اليسر على اليسر وهذا هو المشهور كما في (الذكرى) ويجمع البرهان والروض والمسالك والمدارك وكشف الثام والمفاتيح وفي (المدارك) نقل حكاية الاجماع عليه وحاشيته نسبة الى الاصحاب وفي (الذكرى) أنه مختار الشيخ في (النهاية والمبسوط) وباقي الاصحاب وفي (المعتبر) أنه المروي عن أكابر الصحابة (وقال الشيخ في الخلاف) صفة التريع أن يبدأ يسرة الجنائز ويأخذها بيمينه ويتركها على عاتقه ويرجع الجنائز بمشي الى رجلها ويدور دور الرضى الى أن يرجع الى يمنة الجنائز فيأخذ ميامن الجنائز بميامره ونقل عليه اجماع الفرقة قال و به قال سعيد ولم أجد من واقفه على ظاهر هذه العبارة سوى الكشافاني في (المفاتيح) فانه قال وما في (الخلاف) أصوب نعم نسب هذا القول في (كشف الثام) الى القليل (وقال) الشهيدان في (الذكرى والروض) يمكن حمل عبارة (الخلاف) على المشهور لان الشيخ ادعى عليه الاجماع وهو في (المبسوط) والنهاية) وباقي الاصحاب على خلافه فكيف يخالف دعواه ولانه قال في (الخلاف) يدور دور الرضى كما في الرواية وهو لا يتصور الا على البداء بمقدم السرير الايمن وانظم بمقدمه اليسر واليمين واليسار من الامور الاضافية وقد تماكس والراوندي في (شرح النهاية) حتى كلام النهاية والخلاف وقال معناه لا يتغير انتهى كلامهما (وقال في المدارك) وما ذكره الشهيد من الجمع بين الكلامين مشكل حدا والروايات كلها قاصرة من حيث السند مع أن الصدوق (روى) في الصحيح أنه يحمل من أي الجوانب شاء وليس له جانب يبدأ به (قال في الذكرى) وعلى هذا الخبر عمل ابن الجنييد (وقال) الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في حاشية (المدارك) في توجيه كلام (الخلاف) ورد الى المشهور أن المراد بميسرة الجنائز يسرة الميت فيأخذها بكفه اليمين فيكون المراد أنه يستحب أخذ يسرة الميت بالكف اليمين قال وهذا بعينه مفاد عبارة (الفقه الرضوي) قال والصحيحة غير متافية والتصوير منجز بعمل الاصحاب انتهى وفي (خير) ابن يقطين ما يشير الى تأويل الاستاذ أبيه الله تعالى

وقول المشاهد الجنائز الحمد لله الذي لم يجلني من السواد المخترم وطهارة المصلي (متن)

لكن عبارة (الخلاف) اذا أريد بالجنائز في قوله يبدأ بيسرة الجنائز نفس السرير انطبق على المشهور من دون كلمة وهو واضح وكلام (الخلاف) على ظاهره مستند قول الكاظم عليه السلام في خبر ابن يقطين السنة في حمل الجنائز أن تستقبل جانب السرير بشمك اليمين فترم اليسر بكفك اليمين ثم تمر عليه الى الجانب الآخر تدور من خلفه الى الجانب الثالث من السرير ثم تمر عليه الى الجانب الرابع بمايلي يسارك (وقال في كشف الثام) هذه لاختلاف المشهور فان اليسر بمعنى مايلي يسار المستقبل له وهو مايلي بين الميت ومايلي يسارك بمعنى مايلي يسار الحامل اذا حمله وهو مايلي يسار الميت اذا حمله أو المراد الجانب الرابع بالنسبة الى مايلي يسارك حين استبائك له انتهى (وقال في المنهى) الابتداء بوضع مايلي بين الميت على كفه اليسر ثم ما يلي رجله اليمين عليه ثم ما يلي رجله اليسرى على الكتف اليمين ثم ما يلي يده اليسرى عليها وظاهر دعوى الاجماع عليه حيث قال عندنا (قال في كشف الثام) هذا انما يتم مع جل الجنائز بين عمودين ودخول الحامل بينهما انتهى لكن الشهيد الثاني في (روض الجنان) قال أن المصنف في (المنهى) موافق للمشهور فتأمل جيداً فانه غريب لكن يمكن تأويله بالبعد (بالبعد خل) حتى يرجع الى المشهور (وقال في الكفاية) والافضل أن يربع الشخص الواحد وهو يحصل بحمل الجانب الذي يلي اليد اليمنى ثم يمر الى الجانب الذي يلي الرجل اليسرى ثم يمر الى الجانب الذي يلي اليد اليسرى قال وهذه وان كانت غير مشهورة بين المتأخرين لكنها مستفادة من الاخبار ووقع التصريح بها في كلام العلامة في (المنهى) انتهى فتأمل (وقال في الروضة) تبنا لشيوخه الفاضل الميرزا أفضله أن يبدأ في الحمل بجانب السرير اليمين وهو الذي يلي يسار الميت فيحمله بكفه اليمين ثم ينتقل الى مؤخره اليمين فيحمله باليمين كذلك ثم ينتقل الى مؤخره اليسر فيحمله بالكتف اليسر ثم ينتقل الى مقدمه اليسر فيحمله بالكتف اليسر كذلك (قال في الروض) وهذا هو المشهور بين الاصحاب وهو كما ترى بظاهره مخالف للمشهور ولا موافق له على ذلك الا شيخه الفاضل الميرزا في حاشية الشرائع لكن نافقه المحقق الشيخ علي على الظاهر فسر عبارة (الروضة) قال مراده بجانب السرير اليمين الجانب الملاصق ليمين الميت (وقوله) هو الذي يلي يسار الميت متناه أنه هو الذي يقابل ويمحاذي يسار الميت لا الملاصق لما انتهى وفي (جمع البرهان) أن فيما ذكره الشارح اجمالاً واشتباهاً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وقول المشاهد الحمد لله الذي لم يجلني من السواد المخترم ﴾ السواد الشخص ومن الناس علمتهم ويمجوز الحمل على كل منهما كما في (جامع المقاصد) والمخترم الهالك أو المستأصل ويمجوز ان يكنى به عن الكافر لانه الهالك على الاطلاق بخلاف المؤمن أو يراد بالخنزير من مات دون الاربعين سنة كما في (الذكري) قال ولا ينافي هذا حب لقاء الله تعالى لانه غير متعبد بوقت فيحمل على حال الاحتضار ومعاينة ما يجب فيحب لقاء الله تعالى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وطهارة المصلي ﴾ استحباب طهارة المصلي من الحدث اجماعي كما في (الخلاف) والفنية (وهو مذهب علمائنا كما في (التذكرة) والمشهور كما في (الروضة) وليست شرطاً فيها اجمالاً كما في (الخلاف) والتذكرة ونهاية الاحكام والذكري وجامع المقاصد وشرحي الجعفرية والروض والمسالك)

ويجوز التيمم مع الماء (متن)

وظهر (التذكرة) أيضا في بحث التيمم وفي (كشف الالتباس) انه مذهب علمائنا وقد يظهر (الخلافا) من جماعة من القدماء كالنفيد والسيد والدبلي والقاضي فقي (الفتنة) لا بأس للجنب ان يصلي عليه قبل الغسل يتيمم مع القدرة على الماء والنسل له أفضل وكذلك الحائض تصلي بارزة عن الصف بالتيمم انتهى فقد ترك ذكر صلاتها بالتيمم ولم يذكر أن غير المتوضي يتيمم أم لا ومثلها عبارة (المراسم) حيث قال فيها وقد بينا انه يجوز هذه الصلاة عند خوف الغوث بالتيمم للجنب وغير المتوضي وان خاف اذا اشتغل بالتيمم الغوث صلى على حاله ولا حرج (وعن جمل السيد) انه يجوز للجنب ان يصلي عليها عند خوف الغوث بالتيمم من غير اغتسال (وعن شرح الجمل) للقاضي وأما الجنب فانه اذا حضرت الصلاة على الجنابة وخشي من انه ان تشاغل بالفضل فاتته فانه يجوز له ان يتيمم ويصلي وعندنا ان هذه الصلاة جائزة بغير وضوء الا ان الوضوء أفضل انتهى (وعن مذهبه) ان الأفضل للانسان أن لا يصلي عليها الا وهو على طهارة فان لم يكن على ذلك وقباحتها تيمم وصلى عليها فان لم يتمكن من ذلك أيضا جاز ان يصلي على غير طهارة ومن كل من النساء على حال حيض أو جنابة وأرادت الصلاة على الجنابة فالأفضل لها ان لا تصلها الا بعد الاغتسال فان لم تتمكن من ذلك جاز لها ذلك بالتيمم فان لم تتمكن من ذلك جاز لها ان تصلي عليها بغير طهارة وفي (كشف اللثام) بعد قل هذه العبارات قال كلهم أرادوا الفضل وفي (الاحتاف والذكرى) ان أبا علي قال لا بأس بالتيمم الا للامام ان علم أن خلفه متوضي انتهى (قالا) في الكتابين كأن نظره الى اطلاق الخبر بكرة اتمام المتوضي بالتيمم (ورداه) بأن ذلك في الصلاة حقيقة (وردها في كشف اللثام) بأن هذا التخصيص لا دليل عليه انتهى وأما اشتراط الطهارة من ان ثبت فقد قال في (الذكرى) انه لم يقف في ذلك على نص ولا فتوى واحتمل فيها الاشتراط وعدمه من دون ترجيح ومثله صنع في (المسالك والكفاية) وخيرة الدروس والبيان والموجز الحاروي وجامع المقاصد وكشف الالتباس ورووس الجنان والمدارك) عدم اشتراط الطهارة منه ولمل ذلك ظاهر كل من أطلق عدم اشتراط الطهارة بل كاد يكون صريح كل من أطلق جواز صلاة الحائض لانها لا تنكح عن ان ثبت غالباً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ويجوز التيمم مع الماء ﴿ اجماعاً كما في (الخلافا) في كتاب الجنائز ومبحث التيمم كما هو حاري عادته (وقد نقله) عنه غير واحد من أجلاء الاصحاب فلا يلتزم الى ما في (كشف اللثام) مع انه نقله عن صريح (الخلافا) في صدر الكتاب والاجماع صريح (المفاتيح) وظاهر (التذكرة) في موضعين (والمنتهى ومجمع البرهان) وهو المشهور كما في (الروض والروضة والمسالك) ونسبه في (الذكرى) الى الاصحاب وظاهره الاجماع قال وعمل الاصحاب بالرواية فلا يضر ضعفها ولم أر لها راداً غير ابن الجنييد حيث قيده بخوف الغوث وفي (المفاتيح) يدل عليه الاجماع والحسنان وهو (خيرة الفتنة والمبسوط والخلافا والشرائع والنافع والكتاب) أيضاً في آخر بحث التيمم (والتذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام والبحر والارشاد والذكرى وجامع المقاصد

(١) لم ذلك لا لطلاق بعض الاخبار الناطقة بوجوب الطهارة من ان ثبت بالصلاة وهذه صلاته لم يقيم دليل على عدم فيها والوجه الآخر للاصل واطلاق الاصحاب والاخبار جواز صلاة الحائض (منه قدم سره)

ويجب تقديم النسل والتكفين على الصلاة فإن لم يكن له كفن طرح في القبر ثم صلى عليه بعد تقبيله وستر عورته ودفن ثم يقف الامام وراء الجنائز مستقبل القبلة ورأس الميت على يمينه غير متباعد عنها كثيراً وجوباً في الجميع (متن)

وفوائد الشرائع والروض والروضة والمسالك والكفاية والمفاتيح) بعض مرص في المقام وبعض في بحث التيمم وهو المنقول عن (الجامع والاصباح) وقيد الجواز في (التهذيب والبيان والدروس والمدارك) بخوف الفوت كما قل ذلك عن الكاتب والراوندي وهو ظاهر (النهاية المبسوط) ونفى عنه البأس في (المعتبر) وقد سمعت عبارة السيد والديلمي والفاضل في المسئلة المتقدمة وفي (كشف اللثام) أما مع خوف الفوت فلا أعرف خلافاً في استحباب التيمم وإن أعطى كلام (المعتبر) احتمال عدم اتيمم وقد تقدم في صدر الكتاب تمام الكلام في المسئلة وفي (المنتهى) في بحث التيمم أن الجمهور شرطوا الطهارة في صلاة الجنائز ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (وبجب تقديم النسل والتكفين) في (المدارك) أنه قول العلماء كافة ونفى عنه الخلاف في (كشف اللثام) ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (وإن لم يكن كفن) الخ ﴿في (المدارك) أن الحكم مقطوع به في كلام الاصحاب وفي (كشف اللثام) الظاهر أنه لا خلاف في جواز الصلاة عليه خارجاً إذا سترت عورته بلين أو تراب لأن وضعه في الحد وستر عورته فيه لكرامة وضعه عارياً تحت السماء وإن سترت عورته كما يرشد إليه كراهة تنسبه تحت السماء ولما في الصلاة عليه خارجاً كذلك ونقله إلى الحد من المثقة على المصلين (انتهى) ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ثم يقف وراء الجنائز) أما وحسب الوقوف مع القدرة فعليه الاجماع كما في (الذكرى وجامع المقاصد) ولا أعلم فيه خلافاً إلا من الشافعي كما في (التذكرة) وفي (الذكرى) وفي الاكتفاء صلاة المأجور حينئذ نظر وبنيته في (الروضة) من صدق الصلاة الصحيحة عليه ومن قصصها مع القدرة على الكمال (قلت) صحتها مع إمكان الكمال كما هو المفروض ممنوع وأما وجوب كونه وراء الجنائز فالتأسي بأبي والائمة صلى الله عليه وعليهم كما في (جامع المقاصد) وبني (الذكرى) أن هذا ثابت عندنا بالقياس على الغائب كما ذهب إليه بعض العامة خطأ في خطأ وفي (مجمع الرهان) ما يشير إلى أن هذا هو المشهور المتعارف وفي (كشف اللثام) أن ذلك ثابت عندنا والعمل مستمر عليه من النبي صلى الله عليه وآله إلى الآن وفي (جامع المقاصد) هل يشترط أن يكون محاذياً لها بحيث يكون قدام موقفه حتى لو وقف وراءها واعتبار السمت ولم يكن محاذياً ولا لشيء منها لم يصح ولا أعلم الآن تصريحاً لاحد من معتري المتقدمين بنفي ولا اثبات وإن صرح بالاشتراط بعض المتأخرين (انتهى) ؟ ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (مستقبل القبلة) وجوب الاستقبال فيها بما لا خلاف فيه كما في (المدارك ومجمع الرهان) دليله التأسي كما هو المشهور والمتعارف ثم نسبته كما في (الذكرى) إلى الاصحاب ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (رأس الميت على يمينه) اجماعاً كما في (الفنية) وسببه في (المعتبر والذكرى ومجمع الرهان وكشف اللثام) إلى الاصحاب وصرح جماعة بأنه لا بد أن يكون مستقبلاً ولو كان مكبواً أو على أحد جانبيه لم يصح ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (غير متباعد عنها كثيراً وجوباً) كما في ظاهر (النتقى والنافع) وصرح (الشرائع والتذكرة والتحرير ونهاية الاحكام والذكرى والدروس وجامع المقاصد وشرحي

ويستحب وقوفه عند وسط الرجل وصدر المرأة وجعل الرجل مماسي للامام ان اتفقا  
يحاذي صدرها وسطه فان كان عبد وسط بينهما (متن)

الجعفرية وكشف الالتباس والروض والمدارك والمفاتيح) ويظهر من (مجمع البرهان) نسبة ذلك  
الى الاصحاب واستظهر فيه من عبارة (الفتية) الاستحباب وهي هذه فليقف عند رأسه بحيث ان  
هبت ريح فرفست ثوبه اصاب الجنزة وفي (الذكرى) ايضا ولا يجوز التباعد بمئتي ذراع وفي (جامع  
المقاصد وشرحي الجعفرية وكشف الالتباس والروض والمدارك والمفاتيح) ان المرجح في هذا التباعد  
الى العرف وفي (جامع المقاصد والروض) ومثله الارتفاع والانخفاض وقال الشيخ في (البسوط  
والنهاية) والمعجل في (السرائر) والقاضي في (المهذب) على ما نقل عنه ينبغي ان يكون بينه وبين الجنزة  
شيء يسير ونحوه في (المنتهى) وظاهرهم الاستحباب الا ان يؤول كلامهم بأن هذا القرب زيادة على  
الواجب كما في (الذكرى) فيقع الاختلاف بين هذه المبارات وعبارة (الفتية) ان حملنا على الوجوب  
ولم له لذلك فهم منها المولى الاردبي الاستحباب وان كان الامر حقيقته الوجوب وفي (جامع المقاصد)  
يستحب ان يكون بين الامام والجنزة شيء يسير ذكره الاصحاب انتهى وفي (كشف الثمام) لم اظفر  
بغير نص على الباب ومثله قال في (مجمع الفائدة) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويستحب  
وقوفه عند وسط الرجل وصدر المرأة ﴾ عندنا بلا خلاف كما في (المنتهى) وعليه الاجماع كما في (الفتية)  
وهو قول الاصحاب كما في (مجمع البرهان) والمعظم كما في (المدارك) والاكثر كما في (كشف  
الثمام) وهو المشهور كما في (المختلف والتتبع والروضة) والاشهر كما في (الكفاية والمفاتيح) وقال  
الشيخ في (الخلاص) السنة ان يقف عند رأس الرجل وصدر المرأة وادعى عليه الاجماع ثم قال وقيل  
للرجل عند الوسط وللمرأة عند الصدر وحكي قول (الخلاص) في (المختلف) عن علي بن بابويه (وقال  
في الاستبصار) يقف عند رأسها وصدره وفي (الفتية والهداية) الوقوف عند الرأس مطلقا وحكي هذا  
القول المحقق في (المعتبر) بن الشيخ ايضا وفي (المتن) على ما نقل عنه الوقوف عند الصدر مطلقا  
وفي (المعتبر) الكل جائز يريد القولين الذين حكاهما وقال الشافعي يقف عند رأس الرجل وعصبة  
المرأة وفي (جامع المقاصد) لا يبعد الحلق الخشى وفي (كشف الثمام) الاولى الحلقا والحلق الصغيرة  
وفي (الروض) في الحلق الخشى نظر ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وجعل الرجل مماسي  
الامام ان اتفقا ﴾ هذا مذهب العلماء كافة كما في (المنتهى) وبه قال جميع الفقهاء كما في (المعتبر  
وال تذكرة) ولا خلاف فيه الا من الحسن البصري وابن المسيب كما في (الذكرى وكشف الثمام)  
وظاهر (الخلاص) أو صريحه الاجماع عليه ولا يجب بلا خلاف كما في (المنتهى والمفاتيح) وفيها انا  
لانعرف خلافا في اجزاء الصلاة الواحدة على الجنائز المتعددة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾  
﴿ ويحاذي صدرها وسطه ﴾ هذه الكيفية ذكرها المصنف في جملة من كبه والمحقق في (الشرائع)  
والشيد وأبو العباس والصيمري وغيرهم وفي (المنتهى) عليه اجماع العلماء كافة ﴿ قوله قدس الله  
تعالى روحه ﴾ ﴿ وان كان عبد وسط بينهما ﴾ اجماعا كما في (الخلاص والمنتهى) ذكرناه في مسألة  
ما اذا كان معهم ختن واليه ذهب علماؤنا كما في (التذكرة) وفي (الذكرى) ان الاشهر تغليب جانب  
الذكر وبه صرح الصدوق والشيخ والطوسي والمعجل وباقي الاصحاب ممن تعرض له المراد من

فان جاءهم ختى أخرت عن المرأة فان كان معهم صبي له أقل من ست سنين أخرالى  
مايلي القبلة والاجمل بعد الرجل ( متن )

العبد الذكر لا الاتي على الظاهر فلو كان هناك حر وحررة وأمة قدمت الحررة على الامة على الاقرب  
لنحوى الحر والعبد كما في الذكرى ( وقال فيها ) وأما الحررة والعبد فيتمارض نحوى الرجل والمرأة والحر  
والعبد لكن الأشهر تنليب جانب الذكورية فيقدم العبد الى الامام ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ -  
﴿ فان جاءهم ختى أخرت عن المرأة ﴾ هذا بظاهره لا يستقيم فلا بد من تأويله بأن المراد أخرت  
عن المرأة الى جبة الامام لاحتمال الذكورة وعليه الاجماع كما في ( الخلاف والمتهى ) وهو مذهب  
علمائنا كما في ( التذكرة ) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ فان كان معهم صبي له أقل من ست  
سنيين أخر الى مايلي القبلة ﴾ اجماعاً كما في ( الخلاف والمتهى ) وظاهر ( الجواهر ) كالتنقل ( والتذكرة والفنية )  
لانه بعد ان ذكر ان الصبي يؤخر عن المرأة بالاجماع قال ولا يصلى على من لم يبلغ ست سنين  
فيكون هذا مقيداً لاطلاق ما قبله وفي ( جامع المقاصد ) انه أشهر ( وقال ) ابنا بابويه يجعل الصبي الى  
الامام والمرأة الى القبلة واسنده الحق الى الشافعية واستحسنه وفي ( المراسم ) يقدم الرجال ثم الختاتى  
ثم الصبيان وسدهن النساء فهو موافق للصدوقين الا انها والمحقق لم يترضا للختنى وفي ( النهاية  
والشرائع ) يؤخر الصبي عن المرأة من دون تعرض لذي السنت وغيره لكنه عبر في ( الشرائع ) بالطفل  
فتأمل ( وبارة ( الفنية ) ان لم قبيدها بما بعدها كانت مطلقة كينكك ويكون الاجماع على ذلك وجعل  
الكتاب أبو علي حكمهم على العكس مما يقوم الاحياء خلف الامام للصلاة وقال في اامة الصلاة ان  
الرجال يلون الامام ثم الختاتى ثم الصبيان ثم النساء ثم الصبيات كذا قل عنه في ( المختلف )  
وفي ( كشف الثام ) لا فرق في ذلك بين الصبي والصبيه والحر والمملوك هذا ( وقال في التذكرة ونهاية  
الاحكام ) لو كانوا مختلفين في الحكم بأن يجب على أحدهم الصلاة ونسحب على الآخر لم يحز  
جمعهم نية متحدة الوجه وزاد في ( التذكرة ) لوقيل بأجزاء النية الواحدة المشتملة على التضييق أمكن  
( قال الشهيد ) ويشكل بأنه فعل واحد من مكلف واحد فكيف يقع على وجهين ومال الى الاكتفاء  
بنية الوجوب ( قال في الروض ) وهو متجه تفضيلاً للجانب الاقوى كندوبات الصلاة وقد نصوا على  
دخول نية المضبصة والاستشاق في نية الوضوء ان قدما عليهما واقتارها الى نية خاصة ان أخرها  
عنهما الى غسل الوجه ولا يلزم من عدم الاكتفاء بنية الوجوب استقلالاً عدم الاكتفاء ما تعاملا ومثله  
لو اجتمع أسباب الوجوب والتدب في الطهارة وقد ورد النص في الجميع على الاجتزاء بطهارة واحدة  
وصلاة واحدة ولا مجال للتوقف ( وقال ) المولى الاردبيلي وتليذه السيد المقدس ان كلام من قولي  
العلاء والشهيدين محل اشكال وقالا يجتزى بالصلاة الواحدة ها ان ثبت نص أو اجماع ولا انتكال  
كما في تداخل الاغسال والا فلا لان المادة كفية متقاة من الشارع فيعت اثباتها على النفل وفيه  
( كشف الثام ) لا اشكال ان لم نعتبر الوجه وعلى اعتباره ففي ( الذكرى ) الى آخر ما نقلناه عنها وعن  
( الروض ) ولم يتبعهما بشي ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ والا يكن جعل بعد الرجل ﴾  
اجماعاً كما في ( الخلاف ) وظاهر ( الجواهر ) على ما نقله وبه صرح الشيخ وجماعة وصرح في ( السرائر  
والتذكرة ) بأنه يقدم على العبد وفي ( الوسيلة والمتهى ) ان العبد يقدم وقد سمعت ما نقلناه عن



والصلاة في المواضع المعتادة ويجوز في المساجد (متن)

الصدوقين وسلاح والمحقق وعن (النهاية والشرائع) وعن (الفتية) والكتاب (وقال الحلبي) فيما نقل عنه يجهل المرأة مما يلي القبلة والرجل مما يلي الامام وكذا الحكم ان كان بدل المرأة عبداً أو صبيّاً أو خصياً (وقال) الشهيد الثاني في (فوائد القواعد) جملة الحكم في ذلك ان يجعل الرجل مما يلي الامام ثم الصبي الحر ثم العبد البالغ ثم العبد لست ثم الخنثى الحر البالغ ثم الخنثى الحر لست ثم الخنثى الرقيق كذلك ثم المرأة الحرة ثم الامة ثم الطفل الحر لدون ست ثم العبد كذلك ثم الخنثى الحر ثم الرقيق كذلك ثم الاتني كذلك (انتهى) هذا اذا اختلفت الجنائز ذكورة وأنوثة وان اختلفت (١) ففي (الوسيلة) في رجلين أو امرأتين يقدم أصغرهما الى القبلة وتقل ذلك في (الذكرى عن الجامع) قال في (الذكرى) انه ظاهر خبر طلحة ثم احتمل ان يراد بالصغير دون البلوغ وفي (التحرير) ينبغي التقديم بمضال دينية ترهب في الصلاة عليه وعند التسلي لا يستحب القرب الا بالقرعة أو التراضي وتبعه على ذلك الشهيد الثاني في (فوائد القواعد) وفي (المنتهى) لو كانوا كلهم رجالاً قدم الى الامام أفضلهم وفي (التذكرة) أحبت تقديم الأفضل وبه قال الشافعي (ورده في الذكرى) بأنه خلاف إطلاق النص والأصحاب انتهى (وقال) قبل ذلك في فرع ذكره لو اجتمعت جنائز الرجال جعل رأس الميت الأبعد عند روك الرجل وهكذا صفاً مدرجاً ثم يقف الامام وسط الصف للرواية وذكره أيضاً في (التحرير ونهاية الاحكام) ويأتي ذكره أيضاً في هذا الكتاب لكن الاخبار خالية عن تعيين الأبعد والأقرب الا في الرجل والمرأة فتأمل (وقال) الجمهور يصنفهم صفاً مستوياً بأن يجعل كلاً عند رجل الآخر واستظهر بعض أصحابنا جواز جعل كل وراء آخر صفاً مستوياً ما لم يؤد الى البعد المفرط بالنسبة الى بعضهم بل يجوز ما قاله العامة واحتمل المصنف في (النهاية) التنبوية ولم يبين ما أراد منها وظاهر (الذكرى) الاقتصار على المنصوص في خبر عمار (وقال في كشف اللثام) وهذا التدريج لا يتنافى الترتيب المذكور كما في (الذكرى) الا باعتبار ان الامام يقوم في الوسط فلا يفيد تقديم آخر الصف القرب ولا تأخير وسطه البعد (وقال في الذكرى) لافرق في التدريج اذا كان المجتمعون صفاً واحداً بين صف الرجال والنساء والاحرار والعبيد والامام والاطفال والظاهر انه يجعلهم صفين كتراص البناء لتلا يلزم الانحراف (٢) عن القبلة وان كان ظاهر الرواية انه صف واحد انتهى واستحوده في (كشف اللثام) وقال في (جامع المقاصد) ان في كلام الشهيد شيئاً ويأتي تمام الكلام في آخر المطلب الخامس - بحمد الله تعالى روحه - ﴿ والصلاة في المواضع المعتادة ﴾ لذلك كما صرح به الشيخ والأصحاب كما في (الذكرى) ولو في المساجد كما في البيان حتى قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ ويجوز في المساجد ﴾ اجماعاً كما في (المنتهى) على كراهة اجماعاً كما في (الخلاص) وظاهر (المعتبر) حيث سببه الى رواية الاصحاب الا في مكة اجماعاً كما في (الخلاص) ومجمع البرهان وظاهر (جامع المقاصد والروض) حث نسبة فيها الى الاصحاب وبه صرح في (المعتبر) والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى والبروس وجامع المقاصد وغيرها وفي (المدارك) الاصح انتفاء

(١) هكذا في المصنف والظاهر ان اتفقت (مصححه) (٢) أي انحراف المصلي اذا وقف وسطه (منه)

## ﴿ المطلب الرابع في كيفية ﴾ ويجب فيها القيام والنية والتكبير خمساً ( متن )

الكرامة مطلقاً وفي ( مجمع البرهان ) الظاهر عموم الكرامة لولا الاجماع وقد سمعت مافي ( البيان ) وعن الكاتب انه لا بأس بها في الجوامع وحيث يجتمع الناس على الجائزة دون المساجد الصغار

## ﴿ المطلب الرابع في كيفية ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ يجب فيها القيام ﴾ تقدم الكلام فيه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والنية ﴾ هذا مما لا ريب فيه كما في ( المدارك ) ولا نعلم فيه خلافاً كما في ( المنتهى ) ولا يجب فيها تعيين الميت لكن يجب القصد الى معين كما في ( الذكري ) وجامع المقاصد والروض ) واكتفى في الاولين بنية منوي الامام وفي ( الذكري ) فلو تبرع بالتمين فلم يطابق قالوا قرب البطلان وفي ( جامع المقاصد والروض ) ينبغي أن يقيد بما اذا لم يشر الى الموجود بأن قصد على فلان لاعلى هذا فلان لانه يقوى تغليب الاشارة وفي اعتبار الوجه قولاً (١) للشيد في ( الذكري ) وقيل الوجه عدم الوجه لعدم الاشتراك لانها لا تكون الا واجبة أو مندوبة وفيه نظر ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ والتكبير خمساً ﴾ اجماعاً كما في ظاهر ( الخلاف ) ومصرح ( الانتصار والفنية ) والذكر والاحكام والذكر وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروض والمدارك وكشف التام والمفاتيح ) وظاهر ( المتبر ) حيث نسب الى علمائنا وفي حواشي الشهيد أن محمد بن علي بن عمر التميمي القري المالكي قال في كتابه الموسوم بموائد مسلم ان زيدا كبر خمساً وان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يكبرها وترك هذا المذهب لانه صار علماً على القول بالرفض انتهى وخالفنا جميع الفقهاء في ذلك فقالوا بالاربع وقطع الاصحاب بأن الزيادة غير مشروعة وفي ( كشف التام ) الاجماع عليه ( ومال في الذكري ) الى عدم البطلان بزيادة التكبير سواء تم احتمال البطلان معلا بزيادة الركن وقال بعد ذلك ولوزاد في التكبير متعمداً لم يطل لانه خرج بانظام من الصلاة فكانت زيادة خارجة من الصلاة وفي ( جامع المقاصد ) يشكل بما اذا زاد عند بعض الادعية بتكبيرتين ( تكبيرتين خل ) وليست هذه حينئذ خارجة من الصلاة ومثله ( قال صاحب الروض ) وقال هؤلاء وصاحب ( المدارك ) تبطل مع نقصان على وجه لا يمكن تداركه وظاهر عبارة الكتاب كظاهر أكبر عبارات من أنه لا فرق في الحس بين المؤمن والمنافق كما صرح بذلك الصدوق في ( الهداية ) والحلي في ( الفنية ) وفيها الاجماع واقتصر على الرابع على المنافق الطوسي والحلي على ما قل عنه والمحقق في ( الشرائع ) وابن سعيد في ( الجامع ) على ما قل عنه والمنصف في ( نهاية الاحكام ) والتحرير ) والشيد في ( الدروس والبيان ) والذكري واللمعة ) وأبو العباس في ( الموجز الحاوي ) والمحقق الثاني في ( جامع المقاصد والجعفرية ) وحاشية الارصاد وشارح الجعفرية ) والفاضل الميسي في حاشيته والصيري في ( كشف الالتباس ) والشهد الثاني في ( المسالك والروضة ) وسبطه في ( المدارك ) والكاشاني في ( المفاتيح ) ونسبه في الاخير الى الاصحاب وهو ظاهر ( المتقنة والمتبر والمنهى ومجمع الفائدة والبرهان ) وغير في ذلك المحقق الثاني في ( فوائد الشرائع ) وتلميذه في الشرح الآخر للجعفرية وفي ( كشف التام ) اذا لم نجب

والدعاء بينهما بأن يتشهد الشهادتين عقب الاولى ثم يصلي على النبي وآله عليهم السلام في الثانية ويدعوا المؤمن عقب الثالثة ثم يترحم على الميت عقب الرابعة ان كان مؤمناً (متن)

الصلاة عليه أو لم تشرع الا قية فالاقصار على الاربع ظاهر الا ان يبقى من ترك الحس ويأتي الكلام في بيان المتفق وان وظفته الدعاء عليه واللعن وفي وجوب ذلك وعدمه عند تعرض المصنف **ح** قوله قدس الله تعالى روحه **هـ** (والدعاء بينهما واجب) اجماعاً كما في (الفنية) وظاهر الخلاف (في الذكرى) ان الاصحاب اجمعهم يذكرون ذلك في كيفية الصلاة كما في بابويه والجمعين والشيخين واتباعهما وابن ادریس ولم يصرح أحد منهم بنسب الذاكر والمذكور في بيان الواجب ظاهره الوجوب وهو المشهور كما في (مجمع البرهان والكفاية) ومذهب الاكثر كما في (المدارك والمناجيع) وهو ظاهر الاصحاب كما في (كشف الثام) وفي (شرح الارشاد) لفخر الاسلام الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله واجبة باجماع الامامية وفي (الشرائع) ان الدعاء ينهن غير لازم وهو ظاهر (التافع) ولا موافق له فيما أجد (نم) اليه ربما يميل المولى الاردبيلي وهل يجب اللعن أو الدعاء على المتفق أم لا في (حواشي الشهيد والموجز الحاوي وشرحه والمدارك) انه يجب وهو ظاهر كثير من الاصحاب ورجح الشهيد في (الذكرى والدروس) والمحقق الثاني وتلميذه والفاضل الميسي والكتاني عدم وجوب ذلك ولم يرجح واحداً من الوجهين الشهيد الثاني في كتبه (وليعلم) ان الشهادتين داخلتان في الدعاء في كلام الاصحاب حيث يقولون يجب الدعاء أو بينهما الدعاء كما صرح به المصنف هنا تفلياً **ح** قوله قدس الله تعالى روحه **هـ** (بأن يتشهد الشهادتين عقب الاولى ثم يصلي على النبي وآله صلوات الله عليه وعليهم في الثانية ويدعوا للمؤمنين عقب الثالثة ثم يترحم على الميت في الرابعة ان كان مؤمناً) ثم يكبر الخامسة وينصرف اجماعاً كما في (الخلاف) الا انه لم يذكر الصلاة على الآل صلى الله عليهم وما ذكره المصنف مع التكرير خامساً والاصراف هو المشهور بين الاصحاب كما في (المختلف والذكرى وجامع المقاصد ومجمع البرهان) وحكي في (الذكرى) عن الحسن ابن عيسى والجمعين جمع الادعية الاربعة عقب كل تكبيرة (قال في المختلف) بعد ان حكاه عن الحسن كلاهما جائز (وفي المعتبر والتذكرة) أنه لا يتعين دعاء ستين بل أفضله أن يكبر ويشهد الشهادتين الى آخر ما ذكر المصنف هنا من غير تفاوت مع زيادة يكبر الخامسة وينصرف وادعي على ذلك الاجماع في (التذكرة) وقال في (المعتبر) أنه مذهب علمائنا الا أنه (قال في التذكرة) تتعين الممانى المدلول عليها (وقال في المنهى) اذا ثبت عدم التوقيت فيها فالاقرب ما رواه ابن ماجر ثم ذكر أنه اذا كبر الثانية صلى على النبي وآله صلى الله عليهم وأنه لا يعرف في ذلك خلافاً وأنه (رواه) الجمهور عن ابن عباس (ورواه) الاصحاب في خبر ابن ماجر وغيره وان تقديم الشهادتين يستدعي تقديم الصلاة على النبي وآله صلى الله عليهم كما في الفرائض (قال) وينبغي أن يصلي على الانبياء كما في خبر ماجر (ثم قال) الدعاء للميت واجب لان صلاة الجنائز ملة بالدعاء للميت والشفاعة فيه وذلك لا يتم بدون وجوب الدعاء (ثم قال) ولا يتعين هاهنا دعاء يعني للميت أجمع أهل السلم على ذلك ويرويه أحاديث الاصحاب انتهى وفي (روض الجنان) ولا يتعين لذلك لفظ سوى الشهادتين والصلاة وان كان المنقول أفضل (وقال في المناجيع) ولا دعاء موقت تدعوا بما بدا لك خلافاً لجمع من

التأخرين حيث أوجبوا الشهادتين عقب الأولى والصلاة على النبي وآله صلى الله عليهم عقب الثانية والدعاء للمؤمنين عقب الثالثة وللميت عقب الرابعة وقد تبع بذلك صاحب المدارك وفي (الفنية) الاجماع على أنه يتشهد بعد الأولى الشهادتين وأنه يصلي بعد الثانية على محمد وآله ويدعوا بعد الثالثة للمؤمنين والمؤمنات فيقول ( اللهم ) ارحم المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات ( اللهم ) ادخل على موتاهم رأفتك ورحمتك وعلى أحيائهم بركات سمواتك وأرضك انك على كل شيء قدير ويدعوا بعد الرابعة للميت ان كان ظاهره الايمان والصلاح فيقول ( اللهم ) عبدك وابن عبدك وابن أمك نزل بك وأنت خير منزل به ( اللهم ) انا لانعلم منه الا خيراً وأنت أعلم به منا ( اللهم ) ان كان محسناً فزد في احسانه وان كان مسيئاً فتجاوز عنه واغفر له وارحمه ( اللهم ) اجله عندك في أعلى عليين واخلف على أهله في الغايبين وارحمه برحمتك يا أرحم الراحمين وان كان الميت امرأة قال ( اللهم ) أنتك بنت عبدك وأمك وكفى عن الموت الى آخر الدعاء انتهى (وتفصيل البحث في المسئلة) على وجه يتحرر به محل النزاع ان يقال اختلف القائلون بوجوب الدعاء على أقوال (الاول) أنه يتعين فيه شيء مخصوص بأية عبارة شاء (الثاني) أنه لا يتعين فيه ذلك (الثالث) أنه يتعين فيه شيء مخصوص بلفظ مخصوص (أما الاول) فهو نص (التذكرة) حيث قال ولا يتعين دعاء معين بل المعاني المدلول عليها تلك الادعية (والذكرى) حيث قال نحن لا نوقت لفظاً بينه بل نوجب مدلول ما اشتركت به الروايات بأية عبارة كانت ومثله قال المحقق الثاني وهو الذي يقتضيه عبارة المصنف هنا ومثلاً عبارة ( اختلاف الوسيلة والتحرير والارشاد والدروس والبيان واللمعة والموجز الحاشوي وفوائد الشرائع وحاشية الارتاد والجفرية وشرحها والروض والكفاية ) وهو المنقول عن ( الجمل والعقود والكافي والاشارة ) وبعض هذه الكتب صرح بوجوب ذلك أعني التشهد بعد الأولى والصلاة على النبي وآله صلى الله عليه وآله بعد الثانية والدعاء للمؤمنين بعد الثالثة والدعاء للميت بعد الرابعة (وبعضها) يظهر ذلك منها ما عدا (التذكرة) فانه قال بعد ما قلناه عنها وأفصله أن يتشهد الشهادتين الى آخر ما في الكتاب وقد سمعت عبارتها وعبارة (المنهى) وفي (المدارك) نسب وجوب ما في الكتاب الى المصنف وأكثر المتأخرين (وقال في الحقائق) صرح العلامة ومن تأخر عنه بوجوب التشهد في الأولى والصلاة على النبي وآله صلى الله عليه وآله في الثانية الى آخر ما في الكتاب ووجوب ذلك هو الظاهر من اجماع (الخلافاً) وشرة (المختلف والذكرى وجامع المقاصد) وقال في (المبسوط والنهاية) يرفع يديه بالكبير ويشهد أن لا اله الا الله ثم يكبر تكبيرة أخرى ولا يرفع يديه ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله ثم يكبر الثالثة ويدعوا للمؤمنين والراصة ويدعوا للميت ان كان مؤمناً فقد وافق المشهور فيما عدا الذكر الاول حيث اقتصر فيه على التوحيد وفي (الفنية) مواقة المشهور في الذكر الاول والثاني وعين في الثالث والرابع الفاظاً مخصوصة كما سمعت من عبارتها (وأما القول الثاني) فهو (خيرة الهداية) حيث قال فيها المواطن التي ليس فيها دعاء موقت الصلاة على الجنائز والقنوت والمستحار والصنى والمروءة وركعتا الطواف انتهى مع أنه قد ذكر فيها في صلاة الجنائز الفاظاً مخصوصة وهذا القول خيرة (المدارك أيضاً والمفاتيح) وهو المنقول عن ابن الجوزي ونسب في (الحقائق) الى جملة من متأخري المتأخرين والى ظاهر (الذكرى) وقال هو الاظهر وقد سمعت عبارة (الذكرى) وفي (الشرائع) أنه لا يتعين بينها دعاء وان الافضل ما رواه محمد بن مہاجر وفي (النافع والمعتبر)

و ان كان منافقاً ودعاً بدعاء المستضعفين ان كان منهم (متن)

أنه لا تعين الادعية وان الافضل أن يتشهد الشهادتين الى آخر ما في الكتاب وقد سمعت ماقاله في (المعتبر) من أنه مذهب علمائنا (وأما القول الثالث) ففي (الغنية والهداية والمنفعة) ومختصر المصباح والمراسم والسرائر) ذكر الفاظ معينة مد كل تكبير لكنهم لم يتفقوا على ذكر مخصوص ففي (المنفعة والمراسم والسرائر) ذكر شهادة التوحيد فقط بعد الاولى كما مر عن (النهاية والمبسوط) بزيادة وحده لاشريك له الهاً واحداً واحداً فرداً صمداً حياً قيوماً الى آخره في (المنفعة والمراسم) وفي الاذكار الباقية كما قاله الصدوق لكن قدم فيها (١) بعد الثانية الدعاء بالبركة على الرحمة مع زيادة بعد دعاء الثالثة وبعد الخامسة وقد سمعت مافي (الفنية) وعن الحسن بن عيسى والجعفي تعيين الفاظ مخصوصة أيضاً من دون توزيع (وقال) الشهيد في (الذكرى) المشهور توزيع الاذكار على مامر ونقل فيه الشيخ الاجماع ولا ريب أنه كلام الجماعة الا ان أبي عقيل والجعفي قانها أوردا الاذكار الاربعة عقيب كل تكبيرة وان تخالفا في الفاظ قال الفاضل رحمه الله تعالى كلاهما جائز (قلت) لاشتغال ذلك على الواجب وزيادة غير منافية وان كان العمل بالمشهور أولى ولكن ينبغي مراعاة هذه الفاظ تيمناً بما ورد عنهم عليهم السلام ولذلك أوردها انتهى مافي (الذكرى) رحمه الله تعالى روحه عليه السلام ان كان منافقاً أي ناصباً كما في (الهداية والمنفعة والنهاية والمبسوط والوسيلة والذكرى) وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وشرحي الجعفرية وجمع البرهان) لكن في بعضها التمييز بذلك وفي بعضها تفسير المنافق بذلك وفي (حاشية الارتداد) ويلوح من جملة في مقابلة المؤمن أن المراد به الخالف مطلقاً ويؤيده أنهم ذكروا وجوب تفسيله ولم يتعرضوا للصلاة عليه بخصوصه فكانهم أدرجوه هنا وان بعد الحكم مطلقاً وفي (الفنية والسرائر والمنتهى والدروس وحاشية الميسر والروضة والمدارك والمغانيح والكفاية) أنه الخالف في بعضها التعبير بذلك وفي بعضها تفسير المنافق بذلك وفي (المسالك) ان كان ناصباً دعا عليه بدعاء الحسين (١) عليه السلام وان لم يكن ناصباً قال بما رواه محمد بن مسلم (وقال) الميسر بعد ما قلنا عنه يجب الاقتصار على التكبيرات الاربع في الخالف لكن ان كان ناصباً ينبغي أن يدعوا عليه بعد الصلاة ومثله قال في (الدروس) وفي (مختصر المصباح) الخالف المماند وفي جملة من كتب المصنف وجميع كتب الحق (والموجز الحاشي والبيان واللمعة وكشف الالتباس) ذكر المنافق من دون نص أو دلالة على معنى المنافق وفي (النهاية والمبسوط والسرائر ومختصر المصباح واللمعة) ذكر كما في الكتاب وشرحه وحواشيه لكنه زيد في الثلاثة الاولى منه أيضاً وفي (الفنية) الدعاء عليه بما هو أهله وفي (الوسيلة) وكتب الحق (والذكر والارشاد ونهاية الاحكام والحرر والبيان والموجز الحاشي وشرحه والكفاية) التعبير بالدعاء عليه من غير تخصيصه بتي وفي (الغنية والهداية) الدعاء عليه بما دعى به الحسين عليه السلام ومثله مافي (المنفعة) مع زيادة وقية وقد تقدم أن هذا الدعاء أو واجب أم لا ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ودعى بدعاء المستضعفين ان كان منهم ﴿ قد

(١) أي في المنفعة والمراسم (منه) (٢) الحسين عليه السلام صلى على سعيد بن العاص ودعا عليه كذا قال ابن أبي عقيل نقله عنه في الذكرى (منه)

وسأل الله أن يحشره مع من يتولاه ان جهله وان يجعله لابويه فرطاً أن كان طفلاً (متن)

اختلف كلام الاصحاب في تفسير المستضعف وظاهرهم في الزكاة والوصية ونحوها أنه المخالف الذي ليس له نصب واختلف في تفسيره هنا ففسره جمع بأنه الذي لا يعرف الحق ولا يعاند فيه ولا يوالي أحداً بينه ولا بأس به كذا قال في حاشية الارشاد ( قلت ) هذا التعريف ذكره الشهيد في ( الذكري ) والشهيد الثاني في ( الروض والروضة ) وعرفه ابن ادریس في باب الاساءة بمن لا يعرف اختلاف الناس في المذاهب ولا ينفذ أهل الحق على اعتقادهم وحكي عن العزبة أنه الذي يعرف بالولاء ويتوقف عن البراء ( قال ) المحقق الثاني والشهيد الثاني أن الثريقات متقاربة وان تعريف ابن ادریس الصق بالمقام لان العالم بالخلاف والدلائل اذا كان متوقفاً مستضعفاً لا يقال مؤمناً (قالا) وما يقال من أن المستضعف هو الذي لا يعرف دلائل اعتقاد الحق وان اعتقده فليس بشيء اذ لا خلاف بين الاصحاب في أن من اعتقد معتقد الشيعة الامامية مؤمن يعلم ذلك من كلامهم في الزكاة والتكاثف والكفارات ( وأما الدعاء ) قال الصدوق والشيخان وابن زهره والمصنف والمحققان والشهيدان وغيرهم أنه ( اللهم ) اغفر لذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم وفي ( الفنية ) الاجماع عليه لكن فيها في ( المبسوط ) وبعض الكتب ربنا اغفر وفي ( الفقيه والمقنعة ) ( والمتق خزل ) وغيرهما اللهم وفي ( الذكري ) أن الجعفي زاد الى آخر الآيات ونقل عن الصدوق أنه قال وان كان المستضعف منك بسبيل (١) فاستغفر له على وجه الشفاعة لاعلى وجه الولاية (وعن الكافي) ان كان مستضعفاً دعى للمؤمنين والمؤمنات وظاهر الاصحاب الوجوب والشهيد في حواشي الكتاب أنه ليس بواجب - ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه - ﴿ ويسأل الله تعالى أن يحشره مع من يتولاه ان جهله ﴾ كما في (الشرائع والتحرير والارتداد والبيان والكفاية) ويحتمل أنهم أرادوا بالدعاء الاشارة الى قول الباقر عليه السلام في صحيح زارة ومحمد كاهو مذكور في ( الهداية والمقنعة ومختصر المصباح والفنية ) وفي الاخير الاجماع عليه ويحتمل الاشارة الى ما في خبر ثابت بن أبي المقدام كما في ( المتبر والتذكيرة ونهاية الاحكام والذكري والدروس وجامع المقاصد والروض ) وعن ( الكافي ) أنه اشترط الدعاء له وعليه وفي ( الروض والكفاية ) الظاهر أن معرفة طلبة الذي يعرف ايمان أهله كاف في الحاقه بهم وفي ( كشف اللثام ) أنه يكفي الظن بالايمان ولا بد من السلم بنصه واستضافته والظاهر من اطلاق الاصحاب وجوب الدعاء وفي ( الحقائق ) أن المفهوم من الاخبار على كثرتها هو أن الصلاة على هذا الصنف مجرد التكبير وقول هذا المذكور في الاخبار وان اختلفت فيه زيادة وتقصاً لاما يفهم من كلام الاصحاب من كون ذلك مد التكبيرة الرابعة وكذا الشأن في المخالف انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه - ﴿ وان يجعله له ولا يويه فرطاً ان كان طفلاً ﴾ كذا قال أكثر الاصحاب لكن بعضهم أثبت لنا مكان له كالصدوق في كتابه والشيخ في ( مختصر المصباح ) والمحقق في ( النافع ) وهؤلاء بعضهم قدموا على لأبويه وبعضهم أخرها والذي ذكر له مكان لنا كما في الكتاب الشيخ في ( المبسوط ونهاية ) والعلوي والمحلي وفي ( الدروس ) اللهم احمله لأبويه ولما سلفاً وفرطاً

(١) في الوافي المراد بالسبيل أنه عليه حق ويعني بالولاية ولاية أهل البيت عليهم السلام ويحتمل أن يراد بالسبيل القرب في النسب وبالولاية الأخوة الايمانية (نه قدس سره)

وتستحب الجماعة ورغ يديه في التكبيرات ووقوفه حتى ترفع الجنازة (ممن)

وأجراً وكذا في (الذكرى) وفي (المنفعة والغبية) اللهم هذا الطفل كما خلفته قادراً وقبضته ظاهراً فاجعله لآبويه نوراً ورازقاً أجراً ولا تتنازعه لكن زاد في (الفنية) فوطاً ونقل عليه الاجماع وفي (الشرائع) أسأل الله تعالى أن يجعله مصلحاً لحال آبيه شافعاً فيه (وعن الكافي) الدعاء لوالده ان كان مؤمناً ولهما ان كانا مؤمنين وفي (البيان) الدعاء لآبويه والاصلي (وأما الفرط) فقال في (الصحاح) أنه بانهريك الذي يقدم الواردة فيهم الارسان والدلاء وبلا الحياض ويستقي لهم وهو فعل بمعنى فاعل مثل تبع بمعنى تابع ويقال رجل فرط وقوم فرط أيضاً وفي الحديث نا فرطكم على الحوض ومنه قيل للطفل الميت اللهم اجعله لنا فرطاً أي أجراً يتقدمنا حتى نرد عليه وبالأجر فسر في (الذكرى) ومن بعدم التوجه لاصلاح ما يحتاجون اليه فسر في (السرائر والتمتني) وغيرهما وفي وجوب الدعاء هنا وجبان وقوى الدم لانه ليس لليت ولا عليه في (كشف اللثام) وفي (الروض) وفي الدعاء لا يوي ليقط دار الكفر مع الحكم سلسله نظر أقربيه ذلك ثم قال والامر سهل لكونه غير واجب ﴿ قوله قدس سره ﴾ « وتستحب الجماعة » وايست شرطاً اجماعاً كما في (التذكرة ونهاية الاحكام وكشف اللثام) بل الاجماع على استحبابها مستفيض بل كاد يكون متواتراً كما يعلم ذلك من تسع أحكام الصلاة على الجنازة جماعة وقد تقدم منا قبله على الاستحباب عند امتناع الولي من الاستجابة مع أهليته للصلاة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ « ورفع يديه في التكبيرات » كلها وفاقاً للتهذيب والاستبصار والسرائر والذائع والمعتبر والتذكرة والتحرير والتلخيص والارشاد ونهاية الاحكام والبيان والدروس واللمعة والموجز الحاوي والتنقيح وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرح الجعفرية والتلخيص وحاشية الميسي والروض والروضة والمسالك وجمع البرهان والمنايع والحداثي) واليه مال في (المدارك والكفاية) وهو المنقول عن علي بن بابويه وفي (الروض) أن عمل الطائفة عليه الآن وفي (كشف الالتباس) أنه المشهور وكان يريد شهرة المتأخرين بل في (شرح الجعفرية) أنه اجماعي وهو غريب ولعل النسخة غير صحيحة كما هو الظاهر وجمع سيف (كشف الرموز) بين الاخبار بالجواز هذا فيما عدا الاولى وأما هي فالرفع فيها اجماعي كما في (الفنية والسرائر ونهاية الاحكام والذكرى والتنقيح وجامع المقاصد والروض والمدارك) وفي (التذكرة والمنتهى) وظاهر (المعتبر) أنه اجماع أهل العلم وفي (شرح الجعفرية) نفى لخلاف عنه واكثر الاصحاب ان لا يرفع الا في الاولى كما في (الذكرى والروضة والمدارك) وهو المشهور كما في (الكفاية وكشف اللثام والحداثي) وفي (المختلف) أنه الأشهر بل في (الذكرى) نسبته الى جمهور الاصحاب وفي (الفنية) الاجماع عليه وقتل حكايته عن (شرح الجمل) للقاضي وهو مذهب الشيخين والمرضى والمباد الطوسي والديلمي والمعلي والمصنف في (المختلف) وهو المنقول عن القاضي والتمني والبصري وهو مذهب مالك والثوري وأبي حنيفة والاول مذهب الشافعي وأحد وجماعة من التامنين ويظهر من (الذكرى) التردد ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ « ووقوفه حتى ترفع الجنازة » ذكره الاصحاب كما في (الروض وكشف اللثام وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الميسي والروض والمسالك والمدارك والحداثي) ان

ولا قراءة فيها ولا تسليم ويكره تكرارها على الواحدة (متن)

الامام وغيره سواء في ذلك كما هو ظاهر (الكتاب والشرائع) وغيرهما (وقال) الفاضل المبني والشهود الثاني انه يستثنى من المصلين من يتحقق بهم رفع الجنازة ان لم ينعذ من غيرهم وخص الحكم بالامام في (المصباح) ومختصره والسرائر والذكرى والدروس) ونقله في (الذكرى) عن الكتاب وفي (كشف الثام) عن الاشارة والجامع ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولا قراءة فيها ﴾ اجماعاً كما في (المتن) والتذكرة ونهاية الاحكام وشرح الجعفرية والروض والحدائق وظاهر مجمع البرهان وكشف الثام) ويحتمل انهم أرادوا انها غير واجبة ولا مندوبة كما نطق به اجماع (الروض وكشف الثام) ويحتمل انهم أرادوا انها غير مشروعة كما احتمله في (مجمع البرهان) قال والمينان متقاربان لكن في (المنتهى) يجوز قراءة أم الكتاب لاشتغالها على الشهادة يعني قوله اياك نعبد (قال في مجمع البرهان) هذا يخالف الاجماع الذي قلناه فيه وفي (الذكرى وشرح الجعفرية) (الاجماع على عدم الوجوب وفي (الخلاص) (الاجماع على كراهتها واحتل الشهيد في (الذكرى) استاده في الكراهية الى انه تكلف ما لم يثبت شرعه (قال) ويمكن أن يقال يهدم الكراهية لان القرآن في نفسه حسن مالم يثبت التهيئة والاعمال خالية عن النبي وغازيها الغني وكذا كلام الاصحاب لكن الشيخ نقل الاجماع سد ذلك وقد يفهم منه الاجماع على الكراهية ونحن فلم نر أحداً ذكر الكراهية فضلاً عن الاجماع عليها (وقال في الروض) بعد نقل كلام (الذكرى) الاخبار مصرحة بغيرها وكذا الاصحاب صرحوا بنفيها ولو كانت مستحبة لما أعرضوا عنها والاباحة فيها منفي لانها عبادة لان الكلام انما هو مع ضميمتها الى ما يجب من الدعاء لا مع الاجتزاء بها ونحوه ما في (الحدائق) حيث قال ليس البحث في قراءة القرآن من حيث هو قرآن حتى انه يحتاج بأن القرآن في نفسه حسن بل محل البحث في أنه هل القراءة جزء من هذه الصلاة من واجباتها أو مستحباتها كما هو مذهب العامة أم لا والاتفاق من الاصحاب على عدم ذلك كما يفهم من كلام شيخنا الشهيد الثاني وفي (الدروس وجامع المقاصد وحاشية الارشاد) ان الاصح الكراهة (وقال) الشافعي وأحمد واسحق وداود تجب فيها فاتحة الكتاب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولا تسليم ﴾ اجماعاً كما في (الانتصار والخلاف والتذكرة ونهاية الاحكام والذكرى وجامع المقاصد وشرح الجعفرية وروض الجنان وكشف الثام والحدائق) وفي (الانتصار) انه من متفرقات الامامية وان الجمهور يوجبونه واجماع (جامع المقاصد والروض) فاعطى عدمه وجوباً واستحباباً وفي (الذكرى) سد قتل الاجماع على سقوطه قال وظاهرهم عدم مشروعيته فضلاً عن استحبابه لكنه قال في آخر المسئلة وأما شرعية التسليم استحباباً أو جوازاً فالكلام فيه كالقراءة اذا لاجماع المعلم انما هو على عدم وجوبه انتهى وقد سمعت الاجماع على ما فيه هو من ظاهرهم ثم ان التسليم عبادة فكيف توصف بالجواز من دون وجوب ولا استحباب لانها ان شرعت لاد وان تقع على أحد الامرين ولا باعث على القول بالاستحباب الا الاخبار المحمولة على التقية لان الجمهور جميعهم يوجبونه كذا قال في الحدائق ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويكره تكرارها على الجنازة الواحدة ﴾ هذا هو المشهور كما في (المتن) والفتاوى والحدائق) ومذهب الاكثر كما في (التفصيل والمدارك والذكرى) لكنه استظهر في الاخير ما يأتي قلناه وفي (الفنية) يكره ان تعاد بدليل اجماع



الطائفة وظهر هؤلاء كظاهر الميابة ( والمبسوط والنهاية والشرائع والتافع والارشاد ) انه لا فرق في ذلك بين ان تكون جماعة وفردى من مصلى واحد أو متعدد كما صرح بذلك في ( التذكرة والنهاية ) والحواشي المسومة الى الشهيد ( والمفاتيح ) وكما يقضيه دليله في ( المختلف والتحرير ) وكرها المعلى جماعة خاصة لان الاصحاب صلوا على رسول الله صلى الله عليه وآله فردى كما في اعلام الورى بأعلام الهدى للطبرسى يوم الاثنين وليلة الثلاثاء حتى الصباح ويوم الثلاثاء حتى صلى الله عليه وآله كبيرهم وصغيرهم وضواحي المدينة بغير امام وساق في ( الحدائق ) اخبار الصلاة عليه صلى الله عليه وآله واستظهر انها بمعنى الدعاء خاصة وانه لم يصل عليه الصلاة المعهودة الا أمير المؤمنين وقاطمة والحسن والحسين عليهم السلام وسلمان وأبو ذر والمقداد رحمهم الله وان غيرهم كانوا اذا دخلوا داروا به وصلوا ودعوا له وفي ( الخلاف ) الاجماع على ان من صلى على جنازة يكره له ان يصلي عليها ثانياً وفي ( الذرى ) انه هو الظاهر من الاكثر وهو قصر للكرهية على مصلى واحد كما نقل عن ( الجمع ) وكما في ( البيان وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وفوائد الشرائع وحاشية الميبي وشرح الجعفرية وفوائد القواعد للشهيد الثاني والروض والمدارك وكشف اللثام والتفتيح ) حيث حمل اطلاق الكراهة فيه على وجوه أحدها كونها من مصلى واحد ( انتهى ) وبعض هؤلاء أطلق عدم الكراهة لغير المصلي وبعض قال الا ان يتاني التمجيل فكره مطلقاً بقيدته في ( الروض والمدارك ) بغير الامام وأما الامام فلا كراهة في جانه وان كان صلى أولاً وهو المنقول عن ابن سعيد واستجوده في ( كشف اللثام ) والفاضل الميبي انما لم تكبره لغير المصلي اذا لم يمكن جعلها صلاة واحدة ولم تناف الاعادة التمجيل ( وعن ) الحسن بن عيسى انه لا بأس بالصلاة على من صلى عليه مرة وفي ( التذكرة ونهاية الاحكام ) بعد ان استقر فيها الكراهة مطلقاً كما مر قال ان الوجه التفصيل فان خيف على الميت ظهور حادثه به كره تكرار الصلاة والا فلا ( وتردد في المنهى ) في كراهية صلاة من لم يصل بعد صلاة غيره وفي ( المفاتيح ) ان بعضهم استحباب التكرار مطلقاً وفي ( مجمع الفائدة والبرهان ) الذي يقتضيه النظر عدم التكرار لانها واجبة كفاية فاذا فعلت سقطت عن الكل بلا خلاف فلا بد لمسروعيها ندماً أو وجوباً من دليل وليس هنا دليل صالح لذلك وعلى تقدير العمل لاعمى للوجوب اذا لوجب اجماعاً ولا للندب لعدم القائل به على الظاهر اللهم الا أن يقول به المجوز والكراهة بالمعنى الحقيقي معلومة الانتفاء فما بقي الا التحريم ( ثم قال ) والكراهة بمعنى أقل ثواباً لاعمى لها هذا اذ لاعمى (١) انتهى النبي صلى الله عليه وآله عن عبادة وضوئها قللة ثوابها وكثرة ثواب غيرها مع فوته انتهى وظاهره التحريم وعدم الجواز مع ان ظاهر جماعة الجواز وفي ( المفاتيح ) نفي الخلاف عنه هذا والشهيد في ( الذرى ) بعد ان استظهر من الاكثر اختصاص الكراهية بمصلى واحد قل نصريحهم بجواز صلاة من فاتته على القبر مع ظهور كلامهم فيمن صلى عليه قال الا أن يريدوا الكراهية قبل الدفن ( قال في كشف اللثام ) الجواز لا يتاني الكراهية وفي ( نهاية الاحكام ) لا يصل على المدفون اذا كان قد صلى عليه قبل دفنه عند جميع علمائنا فان أراد نفي الجواز فقد نزل كلام الاصحاب على المدفون الذي لم يصل عليه أحد وفيه بعد عن عباراتهم

(١) يشير الى خير اسحق بن عمار المصنف ذلك (منه)

﴿ المطلوب الخامس في الاحكام ﴾ كل الاوقات صالحة لصلاة الجنائزه وان كانت أحد الخمسة الا عند تضيق الحاضرة ولو اتسع وقتها وخيف على الميت لو قدمت صلى عليه أولا (متن)

وفي (جامع المقاصد) انه يتخير في المادة بين فية الوجوب اعتبارا بأصل الفعل (١) والندب اعتبارا بسقوط الفرض وفي (الذكرى) ينوي الندب (وقال) مالك وأبو حنيفة يكره التكرار مطلقا (وقال) الشافعي وأحمد من فاتته الصلاة على الجنائزه فله ان يصلي عليها مالم تدفن وان دفنت فله ان يصلي على القبر يوما وليلة وثلاثة أيام

### ﴿ المطلوب الخامس في الاحكام ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ كل الاوقات صالحة لصلاة الجنائزه وان كانت أحد الخمسة ﴾ التي يكره فيها ابتداء التوكل اجماعا كما في (الخلاف والتذكرة) وفي (الحدائق) نفي الخلاف فيه والمراد نفي الكراهة في هذه الاوقات كما في (جامع المقاصد والمدارك) وفي (الذكرى) لا كراهة في فعلها في هذه الاوقات في أشهر الاخبار انتهى ووافقنا على ذلك الشافعي وأحمد وكرهها الاوزاعي وقال مالك وأبو حنيفة لا تجوز عند طلوع الشمس أو غروبها أو قيامها وفي (جامع المقاصد) في العبارة فساد فان ضمير كانت للاوقات وهو اسمها وأحد الخمسة خبرها والمفرد لا يجر به عن الجمع وفيه ان كل واحد من أحد الخمسة نوع اذا افراد غير محصورة أو تقول ان التقدير ان كانت الصلاة في أحد الاوقات الخمسة - ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ الا عند تضيق الحاضرة ﴾ أي تقدم الحاضرة وهو شامل ما اذا تضيق الحاضرة خاصة وما اذا تضيقا معاً وكان الاول مما لا خلاف فيه كما قد يظهر من (جامع المقاصد) وفي (المدارك) الاجماع عليه واتما الكلام في الثاني في (المنتهى والمختلِف والدروس والبيان والمدارك وكشف اللثام والحدائق) انهما اذا تضيقتا قدمت الحاضرة وهو ظاهر (السرائر والشرائع) وقال الشيخ في (المبسوط) بتقديم الجنائزه وجعله في (الذكرى) محتملا تضيق وقت الاختيار فيكون من الاعذار المسوغة للوقت الثاني بناء على مذهبه والتضيق مطلقا ويكون تقديم الجنائزه جاريا مجرى اقاذ الفريق من الهلاك ونحوه مع ضيق الوقت وعدم امكان الايام (ثم قال) هذا ان لم يكن على ذلك اجماع أو يقال تقدم الحاضرة لامكان استدراك الصلاة على القبر الا أنه يشكل بان زمان فعل الحاضرة يخاف فيه على الميت قبل الدفن فيجب تمجيل دفعه خوفا من الحادث ولا يتم الا بالصلاة على أنه يمكن تأخير الصلاة هنا عن الدفن اذا خيف بسببها فيتم في الحقيقة المعارضة بين المكتوبة ودفعه (وقال في جامع المقاصد وفوائد الشرائع) أنهما لو تضيقتا بحيث خيف على الجنائزه فان أمكن دفن الميت قبل الصلاة ثم تودی الحاضرة ثم يصلي على القبر قدمت الحاضرة والا قدمت أحكام الجنائزه ثم قضى الحاضرة لان حرمة الميت ميتا كحرمته حيا وفي (جامع المقاصد) بعد ذلك لو أمكن الجمع بين الدفن والايمان لليومية وتدراك الصلاة على القبر لم يكن القول به يبدأ عن الصواب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو اتسع وقت الحاضرة وخيف على الميت لو قدمت صلى عليه أولا ﴾ كما في (الشرائع والبيان والدروس) وغيرها (وفي التذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام وفوائد الشرائع والمدارك) التصريح بالوجوب وفي (١) معناه ان السقوط بفعل القبر تسهيل والا فالفضل باق على صفة الوجوب كما بين في الاصول (منه)

وليست الجماعة شرطاً ولا المدد بل لو صلى الواحد أجزأ وإن كان امرأة ويشترط حضور الميت لا ظهوره فلو دفن قبل الصلاة صلى عليه يوماً وليلة على رأي (متن).

(السرائر) أن تقديمها أولى وأفضل هذا ولو اتسع الوقتان فالأفضل تقديم المكتوبة كما في (النهاية والسرائر والذكرى والدروس والبيان والمدارك) وفي (المعتبر والمنتهى وقوائد الشرائع) أنه يتخير ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (وليست الجماعة شرطاً) قد تقدم قتل الاجماع على ذلك ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ولا المدد) ذهب اليه علماءنا كما في (التذكرة) وعندنا كما في (كشف اللثام) فلو صلى الواحد أجزأ وإن كان امرأة وهو أحد أقوال الشافعي وله قول آخر وهو اشتراط ثلاثة (وثالث) وهو اشتراط أربعة لانهم الحملة للجنابة وفيه انهم اتفقوا على جواز حمل الواحد والحمل على دابة على ان الحمل بين عمودين عند هذا المشرط أفضل كذا قال في (الذكرى) ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ويشترط حضور الميت لا ظهوره) قد تقدم قتل الاجماع على ذلك وأما عدم اشتراط الظهور فلا إجماع والضرورة على الصلاة عليه مستوراً في أكتافه وفي الثوب وقد تقدمت الاشارة الى ذلك أيضاً ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (فلو دفن قبل الصلاة صلى عليه يوماً وليلة على رأي) التحديد باليوم واليلة اجماعي كما في (الفنية) وظاهر (التذكرة) حيث قال عندنا بل فيها وفي (المنتهى) أن الميت خرج من أهل الدنيا مع التهي عن الصلاة عليه خرج ما قدرناه بالاجماع وهو المشهور كما في (التنقيح وتخليص التلخيص والروض وكشف اللثام) والظاهر بين الطائفة كما في (السرائر) ومذهب الاكثر كما في (التنقيح أيضاً وجامع المقاصد والمدارك) وهذه النسبة ظاهرة من (الذكرى) أيضاً وهو الأشهر كما في (الروضة) وفي (الخلاص) قد حددنا الصلاة على القبر يوماً وليلة واكثره ثلاثة أيام وقال قبل ذلك وقد روى ثلاثة أيام واختار ذلك في (المراسم) وفي (البيان) الاقرب عدم التحديد وهو خيرة المحقق الثاني والفاضل الميسي والشهيد الثاني في (جامع المقاصد وقوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الشرائع والمسالك والروض والروضة وقوائد القواعد) وهو ظاهر (المعتبر والمنتهى والمختلف والكفاية) وظاهر الحسن والصدوق على ما نقل غير واحد وفي (مجمع البرهان) الاصح عدم التحديد مادام الميت باقياً ويصدق عليه أنه ميت ولعله أراد مذهب الكاتب حيث قال يصلى عليه ما لم يعلم تغير صورته وفي (المدارك) لا يبعد التحديد بيوم الدفن وفي (اللمعة) يوماً أو ليلة أو دأبنا وقد اعترف المحقق ومن تأخر عنه عدم الصدوق المستند في هذه التحديدات وكأهم لم يلتفتوا الى الرواية (الخلاص) وقال أحمد يجوز الى شهر (وقال) أبو حنيفة يصلى عليه الوالي الى ثلاث (وقال) جماعة منهم يصلى عليه أبداً وآخرون ما لم يبل حسده (هذا) وظاهر المصنف هنا وجوب الصلاة على من لم يصل عليه أصلاً كما في (المختلف والذكرى والتنقيح ومجمع البرهان والكفاية) وقد يظهر ذلك من (جامع المقاصد وقوائد الشرائع والروض) حيث نفى البأس فيها عن خيرة (المختلف) والجواز هو المشهور بين الاصحاب (١) كما في (التنقيح والمدارك وكشف اللثام) (وظاهر الذكرى) وفي (الخلاص) والفنية والتذكرة ونهاية الاحكام) الاجماع عليه ومه صرح الشيخان والقاضي على ما نقل في (المختلف) . الدلمي والطوسي والمجلي والمحقق في (الشرائع والمعتبر) والمصنف في (المنتهى) (١) فيما ذكره المصنف وفيمن صلى عليه ودفن ثم أراد من لم يدرك الصلاة عليه ان يصلى عليه (منه)

ولو قلع صلي عليه مطلقاً نعم تقديم الصلاة على الدفن واجب اجماعاً والمسبوق يكبر مع الامام ثم يتدارك بعد الفراغ فان خاف الفتور والى التكبير (متن)

والتحرير ( حيث صرح بالاستحباب فيهما والشهد في ( البيان ) والمسي والشهد الثاني وسبطه وعارة ( الوسيلة ) كناية ( النافع ) ليست صريحة في الجواز بل قد يفهم منها الوجوب لكن جماعة من الاصحاب نسبوا الى ابن حمزة الجواز وهو لا ، القائلون بالجواز الا قليلا منهم فرضوا المسئلة فيمن فاته الصلاة ولم يدركها قالوا فانه يجوز له أن يصلي على قبره يوما وليلة واطلاق كلامهم يقتضي جواز الصلاة عليه كذلك وان كان الميت قد صلي عليه وهو الذي فيه جماعة منهم وعبرة ( المراسم والنية ) مطلقان تاملان هذه ان لم تكونا ظاهرتين فيها لان المدفون الذي لم يصلي عليه أصلا فرد نادر بل الشهيدان في ( البيان وفوائد المواعيد ) صرحا بعدم الفرق بين الامرين وكذا الفاضل الميسي الا أنه قال لاقتصار على ميت لم يصلي عليه أصلا أحوط بل في ( التقيح والكفاية ) ان كان صلي عليه جائز لمن فاته أن يصلي ندبا وان كان لم يصل عليه صلي عليه وحرما كما تقدم قل ذلك عنهما اكن المصنف هنا وفي ( التذكرة ونهاية الاحكام ) انما ذكر الصلاة على مدفون لم يصل عليه أحد أصلا كما تقدمت الإشارة الى ذلك وفي ( نهاية الاحكام ) الاجماع على أنه لا يصلي على المدفون اذا كان قد صلي عليه قبل دفنه وهذا من نزول لاطلاق الاصحاب الصلاة عليه على مدفون لم يصل عليه أحد وفيه بعد عن عبارتهم وقد سمعنا اللهم الأنس يريد في الوحوب فأمل وفي ( التذكرة ) هذا التقدير عدنا انما هو على من لم يصل عليه وظاهره الاجماع أيضا وفي ( المختار ) ان لم يصل على الميت أصلا بل دفن بغير صلاة صلي على قبره والا فلا ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ ولو قلع صلي عليه مطلقاً ﴾ أي من غير تقدير ان لم يكن صلي عليه كما في ( الذكرى وجامع المقاصد ) ( قال ) الشهيد ولو صار رهيبا ففي الصلاة بعد وفي ( جامع المقاصد ) في الصلاة تردد وقال ان القلع يستلزم بقاء شيء منه ( وقال في الذكرى ) وان كان قد صلي عليه ففي استحباب التنية القولان وكذا يستحب تدويرها أيضا باليوم أو التلاوة ويمكن عدم التقدير لعدم مقتضيه انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ نعم تقديم الصلاة على الدفن واجب ﴾ يريد أن هذا غير اشتراط ظهوره في صحتها - ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ والمسبوق يكبر الباقي مع الامام ثم يتدارك بعد الفراغ ﴾ اجماعا كما في ( الخلاف ) وعدنا كما في ( التذكرة ) وهو مذهب الاصحاب كما في ( المستبر والحدائق ) وفي ( الذكرى ) يأتي الباقي بعد الفراغ على الأشهر ولا فرق في ذلك بين أن يكبر الباقي مع الامام أو بعده ولو كان الامام في الدعاء كما هو الشأن في الصلوات الرواتب كما صرح بذلك جماعة بل في ( الخلاف ) لا اجماع عليه حيث قال ولا ينتظر تكبيرة الامام وخالف في ذلك اسحق والثوري وأبو حنيفة وأحمد ومالك على رواية فقولوا التكبيرات ، منزلة الركعات ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ - ﴿ فان خاف الفتور والى التكبير ﴾ وقفا ( للتذكرة ونهاية الاحكام والمرجى الحسابي وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وكشف اللباس وحاشية الشرائع للميسي والروض والمساك وجمع البرهان وكشف اللثام ) ونرى عنه البأس في ( المدارك ) ونسبه في البحار الى الأكثر ( قال ) وقال الأكثر ان أمكن الدعاء يأتي بأقل الجزئي والا يكبر ولا من غير دعاء وفي ( الفقيه والمبسوط والنهاية

فان رفعت الجنازة أو دفنت أتم ولو على القبر ولو سبق الامام بتكبيره فصاعدا استحب اعادتها مع الامام ( متن )

والتهنئين والمعتبر والشرائع والنافع والمنتهى والارشاد والتحرير والتلخيص والدروس والبيان والكفاية وغيرها أنه يتم بعد الفراغ ماليا من دون تهديد بخوف الفوت ويفهم منهم تعيين ذلك ونسبه المحقق في ( المتبر ) الى الاصحاب وفي ( كشف الثام ) أنه المشهور وفي ( المنتهى ) التصريح بسقوط الدعاء حيث قال ان الادعية قالت محلها ففوت وأما التكريرات فسرعة الاتيان بها وفي ( الذكرى ) يمكن وجوب الدعاء مع الاختيار لمؤم أدلة الوجوب وعموم قوله صلى الله عليه وآله وما فاتكم فاقضوا انتهى ( قلت ) قال الكاشاني والمولى البحراني أن العموم معارض بسقوط الصلاة بفعل السابقين عن هذا المصلي ( وفيه ) كما قرر في فته ان المسبوق لما ابتدأ كانت صلاته واجبة ووجوبها مستمر فيجب الدعاء والتكبير مع الاختيار فالدعاء للداخل في الصلاة واجب عيني فاذا خيف الفوت برفع الجنازة وابدأها أو قلبها عن الهيئة المشروعة في الصلاة يسقط الدعاء ( قال ) الشهيدان والكركي والاردبيلي ان حبر القلاسي يدل بظاهره على اعتبار خوف الفوت اذ لولا الاشتغال بالدعوات لكان البلوغ الى الدفن مبيداً وقيد في ( جامع المقاصد والروض وجمع البرهان ) بما اذا كان مشيماً الى سمت القبلة ولم يفت شرط من الصلاة والا وجب التكبير ولا وفي ( كشف الثام والحدائق ) ان ظاهر الخبر انه ان لم يدرك الصلاة على الميت صلى عليه عند القبر فان لم يدركها قبل الدفن فبعده وليس من مشكلة المسبوق في شيء وفي ( الحدائق ) ان الخبر المروي عن النبي صلى الله عليه وآله وهو ما فاتكم فاقضوا عامي من الاخبار التي يستلطفونها في أمثال هذه المقامات ( وقال في المنتهى ) اذا فاتته تكبيرة من لا كبر أوله وهي ثانية الامام يشهد هو ويصلي الامام فاذا كبر الامام الثالثة ودعى للمؤمنين كبر هو الثانية وصلى فاذا كبر الامام الرابعة ودعى للميت كبر هو الثالثة ودعى للمؤمنين وهكذا ﴿ قوله قدس تعالى روحه ﴾ ﴿ فان رفعت الجنازة أو دفنت أتم ولو على القبر ﴾ كافي ( المبسوط والنهاية والشرائع والنافع والمتبر والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام والدروس والبيان وجامع المقاصد وكشف الالتباس والروض وجمع البرهان ) واستدل عليه في ( المتبر والتذكرة ونهاية الاحكام والدروس وجامع المقاصد والروض وجمع الفائدة ) بخبر القلاسي وقد سمعت ما قال فيه الفاضل الحسني والمولى البحراني وفي ( الفتنة والخلاف والموجز الحاوي والكفاية ) أنهم لو ان رفعت الجنازة وفي ( الخلاف ) الاجماع عليه ولم يذكروا في هذه الثلاثة الاتمام ولو بعد الدفن وفي ( الوسيلة ) وان فاتته واحدة كبر عليه صد فراغ الامام وان رفع ولم يتعرض لشرح هذا الفرع بخصوصه في ( المدارك ) مع ذكره في ( الشرائع ) وقوله له في المدارك ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو سبق الامام بتكبيره فصاعدا استحب له اعادتها مع الامام ﴾ كما في ( الشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد ونهاية الاحكام ) وفي ( الذكرى والدروس وجامع المقاصد وحاشية الميبي والروض والمسالك ) تستحب الاعادة للظان ان الامام كبر وللمامي وأما العاصد في ( الذكرى وجامع المقاصد والروض ) ان في الاعادة له اشكالا الا ان في (الروض) عدم الاعادة له أولى وفي ( المدارك ) ان في الحكمين اشكالا ( ثم قال ) ولو قيل بوجوب الاعادة مع المعد كان جيداً ان لم تطل الصلاة بذلك وبين وجه الاشتكال

واذا تمددت الجنازة تغير الامام في صلاة واحدة على الجميع وتكرار الصلاة على كل واحدة أو على كل طائفة ولو حضرت الثانية بعد التلبس تغير بين الاتمام واستئناف الصلاة على الثانية وبين الإبطال والاستئناف عليهما ( متن )

في ( جامع المقاصد والروض ) قال من ان التكبير ركن فزيادته كقصائه ومن كونه ذكر الله تعالى وفي ( مجمع البرهان ) كونه ركناً بهذا المعنى غير واضح فتأمل انتهى وفي ( حاشية الميسي والمسالك ) ان العائد يستمر متأنياً حتى يلبثه الامام وفي ( الدرر ) لو تمدد أتم ولم تبطل ولم يتعرض للاعادة وفي ( البيان ) يتأنفها عمداً ونسياناً وظاهره الوجوب ( وقال في المبسوط ) ومن كبر تكبيرة قبل الامام اعادها مع الامام ومثله في ( الوسيلة ) قد اطلقا ولم يفرقا بين الممدود والنسيان كما لم يصرحا بوجوب ولا ندب لكن الظاهر منهما الوجوب كما قل ذلك عن ظاهر القاضي أيضاً وفي ( كشف الثام ) ان ظاهر الاكثر وخصوصاً القاضي الوجوب وقال فيه ان الاصحاب اطلقوا الحكم انتهى ولم أجده من ظاهره ذلك سوى الشيخ والطوسي والشهد في ( البيان ) والقاضي كما قل عنه وفي ( كشف الثام ) أيضاً كأنه لاتزاع لجواز انفراد المأموم متى شاء فله ان لا يبعد الا اذا استمر الاتمام ولذا استدلل في ( التذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام ) بادراك فضيلة الجماعة فالجماعة ان اردوا الوجوب فعني توقف استمرار الاتمام عليها لكن من المأمومين من لا يجوز له الانفراد وهو البعيد عن الجنازة ومن لا يشاهدها أو لا يكون منها على الهيئة المعتبرة وفي ( الحداثي ) ان المسئلة خالية عن النص فاستشكل صاحب ( المدارك ) في محله قال ومن ثم اقتصر الفاضل الخراساني على نقل الاقوال وفي ( كشف الثام ) يدل على الاعادة ( ما في قرب الاسناد ) للحيري عن علي بن جعفر سأل أخاه عليه السلام عن الرجل يصلي له ان يكبر قبل الامام قال لا يكبر الا مع الامام فان كبر قبله أعاد التكبير ( قال ) وهو وان عم لكن الحيري أوردته في باب صلاة الجنازة انتهى والمراد بالتكبيرة التي سبق بها المأموم الامام ما كانت غير الاولى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( واذا تمددت الجنازة تغير الامام في صلاة واحدة على الجميع وتكرار الصلاة على كل واحدة أو على كل طائفة ) لانصرف فيه خلافاً كما في ( المنهى ) الا ان الافضل ان يصلي على كل واحدة صلاة واحدة كما في ( المبسوط والسرائر والتذكرة ونهاية الاحكام ) وفي الاولين لان صلايين أفضل من صلاة وفي الاخيرين لان القصد بالتخصيص أول منه باتمميم فان كان هناك عجلة أو خيف على الاموات صلى على الجميع صلاة واحدة وقد قدم الكلام فيما اذا اختلفوا في الحكم فلا تغفل ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( ولو حضرت الثانية بعد التلبس تغير بين الاتمام واستئناف الصلاة على الثانية وبين الإبطال والاستئناف عليهما ) كما في ظاهر ( الهابة والمبسوط والتذهيبين ) وصرح ( الفقيه والمفتي ) على ما نقل عنه ( والسرائر والشرائع والنافع والمعتبر والتذكرة والتحرير ونهاية الاحكام والارتداد والمقانيح والحداثي ) وقوله في الاخير ( وكشف الثام عن الفقه الرضوي ) وهو مذهب المعظم كما في ( جامع المقاصد وفوائد الشرائع ) وفي ( الحداثي ) انه المشهور وفي ( حاشية الفاضل الميسي والروض والمسالك والروضة وفوائد القواعد ) ان الاقوى والاجود انحصار تغيره بين تأخير الثانية الى أن يفرغ من الاولى ان لم يخف عليها وبين ادخالها حينئذ بالنسي وتشريكتها بالتكبير وتخصيص كل واحدة بذكرها مخبراً في تقديم أيها شاء الى ان يكمل الاولى ثم

ثم على الثانية ( قلت ) ان التشريك في الاثنا. يوجب زيادة مكث الثانية على مقدار صلاحها بقدر ما بقي من صلاة الجنائز الاولى مطلقاً ويوجب زيادة مكث الاولى على مقدار صلاحها بقدر ما قرأ الثانية خلالها اذ التشريك انما هو في التكبير فاذا حضرت الثانية بد مضي تكبيرة من الاولى فيكون استرا كما في التكبير الثاني مثلاً فيشهد بد اشتراكها بالشهادتين الثانية ويعلي على النبي وآله الاولى ثم يكبر تكبيراً مشتركاً بينهما وهكذا الى الفراغ من الاولى ثم يأتي بالباقي الثانية وذلك يستدعي زيادة مكثها لان الصلاة على الاولى في هذه الحالة لا تتم الا بخمسة أدعية وأربع تكبيرات وعلى الثانية بسبعة أدعية وخمس تكبيرات وكلاهما أطول من الصلاة التي تشتمل على الادعية الاربعة والتكبيرات الخمس فلا ينفع التشريك الآن وفي ( جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد ) ان الذي يقتضيه النظر عدم القطع الا عند الضرورة ان لم يكن فيه خروج عن الاجماع ورده في ( المسالك والروض والروضة ) بأنه لا ضرورة هنا لامكان الصلاة على الثانية من غير قطع لان الخوف ان كان على الجميع أو على الاولى فاقطع يزيد الضرر على الاولى وان كان الخوف على الاخيرة فلا بد لها من المكث مقدار الصلاة عليها وهو يحصل مع التشريك الآن والاستئناف ( نعم ) يمكن فرضه نادراً بالخوف على الثانية بالنظر الى تعدد الدماء مع اختلافها فيه بحيث يزيد ما يتكرر منه على ماضي من الصلاة انتهى ومما أنه لما كان طول الصلاة وقصرها في صورة التشريك يتحقق بتمدد الدماء اذ التكبير يقع مشتركاً فاذا فرض الخوف على الثانية والحال انها حضرت في وقت يكون اختلاف صلاحها في الدماء بحيث يزيد ما يتكرر من الدماء على ماضي من صلاة الاولى يمكن القول بالقطع على الاولى والاستئناف عليهما لان التشريك حينئذ يوجب زيادة مكث الثانية التي فرضنا الخوف عليها وهذا انما يتحقق فيما لو حضرت الثانية في أثناء الشهادتين على الجنائز الاولى خاصة بحيث تصير شريكة في التكبير الثاني كما صورناه فيما سبق ولهذا حكم بأن وقوعه نادر وليس ذلك بل كفا فرض الخوف على الثانية وان حضرت في أثناء التكبير الرابع نعمنا القطع لان التشريك في الاثنا بالنسبة اليها لافرق بينه وبين الاتمام على الاولى والشروع في الثانية ولعله أراد التشريك في الدماء أيضاً وسقوط الترتيب فقال ما قال هنا وساقاً حيث ( ١ ) وهو يحصل مع التشريك الآن فتأمل جيداً وفي ( الذكرى ) بعد ان ذكر الحكم واستند الى الصدوقين والشيخ استدلل عليه ( برواية ) علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام في قوم كبروا على جنازة تكبيرة أو تكبيرتين ووضعت معها أخرى قال ان شاءوا تركوا الاولى حتى يغفروا من التكبير على الاخيرة وان شاءوا رفضوا الاولى وأنموا التكبير على الاخيرة كل ذلك لا بأس بوقال ان الرواية قاصرة عن افادة المدعى اذ ظاهرها ان ما بقي من تكبير الاولى محسوب للجنازتين فاذا فرغ من تكبير الاولى تغيروا بين تركها بمحالتها حتى يكملوا التكبير على الاخيرة وبين رفضها من مكثها والاتمام على الاخيرة وليس في هذا دلالة على ابطال الصلاة الاولى بوجه هذا مع تحريم قطع المادة الواجبة (نعم) لو خيف على الجنائز قلمت ثم استأنف الصلاة عليهما لانه قطع لضرورة انتهى ( واقتصر في الدروس ) على ذكر الرواية وفي ( البيان ) ذكرها مفسراً ممناها بما فهمه في ( الذكرى ) وقال في ( جامع المقاصد ) ما ذكره الشهيد في ( الذكرى ) من عدم دلالة الرواية على قطع الصلاة واضح

وكذا تحريم قطع الصادة الواجبة ان لم يكن في المسئلة اجماع فان كثيراً من عبارات الاصحاب تتضمنه  
للقطع الا ان ذلك لا يبعد اجماعاً قال وأما ما ذكره من التشريك بين الجنائزين فياً بقي من التكبير  
فغير مستفاد من الرواية أصلاً بل كما يحصل ذلك بمقتضى الإكمال على الأولى والاستئناف على  
الثانية وفي (كشف الغمام) ان في مختار الشهيد اشكالاً على وجوب اتباع كل تكبيرة بذكر غير  
ما يتبع الاخرى والخبر لا يصلح له سنداً (انتهى) وهذا الاشكال يرد أيضاً على الشهيد الثاني وشيخه  
المبسي وأورد عليهم الاردبيلي اشكالاً آخر وهو انه يلزم ان تكون التكبيرة الواحدة واجبة ومندوبة  
اذا كانت الجنائزان مختلفتين بالوجوب والندب (وقال في الذكرى) ان عبارة ابن الجنييد مطابقة للرواية  
أي بالمعنى الذي فهمه منها ثم انه ذكر حمل الشيخ (خبر) جابر مستهضاً به وفي (جامع المقاصد)  
لما فهم الشهيد من الرواية التشريك استشكل صدم تناول التبة الثانية وصحة العمل متوقفة على البية  
ثم احتمل الاكتفاء بأحداث التبة من الآن وما ذكره مبني على ما قد عرف ضعفه وان كانت عبارة  
ابن الجنييد وتأويل الشيخ رواية جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله كبر احدى عشرة وسبعاً وستاً  
بالحمل على حضور جنازة أخرى موافق لما ذكره انتهى ما في (جامع المقاصد) وفي (كشف الغمام)  
يحتمل ان يكون قول الشيخ والاتباع موافقاً للشهيد وذلك لانهم قالوا كل مخيراً بين ان يتم خمس  
تكبيرات على الجنائزة الأولى ثم يستأنف الصلاة على الاخرى وبين ان يكبر خمس تكبيرات من  
الموضع الذي انتهى اليه وقد أجزأ ذلك عن الصلاة عليهما واحتمل أيضاً من قولهم هذا وقول الصدوق في  
(الفتاوى) ومن كبر على جنازة تكبيرة أو تكبيرتين فوضعت جنازة أخرى معها فان شاء كبر الآخر عليهما  
خمس تكبيرات وان شاء فرغ من الأولى واستأنف الصلاة على الثانية ومن عبارات المحقق والمصنف  
من صرح بالاطال وظاهره ذلك ان الاطال ليس على حقيقته بناء على انه كما يجوز تكرار الصلاة  
على جنازة واحدة بمجوز زيادة تكبير أو تكبيرات عليها لمثل ذلك دليل خبر جابر فانه انما ينوي الآن  
الصلاة عليهما ويوي الخمس جميعاً عليهم قال ولله معنى قول الصدوق والشيخ واتباعه والا فكيف  
يجوز اطال الصلاة الواجبة من غير ضرورة ولا اجماع ولا نص صحيح الا ان يرد صحة الصلاة وان  
حصل الاتم وهو واضح لاجابة به الى دليل غير ما تقدم من أدلة التخيير بين جمع الجنائز وافراد كل  
بصلاة وفي (الحدائق) لان لم تحريم قطع الصلاة الواجبة الا لضرورة اذ عدة ما قبلوا عليه في هذا  
الباب هو اجماع وهو غير تام في محل النزاع وأما الاستناد الى قوله ولا تطولوا فغير تام (ثم قال)  
التحقيق في هذا المقام ان مستند المتقدمين عبارة (الفتاوى الرضوي) وان في المسئلة قولين (أحدهما)  
اقول بالتشريك كما هو مذهب ابن الجنييد وظاهر كلام الشيخ في كتابي الاخبار ودليلهم صحيح ابن  
حمر (والثاني) القول المشهور ودليلهم عبارة (الفتاوى الرضوي) وقال ان المتأخرين لما قبلوا بالحكم المذكور  
عن المتقدمين ولم يصل اليهم مما يظن دلالة الا (صحيح) ابن حمر جلوه دليلاً للمتقدمين انتهى  
وهذا منه بناء على ان المتأخرين كالشيخ والمحقق والمصنف وغيرهم لم يفتوا بالحكم المذكور وانما  
نقلوه تقيلاً عن المتقدمين ثم أخذوا بطلون الدليل والوحدان يكذب ذلك أو انهم قلدوا المتقدمين في  
الحكم واتقوا به ثم نظروا الى الدليل فما وجدوا سوى الخبر المذكور الذي لا يصلح للدلالة بل فهموا  
الحكم المذكور من الخبر المذكور كما سنين وجه دلالة (وأما الفتاوى الرضوي) فلم تثبت حشنة (سالمنا)  
واكن عبارة ليست نصاً في الحكم المذكور وهي هذه (قال) ان كنت تصلي على الجنائزة فجات



والأفضل تفريق الصلاة على الجنائز المتعددة وتجزئ الواحدة (متن)

الأخرى فصل عليهما صلاة واحدة بخمس تكبيرات وإن شئت استأنفت على الثانية وهذه محتملة  
إرادة الصلاة فليست نصاً واقصاها الظهور كالصحيح المذكور فانهم يدعون أنه ظاهر في المذهب  
المشهور وذلك لأن قوله عليه السلام إن شاءوا تركوا الأولى حتى يفرغوا من التكبير على الأخيرة  
يشمل منين موافقين للمشهور (الأول) بناء على أن المراد بالطلاق معناه الحقيقي إن ترك الأولى حتى الفراغ  
من الأخيرة كتابة عن الاستئناف عليهما فيكون المراد أن شاءوا فاعطوا صلاة الأولى حتى يفرغوا من الصلاة على  
الجنائز الأخيرة بأن فعلوها عليهما ويكون قوله عليه السلام وإن شاءوا فرغوا الأولى وأنما التكبير على  
الأخيرة كتابة عن إتمام الصلاة على الأولى ثم إتمام ما بقي أي فصل الصلاة على الأخيرة (الثاني)  
بناء على أن الطلاق ليس معناه الحقيقي يكون معنى ترك الأولى عدم كون ما مضى من التكبير مضراً  
وإن زاد التكبير في الواحدة عن الخمس فكان في حكم المتروك ثم أنه قد يقال إن الشبهة قوم الدلالة  
كما تقوم السند (وقال الفاضل الهندي أنه إنما يتوجه حمل الظاهر على المشهور لو كان السؤال عن كيفية  
الصلاة وليس ظاهر فيجوز كونه عن جواز رفع الأولى قبل الأخيرة (وقال) وقد يظهر من لفظ ما بقي  
على الأخيرة التشريك بينهما في الأثناء فيما بقي كما فهمه الشهيد (ثم قال) وإن احتمل أن يكون ما بقي  
هو الصلاة الكاملة على الأخيرة فلا يكون في الشقين إتمام الصلاة على الأولى ثم استئنافها على  
الأخيرة ثم لا يظهر من لفظ السؤال وضع الأخرى بعد التكبير على الأولى بل يحتمل ظهراً أنه سأل  
عن أنهم كبروا على جنازة وقد كانت وضعت معها أخرى صلوا عليها أولاً فإذا شرعوا في التكبير  
على الأولى في الذكر التي هي الأخيرة لانهم صلوا على الأخرى أولاً كيف يصنع بالأخرى وإن لم ترفع  
حتى شرع في الصلاة على الأخيرة (فأجاب عليه السلام) بالتخيير بين ترك الأولى حتى يفرغ من الصلاة  
على الأخيرة ورفضها والصلاة على الأخيرة (انتهى) وقد أطال في بيان هذا المعنى مع أن عادته  
اختلاف المعنى فأوجز عبارة وأوضحها وقد سبق إليه المولى الأردبيلي حيث قال ويحتمل أن يكون المعنى  
إن شاءوا تركوا الأولى في مكانها بعد إتمام الصلاة عليها حتى يفرغوا من الثانية أيضاً فلا بأس  
بوجودها مع الثانية بعد إتمام صلاتها لتتال بركة صلاة الثانية أيضاً مع قصدها أيضاً إن جاز ومع عدم  
أن لم يميز وإن شاءوا فرغوا فأتوا بالتكبير على الثانية تماماً من غير قصص قال وهذا المعنى وإن كان  
أقل فائدة إلا أنه أسلم من المحذورات والمغنيان الأولان خلاف بعض المقدمات فأثبتهما بما ليس  
بصريح مشكل إلا أن يكون ثابتهما بالاجتماع ونحوه ولا تنك في شهرة الاحتمال الثاني الذي ذكره  
المصنف انتهى مافي (مجمع البرهان) وأعلم أن ما اختاره المصنف من التخيير إنما هو إذا لم يكن خوف  
على الأولى فيتمسك إتماماً أو يستحب عليهما ثم الاستئناف أو على الثانية فيتمسك القطع أو يستحب  
وعينه الشهيد وأحقق الثاني وأتكره الشهيد الثاني كما تقدم بيانه وفي (التذكرة ونهاية الأحكام) تبين  
الاتمام على الأولى إذا استحبت الصلاة على الأخيرة (قال في كشف القام) بعد قتل هذا وكانه ناظر  
إلى ما احتملناه من أنه لا ينطّل صلاته على الأولى حين يريد التشريك بل هي صلاة واحدة مستمرة  
فإذا ابتدأ بالاستسجدة مثلاً جاز أن يعرضها للوجوب في الأثناء لأنه زيادة تأكد لها دون العكس فكانه  
إزالة الوجوب انتهى ويظهر من (مجمع البرهان والمدارك) التوقف في الحكم المذكور قوله  
قدس الله تعالى روحه ﴿والأفضل تفريق الصلاة على الجنائز المتعددة وتجزئ الواحدة﴾ قد

فينبغي أن يحمل رأس الميت الابعد عند ورك الاقرب وهكذا صفًا مدرجًا ثم يقف الامام عند ( في خل ) وسط الصف ﴿ الفصل الرابع ﴾ في الدفن والواجب فيه على الكفاية شيان دفنه في حفيرة تحرس الميت عن السباع وتكتم رائحته عن الناس (متن)

تقدم الكلام في ذلك عن قريب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وينبغي ان يحمل رأس الميت الابعد عند ورك الاقرب وهكذا صفًا مدرجًا ثم يقف الامام وسط الصف ﴾ قد تقدم الكلام في المسئلة في آخر المطلب الثالث والاصل في هذا الحكم خبر عمار الموجود في (الكافي) وبعض كتب الاستدلال ( ١ ) وأما الموجود في (التهذيب) فقد قيل انه فيه سوءاً من قلم الناسخ لكن رواه في (المتهى) كما في (التهذيب) قال في (جامع المقاصد) ولا منافاة بين قول المصنف هنا وبين ما تقدم من مراعاة جمل صدر المرأة عند وسط الرجل لان ذلك مع اتحاد الرجل وقول المصنف سابقاً وان كان عبداً وسط بينهما يان للربة في المذكورين ولا دلالة فيه على كنية الصف (نعم) قد يقال الغرض من ذلك مراعاة القرب من الامام وذلك يفوت بالصف مدرجاً انتهى (يان) فوات ذلك انه متى طال الصف وقام الامام في وسط الرجال كان قرب الامام الى الجنائزة التي يقوم عليها كما هو السنة في الصلاة على الجنائزة لزم تأخر ميمنة الصف خلفه وان بعد على وجهه تكون الميمنة قدامه لزم خلاف السنة في الصلاة ولمسه لذلك قال الشهيد الظاهر انه يحلهم صفين كتراص البناء لئلا يلزم الانحراف عن القبلة ( انتهى ) وفي (جامع المقاصد) ان في كلام الشهيد هذا شيئاً وفي (فوائد القواعد) انه يقف في وسطهم وان خرج عن محاذات أوله وآخره الرواية واستجد القاضل الهندي قول الشهيد الا انه قال ظاهر النص والاصحاب جعلهم صفًا واحداً

### ﴿ الفصل الرابع في الدفن ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والواجب فيه على الكفاية شيان دفنه ﴾ الدفن واجب باجماع المسلمين كما في (المعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام وكشف الاتباس والمدارك وكشف الغم) وبالاجماع كما في (الفتاوى والارشاد في شرح الجفرية وجميع البرهان) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ في (حفيرة) قطع به الاصحاب كما في (المدارك) وعليه عمل الصحابة والتابعين كما في (كشف الاتباس والمدارك) أيضاً وغيرها وقد ينطبق عليه بعض الاجامعات السافهة فلا يجزئ التابوت والازج الكائنان على وجه الارض الا عند الضرورة كما صرح به الشهيد وأكثر من تأخر عنه ونسبه في (المدارك) الى ظاهر الاصحاب وفي (الميسرة) الاجماع على انه لو دفن بالتابوت في الارض كان مكروهاً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ تحرس الميت عن السباع وتكتم رائحته عن الناس ﴾ قال الشهيدان والحقق الثاني هاتان الصفتان يعني الحراسة وكتم الرائحة متلازمان في الغالب ولو قدر وجود أحدهما بدون الاخرى وجب مراعاة الاخرى للاجماع على وجوب الدفن ولا يتم قائده الا بهما وأمر النبي صلى الله عليه وآله به ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾

واستقبال القبلة به بأن يضع على جانبه الايمن والمستحب وضع الجنابة على الارض عند الوصول الى القبر وأخذ الرجل من عند رجلي القبر والمرأة مما يلي القبلة وانزله في ثلاث دفعات (متن)

﴿ واستقبال القبلة به بأن يضع على جانبه الايمن ﴾ اجماعاً كما في (الغنية وارشاد الجفرية) وفي (المدارك) انه مذهب الاصحاب لأعلم فيه مخالفاً منهم سوى ابن حنبل وفي (التذكرة) وعليه عمل الاصحاب والتابعين فظاهرها الاجماع أيضاً وفي (المعتبر ونهاية الاحكام والذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد وشرح الجفرية وجمع البرهان) انه عمل الصحابة والتابعين وزاد في الاخير انه فعل العلماء أيضاً وزيد في (جامع المقاصد وشرح الجفرية) ان هذه الكيفية ذكرها المصنف وفي (الكفاية وكشف الثمام) انه المشهور وعن (شرح المجل) المتأني في الخلاف عنه ولم يذكر الاستقبال أبو يعلى في (المراسم) واستحب الطوسي في (الوسيلة) قال في (كشف الثمام) وهو ظاهر حصر الشيخ في (المجل) الواجب في واحد هو دفنه واليه مال صاحب (الكفاية) ونفى عنه البند صاحب (جمع البرهان) لان فعل الصحابة والتابعين والعلماء ليس حجة وانه ما رأى عليه دليلاً الا ان يكون اجماعاً انتهى وقد سمعت الاجماع المتقولات عليه وقال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية جرت السنة مضافاً الى خبر العلماء بن سياه وفي (المنتهى) لانه أولى من حال التفسير والاحتياط وقد بينا وجوب الاستقبال هناك انتهى وقد مر ان الطوسي (وفيه ان الطوسي خل) يوجب الاستقبال حال الاحتياط ولم يوجب حال التفسير والاردبيلي لم يوجب فيها وفي (البروس) ان قول الطوسي شاذ (قلت) وما احتل الامر من بعض العبارات ينبغي محله على الوجوب وعن ابن سبيد انه لم يوجب الاضطجاع على الجانب الايمن قال فيما قل الواجب دفنه مستقبل القبلة والسنة ان يكون رجلاه شرقية ورأسه غرباً على جانبه الايمن وقال المحقق في (المعتبر) والكيفية المذكورة ذكرها الشيخ في (النهاية) المبسوط والمفيد في (الفتنة والرسالة المزينة) وابابابويه (قلت) وذكرها هو في كتبه والمصنف والشهيدان والمحقق الثاني وسائر المتأخرين واستحبوا الشافعي وأوجبوا الاستقبال كما نقل عن ابن سبيد ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ والمستحب وضع الجنابة على الارض عند الوصول الى القبر ﴿ بذراعين أو ثلاثة كما في (الروضة البهية) وهو ظاهر كل من استدل في هذا الحكم الى (خير) محمد بن عجلان المتضمن لذلك واقصر على القراع في (المبسوط والنهاية والوسيلة) ﴾ قوله ﴿ وأخذ الرجل من عند رجلي القبر والمرأة مما يلي القبلة ﴾ بالاجماع كما في (الخلاف والغنية) وعد علامنا كما في (التذكرة ونهاية الاحكام والمنتهى) ان لم يخصه بالخير وفي (المدارك) انه لم يفت في ذلك على نص المخصوص انتهى ويدل على الاول بخصوصه خبر عمار وحسنه الحلبي ﴿ قوله ﴾ ﴿ وانزله في ثلاث دفعات ﴾ يريد انه اذا قرب من القبر مطلقاً أو بذراع أو ذراعين أو ثلاثة يوضع على الارض ثم يرفع ويقدم قليلاً فيوضع ثم يقدم الى شفير القبر فينزل بعده وهذا معنى عبارة (الشرائع) وهو الذي فيه مسماها جماعاً من الاصحاب وليس المراد أن انزله اليه في ثلاثة دفعات كما فهمه في (المسالك) من عبارة (الشرائع والكتاب) وبالدفات الثلاث مصرية في (الغنية والفتنة والنهاية) والمبسوط

وسبق رأسه والمرأة عرضاً وتحفي النازل وكشف رأسه وحل أزراره وكونه أجنبياً إلا المرأة (متن)

والمراسم والوسيلة والفنة والسرائر والشرائع والتابع وكتب المصنف والشهيد وجامع المقاصد والروضة وغيرها وهو المشهور فتوى وعلا كما في (مجمع البرهان) والمشهور كما في حاشية الفاضل الميسي (والروضة والكفاية) وعليه اجماع العائفة كما في (الفتنة) وقد يدعى ظهور دعوى الاجماع من (التذكرة ونهاية الاحكام) وخالف الكتاب فلم يزد في وضعه على مرة وهو ظاهر (المعتبر) وأوصريه وتبهما على ذلك صاحب (الكفاية والمدارك) وظاهر (حاشية الميسي والروض والسالك ومجمع البرهان) التوقف وفي الاخير انه لا يعرف على المشهور دليلاً (قلت) الدليل عليه بعد الاجماع الحديث الذي رواه الصدوق في الل مرسلاته صريح في ذلك (وروى) نحوه عن الرضا عليه السلام ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وسبق رأسه) اجماعاً كما في (الخلاص والفتنة) وظاهر (التذكرة ونهاية الاحكام) ان لم ترجع قوله عند علمائنا الى الاخير قطع وفي (المدارك) ان أكثر الاخبار وارادة بسبل الميت من قبل الرجلين من غير فرق بين الرجل والمرأة ولم يذكر هذا الفرع بعض المتأخرين ﴿ قوله قدس سره ﴾ (والمرأة عرضاً) اجماعاً كما في (الخلاص والفتنة) وظاهر (التذكرة والمتن) ونهاية الاحكام ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وتحفي النازل وكشف رأسه وحل أزراره) هذا مذهب الاصحاب كما في (المعتبر والمدارك) ونسب في (المجمع) الى الفتوى وليس ذلك بواجب اجماعاً كما في (الذكرى) وفي (المتن) ليس زرع الخلف بواجب اجماعاً (وعن) ابن الجنيد اطلاق نفى لباس عن الخلفين (وقال في الذكرى) الاقرب تهيد بوقت الضرورة والفتنة كما عليه الأكثر وفيها انه لا يعتبر الوتر عندنا وفي (التذكرة) ان الشافي استحب الوتر ثلاثاً أو خمساً ﴿ قوله رحمه الله ﴾ (وكونه أجنبياً) هذا قاله الاصحاب كما في (الذكرى) وهو المشهور شهرة كادت تكون اجماعاً كما في (مجمع البرهان) وبذلك صرح في (النهاية والمبسوط والشرائع والمعتبر والمتن) والتذكرة ونهاية الاحكام والذكرى والبروس والفتنة وجامع المقاصد وغيرها وهو المراد قوله في (التابع) وان لا يكون رجلاً الا في المرأة ومثله (التحرير والارتداد) وفي (المقنة والمراسم والوسيلة والسرائر) ينزله الوتر أو من يأمره ونسب في (كشف الثمام) الى الوسيلة استحباب الاجنبي والموجود فيها ماسمته وفي (البيان) يستحب كونه رجلاً في المرأة لا الرجل وفي (مجمع البرهان) الاولى عدم الكراهة في الولد وجميع الاقارب واقصر في (الكفاية) على ذكر الكراهة في الوالد وقد يظهر من (المتن) الميل الى عدم الكراهة في الولد كما قل استناؤه صريحاً عن ابن سعيد (وروى في الذكرى) خبر عبد الله بن محمد بن خالد بلغنا لابي الولد والوالد ومثله في (الروض) وفي (التهذيب) وكثير من كتب الاستدلال تركها أي ترك لفظة لافي الشق الاخير فيكون موافقاً لخبر العبري الناص على الفرق بين الولد والوالد لكن الشهيد والمحقق الثاني والشهيد الثاني وسبطه حملوا خبر التبري على ان الكراهة في نزال الولد أباه أخف من العكس ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (الاجنبي والمرأة) فالخادم أولى بانزالها اجماعاً كما في (التذكرة والمتن) وفيه عن الخلاف في (مجمع البرهان) وقد يستمر من عبارة (الفتنة) المحالفة كما يأتي قلها وليس انزال الرحم لها بواجب زوجاً كما كان أبو غيره له هو

والدعاء عند انزاله وحفر القبر قدر قامه أو الى الترقوة (متن)

يستحب كما صرح به في ( المتبر والذكرى والبيان والروض والروضة والمسالك والمدارك والكناية ) وهو ظاهر ( الوسيلة والشرائع والنافع والتحرير والارشاد والتذكرة ونهاية الاحكام والكتاب والدروس وجامع المقاصد ) وغيرها وظاهر ( المبسوط والنهاية والمتنبي ) الوجوب وتقل ذلك عن ظاهر ( جل السلم والعمل ) وفي ( الوسيلة والتذكرة ) تؤخذ المرأة من قبل كنفها ويدخل آخر يديه تحت حقوبها وفي ( الفتنة ) ينزلها القبر اثنان يحمل أحدهما يديه تحت كنفها والاخر يديه تحت حقوبها وينبغي ان يكون الذي يتناولها من قبل وركبها زوجها أو بعض ذوي أرحامها كابها أو أخيا أو أباها ان لم يكن لها زوج ولا يتولى ذلك منها الاجنبي الا عند قدودي أرحامها انتهى وقوله لا يتولى ذلك ان كان اشارة الى تناول الوركين كان محالفاً للاصحاب قاصراً للحكم بمن يتناولها من وركيها على المحرم وان كان اشارة الى الانزال فلا خلاف وعلى التقديرين يكون ظاهره تعيين المحرم فيما يباشره دون غيره وفي ( التذكرة والذكرى وجامع المقاصد والمسالك والروض والروضة والمدارك ) وغيرها انه اذا تمذرا الرحم فامرأة صالحة ثم أجنبي صالح وان كان شيعياً فهو أولى وفي ( الخلاف ) الاجماع على جواز انزال المرأة المرأة وقال الشافعي لا يتولى ذلك الا الرجال ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والدعاء عند انزاله ﴾ باتفاق العلماء كما في ( المتبر ) ( ثم قال ) دروي من طريق الاصحاب وذكر خبر محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام وفي ( الذكرى ) يستحب الدعاء باتفاق العلماء عند معاينة القبر ( اللهم ) اجعلها روضة من رياض الجنة ولا تجعلها حفرة من حفر النار وعند تناوله بسم الله وبقائه وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وآله ( اللهم ) ايماناً بك وتصديقاً بكتابك هذا ما وعد الله ورسوله وصدق الله ورسوله ( اللهم ) زدنا ايماناً وتسليماً انتهى وما ذكره من الدعاء عند معاينة القبر ذكره الصدوق في ( الفقيه ) أيضاً عند معاينة القبر وأرسله الراوندي فيما نقل في دعواته عن الصادق عليه السلام وهو يوم النازل وغيره لكن في ( مختصر المصباح ) وظاهر ( الفتنة والنهاية والمبسوط والمتنبي ونهاية الاحكام والتذكرة ) ان هذا الدعاء يقال اذا نزل قبل تناوله ( وأما ) الدعاء الذي ذكره في ( الذكرى ) عند التناول فقد ذكره المفيد في ( الفتنة ) والشيخ في ( المبسوط والنهاية ومختصر المصباح ) والمصنف في ( التذكرة والمتنبي ونهاية الاحكام ) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وحفر القبر قدر قامه أو الى الترقوة ﴾ كما في ( المبسوط والخلاف والوسيلة والسرائر والشرائع والمتبر ) وكتب المصنف والشهيدان ماعدا اللمعة والمحقق الثاني ( وكشف الالتباس وارتاد الجعفرية ) وغيرها وفي ( الخلاف والتذكرة وجامع المقاصد ) الاجماع على التخيير بين الامرين وسه في ( مجمع البرهان والمدارك وكشف التمام ) الى الاصحاب وفي ( الفتنة ) الاجماع على الحفر قدر قامه وفي ( جامع المقاصد ) بعد نقل الاجماع على التخيير قال وأكثر الاصحاب الى الترقوة انتهى وقد سمعت ما نقله عن الشيخ ومن تأخروا في ( مجمع البرهان ) ان القامة لا دليل عليها فيما نعرف والمرسة دليل على عدمها الا ان الاصحاب ذكروها واقتصروا في ( المفاتيح ) على الترقوة كما هو ظاهر ( الفقيه ) اسكن الشفق سبب التخيير بين القامة والترقوة الى الشيعين وابن بابويه في كتابه صلى هذا تكون الكلمة متفقة على ذلك ممن فرض له ماعدا الاردبيلي والكاشاني

واللحد مما يلي القبلة وحل عقد الكفن من عند رأسه ورجليه وجعل شيء من ترربة الحسين عليه السلام معه (متن)

فيما نجد وفي (اللمعة والموجز الحاوي) الاقتصار على القامة (كأنسية) وخبر السكوني يمكن اختصاصه بإرض المدينة (وقال) الشافعي يعمق قدر قامة وعن أحمد إلى الصدر وعن عمر بن عبد العزيز إلى السرة **ح** قوله قدس الله تعالى روحه **ح** (واللحد مما يلي القبلة) إجماعاً كما في (الخلاص والفنية والتذكرة وظاهر التكري وجامع المقاصد وكشف الالتباس) حيث نسب في الأخيرين إلى أصحابنا وحيث قيل في (التكري وجامع المقاصد) أيضاً عندنا إلا أن تكون الأرض رخوة فالتق أفضل خوف الانهدام وبهذا صرح في (التذكرة والمتن) ونهاية الأحكام) وغيرها (وقال الصيمري) ورأيت أهل البحرين يملصقونه بالجدار الذي إلى دير القبلة ويقولون لا يكون في جانب القبلة إلا في اللحد دون الشق وهو فرق من غير فارق والدليل على عدم الفرق من وجوه (الأول) عموم استحباب ادناء الميت من الحائط لثلا ينكب على وجهه وعموم استحباب اسناد ظهره بمدة أو تراب لثلا يستقي على قناه ولا يتصور ذلك إلا إذا كان الميت في جانب القبلة (في الجانب الذي يلي القبلة خل) فيكون ذلك عاماً في كل ميت سواء دفن في لحد أو تق في ادعى التحصيص فله إيراد المحصص وإذا جعل ملاصقاً للجدار الذي إلى دير القبلة بطل قول أصحابنا ويدنى من الجدار لثلا ينكب على وجهه ويستند من ورائه بتراب لثلا ينقلب لأن ذلك لا يتصور إلا مع كونه ملاصقاً للجدار الذي يلي القبلة إلى أن قال وأما أوجب علينا هذا البحث علمهم بغير المستحب مع اعتقادهم كونه مستحباً وكون المسئلة ما تم بالبولس واعتقاد غير المستحب مستحب (١) بدعة حرام انتهى حاصل كلامه (وعن) الكاتب فيما يظهر من كلامه كما في (التكري) أنه إذا كانت الأرض رخوة يعمل له شبه اللحد من بناء محصلاً للفضيلة وإليه ذهب المحقق في (المعتبر) والمصنف في (المتن) والشيد الثاني في (الروض) وقوله الشيد والتكري ساكتين عليه وظاهرها الميل إليه وبني عنه الباس في (كشف اللثام) وقال أبو حنيفة الشق أفضل من اللحد وصرح كثير من الأصحاب باستحباب اللحد واسماً مقدار ما يجلس فيه **ح** قوله قدس الله تعالى روحه **ح** (وحل عقد الكفن من عند رأسه ورجليه) إجماعاً كما في (الفنية والمعتبر والمدارك) وظاهر (بجمع البرهان) حيث قال للخير والفوتى (وقال في المعتبر) رواية ابن أبي عمير الواردة في الشق مخالفة لما عليه الأصحاب ولأن ذلك أفساد لئال علي وجهه غير مشروع (وقال في المدارك) وقد يقال إن مخالفة الخبر لما عليه الأصحاب لا تقتضي رده إذا سلم السند من الطعن والافساد غير ظاهر فإن الجميع ضائع خصوصاً مع اذن الشرع فيه انتهى وهو كما ترى مع أنه مخالف لما ذكره في بحث إخراج النجاسة من الميت بعد الفسل (تم) أنه قال في (التذكرة) لا يشق الكفن لأن النبي صلى الله عليه وآله أمر أن يحسن الكفن وشقه يذهب حسنه وفي (التكري وجامع المقاصد وكشف اللثام) يمكن أن يراد بالتق الفتح ليدو وجهه فكانه شق عه مجازاً **ح** قوله قدس الله تعالى روحه **ح** (وجعل شيء من ترربة الحسين عليه السلام معه) لا جد في هذا خلافاً لأنها أمان من كل خوف وفي (المعتبر)

(١) كذا في النسخ والظاهر مستحباً (مصححه)

وتلقيته (متن)

ويحل عقد كفته ويجعل معه تربة وعليه اتفاق الاصحاب وظاهره دعوى الاجماع على الابرار لكن يظهر من آخر كلامه حيث يقول واما وضع التربة فتوى الشيخين ان الاجماع على الاول فتأمل وبالجمل معه صرح الشيخ في (المبسوط والنهاية) واكثر الاصحاب كما في (كشف الثام) وفي (السرائر والمعتبر والذكرى) ان الاحسن جعلها تحت خده وقفه في الاخيرين (المنفعة) ولم اجده فيها ويؤيد عدم وجوده اني لم اجد احدا سواه نسب اليها وفي (السرائر والمعتبر) نسب الى المفيد من دون ذكر (المنفعة) وفي (المختلف وكشف الثام) نقل حكايته عنه ولم ينسب اليه لكن الفاضل الكركي والشيد الثاني في (جامع المقاصد والروض) قلاعية (الذكرى) ولم ينكر ذلك ولعلها اعتماد على نقل (الذكرى) والامر سهل وفي (الذكرى عن العزبة والاقتصاد) جعلها في وجهه وفي (السرائر) نقل قولاً آخر وهو جعل التربة في لحده تلقاً وجهه وانما الى ذلك في (الذكرى) قوله وقيل تلقاً وجهه وظاهرهما انها قولان متبايران للشيخ وهو ظاهر (المختلف) حيث انه اقر ان ادريس على ذلك وهو ظاهر المحقق الثاني والشيد الثاني في (جامع المقاصد والروض) حيث نقل ذلك عن (الذكرى) من دون تعرض لهما قول واحد كما نقله في (كشف الثام) ونقل في (الذكرى والروضة) قولاً آخر وهو جعلها في مطلق الكفن واستجوده الفاضل الهندي وفي (المختلف) بعد ان نقل قول الشيخ وقول المفيد قل والكل جائز ومثله ما في حاشية الفاضل الميمني حيث قال ليس لها موضع مخصوص شرعي فيجزى وضعا معه كيف اتفق تحت خده وفي كفته وتلقاً وجهه وغيرها واستجوده الفاضل ايضا في (كشف الثام) وفي (الروضة) ولا يقدح في مصاحته لها احتمال وصول نجاسته اليها لاصالة عدمه مع ظهور طهره الآن وكسب عليها فاقته الشيخ علي انه يمكن التحرز عن هذا الاحتمال بوضعا في مكان من القبر لا يحتمل وصول النجاسة اليها فان صحيح عبد الله بن جعفر يدل على وضعا في مطلق القبر وكذا حديث الزانية انتهى ويدل على هذا الحكم خبر الحيري وخبر الزانية والاول صريح في ذلك والخبر الثاني رواه في (التذكرة والمنهى ونهاية الاحكام مع النسيم) في ادلة السنن وفي (الذكرى) اسند القول بذلك الى الشيخين وقال ولم نعلم مأخذه واسند الرواية الاخيرة الى نقل المصنف وكأنه لم يثبت عنده سندها (وقال) الكركي ان الرواية الاخيرة مشتهرة مضمونها فتأمل وان ضمنت بل يقبل الضعيف في روايات السنن مطلقاً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وتلقيته قبل شرح القرآن) اجماعاً كما في (الفنية) ولا تعرف فيه خلافاً كما في (كشف الثام) والاختار به متواترة كما في المحتاج ونكاد تبلغ التواتر كما في (الذكرى) ثلاث مرات كما نقله الشيد في حواشيه عن (الاقتصاد) وفي (الروضة) انه يقال له اسم ثلاث مرات قل التلقين وفي (فوائد الشرائع) ان التلقين مطلقاً يستحب للصغير والكبير على الظاهر انتهى وفي (الفتية والهداية) انه يضع يده اليسرى على منكبه اليسرى ويدخل يده اليمنى تحت منكبه الايمن ويحركه تحريكاً شديداً وفي (كشف الاتباس) انه يحرك عضده اليسرى تحريكاً عتيقاً وفي (الروضة) انه يذني فاه الى اذنه وفي (المنفعة) انه يقول يا فلان ابن فلان اذكر العهد الذي خرجت عليه من دار الدنيا شهادة أن لا اله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله وأن علياً أمير المؤمنين والحسن والحسين ويذكر الائمة الى آخرهم أتمتكم أئمة الهدى ابرار ومثله ما في

والدعاء له وشرح اللين والخروج من قبل رجل القبر وإهالة الخاضرين التراب بظهور  
الاكف مسترجعين ( متن )

( المبسوط والنهاية والمنتهى ) الا ان فيها آتتكم آتة الهدى الابرار بالتحريف (١) وفي ( الفقيه والهداية )  
ان يقول يا فلان ابن فلان الله ربك ومحمد نبيك والاسلام دينك وعلي وليك ويسمى الآتة واحداً  
واحداً الى آخرهم حتى ينتهي الى القائم عليه السلام آتتكم آتة هدى ابرار ثم يعيد عليه التلقين مرة  
أخرى وفي ( كشف الثام ) بعد ان ذكر الاخبار قال ان الاصحاب أعرضوا عن الاعادة وسائر  
ماسمته في الاخبار الا المصنف فأتبع ما ذكره خبري ( ٢ ) محفوظ واسحق قال ويمكن ان يكونوا  
حلوا الاعادة مرة أخرى على ما بعد الدفن وثلاثاً على ما في الاحوال الثلاث لكن خبر اسحق نص  
على الاعادة قبل شرح اللين انتهى ( قلت ) المصنف رحمه الله في ( نهاية الاحكام ) اقتص على  
خبر أبي بصير وفي ( التذكرة ) ذكره وذكر خبر اسحق ولم يتعرض فيها لغير محفوظ ﴿ قوله ﴾  
قدس الله تعالى روحه ﴿ والدعاء له ﴾ عند تناوله وعند وضعه في القعد وعند وضع اللين  
وعند الخروج من القبر كما في ( الروض ) وفي ( جامع المقاصد ) وكذا يستحب عند وضع اللين وعند  
الخروج وفي ( كشف الثام ) قبل التلقين وبعدة قبل شرح اللين وعنده واذا سوى عليه التراب وفي  
( جامع المقاصد والروض ) انه يستحب أيضاً قراءة الفاتحة والاخلاص والمودتين وآية الكرسي وفي  
( كشف الثام ) وكذا يستحب ذكر الله تعالى والاستمادة وقراءة الفاتحة والتوحيد والمودتين وآية  
الكرسي قبل التلقين كما في خبر ابن عجلان ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وشرح اللين ﴾  
أو ما يقوم مقامه اجمالاً كما في ( الفنية والمدارك ) وفي ( المنتهى ) انه لا يلزم فيه خلافاً الا أنه قال الا ان  
اللين أولى لانه المنقول من السلف المروف في الاستعمال وفي ( المغايب ) الاجماع على نضد اللين  
وهو ظاهر (المعتبر) حيث نسبته الى قهاتنا وفي ( الذكري ) ان الراوندي قال ان عمل العارفين من  
الطائفة على ابتداء التشريع من الرأس وشرح المصنف والمحقق والشهيدان والمحقق الثاني وغيرهم  
انه ان زاد العطين كان حسناً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والخروج من قبل رجل القبر ﴾  
قاله أكثر الاصحاب كما في ( المدارك ) وفي ( الذكري ) ان الكاتب وافق في الرجل ( وقال ) في  
المرأة يخرج من عند رأسها لا رزها عرضاً ولبعد عن المورة وفي ( كشف الثام ) ان اطلاق النص  
يدفعه وفي ( المدارك ) لم يفت له على أثر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وإهالة الخاضرين ﴾  
التراب بظهور الاكف مسترجعين ﴿ ذكر ذلك الاصحاب كما في ( المدارك وظاهر المعتبر ) ان لم  
يكن صريحه وفي ( كشف الثام ) ان الأكثر قطعوا بإهالة الخاضرين بظهور الاكف وفي ( الفقيه والهداية  
والسرائر والمنتهى ) انه يجوز عليه بظهور الاكف ثلاث مرات وقتل ذلك عن ( الاقتصاد والاصباح )  
وفي ( الذكري وجامع المقاصد والمسالك وروض الجنان ) ان أقله ثلاث حبات باليدن جميعاً وفي  
( المغايب ) انه يسلك التراب في يده داعياً ثم يطرحه بفعل ذلك ثلاث مرات وفي ( المعتبر والذكري )

(١) الذي وجدناه في نسختنا من المقتبة آتة الهدى الابرار بالتحريف أيضاً (محسن) (٢)  
كذا في السخ وفي نسختنا من كشف الثام أيضاً والصواب خبراً أو ما ذكره في خبري (مصححه)



ورفع القبر أربع أصابع وتريمه وصب الماء عليه من قبل رأسه ثم يدور عليه وصب الفاضل على وسطه (٠٢٦)

ان الاصحاب قالوا لا يهيل ذو الرحم وفي (الجمع والمدارك وكشف الثام) انه لا دليل على لاسترجاع هنا بخصوصه ولعله لذلك تركه جماعة واستدل عليه في (المعتبر) بالآية الكريمة وزيد في (المقنعة والنهاية والمبسوط ومختصر المصباح) بعد الاسترجاع قوله هذا وعدنا الله ورسوله الى آخره ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ورفع القبر أربع أصابع) اجماعاً كما في (المعتبر والمدارك وكشف الثام) و اجماع العلماء كما في (المنتهى) مفرجات اجماعاً كما في (المفاتيح) وعلى ذلك اقتصر في (المقنعة والاقتصاد والكافي) على ما قل منها (والمراسم والوسيلة والسرائر والبيان والدروس) وهو ظاهر (التذكرة ونهاية الاحكام) وفي (الفنية) الاجماع على استحباب رفعه مقدار شبر أو أربع أصابع مفرجات كما نص على ذلك في (الروضة والمسالك وحاشية النافع) ونص على التحجير بين المفرجات والمضمومات في (المنتهى والذكرى والروض) وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع) خير بينهما وبين الشبر أيضاً (وعن) القاضي انه يرفعه شبراً أو قدر أربع أصابع وفي (النافع) يرفع مرصعاً من دون ذكر الاصابع وقد أطلق المصنف هنا كما في (المبسوط والنهاية ومختصر المصباح والشرائع والمعتبر والتحرير والارشاد واللمعة والموجز الحاوي وشرحه والكفاية) وفي (كشف الثام) ان الاكثر أطلقوا كذلك وقد سمعت الاجامعات على الاطلاق وفي (المنتهى) ان أقوى العلماء على كراهة ما زاد على أربع مفرجة وفي (المقنعة) مقدار أربع مفرجات لا أكثر من ذلك ومثله ما في (التذكرة ونهاية الاحكام والمفاتيح) وفي (السرائر) مقدار أربع مفرجات ولا يعل أكثر من ذلك والظاهر ارادة الكراهة ولا بد من الجمع بين ما في هذين ما في (الفنية) وما واقفاً (وقال) المحقق الثاني في (حاشية الارتداد) المدونة ينبغي ان يستثنى من ذلك قبور الانبياء والائمة عليهم السلام لاطلاق الناس على زيادة رضاءها الا أن يقال هذا لا ينافي كون الصندوق المحمول على القبر ارفعاً على القبر ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (وتريمه) اجماعاً كما في (الفنية والمعتبر والتذكرة والمدارك والمفاتيح) وفي (الذكرى) ان الترييح يدل على التسطيع وفي (كشف الثام) ان الترييح يتضمن التسطيع وفي (الخلاص والتذكرة وجامع المقاصد وظاهر الذكرى وكشف الثام) الاجماع على استحباب التسطيع وصرح جماعة ان التسمين من العامة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (وصب الماء عليه) اجماعاً كما في (الفنية وجمع البرهان وظاهر المعتبر والمنتهى وجامع المقاصد) حيث نسب فيها الى العلماء والاصحاب وفي (المدارك) نفي الخلاف عنه ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ويستحب ان يبدأ من قبل رأسه ثم يدور عليه الى الرأس) اجماعاً كما في (الفنية) وهو مذهب الاصحاب ذكره الحجة واتباعهم كما في (المعتبر) ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (وصب الفاضل على وسطه) هذا مذهب الاصحاب ذكره الحجة واتباعهم كما في (المعتبر) وفي (الفقيه والهداية والمنتهى) يستحب استقبال الصاب القبله كما في خبر ابن اكيلى وفي (جامع المقاصد) هل الابتداء بالصلب من جهة القبلة أم لا ليس في الرواية وكلام الاصحاب تعيين لكييته فأما الجانبين بدأ جاز وفي (الهداية) ان الصاب مداسقبال القبلة والاتداء من عند الرأس يدور بالصلب على قبره

ووضع اليد عليه والترحم وتلقين الولي بعد الانصراف مستقبلاً للقبر والقبلة بأرفع صوته (متن)

من أربعة جوانب حتى يرجع الى الرأس من غير أن يقطع الماء انتهى وفهم من هذه العبارة استنار استقبال الصب كما صرح به في (الروضة) ويفهم من (المتن) دوران الصاب لاستنجاب الاستقبال ابتداء خاصة ووافق الكركي في (جامع المقاصد) الصدوق في كون الصب متصلاً وفي (كشف الثام) انه مهروي عن الرضا عليه السلام وحكاة في (الذكرى) عن الصدوق ساكناً عليه ﴿قوله قدس سره﴾ «وضع اليد عليه والترحم على صاحبه» هذا مذهب فقهاء كما في (المعتبر) وفي (مجمع البرهان) ان وضع اليد عليه هو المشهور وفي (المتن) انه لا خلاف في استنجاب الدعاء للميت والصدقة والاستغفار وفي (كشف الثام) ذكره الاصحاب وفي (مجمع البرهان) لا يبعد استنجاب الوضع مطلقاً أي بعد التيميم وقبله عند الرأس وغيره وقال انه المتعارف الآن لكن (صحيح) زواره تضمن التقييد وفي (كشف الثام) عن المذهب (استنجاب القبلة حينئذ) وقال في (الذكرى) قال الصدوق متى زار قبره دعا مستقبل القبلة وعلى ذلك عمل الاصحاب وفي (مجمع البرهان) رأيت في بعض الزيارات ان زيارة غير المصوم مستقبل القبلة وزيارته مستدبرها ومستقبله هذا وتخصيص بي هاتم ذلك كما في بعض الاخبار لكرامتهم على النبي صلى الله عليه وآله كما في (الذكرى) واحتل في (مجمع البرهان) كون ذلك في زمان دون زمان وما ورد من ان ذلك واجب على من لم يحضر فقد حمل على شدة الاستنجاب أو التيميم وذهب جماعة منهم الشيخ الى استنجاب تقرير الأصابع عند الوضع والتأثير بها في القبر وفي (الروضة) ان ظاهر الاخبار ان استنجاب تأثيرها مختص بهذه الحالة يعني مد نضجه مالم قال فلا يستحب تأثيرها وأما تأثير اليدين غير التراب فليس سنة مطلقاً سواء دفن جديداً أم لا بل اعتقاده سنة بدعة ﴿قوله قدس سره تعالى روحه﴾ «الولي مد الانصراف» أو من يأمره الولي اجمعاً كما في (النية والمتبر والذكرى وجامع المقاصد وروض الجنان والمفاتيح) وظاهر (التذكرة والمتن) ونهاية الاحكام وكشف الالتباس ومجمع البرهان (وقل المحقق عن الفقهاء الاربعة انكاره والمصنف عن الجمهور اختلاف فيه لكن الشهيد نقل استنجابه عن الراضي عن الشافعية (وقال) ان صاحب (الروضة) منهم قال استنجبه جماعة من أصحابنا منهم القاضي حسين وصاحب التتمة ونصر المندسي في كتابه (التهذيب) وغيرهم وقوله القاضي حسين عن أصحابنا مطلقاً ثم قال الشهيد ولا ينافي هذا صحة نقل الفاضل لان المنقول انما هو عن أصحاب الشافعية لاعتقاده نفسه ﴿قوله قدس سره تعالى روحه﴾ «مستقبلاً للقبر والقبلة» كما في (السرائر والتذكرة ونهاية الاحكام والمسالك) وعن التقي والقاضي وابن سعيد أنه يستقبل وجه الميت ويستدبر القبلة والشهيدان والمحقق الثاني وغيرهم (١) على التخيير بين الأمرين ﴿قوله رحمه الله﴾ «أرفع صوته» قاله الاصحاب كما في (الذكرى وجامع المقاصد والروض) وبهذه العبارة عبر جماعة منهم الشيخان وفي (الوسيلة والتحرير) رافع صوته ولعلها بمعنى وصرح جماعة أنه مع التيميم ونحوها يجزئ السروبي (مجمع البرهان) أن الموصل هو الله تعالى فلا فرق بين السر والجهر إلا أن الاولى اتباع النص ﴿قوله رحمه الله﴾

والتزیه وأقلها الرؤیة له قبل الدفن وبعده ﴿ الفصل الخامس في الواحق ﴾ راکب البحر مع تعذر البر یثقل أو یوضع فی دعاء بعد غسله والصلاة علیه ثم یلقى فی البحر (متن)

﴿ والتزیه ﴾ مستحبة اجماعاً كما فی (الخلافة والمعتبر والتذکرة ونهاية الاحکام والذکری وکشف الالتباس وجامع المقاصد والارشاد وفي شرح الجفریة والمدارک والمفاتیح وکشف الثام ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ وأقلها الرؤیة ﴾ فلا شیء فیها موقوف كما فی (المبسوط والسرائر والمعتبر ونهاية الاحکام والبیان وجامع المقاصد وروض الجنان) ﴿ قوله رحمه الله ﴾ ﴿ قبل الدفن ﴾ اجماعاً كما فی (جامع المقاصد والروض والروضة وکشف الثام) وفي (التذکرة) نفي الخلاف عنه ﴿ قوله رحمه الله ﴾ ﴿ وبعده ﴾ اجماعاً من عدی الثوری كما فی (کشف الثام) وظاهر (المعتبر) وعندنا كما فی (الذکری والروض والروضة) وعند اکثر العلماء كما فی (التذکرة وجامع المقاصد) بل فی (الخلافة والاستبصار والسرائر والمعتبر والتذکرة والدروس والمدارک) أنها بعد الدفن أفضل وهو الظاهر من (الذکری وجامع المقاصد) مافي (المدارک) نسب الى اکثر الاصحاب ولاحد لما كما فی (التذکرة والذکری وجامع المقاصد) الا أن تؤدی الى تعجید الحزن ثم احتل فی (الذکری) التحدید بثلاثة أيام وقيل فیها عن التقي أن من الستة تمزیة أهله ثلاثة أيام وقيل أيضاً عن ظاهر القاضي أن التزیه لیست الا عند القبر كما فی خبر اسحق كما قله فی (المعتبر) عن الثوری (وفي المبسوط) الاجماع علی کراهة الجلوس للتزیه یومین وثلاثة وواقعه علی ذلك ابن حمزه فی (الوسيلة) والمحقق فی (المعتبر) والمصنف فی (المختلف) وأنکره ابن ادریس وقال أنه لم یذهب أحد من اصحاب المصنفین الى ذلك ولا وضعه فی کتابه وانما هذا من فروع الخافین ونحو بیحاتهم وأي کراهة فی جلوس الانسان تلقاء اخوانه والدعاء لهم والتسليم علیهم وواقعه علی ذلك الشیخ فی (الدروس والبیان) واستظهر فی (الذکری) من اخبار الخفاد المأثم أو ملطام المأثم ثلاثة أيام باحثة الجلوس لما (للتزیه خل) ثلاثاً وقال ان شهادة الانات مقدمة وقال الا أن یقال لا یلزم من عمل المأثم الجلوس للتزیه بل هو مقصور علی الاهتمام بأمر أهل المیت لاشتغالهم یحزنهم لكن اللفظ والعرف بخلافه قال الجوهري المأثم النساء یحتمن (قال) وعند العامة المصيبة قال غیره المأثم الماحاة وهما مشعران والاجتماع انتهى مافي (الذکری) وفي (التحریر) فیما ذکره الشیخ نظر واستحسن فی (المدارک) مافي (السرائر) وقال فی (المعتبر) مجیباً عن حجة المعجلی بان الاجتماع والتزاور وان استحب لكن بخصوص هذه الجهة ینتقل الى الدلالة والشیخ استدل بالاجماع اذ لم یقل عن أحد من الصحابة والأئمة علیهم السلام والتابعین الجلوس لذلك فالتفاد مغالطة لستة السلف اکن لا یبلغ الحرمة (وقال فی المنبر) انه مناف للصبر والرضا بقضاء الله تعالى (وقال الکرمي) یمکن ان یقال ان الامر بمنل المأثم ثلاثة أيام یتضمن الکراهة لان المراد به اجتماع النساء فی المصيبة كما دل علیه کلام أهل الامة

﴿ الفصل الخامس في الواحق ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ر کب البحر مع تعذر البر یثقل أو یوضع فی دعاء بعد غسله والصلاة علیه ثم یلقى فی البحر ﴾ کافي (السرائر والمعتبر والنافع والتذکرة والتحریر والذکری والدروس والبیان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجفریة وشرحها وحاشية المبی وروض الجنان وجمع البرهان



وليس تدبر بها القبلة ويكره فرش القبر بالساج بغير ضرورة واهالة ذي الرحم وتخصيص القبور (متن)

فكاح أو ملك أو شبهه فيخرج الجمل من الزنا عند هؤلاء كما يدخل في كلام من أطلق كالصنف وغيره واجماع (الخلافة) مطلق أيضاً لكن الظاهر خاص واستشكل في (جامع المقاصد وروض الجنان) في ذلك أعني الجمل من الزنا وظاهره لا أكثر كما في (كشف اللثام) اختصاص الاستثناء الذمية بتعريفهم بها ماعداً الشيخ في (الخلافة) فانه دبر بالمشاركة والمصنف في (الارشاد) عبر بالكافرة نارة وبالذمية أخرى وفي (حاتية الارتداد) المدونة للمحقق الثاني يدين الحلق مطلق الكافرة الحاملة من المسلم بشبهة ونحوها بالذمية الاشتراك في العلة المومي إليها ويظهر من (روض الجنان) الموازنة على ذلك هنا مع انه تردد قبل هذا كصاحب الجمع وغيره واجماعه منطبق عليها وقل من أحد انها تدفن بين مقبرتي المسلمين وأهل الذمة ذكر ذلك في (المتبر والتذكرة) وقلافيهما عن عمر بن الخطاب واهلة الاصحاب (وقال الشيخ في الخلافة) لا يعرف في المسئلة العامة نصاً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (و يستدبر بها القبلة) اجماعاً كما في (الخلافة والتذكرة) وبه صرح أكثر من تعرض له وفي (جمع البرهان) هذه الكيفية ليست بظاهرة من الظاهر بل الترك في الظاهر يدل على عدمه الا ان يكون اجماعاً كما قل عن (التذكرة) انتهى وفي (الذكرى) المقصود بالذات دفنه وهي كتابت ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويكره فرش القبر بالساج بغير ضرورة ﴾ كذا قال الاصحاب كما في (الذكرى) وجامع المقاصد وروض الجنان وجمع البرهان) وأما وضع الفرش والحلقة فلا نص فيه عندنا كما في (جمع البرهان) ولا تختص الكراهة بهذا الصنف بل يكره كل ما شبهه كما نص عليه الشيخ والشهيدان والمحقق الثاني والفاضل الميسي وغيرهم وفي (الذكرى) عن الكاتب انه لا بأس بالوطء في القبر وأطبق الأحد بالساج وفي (جامع المقاصد) لا بأس بأطبق الأحد بالساج ونحوه (وقال) الشهيد الثاني وشيخه الميسي وأما فرشها بما لا قيمة من اثياب ونحوها فلا يجوز ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويكره اهالة ذي الرحم ﴾ عليه فتوى الاصحاب كما في (المتبر والتذكرة) وقد قدم ﴿ قوله قدس سره ﴾ (وتخصيص القبور) اجماعاً كما في (المبسوط والتذكرة ونهاية الاحكام والمفاتيح) وظاهر (المتن) والمدارك وفي (المتبر والتذكرة) وجامع المقاصد وقواعد الشرائع وتعليق النافع وروض الجنان والمسالك والمدارك) ان الشيخ ذهب الى انه لا بأس بالتخصيص ابتداء وان الكراهة انما هي الاعادة بسد الاندراست وقواه المحقق الثاني في (جامعه وفوائده) والشهيد الثاني في (روضه) وميل اليه في (الذكرى والمسالك) وقال في (كشف اللثام) الذي رأيته في (النهاية والمبسوط والمصباح ومختصره) انه لا بأس بالتطيين ابتداء بعد اطلاقه كراهية التخصيص (قلت) ويؤيده ان المصنف في (الختلف) لم ينقل ذلك عن الشيخ (وقال في الاستبصار) مد ان أورد خبر ابن اسباط وأما مارواه يونس ابن يعقوب فتوجه فيه رفع الحظر لأن الرواية الاولى وردت مورد الكراهية دون الحظر انتهى (هذا) والظاهر أن هؤلاء هموا انه لا فرق عنده بين التطيين والتخصيص فنسبوا اليه ذلك كما فهم المصنف في (المتن) والتذكرة) من خبر يونس بن يعقوب ان المراد بالتخصيص التطيين ولعله كذلك والا فإين الجص في قلعة فيد التي هي في طريق مكة فآمل وفي (جمع البرهان) حمل التخصيص المنهي عنه عليه في داخل القبر أو على جبل القبر تحت حائط محصن وحمل التطيين على طينه من غير ترابه

وفي ( المبسوط والتذكرة ) الاجماع على كراهية البناء على القبور وفي ( الذكرى ) ان الاخبار الواردة في ذلك رواها الصدوق والشيخ وجماعة للتأخرين في كتبهم ولم يستثنوا قبراً ولا ريب ان الامامية مطبقة على جواز البناء على قبور الانبياء والائمة عليهم السلام والصلاة عندها انتهى وفي ( جامع المقاصد ) ان كراهية التجمييع والتجديد فيما عدا قبور الانبياء والائمة عليهم السلام لا يطابق السلف والخلف على فعل ذلك بها ومثله قال في ( المسالك والمدارك ) وجمع البرهان والمفاتيح مع زيادة استفادة الروايات بالترغيب في ذلك في ( المسدرك ) بل في الاربعة الاخيرة انه لا يمد استثناء قبور العلماء والصالحين أيضاً استضعافاً نظير المنع والتفاتها الى تعظيم الشرائع لكثير من المصالح الدينية بل في ( مجمع البرهان ) ان ذلك معروف بين الخاصة والعامة انتهى والشيخ في ( المبسوط ) خص الكراهة التي قل الاجماع عليها بالمواضع المباحة في ( المنتهى ) خصها بالمباحة المسبلة وقال أما الاملاك فلا انتهى لكن الاخبار مطلقة واصل هذا البناء الذي قل الاجماع على كراهته وعبر به جماعة هو التظليل المذكور في الكتاب كما يأتي ( والنهاية ومختصر المصباح والوسيلة والسرائر ) لكن التظليل أعم لحصوله بالمد والبر والادام وفي ( المنتهى ) مراد بالبناء على القبر ان يتخذ عليه بيتاً أو قبة وفي ( الذكرى ) ان الكتاب قال لا بأس بالبناء على القبر وضرب التسطاط يصونه ومن يروره عليه السلام قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ وتجديدها ﴾ بعد اندراسها كما في ( النهاية والمبسوط ومختصر المصباح والسرائر والوسيلة والتحرير والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وروض الجنان والمسالك وفوائد القواعد والمدارك وظاهر النافع والتذكرة ) وهو المنقول عن ( الاصباح والمهذب ) وعن محمد بن الحسن الصفار في الخبر المشهور ( لكن ) قل الصدوق انه حكى ابن الوليد عنه عدم جواز تجديده وتطين جميعه بعد مرور الايام عليه ويجوز ابداء ويجوز الرم من غير تجديد وذبح الصدوق في ( الفقيه ) الى انه بالجيم أيضاً كما يأتي قل كلامه وان كان باطلا المهمة كان مواظماً لما قل عن سعد بن عبد الله في رواية الخبر المشهور ( قال في الذكرى ) وقد قلده الشيخ في ( الخلاف ) وهو من صحاح العامة وهو يعطي صحة الرواية باطلا المهمة لدلالة الاشراف والتسوية عليه انتهى ( ويحتمل ) على بعد ان يكون المصنف أورد ذلك باطلا المعجزة كما قلده في ( التهذيب ) في الخبر عن شيخه المفيد من قوله تعالى شأنه « قتل أصحاب الاخذود » قال في شق القبر ليدفن فيه أو على جبة النيش ( وقل في الفقيه ) عن البرقي انه رواه جدت قبراً ثالثاً المثة أخيراً ( قال ) الصدوق الجدد القبر ولا تدري ما يعبى به والذي اذهب اليه انه جدد بالجيم ومعناه نبش قبراً لأن من نبش قبراً فقد جددته أو أخرج الى تجديده والمفاتيح الثلاثة في الحديث وان من خلف الامام في التجديد والتسليم والنبش واستعمل شيئاً من ذلك قد خرج من الاسلام انتهى ( وقال ) الشيخ يمكن ان يكون معنى جدت جعل القبر دفنة أخرى قبراً آخر لان الجدد القبر فيؤخذ الفعل انتهى وسيأتي ( الدروس ) وحاشية الفاضل الميسي وتجديده بالجيم والخطا والخطا وفي ( المتبر والمدارك ) هذا الخبر رواه محمد بن سنان عن أبي الجارود عن الاصمعي بن نياته عن أمير المؤمنين عليه السلام ومحمد بن سنان ضعيف وكذا أبو الجارود فاذا الرواية ساقطة فلا ضرورة الى التشاغل بتحقيق ( ١ ) ( تنها روده في ( الذكرى ) بأن

والمقام عندها والتظليل عليها ودفن ميتين في قبر واحد (متن)

اشتغال الأفاضل مثل الصغار وسعد والبرقي والصدوق والشيخين بتحقيق هذه الأمثلة مؤذن بصحة الحديث عندهم وإن كلن طريقه ضيقاً كما في أحاديث كثيرة اشتهرت وعلم موردتها وإن ضعف استنادها وفي حاشية الفاضل الميسي يكره تجديدها بعد اندراسها عن وجه الأرض رأساً وبقاً عظام الميت باطنها أما رمها بعد الاندراس مخافة فلا كراهية فيه كما انت تجديدها بعد اندراس الميت رأساً في الأرض المسبلة حرام لسقوط حق الميت من القبر فلا يجوز منع غيره وتبعمه على ذلك تليذه في (المسالك وروض الجنان وفوائد القواعد) وفي (مجمع البرهان) أن التحريم بعد اندراس العظام على تقدير الاحتياج إلى ذلك المكان لا يبعد ما ذكر في (روض الجنان) وأما مع عدمه فغير ظاهر (ثم قال) ولا يبعد الحوالة إلى العرف بحيث يسمى عرفاً بالتجديد كما في سائر المسائل ﴿قوله قد سره﴾

﴿والمقام عندها﴾ كما نص عليه الشيخ والطوسي والسجلي والمصنف في (التذكرة ونهاية الأحكام) وقال ثاني المحققين وثاني الشهيدين في (جامع المقاصد وفوائد القواعد) أنه إذا تعلق بذلك فرض صحيح كالإقامة لتلاوة القرآن ونحوها جاز قلت بل قد يستحب ﴿قوله﴾ ﴿والتظليل عليها﴾ تقدم الكلام فيه ﴿قوله رحمه الله﴾ ﴿ودفن ميتين في قبر﴾ ابتداء صرح به أكثر الأصحاب كابن جعفر محمد بن علي الطوسي والمحققان والشهيدان في كتبهم وصاحب (المدارك والمناقب) والكفائية بل الشيخ في (المبسوط والتهامية) كره جميعاً على جنازة وكذا الطوسي والمحقق وقل ذلك عن (الهدب والجامع) فهذا أولى وكذا يكره إذا كان في أزج مد لجاعة كما في (التذكرة ونهاية الأحكام والمسالك) وفي (جامع المقاصد وفوائد القواعد والمدارك) صرح بالجواز من دون ذكر الكراهة وفي (مجمع البرهان) أن دليل الكراهة غير ظاهر وكأنه كونه خلاف المتعارف وعن ابن سعيد النهي عن دفن ميتين في قبر إلا للضرورة انتهى ولا كراهة مع الضرورة كما صرحوا به لأن النبي صلى الله عليه وآله أمر يوم أحد بجعل اثنين وثلاثة في قبر وتقديم أكثرهم قرأنا وقال (المحقق) والمصنف والشهيد في (المعتبر) والتذكرة ونهاية الأحكام والدروس) أنه يقدم الفصل وفي الثلاثة الأولى ينبغي جعل حاجز بين كل اثنين وفي (الدروس) أن احتيج إلى جمع الأحناب لما حاز بين كل ميتين (وفياً) أيضاً أن الصبي بعد الرجل ثم الخلعى ثم المرأة ومثله قل عن (الهدب) مع جعل حاجز من تراب وأما إذا لم يكن الدفن ابتداء كما إذا دفن أحدهما ثم أريد نبشه ودفن آخر فيه ففي (التهامية والمبسوط) أنه مكروه أيضاً وحرمه المحقق في (المعتبر) والمصنف في (المنهى والتذكرة ونهاية الأحكام والتحرير) والمحقق الثاني في (جامع المقاصد والشهد الثاني في المسالك والروض وفوائد القواعد) بتحريم التنبش ولأن القبر صار حقاً لأول بدفنه (قل في المدارك) برد على الأول أن الكلام في إباحة الدفن لا التنبش وأحدهما غير الآخر وعلى الثاني أن لا نسلم بربوت حق الأول في ذلك المثل بنافي دفن الثاني فيه انتهى وقال في (المعتبر) أن قول الشيخ في المبسوط في موضع آخر متى دفن في مقبرة مسبلة لا يجوز لغيره أن يدفن فيها إلا بعد اندراسها ويعلم أنه صار مباحاً وذلك على حسب الأهوية والتراب فإن بادر إنسان فنبش قبراً كان وجد فيه عظاماً أو غيرها رد التراب ولم يدفن فيه مثلاً يدل على أنه أراد بالكراهة في تلك العبارة المذكورة أولاً التحريم لأن الغير صار حقاً لأول فلم يجوز مزاحمته بالتالي انتهى (هذا)

والتقل الا الى أحد المشاهد المشرفة والاستناد الى القبر والمشى عليه (متن)

ولا اشكال في الجواز مع الضرورة كما في (كشف الثام) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾  
 ﴿ والتقل الا الى أحد المشاهد الشريفة ﴾ التقل اما قبل الدفن او بعده الى المشاهد الشريفة او غيرها  
 فالمسائل أربع (اما الاولى) وهي التقل قبل الدفن الى المشاهد الشريفة في (التذكرة والذكرى وجامع المقاصد  
 والروض) ان عليه عمل الامامية من زمن الأئمة عليهم السلام الى الآن من غير تناكر فكان اجماعاً  
 وفي (المعتبر) انه مذهب علمائنا خاصة وعليه مذهب الاصحاب وهو مشهور بينهم لا يفتأ كونه وفي  
 (كشف الثام) يستحب عندنا وقال في (الذكرى) قال المفيد في العزية قد جاء حديث يدل على  
 الرخصة على قل الميت الى بعض مشاهد آل الرسول صلى الله عليه وآله انتهى ويدل عليه ايضاً ما  
 رواه في (مجمع البيان) من حمل يوسف يعقوب في تابوت الى ارض الشام وماروي في (الكافي والقبه  
 والفصل والعيون) من اخراج موسى عظام يوسف عليها السلام فاستند موجود وكان من لم يجده  
 كالكاشاني وغيره لم يتبع وقيد الشهيد استحباب التقل بالقرب الى أحد المشاهد وعدم خوف المتك  
 وواقته على الثاني السجلي والمحقق الثاني والشهيد الثاني وبخلافه على الاول اطلاق الاصحاب وصرح  
 الميسي بعدم الفرق بين القرب والبعد (وقال في الذكرى) قال صاحب (الجامع) لو مات سرفة فالا فصل  
 قلبه الى الحرم والظاهر انه وقف على نص فيه (قال في كشف الثام) النص خبر علي بن سليمان انتهى  
 وفي (المبسوط والذكرى) لو كان هناك مقبرة فيها قوم صالحون استحباب التقل اليها وقد مال الى  
 ذلك بعض من تأخر وفي (الدروس) أن المشهور في الشهيد دفنه حيث قل (واما الثانية) وهي التقل قبل  
 الدفن الى غير المشاهد في (التذكرة ونهاية الاحكام والذكرى وجامع المقاصد وشرح الجعفرية المسى  
 بالارشاد والمفتاح) الاجماع على الكراهة بل في الاولين اجماع العلماء (واما الثالثة) وهي التقل مد  
 الدفن الى أحد المشاهد المشهور كما في (المسالك والروض والكفاية وظاهر المدارك) عدم الجواز وهو خيرة  
 (التذكرة والمنتهى والكتاب) فيما يأتي (والمتخلف ونهاية الاحكام وتلخيص السرائر والشرائع والذكرى  
 والبيان) وجوزه أبو العباس في (الموجز) والمحقق الثاني في (الجعفرية) وصاحب (المدارك) وهو الطاهر  
 من (الوسيلة) حيث قال ويكره تحويله الى قبر آخر وفي (جامع المقاصد وفوائد السرائع وحاشية الارشاد  
 وشرح الجعفرية) ان الجواز لا يخلو من قوة وفي (المبسوط والنهاية ومختصر المصباح) ورود رخصة بالجواز  
 لكن قال في (المبسوط) سمعنا مذاكرة والافضل الدم وفي (النباة) ان الاصل الدم وفي الاخير  
 أن الاحوط الدم وعن الكاتب في البأس عن التحويل لصالح يراد بالميت (واما الرابعة) قد تقل  
 الاجماع فيها بخصوصها الشهيد الثاني في (المسالك) وكل اجماع قل على بحر يمانيش فهو منطبق عليها قوله  
 قدس الله تعالى روحه ﴿ والاستناد الى القبر والمشى عليه ﴾ والجلوس عليه وهو قول علمائنا  
 وأكثر أهل العلم كما في (التذكرة) وفي (المعتبر) انه قول العلماء وفي (المدارك) ان كراهة الاستناد والمشى  
 مذهب الاصحاب لا نعلم فيه مخالفاً بل قال ان الشيخ قال في (الخلافة) انه قول علمائنا اجمع  
 وهذا وهم من قلته الشريف لان الشيخ لم ينقل عليه الاجماع في (الخلافة) ولا قلته عنه أحد  
 ولعله نظر الى عبارة (المعتبر) لانها توهم عند عدم ملاحظة الخلاف ان الشيخ ادعى الاجماع على ذلك  
 وهذا الحكم خيرة الشيخ في (المبسوط والخلاف) والمحقق في (الشرائع) والشهيد الثاني



ويحرم نبش القبر (متن)

وغيرهم ولم يذكره الطوسي والديلمي والجلي والمصلي ( وقال في المدارك ) تباً لشيخه الاردبيلي انه ينبغي قصر الكراهة على الجلس خاصة كما في الخبيرين وأبداً ذلك بما أرسله الصدوق عن الكلثم عليه السلام اذا دخلت فماً القبور فمن كان مؤمناً استزوج وحمله الشهيد والكركي على القاصد زيارتهم بحيث لا يتوصل الى قبر الابالمشي على آخره في (جمع البرهان) ان كراهية المشي المستفادة من الاجماع محاولة علي المشي استخفافاً مع عدم نص في المشي وعدم ثبوت الاجماع انتهى كلامه وفي (المعتبر) قصر الكراهية لولا على الجلس (ثم قال) على انه لو قيل بكراهية ذلك كله يعني الجلس والمشى والتمسك عليه كان حسناً ( قالت ) استدلت المصنف في (المتنبى ونهاية الاحكام) بقوله صلى الله عليه وآله لئن أطأ على جرة أوسيف أحب إلي من ان أطأ على قبر مسلم لكنه في (التذكرة) قال أنها عابئة **قوله** قدس الله تعالى روحه **﴿ ويحرم نبش القبر ﴾** باجماع المسلمين كما في (المعتبر ونهاية الاحكام) واجماع العلماء كما في (كشف الالتباس) (١) وهو اجماعي كما في (التذكرة وجامع المقاصد وجمع البرهان والمفاتيح) ولا أعرف فيه خلافاً كما في (الكفاية) وطلعه مدحة في شريعة الاسلام كما في (السرائر) واستثنى مواضع (منها) اذا صار الميت ربماً ائناً كما في جامع المقاصد (ومنها) ان يدفن في منصوب فان المالك قلعه كما في (المعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام والموجز الحاوي وفوائد الشرائع وكشف الالتباس وشرح الجفرية والمسالك) وغيرها ومثله الارض المشتركة كما صرح به أكثر هؤلاء وفي (جامع المقاصد) هذا واضح إذا أمكن قلعه الى موضع مباح أما مع التعذر فنه نظر ولا ريب أن الافضل للمالك ترك القلع بوض أو جحاً (ومنها) أن يكون كفن في مقصوب كما صرحوا به أيضاً ولا يجب على المالك أخذ التهمة عندنا (ثم يستحب والفرق بان تقوم الدفن غير ممكن بخلاف الثوب ضيف لان إجارة القيمة زماناً يعلم فيه بلى الميت ممكن كذا قال في (الذكرى وجامع المقاصد) والفرق الشافعي وذكر في (الذكرى) أنه إذا أدى النبش الى هتك الميت لم ينبش لبقاء حرمة ويلزم مثله في الارض المنصوبة مع أنه قال بقلعه منها وإن أدى الى هتك الميت (ومنها) ما إذا وقع في القبر اله قيمة كما صرح به المحققان والشهيدان وأبو الباس وتلميذه وغيرهم وفي (نهاية الاحكام وكشف الالتباس) أنه يكره في القليل عد عدم الضرورة والتقيد الاخير ذكره في الاخير (ومنها) إذا احتيج الى الشهادة على عينة إذا حصلها النش وهذا ذكره الشهيدان وأبو الباس والمحقق الثاني والصبري والفاضل الهندى (ومنها) ما إذا كفن في حرير وهذا قوى فيه حرمة النبش الشهيد الثاني وحمله خلاف الاول الشهيد والمحقق الثاني وفي (شرح الجفرية وكشف اللثام) فيه وجهان (ومنها) ما لو ابتلع ماله قبة ثم مات قال الكركي وتلميذه ان جاز شق جوفه نبش ولعل الظاهر المدم خصوصاً إذا كان ماله نفسه ثم بعضن في تركه مال الغير انتهى (قلت) الشيخ في (انحلاف) لم يجوز الشق على حال وفي (الذكرى) يحتل قسيسه بعدم ضمان الوارث قال ويمكن الفرق بين ماله ومال غيره قال وإذا قلنا سدم النبش يؤخذ من تركه إذا كان لتبره لانه أنفقه في حياته أما لو بلى جاز النبش فان كان الوارث لم يغرماً لصاحبه عاد اليه وإن غرم فالاحود التراد وفي (كشف اللثام) قد يفرق بين كونه من ماله أو مال غيره وبضمان

(١) في نسخة كشف اللثام والظاهر أنها غلط لعدم وجود ذلك في كشف اللثام (مصححه)

ونقل الميت بعد دفنه وشق الرجل الثوب على غير الاب والاخ وشق بطن الميت  
لاخراج الولد الحي (متن)

الوارث من ماله أو من التركة وعنده (ومنها) ما لو دفن الى غير القبلة أو من غير غسل في (المتن)  
والتحريم والبيان (التبش) ما لم يرد الى المسئلة كما في الاخير وفي (المدارك) الذي يظهر قوة جواز  
التبش لاستدراك الفصل ما لم يرد الى المتلوفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع) الاصح أنه لا ينش  
واحتل الامر في (التذكرة ونهاية الاحكام والمسالك) مع أولوية عدم في الاخير وقطع في  
(الخلاص والموجز) الحواشي بعدم التبش للفصل ووجهه في المتبر (ومنها) ما لو دفن ولم يكفن أو لم  
يصل عليه في (المتن) ونهاية الاحكام والتذكرة والموجز الحواشي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع (أنه  
لا ينش لتلك حصول السر باقير وجواز الصلاة عليه وجوزه في (التحرير والبيان والمدارك) لاستدراك  
التكفين (ومنها) إذا دفن في أرض مملوكة ثم باعها المالك في (المبسوط) أن المشتري نقل الميت  
منها والافضل تركه (ورده في المتبر والمنهى والتذكرة والتحرير) وغيرها الا إذا لم يكن الدفن باذن  
البائع ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ونقل الميت بعد دفنه ﴾ تقدم الكلام فيه ﴿ قوله  
رحمه الله تعالى ﴾ ﴿ وشق الرجل الثوب على غير الاب والأخ ﴾ على جوازه على الاخ والأب  
فتوى الاصحاب كافي (جامع المقاصد والمدارك) وقوى الاصحاب ما عدا ابن ادريس كافي (الذكرى)  
وهو المشهور كما في (الروض والكنافة) وفي الاخير أيضاً (المفاتيح) ان المشهور تحريمه على غير الاب  
والاخ وهو ظاهر (كشف اللثام) حيث نسب الى الاكثر حرمة في (السرائر) مطلقاً وجوزها المصنف للمرأة  
في (نهاية الاحكام) والمحقق الثاني في (فوائد الشرائع) على جميع الاقارب واليهام صاحب (المدارك) وصاحب  
المفاتيح وهو ظاهر الشيخين لتخصيصهما الحكم بالرجل وفي (التحرير) انها تستغفر الله تعالى اذا شقت وفي  
(المتن) (محرم صرب الخلد وقف الشعور وشق الثوب الا في موت الزوج (الا في موت الاب  
والاخ خل) وفي (الوسيلة) يحرم شق الثياب الا للاب والاخ وفي (السرائر) لا يجوز شق الثوب  
على غير الاب والاخ وفي (المبسوط) روي جواز تخريق الثوب على الاب والاخ ولا يجوز على  
غيرهما وعن (كفارات الجامع) لا بأس بشق الانسان ثوبه لموت أخيه ووالديه وقربيه والمرأة لموت  
زوجها (قال في كشف اللثام) ورواه خبر حان عن الصادق عليه السلام قلت فعل الفاطميات على  
الحسين عليه السلام متواتر فيمكن الاستدلال به على المسئلة مع تقرير زين العابدين عليه السلام  
وفي (الذكرى) ان فعل الفاطميات رواه أحمد بن محمد بن داود عن خالد بن سدير عن الصادق عليه  
السلام ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويشق بطن الميت لاخراج الولد الحي لا أعرف فيه  
خلاقاً كما في (الخلاص) وفي (المدارك) انه مشهور من الجانب الايسر كافي (القبوه والفتنة ونهاية والمبسوط  
والسرائر) والمتن والتذكرة ونهاية الاحكام والتحرير والتلخيص والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع  
وحاشية الميسي) ونسبه في (التذكرة) الى علمائنا ومال الى عدم تعيين الايسر المحقق في (المتبر)  
والتمهيد في (الذكرى) وصاحب (المدارك) لان الشيخ في (الخلاص) أطلق (الروايات خالية عن  
ذلك ولا عبرة بكونه مما يثبت عادة كما صرح به في (الذكرى) وجامع المقاصد وحاشية الفاضل الميسي  
والمسالك والمدارك) وقد يقال انه صريح (المتبر) أيضاً وهو الظاهر من اطلاقهم وان علم مكان اخراجه

ثم يخاط موضع الشق ولو انعكس أدخلت القابلة يدها وقطعته وأخرجته والشهيد يدفن بثيابه وينزع عنه الخفان وإن أصابها الدم (متن)

بلا شق تمين كما نص عليه الشهيد وغيره وعن الشافعي وأحمد تخرجه القوايل من غير شق فإن قدان ترك حتى يموت لأن مثل هذا الولد لا يعيش عادة فلا تهتك حرمة الام لامر موهوم ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ثم يخاط موضع الشق) قاله علماؤنا كما في (التذكرة) وهو مذهب الشيخين وإتباعهما كما في (المدارك) وبه صرح في (المقنة) والنهاية والمبسوط والسرائر والشرائع والتحرير وبنهاية الاحكام والبيان وجامع المقاصد (وقر به صاحب (التنقيح) وجعله أولى صاحب (المدارك) ونسبه في النافع الى رواية وفي (المعتبر) وانما قلنا وفي رواية لانها رواية ابن أبي عمير عن ابن أذينة موقوفة عليه فلا تكون حجة ولا ضرورة اليه لان مصيرها الى البلى واستحسنه صاحب (المدارك) وفي (الذكرى) بعد ان قل عن (الكافي) نسبه الى ابن أبي عمير أيضا هذان الراويان من عظماء الاصحاب وأصحاب الأئمة عليهم السلام وظاهرهما القول عن توقيف ورواية الثقة مقبولة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ولو انعكس أدخلت القابلة يدها وقطعته وأخرجته) اجماعا كما في (الخلاص) وهو مذهب الاصحاب كما في (المدارك) ونسبه أيضا في (كشف الثام) في أثناء كلامه الى الاصحاب والاصل فيها خبر وهب (وقال في المعتبر) وهب هذا عامي لا يعمل بما يفرد به والوجه انه ان أمكن التوصل الى اسقاطه صحيحا بشي من العلجات والا توصل الى اخراجه بالارفق فالأرقق ويتولى ذلك النساء فالرجال المحارم فان تمددوا فغيرهم انتهى واستوجه صاحب (التنقيح) والمدارك وكشف الثام (وفي الذكرى وجامع المقاصد والمدارك) ان الرواية لاتنافي ذلك وفي (كشف الثام) لعله مراد الاصحاب وان لم يصرحوا به ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (والشهيد يدفن بثيابه) اجماعا كما في (الخلاص) والفنية والمعتبر والتذكرة وبنهاية الاحكام والذكرى وجامع المقاصد والمدارك (وظاهر (كشف الثام) أصابها الدم أم لم يصبها) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وينزع عنه الخفان وإن أصابها الدم) اجماعا كما في (الفنية) وفي (الخلاص) الاجماع على نزع الجلود عنه فيدخل الخفان والفرو في المنزوع كما في (المعتبر) والنافع والتذكرة والبيان والفروس وجامع المقاصد وحاشية الميسي والمساك والروضة) وفي (الفنية) الاجماع على ان الفرو والقلنسوة والسرائيل لاتنزع ان أصابها الدم وان لم يصبها الدم نزعته وهو خيرة (المقنة) وفي (المراسم) لا ينزع عنه الاسراويل وخفه وقلنسوته فان أصابها دم دفنت معه ولا تنزع وفي (السرائر) الفرو والغلف والقلنسوة اذا أصابها دم لاتنزع وفي (الوسيلة) في الغلف اذا أصابه دم وفي (نهاية الاحكام) الفرو والغلف يدفنان معه ان أصابها دم وفي (التحرير) الخفان ينزعان وان أصابها دم على خلاف وعن علي بن بابويه لا ينزع منه شيئا الا الغلف والفرو والمنطقة والقلنسوة والعمامة والسرائيل فان أصاب شيئا من ثيابه دم لم ينزع عنه شيء وهذه البارة محتملة أربع (١) وجوه فأما (وعن) أبي علي ينزع عنه الجلود والحديد والفرو والمنسوج غير متخلع عنه السراويل الا ان يكون فيه دم ونقل في (الذكرى) جملة من هذه الاقوال ولم يرجح شيئا منها وكذا المصنف في (المختلف) وفي

(١) يمتثل ثيابه العموم ليست واختصاصه بما عدى الأولى أو الأولى أو الثلاثة الأولى (منه قدس سره)

سواء قتل مجديد أو غير موقطوع الرأس يبدأ في الفسل برأسه ثم يدهنه وفي كل غسلة ويوضع مع البدن في الكفن بعد وضع القطن على الرقبة والتعصيب فاذا دفن يتناول المتولي الرأس مع البدن والجروح بعد غسله تربط جراحاته بالقطن والتعصيب والشهيد الصبي أو المجنون كالماقل وحمل ميتين على جنازة بدعة ولا يترك المصلوب على خشبته أكثر من ثلاثة أيام ثم ينزل ويدفن بعد تمسليه وتسكينه والصلاة عليه ( متن )

( المدارك ) المتمد وجوب نزع ما لم يصدق عليه اسم الثوب وفي ( المسالك ) العمامة والقنطرة والسر او يل من الثياب على المشهور وعلى ذلك نص شيخه الفاضل الميسي ( قلت ) المفيد نص على ان العمامة ليست من الثياب ولم يدخلها الاصحاب في الكسوة في الكفارة واختلفوا فيها في الجبوة فأما قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ سواء قتل مجديد أو غيره ﴾ وقال الشيخ سواء كان عليه عليه أثر القتل أم لا خلافاً للكتاب فبين ليس به أثر قتل لاصالة وجوب الفسل مع اتقاء العلم بالشهادة ولم يرجح شيئاً من القولين في ( المختلف ) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( والصبي الشهيد والمجنون كالماقل ) عندنا كما في ( كشف اللثام ) وقد كان في قتل بدر وأحد اطفال كطارنة بن النعمان وعمر بن أبي وقاص وقتل مع الحسين عليه السلام ولده الرضيع ولم ينقل في ذلك كله غسل واختلف في ذلك أبو حنيفة وقد تقدمت الإشارة الى ذلك ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وحمل ميتين على جنازة بدعة ﴾ انشور بين الاصحاب الكراهة كما في ( جامع المقاصد وفوائد القواعد ) وفي ( الذكري ) قال الشيخ وجماعة من الاصحاب يكره الى آخره وبه صرح الطوسي والحقق والمصنف في ( المختلف والتذكرة والمنهى ونهاية الاحكام ) والشهيد في ( الدرر والبيان ) والحقق الثاني وفي ( النهاية والسرائر ) لا يجوز ونقل في ( الذكري ) عن الجعفي انه قال لا يحمل ميتان على نعش واحد ومثله قل في ( كشف اللثام ) عن الجماعة وفي ( الذكري ) لا فرق في الكراهة بين كونهما رجلين أو امرأتين أو رجلاً وامراً وسب الى الشيخ وجماعة والحقق حمل عبارة النهاية على الكراهة وفي ( فوائد القواعد ) ان البدعة تطلق على المكروه ونها مرادة هنا وفي ( المختلف والدرر والبيان ) الكراهية تند فيما اذا كان رجلاً وامراً - ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولا يجوز ان يترك المصلوب عي خشبة أكثر من ثلاثة أيام ﴾ اجماعاً كما في ( الخلاف ) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ والصلاة عليه ﴾ لا كلام في ذلك مع الامكان واما الكلام فيما اذا لم يتمكن من انزاله في ( الفتية ) يصلى على المصوب ولا يستقبل وجهه الامام في التوجه وظاهرها ان ذلك اجماعي ومثل ذلك نقل المصنف والتبديد عن التقي والحلي وفي ( المختلف ) من البأس عن العمل برواية أبي هاشم الجعفري عن انصافه عليه السلام وكذا التبديد في ( الذكري ) وقال كان الحليين عاملان بها وكذا صاحب ( الجامع ) النسخ نجيب الدين بن سعيد انتهى وأوردتها أيضاً في ( الدرر ) وفي ( كشف اللثام ) ان الصدوق قال في ( العيون ) هذا حديث غريب لم أحده في شيء من الأصول والمصنفات وفي ( الذكري ) ان هذه الرواية وان كانت غريبة كما قال الصدوق وأكبر الاصحاب لم يذكروا مضبوها في كتبه الا انه ليس لها مراض ولا راد وفي ( كشف اللثام ) المعارض ما دل على استقبال المصلي

﴿ تنبيه يجب النسل على من مس ميتاً من الناس بعد برده بالموت وقبل تطهيره بالفسل (متن)

القبلة والراد لها وإن لم يوجد أكن الأكثر لم يذكروا مضمونها كما اعترف به وفي (السرائر) ان بعض أصحابنا المصنفين انه ان صلى عليه وهو على خشبة استقبل بوجهه وجه المصلي عليه ويكون هو يعني المصلي مستدبر القبلة ثم حكم بأن الاظهر انزاله بعد الثلاثة والصلاة عليه (ورده في الذكري) بأن هذا النقل لم تظهر به وانزاله قد يتمذركا في قضية زيد عليه السلام والخبر هذا نصه ان كان وجه المصلوب الى القبلة قم على منكبه الايمن وان كان قفاه الى القبلة قم على منكبه الايسر فان ما بين المشرق والغرب قبلة وان كان منكبه الايسر الى القبلة قم على منكبه الايمن وان كان منكبه الايمن الى القبلة قم على منكبه الايسر (وكيف كان) فلا تزايل منكبه وليكن وجهك الى ما بين المشرق والمغرب (ثم قال الرضا عليه السلام) أما علمت ان حدي عليه السلام صلى على عمه يعني الصادق عليه السلام وزيداً رضي الله تعالى عنه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (يجب النسل على من مس ميتاً من الناس بعد برده بالموت وقبل تطهيره بالفسل) اجماعاً كما في (الخلاص) في كتاب الجنائز وظاهر (الغنية) حيث قال والدليل على وجوبه انه لا خلاف بين أصحابنا في ورود الامر بالفسل فظاها في الشرع يقتضي الوجوب ونحتاج على المخالف بما روي من طريقهم من قوله صلى الله عليه وآله من غسل ميتاً قبل غسل اثنى وظاهره انحصار المخالف في العامة وهو المشهور كما في (المختلف وجامع المقاصد والكفاية) ومذهب الاكثر كما في (الخلاص) في كتاب الطهارة (والثذكرة والمنتهى والمآدرك والكفاية) في موضع آخر وهو أشهر القولين كما في (روض الجنان) والظاهر انحصار الخلاف صريحاً في المرتضى حيث استجبه على ما قل عنه في (المصباح وشرح الرسالة) ورماه بعضهم بالضعف وآخرون بالشذوذ لكن كلام الشيخ في (الخلاص) يشمر بوجود مغالط غير المرتضى حيث قال وعند بعضهم انه مستحب وهو اختيار المرتضى ويظهر من (المراسم) التردد حيث عد الاعمال الواجبة قال وغسل من مس الميت على احدي الروايتين لكن الشهيد في (الذكري) قال بعد ان قل كلامه هذا لم نرواية مصرحة بذلك انتهى وقد قل الوجوب جماعة عن القديين والصدوقين وهو مذهب الشيخين وسائر المتأخرين ومتأخريهم (وقد وقع النزاع في أنه هل هو حدث أكبر كالجنابة والحيض يمنع من كل ما اشترط فيه الطهارة مثل الصلاة والصوم وغيرها أم هو واجب لنفسه كفسل الاحرام والجمعة عند من أوجبها أم هو حدث يمنع من كل ما اشترط فيه الوضوء فقط في (شرح المفاتيح) للاستاذ أدام الله تعالى حراسته ان المشهور والمعروف بين الفقهاء ان مس الميت من الناس حدث أكبر كالجنابة والحيض والاستحاضة وغيرها يمنع من كل ما اشترط فيه الطهارة مثل الصلاة وغيرها وقد أكثر من الاستدلال على ذلك واقامة البراهين ولله أراد بنسبه الى الفقهاء ما في (المبسوط) وغيره من ان الفسل الذي يمس جميع البدن ينقسم الى واجب ونذوب والواجب يجب للصلاة والطواف ودخول المساجد كذا في (المبسوط) ومثله غيره واليه قد يشير كلام المفيد في (المنتهى) حيث عد من الاحداث العشرة الموجبة للطهارة ومثله كلام الشيخ في (الجل) حيث عد من نواقض الوضوء ومن الستة التي توجب الفسل وقد يظهر ذلك من أبي جعفر الطوسي في (الوسيلة) حيث عد من نواقض

وكذا القطعة ذات العظم منه ( متن )

الطهارة كالمحيط والناس ( ١ ) ومن المصنف في ( التذكرة ) في بحث الجنائز حيث حكم بعدم جواز استيطان الماس المسجد وأما نسبته الى ظاهر ( التذكرة ) ولم قل انه صريحاً كما صنع المحقق الثاني في ( جامع المقاصد ) في بحث الطهارة لانه ذكر ذلك في معرض الرد على العجلي حيث قال ان نجاسة ماس الميت حكمية وليست عينية والا لما جاز دخوله المساجد واستيطانها لانه لا خلاف بين الامة انه يجب ان تتره المساجد عن النجاسات الميتات كما مر في باب النجاسات قل كلامه وبيان المراد منه فرد المصنف بأن يمنع جواز دخولها له ومثله المحقق في ( المتبر ) فيحتمل ان يكون هذا المنع من المصنف لانه محدث حداً كبيراً بل لان نجاسته عينية كما في ( المتبر ) وقد قلنا عن المصنف فيما مضى انه يذهب الى عدم جواز ادخال المتنحس الغير المتمدي الى المسجد من صرح في ( التذكرة ) بأنه يعتبر الى الوضوء اقبله أو بعده للصلاة وغيرها مما يشترط فيه الطهارة وفي ( المبسوط ) ان في قض الماس للوضوء خلافاً بين المأطفة لكن ظاهره انه ناقض وكذا قال في ( التهذيب ) ( ٢ ) في شرح قول المفيد في الفتنة وفي ( السرائر ) قد أجمعنا بلا خلاف بيننا على انه يجوز له دخول المساجد واستيطانها ذكر ذلك في بحث الجنائز وفي ( المتبر ) ان هذه دعوى عرية عن البرهان ونطالبك ابن وجدتها فانا نمنع الاستيطان كما نمنع من على جسده نجاسة ويقبح إثبات الدعوى بالمجازفات وفي ( الذكري ) في باب الطهارة ( والدروس ) لا يجب على الماس الفسل للصوم وفي ( الدروس والبيان ) وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الفاضل الميمني والمسالك ) انه يجوز له دخول المساجد وفي ( روض الجنان وفوائد القواعد وجمع البرهان ) يجوز له دخول المساجد وقراءة العزائم والصوم وفي ( الموجز الحاروي ) يحرم قله مشروط الوضوء خاصة فيجوز الصوم والزينة والمسجد ومدب الطواف وفي ( كشف الالتباس ) لم أقف للامامة في غير ( التذكرة ) على قنوى بالمنع ولا الجواز وفي ( جمع البرهان ) أيضاً يمكن ان يكون غسل المس واجباً لما وجب له الوضوء فقط بالاجماع ونحوه ان كان وفي ( المدارك ) لم أقف على ما يقتضي اشتراطه لشي من العبادة ولا مانع من أن يكون واجباً لنفسه ( نعم ) ان ثبت كون الماس ناقضاً لشيء وجوه للصلاة والطواف ولس كتابة القرآن ونحوه ما في ( الفتاوى والذخيرة ) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وكذا القطعة ذات العظم منه ﴾ أو من حي اجماعاً كما في ( الخلاف ) وفي ( المختار ) أطلق أصحابنا الموحجون للفصل من مس الميت ذلك وفي ( التذكرة ) نسبة الخلاف الى الجمهور وهو المشهور كما في ( جامع المقاصد ) ومذهب الاكثر كما في ( الذكري ) والاشهر كما في ( روض الجنان ) وبذلك صرح في ( النهاية والمبسوط ) والنافع والتحرير والمنهى والتذكرة ونهاية الاحكام والمختلف والذكري والدروس والبيان والموجز الحاروي وشرحه وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الميمني والمسالك ) وغيرها وفي ( القيق والسرائر والشرائع ) المبالغة من الميت خاصة ونسب ذلك في ( شرح الفتاوى ) الى الاصحاب وعن ( الاصباح ) انه اقتصر على

( ١ ) قال في الوسيلة وراسها ما يوجبها وهو ثلاثة أشياء الحيض والنفس ومس الميت من الناس ( منه )

( ٢ ) قال الذي يدل على ان هذه العشرة توجب الطهارة سوى مس الاموات فان فيه خلافاً ( منه )

ولو خلت من العظم أو كان الميت من غير الناس أو منهم قبل البرد وجب غسل اليد خاصة (متن)

المبابة من الحي وفي (جمع البرهان) انه لا دليل على المبابة من الحي والعمدة في المبابة من الميت الاجماع وفي (المدارك) لا دليل على المبابة من الميت والحي فلا يجب الغسل وتوقف فيها المحقق في (المعتبر) لارسال الخبر ومنع الاجماع خصوصاً والسيد لا يوجب غسل مطلقاً مضافاً الى الاصل (قال) وان قلنا بالاستحباب كان تفصيلاً من اطراح قول الشيخ والرواية وجهه الشهيد في (الذكرى) احداث قول ثالث واستدل عليه بادلة ناقشه فيها في (المدارك) وفي (حاشية المدارك) لو تم ما ذكره - في (المدارك) يلزم طهارة الميت بمجرد تفرقه وتقطيعه بل وقده نصفين بل وانفصال بعضه بحيث لا يصدق على ما بقي جسد الميت ويلزم كون التقطيع من جملة المطهرات الى آخر ما ذكره (وعن أبي علي الكاتب) انه يجب مسح قطعة فيها عظم أبيضت من حي ما بينه وبين سنة وفي (المنهى) في باب النجاسات قال سعدان ذكر خبر الجعفي وفي التقييد بالسنة نظر ويمكن أن يقال العظم لا ينفك عن بقايا أجزاء وملاقة أجزاء الميت منجسة وإن لم تكن رطبة أما إذا جاء عليها سنة فإن الأجزاء تزل عنه ويبقى العظم خاصة وهو ليس نجس الا بنجس العين وفي (الدروس) والذكرى والموجز الحاوي وفوائد الشرائع والمسالك الحاق العظم بالمجرد بالقطعة التي فيها عظم وفي (الذكرى) وأما السن والضرس فالأولى القطع سدم وجوب الغسل بمسما لأنها في حكم الشعر والظفر هذا مع الانفصال ومع الاتصال يمكن المساواة لعدم نجاستها بالموت والوجوب لأنها من جملة يجب الغسل بمسما انتهى وفي (الدروس) الاقرب في السن من الميت المساواة لأنها في حكم الشعر والظفر وفي (جامع المقاصد) الظاهر الوجوب في العظم والظفر بخلاف الشعر (١) وفي السن تردد وفي (جمع البرهان) الظفر محل تأمل وفي (الموجز الحاوي) وشرحه (أن السن من الميت متصلة ومنفصلة لا يجب فيها الغسل وقطع بذلك في (الدروس) في السن من الحي وقد تقدم في بحث النجاسات ماله تقع في المقام وفي (جامع المقاصد) أن المس لبدن الميت إن كان بالظفر أو الشعر أو السن أو العظم الموضح من الحي ففي وجوب الغسل في المس بذلك تردد من صدق اسم المس وعدمه وامل المس بالشر لا يوجب شيئاً بخلاف الظفر والعظم نظراً الى المهود في التسمية وفي (الروض) كل ما حكم في مسه بوجوب غسل مشروط بمس ما تحله الحياة من اللامس لما تحله الحياة من اللدوس فلو اتى أحد الاصرين لم يجب غسل وفي العظم اشكال وهو في السن أقوى ويمكن جر إن الاشكال في الظفر وفي (الشافعية) والغسل بالمس انما يجب اذا كان المس بملاقة بشرة اللامس والممسوس فلا يجب مسح الشعر والظفر والاحوط في العظم المجرى الغسل انتهى - <sup>عنه</sup> قوله قدس الله تعالى روحه - <sup>عنه</sup> ولو خلت من العظم أو كان الميت من غير الناس أو منهم قبل البرد وجب غسل اليد خاصة <sup>عنه</sup> بل غسل ما مسه خاصة ولا يجب في مس الثلاثة الغسل اجمالاً كما في (كشف الثام) وكذا في (جمع البرهان) الاجماع في القطعة الخالية من العظم وفي (المنهى) لا أعرف خلافاً في عدم وجوب الغسل على من مس شيئاً من غير الناس وأما وجوب غسل ما مسه في القطعة والميت من غير الناس مع الرطوبة فقد صرح به جماعة من الاصحاب وفي (كشف الثام) لعله اجماع انتهى وقد تقدم في الفصل الثاني في أحكام النجاسات

(١) في العظم والظفر والشعر (خل)

ولا تشتط الرطوبة هنا والظاهر أن النجاسة هنا حكيمة فلو مسه بغير رطوبة ثم لمس رطبا لم ينحس (متن)

قل الاقوال في ذلك مع الرطوبة واليوسة (وأما) الحكم في مس الميت من الناس قبل البرد ففي (الذكرى والدروس والموجز الحاوي وجامع المقاصد وجميع البرهان) أنه لا يجب غسل اليد مع الرطوبة واليوسة لعدم القطع بالنجاسة لعدم القطع بالموت ولأن الظاهر تلازم النجاسة ووجوب غسل الميت بالمس وهو ظاهر الشيخ حيث حمل تقيل ابن مفلح على قبل البرد (وقال في الروض) أنا نمنع عدم القطع والما جاز دفعه قبل البرد ولم يقل به أحد خصوصا صاحب الطاعون وقد أطلقوا القول باستحباب التمسك مع ظهور علامات الموت وهي لا تتوقف مع أن الموت لو توقف القطع به على البرد لما كان لقيد البرد فائدة ونعم التلازم بين نجاسة ووجوب غسل الميت لأن النجاسة علقها على الموت وعلق غسل الميت على البرد إلى آخر ما ذكره من الاستدلال بالآخار واستدل في (كشف اللثام) أيضا بالاجماع الذي في (الخلاص والمعتبر) وغيرها على نجاسة الميت الآدمي مطلقا ورد المولى الاردبيلي جميع أدلة (الروض) وحمل كلام الشهيد على الثالب قال لأنه مع الحرارة قريب إلى الحياة غالبا وقد اختار المصنف هنا وقفا (المبسوط والتذكرة والروض وكشف اللثام) وحسب غسل الماس (وقال في المتبى ونهاية الاحكام) في الوجوب نظر ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ولا تشتط الرطوبة هنا ﴿ان كان المشار إليه هو ما سبق من وجوب غسل مس الميت كما فهمه المحقق الثاني فقد قل عليه الاجماع صريحا﴾ في (فوائد القواعد) وفي (كشف اللثام) أنه ظاهر الاخبار والاصحاب وإن كان المشار إليه هذه المواضع الثلاثة وهي القطعة الخالية من عظم وكون الميت من غير الناس ومنهم قبل البرد كما فهمه الشهيد الثاني في (فوائد القواعد) ومنع أن يكون المراد ما فهمه المحقق الثاني في (جامع المقاصد) قد تقدم الكلام فيه مستوفى في الفصل الثاني في أحكام النجاسات ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿والظاهر أن النجاسة هنا حكيمة﴾ ذكر الفاضل فخر المحققين والمحقق الثاني أن النجاسة الحكيمة على ثلاثة أقسام (الاول) ما يكون محل الذي قامت به طاهر ألا ينحس الملاقاة له ولو بالرطوبة ويحتاج زوال حكمها إلى مقارنة النية لمزايها (الثاني) ما لا يكون له جرم ولا عين يشار إليهما وينحس الملاقاة له مع الرطوبة كأبول البابس في اثوب (الثالث) ما قبل التطهير وهو بدن الميت وقابها العينية بالمعاني الثلاثة وزاد الشهيد الثاني في (فوائد القواعد) معنى راسا وهو أن يراد بها ما حكم الشارع بتطهيرها من غير أن يلحقها حكم غيرها من النجاسات العينية قال فيكون المراد هنا أن نجاسة ماس الميت بغير رطوبة محكوم بتطهيرها شرعا من غير أن تعدى إلى غيرها مطلقا قال وهذا المعنى بعينه أراد ابن ادريس (قلت) وهو خيرة المتشهي ثم أن الفاضل بن عبد الله بن وفخر المحققين والشهيد الثاني فهموا منه أن المراد من العارة أن نجاسة بدن الميت حكيمة فيكون المعنى أن نجاسة الميت المتعدية مع اليوسة حكيمة لا تعدى مع اليوسة وورده في جامع المقاصد ﴿أن هذا محله باب النجاسات و بعدم صحة العبارة على تقدير ارادة أي معنى كان من معاني الحكيمة﴾ (أما الاول) فلان القول بأن نجاسة بدن الميت كنجاسة بدن الجنب قول ضعيف عند الاصحاب إذ هو قول المرتضى وعليه يخرج عدم وجوب غسل الميت ويلزم أن يكون مقابل الظاهر في كلام المصنف هو أن نجاسة بدن الميت عينية خبيثة وهو باطل عند المصنف لأنه يرى أن



نجاسة الميت عينية كما سبق في باب النجاسة ويختار وجوب غسل الماس فكيف يكون خلاف الظاهر عنده وكذا على تقدير ارادة الثالث اذ يلزم على هذا التقدير أن يكون مقابل الظاهر كون نجاسة الميت كنجاسة الكلب والخنزير وهو معلوم الفساد (وأما المعنى الثاني) فظاهر عدم ارادته وأيضاً فلا يستقيم ما فرعه على كون النجاسة حكمية من أنه لو مس بغير رطوبة ثم لم يمس رطباً لم ينحس على شيء من التقديرات أما على الاول فلا انه لا فرق في عدم تنجيس الملاقي بين توسط الرطوبة وعدمها وأما على الاخيرين فلان النجاسة العينية أيضاً كذلك فان لاسمها بغير رطوبة لا ينحس الملاقي له مطلقاً فلا يكون ذلك متفرعاً على كون النجاسة حكمية (ثم قال) والمعجب أن ولد المصنف في أول كلامه مجمل القول بان نجاسة الميت ما قبل التطهير وظاهره أن المذكور في العبارة مختار المرتضى وأنه اختار استحباب غسل المس ثم حقق أخيراً أن نجاسته حكمية بالمعنى الثالث ولم ينظر الى أن مقابل الظاهر في العبارة ما هو ومن القائل به وعند التأمل يظهر فساداه وأنه لا قائل به فعلى هذا الاصح أن يكون معنى العبارة أن نجاسة ماس بدن الميت حكمية فلو مس الميت بغير رطوبة ثم لم يمس رطباً لم ينحس لعدم المنطقي وهذا بخلاف ما سبق منه في أحكام النجاسات لكنه نفس ما ذكره في (المتبى) انتهى وقال الشهيد الثاني في (فوائد القواعد) أن العبارة ذات وجوب (أحدها) نجاسة بدن الميت (والثاني) نجاسة بدن الماس وعلى الوجوبين يراد بالحكمية المعاني الثلاثة فالأقسام ستة ثم زعمها جميعاً (ثم قال) والاولى ارادة المعنى الاول لانه أبعد عن الفساد ويراد من الحكمية المعنى الثاني يعني ما لا يكون له جرم ولا عين يشار اليها قال وما يرد عليه من أن النجاسة العينية المقابلة لما حكمها كذلك فلا وجه لتخصيصها وأنه خلاف المعروف من مذهبه فان تقدم منه الجزم بانه ينحس الملاقي له مطلقاً وان نجاسة الميت حدية من وجه خفية من آخر فلا يتم اطلاعه فيتعذر (فتعذر خل) عن الاول بأن وجه تخصيص الحكمية مشابهاً لها في الصورة والمعنى بل هي على ذلك التقدير مفض افرادها (وعن الثاني) بانه رجوع عما ذهب اليه سابقاً وهو سهل عند المصنف مع ان دليله وجه لولا انه خلاف المعروف من المذهب والاعبار التي دلت على تعدي نجاستها مطلقاً يمكن تقييدها بقوله عليه السلام كل يابس ذكي وبالأجماع على عدم تعدي نجاسة الكلب والخنزير واشباههما مع ان نجاستها أقوى من نجاسة الميت (وعن الثالث) بان كونها حدية قد علم من موضع آخر ومن أول البحث وبقي المعنى الآخرفيه (ثم قال) ويمكن أن يختار للحكمية معنى آخر رابعا الى آخر ما قلناه عنه في أول هذه المسئلة وهذا المعنى الرابع هو الذي فهمه الفاضل الهندي في (كشف الثام) من العبارة قال لان الاصل عدم التنجيس خالفه فيما لاقي البيت لعموم ادله والفتاوي فيبقى الباقي على أصله وهو خيرة ابن ادريس ونسب اليه حكمية نجاسته مطلقاً بمعنى انه لو مسه برطوبة ثم لم يمس رطباً لم ينحس أيضاً ولا يدل كلامه عليه انتهى (قلت) التاسب اليه ذلك المصنف في (الذكرة) والشهيد الثاني في (روض الجنات) وفوائد القواعد) ويظهر من المحقق في (المعتبر) انه فهم منه ذلك أيضاً وقد قلنا عبارته في مبحث أحكام النجاسات وبنينا اتمالا لتدل على ذلك كما فهموه واستوفينا الكلام هناك (ولعلم) ان الفاضل مدح بن الحسن (الحسين خل) الصيمري قد سهى قلته في (كشف الالباس) وغفل عن مراد الاصحاب فنسب اليهم ما لا يليق وقال انهم خطوا بخط عشواء فارة يقولون ان نجاسة الميت عينية وأخرى حكمية وشنع بذلك على المحقق والمصنف وأخذ ينقل عباراتهم التي توهم انها متناقضة ولو تأمل

ولو مس المأمور بتقديم غسله بعد قتله أو الشهيد لم يجب الغسل بخلاف من يم ومن سبق موته قتله ومن غسله كافر ولو كل غسل الرأس فسه قبل أكل الغسل لم يجب الغسل (متن)

في كلام الأصحاب لعل ان مرادهم كما ضرح به المحقق الثاني (١) والشهيد الثاني (٢) ان نجاسة الميت عينية من وجه وحكيمة من آخر فحيث يحكمون بتعديها الى غيرها كما دلت عليه الاخبار يعمرون عنها بالغنية لان الحكمة ليست كذلك وحيث يحكمون بزوالها بالغسل وافقارها الى النية كالنجابة وغيرها يعمرون بالحكيمة وكذا الحال في الحكم المتعل منها الى اللامس فان كان مع الرطوبة فعينية محضة وقد نسب جماعة منهم الخلاف في هذا الى ابن ادريس كما تقدم وان كان مع اليوسة فحكيمة عند قوم وعيبة عند آخرين كما تقدم ايضاح ذلك كله (قال) المحقق الثاني التحقيق ان نجاسة الميت اذا قلنا انها تعدى ولو مع اليوسة فنجاسة الماس عينية بالنسبة الى المصنوع الذي وقع به المس حكيمة بالنسبة الى جميع البدن فلا بد من غسل المصنوع والغسل وان قلنا انها انما تعدى مع الرطوبة وهو الاصح فمما ثبتت النجاسات وبدونها ثبتت نجاسة واحده وهي شاملة لجميع البدن ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ولو مس المأمور بتقديم غسله بعد قتله أو الشهيد لم يجب الغسل) كما في (التذكرة والتحرير ونهاية الاحكام والدروس والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك والمدارك وكذا المتهى) في الشهيد وفي (المعتبر) لا يجب بمس الشهيد ولم يذكره في المأمور بتقديم غسله ونص في (السرائر) على وجوب الغسل بمس من قدم غسله لنجاسته في الموت وتوقف فيه في (المتهى) واحتمل في (كشف الثام) وجوبه فيه وفي الشهيد وهل يجب غسل الماس له احتمالان يميّزان عند الفاتحين بعدم وجوب الغسل يثنيان على التلازم بين وجوب الغسل والغسل وعدمه كما مر التنبيه عليه وأما القائل بوجوب الغسل في المقتول قودا المتقدم غسله فيحي عنده وجوب غسل اليد الماسة أيضاً وصرح الشهيدان والمحقق الثاني وغيرهم بأن من قدم غسله لو مات بسبب غير القتل أو قتل بغير ما اشتغل له وجب الغسل بمس كما يصرح به المصنف وقال هؤلاء وغيرهم أيضاً ان المعصوم يسقط الغسل عن مسه وفي (كشف الثام) أما المعصوم فلا امتراء في طهارته وإنما قيل بسقوط الغسل عن مسه لكن له فيه نظر للمعومات وخصوص نحو خبر الحسين بن عديله ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (بخلاف من يم) أي من مسه بوجوب الغسل كما في (المتهى ونهاية الاحكام والتحرير والدروس والبيان والموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وكشف الاتساق والمسالك والمدارك وكشف الثام وجماعة من هؤلاء صرحوا بأن التيم موجب للغسل وان كان عن بعض الفضلات ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ (ومن غسله كافر) أي فيجب الغسل بمس كما في الكتب المذكورة ما عدا الاولين وانه لم يذكر فيها وقال بعض هؤلاء سواء كان ذلك بأمر المسلم أو لابه ﴿قوله رحمه الله﴾ (وتوكل غسل الرأس فسه قبل أكل الغسل لم يجب الغسل) كما في (النهاية والتذكرة ونهاية الاحكام والتحرير والدروس والبيان والموجز الحاوي) وفي (فوائد الشرائع) انه لا يخلو من وجه وفي (جامع المقاصد) لا ريب ان الغسل أحوط وأوجب الشهيدان في (الذكرى والمسالك) وصاحب (المدارك) واحتمله في (كشف الثام) قل في (اليان) عدم وجوب الغسل اما لتقليب أو على تبويض الغسل

ولا فرق بين كون الميت مسلماً أو كافراً ﴿ المقصد العاشر ﴾ في التيمم وفصله لأربعة ( الاول ) في مسوغاته وبجمعها شيء واحد وهو العجز عن استعمال الماء وللعجز أسباب ثلاثة ( الاول ) عدم الماء ويجب معه الطلب ( متن )

وان علينا جانب التعمد ولم يرجح في الروضة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولا فرق بين كون الملم ميتاً أو كافراً ﴾ كما في ( التذكرة والدروس والبيان والموجز الحاوي وفوائد الشرائع وكشف الاتباس ) وفي ( المنتهى ونهاية الاحكام والتحرير وجامع المقاصد ) يحتمل عدم الوجوب في مس الكافران قولهم قل تطهروه بالنقل انما يتحقق في ميت يقبل التطهير ( قال في جامع المقاصد ) لكن الوجوب أقوى ولا فرق بين ان يغسل الكافر أو لا كما صرح به المحقق الثاني وغيره بل هو ظاهر لا يحتاج الى التصريح به -

﴿ المقصد العاشر في التيمم ﴾ -

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وللعجز أسباب ثلاثة ﴾ وفي ( المنتهى ) أسباب العجز ثمانية ( فقد الماء ) والخوف من استعماله ( والاحتياج اليه للعطش ) والمرض والجرح ) وما أشبههما ( وقد الآلة ) التي يتوصل بها الى الماء ( والضئف ) عن الحركة ( وخوف الزحام ) يوم الجمعة أو عرفة ( وضيق الوقت ) وغيره فاني ان هذه الاسباب جميعاً مندرجة فيما ذكره المصنف عدا الاخير وقد صرح الخفوق وغيره بأن ضيق الوقت غير مسوغ للتيمم كما سيحكي ان شاء الله تعالى وفي ( نهاية الاحكام ) ان الاسباب خمسة الاول والثاني والثالث والرابع وجعل الخامس العجز عن العوض وادرج في ( الوسيلة ) تحت فقد الماء اثني عشر شيئاً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ الاول عدم الماء ﴾ باجماع العلماء كما في ( المنتهى والتذكرة والمدارك وكشف الثام ) وفي ( المنتهى ) وغيره باجماعنا ولا فرق في ذلك عند توفر شرائطه بين السفر القصير والطويل عند فضلاء الاسلام كما في ( المتعبّر ) ونسبه في ( الخلاف ) الى جميع الفقهاء اعداء مذهبهم وهو مذهب علمائنا اجمع وقول أكثر أهل العلم خلافاً للشافعي في أحد قوله حيث اشترط الطويل كما في ( المنتهى ) بلا فرق بين الحاضر والمسافر اجماعاً كما في ( الخلاف والمنتهى ) وخالف علم الهدى في شرح الرسالة على ما نقل عنه فأوجب الاعادة على الحاضر ووافقنا على ذلك مالك والثوري والاوزاعي وخالفنا أبو حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين وررر فقالوا ان الحاضر المادم الماء لا يصلي بل قال زفر لا يصلي قولاً واحداً كذا قال في ( المنتهى ) ﴿ قوله رحمه الله ﴾ - ﴿ ويجب معه الطلب ﴾ أي يجب مع عدم الماء عنده الطلب اجماعاً كما في ( الخلاف والفئة والمنتهى ) واتذكرة وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية وشرحها الآخر والتفتيح والمدارك والمفاتيح وظاهر المتعبّر ) حيث نسب الى قهائنا وفي ( السرائر ) كما يأتي ان الاخبار به متواترة والمعجب به هذا كله من مولانا المقدس الأردبيلي حيث رجح العمل ( برواية ) علي بن سالم المجهول عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تطلب الماء ميتاً ولا شمالاً ولا في ثر ان وجدته على الطريق خوفاً وان لم تجد فامض مع مواضعتك لاني حنيفة وأحمد في رواية حيث لم يوجبا الطلب الا في رحنه وعند أصحابه وعند ائمة تدل على الماء بل قد يقال ان الرواية مع عدم وضوح دلالتها لم توافق أحدًا من المسلمين وكان الاولى بالبراءة أن يقول ويتحقق الطلب كما أوضحه في ( جامع المقاصد )

غلوه سهم في الخزنة وسهمين في السهلة من الجهات الاربع الا أن يعلم عدمه (متن)

﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿غلوه سهم في الخزنة وسهمين في السهلة﴾ اجماعاً كما في (الغنية وارشاد الجعفرية) وظاهر (التذكرة) حيث نسبته الى علمائنا وهو قول الجماعة كما في (المعتبر) وفي (المتهبى) وجميع البيان (والكفاية والمفاتيح) انه المشهور وفي (السرائر) ان الاخبار بذلك متواترة وهو خسارة (المقنعة والامتنان والمراسم والوسيلة والغنية والسرائر والشرائع والنافع وكتب المصنف والدروس والبيان والموجز الحاوي وشرحه وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرحي الجعفرية وحاشية الميسبي والمساالك وروض الجنان والروضة البهية) وهو المقول عن الاحدي (وشرح الجمل والمهذب والاصباح والاشارة) وعليه تحمل عبارتا (النهاية والمبسوط) حيث قال فيها روية أو ريتين ولم بقدر الطلب بقدر (في) الخلاف (جل السيد وجل التبيين والجامع) على ما نقل عنها ومال المحقق في (المعتبر) الى استبعاد الوقت بالطلب وظن ان حسنة زواره دالة على ذلك وهي انما تدل على ان الطلب في سعة وان التيمم عند ضيقه وفي (التهبى) ان الاكثر من الاكبر من المقدور ضرره به يحصل غلبة الظن بانقضاء فساد التيمم معه ثم ان اشق في (المعتبر) استوجه انه يطلب من كل جهة يرجو فيها الاصابة ولا يكاف التباعد بما يشق واستحسن صاحب (المدارك) مامال اليه المحقق ثم اعتمد اعتبار الطلب من كل جهة يرجو فيها الاصابة بحيث يتحقق عرفاً عدم وجدان الماء وتيممه على ذلك صاحب (المفاتيح) وفي (مجمع البرهان) ان هذا الطلب غير واجب بل يستحب (ورد في المتهبى) قول ابن ادريس ان الاخبار متواترة بأننا لم نغفر بسوى خير السكوني وصرح جماعة من الفقهاء بأن غلوه السهم رميته أبعد ما يقدر المتدلل مع اعتدال السهم والقوس وسكون الهواء وفي (كشف التمام) انه المعروف ثم نقل عن (العين والاساس) ان الفرسخ التام خمس وعشرون غلوة وعن (المغرب) عن الاجناس عن ابن شعاع ان الغلوة قدر ثلثة ذراع الى اربعة ذراع وعن (الارتشاف) انها مائة باع والميل عشر غلوة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿من الجهات الاربع﴾ اجماعاً كما في (الغنية وظاهر التذكرة) حيث نسبته فيا الى علمائنا وقد ينطبق عليه اجماع (الارتداد في شرح الجعفرية) وهو الاسهر كما في (الكفاية) والمشهور كما في ظاهر (مجمع البرهان والمفاتيح) وبه صرح في (المبسوط والشرائع والتذكرة والتحريير ونهاية الاحكام والارتداد والدروس والبيان واللمعة والموجز الحاوي وشرحه وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وشرحي الجعفرية وحاشية الفاضل الميسبي والمساالك والروض والروضة والمتهبى) مع احتداله فيه التحري وهو المقول عن (المهذب وشرح الجمل للفاضل والاصباح والاشارة) واقتصر في (النهاية والوسيلة) على البين ويمكن تعميمها للاربع وفي (الغنية) ثم يطلبه امامه وعن يمينه وعن شماله وهذه مزية على المشهور لان الخلف قد عرف حاله وانه لاء في فأتال ولم يعتبر في (مجمع البرهان والمدارك والمفاتيح) شيئاً من ذلك وفي (كشف التمام) الاولى ان يحمل مبدأ طلبه كمرکز دائرة نصف قطرها ما يتدأ به من الجهات فاذا انتهى الى الغلوة أو الفلوتين رسم محيط الدائرة بحركته ثم يرسم دائرة صغرى وهكذا الى ان ينتهى الى المركز ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿الا ان يعلم عدمه﴾ لا أجبد فيه خلافاً الا من الشافعي في أحد وجهيه حيث أوجب الطاب ولو علم عدمه ولو علمه أو ظنه فيما زاد على النصاب وجب قصده كما صرح به المصنف في

ولو أخل بالطلب حتى ضاق الوقت تيمم وصلى ولا إعادة عليه وإن كان مخطئاً إلا أن يجد الماء في رحله أو مع أصحابه فيميد (متن)

( نهاية الأحكام ) وجماعة من الأصحاب حيث يسع الوقت ولا يجب بمجرد الاحتمال والتوهم كما يعلم ذلك من التقدير بالغلو والغلوين وخالف في ( المتبى ) حيث قال لو توهم قرب الماء وحسب عليه الطلب مادام الوقت ماقياً والشهيدان والمحقق الثاني أنه تكفي الاستتابة في الطلب وفي ( المسالك ) وجامع المقاصد ) اشتراط العدالة في التائب وفي ( المتبى ) لا تكفي الاستتابة وفي حواشي الشهيد عن السيد عبيد الدين أنه لا يكفي المدل كما تعطيه عبارة الكتاب وبه صرح صاحب ( الكفاية ) وفي ( الموجز الحاوي ) تيمماً لنهاية الأحكام أن استتابة اجزأ ولو كان المستتبيين كثيرين وإن أخبر من دون استتابة لم يحز وظاهر صاحب ( كشف الالتباس ) اختيار هذا التفصيل وفي ( التذكرة ) استشكل في الاستتابة وفي ( المتبر ) من تكرار خروجه كالمطال والحشاش لو حضرته الصلاة ولا ماء فإن أمكنه الرد ولم يافت مطلوبه عاد ولوتيمم لم يجزه وإن لم يمكنه إلا بقوت مطلوبه في التيمم تردد أشبه الجواز ونفى عنه المدد المحقق الثاني ولم يرجح شيئاً في ( الذكري ) - قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو أخل بالطلب حتى ضاق الوقت تيمم ولا إعادة عليه وإن كان مخطئاً ﴾ هذا هو المشهور كما في ( المدارك ) وفي ( الروض ) نسبته إلى فتوى الأصحاب وهو ( خيرة الشرائع والمعتبر والتحريم والمختلف ) والذكرى والبيان والموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية المبسوط وكشف الالتباس والمسالك وروض الجنان وجميع البرهان وكشف التام ) وظاهر ( الإرشاد والتذكرة ) إل صريحهما ( ويظهر من النهاية المبسوط والخلاف والسرائر والنافع والدروس ) وجوب الإعادة لفقد شرطه الذي هو الطلب وفيه أن الشرط الفقدان والطلب واجب آخر ونسب ذلك في ( المدارك ) إلى البيان ) والموجود فيه ما نسبناه إليه وفي ( نهاية الأحكام ) يجب التيمم والصلاة في الإعادة أشكال من الامتثال ومن إيقاع المأمور به أولاً لأعلى وجهه انتهى ( والمراد ) بالإعادة في العبارة القضاء ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ إلا أن يجد الماء في رحله أو مع أصحابه فيميد ﴾ هذا الحكم في الجملة إجماعي كما في ( المنتهى ) وظاهر ( الخلاف ) مشهور كما في ( الذكرى ) وجامع المقاصد والروض والخير الوارد به مشهور أيضاً كما في ( جامع المقاصد ) أيضاً وقد اختلفت عباراتهم فيه ففي ( المتبى ) مكان أصحابه موضع يمكنه استعماله وأدعى عليه إجماعاً كما عرفت وهذا يتم نحو بتر وموضع يسره وفي ( التذكرة ) زاد على ما ذكره هنا قوله أو كان الماء قريباً منه وهو نحو ما في ( المتبى ) وفي ( المبسوط ) والخلاف ) الاقتصار على الدخول في رحله وعبارة ( الشرائع والتحريم والإرشاد ) موافقة لما في الكتاب ( وخيرة السرائر وجميع البرهان ) أن نلبي الماء في رحله لا يبعد وحكام في ( الذكرى ) عن السيد وفي ( كشف التام ) عن القاضي وهو ظاهر ( الفقيه والنهاية ) وحكام في ( كشف التام ) عن القنق والحق في ( المتبى ) بنسبته في رحله ماذا وضعه له غيره في رحله وهو لا يملك قال لأن المفتضي لإعادة طلب التيمم لا للنيان وفي ( الذكرى ) والبيان وفوائد الشرائع وحاشية المبسوط والمسالك ) أنه يلحق بالوجود في الرحل وعند الأصحاب بالذاتين وجوده في الغلوات في وجوب الإعادة ومنع منه في ( المدارك ) وفي ( المتبى ) لو كان معه ماء فأراه أو مر به فلم يتطهر ودخل الوقت ولا ماء تيمم

ولو حضرت اخرى جدد الطلب ما لم يحصل علم بعدم بالطلب السابق ولو علم قرب الماء منه وجب السعي اليه ما لم يخف ضررا او فوت الوقت وكذا يتيمم لو تنازع الواردون وعلم ان التوبة لا تصل اليه الا بعد فوات الوقت (مثنى)

وصلى ولا اعادة اجماعاً قال ولو كان ذلك سد دخول الوقت في الاعادة وجبان ثم قرب في الاخير وجوب الاعادة وقطع الشهيد فيها بوجوب الاعادة للتفريط وهو مخفف للقواعد لان عصيانه لا يقضي بعدم اجزاء صلاته وفي (التحرير) في وجوب القضاء فيما اذا اُتق ح في وقت اشكال وخبرة (المعتبر) وظاهر اطلاق (النسبوت والذكرى) سقوط الاعادة فيمن كان معه ماء ورقة وهو خيرة المصنف في (التذكرة) وقواه في (جامع المقاصد) وفي (المدارك) انه الاصح (وقال في الذكرى) فحينئذ يعيد واحدة لاما بمدها ويحتمل قضاء كل صلاة يؤدّي باقي وقت واحد في عدته وفي (جامع المقاصد) يحتمل اعادة المصراً بضعاً بالاراقة في وقت الاختصاص بانظير لوجوبها عند الفراغ بعد فصل وهو حينئذ مقطوع بطارته قال وفي حكم الاراقة موزعه على نحو غير واتمكن من الشراء وقبول له وحده لو كان متطهر واجتنبه عدماً اذا كان شدة ما يكتفيه للوضوء خاصة والظاهر ان الصوم كالمصلاة فزولم يجد فيه تصرفاً ولا تصح هبة الماء حينئذ لم يقبل الدين والقل وذلك صرح في (البيان) وفي (المعتبر وجمع المقاصد) أن واجد الماء المختل باستعماله حتى ضاق الوقت عن استعماله أنه يتطهر ويقضي وفي (المدارك) انه الاظهر (قلت) وهو لازم قول الشيخ بطريق أولى وفي (المتنبى) أنه يتيمم ويؤدي تنهى ولا ريب أن تيمم والاداء ثم الطهارة والقضاء أولى وأحوط لكن قيد الاخلال في كلامهم يؤذن به ولم يخل واتفق ضيق الوقت كما اذا كان نائماً لكن الواجب عليه التيمم وفي المرق بين الامرين تأمل (ويبقى الكلام) في أمر آخر وهو أنه اذا اُتق الماء قبل دخول الوقت هل يعصي أم لا الظاهر أنه يعصي لان مقدمة الحرام حرام اذا كانت موصلة او علة وسبباً والمفروض أنها في المقام كذلك كما اذا أكل ما معه أنه يتيمم فيفوت الصلاة او علم أنه إذا نام فاته الصلاة وأنه إذا سافر الى بلاد الروم أكل الحرام والجسوفته الصلاة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ولو حضرت اخرى جدد لها الضم. لم يحصل عدم الطلب السابق ﴿ كما في (التذكرة والبيان) وفي (الذكرى وجمع المقاصد) يكفي الطلب مرة في صلوات اذا ظن القدر في الاول مع اتحاد المكان وفي (الموجز الحارثي وشرحه) لا يحدد الطالب ما لم يظن ويسقط لو علم عدمه انتهى ويجوز أن يكون المعنى في الجميع واحداً وفي (المتنبى) في وجوب اعادة الطالب نظر اقربه الوجوب وللشافعي وجبان وعلمها ظاهرة وفي (التحرير) في وجوب الطلب ثانياً اسكال أقربه عدم الوجوب فقد استشكل في الكتابين في تجديد الطلب مطلقاً وقرب في أحدهما الوجوب وفي الآخر عدم ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿لو علم قرب الماء الى آخره﴾ تقدم الكلام فيه وفي (جامع المقاصد) لا يكفي في خوف فوت الوقت اخبار العارف ويكتفي فيه بحوف الضرر ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿وكذا يتيمم لو تنازع الواردون وعلم ان التوبة لا تصل اليه الا بعد فوات الوقت﴾ هذا إشارة الى خلاف الشافعي حيث اوجب عليه الصبر الى انتهاء التوبة اليه ولو بعد فوات الوقت فاندفع الاشتكال عن العبارة ولا حاجة الى تنزيلها على القول بجوز في السعة مع اليأس ﴿قوله

فلو صب الماء في الوقت تيمم واعاد ولو صبه قبل الوقت لم يبد (الثاني) الخوف على النفس  
أو المال من لص أو سبع أو عطش في الحال أو توقفه في المال أو عطش رفيقه أو حيوان  
له حرمة (متم)

رحمه الله ﴿ ولو صب الماء أو ما كره في الوقت إلى آخره ﴾ تقدم الكلام فيه ﴿ قوله قدس  
الله تعالى روحه ﴾ ﴿ انني انطوف على انفس أو المسال من لص أو سبع ﴾ اجماعا كما في (النية  
والتذكرة والمدارك وكشف اللثام وظاهر المنتهى) حيث قال لأعرف فيه خلافا وإطلاق كلامهم يقتضي  
انه لا فرق في انطوف بين ان يكون المسال قليلا أو كثيرا ولا في انطوف بين ان يكون لسبب أو مجرد  
الجبن وبلاول مرجع في (التذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام وجامع المقاصد وكشف الالتباس وحاشية الفاضل  
المبني وروض الجنان والمسالك والمدارك) وفي (مجمع البرهان) ولما اذا كان على مال يضر فوته كثيرا  
وقحشا أو حيوان فشكل لعدم الدليل اللهم إلا أن يكون اجماعا كما يشهد به كلامه في (المنتهى) انتهى  
ومثله قول الاستاذ في حاشية (المدارك) وفي (كشف اللثام) لا شبهة فيه إذا تضرر بثلثة ضررا لا يتحمل  
عادة انتهى والفارق بينه وبين الامر يذلل المال الكثير لشراء الماء الص كما في (حاشية المبني وجامع  
المقاصد والروضة والمسالك) وفي (التنقيح) تبعا لنهاية الاحكام أن الفارق كون الحاصل في مقابلة بذل  
المال هو الثواب دون الثاني وفي (جامع المقاصد) أيضا ان بذل العوض في الشراء مقدمة الواجب  
بخلاف الخوف فإن ذلك ضرر مقارن وفي (المدارك) ان الفارق مهانة النفس وعدها (١) (واما الثاني)  
وهو انخوف الجبن فخيرة (المعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام والموجز الحاوي وشرحه والمسالك والروض  
والمدارك) انه كالخوف لسبب يجوز التيمم منه وفي (كشف الالتباس) أنه المشهور وفي (كشف اللثام)  
لا بأس به إذا استند بحيث يدخل في المشقة المسوغة للرخصة وفي (التحرير) لم يجز للثمن جبا  
تيمم على أحسن الوجوه وتوقف المصنف في المنتهى والحق جماعة بالخوف على النفس والمال انطوف  
على البضع وألحق به الخوف على العرض وان لم يخف على البضع ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾  
﴿ أو دخل في الحال أو توقفه في المال ﴾ باجماع اهل العلم كافة كما في (المعتبر والمنتهى) وفي (التذكرة)  
قال ان المذنب اجمع على ذلك كل من يحفظ عنه العلم وفي (النية) اجماع الفرقة وعطش في  
الضرورة معطوف على الخوف ويحمل عطفه على لص بتقدير انطوف من مقاسات مشقة عطش حاصل  
سخر قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ أو عطش رفيقه أو حيوان له حرمة ﴾ كما في (المنتهى ونهاية  
الاحكام والتحرير ولبندروس والبيان وارشاد الجعفرية وحاشية المبني والمسالك والروض) وفي (حاشية  
المدارك) ان عطش الحيوان المحترم داخل تحت الاجماع على الخوف على المال وفي (المعتبر والتذكرة)  
الاقتصار على دابته وتأمل المولى الاردبيلي وتليذه في الحكم باستبقاء الماء لظاهره وصاحب (الكفاية)  
التوقف بل تأمل في (مجمع البرهان) في النفس المحترمة مطلقا ولو كانت نفس آدمي ويظهر من  
(المعتبر) ان المراد بالرفيق هو المسلم حيث قال لان حرمة أخيه المسلم كحرمة ومثله قول في (التذكرة)

(٢) وكلامه هذا جدي بالنسبة إلى ضياع المال من جهة اللص لكن الكلام فيما هو أهم لا سيما بالنسبة  
إلى اغتيل قتلهم اجماع ان كان (منه قدس سره)

## او مرض ( متن )

فكنه قال فيها بعد ذلك ويجب لبقاء المسلم والذمي والمجاهد وفي ( نهاية الاحكام ولذكى والروض )  
غير المحترم من الحيوان الحربي والمترد والكاتب الموقور والخنزير والفواسق الخس وما في معناها وفي  
( كشف الثام ) الرفيق هو المسلم والكافر الذي يضر به تعلقه او ضعفه وفي ( المتبى ونهاية الاحكام )  
في حيوان الغير اشكال وفي ( المتبى ) فان اوجبه فلا قرب رجوعه على المسالك بالتمن وجمله في  
( النهاية ) احتمالا وقال فيها ولا فرق في ذلك بين أن يتولى هو السقي او المالك لانه كالتائب عنه وفي  
( المسالك ) التصريح بعدم الفرق بين دابة ودابة غيره <sup>حججه</sup> قوله قدس الله تعالى روحه <sup>عليه</sup> ( أو مرض )  
اجاء كما في ( الغنية ) يخاف منه على نفسه باجماع العلماء كما في ( المتبر والمتبى والتذكرة ) وفي ( مجمع  
البرهان ) الاجماع على المرض الذي يحصل منه ضرر يعد في العرف انه ضرر انتهى واما اذا خاف  
الزيادة او يخاف التلف ففي ( الخلاف ) لاجماع على جواز التيمم له وفي ( المتبر ) مذهبا جواز التيمم اذا خاف  
الزيادة او بطلها وظاهر الاجماع عليه كالملة فيه يظهر ذلك من ( التذكرة والمتبى ) وفي ( خلاف )  
ايضا اذا لم يخف الزيادة في العلة لا خلاف في انه لا يجوز التيمم واطلق المصنف المرض من دون  
تقييده بالشديد كما اطلق في ( النهاية والغنية والباع ونهاية الاحكام والموجز الحاروي وشرحه والبيان )  
وغيره وقيد بالشديد في ( الشرائع والتحرير ) وظاهر ( الارشاد ) حيث قال او تدرست له المرض وفي ( المبسوط  
والخلاف ) والمتبر والمتبى والتذكرة ومجمع البرهان ) انه لو كان يسيرا لم يجوز التيمم وفي ( المبسوط ) ففي الخلاف  
عنه بل قد يظهر من ( الخلاف ) لاجماع عليه حيث قال وبه قال جميع الفقهاء الاداود وبعض اصحاب  
مالك ولو كان هالك مخاف غير ما ذكر من احدنا او من العامة لانتار اليه هذا وقد ملوه الصداق  
ووضع الضرس وزاد في ( المتبى ) الحى الحارة ويظهر من ( المتبى والتذكرة ) في مقام الرد على داود  
ان الوجه في ذلك عدم الضرر وهو الذي قبله في ( المدارك ) ورده الاستاذ بان المرض ضرر كيف كان  
نعم يسيره ضرر يسير بل غالبا لا يؤمن من الانجرار الى الشديد بل والى التهلكة وفي ( الذكري )  
نسب عدم اعتبار اليسير الى العاضلين قال وقال لانه واجد لها ( تم قل ) ويشكل العصر والخرج وبقوله  
صلى الله عليه وآله لا ضرر مع نجويزهما التيمم للشين وظاهره في ( الذكري ) عدم الفرق بين اليسير  
والشديد كما فهمه المحقق الثاني في ( جامع المقاصد ) وقال انه لا يخلو من قوة وفي ( ارتاد الجعفرية وكشف  
الاتباس ) لا فرق في المرض بين ان يكون شديدا او ضعيفا وقول العلامة فيه نظرا انتهى وفي ( حاشية الارتاد )  
للمحقق الثاني لا فرق في سائر انواع المرض فلو خاف صداعا او وجع خرس جاز التيمم على الاصح  
ولا اثر غرغرة الصداع اليسير انتهى وفي ( المدارك ) بعد ان قل كلام الفاضلين ومماقتة التيمم قل  
وربما كان خلاف مرتفعا في المعنى فانه مع الضرورة والمشقة الشديدة يجوز التيمم عند الجميع لان  
المرض والحال هذه لا يكون يسيرا ومع انتفاء المشقة وسهولة المرض لا يجوز التيمم عند الجميع ايضا انتهى  
( وقول الاستاذ ) ادام الله تعالى حراسته في حاشية ( المدارك ) لعل مراد الشارح ان الشهيد لما استند  
في استشكله الى نفي الخرج ظهران ليس لهم نزاع في المعنى اذ لا يكون عسرا وحرجا حتى يكون  
فيه شدة والسبل لا يكون عسرا ( وفيه نظر ) لان السبل امر اضافي فربما يوصف الشيء بالعسر بسهولة بالقياس  
الى فردة الشديد والمرض السهل واليسير حرج عند الشهيد الا أنه الفرد اليسير من الخرج وهذا هو



أو شين سواء استند في معرفة ذلك إلى الوجدان أو قول عارف وإن كان صيباً أو فاسقاً وتناولاً في الحال ولم يغشى العاقبة توضاً (الثالث) عدم الوصلة بأن يكون في بشر ولا آله معه (متن)

الظاهر من كلامه قلرئض عنده كيف كان يكون حرجاً وإن كان في غاية سهولة من الحرج ولا يخاف من قرب ويؤيده العمومات الواردة في الجروح والبرد والخائف على نفسه وما يظهر من مواضع متعددة أنه بادي عندي تيمم انتهى كلامه أطل الله بقائه وفي (كشف الغم) لا فرق في المرض بين أن يخاف حصوله أو زيادته أو عسر علاجه واستمراره أو يخاف التلف باستعماله أو عدم شر به أو استعماله في غير الطهارة أو يخاف حصوله بالاجتهاد في طب على نفسه أو مسلم أو حيوان محترم ينقص المرض من قيمته أو أعضائه أو يضر مرضه بصاحبه باقطاعه عن الرقعة ونحوه قوله قدس سره (أوشين) يخاف حصوله من استعمال الماء عند علمائنا كما في (المعتبر والشمس والمدارك والكفاية) وظاهر هذه دعوى الاجماع كما هو صريح (جامع المقاصد) في موضع منها ونسبه في محل آخر إلى الاصحاب وفي (الكفاية) أن بعض الاصحاب نقل الاتفاق على أن الشين إذا لم يوجب تغير الخلقة وتشويه المميز التيمم ولمه يشير إلى ما قاله الشيخ في (الخلاص) فما إذا لم يشوه خلقته استعمال الماء ولا يزد في علته ولا يخاف التلف وإن أثر قليلاً فلا خلاف أنه لا يجزئه التيمم انتهى وقيد الشين في موضع من (الشمس) بالفاحش وهو أولى كما في (فوائد الشرائع وجامع المقاصد وروض الجنان وكشف الغم) وفي الأخير يمكن دخوله في عموم من خاف البرد وقد بدخل في المرض انتهى وفي (مجمع البرهان) أن الشين إن وصل إلى أن يسى مرضاً ويحصل به الضرر النير لمحتل فهو ملحق بالمرض ومشترك معه في دليله والا فيشكل الحكم بأنه مرض مطلقاً واستحسنه في (الكفاية) وفي (حاشية الارشاد وحاشية المناهل المسمى والمسالك ومجمع البرهان) بما لا يتحمل عادة وهو خيرة الأستاذ في (حاشية المدارك) وفي (نهاية الاحكام) لا فرق بين شدة قبح التين وضعفه وفي (ارصاد الجعفرية) الشين من المرض شديداً كان أو ضعيفاً انتهى (قلت) عدم الفرق بين الشديد والضعيف (ظاهر البسوط والخلاف والوسيلة والشرائع والمعتبر والبيان والدروس والموحز الحايي وشرحه) ويترها حيث أطلق فيها ولم يقيد بالفاحش ولا بما لا يتحمل عادة وقد نسب في (جامع المقاصد) وظاهر (الروض) إلى الاصحاب (قال في جامع المقاصد) وطلق الاصحاب جواز التيمم بخوف التين ثم نقل التقيد بالفاحش عن (الشمس) واختاره وفيه وفي (فوائد الشرائع وحاشية المناهل المسمى والمسالك) وغيرها أن الشين ما يملو بشرة الوجه وغيره من الغشوة المشوهة للخلق فلا شئ من استعمال الماء في البرد الشديد وما بلغت إلى تشقق الجلد وخروج الدم وفي (التذكرة والموحز الحايي وجامع المقاصد وشرح الجعفرية وروض الجنان) وغيرها ان المرحع في ذلك إلى الوجدان بنفسه أو قول عارف وإن كان صيباً أو فاسقاً واحداً أو كافراً إذا حصل الخوف أو الظن بقوله قوله قدس سره (ولو تألم في الحال ولم يغشى العاقبة توضاً) وكما يقتل ولم يجزئه التيمم وفقاً (للموحز الحايي وكشف الاتباس والذكرى والروض ومجمع البرهان) مع التصريح في الأخير بكون الالام شديداً وقد يظهر ذلك من (الذكرى وروض الجنان) كما يأتي وخلافاً (للبسوط والنهاية ونهاية الاحكام والشمس والتمهير) يظهر (المراسم والفنية والنافع والارشاد والبيان) ونقله في (كشف الغم) عن (لاصباح) وعن (ظاهر الكافي والجامع) وقر به في (جامع

ولو وجده بثمن وجب شراؤه وان زاد عن ثمن المثل اضاعافا كثيرة ما لم يضر به في الحال فلا يجب وان قصر عن ثمن المثل ولو لم يجد الثمن فهو قند (متن)

أما قصد وظاهر (النية) الاجماع عليه وفي (المتن) أنه مذهب أكثر علماء ثنا وفي (كشف الثام) يمكن ادخاله فيمن خافه على نفسه من البرد (قلت) لو دخل في ذلك كان جواز التيمم صريح (السرائر) حيث قل والخائف على نفسه من برد وهذه العبارة حاملة لمعنيين أحدهما الخوف من تلف النفس أو مرضا (١) لأجل البرد وجبئذ لا كلام فيه والآخر الخوف من البرد والمه من دون أن يخش العاقبة وهذا المعنى العبارة الظاهرة فيه أن يقال الخوف من البرد وقد عبر بذلك في (المبسوط) والمراسم والنية والنافع والتذكرة والتمهي ونهاية الاحكام والتحرير) وغيرها ونحوها عبارة (نهاية الارشاد) حيث قيل فيها أو تذر استعماله للبرد وفي هذه كلها حكم بجواز التيمم له لكن في بعضها قيد البرد بالشديد وفي (التذكرة) ان التيمم لخوف البرد مذهب أكثر علماء ثنا وفي (المتن) أنه قول أكثر أهل العلم لكن يفهم من (التمهي) هنا ومن (التذكرة) أنه البرد الذي يخشى منه العاقبة كما أن صريح (نهاية الاحكام) أنه البرد الذي تألم منه التمس شديد في الحال وان أمن العاقبة وفي (روض الجنان) قيد البرد في عبارة (الارتداد) بالموت الما شديدا لا يتحمل مثله عادة مع أمن العاقبة قال فانه مسوغ للتيمم حينئذ أما لو تألم بالبرد الما يمكن تحمله عادة لم يحز التيمم قطعا ويمكن المص مع البرد الذي لا يخشى عاقبته مطلقا وهو الظاهر من اختيار الشهيد انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ولو وجده بثمن وجب شراؤه وان زاد عن ثمن المثل اضاعافا كثيرة ان لم يضر به في الحال) اما وجوب الشراء بثمن المثل فلا خلاف فيه عند العلماء كما في (التمهي) وفي (كشف الثام) الاجماع عليه يأتي ما يدل عليه من الاجماع بطريق اولى وأما اذا زاد زيادة يسيرة فكذلك عندهم انما كان في (التمهي) وقال والشافعي لا يجب وأما اذا زاد اضاعافا كثيرة فقد قل المصنف هذا يجب ايضا ان لم يضر به في الحال ومثله عبارة (السرائر) والشرائع والتحرير والدروس وارشاد الجعفرية وروض الجنان والارشاد) على اشكال فيه وفي (الروض) والمدارك وكشف الثام) انه المشهور بين الاصحاب وبمعنى ما في الكتاب ما في (الخلاص) والنهاية والنافع والمعتبر والتمهي والتذكرة والموجز الحاروي وكشف الاتباس والروضة) وغيرها من وجوب شرائه بالثمن وان كثرا لم يضر به في الحال وفي (المهذب) البارع) انه فتوى ههنا وفي (كشف الاتباس) انه المشهور ونسبه في (كشف الثام) في أثناء كلامه الى الاصحاب وفي (الوسيلة) والنية والتذكرة والبيان وجامع المقاصد والمفاتيح) التقيد بدم الاجحاف وفي (النية) الاجماع عليه وفي (التذكرة) انه المشهور وفي (التمهي) لو أجحف بالثمن لم يجب بلا خلاف وفي (التذكرة) الاجماع كالضرر وفي (فوائد الشرائع) لو أجحف بالمال فهو كما لو أضر بالخل على الاقرب وفي (معجم البرهان) ما لم يحجب اجحافا شديدا أو يضر ضررا لا يجتمل عادة وفي (حاتية الفاضل الميسي) والمسالك) يجب الشراء باضاعاف الثمن ان لم يضر به وان أجحف بالثمن وفي (كشف الثام) ان الاجحاف من أعظم الضرر (وقال الشيخ في المبسوط) في نستعين منه ومتى وجد الماء بالثمن وجب عليه شراؤه ان كان لا يضر به سواء كان ذلك ثمن مثله في موضعه أو غير موضعه انتهى ولم ينص على ما زاد عن ثمن المثل كما سبه إليه المحقق في (المعتبر) وجماعة ممن

وكما يجب شراء الماء يجب شراء الآلة لاحتاج إليها ولو وهب منه الماء أو أعير الدلو وجب القبول بخلاف ماله وهب الثمن أو الآلة ولو وجد بمض الماء وجب شراء الباقي فإن تفرع تيم (متن)

تأخر (وعن) السيد وابن سعيد إطلاق الشراء بما يقدر عليه وإن كثر ويمكن إرادتهما المشهور (وعن) الكاتب أنه لا يجب الشراء إذا كان غالياً لكنه أوجب الإعادة إذا وجد الماء وفي (نهاية الأحكام) احتمال عدم الوجوب إن بيع بالثمن لأن بدل الزائد ضرر ورده غير واحد وفي (المنتهى) لا فرق بين أن تكون الزيادة بتظاير بها أم لا عندنا وظاهر الإجماع (وعن) القاضي أنه إن كان متمكناً من ابتياعه من غير مضرة تلحقه وجب وإن كان عليه في ابتياعه مضرة يسيرة كان كذلك أيضاً فلم يصرح بالشراء بزيادة كثيرة على الثمن فقد تكون كثرة الزيادة عنده مضرة كثيرة (هذا) والمآيد من الحال الزمن الحاضر وتقله في (المدارك) عن صريح (المعتبر) ولم أجده فيه ما ينص على ذلك نعم يظهر منه ذلك ومن غيره وفي (التذكرة والذكرى) وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وإرشاد الجعفرية وحاشية الإرشاد وحاشية المسي والمساك وروض الجنان والكفاية وكشف اللثام (إن المراد خال المكلف في الحال أو المستقبل لأزمان الحال حينئذ فلا فرق بين من أطلق الأضرار بالمكلف أو قيده بالحال وفي (الخلاص والمعتبر والتذكرة والمنتهى ونهاية الأحكام والتحرير والذكرى والموجز الحاوي وشرحه والتبصير وجامع المقاصد) أنه لو بيع بأجل ولم يمحض وجب مع القدرة وظاهر (جامع المقاصد) نسبته إلى الأصحاب حيث قال وصرحوا إلى آخره لكن قل في (التبصير) عن بعض مشايخه أنه قال لا يجب الشراء حينئذ وفي (المنتهى ونهاية الأحكام والتذكرة وجامع المقاصد) وغيرها أنه لو عديم الثمن وأمكنه التكسب وجب الشراء وكذا لو أقرض الثمن وهو موثر كما في (نهاية الأحكام) ولا يجب نسيئة مع الإعتدال خلافاً للشافعي وصرح جماعة بأنه لا يقهر صاحب الماء وإن فضل عنه بخلاف الطعام في الجماعة وأما عدم الوجوب إذا تضرر فقهوى فضلنا كما في (المعتبر) وفي (المنتهى) لو احتاج إلى الثمن للفقعة لم يجب عليه الشراء قولاً واحداً ﴿ قوله رحمه الله ﴾ ﴿ وكما يجب شراء الماء يجب شراء الآلة لاحتاج إليها ﴾ كما في (المعتبر والتذكرة والتحرير والإرشاد والذكرى والموجز الحاوي وكشف اللثام وجامع المقاصد والروض) وغيرها وفي (نهاية الأحكام) أنه لو باعها بأكثر من ثمن المثل يحتدل وجوبه وإن قلنا بعدم الوجوب في الماء المثل تتجاوز الزيادة عن ثمن مثل الماء لقاء الآلة المشتركة وكذا الحال في الإجارة كما نص على ذلك جماعة وفي (المنتهى ونهاية الأحكام) لو غصب الآلة عصى وصحت طهارته ﴿ قوله رحمه الله ﴾ ﴿ ولو وهب منه الماء أو أعير الدلو وجب القبول ﴾ كما صرح بالأول في (المعتبر والمنتهى والتحرير والتذكرة ونهاية الأحكام والذكرى والبيان والموجز الحاوي وشرحه وجامع المقاصد) وغيرها ﴿ قوله رحمه الله ﴾ ﴿ بخلاف ماله وهب الثمن أو الآلة ﴾ كما في الكتب المذكورة ماعداً (المنتهى) فإنه وافق (المبسوط) في وجوب قبول الثمن لأنه مساو للماء في عدم المنة وثبوتها (وفي) أن العادة جارية على الفرق بين الأمرين فلا امتنع من الاتهاب حيث يجب لم يصح تيممه مادام الماء باقياً في يد الباذل المتيمم على البذل كما في (نهاية الأحكام) وغيرها وأوجب عليه فيها الاستيباب واحتله وتدمه في (التذكرة والمنتهى) وفي (المبسوط) وإن غلب في

ولا يفسل بعض الاعضاء وغسل النجاسة العينية عن الثوب والبدن أولى من الوضوء مع القصور عنها فان خالف ففي الاجزاء نظر ﴿ الفصل الثاني ﴾ فيما يتيمم به ويشترط كونه أرضاً اما تراباً أو حجراً أو مدرّاً طاهراً خالصاً مملوكاً أو في حكمه ( متن )

قلت انه متى طلب من غيره بذله من غير ان يدخل عليه في ذلك ضرر وجب عليه الطلب ﴿ قوله رحمه الله ﴾ ﴿ ولا يفسل بعض الاعضاء ﴾ عند علمائنا كما في ( المتنبى ) وعندنا كما في ( التذكرة ) وجامع المقاصد ( وكذا ان كان جنباً عند أكثر العلماء كما في ( التذكرة ) وعند علماء وعندنا كما في ( المتنبى ) وجامع المقاصد ) وفي ( نهاية الاحكام ) ان الجنب يحتمل مساواته للمحدث ووجوب صرف الماء لبعض الاعضاء ويأتي لهذا الاخير تمة في آخر بحث التيمم ( وقال في المبسوط والخلاف ) المتصور بعض اعضائه محتاط بنسل الصحيح والتيمم وعامة أصحاب الشافعي انه يفسل ما يقدر على غسله ويتيمم ( ولعلم ) انه لو كان عليه طهارتان كما في الاغسال الجامعة للوضوء فاذا وجد من الماء ما يكفي أحدهما فانه يستعمله ويتيمم عن الآخر كما في ( نهاية الاحكام والبيان وجامع المقاصد وروض الجنان ) لكن في البيان انه يتيمم بعد استعمال الماء ويحتمل صحته قبله ﴿ قوله قدس سره ﴾ ﴿ وغسل النجاسة عن البدن والثوب أولى من الوضوء مع القصور عنها ﴾ فيجب صرف الماء حينئذ في ازالة النجاسة عن البدن اجماعاً كما في ( التذكرة ) ولا نعرف في ذلك خلافاً بين أهل العلم كما في ( المتبر ) وعن الثوب أيضاً وكذا الفسل كما صرح به كل من تعرض له ويظهر من ( التذكرة ) الاجماع على ذلك ومن ( المتبر ) في الخلاف فيه أيضاً ( وعن ) أحمد لا يفسل الثوب لان رفع الحدث أكثره ﴿ قوله قدس سره ﴾ الله تعالى روحه ﴿ فان خالف ففي الاجزاء نظر ﴾ في ( نهاية الاحكام والموجز الحاوي ) ان الاقوى الاجزاء وفي ( التذكرة وكشف الالتباس ) الاقرب الاجزاء ان جوز وجود الزيل في الوقت والا فلا وفي ( جامع المقاصد ) هذا حق ان اراد التحوير عدة لاطلاق التحوير عقلاً وفي ( البيان وجامع المقاصد ) أيضاً ومجمع البرهان ) ان الاصح عدم الاجزاء ولم يرجع تنبياً في ( الايضاح ) ووجه النظر من التأمل في اقتضاء الامر النهي عن الضد أو من التأمل في انتهاء الاولوية هنا الى الوجوب أو من التأمل في اقتضاء النهي المأمور من الامر الفساد أو وجه النظر من أنه تطهر بماء مباح طهره ولا نص على النهي عنه ومن انه منهي عنه لوجوب صرفه في ازالة النجاسة

﴿ الفصل الثاني فيما يتيمم به ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويشترط كونه أرضاً اما تراباً أو حجراً أو مدرّاً طاهراً خالصاً مملوكاً أو في حكمه ﴾ أما اشتراط كونه أرضاً فهو مذهب علمائنا كما في ( المتنبى ) وعليه الاجماع كما في ( كشف اللثام ) ولا نزاع فيه عندنا كما في ( مجمع البرهان ) وجوزة أبو حنيفة بالثلج ومالك بالباب ( وأما التراب ) فلا كلام فيه عندنا كما في ( المتنبى ) ( وأما الحجر ) فلا صاحب فيه على أربعة أنحاء الجواز والمع والتردد فيه واشتراط الاضرار في التيمم به ( اما الجواز ) فله الاجماع كما في ( الخلاف ومجمع البيان ) وظاهر ( التذكرة ) حيث قال عندنا وهو مذهب الأكثر كما في ( مجمع البرهان والمفاتيح وكشف اللثام ) بل في ( مجمع البرهان ) ينبغي ان يكون

لا نزاع فيه وهو المشهور كما في (الكفاية) وهو خيرة (المبسوط) ومختصر المصنح والخلاف والمعتبر والشرائع والتذكرة والتحرير والتهنى والارشاد والمختلف والذكرى والدروس والبيان واللمعة والموجز الحاروي والمذهب البارع والتفقيح وجامع المقاصد وكشف اللباس وارشاد الجفريه وشرحها الآخر والروض والروضة والمقاصد العلية ومعجم البرهان وآيات الازدي والمذكر ورسالة صاحب المعالم والكفاية والخيرة والمغني (لكن فيه ان الاحوط التراب اظاه ذلك أعني الجواز هو المقول عن الحسن بن عيسى والسيد في (المصباح) والشيخ في (الجل والمصباح) وهو ظاهر (الرسالة الفخرية) أو صريحاً ويدل عليه (خير) الراوندي الذي هو نص في جواز التيمم بالصفا (والدوق) الجوز التيمم بالخط وفي (المعتبر والروض والروضة والمدارك) ان الحجر أرض اجماعاً وقد استدل في الكتب الاستدلال من هذه الكتب التي ذكرناها بأن الحجر داخل في الصعيد لكونه وجه الأرض بل في (التهنى ونهاية الاحكام) نسبته الى أهل اللغة وفي (المعتبر) حكى نقله عن فضلاء أهل اللغة (قلت) وما صرح فيه بأن الصعيد وجه الأرض من كتب اللغة (القاموس) حيث قيل التراب أو وجه الأرض ونقله في (المصباح) عن ابن الاعرابي ونقله في (كشف القاتم عن الدين والمحيط والاساس والمفردات للراغب والسامي والخلاص والمغرب) قال وفيه وفي (تهذيب اللغة والمفاتيح) عن الزجاج لأعلم اختلافاً بين أهل اللغة في ذلك وفي (التذكرة ونهاية الاحكام والمختلف) ن حقيقة التراب باقية في الحجر (١) وأما الدنغ من التيمم به فظاهر (الفتية) الاجماع عليه وهو المقول عن السيد في شرح الرسالة والكتاب والفتي وهو خيرة الاستاذ أدام الله تعالى حراسته وظاهر (النية) الدنغ مطلقاً لكن قال في (روض الجنان والروضة) لاقتل بالدمع مطلقاً وصرح هؤلاء بأن الصعيد هو التراب كما نقل ذلك في (كشف القاتم عن المحمل والمفصل والمقاييس والديون وشمس المعلوم ونظام الغريب) وحكى عن الاصمعي قلت في (المصباح) انه التراب وقد يظهر منه ضعف ما نقله عن ابن الاعرابي ونقل عن ابن عباس ان الصعيد هو التراب (وأما) المترددون فالحق في (النافع) واليوسفي في (كشف الرموز) والمصنف في (نهاية الاحكام) مع انه نسب فيها دخول الحجر في الصعيد الى أهل اللغة كما مر (وأما) اشتراط الاضطراب فهو خيرة (المنقمة والمراسم والوسيلة والسرائر) وقد يظهر ذلك من النهاية وهو المقول عن (الجامع) قال في (كشف التيمم) يحتل ان يكون ذلك منهم احتياطاً في الاجتناب عنه مع الامكان لاختلاف أهل اللغة في معنى الصعيد لكن المفيد فسر به بالراب تم حكم انه ان كان في أرض صخر واحجار تيمم بها ولا اعادة عليه ويمكن ان لا يكون تفسيره بالراب قطعياً وان يكون لا يرى على قائد الطهورين صلاة أداء ولا قضاء وانما جعل عليه التيمم على الحجر احتياطاً وقد أطال الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في (حاشية المدارك) من

(١) وقال الشيخ نجيب الدين أنه عرض رساله شيخه على بعض فضلاء المعجم فتوى دايه وقال الاموضعا منها فقال أي موضع فقال تميزه التيمم بالحجر فقال له الشيخ نجيب الدين أليس قد قل الاجماع على أن التيمم من الأرض فقال نعم فقال أليس قد قل على أن الحجر من الأرض فقال نعم فقال له فقل هنا يميز التيمم على الحجر بالاجماع فقال نعم ولكن قل بعض الفخرين ان الطيب هو الخالص فاستطرف ذلك الحاضرون انتهى (قلت) فيما استدل به الشيخ نجيب الدين نظراً (مته)

فلا يجوز التيمم بالماء ولا الرماد ولا النبات المنسحق كالاشنان والدقيق ولا بالوحل (متن)

الاستدلال واقامة البراهين من الآيات والاخبار على ان الصعيد هو التراب فليحفظ ذلك وليتأمل فيه (وأما المدر) فقد نص عليه في (مختصر المصباح والوسيلة والموجز الحاوي والبروس والبيان والذكرى وكشف الالتباس وشرح الجعفرية ومجمع البرهان) وفي الاخير ينبغي ان يكون لانتزاع فيه وبني (كشف اللثام) لا تصرف فيه خلافاً وان لم يذكره الاكثر (وأما) اشتراط الطهارة فعليه الاجماع كما في (الغنية والتذكرة وجامع المقاصد وشرح الجعفرية) ونفى عنه الخلاف في (المنتهى) ونسبه في (المدارك) الى الاصحاب (وأما) كونه ملوكاً أو في حكمه ففي (التذكرة) لا يجوز المنسوب اجماعاً وفي (جامع المقاصد) لو حبس في مكان مغموص ولم يجد ماء مباحاً أو ازم من استعماله اضراً بالمكان تيمم بترابه الطاهر وان وجد غيره لان الاكراه أخرجه عن النهي فصارت الاكوان مباحة لانتزاع التكليف بالا يطلق الا ما يلزم منه ضرر زائد على أصل الكون ومن تم جاز لان يصلي ويأتم ويقوم وحق الغير بتدارك بالاجرة بخلاف الطهارة بماه المكان المغموص ومثله قول في (كشف اللثام) واحتل في (روض الجنان) صحة التيمم وعدمها وفي (المدارك) لو تيمم في المكان المغموص فلاصح انه لا يبطل تيممه اذا كان التراب المضروب عليه مباحاً توجه النهي الى أمر خارج من العبادة فان الكون ليس من افعال التيمم وانما هو من ضروريات الجسم وفي (كشف اللثام) أن الاعتماد اجزء التيمم فهو كالتمتع المصلي على ملكه الموضوع في أرض مغموصة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ فلا يجوز التيمم بالمعادن اجماعاً كما في (الخلاف والغنية والمنتهى) وظاهره أيضاً حيث سب مرة أخرى الى الاصحاب وظاهر (المفاتيح) حيث قال لم يقل به أحد متوافي (التذكرة) انه مذهب أكثر علماءنا وفي (المدارك) انه المشهور ولم أجد مخالفاً سوى الحسن بن عيسى فيما نفل عنه في الكحل والزرنج اللذين من الارض واستحسنه في (المعتبر) ووافقت الشافعي وخالف أبو حنيفة ومالك ويأتي بان المدن من كلام الفقهاء وأهل اللغة في المطالب الثاني فيما يجوز ان يسجد عليه ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿ولا الرماد اجماعاً﴾ كما في (المنتهى) وبه صرح الاكثر (ونهاية الاحكام (١) والموجز الحاوي) الاقرب جواز التيمم برماد التراب بخلاف رماد الشجر وفي (التذكرة) لو احترق التراب حتى صار رماداً فان كان خرج عن اسم الارض لم يصح التيمم به ﴿قوله﴾ ﴿ولا النبات المنسحق كالاشنان والدقيق﴾ اجماعاً كما في (المنتهى والمدارك) وكشف اللثام) وظاهر (المفاتيح) وخالف مالك وأبو حنيفة ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿ولا بالوحل﴾ أي لا يجوز التيمم بالوحل اختياراً كما صرح به المصنف وغيره وفي (مجمع البرهان) عدم ظهور الخلاف فيه وفي (كشف اللثام) ظاهرهم الاتفاق عليه والاخبار نطق به انتهى ويجوز التيمم به اذا لم يجد سواه اجماعاً كما في (المعتبر) ونسب الى علمائنا في (التذكرة والمنتهى وكشف الالتباس) وفي (مجمع البرهان) عدم ظهور الخلاف فيه وقد صرح لمصنف في جملة من نسبته والشيدان وأبو العباس والحق الثاني والصبري وغيرهم بأنه تمكن من بحفنه ولو بالاطلاء به والصبر الى الجفاف ووسع الوقت لم يكن فقد التراب واختلف الاصحاب في كيفية التيمم بالوحل في (المنتهى) انه يضع عليه يديه ثم يرفعهما فيمسح احدهما بالآخرى ويفرك طينهما حتى لا يبقى فيهما سداوة ثم

(١) كذا في النسخ ولعل الصواب وفي نهاية الاحكام (مع محه)

ولا النجس ولا الممتزج بما منع منه مزجا يسلبه اطلاق الاسم ولا المنسوب (متن)

يمسح بها وجهه وظاهر كفيه وفي ( النهاية والمبسوط والخلاف ) انه يضع يديه في الطين ثم يفركه ويتميم وليس في واحد من الثلاثة انه يفركه حتى لا يبقى فيه نداوة كاذكر ذلك في ( المقنعة ) لكن الفاضل الهندي نسب عبارة ( المقنعة الى المبسوط والنهاية والخلاف ) وكأنه فهم ان مرادها واحد والمحقق والمصنف في ( التذكرة ) والصيبري في ( كشف الالتباس ) تقولوا ان في المسئلة قولين احدهما قول الشيخ وتقولوا عنه العبارة التي نقلناها عن كنية الثلاثة واسترجع في ( المتبصر ) لظاهر الاخبار وفي ( التذكرة وكشف الالتباس ) ان العمل عليه ان خاف فوت الوقت بترك الوحل على يديه حتى يبس ونحوه في نهاية الاحكام وقال في السرائر ( ان التيمم كالتييم بالارض وقد نسب في ( الوسيلة ) الى شيوخ اصحابنا ( قلت ) هذا القول يشهد له أيضا غواهر الاخبار ولا مخالفة بينه وبين كلام الشيخ كما يأتي وفي ( كشف الثام ) جملة غافلا قول الشيخ وفي ( الوسيلة والتحرير ) انه يتركه على يديه حتى يبس ثم ينفسه ويتميم به ويظهر من ( التذكرة ) انه قول جماعة حيث قال وقال آخرون الى آخره وفيها ان هذا هو الوجه ان لم يخف فوت الوقت وان خاف عمل على قول الشيخ ومثله قال الصيبري في ( كشف الالتباس ) وهذا القول حكاه المحقق في المتبصر أيضا وجملة أحد القولين في المسئلة وفي ( التذكرة وكشف الالتباس ) انه قول ابن عباس وفي ( الذكري ) لو أمكن تخفيف الوحل وجب والا ضرب عليه ويتركه ويتميم وقيل يخففه ثم يتميم مع سعة الوقت وهو حق ان كان التجفيف قبل الضرب انتهى ويريد بالضرب الضرب المبرور بنية التيمم حتى لا تقوت الموالاة وهذا منه ايماء الى فساد هذا القول وانراجع الى التيمم بالتراب وليس قوله بغيره ممتا انه يتركه حتى لا يبقى نداوة كما في ( المقنعة ) بل الظاهر ان مراده ان يزيله كما صرح به في ( البيان ) حيث قال والوحد يخفف ان أمكن والا ضرب عليه ثم أزاله انتهى ويمكن تنزيل عبارة الشيخ على ذلك وإليه يرشد قول المحقق هو الوجه لظاهر الاخبار لما عرفت وقول المصنف والصيبري وان خاف فوت الوقت عمل على قول الشيخ لانه لو كان مراد الشيخ انه يتركه حتى لا يبقى نداوة صرح لهما ان يقولان خاف فوت الوقت عمل على قول الشيخ لانه على هذا التقدير قد يفوت الوقت على قوله أيضا كما هو ظاهر بل قد تنزل عبارة ( المقنعة ) على ذلك بدو من التكلف وقد يرشد الى ذلك ما في ( الوسيلة ) حيث قال فيها وان وجد وحلا تيمم منه وضرب يديه عليه وقد أطلق الشيوخ رحمهم الله تعالى ذلك على الاطلاق والذي نعتقد انه يلزمه ان يضرب يديه على الوحل قليلا ويتركه عليها حتى يبس ثم ينفسه عن اليد ويتميم به انتهى ( والحاصل ) ان الظاهر ان مذهب الشيخ وابن ادریس واحد وان النجس اما موافق لهما أو موافق لآل من جهة في المسئلة قولان لا غير فامل ( هذا ) والوحد هو الطين الرقيق كائن جماعة من الاصحاب والجمهوري في ( الصحاح ) وفي ( الفاموس ) انه الطين واما اذا كانت الارض ندية فقد صرح جماعة بجزاز التيمم منها وفي التذكرة ليس من شرط التراب اليوسفة فلو كان نديا لا يسلط باليد منه غبار جاز التيمم به عند علمائنا وخالف الشافعي فنع من اختياره اضطرابا **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** ﴿ ولا بالنجس ﴾ حجرا كان أو ترابا وقد تقدم الكلام فيه **﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾** ﴿ ولا الممتزج بما منع منه مزجا يسلبه اطلاق الاسم ﴾ هذا لا أجد فيه خلافا واختلفوا فيما اذا لم يسلبه اطلاق الاسم ففي ( الخلاف ) لا يجوز التيمم بالممتزج بما

## و يجوز بأرض النورة (متن)

منع منه غلب عليه أو لم يغلِبْ وفي (التقية) لا يجوز التيمم بتراب خافله شيء من ذلك بدليل  
 الإجماع المشار إليه وفي (المبسوط والشرائع والمنتهى والذكرى والموجز الحاوي وشرحه) يجوز إذا  
 استهلكه التراب وفسر الاستهلاك في (المسالك والمدارك) بأن لا يتميز الخليلط ويصدق على المتزوج  
 اسم التراب الصرف وفي (الذكرى وفوائد الشرائع) أن حده أن لا يرى الخليلط ولا يسلب عنه  
 اسم التراب وفي (السرائر والتذكرة والتحرير ونهاية الأحكام والدروس والبيان) أنه يجوز بالختلط  
 مع بقاء اسم التراب انتهى وكأنه معنى الاستهلاك لانه في (المنتهى) بعد أن قل قول الخلاف وقول المبسوط قال  
 وبالأول قال الشافعي والثاني قال بعض الشافعية حيث اعتبر الغلبة وهو الأقوى عندي بقاء الاسم  
 معه ولا يشترط في بعض المواضع يعني التراب الخالص وفي (المنتهى) أيضا لو اختلط التراب بما لا يعلق باليد كاشعير  
 جاز التيمم منه لأن التراب موجود فيه والحائل لا يمنع من التصاق اليد به فكان سائغا انتهى وفي  
 (جامع المقاصد) بعد نقل هذه العبارة كأنه يرى أنه إذا أمر يده على التراب على وجه يصل التراب إلى يدها  
 حال الضرب وفيه تردد يشأ من عدم تسمية المختلط ترابا ومثله قال في (المدارك) وفي (كشف الثام)  
 له يعني أنه بالاعتقاد يندفن بالتراب أو الكف تماس التراب إذا حركت لأنه تعلق بها ويتوجه عليه  
 الجواز على المتزوج بنجس قليل إذا علم وصول الكف جميعا بالتحريك أو الاعتماد إلى الظاهر انتهى  
 وفي (حاشية للمدراك) لعل نظر العلامة بأنه تحقق ضرب اليد على التراب سرقا أو أنه حينئذ يصعد من  
 جهة الضرب تراب وغبار منه يحيط بجميع الكف ويلصق به لانه في (جامع المقاصد) أن مفتضى  
 عبارة (الذكرى) أنه إذا كان الخليلط بحيث يرى يسلب به اسم التراب لا يجوز التيمم به فقل هذا لا يجوز  
 التيمم بالتراب والمدر المختلط بالطين كثيرا بحيث يرى متميزا أما القليل فلا بأس لسر الاستهلاك عنه  
 وفي (كشف الثام) ينبغي عدم الإحساس بالخليلط مع مراعاة الاسم كما في (الذكرى) فقد تكون  
 تينة محسوسة تحجب الكف عن التراب مع أنها لا تسلب الاسم <sup>حاشية</sup> قوله قدس الله تعالى روحه -  
 ( ويجوز بأرض النورة ) هذا هو المشهور كما في (الكفاية) ولا ينبغي النزاع فيه كما في (مجمع البرهان)  
 وهو خيرة ( المقنة والمبسوط والوسيلة والشرائع والنافع والذكرى والبيان والدروس والموجز الحاوي  
 والتقيج وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وارتداد الجفري وروض الجنان والمسالك  
 والمدارك وكتب المصنف ) وفي (النهاية والمفاتيح) اشتراط قدس التراب وهو ضعيف كما صرح به  
 جماعة لأنها إذا دخلت في الصعيد جاز التيمم بها مطلقا والآن يجوز مطلقا الآن يكون احتياط لاحتمال  
 اختصاص الصعيد بالتراب وفي (السرائر) ولا يجوز بجميع المعادن وقد اجاز قوم من أصحابنا التيمم  
 بالنورة والصحيح الاول ( ولعلم ) أن أرض النورة حجر مخصوص فكل من يجوز به بالحجر يجوز به  
 بها وإنما الكلام في النورة نفسها (في المدارك) أن الشيخين والاتباع على المنع من التيمم بها وهو خيرة  
 ( الخلاف والمبسوط والوسيلة والسرائر ونهاية الأحكام والتلخيص والتقيج وجامع المقاصد وفوائد  
 الشرائع وحاشية الميسي والروض والمسالك ) وقر به في (المنتهى) ونقل ذلك عن (الأصباح) وفي (المراسم  
 والمختبر والتذكرة ومجمع البرهان) اختيار الجواز وقد تحمله عبارة (المبسوط) ونسبه في (السرائر) إلى  
 قوم من أصحابنا وقد يظهر ذلك من (الذكرى) حيث منع ما استدلوا به من الاستحالة وفي (المنتهى)



والجص و تراب القبر والمستعمل والاعفر والاسود والايض والاحمر والبطحاء (متن)  
 والمختلف والمدارك وشف الثام ( الاحالة على الاسم وفي الاخير الا على القول باعتبار التراب  
 فان خروجها عنه معلوم وينبغي ان يقال ان كان استعمال بحيث لو كان المحر نجسا لظهر بصير ورته  
 نورة امتنع التيمم به ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( والجص ) مثلها عبارة ( الشرائع ) فان  
 كان المراد أرض الجص كما هو خيرة ( المكنة والميسوط والوسيلة والتنقيح والذكرى والدروس والبيان  
 وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وارتداد الجفيرة وروض الجنان والمسالك والمدارك ) وفي ( الكفاية )  
 انه المشهور وفي ( النهاية والمغني ) يجوز مع قد التراب وان كان المراد نفس الجص كان موافقا (لوسيلة  
 والمعتبر والتذكرة وجمع البرهان) وتحتله أيضا عبارة ( الشرائع والنافع ونهاية الاحكام والتبصرة  
 والارشاد ) وقل ذلك عن ( الجامع ) ومنع من التيمم بالجص في ( التنقيح وجامع المقاصد وفوائد  
 التمرات وحاشية الميسي والمسالك والروض ) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( و تراب القبر )  
 هذا مذهب الاصحاب سواء كان منبوتا أو غير منبوش الا أن يعلم فيه نجاسة كما في ( المدارك ) وفي  
 ( الشرائع والدروس والبيان والموجز الحاوي وفوائد التمرات والمسالك وجمع البرهان ) يجوز التيمم  
 بتراب القبر كعبارة المصنف هنا وفي ( المبسوط والمنتهى ) يجوز وان نبت وفي ( المتروك وجامع المقاصد  
 وكشف الاتباس وروض الجنان ) يجوز وان تكرر النبت مالم يعلم نجاسته ( وقال ) الشافعي لا يجوز بتراب  
 القبر اذا تكرر نبتة لا اختلاطه بصديد الموتى وطوهم وان لم يشكر جاز لعدم الاختلاط وان جهل  
 فوجب ان لاصل الطهارة وظهور النبت ( ورده ) جماعة من اصحابنا بان اختلاطه بالصديد الشتمل على  
 الدم غير معلوم واختلاطه باجزاء الميت لا يمنع لانها طهرت بالفصل واستحالت ترابا قالوا نعم لو كان  
 الميت نجسا توجه المنع لتنجس الميت (١) أولا بصديده ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾  
 ( والمستعمل ) اجماعا كما في ( التذكرة والذكرى وجامع المقاصد والمدارك ) وظاهر ( كشف الثام ) حيث  
 قل فيه عندنا لعمومات ولبقاء الماء عندنا على الطهورية مع رفعه الحدث فهو أولى انتهى ووافنا على  
 ذلك أبو حنيفة واصحابه وخالف أكثر اصحاب الشافعي وفي ( المبسوط والخلاف ) ان صورته ان  
 يجمع ما ينتشر من التراب ويقيم به دفعة أخرى وفي الاخير وان كان الافضل نفخ اليدين قبل  
 التيمم حتى لا يبقى فيها شيء من التراب وفي ( المنهى ) انه المحتم من التراب المتناثر من أعضاء  
 التيمم وفي ( الموجز الحاوي وشرح ) الماء المغفوض عن اليدين وفي ( جامع المقاصد ) انه المتساقط عن محل  
 الصرب بنفسه أو باعض ومثله قل الفاضل الميسي وجماعة ممن تأخر وفي ( كشف الثام ) انه الملتصق  
 بأعضاء التيمم ثم قل وقيل هو المتناثر منها انتهى ( ويلزم ) انه غير الموضع المضروب عليه لانه ليس بمستعمل  
 اجماعا كما في ( التذكرة والذكرى وروض الجنان والمدارك ) وفي ( المبسوط ) بلا خلاف ﴿ قوله قدس الله  
 تعالى روحه ﴾ ( والاعفر والاسود والاحمر والايض والبطحاء ) اجماع العلماء كما في ( التذكرة ) ولكنه  
 في ( المنهى ) قل عن بعض الجمهور عدم جواز التيمم بالارمين وزيد فيها وفي غيرها الاصفر والمراد  
 بالاعفر ما يشوب بياضه حرة وأما البطحاء ففي ( التذكرة ونهاية الاحكام والذكرى وكشف  
 الاتباس ) انه التراب الابن في مسيل الماء وفي ( المنهى ) انها من مسيل السيول للمكان السهل الذي

(١) كذا في النسخ والظاهر التراب ( مصححه )

## وسحافة الخزف المشوي والآجر والحجر ويكره السيخ والرمل (متن)

لا جص فيه ولا حجر وكذا الأبطح وفي (جامع المقاصد) أنه مسيل واسع فيه دقاق الحصى أو التراب اللين في مسيل الماء انتهى وفي (الصالح والقاموس) أنه مسيل فيه دقاق الحصى وقيل ذلك في (كشف اللثام عن العين والمحيط والديوان والفائق وشمس العلوم) وعن (المغرب) مسيل ماء فيه رمل وحصى وعن (الفريرين وتهذيب اللغة) عن النضران البطحاء الوادي وأبطحه حصاه اللين في بطن المسيل وبذلك فسرهما ابن الأثير وفسرهما ابن فارس بكل مكان منيع وعن (وسيط الغزالي) أن البطحاء التراب اللين في مسيل الماء (وعن التتوي) أنه حكي عن أصحابه الشافعية لما تسيرون أحدهما مجرى السيل إذا خف واستحجر والثاني الأرض الصلبة (وقيل في المنتهى) قال الشافعي في الام لا يقع اسم الصعيد على البطحاء النليظة والدقيقة كذا في بعض نسخ (الدهبي) فيكون ذكر المصنف وغيره لها إشارة إلى خلاف الشافعي وفي بعض نسخه قال الشافعي ولا يمنع اسم الصعيد عن البطحاء النليظة والدقيقة وهذا موافق لما ذكره في (التذكرة) من إجماع العلماء على جواز التيمم بها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ وسحافة الخزف المشوي والآجر والحجر ﴿ اما الخزف في (التذكرة ونهاية الأحكام وجامع المقاصد وجميع البرهان) جواز التيمم به وفي (نهاية الأحكام والموجز الحارثي) التصريح بالجواز بالمشوي وفي (جامع المقاصد) أيضاً بالآجر أيضاً وتوقف في (المنتهى) في الخزف كما هو ظاهر (الدروس) ويظهر من (كشف الالتباس) التوقف في المشوي والسحافة أي الخزف والآجر والمشوي متقاربة المعنى كما في (كشف اللثام) وفي الفاتح جمل الخزف بعد التراب والجص والتورة والطين والحجر وجعل ذلك مراتب ومنع في (المعتبر والمدارك) من التيمم بالخرزف واختاره صاحب المعالم في رسالته وتلميذه ونقله في (المعتبر والتذكرة) عن أبي علي وهو المقول عن الشافعي واستدل على الجواز في (التذكرة) بجواز السجود عليه (وقال في المعتبر) بعد أن قطع بمخرج الخزف بالطين على اسم الأرض ولا يمارض بجواز السجود لانه قد يجوز السجود على ما ليس بارض كالكاغذ وثاقفه في ذلك المولى الأردبيلي والسيد السند صاحب (المدارك) تبعا للتشديد الذي بما حاصله أنه متى سلم خروجه بالطين على اسم الأرض وحسب القول بامتناع السجود عليه إلى أن يثبت دليل الجواز وتام الكلام سيأتي في كتاب الصلاة في بحث ما يسجد عليه وأما الحجر فقد تقدم الكلام فيه وفي (المنتهى) أن الرخام كالحجر قال ولم يذكره أصحابنا بالتصيص وفي (الموجز الحاوي وشرحه) أن الرخام والبرام يجوز التيمم بهما ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويكره السيخ والرمل ﴾ إجماعاً كما في (المعتبر والمدارك) وفي (التذكرة) يجوز بالسبخة على كراهية إجماع العلماء وفيها في الرمل عندنا وفي (المنتهى) نسب الكراهية في الرمل إلى نص الأصحاب وفي (المختلف) نسب الكراهية في السبخة إلى علاننا وأما ابن الجنيدي وفي (جامع المقاصد) يكره بالرمل عندنا وبالسبخة في أشهر القولين وكذا في (روض الجنان) قال أن الكراهية في السبخة أشهر القولين وفي (الكفاية) المشهور الكراهية في السيخ والرمل (وعن) الكاتب أبي علي عدم الجواز بالسيخ وفي (كشف اللثام) أن في الجبهة عن أبي عبيدة أن الصعيد هو التراب الخالص الذي لا يخالطه سيخ ولا رمل قل وكأن السيخ في كلامه بافتح بمعنى الملوحة التي تملو السيخ بالكسر وكان المنع من

ويستحب من العوالي ولو فقد التراب تيمم بغير ثوبه أو عرف دابته أو لبد السرج (متن)

التيمم بالأرض السبخة للتحرز عما ربما يلوحها من الملح القبي لا يميز التيمم عليه ويمكن أن تكون التي لم يميزه أبو علي بها هي المشتبهة على ذلك انتهى ومنع الشافعي في أحد قوله من التيمم بالرمل حاشي قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ويستحب من العوالي﴾ أجماعاً كما في (الخلاص والمعتبر) ويكره من المباحات أجماعاً كما في الكتبا بين المذكورين (والذكر وجامع المقاصد) ولم يفرق أحد من العامة بين الأمرين كما في (الخلاص والمعتبر) والذكر (حاشي) قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ولو فقد التراب تيمم بغير ثوبه أو عرف دابته أو لبد السرج﴾ وغير ذلك عندنا كما في (المعتبر والتذكرة) مخيراً في ذلك كما هو ظاهر الأكثر حيث اتوا بلفظ أو وصريح جماعة بل لم أجد أحداً رتب بينهما سوى الشيخ والحلي أما الشيخ فإنه في (النهاية) قدم بالتيمم يعرف الدابة ولبد السرج على غبار الثوب قال فإن كانت معه دابة نفّض عرفها ولبس سرجها وتيمم بغيره فإن لم يكن معه دابة وكان معه ثوب تيمم منه انتهى ولعل ذلك منه بناء على الغالب وهو وجود الغبار كثيراً في عرفها ولبد سرجها دون الثوب وليس مراده الترتيب وأما الحلي فإنه قال وكذلك حكم غبار معرفة دابته ولبد سرجه بعده غبار ثوبه انتهى وقد فهم منه جماعة إرادة الترتيب كما فهموا ذلك من الشيخ وأنه عكس ترتيب الشيخ (وقال في المختلف) لم تقف لأن ادريس على حجة في ذلك وصرح الشهيد والحق الثاني وأبو العباس والسيدي والعيمري والشيدائي وجماعة بأنه يجب أن يتحرى أكثرها غباراً وفي (الكفاية وحاشية المدارك) اشتراط الاحساس بالغبار وأنه لا يكفي الكلمن من غير احساس وفي (المقنة والمراسم) يشترط خروج الغبار وفي (المختلف) أن ذلك مراد الشيخ وإن أطلق وصاحب (الكفاية) فهم من المفيد وسلا وجوب النفّض والتيمم منه وعبارة هذه فإن خرج من شيء من ذلك غبار تيمم به والا وضع يده على الوصل وفي (المشبه ونهاية الأحكام) فإن فقد التراب نفّض ثوبه وظاهرهما وجوب النفّض كما هو ظاهر (النهاية والمبسوط) وغيرهما وفي (الذكرى والموجز الحاروي وجامع المقاصد وكشف الالتباس والروض والمسالك) أنه ينفّض ثوبه ويستخرج الغبار حتى يلوّاه إلا أن يتلاشى بالنفّض فيقتصر على الضرب عليه وفي (ارشاد الجعفرية) أنه يستخرج الغبار حتى يسلو وجه الثوب ثم يضرب عليه ونحوه ما في حاشية الميسي وظاهر جماعة أنه يضرب عليه ابتداءً من دون نفّض وهذا الغبار لا بد أن يكون غبار الأرض لا غبار الاثنان والدقيق وغيرهما مما لا تيمم به كما صرح بذلك في (السراير ونهاية الأحكام وحاشية الميسي والروض والمسالك) ونقل ذلك عن السيد المرتضى رضي الله عنه واستجوده في (المنتهى) وظاهر أكثر الأصحاب كما في (الكفاية وكشف الثمام) أن التيمم بغير هذه الأشياء عند علم التمكن من الأرض وبه صرح جماعة كالطوسي والسلي والحلي والمصنف في (النهاية) وغيرهم بل نسب في (التذكرة) إلى علمنا وفي (كشف الثمام) تارة أخرى إلى الأصحاب بل لا أجد مخالفاً في ذلك صريحاً نعم قل عن السيد أنه أطلق حيث قال يجوز بالتراب وغبار الثوب لكن المصنف في (المنتهى) قرى عدم الاشتراط وإليه مال في (ارشاد الجعفرية) قالاً أن الغبار تراب فإذا نفّض أحد هذه الأشياء عاد إلى أصله فصار تراباً مطلقاً (وقال في كشف الثمام) أن الأصحاب إنما اشتراطوا الضرورة للاحتياط والتحرز عن احتمال استيعاب التراب الكفّين فإن خرج من أحد الأشياء تراب خالص (صالح خل) مستوعب فالظاهر صحة التيمم به مطلقاً ومنع أبو يوسف

ولو لم يجد الا الوحل تيم به ولو لم يجد الا التلج فان تمكن من وضع يده عليه باعتبار حتى ينقل من الماء ما يسمى به فاسلا وجب وقدمه على التراب والاتييم به بعد فقد التراب ( متن )

من التيمم بالغبار لانه ليس بارض وجوزه الشافعي وأحمد وأبو حنيفة مع وجود الارض وفي ( المنتهى والمدارك ) ان أكثر الاصحاب على اشتراط فقد التراب وظاهر ذلك أنه يجوز التيمم بالغبار مع فقد التراب خاصة وان وجد الحجر كما صرح بذلك في ( المراسم والمفاتيح ) ونقل ذلك عن ( الجامع ) وظاهر ( الهداية والمتقنة ) والمبسوط والشرائع والمنتهى ونهاية الاحكام ) وغيرها وفي ( النافع والمعتبر ) والتذكرة والذكري والبيان والدروس ) اشتراط فقد الصمد وفي ( النهاية والسرائر والتحرير ) اشتراط فقد التراب والحجر وفي ( الوسيلة ) اشتراط فقد التراب والحجر والرمل والجص وأرض النورة وفي ( جامع المقاصد والروض ومجمع البرهان والمدارك ) فقد التراب وما في حكمه ( معناه خل ) ويجوز أن يكون مراد من ظاهره الاقتصار على اشتراط فقد التراب خاصة ما هو أعم أعني الصمد لانهم ممن يذهب الى مساوات الحجر للتراب ( وعن المذهب ) اشتراط فقد التراب والحجر والوحل وهو خلاف ما صرح به في ( المتقنة والمبسوط والنهاية والوسيلة والمراسم والسرائر ) وكتب المحقق والمصنف والشهيد من تأخير الوحل عن الغبار بل في ( المدارك ) أن الاصحاب قاطعون بذلك وظاهرهم الاتفاق عليه انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو لم يوجد الا الوحل تيمم به ﴾ ﴿ قدم الكلام فيه ﴾ ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو لم يجد الا التلج فان تمكن من وضع يده عليه باعتبار حتى ينقل من الماء ما يسمى به فاسلا وجب فعله وقدمه على التراب والا تيمم به بعد فقد التراب ﴾ اختلفت عبارات الاصحاب في المقام بل عبارات المصنف في كنبه مختلفة فعبارة ( نهاية الاحكام كناية الكتاب ) من أنه اذا حصل مسمى النسل بالتلج كأن يحصل الجريان ولو بمعاون كالدهن وجب فعله وقدمه على التراب والا يمكنه ذلك تيمم بالتراب وان لم يوجد التراب فالمصنف هنا أنه يتيمم بالتلج لكنه اطلق ذلك وفي ( نهاية الاحكام ) انه يتيمم بالتلج بان يضع يده باعتماد حتى تنديا ثم يمسح وجهه من قصاص شعر رأسه الى آخر الوضوء وعبارة الكتاب يحتمل ان يكون المراد منها ذلك مجازاً ويحتمل ارادة المعنى الظاهر منها فتكون مخالفة لما في النهاية في هذا فقط ( وقال في المنتهى ) ان أمكن تحصيل مسمى النسل وجب وكان مقدماً على التراب والا استعمل التلج بان يضع يده الى آخر ما في ( نهاية الاحكام ) ويظهر من تعليقه بان الواجب أمران اساس جسده بلأء واجراؤه عليه فلا يسقط أحدهما بتفتر الآخر ان ذلك مقدم على التراب ( وقال في التذكرة ) انه ان سمي غسلًا وجب الوضوء والنسل به والا فالأقوى الدهن به لانه أتبعه بالوضوء ونجيب الملافة والنجران فتعذر الثاني لا يسقط الاول ولو وجده مع التراب فان قدر على النسل وجب والا فالتراب ( ثم قال ) فالدهن ان صدق معه النسل أجزأ في حال الاختيار والا فلا انتهى وكلامه هذا محتمل ما في ( نهاية الاحكام وما في منهاه ) لكنه في الثاني اظهر وفهم الشهيد من ( التذكرة في الذكري ) انه يدهن بالتلج والا فالتراب حيث قال فالشيخان قدما التراب على التلج فان قدأدهن به وظاهر ( التذكرة ) العكس انتهى ما في ( الذكري ) فتأمل ( وقال في التحرير ) انه يعتمد بيده الى ان يحصل مسمى النسل فان تعذر ذلك تيمم بالتلج على رأي وفي ( المختلف ) عقد مستثنين في المقام والحاصل من مجموع كلامه فيها

موافقة مافي ( نهاية الاحكام ) فليأتمل ذلك قد دزل في النقل عن ( المختلف ) قلم بعض الاعلام اذا عرف هذا تقديم الثلج على التراب اذا حصل منه ما يسمى به غسلا خيرة ( الاستبصار والمعتبر والبيان والموجز الحاوي وجامع المقاصد ) بل في الاختيار انه لا اشكال فيه انتهى وخالف في ذلك المفيد في ( المتقنة ) والشيخ في ظاهر ( النهاية والمبسوط ) والطوسي في ظاهر ( الوسيلة ) اما ( المتقنة ) فقال فيها فان حصل في أرض قد غطاها الثلج وليس له سبيل الى التراب فليكره وليتوضأ بمائه فان خاف على نفسه من ذلك وضع يطن راحته اليمنى على الثلج وحر كعاه يحرىكا باعتماد ثم رفعها بما فيها من نداوته فمسح بها وجهه كالدهن ثم يصع راحته اليسرى على الثلج ويصنع بها كما صنع باليمنى ويمسح بها يده اليمنى من المرفق الى اطراف الاصابع كالدهن ثم يضع يده اليمنى على الثلج كما وضعها أولا ويمسح بها يده اليسرى من مرفقه الى اطراف الاصابع ثم يرفعها فيمسح بها مقدم رأسه ويمسح ببال يديه من الثلج قدميه ويصلي ان شاء الله تعالى وان كان محتاجا في التطهير الى الفسل صنع بالثلج كما صنع به عند وضوئه من الاعتماد عليه ومسح به رأسه وبذنه كالدهن حتى يأتي على جميعه انتهى وهذا منه تصريح بتأخير التطهير بالثلج عن التيمم بالتراب وان قدر على غسل الاعضاء فوق الدهن وما نقله في ( المعتبر ) عن ( المتقنة ) من انه قل فيها من كان في أرض قد غطاها الثلج ولا سبيل له الى التراب فليكره وليتوضأ به مثل الدهن مخالف للوجود فيها لان الوضوء الذي مثل الدهن اما جزؤه مع الخوف على نفسه لا مطلقا كما سمعته من عبارته ( وأما النهاية ) فصارها كبادرة ( الوسيلة ) من دون تفاوت ويأتي قلها ( وأما الميسوط ) فقال فيه من لم يجد الا الثلج ولم يقدر على الماء فيتوضأ ولا على أرض فيقيم تطهير بالثلج بأن يعتمد على الثلج حتى تندي يده ويفسل اعضاءه في الوضوء أو جميع جسده ان كان عليه غسل انتهى وهو ييم الدهن وما فوقه ويحتمل الاختصاص بالدهن فكان على الاول مخالفا لما نقلناه عن ( المعتبر ) وغيره سابقا فما في ( التكري ) من انه يظهر من ( الميسوط ) موافقة ( المعتبر ) لم يصادف محله بل في ( المعتبر ) لم يرض مافي ( الميسوط ) ( وأما الوسيلة ) فقال فيها ان لم يجد شيئا من ذلك يعني التراب والحجر والفبار والوحل ووجد الثلج وضع يده عليه باعتماد حتى تنديا ويمسح الوجه واليدين على ترتيب الوضوء مثل الدهن ومسح الرأس والرجلين ومسح جميع البدن ان كان عليه غسل انتهى وهذا المسح يحتمل الجريان وما دونه انتهى وكانهم قصدوا في تقديم التراب على الثلج مع امكان اجراء الماء منه على الاعضاء دفع الحرج والمشة وفي ( المراسم والبيان والموجز الحاوي ) انه اذا لم يتمكن من الفسل بالثلج بحيث يسمى غسلا يقيم به ونقل ذلك عن ( مصباح السيد والاصباح ) وظاهر الكتاب وقد سمعت عازني الكتاب والتحرير وجزؤه في ( انتهى ) أيضا عند الضرورة وفي ( السرائر والمعتبر وجامع المقاصد والجعفرية وتوسر حها والمدارك وكشف التام ) انكار اتيتم بالثلج وأنكر أيضا فيما عدا الاخير اساس اعضاء الوضوء والفسل به لخروجه عن اسمي الوضوء والفسل لثوقتهما على الجريان ( وتاقش في جامع المقاصد ) في ( انتهى ) والتذكيرة ( نهاية الاحكام والمختلف ) من ان الواجب اساس الماء بالاعضاء واجراؤه عليها فاذا تضر احداهما يسقط الآخر بأنه ان أريد وجوب الماسة من حيث هي كذلك ممنوع وان أريد لكونها جزء من مفهوم الفسل الذي هو عبارة عن الماسة مع الجريان فسلم لكن انما يجب مع امكان الجزء الآخر لان وجوبه انما هو حال كونه جزءا لا مطلقا انتهى وفي ( كشف التام ) أن تحوير ذلك عند

ولو لم يجد ماء ولا تراباً طاهراً فالأقوي سقوط الصلاة أداء وقضاء (متن)

الضرورة كما في (المتن) حسن وقال انه يحتمل إرادة السيد ومواقفه القائمين بالتيمم بالتلج مسح جميع البدن أو أعضاء الوضوء كما ذكره الشيخان وأبنا حمزة وسعيد واحتله المصنف في (المختلف والمتن) من الخبر واختاره فيهما وفي (التذكرة ونهاية الأحكام) انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ولو لم يجد ماء ولا تراباً طاهراً فالأقوي سقوط الصلاة أداء وقضاء) كما في (الشرايع والمعتبر والتذكرة ونهاية الأحكام والارشاد والتحرير والإيضاح والتلخيص وتخليصه وجامع المقاصد وصلاة المختلف والموجز الحاردي وتعليق النافع وفوائد الشرائع والمبسطة والردة والجعفرية والعزمية وإرشاد الجعفرية وشرح الألفية) للكركي وهو المنقول عن المذهب في أحد قوله وجامع الشرائع وفي (جامع المقاصد) ان سقوط الأداء ظاهر مذهب أصحابنا وفي (روض الجنان والمدارك) انه مذهب الأصحاب لانهم فيه مختلفاً وفي (كشف الالتباس والرياض) انه المشهور (قلت) وبه صرح في (المنفعة والمبسوط والوسيلة والسرائر والكتب الآتية) التي اختير فيها وجوب القضاء لكن في (الشرائع والتذكرة) وغيرهما ان بعض الأصحاب قال يعلى ويعبد ولمعلم أرادوا جد المرتضى فانه حكى عن جده وجوب الاداء لا اتصاف فتأمل وفي (التذكرة) أيضاً بعد ان نسبته الى بعض علمائنا قال وبه قال الشيخ في (المبسوط والنهاية) قلت لعله يشير الى قول الشيخ اذا كان محبوساً في القيد أو مملوكاً على خشبة في موضع يحس لا يقدر على طهره يستحليه ولا يتيمم به فاما ان يؤثر الصلاة أو يعلى وكان عليه إعادة لانه صلى بلا طهارة ولا يتيمم انتهى وفي (السرائر والمتن) والذكرى واللمعة والدروس والروضة والروض في الصلاة والمدارك والمفتاح) انه يجب عليه القضاء ومال اليه في (مجمع البرهان) وفي صلاة (البيان) انه أقرب وفي (الألفية والمقاصد العلية والأئمة عشره) للشيخ حسن (والتجنيبه) انه أولى وفي (النافع) انه أحوط وفي (الجواهر المضية) انه لا يخلو عن قوة وقلة جماعة من علم الهدى في (الناصرية) وفي (كشف الالتباس) انه المشهور وهو ظاهر (المبسوط والوسيلة) فانه قيل في الكتب الاربعة انه اذا خاف على نفسه من التلج أخر الصلاة حتى يتمكن من الماء فينسل أو التراب فيتيمم فان الظاهر ان ذلك تلك الصلاة ويحتمل ان يقال انما أوجب القضاء لانه واجد للتلج وتأخيرها للمشفة يناسب العقوبة باقتضاء فلا يلزم في فاقد الطهر ان يكون محبوساً في موضع يحس لا تراب طاهر فيه ولا ماء الا ان الظاهر تعميم الحكم وتردد الحق في صلاة (النافع) والمصنف في طهارة (المختلف) وكذا اليوسفي في (كشف الرموز) وأبو العباس في (المهذب والمقتصر) والمقداد في التقيح والشهيد الثاني في (روض الجنان) والصديري في (صلاة كشف الالتباس) حيث ذكروا القولين في القضاء من دون ترجيح واستحب القضاء جماعة منهم المحقق في (المعتبر) واستحب الاداء المصنف في (النهاية) لحزمة الوقت وناقش في ذلك صاحب (كشف القتام) وذهب أبو العباس في صلاة (الموجز) والصديري في (غاية المرام وطهارة كشف الالتباس) الى انه يجب عليه ذكر الله تعالى مقدار الصلاة ولا يجب عليه القضاء ونقل ذلك المصنف في صلاة (المختلف) وأبو العباس في (المهذب) والصديري في (غاية المرام) عن المفيد في رسالته الى ولده لكن قال في (كشف القتام) وعن المفيد قول بان عليه ذكر الله تعالى مقدار الصلاة قال ولا بأس به ولم يذكر انه قال لا يجب عليه القضاء وفي طهارة (الموجز الحاردي)

﴿الفصل الثالث في كفيته﴾ وتجب فيه النية المشتعلة على الاستباحة دون رفع الحدث فتبطل معه (متن)

لو أزم بوظيفة الوقت لا يستيح غيرها وتبطل بتمكته من أحدها ومناه أنه لو أزم بأداء الصلاة الحاضرة التي هي وظيفة الوقت لا يباح له أن يصلي غيرها قضاء أو نافلة وإذا وجد الماء في أثناءها بطلت (واعلم) أنه قد يقال بوجوب القضاء بدعوى ثبوت مطلوية الصلاة والألزم أن يكون الطهور شرطاً لوجوبها لا وجودها وهو باطل إجماعاً (والجواب) أن هذا يتم أن قام عموم على مطلوية الصلاة الفريضة حين عدم وجوبها وهذا لا أثر له والمومات التي تدل على الأمر بها في أوقاتها كما تدل على مطلويتها تدل على وجوبها وعموم الصلاة خير موضوع مخصوص بالنافلة (سلنا) ولكن لا صلاة إلا بشرطها وشروطها والحاصل أن انتفاء الشرط على هذا الوجه يستلزم انتفاء كون المشروط واجباً لامن حيث انتفائه من حيث هو وحتى يلزم كون الطهور شرطاً لوجوبها بل من حيث أن انتفائه يستلزم انتفاء القدرة على الشروط ولو شرطاً والقدرة شرط في الوجوب إجماعاً ولذا اتفق على عدم وجوب الأداء (نعم) يمكن الاستدلال بعموم ما دل على وجوب (١) قضاء الفوائت من دون تقييد بالفريضة مضافاً إلى ما اشتهر عند الأصوليين أنه يكفي في القضاء وجود سبب وجوب الأداء كدخول الوقت وإن لم يجب فضلاً لكن يؤيد عدم وجوب القضاء بعد الأصل قولهم عليهم السلام كما غلب الله تعالى عليه فهو أولى بالتمسك وخروج نحو النائم غير غائر لأن العام المحصور حجة في الباقي (وذهب أبو حنيفة والثوري والأوزاعي ومالك إلى سقوط القضاء) وقال الشافعي يصلي ويعد وتام الكلام في المسئلة يأتي في بحث القضاء إن شاء الله تعالى

### ﴿الفصل الثالث في كفيته﴾

﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿تجب فيه النية المشتعلة على الاستباحة دون رفع الحدث فتبطل معه أما وجوب النية فيه فعليه الإجماع كما في (النية ونهاية الأحكام والذكرى وإرشاد الجعفرية والمدارك وكشف الثام) بل في (المعتبر والتذكرة وجامع المقاصد وروض الجنان) إجماع علماء الإسلام وفي (المنهى) لا يعرف فيه خلافاً وله قال أهل العلم سوى ما حكمي عن الأوزاعي والحسن ابن صالح بن حي وإمانيبة الاستباحة في (المعتبر والمنهى والتحرير والذكرى والدروس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وإرشاد الجعفرية) وغيرها أنه لا بد منها وهو الظاهر من (الرسالة الفخرية) وفي (الإرشاد وروض الجنان) يجوز له نية الاستباحة وفي (نهاية الأحكام) في وجوب نية الاستباحة استحالة آخره ذلك وأما رفع الحدث في (التحرير والإرشاد والمنهى وروض الجنان والمقاصد عليه) لا يجوز نية رفع الحدث وفي (اليان والموجز الحاوي وترحه) لا ينوي رفع الحدث وفي (الدروس) لا تجب وفي (جامع المقاصد) لا يغير رفع الحدث وفي (المعتبر) أن مذهب الفقهاء كافة على عدم رفع النية الحدث وفي (المنهى) عليه الإجماع منا ومن أكثر أهل العلم وفي (كشف الالتباس) إجماع

(١) بأن ذلك أن مقدمة الوجوب لا يجب تحصيلها وإن كانت مقدورة ومقدمة الوجود يجب تحصيلها مع القدرة عليها وإذا انتفت القدرة عليها كان مقيداً بالنسبة إلى المقدورة (منه قدس سره)

العلماء وفي ( المقاصد الملية ) عليه الاجماع وسيأتي في آخر بحث التيمم قبل الاجماع على عدم رفعه في كتب متعددة وفي ( الخلاف ) قال به كافة الفقهاء وتظهر دعوى الاجماع أيضاً من ( جامع المقاصد ) وسبكي عن السيد اعتبار الرفع وكأنه أراد رفع منع من المشروط بالطهارة مادام تعذر استعمال الماء بايقاً ولم يتجدد الحدث لكن هذا التأويل لا تقبله عبارته في شرح الرسالة في مسألة الجنب اذا تيمم ثم أحدث ووجد ما يكتفيه للوضوء كما سيأتي ان شاء الله تعالى ( وذهب ) أبو حنيفة ومالك الى انه يرفع الحدث وأما انه يبطل مع نيته أي نية رفع الحدث فهو ( خيرة المبسوط ) والمختبر وجامع المقاصد والبيان ( الا ان في الأخير الا ان ينوي رفع ما مضى ومثلها ( عبارة الدروس ) وظاهره هو لانه لا فرق بين ان ينويه وحده أو مع الاستباحة ولا بين العمد والسهو والجهل لانه نوى ما لم يقصد الشارع وردة في ( كشف القناع ) بأن المنوي مقصود الشارع وانما غايه بقاية غير مقصودة له فان لم يشترط في النية الترض لغاية لم يكن الترض لذلك الا لنوا نعم ان أدى الى وصف المنوي بما لم يصفه الشارع به كأن تكون نيته في قوة نية تيمم رافع الحدث توجه البطلان مطلقاً وناقش في ( جامع المقاصد ) فيما قاله الشهيد في ( البيان ) أن الفرض انه غير دائم الحدث ليكون له حدث ماض وغيره ولو فرضه دائماً الحدث لم يكن التيمم رافعاً لحدثه الماضي ولا غيره وفي ( التذكرة ونهاية الاحكام ) احتمال الاجزاء وعدمه وهو أصح وجهي الشافعي وفي ( الذكري وجامع المقاصد وحاشية الارشاد ) انه ان ضمه الى الاستباحة لنا وقواه في ( كشف القناع ) بل قوى الصحة ان نواه وحده ما لم يؤد الى نية تيمم يكون بهذه الصفة كما مر وفي ( قواعد الشهيد ) الحدث هو المانع من الصلاة ويطلق على نفس السبب والمراد بقولهم ينوي رفع الحدث هو المعنى الاول وهو وان كان واقعاً الا ان المقصود منع استمراره وهذا بين قوة قول من قال برفع التيمم الحدث لان المانع متعلق بالكمف وقد استباح الصلاة بالتيمم اجماعاً والحدث مانع من الصلاة اجماعاً ( وقوله عليه السلام ) لسان لا تيمم وصلى بالناس أصليت بأصحابك وأنت جنب لاستلام قبة ( واما ) وجوب استعمال الماء عند تمككه منه فلأن القائل بانه يرفع الحدث يفيه كما يفيه بطر يان حدث انتهى وحاصله انه يجوز نية الرفع فيه الى غاية معينة اما الحدث أو وجود الماء واستحسنه صاحب ( المدارك ) لانه لا معنى للحدث الذي يمكن رفعه الا الحالة التي لا يصح معها الدخول في الصلاة ونحوها مما يتوقف على الطهارة فتبي زالت تلك الحالة حصلت الاستباحة والرفع غاية ما في الباب ان الرفع قد يكون مطلقاً كما في طهارة المختار وقد يكون الى غاية كما في التيمم وطهارة دائم الحدث والاجماع لم ينتقد على ان التيمم لا يرفع الحدث بهذا المعنى وانما انتقد على انه لا يرفعه مطلقاً على وجه لا ينتقض بوجود الماء ولا كلام فيه ( ورد ) الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في ( حاشية المدارك ) بأن تلك الحالة اذا زالت فلا جرم انها بوجود الماء لا بد من ان تحدث وتعود وبصبر غير الجلب جنباً وغير الحائض حائضاً وهكذا وغير خفي ان وجود الماء ليس من موجبات تلك الحالة وليس هو من الاحداث لان موجبها هو الجنابة أعني التقاء الختانين أو نزول المني والاخبار صريحة في ذلك وأيضاً التيمم يبيح ما يبيحه المائي في حال الاضطرار لا مطلقاً فقدم الاباحة باق لم يرفع انما المرفوع عدم الاباحة حال الاضطرار وأيضاً رفع الحدث يكون في الجملة لا مطلقاً فغير المرتفع من الحالة لم يرتفع مطلقاً والمرتفع منها ارتفع مطلقاً والحدث موجب لوجود هذا المرتفع بل المانع هو الحالة الباقية الى ان قال وبالحكمة ما ذكره على تقدير تمامه يحل النزاع لفظاً كما اعترف به فلا ثمرة فيه أصلاً ثم



والتقرب وإيقاعه لوجوبه أو نفيه مستدامة الحكم حتى يفرغ (متن)

أخذ يقيم الشواهد من الأخبار على أن التيمم لا يرفع الحدث كتمضية صرو بن العاص ونحو ذلك (قلت يأتي) أن شاء الله تعالى لهذا البحث ثمة في آخر الباب في مسألة الجنب الذي تيمم ثم تقضه بالأصغر وفي (جامع المقاصد) أن الشهيد في قواعده حاول كون التيمم رافعاً للحدث مطلقاً وهو غير واضح وما بين به ضيف لا يحصل مطلوبه انتهى وفي (الذكرى) لو نوى رفع المانع من الصلاة صح وكان في معنى الاستباحة وتجب منه في (جامع المقاصد) لأن المانع هو الحدث أعني النجاسة الحكمية التي إنما ترتفع بالوضوء أو النسل نعم يرتفع به المنع من الصلاة لحصول الإباحة وكأنه أراد بلمانع المنع قال وهو أعجب منه وفي (كشف اللثام) لا إشكال إذا نوى رفع منع الحدث من المشروط بالطهارة لازوال حكمه رأساً ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ونية التقرب به وإيقاعه لوجوبه ونفيه ﴾ تقدم الكلام في الوضوء الذي هو بدله واختلف الأصحاب في اعتبار نية البدلية من الوضوء والنسل ففي (الخلاص) والوسيلة والتمهيد والتحرير والرسالة الفخرية والدروس والبيان والذكرى واللمعة والألفية وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الإرشاد والجفرية وشرحها والموجز الحاروي وكشف الالتباس والروض والروضة ورسالة صاحب المعالم) اعتبار ذلك وهو المنقول عن (الجامع) وقد يلوح ذلك من عبارة (المبسوط والمعتبر) في مسألة من نسي الجنابة وتيمم للحدث حيث قال لا يجزي وفي (المدارك) أن الشهيد في (الذكرى) نقله عن (المعتبر) ثم رده في (المدارك) بأن عبارة (المعتبر) لا تدل صريحاً على ذلك (قلت) لم ينقله في (الذكرى) عن (المعتبر) وكان صاحب (المدارك) لم يلحظ أطراف عبارة (الذكرى) وذلك لأنه فيها بعد أن قال الأقرب اشتراط نية البدلية ونقله عن (الخلاص) قال مانعه ولو اجتزأنا بالضربة فيهما أو قلنا فيهما بالضربتين أمكن الأجزاء وبه أفتى في (المعتبر) انتهى وهو كما ترى خلافاً لما نقله عنها وفي (المدارك) والكفاية) الأصح عدم اعتبار ذلك مطلقاً ونقله الشيخ نجيب الدين عن شيخه (قال) وقال شيخنا لم يبق عندني إلى الآن دليل على وجوب التعرض للبدلية عن الوضوء أو النسل وظني أن قصد الاستباحة مفع عنه سيما مع ملاحظة الحدث الواقع وخصوصاً على القول سدم تأثير الكيفيتين والذي يجنب لي أن ملاحظة الحدث الواقع هي القصد بأقل عوضاً عن البذل انتهى وفي (الخلاص) بعد أن ذكر فيه ما نقلناه عنه قال وإن قلنا أنه متى نوى تيممه استباحة الصلاة من حدث جاز الدخول في الصلاة كان قوياً وفي (كشف اللثام) قد يقال بالاعتبار أن كان في ذمته تيممان أحدهما بدل من الوضوء والآخر من النسل للافتقار إلى التمييز بخلاف ما إذا لم يكن في ذمته إلا أحدهما ثم قال والأقوى عدم الاعتبار مطلقاً للأصل قال الواجب إنما هو توجيه النية إلى الأفعال المبنية المتميزة مترباً به إلى الله تعالى (ثم) أن اختلاف التيممان في عدد الضرب كان عليه في النية التعرض للعدد أو البدلية لأفادتهما له حتى أن كان عليه بدل الوضوء ونوى ضربة وسهى فقال بدلاً من النسل صح وبالعكس وكان مافي (المبسوط والخلاص) وغيرهما من البطالان مبني على إقامة نية البدلية مقام نية العدد وكذا مافي (المعتبر والمتمم) من توقف الصحة على التساوي في العدد انتهى وكيف كان فقصد البدلية (١) حيث يكون التيمم بدلاً عن أحدهما كما هو

(١) كذا في التسخو ولعل الصواب أنما تجب أو أنما هي أو نحو ذلك (مصححه)

## ووضع اليدين على الأرض (متن)

العاب فلو كان تيممه لصلاة الجنازة أو لنوم على طهارة أو لخروجه جنبا من أحد المسجدين على القول باختصاص التيمم بذلك لم يكن بدلا ويحتمل بقاء العموم بجعل التيمم في الأولين بدلا اختياريا بمعنى أنه يكون بدلا عن الوضوء مع تمكنه منه لكن هذا الأخير على القول بتعين التيمم للخارج من أحد المسجدين ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ وضع اليدين على الأرض ﴾ اختلفت عبارات الأصحاب فالأكثر عبر بالضرب وفي (الذكرى) أن معظم عبارات الأصحاب على ذكر الضرب وفي (كشف القاتم) أنه المشهور به عبر في (المبسوط والنهاية) في البذل من الفسل وفي (الشرائع) كالكتاب ذكر ضربة في بدل الوضوء وضربتين في بدل الفسل وفي (المبسوط والنهاية والشرائع) التعبير بالوضع كما صنع المصنف هنا وفي (جامع المقاصد) اختلاف الأخبار وعبارات الأصحاب في التعبير بالوضع والضرب يدل على أن المراد بهما واحد ومشله قال سيف (كشف القاتم) وقال في الأخير أن أكثر الأخبار بلفظ الضرب وهو لفظ المعصوم وأكثر ما بلفظ الوضع انما هو لفظ الراوي مع كون الضرب وضعا مقيدا وجعل في (الذكرى) اختلاف عبارات معنويا حيث قال وتظهر الفائدة في وجوب مسى الضرب باعتماد الظاهر أنه غير شرط لأن الفرض قصد الصعيد وهو حاصل بالوضع ومشله قال في (جامع المقاصد وحاشية الارشاد) إلا أنه جعل الاعتماد فيه أولى وفي (نهاية الاحكام) قرب الاجتزاء بأخذ التراب من الريح والمسح به وأوجب الاعتماد في الوضع صاحب (المقاصد العلية والمدارك) وصاحب (المقانيح) والشيخ محجب الدين شارح رسالة صاحب المعالم وفي (المقاصد العلية) قل الاتفاق على أنه لو تعرض لمهب الريح لم يصح تيممه وفي (الذكرى والدروس والبيان) وجامع المقاصد والمقاصد العلية) أنه يجب مقارنة النية للضرب الذي هو أول أفعال التيمم وفي (الكفاية) أنه الأشهر وقطع في (نهاية الاحكام) بأنه إذا أحدث بعد أخذ التراب من الأرض قبل المسح لم يطل التيمم (١) إلى إعادة الأخذ واحتمله في التذكرة لأنه كالأخذ الماء للوضوء في أنه ليس جزءا ولا مقصودا بنفسه وهو الظاهر من (الارشاد) حيث عطف بهم كانه عليه شارحوا كلامه وفي (الفخرية) أن محل النية عند الضرب على الأرض وأول جزء من مسح الجبهة مخيرا في ذلك انتهى واعتبار الضرب في التيمم اجماعي كما في (جامع المقاصد) ذكر ذلك في موضعين وفي (المدارك) أجمع الأصحاب على وجوب وضع اليدين معاً على الأرض وقال الاظهر اعتبار الضرب (قلت) الظاهر ان مفاد الاجماعين واحد وصرح جماعة بضرب اليدين جميعاً وفي (مجمع الفائدة) انه ظاهر كلام الأصحاب وفي (ارشاد الجعفرية) الاجماع عليه وفي (كشف القاتم) انه المشهور (قلت) لم أجد في ذلك مخالفاً (نم في التذكرة) الاظهر من عبارات الأصحاب وجوب مسح الوجه بالكفين معاً فلو مسح بأحدهما لم يجز ويحتمل الجواز وفي (النهاية) وفي اجزاء المسح بكف واحدة اشكال وقد فهم من هاتين العبارتين احتمال اجزاء الضرب بكف واحدة حيث احتمل فيها اجزاء المسح بها وفي (ارشاد الجعفرية) لو تمذرا لآتيان بكليتهما معاً وقد رعى الآتيان بأحدهما فليس عليه الا الآتيان بالتدوير وفي (الذكرى والمدارك) ان المهدود من عمل صاحب التمرع كونه يطلها وبه صرح جماعة من الأصحاب كالنفيد وأبي يعلى وأبي

(١) كذا في النسخ والظاهر وقوع خلل في العبارة (مصححه)

ثم مسح الجبهة بهما من القصاص الى طرف الانف ( متن )

عبد الله المحلي والشهد وغيرهم وفي ( الذكري وجامع المقاصد وارشاد الجفري والمقاصد العلية )  
 وغيرها انه لو منع من الباطن اجترأ بالنظر والتبادر مقصور على الاختيار وان منع مانع من باطن احدهما  
 خاصة فهل يضرب باطن الاخرى أو باطنها وظاهر الاولى لم أجد فيه نصا لاحد من الاصحاب وفي  
 ( الروضة ) وانما يعتبر اليدين مع الاختيار فلو تضرر قطع أو مرض أو رطأ اقتصر على اليسور ومسح  
 الجبهة به وسقط مسح اليد ويحتل قويا مسحها بالأرض كما مسح الجبهة بالوكانا مقطوعتين وليس  
 كذلك لو كانا نجستين بل مسح بهما كذلك مع تعذر التطهير الا ان تكون متعديه أو حائله فيجب  
 التجفيف وإزالة الحائل مع الامكان فان تضرر ضرب بالنظر ان خلا والا أضرب بالجبهة في الاول  
 وباليدين في الثاني ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( ثم مسح الجبهة بهما ) هذا هو  
 الاظهر من عبارات الاصحاب كما في ( التذكرة ) وفي ( المدارك ) ان أكثر الاصحاب على كون المسح  
 بباطن الكفين مما وفي ( المختلف والذكري وكشف القاتم ) ان المسح بهما هو المشهور ونقل سيث  
 ( الذكري ) عن الكتاب انه اجزأ باليد اليمنى واستنظر الاكتفاء باليد الواحدة المولى الاردبيلي  
 في ( مجمع البرهان ) وقد سمعت ما احتمله في ( التذكرة ونهاية الاحكام ) من احتمال المسح بأحدهما  
 وعبرة ( المدارك ) ظاهرها انتقاد الشهرة على تعيين الباطن وقد عرف مما مضى من نص على المسح  
 بالباطن وحال ماذا منع مانع منهما أو من احدهما ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( من القصاص  
 الى طرف الانف ) اجماعا كما في ( الانتصار والغنية ) غير ان فيها ( فيها خل ) مسح الوجه من  
 القصاص الى طرف الانف وفي ( كشف القاتم ) ان فيها وفي ( الناصريه ) نقل الاجماع على انه  
 لا يجب مسح أزيد من ذلك والموجود فيها ما ذكرنا ونسب في ( المختلف ) ذلك أعني انتهاؤه الى  
 طرف الانف من دون قيد بالأعلى الى الصدوق محمد والسيد والشيخين والقدمين والديلمي والحلي  
 والقاضي والمحلي ( قلت ) قيده المحلي في ( السرائر ) بالأعلى كما صنع صاحب ( الوسيلة ) والمصنف  
 في ( التذكرة والمتهى ونهاية الارشاد ) والشهيدان وغيرهم بل في ( الذكري ) أن مسح الجبهة من  
 القصاص الى طرف الانف الأعلى متفق عليه بين الاصحاب ونقل هذا الاجماع أيضا في ( الروض  
 والروضة ) وعن أمالي الصدوق انه من دين الامامية وفي ( المذهب الخارج ) انه مذهب جمهور الاصحاب  
 وفي ( المتهى ) انه مذهب أكبر علمائنا وفي ( غاية المرام وكشف القاتم ) انه المشهور وفي ( كشف الرموز )  
 ان عمل الاصحاب على مسح الجبهة وفي ( المتبر ) انه مذهب الثلاثة واتباعهم وفي ( النافع ) انه  
 أشهر الروايات وعن الحسن بن عيسى ادعاء تواتر الاخبار بذلك أعني مسح الجبهة وفي ( التذكرة )  
 والروض والمقاصد العلية ) ان عدم استيعاب الوجه هو المشهور وفي ( جامع المقاصد ) تارة نسبته الى  
 الاصحاب وإلى المشهور أخرى وفي ( التقيح ) انه أشهر وقد سمعت ما حكاه في ( كشف القاتم ) عن  
 الانتصار والناصرية والغنية ) وعن الصدوق على انه أوجب مسح جميع الوجه وفي ( مجمع البرهان )  
 انه أحوط وفي ( الذكري ) ان في كلام الجعفي اشعارا به واليه ذهب الجمهور أعني العامة وخير في ( المتبر )  
 بين استيعاب الوجه ومسحه قال لكن لا يقتصر على أقل من الجبهة قال واليه أوامراً الحسن بن  
 عيسى وقره في ( كشف الرموز ) واستحسن في ( المدارك ) وفيما قل في ( المختلف ) من كلام الكتاب

مستوعبا لها ثم ظاهرا الكف الايمن يطن الايسر من الزند الى اطراف الاصابع مستوعبا لها ثم الايسر كذلك ( متن )

دلالة على مسح غير الجبهة أيضا حيث قال ومهما وصلت اليه اليد من الوجه اجزا من غير ان يدع جبينه وموضع سجوده انتهى ( وعن المتن ) امسح بهما بين عينيك الى أسفل حاجبتك وكأنه يريد الجبهة والجبينين وفي ( الفقيه والمداية ) مسح الجبينين والحاجبين وبذلك صرح المحقق الثاني في ( جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد ) وتليذه في ( شرح الجعفرية ) وفي ( حاشية الميسي والسالك ومجمع البرهان والمدارك ورسالة صاحب المعالم ) وجوب مسح الجبينين وفي ( كشف القام ) ان مسح الجبينين يمكن ان يدخل في مقصود الاكثر ومنهم ان السيد قلنهم أوجبوا مسح الوجه من القصاص الى طرف الانف وفي ( الروضة ) في مسح الجبينين قوة وفي ( المقاصد العلية ) يخرج مسح الجبينين وفي ( الذكرى ) لا بأس بمسح الحاجبين وفي ( الروض والسالك ) انه أولى وفي حاشية الفاضل الميسي ان مسحها أحوط وفي ( الروضة ) الحاجبان يجب منهما مسح ما يتوقف عليه من باب التسددة والا فلا دليل وفي ( الكفاية ) المشهور عدم وجوب مسح الحاجبين وفسر طرف الانف على ما يلي الجبهة في ( المنتهى ) وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية وروض الجنان ) وغيرها وفي ( الموجز الحاوي ) انه أول الاف وفي ( ارشاد الجعفرية ) انه ليس هو العظم الذي في وسط الانف وفي ( الجعفرية وحاشية الارشاد ) انه لو بلغ الى آخر المارن كان أولى وفي ( آمالي الصدوق ) المسح من القصاص الى طرف الانف الاسفل وفي ( المنتهى ) اختلفوا فيه فبعضهم انه ما يلي الجبهة وبعضهم على المارن وفي ( المذهب البارع ) ان حد الجبهة الى الحاجب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ مستوعبا لها ﴾ ذهب اليه علماؤنا كما في ( المنتهى والمدارك ) وعندنا كما في ( كشف القام ) وقل في ( المنتهى ) عن الشافعي وأحمد والكرخي وجوب استيعاب مواضع المسح وعن أبي حنيفة انه لو مسح الاكثر اجزا قال وهو قول يوسف ( ١ ) وزفر والمشهور بين الاصحاب كما في ( الكفاية ) لبداة بالأعلى وبه صرح جمع من المتأخرين كما في ( جامع المقاصد ) وهو ظاهر عبارة المشائخ كما في ( المنتهى ) قلت بل هو ظاهر جمهور الاصحاب وبه صرح في ( التذكرة ونهاية الاحكام والذكرى والدروس وحاشية الارشاد وفوائد الشرائع والروضة والروض ) وفي ( جامع المقاصد والمدارك ) انه أحوط وفي ( مجمع البرهان ) لا يجب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ثم ظاهر الكف الايمن من الزند الى أطراف الاصابع مستوعبا ثم الايسر كذلك ﴾ مسح اليدين ثابت بالاجماع كما في ( المنتهى ) وأما كون المسوح ظاهرا الكف من الزند الى أطراف الاصابع فله الاجماع كما في ( الناصرية والفنية وجامع المقاصد ) وهو من دين الامامية كما في ( آمالي الصدوق ) وهو المعروف بين الاصحاب كما في ( شرح رسالة صاحب المعالم ) وعليه جمهور الاصحاب كما في ( المذهب البارع ) ونسبه في موضع من ( الذكرى ) الى الاصحاب وهو المشهور كما في ( المختلف والمقاصد العلية وكشف القام ) والاشهر كما في ( التذكرة والكفاية ) ومذهب الاكثر كما في ( المنتهى والروض ) وموضع آخر من ( الذكرى ) وشرح الرسالة المذكورة وفي ( المنتهى ) ان الاكثر على كونه من الرسغ الى أطراف الاصابع وفي ( الاتصاف ) ان الامامية مطبقون على

ولو نكس استأنف على ما يحصل معه الترتيب (متن)

ظاهر الكف وفي (كشف الرموز) ان عمل الاصحاب على ذلك وفي (الثاغ) انه أشهر الروايات وفي (المدارك) ان مسح ظهور الكفين لا بطونها مشهور ويظهر من كلامهم انه يجمع عليه بين القائلين بعدم وجوب الاستيعاب وفي (الغنية) في يدل غسل الجنازة مسح ظهر اليدين فوق الكف قليلاً لان الصادق عليه السلام مسح لابي أيوب وداود بن النعمان فوق الكف قليلاً (١) وعن (المقنع) ذلك احدى اليدين بالآخرى فوق الكف قليلاً (وعنه) علي بن بابويه يمسح اليدين من المرفقين الى أطراف الاصابع ونسبه في (السرائر) الى بعض الاصحاب وجوزة المحقق وصاحب المدارك وفي (كشف الرموز) والمنتهى انه مستحب وتقل في (كشف الرموز) عن الحسن بن عيسى استحبابه وفي (مجمع البرهان) ان الاستيعاب أحوط ثم تأمل في كونه مستحباً ونسب في (السرائر) الى قوم من أصحابنا ان المسح من أصول الاصابع الى رؤسها وفي (الذكرى) ان كلام الجعفي يوهم ذلك وأما كونه يا طن اليسرى حين المسح على اليمنى وبالعكس في العكس قد نص عليه الأكثر وهو المتبادر من اطلاق غيرهم كما في (كشف الثام) وفي (التذكرة) انه أشهر وأما كونه مستحباً ففي (المنتهى والمدارك) الاجماع عليه وفي (مجمع البرهان) لو مسح ظهر الكف باليمن بكفيه وان لم يستوعب جميع الظهر سيما ما بين السبابة والابهام مع انه سب الاستيعاب الى الاصحاب ولا يجب استيعاب جميع يطن الكف اذا مسح به كما في (جامع المقاصد وشرح الجعفرية وحاشية الميسي والروض والكنية) وفي (مجمع البرهان) يجب المسح بكل اليمنى كما هو المتبادر من الاخبار ولو تغذر المسح باليمن فبالظهر كما في (الذكرى) والمقاصد العلية والروض والمدارك) مع احتمال التولية في الاخير ويجب البدأة من الزند كما ذكره المصنف وجميع من تأخر عنه كما في (المدارك) وتأمل فيه في الكتاب المذكور تبيناً لشيوخه المولى الاردبيلي ومقالة علي بن بابويه قال أبو حنيفة والشافعي في الحديث وبقول الاصحاب قال الشعبي ومكحول والاوزاعي ومالك وأحمد والشافعي في التقديم قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ولو نكس استأنف ما يحصل معه الترتيب وجوب الترتيب في الاعضاء كاذك المصنف اجماعاً كما في (الفنية والمنتهى) وارشاد الجعفرية والمدارك والمقاصد وظاهر (التذكرة) والذكرى) حيث نسب في الاول الى علماء أهل البيت عليهم السلام وفي الثاني الى الاصحاب وعن المرتضى ان كل من أوجب الترتيب في الوضوء أوجب فيه فن فرق بينهما فرق الاجماع وفي (الذكرى) وكشف الثام) ان في الخلاف ان الدليل على دليل وجوبه في الوضوء ومنه الاجماع انتهى ولم أجد ذلك في (تلخيص الخلاف) وانما فيه الترتيب واجب وبه قال الشافعي الا في تقديم اليدين على الشمال (وقال أبو حنيفة) لا يجب الترتيب انتهى وهذا مما يؤخذ به صاحب (التلخيص) حيث تركه وفي (الفنية) ان الدليل على دليل وجوبه في الوضوء وقد استدلل عليه هناك بالاجماع فلذا قلنا عنها حكاية الاجماع وفي (جامع المقاصد) يجب تقديم اليمنى على اليسرى اجماعاً ونسبه في (الذكرى) الى الاصحاب وفي (مجمع البرهان) ان الترتيب بين اليدين ان لم يكن اجماعاً أمكن القول بعدم وجوبه وفي (جامع المقاصد) أيضاً لو نكس استأنف ما يحصل معه الترتيب وجوباً وان تمد اجماعاً وفي (المراسم والسرائر والشرائع) ترك ذكر الترتيب

(١) وفي (الذكرى) فهم بعض الاصحاب وجوب تجاوز السبابة وتأول قليلاً به لا يجب ايصال البقار الى جميع العضو (منه قدس سره)

ولو أخل يعض الفرض أعاد عليه وعلى ما بعده ويستحب تقض اليدين بعد الضرب قبل المسح (متن)

بين الكفين وفي (كشف الثام) أن (المسح وجعل العلم والعمل) ترك فيها ذكر ذلك أيضاً (ونه) أيضاً أن (الجل واقعود) خال عن الترتيب مطلقاً (كالصباح ومختصره والهداية وكافيه) في بدل الرضوء (وأما الموالاة) فواجبة إجماعاً كما في (الفنية وجامع المقاصد والروض ومجمع البرهان وظاهر المنتهى والذكرى والمدارك) حيث نسب في الاول الى طائفتا وفي الاخيرين الى الاصحاب وفي (الاخلاف) الموالاة واجبة وخاف في ذلك جميع الفقهاء. وفي (المدارك) بعد أن تأمل في ما اسندل به على وجوبها في (المنتهى والذكرى) قل لو قلنا بإختصاص التيمم بآخر الوقت كانت الموالاة من ضروريات صحته لتعم الصلاة في الوقت وقد سبقه على هذا التنية المصنف في (المنتهى) ولحقق في (المعتبر) وفي (مجمع البرهان) صد أن حكم بوجوبها وادعى لإجماع عليه كما سمعت قل على تقدير وجوبها فاقول بالبطلان بتركها يحتاج الى دليل واحتمل في (الذكرى) والمقاصد العلية وكشف الثام) أن الاختلال بها لا يبطله وإن حرم واحتمل في (نهاية الاحكام) عدم وجوبها في بدل الفضل وحكم بذلك في (الدروس) وقدر الموالاة في (الذكرى) يزمان جفاف الماء لو كان وضوء ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو أخل يعض الفرض أعاد عليه وعلى ما بعده ﴾ كما في (المعتبر) والتذكيرة ونهاية الاحكام وجامع المقاصد) وقال في (المبسوط) اذا ترك شيئاً من الموضع الذي يجب مسحه في التيمم من الوجه واليدين لم يحزه قليلاً كان أو كثيراً ويعد التيمم من أولها انتهى والجمع ممكن ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ويستحب تقض اليدين بعد الضرب قبل المسح ﴿ هذا مذهب طائفتا خلافاً للجمهور كما في (المنتهى) ومذهب الاصحاب بعد ابن الجبيرة كما في (المختلف) ولا نعلم فيه مخالفاً من الاصحاب كما في (المدارك) ولا يجب الغض إجماعاً كما في (التذكيرة والمدارك) وفي (المقاصد الدلية) يجوز التقض إجماعاً بل قال ربما قيل بوجوبه وفي (المنتهى) لا يجب استعمال التراب عند علمائنا وفي (ارشاد الجعفرية والمقاصد العلية) عندها وفي (الكفاية) أنه المشهور ومذهب الاكثر كما في (المفاتيح) ومن ظاهر الكتاب وجوب المسح بما على الكفين من التراب على الوجه وقد يقال لا ينافي التقض لانه لا ينافي التراب رأساً وما وجدت أحداً خالف (وقال في المفاتيح) يشترط دخول التراب وان استحب التقض وفقاً للسيد وجماعة وان خاف الاكثر نفسه الى السيد وجماعة ولم أجد من نسب ذلك الى السيد ولله فهم ذلك من قوله في (الاتصار) مما انفردت به الامامية القول بان مسح الوجه بالتراب في التيمم انما هو الى طرف الانف وهذه ليست من الدلالة في شيء وان كانت تدل فلينبه الى الامامية لا الى السيد فقط ولبه دلالة على هؤلاء الجماعة الذين قالوا بهذه المقالة كلا ما قال بها سوى أبي حنيفة واحزابها كما سمعته عن المنتهى وفي (المنتهى) أيضاً لا يستحب مسح احدى الراحتين بالآخرى خلافاً لبعض الجمهور (قلت) لله رحمه الله تعالى لم يلحظ (النهاية) فان فيها يستحب مع التقض مسح احدى الراحتين بالآخرى وهو ظاهر (المبسوط) حيث قال فيه وضع يديه على الارض فمراً أصابعه وينفضهما ويمسح احداهما بالآخرى ثم مسحهما وجهه انتهى (وعن) المحقق في النكت أما الجمع بين الامرين فلا أعرفه وفي (المدارك) لا نعلم مستند ذلك

ويجزئه في الوضوء ضربة واحدة وفي الغسل ضربتان ويشكر التيمم لو اجتمعا ( متن )

وفي ( حاتية الفاضل الميسي والروضة ) أن نفضهما اما بمسحهما بشو به أو مسح احدهما بالآخرى أو غير ذلك وذكر في ( الروضة ) أنه ينفع ما عليهما من التراب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ويجزئه في الوضوء ضربة واحدة وفي الغسل مرتان ( ضربتان خل ) ( هذا من دين الامامية كما عن (أماي) الصدوق وظاهر (التهذيب والتبيان وجمع البيان) أنه مذهب الشيعة وان القول بالضربتين مطلقاً مذهب العامة ذكر ذلك في ( حاتية المدارك ) وهو المشهور كما في (المنتهى والمختلف ونهاية الاحكام والمآخذ وتخلص التلخيص وارشاد الجعفرية وجمع البرهان ورسالة صاحب المعالم وشرحها) ومذهب الاكثر كما في ( الذكري والتمهيد ) واليه ذهب المتأخرون كما في ( كشف الالتباس وارشاد الجعفرية ) أيضاً وهو الاظهر من الروايات كما في (السرائر) وفي (الروض وكشف اللثام) أن الضربتين في الغسل هو المشهور وفي ( الغنية ) رواه أصحابنا وفي ( كشف اللثام ) أن الضربة الواحدة في الوضوء مذهب الاكثر وفي ( المدارك ) أن التفصيل مذهب اكثر المتأخرين وجماعة من القدماء ( قلت ) واختاره الصدوق في (الغنية) والشيخان في (المنتهى ونهاية) وسلاسل والطوسي والتميمي على ما نقل عنه والمجمل والمحقق وتلميذه البيهقي والمصنف في كتبه وولده في (الفخرية) والشهيد والمحقق الثاني وولده وتلميذه والشهيد الثاني وولده في رسالته وتلميذه وغيرهم واختاره السيد في (المصباح) على ما نقل وقد نقل جماعة عن المتقدمين والمفيد في الرية والسيد في (المجلد وشرح الرسالة) والصدوق في ظاهر (المنتهى) الاجتزاء بضربة في غسل الجنابة وهو ظاهر (الهداية وخيرة الفقيه والمدارك وجمع البرهان والكفاية والمفتتح) الا انه قال في الاولين ان الضربتين أحوط للحنب وقيل في (المعتبر) عن قوم من أصحابنا اختيار ثلاث ضربات ومثله تلميذه في ( كشف الرموز ) حيث نسب الى بعض منا (وقيل في الذكري) عن رسالة علي بن بابويه وقال ان العاضلين قسلاً عنها اختيار الضربتين والموجود فيها اذا أردت ذلك فاضرب بيدك على الارض مرة واحدة ونفضهما وامسح بهما وحرك ثم اضرب بإسارك الارض فامسح بها يمينك من المرفق الى أطراف الاصابع ثم اضرب بيمينك الارض فامسح بها يسارك من المرفق الى أطراف الاصابع قال ورواه ابنه في (جمع) وهو في (التهذيب) صحيح السند ونقل ذلك في (كشف اللثام) عن بعض نسخ أمالي الصدوق وفي ( حاتية المدارك ) ليس مراد الصدوق في رسالته ثلاث ضربات حقيقة بل ضربة للوجه وضربة لليدن على التعقيب ولمس له لذلك نسب اليه الضربتان وفي (المعتبر) ان الرواية الواردة في ثلاث مارة على أنها تمنعها جواراً وفي (الذكري) قال المفيد في كتاب الاركان في ظاهر كلامه بالضربتين مطلقاً ( قلت ) وحكى ذلك في (المعتبر والمتنبى والمختلف) وغيرها عن علي بن بابويه وفي (المعتبر) والذكري استجاب ضربتين ونقل ذلك عن السيد في شرح الرسالة واحتمل الشهيد التخيير ان لم يكن احداث قول وقد أقام الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في ( حاتية المدارك ) الادلة وبراهين على المشهور فليحفظ كلامه أيده الله تعالى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ويتكرر عليه التيمم اذا اجتمعا ) أي الوضوء والغسل في الوجوب عليه كالحائض كما في (المنتهى ونهاية الاحكام والتحرير والادروس والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وارشاد

ويسقط مسح المقطوع دون الباقي ولا بد من تقل التراب فلو تعرض لمهب الريح لم يكف (متن)

الجبونية والمقاصد العبدية وكشف اللثام) وفي (الذكرى) ظاهر الاصحاب تساوي الاغسال في كيفية التيمم وبه صرح المبد وخرج بعض الاصحاب وجوب تيممين على خير العجب ولا بأس به والغبران غير مانين اذ التسوية في الكيفية لا الكمية وفي المدارك ان الاظهر الاكتفاء بالتيمم الواحد واحتمله في (كشف اللثام) اما بناء على تساويهما في عدد الضربة وعدم اشتراطية البدلية أو على خبري عمار وأبي بصير بتساوي تيممي الجنب والخاص ثم قال وضمفها ظاهر ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويسقط مسح المقطوع دون الباقي ﴾ كما في (الخلاص والمعتبر والشرائع والمنتهى والمختلف ونهاية الاحكام والتحرير والتذكرة والذكرى والبروس والبيان وجامع المقاصد) وغيرها وقال الشيخ في (المبسوط) واذا كان مقطوع اليدين من الذراعين سقط عنه فرض التيمم ويستحب ان يمسح ما بقي انتهى فيحتمل ان يريد سقوط التيمم رأساً لان الواجب مسح الجبهة بالكفين وقد عدتها لكن الظاهر كما في (المختلف والمدارك) ان مراده سقوط فرضا عن اليدين ويرشد اليه نصه في (الخلاص) كما سمعت على ذلك (وأما) استحباب مسح الباقي من الايدي حينئذ فقد نبه عليه المصنف في (نهاية الاحكام) ولله دليل وجده واحتل في (المنتهى ونهاية الاحكام) في مقطوع الكفين وجوب مسح الرمغ لاحتمال دخوله اصالة وفي (المعتبر والذكرى) اما يجب على مقطوع الكفين مسح الوجه خاصة وان بقي الرمغ لان محل الوجوب الكف وقد زالت ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولا بد من تقل التراب فلو تعرض لمهب الريح لم يكف ﴾ المراد انه لا بد من وضع اليد على الارض فيكون المراد بنقل التراب كونه بحيث لو أريد قلّه أمكن لبسكن الضرب عليه وليس ذلك متزوجاً عما مر من جواز التيمم بالمجر وتولا بوجوب المسح من التراب كما قاله الكتاب وهذا انزع نص عليه الحنفى والشهد وأبو العباس والحنفى والثاني والصيبري وصاحب (المدارك) وغيرهم بل هو فرع وجوب وضع اليدين على الارض فتعلق عليه الاجاعات السالمة ويأتي عن (الذكرة) قل الاجماع على ذلك وفي (الذكرى) من أوقع التبة عند المسح يمكن على قوله الجواز لان الضرب خير مقصود لنفسه فيصير كالمستقبل بأعضاء وضوئه الميراب أو المطر وأولى بعدم الجواز ما لو قل الغير التراب الى المكف انادر على الضرب باذنه وفي (نهاية الاحكام) لو كان على وجهه تراب فردده بالمسح لم يجز اذ لا تقل اما لو أخذه منه ثم قلّه اليه فالأقرب الصحة لانه بالانتقال اتعلق حكم ذلك الضرر عنه ولو فله عن عضو من أعضائه صح سواء كان من الاعضاء المدسوحة أولاً وقريب منها عبارة (المنتهى) لكنه احتل فيه الاجزاء فيما اذا كان على وجهه فردده بالمسح وهذا ما بناء على ان الواجب مسح الكفين الموضعتين على الارض بالوجه وبمحصل بالتريد فان وضع الكفين على التراب كف وان لم يكن على الارض بل على أعضائه ثم مسحهما بالاعضاء وقد حصل لكنه خلاف المعهود من الشارع والمحصل ان المصنف في (المنتهى والتحرير ونهاية الاحكام والكتاب) فيما يأتي اختار عدم الاجزاء فيما اذا كان على وجهه فردده بالمسح واختلف قوله فيما اذا قلّه اليه من سائر أعضائه في (الكتاب والمنتهى ونهاية الاحكام) انه يجري وفي (التذكرة



ولو يعمه غيره مع القدرة لم يجز ويجوز مع العجز ولو كان على وجهه تراب فردده بالمسح لم يجز ولو نقله من سائر أعضائه جاز ولو مسك وجهه في التراب لم يجز الا مع العذر (متن)

والتحرير ( انه لا يجزي وهو خيرة ( جامع المقاصد ) وقال فيه لو نقل التراب عن أعضائه وجمعه في موضع ليضرب عليه جاز انتهى وظاهر ( التذكرة ) الاجماع عليه حيث قال فيها لو أخذه منه ثم رده اليه جاز عند الشافعي على أظهر الوجهين ولو نقله عن عضو غير ممسوح أجزأ عنده ولو كان من ممسوح كما لو نقله من الوجه الى الكفين وبالعكس فوجبان والكل عندنا باطل انتهى ولا يخفى ان ذكر هذا الفرع هنا أولى من تأخيرها ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو يعمه غيره مع القدرة لم يجز ويجوز مع العجز ﴾ ( اما الحكم الاول ) فلا ريب فيه كما في ( المدارك ) وفي ( المنتهى ) لاختلاف عندنا في انه لا بد من المباشرة بنفسه ( وأما الحكم الثاني ) ففي ( المدارك ) انه تجب الاستنابة في الافعال دون النية عند علمائنا وفي ( جامع المقاصد والجعفرية وشرحها ) لو نوى كان أولى وهل يضرب لمعين يدي نفسه أو يدي الليل قولان أحدهما ما اختاره الشهيد في ( الذكري ) والمحقق الثاني وتقليده وصاحب ( المدارك ) وهو انه يضرب يدي الليل ان أمكن والا فييدي نفسه ولا يحتاج الى ان يضرب بهما يدي الليل والثاني ما نقله في ( الذكري ) عن الكاتب انه يضرب الصحيح يسديه ثم يضرب بها يدي الليل ( ثم قال ) لم تقف على مأخذه وفي ( كشف الثام ) ان مأخذه واضح لانه اذا فرض تمسك يدي الليل على الارض وامكان مسحها بأعضائه فلا يبعد وجوب ضرب الصحيح يديه على الارض ثم ضربهما على يدي الليل ثم المسح يدي الليل على أعضائه ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو مسك وجهه في التراب لم يجز الا مع العذر ﴾ المانع من ضرب الكمين أو مسحها بالجبهة فيجزي الملك اما عدم اجزاء الملك مع عدم العذر فلان الضرب باليدين والمسح بهما واجب باقتافنا والصواب به كثيرة كما في ( جامع المقاصد ) بل هو داخل تحت الاجتماعات السائمة ( وأما اجزاء ) الملك مع العذر فقد نص عليه في ( التذكرة ونهاية الاحكام والموجز الحاوي وكشف الالتباس وارتداد الجعفرية وجامع المقاصد ) لكن في الاخير احتمال كونه عاجزاً عن الطهارة فيؤخر الصلاة فيما اذا كانت يده مربوطتين أو كان على جميع أعضاء المسح نجاسة متعدية ولم يذكر في ( المنتهى والتحرير ) اجزأؤه مع العذر وانما نص فيها على عدم اجزاء الملك وهل يقدم على التولية وحمان أقوامها كما في ( كشف الثام ) التقديم خصوصاً اذا كان الضرب على الارض بمنزلة أخذ الماء لامن الافعال هذا وفي ( جامع المقاصد ) من العذر ان يكون باليد جراحة ونحوها ومنه القطع كما سبق ولست نجاسة اليدين وان تضررت ازالها عذراً في الضرب بالجبهة بل ولا في الضرب والمسح بهما تمسكا بالاطلاق لكن لو كانت نجاستهما متعدية أمكن كونها عذراً حيثئذ لثلا ينجس بها التراب فيضرب بالظهور فان عمت فبالجبهة ( ثم قال ) ولو عمت النجاسة جميع الأعضاء فان كانت متعدية فلا تيمم ولو أمكن تجفيفها فلا اشكال في الوجوب ولو كانت نجاسة محل الضرب يابسة لا تمتد الى التراب ونجاسة محل المسح متعدية ففي صحة التيمم تردد من عدم التنصيص على مثله ومن ان طهارة المحل شرط مع الامكان لا مطلقاً واعتبار عدم التعدية في محل الضرب لثلا يخرج التراب بتعدية

وينزع خاتمه ولا يخلل أصابعه (متن)

النجاسة اليه من كونه طيباً (ثم قال) وظاهر عبارة (الذكرى) ان الحالة كالتمدية وفيه نظر لجواز المسح على الجبيرة وخصوصية النجاسة لاثرتها في المنع الا اذا تمدت ثم لو أمكن ازالة الجرم تعين ولو بنجاسة أخرى كالبول (واعلم) ان المصنف أهمل اشتراط طهارة محل الاقدام من الضرب والمسح ولا بد منه انتهى ونحن نعرض لذلك (فتقول) قل الشهيد في حواشيه على الكتاب الاجماع واقع على اشتراط طهارة اعضاء التيمم وفي (الكفاية) المشهور بين المتأخرين طهارة موضع المسح والاحتياط فيه وبذلك صرح في (الارشاد والجعفرية وحاشية الارشاد ومجمع الفائدة والبرهان) وفي (الذكرى والدروس والبيان) وجوب طهارتها مع الامكان (قال في الذكرى) لان التراب ينسج بملاقة النحس ولمساواته اعضاء الطهارة (ثم) لو تمدت الازالة ولم تكن النجاسة حائلة ولا متمدية فالاقرب جواز التيمم للحرج ولان الاصحاب نصوا على جواز تيمم الجريح مع تمدد الماء انتهى (ورد دليله الاول في (ارشاد الجعفرية والمدارك) بأنه أخص من المدعى والثاني بأنه قياس محض (وأجاب) عن الثاني في (حاشية المدارك) بأنه من باب عموم المنزلة لا القياس ووافق الشهيد على ذلك أبو العباس في (الموجز) والصبري في (شرحه) وصاحب المعالم وتلميذه (قال في الموجز) وطهارة محله خاصة فان تمدد ولم تعد الى التراب جاز انتهى وهذا عين ما أفاده الشهيد وقال في (شرحه) لاشك في اشتراط طهارة اعضاء التيمم فلو تمدد استقرت الشهادة الصحة مع عدم التمدي الى التراب وهو فتوى المصنف انتهى لكن (شارح الجعفرية) بسد رد دليلي الشهيد قال وبعض المتأخرين وهو الشيخ أحمد بن فهد اشترط في الاعضاء أحد الأمرين وهو طهارتها من النجاسة أو جفافاً بحيث لا تمتد وكأنه تقطن لضعف ما ذكره الشهيد دليلاً على المطلوب المذكور انتهى وكأنه اطعم عليه من غير (الموجز والمعذب) ويظهر منه الميل اليه كما هو صريح شيخه في (جامع المقاصد) وفي (حواشي الشهيد) عن السيد عبد الدين انه اذا كانت النجاسة غير متمدية جاز التيمم وان كانت يدها نجست وفي (المدارك) ان مقتضى الاصل عدم اشتراط طهارتها والمصرح به قليل الا ان الاحتياط يقتضي المصير اليه انتهى وقد سمعت الاجماع والشهرة وعرفت المصرح به وفي (كشف الغم) لا أعرف عليه دليلاً الا وجوب تأخير التيمم الى الضيق فيجب تقديم الازالة عنها وفي (المدارك والكفاية) لو تمدت الازالة سقط اعتبارها وجوب التيمم وان تمدت النجاسة انتهى وهو خلاف ما ذكره الشهيد والجماعة ح قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ وينزع خاتمه ﴾ حكمه واضح يعلم مما تقدم وفي (كشف الغم) فان تمدد نزع فكالجدير ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ولا يخلل أصابعه (كانه لا خلاف فيه لص الاكثر وعدم نقل الخلاف فيه الا عن التافهين فانه قال ان فرج أصابعه في الضربة الثانية والاوجب وفي (الذكرى وجامع المقاصد وكشف الغم) ان الاصحاب استحبوا التفرج عند الضرب أولاً ونياً والتأني فيه ثلاثة أقوال

﴿ الفصل الرابع ﴾ في الأحكام لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت اجماعاً ويجوز مع التضييق وفي السمة خلاف أقربه الجواز مع العلم باستمرار العجز وعدمه مع عدمه (متمن)

### ﴿ الفصل الرابع في الأحكام ﴾

﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت اجماعاً ) من علماء أهل البيت عليهم السلام كما في ( التذكرة ) وهذا الاجماع منقول أيضاً في ثلاثة عشر موضعاً ( المتبرونيه ) الأحكام والتحرير وحواشي الشهيد والدروس والتفحيح وكشف الالتباس وجامع المقاصد وإرشاد الجعفرية والروض والمقاصد العاليه والمدارك والمفاتيح ) ونفي الخلاف عنه في شرح رسالة ( صاحب العالم ) وخالف أبو حنيفة ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( مع التضييق ) ترك نقل الاجماع فيه لشدة ظهوره كما في حواشي الشهيد وغيرها وانه المنقول أيضاً في ( التحرير ونهاية الأحكام وحواشي الشهيد والتفحيح وجامع المقاصد وروض الجنان والمدارك وكشف اللثام ) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ( وفي السمة خلاف ) لأن الاصحاب فيه على ثلاثة أقوال والاكثر على انه لا يجوز في السمة مطلقاً كما في ( المنهى والتذكرة والذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد وكشف اللثام ) فانه نسب في هذه الكتب الى الأكثر ونسب الى الأشهر في ( الدروس ) والى المشهور في ( المختلف والمذهب البارع ) وتخالف التلخيص والمسالك والمقاصد العاليه وشرح المفاتيح والكفاية ) بل في الأخير كاد يكون اجماعاً ونقل فيه حكاية الاجماع عليه من جماعة انتهى ونقل الاجماع عليه في ( الاتصاف والتأصبيه ) وظاهر ( الغنية ) حيث قال عندنا لكنه في ( كشف اللثام ) نسب الاجماع الى صريح ( الغنية ) ونقل حكايته عن ( شرح جبل السيد ) للقاضي وعن ( أحكام الراوندي ) ونقل جماعة كثيرون حكايته عن الشيخ بل بعضهم نسب اليه في ( الخلاف ) ولم أجده فيه ولا في ( المبسوط ولا النهاية ) بل في ( الذكرى ) ان الشيخ لم يستدل عليه بالاجماع في ( الخلاف ) قال ولعله نظر الى خلاف الصدوق وعدم تصريح المفيد في ( المنتمية ) وفي ( الأركان ) لم يذكره وكذا ابن بابويه في الرسالة انتهى ( قلت ) قد نسب بعضهم الى ظاهر ( المنتمية ) منهم المصنف في ( المختلف ) وعبارة ( المنتمية ) فان لم يجد تيمم آخر أوقات الصلاة عند اليأس منه ثم صلى بتييممه انتهى ونسب في ( المختبر وكشف الرموز والتفحيح ) الى الثلاثة واتباعهم وهو خيرة ( النهاية والمبسوط والخلاف والراسم والكافي ) على ما نقل عنه ( والوسيلة والنية والسرائر ) وفي ( الشرائع ) والنافع ( كشف الرموز ) انه أحوط واليه ذهب جماعة من المتأخرين وقواه الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في ( شرح المفاتيح ) وأيده بتأييدات كثيرة ( وذهب جماعة ) وهم المصنف في ( المنهى والتحرير والإرشاد ) والشهيد في ( البيان ) والمولى الأديلي في ( مجمع البرهان ) والخراساني في ( الكفاية ) والكاشاني في ( المفاتيح ) الى جوازه في السمة مطلقاً ونقله في ( الذكرى ) عن الصدوق وظاهر الجعفي والبرزنجي وفي ( كشف اللثام ) قال انه حكى عن الصدوق ( قلت ) الحاكي لتلك جماعة من الاصحاب منهم المصنف في جملة من كتبه والمحقق في ( المختبر ) وتليذه قل في ( كشف الرموز ) النظر يؤيده وفي ( حاشية الارشاد ) انه قوي

ويقيم للغسوف بالغسوف والاستسقاء بالاجتماع في الصحراء وللغائثة بذكرها (متن)

متين وكذا في (المدارك) وفي (المهذب البارع) انه مشهور كاقول الاول وهو عجيب منه وفي (شرح المفاتيح) انه أضعف الاقوال لكنه قواه في (حاشية المدارك) وعليه أطبق جمهور العامة (واقول الثالث) ما أشار اليه المصنف بقوله وأقربه أي أقرب الخلاف أو أقرب آرائه الجواز مع العلم عادة باستمرار العجز وعدمه مع عدمه وهو خيرة (المفسر والتذكرة ونهاية الاحكام والمختلف والفخريه واللمعة والموجز الحاوي وشرحه وغاية المرام والجعفرية وشرحها وجامع المقاصد وفوائد الشرائع ورسالة صاحب المالم) وقوله جماعة عن الكاتب وظاهر الحسن بن عيسى ونفى عنه اليأس في (المدارك) وجعله في (شرح المفاتيح) دون الاول في القوة وفي (جامع المقاصد) ان عليه أكثر المتأخرين وفي (الروضة) انه الأشهر بين المتأخرين ولم يرجع شيء في (الابيضاح والدروس والمهذب البارع والروض) ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ويقيم للغسوف بالغسوف ﴿ كما في (المنهى والتذكرة والتحرير والتذكري والبيان والمدارك ونهاية الاحكام) وفي الاخير التصريح بأنه يتيمم للغسوف بابتدائه وان ظن الاستمرار لانه يكذب كثيراً وفي (كشف الثام) يتيمم للغسوف بالغسوف مثلاً مع اليأس أو مطلقاً لتضيقة ناء على فوات الوقت بالشروع في الانجلاء (وأما) على القول بالامتداد الى تمام الانجلاء فان علم به أوله كان مضيقاً لاحتمال الانجلاء وان أخبر المنجمون بالاحتراق ونحوه اذا لا عبرة بقولهم أما ان لم يعلم به الا بعد الاحتراق مثلاً أو علم وأخر الصلاة فيمكن ان لا يجوز له التيمم الا اذا اعتبر فيه الضيق أو العلم العادي بمحصل تمام الانجلاء بتمام الصلاة ويجوز ان يريد ان ابتداء (١) الغسوف الى آخره الذي هو الشروع في الانجلاء أو تمامه وقت (٢) التيمم التيمم سواء وجب تأخيره عن أوله أو لا انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (والاستسقاء بالاجتماع في الصحراء) كما في (المنهى والتذكرة ونهاية الاحكام والتحرير والبيان والموجز الحاوي وشرحه) وفي (الذكرى) ان الاقرب حوازه بارادة الخروج الى الصحراء لانه كالشروع في المقدمات وقواه الحق الثاني في (جامع المقاصد) واحتمل في (الذكرى) أيضاً الجواز بطلوع الشمس في اليوم الثالث لان السبب الاستسقاء وهذا وقت الخروج فيه يعني ان الخروج مضيق عليه اذا طلعت الشمس لوجوب أخذهم فيه من أول اليوم حتى يجتمعوا والخروج كالشروع في المقدمات وفي (جامع المقاصد) ان هذا الاحتمال بعيد واستشكله في (المدارك) وقال ان الاول ايقاعه عند ارادة الصلاة وفي (كشف الثام) ان عم الموجب (٣) للتيمم توجه التأخير الى قريب من الزوال وكذا ان اختص بالامام وأمكنه الاعلام ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (وللغائثة بذكرها) كما في جملة من كتب المصنف (والدروس والموجز الحاوي وجامع المقاصد وكشف الاناس والمدارك وكشف الثام) وفي (البيان) ولا يتيمم لغائثة لان وقتها الممر على القول بالتسعة (قلت) على القول بالمواصلة واعتبار الضيق في التيمم يتيمم عند ذكرها لعموم الامر باحضار عند الذكر واروم التميز به لو أخر واختصاص أدلة الضيق في التيمم بماله وقت متدر وأما على المضايقة فلا موضح وفي (الذكرى) من عليه فئة فالأوقات كلها صالحة للتيمم ولا يشترط الذكر نعم هو شرط في نية الوجوب (وقول

(١) اسم ان (٢) خبر ان (٣) أي فقد الامام والمأموم التراب (منه)

ولو يتيم لفاتنة ضحوة جاز أن يؤدي الظهر في أول الوقت على أشكال (متن)

الذي صلى الله عليه وآله ( فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها لا ينافي ماعداه ) (وتلشر) هما اشارة اجمالية الى الاقوال في الموسسة والمضايفة والتفصيل في موضعه (فتقول) المشهور عند اقدماء ) كما في (غاية المراد وكشف الالتباس) وجوب تقديم الفاتنة مطلقاً ونسبه في (كشف الرموز) الى الثلاثة والقاضي والتقي والمتأخر ومن تابعهم وفي (التفقيح) الى الثلاثة واتباعهم وفي (المغنايح) الى أكثر اقدماء وفي (الفتنة) الاجماع عليه وعلى بطلان الحاضرة لو فعلها حينئذ في أول وقتها وقد يظهر من (السرائر) نفي الخلاف فيه قل المجلي في رسالته السمة بخلاصة الاستدلال أطبقت عليه الامامية خلفا عن سلف عصره بعد حصر واجمعت على العمل به ولا يمتد بخلاف نفي يسر فان ابني بايو به والاشعرين كسعد بن عبد الله وسعد بن سعد ومحمد بن علي بن محبوب والقميين أحجع غايلون بالاخبار المتضمنة للمضايفة لانهم ذكروا انه لا يحل رد الخبر المؤثوق بروايته وهو خيرة (المبسوط) وكشف الرموز ورسالة الراشد) الشيخ أبي الحسين ورام بن أبي فراس وظاهر (الفتنة) والخلاف والمراسم) وقل عن المرتضى في (الوسيلة) والقاضي والتقي وعن ظاهر الكنايب والحسن (وذهب) الصدوقان والحسين بن سعيد كما نقل ذلك عنه في (كشف الرموز) والشيخ أبو الحسن علي (١) بن طهر والشيخ في مواضع من (التهذيب) والطوسي في (الوسيلة) والمصنف في غير (المختلف) (والده وولده في (الابصاح) وأكثر من حاصره والشهد وأبو العباس في (الموجز) والمحقق الثاني في (فوائد الشرائع) والصيري في (كشف الالتباس) وشارح الجفرية والشهد الثاني في (المسالك) وشيخه في (حاشية الشرائع) (ولده في رسالته والكاشاني وغيرهم الى عدم وجوب تقديم الفاتنة وهو المشهور بين المتأخرين كما في (كشف الالتباس) وذهب أكثر المتأخرين كالشيخ (الذكرى والمغنايح) وفي (كشف الرموز) بعد ان نسبته الى الصدوقين والحسين بن سعيد نسبته أيضاً الى بعض المتأخرين والمتأخرون بالنسبة اليه مقدمه بالنسبة اليها والسيد ضياء الدين بن الماخر والشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد كانا يقولان بالمضايفة ثم رجعا الى القول بالتوسعة قل ذلك عنهما الشهيد وقل التوسعة أيضاً عن نصير الدين عبد الله بن حمزة الطوسي وعن سديد الدين محمود الحمصي قل ونص أبو علي بن طاهر على استحباب تقديم الحاضرة ونقل المحقق (في الزبية) كما في (غاية المراد) عن بعض الاصحاب وجوب تقديم الفاتنة في الوقت الاختياري ثم تقدم الحاضرة ونقل الشهيد من ابن حمزة تقديم الفاتنة مطلقاً (٢)

وذهب المحقق في كنبه الثلاثة وصاحب (المدارك) الى وجوب تقديم القائمة المتحدة والمصنف في (المختلف)
 يذهب الى وجوب تقديم القائمة ان ذكرها في يوم الفوات سواء اتحدت أو تعددت وان لم يذكرها
 حتى مضى ذلك اليوم جازله فعل الحاضرة وهذا ان القولان رماها بالضمف صاحب (المنتاج)
 ولصاحب (النتيج) تفصيل آخر وهذا حديث اجمالي دعى ماذعى الى ذكره واستطراده والتفصيل يأتي
 في محله ان شاء الله تعالى ﴿ حتى قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو تيمم ضحوة القائمة جاز ان يؤدي
 الظبر على اشكال ﴾ جواز التأدية في الوقت خيرة (المبسوط) حيث قال ومضى تيمم صلاة نافلة في غير
 وقت فريضة أولتضاء فريضة في غير وقت صلاة حاضرة جازله ذلك ويجوز ان يصلي به فريضة اذا

(١) هذا هو الصوري وهو: تقدم على الشيخ (منه) (٢) ياض في جميع النسخ (مصححه)

ولا يشترط طهارة البدن عن النجاسة فلو تيمم وعلى بدنه نجاسة جاز (متن)

دخل وقتها (وقال في الخلاف) لأبأس أن يجمع بين صلاتين يتيمم واحد فرضين كما أن أولئك اداين أو قاتلتين وعلى كل حال في وقت واحد أو وقتين باجماع الفرقة وفي (التذكرة والمتقى) لو تيمم لفائنة ضحوة ولم يؤدها حتى زالت الشمس جاز له أن يصلي الظهر (والشافعي) وجهان وكذا لو تيمم لفائنة ضحوة جاز له أن يصلي الظهر وللشافعي وجهان ومثل ذلك عبارة (التحريز) وفي (الموجز الحاوي) يدخل به في الفرض على التفصيل أي إذا كان العذر مرجو الزوال لا يدخل به في الفرض والا دخل (وقال) الشهيد الثاني يحوز الدخول في الفرض بوضوء المندورة واستحسنة سبطه (١) وفي (المعتبر) يتيمم لفائنة في آخر الأوقات المنهي عنها ويدخل في الفرائض وقت في فرع آخر لو تيمم في آخر وقت الحاضرة ثم دخلت الثانية صلاحها في آخر الوقت وفيه تردد انتهى وفي (نهاية الأحكام) لو تيمم لفائنة أو لحاضرة عند الضيق ثم دخل وقت أخرى ولم يحدث في الصلاة في أول الوقت نظر فإن منما لم نوجب عليه تيمما آخر عند الضيق (وقال في الإيضاح) هنا مستلثان (الأولى) هل يجوز أن يصلي بهذا التيمم الظهر ولو في آخر الوقت أم لا وجان ثم ذكر وجهيهما من دون ترجيح وقال هذه المسئلة هي المرادة من هذا البحث (الثانية) لو قلنا أنه يستبيح به الظهر هل يستبيح به في أول الوقت فيه اشكال ثم ذكر وجهي الاشكال من دون ترجيح لأحدهما أيضاً وفي (جامع المقاصد) احتراز المصنف بأدائها في أول وقتها عن فعلها في آخر الوقت بهذا التيمم فانه يجوز قطعاً وحكي ولد المصنف قولاً بأنه لا يجوز فعلها في آخر الوقت بهذا التيمم وليس بشيء (ثم قال) لا اشكال في جواز فصل الظهر في أول وقتها على القول بالدمعة وكذا على القول بالتفصيل إذا كان العذر غير مرجو الزوال أما إذا كان العذر مرجو الزوال على هذا القول فهو موضع اشكال واطلاق المصنف منزل على ما إذا كان مرجو الزوال بناء على ما اختاره سابقاً ثم استظهر عدم حواز فعلها في أول وقتها وحوز فعلها في آخر الوقت بهذا التيمم من دون تجديد آخر وفي (الدروس) لو دخل عليه الوقت تيمماً فوجب تأخير الصلاة أضمت منه إذا لم يكن تيمماً قبل يشير إلى الخلاف السابق ونحوه ما في حواشيه وفي (البيان) لو دخل الوقت تيمماً جازت الصلاة في الحال بناء على المختار وعلى القولين الأخيرين يتوقع على الأقرب وجوزه في (المبسوط) مع قوله بالمضائة انتهى (وقال في الذكري) لعل نظر الشيخ إلى أن التأخير إنما هو لغبر التيمم ولهذا احتج عليه بمعوم الأخبار الدالة على جواز الصلاة الكثيرة بتيمم واحد ويمكن اعتبار الضيق كما أومى إليه المفاضلان لقيام حلة التأخير ويضف بأنه متغير والوقت سبب فلا معنى للتأخير وهذا الواجب شرط للتيمم انتهى وقال في موضع آخر منها لو تيمم لفائنة ضحى صح التيمم ويؤدها به وغيرها عندنا ما لم يتنقض تيممه فإذا دخل الوقت ربما يني على السعة والضيق انتهى وفي (الكفاية والمقاصد العلية) أنه يجوز الدخول به للحاضرة في أول وقتها وفي (كشف الآتباس) أنه لو تيمم لحاضرة في آخر وقتها ثم دخل وقت الأخرى جاز له أن يصليها في أول وقتها (وقال في كشف اللثام) أنه حكى عن (مصباح السيد) عدم جواز الظهر بهذا التيمم إلا في آخر الوقت وفي (جامع المقاصد) أن ذكر لفائنة والضحوة والظهر على سبيل التثليل ولأن التيمم للفائنة والمندورة كذلك ﴿ قرأه قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولا يشترط طهارة البدن عن النجاسة فلو تيمم وعلى بدنه نجاسة جاز ﴾ تقدم

(١) قلت يبقى الكلام في صحة ندوه حينئذ وقد تقدم في صدر الكتاب أنه دخل في المنام (٥٠)

ولا يبيد مصلاه بالتييم في سفر أو حضر تمد الجنباة أولا منه زحام الجمعة أو لا تمد  
عليه ازالة النجاسة عن يده أولا (متن)

الكلام في المسئلة مستوفى فيما قل الاقوال بما لا يزيد عليه في بحث الاستنجاء (وقال) الفاضل الهندي  
في (كشف الثام) بعد قول المصنف جاز الا أن يمكنه الازالة وينس الوقت لها ولتييم ولم يجوز التيمم  
في السعة مطلقا أو لتوقع المكنته أو لوجوب تقديم الاستنجاء ونحوه عليه في (المبسوط والنهاية والمعتبر) وظاهر  
(القننة والكافي والمهذب والاصباح) أو تكون النجاسة في أعضاء التيمم مع إمكان ازالة التعدي الى  
التراب أو الى عضو آخر منها ظاهر أو الخيلولة ان أمكن ازالة الحائل ففي (كتب الشهيد) وجوب طهارة  
هذه الاعضاء مع الامكان تسوية بينها وبين أعضاء الطهارة المائية ولا أعرف دليلا عليه الا وجوب  
تأخير التيمم الى الضيق فيجب تقديم ازالة عنها كإثراء الاعضاء ان كانت النجاسة مما لا يعنى لكنه  
حكى الاجماع في حاشية الكتاب انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ولا يبيد ما صلاه  
بالتيمم في سفر أو حضر تمد الجنباة أولا منه زحام الجمعة أو لا تمد عليه ازالة النجاسة عن يده أولا  
قد اشتبه كلامه على أحكام (منها) أنه لا يبيد مصلاه بالتيمم الصحيح وهذا الحكم عده الصدوق  
رحمه الله في أماليه من دين الامامية وفي (الخلاف والمعتبر والمنتهى والتحرير) الاجماع عليه بل لم يعرف  
الخلاف الا من طائوس وفي (التذكرة) أنه قول العلماء وفي (المفاتيح) أنه مذهب الاكثر وفي (نهاية الاحكام)  
أنه الاقوى وقد بشره في الاخير بن أن فيه خلافا من أصحابنا قائل (ومنها) أنه لا فرق في ذلك  
بين التيمم في السفر والحضر وهذا أيضا نص عليه جماهير الاصحاب وقيل الشيخ في (الخلاف) عليه  
الاجماع (وعن السيد) في شرح الرسالة أنه يبيد ما كان في الحضر وقوله في (التبتيح) عن الشيخ وبعض  
الاصحاب وهو قول الشافعي وفي (المبسوط والخلاف والتذكري) أنه لا فرق بين سفر المصيبة والمباح  
(قل في الخلاف) وقل الشافعي يتيمم وهل يسط الفرض فيه وجهان انتهى (ومنها) أن لا فرق  
في عدم الاعادة بين تمد الجنباة في حال محرمه عن الفصل وبين غير التمدد كأن كانت جنباته لا عن  
عد وظاهر (المنتهى) الاجماع على أن تمد الجنباة يتيمم اذا خشي البرد حيث قال يتيمم عندنا وهل  
تلزمه الاعادة (قال الشيخ) نعم انتهى وقد وجدت الاصحاب في المسئلة على انحاء (ففي السرائع  
والنافع والمعتبر وكشف الرموز والمنتهى ونهاية الاحكام والمختار والتحرير والتذكري والدروس والبيان  
والتبتيح وجمع المقاصد وفوائد السرائع وارشاد الجعفرية وحاشية الماسي والمدارك والمفاتيح وشرحه  
وروض الجنان) على ما وجدته في النسخة التي عندي أن تمد الجنباة يتيمم ولا يبيد وهو ظاهر  
(المهذب البارع) والمنقول عن ظاهر الحلي ونسبه في (المنتهى) الى جماعة من أصحابنا وقوله جماعة منهم  
المصنف وأبو العباس عن المعلي والموجود في (السرائر) الاقتصار على رواية الاعادة عليه لكن قد  
يظهر منه ذلك وفي (جامع المقاصد وارشاد الجعفرية) يجب أن يستثنى منه اذا تمد الجنباة بعد دخول  
الوقت وهو غير طامع في المساء للفصل فانه بمنزلة من أراق الماء في الوقت وقد سبق في كلام المصنف  
وحرب الاداءة عليه وفي (التهذيب والاستبصار والنهاية والمبسوط) أن عليه الاعادة وحكي عن (المهذب  
والاصباح وروض الجنان) والموجود في الاخير ما قلناه عنه وفي (المدارك) أن فيه قوة وفي (المنتلف)  
أنه لا يبر علي ولا أختر لاحد ان يتلذذ بالجماع اتكالا على التيمم من غير جناية أصابه فان احتمل

أجزأه وهو يشعر به دم الاجزاء وفي (المنتهى) من اجنب غتاراً وجب عليه الغسل وإن خاف منه على نفسه ولم يجزه التيمم بهذا جاء الاثر عن أئمة آل محمد صلى الله عليه وسلم وفي (الهداية) على المتعد الغسل وإن خاف التلف وفي (الخلافاً) من اجنب نفسه مختاراً اغتسل على كل حال وإن خاف التلف أو الزيادة في المرض بإجماع الفرق وخالف جميع الفقهاء في ذلك فما في (الهداية) موافق لما في (الخلافاً) ولعل ما في (المنتهى) موافق لها وأكثر هؤلاء اطلقوا التعمد كما سمعته من عبارة الخلافاً ولعلهم يريدون حنيفة العلم بتعذر الغسل وفي (الخلافاً) ايضاً اذا جامع المسافر زوجته وعدم الماء فإنه ان كان معه من الماء ما يغسل به فرجه وفرجها فلا ذلك وتيمماً وصلياً ولا اعادة عليها لان النجاسة قد زالت والتيمم عند عدم الماء يسقط به الفرض وهذا لا خلافاً فيه وإن لم يكن معها ماء أصلاً فهل يجب عليها الاعادة أم لا للشافعي فيه وجهان أحدهما يجب والآخر لا يجب والذي يقتضيه مذهبنا انه لا اعادة عليها انتهى (وقال في المبسوط) لو كان على البدن نجاسة أو جامع زوجته ولم يجد ماء لغسل الفرجين تيمماً وصلياً ولا اعادة عليها والاحوط ان يقال عليها الاعادة وكذا صاحب النجاسة وهذا خلافاً ما في (الخلافاً) وقد يجمع بينهما بتكاف وفي (المنتهى) يحرم الجماع اذا دخل الوقت ومعه ما يكفي للوضوء لتفويته الصلاة بالثانية واحتله في (نهاية الاحكام) بخلاف فاقد الماء مطلقاً لان التراب كما يقوم مقام الماء في الحدث الصغير يقوم مقامه في الكبير وفي (التحرير والمنتهى والنهاية) ايضاً أنه اذا جامع قبل الوقت فلا كراهة للاصل من غير معارض (ونها) أنه اذا أحدث في الجامع ومنعه من الوضوء رحام الجمعة فانه يتيمم ويصلي ولا يبيد كما في (الشرائع والمعتبر) وكشف الرموز والمنتهى ونهاية الاحكام والتحرير والمختلف والتسديدة والتذكير والبيان والدروس والتبصير وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجعفرية وشرحها وحاشية الفاضل الميسي والمساك وروض الجنان والمدارك والمقاتيع) وهو ظاهر (المذهب البارع) وفي (المدارك) لانا صلالة ما ورأها شرعاً اذا اقتدير عدم التمكن من استعمال الماء قبل فوات الجمعة انتهى وهو مخالف لما اختاره فيه من أن خوف فوت الصلاة لا يصير منشأً لصحة التيمم مع التمكن من الطهارة المائية وفي (المذهب البارع) لو كان المانع من الطهارة خوف فوت الجمعة مع التمكن من الخروج من الجامع لسهولة الزحام وضيق الوقت لم يحرث تيمم اجماعاً وبهذا صرح في (المساك) والمخالف في أصل المسئلة الشيخ في (النهاية والمبسوط) وعماد الدين في (الوسيلة) حيث ذهب الى ان المنوع بالزحام يوم الجمعة يتيمم ويصلي ويعيد وقل ذلك من (المفصّل والمذهب والجامع) وقواه في (كشف الثمام) وفي (شرح المقاتيع) انها احوط وتردد في النافع (وها) أنه اذا تعذر عليه ازالة النجاسة التي لا يغنى عنها من بدنه فصلى معها فانه لا يبيد كما في (الشرائع والمعتبر والمنتهى ونهاية الاحكام والتحرير والدروس والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية المبدي والمدارك والمقاتيع) وفي (الخلافاً) الذي يقتضيه مذهبنا عدم الاعادة وفي (المبسوط وشرح المقاتيع) ان الاحوط الاعادة ان تضررت الازالة وفي (التذكير) أن اذا التوب التجسس اذا تيمم وصلى لا يعيد وفي (المبسوط والنهاية) أنه يعيد عملاً بخبر عمار وفي (كشف الثمام) أن القائل بالاعادة مع نجاسة التوب يلزمه أن يقول بها مع نجاسة البدن لانه أولى بالاعادة وفي (جامع المقاصد) اذا وجبت الاعادة لنجاسة البدن فلنجاسة التوب الاولى وان التوب اذا تعذر نزعها كان كالبدن فلذا اقتصر المصنف رحمه الله تعالى على ذكر نجاسة البدن انتهى وفي (كشف الثمام) ايضاً ان الشيخ لما ذكر المسئلة في بحث التيمم تعرض لها المصنف في الا فالتظاهر الاعادة للصلاة مع النجاسة حتى



ويستباح به كل ما يستباح بالمائية (متن)

اذا صلى معها وكان متطهراً بالمائية أعاد اذا وجد العزبل لما مع احتمال مدخلة التيمم في ذلك لاختصاص النص به وجواز ترتب الاعادة على اجتماع الحدث وانحبث انتهى وغرضه بهذا للاشارة الى ما في (جامع المقاصد) وذلك لان المصنف استظهر في (المنتهى) من قول الشيخ في (المبسوط) ان الاحوط الاعادة فيها اذا كان على البدن نجاسة او جامع زوجته ولم يجد ماء لفصل الفرجين ان الاعادة تتعلق به عند غسل النجاسة لا عند وجود الماء الكافي للطهارةين لانه قال في (المبسوط) ثم يعيد اذا غسل الموضع وناقض في ذلك في (جامع المقاصد) قال لا دلالة في عبارة الشيخ هذه على ما ندعاه في (المنتهى) لان الظاهر من قوله بوجوب الاعادة التعليل بكونه قد صلى يتيمم مع وجود النجاسة والالم يمكن للذكر المسئلة في باب التيمم وجه أصلاً اذ ليست من أحكامه حينئذ بل من أحكام النجاسات فاذا زال أحدهما اتنى الامر ان من حيث هما كذلك فن تم حينئذ وجبت الاعادة الا أن يكون الشيخ يرى وجوب الاعادة بالصلاة مع النجاسة مطلقاً وإن كانت الطهارة مائية وليس في كلامه في باب النجاسات دلالة على ذلك لانه احتج على وجوب اعادة ذي النجاسة بخبر عمار المتضمن للتيمم وظاهر هذا أن الاعادة للامرين مملاً لا بخصوص النجاسة انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى ربه ﴾ (ويستباح به كل ما يستباح بالمائية) هذا هو المشهور ولم اجد فيه مخالفاً غير فخر المحققين كما في (كشف الالتباس) (وقال في المدارك) هذا التيمم ذكره في (المنتهى) من غير قل خلاف الامن الارزاعي وهو خيرة (المبسوط والشرائع والمنتهى والتمهير والارتداد ونهاية الاحكام والذكرى والبيان والدروس والموجز الحاروي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والمسالك وروض الجنان وجمع البرهان والدلائل والمدارك والخيرة والمفاتيح) وقوله في (الذكرى عن الخلاف) وهو ظاهر (الفنية) وقوله في (كشف الثمام عن الجمل والاصباح والجامع) وقد تقدم في صدر الكتاب قل عبارات هذه الكتب باجمعا وخالف فخر المققين فاستثنى دخول المسجدين واليث في المساجد ومس كتابة القرآن وبمذهبه ما قلته في (شرح الارشاد) حيث قال على ما قلته انه يبيح الصلاة من كل حدث والطواف من الاصغر خاصة ولا يبيح من الأكبر الا الصلاة والخروج من المسجدين ونسبه فيه الى المصنف أيضاً قل ذلك عنه في (كشف الثمام) واستدل (١) عليه في (الايضاح) بقوله تعالى «ولا جنبا الا عابري سبل حتى تمسلوا» حمل غاية التحريم الفصل فلا يزول بالتيمم والا لم تكن الغاية غاية وكذا من كتابة القرآن لان الامة لم تفرق بين المس واليث في المساجد وناقته في ذلك (الحق الثاني) وجماعة من المتأخرين واختاره في (كشف الثمام) وايده له بان الناس متفقون على ان التيمم لا يرفع الحدث وانما أمره دفع معه وليس تافطع رفته منه من كل ما يمنعه ولا يفيد السومات المتقدمة فيقتصر على

(١) استدلال فخر الاسلام مبني على أن المراد النهي عن قرب مواضع الصلاة أي المساجد الا اجتباراً وان كان محملاً الا انه لو أراد بها نفسها كان عابري سبل بمعنى مسافرين فيفيد أن لا يجوز التيمم في الحضر وليس مذهبا قال وليس ما بعده من الامر بالتيمم نصاً في توسيع اليث في المساجد وظاهر دعوى الاجماع على جواز التيمم في الحضر للجنب فيطل ما في المدارك وغيرها مما ذكرني الآية (٥٥)

و: قمضه نواقضها والتمكن من استعمال الماء فلو وجدته قبل الشروع بطل فان عدم استأنف (متن)

اليقين من الصلاة والخروج من المسجدين وفي (التذكرة) لو تيمم يعني الجنب لفروضة ففي جواز قراءة الزائم اشكال (قلت) قد يقال أن التيمم يشرع لكل ما يشرع له الوضوء لمعوم المذلة الموجودة في خبر حماد والاخبار الدالة على أن التراب والماء سواء وقوله صلى الله عليه وآله يكفيك التراب عشرين ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ وينقضه نواقضها والتمكن من استعمال الماء فلو وجدته قبل الشروع بطل تيممه فان عدم استأنف اشتمل هذا على أحكام (الاول) أنه ينقض التيمم نواقض المائة والتمكن من استعمال الماء أيضاً هو بطل منه وهذا الحجتان نقل عليهما الاجماع في (مجمع البرهان) وشرح رسالة صاحب المعالم وكشف اللثام) وفي (المدارك) أنه لا خلاف فيه بين العلماء وفي (التذكرة) أنه قول العلماء الا ما نقل عن أبي سلمة بن عبد الرحمن والشعبي أنها قال لا يلزمه استعمال الماء لانه وجد البديل بعد الفراغ من البدل وفي (كشف اللثام) أن التمكن وهو عبارة الاكثر يتضمن بقاء الماء والقدرة على استعماله مقدار فعل الوضوء والغسل وعدم ضيق وقت الفريضة عن فعله وفعلها ان سوفساً به التيمم ويؤيد ذلك الاصل ولا يعارضه اطلاق عدة من الاخبار وجدان الماء انتهى وسيأتي في الصلاة في الفصل الثامن في التروك كلام الاصحاب فيما اذا أحدث التيمم في الصلاة من غير عمد (الثاني) انه اذا وجد الماء أو تمكن منه قبل الشروع في الصلاة بطل تيممه وقد نقل على ذلك اجماع أهل العلم سوى شاذ من العامة في (الخلاص) والمتبر والمنتهى والتذكرة) والاجماع كما في (المنتقى) والتحرير وكشف الالتباس) وفي (المدارك) لا خلاف فيه بين العلماء وفيه وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع) ومجمع البرهان والمسالك والمقاصد العلية) انه يشترط في انقضاء التيمم مضي مقدار زمان الطهارة المائية متمكناً من فعلها ولا يكفي مجرد وجود الماء والتمكن من استعماله وان لم يمض مقدار زمان الطهارة ومسندهم أصل بقاء الصحة وهو معارض بأصل بقاء شغل الذمة وسد التعارض تبقى الاوار سليمة عن المعارض قلوا ولا يرد ما يقال أنه حينئذ لا يحصل الجرم بالنية أي نية الوضوء لانا نقول أن الجزم بها انما يجب بحسب الممكن ولولا لم يتحقق الجزم بشي من نيات المبادات لعدم علم المكلف ببقائه الى آخر العبادة فالخطاب فعل الطهارة المائية يراعى بمضي زمان يسما فنمضي ذلك المقدرتين استقرار الوجوب ظاهراً وباطناً ولا تين العدم وتظهر الفائدة عند هذا الماء صد الوجدان قبل مضي زمان الامكان فعليه إعادة التيمم مع عدم اعتباره وليس عليه على القول باعتباره (وليتم) ان القول بانتقاض تيممه مع التمكن من الماء قد قيده بعضهم بعدم خوف فوت الوقت وأطلق الباقرن كما سمعت (الثالث) انه اذا لم يتطهر بما وجده من الماء مع اتمكن وعدم استأنف التيمم وقد نقل عليه الاجماع في (كشف اللثام) وفي (التذكرة) انه قول العلماء الا مضي شاذ وفي (المدارك) لا خلاف فيه بين العلماء وقد تقدم الكلام فيما لو وجده بعد الفراغ من الصلاة وخروج وقها ونقل الاجماع في فيه وأما لو وجده بعد الفراغ والوقت باق فلمص في (المنتهى والتحرير) والتسذكرة) والشهيد في (الدروس) والسيد في (المدارك) انه لا إعادة عليه وكذا المتبر بناء على الجواز سيف السعة (وفيه وفي التذكرة) اختيار العدم على اعتبار الضيق أيضاً لأن المتبر ظنه فلا يتقدم ظهور الخلاف وفي (الخلاص) والامتناع وظاهر التهذيب) انه يعيد وحكي ذلك عن الحسن والكاظم ونسبه

ولو وجدته بعد التلبس بتكبيرة الاحرام استمر (عتن)

في (الذهبي) الى من اشترط الضيق وفي (كشف القام) ان الاولى استحبابها (وليس) انهم  
اختلفوا فيها اذا حكم باتمام الصلاة مع وجود الماء اما لكونه قد تجاوز محل القطع أو قلنا بالاكتفاء  
بالشروع فهل يبعد التيمم لو قد الماء بعد الصلاة فظاهر (البسوط) نعم واختاره أبو العباس ونقله  
في (الموجز الحاوي) عن فخر الدين واختار المحقق في (المعتبر) والشهيد في (الدروس) عدم  
الاعادة وتردد المصنف في (المختلف) وجملة من كنبه (وقال الاستاذ) أدام الله تعالى حراسته  
ان كلام الاصحاب في المقامات يدل على ان المراد في الضيق المشروط في التيمم الضيق العريفي  
لا التبعي - قوله قدس الله تعالى روحه - ﴿ولو وجدته بعد التلبس بتكبيرة الاحرام استمر﴾ في  
المسئلة ستة أقوال (الاول) ما أشار اليه المصنف من انه اذا تأس بتكبيرة الاحرام ووجده يستمر  
في صلاته وهو خيرة (الثانية) والمخلاف والبسوط والغنية والسرائر) وكتب المحقق وكذب المصنف  
(والدروس والبيان واللمعة والتفتيح وغايه المرام وجامع المقاصد والجفرية وشرحها وتبليص التلخيص  
والروضة والمدارك) وحكاها جماعة من علي بن بابويه في الرسالة وعن السيد في مسائل الخلاف وبعض  
عن شرح الرسالة أيضا وعن القاضى في (المذهب) وحكاها في (كشف القام عن الجامع) ونقل عن  
(الفقه الرضوي) وهو ظاهر (الذكرى) والمذهب البارع والمسالك وروض الجنان والكفاية (أوصريها  
وفي (السرائر) الاجماع عليه ذكره في بحث الاستحاضة والحيض وهو المشهور كما في (جامع المقاصد  
والمسالك وروض الجنان وجمع البرهان) ومذهب الاكبر كما في (الكفاية) ورواياته أشهر كما في  
(الروضة) وفي (الذخيرة) انه مذهب ابن ادريس والمحقق والملاية وأكثر المتأخرين والمحقق في  
(المعتبر) رجح رواية محمد بن حران الدالة على ذلك المشتملة على محمد بن سماعه بأن ابن حران  
أشهر في المدالة والعلم من عبد الله بن عاصم والاعدل مقدم ولم يرجحها بوجود البزطفي الذي هو من  
أصحاب الاجماع كما ترويه جماعة من متأخري المتأخرين من ان الرواية اذا وصلت الى صاحب الاجماع  
لا يلتفت الى ما بعده (الثاني) انه يقطع ما لم يركع وهو خيرة (النهاية وجمع البرهان والمنايع وشرحه  
ورسالة صاحب المعالم وشرحها) وحكاها جماعة عن الصدوق لكن بعض عن (المنع) وبعض عن  
(الفتية) وبعض عن ظاهره وحكاها أيضاً عن الحسن بن عيسى وفي (الذكرى) حكاها عن الجعفي  
وهو خيرة السيد في (مصابحه وجملة) حكاها عنه فيهما جماعة وحكاها في (المدارك) عنه في شرح  
الرسالة وقد سمعت ما حكى عن الشرح المذكور وفي (البسوط) استحباب الانصراف قبل الركوع  
وقله في (كشف القام عن الاصباح) واحتمله في (الاستبصار والمعتبر والمدارك) وقر به في (الذكرة)  
(الثالث) انه يقطع ما لم يركع الركعة الثانية الا مع الصيق وهو المحكي عن (الكتاب) واحتمل في  
(الاستبصار) الاستحباب واستشكله المصنف في النهاية (الرابع) انه يتنض التيمم مع وجود الماء مع  
التمكن من استعماله الا ان يجده وقد دخل في صلاة وقراءة ذهب اليه أبو يلى وقد اعترف جماعة  
بأنهم لم يعرفوا دليلاً (ووجهه) بعض بأنه أتى بأكثر الأركان وهي النية والقيام والتكبيرة وأكبر الأفعال  
وهي القراءة وبعض باعتبار مسمى الصلاة (الخامس) ما ذكره الشهيد عن الوسطة (قل في الذكرى)  
ولا بن حمزة في الوسطة قول غريب وهو انه اذا وجد الماء بعد الشروع وغلب على ظنه انه ان قطبها

وهل له المدول الى النفل الاقرب ذلك ولو كان في نافذة استمر ندبا فان تقدمه بعده  
ففي النقص نظر (مقن)

وفي تنزل الصلاة على الميت منزلة التكبير نظر فإن أوجبنا النسل ففي إعادة الصلاة اشكال  
ويجمع بين الفرائض بيمين واحد ولو تيمم ندبا لنافلة دخل به في الفريضة (متمن)

عن فخر الدين وقواه في (المنتهى) وماله في (التذكرة) وقر به أولافي المختلف (الثاني) أنه لا يعيد  
وهو خيرة المحقق في (المعتبر) والتبدي في كتبه الثلاثة وحواشيه والمحقق الثاني في (جامع المقاصد)  
والشاهد الثاني في (المسالك) وسبطه في (المذرك) وتردد في (الزحير) والمختلف في آخر كلامه  
والتوقف ظاهر (الايضاح وكشف الالتباس) وإرشاد الجعفرية وفي (المختلف) عن الحسن بن عيسى  
أنه قال التيمم يصلي بطهارة واحدة الصلوات كلها ما لم يحدث حدثاً أو يصيب الماء وهو في الصلاة قبل  
أن يركع قال وهو يدل على أنه لو أصابه بعد الركوع لم ينتقض تيممه وهو وجه أيضاً انتهى هذا عبارة  
(المبسوط) هذه وإن وجده وقد دخل بتكبيره الاحرام لم ينتقض تيممه ومضى في صلاته فإذا تم  
الصلاة والماء باق تطهر لما يستأنف من الصلاة فإن ففده استأنف التيمم لما يستأنف من الصلاة لأن  
تيممه قد انتقض في حق الصلوات المستتلة وهو الاحوط (قال في المختلف) وهذا الكلام يحتمل  
أمرين أحدهما أن يجد الماء ويبقى بعد الصلاة ويتمكن من استعماله ثم يفقده حينئذ قل الطهارة فإن  
تيممه ينتقض وهذا لا خلاف فيه (الثاني) أن يحدث في الصلاة ثم يفقده قبل الفراغ منها فإنه ينتقض  
أيضاً تيممه على اشكال أثر به ذلك أيضاً ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ وفي تنزل  
الصلاة على الميت منزلة التكبير نظر في إيجاب النسل والمنع من التنزيل خيرة (المعتبر والمنتهى ونهاية  
الاحكام والايضاح والدروس والبيان والموجز الحاوي وجامع المقاصد وكشف الالتباس وكشف  
الاثام) وفي (التحري) الوجه وجوب تغسله على اشكال وصرح جماعة من هؤلاء بأنه لا فرق بين أن  
يكون يعم من اغساله أو بعضها ووجه النظر من الشك في أن غسله للصلاة عليه أو لتطهيره في آخر  
أحواله وأما إذا وجد الماء قبل الدخول في الصلاة عليه فظاهر أنه يباد الغسل ولا أجد فيه مخالفاً ولا  
متألاً ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿فإن أوجبنا النسل ففي إعادة الصلاة عليه اشكال﴾  
الأقرب أنها لا تناد كما في (نهاية الاحكام والايضاح وجامع المقاصد وكشف الاثام) وفي (المعتبر)  
الوجه أنه لا يقطع صلاته وفي (الايات والدروس والموجز الحاوي) أنها تعاد إليه مال في (كشف  
الالتباس) ووجه النظر من أصالة البراءة ووقوع صلاة صحيحة جامعة للشرائط ومن وجوب إيقاعها بعد  
الغسل إذا أمكن وقد أمكن فلا يجزئ ما قبله ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ويجمع بين  
الفرائض بيمين واحد إجماعاً كما في (الانلاف والمفاصل والميه وكشف الاثام وظاهر المنتهى والتذكرة)  
حيث قال في الأول قل علماءنا وفي الثاني عندنا واحتدل التميخ استحباب التجديد كالوضوء خير همام  
ونحوه (وقل) الشافعي لا يجوز أن يجمع بين صلاتي فرض ويجوز أن يجمع فريضة واحدة وما شاء  
من النوازل وهو المحكي عن عمر وابن عباس ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿ولو تيمم ندباً  
دخل به في الفريضة﴾ إجماعاً كما في (الانلاف وظاهر كشف الاثام) وقال الشافعي إذا تيمم للنافلة  
لم يجز أن يصلي به فريضة ووافقتنا أبو حنيفة فيما قلناه وفي (التذكرة) لو تيمم لصلاة النفل استحبابه  
الفرض وبه قول أبو حنيفة وأصح وجهي الشافعي المنع ولا خلاف أنه إذا تيمم للنفل استحباب من  
المصحف وقراءة العزائم أن كان تيممه عن جنازة ولو تيمم المحدث لمس مصحف أو الجنب لقراءة

ويستحب تخصيص الجنب بالماء المباح أو المذلول ويؤتم الميت ويتيمم المحدث (متن)

القراءة أو الجنب قراءة القرآن استحباب ما قصده وفي استحابة صلاة النفل أو الفرض للشافعي فوجان انتهى ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ويستحب تخصيص الجنب بالماء ويؤتم الميت ويتيمم المحدث ﴾ كما في (الفتية والنهاية والمعتبر) في آخر عبارته (والشرائع) كما نسب إليها جماعة (وكشف الرموز والمنتهى والارشاد والتحرير والتلخيص والذكرى والدروس والتفتيح) في أول كلامه (وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الأرصاد وحاشية الفاضل الميمني وروض الجنان والمسالك وجمع البرهان والمدارك) وهو المتقول عن (المذهب) وهو المشهور كما في (روض الجنان) ونسب في (المعتبر) والمذهب البارع) إلى كثير من الأصحاب وفي (النافع والمعتبر) أشهر الروايات اختصاصه بالجنب وفي (المذهب البارع) أن هذا القول مشهور كالمقول بالتخيير وقد صرح في بعض هذه الكتب بالاستحباب وفي بعض الاختصاص من دون إشارة إلى الاستحباب ويظهر منها الوجوب لكن صرح جماعة منهم المحقق في (المعتبر) وأبو العباس في (المذهب البارع) والمحقق الثاني وسيط الشهيد الثاني وغيرهم أن النزاع إنما هو في الأولى لا في (الذكرى) هذه الأولى مستحبة في المباح ومستحقة في البذل للأحوج والأولى بوصية وتبها وفي (البيان والدروس) يختص الجنب بالماء المذلول للأحوج وزاد في (الدروس) وكذا يقدم الجنب على سائر المحدثين وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد) أنه لو بذله بأذن للأحوج اختص بالجنب وجوباً وهو الظاهر من (المدارك) لكن في (المعتبر والروض) جعل من محل التزام ما لو بذل للأحوج وظاهره أنه حينئذ يختص به الجنب استعجاباً كما صرح به في (المذهب البارع) لكنه قال في (غاية المرام) لو كان مبدولاً للأحوج أو معلوكاً للجميع احتجنا إلى تمييز الأحوج فيختص به على سبيل الاستحباب أن كان غير مقيد بالأحوج وفي (التفتيح) لو كان مبدولاً للأولى به شرعاً فيجئز الأفضل تخصيص الأحوج فيقدم خائف التلف ثم خائف المرض ثم الشين ثم العطش الشديد ثم مزيد النجاسة ثم الأقربى حدثاً فيقدم ذو الحدث الأكبر على المحدث الأصغر ثم تردد في الجنب والميت قد جعل محل النزاع ما إذا بذل للأولى فأمل (وقال في السرائر) قد روي أنه إذا اجتمع ميت ومحدث وجنب ومعهم من الماء مقدار ما يكفي أحدهم فليقتل به الجنب ويتيمم المحدث ويدفن الميت بعد أن يؤتم والصحيح أن هذا الماء أن كان مملوكاً لأحدهم فهو أحق به وإن كان موجوداً مباحاً فكل من حازه فعوله فإن تبين عليهما تفصيل الميت ولم يتبين عليهما أداء الصلاة فلو لم فواتها وضيق وقتها فليهما أن ينسلا بالماء الموجود فإن خافا فوت الصلاة فهما يستملان الماء فإن أمكن جمعه ولم يخاطفه نجاسة عينه فينسلانه به على ما يراه من جواز استعماله كاستعمال الماء المستعمل في الطهارة الصفري على الصحيح من المذهب انتهى وفي (جامع المقاصد) لو كان في غير وقت الصلاة يلزم القول بتخصيص الميت (وقال الشيخ في المبسوط والاختلاف) بالتخيير لكنه ذكر الحائض فيها مكان المحدث وهو القول الثاني في المسئلة كما عده جماعة منهم واستحسنه في (التفتيح) لكن قال مع ملكية أحدهم الأفضل تخصيص الجنب (وقال في المعتبر) ما ذكره الشيخ ليس موضع البحث فاما لا يخالف أن لهم التسمية لكن البحث في من الأولى أولوية لا تبلغ لزوم ولا تنافي التخيير انتهى (وقال في الشرائع والتحرير) قول ثالث لم نعلم قائله كما اعترف بذلك بعضهم وهو اختصاص الميت (وردد في الشرائع)

ولو انتهوا الى ماء مباح واستووا في اثبات اليد فالملك لهم وكل واحد أولى بملك نفسه  
ويعيد المجنب (متن)

ولم يرجح شيء في أصل المسئلة في (التذكرة وغاية المرام والمذهب البارع والتنقيح) في آخر كلامه  
في التحقيق الذي حققه وفي (التحرير والذكري والبيان والدروس) ان المجنب أولى من المباح  
بل فيما عدا الاول انه أولى من المباح وقسمها ومن ماس الميت وفي (المتن) ونهاية الاحكام  
والمساك) ذكر احتمال تقديم المجنب واحتمال تقديم المباح فيما اذا اجتمع من دون ترجيح وكذا  
في (جامع المقاصد) لعدم النص وقد سمعت ان الشيخ خير بينهما (وقال في التذكرة) ان المباح  
أولى من المجنب لان المباح تقضي حق الله تعالى وحق زوجها ولو اجتمع المجنب والمباح فالمجنب  
أولى كما في (التذكرة وغاية المرام وجامع المقاصد) ويلاحظ من (التنقيح) الاجماع عليه وقد مر ان الشيخ  
يقول بالتخير ولو اجتمع الميت والمباح فأولوية الميت أقرب كما في (جامع المقاصد) وتردد فيه فيما  
اذا اجتمع المحدث والمباح وقسمها ومن ماس الميت وفي (المعتبر والتذكرة) وغيرها لو أمكن ان يستعمله  
أحدهم ويجمع ويستعمل الآخر فالأولى بتقديم المحدث وفي (نهاية الاحكام) لو أمكن الجمع وجب بأن  
يتوضأ المحدث ويجمع ماء الوضوء في اناء ثم يغسل المجنب الخالي ثم يجمع ماء في الاناء ثم يغسل به  
الميت لان الماء عندنا باق على حاله بعد الاستعمال وفي (البيان وجامع المقاصد) لو كفي للمحدث فهو  
أولى واحتمل في الاول صرفه الى بعض اعضاء المجنب وفيها انه لو قصر عنها تعين المجنب ونحوه  
في (غاية المرام والتنقيح وفي كشف اللثام) ولو لم يكف الماء واحداً منهم فان أوجبنا على المجنب  
استعمال ما يجده من الماء كان أولى به ون كفى المجنب وفضل من الوضوء فان لم نوجب على المجنب  
استعمال المباح كان أولى بالبذل للتأليف الفاضل لا بالمشاركة وان أوجبنا عليه احتل أيضاً لنفله  
حديثه واحتمل الجمع بوضوء المحدث واستعمال المباح ومن القاضي ان أمكن بوضوء المحدث وجمع  
ما ينصل منه ليقبل به مع الباقي لمجنب واستجوده صاحب (كشف اللثام) وعن ابن سبيد لو استعمله  
المحدث والمجنب وجمع ثم غسل به الميت جاز اذا لم يكن عليهما نجاسة تفسده ﴿قوله قدس الله  
تعالى روحه﴾ ﴿ولو انتهوا الى ماء مباح واستووا في اثبات اليد عليه فالملك لهم وكل واحد أولى  
بملك نفسه﴾ كأن هذا لا كلام فيه عندهم وانما الكلام فيما اذا تمانوا عليه وفي (المعتبر والتذكرة  
والتحرير) ان المانع القاهر آثم ويملكه سبقه حيث ذكره وفي (التحرير) التصريح بصحة طهارته حينئذ  
وقال في (الذكري) يشكل هذا بازالة أولوية غيره بصبه وهي في معنى الملك وهذا مطرد في كل  
أولوية كالتحجير وتمشيش الطائر في ملك شخص ودخول الماء (وقال في جامع المقاصد) كلام  
الشبه متجه (اذا عرفت) هذا فان كان الماء يكفي جميعهم فلا بحث ويتقضى تبسمهم بأول وصولهم  
ولو قصر فحكمه معلوم مما سبق ونقضاء التيمم غير واضح والمالك له لا يجوز له ايثار غيره به ان كان  
يكفي لطهارته كما صرح بذلك جماعة (قول في كشف اللثام) ورد بأن أبابكر سأل الصادق عليه  
السلام عن قوم كانوا في سفر فأصاب بعضهم جنابة وليس معهم من الماء الا ما يكفي المجنب نفسه  
يتوضئون هم هو أفصل أو يغسلون المجنب فيقتل وهم لا يتوضئون فقال يتوضئون هم ويتيمم  
المجنب وان قصر فبأنه فيلحظ ﴿قوله قدس الله تعالى روحه﴾ ﴿ويعيد المجنب

تيممه بدلا من الفسل لو قضه بمحدث أصغر (متن)

تيممه بدلا من الفسل لو قضه بمحدث أصغر ﴿ هذا هو المشهور كما في (المذهب البارع وكشف الالتباس وفوائد الشرائع والكفاية وجمع البرهان) ومذهب الاكثر كما في (المختلف والمدارك والمفاتيح) ومذهب سائر علمائنا ما عدا السيد في شرح الرسالة ومذهب السيد في غير شرح الرسالة كما في (شرح المفاتيح) وهو الاظهر في المذهب والصحيح من الاقوال كما في (السرائر) وبه صرح في (النهاية والمبسوط والسرائر والمعتبر والشرائع والنافع والمنتهى والتحرير والارشاد والمختلف) وغيره من كتب المصنف (والذكرى والدروس والبيان والمذهب البارع والموجز الحاوي والتفتيح وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وكشف الالتباس وروض الجنان والمدارك والكفاية والذخيرة) وغيرها وهو المقول عن (الجواهر والاصباح والجامع) بل لا أجد مخالفا سوى علم الهدى في شرح الرسالة وصاحب (المفاتيح) كما يأتي نقل ذلك عنهما وقد صرح في كثير من هذه الكتب المذكورة انه اذا وجد حديث من الماء ما لا يكفي للفسل ويكفيه للوضوء وجب عليه التيمم بدلا من الفسل ولم يجز له الوضوء واستدلوا على ذلك بان التيمم لا يرفع الحدث اجماعاً وقد سمعت قوله فيما مضى ونقل هنا أيضاً في (المعتبر والذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض والمدارك) هذا والمخالف كما علمت هو السيد في شرح الرسالة على ما نقل عنه حيث أوجب الوضوء اذا قضه بالأصغر ثم وحده ما يكفي للوضوء بناء على ارتفاع الجنابة بالتيمم والأصغر انما يوجب الوضوء أو التيمم بدلا منه وردوه بما مر من أنه لا يرفع الحدث قال في (كشف اللثام) ويندفع بانه لا خلاف في رفعه امنية الجنابة ولم يجدد الاحداث أصغر لابد من رفع ماسيته ولا دليل على عود امنية الجنابة انتهى (قلت) هذا الدفع قلبي في (جمع الفائدة ونبرهان عن روض الجنان) على الظاهر وأشار اليه صاحب (المفاتيح) حيث قال التحقيق أن التيمم يرفع الحدث الى غاية هي التمكن من الماء ولا فرق بين رفع الحدث واستباحة العبادة على أن الاباحة كافية هنا لاستصحاب حكمها حتى يعلم رفعها والمعلوم قطعاً ما امنية الاصغر لا عود حكم الاكبر (وقال في مجمع البرهان) بعد أن نقل هذا الدفع المذكور في (كشف اللثام عن شارح الارشاد) يعلم من هذا أنه لا يضمن من قول السيد بالوضوء والتيمم بدلا منه القول بان التيمم رافع مع دعواهم الاجماع على خلافه (قلت) ما ذكره التهيد في (الذكرى) يدل على ان السيد قائل برفع الحدث كما نقله عنه جماعة كما سمعته في اول الفصل الثالث (قال في الذكرى) قال المرتضى في شرح الرسالة ان الحنبلي اذا تيمم ثم احدث اصغر ووجد ما يكفي للوضوء توضأ به لان حدثه الاول قد ارتفع وجاء ما يوجب الصغرى وقد وجد من الماء ما يكفي لما فيجب عليه استعماله ولا يجز به تيممه (قال في الذكرى) ويمكن ان يريد السيد بارتفاع حدثه استباحة الصلاة وان الجنابة لم تقم ما نمة فلا ينسب الى مخالفة الاجماع والشيخ في الخلاف حكم في هذه الصورة بوجوب إعادة التيمم بدلا من (عن خل) الجنابة وان لاحكم لحدث الوضوء فلا يستعمل الماء فيه وعلى مذهب المرتضى لو لم يجد ماء للوضوء يفتي إعادة التيمم بدلا عن الوضوء انتهى ما في (الذكرى) وهذه العبارة كالهرجة في انه قائل برفع الحدث (وقال في جامع المقاصد) بعد ان نقل عن (الذكرى) تأويل كلام المرتضى بان المراد بارتفاع الحدث استباحة الصلاة مانعه وكيف حملنا كلامه فهو ضعيف اذ لا يلزم من الاستباحة زوال حدث الجنابة بل



ويُتيمم من لا يتمكن من غسل بعض أعضائه ولا مسحه ( متن )

هو باق فاذا زالت الاستباحة تعلق الحكم به انتهى ( قال في جمع البرهان ) يمكن أن يكون مراد الشهيد منع كون المرتضى مخالفاً للاجماع لا تقوية مذهبه ( وقال في المدراك ) بعد ان قل عن المختبر اجماع الماء كفاية على أن التيمم لا يرفع الحدث ما نصه لا ريب فيما ذكره لكن لا يلزم منه امتناع الرفع الى غاية معينة وهو الحدث أو وجود الماء وهو المعتبر في كلامهم بالاستباحة ثم انه اختار المذهب المشهور لديهم المذكور وهو بقاء الجنابة وزوال الاستباحة بالحدث الاصفر قال ويدل عليه صحيحة زراره ( وقال ) الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في ( شرح المفاتيح ) لا يخفى ما في كلامه من التدافع ثم أورد عليه ايرادات كثيرة تقدم قل بعضها في صدر الفصل الثالث في الكيفية الى أن قال وبالحكمة ان كانت الجنبة التيمم جنباً في حال تيممه كما هو مقتضى الاجماع والاخبار أنه غير مانع من صلاته ونحوها من جهة جنبته الموجودة فيه بسبب تيممه تعين ما في المختبر وغيره من كتب القوم والايتوجه كون التمكن من استعمال الماء حدثاً أو حصول الجنابة من دون حدث أصلاً ويصير الرجل جنباً من دون سبب من أسباب الجنابة ويصح مذهب السيد لا مذهب القوم ( ثم قل ) والاستباحة عند القوم رفع منع ذلك المانع بالكفاية ( ثم قال ) بعد تحقيق طویل كثير الفوائد أنه عند ما أحدث بالأصفر مد التيمم لا شك في كون الواجب عليه الغسل لو تمكن منه ولم يجز له الوضوء قطعاً فتعين عليه التراب الذي هو بمنزلة الماء في حالة فقد التمكن من المائية فيجب عليه التيمم بدلا من الغسل البتة ولم يجز الوضوء موضع التيمم بدلا من الغسل ولا التيمم بدلا عن الوضوء فعموم المنزلة أيضاً من جملة أدلة المشهور انتهى ( قلت ) هذا يمكن ان يكون جواباً عما في كشف التام من دفع دليل المشهور ( واجب ) عما ذكره في ( المفاتيح ) من ان الايامة كافية لاستصحاب حكمها بانه بعد الحدث الاصفر ترتفع اباحتها بقيها وعدم التمكن من الغسل لا يصير منشأ لبقاء احاطته ووجوب الوضوء اذ المعلوم من الاخبار والاجماع انه اذا لم يتمكن من تيمم عليه الترابية بدلا عن المائية لا مائة أخرى بدلا عن المائية التيمم التمكن منها بل الوضوء لا يصير بدلا من الغسل عند عدم التمكن منه أصلاً مع أنك عرفت أن الاستصحاب يقتضي بقاء الجنابة وبقاء احكامها الا ما ثبت خلافه وان مجرد اباحة الصلاة ليس بنفس زوال الجنابة ولا مستلزماً له انتهى ( وقال في المذهب الرابع ) فان قلت لامشاحة في ذلك عند السيد لانه يوجب ضرورة واحدة سواء كان التيمم للغسل أو الوضوء فلا فرق بين أن يبعد بدلا من الغسل أو الوضوء ( ثم أجاب ) بان الفائدة تعظيم من وجوه البتة وأنه لو وجد ما يكفيه للوضوء توفراً به عند دخوله في حكم المحدثين حدثاً أصغر منه فيباح له دخول المساجد وقراءة الزمان قبل التيمم الثاني عنده لا عداً حجة قوله قدس الله تعالى روحه

ويُتيمم من لا يتمكن من غسل بعض أعضائه ولا مسحه ( قد استوفينا الكلام في هذا في الفصل الثالث في احكام الوضوء ) ( وعبارة المصنف هنا كعبارة المبسوط والخلاف والشرائح ) الا ان عبارة المصنف ظاهرة في الوجوب وفي ( الخلاف والشرائح ) التصريح بجواز التيمم وهي ذات وجهين ( الاول ) ان المراد انتفاء القدرة على غسل العضو اذا كان مغسولاً ومسحه ان كان ممسوحاً ( وأورد ) على ذلك أنهم ذكروا في أحكام الجبيرة أنها اذا تمت عضواً كاملاً مسح عليه ولا ينتقل الى التيمم وذكروا أيضاً أن الجرح الذي لا يصوق عليه والكسر الذي لم يوضع عليه جبيرة اذا تضرر بالماء يكفه غسل ما حوله ولا ينتقل الى التيمم

(وأجاب) عن الاول في (المدارك) باختلاف موضع المستئين واختصاص النص المتضمن لذلك الحكم بالجيرة فلا يمتد الى غيرها (وأجاب) عن الثاني الحق الثاني والشيد الثاني بأن ما تقدم محمول على أن الكسر والجرح لم يستوعب عضوا كاملا بخلافه هنا وفي (جامع المقاصد) يمكن الجمع بوجه آخر وهو ان ما ورد من النص بفصل ما حوله هو الجرح والقرح والكسر لا ينتقل عنه الى التيمم بمجرد تعذر غسله وان كثر أي كما لو كان عضوا كاملا بخلاف غيره كما لو كان تعذرا لفصل لمرض آخر فانه ينتقل الى التيمم الا أن عبارات الاصحاب تأتي ذلك واستند الى ظاهر عبارة في التذكرة وهي قوله الطهارة عندنا لا تبعض فلو كان بعض بدنه صحيحا وبعضه جريحا تيمم وكفاه عن الفصل الصحيح قال وظاهر هذه العبارة الاطلاق فيكون الجمع الاول قريبا من الصواب لان اعتبار عضو كامل في الطهارة بعيد انتهى كلامه وفي (شرح المفاتيح) العضو اذا كان به مرض كالعين ونحوها لا يجري فيه حكم الجيرة والقرح والجرح اذا أمكن غسل ما حوله خاصة بل لا بد من التيمم ونسبه الى ظاهر الاصحاب وقد تقدم قل ذلك كله (الوجه الثاني) أن المراد تعذر مسح العضو المريض ولو على الخرقه وان كان مفصولا وعلى هذا فلا يرد الإيراد الاول لكن يمين التيمم في هذه الصورة لتعذر الطهارة المائية فلا بد على هذا من تأويل الجواز الواقع في عبارة الشيخ والحق وفي (كشف الثام) أن المراد جواز التيمم وان كانت جيرة يمكن مسحها وان جازت العبارة المائية أيضا فيكون مخيرا بينهما لكن في (التذكرة) لو تمكن من المسح بالماء على الجرح أو على جيرة وغسل الباقي وجب ولا يتيمم وفي (المنتهى ونهاية الاحكام) انه اذا أمكن تسد الجرح بخرقه والمسح عليها مع غسل الباقي وجب ولا يتيمم وهو الوجه لاجزاء المسح على الجيرة اتفاقا كما في (المنتهى والتذكرة) وغيرهما وأجزاء التيمم غير معلوم ولا إطلاق الامر بالمسح عليها في الاخبار نعم أطلقت لاجبار بتيمم الجنب اذا كان به قرح أو جرح أو كسر فيمكن الفرق لكن في (المنتهى) انه لا فرق بين الطهارة الصغرى والكبرى عند عامة العلماء انتهى والشيخ في (الخلاص والمبسوط) احتاط بالجمع بين التيمم وغسل ما يمكن غسله من الاعضاء قال ليودي الصلاة بالاجماع (قال في كشف الثام) وقد يؤيد بان الميسور لا يستقط بالمعذور انتهى وقد تقدم الكلام في ذلك هذا (وقال) أبو حنيفة ان كان أكثر أعضائه صحيحا غسل الجميع ولا يتيمم وان كان الأكثر سقيا تيمم ولا يغسل والذي عليه عامة اصحاب التوافي انه يغسل ما يندر على غسله ويتيمم هذا ما ذكره في المقام ونحن تعرض لما ينبغي التعرض له ونوضحه استأذوا اليه (فتقول) احتمل في (نهاية الاحكام) التيمم فيما اذا تعذر نزح الجيرة وتكرار الماء عليها ولو سحاسة المحل مع عدم امكان التطهير وزوم مضاعفة النجاسة او مطاقتا واحتمله في (شرح المفاتيح) فيما اذا كانت الجيرة نجسة وفي (النهاية والتذكرة) وظاهر المعتبر انه لو كان في محل الفصل كسر أو قرح أو جرح مجرد ليس عليه جيرة أو دواء لا يمكن غسله أنه يجب مسح ذلك بالماء. ويظهر من صاحب (المدارك) واستاذ الكل وصاحب (الحدائق) الاجماع عليه واحتاط في (شرح المفاتيح) بالجمع بين المسح عليها ووضع خرقه والمسح عليها وان لم يمكن المسح بالماء في المنتهى ونهاية الاحكام والندروس في الوضوء (وشرح المفاتيح) انه يجب وضع جيرة والمسح عليها واحتمله في (نهاية الاحكام) في بحث الوضوء وفي (المعبر والتذكرة والنهاية) يجب غسل ما حوله خاصة لكنهما لم يبنيا المسح على الجيرة (واحتمل في نهاية الاحكام) سقوط فرض التيمم وفي (التذكرة) ان استلزم وضع الجيرة متر شي من الصحيح أمكن المنع لانه ترك للفصل الواجب

ومن يصلي على الجنابة مع وجود الماء ندباً ولا يدخل به في غيرها (متن)

والجواز علا بتكميل الطهارة بالمسح انتهى وفي (التذكرة) اذا كانت الجنائر على جميع أعضاء الفسل وتمتد نزعها مسح عليها مستوعباً بالماء ومسح رأسه ورجليه ببقية البال وفيها أيضاً وفي (المعتبر والمتنبى والذكرى) ان الجبيرة لو استوعبت محل الغرض مسح عليها أجمع وغسل باقي الاعضاء ولو تمتد المسح على الجبيرة يتيمم وفي (شرح المفاتيح) اذا كانت الجبيرة على جميع أعضاء الفسل يتيمم على احتمال بعد فهم هذا النوع من الجبيرة قال واذا كان العضو به مرض كالعين لا يجري فيه حكم الجبيرة والقرح والجرح بل يتيمم التيمم ونسبه الى ظاهر الاصحاب ماعدا الشيخ في (اختلاف المبسوط) لانه احتاط بالجمع بين التيمم وغسل ما يمكن غسله قال واذا كانت الجبيرة في موضع التيمم ولا يمكن مسح البشرة فلا وجه لتوهم تجوز التيمم كما صرح به جماعة (هذا) وقد أشكل الامر على صاحب (المدارك) في المقام فقال في بحث الوضوء والتيمم ان في كلام الاصحاب في المقام اجمالاً تصريحهم بالخلق الجرح والقرح بالجبيرة سواء كانت عليها خرقه أم لا ونص جماعة منهم على انه لا فرق بين ان تكون الجبيرة مختصة بالعضو أو شاملة للجميع وفي التيمم جعلوا من أسباب الخوف من استعمال الماء بسبب الجرح والقرح ولم يشترط أكثرهم تذر وضع شيء عليها والمسح ثم ذكر الاخبار وجمع بينها بوجهين وبعه على ذلك صاحب (المفاتيح) وخالفهما صاحب (الحدائق) والاستاذ آدام الله تعالى حراسه بين لهم الحال وكشف عن وجه ما نظره من الاجمال وقد تقدم ذكر ذلك كله في تذييل عقدناه في آخر مباحث الجائز فليرجع اليه من اراده ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ (ومن يصلي على الجنابة مع وجود الماء ندباً) أي يتيمم حينئذ وقد تقدم الكلام مستوفى في المسئلة في موضعين أحدهما في المطلب الثالث من مباحث الجنائز والثاني في صدر الكتاب ﴿ قوله قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولا يدخل به في غيرها ﴾ لان شرعية التيمم مع وجود الماء مقصور على مواضع مخصوصة فلا يدخل به في مشروط بالطهارة واجباً أو مندوباً وجد الماء أولاً قطع بذلك من تعرض له من الاصحاب وفي (التذكرة) يجوز ان يصلي على جنازتين على التوالي بتيمم أو بتيمم آخر وللشافعي وجهان أحدهما المنع وفي (مجمع البرهان) معلوم عدم جواز فعل ما يشترط بالطهارة بهذا التيمم ولو كان مع التيمم بناء على عدم اشتراط صلاة الجنابة بالطهارة وفيه تأمل قد مر مثله في الوضوء انتهى وقد تقدم في مباحث الوضوء تمام الكلام في المسئلة ونقلنا فيها أقوال الاصحاب رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم وجعل في أعلى علبين مثواه مع خير خلقه محمد وآله الطاهرين صلى الله عليه وعليهم أجمعين وجعلنا الله سبحانه بفضلهم ورحمته وشفوه واحسانه وكرمه بمن يقتني آثارهم ويسلك سبيلهم ويحشر في زميرهم انه رحن الدنيا والآخرة وتوجه اليه في ذلك بمحمد وآله صلى الله عليه وآله ونسئله بهم ان يوفقنا لامام هذا الكتاب وان يهتدينا الى الصواب وان يفعل بما هو أهله والحمد لله كما هو أهله وصلى الله على محمد وآله وعمل الله فرجه

وقد تم شرح كتاب الطهارة في الربع الأخير من ليلة السبت الثانية والعشرين من ربيع الأول على يد مؤلفه الفقير الحقير محمد الجواد بن محمد بن محمد الحسيني الحسني العاملي عامله الله بطفه الخفي في الدنيا والآخرة أنه رحمن الدنيا والآخرة في النجف الشريف على مشرفه وأخيه وآلهما أكل الصلوات وأتم السلام في العام الأول من المائة الثالثة بعد الألف هذا آخر كلام المصنف قدس الله روحه وبه تم كتاب الطهارة ويليه كتاب الصلاة

وقد وفق الله تعالى بينه وطفه وجوده وكرمه لآتمام طبعه في مصر القاهرة المعزية بالمطبعة الرضوية في اليوم العاشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٢٤ من الهجرة النبوية على مهاجرها وآله أفضل الصلاة وأكمل التحية

وقد عني بتصحيحه على نسخ مضمدة مقابلة على نسخة الأصل بكمال الدقة وتتمام التأمل والضبط الأمازغ عنه البصر ولم تفصل إليه قدرة البشر خادماً العلم والعلماء المبد الفقير إلى عفوره بالنفي محسن ابن المرحوم السيد عبد الكريم بن علي بن محمد الأمين بن أبي الحسن موسى الحسيني العاملي الشقراي

زبيل دمشق الشام عفى الله عن جرائمه واستله تعالى شأنه أن يجعل هذا العمل

خاصاً لوجهه الكريم موجباً للنجاة من الحميم والفوز بالنعم أنه جواد كريم

وأتمس من كل من نظري في هذا الكتاب الشريف

الدعاء لمصنفه والساعي في طبعه ونشره ولي ولوالدي

وجميع المؤمنين والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد وآله

الطاهرين وصحبه المتجبين

وسلم تسليماً

كثيراً



ومما قاله السيد المحيد والعالم الوحيد المحقق المتقن السيد سيد محسن الامين بن المرحوم  
السيد عبد الكريم مرقظاً على كتاب مفتاح الكرامة ( بهذه الايات )

شرح به تنحل كل عويصة \* في حابها قد أعيت الشراح  
جمع المقاصد كاشفاً لثامها \* وبكل مشكلة غدا ايضاحا  
كنز الفرائد والفوائد وهو في \* ظلم الجهالة قد بدا مصاحا  
بحر تدفق من يراع محمد \* تلقى البحور بجنبه ضحاحا  
لله آية معجز ظهرت له \* ففتت لكل كرامة مفتاحا

— ﴿﴾ —

﴿ ولبعض الفضلاء المعاصرين للمصنف مرقظاً على هذا الكتاب ﴾

ألا ان القواعد حين واقت \* ادين محمد صارت دعاه  
قد جمعت قواعد جميعاً \* وقد حفظت مقاصدها نظامه  
ولكن أعيت العلماء طرأ \* وقد جهدوا فما بانو مرامه  
وكم قد أشكل الاشكال منها \* وما من كاشف عنه ذامه  
ولا من جامع لقصدها فيها \* وان مزجوا بإيضاح كلامه  
وحيث تعلق الابواب عنها \* أتى الباري ( بمفتاح الكرامة )

— ﴿﴾ —

﴿ ولبعض الفضلاء المعاصرين للمصنف مرقظاً على هذا الكتاب ﴾

جاد الجواد لنا بشرح قواعد \* قد جمعت كل المحاسن فيه  
شرح يبين لك الفقه كآبا \* ويضيئ بكل كلام كل فقيه  
يكفي الفقيه عن الرجوع لاسوا \* وما سواه عنه لا يكفيه  
وعليه لو وقف المصنف لم يقف \* عن ثم صاحبه الجواد بغيه  
ان لم تكن اياه أنت فأقرب السقربى أخوه لامه وأبيه

— ﴿﴾ —

﴿ وللمصنف قدس سره ﴾

كتاب الباغي الفقه أقصى مراده \* ويضيئ به عن جده واجتهاده  
كحلت له جفني بميل سهاده \* وخضعت كفي دائماً من مداده

— ﴿﴾ —

بيان الخطأ الواقع في طهارة مفتاح الكرامة مع صوابه

ليعلم ان هذا المجلد قد صحح مرارا عديدة على نسخة الاصل وغيرها مع بذل غاية الوسع وأقصى الجهد ولكن لما كان الخطأ والنسيان كالطبيعة لنوع الانسان الا من عصمه الله تعالى فقد وقعت فيه أغلاط عثرنا عليها عند المقابلة بعد الطبع وحرصا على صحة الكتاب جعلنا هذه الطريقة لمعرفة صوابها فالمرّة الأولى للصفحة والثانية للسطر ويفصل بينهما نجمه والكلمة الاولى أو أكثر التلط والكلمة الثانية أو أكثر الصواب ويفصل بينهما نقطة فان كان يوجب الكلمة الثانية هكذا « خ ل » فهي علامة على انها نسخة بدل عن الاولى وبقيت أغلاط يسيرة مثل نقصان نقطة أو زيادتها أو نحو ذلك تركناها اعتمادا على نهم المطالع

١١ • ٢ كتب الاول . كسب ١٣ • ٢ أنواما متن . أنواما الطهارة غسل بالماء . أو مسح بالتراب متعلق بالبدن على وجه له صلاحية التأثير في البادة وهي وضوء . وغسل وتيمم وكل واحد منها اما واجب أو نذبة (متن) ١٢ • ٣ اليه . فيه ٢ • ٣ قال في البيان الذي . لكنه قال في البيان ان الذي ١١ • ٣ ومسح . أو مسح ١٢ • ٣ القشاني . القشاني ره ١٣ • ٣ لا يخلوا . لا يخلو ٢٩ • ٣ ذكر . ذكره ٣٢ • ٣ الاقتصاد . الاقتصاد ٤ • ٤ والحلوى . والحلوي ٣٠ • ٣ وهذا ٢٦ • ٥ أو القتل . والقتل ١٧ • ٦ بن . ابن ٢٧ • ٨ والحجة . والحجة عليه ١٠ • ١٠ النسل في . النسل في سلك ١٢ • ١٠ في مبحث . وفي مبحث ٢١ • ١٠ بما ٤ • ١١ وسيجي على . وسيجي ١١ • ٥ والروضه . والروض ١٢ • ١١ بغيرهم . بغيرهم ١٨ • ١١ لا يجرم . يجرم ١٢ • ٢ اذا نواها منها ١٢ • ١٦ • ١٨ حرير . حريره (ظ) ١٢ • ٢ فانه . وانه ١٢ • ٢٨ بن . ابن ١٢ • ٢٨ من . من هذا ١٢ • ٢٩ منشأ . منشأ الصحة ١٥ • ٢٤ الرياض . الرياض ١٥ • ٢٦ وضان . وضان ١٦ • ٧ والشيد . والشيدان ١٦ • ١٠ العيدين . العندين ١٦ • ١٧ فاختلوا . واختلوا ١٧ • ٣ قلها في . قلها ١٧ • ٣ لأنهم . لأنهم اتما ١٧ • ١١ والمنتهى . والمنتهى و (به) ١٧ • ١١ وغيره . وغيرها ١٧ • ١٨ لزادة . لزارة ١٧ • ٢١ واقتصر . اقتصر ١٧ • ٢٨ والفتية . والفتية والسرائر ١٨ • ١٩ يقولون . يقول ١٨ • ٢٧ الفقيه . الفقيه النبه خ ل ١٩ • ٢٧ دخلها . دخلها ١٩ • ٣٢ وروى . ورواه ٢٠ • ٧ للموقفين . للموقفين ٢٢ • ٥ اغسال . اغسال مندوبه ٢٢ • ٩ باليه . اليه ٢٢ • ١٦ المقصود . المقصود ٢٢ • ٢٠ قد . اذ قد ٢٢ • ٢٢ التداخل . التداخل حصول ٢٢ • ٣٣ فملين . فملين مثلا ٢٢ • ٢٤ تعدد . تعدد ١٣٣ • ١٠ جميعا . جميعا ٢٣ • ٢٧ الثاني في . الثاني ٢٤ • ٢ قد . نفذ خ ل ٢٤ • ٥ عا . الاعام ٢٤ • ٢٤ طريق . طريق (طريق خ ل) ١١٥٢٤ • ٢ قد . قطع خ ل ٢٤ • ٢٤ قال . وقال ٢٦ • ١ الاجام . الاجام عليه ٢٦ • ٣ بدليه . بدليه عنه ٢٦ • ٢١ في ذلك . بذلك ٢٦ • ٢١ كما قال ٢٧ • ٢٧ التيم . التيم نذا ٢٧ • ١٧ والمشهور . المشهور ٢٧ • ٢٥ ذلك انتهى النقل . ذلك ٢٧ • ٢٦ لا يقول . يقول ٢٧ • ٣٠ والمساجد . في المساجد ٢٧ • ٣٣ مات . مات . مناقه ٢٨ • ٢٣ كالشيخ في المبسوط . كالشيخ والصدوق ٢٨ • ٢٧ الطيبية . الطيبية ٣٠ • ١٦ لامة . لامة ٨٥٣ • ٥ عدمها . عدمها ١٤٥٣ • ١ بحري . بحري ٣٠ • ٣٠ حاشيته . حاشية



لأن بعضهم . لأنه قد تقدم أن بعضهم ٩٨ \* ٣١٥ الى آخره . الى آخر ما مر . ١٠٠ \* ٧٥ المبسوط . والمبسوط  
 ١٠٠ \* ٣٠٠ سطحها . سطحها ١٠١ \* ١٥٠ التأمل من التأمل في (ظ) ١٠١ \* ٢٠٠ الوارد . الوارد عليه ١٠٢ \*  
 ٢ عنه . عن ١٠٣ \* ٨٠ يعل . (علي خ) ١٠٣ \* ٢٣٠ مقدرا . مقدرا ١٠٩ \* ٧٠ الحار . والحار ١١٠ \* ٨٠  
 (وذابت خ) . (وذابت خ) ١١٠ \* ١٩٠ نخس . نخس ١١٠ \* ١٩٠ في الأخير . بالأخير ١١٠ \* ٣٠ السيد  
 في السيد ١١٤ \* ١٤٠ فيباشة . شاة ١١٤ \* ٢٤٠ الروية . الرواية ١١٤ \* ٣٢٠ بن . ابن ١١٢ \* ٢٧٠ كالعذر .  
 كالعذر مثلا ١١٤ \* ١٢٠ اجل . اجل ١١٤ \* ٢٨٠ والمراسم . والمراسم والوسيلة ١١٥ \* ٢٦٠ شاء . نشأ  
 ١١٦ \* ٢٦٠ الطور به . الطور به وعدمها ١١٧ \* ٨٠ خلى . خلا ١١٧ \* ٢٣٠ بالخرج . في الخروج ١١٧ \*  
 ٢٤٠ قان وجب . فنه (وجب خ) ١١٧ \* ٢٩٠ الرواية أيضا . الرواية ١١٨ \* ١٤٠ الأقوى .  
 الأولى خ ١١٩ \* ٢٠ لكونه . لكونه فيه ١١٩ \* ٦٠ ومصباحه . في مصباحه ١١٩ \* ١٩٠ بيد .  
 بيد انتهى ١٢٠ \* ١٢٠ فروع . فروع ١٢٠ \* ٨٠ فيهما الذي لم يعلم . فيما الذي لم يعلم ١٢٠ \* ٢٣٠  
 لرواية . برواية ١٢٠ \* ٣٢٠ البول . البول ثلاثين ١٢١ \* ١٠٠ آخر . جزء ١٢١ \* ٣٠٠ بكل . في كل  
 ١٢٢ \* ٢٠ بالتزج . في التزج ١٢٢ \* ١٧٠ فيهما وحكم . فيهما واحتمل ذلك في انتهى فيها وحكم ١٢٣ \*  
 ١٠٠ قرارها أو اختلف . قرارها أو اختلفا ١٢٣ \* ١٦٠ لا يجب نزح شي . لا يطرح شي ١٢٣ \*  
 ٢٣٠ الاسم . الاسم ١٢٤ \* ٣٠ قريط . قريطا ١٢٤ \* ٢٠ والمعتبر انتهى ١٢٥ \*  
 ٢٩٠ بالصلاة . في الصلاة ١٢٦ \* ١٠ يتم . يتم ١٢٦ \* ١٣٠ على . وعلى ١٢٧ \* ١١٠ خطأ  
 . خطأ انتهى ١٢٧ \* ٢٢٠ التجسس . التجسس ١٢٧ \* ٢٩٠ المحصور . في المحصور ١٢٨ \* ١٤٠  
 ١٥٠ المثال . المثال ١٢٨ \* ٢٢٠ الماء . الماء خ ١٢٨ \* ٢٨٠ وانه . أو انه ١٢٩ \* ٢٤٠  
 المحصول . المحصور ١٣١ \* ٢٤٠ القبول به . القبول ١٣٢ \* ٣٠ كقبولية . كقبولته ١٣٥ \* ١٤٠  
 بالأناء . والأناء ١٣٥ \* ٢٤٠ اطعامه . اطعامه ١٣٥ \* ٢٦٠ في الكثير . والكثير ١٣٩ \* ١٨٠  
 جميع . رجع ١٣٨ \* ١٠٠ ذلك . بذلك ١٣٨ \* ١٨٠ الطيريات . الطيريات ١٣٩ \* ٥٠ انه  
 قال . قال ١٣٩ \* ٦٠ ومالك . ومالك وداود ١٣٩ \* ١١٠ والمعتبر . والتحرير ١٤٠ \* ٣٠  
 لا يخرج . لا يخرج ١٤٠ \* ٢٩٠ القواعد . القواعد والمذهب البار ١٤٢ \* ٢٠ وبالشمس . أو  
 بالشمس ١٤٢ \* ١٩٠ لا لسكر . لا لسكر ١٤٢ \* ٢٤٠ كانت . كان ١٤٣ \* ٢٤٠ بشرهم  
 . في شركهم ١٤٤ \* ٤٠ أصلية . أصلية ١٤٤ \* ١٠٠ عليه . عليهم ١٤٤ \* ١٣٠ نجاسها . نجاسهم  
 ١٤٥ \* ٣٠ في البفض . بالبفض ١٤٥ \* ٤٠ البفض . البفض ١٤٥ \* ١٤٠ والمسالك .  
 والمسالك والدلائل ١٤٥ \* ١٦٠ الاستاذ . الاستاذ الظاهر ١٤٦ \* ٣٠ فيها . في فيها ١٤٦ \* ٨٠  
 يستنب . يستنب ١٤٦ \* ١٨٠ المقام انتهى . المقام ١٤٧ \* ٧٠ وصوفها . وصوفها وعظمتها ١٤٩ \*  
 ١٦٠ والشبيدين . والشبيد ١٤٩ \* ٢٨٠ المراد . المراد خ ١٥٠ \* ٥٠ شطرأ . شطر  
 صالح ١٥١ \* ١٦٠ اذ . ان ١٥١ \* ٣٣٠ الحرب . للحرب ١٥٣ \* ٤٠ وفي الفقيه .  
 في الفقيه ١٥٣ \* ٨٠ الغالي . الغالي الملوذ ١٥٣ \* ٣٠ في الموت . بالموت (ظ) ١٥٥ \* ٥٠ أو  
 على معاونه . الشاة للموت ١٥٥ \* ١١٠ ابن زيد . أبي زيد ١٥٥ \* ٣٧٠ كرش . الكرش  
 ١٥٦ \* ١٤٠ والشعبي . والشعبي والشعبي ١٥٦ \* ١٥٠ عمروين . عمروان ١٥٦ \*  
 ٣٣٠ بمكانة . بمكانة ١٥٨ \* ٤٠ محرم . محترما ١٥٨ \* ٢٦٠ مقارقات . مقارقات ١٥٩



٣٢ • وضبطها • وضبطها ١٦ • قرية • قرية ١٦ • ١٣ • والنهاية • والمقننه ١٦٠  
 ٣٢ • البيل • البلي ١٦٦ • ١٧ • والمستنصه المتوف شعرها بأمرها • والمستنصه ١٦٩ •  
 ١٥ • بمجرد • «لجودخل» ١٧٠ • ٤ • غيره • غيره ١٧٠ • ٢٩ • احدها • احدها  
 ١٧٢ • ١٣ • فان • كان ١٧٣ • ١٥ • الاستاذ • الاستاذ ١٧٣ • ٢٣ • طريقه • الطريقه ١٧٦  
 ٣١ • الا • لا ١٧٩ • ٨ • حيث • حتى ١٧٩ • ٩ • قويا • قويا ١٨٣ • ٢ • الا •  
 لا ١٨٥ • ١ • بالشمس (١) • من • بالشمس من (١) ١٨٥ • ١١ • النزاهة • النزاهة ١٨٩ • ١٩  
 التحليل • التحليل ١٩٠ • ١٧ • قليل خر • قليل خر في خل ١٩١ • ٥ • منها • منها ١٩٢ • ١٩  
 يطهر يده • مطهر ليدنه ١٩٢ • ١٩ • جثيره • لجثيره ١٩٣ • ١١ • ن • بزيم • الوارده •  
 ابن زريع الوارد ١٩٤ • ١٠ • المقاصد والمشهور • المقاصد والاشهر كما في الكفايه والمشهور ١٩٥  
 ٣ • أول من • أول من ١٩٥ • ٨ • صير • عمر ١٩٧ • ٤ • والجرد • والجرد ١٩٧ • ١١ • والغازيره  
 • والغازيره ١٩٧ • ٢٥ • للشافعي • للشافعي ١٩٨ • ١١ • اذا • اذا ١٩٨ • ١٥ • لا يجوز  
 غسله • لا يكون غسلة ١٩٨ • ٢٨ • ذو وضوء • ذو وضوء ١٩٩ • ٥ • لا • لم ٢٠٠ •  
 ٢٠ • المرتين • المزج ٢٠٠ • ٢٥ • وغيره قال الفاضل • وغيره ٢٠١ • ٢٠ • لأفعال • يراد  
 بالأفعال ٢٠٢ • ٣ • وفيه • وفيها ٢٠٣ • ٨ • فهو • فهي ٢٠٤ • ٢٢ • حقيقة • حقيقة مقوله ٢٠٤  
 ٢٤ • وهذا • وهذا (ظ) ٢٠٥ • ١٧ • قلت • قلنا ٢٠٦ • ٣١ • كان عباده • كان معاملة  
 ٣٠ • ٢٠٧ • الامم من الآخر • الامم من الآخر ٢٠٩ • ٢٥ • واصحابها • واصحابها ٢١٠ • ١٣  
 قيل • قيل تمام ٢١٢ • ٢٦ • واستوضح • واستوضح ذلك من ٢١٣ • ١٦ • للتبليس •  
 للتبليس ٢١٤ • ١٩ • الاخبار • الاخبار ٢١٦ • ١٦ • لاستباحتها • لاستباحتها ٢١٦ • ٣٣  
 عن • عن ٢١٧ • ١٥ • لاطاعته • لاطاعته ٢١٨ • ٢٢ • لأن • لأنه ٢١٨ • ٣٢ • وغيرها  
 • وغيرها ٢١٩ • ٣٣ • له • لنا ٢٢١ • ٧ • وكذا السعي • وكذا الذنب السعي ٢٢٢  
 ٢٤ • البسوط • الشيد ٢٢٣ • ١٦ • ان القطع • القطع ٢٢٥ • ١٣ • الفضل • الفضل  
 ٢٢٥ • ٢٥ • الايضاح • الايضاح أيضا ٢٢٩ • ١١ • قسما • قسما انتهى ٢٣٠ • ١٨  
 الوجه • الوجه عنده ٢٣٢ • ٢٠ • ايقاع • ايقاع ندب ٢٣٤ • ١٩ • الفروس • الفروس ٢٣٥  
 ٥ • اجراء • اجراء الماء ٢٣٥ • ٣٠ • لذلك • لذلك أصلا ٢٣٧ • ١١ • في • وفي ٢٣٨  
 ٢ • البيض • البيض الآخر ٢٣٩ • ٢٤ • موضع • موضع آخر ٢٣٩ • ٢٥ • فهم فن •  
 فهم (فن خل) ٢٣٩ • ٢٨ • كثير • كثير ٢٤١ • ٧ • الباقي • الباقي خل ٢٤١ • ٢٥ • الفرض  
 • الفرض ٢٤١ • ٣٢ • آقا • آقا ٢٤٣ • ٢ • الثالث عشر • الثالث ٢٤٧ • ١ • الخامس •  
 الرابع ٢٤٧ • ١٣ • عسيرة • عسيرة ٢٤٧ • ١٤ • بما • بما ٢٤٧ • ١٥ • وأولها • وأولها ٢٤٧  
 ١٥ • طهارتها • طهارتها ٢٤٧ • ١٧ • جميع اليان • اليان خل ٢٤٩ • ٢٨ • والمدارك  
 • المدارك ٢٥٠ • ٢٥ • انكر • امكن ٢٥١ • ١٦ • العجيب • العجيب ٢٥٢ • ١ • ثلاث  
 • ثلاث ٢٥٢ • ٧ • الاخيه • الاخيه ٢٥٣ • ٥ • اغلاف • الباس خل ٢٥٣ • ٩ •  
 السامل • الساملي ٢٥٣ • ٢٦ • النعم • النعم خل ٢٥٥ • ٢٦ • الكركي • والكركي  
 خل ٢٥٧ • ٨ • مع • مع عدم ٢٥٧ • ٢٩ • الا انه • لأنه ٢٥٩ • ٤ • مقيدا • مقيدا

- ٢٦١٢ \* ٧ و ٧ و ٨ المني . العين ٢٦١ \* ١٨ الناصية . الناصية ٢٦٤ \* ٨ وفيها . وفيها ح ل ٢٦٤ \*  
 ١٣ . تفسيرين . التفسيرين ٢٦٤ \* ٢٢ بمعنى مراعاة . وبمعنى مراعاة ٢٦٦ \* ١٤ نفسه . نفسه به  
 ٢٦٦ \* ١٥ البيادات . العبادة ٢٦٦ \* ١٦ قسب . قنسب ٢٦٦ \* ٢١ لا يتعين . لا يتعين بالنه  
 ٢٦٧ \* ٣ الفوائد . الفوائد ٢٦٧ \* ٢١ وكف . وكفر ٢٦٨ \* ٢٨ في كتاب . كذا في النسخ  
 ٢٦٨ \* ٣٢ أو قال في لذكرى . وقال في لذكرى ٢٦٩ \* ١ ادخلها . ادخلها ٢٦٩ \* ٢٣ قبل .  
 قبل ٢٦٩ \* ٣٠ وذا . وكذا ٢٧٠ \* ٣٠ لما . الماء ٢٧٠ \* ٨ ممتد . ممتد ٢٧٠ \* ٢٥  
 الرسالة . الرسالة وصرح بعض الحنفية باشتراط الحج قلله شارح الطحاوي ٢٧٠ \* ٢٦ الماتع . الماتع  
 ٢٧٠ \* ٣١ لا ذي . الأذى ٢٧١ \* حكي . حكي ٢٧٢ \* ٥ حسب . حسب ٢٧٢ \* ٧ لى . الى  
 ٢٧٢ \* ٢٩ انه . ان ٢٧٣ \* ١٠ وسكت . وسكت عليه ٢٧٤ \* ١٨ الغرة . الغرة بإقاع كل غسلة .  
 بفرتين ٢٧٤ \* ٢٧ ووضوئي وضو . وضوئي وضو ٢٧٤ \* ٣١ الواحد . الواحد ٢٧٥ \* ١١  
 لأنه . لأنه يكون ٢٧٥ \* ١٥ الثالث ان مسح . الثالث ان مسح عائها في غسلة اليسرى ٢٧٥ \* ١٦  
 من عبارة . من آخر عبارة ٢٧٥ \* ٢٧ وفي المدارك . في المدارك ٢٧٧ \* ٢٦ للمحدث في بحث الجنب .  
 للمحدث ٢٧٧ \* ٢٧ الجنب خ ل . الجنب خ ل لصحيح علي بن جعفر ( نسخه ) ٢٧٧ \* ٢٩ وان  
 كان . وان ٢٧٨ \* ١٠ يحصل . يصل ٢٧٨ \* ٣٠ هذا . لهذا ح ل ٢٧٩ \* ٢٣ لأن غسل . لأن  
 اتيات غسل ٢٨٠ \* ٦ اجراؤها . اجرائها ٢٨٠ \* ٢٣ مسائل . المسائل ٢٨١ \* ٤ وانغرق . وانغرق  
 ٢٨١ \* ٤ والكي . والكسر خ ل ٢٨٥ \* ١١ من ( استمر خ ل ) . ( استمر خ ل ) من  
 أحاديث ٢٨٦ \* ١٣ فلا انه . فلاه ٢٨٧ \* ٢ تكلفه . تكلفه ٢٩١ \* ٢ وذلك . ذلك ٢٩٢ \*  
 ١٩ وانغلاق . انغلاق ٢٩٣ \* ١٤ ما . ما ٢٩٤ \* ٣ أحدهما . أحدهما ٢٩٤ \* ١٥ اعتبار خ ل .  
 اعتبار خ ٢٩٤ \* ٢١ ذلك . ذلك في ظاهر الحال ٢٩٦ \* ٣ والتين . والتين فياتي ٢٩٨ \* ٨  
 أو المشاء . مع المشاء ٢٩٩ \* ٣ التكليف . التكلف ٣٠١ \* ٢ قائده . قائده ٣٠١ \* ٢٣ القضاء .  
 القضاء قال فله اختيار التام وان كان القصر اداء . وبالمعكس وقيل يقتصر القصر في القضاء مطلقا ٣٠٢ \*  
 ١٨ تعين . يقين ٣٠٣ \* ٢٢ لما . يا ٣٠٤ \* ٢١ الظاهر . اذ ظاهره ٣٠٤ \* ٢٥ متظافره . متظافره  
 ٣٠٤ \* ٢٩ وفي الحدائق ان . كذا في النسخ ولا يخفى اختلال العبارة فلتراجع ٣٠٥ \* ٢٨ والمعين .  
 أو المعين ٣٠٧ \* ٣١ وقال . قال ٣٠٨ \* ٢٧ انما بين . خلتانين ٣٠٩ \* ١٧ خلافا . خلافا في  
 المسئلة ٣١٢ \* ٢٤ الحصول . الوصول ٣١٣ \* ٢٦ وغسل . غسل ٣١٤ \* ١ الجانب خ ل . الجانب خ  
 ٣١٤ \* ٢ الاصحاب . للاصحاب خ ل ٣١٤ \* ١٠ بعد . بعد غسل ٣١٤ \* ١٦ أو الحدائق . والحدائق  
 ٣١٧ \* ٣ نقله . نقله ٣١٧ \* ٩ ذكر . ذكر ح ل ٣٢١ \* ٢١ مجمع . مجمع ٣٢٢ \* ١٩ يذكر .  
 يذكر ٣٢٢ \* ٢٤ الثام من العبارات . التام ٣٢٣ \* ١٠ الميسرط المتوسط ٣٢٣ \* ١١ والاجتهاد .  
 أو الاجتهاد ٣٢٣ \* ١٨ اخر . اخر ٣٢٣ \* ٢٩ قال قال . قال ٣٢٥ \* ٤ بحث الكتاب . بحث  
 الوضوء ٣٢٥ \* ١٨ اسماء . اسمائه ٣٢٦ \* ٣٢ المتبر . المتبر حيث ٣٢٨ \* ١٢ جمع . جمع ٣٢٩ \*  
 ٢١ الفرد . الفرض خ ل ٣٣٠ \* ٢٨ محافظته . محافظته ٣٣١ \* ١٠ فيه . لا يبعد ان يكون قوله فيه  
 الى قوله وفيه ضف حاتية من المصنف ولكن الذي وجدناه في النسخ انها من الاصل ٣٣١ \* ١٢  
 فيه . فيه ( ظ ) ٣٣١ \* ٣٣ لا يتفق . لا يتفق ٣٣١ \* ٣٣ البحث في . البحث ٣٣٢ \* ١ السل .

بالنسل ٣٣٢ \* ١٨ النسل . نسل خ ل ٣٣٣ \* ٢٤ ما ذكر وه . ١٠ ذكره خ ل ٣٣٤ \* ١٧ محل .  
 محال ٣٣٥ \* ١ يصلها . يصلها ٣٣٥ \* ١٧ الحدث . الحديث ٣٣٥ \* ٢١ للمحتلين . المحتلين ٣٣٥ \*  
 ٢٦ بتمامه . بتمامه الخ ٣٣٦ \* ١٣ خيضا . خيضا ٣٣٨ \* ١١ ذكر . ذكره ٣٣٨ \* ٢٧ فتاويه \*  
 فتاوه ٣٣٨ \* ٢٨ ابن . ابن ٣٣٩ \* ٢ مدخلا . مدخل (ظ) ٣٤١ \* ٢ تستبري . تستبرى ٣٤٢ \* ٨  
 والشرائع . والشرائع والمعتبر على ما يظهر وكشف الرموز ٣٤٢ \* ١٤ ما بينها . ما بينها ٣٤٢ \* ٢٩  
 تحقق الخيض . تحقق الخيضه ٣٤٣ \* ١٦ ان لادليل . انه لادليل ٣٤٣ \* ٢٤ معدوده . معدوده  
 ٣٤٤ \* ٤ التي . التي (ظ) ٣٤٤ \* ٣٠ وان ما . وانما ٣٤٧ \* ١٤ وعلى . فلي ٣٤٨ \* ٧ والمناسيه .  
 والناسيه ٣٤٨ \* ٢٤ قل . قاله ٣٤٨ \* ٣١ انه . فانه ٣٤٩ \* ٦ قال . وقال ٣٥١ \* ١٠ الى . الى ان  
 (ظ) ٣٥١ \* ١٦ عن . غير (ظ) ٣٥٣ \* ٥ عشر . جعش ٣٥٣ \* ١٠ مذاهبهم . مذاهبهم المثبتة .  
 ٣٥٣ \* ١٩ المصنف هنا في الرجوع الى الاقران واقصر على قد النساء . المصنف هنا ٣٥٣ \* ٢٠  
 والمسالك . والمسالك واقصر على قد النساء في الرجوع الى الاقران ٣٥٤ \* ٩ فقتدي . فقتدي  
 ٣٥٤ \* ١١ فتمارض . فتمارض ٣٥٤ \* ١٢ الروايات . الروايه ٣٥٤ \* ٣٠ سيمه . سيمه ٣٥٥ \* ٣ واعترضه .  
 واعترضه ٣٥٥ \* ٢٨ تحيض . تحيضا ٣٥٦ \* ٤ ست ٣٥٦ \* ١٦ والجعفرية . والجعفرية وشرحا ٣٥٦ \* ٣  
 ٢٨ قولا . قولا (تقريباً) ٣٥٧ \* ٥ قال . انه قال ٣٥٩ \* ١ المشور . المشور ٣٦٠ \* ١٠ اليوم  
 الوقت خ ل ٣٦٢ \* ٦ لرميتها . لرميتها ٣٦٢ \* ١٩ بتمه . في تمه خ ل ٣٦٢ \* ٢٧ فيه كذا في النسخ  
 والظاهر زيادة في من أحد الموضعين ٣٦٣ \* ١٦ في الحره . الحره ٣٦٣ \* ١٩ قلناه . قلناه عنه  
 ٣٦٦ \* ٤ وتانية وثالثة . وتانية وثالثه ٣٦٧ \* ٦ الاخير . الاخير ٣٦٧ \* ١٩ الآخرين . الآخرين  
 خ ل ٣٦٧ \* ٢٨ عل . على ٣٧٠ \* ١٩ اختيارا . اجتازا ٣٧٠ \* ٢١ حنيفيه . حنيفه ٣٧٠ \* ٢٥  
 القمام . القمام حيث ٣٧١ \* ١٥ كانه . وكانه ٣٧٢ \* ٢ التمه . التمه ٣٧٣ \* ١١ السامع . السامع  
 فأن ٣٧٤ \* ٢ قلله . قلله عنه ٣٧٨ \* ١ عند كل . عند ٣٧٨ \* ٣ مختصره ومصباحه . مصباحه  
 ومختصره ٣٨٠ \* ٢٦ آخر . آخر ٣٨١ \* ١٣ والرسيله . والرسيله ٣٨٢ \* ١١ بالتطوير . بالتطوير  
 ٣٨٣ \* ١٣ ومغى . ومغى ٣٨٣ \* ٢٤ ماذا . ما اذا ٣٨٤ \* ٢ أيضا . أيضا في المقام ٣٨٤ \* ١٧  
 موضع اخر . موضع ٣٨٧ \* ٦ الاوصاف . للاوصاف ٣٨٧ \* ١٨ خيض . خيضا ٣٨٧ \* ٢٧ ذلك  
 انحصار . انحصار ٣٨٨ \* ٥ بالطهارة بالطهارة انتهى ٣٨٩ \* ١ وتقير . وتقير ٣٨٩ \* ٢٤ وظاهرا  
 وظاهر ٣٩٠ \* ٢٨ الذ كرى . الذ كرى وتقليص التقيص ٣٩١ \* ٢٥ الصلوة . الصلوات ٣٩١ \*  
 ٣٠ الصدق . الصدوق ٣٩٢ \* ٩ الا ووجوبه . الاول وجوبه ٣٩٢ \* ١٧ والتذكركه .  
 والتذكركه والذ كرى ٣٩٢ \* ٢٧ لقول . القول ٣٩٢ \* ٢٨ الجاري . الجاري ٣٩٤ \* ١٧  
 في نسخة . في غير نسخة ٣٩٤ \* ٢٣ الاغسال . الصلوة ٣٩٥ \* ١٨ جعفرية . جعفرية ٣٩٥ \*  
 ٣٣ قميس . قميس ٣٩٦ \* ٢ والاخري . والاخر ٣٩٦ \* ٩ ان كان . اذا أتت خ ل ٣٩٦ \*  
 ١١ وجامع المقاصد . والبيان ٣٩٩ \* ١٣ لا يقدح . انه لا يقدح ٣٩٩ \* ١٦ الارشاد . الارشاد  
 المدونه ٣٩٩ \* ٢٣ وشرحا . وشرحها ٣٩٩ \* ٢٥ المسته . المسته ٣٩٩ \* ٣١ يعد ابتداء  
 بعد ابتداء ٤٠٠ \* ٣٠ الحائض . الحامل ٤٠٧ \* ١٩ وفيه . وفيه خمسة ٤٠٩ \* ٤ ظهور . ظهور  
 ٤٠٩ \* ٤ بوجهها . بوجهها ٤١٠ \* ١٦ ربوها . ربوها ٤١٠ \* ٢٩ في الغنيه . في الخلاف والغنيه

٤١١ \* ٩ بدنه منه . بدنه ٤١٢ \* ٣٠ جيباً . جيباً ٤١٣ \* ٢٤ اولى . اولى بالصلاة عليه وفي الفتنه  
 الاجماع على انه اولى ٤١٤ \* ١٢ الولايه . الاولويه خ ل ٤١٤ \* ٢٥ قائل . لمائل ٤١٧ \* ٧ ان  
 انه ٤١٧ \* ١٢ انه . ان ٤١٧ \* ٣١ والموطأ . والموطأ ٤١٨ \* ١٣ يتم . يتم ٤١٩ \* ٢٦ ذكر  
 ذكره . ٤٢٠ \* ٩ تاباً . ذلك تاباً ٤٢١ \* ٧ الشرائع . الشرائع والمناسبات ٤٢٢ \* ٢ وفي شرح  
 المفاتيح . وفي المفاتيح خ ل ٤٢٢ \* ١٩ واستحسن . واستحسنه ٤٢٢ \* ٣٢ ثم لم أبرح الى أن مات .  
 الذي كان في النسخة هكذا ( ثم أبرح ان مات ) فصحت كما ترى ولا يبعد ان الصواب ( ثم ما برح ان  
 مات فليراجع ) ٤٢٣ \* ٢ بالمعني . في المعني ٤٢٣ \* ٧ كان . كان ٤٢٣ \* ٢٤ الالتباس . التام خ ل  
 ٤٢٣ \* ٢٩ ان . لان ٤٢٥ \* ١٠ واستحسنه . واستحبه ٤٢٦ \* ٢١ يظهر . يظهر ٤٢٦ \* ٢٤ لولا لو  
 ٤٢٦ \* ٢٦ ذال . زال ٤٢٧ \* ٩ الخلف . الخلف كما سر ٤٢٨ \* ٢٨ الاشارة . الارشاد خ ل  
 ٤٢٩ \* ٣١ أبي الشيخ . الشيخ أبي ٤٣١ \* ١٣ اكنى . اكنى . في ٤٣١ \* ٣٢ النزع . النزاع انتهى  
 ٤٣٢ \* ٨ يزيد . زيد خ ل ٤٣٢ \* ٢٤ مقدم . مقدم خ ل ٤٣٣ \* ٢٠ والتحصيل والتحصيل خ ل  
 ٤٣٣ \* ٢٤ الطوسي . والطوسي خ ل ٤٣٥ \* ٣١ المقاصد . المقاصد لا بد ٤٣٦ \* ٩ بد كانت النسل  
 بد النسل ٤٣٦ \* ٩ ان . ان كانت ٤٣٦ \* ١٠ كافة ( ايضاح ل ) . ايضاح ٤٣٦ \* ١١ على . على  
 عدم ٤٣٦ \* ٢٩ المتحرز . المتحرز ٤٣٩ \* ٦ فأن . فأنه ٤٤٠ \* ٤ الجمع . الجميع ٤٤٠ \* ١٥ فتاوم .  
 فتاوم ٤٤١ \* ١٤ فيها . فيها خ ل ٤٤٢ \* ١٧ جل . جل أحد ٤٤٣ \* ٥ يدل . دل ٤٤٣ \* ١٥  
 بالبين . بالبين ٤٤٣ \* ٢٥ كافي . كافي ٤٤٤ \* ١٢ والروايه . والروايه به ٤٤٤ \* ٢٧ واستدل . واستدل  
 على ذلك ٤٤٧ \* ١٠ والمذهب البارع . في نسخه عن القاضي في المذهب البارع ويمكن سحتها وزيادة لفظ  
 البارع فليراجع ٤٤٧ \* ٢١ موضع . مواضع ٤٤٧ \* ٣٥ اذا لو . اذا ٤٤٨ \* ١٤ العجز . العجز عنه ٤٤٨ \* ٤  
 بقى . بقى منه ٤٤٨ \* ٢٥ السابق . السابق ٤٤٥ \* ٢٤ يحتل . يحتل فيه ٤٤٥ \* ٣٥ غايات أثر . غاية  
 أثر ٤٤٥ \* ٩ اعتبار . اعتبار نية ٤٤٥ \* ١٢ الثاني . الثاني انه ٤٤٥ \* ٣١ لاهل . الا على ٤٤٥ \* ٢٧  
 المشترك . مشترك خ ل ٤٥٢ \* ٨ وكذا . وكذا في ٤٥٢ \* ٢٢ قال الشيخ . قال الكيفي والشيخ ٤٥٢ \* ٥  
 ٢٨ الطبيب . الطبيب ٤٥٤ \* ١٠ الذكري . الذكري تارة ٤٥٤ \* ٢٢ أحدهما . أحدهما ٤٥٥ \* ٤ يدخل  
 يدخل ٤٥٥ \* ١٤ التحنك . التحنك ٤٥٥ \* ٢٤ الخبر . الخبر ٤٥٦ \* ١١ الاصل في . الاصل في ذلك  
 ٤٥٧ \* ١٨ الا . الا على ٤٥٨ \* ٣٥ نحوها . ونحوها ٤٥٨ \* ٩ ينبغي . يستحب خ ل ٤٦٠ \* ٣١ قل فيه فيه  
 قل عنه ٤٦٢ \* ٤ عنها . عنها ٤٦٤ \* ١٧ الكاه . الكاه ٤٦٥ \* ٣١ تصبياً . تصبياً ٤٦٥ \* ٣١ الاربع  
 الاربعه ٤٦١ \* ١٤ البيني . البيني ليست تمير الى الجانب الذي يلي الرجل اليمنى ٤٦١ \* ١٧ في الروضة .  
 في الروض والروضة ٤٦٢ \* ٣١ صلاته . صلاة ٤٦٣ \* ٤ صرح . صرح به ٤٦٤ \* ٩ يؤول . يؤول ٤٦٦ \* ٢٢  
 الامام . الامام ٤٦٧ \* ١٤ نبيه . نبيه فيه ٤٦٨ \* ١٧ ويدعوا . ويدعوا ٤٦٨ \* ٢٩ مجاز . كذا في النسخ  
 ٤٦٨ \* ٣٢ تدعوا . تدعوا ٤٦٩ \* ٣٦ و ٢٦ و ٢٦ ويدعوا . ويدعوا ٤٦٩ \* ١٨ صرح . صرح فيه ٤٦٩ \* ٣٠  
 والصفي . والصفا ٤٨١ \* ١٤ يجعله لا يويه . يجعله له ولا يويه ٤٨١ \* ١٣ في البسوط . وفي البسوط ٤٨١ \* ٥  
 ١٦ وظاهر الاصحاب . وظاهر الاخبار والاصحاب ٤٨٢ \* ١٥ مع . مع عدم ٤٨٢ \* ٣١ وجاع . وفي  
 جامع ٤٨٣ \* ٦ الاحكام . الاحكام والبيان ٤٨٣ \* ٢٠ الثاني . الثاني انتهى ٤٨٦ \* ٢٠ وحاشية الشرائع  
 وحاشية الشرائع لم يبدى ٤٨٨ \* ٢٨ اعادتها . اعادتها ٤٩٠ \* ٤ اشتراها . اشتراها ٤٩٢ \* ٩

ليس . ليس علي ١٧٥٤٩٢ وان . ان ٧٥٤٩٣ انه . ان (ظ) ٣٥٤٩٥ . والفقيه ١٥٥٤٩٦  
عليه . عليها ٢٩٥٤٩٦ تأخر . تأخر عنه ٣٢٥٤٩٦ كتابه خ ل ٣١٥٤٩٩ خبراً خبراً ٨٥٥٠  
عنها . عنها ٤٥٥٠٢ وفي ١٣٥٥٠٢ تمزية . تمزية ١٧٥٥٠٢ وتقر بجائهم . وتقر بجائهم ١٧٥٥٠٢ تلقاء .  
لقاء ١٩٥٥٠٢ الثائم . المأتم ٢٦٥٥٠٢ وقال في المتبر . وقال المصنف في التفت خ ل ٣٥٥٠٢ دعاء  
وعاء ٢٥٥٠٣ المدارك . والمدارك ٢٥٥٠٤ شبهة . شبهة ٢٥٥٠٤ ومختصرة . ومختصرة ٥٥٥٠٦ ربما بعد .  
ربما قبل ٦٥٥٠٧ مذهب . عمل ٢٤٥٥٠٨ عينة . عينة ٢٦٥٥٠٩ الميت الميتة ١٥٥١١ وفي ٥٥١١ ٢٢  
كان . كانا ٥٥١١ ٢٣ علي خشبة . علي خشبة ٥٥١١ ٢٦ التقي والجلي . التقي الحلبي ح ل ٥٥١٢ ٣  
صلى . صلى ٥٥١٢ ٣ خشبة . خشبة ٥٥١٢ ١٩ قال . وقال ٥٥١٣ ٣٠ يوجبها . يوجبها ٥٥١٤  
١٢ الا بنجس . الا من نجس ٥٥١٦ ٨ الميت . الميت بنجى ٥٥١٦ ١٧ فأن . فأنه ٥٥١٨ ٤  
عائنا . غلبنا ٥٥١٨ ٥ المسلم ميتا . الميت مسلماً ٥٥١٨ ٢٠ بلا . بل لا خ ل ٥٥١٩ ٦ والبيان .  
والبيان والله ٥٥١٩ ٩ الخلاف . الخلاف وكذا ٨٥٥٢٠ المستنيين . المستنيين (المستنبخ ل)  
٥٥٢٠ ٢٩ ماذا . ما اذا ٥٥٢١ ٢٨ فيه . في ٥٥٢٢ ٢٠ به أيضاً ٥٥٢٢ ٢٥ والجعفرية .  
الجعفرية ٥٥٢٣ ١١ فيه . قد ٥٥٢٣ ٣١ عسرا . عسرا ولا حرجا ٥٥٢٤ ٢٥ يخشى . يخش  
٥٥٢٤ ٦ واستمراره . أو استمراره ٥٥٢٥ ٦ يخش . يخشى ٥٥٢٥ ١٧ يأتي . يأتي ٥٥٢٥ ١٩  
والشافعي . الشافعي ٥٥٢٥ ١٩ هذا . هنا ٥٥٢٦ ٧ وظاهر . وظاهره ٥٥٢٨ ٤ الملية . الملية ٥٥٢٩  
٧ الاصحاب . الاصحاب وأما كونه خالصاً فهو شرط عندنا كما في نهاية الاحكام ٥٥٢٩ ٨ اضراراً  
اضرار ٥٥٢٩ ١٤ اجز . اجز ٥٥٣٠ ١٧ بقى . تبقى ٥٥٣٠ ٢٤ ويتركها عليها . ويتركها عليه  
(ظ) ٥٥٣٠ ٢٩ اضطرابا . واضطرابا ٥٥٣١ ٢٥ احتياط . احتياط ٥٥٣٢ ٢٩ بالارمين .  
بالارمني ٥٥٣٣ ٧ اصحابه . اصحاب خ ل ٥٥٣٣ ٨ تفسيران . تفسيرين (ظ) ٥٥٣٣ ٢٨  
في السبخة . بالسبخة ٥٥٣٤ ٢٨ يجوز . يجوز التيمم ٥٥٣٥ ٢٠ ينتقل . ينتقل منه ٥٥٣٥ ٢٠ يده .  
يديه ٥٥٣٥ ٣٠ فالشيخان . والشيخان ٥٥٣٦ ٣١ أحدها . أحدها ٥٥٣٦ ٣١ هي . هي ٥٥٣٨  
١٦ سقوط القضاء . سقوط الاداء والقضاء ٥٥٣٩ ١١ الحدث . الحدث ٥٥٤٠ ٢٩ ضربة .  
ضربة واحدة ٥٥٤١ ٢٠ الى اعاده . ولم يحتج الى اعاده (ظ) ٥٥٤١ ٢٢ وأول . أو أول ٥٥٤٢ ١٤  
انقاد . انقاد خ ل ١٦٥٥٤٢ الانتصار . الانتصار خ ل ٨٥٥٤٣ ان السيد . السيدان ٤٥٥٤٥  
والعمود . والعمود ٢٣٥٥٤٥ خالف وقال . خالف أو قل الخلاف عن سوى الكاتب كما عرفت ومع  
ذلك كله قال ٥٥٤٦ ٧٠ والمقاصد وجامع المقاصد ٥٥٤٦ ١٢ والتقي . والتقي ٢٦٥٥٤٨ الاقبال . الاقبال  
٥٥٤٨ ٢٧ والمسح . والمسح نظير الكتفين لم يعين الضرب والمسح ٧٥٥٤٩ والبرهان . والبرهان وقديوح  
ذلك من (١) والبيان (نسخه) ٥٥٥١ ٩٥ اذا . اذا ٥٥٥١ ١٥ التيمم الا . التيمم ٥٥٥١ ١٧  
التيمم التيمم . التيمم ٥٥٥٢ ٢٠ ماعده . ماعده انتهى ٥٥٥٢ ١٢ الوسيه . الرسيه ٥٥٥٢ ٢٧  
وهذا ان . وهذا ٥٥٥٢ ٣٠ الظهر . الظهر في أول الوقت ٥٥٥٣ ٢٢ الاخيرين . الاخيرين خ ل  
٥٥٥٣ ٣٠ ولان . لان ٥٥٥٤ ١٤ قول . قول عامة ٥٥٥٦ ٢٩ محازا . محازا ٥٥٥٧ ٤ والاخبار .  
والاخبار ٥٥٥٧ ١١ والفصل . أو الفصل ٥٥٥٨ ٢٦ والمعتبر . والمعتبر والمتهى ٥٥٦٠ ٢٦ هام .

ابن حمام خ ل ٥٦٠ \* ٣٢ مصحف او الجنب لقراءة القرآن . مصحف ٥٦١ \* ٣٢ وتردد . وتردفيه  
 ٥٦٢ \* ١٨ الناقص . الناقص ٥٦٢ \* ١٩ بوضوء . توضأ ٥٦٣ \* ٢٧ مائة . مائة منها ٥٦٤ \* ٤  
 الرفع . الرفع فيه ٥٦٤ \* ١٢ المانع . المانع الى غاية الارض نفس ذلك المانع ٥٦٤ \* ١٧ التام .  
 التام ٥٦٤ \* ٢٥ عند دخوله . عنده ودخوله ٥٦٤ \* ٣٢ يكفه . يكفي ٥٦٥ \* ١ موضع . موضوع  
 ٥٦٥ \* ٤ من النص . النص خ ل ٥٦٥ \* ٨ اعتبار اغتفار ٥٦٥ \* ١٥ الجرح . الجرح ٥٦٦ \* ٥  
 الجيرة . الجائر ٥٦٦ \* ١٢ بالعضو . بوضوء خ ل ٥٦٦ \* ٢٦ وكرمه عن يقتنى . وكرمه ولطفه  
 ممن يقتص ٥٦٦ \* ٢٢ بهم . بهم صلى الله عليهم

قد تم بحون الله وحسن توفيقه وان الخطأ والصواب والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله  
 لا طيب وسلم تسليماً كثيراً



﴿ فهرست كتاب الطهارة من مفتاح السكرامه في شرح قواعد السلامه ﴾

صحيحة	صحيحة
٦٩ في الكر وأحكامه	٠٢ انطلبه
٧٢ حكم الماء القليل	٠٢ في معنى الطهارة عرفا
٧٤ اشترائط الورد في التطهير بالقليل	٠٥ فيما يجب له الوضوء
٧٦ تقدير الكر تحقيق لا قريب	٠٨ فيما يستحب له الوضوء
٧٦ لو تغير بعض الزائد على الكر	٠٩ فيما يجب له الغسل وانه هل يجب لنفسه
٧٦ لو اغترف من الكر المتصل بالنجاسة المقيزة	١٣ في الاغسال المتدو به
٧٦ لو وجد نجاسة في الكر وثلك في وقوعها قبل	٢٥ في تداعل الاغسال
بلوغ الكرية أو بعدها	٢٤ لا يشترط في الاتصال المتدو به الطهارة
٧٧ في ماء البئر	من الحدثين
٨٠ في الماء المضاف	٢٥ فيما يجب له التيمم
٨١ في الاستنار	٣٥ فيما يستحب له التيمم
٨٥ لو نقص المضاف ثم امتزج بالطلق الكثير فغيره	٣١ وجوب الطهارة الثلاث بالنذر وشبهه
٨٦ لو لم يكنه المطلق للطهارة فقم بالمضاف	٣٤ في أسباب الطهارة
٨٧ لو تغير المطلق بظول البث	٣٥ في نواقض الوضوء
٨٧ الماء المستعمل في رفع الحدث وانبلث	٣٨ كفاية غسل الجنابة عن غيره من الاغسال
٩٣ في ماء الاستنجاء	٣٩ في موجبات التيمم
٩٥ الماء المستعمل في الاغسال المتدو به	٤٠ كفاية غسل الجنابة عن الوضوء وعدم كفاية
٩٥ كراة الطهارة بالماء الشمس في الآتية	غيره من الاغسال
٩٦ كراة فضيل الميت بالماء المتسخ بالثار	٤٠ لا يجب الوضوء في غسل الميت
٩٧ في غسالة الحمام	٤١ آداب انظره وكيفية الاستنجاء
٩٨ التحلف في التوب بعد عصره	٥٦ لو توضأ قبل الاستنجاء أو تيمم
٩٨ في تطهير المياه النجسه	٥٨ الاستنجاء في الخارج من غير المشاد اذا
١٠٢ من زوحات البئر	صار متدا
١٢٣ عدم جواز استعمال النجس وحكم الو تطهير به وصلى	٥٨ فيما لو استجر بالنجس
١٢٦ الماء الطاهر المشتبه بالنجس	٥٩ في الماء المطلق وانه مطهر من الحدث وانبلث
١٢٨ الماء المطلق المشتبه بالمضاف	٦٠ في الماء الجاري
١٢٩ الماء المباح المشتبه بالمصوب	٦٢ في ماء المطر
١٣٠ حكم الظن بالنجاسة وحكم شهادة المعدل	٦٤ في ماء الحمام
بنجاسة الماء وتعارض البيتين في نجاسة الماء وطهارته	٦٧ لو اوقت النجاسة الجاري في الصفات
	٦٩ لو اتصل الزاوق اقليل بالجاري وحكم الجريات
	المارة على النجاسة الواقعة

صحيفة	صحيفة
۱۳۱ قبول خبر الفاسق بنجاسة مائه وطهارته	۱۵۸ في المعفوعة من النجاسات
۱۳۲ لو علم بالنجاسة بعد فعل الطهارة وشك في سببها عليها أو علم سببها وشك في الكراهة أو	۱۶۸ التطهير بالماء من النجاسات
شك في نجاسة الواقع	۱۶۷ ملاقة النجاسة العينية للطاهر يذوبه
۱۳۳ حكم نجاسة القليل بموت ذي النفس واشتياؤه	۱۸۰ ملاقة النجس الطاهر يطوبه
استناد موت الصيد في القليل إلى الخرج أو الماء	۱۸۰ حكم ثوب المريه لصبي
۱۳۴ استحباب التباعد بين البئر والبالوعة	۱۸۲ لو اشتبه الطاهر بالنجس
۱۳۵ كراهة التداءي بالمياه الحارة وكراهة مامات	۱۸۲ لو لم يجد الا ساتر النجس
فيه الوزغ والعقرب	۱۸۳ التطهير بالشمس
۱۳۵ عدم طهارة المحجن النجس بغيره وحكم به	۱۸۶ التطهير بالاستحالة
على مستحل الميتة	۱۸۷ التطهير بالأرض
۱۳۶ في أنواع النجاسات	۱۸۸ تطهير الأرض النجسة
۱۴۷ التمس التخلف في الدم	۱۸۹ طهارة الحجر بالاستحالة خلا
۱۴۸ دم مالا نفس له	۱۹۰ حكم طين الطريق
۱۴۹ في طهارة المسوخ	۱۹۰ حكم دخان الاعيان النجسة ورمادها
۱۵۰ القارة والوزغة والتملب والارنب وعرق	۱۹۱ طهارة السكب وانخزير والعذرة بالاستحالة
الجنب من الحرام	۱۹۲ كفاية زوال المين في التطهير بالماء واستحباب
۱۵۱ الابل الجلالة	التنبه
۱۵۲ المتولد من طاهر ونجس وكلب الماء وذرق	۱۹۳ حكم الاواني وأحكام تطهيرها
الدجاج	۲۰۱ في الوضوء
۱۵۳ أبوال وأرواث الدواب	۲۰۳ في التيه
۱۵۳ الحجر المستعمل في حبات العنب	۲۳۴ في غسل الوجه
۱۵۳ دود العذرة والميتة	۲۴۳ في غسل اليدين
۱۵۳ نجاسة الآدمي بالموت	۲۴۷ في مسح الرأس
۱۵۴ الملقه نجسه ولو في بضه	۲۵۱ في مسح الرجلين
۱۵۵ حكم الانقعه	۲۵۳ معنى الكمين وجملة من الاحكام
۱۵۶ جلد الميتة لا يظهر بالديغ	۲۵۵ في التقيه
۱۵۶ في أحكام النجاسات	۲۵۷ بقيه أحكام المسح
۱۵۶ ما يجب ازالته له عن التوب والبدن	۲۶ وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء
۱۵۷ حكم ادخال النجاسة المسجد والمشهد الشريفه	۲۶۱ وجوب المولاة في الوضوء
۱۵۷ حكم ما يؤخذ من تراب الحسين (ع)	۲۶۶ فيمن غدر الوضوء مواليا
۱۵۸ وجوب ازالة النجاسة عن الاواني	۲۶۷ مندوبات الوضوء
	۲۷۵ لا تكرار في المسح



صحيفة	صحيفة
٣٢٨ حكم التولية والاستئمان	٢٧٦ مكروهات الوضوء
٣٢٨ اخذ الجنب من المسجد والجواز فيه	٢٧٧ فيما يستباح بالوضوء
٣٢٨ وجوب غسل الجنابة على الكافر	٢٧٨ في الجبيرة
٣٢٨ لو وجد بالا مشتبها بعد الفصل	٢٨٣ في الخاتم والسير ونحوهما
٣٣٠ لا مولاة في النسل	٢٨٣ السلوس والمبطون
٣٣٠ وقوع الحدث في اثناء غسل الجنابة	٢٨٨ لو يقعن الحدث وشك في الطهارة او بالعكس
٣٣٣ حكم غيبوبة بعض الحشفة ايلاج مقطوعا	٢٨٩ لو يقعنهما مقيدين متماقين وشك في المتأخر
وايلاج الذكر ملفوفا	٢٩١ لو علم ترك عضو من اعضاء الوضوء
٣٣٣ خروج المني من قبيه	٢٩٢ لو شك في شيء من افعال الطهارة
٣٣٣ لا يجب تقضى الضمائر	٢٩٤ يشترط طهارة اعضاء الوضوء من الخبث
٣٣٤ لو كان بدن الجنب نجسا	٢٩٤ لو جدد ندبا وذكرا اخلاخل عضو من احديهما
٣٣٥ لو وجد المرتعس له لم يصحبها الماء	٢٩٦ في جملة من احكام الخلل
٣٣٥ في الحيض	٢٩٣ رسالة البهائي في تفسير عبارة مشكله من القواعد
٣٣٥ معنى الحيض لغة وشرعا	٣٠٤ يشترط طهارة ماء الوضوء وابطاحه
٣٣٦ صفات دم الحيض	٣٠٤ في غسل الجنابة
٣٣٧ اشتباه دم الحيض بالذرة	٣٠٤ موجبات الجنابة
٣٣٨ اشتباهه بالقرح	٣٠٤ في انزال المني
٣٣٩ فيما تراه الصغيره	٣٠٦ في غيبوبة الحشفة
٣٣٩ فيما تراه اليائسه وحد اليأس	٣٠٦ حكم الوطئ في دبر المرأة
٣٤٠ فيما تراه دون ثلاثة او ثلاثة ودفقه او زائدا	٣٠٧ حكم الوطئ في دبر التلام
عن عشرة	٣٠٨ حكم وطئ الميت والبهيمة
٣٤٠ بحامضة الحيض للحمل	٣٠٨ واجد المني في ثوبه الخنثى أو المشترك
٣٤١ اقل الحيض ثلاثة أيام	٣١١ لو خرج من الرجل من المرأة
٣٤٢ اشتراط التوالى في الثلاثة	٣١١ نية غسل الجنابة
٣٤٤ اكثر الحيض عشرة واقل الطهر عشرة	٣١٢ وجوب غسل جميع البشرة
٣٤٥ قاعدة الامكان في الحيض	٣١٣ وجوب الترتيب
٣٤٦ لو تجاوز الدم عشرة وكانت ذات عاده	٣١٥ حكم العورة
٣٤٨ المضطربة والمبتدأ	٣١٦ النسل الارقامي
٣٤٩ شرائط التمييز	٣١٩ النسل الشبيه بالارقامي
٣٥٧ لو فقدت المضطربة والمبتدأ التمييز	٣٢٠ مستقبلات النسل
٣٥٧ لو تقدم الدم على العادة او تأخر	٣٢٣ فيما يحرم في كل الجنب
٣٥٨ لو ذكرت المضطربة بعدد دون الوقت او بالعكس	٣٢٥ فيما يكره للجنب

صحيحة	صحيحة
٣٦٢ ذاكرة العدد الناسية الوقت قد يحصل لها	٣٩٤ المستحاضة تصير مع الافعال بحكم الطاهر
حيض بقين	٣٩٦ لو أدخلت بشئ من الافعال لم تضيح صلاحها
٣٦٣ لو ذكرت الناسية العادة بعد جلوسها	أو بالافعال لم يصح صومها
٣٦٣ المادة قد تحصل من حيض وطهر صحيحين	٣٩٧ انقطاع دمها لا يبرء بوجوب الوضوء
ومن التمييز	٣٩٩ في النفاس
٣٦٣ رد الناسية للعدد والوقت الى أسوأ الاحتمالات	٣٩٩ لو لم ترد ما فلا نفاس
٣٦٧ اذا اعتادت مقادير مختلفة منسقة الح	٤٠٠ الدم الخارج قبل الولادة ومعهما و بعدها
٣٦٨ فيما يحرم على الحائض أو يكره وعدم ارتفاع	٤٠١ أقل النفاس وأكثره
حلتها وعدم صحة صومها	٤٠٤ لو ولدت توأمين
٣٧١ لو قلت السجدة أو استتمت	٤٠٥ لو لم ترد ما الا في العاشر أو فيه وفي يوم الولادة
٣٦٣ حرمة وطئ الحائض وحكم الكفارة وقدرها	٤٠٦ لو رأت يوم الولادة فاقطع عنده ثم عاد
٣٦٦ جواز الاستمتاع بالحائض بما عدى القبل	٤٠٦ النساء كالحائض في جميع الاحكام
٣٦٦ لا يصح طلاق الحائض	٤٠٧ في غسل الاموات
٣٧٧ يجب غسل الحيض ولا يكفي عن الوضوء	٤٠٧ ينبغي للرئيس ترك الشكايه
٣٧٨ تقضي الحائض الصوم دون الصلاة الا ركعتي	٤٠٧ عيادة المريض
الطواف	٤٠٧ وجوب الوصيه
٣٧٨ استحباب الوضوء للحائض عند وقت كل	٤٠٨ ما يستحب للرئيس
صلاة الح	٤٠٨ ما يستحب ان يفعل بالمختصر
٣٧٩ يكره للحائض الغضاب	٤٠٨ المستحبات بعد الموت
٣٧٩ تقيض ذات العادة بروية الدم والمبتدأة بعد	٤٠٨ الاستقبال بالبيت حال الاحتضار وكيفيته
ثلاثة أيام	٤١٠ مكر وهات الميت
٣٨٠ وجوب الاستبراء عند الاقتراع قبل الماشر	٤١٠ فيمن يجب تضيئه وحكم بعض الميت
وحكم ما لو خرجت القطنه قية أو ملوثة	٤١٣ أولى الناس بالبيت في أحكامه وتفصيل من
٣٨٢ حكم الوطئ قبل الفسل	يجوز له التفضيل
٣٨٣ لو حاضت بعد دخول وقت الصلاة	٤٢١ حكم تفصيل الخائف والظوارج والفلاة
٣٨٤ لو طهرت قبل انقضاء الوقت	٤٢١ أحكام الشهيد
٣٨٦ في الاستحاضة وصفاتها	٤٢٣ حكم من وجب قتله
٣٨٧ كل ما ليس بحيض ولا قرح ولا جرح فهو	٤٢٤ من يدفن بغير غسل لفقد المائل وذوي الرحم المسلم
استحاضة	٤٢٥ كيفية غسل الميت
٣٨٨ الاستحاضة الصغرى	٤٣١ مستحبات غسل الميت
٣٩٠ الاستحاضة الوسطى	٤٣٥ مكر وهات النفس ولعدم وجوب الدلك و يان
٣٩١ الاستحاضة الكبرى	أقل الواجب وحكم النفس في الكثير

صحيفة	صحيفة
٤٦٣ لو امتزج قتل المسلمين بنيرهم	٤٣٦ حكم الفريق وخروج نجاسة مد الفصل
٤٦٤ الاولى بالصلاة على الميت	٤٣٧ في التكفين
٤٦٨ كيفية وقوف المرأة والنساء وغيرهم	٤٣٧ ما يحرم التكفين به وما يكره وما يستحب
٤٦٩ استحباب اعلام المؤمنين بموت المؤمن	٤٣٨ أقل الواجب في التكفين
٤٦٩ مستحبات تشيع الجنائز	٤٤٢ ما يستحب أن يزداد في كفن الرجل والمرأة
٤٧١ فيما يستحب لمن يصلي على الجنازة	٤٤٦ جملة من أحكام التكفين
٤٧٢ جواز التيم لصلاة الجنازة مع الماء	٤٤٦ في الجريدتين
٤٧٣ وجوب تقديم الفصل والتكفين على الصلاة	٤٤٧ كيفية التكفين
٤٧٣ كيفية الصلاة على من لا كفن له	٤٤٧ في الخنوط
٤٧٣ ما يجب في وضع الجنازة ووقوف المصلي	٤٤٩ مستحبات التكفين
٤٧٤ استحباب الوقوف عند وسط الرجل وصدر المرأة	٤٥٤ واجبات التكفين
٤٧٤ كيفية وضع الجنائز المتعددة عند الصلاة	٤٥٤ استحباب الحبره فوق الازار
٤٧٦ استحباب الصلاة في المواضع المتأداه	٤٥٤ كيفية وضع الجريدتين
٤٧٧ كيفية صلاة الجنازة	٤٥٥ استحباب الصميم وكيفيته
٤٨٢ مستحبات صلاة الجنازة	٤٥٥ استحباب نثر الدريره على بعض القطع
٤٨٣ في انه لا لقراءة فيها ولا تسليم وكراهة تكرارها على الواحدة	٤٥٥ ما يستحب كذاته على الكفن
٤٨٥ كل الاوقات صالحة لصلاة الجنازة الا عند نصيب الحاضرة	٤٥٧ في جملة من المستحبات
٤٨٦ ليست الجماعة شرطاً فيها ولا العدد	٤٥٨ في جملة من المكروهات
٤٨٦ لو دفن بنير صلاة	٤٥٨ حكم التطيب بنير الكافور والذريره
٤٨٧ فحين سبقه الامام أو سبق الامام بشكيرة	٤٥٩ لا يجوز تحنيط المحرم ولا تطيبه
٤٨٩ فيما لو تعددت الجنائز	٤٥٩ لا تلقى بالمحرم المتعدده والمعتكفه
٤٩٣ في الدفن وما يجب فيه	٤٥٩ كفن المرأة على زوجها
٤٩٤ مستحبات الدفن	٤٦٠ الكفن من صلب المال ثم الدين ثم الوصيه
٥٠٢ موت راكب البحر	تم الميراث
٥٠٣ لا يدفن في مقبرة المسلمين غيرهم الا القمية	٤٦٠ لو لم يخلف شيئاً لم يجب تكفينه الا من
الحامل من مسلم	نبت المال
٥٠٤ مكروهات الدفن وجملة من المكروهات المتعلقة بالاموات	٤٦١ يجب طرح مسقط من الميت في كفته
٥٠٨ حرمة نبت القبر ونقل الميت ببدنه	٤٦١ في صلاة الاموات
	٤٦١ وجوب الصلاة كفاية على المسلم البالغ ست سنين واستحبابها على من قص عن ذلك
	٤٦٢ وجوب الصلاة على الصدر
	٤٦٣ لا يصلى على الناقب

صحيفة	صحيفة
٥٠٩ حرمة شق الثوب للرجل الا على الأب والاخت	٥٤٦ وجوب ضربه عن الوضوء واثنان عن الغسل
٥٠٩ نوماتت الحامل والولد حي أو بالعكس	٥٤٦ وجوب التكريه اذا اجتمع الغسل والوضوء
٥١٠ أحكام الشهيد	٥٤٧ لا يكتفى بالتعرض لمهب الريح
٥١١ أحكام مقطوع الرأس والمجروح	٥٤٨ تجب المباشرة في التيمم
٥١١ حل ميتين في جنازه	٥٤٨ لا يحزى ملك الوجه في التراب اختيارا
٥١١ في المصلوب	٥٤٩ اشتراط طهارة أعضاء التيمم
٥١٢ غسل مس الميت	٥٤٩ يجب نزع الخاتم ولا يجب فخلل الاصابع
٥١٣ حكم مس القطعة ذات العظم	٥٥٠ التيمم قبل دخول الوقت ومع السعة
٥١٤ وجوب غسل اليدين الميتة أو الميت قبل البرد	٥٥١ وقت التيمم للخسوف والاستسقاء والفائتة
٥١٧ مس المأمور بتقديم غسله والشهيد والمجيم	٥٥٢ اجال الاقوال في المواسعة والمضايقة
والساق موته قبله ومن غسله كافر ومس	٥٥٢ لو تيمم ضحوة لفائتة هل له أن يؤدي الظهر
الرأس بعد اكماله غسله	٥٥٣ لا يشترط في التيمم طهارة جميع البدن
٥١٨ في التيمم ومسوغاته	٥٥٤ لا يبيد ما صلاه بالتيمم وحكم تعدد الجنابة ومنع
٥١٨ الاول عدم الماء	زحام الجمعة وتعذر ازالة النعاسه
٥٢٢ الثاني الخوف	٥٥٦ فيما يستباح بالتيمم
٥٢٤ الثالث عدم الوصلة	٥٥٧ نواقض التيمم
٥٢٧ فيما يتيم به	٥٥٨ لو وجد الماء بعد تكبيرة الاحرام
٥٣٤ استحباب التيمم من العوالي	٥٦٠ جواز الجمع بين فرائض يتيم واحد والدخول
٥٣٤ لو فقد التراب	في الفريضة يتيم النافلة
٥٣٥ لو لم يجد الا الوحل أو الثلج	٥٦١ لو اجتمع جنب وميت ومحدث ولا يكتفى بالماء
٥٣٧ في فاقد الطهورين	الا لواحد
٥٣٨ كيفية التيمم	٥٦٢ الحدث الاصغر ينقض التيمم بدلا عن الغسل
٥٣٨ نية التيمم	٥٦٤ يتيم من لا يمكنه غسل بعض أعضائه ولا
٥٤١ في باقي واجبات التيمم	مسحه
٥٤٥ استحباب نفث اليدين بعد الضرب	﴿ تحت الفهرست ﴾



### ﴿ مطبوعات جديدة ﴾

آنة	رويه	دينار	قران	باره	غروش الشام	على سمر الخيد ٢٤ وربع	﴿ تطلب من مطبعة هذا الكتاب ومعمل ميمه ﴾	ش.م.م.
٤	٤	٥٠٠	١٧	٢٠	٤٢	طهارة مفتاح الكرامة للسيد جواد العاملي ٥٦٨		
						قده وهو هذا الكتاب		
٧	٥	٥٠٠	٢٢	٢٠	٥٤	متاجر مفتاح الكرامة		٧٨٨
٢	٠	٥٠٠	٠٠	١٠	٠١	رسالة القويود		٠٣٨
١٠	٠	٥٠٠	٠٢	١٥	٠٦	الصحيحة الثانية السجادية		
						مع شرح غريبها جمع الحر العاملي قده ٣٠٤		
١٤	٠	٥٠٠	٣	٣٠	٠٨	مفتاح الفلاح لشيخنا البهائي قده ٣٠٠		
٠٣	٠	٧٠٠	٠٠	٣٠	٠١	تحفة الاحباب في اداب العلماء		
						والشراب للسيد محسن العاملي ٠٩٤		
٠٢	٠	٥٠٠	٠٠	١٠	٠١	منظومة جناح الناهض الى تعلم الفرائض له ايضاً ٠٧١		
						بقية مجلدات مفتاح الكرامة نجت الطبع		

( كل من يرغب شيئاً من هذه الكتب فليتكلم بارسال الثمن يصله مطلوبه بطريق البوست )



